

کتابخانه تصنیف سید کا علی حیدر آباد دکن

۱۶۹۴

۱۶۹۴

۱۵۸۴

نمبر دہندہ
تاریخ دہندہ

فتاویٰ عالمگیری الجزء الخامس

نام کتاب

فتاویٰ

فصل کتاب

نمبر کتاب فن مذکور

۳۱

(فهرست الجزء الخامس من الفتاوى العالميكيرية)

صفحة	صفحة
وما لا يحل	٢ كتاب المكاتب وفيه تسعة أبواب
مطلب يصح اسلام المكره	٢ الباب الاول في تفسير الكتابة وركنتها
مطلب اكرام المحرم على قتل الصيد	وشرطها وحكمها
الباب الثالث في مسائل عقود	٤ ومما يتصل بذلك مسائل
التحفة	٤ الباب الثاني في الكتابة الفاسدة
الباب الرابع في المتفرقات	٨ الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب أن
كتاب المحجور وفيه ثلاثة أبواب	يفعله وما لا يجوز
الباب الاول في تفسيره وبيان أسبابه	٩ الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه
وتفصيل مسائل المحجور المتفق عليها	أوزوجته أو غيرهما
الباب الثاني في المحجور للعساة وفيه فصلان	١١ الباب الخامس في ولادة المكاتب من
الفصل الاول في بيان مسائله المختلف فيها	المولى ومكاتبته المولى أم ولده ومديره
مطلب المحجور بسبب الفسق والغفلة	وتدبيره ومكاتبته واقرار المكاتب بالدين
الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ	للمولى أو للأجنبي ومكاتبته المريض
الباب الثالث في المحجور بسبب الدين	١٤ الباب السادس فيمن يكاتب عن العبد
كتاب المأذون وفيه ثلاثة عشر بابا	١٥ الباب السابع في كتابة العبد المشترك
الباب الاول في تفسير الاذن وركنه	١٨ الباب الثامن في عجز المكاتب وموته
وشرطه وحكمه	وموت المولى وجنانيته على المولى وجنانية
الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة	المولى أو غيره عليه
وما لا يكون	٢١ الباب التاسع في المتفرقات
ومما يتصل بهذا الباب	٢٧ كتاب الولاء وهو مشتمل على ثلاثة أبواب
الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد	٠٠ الباب الاول في ولاء العتاقة وفيه فصلان
وما لا يملكه	الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته
الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق	وحكمه
المأذون وتصرف المولى في المأذون المدينون	٢٨ الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به
بالبائع والتدبير والاعتاق وأشباهاها	٣٤ الباب الثاني في ولاء الموالاة وفيه فصلان
الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا	الفصل الاول في سبب ثبوته وشرائطه
به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور	وحكمه وصفة السبب وبيان صفة الحكم
الباب السادس في اقرار العبد المأذون له	٣٥ الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به
واقرار مولاه	٣٥ الباب الثالث في المتفرقات
الباب السابع في العبد بين رجلين	٣٧ كتاب الاكرام وفيه أربعة أبواب الباب
يأذن له أحدهما في التجارة أو كلاهما	الاول في تفسيره شرعا ونواؤه وشرطه
الباب الثامن في الاحتلاف الواقع بين	وحكمه وبيان بعض المسائل
العبد المأذون وبين مولاه فيما يده العبد	٤٠ الباب الثاني فيما يحل للمكره أن يفعل

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٤٧	الباب الثامن في تلك الغاصب المعسوب والانتفاع به	١٠٧	وغيره وفي الخصومات التي تقع بعد الحجر
١٤٩	الباب التاسع في الأمر بالانقلاب وما يتصل به	١١٠	الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمجور والصبي والمعتوه
١٥٠	الباب العاشر في زراعة الأرض المغصوبة	١١٠	الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي لغور في العبد المأذون والصبي المأذون
١٥٢	الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد المغصوب فيجب على الغاصب ضمانه	١١٢	الباب الحادي عشر في جنابة العبد المأذون وجنابة عبده ووجنابة عليه
١٥٣	الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغصب	١١٦	الباب الثاني عشر في الصبي أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضى في التجارات أو يأذنون لعبدهما وفي تصرفهما قبل الأذن
١٥٦	الباب الثالث عشر في غصب الحجر والمدير والمكاتب وأم الولد	١١٩	الباب الثالث عشر في المتفرقات
١٥٨	الباب الرابع عشر في المتفرقات	١٢٥	كتاب الغصب وهو مشتمل على أربعة عشر باباً
١٦٨	كتاب الشععة وهو مشتمل على سبعة عشر باباً	١٢٥	الباب الأول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به
١٧٣	الباب الثاني عشر في بيان مراتب الشععة	١٢٧	الباب الثاني في أحكام المغصوب إذا تغير بعمل الغاصب أو غيره
١٨٠	الباب الثالث في طلب الشععة	١٣٥	مطلب زوائد المغصوب أمارة
١٨٣	الباب الرابع في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بفضه	١٣٥	الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه
١٨٤	الباب الخامس في الحكم بالشععة والخصومة فيها	١٣٨	الباب الرابع في كيفية الضمان
١٨٦	الباب السادس في الدار إذا بيعت ولها شععة	١٣٩	الباب الخامس في خط مال رجلين أو مال غيره بماله أو اختلاط أحد المالكين بالآخر من غير خلط
١٨٨	الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به	١٤١	الباب السادس في استرداد المغصوب من الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وما لا يبرأ
١٨٨	الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع	١٤٤	الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك
١٩٠	الباب التاسع فيما يبطل به حق الشععة بعد ثبوته وما لا يبطل		
١٩٤	الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبايع والشهادة في الشععة		
١٩٨	الباب الحادي عشر في التوكيل		

صفحة	بالشفعة وتسليم الوكيل	صفحة	في القسمة
	الشفعة وما يتصل به	٢٣٩	الباب الثاني عشر في المهايأة
٢٠٠	الباب الثاني عشر في شفعة الصبي	٢٤١	الباب الثالث عشر في المتفرقات
٢٠٢	الباب الثالث عشر في حكم الشفعة	٢٤٥	كتاب المزارعة وفيه أربعة وعشرون بابا
	إذا وقع الشراء بالعروض	٥٠٠	الباب الأول في شرعيتها وتفسيرها وركبتها
٢٠٣	الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ		وشرائط جوازها وحكمها وصفتها
	البيع والاقالة وما يتصل بذلك	٢٤٨	الباب الثاني في بيان أنواع المزارعة
٢٠٤	الباب الخامس عشر في شفعة أهل	٢٥٠	الباب الثالث في الشروط في المزارعة
	الكفر	٢٥٩	الباب الرابع في رب الأرض أو التخييل
٢٠٥	الباب السادس عشر في الشفعة في		إذا تولى العمل بنفسه
	المرض	٢٦٠	الباب الخامس في دفع المزارع إلى
٢٠٦	الباب السابع عشر في المتفرقات		غيره مزارعة
٢١٣	كتاب القسمة وفيه ثلاثة عشر بابا	٢٦٢	الباب السادس في المزارعة التي تشترط
...	الباب الأول في تفسيرها وبيان		فيها المعاملة
	ماهية القسمة وسببها وركبتها وشرطها	٢٦٣	الباب السابع في الخلاف في المزارعة
	وحكمها	٢٦٣	الباب الثامن في الزيادة والحط من رب
٢١٤	الباب الثاني في بيان كيفية القسمة		الأرض والتخييل والمزارع والعمل
٢١٦	الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم	٢٦٤	الباب التاسع فيما إذا مات رب الأرض
	وما يجوز من ذلك وما لا يجوز		أو انقضت المدة والزرع بقل أو الخارج بسر
٢٢٤	الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة		وما يتصل به من موت المزارع أو العامل
	من غير ذكر وما لا يدخل فيها		أو موته في بعض المدة ويدخل في هذا
٢٢٦	الباب الخامس في الرجوع عن القسمة		الباب بعض مسائل لبققة على الزرع
	واستعمال القرعة فيها	٢٦٦	الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين
٢٢٧	الباب السادس في الخيار في القسمة		الأرض المشتركة وزراعة العاصب
٢٢٩	الباب السابع في بيان من يلي القسمة	٢٧٠	الباب الحادي عشر في بيع الأرض
	على الغير ومن لا يلي		المدفوعة مزارعة
٢٣١	الباب الثامن في قسمة التركة وعلى	٢٧١	الباب الثاني عشر في العذر في فسخ
	الميت أو له دين أو موصى له وفي ظهور		المزارعة والمعاملة
	الدين بعد القسمة وفي دعوى الوارث	٢٧٢	الباب الثالث عشر فيما إذا مات المزارع
	دينا للتركة أو عينا من أعيان التركة		أو العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع
٢٣٣	الباب التاسع في الغرر في القسمة		أو بالقر
٢٣٤	الباب العاشر في القسمة يستحق منها	٢٧٤	الباب الرابع عشر في مراعاة المريض
	شيء		ومعاملته
٢٣٥	الباب الحادي عشر في دعوى الغلط	٢٧٣	وما يتصل بهذا فصل إقرار المريض

في المزارعة والمعاملة

٢٧٤ الباب الخامس عشر في الرهن

في المزارعة والمعاملة

٢٧٥ الباب السادس عشر في العتق والكتابة

مع المزارعة والمعاملة

٢٧٥ الباب السابع عشر في التزويج والمخلع

والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة

٢٧٧ الباب الثامن عشر في التوكيل

في المزارعة والمعاملة

٢٧٨ الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من

الضمان على المزارع

٢٧٩ الباب العشرون في الكفالة في المزارعة والمعاملة

٢٨٠ الباب الحادي والعشرون في مزارعة

الصبي والعبد

٢٨١ الباب الثاني والعشرون في الاختلاف

الواقع بين رب الارض والمزارع

٢٨٣ الباب الثالث والعشرون في زراعة

الاراضي بغير عقد

٢٨٤ الباب الرابع والعشرون في المتفرقات

٢٨٨ كتاب المعاملة وفيه بابان

الباب الاول في تفسيرها وشرايطها

واحكامها

٢٨٩ الباب الثاني في المتفرقات

٢٩٦ كتاب الذبايح وفيه ثلاثة ابواب

الباب الاول في ركنه وشرايطه

وحكمه وانواعه

٣٠٠ الباب الثاني في بيان ما يؤكل من

الحميون وما لا يؤكل

٣٠٢ الباب الثالث في المتفرقات

٣٠٣ كتاب الاضحية وفيه تسعة ابواب

الباب الاول في تفسيرها وركنها

وصفتها وشرايطها واحكامها وفي بيان

من يجب عليه ومن لا يجب

٣٠٦ الباب الثاني في وجوب الاضحية

بالنذر وما هو في معناه

٣٠٧ الباب الثالث في وقت الاضحية

٣٠٨ الباب الرابع فيما يتعلق بالمسكان

والزمان

٣٠٩ الباب الخامس في بيان محل اقامة

الواجب

٣١٢ الباب السادس في بيان ما يستحب

في الاضحية والانتفاع بها

٣١٤ الباب السابع في التضحية عن الغير

وفي التضحية بشاة الغير عن نفسه

٣١٦ الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة

في الضحايا

٣١٨ الباب التاسع في المتفرقات

٣٢٠ كتاب الكراهية وهو مشتمل على

ثلاثين بابا

الباب الاول في العمل بخبر الواحد

وهذا الباب مشتمل على فصلين

الفصل الاول في الاخبار عن امر ديني

نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته

والاخبار عن حرمة المحل واباحته

وما يتصل بذلك من تعارض الخبرين

في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة

العين واباحته

٣٢٣ الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد

في المعاملات

٣٢٥ الباب الثاني في العمل بغالب الرأي

٣٢٦ الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل

أباه وما يتصل به

٣٢٧ الباب الرابع في الصلاة والتسبيح

وقراءة القرآن والذكر والدعاء ورفع

الصوت عند قراءة القرآن

٣٣١ الباب الخامس في آداب المسجد

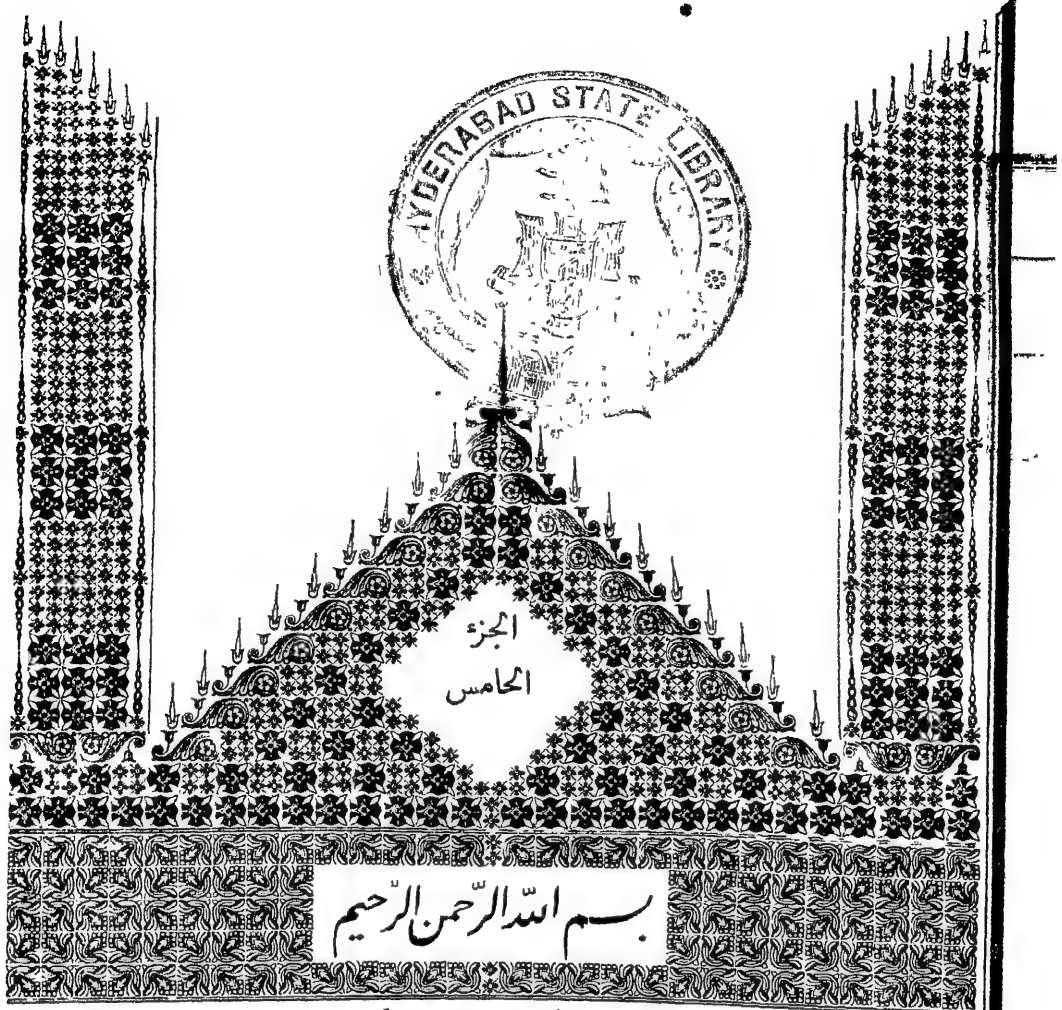
ص ٤٥٦	ص ٤٥٦
والغنية والمحفف وما كتب فيه شيء من القرآن نحو الدراهم والقرطاس أو كتب فيه اسم الله تعالى	جراحات بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك
٣٣٦ الباب السادس في المسابقة	٣٧٢ الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكأهم والعقيقة
٣٣٧ الباب السابع في السلام وتسميت العاطس	٣٧٣ الباب الثالث والعشرون في الغيبة والمحسد والنجمة والمدح
٣٣٩ الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر اليه وما لا يحل له وما يحل له منه وما لا يحل	٣٧٣ الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام
٣٤٣ الباب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره	٣٧٤ الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير
٣٤٦ الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة	٣٧٥ الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج الى السفر ويمنعه أبواه أو أحدهما أو غيرهما من الاقارب أو بمنعه الدائن أو العبد يخرج ويمنعه المولى أو المرأة تخرج ويمنعها الزوج
٣٤٩ الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به	٣٧٦ الباب السابع والعشرون في العرض والدين
٣٥٤ الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات	٣٧٨ الباب الثامن والعشرون في ملافاة المملوك والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أو يد غيرهم وتقبيل الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك
٣٥٧ الباب الثالث عشر في النبهة ونثر الدراهم والسكر وما رمي به صاحبه	٣٧٩ الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة
٣٥٨ الباب الرابع عشر في أهل الذمة والاحكام التي تعود اليهم	٣٨٢ الباب الثلاثون في المنفقات
٣٦٠ الباب الخامس عشر في الكسب وهو أنواع	٣٩٠ كتاب التحري وفيه أربعة أبواب
٣٦١ الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءه القرآن في المقابر	الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه وشرطه وحكمه
٣٦٣ الباب السابع عشر في العناء واللهو وسائر المعاصي والامر بالمعروف	٣٩١ الباب الثاني في التحري في الزكاه
٣٦٥ الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات	٣٩١ الباب الثالث في التحري في الثياب والمساليح والاواني والموتى
٣٦٧ الباب التاسع عشر في المحتان والمخضاء وقلم الاطعار وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها	٣٩٣ الباب الرابع في المتعرقات
٣٦٩ الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم للخدمة	٣٩٣ كتاب احياء الموات وفيه بابان
٣٧٠ الباب الحادي والعشرون فيما يسع من	الباب الاول في مفسر الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات وفي بيان ما يثبت الملك في الموات وما

صحيحة	صحيحة
وما يجوز رهنه وما لا يجوز ورهن الوصي والاب وفيه خمسة فصول	يثبت به الحق فيه دون الملك وبيان حكمه
الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه	٣٩٧ الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحها
٤٣٣ الفصل الثاني فيما يقع به الرهن وما لا يقع	٣٩٨ كتاب الشرب وفيه خمسة أبواب
٤٣٤ الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز	الباب الاول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه
٤٣٥ الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز	٤٠٠ الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك
٤٣٧ الفصل الخامس في رهن الاب والوصي	٤٠٢ الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع عنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب
٤٣٩ الباب الثاني في الرهن بشرط ان يوضع على يد عدل	٤٠٨ الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البيعة
٤٤٣ مطلب بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح	٤١٠ الباب الخامس في المتفرقات
٤٤٤ الباب الثالث في هلاك المرهون بضمان أو بغير ضمان	٤١٤ كتاب الاشربة وفيه بابان
٤٥٠ الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها	الباب الاول في تعسر الاشربة والاعيان التي تختل منها الاشربة واسماؤها وما هيانها
٤٥١ الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن	٤١٧ الباب الثاني في المتفرقات
٤٥٢ الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن	٤١٨ وما يتصل بهذا الباب تصرفات السكران
٤٥٥ الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال	٤٢٠ كتاب الصيد وفيه سبعة أبواب الباب الاول في تفسيره وركنه وحكمه
٤٥٦ الباب الثامن في تصرف الراهن أو المرتهن في المرهون	٤٢٠ الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به
٤٦٠ الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه	٤٢٣ الباب الثالث في شرائط الاصطياد
٤٦٢ الباب العاشر في رهن العضة بالعضة والذهب بالذهب	٤٢٤ الباب الرابع في بيان شرائط الصيد
٤٦٥ الباب الحادي عشر في المتفرقات	٤٢٨ الباب الخامس فيما لا يقبل الدكاة من الحيوان وفيما يقبل
٤٧٥ الباب الثاني عشر في الدعاوى في الرهن والخصومات فيه وما يتصل بذلك	٤٢٩ الباب السادس في صيد السمك
	٤٣٠ الباب السابع في المتفرقات
	٤٣١ كتاب الرهن وفيه اثنا عشر بابا
	الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز الارتهان به وما لا يجوز

الجزء الخامس من الفتاوى العالمية
المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم
أبي حنيفة النعمان
عليه من الله تعالى
سحائب الرحمة

والرصوان
آمين





* (كتاب المكاتب وفيه تسعة أبواب) *
 * (الباب الأول في تفسير الكتابة وركناتها وشرطها وحكمها) *

أما تفسيرها شرطاً فهو تحرير المملوك يد في المحال ورقبة في المال كذا في التبيين * (وأما ركنها) * وهو
 الإيجاب من المولى والقول من المكاتب أما الإيجاب فهو اللفظ الدال على المكاتبه نحو قول المولى
 لعمده كاتبتك على كذا سواء ذكر فيه حرف التعليق أم لا بأن يقول عـ لي أنك إن أدبت إلى فأتت حر
 وكذا لو قال لعمده أنت حر على ألف تؤذيها إلى فنجوما في كل شهر كذا فقبل أو قال إذا أدبت إلى ألف
 درهم كل شهر منها كذا فأتت حر فقبل أو قال جمعت عليك ألف درهم تؤذيها إلى فنجوما كل نجم كذا
 فإذا أدبت فأتت حر رار عجزت فأتت رقيق فقبل ونحو ذلك من الألفاظ لا العبرة في المقود للعاني
 لا لالهاظ وأما القبول فهو أن يعول قبات أو رضيت أو ما شئت ذلك فإذا وجد الإيجاب والقبول فقد تم
 الركن ثم الحاجة إلى الركن فيمن ثبت حكم العقد فيه مقصوداً لا تبعاً كالولد المولود في المكاتبه والولد
 المشتري والوالدين كذا في البدائع * ولو قال إذا أدبت إلى ألفا كل شهر مائة فأتت حر ففي رواية أبي
 حفص ليست بمكاتبه اعتباراً بالاداء بدفعة واحدة وهو الأصح كذا في التبيين * (وأما شرائعها) *
 فأشواع بعضها يرجع إلى المولى وبعضها يرجع إلى المكاتب وبعضها يرجع إلى بدل الكتابة
 وبعضها يرجع إلى نفس الركن ثم بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة
 أما الذي يرجع إلى المولى فمنها العقل وأنه شرط الانعقاد فلا تنعقد المكاتبه من الصبي الذي لا يعقل
 والمجنون ومنها البلوغ وهو شرط النفاذ حتى لا تنفذ الكتابة من الصبي العاقل وإن كان حرّاً مادوناً
 في التجارة من قبل المولى أو الوصي ومنها الملك والولاية وهذا شرط النفاذ فلا تنفذ المكاتبه من الفضولي

لا تعدلهم الملك والولاية وتتقدم من الوكيل لانه نائب الموكل وكذا من الاب والوصي استحسانا ومنها
الرضي وهو من شرائط الصحة فلا تصح الكتابة مع الاكراه والهمز والمخطا واما الحرية فليست من شرائط
جواز الكتابة فتصح مكتوبة المكاتب وكذا اسلامه فتجوز كتابة الذمي عبده الكافر وكذا اذا
اتباع عبدا مسلما فكاتبه فهو جائز واما مكتوبة المرتد فموقوفه عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى فان
قتل أو مات على الردة أو لمحق بدار الحرب بطلت وإن أسلم نفذت وعندهما هي نافذة واما الذي يرجع
الى المكاتب فممنها أن يكون عاقلا وهو من شرائط الانعقاد واما الذي يرجع الى بدل الكتابة فممنها
أن يكون مالا وهو شرط الانعقاد فلا تنعقد الكتابة على الميتة والدم حتى لا يعتق وإن أدى الا اذا
كان قال على أهلك إذا أدبت الى فأنت حر فأدى فأنه يعتق بالشرط ولا يرجع المولى بقيمته ومنها أن
يكون متقوماً وأنه من شرائط الصحة فلا تصح مكتوبة المسلم عبده المسلم أو الذمي على النحر والخنزير ولا
مكتوبة الذمي عبده المسلم على النحر والخنزير فإن أدى يعتق وعليه قيمة نفسه واما الذي تجوز به كتابة
عبده الكافر على نحر أو خنزير فإن كاتبه ذمي عبده كافر فأسلم أحدهما فالكتابة ماضية وعلى
العبد قيمة النحر ومنها أن يكون معلوم النوع والقدر سواء كان معلوم الصحة أو لا وهو من شرائط
الانعقاد فان كان مجهول القدر أو مجهول النوع لم تنعقد وإن كان معلوم النوع والقدر مجهول الصحة
جازت الكتابة والاصل أن الجهالة متى فحشت منعت حواري الكتابة والأفلا ومنها أن لا يكون البدل
ملك المولى وهو شرط الانعقاد حتى لو كاتبه على عين من أعيان المولى لم يجز وكذا لو كاتبه على ما في يد
العبد من الكسب وقت الكتابة واما كون البدل ديناً فهو شرط جواز الكتابة واما الذي يرجع الى
نفس الركن فمن شرائط الصحة خلوه عن شرط فاسد وهو الشرط المخالف لمقتضى العقد الدخيل في صلب
العقد من البدل فإن لم يخالف مقتضى العقد جاز الشرط والعقد وإن خالف مقتضى العقد لكنه لم
يدخل في صلبه يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحاً هكذا في البدائع * (وأما حكمها من جانب العبد) *
فهو فكالك النحر وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد خاص بنفسه وكسبه ويجب الضمان
على المولى بالجناية عليه أو على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الاداء ومن جانب المولى ثبوت ولاية
المطالبة بالبدل للحال وثبوت حقيقة الملك عند الاداء كذا في التبيين * الكتابة إن كانت حالة
فالمولى أن يهاب المكاتب بالبدل كما فرغ من العقد وإن كانت مؤجلة فمضمة فأنما يطلب بمحض
كل نجم عند محل ذلك كذا في المحيط * المولى لا يملك اكساب العبد ولا استخدامه ولا يجب على المولى
صدقة فطره كذا في خزانة المفتين * وادأوطى المولى المكتوبة لزمه العقر كذا في الهداية
* وفي الكفاية أشمس الأئمة البيهقي جناية المولى على المكاتب عند الاتوجب القود ولو قتل المكاتب
م ولا يجب القود كذا في العيني شرح الهداية * وأحكام المكتوبة في النكاح والعدة كأحكام القنة
كذا في فتاوى قاضي خان * وهي مستحبة لمن علم فيه خيراً أى علم أمانته ورشده في التجارة وقدرته
على الاكتساب كالبدل حالاً أو مؤجلاً منجماً أو غير منجماً عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * وقال
بعضهم إن المراد بالخير أن لا يضر بالمسلمين بعد العتق وإن كان يضرهم فلا يفضل أن لا يكتبه فلو فعل
جاز كذا في التبيين * ولا فرق بين العبد والامة والكبير والصغير إذا كان يعقل البيع والشراء
كذا في الكافي * وكل ما يصلح مهر في النكاح يصلح بدلاً في الكتابة كذا في فتاوى قاضي خان * ولا
يعتق الا بآداء جميع البدل فإذا آداء عتق وإن لم يقل له المولى إن أدتته فأنت حر هكذا في خزانة المفتين
* ولا يجب حط شيء من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب كذا في العيني شرح الهداية * وإذا
أخذ بالمكتوبة رهنا فيه وفاء بها فذلك الرهن عتق العبد كذا في المبسوط * الكتابة على وجهين

أحدهما أن يكتبه على نفسه دون ماله والثاني أن يكتبه على نفسه وماله وكلاهما جائز ما لا قول
فإن يقول كاتبك على الف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو مولاه وما يكتبه بعد ذلك فهو له
فاذا أدى منه بدل الكتابة يسلم له الفضل والثاني كاتبك على نفسك ومالك على الف درهم فكل
ما في يده وما يكتبه في المستقبل فهو له دون مولاه سواء كان ماله أكثر من بدل الكتابة أو أقل
وليس للمولى من ماله غير بدل الكتابة وماله هو الذي حصل له من كسب التجارة أو وهب له أو تصدق
عليه فإن اختلفا في كسبه فالقول للمكاتب وأما الرشاخايات والعقر فانها للمولى كذا في المضمرات
* ويجوز شرط الخيار في الكتابة كذا في خزانة المعتن

* (ومما يتصل بذلك مسائل) * ان كاتبه على الف درهم فاذا ماتم استحققت من يد المولى فالمكاتب حر
ويرجع عليه السيد بالف مكانه كذا في المبسوط * ولو كاتب الرجل عبدا له مجبونا أو صغيرا
لا تعتقد مكاتبته فاذا كاتبه فادى السيد عنه رجل فعليه المولى لا يعتق وله أن يسترد ما أدى لانه
اداه بدلا عن العتق ولم يسلم العتق ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى به المولى لم يحرر أيضا وهل يتوقف
على اجارة العبد بعد البلوغ ذكر القدروري أنه لا يتوقف هو الصحيح لان تصرف الفضولي إنما
يتوقف على الاجارة اذا كان له مجيز وقت التصرف والصغير ليس من اهل الاجارة بخلاف ما اذا كان
العبد كبير عاذا فاجار رجل وقبيل الكتابة عنه ورضى به المولى ان الاجارة تتوقف ولما أدى القابل
عن الصغير الى المولى ذكر في الاصل أنه يعتق استحسانا وكذا اذا كان العبد كبيرا فاذا قبيل الكتابة
عنه فضولي وأداه الى المولى يعتق استحسانا وليس للقابل استردادها من المولى هذا اذا أدى المكل
فان أدى البعض فله ان يسترد قياسا واستحسانا الا اذا باع العبد فأجاز قبل ان يسترد القابل فليس له
أن يسترد بعد ذلك هكذا في البدائع والله أعلم

(الباب الثاني في الكتابة الفاسدة) *

للمولى ان يرد المكاتب الى الرق ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا تفسخ الا برضاه وللعبد ان
يفسخ في الفاسدة والجائزة جميعا بغير رضى المولى هكذا في شرح الطحاوي * وفي الولو الجمية وما كان
يعتق بادائه الى المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه الى الورثة بعدموت المولى كذا في التتارخانية
* وان كاتبه على عين لغيره من مكمل أو مورون أو عرض فيه روايتان والاظهر الفساد كذا في فتاوى
قاضى خان * ولو كاتبه على الف وخدمته سنة أو وصيف جاز ولو كاتبه على الف وخدمته أبدا
فالكتابة فاسدة ويعتق باداء قيمته دون خدمته فان أدى الالف وعتق ان كان قدر قيمته لم يبق للمولى
عليه سبيل وان كان قيمته أكثر رجوع عليه بالفضل كذا في محيط السرخسي * القيمة في الكتابة
الفاسدة ان كاتب من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنص عن المسمى وان كانت
زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوفاية لو كاتبه على حنطة أو شعير وسمى مقدارا معلوما وصف ذلك
بصفة بأن يصفه بشرط الجيد أو الردي أو الوسط ان عده على ذلك الوصف وان لم يصف ذلك بصفة
انصرف الى الوسط كذا في المحيط * وان كاتبه على عين في يد المكاتب ومضى من كسبه بان كان
ما ذوناله في التجارة ففيه روايتان في رواية يجوز لانه كاتب على بدل معلوم يقدر على تسليمه
وفي رواية لا يجوز لانه كاتب على مال نفسه ولو كاتبه على درهم في يد العبد يجوز باتفاق الروايات
لانها لا تتعين في المعاوضات كذا في التبيين * ولو استحق العوض ولم يكن معين في العقد فعلى العبد
مثله وان كان حينئذ هو عرض أو حيوان يرجع على العبد بقيمته للمولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

(الباب الثاني في الكتابة الفاسدة)

رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية ناقلا عن التجريد * رجل كاتب عبده على جارية فدفعها اليه فوطئها المولى فولدت منه ثم استحقها رجل قال يأخذها المستحق ودلى المولى عقرها وقيمة ولدتها ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب ولا يرجع بالعتمر كذا في المبسوط * اذا كاتب عبده على ثوب أو دابة أو حيوان أو دار لم تنعقد حتى لا يتق وان أدى لان الثوب والدار والحيوان مجهولة النوع وان كاتبه على ثوب هروي أو عبداً أو جارية أو فرس جازت المكاتبه ويقع على الوسط ولو جاء العبد بقيمة الوسط في هذه المواضع يجبر المولى على القبول كذا في البدائع * والوسط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الذي قيمته أربعون درهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على قدر غلاء السعر والرخص ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب كذا في الذخيرة * والصحيح قولهما كذا في الكافي في باب المهر * اذا كاتبه على قيمة نفسه فالكاتب فاسد فان أداها عتق عليه ولا شيء عليه غيرها ثم القيمة تثبت بتصادقهما على ان ما أدى قيمته فان اختلفا يرجع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان على شيء يحمل ذلك قيمته وان اختلفا فقوم أحدهما بالالف والاخر بالالف وعشرة لا يعتق ما لم يود الاقصى كذا في المراج الوهاج * لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البذل لا تنعقد الكتابة أصلا عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * كاتب على وصيف أبيض فصالح من ذلك على وصيفين أبيضين أو حبشين يدايد فهو جائز كذا في المبسوط * لو كاتبه على لؤلؤة أو ياقوتة لم تنعقد ولو كاتبه على حكمه أو على حكم نفسه لم تنعقد لان الجهالة ههنا أفحش من جهالة النوع والقدر كذا في البدائع * وإن كاتبه على وصيف فأعطاه وصيها وعتقه ثم أصاب السيد به عيبا فاحشارده على المكاتب ويرجع بمثله كذا في المبسوط * وان كاتب جارية دلى ألف درهم على أن كل ولد تلده فهو للسيد أو على أن تخدمه بعد العتق فالكاتب فاسد كذا في خزنة المفتين * وان كاتب على دار قد سماها ووصفها وعلى أرض لم تجز لان الدار والأرض لا تثبت ديناً في الذمة في شيء من العقود فاذا لم يعين الدار فقد كاتب على شيء لم يعرف واذا عينا فقد كاتب على ما لا يملك ديناً في الذمة كذا في المبسوط * اذا كاتب جارية على ألف درهم على أن يأتها مادامت مكاتبه أو على أن يأتها مرة فالكاتب فاسد ولو أنها أدت الألف عتقت في قول عامة العلماء ثم اذا أدت فعتقت ينظر الى قيمتها فان كانت قيمتها ألف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا لها على المولى وان كانت قيمة الجارية أكثر من ألف يرجع المولى عليها بما زاد على الألف وان كانت قيمة المكاتبه أقل من الألف وأدت الألف وعتقت هل ترجع على المولى بما أحزم من الزيادة على قيمتها قال أصحابنا الثلاثة ليس لها أن ترجع كذا في البدائع * فان وطئها السيد ثم أدت الكتابة فعليه عقرها * رجل كاتب أمة حاملا فافى بطنها داخل في كابتها ذكر أو لم يذكر فان استثنى ما في بطنها لم تجز الكتابة كذا في المبسوط في باب مكاتبه الأمة الحامل * لو كاتب عبده على دراهم فهي فاسدة الا انه لو أدى ثلاثة دراهم فانه يعتق وعليه قيمته كذا في السراجية * وان كاتبها على ألف درهم يؤذيها اليه نجوما واشترط أنها ان يحجز عن نجم فعليه مائة درهم سوى النجم فالكاتب فاسد كذا في المبسوط * ولو كاتبه على ألف منجمة فان عجز عن النجم فكاتبته ألف درهم فهي فاسدة قالوا الصحيح أن الكتابة الثانية فاسدة دون الاولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائز ان كذا في محيط السرخسي وفي النوازل لو كاتب عبده كتابة واحدة على ألف على ان يأخذ أيهما شاء ثم وهب السيد مالي الكتابة لاحدهما عتقا جميعا وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت ألف ديناً عليه كما كانت وهما حاران وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في المصنفات * وان كاتبها على ألف درهم الى العطاء أو الديار أو الى الحصاد أو نحو ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز ذلك استحسانا فان تأخر العطاء فانه يصل المسأل اذا جاء

الوقت الذي يخرج العطاء فيه ولها أن يجعل المال وتعتق هكذا في المبسوط * ولو كاتبه على ألف درهم وهي قيمته على أنه أن أدى وعتق فعليه ألف آخر جاز وكان الأمر على ما قال إذا أدى الألف عتق وعليه ألف آخر بعد العتق كذا في البدائع * وإن قال كاتبك على هذا الألف من الدراهم وهو ولغيرها جازت المكاتبه وإذا أدت غير ما عتقت وكذلك إن قالت كاتبني على ألف درهم على أن أعطيه من مال فلان فالعقد جائز وهذا الشرط لغو وإذا كاتبها واشترط فيها الخيار لنفسه أو لها جاز ذلك فإن ولدت ولدا ثم أسقط صاحب الخيار خياره فالولد مكاتب معها وإن مات المولى قبل إسقاط الخيار والخيار له أو ماتت الأمة والخيار لها فالخيار يسقط بموت من له * كما في البيع ويسعى الولد فيما عليها وإن أعتق المولى نصفها قبل أن يسقط خياره فهذا منه فصح الكتابة كما لو أعتق جميعها وإذا انفصلت الكتابة فعلمها السعاية في نصف قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أعتق السيد ولدها كان هذا فسحا للكتابة وإن كان الخيار فالولد يعتق بأق المولى ولا يسقط عنه شيء من البذل كذا في المبسوط * ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت الأمة ولدا فباع المولى الولد أو وهبه وسلمه أو أعتقه جازت تصرفاته وبطلت الكتابة كذا في خزائن المفتين * حربي كاتب عبده في دار الحرب ثم أسماجه أو صار ذا ذوى ذمة أجزت ذلك فإن خرجا مستأمنين والعبد في يديه على حاله فخاصمه في المكاتبه أبطأها كما أبطأ العتق والتدبير في دار الحرب منهم إذا خرجوا بأمان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلما عتق وبطلت عنه الكتابة * مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده أو أعتقه أو دبره كان جائزا استحسانا وكذلك لو كان العبد كافرا قد اشترى في دار الإسلام فإن كان العبد كافرا قد اشترى في دار الحرب وكاتبه فادى وعتق ثم أسلم أجرته على المسلم استحسانا كذا في المبسوط في باب مكاتبه المريض والمرتد * وإذا كاتب الرجل عبده وهو غيب أو صباغ على عبده مثله يعمل عمله فالقياس أن لا تصح هذه الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا في المحيط * وإن كاتب أمته مكاتبه فاسدة فولدت ولدا ثم أدت المكاتبه عتق ولدها معها وإن ماتت قبل أن تؤدى فليس على ولدها أن يسعى في شيء فإن استسعى في مكاتبه لام فاداه لم يعتق في القياس وفي الاستحسان يعتق هو وأمه مستند إلى حال حياتها كذا في المبسوط * وإذا كاتب عبده على ألف درهم على أن يؤديه المكاتب إلى غريم له كانت الكتابة جائزه وكذلك لو كاتبه على ألف درهم على أن يؤديه الرجل عن سيده فالكتابة جائزة قال والضمان جائز أيضا وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل كاتب أمته وعليها دين فولدت ولدا أدت المكاتبه ثم حضر الغرماء فلهن أن يأخذوا الكتابة من السيد ويضمنوه قيمة الجارية ويرجعون بفضل الدين إن شاءوا على الجارية وإن شاءوا على الولد وليكن لا يأخذون منه إلا مقدار قيمته وإن شاءوا رجعوا على الجارية بجميع ديونهم وليس لهم أن يضمنوا المولى قيمة الولد وإن ماتت الأم بعد أداء الكتابة فعلى الولد الأقل من قيمته ومن الدين كذا في المبسوط * ولو كاتبه بشرط أن لا يخرج من المصروف الشرط باطل والكتابة جائزة كذا في محيط السرخسي * رجل وكل آخر ليعتق عبده فكتبه لا تصح كذا في جواهر القساوي * رجل كاتب عبيدين تاجرين عليهما دين مكاتبه واحدة فغاب أحدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم أن يردوا المحاضر في الرق ولكنهم يستسعون به فيما عليه من الدين وما أدى من المكاتبه والغرماء أحق به وليس لهم أن يضمنوا المولى قيمتها كذا في المبسوط * مرتد كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فإن كان دفع المكاتب إلى القاضي فردّه في الرق فالكتابة باطلة والا فهو على مكاتبته كذا في المبسوط في باب كتابة المرتد * ولو كاتبها على ميتة فولدت ولدا ثم أعتق السيد الأم لم يعتق ولدها معها بخلاف ما إذا كاتبها على ألف درهم مكاتبه فاسدة فولدت ولدا ثم أعتق السيد الأم عتق ولدها معها كذا

في المبسوط في باب ما لا يجوز من الكتابة * والله أعلم

* (الباب الثالث فيما يجوز للكاتب أن يفعله وما لا يجوز) *

المكاتب يمنع من التبرعات الا ما جرت به العادة كذا في خزائن المفتين * ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر كذا في الكافي * وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان وبالنقد والنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن الناس في مثله وبالدراهم والدنانير والنقد لا بالنسيئة وله أن يبيع ويشتري من مولاه الا انه لا يجوز له أن يبيع ما اشتراه من مولاه مراهجة الا أن يمين وكذلك للمولى فيه اشتراه منه ولا يجوز له أن يبيع من مولاه درهمين لانه بعدد الكتابة صار احق بمكاسبه فصارك لا جنبي وكذا لا يجوز للمولى ما يبيعه له أن يحط شيئا بعد البيع بعيب ادعى عليه أو يزيد في ثمن شيء قد اشتراه وليس له أن يحط بعد البيع بغير عيب ولو فعل لم يجر له أن يرده ما اشتري بعيب سواء اشتراه من اجبي أو من مولاه كذا في البدائع * ويجوز اقراره بالدين والاستيفاء كذا في السراجية * واذا سبى المكاتب فاستدان ديناه فهو بمنزلة ما استدان من أرض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستدان في رده أيا لم ذلك باقراره ثم قتل على رده فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ بما استدان في حال الاسلام من اكسابه ثم ما بقي للذي أدانه في حال رده في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وما بقي بعد قضاء دينه وأداء مكاتبته يكون لورثته المسلمين واذا سعى ولدا المكاتب المولود في مكاتبته وقضى مكاتبته وعتق ثم حضر غرما أبيه لم يكن لهم أن يأخذوا من المولى ما أخذوا منهم يتبعون الولد بدينهم كذا في المبسوط * ولا يجوز للمولى أن يتزوج أمه المكاتب وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي نكاحه هكذا في الكافي في باب الدعوة * وان رهن أو ارتمن أو اجر أو استأجر فهو جائز كذا في الذخيرة * ولا يجوز للمكاتب أن يتزوج ابنه ولا ابنته ويتزوج أمته ومكاتبته كذا في البدائع * ولا يتزوج عبده ولا يוכל به فلو عتق وأجاز لا يجوز لأن الاحازة لاقت عقد ابطالا ولو قال بعد العتق أجزت تلك الوكالة يكون توكيلا ابتداء كذا في الكافي * ولو زوج المكاتب أمته من عبده ففي ظاهر الرواية أنه لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية * المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في فتاوى قاضي خان * فان تزوجت بغير إذن مولاها لم يفرق بينهما حتى عتقت جازا لنكاح ولا خيار لها كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب مكاتب كاتب عبدا من اكسابه فهو جائز وهذا استحسان أخذ به علماءنا وناجحهم الله تعالى ثم اذا جازت كتابة المكاتب لو أدت المكاتب الثاني مكاتبته عتق واذا عتق الثاني بأداء مكاتبته يتظر ان كان الاول مكاتبه حال عتق الثاني فان الولاء ثبت لمولى المكاتب الاعلى وان كان حرا فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى للمولاة واذا ثبت الولاء للمولى اذا أدت المكاتب الاول بعد ذلك وعتق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وان عجز الاول ورد في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتبه على حاله واذا بقي الثاني مكاتبه بصير مملوكا للمولى على الحقيقة حتى لو أعتقه فغذ عتقه على الحقيقة ولو أن الاول لا يجوز له أن يبيع ما قبل لاداء ولم يؤد الثاني مكاتبته أيضا بعد فهذا على وجهين ان مات الاول وترك أموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وبه وفاء يبدل كتابته وفي هذا الوجه لا تنفسح كتابته فيؤدي مكاتبته ويحكم بحريته في آخر جزء من أجزائه حياته وما بقي يكون لورثته الا حرار ان كان له ورثة احرار وان لم يكن له ورثة يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتبه على حاله حتى يؤدي مكاتبته الى وارث المكاتب الاول ويعتق واذا أدى وعتق كان ولاؤه للمكاتب الاعلى حتى يرثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذا مات الاول

بالدين الا ان يؤدى المولى قيمة العبد فان ادى المكاتب دينه حتى لا يباع العبد بدينه ان كان ما دى
مثل قيمته فانه لا شك انه يجوز عندهم جميعا وان كان ما دى عن العبد أكثر من قيمته ان كانت الزيادة
على القيمة زيادة يتغاب الناس في مثلها فهو جائز بلا خلاف وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث
لا يتغاب الناس في مثلها اشار في الاصل الى انه يجوز في مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا
ومعهم من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قولهما لا يجوز كذا في الذخيرة
* ولا يملك التصديق الا بشئ يسير حتى لا يجوز ان يعطى فقيرا درهما ولا ان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له
أن يهدى الاشياء قليلا من المأكول وله ان يدعو الى الطعام ويملك الاجارة والاعارة ولا يداع كذا
في البدائع * ولا يقرض حتى لو اقرض لا يطيب للمستقرض اكله الا أن يكون مضمونا عليه حتى
لو تصرف فيه بغيره يجوز كذا في العيني شرح الهداية * ولا تجوز وصيته ولا كفالته بالمال ولا بالنفس
باذن المولى ولا بغير اذنه ويجوز أن يتوكل بالشرع وان كان يوجب ضمانا عليه للبائع لان الوكالة من
ضرورات التجارة فان ادى فعق رتمته الكفالة كذا في البدائع * ولو كان المكاتب صغيرا حين
كفل لم يؤخذ بها وان عتق كذا في العيني شرح الهداية * وتجوز كفالته عن سيده وهل تجوز له
المحالة فهذا على وجهين ان كان عليه دين لانيسان وعلى صاحب الدين دين لا خرقا حاله على
المكاتب فهو جائز ان كان لانيسان على آخر دين فأحالته على المكاتب وقبل المحالة فهو ليس عليه دين
للهي حاله عليه لا يجوز لانه تبرع كذا في البدائع * وادابا يبيعا وأقال جازوله أن يدفع المال
مضاربة ويدأخذ من المولى مضاربة وله ان يؤجر نفسه ويضع ويستضع وان كان اعانة للغير كذا
في الذخيرة * للمكاتب ان يكاتب استحسانا فان اعتقه بعد الكفاة لم ينفذ عتقه كما قبله وكذلك ان
وهب له نصف المكاتب أو كلها كذا في المبسوط * وان أعتق المكاتب عبده على مال او باع
نفس العبد منه بمال لم يجز كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وليس للمكاتب أن يشارك
الحر شركة مفوضة ويجوز له ان يشارك الحر شركة عنان فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشركة
بينهما قال وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى فيما اشتراه المكاتب ولو عتق المكاتب بعد شركة
العنان بقيت الشركة على حالها وان شارك الغير شركة مفوضة بغير اذن سيده وباذنه ثم عتق لم تصح
تلك الشركة وان اشترى المكاتب دارا على اية بالخيار ثلاثة ايام فجوز رد في الرق انقطع خياره وان
كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عجز المكاتب كما بعد موته وان كان الخيار للمكاتب المشتري
فبيعت دارا الى جنبها فله ان يأخذ تلك الدار بالشفعة واخذه بالشفعة يكون اسقاطا منه لخياره
وان لم يأخذها بالشفعة حتى رد المشتري على البائع فلا شفعة في الدار الاخرى لو احدث منها كذا
في المبسوط * والله اعلم

(الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه او زوجته او غيرهما) *

لو اشترى المكاتب اباه وابنه دخل في كتابته فيعتق بعقه ويرق برقه ولا يمكنه بيعه وعلى هذا كل من
يملكه من قرابة الولاد كالا جداد والمجدات وولد الاب والاد في رواية الاصل ولا يردهم بيعا ان كان قد
اشتراهم ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز فحينئذ له حق الرد فان باعه المولى او مات فولاية الراد الى المولى
كذا في المضمرات * وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا في الكتابة سعى في كلبه ابيه على نفيحومه
فاذا ادى حكمنا بعتق ابيه قبل موته وعتق الولد وان ترك ولدا اشترى في الكتابة قبل له امان ان تؤدى
الكتابة حالة او ترد رقيقا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * والوالدان يردان

في الرق كليات ولا يؤدى بدل الكتابة حالاً ولا مؤجلاً كذا في التبيين * واذا ولدت مكاتبته ولداً
فاشتريته ولداً آخر ثم مات يسي المولود في كتابتها على النجوم وما كتب الولد المشتري اخذ اخوه فأدى
فيها كتابتها وما بقي فهو بينهما نصفان وللمولود ان يؤجر المشتري بأمر القاضى كذا في التتارخانية
بإقلاع الولد المجي * ولو اشترى المكاتب بنته وهي امرأة المولى فسد نكاحه وان كانت قريبة له عتقت
كذا في خزائن المفتين * ولو ملك المكاتب اباً مولاه وابنه لم يعتق لان المولى لو اعتق رقيق المكاتب
لا ينفذ عتقه فعرفنا انه لا يملكهم ولا يعتقون عليه ولا يمنع بيعهم ايضاً كذا في المبسوط * ولو اعتق
المولى ولده المولود في الكتابة والمشتري فانه ينفذ عتقه استحساناً لانه بعض منها ورقبتها مملوكة
للمولى من كل وجه حتى ينفذ عتقه في الام فكذا في ولدها بخلاف عبد آخر من كتبها كذا في الذخيرة
* واذا اشترى اخاه واخته او دارحم محرم منه سوى الوالدين والمولودين نحو العم والعمة واشباههما
ففي الاستحسان لا يتكاتبون عليه حتى كان له بيعهم وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى واجمعوا
على انه اذا اشترى ابن عمه لا يتكاتب عليه هكذا في الذخيرة * ولو أدى مال الكتابة وهم في ملكه
عتقوا ولا سعاية عليهم كذا في التتارخانية نقلاً عن الينابيع * واذا اشترى المكاتب امرأة ولم يكن له
ولدها كان له بيعها اما اذا ولدت منه ان ملكها مع الولد اجمعوا على انه يمنع من بيعها واما اذا ملكها
وحدها اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع من بيعها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا
في المضمرات * واذا اشترى زوجته ان كان معها ولدها منه دخل الولد في كتابته ودخلت الام في كتابة
الولد فان مات المكاتب فلا سعاية عليه وما ولكن اذا دأب ما على المكاتب عبد الموت عتقاً كذا
في التتارخانية * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب شترى امراته فدخل بها
وولدت ولداً بعد الشراء ثم مات المكاتب من غير ولاء فلولد يسي في مهرام لانه دين على الاب والولد
المولود في الكتابة يسي في ديون الاب هكذا في المحيط * مكاتب قد اشترى زوجته حل وطؤها فان ولدت
دخل الولد في كتابة الاب تبعاً ودخلت الام في كتابة الولد تبعاً فان مات الاب لاعتق ولاء عتد عتد الوفاء
شهرين وخمسة ايام وقام اربلده عام الاب وسعيه على نجومه وعتة وابالاداء وتعتد ثلاث حيض وان
بقيت الاولى تدخلت تحت في الاولى خاصة وان مات عن ولاء ادى بدل الكتابة وحكم بعتهم في آخر
جزء من اجزاء حياته وطهر فساد نكاحها وتجب عليها عدنان عددة النكاح حيضتان بسبب الفرة في آخر
حياته وهي امة وعدة الاستيلاد بموت المولى ثلاث حيض وتدا حلة ولو لم تلد بقيت زوجته ولا تعتق
تحت امة طلقها ثنتين فاكها لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره لان طلاق الاممة ثنتان كذا في الكافي
* فان مات الولد المولود في ملكه في حيات المكاتب ثم مات المكاتب فان ادب بدل الكتابة حين موته
عتقت والاردت في الرق فبيعت في بدل الكتابة ولا سعاية عليها هكذا في المضمرات * المكاتب اذا
اشترى زوجها لم يبطل نكاحها وله ان يطأها بالنكاح لانها لا تملك رقبة حقيقة كذا في العيني
شرح الهداية * مكاتب ذمي اشترى امة مسلمة فان اولدها كانت على حالها وان عتق المكاتب بالاداء
ثم ملكه فيها وصارت أم ولد للذمي فتسعى في قيمتها فان عجز فرد رقيقاً اجبر المولى على بيعها كذا
في المبسوط * المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحيضة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ورد
في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته وامه ثم عجز لا يجب الاستبراء على
المولى ويجزى بما حاضت عند المكاتب قبل العجز وان اشترى اخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانها لا نصير مكاتبه بجلاء الام والابنة المكاتبه اذا عجزت لا يجب
الاستبراء على المولى كذا في فتاوى قاضى حان * ولو كاتب نصف عبده اشترى السيد من المكاتب

شيئا جازا الشراء في النصف وان اشترى المكاتب من مولاه عبد افق الاستحسان جاز شراؤه في الكل
كلا واشتراه من غيره وفي القياس لا يجوز شراؤه الا في النصف وبالقياس نأخذ كذا في المبسوط *
والله اعلم

(*) (الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبته المولى ام ولده ومديره
وتدبيره ومكاتبته واقرار المكاتب بالدين للمولى اولاد جنبي ومكاتبته المريض) *

ولدت مكاتبته من سيدتها مضت على كتابتها وعجزت وهي ام ولد ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج
الى تصديقها لانها مملوكة له رقبته وادامضت على الكتابة اخذت عقرها من سيدتها واذا مات المولى
عتقت بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة وان ماتت وتركت مالا يؤدي كتابتها وما بقي ميراث
لولدها لثبوت عتقها في آخر جزء من اجزاء حياتها وان لم تترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر وان
ولدت ولدا آخر لا يثبت نسبه منه من غير دعوة محرمه وطؤها عليه وولد ام الولد لا يثبت نسبه منه من
غير دعوة اذ لم يحرم على المولى وطؤها وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة
يمكن العلوق بعد التبجيز يثبت نسبه من غير دعوة الا اذا نكح صريحا كسائر اولاد امهات الاولاد ولم
يدع الولد الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعا لها ولو مات المولى
بعد ذلك عتق وبطلت عنه السعاية كذا في التبيين * واذا ولد المكاتب من مولاه ثم اقر المولى
انها امة لفلان لم يصدق وان صدقته في ذلك كذا في المبسوط * واذا كاتب المولى ام ولده جاز فان مات
المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة غير انه يسلم لها الاولاد والا كساب ولوات المكاتب
قبل موت المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية * وان كاتب ام ولده فجماعت بولد بعد الكتابة لاكثر
من ستة أشهر ثم مات المولى قبل ان يقربه لا يلزمه النسب وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فهو ثابت
النسب من المولى اتيقننا انها ملقت به قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت هي ايضا بموت المولى وان كان حيا
فاذعاه فهو ابنه وان جاءت به لاكثر من سنتين فان جنت في كتابتها حيا سعت فيها وان جنى عليها
كان الارش لها وان ماتت وتركت ولدا ولدت في المكاتبته من غير المولى سعى فيما على امه كذا في المبسوط
* نصراني كاتب ام ولده فادت بعض الكتابة ثم اسلمت ثم عجزت فردها القاضى الى الرق وقضى عليها
بالقيمة لتعدي بيعها بسبب الاستيلاء فانه لا يثبت بمأخذه السيد عنها من هذه القيمة وكذلك ان
أدته بعد اسلامها كذا في خزنة المقتنين * واذا كاتب ام ولده على ألف درهم او أمته
على ألف درهم على أن يردها وصيها وسطا فالكتابة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى واذا أسلمت ام ولد النصراني فكتابتها باكثر من قيمتها جارت الكتابة فان عجزت فعسها
ردت في الرق وتسعى في قيمتها كذا في المبسوط * واذا كاتب مدبرته جاز لانها باقية على مالها كما
الولد وان مات المولى ولا مال غيرها كانت بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وادامات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت
وسقطت عنها السعاية بالاجماع كذا في المصمرات * واذا كاتب مدبرته فولدت ولدا ثم ماتت
يسعى الولد فيما عليها فان كانا ولدان فادى أحدهما المال كله من سعايته لم يرجع على صاحبه بشئ
وكذلك ان كاتب مديريه جميعا وكل واحد منهما كفيل عن الآخر ثم ماتا وترك أحدهما ولدا ولدت له
في مكاتبته من امته فعليه أن يسعى في جميع الكتابة كذا في المبسوط * وان دبر مكاتبته صح التدبير
ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها

فإن المولى ولا مال له غيرها فهي بالخيار إن شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا تسعى في الأقل منهما والمخلاف في هذا الفصل في الخيار أما المقدار فتفق عليه كذا في الهداية * وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل كاتب عبد الله على أن المولى بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه دبره هل يكون تدبيره نقض الكتابة قال لا ينبغي أن يكون تدبيره نقض الكتابة لأن الرجل يكتب المدير ويدبر المكاتب فلم يفعل فعلا منعه عن الكتابة كذا في التتارخانية * ولو كاتب عشرين مكاتبة واحدة على ألف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه ثم دبر أحدهما مات المولى وله مال كثير عتق المدير من الثلث فسطت حصته من المكاتبة لوقوع الاستغناء عنه عن أدائها كما لو أعتقه المولى في حياته وأخذ الورثة بحصة الآخر ما شاؤا فإن أداها المدير رجع بها عليه كما لو أداها قبل عتقه وإن لم يكن له مال غيره ما عتق المدير بالتدبير من الثلث ويسعى فيما يجب عليه فإن كانت قيمة كل واحد منهما ثلثمائة ومكاتبتهما ألف بطلت حصته المدير من المكاتبة واعتبر قيمته ثلثمائة لأنه أقل والمتيقن من حق المولى هو الأقل فعرفنا أن المال ثلثمائة قيمة المدير وخمسائة حصته الآخر من المكاتبة وذلك ثلثمائة وثلاثة وذلك مائتان وستة وستون وثلثا درهم يسلم للمدير من قيمته ويسعى فيما بقي وهو ثلاثة وثلاثون ثم يؤخذ المدير بما بقي على المكاتب لأنه كفيلا به ولا يؤخذ لمكاتب بما على المدير لأنه قد خرج من المكاتبة ولزمته السعاية من قبل التدبير والمكاتب لم يكن كفيلا عنه بذلك فإن كانت قيمة كل واحد منهما ألف درهم ومكاتبتهما ألف درهم فاختار المدير أن يسعى في الكتابة فله ذلك لأن ذلك ربما ينفعه عسى أن يكون بدل الكتابة سنجما مؤجلا وإذا اختار ذلك يسقط ثلث المكاتبة لأنه عتق ثلثا رقبته بالتدبير والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط ثلث المكاتبة ويبقى للورثة ثلثا المكاتبة عليهما يأخذون بذلك أيهما شاؤا فإن أدى المدير رجوع على الآخر بثلاثة أرباع ذلك مقدار حصته وهو خمسمائة وإن أدى المكاتب رجوع على المدير برابع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته كذا في المبسوط * مكاتبة ولدت بنتا ثم ولدت البنت بنتا ثم عتق المولى الوسطى عتق السفلى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تعتق كذا في الكافي ٧ * مكاتبة ولدت ابنة فكبرت وارتدت وتحقت بالدار ثم أمرت لم تكرر فيشأ فحبس حتى تتوب وتقت كذا لو كانت الأم هي التي فعلت ذلك فإن ماتت المكاتبة من غير وفاة القاضي يخرج الابنة من الحبس حتى تسعى فيما على أمها * مكاتبة ولدت ولدا ثم قتلتها الولد فقتلها بجرم لموتها وليس عليه من جنايته شيء وإن جنت الأم جناية على إنسان ثم ماتت قبل أن يقضى عليها بشيء يسعى الولد في الجناية والكتابة فإن عجز نظر فإن كان القاضي قضى لولي الجناية بالقيمة فهو بمنزلة الدين على الولد يباع فيه وإن كان القاضي لم يقض لولي الجناية بشيء بطلت الجناية بعجزه كما لو عجزت في حال حياتها قبل قضاء القاضي ثم ماتت كذا في المبسوط * مريض كاتب عبده على ألف درهم بنحو ما وقيمه ألف درهم ولا يخرج من ثلثه فإن العبد يخير إن شاء عجل ما زاد من قيمته على ثلث مال الميت وإن شاء رد في الرق كذا في المحيط * وإذا كاتب المريض عبده على الفين إلى سنة وقيمه ألف ثم مات ولا مال له غيره ولم تجز الورثة فإنه يؤدي ثلثي الفين حالا والباقي إلى أجله أو يرد رقيقا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدي ثلثي ألف حالا والباقي إلى أجله وإن كاتبه على ألف إلى سنة وقيمه ألفان ولم تجز الورثة أدى ثلثي القيمة حالا أو يرد رقيقا في قولهم جميعا كذا في الهداية * ولو كاتبه في صحته على ألف درهم وقيمه خمسمائة ثم أعتقه في مرضه ثم مات ولم يقض شيئا فإنه يسعى في ثلثي قيمته وكذلك إن وهب له جميع ما عليه من الكتابة في مرضه وهو حي يسعى في ثلثي قيمته وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كاتبه في صحته ثم عتق

٧ يوجد في بعض النسخ بعد قوله كذا في الكافي زيادة نصها لأنها تتبع للعليا لا للوسطى لأنه لا تتبع للتابع وله أنها تتبع لهما فيعتق كل منهما ما انتهت والطاهر أنها ليست من أصل التأليف لعدم عزوها لأحد كما هو العادة المستمرة في هذا الكتاب من عزو كل المسائل والغالب فيه حذف التوجيهات والأدلة

له

في مرضه فهو بالخيار ان شاء سعي في ثلثي قيمته وان شاء سعي في ثلثي ما عليه وان كان المولى قد قبض ذلك منه خمسمائة ثم اعتقه في مرضه سعي في ثلثي قيمته ولا يحق سب له شيء مما أدى قبل ذلك وهذا عند جميعا وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار فسخ الكتابة والسعاية في ثلثي قيمته وان أدى الامانة درهم ثم اعتقه في مرضه او وهب له الباقي سعي في ثلثي لمائة كذا في المبسوط * واذا كاتب الرجل عبده في مرض موته بالف درهم وقيمته الف درهم ولا مال له غيره ثم اقر في مرضه بالف في يده انما اوديعه لهذا المكاتب اودعها اياه بعد الكتابة والالف اوديعه من جنس بدل الكتابة ثم مات جازا قراره من الثلث يريد به اذا كانت الكتابة في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة وباقي المسئلة بحاله اعتبر اقراره من جميع المال ولو اقر بالف اجره من بدل الكتابة وكانت الكتابة في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب في استردا الجهد واعطى مثل حقه لم يكن له ذلك ولو اقر بالزئوف في يده انما اوديعه لمكاتبه وبذل الكتابة الف جبارا ليصح اقراره اذا كان عليه دين الصحة ويقسم هذا الالف بين غرماء الصحة ويؤخذ المكاتب بما عليه هكذا في المحيط * ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فجاز الورثة في حياته فاهم ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته كما في سائر الوصايا كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع مكاتب اقر لولاه في صحة بالف درهم وقد كان المولى كاتبه على الف درهم واقر المكاتب لاجني بالف درهم في صحته ايضا ثم مرض المكاتب وفي يده الف درهم فقضاها الى المولى من المكاتبه ثم مات من ذلك المرض وليس له مال غيرها فالالف يقسم بين المولى وبين الاجني على ثلاثة اسهم سهمان للمولى وسهم للاجني ولو ان المكاتب أدى الالف الى المولى من الدين الذي اقر به للمولى في صحته ثم مات فالاجني احق بهذا الالف وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك ولم يقضه للدين ومات وتركه فهو للاجني ولو ترك المكاتب ابنا ولده في كتابته فالاجني احق بهذا الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة ولدين لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاها المولى من الدين المتبر به قبل الموت ثم مات وترك بنهما ولو اداني كتابة كان الاجني احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا أدى الابن المكاتبه والدين الذي على الاب لا ينعض القضاء الى الاجني كذا في المحيط * ولو كاتبه في مرضه على مكاتبته مثله ثم اقر باسقيائه فان كان عليه دين يحيط بماله لا يصدق في شيء الا ان العبد يعقب ويؤخذ بالكتابة كما رايته وان لم يكن عليه دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وان لم يكن له مال سواء فعله السعاية في الثمن في المكاتبه للارثه لا ان تكون قيمته اقل فحينئذ يسعي في ثلثي قيمته وكذلك اقراره كان كاتبه في صحته واستوفى وان كاتبه في صحته ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما اذا كاتبه في مرضه هكذا في المبسوط * مكاتب له على مولاه دين في حال الصحة فاقر في مرضه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين الصحة ثم مات لم يدع مالا لم يصدق على ذلك * رجل كاتب عبد له على الالف درهم في صحته ثم ان المكاتب اقر في مرضه للاجني بالف درهم ثم مات المكاتب لم يترك الالف فالاجني احق بالالف من المولى وان كان دين المولى دين الصحة دين الاجني دين المرض بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان اولي ما قضاها من دين المرض كذا في المحيط * وان مكاتبه اقر بغيره انه كاتب عبده فلانوا متوفى مكاتبته لم يجز فوله وكذلك وكاتب في مرضه بأقل من قيمته لم يجز كذا في المبسوط * رجل كاتب عبده على الف درهم فاقرضه اولى الف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات المكاتب وترك الف درهم وله اولاد احرار من امرأة حرة فان القاضي يعطى بالالف للمولى من المكاتبه وليس للمولى ان يجعله من الدين وان كان له اولاد من امرأة هي معتقه غيره فالاب جز لا والاولاد الى واليه ولو ترك

أكثر من الف درهم أخذ المولى الفضل حتى يستوفي الألف الذي أقرضه فان بقي شيء من دين المولى
يصرف إلى الورثة كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب السادس فيمن يكاتب عن العبد)

حر قال لمولى العبد كاتب عدك فلانا على الف درهم على أني أن أدت اليك الفاهو حر فكاتبه المولى على
هذا الشرط وقبل الرجل ثم أدى ألفا فانه يعتق لوجود الشرط من غير قبول العبد واجارته وأد بايع العبد
فقبل صار مكاتباً ولو قال العبد لا أقبله فأدى عنه الرجل الذي كاتبه لا يجوز لأن العقد ارتد برده
ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء ولو لم يقبل على أني أن أدت اليك ألفاً فهو حر فأدى لا يتق قياساً وفي
الاستحسان يعتق ولو أدى الحر البديل عنه لا يرجع على العبد لانه متبرع كذا في التبيين * وهل له
أن يسترد ما أدى إلى المولى أن أداء بحكم الضمان يستردّه وصورته أن يقول كاتب عدك على الف على
أنني ضامن فبرجع عليه لأن ضمانه كان باطلاً لانه ضمن غير الواجب وإن أداء بغير ضمان لا يرجع
لانه متبرع فلو أدى البعض له أن يرجع سواء أدى بغير ضمان أو غير ضمان ولكن لو أدى البعض بعد
إجازة العبد لا يرجع لأن ثمة - صل مقصود آخر وهو براءة العبد عن بعض البذل هذا إذا أراد أن
يرجع على المولى قبل إجازة العبد فلو أراد الرجوع بعد إجازة العبد فلو أدى بحكم الضمان يرجع وإن
أدى بغير الضمان لا يرجع سواء أدى الكل أو البعض كذا في العيني شرح الهداية * وإن كاتب الحر
على عبد حر حل على أن يضمن عنه المكاتبه لم يجز لانه لم يجب البذل بقبول الحر على العبد ولا يمكن
إيجاب بدل الكتابة على الحر ابتداء بقبوله وكذلك إن كان ذلك العبد بائناً لهذا الحر وهو صغير أو كبير
لانه لا ولاية للاب على الابن في الزام المال عليه فهو كالاجني في ذلك وكذلك عبد وابن له صغير لرجل
واحد كاتب الاب على ابنه لم يجز إلا أنه أن أدى الاب عنه في الوجهين يعتق استحساناً كذا في المبسوط
* ولو كاتب العبد المحاضر والعبد الغائب وقبل المحاضر صح العقد عنهما استحساناً وأيهما أدى عتقا
ويجبر المولى على قبوله وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه بشيء وإن وهب المولى بدل الكتابة للمحاضر
عتقا وإن وهبها للغائب لم يعتق لانه لا شيء عليه فلم تصح الهبة فان قبل العبد الغائب العقد فهو ولغو
والكتابة لازمة للشاهد كما لو لم يقبل وليس للمولى أن يأخذ الغائب بشيء من البذل لانه لم يلتزم شيئاً بل هو
تبع في العقد كولد المكاتب فان حر المولى العبد الغائب عتق وسقط عنه حصته من المكاتبه فإذا بطلت
حصته من المكاتبه لم يعتق المحاضر حتى يؤدي حصته وإن حر المحاضر عتق وبطل عنه حصته من
المكاتبه ويؤدي الغائب حصته حالاً ولا رد في أرق كذا في الكافي فان مات الغائب لم يرجع عن
المحاضر شيء منه وإن مات المحاضر فليس للمولى أن يطالب الغائب بشيء من البذل ولكن إن قالم الغائب
أنا أدى جميع المكاتبه وجاء بها وقال المولى لا أقبليها ففي القياس للمولى أن لا يقبل وفي الاستحسان
ليس للمولى أن لا يقبل منه ويقتان جميعاً بأداء هذا الغائب ولكن لا يثبت الاجل في حقه وإذا كانا
حيين فأراد المولى بيع الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان هكذا في المبسوط * وإن كاتب الامة عن
نفسها وعن ابنين صغيرين لها صح وأى أدى لم يرجع وهذا استحسان وأيهما أدى يجبر المولى على القبول
وقبول الأولاد الكتابة وردّهم لا يعتبر ولو أعتق الام بقي عليهم من بدل الكتابة بحصتهم ثم يؤدونها
في الحال ويطالب المولى الام بالبذل دونهم ولو أعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نحوهما
ولو اكتسبوا شيئاً ليس للمولى أن يأخذه ولا له أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبهم لا يصح ولها يصح
فمعتق ويعتقون معها كذا في التبيين * رجل كاتب عبده على نفسه وولده الصغار هو جاثرقان عجز

قبل ادراك الولد أو بعده فرد في الرق كان ذلك ردًا للولد أيضًا فان أدرك ولده فقاروا نحن نسعى في المكاتب لم يلفت اليهم وكذلك لو كانوا بالغين حين عجز الاب وان مات الاب ولم يدع شيئًا سعى في المكاتب على التجوم فان كانوا صغارًا لا يقدر على السعاية ردوا في الرق وان كانوا قد درون عليها فسعى بعضهم في المكاتب فأذا هم يرجع على اخوته بشئ فان ظهر للاب مال كان ميراثًا بينهم ولم يكن لهذا ان يأخذ من تركه الاب ما أدى وكان للمولى أن يأخذ كل واحد من الاولاد بجميع المال لا باعتبار أنه دين في ذمته ولكن باعتبار أنه قائم مقام أبيه وفيما هو من حقوق الاب كان قوله صحيحًا في حق الاولاد فيأخذ كل واحد منهم بجميع المال كأنه ليس معه غيره ولهذا الوات بعضهم لا يرفع عن بقية شئ من المكاتب كما لو كان معدومًا في الابتداء فان أعتق المولى بعضهم رفع عنهم حصه قيمة العتق وان كانت فيهم جارية فاستولدها السيد أخذت عقرها وهي مكتوبة على حاله ليس لها أن تعجز نفسها المكان اخوتها الا يرى أنهم لو أدوا اعتقت هي أيضا وان كان الاولاد كبارا حين كاتب على نفسه وعلمهم بغير أمرهم وأدى بدل الكتابة عتقوا ولم يرجع بشئ منها عليهم كذا في المبسوط * ولو كاتب عن عبد لرجل رضيع وقيل عنه أخني آخر ورضي المولى لم يعجز فان أدى اليه المكاتبه - تنق استحسانا كذا في محيط السرخسي * رجلار لكل واحد منهما عبد وكاتباهما معا على ألف درهم كتابة واحدة ان أدبا عتقا وان عجزا ردوا في الرق قال يكون كل واحد منهما مكاتبًا بحصته لصاحبه حتى اذا أدى حصته من البدل الى مولاه يمتق كذا في المبسوط * والله أعلم

* (الباب السابع في كتابة العبد المشترك) *

عبد بين رجلين أذر أحدهما لصاحبه أن يكتب نصيبه بألف درهم ويقبض بدل الكتابة فكتب في ذمته فقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الكتابة تعجز عنده وليس لشريكه الفسخ فان أدى ألى العا - تنق حظه ولا يضم لشريكه لانه برضاه ولكن يسعى العبد في نصيب السالك وان أدى بعض الألف أو كله سلم له وليس للسالك ان يأخذ منه نصفه لان ذنبه له بقبض البدل اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه من الكسب على المكاتب وقد تم قبض المكاتب وسلم كله الا اذا ما قبل الاداء فيصح نفيه لانه تبرع لم يترك وهو مريض وأدى من كسبه بعد الكتابة صح من كل ماله وان كان قد اكتسب قبل الكتابة وأذن له في الكتابة راقبض منه نفذ من الثلث وعندهما لا تعجز فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة لكل فاذا كاتبه يكون مكاتبًا لهما ويكون بدل الكتابة بينهما واذا قبض المكاتب شيئًا يكون بينهما قبل العجز وبعده ولو كان بلا اذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى أدى بدل الكتابة - تنق - فظه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا سالك ان يأخذ من الذي كاتب نصف ما أخذ من بدل الكتابة لانه كسب عبد مشترك ثم ينظر ان كاتب كله بالالف لا يرجع على المكاتب بشئ مما أخذ منه شريكه وان كاتب نصيبه بألف رجوع على العبد بما أخذ منه شريكه وعندهما اذا أدى بدل الكتابة يمتق كله ويعزم المكاتب لغريمه نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما لو أعتقه أحدهما بغير عوض وللسالك ان يأخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب ولو كاتب أحدهما كله أو فظه بألف ثم كاتب الآخر كله أو فظه بمائة دينار ما كاتباهما معا عنده فلان الكتابة تعجز فنفذت كتابة كل في نصيبه واما عندهما فلان الاول اذا كاتب نصيبه صار مكاتبًا وللاخر حق الفسخ فاذا كاتبه كان فسخا منه في نصبه وأيهما قبض شيئًا من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذلك وتعلق تنق

نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة نصيبه فان أدى اليهما معا فالاولاهما
عندهم وان قدم أحدهما صار مكاتبهما حرره أحدهما فيعتق نصفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ويبقى نصيب صاحبه مكاتب ولا ضمان ولا سعاية الا أن يعجز المكاتب فيضم القابض نصيب صاحبه
ان كان موسرا ويسعى المكاتب في نصف قيمته ان كان معسرا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد
رحمه الله تعالى يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار وفي الاعسار يسعى في ذلك
كذا في الكافي * واذا كاتب الرجلان عبدهما مكاتبه واحدة فأدى الى أحدهما حصته لم يعتق
نصيبه منه ما لم يؤد جميع الكتابة اليهما وان أعتقه أحدهما جاز وكذلك ان وعب له نصيبه من
المكاتبه أو أبراه منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبض أو كان قبض نصيبه بان شريه كنه
ثم المكاتب بالخير بعد اعتاق أحدهما اياه ان شاء عجز ويكون الشريك بالخيار بين التضمن والسعاية
في نصف القيمة والعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبين العتق والسعاية ان كان المعتق معسرا
وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى له بد في نصف
قيمتها ان كان معسرا كما هو مذهبه في العبد المشترك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من
نصف القيمة ونصف ما بقي من الكتابة وكذلك يسعى العبد في الاقل عند عشرة المعتق وان اختار
المضى على المكاتبه ثم مات عن مال كثير أخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكاتبه من ماله كما كان
يطالبه به في حياته ثم الباقي بعد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبيدين بينهما مكاتبه واحدة ان أديا
عتقا وان عجزا ردا فانه يكون كل واحد منهما مكاتبهما على حدة بحصته وذلك بان يقيم المسمى
على قيمتهما ويكون كل واحد منهما مكاتبه بحصته واذا أدى أحدهما حصته اليهما عتق بخلاف ماله
كانا رجل واحد كذا في المبسوط * مكاتب بين رجلين كوتب على ألف فقبض أحدهما ستمائة
وأبراه الآخر عن اربعة مائة قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول
والميراث على ستة مائة اني فتاوى قاضي خان * واذا كان العبد بين رجلين مرض أحدهما أو كاتبه
الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث ابطاله وكذا اذا أذله في القبض وقبض بعض بدل الكتابة
ثم مات المريض لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئا كذا في المحيط * واذا كانت جارية بين رجلين
كاتبها فوطئها أحدهما فجهات بولد فادعاه ثم وطئها الآخر فجهات بولد فادعاه ثم عجزت فهي أم
ولد الاول ويضم نصف قيمتها ونصف عقربا بوطئ جارية مشتركة ويضمن شريكه كمال عقربا وقية
الولد ويكون ابنه وأيهما دفع العقربا المكاتبه جاز وذو عجزت ترد الى المولى رهدا كذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هي أم ولد الاول ولا يجوز وطئ الآخر
لانه لما ادعى الاول الولد صار كاه أم ولد له لان أومية الولد يجب تكميله بالاجماع ما أمكن وقد
أمكن بفسخ الكتابة لانها قابلة للفسخ فتفسخ فيما لا يتضرره المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراءه
ما أمكر واد صار كاه أم ولد له فلا يثبت نسب لولده منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير أنه لا يجب عليه
الحمل لشبهة ويلزمه جميع العقربا اذا بقيت الكتابة وصار كاه مكاتبه له قيل يجب تسليمها نصف بدل
الكتابة وقيل يجب كل بدل كذا في الهداية * وعليه الجمهور كذا في الكافي * ويضمن الاول
لشريكه في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى نصف قيمتها مكاتبه موسرا كان أو معسرا وفي قول
محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة واذا كان في
اليطأ لها لكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي أم ولد الاول ويضم لشريكه نصف عقربا وصف
قيمتها وا ولد الاول وهذا قولهم جميعا كذا في الهاية * مكاتبه بين رجلين ولدت ابنة ثم وطئ

أحدهما الابنة فعلفت منه قال ثبتت نسبه منه والابنة على حالها ليس لها أن تخرج نفسها من
 الكتابة لتكون أم ولد للمستولد وعلى المستولد عقرها وإكر عقرها للام بمنزلة كسبها وانما تابعة
 للام في الكتابة فان عجزت المكاتبه صارت الابنة أم ولد للواطئ لان المانع من ظهور أمية الولد
 في نصيب شريكه منها قدر ترفع بعجز الام وانما تصير أم ولد له من حين علفت منه فلهذا يضمن لشريكه
 نصف قيمتها يوم علفت منه وان لم تجز فأعتق الشريك الآخر الابنة بعد علوقها من الاول عتقت عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب الابنة باق على ملكه ما بقيت الكتابة فيها فينفذ عتقه
 ولا سعاية عليها وولدها حراً ولا سعاية عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً والمكاتبه باقية
 على حالها تعتق بالاداء أو تجز فتكون أمة بينهما مكاتبه بين رجلين ولدت فأعتق أحدهما الولد
 عتق نصيبه منه وهو على حاله حتى تجز الام أو تعتق فان عتقت عتق معها فان عجزت فقد زال معنى
 التبعية وصار الولد متصوداً وهو مشترك بينهما ما عتقه أحدهما فيكون حكمه حكم العبد المشترك
 بعتقه أحدهما الشريكين وإذا اختار التضمن يضمنه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الام مكاتبه
 بين رجلين ولدت ابنة فوطئها الابنة فعلفت فولدت منهما ثم ماتت الابنة حرة لأنها كانت أم ولد لهما
 فتعتق بموتها ما كملوا عتقها وبقيت الام على مكاتبتهما ولو كانت الام هي التي ولدت منهما ثم ماتت
 عتقت هي بجهة الاستيلاد وعتق ولدها أيضاً وان عجزت ثم ولدت منها بعد ذلك فالولد الاول رقيق
 كذا في المبسوط * مكاتب بين رجلين أعتقه أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان
 عليه في ذلك لشريكه موسراً كان أو معسراً لان نصيب الآخر مكاتب على حاله ليكون العتق متجزئاً
 عنده فان أدى عتق والولاء بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين أعتقه أحدهما وعلى قولهما عتق
 والولاء له فان لم يعتقه أحدهما ولا يكن دبره صار نصيبه مدبراً ويكون على حاله لان التدبير
 لا ينافي الكتابة فان أدى الكل عتق والولاء ثبتت منهما وان عجز صار كعبد بين اثنين دبره
 أحدهما صار نصيبه مدبراً ولشريكه خمس خيارات ان كان موسراً وان كان معسراً فأربع خيارات
 وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولولم يدبره ولا يكن كانت جارية فبصاها بولد فادعاه أحدهما
 ثبتت نسب الولد منه وصار نصيبه ام ولد له ثم المكاتبه بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان
 شاءت عجزت نفسها ولا تصير كاهام ولد فان مضت على المكاتبه أخذت منه عقرها واستعانت به على
 اداء بدل الكتابة وان عجزت نفسها وردت في الرق فانها تصير أم ولد للمستولد ويضمن الشريك نصف
 قيمتها للشريك مكاتبه ونصف عقرها ولا يغرم من قيمة الولد شيئاً وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 كذا في البدائع * رجل كاتب جاريته ثم مات عن ابنين فاستولدها أحدهما فهي بالخيار ان شاءت
 عجزت فكانت أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وان شاءت مضت على كتابتها
 وأخذت عقرها وإذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبه واحدة ثم ارتد أحدهما عن الاسلام فاذت
 المكاتبه اليهما ثم قتل مرتداً قال لا تعتق وليس أدائها الى المرتد بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما أخذت لو كان هو أخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق
 نصيب الشريك منها أيضاً ثم يستبعونها في النصف الباقي فان عجزت ردت في الرق بمنزلة مكاتبه
 أدت نصف البديل الى المولى ثم عجزت وان كاتبها في حالة الردة لم يجز قبضه لبديل الكتابة فلو لحق
 المرتد منهما بدار الحرب فادت جميع الكتابة الى الشريك الآخر لم تعتق وان ادت الى الشريك
 الباقي والى ورثة المرتد عتقت اذا كان قد قضى بلحاقه كما لو مات فدفعت الكتابة الى الشريك الحي
 والى ورثة الميت وان عجزت بعد ما ارتد أحدهما فادها في الرق ثم قتل المرتد على رذته فهي على

مكاتبها وإذا ارتد الشريك كان معانم عجزت المكاتبه فرداها في الرق قال أسلمافهي أمة قنة بينهما
وان قنة لا على الردة فهي على مكاتبها وإذا كانت المكاتبه بين رجلين فولدت ابنة ثم إن أحد المولدين
ووطئ الابنة فمعلقت منه ووطئ الآخر لام فمعلقت منه فقالنا نحن نجحز فذلك لهما والمراد أن اللام أن تجحز
نفسها لانه تلقاها جها متحرية وأما الولد ليس من هذا الخيار في شيء فإذا انتارت الام المضى على الكتابة
أخذت كل واحدة منهم ما عقرها من الواطئ وعقر الابنة يكون للام بمنزلة الكسب وان عجزت
كانت كل واحدة منهم مأم ولد للذي وطئها ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها الشريكه وقال أبو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل نصيبه من عبده بغير إذن شريكه فلم يشريك أن يرد ذلك
ولا يردده الا بقضاء القضاى الا أن يرضى العبد ومولاه الذي كاتبه أن يقضى الكتابة وهذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أيضا كذا في المبسوط * والله أعلم

(الباب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت المولى وحنانيته على المولى وحنانية المولى أو غيره عليه) *

إذا عجز المكاتب عن نجم نظرا لما حكم في حاله فان كان له دين يقضه أو مال يقدم عليه لم يجعل بتجيزه
واتنظر عليه اليومين والثلاثة نظرا للجانبين والثلاثة هي المدة التي ضربت لا لبلاء الا عذار فلا يرد عليه
فان لم يكن له وجه وطلب المولى تجيزه عجزه وفسخ الكتابة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
كذا في الهداية * وهو الصحيح كذا في المضمرة * فان أدخل المكاتب بنجم فردّه مولاه عند غير
سائطان برضاه فهو جائز وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ كذا في الكافي * وتفسخ
الكتابة بالاقالة وكذا تفسخ بنفس العبد من غير رضى المولى بأن يقول فسخت الكتابة أو كسرتها سواء
كانت فاسدة أو صحيحة والمولى لا يملك الفسخ من غير رضى العبد وهل تفسخ بالموت أم بموت المولى
فلا تفسخ بالاجماع لانه ان كان له كسب فيؤدى الى ورثة المولى فيعتق وان لم يكن في يده كسب
فيكسب فيؤدى فيعتق وان عجز عن الكسب رد الى الرق كما لو كان المولى حيا واذا مات المولى فادى
المكاتب مكاتبته أو ببقية منها الى ورثته وعق فلوله المذكور من عصبه المولى وان عجز بعد موت المولى
ورد الى الرق ثم كاتبه الورثة كتابة أخرى فادى اليهم وعق فلوله للورثة على قدر موارثهم أم بموت
المكاتب فينظر ان مات عن وفاء لا تفسخ عندنا وان مات لاه وفاء تفسخ بالاجماع ولا تفسخ برودة
المولى بأن كاتب مسلم عبده ثم ارتد المولى لانها لا تبطل بموت المولى حقيقة فهو له - كما اولى أن لا تفسخ
كذا في البدائع * واذا مات لاه عن وفاء ولا عن ولدها خلت في بقاء الكتابة قال الاسكافي تفسخ
حتى لو تطوع انسان بأداء بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال أبو الوليث رحمه الله تعالى لا تفسخ
ما لم يقض بجحزه حتى لو تطوع به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ جاز ويحكم بعتقه في آخر حياته كذا
في التبيين * وان مات وله ولد من حره وترك دينافيه وفاء بمكاتبته فجنى الولد فقصى بها على عاقلة
الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم مولى الام ومولى الاب في ولائه فقضى به المولى
الام فهو وقضاء بالعجز كذا في الهداية * واذا مات المكاتب عن وفاء وخليفه دين وله وصايا من تدبير
وغیره وترك ولدا حرا وولده ولد في المكاتبه من أمته بدئ من تركه بدينون الا جانب ثم بدين المولى
ان كان ثم بالمكاتبه فان أدت حكم بغيرته والباقي ميراث بين أولاده وبطلت وصاياه لانه تبرع
فان مات المكاتب وترك ألفا وعليه للمولى ألف درهم دين وبذل الكتابة بدئ ببذل الكتابة استحسانا
وفي القياس بيد اب الدين وان لم يترك ما لا الدين على انسان فاستسهي الولد المولد له في الكتابة ولا دين
على المكاتب سواها فجحز عنه وقد أيس من الدين أن يخرج فانه يرد في الرق كذا في المبسوط * وان

مات المكاتب وعليه دين وجناية وبذل الكتابة ومهر امرأة تزوجها بغير إذن المولى بدى بالدين ثم
 بالجناية ثم ببذل الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى وكذلك ان لم يترك مالا لكن ترك اولاد اولادوا
 في كتابته سعى الاولاد فيها على نحو ما وصفنا لان ترك ولد يؤدى كترك مال يؤدى به كذا في خزنة
 المقتنين * مكاتب اشترى ابنه ثم مات وترك وفاء ورثة ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة
 ولو مات المكاتب وترك مالا وولدا كوتب معه أو ولد في كتابته ووصيا فالوصى يؤدى بدل الكتابة
 من ماله ويعتق في آخره من أجزاء حياته وورثته أولاده ومالك الوصى يبيع العروص ولا يملك بيع
 العقار والدرهم والدنانير ولا يرث الولد المولود من الولد المحرر ان مات الولد المحرر قبل أداء بدل الكتابة
 كذا في الكافي * وما أدى المكاتب من الصدقات الى مولاه وعجز طاب لسيدته ولو عجز المكاتب
 قبل الاداء الى المولى يطيب للمولى عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يطيب
 ولا يبيع انه يطيب بالاجماع كذا في التبيين * عبد جنى فكاتبه مولاه وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز
 فانه يدفع أو يفدى وكذلك مكاتب جنى فلم يقض به حتى عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين
 يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر
 كذا في الجامع الصغير * وان صالح المكاتب عن دم عمه أقره ولم يؤد بدل الصلح حتى عجز ورد
 في الرق فالصلح في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد العتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما يؤخذ في الحال وان أقره مكاتب بأنه أعتق بالاصبع حرة أو أمة أو صبية فعند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى هذا قرار بالجناية يؤخذ به مادام مكاتباً فاذا عجز لم يؤخذ به ارتد مسلم وله عبد وكاتبه
 ابنه فقتل المرتد بطل عقد الكتابة مكاتب ارتد ولمحق بدار الحرب يوقف أمره فان مات أدى بدل الكتابة
 من ماله وقسم ما بقي بين ورثته فان عاد مسلماً سلم ماله اليه كذا في الكافي * واذا قتل عبد المكاتب
 رجلاً خطأ قيل للمكاتب ادفعه أو أوفده بالدية واذا قتل عبده رجلاً لا عمد افله أن يصالح عنه على مال
 يؤديه لتسلم له نفسه كما للحر ذلك في ملكه ثم يؤخذ به وان عجز وان جنت أمته جنسية خطأ فباعها
 أو وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجناية فهذا منه اختيار وعايه الارش وان قتله عبده عمداً فالعبد
 في قتل مولاه عمداً كاجنبي آخر في وجوب القصاص عليه كالحرق اذا قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب
 اذا قتل عمداً فهو على ثلاثة أوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى وان ترك وفاء وله وارث سوى
 المولى فلا قصاص على القاتل لاشتباهه من يستوفيه وكذلك لو اجتمع لم يكن لهم الاستيفاء القصاص
 وان قتل ولا وارث له سوى المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القصاص
 لمولاه كذا في المبسوط * وان جنى المكاتب على مولاه أو رقيق المولى كانت جنائمه معتبرة وكذا جنائية
 المولى على المكاتب أو رقيقه كذا في فتاوى قاضي خان * واذا استهلك عبد المكاتب مالا فهو دين
 في عنقه يباع فيه وان جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على خياره وان عجز فاختار الى المولى وان
 كان العبد وامرأته مكاتبين مكاتبه واحدة مولدت ولدا فقتله المولى وقيمه أكثر من الكتابة فقيمه على
 مولاه في ثلاث سنين وان كانت الكتابة قد حلت قام سهم بها ثم على المولى أداء فضل القيمة الى الام
 ورجعت الام على الاب بما أدت عنه من ذلك وان كانت المكاتبه لم تحل أدى المولى القيمة الى الام وان
 كان الابن مكاتباً معهما فقتله المولى ثم حلت القيمة اقتص منها بقدر الكتابة ان كانت المكاتبه حلت
 أو لم تحل ويؤدى الى ورثة المولى فضل القيمة والاب والام حصته من المكاتبه ثم يقسم ذلك كله بين
 ورثة الابن على فرائض الله تعالى ويرث أبواه معهم واذا جنى المكاتب جنسية خطأ فانه يسعى في الاقل
 من قيمته ومن أُرْس الجنسية فان جنى جنسية أخرى بعدما حكم عليه بالاقل في الجنسية الاولى يلزمه

بالمجناية الثانية أيضا الاقل من قيمته ومن ارش المجناية وان كانت المجناية الثانية قل أن يحكم عليه بموجب المجناية الاولى فليس عليه الاقيمة واحدة عندنا كذا في المبسوط * اذا حفر المكاتب بئرا على قارعة الطريق فوقع فيها انسان وحب عليه أن يسعى في قيمته يوم حفر ثم اذا وقع فيها آخر لا يلزمه أكثر من قيمة واحدة سواء حكم الحاكم بالاولى أو لم يحكمه كذا في البدائع * ولو سقط حائطه ماثل قد أشهد فيه على انسان فقتله فعليه أن يسعى في قيمته وان وجد في داره قتيلا أخذ بقيته يوم وجد القتيلا فيها الا أن تكون قيمة المكاتب أكثر من الدية فينتقص حينئذ عشرة دراهم من الدية وان جنى جناية ثم عجز فان كان قد قضى عليه بالسماية فهي دين عليه يساع بها وان لم يقض بها عليه خبير المولى بين الدفع والغداء وان جنى عليه فالواجب أرش المماليك وان قتل رجلا عمدا فعليه القود وان قتل ابن المكاتب أو عبده فلا قود على القاتل ولكن على العاتل القيمة لما تعذر ايجاب القصاص وهو للمكاتب بمنزلة ساثر اكسابه وان عفوا فعفوهم باطل وان قتل المولى مكاتبه خطأ أو عمدا وقد ترك وفاء فعليه قيمته يقضى بها كتابته وكذلك لو قتل ابنه وان أقر المكاتب بجناية خطأ أو عمدا فلا قصاص فيه واقرارها جائز مادام مكاتبه وان عجز ورد في الرق بطلت عنه قضى عليه أو لم يقض وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في كتاب المجنات أن أبا يوسف ومحمد ارجهما الله تعالى قال يؤخذ بمقتضى عليه منها خاصة وما أذاه قبل العجز لم يسترد عندهم جميعا كذا في المبسوط * ويؤخذ المكاتب بأسباب المحذورات الخاصة وغيره انحو الزنى والسرقة والشرب والسكر والقتل لان القتل مأخوذ بها فالكاتب أولى ولا يقطع في سرقته من مولاه وكذا لا يقطع في سرقته من ابن مولاه ولا من امرأة مولاه ولا من كل ذي رحم محرم من مولاه وكذا لو سرق واحد من هؤلاء من المكاتب لا يقطع ولو سرق منه أجنبي يقطع بخصوصه كذا في البدائع * فان سرق المكاتب من أجنبي ثم رد في الرق فاشتره ذلك الرجل لم يقطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك الرجل عليه دين فانه يقطع فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه دينه فقصى التاضي أن يساع له في دينه وقد أبي المولى أن يغديه فانه يقطع في القياس وان سرق المكاتب من مكاتب آخر لم يقطع كما لو سرق من مولاه وكذلك ان سرق من عبده كان بين مولاه وبين آخر وقد أعتق المولى نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولاه من مال المضاربة لا يقطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولاه عليه مثل ذلك دين كذا في المبسوط * وان مات سيد المكاتب قبل له أو المال الى ورثة المولى على نحوه فان حرروه عتق وسقط مال الكتابة وان أعتقه أحد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في الكافي * واذا مات المكاتب عن ولد حرجاء رجل بوديعة فقال هذه للمكاتب فانه يؤدى منها المكاتب ثم اقرار الرجل بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه فتؤدى منها المكاتب ولكن لا يصدق على جرائلها قال رأيت لو قال المولى بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتب أو أقرب دين مثل الكتابة أو قال قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته أو كان يصدق في جرو لاء الولد اليه فكذلك غيره وبه ذاتين أنه ان تبرع انسان عنه بقضاء الدين بعد موته لا يحكم بحريته واذا ترك المكاتب أم ولد وليس معها ولد بيعت في المكاتبه وان كان معها ولد سعت فيه الى الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها أو كبيرها وان كان ترك ما لا لم يؤخر الى أجله وصار حالا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد ارجهما الله تعالى حال أم الولد بغير الولد كالحامع الولد في جميع ذلك حتى تسعى فيها الى الاحل واذا ترك المكاتب ولدين ولدا له في المكاتبه وعليه دين ومكاتبه سعياني جميع ذلك وأيمها أذاه لم يرجع على صاحبه وأيمها أعتقه المولى عتق كما لو أعتقه في حياة أبيه وعلى الآخر أن يسعى في جميع المكاتب التي بقيت على الاب

والغرماء أن يأخذوا أيهما شاءا بجميع الدين ولا يرجع الذي يؤدى منهما على صاحبه كذا في المبسوط * رجل كاتب عيدين له مكتبة واحدة ثم أن أحدهما عجز ورده المولى أوفدته إلى القاضي فردّه القاضي ولا يعلم القاضي بمكتبة الآخر معه فانه لا يصح رده ولو مات أحدهما عجزا فالكتابة لا تنفسح فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الآخر واستمعاه المولى في نجحهم أو في نجحين فعجز فأراد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك ولو أن رجلا كاتب عيدين مكتبة واحدة فغاب أحدهما وقدم الشاهد العبد إلى القاضي وقد عجزه لا يرده في الرق حتى يجتمع المولىان جميعا وهذا بخلاف رجلاين لكل واحد منهما عيدين على حدة كتابتهما كتابة واحدة ثم عجز أحدهما كان لمولاه أن يفسخ الكتابة وأن كان مولى الآخر غائبا كذا في المحيط * ولو كان المولى واحدا فغاب عن ورثته كان لبعضهم أن يرده في الرق بقضاء القاضي ولكن لورده بغير قضاء لم يصح ذلك منه كذا في المبسوط * وان كان الكاتب هو الميت وترك ولدان في المكتبة لم يستطع المولى أن يرده واحدا منهما في الرق والآخر غائب كذا في المحيط * واذا اشترى الكاتب عبدا من مولاه ومن غيره فوجد به عيبا فله أن يرده على السائع فان عجز ثم وجد السيد به عيبا وقد اشتراه الكاتب من غير السيد فليس له أن يرده بالعيب * مكاتب اشترى عبدا ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد عيبا لم يستطع رده على عبده ولا يرده على بائعه من عبده وكذلك ان مات الكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيبا لم يرده كذا في المبسوط * اذا مات المكاتب عن وفاء فقد نفه انسان لا يحل له قاذفه المكاتب اذا تزوج بنت مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء لا يبطل النكاح وان لم يتركه بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في فتاوى قاضي خان * واذا مات عبد المكاتب فالمكاتب احق بالصلاة عليه الا انه ان كان حضر مولاه فينبغي له أن يقدمه للصلاة عليه كذا في المبسوط * والله اعلم

(الباب التاسع في المتفرقات) *

المكاتب لا يجبس في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا في السراجية * في القيمة سئل علي بن احمد عن اشترى عبدا ثم قال للبائع قد كنت كاتبته بعشرين ديناراً وانكر البائع ذلك هل يكون العبد مكاتباً من المشتري فقال لا كذا في التتارخانية * عبد كافر بين مسلم وذمى فكاتب الذمى نصيبه باذن شريكه على خمر تجوز المكتبة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يضمن للمسلم ما اخذ النصراني من الخمر سواء كاتب باذنه او بغير اذنه وان كاتبه جميعا على خمر مكتبة واحدة لم تجزى نصيب واحد منهما فان ادعى اليهما عتق لوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم وللذمى نصف الخمر ولو ان ذميين كاتب عبيدا على خمر ثم أسلم أحدهما فلهما جميعا قيمة الخمر يوم أسلم فادابض أحدهما حصته من القيمة كان المقبوض مشتركا بينهما والباقي مشترك بينهما كما لو قبض أحدهما الخمر قبل الاسلام كذا في المبسوط * رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا اراد العبدان يخرج من المصر فليس له أن يمنع من ذلك واذا اراد ان يستخذه يوما ويخلي عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدى او يعجز كذا في خزائن المفتين * رجل كاتب نصف ابيه فاستدانت ديناسعة في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبتهما تابع في ذلك وكذلك ان كانت لشريكين وكاتبها أحدهما باذن شريكه فاستدانت ديناً ثم عجزت فالدين في جميع رقبتهما تابع فيه كذا في المبسوط * وفي نوادر

ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل كاتب عبد الغيرة بغير امر صاحبه عبد على الف درهم ثم حط عنه خمسمائة فباع المولى فأجاز قال فالكاتب بخمسمائة ولو كان وهب له الالف ثم أجاز المولى فالهبة باطلة والكاتب بألف كذا في المحيط * ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثا فولدت في مدة الخيار ومات وبقي الولد بقي خياره وعقد الكتابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وله أن يحجزها وإذا أجاز سعي الولد على نجوم أمه وإذا أدّى عتق الام في آخر جزء من أجزاء حياتها وعتق ولدها وهذا استحسان كذا في الكافي * وإذا كاتب عبده على نفسه وأولاده الصغار على أنه بالخيار ثلاثة أيام مات بعض أولاده ثم أجاز الكتابة لا يسقط عنه شيء من البدل وكذلك لو كاتب عبدين له كتابة واحدة على أنه بالخيار فمات أحدهما ثم أجاز الكتابة جاز ولا يسقط شيء من بدل الكتابة ولو كاتب أمته على أنها بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فهي على خيارها وان أجازت الكتابة نفذت ولكن لا يسقط شيء من البدل ولو كان الخيار للمولى فاعتق الام لا يعتق الولد معه بخلاف ما إذا كان الخيار لها وأعتقها المولى يعتق معها ولدها هكذا في المحيط * مكاتبان كوتبهما كتابة واحدة وله ما أمة فولدت فادعياء معاً ثم ماتا عن وفاق معاً أو مرتباً فأدبت كتابتهما ورثهما وان كانت كتابتهما متفرقة وأدبت معاً لا يرث واحد منهما * مجهول النسب كاتب عبده فاشتري المكاتب أمة وكتبها فأقر بمجهول النسب بالرق على نفسه لمكتابة مكاتبه فصدقه صح إقراره وصار هو مع مكاتبه مالكاً لمكاتبته وبقيت كتابته ما حتى تعلق عتق كل واحد بالاداء الى صاحبه فان أدّى معاً وحل الجمان معاً ووقعت المقاصة عتقا ولا ولا أحدهما على الآخر وان تقدم أحدهما فله ولاء الآخر ولا عليه وان عجزا معاً عتقت ومالكتهما وان سبق عجز أحدهما عتق الآخر ومالكهما كذا في الكافي * وان مات المولى عن مكاتبه وله ورثة ذكور وإناث ثم مات المكاتب عن وفاء فانه يؤدي كتابته فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى وما فضل عنها فللد كور منهن دون الإناث ان لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى وكذلك ان لم يمت المكاتب حتى أدّى المكاتبه اليهم أو وهبوه له أو أعتقوه ثم مات هيرائه للذ كور من ورثة المولى كذا في المبسوط * ولدت أمة مكاتبه وقد حملت في ملكه فادعى سيده نسب الولد وصدقه المكاتب ثبت النسب كما إذا ادعى ولد أمة الاجنبي وصدقه الاجنبي وعليه عقرها وقيمة ولده فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه ولم تصر الام أم ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت ولو لم يكن يوماً ثبت نسبه منه لقيام الموجب وزوال المانع وهو حق المكاتب ولا يجوز للمولى أن يتزوجها وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي زكاتها وان ولدت لاقل من ستة أشهر منذ ملكها المكاتب ان صدقه ثبت النسب ولا يعتق الولد ولا يجب العقر وكذلك المكاتب اذا اشترى عبداً وادعى المولى نسبه وصدقه المكاتب ثبت نسبه ولا يعتق * ولدت مكاتبه المكاتب فادعاه سيده المكاتب وجعلها بعد كتابتها ان صدقه ثبت نسبه ويحمل على أنها ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا يعتق الولد قبل عجزها وعتق بعد العجز بقيمة يوم عجزها صدقه المكاتب أو كذبه وان ولدت لاقل من ستة أشهر منذ كوتبت فادعاه مولى المكاتب وصدقه عتق بعيته منذ ولدت وعقرها للمكاتب وان كذبه لا يثبت وان صدقه المكاتب الا اذا كبر الولد وصدقه أو عجزت والمكاتب مصدق * مكاتب كاتب أمته وأدّى فعتق فولدت ولد الاقل من ستة أشهر منذ كاتبها فادعاه مولاه وصدقه ثبت نسبه وعتق بقيمة يوم الولادة وان ولدت لاكثر من ستة أشهر منذ كاتبها فادعاه مولاه لا يعتق الولد لعدم الغرور الا اذا عجزت فحينئذ يصير الولد حراً بالقيمة وان ولدت لاكثر من ستة أشهر منذ كوتبت ولاقل منها فاعتق فالحجوب فيه كالحجوب فيما اذا ولدت قبل عتقه وان ولدت ستة أشهر فصاعداً فاعتق وزعم السيد أنه ولد بوطء

بعد العتق لم يثبت نسبه وان صدق فكان زانيا لعدم حق الملك وثأويله فكان كالأجنبي وان أقر
أنه نكحها بعد عتق المكاتب ان صدقته المكاتبية يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح
وتكاتب الولد مع الامة فان عجزت فلهما رقيقان وان كذبت المكاتبية لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو
مصدق ولا يعتق الولد وان زعم أنه ولد بوطء كان قبل العتق ان صدقاه يثبت نسب الولد ولا يعتق الولد
وان عجزت أخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان أدت عتت مع ولدها وكذا ان صدقت وكذب المكاتب
المحرر ثبت النسب والولد رقيق وان عجزت وان صدق المكاتب المحرر أن وطء المولى كان قبل العتق
وكذبت المكاتبية لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت ويعتق بقيمته يوم عجزها وصارت المكاتبية
أمة للمكاتب * مكاتبية المكاتب ملكة أمة فولدت ولدا فادعاه سيده وصدقته المكاتبية يثبت
النسب ولا يعتق الولد فان عجزت ولدت لسته أشهر مذمكة فهو حر بقيمته يوم العجز وان ولدت
لاقل من ستة أشهر لا يعتق فلو عتق المكاتب قبل عجزها أو مات المكاتب عن وفاء فأدعى فعجزت
المكاتبية فالجواب فيه ما ذكرنا فيما إذا لم يعتق وان ولدت لاكثر من ستة أشهر مذمكة مكاتبية
عتق الولد والا لا ولعجز المكاتب الأول قبلها أو مات عاجزا صارت دعوته كدعوة ولد أمة مكاتبه
وحكمه قدم ركدا في الكافي * جارية بين مكاتب وحر ولدت فادعاه المكاتب فالولد ولده والجارية
أم ولده ويضمن نصف عقرها للمولى ونصف قيمتها للحر يوم عاقت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان
ضمن ذلك ثم عجزت كانت الجارية وولدها مملوكين للمولى وان لم يخاصمه ولم يضمنه شيئا حتى عجزت كان
نصف الجارية ونصف الولد لشر يكة المحرر ولكن عليه نصف العقر فان كانت مكاتبية يضمنها وادعى
المكاتب ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وأخذت العقر من المكاتب
بوطئه أياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشر يكة نصف قيمتها ونصف عقرها فان كانا ادعى الولد
فالدعوة دعوة المحرر فان اختارت المضي على الكتابة ثم مات المحرر سقط نصيب المحرر من المكاتبية عنها
وسعت في أقل من حصة المكاتب من المكاتبية ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد بدرجة الله تعالى فاما
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فتدعي في نصف قيمتها وان اختارت العجزت في نصف قيمتها ان
كان المعتق معسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة للمكاتب ثم لا يرجع عليه بما ضمن فان كان
المكاتب ووطئها أولا فولدت له ثم ووطئها المحرر فولدت له فادعى الولدين معا ولم يعلم الا بقولهما فولدت
واحد منهما له بغير قيمته ويعزم كل واحد منهما لها الصداق وهي بالخيار بين المحرر والمضي على المكاتبية
فان عجزت كانت أم ولد للمحرر خاصة وعليه نصف قيمتها للمكاتب وولد المكاتب ثابت النسب منه وعليه
نصف قيمته للمحرر فان عجزت وعجز المكاتب معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين المحرر وان كان
وطء المكاتب بعد وطء المحرر في أم ولد للمحرر وولد المكاتب بمنزلة أمة لا يثبت نسبه من المكاتب
وقال محمد بدرجة الله تعالى استحسن أن أثبت نسبه وهو للحر بمنزلة أمة كذا في المبسوط * وان وطئ
المكاتب أمة ابنه والولد حر ومكاتب بعقد على حدة لم يثبت النسب من المكاتب الا بتصدق الابن
فان عتق المكاتب وملك هذا الولد يوما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية
أم ولد وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن
ولدا وادعاه المكاتب صحت دعوته وصارت الأم ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها كذا في المحيط
في باب ثبوت النسب * ولا تجوز مكاتبته ما في البطن وان قبلتها الأم عليه وكذلك ان تولى قبول
ذلك حر على ما في البطن وضمنه الا أن المولى ان كان قال للحر اذا أدت إلى الفاس فهو حر فاداه
عتق اذا وضعت لاقل من ستة أشهر حتى يتيقن بوجوده في البطن يومئذ يرجع صاحب المال بماله

واذا وهب المكاتب هبة او تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت
وان استهلك الموهوب له والمتصدق عليه فهو ضامن لقيمتها باسرها كماله لا خلق له فيه يستوفي
ذلك من المكاتب في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفيه المولى بعد عجز المكاتب بالطريق
الاولى لان الحق في كسبه خاص له كذا في المبسوط في باب ضمان المكاتب * قال محمد رحمه الله تعالى
في الزيادات مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فادعياه يثبت نسبه منهما او يصير الولد مكاتباً معهما
داخلاً في كتابتهما وتصير الجارية بمنزلة أم الولد يمتنع بيعها كما يمتنع بيع أم ولد الحر فان ادعى أحدهما
ببطلان الكتابة عتق لوجود شرط العتق في حقه وهو الاداء وعتق نصيبه من الولد تبعاله وبقى نصيب
الأخر مكاتباً مع الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ضمان في الولد وأما على قياس قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا ادعى أحدهما عتق نصيبه من الولد وعتق الباقي من الولد أيضاً
ولا ضمان في الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها أم ولد للذي عتق وعليه قيمة نصيب صاحبه
موسراً كان أو معسراً ولو أنه ادعى أحدهما عجزاً لا تخرب بذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى عتق نصيب المؤدى من الولد وصار نصيب الآخر عبداً تبعاله وصارت الجارية كلها أم ولد
للمؤدى وضمن المؤدى نصف قيمة الجارية لمولى العاجز موسراً كان أو معسراً ولا ضمان عليه في الولد لكن
يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولو لم يعجز لا تخرب سدماً أدعى أحدهما مولى لكن ادعى وعتق
لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب ان على قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى عتق الولد على المكاتبين وعلى قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حين
ادعى أحدهما عتق كل الولد عليه لعدم تجزئ الاعتاق من غير ضمان ولا سعاية وصارت الجارية
كلها أم ولد له فلا يتغير هذا المحكم بعتق الآخر ولو لم يؤد أحد منهما شيئاً حتى عجز أحدهما
فان الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عندهما وهو ابنتهما كما كان ويضمن المكاتب الذي لم يعجز موسراً
كان أو معسراً نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذي عجز ولم يذكر حكم الام في هذا الفصل وينبغي
على قياس قولهما ان تصير أم ولد للذي لم يعجز وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي
ان يكون نصف الولد مكاتباً مع الذي لم يعجز ونصفه يكون رقيقاً لمولى الذي عجز وأما الجارية
فن مشايخنا من قال على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير الجارية كلها أم ولد للذي لم يعجز
وذكر على الرازي في مسائله والكرخي ان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب ان
يكون نصفها أم ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقاً لمولى الذي عجز ولو لم يؤد أحد منهما مولى لم يعجز وان كان
مات أحدهما وترك وفاء ببطلان الكتابة وفضلان مولى الميت يستوفي بدل الكتابة من تركته
ويحكم بعتقه في آخر جزء من اجزاء حياته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف الولد تبعاً
لابيه والنصف الآخر يبقى مكاتباً تبعاً للاب الآخر فان ادعى الآخر عتق وعتق الابن كله ولا يرث اباه
الاقل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يؤد الآخر ولو كان عجزاً لابن يسعى في نصف قيمته
لمولى العاجز ويحكم بحريته وأما الجارية فقد صار نصفها أم ولد للذي مات عن وفاء في حال
حياته وحريته وعتقت بموته كما هو المحكم في أم ولد الحر ونصيب الآخر لا يترك رقيقاً فسعى في نصف
قيمتها للمكاتب المحي ويحكم بحريتها وهذا كله قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قياس
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا حكمنا بحرية الميت في آخر جزء من اجزاء حياته حكمنا بحرية
الولد كلها الا ان يعجز الآخر فينشد يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب
الميت شيئاً كذا في المحيط * أمة بين رحاين اذن لها أحدهما في التجارة فاستدان ديناراً ثم كاتب الآخر

نصفه منها باذن شريكه فأبى الغرماء أن يجيزوا ذلك فلهم ذلك فان رضوا به حازوا ان لم يحضر الغرماء حتى أخذوا المولى الكتابة عتق نصيبه لوجود شرطه ويأخذ الغرماء نصف ما أخذ لانه أخذ من كسبها ونصف حصه نصيب الآذن وهو مشغول بديونهم ثم يرجع به الذي كاتبه على المكاتبه أمة مأذون لها في التجارة عليهم ادين فولدت ولدا وكاتب السيد الولد فالغرماء أن يردوا ذلك ان لم يكن بالام وفاء بالدين وان كان فيها وفاء جازت الكتابة فان أعتق السيد الولد كان لهم أن يضموا قيمته اذ لم يكن في الام وفاء بالدين فان كان السيد معسرا فلهم أن يستسعوا الابن في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين وان كاتب الام وعليهم ادين فولدت ولدا وشب الولد وباع واشتري ولزمه دين ثم جاء الغرماء الا ولون فردوا المكاتبه فقد بطلت المكاتبه بردهم لقيام حتمهم في ماليتها الام تباع الام لغرمائها ويباع الولد لغرمائه خاصة دون غرماء أمه وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكنه أذن للولد في التجارة كذا في المبسوط * واذا كاتب عيدين صغيرين له كتابة واحدة وهما يعقلان ذلك فهما في ذلك بمنزلة الكبيرين كذا في التارخانية * واذا كاتب الرجل عيدين له مكاتبه واحدة على ألف درهم وكل واحد منهما كغفل عن صاحبه على أنهم ما أن أديا عتقا وان عجزا رد في الرق فهو جائز استحسانا فان أدى أحدهما جميع الالف عتقا ثم يرجع المؤدى على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتهما سواء رجع بنصفه وكذلك لو أدى أحدهما شيئا رجع على صاحبه بنصفه قل ذلك أكثر والسيد أن يأخذ أيهما شاء بجميع المال وان مات أحدهما لم يسقط عن المحي شيء وان أدى يحكم بعتةهما جميعا وان أعتق المولى أحدهما تسقط حصته ولو كاتب أمتين فولدت أحدهما وأعتق السيد ولدها لم يسقط شيء من المال عنهما والمسئله على ثلاثة أوجه أحدها ما بيننا والثاني أن يكاتبهما على ألف درهم مكاتبه واحدة لم يرد على هذا وفي هذا اذا أدى أحدهما حصته من المال يعتق والثالث أن يقول المولى ان أديا عتقا وان عجزا رد في الرق ولا يذكر كفالة كل واحد منهما عن صاحبه فلا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى كذا في المبسوط * وان أقر المولى باستيفاء بدل الكتابة عتق وعتق أولاده كذا في خزانه المفتين * رجل كاتب عبد له وامرأته مكاتبه واحدة وكل واحد منهما كغفل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد تكون قيمته للام دون الاب وان قتله المولى فعليه قيمته وكانت قصاصا بالكتابة ان كانت قد حلت أو رضيت هي بالقصاص ان لم تكن حلت ثم ترجع على الزوج بحصته اذا حلت الكتابة وان كان في القيمة فضل على الكتابة فذلك الفضل ومات ترك الولد من مال فهو للام دون الاب وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت وولدت الابنة ثم قتلت السفلى كانت قيمتها للمجدة داخله في كتابتها وان ماتت المجدة وبقي الولدان والزوج كان على الولدين من السعاية ما كان على المجدة وان أدى أحد الولدين لم يرجع على صاحبه بشيء ولا كنه يرجع على الزوج بحصته كالأوت المجدة في حياتهما جميعا البديل رجعت على الزوج بحصته ثم يسلم ذلك له دون الآخر كذا في المبسوط * وان أعتق المولى المكاتب فغذ عتقه وسقط عنه مال الكتابة وكذلك لو أبرأه عن البديل أو وهبه منه فانه يعتق قبل أو لم يقبل كذا في خزانه المفتين * فان قال المكاتب لا أقبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حرا لان هبة الدين ترتد بالرد إلا أن العتق بعد وقوعه لا يحتمل الفسخ كذا في فتاوى قاضيه خان * واذا كاتبه على العفو وجعل فان أذاه قبل حلول الاجل يجبر المولى على القبول وإذا كاتبه على أن يخدمه ولم يذ كر المدة لم يجز كذا في خزانه المفتين * وان كاتبه على أن يخدمه شهرا فهو جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز وكذلك ان كاتبه على أن يحفر له بئرا قد سمي له طولها وعرضها وأراه مكانها أو على أن يبنى له دارا قد أراه آجرها وحصها وما يبنى بها فهو على القياس الذي قلناه وان كاتبه على أن يخدم رجلا شهرا فهو جائز في القياس كذا

في الميسوط * الكتابة تجزى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو كاتب نصف عبده جاز وكان نصف كسبه له ونصف كسبه لسيده كذا في السراجية * ولو كاتب نصف جاريته فولدت ولدا فولدها بمنزلة ما ويكون نصف كسب الولد للمولى ونصف كسبه للأم فان أدت عتق نصفها وعتق نصف الولد معها ويسمى كل واحد في نصف قيمته وما اكتسب الولد بعد ذلك فهو له دون أمه ومولاه وان ماتت الأم قبل أن تؤدى شيئا من مكاتبها سمى الولد في المكاتبه فان أدت عتق نصف الأم في آخر جزء من أجزاء حياتها وعتق نصف الولد أيضا كما لو أدت في حياتها ويسمى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسمى في نصف قيمة الأم وان كاتبه على مال منجى ثم صاحمه على أن يحصل بهضه ويحط عنه ما بقي فهو جازر وان فارقه قبل القبض لم يفسد الصلح لانه افتراق عن عين يدين وان صاحمه على عرض أو غيره مؤجل لم يجز لانه دين يدين فان كان كاتبه على ألف درهم منجى على أن يؤدى اليه مع كل نجم ثوبا قد سمى جنسه أو على أن يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فذلك جائز كذا في الميسوط * واذا كاتب الرجل عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى كاتبك على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يتحالفان وهو قولهما ثم رجع وقال القول قول العبد مع عيینه وعلى المولى البينة ثم اذا جعل القاضي القول قول المكاتب مع عيینه وألزمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه كاتبه على ألفين لزمه ألغان ويسمى فيهما لانه لا قوام لليمين اذا جاعت البينة وان لم يقيم المولى البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضي بعقده ثم أقام السيد البينة بعد ذلك على أنه كاتبه على ألفين فالقياس أن لا يعتق ما لم يؤد ألفين وفي الاستحسان هو عليه ألف درهم آخر واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على نفسي ومالي على ألف درهم وقال السيد لا بل كاتبك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتحالفان ههنا بالاجماع وان أقاما البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كاتبك يوم كاتبك وهذا المال في يدك وهو مالي وقال المكاتب لا بل هو لي أصبته بعدما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان أقاما البينة فبينة المولى أولى ولو اختلفا في أصل الاجل أو اختلفا في مقدار الاجل فالقول قول المولى ولو اتفقا على أصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في مضيه فالقول قول العبد ولو ادعى العبد أنه كاتبه على ألف درهم ونجى عليه كل شهر مائة وقال المولى لا بل نجمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتب في ولدها فقال المولى ولدتيه قبل أن كاتبك وقالت المكاتب قبل ولدته بعدما كاتبني فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتب ولا يعلم متى ولدت فالقول قولها اعتبارا لليد في الفصلين ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ما اذا كان الولد في أيديهما روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القول قول المولى وان أقاما البينة فالبينة بينة المكاتب كذا في الذخيرة * وان ادعى أحدهما فسادا في الكتابة وأنكر الآخر فالقول قول المنكر لان اتفاقهما على العقد يكون اتفاقا منهما على ما يصح العقد ولو أقاما البينة كانت البينة بينة من يدعى الفساد ولو كاتب الذي عبد الله مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل وأقام المولى بينة من النصارى لم تقبل حربي دخل دار الاسلام بأمان فاشترى عبدا ذميا وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبه فأقام المولى البينة من أهل الحرب من دخل معه بأمان لم تقبل شهادتهم على العبد الذمى كذا في الميسوط * وان ولده ولد من أمته تكاتب عليه وكان كسب الولد له وكذا لو ولدت المكاتبه ولد ادخل الولد في كتابتها فكانت هي أحق به وكسبه وان تزوج أمته من عبده وكاتبتهما فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها ولو قتل هذا الولد تكون

قيمتها للام دون الاب بخلاف ما اذا قبل الكتابة عن أنفسهما وعن ولدهما الصغير فقط قبل الولد حيث تكون قيمته بينهما ولا تكون الام أحق بها كذا في التبيين * مكاتب تزوج باذن مولاه امرأة زعمت أنها حرة فولدت منه ثم استحققت فأولادها عبيد لا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد المأذون وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى كذا في الجامع الصغير * ولو تزوج امرأة على أنها حرة فبانت أمة لم يأذن لها مولاهما فالتكاح فاسد ويؤخذ بالعقر بعد الحرية الا اذا كانت بكرًا فافتضاها فإنه يؤخذ في الحال لانه ضمان جنابة كذا في السراج الوهاج * اذا وقع المكاتب على بكرًا فافتضاها كان عليه الحق لوجود الزنى المحض وهو مخاطب فان دخل في ذلك شبهة ولم تطاوعه المرأة كان عليه المهر الا أنها اذا طابعته فقد رضيت بتأخير حقها فبانت حرة في ذلك شبهة ولم تطاوعه لم ترض بتأخير حقها فيلزمه في الحال كما لو حنى عليها كان مؤاخذاً بالارش فان قال زوجها فصدقه فأنما عليه المهر اذا اعتق لوجود انصافتها بتأخير حقها كذا في الميسوط * والله تعالى أعلم

* (كتاب الولاء) *

وهو في الشرع عبارة عن قرابة حاصله بسبب العتق أو بسبب الموالاة هكذا في غاية البيان * والولاء نوعان ولاء عتاقه ويسمى ولاء نعمة وولاء موالاة هكذا في الهداية * وهو مشتمل على ثلاثة أبواب *

* (الباب الاول في ولاء العتاقة وفيه فصلان) *

الفصل الاول في سببه وشرائطه وصحته وحكمه (أما سبب نيوته) فالعتق كذا في البدائع * وهو الصحيح هكذا في المحيط * سواء كان العتق حاصلًا بصلته وهو الاعتاق أو ما يجرى مجرى الاعتاق شرعًا كتمراء القريب وقبول الهبة والصدقة والوصية أو بغير صلته بأن ورث قريبه وسواء أعتقه لوجه الله تعالى أو لوجه الشيطان وسواء أعتقه تطوعًا أو عن واجب عليه كالاعتاق عن كراهة القتل والنظهار والايلاء والندر واليمين وسواء كان الاعتاق يغير بدل أو يبدل وهو الاعتاق على مال وسواء كان منجزًا أو معلقًا بشرط أو مضافًا الى وقت وسواء كان صريحًا أو مجرى الصريح أو كناية أو مجرى مجرى الكناية وكذا العتق المحاصل بالتدبير والاستيلاء وسواء كان المعتق والمعتق مسلمين أو كافرين أو كان أحدهما مسلمًا والآخر كافرًا وعلى هذا اذا أمر المولى غيره بعتاق عبده حال حياته أو بعد وفاته فالولاء للآمر ولو قال لا آخر أعتق عبدك عنى ألف درهم فلو أعتق فالولاء له لا لمر لا العتق يقع عنه استحسانًا ولو قال أعتق عبدك عنى ولم يذكر البديل فاعتق فالولاء للمأمور في قول أبي حنيفة ومحمد رجعهم الله تعالى ولو قال أعتق عبدك ولم يقل شيئًا آخر فاعتق فالولاء للمأمور ولو قال أعتق عبدك على ألف درهم ولم يقل عنى فالعتق يتوقف على قبول العبد اذا كان من أهل القبول فان قبل في مجلس علمه يعتق ويلزمه المال والا فلا ولو أعتق المسلم ذميًا أو ذمي مسلمًا فلولاء المعتق فيهما للمعتق غير أنه لا يرثه لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم الذمي فبمقابله موت المعتق ثم مات المعتق يرثه وكذلك لو كان للذمي الذي هو معتق العبد المسلم عصبه من المسلمين بأن كان له عم مسلم أو ابن عم مسلم فإنه يرث الولاء لان الذمي يجعل بمنزلة الميت وان لم تكن له عصبه من المسلمين يرد الى بيت المال ولو كان عبده مسلم بين مسلم وذمي فاعتقه ثم مات العبد فنصف ولأبيه المسلم والنصف الآخر لا يقرب عصبه الذمي من المسلمين ان كان له عصبه مسلم وان لم يكن يرد الى بيت المال (وأما شرائطه) فبعضها يعم ولاء العتاقة وولاء العتاقة وبعضها يخص ولاء ولد العتاقة أما الذي يعمهما جميعًا فهو أن لا يكون للعبد المعتق أول ولد له عصبه من جهة النسب فان كان لا يرثه

المعتق وأما الذي يخص ولاء ولد العتاقة ففهم أن تكون الام معتقة فان كانت مملوكة فلا ولاء لاحد
عليه مادامت مملوكة سواء كان الاب حراً ومملوكاً ومنها أن لا تكون الام حرة أصلية فان كانت فلا
ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب معتقاً فان كانت الام معتقة والاب معتق فالولد يتبع الام في الولاية
ويكون ولاؤه لمولى الام ومنها أن لا يكون الاب عربياً فان كان الاب عربياً والام مولاة لقوم فالولد تابع
للأب ولا ولاء لاحد عليه ومنها أن لا يكون للاب مولى عربي فان كان فلا ولاء لاحد عليه لأن
حكمه حكم العربي ومنها أن لا يكون الولد معتقاً فان كان لا يكون ولاؤه لمولى الاب ولا لمولى الام بل
يكون ولاؤه لمن أعتقه (وأما صفته) ففهم أن الارث به عند وجود سبب ثبوته وشرطه من طريق
التعصيب ويكون المعتق آخر عصباء المعتق مقدماً على ذوى الارحام وعلى أصحاب الفرائض
في استحقاق ما فضل عن سهامهم حتى أنه لو لم يكن للمعتق وارث أصلاً أو كان له ذورحم كان كل الولاية
للمعتق وان كان له أصحاب الفرائض فإنه يعطى فرائضهم أولاً فان فضل شيء يعطى المعتق والا فلا شيء
له ولا يرث الفاضل على أصحاب الفرائض وان كانوا ممن يحتمل الرد عليه وهذا قول عامة العلماء ومنها
أنه لا يورث من المعتق بعد موته ولا يكون سبيله على سبيل الميراث وانما يستحقه عصبته المعتق
بنفسه اوهم الذكور من عصبته لا الاناث ولا الذكور من أصحاب الفرائض ومنها أنه لازم حتى لا يقدر
المعتق على ابطاله حتى لو أعتق عبده سائبة بأن أعتقه وشرط أن يكون سائبة لا ولاء له عليه كان
شرطه باطلاً ولا ولاء له عند عامة العلماء (وأما أحكامه) ففهم أن يرث المعتق مال المعتق ويرث
مال أولاده عند وجود شرط الارث ومنها العقل للتقصير في الصرة والحفظ ومنها ولاية النكاح إلا أنه
آخر العصباء هكذا في البدائع *

(الفصل الثاني فيمن يستحق الولاية وما يلحق به) اذا كاتب المسلم عبداً كافراً ثم ان المكاتب كاتب أمة
مسلمة ثم أدى الأول فعتق فولاً ولاؤه وان كان كافراً ولكنه لا يرثه ولا يعقل عنه جنسية فان
أدت الامة فعتقت فولاً ولاؤه للمكاتب الكافر فان ماتت فغير انهما للمولى المسلم وان جنت فعقل جنيتها
على عاقلة المولى المسلم كذا في المبسوط * نصرائي من بنى تغلب أعتق عبداً مسلماً له ثم مات العبد
فغير ان العبد لا قرب العصباء الى المعتق من المسلمين وعقله على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافراً
كذا في المحيط * رجل كاتب عبده على العفو وهي حالة فكاتب العبد أمة على ألعين ثم وكل العبد
مولاة بقبض الالفين منها على أن ألغامها قضاء له عن مكاتبته ففعل فان ولاؤه لامه للمولى كما لو أدت
الى المكاتب فعتقت قبل عتق المكاتب كان ولاؤه للمولى وان كاتب العبد المأذون عبداً باذن المولى
ثم أعتقه مولاة ثم أدى المكاتب المكاتبه عتق ولاؤه للمولى دون العبد المعتق وهذا بخلاف مكاتب
المكاتب اذا أدى بعد ما عتق الأول لان الثاني مكاتب من جهة الأول باعتبار حق الملك الذي له
في كسبه وقد انقلب بالمعتق حقيقة ذلك الملك وللصبي أن يكاتب عبده باذن أبيه أو وصيه وليس له
أن يعتقه على مال واذا أدى المكاتب اليه البديل فولاً ولاؤه للصبي لانه عتق على ملكه كذا في المبسوط
* رجل أعتق عبداً عن أبيه الميت فالتوا بليت والولاية للابن كذا في السراجية * حربي مستأمن
اشترى عبداً مسلماً فأدخله دار الحرب فهو حر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكر ولاؤه للذي
أدخله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان أعتق الذي
أدخله فولاً ولاؤه كذا في المبسوط * وان أعتق حربي عبده الحربي في دار الحرب لم يصر بذلك مولى له
حتى لو خرج المسلمين الى دار الاسلام ولاؤه له وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لانه
لا يعتق عندهما بكلام الاعتاق وانما يعتق بالتخليصة والعتق الثابت بالتخليصة لا يوجب الولاية

ولو أعتق مسلم عبد الله مسلماً أو ذمياً في دار الحرب فولاؤه له لان اعتاقه جائز بالاجماع وان أعتق
عبد الله حربياً في دار الحرب لا يصير مولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى يصير مولاه حتى لو أسلم العبد في دار الحرب وخرجاً مسلمين الى دار الاسلام فلا ولاء للمعتق على
المعتق وللمعتق أن يوالى من شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرث
المعتق من المعتق وله ولاؤه اذا خرجا مسلمين وان سبي العبد المعتق كان مملوكاً للذي سباه في قولهم
وعلى هذا يخرج ما اذا دخل رجل من أهل الحرب دار الاسلام بأمان فاشترى عبداً فاعتقه ثم رجع الى
دار الحرب فسبي فاشتراه عبده المعتق فاعتقه ان كل واحد منهما ما يكون مولى صاحبه حتى ان أيهما
مات ولم يترك عسيمة من الذنب ورثه صاحبه لوجود سبب الارث وشرطه وكذا الذي أعتق عبد الله
ذمياً فأسلم العبد ثم هرب الذي المعتق ناقضاً للعهد الذي في دار الحرب وسبي وأسلم فاشتراه العبد الذي
كان أعتقه فاعتقه يكون كل واحد منهما مولى صاحبه وكذا المرأة اذا اعتقت عبد الله الهام ثم ردت
المرأة ومخبت بدار الحرب ثم سببت فاشترها الذي كانت المرأة أعتقه فاعتقها فان الرجل مولى
المرأة والمرأة مولاة الرجل كذا في البدائع * رجل ارتد ومخى بدار الحرب فمات مولى له قد كان
أعتقه قبل ردة فورثه الرجال من ورثته دون النساء ثم رجع نائياً أخذ ما وجد من مال نفسه في يد
ورثته ولم يأخذ ما وجد من مال مولاة في أيديهم وكذا ان كان في دار الاسلام حين مات مولاة *
امرأة من بني أسد أعتقت عبد الله الهام في ردتها وقبل ردتها ثم مخبت بدار الحرب فسببت فاشترها رجل
من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو أسد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وورثه
المزاة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رحمه الله تعالى عن هذا وقال يعقل غنه همدان وهو قول
محمد رحمه الله تعالى * ذمى أعتق عبداً فأسلم العبد ثم نقض الذي العهد ومخى بدار الحرب فليس
للعبد ان يوالى احد الا بالولاء ثابت عليه لمعتقه وان صار حربياً باعتبار ان صيرورته حربياً كونه
وان جنى جنائية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه منسوب بالولاء لانسان وانما يعقل
بيت المال عن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة كذا في المبسوط * واذا تزوج عبد رجل امه لا آخر
فأعتق مولى الامه الامه وهي حامل من العبد دعتت وعق جملها وولاء الحمل لمولى الام لا ينتقل
عنه ابداً وكذا اذا ولدت ولد الاقل من ستة أشهر او ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة أشهر لانها
توأمان ينتقلان معاً فان ولدت بعد دعتها لا أكثر من ستة أشهر ولد افولاً له مولى الام فان أعتق الاب
جزء الاب ولا ابنه وانتقل عن مولى الام بخلاف ما اذا اعتقت المعتقة عن موت او طلاق فجاءت بولد
لاقل من سنتين حيث يكون الولد مولى لمولى الام وان أعتق الاب تبعه ذرأه اضافة المولود الى ماله
الموت والطلاق الباشن محرمة الوطء وبعد الطلاق الرجعي لانه يصير مراجعاً بالشك فاستند الى
حالة النكاح فكان الولد موجوداً عند الاعتاق فعنق مقصوداً كذا في الهداية * والاصل ان العتق
مضى ثبت قصد الاينتقل الولاء متى ثبت طريق التبعية ينتقل كذا في الكافي * امرأة اشترت عبداً
واعتقته ثم ان هذا العبد المعتق اشترى عبداً ثم ان العبد الثاني تزوج معتقة قوم وحدث له منها اولاد
فان ولاعماً ولا لمولى الام فلوان المعتق أعتق هذا العبد جرد العبد وولاه ولده ثم جز المعتق الاول
ذلك الى نفسه ثم جرت المرأة ذلك الى نفسها فالاب يجز ولا الولد الى نفسه وأما المجد فهل يجز ولا
حافده ففي ظاهر الرواية لا يجز سواء كان الاب حياً او ميتاً وصورة ذلك عبد تزوج معتقة قوم فحدث له
منها ولداً وهذا العبد أب حتى فادمق هذا الاب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبد اعلى حاله ثم مات
العبد وهو أبو الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثاً يجز ميراثه كان ميراثه لمولى الام ولو جنى كان سقوله

ان كانت أعتقه يجعل أو يغير جعل كذا في المبسوط * وصورة جرولا معتق معتقة من بأن اعتقت امرأة عبدا ثم اشترى المعتق عبدا وزوج معتقة غيره من عبده فولد بينهما ولد فولد هذا الولد لمولى أمه فلوان المعتق أعتق عبده جربا لا عتاق ولا ولد معتقة الى نفسه ثم يرجع منه الى مولاه كذا في العيني شرح الهداية * فان اشترت اختان لاب وأم أباهما مات الاب ولم يترك عصبة فللابنتين الثلثان بالنسب وما بقي لهما أيضا بخلاف وان اشترت احداهما أباهما مات الاب ولم يترك عصبة وترك ابنتيه هاتين فللابنتين الثلثان بالنسب وللتى اشترت الاب الثلث الباقي خاصة بالولاء فان اشترتا أباهما ثم ان احداهما والاب اشترى ابا خالهما من الاب ثم مات الاب فان المال بين الابنتين وبين الابن للذكر مثل حظ الانثيين لانه مات حرا عن ابن حرا وبنتين حرتين فكان الميراث لهما بالقربة ولا عبرة للولاء في ذلك فان مات الابن بعد ذلك فلا ختية الثلثان بالنسب والثلث الباقي نصفه للتى اشترته مع الاب خاصة لان لها نصف ولها الاخ لانه عتق بشرائها وشراء الاب وما بقي فيبينهما نصفان لانهما يشتركان في ولاء الاب فصارت حصة الاب بينهما نصفين وهو سدس جميع المال وتخرج المسئلة من اثني عشر للاختين الثلثان لكل واحدة منهما اربعة أسهم ونصف ثلث الباقي وذلك سهمان للتى اشترته مع الاب بالولاء ونصف الثلث بينهما نصفان فصارت للتى اشترته سبعة أسهم وللأخرى خمسة أسهم كذا في البدائع * ولو كان الاب بعد ما عتق على ابنتيه أعتق عبدا ثم مات الاب ثم مات معتق الاب عن الابنة المشترية كان الميراث للمشرية كذا في الذخيرة * ولو أن امرأة من بنى همدان تزوجت برجل من بنى أسد فولدت ولدا ثم اشترى معتق عبدا فالولاء يثبت لهما وولدهما يكون تبع للاب من بنى أسد فاذا ماتت ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة وهو الولد الاسدي ولو جنى جناية تكون على عاقلته من بنى همدان فالميراث لبنى أسد والعقل على بنى همدان كذا في شرح الطحاوي * واذا مات المعتق وترك عصبة عصبة المعتق فانه لا يرثه عصبة المعتق بخلاف عصبة المعتق في هذا المحكم امرأة اعتقت عبدا وماتت المرأة وترك ابنا وزوجا ابنا هذا الابن ثم مات المعتق فالميراث لابنتها لانه عصبتها ولو كان الابن قد مات وترك أباه وزوج المعتقة ثم مات المعتق فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة ابنة وابنة عصبة المعتقة فهذا عصبة المعتق ومع هذا الميراث واذا أعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق عبدا آخر ثم ان المعتق الثاني اعتق عبدا ومات المعتق الثالث وترك عصبة المعتق الاول يرثه وان كان هذا في صورة عصبة المعتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان المعتق الاول جرولا وهذا الميت يرثه عصبة المعتق الاول لقيامه مقام المعتق الاول لانه عصبة المعتق الاول كذا في الذخيرة * اذا مات الرجل وترك مالا ولا وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولاء وشهد له شاهدان ان الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه فالقاضى لا يقضى بشهادتهما حتى يفسر المولى لان المولى اسم مشترك وكذا اذا شهد ان هذا مولاه مولى عتاقة لان اسم مولى العتاقة كما يتناول الاعلى يتناول الاسفل والاعلى وارث والاسفل ليس بوارث ولو شهد ان هذا المدعى اعتق هذا الميت وهو يملكه وانه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره تقبل شهادتهما ويقضى بالميراث لهذا المدعى ولو شهد أن الميت كان مقر هذا المدعى بالملك وهذا المدعى أعتقه فالقاضى يقبل شهادتهما ويقضى بالميراث للمدعى ولو شهدا أن أباهما هذا المدعى أعتق ابا للميت وهذا هو يملكه ثم مات المعتق وترك ابنة هذا المدعى ثم مات الاب المعتق وترك ابنة هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضى بالميراث للمدعى ولو كان الولد من أمة وقد أعتقه مولى الأمة كان ميراثه لمولى الأمة ولو شهدا بهذا ولكن قالان نذكر أباهما هذا المدعى المعتق ولكن قد علمنا ذلك فالقاضى لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الولاء بالتسامع

والشهادة على الولاء بالتسامع لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه وأقام شاهدين أنه أعتق أم هذا الميت وأنها ولدته بعد ذلك بمدة من عبد فلان وإن أباه مات عبداً ومات هو ولا تعلم له وارثا سوى معتق أمه هذا المدعى قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث فإن جاء مولى الأب وأقام البيعة أنه أعتق الأب قبل أن يموت هذا الولد وهو يملكه وأنه وارثه لا تعلم له وارثا غيره قضى القاضي بالميراث لمولى الأب لأن مولى الأب جرو لآل ابن إليه باعتاق الأب بعد اعتاق الأم وتبين أن القاضي أخطأ في القضاء بالميراث لمولى الأم كذا في المحيط ولو ادعى رجلان ولاءه بالمعتق وأقام كل واحد منهما بيعة جعل ميراثه بينهما ولو وقتا وقتا فالسابق أولى لأنه أثبت العتق في وقت لا ينارعه فيه صاحبه ولو كان هذا في ولاء المولاة كان صاحب الوقت الآخر أولى لأن ولاء المولاة يحتمل النقص فكان عقد الثاني نقضا للآخر إلا أن يشهد شهود صاحب الوقت الأول أنه كان قد عقل عنه لأنه حينئذ لا يحتمل النقص فأشبهه ولاء العتاقة وإذا أقام رجل البيعة أنه أعتقه وهو يملكه ولا يعلمون له وارثا سوى فقضى له القاضي بميراثه وولائه ثم أقام الآخر البيعة على مثل ذلك لم تقبل إلا أن يشهدوا أنه اشتري من الأول قبل أن يعتقه ثم أعتقه وهو يملكه فيبطل قضاء الأول كذا في البدائع * رجل مات وادعى رجل أن أباه أعتقه وهو يملكه وأنه لا وارث لآل به ولا لهذا الميت غيره وجاء بابي أخيه فشهدا على ذلك قال لم تجز شهادتهما إلا أنهما يشهدا أن مجدهما كذا في المبسوط * وإذا مات الرجل وترك أموالا في يدي رجل وجاء رجل وادعى أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه لا وارث له غيره وأقام على ذلك بيعة وأقام ذوالبيعة بمثل ذلك قضى بالمالي بينهما نصفان لأن كل واحد منهما بينته ثبت الولاء اذ هو المقصود في هذه الدعوى واستحقاق المال يمتنى عليه والولاء ليس شيئا ترد عليه اليد فلا يعتبر أحدهما خارجا والآخر صاحب اليد بل كلاهما خارج فيه فيقضى بينهما كذا في الذخيرة * وإذا مات الرجل عن ابنين وبنات فادعى رجل أن أباه أعتق هذا الميت وهو يملكه وشهدا بنا الميت بذلك وادعى رجل أن أباه أعتقه وهو يملكه وأقرت بيته بذلك فإنه يقضى بالولاء لصاحب الشهادة وإن شهدا لآخر ابن آخر لميت وابنات له قضى بالولاء بينهما نصفين وإن ادعى رجل من الموالى على رجل من العرب أنه مولى هذا العربي وأن هذا العربي أعتق أباه وجاء المدعى بأخويه لآل به يشهدان بذلك والعربي ينكره فإن شهادة الابن لا تجوز لأنهما يشهدان لآل بهما ولا بنفسهما لأن لهما في هذه الشهادة منفعة فإنه متى ثبت ولاء أبهم من العربي ثبت ولأولهم من العربي أيضا فإن شهد بذلك أجنبيان قبلت شهادتهما ولو كان العربي يدعى الولاء في هذه الصورة والابن ينكر قبلت شهادة أخويه وإذا مات رجل فأخذ رجل ماله وادعى أنه وارثه لا وارث له غيره قال لا آخذ المال من يده ولا أضعه في بيت المال كذا في المحيط * وإن أقام مسلم شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات وهو مسلم لا وارث له غيره وأقام ذمى شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات كافرا لا وارث له غيره فلا مسلم لم نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الأسس عصبية إلى الذمى من المسلمين فإن لم يكن له منهم قرابة جعلته لميت المال فإن كان شهود الذمى نصارى لم تجز شهادتهم على المسلم ولكن يقضى بولائه للمسلم وبجميع الميراث له كذا في المبسوط * وإن كان الشهود من المجانبيين من أهل الذمة فإنه يقضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم بإسلامه وإذا اختصم مسلم وذمى في ولاء رجل وهو ذمى وادعى كل واحد منهما أنه أعتقه وهو يملكه وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق فأقام على ذلك شهودا من المسلمين قضى بأسبقهما تاريخا فإن كان شهود الذمى من أهل الذمة والعبد المعتق كافر قضى بيعة المسلم وإن كان الذمى أسبقهما تاريخا كذا في المحيط * ذمى

في يديه عبد أعتقه فأقام مسلم شاهدين مسلمين أنه عبده وأقام الذمي شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو
 بما كره أمضيت العتق والولاء للذمي كمالو كان كل واحد من المدعين مسلماً وإذا كان شهود الذمي
 كفار اقضيت به للمسلم وإن كان المسلم أقام شاهدين مسلمين أنه عبده دبره أو كانت جاريته وأقام البينة
 أنه استولدها وأقام الذمي شاهدين مسلمين على المالك والعتق فبينة الذمي أولى ولو كانت أمة في يدي
 ذمي قد ولدت له ولدا فادعى رجل أنها أمته غصبها ذمته وأقام البينة على ذلك وأقام ذوالبيد
 البينة أنها أمته ولدت هذا ذمته في ملكه قضيت بها وبولدها للذمي وكذلك لو ادعى المدعي أنها أمته
 آجرها من ذى اليد أو عارها منه أو وهبها منه وسلمها اليه ولو كان المدعي أقام البينة أنها أمته ولدت
 في ملكه قضيت بها للذمي البدو كذلك لو ادعى ذوالبيد أنها أمته أعتقها وأقام المدعي البينة أنها أمته
 ولدت في ملكه فبينة المعتق أولى لأن فيه اثبات حريتها ولا يجوز أن توطأ بالملك بعد إقامة البينة على
 حريتها ولو شهد شهود كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على الآخر كان شهود العتق أيضاً أولى واستحقاق
 الولاء عليهما كذا في المبسوط * رجل اشترى عبداً من رجل ثم ان المشتري شهد أن البائع قد كان
 أعتقه قبل أن يبيعه فالعبد حر ولا مؤموقف إذا كان البائع يصدق البائع المشتري بعد
 ذلك لزمه الولاء ورد الثمن على المشتري وكذلك ان صدق المشتري ورثة البائع بعدم موت البائع وهذا
 استحسان وإن أقر المشتري ان البائع قد كان دبره فهو مؤموقف فإن مات البائع بعد ذلك عتق العبد
 فإن صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحساناً
 وعبد بين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق فالعبد يخرج من الرق إلى الحرية بالسعاية
 ويسعى لهما موسرين كأننا أو معسرين أو كان أحدهما موسراً والآخر معسراً ويكون الولاء بينهما
 وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما العبد حر ولا مؤموقف بينهما أمة بين رجلين
 شهد كل واحد منهما أنها ولدت من صاحبه وصاحبه ينكر فإن الجارية تكون أم ولدها مؤقوفة فإذا مات
 أحدهما عتقت ويكون ولاؤها مؤقوفة بخلاف كذا في المحيط * أمة لرجل معروفة أنها له ولدت
 من آخر فقال رب الأمة بعنكها بالف وقال الآخر بل زوجتهها فالولد حر ولا مؤموقف لأن مولد
 الأمة ينفي ولائه عن نفسه ويقول هو حر الأصل علق في ملك أبيه والجارية مؤقوفة بمنزلة أم الولد
 ولا يطؤها واحد منهما ولا يستخدمها ولا يستغلها ولاؤها مؤقوفة لأن كل واحد منهما ينفه عن
 نفسه ويأخذ بالبائع العقر من أبي الولد فصا صام الثمن كذا في المبسوط * وإذا أقر الرجل ان أباه
 اعتق عبده في مرضه أو حتمته ولا وارث له غيره فولاء مؤموقف في القياس ولا يصدق على الأب
 وفي الاستحسان يكون الولاء للأب ولا يكون مؤقوفاً ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الولاء إن عاقلة
 الأب هل تعقل عنه وما شئنا ففصلوا الجواب فيه تفصيلاً فقالوا إن كان عصبة الابن وعصبة الاب
 واحداً بأن أعتقهما رجل واحد وقومهما من حي واحد كان عقله على عاقلة أبيه فاما إذا كانت عصبة
 الابن غير عصبة الاب فإن أعتق الأب رجل وأعتق الابن رجل آخر لا يكون عقله على عاقلة لأب
 ويكون العقل مؤقوفاً هذا إذا لم يكن مع الابن المقر وارث آخر فاما إذا كان وارث آخر وقد كذبه في هذا
 الاقرار كان للكذب ان يستسعى العبد في حصته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا هذا النصف
 هو حصته المستسعى للمستسعى وولاء النصف الذي هو حصته لمقر ليت كمالو كان الكل له وأقر الأب
 أعتقه وعندهما ولاء النصف الذي هو حصته الميت وولاء حصته المستسعى مؤقوف وفي كل موضع
 يتوقف الولاء إذا مات المعتق فغيره بوضع في بيت المال وعقله على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا
 في المحيط * وإن اشترت ثلاث بنات آباهن ثم ماتت إحداهن وترك مولى أمها ثم مات الأب فإنه يكون

لهما المأثم بالعرض وثلثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث للثمة يعود الى الاب يكون لهما ثلث ثلث الثلث وثلث ثلث الثلث للمولى أمها يحتاج الى حساب لثالث ثلثة ثلث وأقله سبعة وعشرون فستة وعشرون للمشتين وواحد للمولى أم الميثة كذا في خزانة المفتين والله أعلم

(الباب الثاني في ولاء الموالاة)

(وفيه فصلان)

الفصل الاول في سبب ثبوته وشرايطه وحكمه وصفة السبب وبيان صفة المحكم (اما سبب ثبوته) فهو الايجاب والقبول وهو ان يقول الذي أسلم على يد انسان له أو لغيره أنت مولاي ترثني اذا مات وتعتقل عني اذا جئت فيقول قبلت أو يقول له واليتك فيقول قبلت سواء كان للذي أسلم على يديه أو لا آخر وهذا قول عامة العلماء حتى لو أسلم على يد انسان ولم يواله فولأؤه موقوف عند عامة العلماء ولو أسلم على يد رجل ووالى غيره فهو مولى للذي والاه عند عامة العلماء وهو الصحيح (واما شرايطه) فثلاث عقل العاقلين واما البلوغ فهو شرط الاعتقاد في جانب الايجاب فلا ينعقد الايجاب من الصبي وان كان عاقل لا حتى لو أسلم الصبي العاقل ووالاه لم يجز وان أذن له أبوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم الاذن بمنزلة واحدة ولهذا لا يجوز سائر عقود باذنه كالبيع وشحوه وأما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى لو والى بالغ صبياً فقبل الصبي ينعقد وقوفه على اجازة ابيه أو وصيه فان أجاز جاز وكذا لو والى رجل عبداً فقبل العبد توقف على اجازة المولى فاذا أجاز جاز الا ان في العبد اذا أجاز المولى فالولاء من المولى وفي الصبي اذا أجاز الاب أو الوصي يكون الولاء من الصبي ولو والى رجل مكاتباً جاز وكان المولى مولى المكاتب لان قبول المكاتب صحيح الا ان الولاء يكون للمولى لان المكاتب ليس من أهل الولاء * ومنها أن لا يكون للعاقدة وارث وهو أن لا يكون من وارثه من يقربه فان كان لم يصح العقد واذا كان له زوج وزوجة يصح العقد ويصح نصيبهما والباقي للمولى * ومنها أن لا يكون من العرب حتى لو والى عربي رجلاً من غير قبيلته لم يكن مولاه ولكن ينسب الى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذا لو والى امرأة من العرب رجلاً من غير قبيلتها * ومنها أن لا يكون من موالى العرب لان مولاة منهم هم هكذا في البدائع * ومنها أن لا يكون معتقاً * ومنها أن لا يكون لم يعقل عنه غيره * ومنها أن يشترط الميراث والعقل كذا في السراج الوهاج * وان شرط الارث كان كذلك ويتوارثان من الجانبين والاسلام على يد من ليس بشرط وكونه مجهول النسب شرط لصحة عقد الموالاة هكذا في الكافي * وأما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الذمي الذي أسلم والمسلم الذي أسلم حتى لو أسلم حربي فوالى مسلماً في دار الحرب او دار الاسلام فهو موالاة كذا في البدائع * (وأما حكمه) فهو ان يثبت به الارث اذا مات وان يعقل عنه اذا جنى ويدخل فيه أولاده الصغار ومن يولد له بعد عقد الموالاة كذا في التبيين * (وأما صفة العقد) فهو عقد جائز غير لازم * (وأما صفة المحكم) فهو أن الولاء الثابت بهذا العقد لا يحتمل التملك بالبيع والهبة والصدقة والوصية لانه ليس بمال حتى لو باع رجل ولأه والاه أو عتاقه بعد وقضه ثم اعتقه كان اعتاقه باطلا ولو باع المولى لاسفل ولأه من آخر أو مبه لا يكون بيعاً ولا هبة لكنه يكون تفضلاً للولاء الاول وموالاة لهذا الثاني كذا في البدائع * وللمولى ان يتنقل بولائه الى غيره مالم يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصية وانما ينقض العقد بحضرته وكذا للاعلى ان يبرأ من ولأه الاسفل اذا كان بمحضره وان والى الاسفل رجلاً آخر كان

فذلك نقض للعقد مع الأول وان لم يكن بمحض منه واذا عقل عنه لم يكن له أن يتحول عنه بولائه إلى غيره وكذا لا يتحول ولا ولده بعد تحمل الجناية عن أبيه وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منهما أن يتحول لان الاب مع الابن كشخص واحد في حكم الولاء كذا في الكافي *

(الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به) اذا أسلم الرجل على يدي رجل وعاقده عقد المولاة ثم ولده ابن من امرأة أسلمت على يد الآخر ووالته فولد للمولى الاب وكذلك ان كانت أسلمت ووالته وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فان ولده الولد للمولى الاب وهذا بخلاف ولادة العتاقة فانه اذا اعتقت وهي حبلى وولده بعد ذلك فان ولده الولد يكون لمولى الام ولو كان لهما ولد صغير ولدوا قبل الاسلام فأسلم الاب على يدي رجل ووالاه ثم أسلمت المرأة على يدي رجل ووالته فان ولده للمولى الاب بالاجماع قال واذا أسلمت المرأة من أهل الذمة على يدي رجل ولها ولد صغير ووالته قال ولدها وولاه ولد لها مولاها ما عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما ولا ولدها مولاها أما ولدها ليس لمولاها كذا في الذخيرة * واذا أسلم الرجل على يدي رجل ووالاه وله ابن كبير فأسلم الابن على يدي رجل آخر ووالاه أيضا فولاه كل واحد منهما للذي ووالاه وان أسلم الابن ولم يوال أحد افولاه وقوف ولا يكون مولى لمولى هو الالة الاب ولا يكون عقد الاب على نفسه عقدا على الابن كذا في المحيط * ذمي أسلم ولم يوال أحدًا ثم أسلم آخر على يديه ووالاه فهو مولا وان أسلم ذمي على يدي حربي فانه لا يكون مولا وان أسلم المحربي بعد ذلك كذا في المبسوط * حربي دخل دار الاسلام بأمان فأسلم على يدي رجل ووالاه ثم دخل أبوه بأمان فأسلم على يدي رجل ووالاه فان ولده كل واحد منهما للذي ووالاه ولا يجر الاب ولده الولد إلى نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بأمان وأسلم ووالى رجلا ثم أسر أبوه هذا المحربي الذي أسلم وعقق فانه يجر ولده الولد إلى نفسه حتى كان ولده الولد لعتق الاب واذا أسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه هناك ووالاه في دار الاسلام فهو يجوز فان سبي ابنه وأعتق لم يجر ولده الاب إلى نفسه وان سبي أبوه وأعتق جرحه الابن إلى نفسه ولو أن رجلا من أهل الذمة أعتق عبدا ثم ان الذي نقض العهد وتحق بدا بالحرب فأخذ أسيرا فصار عبدا لرجل وراد معتقه أن يولي رجلا لم يكن له ذلك فان أعتق مولا يوم من الدهر فانه يرثه ان مات وان جنى جناية بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولا هكذا في المحيط * ولو أسلم رجل من نصارى العرب على يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولا ولكن ينسب إلى عشيرته وأصله وهم يعقون عنه ويرثونه وكذلك المرأة كذا في المبسوط * ولو أسلم على يدي رجل ووالاه بعد ما ولى في كفره مسلما كان ولده لثاني الذي أسلم على يديه ووالاه بعد الاسلام ولا يكون مولى للذي ووالاه قبل الاسلام كذا في التتارخانية *

(الباب الثالث في المتفرقات) *

اذا أقر الرجل أنه مولى عتاقة لفلان بن فلان من فوق أو من تحت وصدقه فلان في ذلك فانه يصير مولى له يعقل عنه ويرثه وكذا اذا أقر أنه مولى مولاة لفلان وصدقه فلان في ذلك يصير مولى مولاة لفلان وان كان للقرأ ولا دكبار كذبوا الاب فيما أقر وقالوا أبونا مولى فلان آخر فالاب مصدق على نفسه والا ولا مصدقون على أنفسهم لان الاول اذا كانوا كبارا فالاب لا يملك مباشرة عقد الولاء عليهم فلا يملك الاقرار به عليهم وبه فارق ما اذا كان الاولاد صغارا لان الاب يملك مباشرة عقد الولاء عليهم اذا كانوا صغارا فيملك الاقرار به عليهم واذا كانت لارجل امرأة وهي أم الاولاد فقالت المرأة أنا مولاة

عناقة لفلان وصدقتها فلان في ذلك فقال الرجل انا مولى عناقة لفلان آخر وصدقه فلان آخر فان كل واحد منهم ما يكون مصدقا فيما اقر به ويكون ولاء الولد لمولى الاب كذا في الذخيرة * ولو ان امرأة مولاة عناقة معروفة لها زوج مولى عناقة ولدت المرأة ولدا فقالت المرأة ولدته بعد عتي بخمسة أشهر وولاهموا الى وقال الزوج ولدته بعد عتيك بستة أشهر وولاهموا الى فالقول قول الزوج كذا في المحيط * وان والى امرأة رجلا فولدت ولدا لا يعرف له اب يدخل في ولاتها وكذا ان اقرت امرأة انها مولاة فلان وفي يدها طفل لا يعرف ابوه يصح اقرارها عليها وعلى ولدها وبصيران من مولى فلان وهما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يثبت ولاء ولد لها من مولاها في صورتين كذا في الكافي * واذا كان الرجل من العرب له زوجة لا تعرف وولدت منه اولاد ثم ادعت انها مولاة ادعت انها فلان وصدقتها فلان بذلك فانها مصدقة في حق نفسها ولا تصدق على ولدها وان كذبها فلان في العتي وقال هي امي وما اعتقتها فانها امته لانها اقرت على نفسها بالرق له ثم ادعت المحرية عليه فتصدق فيما اقرت ولا تصدق فيما ادعت ولا تصدق على الولد الموجود في البطن وقت الاقرار فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فانها تصدق عليه عند ابي يوسف رحمه الله تعالى حتى يحدث رقيقا ولا تصدق عند محمد رحمه الله تعالى حتى يحدث حرا كذا في الذخيرة * واذا اقر الرجل فقال انا مولى فلان وفلان قدا اعتقاني فأقر به احدهما وانكر الاخر فهو بمنزلة عبد بين الشريكين يعتقه احدهما واذا قال انا مولى فلان اعتقني ثم قال لا بل انا مولى فلان الاخر قدا اعتقني هو وادعياه جميعا فهو مولى الاول وان قال اعتقني فلان او فلان وكل واحد منهما ادعى انه هو المعتق لا يلزم العبد شي فان اقر لاحدهما بعينه بعد ذلك او لغيرهما فهو جائز وبصير مولى للمقر له فمن شابه ما من قال ما ذكر في الكتاب انه اذا اقر بعد ذلك لغيرهما يجوز اقراره يجب ان يكون قوله ما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقراره * ومنهم من قال هـ اذا قول الكل كذا في المحيط * واذا اقر رجل انه مولى امرأة اعتقه وقالت المرأة لم اعتقت ولكن اسلمت على يدي وواليتني فهو ولاها فان اراد التحول عنها الى غيرها ففي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قياس قوله حاله ذلك وان اقرانه اسلم على يديها ووالاها وقالت هي قدا اعتقتك فهو ولاها وله ان يتحول بالولاء الى غيرها واذا اقر رجل ان فلانا اعتقه وانكر فلان ذلك وقال ما اعتقتك ولا اعرفك ثم ان المقر اقر ان فلانا الاخر اعتقه فانه لا يصح اقراره عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصير مولى للثاني وعندهما يصح اقراره للثاني اذا صدقه الثاني في ذلك * اذا ادعى رجل على ولد رجل بعد موته اني اعتقت اباك وصدقه الولد في ذلك يثبت الولاء له ولو كان للميت اولاد كبار وصدقه بعض الاولاد فالذين صدقوه يكونون مولى له وان كان المدعى اثنين فصديق بعض الاولاد احدهما وصدق الباقي الاخر فكل فريق منهم يكون مولى للذي صدقه كذا في المحيط * وان ادعى رجل على رجل اني كنت عبدا له وانه اعتقني وقال المدعى عليه انت عبدى كما كنت وما اتفقتك فالقول قول المولى فان اراد العبد ان يحلفه فله ذلك فان قال المدعى عليه انت حر الاصل وما كنت عبدا الى قط وما اعتقتك واراد استحلاله لا يستحلف عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاختلاف ههنا في الولاء لا في العتي لانهم ما تصادقوا على العتي ولا استخلاف في الولاء عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا اذا ادعى رجل على وريثة حرية مات وترك ابنة وما لا وقال اني كنت اعتقت الميت ولى نصف الميراث معك بسبب الولاء وقالت ان اباه حر لا تستحلف على الولاء وتستحلف على المال بالله لم تعلمي لهذا المدعى في ميراث ابيك حقا ولا لولاه في هذا كولاة العناقة لا يستحلف عليه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لها فان عاد المدعى عليها الى تصديق المدعى بعد ما انكرت

دعواه فهو مولا ولا يكون انكارها نقضا للولاء كذا في الذخيرة * واذا ادعى رجل من الموالى على عربي انه مولا اعمته والعربي غائب ثم بدى المدعى فادعى ذلك على آخر واراد استخلافه لا يستخلف على ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الا مرهوقوف ان قدم الغائب وصدق المدعى فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وان كذبه يثبت الولاء من الثاني كذا في المحيط * والله تعالى أعلم

﴿ (كتاب الاكراه) ﴾

وفيه أربعة أبواب

﴿ (الباب الاول في تفسيره شرعا وأنواعه وشروطه وحكمه وبيان بعض المسائل) ﴾

أما تفسيره في الشرع فهو اسم لفعل يفعل به المرء بغيره فينتفي به رضاه كذا في الكافي * (وأما أنواعه) فلا كراه في أصله على نوعين اما ان كان ملجئا أو غير ملجئ فلا كراه الملجئ هو الا كراه بوعيد تلف النفس او بوعيد تلف عضو من الاعضاء والا كراه الذي هو غير ملجئ هو الا كراه بالجس والبقيد (وأما شرطه) فأن يكون الا كراه من السلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يجئ من السلطان فهو اكرام صحيح شرعا كذا في النهاية * وعليه الفتوى فان غاب المكره عن بصر المكره بزول الا كراه ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكراما وعندهما ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمر به يفعل به ما يفعل السلطان كان أمره اكراما كذا في فتاوى قاضيجان * وفي فتاوى (آه) ذكر شمس الأئمة المحلوف في الا كراه من غير السلطان انما يتحقق بالاجماع اذا لم يتكسر بالاستعانة من غيره أما اذا تمكن فهو على الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التارخانية * ويعتبر في الا كراه معنى في المكره ومعنى فيما أكره عليه ومعنى فيما أكره به فالمعتبر في المكره ممكنه من ايقاع ما هدد به فانه اذا لم يكن متمكنا من ذلك فاكراهه هذيان وفي المكره المعتبر أن يصير خطا على نفسه من جهة المكره في ايقاع ما هدد به عاجلا لانه لا يصير ملجئا محولا طبعيا الا بذلك وفيما أكره به أن يكون متلفا أو مزمنا أو متلفا عضوا أو موجبا غمما بعدم الرضى وفيما أكره عليه أن يكون المكره متمتعاً به قبل الا كراه اما محقة أو محق أدعى آخر أو محق الشرع وبحسب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم كذا في المبسوط (وأما حكمه) وهو الرخصة أو الاباحة أو غيرهما فيثبت عند وجود شرطه والاصل أن تصرفات المكره كلها قولاً ومنعقدة عندنا الا أن ما يحتمل العسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ وما لا يحتمل العسخ منه كالطلاق والعناق والنيكاح والتدبير والاستيلاء والنذر فهو لازم كذا في الكافي * متى حصل الا كراه بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل من المكره فيما يصلح أن يكون المكره آلة للمكره فصارت المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالا كراه على قتل انسان أو تلاف ماله ومتى حصل الا كراه بوعيد تلف على قول من الاقوال ان كان قولاً يستوى فيه الجحد والهزل ويتعلق بثبوت القول كالطلاق والعناق فحكمه أن يعتبر المكره آلة للمكره في حق الاتلاف وينتقل الاتلاف الى المكره لان المكره في حق الاتلاف يصلح آلة للمكره وفي حق التلغظه الذي لا يصلح آلة له فيه يعبر مرقصه وراعى المكره وان كان قولاً لا يستوى فيه الجحد والهزل كالبيع والاجارة والاقرار فحكمكم الا كراه فساد ذلك القول وكذلك اذا كان قولاً يستوى فيه الجحد والهزل لانه لا يتعلق بثبوت باللفظ فحكمكم الا كراه فساد حكي لا تصح ردة المكره فالردة يستوى فيها الجحد والهزل ولا يتعلق بثبوتها باللفظ حتى ان من قصد أن يكفر فقبل أن يقربه يكون كافرا كذا في المحيط * وان حصل الا كراه بالجس والبقيد على فعل من الافعال فلا حكم له فيجعل كاه فعل ذلك الفعل بغير اكرامه ومتى حصل الا كراه

بالمجبر والتقييد على قول ان كان قول لا يستوى فيه الجحد والهزل فحكمه فساد ذلك القول وان كان
قولا يستوى فيه الجحد والهزل فلا حكم له فيجعل كاشن المكره باشر ذلك القول باختياره كذا في النهاية
* فلو اكرهه على بيع أو شراء أو اقرار أو اعادة بقتل أو ضرب شديد أو حبس شديد خیر بین أن یمضی
البيع أو یفسخ بخلاف ما اذا اكرهه بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط الا اذا كان الرجل صاحب منصب
يعلم أنه يتضرر بذلك فيكون مكرها وقد وما يكون من الحبس اكرها ما ينبغي به الا غتمام البين ومن
الضرب ما يجده منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لا يراد عليه ولا يتقص منه بل يكون مفوضا الى
رأى الامام لانه يختلف باختلاف أحوال الناس فمنهم من لا يتضرر الا بضرب شديد وحبس شديد
ومنهم من يتضرر بأدنى شيء كالشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط أو بعرك اذنه لاسيما في قسلا من
الناس او بحضرة السلاطین فيثبت في حقه الاكراه بمثله كذا في التبيين * واذا اكرهه على البيع
والتسليم فباع وسلم فهو بيع مكره وان اكرهه على البيع لا غير فباع وسلم طائعا فهو ليس ببيع
مكره فالاكراه على البيع لا يكون اكرها على التسليم فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلك اجازة منه
للبيع وعن هذا قلنا ان من ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداد المبيع من يده المشتري لا تسمع
دعواه ما لم يدع انه كان مكرها على التسليم وان كان مكرها على البيع والتسليم حتى كان البيع
بكره اذا قبضه المشتري ملكه ملكا فاسدا ونفذت تصرفاته فيه وبعد ما تصرف لخاصمه المكره فان
كان تصرفا يحتمل النقص بعد وقوعه كان للمكره ان يتقضى تصرفه ويسترد العین حيث وجدها
وان كان تصرفا لا يحتمل النقص بعد وقوعه كالعتق والتدبير وما شبههما لا يكون للمكره نقضه وكان له
حق تضمين القيمة فيكون هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم تسليمه الى المشتري وان شاء
ضمن المشتري فان اختار تضمين المشتري كان له الخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم قبض لا يوم اعتق وان شاء
ضمنه قيمته يوم اعتق هكذا في الذخيرة * ولو اكرهه على البيع وقبض الثمن طوعا كان اجازة لان القبض
طائعا دليل الرضى وهو الشرط بخلاف ما اذا اكرهه على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة
وان سلم طوعا وان قبضه مكرها فليس ذلك باجازة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده فساد العقد
بالاكراه وان كان هالكا لا يأخذ منه شيئا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره
ضمن قيمته للبائع ولما كرهه أن يضمن المكره فان ضمن المكره رجع المكره على المشتري بالقيمة ولو ضمن
المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على المكره ولو كان المشتري باعه من آخر وباع الا تحرم آخر
حتى تداولته البياعات نفذا الكل بتضمين الاول وله أن يضمن من شاء من المشتري فأبهم ضمنه ملكه
وجازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكره أحده هذه البياعات حيث يجوز
الكل ما قبله وما بعده ويأخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين * ولو كان البائع مكرها
والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح نقضه وان نقض قبل القبض صح
نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فسل كل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد
القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع كذا في فتاوى قاضخان * ولو كان المشتري مكرها
دون البائع فهلك المشتري عند المشتري ان هلك من غير تعدي هلك أمانة كذا في خزائن المفتين * ولو اكره
السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن وبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه اعتمقه
أو دبره أو كانت أمته فوطئها أو قبلها بشهوة كان اجزة للشراء ولو أن المشتري اشترى ولم يقبض حتى
أعتمقه البائع نفذ عتقه وبطل البيع وان أعتمقه المشتري قبل القبض نفذ اعتمافه استمسانا ولو أعتمقه
معا قبل القبض كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط * ولو اكره البائع ولم يكره المشتري فلم يقبض

المشتري العبد حتى أعتقه كان عتقه باطلا فان اجازته البائع بعد عتق المشتري جاز البيع لبقاء العقود عليه محلا لكم العقد ولم يحز ذلك العتق الذي كان من المشتري ولو أعتقا جميعا العبد جاز عتق البائع لانه صادف ملكه وانتقض به البيع ولو كان المشتري قبضه ثم أعتقا جميعا عتق العبد من المشتري ولو كانا جميعا مكرهين على العقد والتقابض ففعل ذلك وقال أحدهما بعد ذلك قد أجزت البيع كان البيع جائزا من قبله وبقي الآخر على حاله فان أجازا جميعا بغير إكراه جاز البيع ولو لم يحجزا حتى أعتق المشتري العبد جاز عتقه فان أجازا لا خرب بعد ذلك لم يلتفت الى اجازته لتقرر ضمان القيمة على المشتري وفوات محل العقد ابتداء وان لم يتقابضا فأجازا أحدهما البيع بغير إكراه فالبيع فاسد على حاله لان بقاء الإكراه في جانب صاحبه كان لفساد البيع فان أعتقا جميعا معا وقد أجازا أحدهما البيع فان كان العبد غير مقبوض فعتق البائع فيه جائز وعتق المشتري باطل وان أعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فان كان البائع هو الذي أجاز البيع وقد أعتقه المشتري قبله فهذا اجازة ثم هذا البيع والثمن المسمى للبائع على المشتري والعتق لا ينفذ على المشتري لانه سبق ملكه وان كان البائع اعتق أولا فهو باعناؤه قد تنقض البيع ونفذ العتق من قبله فلا تعمل فيه اجازة واحد منهما وما لا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذي أجازة أول مرة المشتري ولم يحجزه البائع فعتق البائع جائز فيه وقد انتقض البيع به ان أعتقه قبل المشتري أو بعده لانه باق على ملك البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع صادف ملكه فينفذ وينتقض به البيع كذا في المسبوط * ولو أكره على بيع جاريتيه ولم يسم أحدا فباعها من انسان كان فاسدا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أخذته بمالي يؤديه فأكرهه على أدائه ولم يذكر له جاريتيه بشئ فباع جاريتيه ليؤدى المال فالبيع جائز لانه طائع في البيع لان أداء المال يتحقق بطريق الاستقراض والاستمباب من غير بيع التجارية وهذا هو عادة الظلمة اذا أرادوا أن يصادروا رجلا يحكموا عليه بالمال ولا يذكرون له بيع شئ من ملكه حتى اذا باعه ينفذ بيعه عليه فالحملة من ابتلى بذلك ان يقول من أين أؤدى هذا المال ولا مال لي فاذا قال له الظالم بيع جاريتك فالآن يصير مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها كذا في المحيط * رجل أكره على شراء جاريتة بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف درهم فاشتراها بأكثر من عشرة آلاف أو أكره صاحب التجارية على بيعها بألف وقيمتها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جاز استحسانا وهو قول علماء أئمة ارجحهم الله تعالى ولو أكره على بيع جاريتة بألف درهم فباعها بدنانير قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماء ثنا ولو أكره على البيع بألف درهم فباعها بعرض أو حيوان قيمته ألف درهم أو أكره على أن يقرب بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم نفذ البيع والاقرار في قولهم ولو أكره على البيع بألف درهم فباعه بألفي درهم جاز بيع الكل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أكره على البيع فوجب كان جائزا كذا لو أكره على الاقرار بألف فوجبها له كذا في المحيط * ولو أكره الرجل بوعيد تلف حتى اشترى من رجل عبدا بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف درهم وعلى دفعه الثمن وقبض العبد وقد كان المشتري حلف بعتق كل عبدا ملكه فيما استقبل أو حلف على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد ولا يرجع على المكره بشئ كذا في خزائن المفتين * ولو أكرهه على شراء ذى رحم محرم منه وعلى قبضه بأكثر من قيمته فاشتراه وقبضه عتق عليه ولزم قيمته ويرجع بما ضمن على المكره وكذا لو أكرهه شراء أمه ولدت منه بالنكاح وبقبضها أو بشراء أمه قد جعلها مدبرة ان ملكها وقبضها كذا في المحيط * السلطان اذا أكره رجلا بوعيد تلف أو حبس على أن يبيع متاعه من هذا الرجل بألف درهم بغنى متاع السلطان والمشتري غير مكره على الشراء فباع فالبيع جائز والعهد على السلطان لا على البائع وان طلب

البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهدة اليه ولو كان اكرهه على أن يشتري له متاع فلان بألف درهم فاشترى فالشراء جائز والمتاع كله للسلطان ولا عهدة على المشتري حتى لا يطالب بتسليم الثمن فان طلب المشتري من البائع تسليم المبيع رجعت العهدة اليه وطالب بتسليم الثمن كذا في المدخيرة * ولو اكره الرجل على أن يهب نصف داره غير مقسوم أو لم يسم له مقسوما ولا غيره واكرهه على التسليم فوهب الدار كلها وسفلها فهو جائز لانه أتى بغير ما أكره عليه كذا في المبسوط * ولو اكرهه على بيع نصف داره مقسوما فباع السكل لا يجوز البيع عندنا استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اكرهه على أن يبيع منه ببيع فاسد أو ببيع ببيع جائز الباع ولو اكرهه على أن يبيع منه ببيع جائز الباع ولو اكرهه على أن يبيع منه ببيع فاسد أو ببيع ببيع جائز الباع ولو اكرهه على أن يبيع منه ببيع فاسد أو ببيع ببيع جائز الباع ولو اكرهه على أن يبيع منه ببيع فاسد أو ببيع ببيع جائز الباع ولو اكرهه على أن يبيع منه ببيع فاسد أو ببيع ببيع جائز الباع

﴿الباب الثاني فيما يحل للكره أن يفعل وما لا يحل﴾

ومسائل هذا الباب على أقسام أربعة * أحدها أن يكون الاقدام على الفعل أولى من تركه وباترك يصير آثما * والثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل أو جورا وبالاقدام عليه لا يكون آثما والترك أولى له * والثالث ما يكون مأجورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير آثما * والرابع أن يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن الفعل على السواء هكذا في فتاوى قاضي خان * السلطان اذا أخذ رجلا وقال لا قتلك أو لتشربن هذا الخمر أو لتأكل هذه الميتة أو لتأكل لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه التناول اذا كان في غالب رايه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آثما في ظاهر الرواية عن أصحابنا وذكر شيخ الاسلام انه آثم مأخوذ بدنه الا ان يكون جاهلا بالاباحة حالة الضرورة فلم يتناول حتى قتل يرجح أن يكون في سعة من ذلك فاما اذا كان عالما بالاباحة كان مأخوذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فاما اذا كان في غالب رايه أنه بمازجه بذلك ويهدده ولا يقتله لم يتناول لا يباح له التناول ويحكم رايه في هذا وكذا لو أوعده بقتل عضو من أعضائه بأن قال لا قطعين يدك أو ما أشبهه وكذلك لو أوعده بضرب مائة سوط وما أشبه ذلك مما يخاف من ذلك تلف نفسه أو عضو من أعضائه ولم يقدّر محمد رحمه الله تعالى في ذلك مقدار ابل ففوض ذلك إلى رأي المكره على الضرب وهو الصحيح قال فان هدده بضرب سوط أو سوطين لا يباح له التناول

الآن نقول لا ضرر ينك على عتقك أو على المذاكير ولد هذه بالحبس المؤبد أو بالقيء المؤبد لا يباح له
التناول إذا كان لا يمنع منه الطعام والشراب * من مشايخنا من قال إذا كان الرجل مستعجلاً في امره
يشق عليه ذلك بحيث يقع في قلبه أنه متى لم يتناول يموت بسبب الحبس أو القيد أو يذهب عضو من
أعضائه يباح له تناول * وكذا لو هدد بالحبس في مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر لظول مقامه
فيه فإنه يباح له تناول وقد قل بعض مشايخنا بأن محبة الله تعالى إنما أجاب هكذا لما عصى
ما كان من الحبس في زمانه فأما الحبس الذي أحدهم اليوم في زماننا فإنه يبيع التناول وإن قال
لا جبر عليك ارتفع عن بعض ما ذكرنا لم ينعنه أن يفعل ذلك حتى يبي من المجموع ما يخاف منه التلف
كذافي المحيط * وإن أكره على الكفر بالله تعالى أو شرب النبي صلى الله عليه وسلم بقتل أو قطع رخص
له إظهار كلمة الكفر والسب فإن أظهر ذلك رقبته عامين بالآمان فلا يأثم وإن صبر حتى قتل كان مثاباً
وإن أكره على الكفر والسب بقاء أو حبس أو ضرب لم يكن ذلك كراهية حتى يكره بأمر يخاف به على
نفسه أو على عضو من أعضائه وإن أكره على اتلاف مال نفسه لم يأمر بخلافه على نفسه أو على عضو من
أعضائه رخص له ذلك فإن صبر حتى قتل صار مثاباً شريفاً وإن أكره عليه بالحبس أو القيد لا يسهه
ذلك ولصاحب المال أن يضمن المكره كذافي الكافي * ولو أكره بوعيد تلف على أن يأخذ مال هذا
الرجل أو مال هذا الرجل الآخر فلا بأس بأن يأخذ مال أحدهما ثم أي المالين أولى بالأخذ فهذه
المسئلة على وجوه * الأول أن يكون صاحب المال في الغناء على السواء وأنه على وجهين أن كان
المسالن في المقدار على السواء فلا يأخذ ويتلف مال أحدهما شاء وضمان ذلك على الذي أكرهه
وإن كان أحد المالين أكثر من الآخر فلا بأس بأخذ مال الأقل وضمان ذلك على الذي أكرهه
وإن اتلف الاكثر ضمنه ولا رجوع على الذي أكرهه * الوجه الثاني أن يكون أحد صاحبي المالين
أغنى من الآخر وأنه على وجهين أيضاً أن كان المسالان في المقدار على السواء يتلف مال أكثرهما غنى
وكذلك إذا كان أحد المالين أكثر من الآخر فإنه يتلف مال أكثرهما غنى * الوجه الثالث أن يكونا
فقيرين وهما في الفقر على السواء فإن كان المسالان في المقدار على السواء يتغير في الأحذوا أن كان
أحدهما أقل يأخذ الأقل وإن كان أحدهما أقوم من الآخر فلا يأخذ الأقل ولا يقر ونما يأخذ مال
صاحبه على كل حال كذافي المحيط * ولو أكره رجل بوعيد تلف حتى أعطى رجلاً ماله وأكره
الآخر بمنك ذلك حتى قبضه منه ودفعه فملك المال عنده فليضمن على الذي أكرهه مادون القابض
وكذلك لو كان أكره القابض على قبضه ليدفعه إلى لدا أكرهه بقبضه وضاع عنده قبل أن يدفعه
إليه فلا ضمان على القابض إذا خلف بالله ما أخذ ليدفعه إليه طائعا وما أخذه لا ليرده على صاحبه
الآن يكره على دفعه كذافي المبسوط * ولو أكره صاحب المال على أن يهبه لصاحبه وأكره الآخر
على أن يقبلها منه ويقبضها بوعيد تلف فإن قال القابض قبضتها لي أو تكون في يدي مثل الوديعة
فالقول قوله مع يمينه وإن قال أخذتها على الهبة ليس لي كان لرب المال أن يضمنه إن شاء وإن شاء ضمن
المكره فإن ضمن المكره دجع على الموهوب له كراهية لتأخره * ولو أكره رجل بالحبس على
أن يودع ماله عند هذا الرجل فأودعه فعليه عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره
شيئاً فإن أكرهه بوعيد تلف فرب المال أن يضمن المستودع وإن شاء المكره وأيهما ضمن لم يرجع على
صاحبه بشئ كذافي المبسوط في باب الإكراه على الوديعة * ولو أكرهه على بيع عبده وأكره المشتري
على شرائه وأكرههما على التقابض فملك الثمن والعبد ثم انتقمهما فضمما العبد للبائع وضم الثمن
للمشتري على التخيير أكرهه على أن يبيع واحد منهما أملاً على دفع ماله إلى الآخر من جهة فإن أراد

أحد لهما أن يضمن صاحبه مثل كل واحد منهما مما قبضه على أي وجه قبضه فإن قال قبضته على البيع الذي أكرهه عليه ليكون لي وقال ذلك جميعا فالبيع حائز لا ضمان على المكره فيه وإن قال قبضته مكرها لا رده على صاحبه وأخذ منه ما أعطيت وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان وإن حلف أحدهما أو أبي الآخر أن يحلف يضمن الذي حلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض فإن كان الذي أبي اليقين هو الذي قبض العبد ضمن البائع قيمة العبد أيهما شاء فإن ضمنها المكره رجع بها على المشتري وإن ضمنها المشتري لم يرجع بها على المكره ولم يرجع على البائع بالثمن أيضا وإن كان المشتري حلف وأبي البائع اليقين فلا ضمان في العبد على من أخذه وأما الثمن فإن شاء المشتري ضمنه المكره وإن شاء ضمنه البائع فإن ضمن البائع لم يرجع به على المكره وإن ضمنه المكره رجع به على البائع كذا في المبسوط في باب الأكرام على دفع المال وأخذه * وإن أكره على قتل غيره بقتل لم يرخص ولم يسعه أن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فإن قتله كان أثمًا والقصاص على المكره إن كان عمدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي * ولو كان المأمور بمحتاط العقل أو صديقا يجب القصاص على المكره إلا تركه في العبيد شرح الهداية * إذا أكره الرجل بوعيد قديد أو حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الأكرام وعلى القاتل القصاص في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * إذا أكره السلطان رجلا بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن يقطع يده إن شاء فإن قطع يده ثم خاف المكره في ذلك فعلى المكره القود ولو أكره بالقتل على أن يقتل نفسه لا يسعه أن يقتل نفسه ولو قتل نفسه لا شيء على المكره كذا في المحيط * ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذه النار والألا قتلك يتظر إن كانت النار قد نبهت منها وقد لا ينبو وسعه أن يلقي نفسه فيها فإن ألقى ومات كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كانت النار بحيث لا ينبو منها لكن له في القاء النفس قليل راحة كان له أن يلقي نفسه فيها فليل إن هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن ألقى نفسه فيها فهلك كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الدية في مال الأمر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وإن لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينبو منها لا يسعه أن يلقي نفسه فإن ألقى نفسه فيها فهلك يهدر دمه في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذا الماء والألا قتلك إن كان يعلم أنه لا ينبو لا يسعه أن يفعل فإن فعل يهدر دمه وإن كان فيه أدنى راحة يسعه ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يسعه فإن فعل فهلك كانت الدية على عاقلة الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالألقاء إلا أمر بنفسه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى دية على الأمر في ماله ولا قصاص وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية مثل قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال له القطن يدك أو لا قطعها أنا لا يسعه أن يقطع يد نفسه ولو قطع هدرت يده ولو قال له لتقتل نفسك بالسيف أو لا قتلك بالسيف أو ذكر له نوعا من القتل هو أشد مما أمره أن يفعل بنفسه وسعه أن يقتل نفسه بالسيف وإذا قتل نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره كذا في المحيط * ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك من شقوق الجبل والألا قتلك فإن لم يكن له في الإلقاء أدنى راحة لا يسعه الإلقاء فإن ألقى فهلك يهدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة يسعه أن يلقي نفسه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ألقى نفسه فهلك فديته على عاقلة الأمر وفي قول صاحبه لا يسعه أن يلقي نفسه فإن فعل فملك كان على الأمر القصاص وهي فرع مسئلة انقتل بالثقل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذك لا يوجب

القصاص وعندهما يوجب وفضل المأمور كفعل الأمر ولو ألقاه إلا من عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى
 لا يحب القصاص وتجب الدية وعندهما يحب القصاص وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على
 الأمر الدية في ماله وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة وألقى نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة
 الأمر في قوله لأنه كقاتل الخطاء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال السلطان لرجل أقطع يد فلان
 والا لا قتلتك وسعه أن يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول أبي خنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أكره بوعيد تلف ليكفر بالله أو ليقتل هذا الرجل المسلم كان
 في سعة أن يكفر بالله إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ولا يسعه القتل وإن صبر على ذلك حتى قتل كان
 ذلك أعظم أجراً وإن أكره بوعيد قتل ذلك الرجل فالعقاس أنه يقتل به وفي الاستحسان أن لا يقتل به إذا
 لم يكن عالماً أن الكفر يسعه في هذا الوجه ولكن تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فأما إذا علم أن الكفر
 يسعه ومع هذا قتل ذلك الرجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل وأكثر مشايخنا
 رحمه الله تعالى على أنه يلزم القود كذا في الذخيرة * ولو قيل له لبا كلن هذه الميتة أو يقتل هذا الرجل
 المسلم فإنه ينبغي له أن يأكل الميتة ولا يقتل الرجل وإن لم يأكلها حتى قتل فهو آثم إذا كان يعلم أن أكل
 الميتة يباح عند الضرورة وإن لم يأكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود ولم يشترط محمد رحمه الله تعالى
 في مسئلة الميتة لا يباح القود إن لم يعلم أنه يسعه أكل الميتة وعامة مشايخنا قالوا في مسئلة الميتة يجب
 القود على المكره على كل حال علم أن أكل الميتة يسعه أو لم يعلم مكذا في المحيط * ولو أكره على أن يقتل
 مسلماً أو يزني ليس له أن يفعل أحدهما لأن قتل المسلم والزني لا يباح عند الضرورة فإن زنى حد قاساً
 ولا يحد استحساناً وعليه مهر ما وإن قتل المسلم يقتل الأمر ولو كان الأكره في هذه المسائل يهتس أو قيد
 أو خلق لمحية لا يكون أكره ما فإن قتل المسلم يقتل القاتل قصاصاً ولا يقتل الأمر لهدم الأكره بل يعزى
 ولو أكره الرجل على أن يقتل فلاناً المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء
 كان ذلك المال أقل من الدية أو أكثر لأن ألاف مال الغير مريض وليس يباح فإن قتل ذلك المسلم
 ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لأن ألاف مال الغير مريض وقتل المسلم ليس بمريض وإن أتلف مال
 الغير يضمن الأمر كذا في فتاوى قاضي خان * وإن أبي عن حاجتي قتل فهو أفضل ولو أكره بوعيد قتل
 على أن يقتل عبده هذا أو يتلف ماله هذا فلم يفعل واحداً منهما حتى قتل كان في سعة من ذلك وإن
 استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو أحسن وكان ضمان المال على المكره وإن قتل العبد ولم يستهلك المال
 فهو آثم ولم يكن على الذي أكره قود ولا ضمان لأن هذا قتل طائع لأنه كان يتخلص باستهلاك المال
 وهو مباح له شرعاً كذا في المحيط * ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل أحد عبديه هذين واحداً قتل
 قيمة من الآخر قتل أحدهما عمداً كان له أن يقتل المكره كذا في المبسوط * ولو أكره على أن يقتل
 أحد هذين الرجلين هذا كان القود على المكره الأمر كذا في الظهيرية * ولو أكره على أن يضرب أحد
 عبديه مائة سوطاً ففعل ذلك بأحد هذين مائة غرم المكره أقل القيمتين وإن كان الذي بقي أقلهما
 قيمة كذا في المبسوط * ولو أكره على أن يستهلك المال أو يضرب العبد مائة سوطاً فلا بأس باستهلاك
 المال وضمانه على المكره الأمر سواء كان العبد والمال للمكره أو لغيره فإن ضرب عبده فمات لم يكن
 على المكره الأمر ضمان كذا في الظهيرية * ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا أو يقتل
 العبد لذي كرهه أو يقتل ابنه أو قال أقتل عبدك هذا إلا أن أقتل أباك لم يسعه أن يقتل
 عبده الذي أكره على قتله فإن قتل عبده فلا شيء على المكره سوى الأدب كذا في المبسوط * وكذلك
 لو أكره على أن يستهلك مال هذا أو يقتل الرجل أباه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكره

لا أنفذ لغيره في هذا الاستهلاك ولو لم يستهلك المالك حتى قبلي أو قبل أبي أو لم يمكن عليه أن يملكه
 به على إلا أن يكون شيئاً يسيراً خلاصاً جليله أن يترك استهلاكاً في الظهيرة * ولو قيل له لتسرب
 هذا الخمر أولاً كان هذه الميتة أو لتقتل ابنك هذا أو أباك لم يسعه شرب الخمر ولا أكل الميتة لانعدام
 الضرورة ولو قيل له لتقتل ابنك أو أباك أو لتبيع عبدك هذا بألف درهم فباع فأبيع جائز قياساً
 ولكن استحسن فقال البيهقي * وكذا التهديد بقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتحبس أباك
 في السجن أو لتبيع من هذا الرجل عبدك هذا بألف درهم فباع فأبيع جائز قياساً وكذا في كل ذي
 رحم محرم وفي الاستحسان ذلك كله إكراه ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات هكذا في الميسر * ولو أكره
 بقتل على أن يقتل عبده أو يقطع يده لم يسعه فان فعل بأثم ويقتل المكروه في القتل ويضمن نصف قيمته
 في القطع كذا في محيط السرخسي * ولو أكره على أن يقطع يدرجل بمحذرة فقطع يده ثم قطع رجله
 بغير إكراهات المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكروه لأنه مات بفعلين أحدهما انتقل
 إلى المكروه والآخرة قصر على القاطع فصارتا تليان له وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ما لديه
 في ما لهما كذا في التبيين ولو أكرهه على أن يريق جرة السمن فالضمان على المكروه كذا في جواهر
 الاختلاط * في التهديد ولو أكرهه على قطع يدرجل فقال ذلك الرجل قد أذنت لك في القطع فأقطع
 ولا ذن غير مكروه لم يسعه أن يقطع وأن يقطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على الذي أكره وإذا وقع
 الإكراه على القتل فأذن له في ذلك فقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في مال الأمر كذا في التتارخانية
 * وإذا بغت الخليفة عاملاً على كورة فقال لرجل لتقتل هذا الرجل بالسيف والالاق فتلتك لا ينبغي
 للمكروه المأمور أن يقتل ولكن مع هذا إذا قتل فالقود على الأمر المأمور والمكروه المأمور بالقتل بأثم ويفسق
 وترد شهادته ويباح قتله والمكروه الأمر محرم عن الميراث دون المكروه المأمور كذا في خزائن المفتين * ولو
 قال له العامل لتقطع يده أو لا فتلتك لا ينبغي أن يفعل ذلك وكذلك لو أمره بقطع أصبع أو نحوها
 وإن رأى الخليفة أن يفرز المكروه المأمور ويحبسه فعل كذا في التتارخانية * وإن أمره العامل أن يضرب
 سوطاً واحداً أو أمره أن يخلق رأسه ونحوه أو أن يقيده وهذه على ذلك بالقتل رجوت أن لا يكون آثماً
 في فعله ولا في تركه وإنما علقه بالرجاء لأنه لم يجد في هذا بينه نصراً والقوى بالرخصة فيما هو من مظالم
 العباد بالأي لا يجوز فلها علقه بالرجاء وإن كان هذه على ذلك بضرب سوط أو حبس أو قيد أو خلق
 رأسه ونحوه لا يسعه أن يقدم عليه شيء من الظلم قل ذلك أو كثر ولو أكرهه بوعيد تلف حتى يقتري
 على مسلم رجوت أن يكون في سعة منه كذا في الظهيرة * ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يأخذ مال فلان
 فبدفعه إليه رجوت أن يكون في سعة من أخذه ودفعه إليه والضمان فيه على الأمر وإنما يسعه هذا
 مادام حاضراً عند الأمر أن كان أرسله ليفعل فخاف أن يقتله أن ظفر به أن لم يفعل أو يفعل ما هذه
 به لم يحل الأقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يرده عليه أن لم يفعل ولو لم يفعل ذلك
 حتى قتله كان في سعة أن شاء الله تعالى ولو كان المكروه هذه بالمحبس أو القيد لم يسعه الأقدام على ذلك
 كذا في الميسر * ولو أكرهه على طلاق أو عتاق أو طلاق وقع العتق والطلاق ويرجع بقيمة العبد
 على المكروه موصراً كان أو معسراً ولا سعاية على العبد ولا يرجع المكروه على العبد بما ضمن وكذا يرجع
 بنصف المهر إن كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وإن لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه
 من المنة ولو قال المكروه في مسألة العتق خطر به إلى الأخبار بالحرية فيما مضى كاذباً وقدر ذلك
 يعتق العبد في القضاء ولا يصدق ولا يفتي فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكروه له شيئاً ولو قال

خطر بيالى ذلك ولم أزد ذلك وإنما اردت به الانشاء في المحال اولم اردنه شيئاً اولم يخطر بباله شيء عتق
 قضاء وديانة ويرجع بقيمته على المكره وعلى هذه التفاصيل الطلاق كذا في التبيين * ان قال المكره
 لصاحب العبد قد خطر ببالك الاخبار عن العتق فيما مضى كاذباً وقد اردت ذلك لا عتقا مستقبلاً فليس
 لك ان تفتنه وقال المكره لا بل اردت به عتقا مستقبلاً ولى ان اضمنك قيمة العبد فالقول قول صاحب
 العبد وللمكره ان يستخلفه على ما ادعى وان اتهم المكره الزوج وقال قد اردت الاخبار بالكذب عن
 الماصي لا انشاء الطلاق وقال الزوج لا بل اردت انشاء الطلاق فالقول قول الزوج مع اليمين كذا
 في التارحانية * ولو اكره لي جعل طلاق امرأته او عتق عبده بيد امرأته او بيد عبده أو بيد غيرهما
 فعلق المفوض اليه وأعتق يقع الطلاق ولعتاق ويرجع المأمور على الاثر في الطلاق قبل الدخول
 بنصف المهر وقيمة العبد كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى لو ان لصاً غلباً اكره
 رجلاً بوعيد تلف على ان يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فطلقها ثلاثاً واغرم لها نصف المهر لا يرجع
 بذلك على المكره ولو اكره على ان يطلقها ثلاثاً ولم يدخل بها فطلقها واغرم لها نصف المهر يرجع على المكره
 بذلك لان المكره على ايقاع الثلاث يكون مكرهاً على الواحد واذا اكره على ان يعتق نصف عبده بوعيد
 تلف فأعتق الكل فالعبد حر كله عنده جميعاً ولا يرجع المكره على المكره بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعندهما يرجع عليه بقيمة العبد موصراً كان أو مرسراً ولو اكره على ان يعتق العبد كله فأعتق
 نصفه كان هذا الاقل سواء في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعتق كله ويغرم المكره
 قيمة العبد لمولاه موصراً كان أو مرسراً ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف العبد ويبقى
 النصف رقيقاً واذا أعتق نصف العبد رجوع به فقيمته وهو النصف الذي اعتقه من العبد على المكره
 واما النصف الذي لم يعتق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يضمن المكره الا ان كان المكره موصراً
 يضمن وان كان مرسراً لم يضمن كذا في المحيط * ولو لم يرض اكره امرأته بوعيد تلف او حبس حتى تسأله
 ان يطلقها تطليقة بائنة فسأله ذلك فطلقها كما سألت ثم ماتت وهي في العدة ورثته ولو سأله تطليقتين
 بائنتين ففعل ثم ماتت وهي في العدة لم ترثه كذا في المبسوط * ولو جعل الزوج أمرها بدرجة بتطليقة
 ان شاء الله واكره الزوج ان يأمره بتطليقة اخرى ولم يدخل بها فطلقها ثنتين لم يضمن المكره كذا في المحيط
 * وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها الزوج اليه بغير اكره كذا في المبسوط * ولو طلقها التطليقة التي
 اكره الزوج لم يضمن نصف المهر كذا في محيط السر حسي * الا يرى انه لو قال لامرأته ولم يدخل بها
 أنت طالق تطليقة إذا شئت ثم اكره بعد ذلك ارقبله على أن يقول لها أنت طالق تطليقة إذا شئت فقال
 لها ذلك وطلقت نفسها بتطليقتين جميعاً اغرم لها زوج نصف المهر ولم يرجع على المأثرة ولو كانت هي
 المسأطة فأكرهته على أن يطلقها بوعيد تلف ففعل لم يدر لها عليه شيء من المهر ولو كانت اكرهته بالحبس
 اخذته بنصف الصداق كذا في المبسوط * ولو اكره المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بألف درهم
 فقبلت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال فلوان المرأة اجازت العلق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت
 عليه صححت اجازتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبزعمها المال ويصير الطلاق بائناً وفي قول محمد
 رحمه الله الاجازة باطالة والطلاق رجعي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال
 محمد رحمه الله تعالى وفي رواية كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * والاصح
 ان قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله ولو كان كان التطليقة خلع بألف درهم كان الطلاق بائناً ولا شيء
 عليها كذا في المبسوط في باب الاكره على النكاح والخلع * ولو اكره الزوج على ان يطلق امرأته بألف
 درهم واكرهت المرأة على ان تقبل ذلك ففعله وقع الطلاق بغير مال وكذلك هذا في الصلح من القود

والمتق على مال الا ان لا يولي ان يضم المكره قيمة عبده ان كان اكرهه بوعيد قتل وان كان اكرهه بحبس لم يضمن شيئاً كذا في المبسوط * ولوا كرهت امة اعتقت على ان تختار نفسها قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولا مولاه ولا يضم المكره كذا في محيط السرخسي * ولوا كره رجل الزوج بوعيد تلف على ان يطلقها واحدة بألف درهم فطلقها اثلاثاً كل واحدة بألف ففقدت جميع ذلك طلقت ثلاثاً ووجب له عليها ثلاثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها لوقوع الفرقة قبل الدخول لا بسبب مضايقة اليها ولم يرجع على المكره بشئ وان كان نصف المهر أكثر من ثلاثة آلاف لان ما زاد الزوج من عبده طائعا كاف في تقرير نصف الصداق عليه ولوا كرهه على ان يطلقها واحدة بألف ففعل وقبلت ذلك وحب له عليها ألف درهم ثم ينظر الى نصف مهرها فان كان أكثر من ألف درهم أدى الزوج ليها الفضل على ألف درهم ويرجع به على المكره ان كان اكرهه بوعيد تلف وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء لها عليه وللزوج عليه ألف كذا في المبسوط * ولوا كرهه على ان يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد وقيمه ألف والمكره غير مكره فالعتق حائز على المائة ثم يتخير مولى العبد فان شاء ضم الذي اكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكره على العبد بمائة وان شاء المولى اخذ العبد بالمائة ورجع على المكره بتسعمائة تمام القيمة ولو كان اكرهه على العتق بألفي درهم الى ستة وقيمة العبد ألف فالمولى بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة عبده وان شاء اتبع العبد بألفي بعده حتى السنة لانه التزم بذلك طوعاً فان اختار تضمين المكره قام المكره مقام المولى في الرجوع على العبد بالمسءل عند حلول الاجل فاذا أخذ ذلك منه امسك العام قد ارما غرم وتصدق بالفضل لانه حصل له بكتاب خبيث وان احتار اتباع العبد فلا شيء له على المكره بعد ذلك فان كانت الافار نجوماً فعل نجم نها فطلب المولى العبد بذلك النجم غير اكره فهذا منه اختيار لا اتباع العبد ولا ضمان له - على المكره بعد ذلك كذا في المبسوط * عبيدين رجلين اكره احدهما حتى اعتقه جاز عتقه ثم على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى العتق لا يتجزأ ويعتق العبد كله والولاة معتقه وعلى المكره ان كان موسراً ضمان جميع القيمة بينهما نصفان وان كان معسراً ضمن نصيب المكره ونصيب العبد في قيمة نصيب لشريك واماء على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فالمكره ضمان نصيب المكره وموسراً كان او معسراً ونصيب الساكت ان كان المكره موسراً فالساكت بالخيار ان شاء اتفق نصيبه وان شاء استسعاها وان شاء ضمن المكره قيمة نصيبه فان ضمنه رجع المكره بما ضمن على العبد واستسعاها فيه والولاة بين المكره والمكره نصفان وان كان المكره معسراً فالساكت - ق الاستسعاها أو الاعتاق والولاة بينه وبين المكره نصفان كذا في الظهيرية * ولو قتل عبد رجل رجلان خطأ اكرهه ولا حتى اعتقه وهو يعلم بالجناية ضمن المكره قيمته ويأخذها المولى فيدفعها الى ولي الجناية ولو كان الاكره بحبس او قيد يضمن المولى قيمته لولي الجناية دون الدية ولا يضمن المكره شيئاً لمولاه كذا في محيط السرخسي ولوا كره رجلاً بوعيد تلف على ان يعتق عبداً يسلم على ألف درهم عن رجل بألف درهم ففعل ذلك وقبل المعتق عنه طائعا فالعبد حر عن المعتق عنه ثم ربا العبد بالخيار ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق عنه وان شاء ضمن المكره فان ضمن المكره قيمته رجع بها على المعتق عنه ويثبت الولاة له وان ضمنها المعتق عنه لم يرجع بها على المكره ولو اكرهه بحبس كانت له القيمة على المعتق عنه ولا شيء له على المكره كذا في المبسوط * ولوا كرهه المتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعل ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاة له وضمن العبد على المكره خاصة لمولى العبد قال شمس الأئمة السرخسي ان هذا بمنزلة مالوا كره رجلاً على بيع عبده من هذا بألف درهم ودفعه اليه وأكرهه الاخر على شرائه وقبضه - وتقه بوعيد تلف ففعل ذلك وفي هذا الضمان

يكون على المكره خاصة فكذلك فيما سبق، ولو أكرههما على ذلك بالحبس فالمعتق عنه قيمته لمولاه ولا ضمان على المكره ههنا، ولو أكره المولى بالحبس والمعتق عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق عنه يضمن الذي أكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية * ولو أكره العبد على قبول العتاق بمال لم يلزمه شيء ويضمن المكره كذا في محيط الشرحسي * وإذا قال اللص الغالب لرجل لا تقتلنيك أو لتعتقني عندك أو لتطلق امرأتك ههنا أيهما شئت ففعل المكره أحدهما ولم يدخل بالمرأة ههنا بأشرفه ويعزم المكره الأقل من بصر المهر من قيمة العبد ولو كان الزوج يدخل به لم يغرم المكره له شيئا كذا في المبسوط * وفي التجريد ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الأكره بحبس أو قيد وفعل أحدهما لم يغرم الذي أكره شيئا كذا في التتارخانية * ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبد انتق ولا يرجع على المكره بشيء وإن ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد استحسانا ولو أكره الرجل على أن يقول لعبد إن شئت فانت حر أو ادخلت الدار فانت حر ثم شاء العبد أو دخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد على المكره ولو أكره على أن يعلق عتق عبده بفعله نفسه وذلك لفعل أمر لا بد له منه كصلاة الغرض ونحوها أو كان فعلا يضاف بتركه الهلاك على نفسه كالأكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكره وإذا أكره على أن يعتق عبده بتقاضى دينه أو ما أشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع على المكره ويكون ذلك بمنزلة الأكره بوعيد الحبس كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أكره بوعيد تلف على أن يأذن له في عتقه فأذن له فيه فأعتقه عتق والولاء للمولى ويضمن المكره قيمته لا باعتبار أنه أعتقه بل باعتبار أنه ألجأه إلى الأمر بالعتق حتى لو كان أكره على ذلك بحبس لم يضمن له شيئا كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل ولو أن رجلا أكره بوعيد قتل أو بحبس أو بقيد أو بضرب حتى تزوج امرأة على عشرة آلاف ومهر مثلها ألف درهم كان النكاح جائزا ويكون له من عشرة آلاف درهم ومهر مثلها ألف درهم ويبطل الفضل كذا في العيني شرح الهداية * ولا يرجع الزوج على المكره بشيء كذا في التتارخانية * ولو أن المرأة هي التي أكرهت حتى تزوجها الرجل على ألف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف درهم فزوجها أو لبأها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان على المكره ثم هل للمرأة والولياء حق الاعتراض على هذا النكاح فإن كان كفؤا لها وقد رضيت بالمسمى كان للولياء حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا أصلا ولو تزوجت نفسها في الابتداء من كفؤا أقل من مهر المثل كانت المسئلة على الاختلاف وإن كان الزوج غير كفؤا لها فلا ولياء الاعتراض على هذا النكاح عندهم جميعا هذا إذا رضيت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فإن لم ترص بالمسمى ينظر فإن كان الزوج كفؤا لها فلا حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فإذا رفعت الأمر إلى القاضي يخير زوجها فيقول له أتم لها مهرها أو لا فرت بينكما فإن أتم فغذا النكاح وإن أبي يفرق بينهما ولا يكون لها مهر وإن لم يكن الزوج كفؤا لها فلا ولياء الاعتراض على هذا النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الكفاءة لقوله إن المهر وعندهما لا حق الاعتراض لذلك وللأولياء عدم الكفاءة لا غير هذا كله فيما إذا لم يدخل فان دخر بها وهي مكرهة فإن كان الزوج كفؤا لها فلا اعتراض على هذا النكاح لا حد وإن لم يكن كفؤا لها فلا ولياء للمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة وأما إذا دخل بها وهي طائفة فقد رضيت بالمهر المسمى دلالة فكان كما لو رضيت بالمسمى نصا ولو رضيت نصا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للأولياء حق الاعتراض وإن كان الزوج غير كفؤا لها فلا ولياء حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الكفاءة ونقصان المهر عندهما لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكره شيخنا لاسلام خواهر

زاد كذا في العيني شرح الهداية * ولوا كرهه على ان يوكل زوجا بطلاق امرأته التي لم يدخل بها او بعثت
عبده ففعل الوكيل فالتوكل جائزا استحسانا والقياس ان لا تصح الوكالة مع الاكراه ثم يرجع المكره
على المكره بقيمة العبد ونصف المهر استحسانا والقياس ان لا يرجع عليه وجه الاستحسان ان غرض
المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل وكان الزوال مقصوده فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد
منها كراه كذا في الكافي * وان كان الاكراه بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة
* ولوا كرهه بوعيد قتل على ان يوكل هذا ببيع عبده بألف درهم واكرهه على دفع العبد اليه لبيعه
ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع العبد واخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري
والوكيل والمشتري طائعان هو لي العبد بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل
وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على احد بشئ يريد به لا يرجع على احد بشئ من ضمان
القيمة انما يرجع بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل رجح الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يرجع
على المكره ولم يشتري أن يرجع على الوكيل بالثمن فقيمة اصابان ويتراذان الفضل وان اختار تضمين المكره
رجع المكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ولو كان الاكراه بوعيد حبس او قيد لم
يضمن المكره شيئا واذا خرج المكره من الوسط ذكر بعده هذا ان المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة
عبده ويرجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة بين القيمة والثمن وان شاء ضمن المشتري ثم
لا رجوع للمشتري بما ضمن على احد كذا في المحيط * ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان
المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن المكره باكرهه اياه على التسليم بوعيد تلف
ثم يرجع بها المكره على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانوا جميعا مكرهين بالقتل فلا ضمان على
المكره خاصة لان الاتلاف منسوب اليه ولا يرجع المكره على احد بشئ لانهم صاروا كالاته وان كانوا
مكرهين بالمحبس فلا ضمان على المكره وللمولى أن يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة
رجح على المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصوصته دون
الوكيل لان الوكيل كان مكرها على البيع والتسليم بالمحبس وذلك يبي الترام العهدة بالعقد ولوا كره
المولى بالقتل واكره الوكيل والمشتري بالمحبس والمولى أن يضمن قيمة أيهم شاء فان ضمن المشتري
لم يرجع على احد بشئ وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا شيء له على المكره وان ضمن
المكره كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشئ ولا كره المولى والوكيل
بالقتل والمشتري بالمحبس فلا ضمان على الوكيل وللمولى أن يضمن المكره قيمة ان شاء ويرجع بها المكره
على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في المبسوط * ولوا كره المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالقتل
ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرها بالقتل على اشرائه دون القبض لان قبضه لم يصرف مضافا
الى المكره وان كان مكرها عليهما للمولى ان يضمن المكره ولوا كره المالك والمشتري بالقتل والوكيل
بالقيد فان شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على احد وان شاء ضمن المكره ولا يرجع على الوكيل كذا
في محيط السرخسي * ولوا كره بالقتل على ان يوكل هذا الرجل بأن يهب عبده هذا لهذا الرجل فوكله
بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له غير مكرهين فلامولى
أن يضمن قيمة أيهم شاء فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب
له وان ضمن المكره يرجع المكره ان شاء على الموهوب له وان شاء على الوكيل ويرجع به الوكيل على
الموهوب له ولو كان الاكراه بحبس لم يضمن المكره شيئا وكان للمولى ان يضمن ان شاء الوكيل وان شاء
الموهوب له فان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له كذا في المبسوط * ولوا كرهه على أن يبيع مال

المكره أو اشترى بماله فظالمه بالتسليم صحت الوكالة وله منه العهدة كذا في التتارخانية * والنذر لا يحل فيه الا كراه حتى لو اكره بوعيد تلف على ان يوجب على نفسه صدقة أو صوما أو حبا أو شيئا يتقرب به الى الله تعالى ففعل لزمه ذلك وكذا ان اكرهه على اليمين بشئ من ذلك أو بغيره لان النذر مما لا يلحقه الفسخ وما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الا كراه ولا يرجع على المكره بما يلزمه من ذلك كذا لو اكرهه على ان يظاهر من امر أنه كان مظاهرا ولا يقربها حتى يكفر وكذا الرجعة وكذا الفتي فيه والمخلع من جانب الزوج طلاق أو يمين فلا يؤثر فيه الا كراه ولو كان هو مكرها على المخلع والمرأة غير مكرمة لزمها البذل كذا في الكافي * ولو اكرهه على ان يخلع امرأته بعد الدخول على الف وهو مهرها أربعة آلاف ولم يكره المرأة جاز على الف ولا شئ للزوج على المكره كذا في المحيط * واذا وجب على الرجل كفارة ظهارا فكرهه السلطان على ان يعتق عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين ان اكرهه على اعتاق عبد بغير عينه فلا ضمان على المكره لانه اكرهه على اقامة ما هو فرض عليه امالوا كرمه على اعتاق عبد بعينه ذكركم شمس الأئمة السرخسي في شرحه مطلقا من غير تفصيل ان على المكره قيمة العبد ولا يحجز المكره عن الكفارة لانه في معنى عتق بعوض وذكركم شيخ الاسلام في شرحه تفصيلا فقال ان كان العبد الذي اكرهه على تحريره انحس العبد وأدوهم قيمة بحيث لا يكون عبد آخر أحسن وأدوهم منه قيمة فلا ضمان على المكره وان كان غيره أحسن وأدوهم منه قيمة ضمن المكره قيمته ولا يحجز المكره عن الكفارة فان قال المكره أنا أبرئ المكره عن القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يحجزه عن الظهار لكن اعتق عبده على مال عن الكفارة ثم أبرأه فان قال المظاهر حين أعتق العبد أعتقه عن الظهار لا يدفع الا كراه أجزأه عن الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ولكن لا يسع للمرأة أن تمكر نفسها منه كذا في المحيط * وان قال أردت العتق عن لظهار كما أمرني ولم يخطر ببالني غير ذلك لم يحجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو اكرهه بحبس أو قيد أجزأه عنه ولا ضمان له كذا في محيط السرخسي * ولو اكرهه بوعيد تلف حتى آلى من امرأته وهو مؤل فان تركها أربعة أشهر فبانت منه ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي اكرهه لانه كان متمكنا ان يتقربا في المدة فاذ لم يفعل فهو كالاضي بما لزمه من نصف الصداق وان قربها كان عليه الكفارة ولم يرجع على المكره بشئ وكذلك لو اكرهه على ان يقول ان قربتها فعبدى هذا حرفان قربها عتق عبده ولم يضمن المكره لانه ما جرى على سنن اكرامه وان تركها فبانت بالايلاء قبل الدخول غره نصف الصداق ولم يرجع على المكره بشئ كذا في المبسوط * ولو كان مسدرا أو كانت ام ولد حلفت بعتها فبانت بالمدة لم يضمن المكره شيئا فان لم يقربها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق ورجع على المكره بالاقبل منه ومن قيمة من حلف بعتقه استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو اكرهه على ان قال ان قربتها فالى صدقة في المساكين فتركها أربعة أشهر فبانت ولم يدخل بها أو قربها في الاربعة الاشهر فبانت الصدقة لم يرجع على المكره بشئ وهو في المعنى نظير مالوا كرمه على النذر بصدقة ماله في المساكين كذا في المبسوط * ولو اكرهه على كفارة يمين قد حنت دينا ومعناه انه اكرهه على اصل التكفير من غير تعيين نوع من انواع الكفارة فكفر نوعا من انواع الكفارة التي جعلها الله تعالى في كفارة اليمين فهو جائز ولا ضمان على المكره وان اكرهه على اعتاق عبد بعينه أو بغير عينه فان كان قيمة أدنى العبد مثل أدنى الصدقة والكسوة فهو جائز ولا ضمان على المكره وان كان قيمة أدنى العبد يزيد على أدنى الصدقة والكسوة ضمن المكره قيمة العبد ولا يحجزه عن كفارة اليمين فان كان الا كراه في هذه الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على المكره ولا يحجزه عن الكفارة وان اكرهه على الصدقة بوعيد

قتل فان كان قيمة الطعام الذي اكره على التصديق به أدنى من قيمة ما يجزئ في الكسوة والعنق فإنه يجزئه عن الكفارة ولا ضمان على المكره وان كان يزيد على أدنى ما يجزئ في الكسوة والعنق ضمن المكره فيه ولا يجزئه عن الكفارة فان قدر على لذى أخذه منه يسترد ما أخذه منه وان كان الاكراه في هذه الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان ولكن يرجع على الذي أخذه منه ويسترد ما أخذه منه لانه لم يكره راضيا بالتسليم مع الحبس والقيد فان أجازته انتصدق بعد ذلك ان كان المال قائما وقت الاحاز. عملت اجازته وان كان هالكا لا تعمل كذا في المحيط * قال كل شيء واجب لله عليه من بدنة أو هدى أو صدقة أو حج فأكروه على ان يضيئه بفعله ولم يأمره المكره بشيء بعينه فلا ضمان على المكره ويجزئ عن الرجل ما مضاه فان أوجب شيئا بينه على نفسه صدقة في المساكين فأكروه بحبس أو نسل على ان يتصدق بذلك جازما منع منه ولم يرجع على المكره بشيء وكذلك لا ضحية صدقة الفطر لو أكره عاينهما رجل حتى فعلهما أجزاء ولم يرجع على المكره بشيء ولو قال لله على هدى أهديه الى بيت الله فأكروه بالقتل على ان يهدى بغيره أو بدنة ينحرها ويصدق بها ففعل كان المكره ضامما للقيمة ولا يجزئه عما أوجبه على نفسه ولو أكرهه على أدنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها فأضاه لم يغرم المكره شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال لله على عتق رقبة فأكروه على ان يعتق عبد بعينه يقتل فاعتقه ضمن المكره قيمته ولم يجزئه عن النذور وان كان يعلم ان الذي أكرهه على عتقه أدنى ما يكون من العبد في القيمة لم يكن على المكره ضمان وأجزاء العتق لتيقنوا بوجوب هذا المقدار عليه ولو قال لله على ان أتصدق بشوب مروي أو مروي فأكروه على ان يتصدق بشوب بعينه فتصدق به فإنه ينظر الى الذي تصدق به فان كان العلم محيطا بأنه أدنى ما يكون من ذلك الجنس في القيمة وغيرها أجزاء ذلك ولا ضمان على المكره وان كان غيره أقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين فيغرم المكره ذلك ويقع المؤدى في المقدار الأدنى مجزئا عن الواجب واذا قال لله على ان أتصدق بعشرة أفقره حنطة على المساكين فأكروه بوعيد قتل على ان يتصدق بخمسة أفقره حنطة جيدة نسأوى عشرة أفقره حنطة رديئة فأكروه ضامن من الطعام مثله لان المؤدى لا يخرج عن جميع الواجب لانه لا يعتبر بالجوادة في الاموال الزبوية عنده مقابلاتها لا يمكن تجوزها عن خمسة أفقره حنطة لان في ذلك ضرر على النذور وعلى النادر ان يتصدق بعشرة أفقره رديئة ولو أن رسله خمس وعشرون بنت مخاض فحبال عليه الحول فوجب فيها بنت مخاض وسط فأكروه بوعيد قتل على ان يتصدق على المساكين ببنات مخاض جيدة غرم المكره فضل قيمتها على قيمة الوسط لانه ظالم له في الزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة عن المصدق في مقدار الوسط فلا يغرم المكره وذلك لان هذا ليس بمال الربا فيمكن تجوز بعضه عن كله كذا في المبسوط * اذا أكره الرجل الى الزنى بامرأة فزنى بها كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يجب عليه المحدث ثم رجع وقال لا حد عليه وهو قولهما ويجب المهر على الزاني سواء كانت المرأة مكرمة على الزنى أو كانت طائعه ولا يرجع بما ضمن على المكره لان منفعة الوطاء حصلت للزاني وكان كما لو أكره على اكل طعام نفسه فاكل ان كان جائعا لا يرجع على المكره بشيء وان كان شعبان يرجع عليه بقيمة الطعام والمرأة اذا أكره على الزنى فلا حد عليها ولو جل آثم في الاقدام على الزنى لان الزنى من المصالح والمرأة اذا كانت مكرمة على الزنى هل تأثم ذكر شيخنا لا سلام في شرحه في باب الاكراه على الزنى أنهم ان أكرهت على ارتكاب من نفسها فكانت فانها تأثم وان لم تمكرك هي من الزنى وزنى بها الاثم عاينها ذكرنا ايضا في الاكراه ان أكرهت على الزنى فكانت من نفسها فلا اثم عاينها وهذا كله اذا أكره بوعيد فخاف ان كان الاكراه بوعيد سجن أو قيد فعلى الرجل الحد بلا خلاف وأما المرأة

فلاحده عليه اول كنهاتنا ثم ولو امتنع المكره عن الزنى حتى قتل فهو مجور كذا في المحيط * ولو قال
الحربي رجل مسلم ان دفعت الى هذه الجارية لآزني بها دفعت اليك ألف نفس من المسلمين تخلصهم
عن أسرننا لا يحل لهذا المسلم أن يدفع اليه الجارية كذا في خزانة المفتين * وان أكرهه على أن يرد لم تبين
زوجته منه فان قالت المرأة قد بذت منك وقال هو قد أظهرت ذلك وتلبي مطمئن بالآيمان فالقول قوله
استحسانا لانه منكر للفرقة ولو قال الذي أكرهه على اجراء كلمة الكفر خطر بيالي في قولي كفرت بالله
ان اخبر عن أمر ماض كذا ولم أكن فعلت كذا فيما مضى بآنت منه امرأته حكما ولم تبين فيما بينه وبين
الله تعالى ومن أقر بالكفر فيما مضى طائعا ثم قال عنيت به كذا بالآي صدقه القاضي ويصدق فيما بينه
وبين الله تعالى ولو قال خطر بيالي الاخبار عما مضى وما أردت به الخبر بل أردت به الانشاء كما طلب
منى فقد أقر بالكفر حقيقة فبين امرأته منسه في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخطر بيالي
شيء ولكني كفرت بالله كفر استقبلا وتلبي مطمئن بالآيمان لم تبين امرأته وعلى هذا اذا أكرهه على
الصلاة للصليب أو ان يسجد للصليب وسب محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله ففعل وقال خطر بيالي
الصلاة لله وسب رجل آخر نويت ذلك بآنت منكوحته في الحكم ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى
للصليب وسب محمد النبي صلى الله وسلم عليه وعلى آله وقد خطر بباله الصلاة لله وسب غير أبي بآنت
امرأته قضاء وديانة وان لم يخطر بباله شيء وصلى للصليب وسب محمدا عليه السلام وقلبه مطمئن بالآيمان
لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه تعين ما أكرهه عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذا لم يخطر بباله غيره
كذا في الكافي * اذا أسلم مكرها يحكم عليه بالاسلام ولو أكرهه على الاسلام حتى أسلم ثم رجع عن
الاسلام لا يقتل هكذا في التبيين * وعلى هذا اذا قيل له لان صليت لا قتلك فخاف ذهاب الوقت
فقام وصلى وهو يعلم انه يسعه تركها فلما صلى قتل لم يكن آثما في ذلك لانه تمسك بالعزيمة وكذلك صوم
رمضان لو قيل له وهو مقيم لان لم تقطر لا قتلك فأتى ان يفطر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسعه كان
مأجورا لانه متمسك بالعزيمة وان أفطروا سبه ذلك الا ان يكون مريضا يخاف على نفسه ان لم يأكل
ولم يشرب حتى مات وهو يعلم ان ذلك يسعه فحينئذ يكون آثما وكذلك لو كان مسافرا فصام في شهر
رمضان فقبل له لا قتلك أو تفطر فأتى ان يفطر حتى قتل كان آثما كذا في المبسوط * وعن
أبي شجاع رحمه الله تعالى انه قال لو قال أهل الحرب لنبي من الانبياء أخذوه ان قلت لست بنبي تركاك
وان قلت أنا نبي قتلناك لا يسعه سوى ان يقول أنا نبي الله ورسوله وان قالوا الغيرة ان قلت ليس هذا
بنبي تركاك نبيك وان قلت هو نبي قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي كذا في
فتاوى قاضي خان * ولو أن محرما قيل له لنقتلك ولتقتل هذا الصيد فأتى أن يفعل حتى قتل كان
مأجورا ان شاء الله تعالى فان قتل الصيد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان
على القاتل الكفارة اما لا فلا شيء عليه وان كانا محررين جميعا وعلى كل واحد منهما كفارة ولو توعده
بالحبس وهما محرمان ففي القياس تجب الكفارة على القاتل دون الآخر لان قتل الصيد فعل ولا اثر
للاكره بالحبس في الافعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم
وقد توعده بقتل كانت الكفارة على المكره وان توعده بالحبس كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة
ضمان المال بمنزلة الكفارة قتل الأدمي خطأ كذا في المبسوط * رجل أكرهه على أن يجامع امرأته
في رمضان نهرا أو ياء كل أو يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو أكرهه بالقتل على أن يزني لم يسعه أن يفعل فافعل وكان محرما فسد احرامه وعليه الكفارة دون
الذي أكرهه ولو أكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنى وسها أن تمكن من نفسها ويفسد احرامها تجب

عليها الكفارة دون المكره وإن لم تفعل حتى تقتل فهي في سعة من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع
أو حينا الكفارة على المكره لا يرجع بها على المكره ولو رجع بها عليه يقضى بها عليه ولا يجوز أن يرجع عليه
بما كثرهما المترمه هكذا في المبسوط * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا هد السلطان وصي يقيم
بقتل أو اتلاف عضو منه ليدفع ماله إليه ففعل لم يضمن ولو هدده بحبس أو قيد ضمن ولو هدده بأخذ ماله
نفسه إن لم يسلم إليه مال اليتيم إن علم أنه يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكتفيه لا يسعه
التسليم فإن فعل ذلك ضمن مثله وإن خشي أن يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه إن دفع
إليه المال وإن أخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها كذا في اليتامى
* ولو قيل لرجل دلتنا على مالك أولنقتلك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وإن دلهم حتى أخذوه ضمنوا له
كذا في المبسوط * والله أعلم

❦ (الباب الثالث في مسائل عقود التلجئة) ❦

إذا قال رجل اني أريد أن أبيعك عبدي هذا تلجئة لا مرأخافه وحضره هذه المتالة شهود فقال له
المشتري نعم ثم خرجا إلى السوق وتبايعا وشهدوا وعلى ذلك فاذا تصادقا بعد البيع أنهما بنيا البيع
على تلك المواضعة فالبيع فاسد بلا خلاف وإذا تصادقا بعد البيع أنهما قد كانا عرضا عن تلك
المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف وإذا تصادقا على المواضعة على التلجئة
قبل البيع إلا أن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة وادعى الآخر الإعراض عن تلك المواضعة
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز والقول قول من يدعى الإعراض عن تلك المواضعة لأنه
يدعى جوازا لعقد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع فاسد والقول قول من يدعى البناء
على تلك المواضعة لأنه يدعى ما عرف باتفاقهما وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على المواضعة ثم قال
لم يخطر ببالنا شيء رقت البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع
فاسد ولو ادعى أحدهما المواضعة على التلجئة وأنكر الآخر المواضعة فاقول قول المنكر للمواضعة فإن
أقام المدعى للمواضعة البينة على المواضعة وقال بذهابها مع على تلك المواضعة أن صدقه الآخر في
البناء فالبيع فاسد وإن قال الآخر عرضا عن تلك المواضعة فالمسئلة على الخلاف على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وان اتفقا على أن البيع بينهما كان
تلجئة ثم أحاطه أحدهما لم يحزما لم يحيزاه جميعا وان اتفقا على أن البيع كان بينهما تلجئة ورض المشتري
العبد من البائع على ذلك واعتقه كان - تهما باطلا وقد ثبت لا مانع الحيار في المسئتين جميعا ولو تواضعا على
أن يحزرا أنهم ماتا بيا هذا العبد أمس بألف درهم ولم يكر بينهما بيع ثم أفر بذلك فليس هذا بياعا
وإن ادعى أحدهما أن هذا الإقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه جذا فاقول قول المدعى الجذا لأنه يدعى
الجواز وعلى الآخر البينة وإن قال الآخر هذا البيع الذي أخبرنا به لا يجوز هذا إذا كانت التلجئة في ذات
البيع وإن كانت التلجئة في البدل أو تواضعا في السر الرأف ألف إلا أنهم ما يتبايعان بألفي درهم
في العلانية فليكون أحد الألفين سمعة فإن تصادقا على الإعراض عن تلك المواضعة فالبيع جائز وإن
درهم وإن تصادقا على أنهما بنيا على تلك المواضعة فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع
جائز بألف درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه أن البيع
فاسد كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرحه وإن تصادقا على أنه لم تحضره مائة وقت المعادة فعلى
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع بألف درهم قال شمس الأئمة السرخسي وهو إحدى

الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي إحدى الروايتين عنه البيع بألف درهم وهو الرواية المذكورة في كتاب الأقرار وقال هذه الرواية أصح ولم يذ كر شيئا من هذا التفصيل في شرحه ولو تواضعنا في السر أن يكون الثمن مائة دينار وتعاقدنا في العلانية بعشرة آلاف درهم انعتد بعشرة آلاف درهم وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز أن عقدنا في السر البيع بثمان ثم عقدنا في العلانية مرة أخرى فان عقدنا في العلانية بجنس ما عقدناه في السر إلا أنه أكثر مما عقدناه في السر بأن تباعنا في السر بألف درهم ثم تباعنا في العلانية بألف درهم أن ما عقدنا في العلانية هزل وسعة فالعقد عد السر وإن لم يشهد أن العلانية هزل وسعة فالعقد عد العلانية وكذلك أن عقدنا في العلانية بجنس آخر فالجواب على التفصيل الذي قلنا أن أشهد أن ما عقدنا في العلانية هزل وسعة فالعقد عد السر وإن لم يشهد أن العلانية هزل وسعة فالعقد عد العلانية ولو قال في السر نريد أن نظهر بيعا علانية وهو بيع تلجئة وباطل واجتماعا على ذلك ثم أن أحدهما قال علانية وصاحبه حاضرنا قد كفا لنا كذا وكذا في السر وقد بدد إلى أن أجعله بيعا صحيحا وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا حتى تباعنا فالبيع جائز ولو لم يسمع صاحبه ذلك وتعاقدنا فالبيع فاسد وإن قضيه المشتري فاعتقه فان قال ذلك القول البائع فعتقه جائز وعليه الثمن وإن قال ذلك المشتري فعتقه باطل كذا في المحيط * ولو أن رجلا قال لامرأة أتزوجك تريجها هزلا فقالت المرأة نعم ووافقهما على ذلك الولي ثم تزوجها كان الكاح حائرا في القضاء وفيما بينه وبين ربه ولو أن رجلا قال لامرأة وولمها أو قال لوليها دونها إلى أريد أن أتزوج فلانة على ألف درهم ونسعى بالعين والمهر ألف فقال الولي نعم أفعل فتزوجها على العين علانية كان الكاح جائزا والصدوق ألف درهم إذا تصادقا على ما قالوا في السر أو قامت به البيعة ولو قال المهر مائة دينار ولم يكن سمع بعشرة آلاف درهم وأشهدا عليه ثم تزوجها في الظاهر على عشرة آلاف درهم كان الكاح جائزا بمهر مثلها وكذلك لو قال في السر على أن يكون النكاح على مائة دينار وتزوجها في العلانية ولم يسم لها مهر أو مهر المثل وإن قال عند العقد عقدنا على ما تراضينا به من المهر فانه كاح جائز على مائة دينار كذا في المبسوط * فان عقدنا في السر الكاح بألف ثم تناكحنا في العلانية بألف درهم أن أشهد أن ما يظهر أن في العلانية سمعة وفعل فالمهر مهر السر وإن لم يشهد أن ما يظهر أن في العلانية سمعة فالمهر مهر العلانية وكذلك الجواب فيما إذا عقدنا في العلانية بجنس آخر وأن أحدهما العلانية وأقام عليها البيعة وأدعى الآخر السر وأقام عليه البيعة أخذ البيعة العلانية إلا أن يشهد الشهود أنهم قالوا في السر أننا نشهد بذلك في العلانية سمعة فحينئذ أخذ البيعة السر وبطل بيعة العلانية وإذا طلق امرأته على مال على وجه الهزل أو أعتق عبده على مال على وجه الهزل وقبلت المرأة أو العبد أو كانا تواضعا في السر أن ما يظهر أن هزل فالطلاق واقع والمال واجب كذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ولم يذ كر في الكتاب أن المهرل كان في جانب الزوج والمولى أو في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين فالهزل في جانب الزوج والمولى لا شك أن المال يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك وإن كان في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين يجب أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد الإجازة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل هكذا قال الفقيه أبو جعفر كذا في المحيط * ولو طلقها أو أعتقه أو صالح عن دم العمد على مال في السر ثم طلقها أو أعتقه أو صالح في العلانية مرة أخرى أن كان الثاني بجنس الأول إلا أنه أكثر أن أشهد أن ما يسميان في العلانية سمعة ورياء فالبدل المسمى في السر وإن لم يشهد على ذلك فعلى

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البذل ماسميا في السر وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا البذل ماسميا في العلانية ويجعل أحدا لافين زيادة في بدل العقد الاول وقال بعضهم البذل ماسميا في السر وحاصل الخلاف راجع الى أن الزيادة في بدل الطلاق والعتاق والمصلح عن دم العمد هل تصح على قول بعض المشايخ لا تصح وهو الاصح وان كان الثاني بحسب آخره كذلك الجواب ان أشهدا أن ماسميا في العلانية سمعة فالمهر السر كذا في التتارخانية * واذا تواضع الرجل والمرأة أن المهر دنانير وتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضع عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن تكون الدنانير مهرها او تزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط * واذا قال لامرأته أطلقك على ألف درهم ولا تكا سمع بمائة دينار وطلقها بمائة دينار فإنه يقع الطلاق بمائة دينار وان تواضعا أنهما سميان الدنانير سمعة وهزلا كذا في التتارخانية

* (الباب الرابع في المتفرقات) *

ولو أكره بوعيد تلف أو حبس أو قيد على أن يقر فأقر لا يصح إقراره فان أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط على الإقرار بالتلف فأقر جاز فان وقع في قلبه أن هذا القدر من الحبس والعقيد بغيره كان الإقرار باطلا قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا إذا كان الرجل من أوساط الناس فان كان من أشرفهم حيث يستكف من ضرب سوط في الملاء أو قيد أو حبس يوم أو تعريض أذنه في مجلس السلطان فإنه يكون مكرها كذا في محيط السرخسي * ولو أكره على أن يقر بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم نفذ الإقرار ولو أكره على أن يقر لفلان بألف فأقر بخمسمائة لا يصح استحسانا ولا يلزمه المال ولو أقر بألف درهم أو بألف وخمسمائة لزمته الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه هكذا في فتاوى قاضي خان * وان أقر له بنصف غير ما أكرهه عليه من المكيل والموزون فهو طائع فيما أقر به ولو أكرهه على أن يقر له بألف فأقر له ولعل الغائب بألف فالإقرار كله باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى سواء أقر الغائب بالشركة أو أنكرها وقال محمد رحمه الله تعالى إن صدقه الغائب فيما أقر به بطل الإقرار كله وان قال لي عليه نصف هذا المال ولا شركة بيني وبين هذا الذي أكرهه على الإقرار له جاز لا قرار للغائب بنصف المال كذا في المبسوط * قال واذا أكره الرجل بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقر بعتق ماض أو طلاق أو نكاح وهو يقول لم أفعله فأقر به مكرها فالأقرار باطل والعبد عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت والا كراه بالحبس أو القتل في هذا سواء وكذلك الإقرار بالرجعة والفيء باللاء والعفو عن دم العمد فإنه لا يصح مع الاكراه وكذلك الإقرار في عبده أنه ابنه أو في جاريته أنها أم ولده كذا في المبسوط في باب الاكراه على الإقرار * وفي التجريد إذا أكره بضرب أو حبس حتى يقر على نفسه بحد أو قصاص فذلك باطل فان خلى سبيله ثم أخذ بعد ذلك فأقر به إقرارا مستقبلا أخذه وان لم يخذه ولكن قال لا أخذ باقرارك فان شئت فأقر وان شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجوز الإقرار وان خلى سبيله ولم يتوارع بصر المكره بعث من أخذه وردّه فأقر به أول مرة من غير اكراه فليس هذا بشيء كذا في التتارخانية * ولو أكره على أن يقر على نفسه بقصاص أو حد فأقر لم يلزمه شيء فان أقيم عليه بأقراره وهو معروف بما أقر به إلا أنه لا بينة عليه لم يقتص من المكره استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفا بذلك اقتص من المكره فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص فيه هكذا في محيط السرخسي * ولو أكره ليقرب بغصب أو تلاف ودبعة فأقر

لا يصح اقراره كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان أكرهه على الاقرار باسلام ماض منه فالأقرار باطل وكذلك اوكره بوعيد تلأب أو غير تلف على ان يقرب بأنه لا قودله قبل هذا الرجل ولا يئنه له عليه به فالأقرار باطل فان اذاعه بعد ذلك وأقام البينة عليه به حكم له بالقود لان ما سبق منه بالعفو قد بطل فكان وجوده كعدمه وكذلك لو أكرهه على ان يقرب بأنه لم يتزوج هذه المرأة وأنه لا بينة له عليها بذلك أو على ان هذا ليس بعبد وأنه حلال اصل فاقار به بذلك باطل لان الاكراه دليل على انه كاذب فيما يقربه فلا يمنع ذلك قبول بيئته على ما يدعى من النكاح والرق بعد ذلك كذا في المبسوط * ولو أكرهه على ان يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال من الكفالة لا يصح ذلك فلو أكرهه الشفيع على ان يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أكرهه على تسليم الشفعة بعد ما طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع حين علمها أراد ان يكلم بطلبها فأكرهه على ان لا ينطق بالطلب يوما أو أكثر كان على شفيعه اذا خلى عنه فان طلب عند ذلك والابطال شفعته كذا في الظهيرية * واذا ادعت امرأة على زوجها قذفا وجحدما الرجل وقامت عليه البينة بذلك وزكوا في السر والعلانية وأمر القاضي الزوج أن يلاعنها فأبى أن يفعل وقال لم اقدفها وقد شهدوا على بالزور فان القاضي يحبسه على اللعان ويحبسه حتى يلاعن فان حبسه حتى لا عن أو هذبه بالحبس حتى لا عن وقال أشهد بالله اني من الصادقين فيما رميتها به من الزنى قاله أربع مرات ثم قال لعنة الله على من كذب من الكاذبين فيما رميتها به من الزنى والتعنت المرأة ايضا وفرق القاضي بينهما ثم طهران الشهود عبيدا ومحدودون في قذف او بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضي يبطل اللعان الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها اليه ولو كان القاضي لم يحبسه حتى يلاعن ولم يهدده بحبس ولكنه قال قد شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك باللعان فالتعن ولم يرده على هذا فالتعن الرجل كما وصفت لك والتعن المرأة ففرق القاضي بينهما ثم طهران الشهود وكانوا عبيدا فبطل شهادتهم فانه يمضي اللعان بين الزوج والمرأة ويمضي الفرقة ويجعلها بائنة من زوجها كذا في المبسوط * وفي الخزانة ولو أكرهه القاتل على قبول المصلح عن دم العمد على مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص كذا في التتارخانية * واذا أكرهه على العفو عن القصاص فعفا والعفو جاز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا واذا أكرهه على ابراء مديونه فأبراه فالبراء باطل كذا في المحيط * وان أكرهه الولي المرأة على التزويج بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الاكراه فرضيت المرأة ولم يرض الولي فالولي طلب الفراق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك كذا في الكافي * اذا أكرهه الرجل امرأته بضرب متلف لتصالح عن الصداق أو تبرئه كان اكرهاه لا يصح صلحها ولا ابرأه في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وان اكرهه الزوج امرأته وهذبه بالطلاق أو بالتزويج عليها أو بالتسرى لا يكون اكرهاها ولو اكرهت المرأة على ارضاع صغير أو اكرهه الرجل على ان يرضع من لبن امرأته صغيرا ففعل ثبت احكام الرضاع ولو اكرهه الرجل على ان يحلف أن لا يدخل دار فلان فدخل تنعقد اليمين حتى لو دخل كان حاشا وكذا لو اكرهه على مباشرة شرط الخنث بأن كان حاشا ولا ان لا يدخل دار فلان او لا يكلم فلانا ونحو ذلك ثم اكرهه على الدخول والكلام ففعل كان حاشا واذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فأكرهه على الدخول به ثبت احكام الدخول من تأكدها ووجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * قال أبو بكر لو كان في يد رجل ممل رجل فقتل له السلطان ان لم تعطي المال حبستك شهرا أو ضربتك سوطا أو أطوف بك في البلاد لا يجوز له أن يدهع المال اليه وان فعل ذلك ضمن وان قال أقطع يدك أو اضربك خمسين سوطا فدفع فلا ضمان عليه كذا في الينابيع * ولو أكرهه على اكل الطعام أو لبس الثوب ففعل حتى تخرق الثوب لا يضمن المكره كذا

في التهذيب * ولوا اعتقت امه لها زوج حرم يدخل بها فأكرهت بوعيد تلف أو حبس على ان اختارت نفسها في مجلسها بطل الصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك كذا في الظهيرية * ولو ان رجلا استكره امرأة أبيه فجاء معها يريد به الفساد على أبيه ولم يدخل بها أبوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك على ابنه وان كان الأب قد دخل بها لم يرجع على الابن بشئ وقوله يريد به الفساد أن يكون قصده افساد النكاح فأما الزنى لا يكون افسادا كذا في المبسوط * ولوا كره الرجل على ان يهب عبده من فلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا كره على بيع عبده وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بقيمة عبده كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره ليقرب لفلان بمال فأقروا اخذ منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه او مات معلسا كان للمكره ان يرجع بذلك على المكره كذا في التتارخانية * اذا كره الرجل أن يدبر عبده ففعل صحيح التدبير ويرجع بتقصان التدبير على المكره في الحال واذا مات المولى يعتق المدبر وترجع ورثة المولى بثلاث قيمته مدبرا على الآمر ايضا ولوا كره على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على الاخذ صحيح الايداع ويكون امانته عند لا آخذ وان كره القابض على القبض ليدفعها الى الآمر المكره فقبضها فضاقت في يده القابض فان قال القابض قبضتها حتى ادفعها الى الآمر المكره كما امرني به فهو داخل في الضمان وان قال قبضتها حتى اردتها الى مالكها كانت امانته عنده ولا ضمان عليه ويكون القول قوله وكذا القول في الهبة اذا كره الواهب على الهبة واكره الموهوب له على القبض فتلف لمال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره عبدا لرجل على ان يقبل تدبير ماله على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه كذا في التتارخانية * ولو كان المكره صديدا أو معتوها فتحكمهم ما في الاكراه حكم البالغ العاقل ولو كان المكره غلاما أو معتوها له تسلط كان القتاتل هو المكره لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقله المكره في ثلاث سنين ولوا كره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع وكذا اذا كره على قبول الهبة بعوض تعدله فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره هكذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القتاتل عن الميراث وله ان يقتل المكره قصاصا لمورثه في قول أبي حنيفة ومحمد ورجههما الله تعالى كذا في التتارخانية * ولوا كرهه بالحبس على ان يهب ماله له فذا ويدفعه اليه واكره الاخر بالحبس على قبوله وقبضه فهلاك فالضمان على القابض ولوا كره القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا المكره شيئا ولوا كره الواهب بتلف واكره الموهوب له بالحبس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكره وان شاء العاقل فارجع به على القابض كذا في المبسوط * ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق وكان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان النكاح بأكثر من مهر مثلها لانلزمه الزيادة كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا قال عبده حرام دخل هذه الدار فأكرهه بوعيد تلف حتى دخل فانه يعتق بخلاف ما اذا حمل فادخل الا أن يكون قال ان صرت في هذه الدار فعبدى هذا حر فعمله المكره حتى ادخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئا فانه يعتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكره في الوجهين كذا في المبسوط * والمرأة اذا أكرهت على النكاح ففعلت صحيح النكاح ولا ترجع على المكره وكذا الرجل اذا كره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره على ان قال ان قربتها فهي طالق ثلاثا ولم يدخل بها ففعلت ولزمه مهرها لم يرجع على المكره بشئ وان لم يقربها ساحتى بات بمضى أربعة أشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي أكرهه كذا

في الميسوط * ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فأكرهه على ان يتزوج المرأة بمثلها اجاز السكاح وتطلق وعليه ذبح المهر ولا يرجع بذلك على المكره كذا في فتاوى قاضي خان * وان غلب قوم من المخوارج المتأولين على ارض وجرى فيها حكمهم ثم أكرهوا رجلا على شئ او أكره قوم من المشركين رجلا على شئ فهذا في حق المكره فيما يسعه الاقدام عليه ولا يسعه بمنزلة اكرام المصوص فأما ما يضمن فيه للمصوص او يلزمهم به القود في جميع ما ذكرنا فانه لا يجب شئ من ذلك على أهل الحرب ولا على المخوارج المتأولين كما لو باعوا الا تلاف بأيديهم كذا في الميسوط * والله أعلم

﴿كتاب المحر﴾

وفيه ثلاثة ابواب

* (الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل مسائل المحر المتفق عليها) * أما تفسيره شرعا فهو المنع من التصرف قولاً لتخصيص مخصوص وهو المستحق للعجز بأي سبب كما قال انقذوى الاسباب الموجبة للمحر الصغير والمجنون والارزق وهذا بالاجماع هكذا في العيني شرح المعاديه * قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر المرأة حتى على المحر العاقل البالغ الا من يتعدى ضرره الى المعاشة وهم ثلاثة طيب المجاهل الذي يسقى الناس ما يضرهم ويهلكهم عنده أنه شفاء ودواء والثاني المذني المساجن وهو الذي يعلم الناس الخيل أو يفتي عن جهل والثالث المكارى المغلس وعنده ما يحبه يجوز المحر بما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى وثلاثة اسباب انحره في الدين والسفه والغفلة هكذا في فتاوى قاضي خان * والمكارى المغلس أن يتقبل الكراهة ويؤخر الادل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالناس يعتمدون عليه ويدفعون الكراهة اليه ويصرف هو ما اخذتهم في حاجته فاذا جاءه وان المحر جرح يخفى هو نفسه فيذهب اموال المسلمين ويوما يصير ذلك سيئاً لتقاعدهم عن الخروج الى الحج والغزو كذا في الذخيرة * فلا يصح تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف عبد الا ماذن سيده رعاية لحق سيده كالاته تطل منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتملق الدين به لان رقبته ملك لمولى لا كنهه اذا اذن في التصرف جاز لانه رضى بفوات حقه كذا في البكافي * ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب اصلاً ولو اجاز له المولى وان كان يحسن تارة ويفيق أخرى فهو في حال افاقته كاعاقر والمعنوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه واختلغوا في تفسيره اختلافاً كثيراً واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم محتلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون كذا في التبيين * وذكري ما ذون شرح الطحاوي يجوز اذن الاب والمجدور صبيهما واذن القاضي ووصيه للصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الام للصغير واخيه وعمه وحاله كذا في الفصول العمادية في الفصل السابع والعشرين * الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع او اشترى فأجاز له المولى لا يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعني انه يعقل ان البيع سالب للملك واشراء جاذب ويعرف الصبي الصغير من الفاسح فاذا تصرف فالولى ان رأي المصلحة فيه اجاز له واذ اذن بمثل هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غيب او لم يكن ولو اذن القاضي للصبي بالتصرف والاب يأبى صح اذا تصرف الابن العاقل ثم اذن له المولى بالتصرف فأجاز ذلك التصرف نفذ كذا في اسراجيه * وهذه المعاني الثلاثة يعني الصغير المجنون والارزق توجب المحر في الاقوال التي تتردد بين البيع والصرف كالبيع والشراء واما الا قول التي فيها مع محض فاصي فيها كالبائع ولهذا يصح منه قبول الهبة والامسلا م ولا يتوقف على اذن المولى ولذلك لعبد والمعنوه وأما ما يتخص منها ضرر كالطلاق والعتاق فانه يوجب الاعدام من الاصل في حق الصغير والمجنون

دون العبد ولا توجب هذه المعاني الثلاثة المحرر في الافعال حتى ان ابن يوم لو انقلب على قارورة انسان وكسرهما وجب عليه الضمان في الحال وكذلك العبد والمجنون ان اتفاسيا الزمهما الضمان في الحال واذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندري بالشبهات كالمحدود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب عليهما الحد بالزنى والسرقه وشرب الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل هكذا في العيني شرح المسدات * وقرار العبدنا وذي حق نفسه فان اقرب مال لزمه بعد عتقه لعجزه في الحال وصار كالمعسروا اقرب بمحدود وقصاص او طلاق لزمه للحال كذا في الاختيار شرح المختار * والله أعلم

(الباب الثاني في المحرر للفساد)

وفيه فصلان

(الفصل الاول في بيان مسائله المختلف فيها) لا يجوز المحرر على المحرر البالغ العاقل بسبب السفه والدين والفسق والغفلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز لغير الفسق وانما يجوز المحرر عندهما في تصرفات لا تصح مع المزل والاكراه كالببيع والاحارة والمهبة والصدقة وما يحتمل الفسخ وكل تصرف لا يحتمل الفسخ كالطلاق والعتاق والنكاح لا يجوز المحرر فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة كالمحدود والقصاص والسعة هو العمل بخلاف موجب الشرع واقتباس الهوى وترك ما يدل عليه المحرر والسفيه من عادته انه ذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات لا لغرض او لغرض لا يعنده العقلاء من اهل الديانة غرض مثل الدفع الى المغين واللعايب وشراء المحاماة او اتيارة بفسخ غال والغبن في التجارات من غير محمدة هكذا في الكافي * وتبدير المال كما يكون في الشربان يجمع اهل الشرب والفسقة في داره ويطمعهم ويورثهم يسرف في النفقة ويقترب باب المحرر ثمة والعطاء عليهم كذلك يكون في المحرر بان يصرف جميع ماله في بناء المسجد واشباهه ذلك فيحجر عليه القاضي عندهما هكذا في الذخيرة * ثم لا خلاف عندهما ان المحرر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلفا في المحرر بسبب الفساد والسفه قال ابو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت الا بقضاء القاضي ايضا وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس السفه هذا المحرر لا يتوقف على القضاء كذا في المحيط * المحرر بسبب السفه اذا اعتق عبدا ووجبت عليه السعاية واذى فانه لا يرجع بماله على المولى بعد زوال المحرر والمقضى عليه بالا فلاس اذا اعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية فانه يرجع بماله على المولى بعد زوال المحرر المحجور بالدين ينفذ اقراره الذي كان منه في المال القائم حالة المحرر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث في حالة المحرر والمحجور بالسفه لا ينفذ الاقرار الذي كان منه في المال القائم في حالة المحرر بعد زوال المحرر وكذا لا ينفذ في حق المالم المستحدث في حالة المحرر كذا في المحيط * ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاضي آخر فاطقه ورفع عهده المحرر او اچار ما صنع حازا طلاق الثاني لانه لم يكن ذلك قضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه وينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالمحجر كذا في فتاوى قاضي خان * وبعد هذا الورع الى قاضي ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضى في فصل مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا اجاز الثاني تصرفاته فاما اذا ابطالها الثاني ثم رفع الى ثالث فاجازها ثم رفع الى الرابع يمضى قضاء الثاني باطلان التصرفات والمحرر عليه فيبطل قضاء الثالث بالاحارة بعد ذلك كذا في المحيط * فان رفع شيء من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وبطلها ثم رفع الى قاضي آخر فان الثاني ينفذ حرا لا اول وقضاءه فلوان الثاني لم

ينفذ حجر الاول وأجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضى الاول حين رفع اليه حجر واحد كان ذلك قضاء منه لوجود المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ اطلاق الثاني حجر الاول وعمر أبى بكر البجلي "أنه سئل عن محجور عليه وقف ضيقه له قال وقفه باطل الا ان يأذن له القاضى وقال أبو القاسم لا يجوز وقفه وان أذن له القاضى فهم أفتيا بصحة الحجر على المحرر البالغ كما هو مذهب أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضى خان * واذا صار السفيه مصلحا لماله بعدما كان مفسدا هل يزول الحجر من غير قضاء القاضى والسئلة على الاختلاف عند أبى يوسف رحمه الله تعالى لا يزول الا بقضاء لقاضى حتى لا تنفذ تصرفاته قبل قضاء القاضى بزوال الحجر وعند محمد رحمه الله تعالى يزول الحجر اذا صار مصلحا من غير قضاء القاضى أيضا وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القاضى فلم يرتفع الا بقضاء القاضى أيضا وان صار مصلحا لماله كذا فى المحيط * اليتيم اذا بلغ بالنسبة رشيد او ماله فى يد وصيه أو ولده فانه يدفع له ماله وان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يؤنس منه ارشدا وان بلغ اليتيم سفيها عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على المحرر الا قبل البالغ وعندنا بيه بعدما حجر اليه القاضى لا تنفذ تصرفاته الا ان القاضى يمضى من تصرفاته ما كان خيرا للمحجور أو ربح فيما باع أو اثن قائم في يده أو حو في فيما اشترى فان بلغ اليتيم مصلحا أو تجر بماله وأقر بدور ووهب وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال يستحق الحجر فما صنع من تصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعدما فسد تكون باطلة عند محمد رحمه الله تعالى حتى لو رفع الى القاضى يمضى ما فعل قبل الفساد ويطلب ما فعل بعدما فسد وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى بنفس الفساد لا يصير محجورا مالم يحجر اليه القاضى حتى لو رفع ذلك الى القاضى يحجر عليه ويمضى ما فعل قبل الحجر وهو عنده بمنزلة المحرر بسبب الدين كذا فى فتاوى قاضى خان * قال محمد رحمه الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي الا فى اربعة أحدها أن تصرف الوصى فى مال الصبي جائر وفى مال المحجور باطل والثانى ان اعتاق المحجور وتدينه وتطليقه ونكاحه جائر ومن الصبي باطل والنكاح المحجور بانه أو اخته الصغيرة لا يجوز والثالث أن المحجور اذا أوصى بوصية جازت وصيته من ماله ومن الصبي لا تجوز الرابع جارية المحجور اذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ولا يثبت من الصبي كذا فى الظهيرية * وان بلغ اليتيم سفيها غير رشيد فقبل أن يحج القاضى عليه لا يكون محجورا عند أبى يوسف رحمه الله تعالى وتنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله تعالى يكون محجورا من غير حجر كذا فى فتاوى قاضى خان * ولا يشترط لصحة الحجر حضور من يريد الحجر عليه بل يصح الحجر حاضرا كان أو غائبا الا ان الغائب لا ينحجر مالم يبلغه ان القاضى حجر عليه كذا فى خزانة المفتين * ولو باع قبل حجر القاضى جاز عند أبى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا فى الكافي * قال فان اشترى هذا المستحق للحجر شيئا أو باعه قد ذكرناه لا ينفذ منه ثم اذا رفع الامر الى القاضى فلا يخلو ما ان يكون بيع رغبة يكون فيه توفير النظر والمصلحة على المحجور أو لم يكن فان كان بيع رغبة ولم يقبض الثمن فان القاضى يحرم البيع الا انه ينبغي للقاضى أن ينهى المشتري عن دفع الثمن اليه فان أجاز القاضى البيع ونهاه أن يدفع الثمن اليه فدفعه اليه فهل يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجبر على أن يدفع الثمن اليه مرة أخرى وليس له أن ينقض البيع ولا خيار له وان أجاز القاضى البيع

معلقة ولم ينهه من دفع الثمن إليه فذهب إليه الثمن فحوز ويرأس الثمن ولو أن القاضى أجاز لبيع مطلقا
ثم قال بعد ذلك نهى المشتري عن دفع الثمن إليه فالتى باطل حتى لو دفع الثمن إليه جاز ويرأسه
فإن بلغ المشتري نهى القاضى الآن لا يجوز له أن يدفع الثمن إليه ويثبت حكم النهى في نفسه باخبار
واحد سواء كان عدلا أو لم يكن عندهما وعلى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت حتى
لا يخبره رجلان أو رجل واحد عدل وإن كان قد قبض الثمن وهو قائم في يده كالأطراف في أمضاء العقد
فإن القاضى يفضيه ويخبره وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصى ثم ينزع الثمن من هذا المستحق للحجر
حتى يظهر رشده كما في سائر أمواله وهذا إذا كان البيع بيع رغبة أما إذا لم يكن بيع رغبة بل كان فيه
محاكاة فإن القاضى لا يخبره هذا العقد بل يبطله فإن لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن الثمن واسترد
من يده وإن قبض الثمن وكان الثمن قائما بعينه رده عليه هذا كله إذا كان الثمن قائما أما إذا قبض
وذلك الثمن في يده فإن القاضى يرد عليه هذا العقد ولا يفضيه ثم لا يضمن المحجور المشتري شيئا وإن كان
المحجور استهلك الثمن يتطرق أن كان في البيع محاكاة فإن القاضى لا يخبره هذا العقد ثم ينظر أن استهلكه
فيما يحتاج إليه بأن أنفق على نفسه أو حجة الاسلام أو أدى زكاة ماله فإن القاضى يعطى الدافع
مثله من مال المحجور ولا فرق بين أن ينفق من مال نفسه أو ينفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله
وإن كان يبيع رغبة فإنه يخبره هذا البيع وإن استهلك الثمن فيما لا يحتاج إليه بأن صرفه إلى وجوه
الفساد لا شك أن القاضى لا يخبره هذا العقد سواء كان يبيع رغبة أو كان فيه محاكاة ثم إن عند
أبى يوسف رحمه الله تعالى يضمن المحجور مثله للمشتري وعند محمد رحمه الله تعالى لا يضمن هكذا في المحيط
* ولو أن رجلا كان صالحا ثم فسد بعد ذلك فحجر عليه القاضى وقد كان انسان اشترى منه شيئا
فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك في حال صلاحك وقال المحجور لا بل اشتريته
منى في حال الحجر فالقول قول المحجور عليه وإن أقام جميعا البينة فالبينة دينة الذى يدعى الصحة
ولو أطلق عنه القاضى فقال المشتري اشتريته بعدما أطلق عنك وقال المحجور لا بل اشتريته منى
في حال الحجر فالقول قول المشتري كذا في الظهيرية * ولو أن غلاما أدركه مدرك الرجال وهو مصلح
لماله فدفع ماله إليه وصيه أو القاضى فباع عبدا من عبده ولم يدفعه إليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن
حالا أو مؤجلا حتى صار فاسدا حتى يستحق الحجر فدفع إليه الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن
في قول محمد رحمه الله تعالى ويرأى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أن رجلا
وكل رجلا يبيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسدا ممن يستحق الحجر عليه فقبض الثمن بعد
ذلك لم يبرأ المشتري إلا أن يوصله القابض إلى الأعراف أو يوصله برئ المشتري وإن لم يوصل إلى الأمر
حتى ملك في يد البائع ملك من مال المشتري ولا ضمان على البائع وكذلك الصبي إذا أذن له وليه
في التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع إليه المشتري لم يبرأ كذا في خزائن المفتين * ولو
أن الأمراء يبيع العبد والمأمور مفسدا غير مصلح ممن يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والامر لم يعلم أولا
يعلم بفساده جاز يبعه وقبضه كذا في المحيط * ولو حجر القاضى على السفيه ثم أذن له أن يبيع شيئا
من ماله ويشتري فباع واشترى جاز وكان أذن القاضى أن يحرجه من الحجر ولكن إذا واهب أو تصدق
لم يحجز ذلك ولو أمره القاضى ببيع عبدا بعينه أو شراء شي بعينه لم يكن هذا إخراجا له من الحجر وإن أذن له
في شراء البرخاصة كان هذا إطلاقا له من الحجر كذا في الظهيرية * وإذا أدرك اليتيم مفسدا فحجر
القاضى عليه أو لم يحجر عليه فسأل وصيه أو يدفع إليه ماله فدفعه إليه فضا في يده أو أذنه فالوصى
ضامن وكذلك لو كان الوصى أودعه المال أيداعا كذا في المبسوط * ولو أن القاضى أمر غلاما

قوله لا يخبره لعلمه يخبره
من غير لا

قد بلغ مفسدا غير صالح وقد حجر عليه القاضي أولي الحجر عليه بان يبيع ماله ويشتري به صح اذنه حتى لو باع واشتري وقبض الثمن كان ذلك جائزا بلا خلاف بخلاف الاب والوصى فانه اذا اذن له فانه لا يصح اذنه فان وهب أو تصدق به لم يحز واما اذا اعتق جازوسعي الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان باع واشتري بما يتغابن الناس في مثله جاز وان باع واشتري بما لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز وان اذن له في بيع عبد بعينه أو شراء عبد بعينه جاز ولا يصير ما ذرنا في الاشياء كلها كذا في المحيط * ولو دبر عبده جاز تدبيره فان مات المولى ولم يؤنس منه الرشد يسعي في قيمته مدبرا كذا في التبيين * ولو جاءت جاريته بولد فادعاه انه ابنه صحت دعوته وثبت نسب الولد منه وكان ولده حراما غير سعاية والام تعتق بموته من غير سعاية هذا اذا كان علوق الولد في ملكه فاما اذا لم يكن في ملكه فادعى نسبه ثبت نسب الولد منه لكن يكون الولد حرا بالسعاية ولو كانت الجارية لا تعلم لها ولد وقال هذه ام ولدى كانت بمنزلة أم ولده لا يقدر على بيعها فان عتقت سعت في جميع قيمتها كذا في المحيط * ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد لمثله فهو ابنه يعتق عليه ويسعي في قيمته كذا في المبسوط * قال في الذي لم يؤنس منه الرشد لو اشتري أباه وهو معروف وقبض كان شراؤه جائزا وعتق الاب عليه واذا عتق عليه ذكر ان المشتري لا يضمن للبائع القيمة ولكن العبد يسعي في قيمته للبائع ولو اشتري هذا المحجور عليه ابنه وهو معروف وقبضه كان شراؤه فاسدا وعتق العلام حين قبضه ثم يسعي في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء كذا في المحيط * ولو وهب له ابنه المعروف أو وهب له غلام فقبضه وادعى انه ابنه فانه يعتق وتلزمه السعاية في قيمته بمنزلة مالو أعتقه ولو تزوج امرأة صح نكاحه وينظر الى ما تزوجها عليه والى مهر مثلها فيلزمه أقلهما ويبطل الفصل عن مهر مثلها مما سمي ولو طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر في ماله لان التسمية في مقدار مهر المثل وتنصيب المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنص وكذا التزوج اربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها كذا في المبسوط * والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت المحجورة نفسها من رجل كفى ويجوز نكاحها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن امرأة قد بلغت محجورة عليها لا فسادا ما لها تزوجت رجلا بمهر مثلها أو بأقل من ذلك أو بأكثر ولا ولي لها ثم رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كف عنها وقد تزوجها على مهر مثلها أو أكثر أو أقل من مهر مثلها بحيث يتغابن الناس في مثله فالنكاح جائز قالوا وما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا وهو الظاهر فيكون هذا رجوعا من محمد رحمه الله تعالى الى ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى ان النكاح بغير ولي جائز هذا اذا زوجت نفسها بمهر مثلها أو بأقل بحيث يتغابن الناس في مثله فأما اذا زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس في مثله من كف عنه فانه لا يجوز ويخير الزوج ان شاء أكمل لها مهر مثلها وان ابي فرق القاضي بينهما ومن أصحابنا من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله أن المرأة اذا حط عن مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كان للاولياء حق الاعتراض ويخير الزوج بين أن يكمل مهر مثلها وبين أن يفرق القاضي بينهما وعلى قولهما حطها صحيح وليس للاولياء حق الاعتراض على قولهما ومنهم من قال لا بل هذا قولهما ومتى اختار الفسخ لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وان جاءت الفرقة من جهة الزوج كذا في الدخيرة * وان تزوجت غير كف على مهر مثلها كما أن للقاضي أن يفرق بينهما كذا في المحيط * ولو اختلعت هذه المرأة السفهية من زوجها بمال جاز الخلع ولم يجب المال عليها في الحال ولا في الثاني ثم الطلاق ان وقع بمأهول صريح في باب الطلاق

كانت تطليقة رجعية يملك الزوج الرجعة ان كان دخل بها وان وقع بلفظ الخلع يقع بائناً وهذا بخلاف الامنة البالغة المصلحة اذا اختلعت من زوجها فان الطلاق يقع بائناً سواء وقع بلفظاً صريح أو بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب للحال يجب في الثاني كذا في الذخيرة * فان احتلعت باذن المولى يجب المال في الحال وان كان بغير اذن المولى كان عليها المال بعد العتق كذا في فتاوى قاضي خان * ويخرج الزكاة من مال السفيه وينفق على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقة من ذوي ارحامه الاصل فيه ان كل ما وجب عليه بايجاب الله تعالى كالزكاة وحجة الاسلام أو كان حقاً للناس فهو والمصلحة فيه سواء لانه مخاطب الا أن القاضي يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لكن يبعث أميناً معه لئلا يصرفه الى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية * وان طلب من القاضي ما لا يصل به قرابته الذين يجبر على نفقتهم أجابه الى ذلك ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفعه بنفسه الى ذوي الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضي أن يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البيينة على العرابية وعسرة القريب كذا في المبسوط * قال ولا يصدق السفيه في اقراره بالنسب اذا كان رجلاً الا في أربعة أشياء في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة فأما فيما عد ذلك لا يصدق وان كان السفيه امرأة فانها تصدق في ثلاثة أشياء في الوالد والزوجة ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد ثم اذا صدق في حق هؤلاء ان ثبت غير هؤلاء بالبيينة فانه يجب النفقة في ماله وان لم يثبت غيرهم بالبيينة ولكن السفيه اقراره لا يجب النفقة وكذلك لو أقر للمرأة بنفقة ما مضى للمرأة لم يصدق الا البيينة كذا في المحيط * ولو حلف بالله أن نذر نذراً من هدى أو صدقة أو ظاهر من امرائه لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وطهاره بالصوم كذا في الكافي * ولو ظاهر من امرائه وأعتق فانه لا يجزئه من الظهار ويسعى الغلام في قيمته وكان عليه أن يصوم شهرين متتابعين ولو أن هذا المحجور قتل رجلاً خطأ كانت دينه على عاقلة وكذلك لو قتل رجلاً بصدا كانت الدية على عاقلة معاملة ثم لا يكفر بالعتق ولكن يصوم شهرين متتابعين وان أعتق عبداً عن كفارته وجبت السعاية على العبد ويجزئه عن الكفارة كما في الظهار كذا في المحيط * فان صام الممسد أحد الشهرين ثم صار مصلحاً لم يجزه من العتق بمنزلة معسر يسر كذا في المبسوط * وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الى ثقة من الحاج ينفعها عليه في الطريق بالمعروف كيلا يبدروا ويسرف ولو أراد عمرة واحدة لم يمنع منها استحساناً والغياس ان يمنع ولا يمنع من القرار ولا من أن يسوق بدنة كذا في التبيين * ثم القارن يلزمه هدى ويجزئه قيمة الشاة عندما ولكن البدنة فيه افضل كذا في المبسوط * وان جني في احرامه ينظر ان كان جنائياً يجوز فيها الصوم كقتل الصيد والحلق عن أذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كان جنائياً لا يجزئ فيها الصوم كالحلق من غير ضرورة والتطيب وترك الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل يؤخر الى أن يصير مصلحاً بمبرأة الفقير الذي لا يجد ما لا والعبد المأذون له في الاحرام كذا في التبيين * ولو جامع امراته بعد ما وصى بعرفة فعليه بدنة يتأخر الى أن يصير مصلحاً وان جامعها قبل ان يف بغيره لم يمنع نفقة المضى في احرامه ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويمنع من الكفارة والعمرة في هذا كالحج ولو أن هذا المحجور عليه قضى حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى أهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج ولكن يأمر الذي يلي النفقة عليه ان لا ينفق عليه راجعاً ثم يطوف بالبيت بحضرته وان طاف جنباً ثم رجع الى أهله لم يطلق له نفقة الرجوع للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر يؤديه ما اذا صلح وان أحصر في حجة

الاسلام فانه يذبح للذي اذلى نفقته أن يبعث بهدى فيتحال به كذا في المبسوط * ولو أحرمت بحجة تطوعاً أو بعمره تطوعاً فإن القاضي يعطيه النفقة مقدار ما يكفيه كذا في فتاوى قاضي خان *

ولو أن هذا المحجور أحرمت بحجة تطوعاً لم يفتق عليه في قضاء نفقته السفر لكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله ولا يراذله على ذلك ما يحتاج اليه في السفر من زيادة لنفقة والراحلة ثم يقال له ان شئت فأخرج ماشياً وإن كان موسراً كثيراً المال وقد كان الحماكم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل على قوته فقال أنا أتكاري بذلك وانفق على نفسي بالمعروف أطلق له ذلك من غير ان يدفع اليه النفقة ولكن يدفعها الى نفقة نفقة عليه على ما اراد وان لم يقدر على الخروج ماشياً ومكث حراماً وطال به ذلك حتى دخله من احرامه ذلك ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضاً أو غيره فلا بأس اذا جاءت الضرورة ان يفتق عليه من ماله حتى يقضى احرامه ويرجع وكذلك لو أصر في احرام التطوع لم يبعث الهدى عنه الا أن يشاء ان يبعث بهدى من نفقته وان شاء ذلك لا يمنع منه فان لم يكن في نفقته ما يقدر على ان يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى تأتي الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث بهدى من ماله يحل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصلح ماله كذا في المبسوط * ولو أوصى بوصية ان كانت موافقة لوصايا أهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج أو المساكين أو شيء من الابواب التي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استحساناً وينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا أهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتن في قال اذا دفع الوصي الى الوارث ماله حين أدركه وهو فاسد من يحجر عايمه كان دفعه حائزاً وهو برئ من الضمان كذا في المحيط * واما الحجر بسبب الفسق فعندنا لا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحاً لماله والفسق الاصل والطارئ سواء واما الحجر بسبب الغفلة وهو ان لا يكون مفسداً ولا مكه سليم القلب لا يهتدى الى التصرفات الربحية ويغش في التجارات ولا يصبر عنها فان القاضي يحجر على هذا المكلف المعقل عندهما كذا في الكافي * ولو ان صبيداً محجوراً استقرض مالا لمعطى صدق المرأة صح استقرضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ولا يؤاخذ بعد العتق ولو ادع انسان عبداً محجوراً فأقر المحجور أنه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحاً بعد ذلك يستل عما أقرب به فان قال ما أقرت به كان حقاً يؤاخذ به في الحال وان قال كان باطلاً لا يؤاخذ به كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان المحجور عليه بسبب السفه ادعاه رجل مالا فأقرانه استهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح بعد ذلك سئل عن اقراره فان أقرانه استهلكه في حال فساده لم يضمن شيئاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحجر في السفه وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وان أقرانه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط *

ولو استقرض مالا فأنفقته على نفسه بنفقة مثله ولم يكن القاضي أنفق عليه في تلك المدة قضاء من ماله وان كان انفقته باسراف حسب التعاضى للمقرض من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاء من ماله وبطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط * ولو أن رجلاً ادعاه هذا السفه مالا واستهلكه بمحض من الشهود لا يضمن لافي الحال ولا بعد ما صار مصلحاً لماله في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحجر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور اذا استهلك ما كان ودية عنه بمحض من الشهود فانه لا يضمن عندهما وضمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والحارية فأما اذا كانت غلاماً أو حارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلة عندهم جميعاً كذا في المحيط * وان أقر

المحجور بذلك اقرارا لم يلزمه مادام محجورا عليه فان صلح فمثل مما كان اقربه فان اقربه في حال صلاحه اخذت منه النعمة من ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى عليه كذا في المبسوط * ولوان المحجور عليه اقراره اخذ مال رجل بغير اذنه فاستهلكه وصدقه رب المال وقدمه الى القاضى فان القاضى لا يصدق المحجور عليه بذلك فاذا صلح بعد ذلك لا يؤخذ بما اقربه الا انه يستل عن اقراره بعد ما صار مصلحا ان المقربه وهو الاستهلاك كان حقا او باطلا فان اقران ما اقربه من الاستهلاك كان حقا يؤخذ به ويصير ما اقربه دينافى ماله وان قال لم يكن المقربه ثابتا وكان مبطلا في ذلك فانه لا يؤخذ به ويجب ان يكون الجواب في الصبي المحجور انه اذا اقراره استهلك مال انسان بغير اذنه في حاله الصبي ثم باع فقال المقربه كان حقا يؤخذ بذلك وبمثله لو قال لم يكن - قسا فانه لا يؤخذ به فان قال رب المال كنت محقا في اقرارك وقال المحجور عليه بل كنت مبطلا في الاقرار فالقول قول المحجور عليه وعلى رب المال البيينة انه استهلكه في حال السفه اذا اقراره كان مبطلا في اقراره وادعى صاحب المال انه كان محقا فالقول قوله وبمثله لو قال بعد الكبر اقرضتني وانا صبي محجورا او دعتني واستهلك ذلك وقال صاحب المال لا بل اودعتك او اقرضتلك وانت مأذون بالغ كان القول قول رب المال وعلى الصبي البيينة على ما ادعاه كذا في المحيط * ولوان رجلا اقترض محجورا او اودعه ثم صار مصلحا فقال صاحب المال كنت اقرضتني في حال فسادی فانفقتهما او قال اودعتني في حال فسادی فانفقتهما وقال صاحب المال في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى قاضى خان * اذا قال رب المال اودعتك او اقرضتك في حالة الحجر الا انك استهلكك بعد ما صبحت ولى عليك ضمان والمحجور يقول لا بل استهلكك في حال الفساد ولا ضمان لك فالقول قول المحجور وعلى رب المال البيينة ان كان المال قائما في يده بعد ما صلح كذا في المحيط *

* (الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ) * بلوغ الغلام بالاحتلام او الاحبال او الانزال او الجارية بالاحتلام او الحيض او الحمل كذا في المختار * والسن الذى يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا انتهيا اليه خمس عشرة سنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلمه الفتوى وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثمانى عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للجارية كذا في السكافى * وادنى مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنتى عشرة سنة وفي الجارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ ان ادعى وهو ما دون اثنتى عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدين * فان احبابه ولم يكذبهما النظار قبل قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض واذا قبلنا قولهما في ذلك صارت احكامهما احكام البالغين كذا في شرح الفدوى للاقطع * وان حاضت الجارية او احتلم الغلام ارتأخ ذلك - تكمل الغلام تسع عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة وادنس منهما الرشد واختبرا لم يفظلا - والهما والصلاح في دينهما دفع اليهما والهما فان كانا غير مستأنيين لم يدفع اليهما منه شئ وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى مثل ذلك الا اذا تأخر الاحتلام أو الحيض فالبلوغ بالس فالبلوغ عند ادراك السن أو بالحيض والاحتلام ان كان رشدا لم يدفع اليه المال وان لم يكن بهذه الصفة بل كان مفسدا فلو صبه وللقاضى أن يمنع المال عنه بالاجماع كذا في المحيط * واذا راق الغلام أو الجارية الحلم واشكل أمره في البلوغ وقال قد بلغت فالقول قوله وأحكامه احكام البالغين كذا في السكافى * اذا جامع امرأته بعد ما بلغ مبلغا يتصور منه الاحبال فجاءت بولد فانه يثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في اليبايع *

فالحجر بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله أو تزيد على أمواله فطلب الغرماء من القاضى أن يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقرب به لغريم آخر فالتقاضى يحجر عليه عندهما ويعمل حجره حتى لا تصح هبته ولا صدقته بعد ذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر عليه ولا يعمل حجره حتى تصح منه هذه التصرفات كذا في المحيط * ولو تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فقد ارمهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله يخاص الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجره لاجله ولا يظهر في المال الذي حدث له بعده كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يباع على المدين ماله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى العروض والعقار فيه سواء ولكن يحبس به أبا حتى يبيعه في دينه ان ينفاء لمحق الغرماء وقال لا يبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غرمائه بالخصص كذا في الكافي * لا يجوز للقاضى بيع مال المدين عليه الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المدين المحاضر عندهما بلا خلاف بين المشايخ وفي المدين الغائب اختلف المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا يجوز بيع القاضى عليه اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضى ان يبيع ماله في نفقتها والقاضى لا يبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مال العائيب شيئا يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضى أن تستغرق قيمته نفقته فالتقاضى يبيعه بالاجماع هكذا في الذخيرة * ويصح هذا الحجر عندهما وان كان المحجور المدين غائبا ولكن يشترط علم المحجور عليه بعد الحجر حتى ان كل تصرف باشره بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحا عندهما وهو قياس الحجر على العبد المأذون من حيث انه لا يهل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الحجر قبل الحبس وبعده وكل تصرف يؤدي الى ابطال حق غرمائه فالحجر يؤثر فيه وذلك كالمبذبة والصدقة وما شبهه وأما البيع فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن سيرا أو فاحشا ويخير المشتري بين ازالة الغبن وبين القسح فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ان كان الغريم واحدا جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فيبيع ماله من احدهما بمثل قيمته يصح كماله باع من اجنبى بمثل قيمته ولكن المقاصة لا تصح وكذا لو قضى دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط * ثم اذا حجر عليه القاضى بسبب الدين يشهد انه قد حجر عليه في ماله والا شهد ليس بشرط لصحة الحجر وانما احتيج اليه لانه يتعلق بهذا الحجر احكام ورجاء يبيع التجار احد فيحتاج الى اثباته فيشهد ليقيم الامن عن التجار حد ويدين سبب الحجر فيقول هجرت عليه بسبب الدين اعلان بن فلان عليه لان الحجر على قول من يراه جائزا تحتلأ أسبابه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر بسبب السفه يعم الاموال كلها والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فأما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه وينفذ تصرفه فيه هكذا في الذخيرة * رجل عليه دين ثبت باقراره أو ببينة قامت عليه عند القاضى فعاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينصب القاضى عنه وكيله لاويحكم عليه بالمال اذا سأل الخصم ذلك وان سأل الخصم ان يحجر عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر العائيب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد رحمه الله تعالى لانه انما يحجر بعد الحكم لا قبله كذا في فتاوى قاضى خان * فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضى بغير أمره اجماعا وان كان دينه دراهم وماله دنانير أو بعكسه باعها القاضى في دينه استحسانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن ليس للقاضى ان يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي * ولا يبيع العروض ولا العقار ولا يبيع عليه الفتوى كذا في خزائن المتين * ويباع في الدين المودع العروض ثم لعقار يبدأ

بالإيسر فلا يسرو يترك عليه دست من ثياب بدنه ويباع الباقي وقيل دستان كذا في الهداية * إذا كان للمديون ثياب يلبسها ويملكه أن يجتري بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه وعلى هذا القياس إذا كان له مسكن ويمكن أن يجتري بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن إلى الغرماء ويشتري بالباقي مسكناً يبيت فيه وعن هذا قال مشايخنا أنه يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال حتى أنه يبيع اللبدي في الصيف والنطع في الشتاء وإذا باع القاضي عندهما مال المديون لقضاء ديونه أو أمر أمينه بالبيع فإن العهدة على المطلوب لا على القاضي وأمينه والعهدة هي أن المبيع لو استحق فإنه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وأمينه كذا في النهاية * ولو كان له كانون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية * قال هشام في نوادره سألت محمد بن أحمد بن محمد بن علي عن رجل ركب مدين فاحتفى ويتخوف أن يلحقه ماله قال إن كان الغرماء قد أثبتوا ديونهم عندي حجرت عليه وإن لم يكونوا أثبتوا ديونهم لم أجبر عليه وإن كان قد تغيب فباع عليه قاض أجرت بيعه عليه وقال محمد بن أحمد بن محمد بن علي أماناً فلا يبيع وسألته عن رجل لغيره بيع من هذا المحجور متاعاً وأماناً من لثمنه فباعه متاعاً قال محمد بن أحمد بن محمد بن علي ما حال المتاع قلت قبضه المحجور واستهلكه قال لا يضمن الضمين شيئاً وإن قال ما يابى بيعته من درهم إلى مائة فأنا ضامن له فباعه ثوباً يساوي خمسين بمائة وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط * فان أقر في حالة المحر بأقرار زعمه ذلك بعد قضاء الدين وهذا على قولهما لأنه تعلق به هذا المال حق الأول فلا يمتنع من إبطال حقهم بالأقرار لغيرهم بخلاف ما إذا استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال إنسان حيث يصير المثلث عليه أسوة للغرماء بخلاف كذا في العيني شرح الهداية * ولو استغاد ما لا آخر بعد المحر نفذ أقراره فيه كذا في الهداية * ولو كان سبب وجوب الدين ثابتاً عند القاضي بعينه أو بشهادة الشهود بأن شهدوا على الاستعراض أو الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي له الدين قبل المحر كذا في المحيط * ولو حذر القاضي على رجل تقوم لهم ديون مختلفة فقضى المحجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض يسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيرهم من الغرماء ولو أقر على نفسه بمحذ أو قصاص صح أقراره وكذا لو اعتق أو دبر صح اعتناقه وتدبيره والمحصل أن كل ما يستوى فيه المحذ والهزل يتفد من المحجور وما لا يتفد من المازل لا يتفد من المحجور إلا باذن القاضي ولو استهلك مال إنسان بمعاينة الشهود ولم يصره صمان ذلك ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجراً له فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود بدأ أكثر من قيمتها فإن باع الجارية بحاص الغريم الذي حجراً له فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود بدأ أكثر من قيمتها فإن باع الجارية بحاص الغريم الذي حجراً له فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود بدأ أكثر من قيمتها فإن باع الجارية بحاص الغريم الذي حجراً له فيما كان في يده * وينفق على المديون وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه من ماله عندهما فإن لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماءه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه المحاكم في كل دين الترمه بعقد كالمهر والكمالة وإن أقام البيئته أنه لا مال له حتى سبيله لوجوب النظر إلى الميسرة بالنقص كذا في الكافي * وإن وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار إلى وقت اليسار والبيئته على العسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق في إطلاقه القاضي بعد ذلك وأما إذا قامت قبل الحبس في رواية لا تقبل ما لم يحبس وعليه عامة المشايخ وأما ذهب شمس الأئمة المرحوم في شرح أدب القاضي وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية * وإذا حبسه المحاكم شهرين أو ثلاثة أشهر يسأل عن حاله فإن لم ينكشف له مال خلى سبيله كذا في شرح القدوري للإقطع * ولا يمكن فيه المحترف من الاشتغال بحرفة في الصبح ليضجر قلبه فيقضي دينه بخلاف ما لو كانت له أمة وفيه موضع يمكنه وطؤها حيث لا يمنع منه كذا في الكافي * وفي الواقعات

المحبوس في السجن اذا مرض وليس له أحد يعاينه أخرجه من السجن بكفيل وفي الخلاصة هذا اذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فان لم يجد الكفيل لا يطلقه فان قتل رجلا وأطلقه فحضره الخصم ليست بشرط هكذا في العيني شرح الهداية * ولو اشتري طعاما لنفسه أو لعياله فهو جائز كذا في التتارخانية * المحبوس بالدين اذا كان يسرف في اتخاذ الطعام يمنع القاضي عن الاسراف ويقدر له الكفاية المعروف وكذلك في الثياب بقصد فيها وبأمره بالوسط ولا يضيق عليه في ما كونه ومشروبه وملبوسه كذا في فتاوى قاضي خان * في كفالة الأصل لا يضرب المحبوس ولا يعزل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقام بين يدي صاحب الحق امانة ولا يؤجر في المتبقي بقيد المدين واليوم يفعل اذا خيف الفرار ولا يخرج المديون مجمعة ولا عسود ولا ج ولا صلاة مكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا عمادة المريض ويحبس في موضع وحش لا ينسط له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد ليستأنس به ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي * ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد الاجراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يمنعونه من التصرف والسفر حالة الملازمة ولا يجلسونه في مكان لانه حبس بل يدور هو حيث يشاء ويدورون معه كذا في التبيين * ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالمخص هذا اذا أخذوا فضل كسبه بغير اختياره أو أخذوا القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره وأما المديون ففي حال صحتهم لو أثار الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر لو احدث منهم خمسة مائة ولا آخر منهم ثلثمائة ولا آخره منهم مائتان وماله خمسة مائة فاجتمع الغرماء فحبسوه بيدونهم في مجلس القضاء كيف تقسم أمواله بينهم قال اذا كان المديون حاضرا فانه يقضى ديونه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض وان كان المديون غائبا والمديون ثابتة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالمخصص كذا في العيني شرح الهداية * فان أقام المديون البيعة على الافلاس فأقام الطالب البيعة على اليسار فبيعة الطالب أولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بيعة الافلاس لا تشتط حصة المدعي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي * وينبغي أن يقول اليهودانه فقير ولا يعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال القرو عن أبي القاسم الصفار ينبغي أن يقول اليهودانه شهدانه معلس مدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله كذا في العيني شرح الهداية * ولودخل داره محتاجة قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى أن يخرج وقال في الزيارات اذا لم يأذن له في الدخول يجلسه على باب الدار ومنعه من الدخول كيلا يخشى أو يهرب من جانب آخر فيغوت ما هو المقصود من الملازمة وقال في النهاية ليس لصاحب الحق أن يمنع المروم أن يدخل في بيته لغائط أو غداء الا اذا أعطاه الغداء وأعد له موضعا آخر لا جل الغائط فحينئذ له أن يمنعه من ذلك حتى لا يهرب وفيه اذا كان عمل المروم سبي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنعه من ذلك ولكن له أن يلزمه نائبة أو أجيره أو غلامه الا اذا كفاه نفقته ونفقة عياله وأعطاه فحينئذ كان له أن يمنعه عن ذلك كذا في التبيين * وفي الواقعات رجل قضى عليه بحق لانسان فأمر غلامه أن يلزم الغريم فعالم الغريم أن لا أريد ملازمة العلام لا أجلس الامع المدعي فله ذلك كذا في العيني شرح الهداية * ولو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فاختار الى الطالب الا اذا علم القاضي أنه يتعدى عليه في الملازمة بأن يمنعه من دخوله في داره أو يتبعه في الدخول فحينئذ يحبس دفعه للضرر عنه كذا في الكافي * ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزمها المساقية من المحلوة بالا جنبية ولكنه يبعث امرأة أمينة تلازمها كذا في الهداية * ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعيه

استأجره منه فصاحب المتاع اسوة للغرماء فيه صورة رجل اشترى من رجل شيئا وقبضه فلم يؤد ثمنه حتى أفلس وليس له غير هذا الشيء فادعى البائع بأنه أحق من سائر الغرماء وادعى الغرماء التسوية في ثمنه فإنه يبيع ويقسم الثمن بينهم بالحصص ان كانت الديون كلها حالة وان كان بعضها مؤجلا وبعضها حالا يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل الاجل شاركهم أصحاب الديون المؤجلة فيما قبضوا بالحصص وأما اذا لم يقبض المبيع ثم أفلس فصاحب المتاع أولى بثمنه من سائر الغرماء كذا في المنايع * هشام عن محمد رحمه الله تعالى في السفينة المحجورة اذا زوج ابنته الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يحز قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن لم يؤنس منه رشده فلم يحزر عليه وماله في يده فباعه فأخبرني أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال البيع باطل وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والله أعلم

(كتاب المأذون)

وفيه ثلاثة عشر بابا

*(الباب الاول في تفسير الاذن شرعا وركنه وشرطه وحكمه) * أما تفسيره شرعا فهو وفك الحجر واسقاط الحق فلا يتوق بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في التبيين * وأما ركبه فقول القائل لعبيد أذن لك في التجارة كذا في محيط السرخسي * وأما شرطه فهو أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والاذن ممن يملك التصرف ببيع أو اجارة ورهنا ونحو ذلك ولا يشترط أن يكون مال كالأرقبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريك ومفوضة وعمانا والاب والجد والقاضي والولي وأما حكمه فهو التفسير الشرعي هكذا في التبيين * لو أذن له يوما وشهرا كان مأذونا مطلقا لم ينهه وكذلك اذن القاضي والوصي لعبد اليتيم وكذلك للصبى الذي يعقل كذا في خزنة المفتين * ثم الاذن بالتصرف انما لا يتخصص عندنا اذا صادف الاذن عبدا محجورا أما اذا صادف عبدا مأذونا يتخصص حتى ان المولى اذا أذن لعبيده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به الرقيق يصير مشترى بنفسه نص عليه محمد رحمه الله تعالى في المأذون وكان الثمن على المأذون يتقده من مال نفسه دون مال مولاه ومع هذا لو تقدم من مال مولاه لميس للمولى أن يتبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذه كذا في الذخيرة *

(الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة وما لا يكون)

والاذن كما ثبت بالصرح مثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يصير مأذونا سواء كان البيع للمولى أو لغيره بأمره أو بغير أمره صحيحا أو فاسدا كذا في خزنة المفتين * ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه صار مأذونا ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهد المولى الا أن يجيزه بالقول سواء كان ماباعه للمولى أو لغيره ويصير مأذونا فيما يتصرف به هذا كذا في السراج الوهاج * واذا دفع الرجل الى عبده رجل متاعا وأمره ان يبيعه ف رأى مولى العبد يبيعه ولم ينهه يصير العبد مأذونا في التجارة بسكوب المولى ويجوز بيع المتاع بأمر صاحب المتاع ثم في هذه الصورة العهدة تدون على العبد أو على صاحب المتاع اختلاف المشايخ فيه بعضهم قالوا تجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على العبد كذا في المحيط * ولو نهاها المولى أو لم يره كانت العهدة على صاحب المتاع كذا في المبسوط * واذا غصب رجل عبدا محجورا عليه ولا يئنه للمولى ليستردّه وحلف الغاصب ثم تصرف العبد ومولاه ساكت ثم قامت البيعة فاستردّه لا يصير العبد مأذونا كذا في المعنى * واذا غصب العبد من رجل متاعا فباعه ومولاه يهظر اليه ولم ينهه عنه فهو اذن له في التجارة ولا ينقد ذلك البيع سواء باعه بأمر المولى أو بغير أمره كذا في المبسوط *

ولو اشترى عبدا على أنه بالخيار فرأه يتصرف فلم ينهه فهو رضى بالبيع لمحقه دين أولا قبضه أو لم يقبضه ثم
يصير محجورا من وقت البيع وفي نسخة ذاراه المشتري بشرط الخيار له يبيع ويشتري فسكت كان ذلك
أجازة للبيع فيبطل خياره ويصير العبد مأذونا ولو باع عبداً لي أنه بالخيار فرأه يتصرف ولم ينهه فإن لمحقه
دين فهو نقض للبيع والافلا فان تم البيع فهو محجور عليه ثم قيل يصير محجورا من وقت البيع
والاصح أنه يصير محجورا من وقت الاجازة فان كان العبد اكتسب شيئاً فهو للثبتي وما اكتسب بعد
النقض فذلك طيب له وقبل التبع يتصدق به وقيل هذا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الكسب للبايع كذا في المغني * ولو رأى المولى عبده يشتري شيئاً بدرهم المولى أو دنائره فلم ينهه يصير
مأذونا فان كان نقداً من مال المولى كان للمولى أن يسترد إذا استرد لا يبطل ذلك البيع ولو كان
مال المولى مكيلاً أو وزوناً فاسترد المولى يبطل البيع ان كان الشراء بمكيل أو موزون بعينه وان لم يكن
بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو رأى عبده يتزوج أو رأى أمته
تزوجت نفسها فسكت فالصحيح أنه لا يصير مأذونا كذا في المغني * فان أذن له أذناً عاماً جاز تصرفه
في سائر التجارات وذلك بأن يقول له أذنت لك في التجارة ولا يقيد بنوع وكذا إذا قال بافظ الجمع كذا
في الكافي * فان أذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وسواء نهى عن غير ذلك النوع
صريحاً أو سكت عنه يكون مأذوناً في جميع التجارات كذا في النهاية * ولو قال لعمد أذني غلة كل
شهر خمسة دراهم فهذا أذن له في التجارات وكذلك إذا قال لعمد إذا أدت إلي ألف درهم فأنت حر
أو أنت حر وكذلك إذا قال ضربت عليك كل شهر كذا أو قال كل جمعة كذا حتى تؤذيها لي يصير
مأذوناً في التجارة كذا في المغني * ولو قال للعبد أقعد قصاراً أو خياطاً أو صباغاً صار مأذوناً في التجارات
كلها وإذا قال له أذنت لك في التجارة في الخبز يصير مأذوناً في التجارات كلها ولو قال لعمده اشتر ثوباً للكسوة
أو أمره أن يشتري لحماً للكل أو خبزاً أو ما شابه ذلك لا يصير مأذوناً استحساناً ويعتبر هذا الأذن
استخداماً لا أذناً والغاصل أنه إذا أذن له بالعقد المتكررة مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الربح يجعل
ذلك أذناً وإذا أذن له بعد واحد يعلم أنه ليس مراده الربح لا يجعل أذناً في التجارة بل يعتبر استخداماً
عرفاً عادة حتى لو قال له اشتر ثوباً أو بعه يصير مأذوناً في التجارة وعلى هذا إذا قال له بع ثوباً هذا واشتر
بثمنه كذا يصير مأذوناً في التجارة وعلى هذا الأصل قلنا إذا قال اذهب إلى فلان وأجر نفسك منه في عمل
كذا لا يصير مأذوناً في التجارة لانه أمره بعقد واحد ولو قال أجز نفسك من الناس في عمل كذا يصير
مأذوناً في التجارة لانه لم يتعين من يعامل منه فيكون أمراً بالمعاملة مع الناس فيكون أمراً بعقد
مختلفة وفي النوادر جعل مسئلة الاجارة على ثلاثة أوجه إما أن قال أجز نفسك من فلان لتخدمه وفي
هذا الوجه لا يصير مأذوناً في التجارة وإما أن يقول أجز نفسك من فلان لتجمله وفي هذا الوجه يصير
مأذوناً في التجارة وإما أن يقول له أجز نفسك من فلان ولم يزد على هذا وفي هذا الوجه لا يصير مأذوناً
في التجارة هكذا في الذخيرة * وفي لقنأوى العتابة ولو أجرة المولى لعمل التجارة مدة فهو أذن ويرجع
على المستأجر بما لمحقه من الديون فيما اشترى للمستأجر كذا في التتارخانية * وإذا دفع إلى عبده
راوية وجاراً ليسقى له ولعالمه ويجريانه بغير ثمن فهذا ليس بأذن في التجارة وكذلك الطحسان إذا دفع
إلى غلامه حماراً ليمقل طعاماً إليه ليمطخه فهذا ليس بأذن في التجارة ولو دفع إليه راوية وحماراً وقال
اسق على هذا الحمار وبعه كان أذناً في التجارة وكذلك إذا لم يقل من الناس ولم يعين شخصاً فهو أذن في التجارة
كذا في المحيط * ولو قال اعمل في النغالي أو في الحنطيس أو قال أجز نفسك في النغالي أو الحنطيس

فهذا منه اذن في التجارة ولو ارسل عبده ليشتري له ثوباً أو مجاً بدرهم لم يكن هذا اذناً له في التجارة استحساناً كذا في المبسوط * لو قال اشتر ثوباً فاقطعه في مال لا يصير مأذوناً بل يعتبر استخداً ما للضرورة كذا في المغني * الاذن في الاجارة يكون اذناً في التجارة والاذن بالتجارة يكون اذناً في الاجارة كذا في السراجية * واذا أمر الرجل عبده بقبض غله داراً أو امره بقبض كل دين له على الناس أو وكله بالخصومة في ذلك فلم يمس هذا باذن له في التجارة وكذلك ان أمره بالقيام على زرع له أو ارض أو على عمال له في بناء داره أو ان يحاسب غرماءه أو ان يتقاضى دينه على الناس ويؤدى منه خراج أرضه أو يقضى ديناً عليه لم يكن هو مأذوناً في التجارة بشئ من ذلك كذا في المبسوط * اذا قال لعبده لا تأكل عن التجارة كان اذناً له وكذلك اذا أذن له ان يحتطب كذا في السراجية * ولو أمره بريقة له عظيمة أن يؤجر أراضيهما ويشتري الطعام ويوزع فيها ويبيع من الثمار ويؤدى خراجها كان اذناً له في جميع التجارات كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل الى عبده مالا وأمره ان يشتري له طعاماً فغذ كرهه هذه المسئلة في المأذون في موضعين فذكر في أحدهما موضعين انه يصير مأذوناً وذكر في الموضع الآخر انه لا يصير مأذوناً وقال مشايخنا تأويل ما ذكرناه يصير مأذوناً ان يكون المال كثيراً بحيث لا يتبأله الشراعية بمرة واحدة ويحتاج في ذلك الى مرآت حتى يكون المغوض اليه عقوداً متفرقة وتأويل ما ذكرناه أنه لا يصير مأذوناً ان يكون المال قليلاً بحيث يتبأله الشراعية بمرة واحدة حتى يكون المغوض اليه عقوداً واحداً واليه اشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فانه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال يصير مأذوناً في التجارة كذا في المغني * واذا دفع الى غلامه مالا وأمره أن يخرج به الى بلد كذا ويدفعه الى فلان فيشتري به البز ثم يدفعه اليه حتى يأتي به الى ماله ففعله لم يكن هذا اذناً له في التجارة كذا في المبسوط * واذا دفع الى عبده أرضاً بيضاء وأمره ان يشتري طعاماً فيزرعه فيها ويستأجر له أجراء ففعل ذلك أو سقون زرعها ويؤدى خراجها فهذا اذن له في التجارة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لعبده بيع ثوبى هذا لاجل الربح والنماء أو قال على وجه الربح والنماء فهذا اذن له في التجارة بخلاف ما اذا قال بيع ثوبى من فلان ولم يقل على وجه النماء والزيادة كذا في المغني * ولو قال قد اذنت لك في التجارة يوماً واحداً فامضى رأيت رأياً فهو مأذون في التجارة ابداً حتى يحجر عليه في أهل سوقه ولو قال اذنت لك في التجارة في هذا الحانوت مكان مأذون له في جميع المواضع وكذلك الاذن في يوم أو ساعة يكون اذناً في جميع الايام ما لم يحجر عليه في أهل سوقه وكذلك لو قال اذنت لك في التجارة في هذا الشهر فامضى هذا الشهر قد حجرت عليك فلا تبعد ولا تشتري بعد ذلك فحجره هذا باطل كذا في المبسوط * اذا اذن للآبق بالتجارة لا يصح وان علم الآبق وان اذن له بالتجارة مع من في يده صح وان اذن للعبد المنصوب في التجارة فان كان الغاصب مقراً أو عليه بينة فانه يملك بيعه من الغاصب وغيره فيملك ذنه في التجارة وان كان جاحداً ولا بينة للمالك لا يصح الاذن بالتجارة كما لا يملك بيعه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو ارسل غلامه الى ائق من الآفاق بمال تنظيم يشتري له به البز ونهاه عن بيعه فهذا اذن له في التجارة كذا في المبسوط * اذا اذن لعبده من بعيد ولم يسمع لم يكن اذناً كذا في السراجية * ولو كان العبد لواحداً فكتب نصفه كان هذا اذناً لجميعه في التجارة ثم عندهما يصير الكل مكاتباً وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصفه مكاتباً وما كتب من مال نصفه للمولى باعتبار النصف الذي لم يكتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي يكتب منه وما لحقه من دين كان عليه أن يسعى فيه كذا في المبسوط * واذا كان العبد كله لرجل فقال المولى لاهل السوق اذا رأيتم عبدي هذا يتجرفسكت ولم أنهه فلا اذن له في التجارة ثم رأيتم تجرفسكت ولم ينهه لا يصير

مأذونا في التجارة كذا في المغني *

(وما يتصل بهذا الباب)

يجوز إضافة الأذن إلى الوقت في المستقبل وكذا يجوز تعليفه بالشرط ولا يجوز تعليق الحجر بالشرط ولا إضافته إلى وقت في المستقبل كذا في الذخيرة * إذا قال لعبد إذا جاء غد فقد أدت لك في التجارة صار مأذونا له في التجارة إذا جاء غد ولو قال لعبد المأذون إذا جاء غد جرت عليك فإنه لا يصح ولا يصير العبد محجورا ثم العبد لا يصير مأذونا إلا بالعلم حتى لو قال المولى أدت لعبدى في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذونا كالأول ولو قال يا يعقوب عبدى فقد أدت لك في التجارة فما يعقوب والعبد لا يعلم بأذن المولى يصير مأذونا في رواية كتاب المأذون من أصحابنا من قال يكور مأذونا من غير خلاف والمجرب عليه لا يصح إلا إذا علم وأما ما لم يعلم لا يصير محجورا وإن حجر عليه في سوقه وهو لا يعلم فإن أخبره رجلان أو رجل وامرأتان عدلين كانا أو غير عدلين أو رجل عدل وامرأة عدلة صار محجورا بالاجماع صدقه أو كذبه هكذا في الجوهرية النيرة * ولو أرسل المولى إليه رسولا أو كتب إليه كتابا فبلغه الرسالة أو بلغه الكتاب يصير مأذونا كيفما كان الرسول ولو أخبره فضولى من تلقاء نفسه فالمدكور في كتاب الكفاية أن المخبر إذا كان رجلين عدلين أو غير عدلين أو واحدا عدلا لا يصير مأذونا صدق المخبر في ذلك أو لم صدق إذا ظهر صدق المخبر ونفى بظهور صدق المخبر أن يحضر المولى بعد ذلك ويقر بالأذن أما لو أنكر الأذن لا يصير مأذونا وإن كان الذي أخبره واحدا غير عدل أن صدق العبد المخبر في ذلك يصير مأذونا وإن كذبه لا يصير مأذونا وإن ظهر صدق المخبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما يصير مأذونا إذا ظهر صدق المخبر وذكر الصدر الشهيدي في الفتاوى الصغرى أن العبد يصير مأذونا كيفما كان المخبر كذا في المغني * فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الحجر والأذن عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد إلا أن يكون المخبر عدلا وأخبره اثنان ويثبت الأذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الإمام المعروف بنحوه زاده عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه لا فرق بين الأذن والحجر إنما يصير مأذونا إذا كان المخبر صادقا عند العبد وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي إلا أن يكون صادقا عند العبد واقتوى على هذا القول كذا في فتاوى قاضى خان * والله أعلم

قوله إنما يصير لعبد لا يصير
خلاف لما وجد من طبع
بولاق

* (الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد وما لا يملكه) *

للمأذون أن يبيع ويشترى بمثل القيمة وبتقصان لا يتغابن الناس فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبتقصان يسيرا جماعا ولا يجوز عندهما بائعنا الفاحش وعلى هذا الصبي المأذون له فإن حالي العبد المأذون في مرض موته يعتبر بن جميع المال إذا لم يكن له دين فإن كان فبن جميع ما بقي فإن كان الدين محيطا بما في يده يقال للمشتري أد جميع الحباية والأفارد البيع كذا في الجوهرية النيرة * وله أن يسلم ويقبل السلم كذا في الكافي * وللعبد أن يوكل غيره بالبيع والشراء بتقدا ونسيئة كذا في المغني * وتوكيل العبد المأذون بالخصومة له وعابه جرم مثل الحر وكذا لا أن كل الوكيل مولاه وبعض غرمائه أربابه وابن المدعى أو مكاتبه أو عبدا مأذونا له كذا في المسبوط * المأذون إذا وكل المولى بالخصومة مع الأجنبية جاز سواء كان العبد مدعى أو مدعى عليه فرق بين هذا وبين ما إذا وكل الأجنبي مولى المأذون حتى يخصام مع المأذون فإنه لا يصح التوكيل حتى لو أقر الوكيل على موكله لا يصح إفراجه سواء كان العبد مدعى أم مدعى عليه فأولى بالصالح وكذا على الأجنبي عن عبده ولا يصلح وكيله الأجنبي على عبده كذا في المحيط * وأقرار وكيله عليه عند القاضي جائز وإن أكر مولاه أو غرمائه وإن أقر عند غير القاضي

فقدّمه خصمه الى القاضي وادّعى اقراره عند غيره فسأله عن ذلك فان اقرله انه اقر بذلك قبل أن يتقدّم اليه الزمه ذلك وان قال اقررت به قبل أن يوكلي وقال الخصم اقر به في الوكالة الزمه القاضي ذلك وان صدّقه خصمه في انه اقر قبل الوكالة أخرجه القاضي عن الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار على الموكل ولو جحد الوكيل الاقرار لم يستخلف عليه فان اقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة أو بعد ما أخرجه القاضي عن الوكالة لم يجز قراره على الموكل كذا في المبسوط * ولو وكل عبده مأذون حرا يبيع متاعه وباعه من رجل له على المأذون دين صار قصاصا عنده ما خلا فلا يبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الدين عليهما صار قصاصا بدين العبد اتعاها كذا في المغني * المأذون اذا توكل عن غيره بشيء إن توكل بالشرء بالنسيئة لا يجوز لتوكيل قياسا واستحسانا وان توكل بالشرء بالنقد يجوز لتوكيل استحسانا وادّعى توكل عن غيره بالبيع يصح لتوكيل قياسا واستحسانا حصل التوكيل بالنقد أو بالنسيئة كذا في المحيط * واذا باع المأذون جارية رجل بأمره ثم قتلها الا مرة قبل التسليم بطل فان قتلها المأذون قبل المولاه ادفعه بالجناية أو افده بالجناية كما لو قتلها قبل البيع فأبيعها فعل كالمشتري بالخيار فان شاء نقض البيع وان شاء أخذ ما قام مقام الجارية وأدى الثمن ولو كان ولي العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين أو لا دين عليه فعلى عاقلة قيمتها الى ثلاث سنين ويختير المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء أدى الثمن واستوفى قيمتها من عاقلة القاتل في ثلاث سنين ولو كان المأذون باع جارية بما في يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل أن يسلمها بطل العقد لان العبد في كسبه كالمحرر في التصرف في ملكه فالبيع في يده مضمون بما يقابله ويدّعى أن يكون على العبد دين أو لم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولادين على العبد لان كسب العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبد دين فالمولى ضامن لقيمتها لان كسبه في هذه الحالة لغرمائه كذا في المبسوط * رجل وكل عبدا مأذونا بأن يشتري له شيئا سمى بثن مسمى ولم ينقد الثمن جاز استحسانا ولو وكاه بالشرء بثن مؤجل فاشتري بها اشتري يكون للعبد لا للمالك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان المولى دفع الى عبده جارية له ليست من تجارة العبد وأمره ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد فالبيع منتقض وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار واذا اختار الفداء انتقض البيع كذا في المحيط * واذا توكل العبد المأذون عن غيره ببيع دين فباع ثم ان المولى حجر عليه ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا فالخصم هو العبد فان ردّ عليه العبد ببينة أو باع عن اليمين أو باقراره بالعيب والعيب لا يحدث مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر في الكتاب وقال فيما اذا ردّ عليه وهو مأذون ان المطالب يطالب المأذون بإيفاء الثمن ثم المأذون يردّ العبد المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن ثم اذا بيع العبد المردود يفضى من ثمنه ثم المشتري فان نقص ثمنه اثنى على الثمن الاول هل يباع بذلك رقبة المحجور ينظر ان كان الموكل موسرا لا يباع ولكن يقال للمحجور ارجع بما بقي على الموكل وادفعه الى المشتري وان كان الموكل معسرا يباع رقبة المحجور ويكون ثمن المحجور بين المشتري وبين غرمائه بالمخصص فان بقي شيء من حق المشتري فانه يرجع بما بقي على موكل العبد وكذلك يرجع غرماء المحجور على الموكل بما أخذ المشتري من ثمن المحجور وكذا في المغني * واذا كانت بين المأذون وبين حرجارية فأمره بالحري ببيعها فباعها العبد بألف درهم ثم اقر العبد أن شريكه قد قبض جميع الثمن أو نصفه من المشتري وصدّقه المشتري وكذبه الشريك فاقرار العبد صحيح في براءة المشتري من نصف الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فان حلف أخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما نصفين وان نكل عن اليمين غرم نصف الثمن للشريك ويأخذ من المشتري نصف الثمن فيسلم له ولا يمين على

المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو الذي أقر أن العبد قبض جميع الثمن وصدقه المشتري
وكذبه العبد برئ المشتري من نصف الثمن أيضا ولا يمين على المشتري في ذلك ويخلف الآخر العبدان
نكل زمة نصف الثمن للآخران خلف برئ من نصيب الآخر وأخذ العبد من المشتري نصف الثمن
لا يشاركه فيه الآخر ولو أقر الآخر العبد قبض نصف الثمن برئ المشتري من ربع الثمن فإذا برئ من
ربع الثمن بقي على المشتري سعمائة وخمسون درهما فإذا قبض العبد منها شيئا قللا مرثيته وللعبد
ثلثاه على قدر ما بقي من حقهما في ذمة المشتري ولو أقر الآخر أن العبد أبرأ المشتري من جميع الثمن أو أنه
وهبه له فأقره باطل والثمن كله على المشتري وكذلك لو أقر العبد بذلك وأنكر الآخر ولو كان شريك
العبد هو الذي ولي البيع بأمر العبد ثم أقر على العبد قبض الثمن أو قبض حصته كان ذلك بمنزلة
أقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي ولي البيع ولو أقر البائع على العبد بالبراءة أو الهبة كان باطلا
كما لو عاين الأبراء أو الهبة من العبد وكذلك لو أقر العبد على البائع بأنه وهب الثمن أو أبرأ المشتري منه
بقيت دعوى المشتري على البائع الأبراء عن الثمن فيخلف البائع على ذلك فإن خلف أخذ جميع الثمن
من المشتري وإن نكل برئ المشتري من جميع الثمن وللعبد أن يضم البائع نصف الثمن في قول أبي
حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرأى من حصة البائع من الثمن
خاصة كذا في المبسوط * للعبد المأذون ورجل آخر على رجل ألف درهم فوكل الشريك العبد قبض
نصيبه لم تجزأ له كالة وما قبض يكون بينهما نصيب وار هلك هلك من مالهما ولو وكل شريكه مولا
فكذلك حكمه إن لم يكن على العبد دين وإن كان عليه دين جاز كذا في المغني * وإذا و ب للمأذون
والشريك له على رجل ألف درهم فجدها فوكل العبد وشريكه بخصومة مولى العبد وعلى العبد دين أو لا
دين عليه فأقر المولى عند القاضي باستيفائها الممل جازأقراره عليه ما وإن جدها فإن ادعى الشريك
على العبد أنه قبض نصيبه فإن كان العبد لا دين عليه فإن الشريك يرجع في رقبة العبد بنصف حصته
يباع في ذلك وإن كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولا حتى يقضى دينه وإذا استوفى العبد
دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك ولو كان الشريك صدق المولى فيما أقره عليه ما وكذبه
العبد وعلى دين أو لا دين عليه لم يرجع واحد منهما إلى صاحبه بشيء ولو كان الشريك هو الذي وكل
العبد بالخصومة في دينه ولم يوكل المولى بذلك فأقر العبد عند القاضي أنه لا حق للشريك قبل الغريم
وأقر أنه استوفى من الغريم نصيبه وجحد ذلك الشريك برئ الغريم من حصة الشريك ويتبع العبد
الغريم بنصف الدين لأنه لم يقرب في نصيب نفسه بشيء فإذا أخذه من الغريم شاركه الشريك فيه كان على
العبد دين أو لم يكن ولو كان للعبد ولشريكه على رجل ألف درهم وهو مقر بهما فغاب الغريم وادعى
العبد أن شريكه قد قبض حقه وأراد أن يرجع عليه بنصفه فجحد الشريك ووكل مولى العبد بخصومة
العبد في ذلك وعلى العبد دين أو لا دين عليه أو وكل الشريك بعض غرماء العبد فأقر الوكيل أن
الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فأقره باطل ولا يكون وكسلا في ذلك ولو كان الشريك ادعى
على العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصومة مولا أو بعض غرمائه فأقر الوكيل على العبد بالاستيفاء
جازأقراره عليه لأنه لا منفعة للقر في هذا الإقرار بل عليه فيه ضرر وإذا حضر الغريم وادعى أن العبد
قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك فلهذا كان للعبد أن يرجع على الغريم بجميع دينه إلا أن
يكون العبد لا دين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك هكذا في المبسوط * على العبد
دين فوكل الغريم ابن العبد أو أباه أو عبداً به أو مكاتبه فأقر الوكيل بقبض دينه صدق كذا في المغني
* وإذا كان لرجلين على المأذون دين ألف فادعى العبد على أحدهما أنه قد استوفى نصيبه وجحد المدعى

عليه فوكل المذمى عليه مولى العبد بذلك فالتوكيل باطل واقرار المولى به باطل سواء كان على العبد دين
أو لم يكن وإذا حضر الغريم الآخر فادعى ما اقربه المولى على شريكه فأراد أن يأخذه بنصفه لم يكن له
ذلك ولو كان أحد الشريكين وكل صاحبه بخصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي أن صاحبه
قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه ويطلب من الدين خمسة ثمانية ثم ما أخذ الشريك
التوكيل من الخمسة الباقية أخذ صاحبه منه نصفه كذا في الميسر * يجب أن يعلم أن المولى
لا يصلح وكيل عن الاجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون حتى لو أقر المولى أنه قبض الدين من عبده
لا يصح اقراره ولا يبرأ العبد وكذلك لو قبض المولى الدين من المأذون بمعاينة الشهود لا يصح قبضه حتى
لا يبرأ العبد وهذا بخلاف العبد إذا توكل عن اجنبي بقبض الدين له من المولى صح التوكيل لأن العبد
فيما قبض من الدين للاجنبي من مولا عامل لصاحب الدين وليس بعامل لنفسه لأنه لا يبرئ نفسه
من الدين ولا ملكه وإذا صلح العبد وكيل عن الاجنبي بقبض دينه من مولا له لودفع المولى بعد ذلك دين
الاجنبي الى العبد بمعاينة الشهود برئ المولى عن الدين وكذلك العبد لو اقر أنه قبض الدين من
الاجنبي وهلك في يده صح اقراره وبرئ المولى عن دين الاجنبي الا أن العبد يستحق على ما ذكر من
القبض والملاك فان حلف العبد برئ وان نكل لزمه المال في عنقه يباع فيه الا أن يفديه المولى كذا
في المحيط * رجل له عبدان مأذونان في التجارة على أحدهما لاجنبي ألف درهم فوكل الاجنبي الآخر
بقبضه جازت الوكالة ولو أقر بقبضه يصدق فيه مع يمينه فان نكل عن يمينه لزمه ذلك في عنقه كذا
في المغنى * وإذا أذن لعبدية في التجارة فلحق كل واحد منهما دين فوكل بعض غرماء الاول العبد
الآخر بقبض دينه فأقر بقبضه جاز اقراره ولو أن بعض غرماء الآخر وكل الاول أو مولا بقبض دينه
من الآخر لم يكن وكيل في ذلك ولم يحجز قبضه ولورهن كل واحد منهما رهنا بدينه ووضع على بد الآخر
فضاع الزهتان فرهن الاول يذهب بما فيه ورهن الثاني يذهب من مال الثاني ولو أن العبد المأذون
المديون أحال أحد غرمائه بدينه على رجل فان كان حاله بمال كان للعبد على المحتال عليه فالحالة
باطلة وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فالحالة جائزة فان وكل الطالب بقبض الدين منه من
العبد الذي كان عليه أصل الدين أو مولا لم يحجز قبضه وان كان وكل بقبضه عبدا آخر للمولى أو مكاتبه
أو ابنا للمولى أو عبدا للعبد المأذون الذي كان عليه الدين فأقر بقبضه من المحتال عليه جاز اقراره فان كان
الدين على المولى فأحال به على رجل ثم ان الغريم وكل عبدا للمولى بقبضه فأقر بقبضه من المحتال عليه
جاز كذا في الميسر * العبد المحجور إذا توكل عن غيره ببيع عين من أعيان ماله فذلك جائز وإذا باع
جاز بيعه وكان الثمن للآخر الا أن العهدة لا تلزم العبد وتلزم الآخر فان عتق العبد رجعت العهدة اليه
ولو أن العبد لم يعتق حتى وجد المشتري بالمتاع عيبا فأنضم في ذلك مولى المتاع لا العبد فان أقام المشتري
البينة على العيب ردّه على الآخر وأخذ الثمن من الآخر وان لم يكن له بينة استخلف الآخر على علمه بانه
ما تعلم أن عبدا فلان الغلاني فباعه ومابه هذا العيب فان حلف برئ عن الدعوى وان نكل ردّه عليه
العين وأخذ منه الثمن ولو طعن المشتري ببيع بالمتاع ولا يمكن لم يقيم البينة على العيب حتى عتق العبد
فأنضم هو العبد يقيم المشتري البينة على العبد ويخلف العبد اذا لم تكن له بينة وان كان المشتري أقام
البينة على الآخر قبل عتق العبد فلم يقض القاضى بها حتى عتق العبد فأنضم هو العبد وقضى القاضى
على العبد بتلك البينة ولا يكلف المشتري باعادة البينة على العبد بعد العتق وكذلك اذا أقام المشتري
شاهدا واحدا على الآخر قبل عتق العبد ثم يقيم المشتري شاهدا آخر على العبد ولا يكلف اعادة الشاهد
الاول على العبد ثم اذا نقض القاضى العقد بالعيب يتظران مكان الآخر هو الذي قبض الثمن من

المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من الآمر ولا يطالب العبد بشئ وإن كان العبد هو الذي أخذ الثمن من الآمر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فإن كان الثمن قد هلك في يد العبد ورجع المشتري عليه بالثمن رجع العبد به على الآمر كذا في المحيط * وإذا غصب المأذون من رجل ألف درهم فقبضها منه رجل فهل يملك عندئذ ثم حضر صاحبها فاختار ضمان الأجنبي برئ العبد منها فإن وكل العبد أو مولاه بالقبض من الأجنبي جازا قرار الوكيل بقبضه وكذلك إن اختار ضمان العبد ثم وكل الأجنبي بقبضه جاز ولو وكل المولى بقبضه منه لم يجز توكل المولى ولا إقراره بالقبض ولو دبر المولى عبده المديون فاختار الغرماء تضمينه القيمة ثم وكلوا المديون بقبضها منه لم يجز توكله ولا إقرار المديون بالقبض وكذلك إن اختاروا اتباع المديون وكلوا المولى بقبضها منه لم يجز فإن أعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستألفا فإن قبض شيئا من المديون عن الوكالة المولى لم يجز بقبضه وإن وكلوه بعد العتق جاز كذا في المبسوط * وله أن يرهن ويرهن كذا في الكافي * وإذا أراد العبد المأذون أن يقضي دين بعض غرمائه أو يعطيه به رهنا قلنا خير أن يمنعه فإن كان الغريم واحدا فرهنه بدينه رهنا ووضعاه على يد المولى فضايع من يده ضاع من مال العبد والدين عليه بحاله ولو وضعاه على يد عبده آخر أو كاتب أو على يدايه فهل يملك في يد العبد ذهب بالدين وكذلك لو وضعاه على يد عبد للعبد المأذون المديون وكذلك لو لم يعرف هلاكه إلا بقول العبد كذا في المبسوط * وللعبد المأذون أن يؤجر أرضه ويستأجر الأرض ويدفع الأرض مزارعة ويأخذ الأرض مزارعة كان البذر منه أو من غيره كذا في فتاوى قاضي خان * وله أن يشتري طعاما ويرزعه فيها كذا في التبيين * وليس له أن يدفع طعاما إلى رجل ليرزعه ذلك الرجل في أرضه بالنصف كذا في النهاية * وقال أبو يوسف ومحمد رجما الله تعالى ليس للمأذون أن يكفل بكفاله بنفس أو مال سواء كان عليه دين أو لم يكن فإن أذن له المولى بالكفالة فكفله إن لم يكن عليه دين جاز وإن كان عليه دين لا يجوز وكان شمس الأئمة السرخسي يقول إذا كفل بالمال بغير إذن المولى أو بأذن المولى وكان عليه دين لا يؤاخذ به للحال إنما يؤاخذ به بعد العتق كذا في الذخيرة * وإذا ضمن العبد بأذن مولاه لرجل فقال له إن مات فلا ولم يقض حقه فأنا ضامن وعليه ألف درهم حالة فباعه القاضى بألف دفع الألف إلى صاحب المال يستوثق منه وإن مات ولم يقضه رجع على الغريم الأول بحصة ما كفل به ولو كفل بأذن مولاه بنفس حالة أو مؤجلة ثم باعه المولى جاز وليس للكفول له أن يتقضى البيع ويتبع العبد في يد المشتري حيث وحده فبأخذه في الكفالة وهذا عيب في رد المشتري به إن شاء وإذا أمر عبده أن يكفل بألف على رجل على أن المطلوب إن مات ولم يؤد المال فالعبد ضامن فإن باعه المولى من رب المال جاز والتمس للمولى يفعل به ما يشاء وإن مات المطلوب ولم يقض دينه رجع الطالب على البائع بدينه في ثمنه فإن كان دينه أكثر من ثمنه بطل الفضل وإن وجد به عيبا فردّه وأخذ ثمنه يباع العبد له بدينه وإن هلك الثمن عند البائع ثم وحده المشتري به عيبا فردّه عليه إن شاء ولم يكن له عليه من الثمن شئ ويباع العبد في ثمنه فإن فضل من ثمنه شئ أخذه من دينه كذا في المغنى * ويجوز للمأذون أن يشارك غيره شركة عنان وليس له أن يشارك غيره شركة مفوضة ولو فعل ذلك تنعقد عناننا لا مفوضة كذا في المحيط * ثم شركة العنان إما تصح منه إذا اشترك الشريكان مطلقا عن ذكر الشرع بالنقد أو النسبة أما لو اشترك العبدان المأذونان لهما في التجارة شركة عنان على أن يشتري بالنقد والنسبة بينهما لم يجز من ذلك النسبة وجاز النقد فإن أذن لهما المولى أن يشارك في الشركة على الشرع بالنقد والنسبة ولا دين عليهما فهو جائز كما لو أذن لكل واحد منهما مولاه بالكفالة أو التوكيل بالبراء بالنسبة كذا في النهاية * فإن أذن له المولى بشركة المفوضة لا تجوز المفوضة منه على سبيل العوم في التجارات

كلها وإذا لم تجز الفاضلة على العموم بعد اذن المولى لم تجوز على الخصوص مرة واحدة لم يذكر محمد
 رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الاسلام في شرحه ولما قيل أن يقول تجوز ولما قيل أن
 يقول لا تجوز كذا في المحيط * والمأذون يملك الاذن في التجارة وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان
 فيما هو من شركتهم ما واختلف مشايخنا في فصل وهو ان المضارب في نوع خاص اذا اذن لعبد من المضاربة
 في التجارة ان العبد يصير مأذونا له في التجارات كلها أم في ذلك النوع خاصة قال شمس الائمة السرخسي
 الاصح عندي أن يكون مأذونا له في التجارات كلها كذا في الظهيرية * وله أن يدفع المال مضاربة
 وان يأخذه مضاربة وله أن يبيع كذا في المحيط * وله أن يزرع في أرض نفسه وله أن يودع وأن
 يستودع وله أن يعير ويستعير كذا في الذخيرة * وله أن يؤجر نفسه فيما بداله من الاعمال عندنا وله
 أن يؤجر كسبه بالاخلاق كذا في المحيط * وللعبد المأذون أن يؤجر أمة ظنرا والامة المأذونة لها أن
 تؤجر نفسها ظنرا كذا في فتاوى قاضي خان * وليس له يبيع نفسه ولا رهنها كذا في السراج الوهاج *
 ولا يملك التزويج الا باذن المولى فان تزوج امرأة حرة يفرق بينهما وما يلزمه من المهر بسبب الدخول
 يؤاخذ به بعد العتق كذا في المحيط * ولا يزوج مملوكه فان تزوج عبده لم يجز اجماعا وان تزوج أمة
 فكذلك لا يجوز أيضا عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون
 والمضارب وشريك العنان كذا في السراج الوهاج * وليس للمأذون أن يكتب عبده وان كاتبه وأجاز
 مولا ما جازا لم يكن عليه دين ثم لا سبيل للعبد على قبض البديل بل ذلك الى المولى وان دفعه المكاتب الى
 العبد لم يبرأ الا أن يوكله المولى بقبضها وكذلك ان تمحقه دين بعد اجازة المولى الكتابة ولو كان عليه دين
 كثيرا أو قليل فكاتبته باطله وان أجاز المولى فان لم يرد المكاتبه حتى أداها فان كان المولى لم يجزها لم
 يعتق ودرقيقا للمأذون في بيع في دينه وصرف ما أخذه منه من المكاتبه في دينه وان كان المولى أجاز
 الكتابة وأمر العبد بقبضها وعلى العبد دين يحيط برقبته وبما في يده فأدى المكاتب المكاتبه فهذا
 والاول سواء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما هو حر والمولى ضامن لقيته للغرماء
 وكذلك المكاتبه التي قبضها المولى تؤخذ منه فيصرف الى الغرماء ولو كان دين المأذون لا يحيط به وبما له
 عتق عندهم جميعا ثم يضم قيمته للغرماء وأخذ الغرماء المكاتبه التي قبضها المولى والمأذون من دينهم
 كذا في المبسوط * وللغرماء حق ابطال الكتابة قبل ثبوت العتق واذا لم يطلوا الكتابة حتى عتق
 بالاداء ضمن المولى قيمته للغرماء كذا في المحيط * واذا أدى المكاتب البديل الى المولى قبل الاجازة ثم
 أجاز المولى لم يعتق وسلم المقبوض الى المولى لانه كسب عبده كذا في التبيين * وليس له أن يعتق عبدا
 من كسبه على مال فان أعتق على مال مع أنه ليس له ذلك وأجاز المولى عتقه فان لم يكن على العبد دين
 عمات اجازته وقبض البديل الى المولى ولو لحق العبد بعد ذلك دين لا يصرف شيء من بديل العتق الى دينه
 وان كان على العبد دين ان كسار الدين مستغرقا لا تعمل اجازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما تعمل اجازته وان لم يكن الدين مستغرقا عمات اجازته عند الكل وضمن المولى قيمته للغرماء
 ولا سبيل للغرماء على العوض كذا في المحيط * ولا يهب ولا يتصدق بالدرهم والثوب وما أشبه ذلك
 ولا يعقوص مما وهب بغير شرط ولا يقرض فان أجاز المولى هذه التبرعات منه فان لم يكن عليه دين فلا
 بأس به وان كان عليه دين لم يجز شيء من ذلك كذا في المبسوط * ويملك التصديق بالفلس والريغف
 وبالفضة بمادون الدرهم نص على مادون الدرهم في كتاب المكاتب وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت
 الصدقة شيئا سوى الطعام وقد بلغت قيمتها درهم فاصعدا لا يجوز كذا في المغني * وله أن يتخذ
 المضيفة اليسيرة استعسافا وليس له أن يتخذ الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة

والسيرة روى عن محمد بن سبلية أنه قال على مقدار مال تجارته ان كان مال تجارته مثلاً عشرة آلاف
فاتخذ الضيافة بمقدار عشرة كان يسيراً وان كان مال تجارته عشرة مثلاً فاتخذ ضيافة بمقدار اذائق
فذلك يكون كثيراً عرفاً هذا هو الكلام في الضيافة وأما الكلام في الهدية فنقول العبد المأذون يملك
الاهداء بالمال ككولات ولا يملك الاهداء بما سواها من الدراهم والدينانير قال مشايخنا وانما يملك الاهداء
بالمال كقول بمقدار ما يتخذ الدعوة من المال ككولات كذا في المحيط * ولا بأس باجابة دعوة العبد
التاجر واعارة ثوبه ودابته كذا في الخلاصة * ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده
كان على العبد دين أو لم يكن كذا في المبسوط * ويكره كسوة ثوبه كذا في الخلاصة * وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى ان المحجور عليه اذا دفع له المولى قوت يومه فدعا بعض رفقائه على ذلك الطعام فلا بأس
به بخلاف ما اذا دفع له قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها بشيء يسير كزيت ونحوه
بدون استطلاع رأي الزوج كذا في السكافي * قال رضي الله تعالى عنه وفي عرفنا المرأة والامة
لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب
التمن للمشتري أو بعضه قبل القبض أو بعده أو حط عنه فذلك باطل فان كان وهب بعض الثمن أو حطه
قبل القبض أو بعده بعيب طعن به المشتري فهو جائز ولو حط جميع الثمن أو وهبه لم يجز ولو اشترى
المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وقبله كان بمنزلة هبته
للعبد كان عليه دين أو لم يكن وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت
الهبة باطلة والمال على العبد بحاله فان وهب البائع الثمن للعبد أو لمولاه قيل ان يقبضه ثم وجد العبد
بالتجارة عيباً لم يكن له ان يردّها وهذا استحسان وكذلك هذا في كل شيء كان بغير عينه وان كان الثمن
عرضاً بعينه فهو المأذون العرض للمشتري قبل ان يقبضه فقبله المشتري فالهبة جائزة فان لم يقبل
المشتري الهبة فالهبة باطلة وان كان المشتري وهب الجارية قيل ان يقبضها العبد فقبلها العبد جاز سواء
كان على العبد دين أو لم يكن وكان ذلك فسخاً للعقد وان وهبها للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا
نقض صحيح ايضاً وان كان على العبد دين فقبلها المولى وقبضها فهذا ليس بنقض للبيع ولو تقابض اثنان
وهب العبد العرض من المشتري فقبله فالهبة باطلة ولو وهب المشتري الجارية أي بعد التعاض للمأذون
أو لمولاه جازت الهبة على سبيل البر المبتدأ فان وجد المأذون بالعرض عيباً ولا دين عليه فليس له ان
يردّها بالعيب وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فكذلك وان كان قد وهبها لمولاه
فله ان يردّها العرض بالعيب وضمنه قيمة الجارية يوم قبضها كذا في المبسوط * واذا أذن الرجل لعبد
في التجارة فباع العبد المأذون جارية مما في يده بعلام وتبايضاً ثم حدث بالجارية عيب عند المشتري
الجارية بآفة سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي أو كانت ولدت ولداً أو وطئها المشتري وهي
ثيب أو بكر أو وطئها رجل اجنبي ثم اراد المشتري الجارية وهب الجارية من المأذون أو من مولاه وعلى
المأذون دين أو لا دين عليه ثم ان المأذون وجد بالغلام عيباً فأراد ان يردّه كان له ذلك كذا في المغني *
قال واذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل بعلام مما في يده قيمته ألف درهم وبألف درهم
وتقابض اثنان البائع وهب الالف التي قبض والغلام من العبد المأذون في التجارة وقبضها العبد
المأذون ثم ان العبد المأذون اراد ردّ الجارية بعيب وجده فيها فليس له ان يردّها وكذلك لو كانت الهبة
للمولى ولا دين على العبد وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له ان يردّ الجارية بالعيب ويأخذ من البائع
ألف درهم وقيمة الغلام فان كان أخذ ذلك ثم أبرأه الغرماء من الدين أو وهبوه له أو للمولى أو لورثة المولى
لم يردّ على البائع شيئاً مما أخذ منه كذا في المبسوط * واذا أذن الرجل لعبد في التجارة فوجب له على

حر أو عبد أو مكاتب ثمن بيع أو غضب فأخر العبد فإنه يصح تأخير استحقاقنا ولو كان العبد صانعاً على
 أن يؤخر عنه ثلثاً منه وقبض ثلثاً وخط ثلثاً كان التأخير جائزاً والمطاباطا ولو كان المال الذي وجب
 له قرضاً أو قرضه فأخره عن صاحبه كان له أن يرجع به عليه حالاً كذا في المغني * وإن رضى بذلك كان
 أحسن هكذا في المحيط * قال وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة فوجب له ولرجل آخر على آخر ألف
 درهم دين هما فيه شريكان فأخر العبد نصيبه منه وقد كان المال حالاً فإن التأخير باطل في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى والمال حال على حاله ما قبضه أحدهما أيهما كان يكون مشتركا بينهما وبين
 صاحبه وعلى قولهما التأخير جائز وما أخذ السالك يكون له خاصة لا يشاركه العبد في ذلك حتى يحل
 الأجل كذا في المغني * فإذا حل الأجل كان العبد بالخيار أن شاء أخذ من شريكه نصف ما أخذ ثم
 يتبعان الغريم بالباقي وإن شاء سلم له المقبوض واختار اتباع الباقي بنصيبه في الدين ولو اقتضى العبد
 شيئاً قبل حل الأجل كان لشريكه أن يأخذ منه نصفه وكذلك إن كان الدين كله مؤجلاً فقبض
 أحدهما شيئاً منه قبل حله كان للآخر أن يشاركه فيه ولو كان الدين حالاً فأجله العبد سنة ثم قبض
 الشريك حصته ثم أبطل الغريم الأجل الذي أجله العبد برضى منه قبل مضيه فقد بطل الأجل ولكن
 لا سبيل للعبد على ما قبض شريكه في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحل الأجل فإذا حل
 الأجل شاركه في المقبوض إن شاء وإن لم يقبض الأجل ولكن الغريم مات فحل عليه شارك العبد شريكه
 فيما قبض ولو لم يمت ولكنهما تناقضا الأجل ثم قبض الشريك حقه كان للعبد أن يشاركه ولو كان المال
 حالاً فقبض الشريك حقه ثم إن العبد أخر الغريم حقه وهو يعلم بقبضه أولاً يعلم وتأخير جائر عندهما
 ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى يحل الأجل فإذا حل أخذ منه نصف ما قبض إن شاء ولو كان
 مالهما إلى سنة فقبض الشريك عاجلاً ثم إن العبد أخر حقه للغريم سنة أخرى وهو يعلم بقبضه أولاً يعلم
 وتأخير جائر عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى تمضي السنتان جميعاً ولو كان المال حالاً
 فأخذ الشريك حقه فسلمه له العبد كان تسليمه جائزاً عندهم حتى يتوى ما على الغريم فإن توى ما عليه
 رجع على شريكه فيشاركه في المقبوض ولو كان المال إلى سنة فاشتري العبد من الغريم جارية بخصته
 فالشريك أن يأخذ العبد بنصف حقه من الدراهم فإن أخذ منه نصف نصيبه من الدراهم ثم وجد العبد
 بالجارية عيباً فردّها على البائع بقضاء القاضى عاد المال إلى أجله واسترد العبد من شريكه ما أخذ
 منه ولو كان ردّها بغير قصاء أو بإقالة لم يرجع على الشريك شيئاً مما أعطاه ويكون للعبد ولشريكه على
 الغريم الخمسمائة للباقية إلى أجلها وللعبد على الغريم خمسمائة حاله وكذلك لو كان العبد اشتري
 الجارية من الغريم بجميع الألف الآن للشريك أن يأخذ بنصف الألف ههنا فإن كان حين أقال
 البيع أوردّه بغير قضاء شرط عليه البائع أن الثمن إلى أجله كان إلى أجله كذا في المبسوط * ولو اشتري
 المأذون عبداً على أنه بالخيار ثلثاً فأبراه بآثمه عن الثمن في مدة الخيار فردّه بالخيار صريح عنده كذا في
 الكافي * المأذون في إقالة البيع كالحرفان اشتري المأذون جارية فزادت في يده حتى صار الثمن أقل من
 قيمتها بما لا يتغابن الناس في مثله ثم أقال البيع فيها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز
 في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * ولو اشتري المأذون أمة بألف وقبضها ولم
 يتقدّم الثمن حتى أبرأ البائع عنه ثم تقايلا بطلت الإقالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا
 في الكافي * فلو أقال البيع بمائة ديناراً وبجارية أخرى أو بألف درهم كانت الإقالة باطلة في قياس
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا جائز ولو كان المأذون لم
 يقبض الجارية حتى وهب البائع ثمنها ثم تقايلا فالإقالة باطلة عندهم جميعاً وكذلك لو أقاله بثلث آخر

في هذه الحالة ولو لم يتقايلا البيع ولكنه رأى بالمجارية عيبا قبل أن يقبضها فلم يرض بها ولم يكن رأها فلما رآها لم يرض بها فتنقض البيع وقد كان وبه له الثمن فنقضه باطل كذا في المبسوط * وفي الابانة في المنتقى باع العبد المأذون عبدا في تجارته ثم حجر عليه المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فالحصم في الرد بالعيب هو العبد فان أقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن اليمين فقصى عليه بازدياد جاز كذا في التتارخانية * واذا باع المأذون شيئا واشترى ثم ان المولى أقال البيع فيه فان كان المأذون لادين عليه يومئذ فصانع المولى من ذلك على عبده جائز وان كان عليه دين عند الاقالة فقصى المولى الدين أو أبر العرماء العبد من دينهم قبل أن يفسخ القاضي الاقالة صحت الاقالة وان فسخ القاضي الاقالة ثم أبر العرماء من الدين فالفسخ ماض واذا باع عرضا بثمن وتعاوضا ثم تقايلا والعرض باق والثمن هالك قبل الاقالة أو بعدها فالاقالة ماضية وان كان الثمن باقيا والعرض هالك قبل الاقالة أو بعدها فالاقالة باطلة كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا باع العبد المأذون عينا من كسبه وطعن المشتري بعيب به بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله أو لا يحدث مثله وخاصم المأذون في ذلك فقبله بغير قضاء القاضي بيمين ولا يمينه على العيب فقبوله جائز والبيع منقضى وان لم يقبل حتى رد عليه بقضاء قاض امام يمينه أو باياع عن اليمين أو اقرار منه بالعيب كان جائزا كذا في المغني واذا باع المأذون جارية باللف وتعاوضا ثم قطع المشتري يدها أو وطئها أو ذهب عيناها من غير فعل أحد ثم تقايلا البيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء ردّها ولو كان الواطئ أو القاطع أجنبيا فوجب عليه العقر أو الارش ثم تقايلا البيع والعبد يعلم بذلك أولا يعلم فالاقالة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيحة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * قال ولو أن عبدا ما ذوناله باع من رجل جارية وقبضها منه المشتري فوجد بها عيبا فحطصم العبد فيه الى القاضي وأقام اليمين ان العيب كان عند المأذون فرد القاضي المجارية على المأذون وأخذ منه الثمن ثم ان العبد بعد ذلك وجد بها مجارية عيبا آخر قد كان عند المشتري ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا علم للقاضي بذلك فالأذون بالخيار ان شاء نقض الفسخ ورد المجارية على المشتري وأخذ منه الثمن الا حصة مقدار العيب الذي كان عند المأذون وان شاء أجاز الفسخ وأمسك المجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب الذي كان عند المأذون بقليل ولا كثير كذا في المغني * وان لم يردّها العبد حتى حدث بها عيب عند الما يمكن له أن يردّها ولكنه يرجع بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن كما كان يفعل المشتري قبل الفسخ اذا وجد بها عيبا وقد تعبدت عنده فان شاء المشتري أن يأخذها بعيبها الذي حدث عند العبد فله ذلك فان أخذها ودفع الثمن الى العبد رجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن ولم يكن له أن يرجع بنقصان العيب الا بخر وكذا ان كان العيب الا بخر حناية من العبد أو وطئا فان كان جنابة من أجنبي أو وطئا فوجب العقر أو الارش رجع العبد على المشتري بنقصان العيب المحادث عند المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ المجارية بتجدد الزيادة المنفصلة المتولدة في يد البائع بعد الفسخ وكما ان حدوث هذه الزيادة عند المشتري يمتنع فسخ العقد حقا للشرع فكذلك حدوثها عند البائع بعد الفسخ فانه تعذر ردّها تعين حق البائع في الرجوع بحصة العيب ولو كان المشتري رد المجارية على العبد أو لا بالعيب فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها أو وطئها فلم يردّها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبد فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها واعطى العبد جميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن وان شاء دفع العبد بنقصان العيب الذي حدث عنده من الثمن يعني في الجنابة في الوطء اذا كانت بكر احتى نقصها الوطء

في ما ليها فان كان المشتري وطئها وهي ثيب فلم ينقصها الوطء شيئا لم يرجع العبد على المشتري شي من الثمن ولزم العبد الجارية وان كان اجنبي قطع يدها عند المشتري أو وطئها فوجب العقر والارش ثم ردها القاضى على العبد بالعيب الذي كان عنده ولم يعلم بمصانع الاجنبي ثم حدث بالجارية عيب عند العبد ثم اطاع على ما كان عند المشتري فان الجارية ترد على المشتري ويرد عليه معها نقصان العيب الذي حدث عند العبد من قيمتها ثم يأخذ العبد الثمن من المشتري ان كان قدره اليه ويرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول وان كان العيب الذي حدث بها عند العبد من فعل الاجنبي فاشترى بالجيار ان شاء انخذ ذلك النقصان من العبد ويرجع به العبد على الاجنبي وان شاء اخذ من الاجنبي فان كان العبد البائع قتلها أو قتلها اجنبي في يد العبد فهو وسواء يأخذ المشتري من العبد قيمتها ولا سبيل له على الاجنبي ثم يرجع العبد بالقيمة على الاجنبي بخلاف الجارية فيمادون النفس وان كان العبد باعها بعد ما قبضها المشتري جاز بيعه كذا في المسوط * ولو باع المأذون جارية من رجل بجارية فتقايلا ولم يتيقضا حتى ولدت كل واحدة ولد اقيمة ألف وقيمة كل واحدة ألف أخذ كل واحد منهما ما جاريته وولدها فان لم يتيقضا بعد ما تقايلا حتى ماتت الامتان وأرادا اخذ الولدين أخذ كل واحد الولد الذي في يد صاحبه ونصف قيمة أمه ولو كانت قيمة كل واحد خمسمائة أخذ كل واحد الولد الذي في يد صاحبه ثلث قيمة أمه ولو هلك الولدان دون الاثنين أخذ كل واحد جاريته ولم يقبض صاحبه شي وان هلكت الامتان وأخذ الولدين فان الذي في يده الولد الحي يدفعه الى صاحبه ويأخذ منه ثلث قيمة الامة التي هلكت في يده لا تخركذا في المعنى * ولو باع المأذون جارية من رجل بألف درهم وتقاضاه ثم تقايلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها أو وطئها فنقصها الوطء كان العبد بالجيار ولو اختار أخذها اتسع الواطئ أو الجاني بالعقر والارش وان نقص الاقالة فالعقر والارش للمشتري ولو كان مكان الاف عرضا بعينه كان العبد بالجيار ان شاء اخذ الجارية من المشتري واتبع الجاني والواطئ بالارش والعقر وان شاء أخذ قيمة الجارية من المشتري يوم قبضها وسلم له الجارية وأرسلها وعقرها للمشتري وكذلك لو كان قتلها الجاني كان العبد بالجيار ان شاء اتبع عاقلة الجاني ب قيمتها وان شاء اتبع المشتري ب قيمتها حاله ثم يرجع المشتري على عاقلة الجاني ب قيمتها في ثلاث سنين وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد ان يأخذ من المشتري قيمتها ولو كان حدث بها عيب من فعل المشتري بعد الاقالة تخير العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه وان شاء أخذ الجارية ورجع على المشتري بنقصان العيب ولو كان العيب أحدثه فيها المشتري قبل الاقالة ثم تقايلا ثم علم العبد بالعيب تخير فإر شاء ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وان شاء أخذها معيبة ولا شيء له غير ذلك ولو باع العبد ابريق فضة قيمته مائة درهم بعشرة دنانير وتقاضاه ثم تقايلا وافتراق قبل القبض فالاقالة منقضة كذا في المسوط * والله أعلم

فوله عرضا هكذا وجد
بطبيع بولاق ولعله عرض
كما هو ظاهر

(الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق المأذون وتصرف المولى في المأذون المدينون بالبيع والتسديد والاعتاق وأشباهها) *

اعلم أن الديون على ثلاثة أوجه دين يتعلق برقبته اتفاقا وهو دين الاستهلال ودين لا يتعلق برقبته اتفاقا وهو دين وجب بما هو ليس في معنى التجارة كالوطء والنكاح بغير إذن المولى ودين مختلف فيه وهو دين بسبب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والجارة والاستئجار وضمان المغصوب والودائع والامانات اذا جحد فيها وما يجب من التبر بوطئ المشترة بعد الاستحقاق لاستناده الى الشراء فيلحق به

كذا في الترميع كذا في المعدن * وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد واشترى ولحقه من ذلك دين كبير فقدم الغرماء إلى القاضي والمولى حاضر فقط. وأبىعه من المولى فإن كان في يده مال حاضر بقي بدونه فإنه يقضى دينه من كسبه ولا يبيع المأذون بدنيهم وإن لم يكن في يده مال حاضر إلا أن له مالا غائبا يرجي قدومه أو دين حال يرجي خروجه فإنه لا يعمل القاضي في بيعه بل يتلوم ويؤخر البيع حتى يقدم المال أو يخرج الدين ولم يقدر مدة التلوم تقديرا فمن مشايخنا من قال بأن تقدير مدة التلوم موكل إلى رأى القاضي فإن مضت مدة ووقع في رأيه أن مدة التلوم انتهت باع العبد وإن وقع في رأيه أن مدة التلوم لم تنته فإنه لا يبيعه وقد سكت عن الفقيه أبي بكر البخني أنه كان يقول مدة التلوم مقدرة بثلاثة أيام فإن كان المال الغائب بحيث يقدم بمضي ثلاثة أيام فإن القاضي لا يبيع العبد بل يتلوم حتى يقدم المال أو يخرج الدين وإن كان لا يقدم المال الغائب بعد مضي ثلاثة أيام فإنه يبيعه وإذا انقضت مدة التلوم على القولين جميعا ولم يقدم المال ولم يخرج الدين فإن القاضي يبيع العبد بدنيهم هذا إذا كان المولى جاضرا أما إذا كان غائبا فإنه لا يبيع العبد حتى يحضر لمولى ثم إذا باع القاضي العبد بحضرة المولى يقسم ثمنه بين الغرماء فبعد ذلك ينظر إن كان بالثمن وفاء بالديون كلها أو في كل واحد منهم تمام حقه ويصرف الفضل إلى المولى إن كان ثمة فضل وإن لم يكن بالثمن وفاء بالديون كلها يضرب كل غريم في الثمن بقدر حقه ولا سبيل لهم على العبد فيما بقي من دينهم حتى يتق العبد كذا في الدخيرة * فإن اشترى العبد مولا الذي باعه عليه القاضي للغرماء لم يبيعه الغرماء بشيء مما بقي من الدين قليل ولا كثير وإن عاد العبد إلى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في المغني * ولو كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلا فإنه يبيعه ويعطى أصحاب الحال قدر حصته منه ويمسك حصة أصحاب الاجل إلى وقت حلول الاجل وهذا إذا كان كله ظاهرا ولو كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولا يمكن سبب الوحوب قد ظهر كالمحضر العبد بثرا في الطريق وعليه دين فإن القاضي يبيعه في الدين ويدفع إلى الغريم قدر دينه من الثمن وإن كان الدين مثل الثمن دفع كله فبعد ذلك إذا وقع في البئر دابة فيها مكت يرجع صاحب الدابة على الغريم فيأخذ منه قدر حصته من ذلك فيضرب هذا بقيمة الدابة والغريم يضرب بدينه فيقسمان الثمن بالمحصر هكذا في التتارخانية * ولو طلب بعض الغرماء من القاضي البيع والبعض غيب فباعه القاضي للمحضر فبيعه جائر على الكل ثم يدفع القاضي إلى المحضر حصتهم من الثمن وتقف حصة الغيب فإن قال العبد قبل أن يباع أن لفلان على من المال كذا وصدة المولى بذلك وكذبه وفلان غائب فقال الغرماء المحضر وليس لفلان عليه قليل ولا كثير فإن العبد يكون مصدقا في ذلك فإن حضر الغائب وصدق العبد في قراره أخذ حقه وإن كذبه قسم ما وقف له بين المحضر بالمحصر كذا في المغني * ولو أقرب بذلك بعد ما باعه القاضي وصدة مولا لم يصدقا على الغرماء ويدفع جميع الثمن إلى الغرماء المعروفين فإن قدم الغائب وأقام اليد على حقه اتبع الغرماء بحصته مما أخذوه من الثمن وإن أراد القاضي أن يستوثق من الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فأبى الغرماء أن يفعلوا منهم لا يجبرون على شيء من ذلك ولكن أن أعطوه ذلك وطابت به أنفسهم حازفان قدم الغائب وأقام البيعة على إقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائر أيضا ثم إن كانوا أعطوا كفيلا وثبت حق الغائب بالبيعة كان له أن يأخذ حصته إن شاء من الغرماء وإن شاء من الكفيل ثم يرجع به الكفيل على الغرماء كذا في المبسوط * ثم القاضي إذا باع العبد للغرماء أو باع أمين القاضي العبد للغرماء لا تلحقه العهدة حتى لو وجد المشتري بالعبد عيبا فاشترى لا يردّه على القاضي ولا على أمينه ولكن القاضي ينصب وصيا حتى يردّه عليه وكذلك لو قبض

القاضي أو أمينه الثمن من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يد المشتري فالمشتري لا يرجع على القاضي ولا على أمينه وإنما يرجع على الغرماء فان عتق العبد بعد ذلك فالغرماء يرجعون بذئوبهم على العبد وهذا ظاهر وهل يرجعون بما ضمنوا للمشتري من الثمن فلاذ كره هذا الفصل في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه والاصح انهم لا يرجعون وذ كرشح الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب المأذون أن القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المدينون بطالب الغرماء ان قال جعلتك أمينا في بيع هذا العبد لا تحقه العهدة وأما اذا قال له بيع هذا العبد ولم يزد فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تحقه العهدة ثم في فصل الرد بالعيب اذا نصب القاضي الامين خصصا للمشتري ورد المشتري العبد عليه بالعيب فالقاضي يأمر الامين ببيع العبد ويأمره ان يبين العيب اذا باعه فاذا باعه الامين وأخذ الثمن بدأ بدين المشتري أولا فبعد ذلك ينتظر ان كان الثمن الاخر اقل من الثمن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول الفضل على الثمن الاخر ولا يغرم الامين ذلك وان كان الثمن الثاني أكثر من الاول اعطى المشتري حقه وما بقي يكون للغرماء وان انقطع حق الغرماء عن العبد بعد البيع ولو كان العبد حين رد على أمين القاضي بالعيب مات في يده قبل ان يبيعه ثانيا فالامين يرجع بالثمن على الغرماء فيأخذ منهم الثمن ويرده على المشتري كذا في الذخيرة * وان كان المولى قد أخذ شيئا من ذلك من العبد فان لم يكن على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك ثم تحقه دين لم يجب على المولى رد ما أخذ ان كان قائما بعينه ولا ضمانه ان كان استهلكه وان كان على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك يجب على المولى رد ما أخذ ان كان قائما بعينه وضمانه ان كان استهلكه كذا في المغني * ولو كان المولى أخذ منه ألف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ ثم تحقه بعد ذلك دين آخر يأتي على رقبته وعلى جميع ما قبض المولى فان المولى يغرم الالف كله فيكون للغرماء وبيع العبد ايضا في دينه ولولم يلحق العبد دين آخر لم يغرم المولى الا نصفه واذا لحق المأذون دين يأتي على رقبته وعلى جميع ما في يده فأخذ منه مولا الغلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى أخذ منه مالا كثيرا فالمقبوض سالم للمولى استحمنا لان في أخذ المولى العلة منقعة للغرماء فانه تبتة للاذن بسبب ما يصل اليه من الغلة ولو كان قبض كل شهر مائة درهم كان باطلا وعليه ان يرد ما زاد على غلة مثله كذا في المبسوط * ويتعلق دين التجارة بالكسب المحاصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة والصدقة قبل تحق الدين أو بعده كذا في الكافي * ولو أقر العبد المأذون بدين خمسمائة ثم استفاد عبدا يساوي ألفا فأخذ المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتي على قيمته وعلى قيمة ما قبضه المولى فان المقبوض يؤخذ من المولى فيباع ويقسم ثمنه بين سائر الغرماء فان أدى المولى الدين الاول سلم العبد له وبيع للآخرين في دينهم وليس للمولى ان يخصم مما أدى من الدين الاول فان لم يؤد المولى ولكن الغريم الاول أبر العبد من دينه بعدما تحقه الدين الاخر بيع العبد الذي قبضه المولى في دين الاخرين وان كان أبراهم من دينه قبل أن يلحقه الدين الاخر سلم العبد الذي قبضه المولى له ولولم يبرئه حتى تحقه الدين الاخر ثم أقر الغريم الاول أنه لم يكن له على المأذون دين وأن أقر العبد المأذون له بالدين كان باطلا سلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يتبعه صاحب الدين الاخر بشيء منه بخلاف ما اذا أبراه الغريم الاول ولو كان المولى أقر بالدين الاول كما إن أقر به العبد ثم قال الغريم الاول لم يكن لي على العبد دين واقاره لي باطل فان الغريم الاخر يأخذ العبد الذي قبضه المولى لبيع في دينه كذا في المبسوط * وكما تباع رقبته العبد في دين التجارة تباع رقبته فيما كان من جنس التجارة قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا أذن الرجل العبد في التجارة بما تحقه من دين تجارة

أو غصب أو ودعة بحدّها أو دابة عقرها أو بضاعة أو عارية بحدّها أو ثوب أحرقه أو أجر أجبر أو مهر جارية
 اشتراها أو وطئها ثم استحققت فذلك كله لازم له يؤخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المحيط *
 قيل ما ذكر من الجواب في ضمان عقرا الدابة وأحرق الثوب محمول على ما إذا أخذ الثوب أو الدابة أو لا
 حتى يصير غاصبا بالآخذ ثم أحرق الثوب أو عقرا الدابة فأما إذا عقرا الدابة أو أحرق الثوب قبل القبض
 فينبغي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لا يؤخذ به في الحال ولا تباع رقبته فيه وعلى قول محمد
 رحمه الله تعالى يؤخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المغني * وإذا استعار دابة من أحد إلى
 مكان معلوم فذهب بها إلى مكان آخر حتى صار مخالعا ضامنا تباع رقبته كذا في الدخيرة * وإذا
 تزوج امرأة ودخل بها إن كان النكاح باذن المولى يباع بدين المهر ثم يشترط لصحة بيع القاضى اذن
 الغرماء بالبيع واذن المولى كذا في المغني * وإذا أذن الرجل لامته فلحقه دين ثم وهب لها مائة
 أو تصدق عليها بصدقة أو اكتسبت مالا من التجارة أو غيرها فغرمهاؤها أحق بجميع ذلك من مولاهما
 كذا في المبسوط * إذا أذن لامته في التجارة ثم ولدت ولدا ممل يسرى الدين إلى ولدها حتى يباع ولدها
 في الدين كالأم فهذا على وجهين أما إن ولدت بعدما لحقها الدين أو ولدت قبل أن يلحقها الدين ثم
 لحقها الدين بعد ذلك فإن ولدت بعدما لحقها الدين فإنه يسرى الدين إلى ولدها يباع الولد معها في الدين
 الآن يغديه المولى كذا في المغني * ولو ولدت ولدا وعلمها دين وبعد الولادة لحقها دين أيضا بعد
 ذلك اشترك الغرماء جميعا في ماليتها إذا بيعت فأما ولدها فلا صحاب الدين الاقل خاصة ولو ولدت ولدين
 أحدهما قبل الدين والاخر بعد الدين لحق الدين الولد الاخر دون الاول كذا في المبسوط * ولا
 يتعلق دين العبد بما دفع اليه المولى ليتجر به بخلاف كسبه الذي في يده فإنه يتعلق به وإن قال المولى
 هو مالي عندك لتجربه كذا في التتارخانية * وإذا دفع الرجل إلى عبده مالا ليعمل به بشهروا واذن له
 في التجارة فباع واشترى فلحقه دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فجميع ما في يد
 العبد بين غرمائه لا شيء للمولى منه الآن يعرف شيء للمولى بعينه فيأخذ دون الغرماء وكذلك لو عرف
 شيء بعينه اشتراه بمال المولى أو باع به مال المولى كذا في المبسوط * وإن أقر العبد في حال حياته
 وصحته بعدما لحقه الدين أن هذا المال الذي في يده مال المولى الذي دفعه إليه وقد عرف دفع المال
 إلى العبد بمائة الشهود والا نه لم لا يعرف مال المولى بعينه لم يكن إقراره صحيحا ولو كان أقرب بذلك
 لا جنى يصح إقراره فإن أقام المولى بينة أن هذا المال هو المال الذي دفعه إلى العبد وأقر غرماء لعبد
 بذلك كان المولى أحق به كذا في المغني * ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل ففضى المولى من
 ثمنه الحال ثم حل الاجل ضمنه المولى وسلم للاول ما قبض وإن لم يبعه للاول يبيعه للثاني ولو طلب
 صاحب الحال من القاضى بيعه فباعه أعطاه حصته ودفع الباقي إلى المولى حتى يحل الاجل فإن
 هلك في يده لم يضمن وشارك الثاني الاول فيما قبض ولو استهلك المولى ما قبض وقضاء غريمه له ضمن
 للثاني فإن نوى ما على المولى شارك الثاني الاول يرجعان على الغريم الذي قضاه المولى كذا
 في التتارخانية * ولو لم يبيع القاضى العبد للغريم ولم يكن المولى باعه برضى صاحب الدين الحال
 فبيعه جائز ثم يعطى نصف الثمن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن فإذا حل الدين الاخر
 أخذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فإن توى ما على المولى من نصف القيمة لم يرجع
 على الذى أخذ نصف الثمن بشئ وإذا باعه المولى بغير أمر القاضى والغرماء فبيعه باطل فإن أجازوا لبيعه
 أو قضاهم المولى الدين أو كلهم في الثمن وفاء بدينهم فأعطاهم نقد البيع كذا في المبسوط * وإذا باع المولى
 العبد المأذون المدينون بغير رضى الغرماء وسلمه إلى المشتري ثم جاء الغرماء يطلبون العبد بدينهم فأرادوا

أن يفسخوا بيع المولى والبائع والمشتري حاضران كان الغرماء أن يفسخوا البيع قال شافعي هذا إذا كانوا يصلون إلى ديونهم فأمّا إذا كان يصل إليهم الثمن وفي الثمن وفاء بديونهم فليس لهم أن يفسخوا البيع فإذا كان أحدهما غائبا أما البائع وأما المشتري أجبه وأعلى أن المشتري إذا كان غائبا والبائع حاضر مع العبد أنه ليس للغرماء أن يفسخوا العقد معه وأما إذا كان المشتري حاضرا مع العبد قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لانه صومعة لهم مع المشتري كذا في المغني * ولو أن الغرماء لم يقدر راعى على المشتري وعلى العبد المأذون انما قد راعى على البائع وأرادوا أن يضموا والبائع قيمة العبد فلهم ذلك ثم اذا ضمنوا البائع قيمة العبد اقسموها بينهم بالخصص يضرب كل واحد منهم بجميع بيع دينه في تلك القيمة وجاز البيع في العبد وسلم الثمن للمولى ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعق العبد كما لو بيع العبد بدينهم ولو أجازوا البيع كان الثمن لهم وبرئ البائع من القيمة فان ملك الثمن في يد البائع قبل أن يقبضه الغرماء من البائع هلك من مال الغرماء وبرئ البائع من القيمة فاذا عتق العبد اتبعوه بجميع دينهم ولو أن الغرماء أجازوا البيع بعدما هلك الثمن في يد البائع صححت الاجازة فكان الهلاك على الغرماء مكدا ذكر في ظاهر الرواية وان اختار بعض الغرماء ضمان لقيمة واختار بعضهم الثمن كان لهم ذلك ويكون فائدة هذا أن تكون القيمة أكثر من الثمن ويكون للذين اختاروا القيمة حصتهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصتهم من الثمن حتى لو كانوا أربعة واختار أحدهم ضمان القيمة له ربع القيمة لا غير والذين اختاروا الثمن لهم ثلاثة أرباع الثمن والباقي للمولى وينفذ البيع في جميع العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبائع حاضرين والعبد قائم في يد المشتري فأجاز بعضهم البيع وأبطله بعضهم كان الابطال أولى ولم يجز البيع في شيء من العبد كذا في المحيط * فلو أن الغرماء قدر راعى على البائع والمشتري ولم يقدر راعى على العبد فلهم الخيارا شافعي واضمنوا البائع قيمة العبد وان شافعي ضمنوا المشتري فان ضمنوا المشتري قيمة العبد رجوع المشتري على البائع بالثمن الذي نقده وان اختاروا تضمين المولى قيمة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري وأيهما اختار لغرماء ضمانه برئ الآخر براءة مؤبدة بحيث لا يعود الضمان إليه أبدا كذا في المغني * فان أخذ الغرماء القيمة من البائع أو من المشتري ثم ظهر العبد فأرادوا أن يأخذوا العبد ويردوا القيمة على من أخذوا منه القيمة ينظران أخذ الغرماء القيمة بزعم أنفسهم بأن ادعوا أن قيمة العبد كذا وأنكر الذي اختار الغرماء تضمينه فأقاموا البينة على ما ادعوه من القيمة واستحلفوه ونكل لاسبيل لهم على العبد وان أخذوا القيمة بزعم الضامن بأن ادعى الضامن أن قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء وحلف على ذلك ولم يكن للغرماء بينة كان لهم أن يأخذوا العبد ثم اذا اختاروا أخذ القيمة من المولى وأخذوا لقيمة منه ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب بالعبد وردّه على المولى البائع بقضاء القاضى فالمولى هل يرد العبد على الغرماء بهذا العيب فهذا إلى وجهين الاول اذا لم يكن المولى البائع عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري وفي هذا الوجه ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله وقد ردّ عليه بالبينة أو بنكوله أو باقراره يردّ على الغرماء وان كان العيب عيبا يحدث مثله وقد ردّ عليه بالبينة أو بنكوله رده على الغرماء وان رده بحكم اقراره لا يردّ على الغرماء الا ان يقيم البينة أن هذا العيب كان بالعبد قبل شراء هذا المشتري أو يستحلفهم على ذلك فيبطلوا الوجه الثاني أن يكون المولى البائع عالما بالعيب وقت البيع من المشتري وهذا الوجه على قسمين ان كان القاضى قضى عليه بقيمة العبد معيبا فليس له أن يرد العبد على الغرماء وان كان القاضى قضى عليه بقيمته صححنا قوله أن يردّه على الغرماء اذا كان العيب عيبا لا يحدث مثله أو يحدث الا أنه ردّ عليه بالقيمة أو بنكوله معني هذه المسئلة ان الغرماء حين أرادوا أخذ القيمة من المولى

قال ان هذا العبد يعيب بعيب كان به وقت بيعه اياه من المشتري فصدقه الغرماء في ذلك وضمنوه قيمته معيباً وكذبوه وقالوا لا بل كان العبد صحيحاً وقت بيعك اياه من المشتري وانما حدث العيب في يد المشتري فلما حق تضمينك قيمته صحيحاً فضمنوه قيمته صحيحاً والحكم ما ذكرنا فان كان الغرماء أخذوا القيمة من المولى وظهر العبد في يد المشتري واطلع على عيب قديم بالعبد فلم يرده على المولى حتى تعيب عنده بعيب آخر لا يكون للمشتري حق الرد على المولى ولكن يرجع عليه بنقصان العيب واذا رجع على المولى بنقصان العيب ليس للمولى أن يرجع على الغرماء بنقصان العيب ذكر المسئلة في هذا الكتاب من غير ذكر خلاف بعض مشايخنا قالوا هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له أن يرجع على الغرماء بنقصان العيب قالوا وقد نص على هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب كذا في المحيط * ولو أعتق المولى رقيقاً من رقيق المأذون وعلى المأذون دين هل ينفذ عتقه فهو على وجهين اما ان يكون الدين على المأذون مستغرقاً وغير مستغرق فان كان الدين غير مستغرق كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاً بأنه لا ينفذ عتقه ثم يرجع وقال بأنه ينفذ عتقه وان كان الدين مستغرقاً لا ينفذ عتق المولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قولاً واحداً وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ينفذ عتقه على كل حال والخلاف بينهم في هذه المسئلة فرع مسئلة أخرى وهو أن دين العبد هل يمنع وقوع الملك للمولى في اكسابه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يمنع ان كان مستغرقاً قولاً واحداً وان كان غير مستغرق فله فيه قولان على قوله الأول يمنع وعلى قوله الآخر لا يمنع وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يمنع وان كان مستغرقاً ولا يمنع المولى عن التصرف فيه اذا ثبت هذا فنقول اذا أعتق المولى عبداً من كسب العبد المأذون لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن سواء كان موسراً أو معسراً الا انه اذا كان المولى معسراً كان للغريم اتباع العبد المعتق بالقيمة ثم العبد المعتق يرجع بما أدى على المعتق وهو المولى بخلاف ما لو أعتق المأذون وسعى في قيمته للغرماء حال اعسار المولى فانه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المغنى * وان أعتق عبده لم يعتقه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يريد به أنهم لم يعتقوا في حق الغرماء ولهم أن يبيعوهم ويستوفوا دينهم من ثمنهم واما في حق المولى فهم أحرار بالاجماع حتى أن الغرماء لو أبرقهم من الدين أو باعوههم من المولى أو قضى المولى دينهم فأنهم أحرار واما عندهما فنفذ عتقه فيهم ويضمن قيمتهم للغرماء ان كان موسراً وسعوا في قيمتهم ان كان معسراً ورجعوا بذلك على المولى كذا في الينابيع * ولو لحق العبد المأذون دين كثير فأعتقه المولى وأخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار الغرماء اتباع العبد وأخذوا منه الدين رجع إلى العبد على المولى في المال الذي أخذ منه بما أذاه من الدين بقيمة ذلك وان كان قائماً في يد المولى اتبعه العبد حتى يستوفي منه مقدار ما أدى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو يوفى العبد الدين ولكن الغرماء أبرقوه منه لم يرجع على المولى بشئ من ذلك المال وكذلك ان كانت أمة فأعتقها وأخذ منها مالها وولدها وأرسل يدها وقد كان الدين تحقها قبل الولادة والجنابة ثم حضر الغرماء فان المولى يجبر على أن يدفع اليها مالها لتقضى دينها ولا يجبر على دفع الولد والارث ان كان لم يعتقها ولكنه تناع فيقضى من ثمنها ومن أرش اليه الدين وان كان المولى أعتقها فللغرماء أن يرجعوا عليه بقيمتها ثم يباع ولدهما في دينهم أيضاً ويأخذون من المولى الارش أيضاً ثم يتبعون الامة بما بقي من دينهم وان شاءوا اتبعوها بجميع الدين وتركوا اتباع المولى فان اتبعوها بدينهم فأخذوه منها سلم للمولى ولداً لامة وما أخذ من أرش يدها لم يكن لها أن ترجع على المولى بالولد والارث كما لا ترجع بغيره نفسها ولها أن ترجع على المولى بما أخذ من مالها وكذلك لو باعها للغرماء بدينهم وقبض الثمن ثم أعتق المشتري الجارية فان شاء

الغرماء أخذوا الثمن واتبعوا الجارية بمباقي دينهم وإن شاءوا تبعوها بجميع دينهم فإن أخذوا ذلك
منها سلم للمولى الثمن وكذلك إذا كان المولى كاتبها باذن الغرماء كان لهم أن يأخذوا جميع ما يقبض
المولى من المكاتبه وليس لهم أن يرجعوا فيها بشئ من دينهم مادامت مكاتبه فإن قبض المولى جميع
المكاتبه وعتقت فالغرماء بالخيار إن شاءوا أخذوا المكاتبه من السيد ثم اتبعوا الامه بمباقي دينهم
وإن شاءوا أخذوا الامه بجميع دينهم فإن أخذوه منها سلمت المكاتبه للمولى كذا في المبسوط * في جاح
الفتاوى عليه أربعة آلاف درهم وله متاع قيمته ثلاثة آلاف درهم فأتلف المولى عليه ذلك وأعتق
العبد فالغرماء بالخيار إن شاءوا ضمنوا المعتق أربعة آلاف درهم ويرجع على المولى بثلاثة آلاف درهم
قيمة المتاع وإن شاءوا ضمنوا المولى أربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المعتق بشئ **كذا**
في التتارخانية * وإن وقع الاختلاف بين المولى والغرماء فقال الغرماء للمولى قد أعتقه فلما علمك
القيمة وقال المولى لم أعتقه فالقول قول المولى ويباع العبد للغرماء وأقرارهم باعتاق العبد لا يتضمن
براءة العبد وإذا بقي دينهم على العبد بعد إقرارهم بالاعتاق يباع لعبد ديونهم ولا يلتفت إلى قولهم كذا
في الذخيرة * العبد المأذون المدين إذا باعه المولى من غير اذن الغرماء فأعتقه المشتري قبل أن يرضه
فانه يقف عتقه إن أجاز الغرماء البيع أو قضى المولى دين الغرماء وأبرأ الغرماء العبد عن الدين ينفذ
عتق المشتري فإن أبى الغرماء أن يحيروا البيع وأبى المولى أن يقضى دينهم فانه يبطل عتقه ويباع
العبد للغرماء بدينهم وأما إذا قبض العبد ثم أعتقه فانه ينفذ عتقه وإذا نفذ عتق المشتري بعد القبض
فالغرماء بعده بالخيار إن شاءوا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وإن شاءوا ضمنوا البائع القيمة وإن
ضمنوا قيمة العبد فبيع المولى ينفذ ويسلم الثمن للمولى كذا في المحيط * ولولم يعتقه المشتري ولكنه باعه
أو وهبه وسلمه فإن تم البيع الأول ببعض ما وصفناه إجازة أو قضاء دين أو وفاة الثمن بدينهم فأخذوه
جاز ما فعل المشتري فيه ولولم يبعه المولى ولكنه وهبه لرجل وسلمه ثم ضمنه الغرماء القيمة نفذت
الهمة فإن رجع في الهبة بحكم أو بغير حكم سلم العبد له ولم يكن له على الرجل القيمة ولا للغرماء على العبد
سبيل فإن وحده عيبا يتقص من القيمة التي غرمها كان له أن يردّه ويأخذ القيمة فإن كان أعتقه بعد
الرجوع في الهبة قبل أن يعلم بالعيب أو دبره أو حدث به عيب رجوع بما بين العيب والصحة من القيمة وللغرماء
أن يردوا القيمة ويبيعوا العبد في الدين في غير العتق والتدبير إلا أن شاء المولى أن لا يطالبهم بالتقصان
ويرضى به معيبا وإن كان هذا في جارية قد وطلت بشبهة فوجب لها العقر لم يكن للغرماء عليها سبيل من
أجل الزيادة المنفصلة ولو كان المولى باعه وغيبه المشتري فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا
لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فرجع بتقصان القيمة على البائع لم يكن للبائع أن يرجع على
الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة العيب من القيمة التي غرمها للغرماء كذا في المبسوط * وإذا باع
العبد المأذون شيئا من أكسابه من المولى بثمن قيمته جاز أن كان مديونا وإن لم يكن مديونا لا يجوز فإن
سلم العبد المبيع إلى المولى قبل أن يأخذ الثمن من المولى لا يسقط الثمن من المولى كذا في المحيط * إذا باع
من المولى شيئا بتقصان لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاحشا كان الغبن أو يسيرا وعندهما جاز
البيع فاحشا كان الغبن أو يسيرا ولكن يغير المولى بين أن يزيل الغبن وبين أن يتقص البائع وهذا
الذي ذكرنا قول بعض المشايخ وقيل الصحيح أن قوله كقولهما كذا في الكفاية * وإن باع من أجنبي
وعليه دين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز سواه باعه بثمن القيمة أو بأقل بحيث يتغابن الناس
في مثله ولا يتغابن ولا يأمر الأجنبي أن يبايع الثمن إلى تمام القيمة فالأصل عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أن في تصرف العبد مع الأجنبي يتحمل الغبن اليسير والعاحش وعلى قول أبي يوسف ومحمد

رحمه الله تعالى ان باعه من اجنبي بمثل القيمة أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز ولا يؤثر
المشتري أن يبلغ الثمن الى تمام القيمة كذا في المغني * واذا باع العبد المأذون به من ماله في يده من
التجارة أو اشتري شيئاً ببعض المال الذي من تجارته وحاجي في ذلك وكان ذلك في مرض موت المولى ثم
مات المولى من مرضه ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز حاجي العبد بما يتغابن
الناس في مثله أو لا يتغابن في مثله ما لم يتجاوز المحاباة ثلث مال المولى فإذا جاوزت ثلث مال المولى فإنه
يخير المشتري فان شاء أدى ما زاد على الثلث وان شاء نقض البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث بخلاف ما لو
كان المولى صحيحاً وحاجي العبد بما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن الناس في مثله فإنه يجوز عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كينما كان جاوزت المحاباة ثلث المال أو لم تجاوز ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا
كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان باع واشتري
وحاجي بما يتغابن الناس في مثله فإنه يجوز وبسليم للمشتري اذا لم تجاوز ثلث ماله وان جاوزت ثلث ماله
يخير المشتري كما لو باع المولى واشتري بنفسه وحاجي محاباة يسيرة وان باع واشتري وحاجي بما لا يتغابن
الناس فيه فإنه لا يجوز البيع عندهما حتى اذا قال المشتري أنا أؤدى قدر المحاباة ولا أنقص البيع
لا يكون له ذلك على قولهما هذا الذي ذكرنا كله اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين
محيط برقبته وبما في يده أو لا يحيط فباع واشتري وحاجي محاباة يسيرة أو فاحشة فالجواب فيه ٥ دهم
جميعاً كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين كذا في المحيط * ولو كان الدين على المولى ولا دين على
العبد فهذا على وجهين اما أن يكون الدين محيطاً بجميع مال المولى أو لا يكون محيطاً بجميع ماله فان
كان محيطاً بجميع مال المولى فباع العبد واشتري وحاجي فالحاباة لا تسلم للمشتري يسيرة كانت
أو فاحشة الا أن المشتري يخير اذا كانت المحاباة يسيرة بالاجماع فان شاء نقض البيع وان شاء أدى
قدر المحاباة كما لو باشر المولى ذلك بنفسه وان كانت المحاباة فاحشة فالمسئلة على الخلاف يخير المشتري عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يخير المشتري ولو كان على المولى دين لا يحيط بجميع ماله
فالبيع من المأذون جائز بالحاباة اليسيرة والفاحشة ويسلم ذلك للمشتري ان لم يتجاوز المحاباة ثلث ماله
بعد الدين وان جاوزت ثلث ماله بعد الدين يخير المشتري ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كانت المحاباة يسيرة يجوز البيع والشراء وتسلم للمشتري المحاباة ان لم
تجاوز ثلث ماله بعد الدين وان جاوزت لم تسلم له ويخير وان كانت المحاباة فاحشة لا يخير المشتري
عندهما ولو كان على المولى دين محيط برقبته والعبد وبما في يديه وعلى العبد دين كبير محيط برقبته والعبد
وبما في يديه فان المحاباة لا تسلم للمشتري يسيرة كانت أو فاحشة ويخير المشتري ان كانت المحاباة يسيرة
عندهم جميعاً وان كانت المحاباة فاحشة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخير المشتري
وعندهما لا يخير هذا الذي ذكرنا اذا حاجي المأذون للاجنبي فاما اذا حاجي لبعض ورثة المولى بأن باع
من بعض ورثة المولى وحاجي وقدمات المولى من مرضه ذلك كان البيع باطلاً عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ولا يخير الوارث وعندهما البيع جائز ويخير الوارث فيقال ان شئت نقضت البيع وان شئت بلغت
الثمن الى تمام قيمته لا يسلم لك شيء من المحاباة وان كان يخرج من ثلث مال المولى الا أن يحير بقيمة الورثة
ويستوى الجواب بين أن يكون على العبد دين أو لا دين على العبد وكذا يستوى الجواب بين أن يكون
على المولى دين أو لا دين عليه كذا في المغني * وان باعه المولى شيئاً بمثل القيمة أو أقل جازاً فسلم
المبيع اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن واذا بطل الثمن صار كما به باع عليه يغير ثمن فلا يجوز البيع ومراده
ببطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة للمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهرة النيرة * وان حبسه

في يده حتى يستوفي الثمن جاز كالموابع من مكاتبه كذا في الكافي * وان كان الثمن عرضاً للمولى
أن يطالب العبد بالعرض الذي اشتراه منه كذا في المغني * ولو باع المولى متاعه من عبده بأكثر من
قيمه بقليل أو كثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار أن شاء نقض البيع وأن شاء حط الفضل
عن القيمة كذا في الكافي * عبداً مأذون له عليه دين باع المولى منه ثوباً في يد المولى كان الثمن ديناً
للمولى على العبد في الثوب يباع فيستوفي المولى دينه من ثمنه والفضل للغرماء وإن كان فيه نقصان بطل
ذلك القدر كذا في التتارخانية نقل عن الأمانة * ولو كان الدين على العبد لشريكين بعضه حال وبعضه
مؤجل فوجه المولى لأحدهما وسلطه إليه فلم يشريكه أن ينعض المبتعة فإن نقضها يبيع العبد فاستوفي الذي
نقض المبتعة حقه من الثمن وما بقي فهو للمولى ولا شيء للوهاب له على المولى ولا على العبد ولا على الشريك
ولو باعه المولى من أحدهما بألف درهم وقيمه ألف درهم فأبطل الآخر البيع بعد القبض أو قبله يبيع
لهما وأقسما ثمنه ولم يبطل من دين المشتري شيء وإذا كان على المأذون دين مؤجل فباعه المولى من
صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر فالثمن للمولى وهو أحق به حتى يحل الدين فيدفع الثمن إلى الغريم
فإن تولى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيل وإن كان على العبد دين لا آخره مثل دين
المشتري فيحل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشترا العبد ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري
فيه وإن كان شريكاً في الدين الذي على العبد ولم يكن شريكاً ولو شارك الآخر فيما قبض من القيمة لم يسلم
له وإن كان يأخذ المولى منه ثم يأتي الشريك الآخر فيأخذ ذلك من المولى كذا في المبسوط * وليس للمولى
أن يبيع العبد المأذون إلا أن يأذن له الغرماء في بيعه أو يقضى الدين أو يكون القاضى هو الذي
أمر ببيع كذا في السراج الوهاج * ولو كان دين العبد مؤجلاً فباعه مولاه قبل حلول أجله جاز ببيع
لأول الدين المؤجل لا يحجز المولى عن بيعه فإذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين أن ينعض البيع
واسكن له أن يضمن المولى قيمة العبد كذا في فتاوى قاضى خان * وإن أعتق المولى العبد المأذون وعليه
ديون فاعتاقه جاز وضمن المولى للغرماء قيمته إذا كانت مثل الدين أو أقل وما بقي من الديون طوبى
العبد به بعد عتقه وإن كان الدين أقل من قيمته ضمن ذلك القدر فقط كذا في الكافي * ولو لم يكن
عليه دين ولكنه قتل حراً أو عبداً خطأ فاعتقه المولى فإن كان يعلم بالجناية فهو مختار للغداء والغداء
البدية إن كان المقتول حراً وقيمة المقتول إن كان عبداً الآن تزيد على عشرة آلاف درهم فينقص منها
عشرة فإن لم يعلم بالجناية غرم قيمة عبده إلا أن تبلغ قيمته عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة كذا
في المبسوط * ولو كان عليه دين محيط وجنایات محبطة فاعتقه المولى ولم يعلم به غرم للغرماء قيمة كاملة
ولا ولياء الجنایات قيمة كاملة إلا إذا زاد على عشرة آلاف فينقص عشرة كذا في التهذيب * وإذا أذن
للدبر أو لام الولد في التجارة فله حق كل واحد منهما دين فاعتقه المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من
قيمة المدبر أو المولد كذا في الكافي * وإن أعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بقيمته وما
في يده ثم قضى الغرماء الدين أو أبرأه الغرماء أو بعضهم حتى صار في قيمته وفاء وفي يده فضل عن الدين
جاز عتق المولى الجارية ولو أعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بطل العتق في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ثم وطئها المولى بعد ذلك فجاءت بولد فادعاه فدعوتها جائزة وهو ضامن قيمتها للغرماء
ثم الجارية حرة لسقوط حق الغرماء عنها بالاستيلاء ودعى المولى العتق للجارية كذا في المبسوط * وإذا
دبر المولى عبده المأذون المديون فتدبره جاز وليس للغرماء أن ينقضوا تدبيره وإذا لم يكن للغرماء
أن ينقضوا تدبير المولى كان لهم الخيار أن شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وإن شاءوا استسعوا العبد
في ديونهم وأى ذلك اختاروا وبطل حقهم في الآخر وإن ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى

يعتق وبقى العبد مأذونا على حاله وإذا استسعوا العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكل ما لبسوا وبقى العبد مأذونا على حاله وإذا بقي العبد مأذونا على حاله فإن اشترى بعد ذلك وباع فحقه دين كثير كان لأصحاب هذا الدين أن يتبعوا والمدير واستسعوه بدينهم ولا سبيل لهم على المولى ولهم استسعاء المدير بخلاف أصحاب الدين الذين وجب لهم الدين قبل التدبير فإن المولى يضمن لهم القيمة فإذا استسعى الغرماء الآخرون المدير في دينهم فأدى اليهم من سعائته لم يكن للغرماء الأولين الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وإن بقي شيء من السعاية من الغرماء الآخرين يكون للمولى ولا يكون للغرماء الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وإن قتل المدير حتى وجب قيمته فلا شيء للغرماء الأولين من قيمته وتكون القيمة للغرماء الآخرين يستوفون من ذلك ديونهم كذا في المغنى * وإذا لحق العبد المأذون دين ثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمتهم ألف درهم ثم دبره المولى فأختار بعض الغرماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسعوا العبد فذلك لهم فإن كان اختار ضمان المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم الذي اختار السعاية أن يأخذها من العبد قبل أن يأخذ الآخرون شيئا من القيمة لم يكن لهما حق المشاركة معه فيما قبض وإذا أراد الذي اختار السعاية أن يأخذ المولى بنصيبه أو يشارك صاحبيه فيما يقبضان من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الآخرون بعد اختيارهما ضمان المولى وإذا أراد أن يبيع المدير بدينهما ويدعا تضمير المولى لم يكن لهما ذلك وإن سلم ذلك لهم المولى فإن اشترى المدير بعد ذلك وباع فحقه دين آخر كان جميع كتب المدير بين صاحب الدين الذي اختار سعائته وبين أصحاب الدين الذي تمخه آخر وليس لأحد منهم أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه فإن كان الأول الذي اختار سعائته قبض شيئا من سعائته قبل أن يلحقه الدين الآخر سلم ذلك له كذا في المبسوط * لولم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون حتى أدى المأذون جميع الكتابة إلى المولى عتق وعلى المولى قيمة العبد كما لو نجح العتق وبعد هذا فالغرماء بالخيار أن يشاؤوا ضمنوا المولى قيمة العبد وأخذوا منه ما أخذ من المكاتب فيقسمونه بينهم بالخصص فإن فضل شيء من ديونهم اتبعوا العبد بما بقي من دينهم للحال وإن شاؤوا اتبعوا العبد بجميع ديونهم فإن اتبعوا العبد وأخذوا منه جميع ديونهم سلم للمولى قيمة العبد والمكاتب أيضا ولا يرجع العبد على مولاه بشيء من ذلك لا قليل ولا بكثير كذا في المغنى * ولو كان العبد أدى بعض الكتابة وبقى بعضها ثم جاء الغرماء فأنهم يبطلون الكتابة إن شاؤوا ويبيع العبد للغرماء بدينهم فإن لم يبطلوا الكتابة ولكنهم أجازوها فالمكاتب جائزة وما قبض المولى من المكاتب قبل الإجازة وما بقي فهو بدينهم بالخصص فإن كان ما قبض المولى قبل إجازتهم ملك في يد المولى ثم أجاز الغرماء الكتابة فالمكاتب جائزة والمولى لا يضمن ما قبض من المكاتب فإن أجاز الكتابة بعضهم وردها بعضهم لم تجز الكتابة حتى يبيعوها ولو أنهم أرادوا رد الكتابة فاعطاهم المولى دينهم أو المكاتب لم يكن لهم رد الكتابة بعد ذلك كذا في المحيط * وللمولى أن يستخدم العبد المأذون إذا كان دينه إلى أجل ولو كان الدين حالا كان لهم أن يمنعه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن يمنعه إذا كان الدين مؤجلا ولو كان الدين حالا كان لهم أن يمنعه من ذلك وكذلك له أن يؤجره ويرهنه إذا كان الدين مؤجلا فإن حل الدين قبل انقضاء مدة الإجازة كان هذا عذرا والغرماء أن ينقضوا الإجازة فأما الرهن فهو لا رهن من جهة الراهن ولا يثبت للغرماء بعد حل الأجل نقض الرهن كما لا يثبت لهم حق نقض البيع الذي نفذ من المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمته فإذا أراد تضمينه فافتكه من المرتهن ودفعه اليهم برئ من الضمان وإن افتكه بعد ما قضى عليه العاضى بضمن القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو أجب المولى أن يعتقه فعضى الغرماء الدين ليمنعوه في دينهم كان لهم ذلك

كذا في المبسوط * عتده مأذون عليه دين باعه المولى من رجل وأعلمه بالدين فللغرماء أن يردوا البيع وتأويله إذا كانوا لا يصلون إلى الثمن أما إذا وصلوا إلى الثمن وليس في البيع محاباة فليس لهم أن يردوا البيع والصحيح أن يردوا البيع إذا لم ينف الثمن بديونهم كذا في الجامع الصغير * ولو باع عبده المذنون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغرماء إذا أنكر المشتري الدين وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ولو صدقهم المشتري في الدين كان للغرماء أن يردوا البيع بالاجماع ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة بينهم وبين البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لكن لهم أن يضمنوا البائع قيمته فإذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن للمانع وإن اختاروا إجازة البيع أخذوا الثمن كذا في التبيين * وإذا لم يكن على المأذون دين فأمره مولاه أن يكفل عن رجل بالبيع فقال العبد للمكفول له أن لم يعطك فلان مالك عليه وهو ألف فهو على فالضمان جائز وكذلك لو قال إن مات فلان ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو على فهو جائز على ما قال فإن أخرجه المولى عن ملكه ببيع أو هبة ثم مات المكفول عنه قبل أن يعطى المكفول له حقه فإن المكفول له يضمن المولى الأقل من دينه ومن قيمته ولا يبطل بيع المولى في العبد ولا هبته وكذلك هذا في ضمان الدرك لو أمر عبده أن يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم إن المولى باعه ثم استحققت الدار للمشتري أن يضمن المولى الأقل من قيمته ومن الثمن باعتبار أنه فوقت عليه محل حقه فإن لم يخرج المولى من ملكه حتى لحق العبد دين يحيط برقبته ثم استحققت الدار من يد المشتري فإن العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عنقه كذا في المبسوط * ولو باع المولى دارا من عبده المأذون أن لم يكن على العبد دين لا يكون بيعا وإن كان عليه دين فالبيع جائز فإن كان الثمن مثل قيمتها أو أقل فللشفيع الشفعة وإن كان أكثر من قيمتها فالبيع باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شفعة فيها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تبطل الزيادة وتأخذ الشفعة بالشفعة إن رضى به المولى كذا في الينابيع * ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون أو اشتراه إذا لم يكن عليه دين وكذلك لا شفعة للعبد فيما باع مولاه أو اشتراه فإن كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه إلا في وجه واحد وهو ما إذا باع العبد دارا بأقل من قيمتها بما يتغلب الناس فيه أو بغير ذلك لم يكن للمولى فيها الشفعة ولو باع العبد من مولاه دارا ولدين عليه وأجنبي شفعها فلا شفعة له فإن كان عليه دين وكان البيع بمثل القيمة أو أكثر فلا شفعة وإن باعها بأقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما للشفيع أن يأخذها بقيمتها أو بتركها فإن تركها الشفع أخذها المولى بتمام القيمة إن شاء كذا في المبسوط * المولى إذا زوج عبده المأذون جاز كذا في التتارخانية * عتده مأذون له في التجارة اشترى جارية ولدين عليه فزوجها المولى إياه جاز وقد خرجت من التجارة وليس له أن يبيعها ولا تباع للغرماء فيما يلحقه من الدين بعد ذلك فإن اشتراها وعليه دين فزوجها المولى منه لم يجز له كان الدين وله أن يبيعها أو يبيع ولدها منه ولو قضى دينه بعد التزوج جاز وصار لدين عليه فهو بمنزلة تزويجه ولدين عليه كذا في المغني في المتفرقات * وإذا كفل المأذون عن رجل بألف درهم بأمر مولاه ولدين عليه ثم باعه المولى فللمكفول له أن ينقض البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للمكفول له أن ينقض البيع ولكن يتبع العبد بكفالة له حيث كان وهذا عيب فيه للمشتري أن يردّه به إن شاء فإن كانت الكفالة على أنه كفيل بنفس المطلوب أن لم يعط المطلوب ما عليه إلى كذا وكذا لم يكن للمشتري أن يردّه بعيب هذه الكفالة قبل وجود الشرط فإذا وجب على العبد لوجود شرطه رده المشتري أن لم يكن علمها حين اشتراه وإن كان علم

بما حين اشتراه فليس له أن يرده بهذا العيب أبدا كذا في المبسوط * المولى اذا باع العبد المأذون بأذن
الغرماء صح وتحول الحق الى الثمن والمولى بمنزلة الوكيل حتى لو تولى الثمن على المشتري كان التوى على
الغرماء ولو قبض المولى الثمن وهلك في يده هلك عليهم أيضا ولكن لا يسقط دين الغرماء يأخذون العبد
اذا عتق كذا في التتارخانية * ولوأمر المولى عبده المأذون فكفل لرجل بألف درهم عن رجل على أن
الغريم أن مات ولم يكن دفع المال الى رب المال فالعبد ضامن للمال فهو حائز فان باعه المولى من رب
المال بألف أو بأقل ففيه جائر ويقبض الثمن فيصنع به ما بدا له فان مات المكفول عنه قبل أن يؤدى
المال كان للذي اشترى العبد من المولى أن يرجع بالثمن على المولى فيأخذه منه قضاء عن دينه وان
كان الثمن هلك من المولى لم يضمن المولى شيئا وان هلك بعضه أخذ الباقي بدينه والهالك صار كأن لم
يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده ان شاء ولم يكن له من الثمن شيء على
المولى ولكن يباع له العبد المردود حتى يستوفي من ثمنه الثمن الذي نقد البائع فان فضل شيء أخذ هذا
الفضل من دينه الاول وان نقص الثمن الاثني عشر عن الثمن الاول لم يكن له على البائع شيء من نقصان
كذا في المبسوط * والله أعلم

§ (الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور) §

يجب أن يعلم بأن الأذن يبطل بالمحجور ولكن يشترط أن يكون المحجور مثل الأذن حتى انه اذا كان الأذن
عاما بأن علم بالأذن أهل سوقه فأنما يعمل المحجور اذا كان عاما بأن علم بالمحجور أكثر أهل السوق ولا يعمل
اذا كان دونه بأن محجور في بيته أو عند رجل واحد أو رجلين أو ثلاثة علم العبد بذلك ولم يعلم واذا كان
الأذن خاصا غير منتشر فيما بين أهل سوقه بأن أذن للعبد بمحضرة رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فاذا
محجور بمحضرة هؤلاء وعلم العبد بعمل محجور كذا في المغنى * وان كان الأذن بمحضرة العبد لا غير فمحجور
بمحضرته فيه يعمل محجور وان محجور من غير علمه لا يعمل محجور واذا أذن لعبد وعلم العبد به ثم محجور عليه ولم
يعلم العبد بالمحجور لا يعمل محجور واذا أذن لعبد ولم يعلم العبد بالأذن ثم محجور عليه ولم يعلم العبد بالمحجور عمل محجور
كذا في الذخيرة * ولو محجور عليه في بيته بمحضرة أكثر أهل سوقه يمحجور كذا في الكافي * ولو خرج
العبد الى بلد التجارة فأنى المولى أهل سوقه فأنشدهم أنه قد محجور عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن هذا محجورا
عليه وكذلك لو كان العبد في المصر ولكنه لم يعلم بالمحجور فليس هذا محجور عليه بل ينفذ تصرفه مع أهل
بيوته ومع غيرهم ما لم يعلم بالمحجور فاذا علم العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو محجور عليه حين علم واشترى
وما قبل أن يعلم فهو جائز كذا في المبسوط * ولوراه المولى يبيع ويشترى بعد ما محجور عليه قبل أن يعلم
العبد فلم ينه ثم علم العبد بالمحجور يبقى مأذونا استجسانا كذا في المغنى * المولى اذا باع العبد المأذون ان لم يكن
عليه دين يصير محجورا علم أهل السوق أول يعلم وان كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري
وفي الاول يصير محجورا بنفس البيع هذا اذا كان الدين حالا فان كان دين العبد مؤجلا لا يحجور المولى
عن بيعه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وهب المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموهوب له
يصير محجورا فلو أنه رجع في الهبة لا يعود الأذن وكذا في فصل البيع لو أن المشتري وجد بالعبد عيبا
ورده بقضاء قاض لا يعود الأذن وان عاد اليه قديم ملكه كذا في المحيط * واذا باع المولى عبده المأذون
له بغير عيب أو خسر بوسمه الى المشتري فباع واشترى في يده ثم رد الى البائع فهو محجور عليه
وكذلك لو قبضه المشتري بأمر البائع بمحضرة أو بغيره أو قبضه بمحضرة البائع غير أمره ولو قبضه
بغير أمره بعد ما تفرق لم يصير محجورا ولو كان البيع بمائة أو دم لم يصير محجورا عليه في جميع هذه الوجوه

قوله أول يعلم له أنه أول يعلم
لكنه وحده كذا في نسخة
الطبع الاول

كذافي المبسوط * ولو باع بيعاً صحيحاً على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فهو على أذنه ما لم ينقذ البيع
لأنه لم ينزل عن ملكه ولو كان الخيار للمشتري فهو حجر كذافي خزائن المفتين * وإذا حجر المولى على عبده
مخبر من أهل سوقه والعبء غائب فأرسل المولى إليه رسولاً يخبره بالخبر فأخبره بذلك صار العبد محجوراً
سواء كان الرسول حراً أو عبداً رجلاً أو امرأة عدلاً أو فاسقاً وكذلك لو كتب إليه كتاباً ووصل إليه الكتاب
صار محجوراً سواء وصل إليه الكتاب على يدي حراً أو عبداً رجلاً أو صبي أو امرأة عدلاً أو فاسقاً كذا
في المغني * وإن أخبره بذلك رجل لم يرسله موله لم يكن حجر في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
حتى يخبره به رجلان أو رجل عدل يعرفه العبد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى من أخبره
بذلك من رجل أو امرأة أو صبي صار محجوراً عليه بعد أن يكون الخبر حقاً كذا في المبسوط * ومعنى
قوله بعد أن يكون الخبر حقاً أن يحيى المولى بعد ذلك ويقرباً محجراً ما لو أنكر الحجر لا يصير محجوراً كذا
في المحيط * ولو جن العبد جنوباً مطبقاً صار محجوراً عليه وإن أفاق بعد ذلك لا يعود أذنه كذا في
السراج الوهاج * وإن لم يكن مطبقاً بأن كان يحن ويفيق لا ينحصر ثم اختلغوا في تحديد الجنون المطبق
قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان الجنون دون الشهر فليس بمطبق وإن كان شهراً فصاعداً فهو مطبق
ثم رجع فقال ما دون السنة ليس بمطبق والسنة وما فوقها فهو مطبق كذا في المغني * وفي المنجدي
إذا ارتد العبد صار محجوراً عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير محجوراً فأما إذا لحق
بدار الحرب صار محجوراً عليه وقت اللعوق عندهما وعند من وقت الارتداد ولو أغنى عليه لم يصير
محجوراً عليه كذا في السراج الوهاج * فإن أسر بعد ما لحق بدار الحرب وأخذته المشركون فالمولى أحق
به والدين الذي كان عليه فهو بحاله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا بطل كذا في التتارخانية *
وإذا أبق العبد المأذون صار محجوراً عليه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى فإن عاد العبد من
الابق هل يعود الأذن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه
والصحيح أنه لا يعود كذا في المحيط * فإن كان العبد باع واشترى في حال إبقه لم يلزمه شيء من ذلك فإن
قال الذي يبيع العبدان العبد لم يكن آباً ولا يكن أرسله المولى وقال المولى كان آباً فالقول قول الذي
يأبىه وعلى المولى البيعة أن عبده كان آباً وأنه باع واشترى منه في حال إبقه وإن أقام البيعة فالبيعة
بينة الذي يأبىه وإن اتفق المولى والذي يبيع العبد على الأبق إلا أن الذي يبيع العبد فالبيعة منه
قول الأبق وقال المولى بعت منه بعد الأبق فالقول قول البائع أيضاً فإن أقام البيعة فالبيعة بينة
البائع أيضاً كذا في المغني * المذبر إذا كان مأذوناً فابق لا يصير محجوراً والعبد المأذون إذا غصبه
غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح أنه لا يصير محجوراً والعبد المأذون إذا أسره العدو لا يصير محجوراً
قبل الإحراز بدار الحرب وبعد الإحراز يصير محجوراً وإن وصل العبد إلى موله بعد ذلك لا يعود مأذوناً
كذا في فتاوى قاضي خان * العبد المأذون اشتري عبداً وأذن له في التجارة حتى صح الأذن ثم إن
المولى حجر على أحدهما ان حجر على الثاني لا يصح حجره سواء كان على الأول دين أو لم يكن وإن حجر على
العبد الأول لا شك أن الأول يصير محجوراً وهل يصير الثاني محجوراً إن كان على الأول دين يصير
محجوراً وإن لم يكن على الأول دين لا يصير الثاني محجوراً ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن مات العبد
الأول فالجواب فيه كما يجواب فيما إذا حجر المولى على العبد الأول ولو لم يميت الأول ولكن مات المولى كان
ذلك حجر على العبدين سواء كان على الأول دين أو لم يكن كذا في المغني * ولا يجوز حجره على ما دون
مكاتبه كما لا يجوز على مأذون مأذونه كذا في خزائن المفتين * وإذا أذن المكاتب لعبده في التجارة ثم حجر
وعليه دين أو ليس عليه دين فهو حجر على العبد وكذلك إن مات المكاتب عن وفاة أو عن غير وفاة

أو عن ولد مولود في المكاتبه فان أذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في التجارة لم يحرز اذنه وكذلك المحر إذا مات وعليه دين وله عید فأذن له وارثه في التجارة فأذنه باطل فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينقض اذنه أيضا فان أبرأ أباه من المال الذي قضى عنه بعد اذنه للعبد نفذ اذنه وحازما اشترى قبل قضاء الدين وبعد ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فاذا أذن الوارث له في التجارة جاز وكذلك ابن المكاتب لو أذن للعبد الذي تركه أبوه في التجارة ثم استقرض مالا من انسان فقضى به الكتابة لم يكن له اذن في التجارة صحيحا ولو وهب رجل لابن المكاتب مالا فقضى به الكتابة جاز اذنه للعبد الذي في التجارة كذا في المبسوط * ولو أذن الوصي لليتيم أو لعبد ثم مات وأوصى الى آخر فوته جرح عليه وإذا أذن القاضى ثم عزل أو مات أو جن فهو على اذنه كذا في خزانه المفتين * وفي الفتاوى العتاسية ولو أذن الاب لعبد ابنه ثم اشتراه الاب أو ورثه بطل الاذن ولا يبطل اذن عبد الصبي بادراكه وكذا بموت الاب بعد ادراكه وسكوت الاب اذا رآه يتصرف اذن كذا في التتارخانية * ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب وقضى بالمحاقه فجميع ما صنع العبد بعد رد المولى باطل وان أسلم قبل أن يلحق بها أو بعد ما لحق بها قبل قضاء القاضى ورجع فذلك كله جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى جميع ذلك حائرا لا ما صنع العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع حتى يقضى القاضى بالمحاقه وان رجع قبل ذلك جاز كذا في المبسوط * ولو كانت امرأة فارتدت فأدونها على اذنه ولو لحقت بدار الحرب وقضى بالمحاقه فهو جرح على عبدها ولو رجعت قبل قضاء القاضى بالمحاقه فهو على اذنه كذا في خزانه المفتين * وإذا أذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال فان جرح عليه رب المال فمحجوره باطل كذا في المبسوط * وان ولدت الامة المأذونة من مولاها فذلك جرح عليها ويضمن قيمتها ان ركبته اديون وان ولدت من غير مولاها لا تجبر به ثم ينظر ان انفصل الولد منها وليس عليها دين فالولد للمولى حتى لو لحقها دين بعد ذلك فلا حق للغرماء فيه وان ولدت بعد ثبوت الدين فانه يباع في دين الغرماء الذين ثبت حقهم قبل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعد الولادة كذا في المجوهرة النيرة * جارية أذن لها في التجارة فاستدانت أكثر من قيمتها ثم دبرها المولى فهي مأذونة لها على حالها والمولى ضامن بقيمتها للغرماء كذا في الجامع الصغير * وإذا جرح على المأذون فاقراه جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومعناه انه يقر بما في يده اياه أمانه لغيره أو غضب منه أو يقر بدين على نفسه فيقضى بما في يده وقال لا يصح اقراره ويؤخذ بعد العتق وما في يده لم يولاه كذا في الكافي * وإذا جرح الرجل على عبده المأذون له في التجارة ثم ان العبد أقر على نفسه فهذا على وجهين ان لم يكن في يده كسب الاذن فانه لا يصح اقراره للحال حتى لا يؤاخذ به للحال سواء كان عليه دين الاذن أو لم يكن عندهم جميعا فأما اذا كان في يده كسب الاذن فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه اما أن يكون كله فارغا عن دين الاذن أو كان كله مشغولا بدين الاذن أو كان بهضه فارغا عن دين الاذن وبهضه مشغولا فان كان كله مشغولا بدين الاذن فانه لا يصح اقراره في حق الكسب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له بعد الحجر غرماء الاذن في كسب الاذن بل يكون جميع ما في يده من الكسب لغرماء الاذن وان كان بعض ما في يده العبد من الكسب بعد الحجر فارغا عن دين الاذن وبهضه مشغولا يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقدر الفارغ عن دين الاذن وهذا كله اذا كان العبد باقيا في ملك الاذن وأما اذا خرج عن ماله بسبب من اسباب الملك كالبيع والهبة ونحو ذلك ثم أقر فانه لا يصح اقراره عندهم جميعا سواء كان في يده كسب أو لم يكن كذا في المحيط * ولو كان في يده مال حصل له بالاحتطاب ونحوه

فأقر به لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق ~~هكذا~~ في النهاية * وإذا جرح على عبده وفي يده ألف درهم فأخذها المولى ثم أقر العبد أنها كانت وديعة في يده لفلان وكذبه المولى لم يصدق على ذلك فان عتق لم يلحقه من ذلك شيء ولو كان غصباً أخذ به إذا عتق ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه ألف درهم فأقر أن هذه ألف وديعة عنده لفلان أو مضاربة أو قرض أو غصب فلم يصدق على ذلك وأخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الألف ديناً عليه يؤخذ بها ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم فأقر بدين ألف درهم عليه ثم أقر أن هذه الألف وديعة عنده لفلان فالألف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الدين فإذا صرف المال إلى المقر له بالدين ثم عتق اتبعه صاحب الوديعة ولو كان أقر أولاً بالوديعة كانت الألف لصاحب الوديعة ويتبعه صاحب الدين بدينه بعد العتق وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إقراره بالوديعة باطل والألف يأخذها المولى ولا يتبعه صاحب الوديعة إذا عتق فأما المقر له بالدين فيتبعه بعد العتق بدينه ولو أقر إقراراً متصلاً فقال لفلان على ألف درهم وهذه الألف وديعة لفلان كانت الألف بينهما نصفين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا عتق أخذها بما بقي لهما ولو بد في هذا الإقرار المتصل بالوديعة كانت الألف لصاحب الوديعة ولو ادعى ما جعاً فقال صدقاً كانت الألف بينهما نصفين كذا في المبسوط * وإذا جرح على عبده المأذون ثم أذن له مرة أخرى فأقر في حال أذنه أني أنه قد أقر بعد أن جرح أنه قد أغتصب من هذا الرجل ألف درهم في حال أذنه الأول واستقرض منه ألف درهم فان صدقه المقر له في ذلك فان العبد لا يؤخذ به للحال وإنما يؤخذ به بعد العتق وإن كذبه المقر له وقال إنما أقرت به بعد الاذن فالقول قول المقر له يؤخذ به العبد للحال وهذا بخلاف ما لو أقر المأذون أنه كان غصباً منه ألف درهم في حالة الجرح فانه يؤخذ به في الحال صدقه المقر له في ذلك أو كذبه كذا في المغنى * ولو جرح على عبده وفي يده ألف درهم فأقر لرجل بدين ألف درهم أو بوديعة ألف درهم بعينها ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فإذا عتق أخذ بالدين دون الوديعة ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين ألف درهم ثم أذن له فأقر بدين ألف درهم لرجل آخر أو وجبت عليه بينة فالألف التي في يده لصاحب الدين الأول خاصة وكذلك ان أقر العبدان هذا الدين كان في حال الاذن الأول وكذلك ان أقر أنها وديعة عنده لرجل أو دعهما إياه في حال الاذن الأول فالألف أحق بالألف ويتبع صاحب الوديعة العبد بها في رقبته وعندهما الألف لولا أنه ويتبع بالدين في رقبته فيباع فيه إلا أن يقتضى المولى دينه ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين خمسمائة فأقر بعد الجرح بدين ألف درهم ثم أذن له فأقر أن تلك الألف التي كانت في يده وديعة أو دعهما إياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعة والألف التي في يده لصاحب الدين الأول منها خمسمائة والخمسمائة الباقية للذي أقر له العبد بالألف وهو محجور عليه فيما أخذها العبد وقد بقي عليه من الدين خمسمائة فيؤخذ بها بعد العتق ويتبع صاحب الوديعة بوديعة كلها فيباع فيها إلا أن يقصها المولى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى خمسمائة من الألف لصاحب الدين الأول وخمسمائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة العبد بخمسمائة درهم ويبطل من وديعته الخمسمائة التي أخذها المولى فان هلك من هذه الألف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب الدين خاصة ويلزم رقبته العبد من الوديعة خمسمائة كذا في المبسوط * وإذا أذن لعبده في التجارة ثم جرح عليه ثم أذن له فأقر بعد ذلك أنه كان استقرض من هذا ألف درهم في حال أذنه الأول وقبضها منه أو أقر أن هذا الرجل كان استودعه في حال أذنه الأول وديعة واستهلكها وصدقه بذلك بالمسأل فانه يؤخذ به للحال وهذا بخلاف ما لو أقر في حالة الاذن بالقرض أو بإستهلاك

الوديعة في حالة الحجر وصدة قرب المال حيث لا يؤخذ للحال كذا في المغني * واذا أقر العبد المحجور عليه باستهلاك ألف درهم لرجل لم يؤخذ به حتى يعتق فإذا اعتق أخذ بذلك وإن ضمن عنه رجل هذا الدين قبل أن يعتق أخذ به الكفيل حالاً فإن اشتراه صاحب الدين فأعتقه أو أمسكه بطل دينه عن العبد ولكنه يأخذ الكفيل بالاقبل من الثمن ومما ضمنه ولو لم يشتره ولكن صاحبه وهبه منه وسلمه إليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل فإن رجع في هبته لم يعد الدين أبداً وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعود الدين برجوعه في الهبة كذا في المبسوط * في باب بيع المولى عبده المأذون * واذا أذن الرجل لعبده في التجارة ثم حجر عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كسب الاذن الاول فأقر أنها كانت وديعة لفلان أو اغتصبها من فلان وكذب المولى في ذلك فإنه يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يصح اقراره كذا في المحيط * واذا أذن لعبده في التجارة ثم حجر عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كانت في حال الاذن الاول في يده فأقر أنها وديعة لفلان فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر بألف في يده أنه غصبها من فلان في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق العبد على الألف وهي للمولى ويتبع المقر له العبد بما أقر له به في زقته في ذمته فيه وكذلك لو أقر بها بعد ما حقه الدين في الاذن الثاني فالألف للمقر له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هي للمولى كذا في المبسوط * والله أعلم

❦ (الباب السادس في اقرار العبد المأذون له واقرار مولاه) ❦

واذا أقر العبد بدين فهذا على وجهين إن أقر بدين التجارة صح اقراره في حق المولى حتى يؤخذ به للحال سواء صدقه المولى أو كذبه وإن أقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يؤخذ به للحال وإنما يؤخذ به بعد العتق قال في الاصل إذا أقر العبد المأذون بغصب أو وديعة جديدها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية جديدها أو دابة عقرها أو ثوب أحرقه أو أجر أجبر أو مهر جارية اشتراها ووطئها فاستحقت في يده فذلك كله دين يؤخذ به للحال قالوا أما ذكر من الجواب في الاصل محمول على ما إذا أقر بعقر أو أراق بعد القبض حتى يصير غاصباً لهم بالالاخذ فيجب الضمان من وقت الاخذ وفي تلك الحالة المضمون مال فأما إذا أرق قبل القبض أو عقر الدابة قبل القبض فإنه لا يصح اقراره حتى لا يؤخذ به للحال هكذا في المحيط * ولو أقر أنه اقترض حرة أو أمة بكرة بأصبعه فعندهما لا يلزمه في الحال الابتصديق المولى وهو اقرار بجناية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار بالمال ويؤخذ به في الحال ولو غصب جارية بكرة اقتضها بأصبعه فإن أراد مولاها تضيمنه بالغصب قبل اقراره كان ضمان الغصب من التجارة وإن أراد تضيمنه بالاقترصاص لم يكن له ذلك لأنه جناية فلا تثبت باقراره ولو غصب جارية بكرة فذهب بها ووطئها فإن ضمنه المولى نقصان البكارة بالغصب ضمنه في الحال وإن ضمنه بالوطء لم يلزمه حتى يعتق كذا في السراج الوهاج * واذا أقر العبد المأذون أنه اشترى جارية هذا الرجل وهي بكرة فاقترضها لزمه العقر كغيره من الديون إذا استحقت الجارية ويؤخذ به في الحال كذا في خزانة المفتين * وكذلك لو غصب جارية بكرة فاقترضها رجل في يده ثم هرب كان لمولاها أن يأخذ العبد بعقرها كذا في المبسوط * وإن أقر بالاقترصاص بالسكاح بغير إذن مولاه لا يلزمه ولو صدقه مولاه في الاقترصاص بسكاح فاسد بدئ بدين الغرماء فإن بقي شيء أخذه مولى الأمة من عقرها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يضرب صاحب الجارية مع الغرماء صدقة المولى أو كذبه كذا في المغني * ولو كان العبد أقر أنه وطئها بسكاح وبجهد المولى

أن يكون أدركه في ذلك لم يؤخذ بالمهر حتى يعتق كذا في المبسوط * العبد المأذون إذا أقر لعبد
 في يديه أنه ابن فلان بن فلان أو دعه أو قال أنه حر لم يملك قط فأقول قوله والاصل في جنس هذه
 المسائل أن المأذون إذا أقر بحرية طارئة لما في يده لا يصح إقراره ومتى أقر بحرية الاصل الثابتة بالظاهر
 صح إقراره وانما يكون مقر بحرية طارئة إذا ظهر في العبد المقر به أمارات الرق وعلاماته وذلك بأن
 أقر المأذون بأن هذا مملوك ورقيق وصدقه المملوك في ذلك ان كان ممن يعبر عن نفسه وان كان ممن
 لا يعبر عن نفسه حتى كان القول قول المأذون انه مملوك ثم أقر انه حر الاصل فان إقراره بهذا إقرار
 بحرية طارئة فلا يصح فاما اذا لم يظهر في العبد المقر به أمارات الرق وعلاماته فأقر المأذون أنه حر الاصل
 فهذا إقرار بحرية الاصل لا بحرية طارئة فيصح من المأذون وفيما اذا قال هذا العبد ابن فلان أو دعه
 فلان لم يظهر في العبد المقر به أمارات الرق فاذا قال انه ابن فلان أو قال انه حر الاصل كان هذا إقرارا
 بحرية الاصل فيصح منه كذا في المحيط * ولو كان المأذون اشترى عبدا من رجل وقبضه بحضور من
 العبد والعبد ساكت ثم أقر انه ابن فلان أو انه حر الاصل لم يملك قط لم يصدق كذا في الذخيرة * ولو
 أقر بشئ بعينه في يديه أنه لفلان غصبه منه أو دعه اياه وعليه دين كبير بدى بالذئى أقرب به بعينه
 كذا في المبسوط * واذا أقر العبد المأذون بدين كسيرة فان الغرماء يشتركون فيما كان في يده من
 الكسب وفي ثمن رقبته اذا بيع ولا يكون المتقدم من الغرماء متقدما على المتأخر كذا في الذخيرة * ولو
 اشترى المأذون من رجل عبدا ونقده الثمن وعليه دين أو لادين عليه ثم أقر ان البائع أعنتق هذا العبد
 قل أن يبيعه اياه أو انه حر الاصل وانكر البائع ذلك فالعبد مملوك على حاله وكذلك لو أقر بالتدبير من
 البائع او كانت جارية فأقر بولادتها من البائع فان صدقه البائع انتقض البيع بينهما ورجع البائع عليه
 كذا في المبسوط * ولو كان العبد المأذون لم يقر بشئ من ذلك ولكنه أقر ان البائع كان باع هذا
 العبد من فلان قبل ان يبيعه منى وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى
 على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان أقر
 البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو أقام المأذون الدينة على ما ادعى على
 البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن كذا في المحيط * واذا
 كان على المأذون دين فأقر بشئ في يديه أنه ودية لمولاه أو لابن مولاه أو لاية او لعبد له تاجر عليه دين
 اولادين عليه أو لمكاتب مولاه أو لام ولده فأقر له مولاه ومكاتبه وعبد له وام ولده باطل فاما إقراره لابن
 مولاه أو لاية فحائز ولو لم يكن على العبد دين كان إقراره حائزا في ذلك كله وان لحقه دين بعد ذلك
 لا يبطل حكم ذلك الاقرار وان كان اقرب دين لا حدم منهم ثم لحقه دين بعد ذلك لم يكن للمقر له شئ ان كان
 هو المولى او ام ولده أو عبده الذي لادين عليه فان كان عليه دين أو كان اقر لمكاتب مولاه أو لاية ثم
 لحقه دين اشترى كوافي ذلك واذا أقر المأذون لابنه وهو حر أو لاية أو لزوجته وهي حرة او مكاتب ابنة
 او لعبد ابنة وعليه دين اولادين عليه وعلى المأذون دين اولادين عليه فأقر له لهؤلاء باطل في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما إقراره لهؤلاء جائز ويشاركون الغرماء في كسبه واذا كان على
 العبد المأذون دين فأذن مجارية له في التجارة فلحقها دين ان اقر العبد لها بالوديعة في يده صدق على
 ذلك ويستوى ان كان على المأذون دين أو لم يكن فتكون هي احق بهما من الغرماء وكذلك ان اقر لها بدين
 الا ان في الاقرار بالدين هي تشارك غرماء المأذون في كسبه وفي الاقرار بالعين هي أولى بالعين من
 غرماء المأذون هكذا في المبسوط * وان أقرت المجارية بالدين أو بالعين للعبد وعليها دين لم يجزوا ان لم
 يكن عليها دين فأقرها بالعين جائز وبالدين لا يجوز ولو كان بعض غرماء المجارية مكاتب المولى

أنوعه وعليه دين لم يجز إقراره لها وإن لم يكن عليه دين صح إقراره لغرمائها كذا في المغنى * ولو كان بعض غرماء المجارية أبا المولى أو ابنه فأقرها العبد بوديعة أو دين وعلى العبد دين فأقره جائز ولو كان بعض غرمائها أبا العبد أو ابنه وعلى العبد دين أو ولد دين عليه فأقره في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى باطل وهو جائز في قولهما وكذلك لو كان بعض غرمائها كاتباً لابي العبد المأذون أو لابنه ولو كان بعض غرمائها أبا العبد كان إقراره لها جائزاً كذا في المبسوط * وإذا طلب الغرماء من القاضي بيع العبد المأذون بدينونهم فقبل أن يباع قال لقلان الغائب على كذا وصدقه المولى والغرماء في ذلك أو كذبوه فالعبد صدق في ذلك ويباع العبد وتوقف حصّة الغائب وإن كان العبد لم يقر بذلك حتى باعه القاضي ثم أقر بعد ذلك لا يصح إقراره وإن صدقه المولى في إقراره كان عليه دين آخر لا يصح إقراره وإن لم يكن عليه دين آخر صح إقراره فإن قدم الغائب في مسئلتهما أن أقام بينة على حقه يتبع الغرماء ويأخذ منهم حصّة من الثمن والأفلاشي له كذا في المغنى * وإذا كان على المأذون دين كثيراً فقر بدين لزمه ذلك وتحاصوفيه كذا في المبسوط * وإذا أقر العبد المأذون بدينون كثيرة كانت عليه في حالة المحر من قرض أو غصب أو بوديعة استهلكها أو عارية أو مضاربة استهلكها هل يؤاخذ به في الحال ففيها إذا أقر بغصب يؤاخذ به في الحال صدقة المقر له في إضافة الغصب إلى حالة المحر وكذبه في الإضافة إلى حالة المحر فقبل لا بل غصبت وأنت مأذون فانه يؤاخذ به في الحال ويباع فيه إلا أن يفديه المولى وفيما إذا أقر بالغرض أو باستهلاك الوديعة أو العارية أو المضاعة فإن كان المقر له صدقه في إضافة الاستهلاك إلى حالة المحر وفي كونه مودعاً مستعيراً في تلك الحالة لا يؤاخذ به للحال وإنما يؤاخذ به بعد العتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن كان كذبه المقر له في إضافة الاستهلاك إلى حالة المحر فانه يؤاخذ به في الحال كذا في المحيط * وكذلك الصبي أو المعتوه الذي يعقل البيع والشراء وقد أذن له في التجارة فيقر بنحو ذلك كذا في المبسوط * إقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لا يصح كذا في السراجية * العبد المأذون إذا أقر لمحراً لا تقبل شهادة العبد له لو كان العبد حراً كزوجته إذا أقر لها فانه لا يصح إقراره كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الإيضاح لو أقر بجناية على عبد أو حر أو مهر وجب عليه بنكاح جائز أو فاسد أو شبهة فإن إقراره باطل لا يؤاخذ به حتى يعتق أما لو أقر بما يوجب القود فيه صح وللمقر له استيفاءه كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد صغيراً أو كان صغيراً حراً أو معتوهاً فإقراره بعد الإذن أنهم قد أقروا له بذلك قبل الإذن كان القول قولهم كذا في المبسوط * وإذا أقر العبد المأذون في مرض موت المولى بدين من غصب أو بيع أو قرض أو بوديعة قائمة بعينها أو مستهلكة أو مضاربة قائمة بعينها أو مستهلكة أو غير ذلك من التجارات فهذا على وجهين إن كان على المولى دين وجب في صحته يحيط بماله وبرقبة البدن وبما في يده فأقرار العبد في مرض موت المولى بالدين على نفسه وعلى المولى دين الصحة لا يصح إذ لم يكن في مال المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى وإن كان على المولى دين قد أقر به في مرضه فأقرار العبد على نفسه بالدين في مرض المولى صحيح وإن كان في مال المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى صح إقرار العبد وبدي بدين المولى والفضل لغرماء العبد وإن كان مال المولى عائناً وبيع العبد وما في يده وقضى به دين المولى ثم حضر مال المولى وقد بقي من دين المولى شيء فإن القاضي يقضى من المال الذي حضر ما بقي من دين المولى فإن فضل شيء من ذلك نظر القاضي فيما بقي من دين المولى فيما أخذ منه مقدار ثمن العبد وثمن كسبه وقضى من ذلك دين العبد كذا في المحيط * وإن كان دين العبد أكثر من ذلك فزاد على ثمن العبد ومالية كسبه من تركته المولى يكون لوارثه لاحق فيه لغريم العبد كذا في المبسوط * هذا إذا كان على المولى دين الصحة ولم يكن على

العبد دين حين أقر في مرض المولى بدين على نفسه فأما إذا كان على كل واحد منهم مدين وجب في صحة المولى وأقر العبد على نفسه بدين في مرض موت المولى فهذه المسئلة على وجوه أحدها أن يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد الذي وجب عليه في صحة المولى ولا يفضل عن دين المولى وفي هذا الوجه لا يصح إقرار العبد ويبدأ من كسب العبد ومالية رقبة بدين العبد الذي كان في صحة المولى ثم يقضى من الفضل دين غريم المولى الوجه الثاني أن يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين المولى والعبد الذي وجب عليه ما في صحة المولى وفي هذا الوجه يصح إقرار العبد بقدر الفاضل عن دينه ما في يده بدين المولى ثم يقضى دين العبد الذي وجب في حالة صحة المولى ثم صرف العاضل إلى الذي أقربه العبد في مرض المولى الوجه الثالث أن لا يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد وفي هذا الوجه لا يصح إقرار العبد هكذا كرمحدرحه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ولولم يكن على المولى دين وعلى العبد دين وجب في صحة المولى يحيط برقبته وبما في يده وأقر العبد في مرض مولاه بدين قرض أو بيع أو غير ذلك من أنواع التجارات ثم ان المولى مات من ذلك المرض فان إقرار العبد صحيح ويبيع القاضي رقبة العبد وما في يده ويقسم الثمن بين غرماء العبد كلهم بالخصص لا يقدم البعض على البعض وكذلك لو أقر بشئ في يده بعينه لانسان في مرض موت المولى ولادين على المولى صح إقراره ويبدأ بالمقر له بالعين فالعبد بمرض المولى انما يصير محجورا عن الإقرار بالدين أو بالعين اذا كان على المولى دين الصحة أما اذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجورا بمرض المولى عن ذلك كذا في المحيط * واذا كان على المولى دين الصحة يحيط بماله وبقبة العبد وما في يده فاستقرض العبد في مرض المولى من رجل ألف درهم وقبضه بمعاينة الشهود وأشتري شيئا وقبضه بمعاينة الشهود ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد وما في يده ويبدأ بدين العبد فان فضل من ذلك شئ يقضى به دين المولى كذا في المغني * واذا أذن لعبد في التجارة وقيمه ألف درهم ولا مال له غير العبد قرض المولى وأقر على نفسه بدين ألف درهم ثم أقر العبد على نفسه أيضا بدين ألف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ويقسم ثمنه بين المقر له ما نصفين ولو كان العبد أقر أولا في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى على نفسه بدين ألف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبدأ بدين العبد فيقتضيه فان فضل شئ يكون لغريم المولى كذا في المحيط * ولو بدأ المولى فأقر بدين ألف ثم بألف إقرارا متصلا أو منفصلا ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فان الغرماء الثلاثة يتحاصون في ثمنه فيكون الثمن بينهم أثلاثا وكذلك لو كان العبد أقر بألف ثم بألف إقرارا متصلا أو منفصلا ضربوا بجميع ذلك مع غرماء المولى كذا في المبسوط * فان كان المولى أقر بألف درهم ثم أقر بألف درهم وكانت الأقرار بركلها من المولى في مرضه ثم أقر العبد بألف درهم فالقاضي يبيع العبد ويقسم الثمن بين غرماء المولى وغريم العبد على أربعة أسهم ولو كان المولى أقر بألف درهم في مرضه ثم أقر العبد على نفسه بألف درهم ثم أقر المولى بألف درهم ثم مات المولى فان القاضي يقسم ثمن العبد بين غريمي المولى وبين غريم العبد بالخصص أثلاثا كذا في المغني * ولو كانت قيمة العبد ألفي درهم فأقر العبد في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم اشتري العبد عبدا يساوي ألفا بألف وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يده ثم مات السيد ولا مال له غير العبد فيبيع بألف درهم اقتسم غرماء العبد الثمن بينهم ولا شئ فيه لغريم المولى ولولم يشتري العبد المأذون عبدا واسكن المولى هو الذي اشتري عبدا يساوي ألفا وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يده ثم مات المولى من مرضه والمسئلة بحالها ويباع العبد بألف درهم فانه يبدأ بدين المائة وما بقي بعد ذلك فهو بين غرماء العبد ويستوى

ان كان الاذن في صحة المولى اوفي مرضه كذا في المبسوط * ولو كانت قيمة العبد التي درهم فأقر العبد بدين ألف على نفسه ثم أقر المولى بدين ألف على نفسه ثم مات المولى فالقاضي يبيع العبد ويعطى غريم العبد ألف درهم ثم يعطى غريم المولى الألف الباقية فان تراجع سعر العبد إلى ألف وخمسمائة وباع القاضي العبد يعطى غريم العبد ألف درهم والباقي لغريم المولى وان تراجع سعره إلى ألف درهم فمن العبد كله لغريم العبد ولو كان العبد أقرب بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم على العبد وقيمة العبد ألفا درهم وقت الاقرارين ثم تراجع سعره ثم يبيع العبد قسم الثمن بين الغريمين كذا في المحيط * وان أقر العبد بدين ألف درهم ثم المولى بألف ثم العبد بألف وقيمة ألف فيبيع بألف بعد موت المولى لم يكن لغريم المولى شيء ويخص غرماء العبد ولو أقر العبد بألف وقيمة ألفان ثم المولى بألف ثم العبد بألف فيبيع بألفين تخصص الثلاث بالسوية فان باعه القاضي بألف وخمسمائة وهي بينهم على خمسة لغريم المولى سهم من خمسة وان يبيع بألف لم يكن لغريم المولى شيء كذا في المغنى * ولو بدأ العبد فأقر بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف ثم باع أقرارا متصلا رتبة طعنا ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فيبيع بألف درهم ضرب فيه غرماء العبد كل واحد منهم بما يجتمع دينه وضرب فيه غرماء المولى كلهم بخمسمائة فيكون الثمن مقسوما بينهم أحسا لكل واحد من غريمي العبد خمسمائة وذلك ستمائة ولغريم المولى خمس وذلك ثلثمائة فان اقتسموه على ذلك ثم خرج بعد ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه ألفا وان كان وخمسمائة فغرماء المولى أحق بذلك ولاحق لغرماء العبد في تركة المولى وهم ما ضربوا مع غرماء العبد في ثمنه بقدر اثنين وخمسمائة فلهذا كانوا أحق بجميع ما خرج منه فان خرج منه ثلاثة آلاف اخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وسيمائة واخذ غرماء العبد من ذلك ثلثمائة فان كان لذي خرج من ذلك ألفين وسيمائة يأخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وخمسمائة وخمسين واخذ غرماء العبد من ذلك خمسين ولو كان العبد لم يقر بالدين الاول والمسئلة يحل لها اخذ غرماء السيد بجميع ما خرج من دين السيد وهو ألفان وسيمائة ثم يبيع العبد فان يبيع بألف ضرب فيه غرماء المولى بما بقي لهم وغريم العبد بجميع دينه وهو ألف فكان الثمن بينهم اسبعا وخمسة اسبعا لغريم العبد وسبعا لغرماء المولى كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى وادا اذن رجل لعبد في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذب السيد في ذلك لزمه ذلك كله واذا صح قرار المولى عليه بالدين كان للغرماء الخيار ان شاءوا باعوا العبد بدينهم وان شاءوا استسعوا وكذلك لو أقر عليه بكفالة ماله وقال كفلت لفلان عني بكذا وانكر العبد ذلك يلزمه كله كذا في المحيط * ولو أقر عليه المولى بدين عشرة آلاف وانكرها عليه العبد فيبيع في الدين فاقسم الغرماء ثمنه فلا سبيل لهم على العبد عند المشتري فان اعتقه المشتري رجع الغرماء على العبد بجمعه ولو يبيع في الدين حتى دبره المولى فالغرماء الخيار بين تضمين المولى قيمته وبين استسعاء المدبر في جميع دينهم فان اعتقه بعد التدبير ههنا اخذوه بقيته فقط وان ادى خمسة آلاف ثم استبقه المولى احدوا منه ايضا قيمته وبطل ما راد على ذلك ولو لم يدبره حتى مرض المولى فأعتقه ثم مات ولا مال له غيره فعليه أن يسحب في قيمته فيأخذها الغرماء دون الورثة ثم يأخذ الغرماء العبد بعد ذلك ايضا بقيته ولا شيء للورثة ولا لغرماء المولى من ذلك وان كان أقر على العبد بالدين في المرض والمسئلة على حالها كانت العينة الاولى لغرماء المولى خاصة ثم يسحب في قيمته لغرماء العبد خاصة ولو لم يقر عليه بالدين ولكن أقر عليه بجناية خطأ فانه يدفعه بها ويغديه وكذلك لو أقر على أمة في يد العبد أو عبيد في يديه بدين او جناية كالمثل اقراره على العبد بذلك فان أعتقه ما بعد ذلك فهو بمنزلة ما ذكرنا من اعتاق العبد بعد الاقرار عليه

بالدين كذا في المبسوط في باب اقرار المولى على عبده المأذون * وان أقر عليه عشرة آلاف درهم وقيمة
العبد ألف درهم وكذبه العبد ثم ان مولاه أعتقه فالمولى ضامن للغرماء ثم يضمن المولى بالاعتاق قدر
قيمتة ألف درهم ولا يضمن أكثر من ألف درهم وان كان ما أقر به على العبد من الدين أكثر من قيمته
واذا ضمن للغرماء ألف درهم ذكر أن الغرماء يرجعون على العبد بألف أخرى كذا في المحيط * ولو كان
العبد أقر بالدين أيضا لزمه الدين كله كالمولى يوجد الاقرار من المولى به أصلا كذا في المبسوط * العبد
المأذون اذا باع شيئا مما في يده في مرض موت المولى ولا دين على المولى في صحته ولا على العبد وأقر العبد
بقبض الثمن ولا يعلم ذلك الا بقوله صح اقراره وكذلك اذا كان على العبد دين مستغرق أو غير مستغرق
وان كان على المولى دين يحيط برقة العبد وعما في يده فانه لا يصدق العبد في اقراره باستيفاء الثمن أصلا
الا ببينة اذا كان دين المولى دين الحكمة وان كان دين المولى دين المرض فاقرار العبد بالاستيفاء في حق
براءة المشتري عن الثمن لا يصح انما يصح في حق الاقرار له حتى يكون المشتري اسوة للغرماء فيما عليه
كما لو أقر المولى بذلك الا أن تقوم البينة على الاستيفاء كما في حق المولى ولو كان المشتري من العبد في هذه
الصورة ببعض ورثة المولى وعلى العبد دين كثير يحيط برقبته وبجميع ما في يده ولا دين على المولى فاقرار
العبد بقبض الثمن من ورثته لم يحز وكذلك اذا كان على المولى دين أيضا مع دين العبد لا يصح اقرار العبد
باستيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا أقر المأذون في مرض موته بدين أو ديعة بعينها أو عارية أو مضاربة
أو اجارة بعينها أو غصب بعينه أو غير ذلك من التجارات ثم مات في مرضه ذلك فان اقراره بجميع ذلك
جائز اذا لم يكن عليه دين الحكمة وان كان عليه دين الحكمة لا يصح اقراره الا فيما فضل عن دين الحكمة
فيباعد ما في يده ويدأبدين الحكمة ولو كان الغصب الذي أقر به في المرض قد عاينه الشهود وكذلك
العارية والوديعة وأشباههما فان عرف الشهود عين الغصب وعين الوديعة والعارية كان المقر له أحق
بالعين وان كانوا لا يعرفون عين المغصوب وعين الوديعة وانما عاينوا الغصب والعارية والا يدايع كان
المقر له اسوة لغرماء الحكمة وكذلك كل دين لزمه في حالة المرض بعناية الشهود وكان صاحب دين المرض
اسوة لغرماء الحكمة كذا في المغنى * واذا لم يكن عليه دين في الحكمة فأقر في مرضه على نفسه بدين ألف
درهم وأقر باستيفاء ألف درهم ثم مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يقسم
ما كان عليه بينه وبين الغريم الا خرنصفين واذا مرض المأذون وعليه ديون الحكمة ف قضى بعض غرمائه
دون بعض لم يحز كذا في المبسوط * واذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم ثم يوديعة ألف درهم
الرجل آخر ثم مات وليس في يده الا ألف التي أقر بعينها ووديعة فان ألف الوديعة تقسم بين صاحب
الوديعة وبين الغريم نصفان كما في المحرر واذا مرض العبد المأذون وعليه دين الحكمة وله دين على رجل
آخر وجب في حالة الحكمة فافر باستيفاء ذلك الدين صح اقراره حتى يبرأ من عليه الدين وكذلك اذا
أقر باستيفاء دين وجب له في حال الحكمة وعليه دين المرض صح اقراره بالاستيفاء هذا اذا أقر المأذون
باستيفاء دين وجب له في حالة الحكمة فما اذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض ان كان عليه دين
الحكمة لا يصح اقراره بالاستيفاء لا في حق براءة غريمه عن الدين ولا في حق الاقرار له بالدين حتى لا يصير
اسوة لغرماء الحكمة وان كان على المأذون دين المرض لا يصح اقراره بالاستيفاء في حق براءة غريمه حتى
لا يبرأ غريمه عن الدين واكس يصح في حق الاقرار له بالدين حتى يصير المقر له بالاستيفاء اسوة لغرمائه
فيما عليه فيسقط عنه من الدين الذي عليه مقدار ما يحصيه ويؤدي الباقي الى غرمائه كذا في المغنى *
واذا مرض المأذون فوجب له على رجل ألف درهم من ثمر مبيع أو غيره فأقر باستيفائها منه ولا دين
على المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقر بعد ذلك على نفسه بدين ألف ثم مات فاققراره بالاستيفاء

جائز ولو لم يقر بالدين ولكنه محققه دين بمعينة الشهود بطل اقراره بالاستيفاء لان ما وجب عليه بالمعينة بمنزلة الدين الظاهر عليه حين اقراره بالاستيفاء اذ لا تهمته في شهادة الشهود فلها يبطل اقراره بالاستيفاء كذا في المبسوط * ولو باع المولى جارية عبده المأذون وتوى الثمن فأقر العبد أنه امره مولاه ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا اذا كانت الجارية قائمة ولا تدري وان كانت هالكة فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذبه العبد ضمن المولى قيمتها فان قال لم امره ولكن أجزت البيع ان كانت الجارية قائمة حاز ولم يضمن المولى والا لم يجز وضمن ولو جحر عليه ثم قال العبد كنت أمرته بأبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا وكذلك لو أقر بعد ما باعه الغرماء لم يصح اقراره كذا في المغنى * واذا كان على المأذون دين كثير فباع جاريته له من ابن مولاه أو أبيه أو مكاتبه أو عبد تاجر عليه دين أو لادين عليه بأكثر من قيمتها ودفعها الى المشتري ثم أقر بقض الثمن منه جازا اقراره بذلك الا في العبد والمكاتب ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد ولو كان ابن العبد حرافا ستهلك مالا للعبد الذي هو أبوه أو امرأته أو مكاتب أبيه أو عبده وعليه دين أو لادين عليه فأقر العبد المأذون أنه قد قبض ذلك من المستهلك لا يصدق على ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان على المأذون دين أو لم يكن وهو مصدق في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان المستهلك أخاه كان اقراره بالقبض منه جائزا ولا يمين على الآخر بعد اقرار العبد بالقبض منه كذا في المبسوط * ولو أمر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقر ان العبد قبض الثمن من المشتري يحلف المولى على ما يقول فان حلف لم يضمن وان شكك ضمن الثمن لبعده كذا في المغنى * واما أذن للعبد في التجارة وقيمه الف درهم فاذن الف درهم ثم أقر المولى عليه بدين الف درهم وهو يحمده ذلك ثم ان المولى أعتقه فالغريم الذي اذن العبد بالخيار ان شاء ضمن المولى قيمة العبد وان شاء أخذ دينه من العبد فان ضمنه المولى لم يكن الا آخر على المولى ولا على العبد شي وان اختار الغريم أخذ دينه من العبد فله مقرله ان يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى أقر على العبد بدين الف درهم ولادين عليه سواء وجد العبد ثم صار على العبد الف درهم باقرار أو بينة فانه يباع فيضرب كل واحد منهما في ثمنه بجميع دينه ولو كان اقرارا للعبد أو لا بدى به وكذلك لو بيع بألفي درهم فخرجت منهما ألف وتويت الف كان الخارج منهما للذي أقر له العبد فان كان العبد أقر بألف ثم أقر عليه المولى بألف ثم أقر للعبد بألف فانه يباع ويقاص في ثمنه اللذان أقر لهما العبد فان بقي من ثمنه شيء بعد قضاء دينيهما كان للذي أقر له المولى ولو لم يقر العبد على نفسه بشئ وأقر عليه المولى بدين الف درهم ثم بدين الف درهم في كلام منقطع فانه يباع فيبذل بالاول فان بقي شيء كان للثاني وان كان وصل كلامه فقال لفلان على عبدي هذا الف درهم ولفلان الف درهم تحاصفي ثمنه فان صدقة العبد في آخرهما والكلام متصل أو منقطع تحاصفي ثمنه فان صدقة في أولهما بدى به وهذا اذا كل اقرار المولى بهما منقطع فلان كان متصلا تحاصفا في ثمنه كذا في المبسوط * المولى اذا أقر على عبده بالدين صح وان كذبه العبد وليس على العبد دين حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغته من قيمته فان كان عتيق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين كذا في الصغرى * ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر العبد بدين الف درهم ثم أقر المولى عليه بدين الف درهم ثم أقر العبد بدين الف درهم ثم بيع العبد بألفي درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد في ثمنه بجميع دينه ويضرب الذي أقر له المولى في ثمنه بخمسمائة فيكون الثمن بينهم أنحسا ولو لم يبيع وأعتقه المولى وقيمه الف درهم وخمسمائة كان ضامنا لهما قيمته بالاعتاق ثم هذه القيمة تبذل مالية الرقبة كالثمن لو يبيع العبد فيقسم بينهم أنحسا فيجعل لكل واحد من غريمي العبد خمسمائة وربع كل واحد منهما على العبد بما بقي من دينه وهو واربع مائة ويرجع الذي أقر له

قوله حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغته من قيمته لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة وعبرة الدخيرة واذا أذن الرجل لعبده في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذبه العبد في ذلك لزمه كله وكان الغرماء الخيار ان شاء أبا عوا العبد بدينهم وان شاء استسعوا انتهت نقله محمده

المولى على العبد بما شئنا وان شاء الغرماء تركوا المولى واتبعوا العبد بالثابت من دينهم فان اتبعوه
أخذ منه الغريمان للذان اقرهما العبد جميع دينهما ألفي درهم واخذ منه الذي اقره المولى خمسمائة
ثم يرجع على المولى بخمسمائة درهم أيضا ولو كانت قيمة العبد ألف درهم فأقر العبد بدين ألف درهم
ثم اقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألفي درهم ثم اقر العبد بدين ألف درهم
ثم يبيع بألفي درهم فجميع الثمن للذين اقرهما العبد خاصة ولو اعتقه المولى ضمن قيمته ولو اختار للذان
اقرهما العبد اتباعه وبرأ من القيمة المولى كان للذي اقره المولى أن يأخذ المولى بجميع دينه ولو كانت
قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم بألف في كلام منقطع ثم يبيع العبد بألف
فهو بين الأولين اثلاثا يضرب فيه الأول بألف والثاني بخمسمائة ولو اعتقه المولى وقيمته ألف ضمن قيمته
ألف درهم ثم يقسم الأولان هذه القيمة بينهما اثلاثا على قدر الثابت من دين كل واحد منهما ثم يرجعان
على العبد بخمسمائة فاقسماها اثلاثا وان طلبا أولا اخذ العبد اخذاه بألف درهم مقدار قيمته ويقسمان
ذلك اثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على المولى بجميع قيمته أيضا ولو كان المولى اقره هذا
الدين اقرارا متصلا كانوا شرا كافي ثمن العبد وان اعتقه المولى اتبعوا المولى بالقيمة ثم رجعوا على العبد
بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك فهو تافه ولو كانت قيمة العبد ألف درهم فأقر عليه المولى بدين
ألف ثم اقر بعد ذلك بدين ألف ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألفين ثم اقر عليه بدين ألف ثم يبيع العبد
بألفي درهم فهو بين الأول والأخر نصفان ولا شيء للأوسط وان يبيع بألفين وخمسمائة استوفى الأول
والآخر دينهما وكان الفضل للأوسط ولو اعتقه المولى وقيمته ألفان اخذ الأول والاخر قيمته من المولى
ولا شيء للأوسط فان اعتقه وقيمته ألفان وخمسمائة اخذ الأول والاخر من المولى الفين وكانت
الخمسمائة الباقية للأوسط باعتبار زعم المولى ولا شيء له على العبد فان توى بعض القيمة على المولى كان
التاوى من نصيب الأوسط خاصة ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم
بألف ثم بألفين ثم يبيع العبد بثلاثة آلاف فان الأول يستوفى ألف درهم تمام دينه وكذلك الثاني
وتبقى ألف درهم وهي للثالث فان خرج من الثمن ألف درهم وتوى الباقي كان للثالث ألف الأول وثلاثها
للاثنى فيقسمان ما يخرج من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج اثلاثا بينهم ما حنى
يستوفى الأول كمال دينه ألف درهم ثم يكون الخارج للثاني حتى يستوفى تمام دينه وان استوفى الثاني
جميع دينه ثم خرج شيء بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله متصلا كان الخارج بينهم على قدر
دينهم والتاوى بينهم جميعا بمنزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام واحد ولو كان الاقرار منقطعاً ثم اقر العبد
بعد ذلك بدين ألف ثم يبيع بثلاثة آلاف فان الغريم الأول والذي اقره العبد يأخذ كل واحد منهما
جميع دينه وكذلك الثاني الذي اقره المولى يأخذ جميع دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للثالث فان توى
من الثمن ألف درهم وخرجت ألفان كانتا بين الأول والثاني والذي اقره العبد أخماسا للأول خمسا
والذي اقره العبد خمسا وللثاني الذي اقره المولى خمسة وإذا أذن لعبد في التجارة وقيمته ألف درهم
فاشتري وباع حتى صار في يده ألف درهم ثم اقر العبد بدين ألف ثم اقر عليه المولى بألف فالألف الذي
في يده بين الغريمين نصفان ولو كان المولى اقر عليه بألفين معاقم ثمن العبد وماله بينهما نصفين
ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فأقر العبد بدين ألف ثم اقر عليه المولى بدين ألفين ثم اقر العبد
بدين ألف لم يضرب الذي اقره المولى في ثمن العبد وكسبه مع غريمه الا بخمسمائة ولو كان اقرار المولى
قبيل اقرار العبد بالدين الأول كان ثمن العبد وماله بينهم ارباعا سهمان من ذلك والذي اقره المولى
ولكل واحد من غريمي العبد سهم كذا في المبسوط *

﴿الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له أحدهما في التجارة أو كلاهما﴾

الأصل أن أذن أحد المولين صحيح نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه وإذا صح الأذن في نصيب الأذن دون نصيب الساكت فأراد الساكت أن يبيع الأذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال ويجوز جميع أشريته وبياعاته هكذا ذكر في الكتاب وإذا جازت أشريته وبياعاته في الكل فلحقته ديون وفي يده كسب فإن كان الدين انما وجب على العبد بسبب الكسب الذي في يده بأن كان كسب تجارة وقد لحقه الدين بسبب التجارة وعلم ذلك فالقياس أن يصرف إلى الدين من الكسب من نصيب الأذن ويعطى النصف للذي لم يأذن وفي الاستحسان يصرف السكل إلى غرمائه نصيب الأذن ونصيب الساكت وعلى هذا القياس والاستحسان إذا كان العبد كله محجورا وقد اشترى وباع وحصل في يده كسب بسبب التجارة ولحقته ديون بسبب التجارة فإن ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه صرف إلى دينه استحسانا وفي القياس لا يصرف ويكون كله للمولى ويتأخر حق الغرماء إلى ما بعد العتق وإن كان الكسب مستفادا بالاسبب الذي وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الأذن ولا يصرف نصيب غير الأذن وأما إذا لم يعلم حال الكسب الذي حدث هل هو بالاسبب الذي وجب به الدين أو بسبب آخر غير الاسبب الذي وجب به الدين وقد اختلف الموليان في ذلك فقال الساكت حصل الكسب لا بالاسبب الذي وجب به الدين بأن قال استفادته بالهبة لا بالتجارة وأنه بينهما نصفان وقال الأذن مع العبد لا بل استفادته بالتجارة التي هي سبب وجوب الدين والسكل مصروف إلى الدين فالقول قول المولى قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد كذا في المغني * وإن كان في يده مال أصابه من تجارته فقال الذي لم يأذن له أنا أخذ نصف هذا المال فليس له ذلك ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء فإن بقي بعد ذلك شيء أخذ كل واحد من المولين نصفه وازداد الدين على ما في يده كانت الزيادة في نصيب الذي أذن له خاصة من الرقبة وكذلك ما اقربه العبد من غصب واستهلاك مال أو غيره ولو استهلك ما لا يثبته يثبته كان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلكه قبل أن يأذن أحدهما له كذا في المبسوط * وإذا كان العبد بين رجلين أذن له أحدهما في التجارة فاشترى وباع ومولاه الذي لم يأذن له يراه ولم ينهه كان هذا إذا لم يكن في التجارة فإن كان الذي لم يأذن له في أهل سوقه ونهاهم عن مبايعته وقال إن يبيعتموه فهو في نصيب صاحبي ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس أن يصير نصيبه مأذونا وفي الاستحسان لا يصير نصيبه مأذونا وهذا بخلاف ما لو كان العبد كله محجورا وقد نهي أهل السوق عن المبايعه معه ثم رآه يتجر وسكت فإنه يصير مأذونا وإن سبق هذا السكوت نهي عن التجارة كذا في المحيط * ولو أذن له أحد المولين في التجارة وأتى الآخر إلى أهل سوقه ونهاهم عن مبايعته ثم إن الذي لم يأذن له اشتري نصيب صاحبه منه فقد صار العبد محجورا عليه فإن رآه يشتري يبيع ويشتري فلم ينهه فهذا إذا أذن منه له في التجارة كذا في المبسوط * ولو قال أحدهما لشريكه أئذن له في نصيبك أو قال في نصيبي ففعل فهو أذن في جميعه كذا في التتارخانية * ولو كان العبد بين رجلين فأذن أحدهما لصاحبه في أن ي كاتب نصيبه فكاتبه فهذا إذا أذن منه للعبد في التجارة ولكن الكتابة تقتصر على نصيب الم كاتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى إن نصف كسبه للمولى الذي لم ي كاتب وكذلك لو وكل أحدهما صاحبه أن ي كاتب نصيبه فما اكتسبه العبد بعد ذلك يكون نصفه للم كاتب ونصفه للموكيل ولو أذن أحدهما للعبد في التجارة فلحقه دين ثم اشتري نصيب صاحبه منه ثم اشتري بعد ذلك ربايع والمولى لا يعلم به فلحقه دين فإن الدين الأول والأحرار في النصف الأول ولو كان يعلم ببيعته وشراءه

بعد ما اشترى نصيب صاحبه كان هذا اذنامه للنصف الذي اشتراه في التجارة ثم الدين الاول
 في النصف الاول خاصة والدين الاخر في جميع العبد كذا في المبسوط * واذا اذن لعبد أحد موليه
 في التجارة فلحقه دين قيل للذي اذن له اذنيه والابه ناصيبك فيه كذا في السراجية * ولو كان العبد
 بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه منه فهذا اذن منه لنصيبه في التجارة وللآخر أن يبطل الكتابة فإن
 لحقه دين ثم ابطل الآخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كاتب خاصة وإن لم يبطل الكتابة
 حتى رآه يشتري ويبيع فلم يثبت له لم يكن ذلك منه اجازة للكتابة وله أن يبطلها وكان هذا اذنامه له
 في التجارة فإن رد الكتابة وقد لحق العبد دين يبيع كله في الدين الا ان يعديه مولاة كذا في المبسوط *
 شريك كان شركة ملك اذنا العبد هما في التجارة وادانه كل واحد منهما مائة درهم وادانه أجنبي مائة درهم
 أي باعه كل واحد عينا بالنسيئة فبيع العبد بمائة أو مات العبد عن مائة كان نصفها للاجنبي
 والنصف بينهما كما كذا في المغني * ولو لم يكن ادانه الا أحد المولين مائة درهم والمسئلة بحالها كانت
 المسئلة بينه وبين الاجنبي اثلاثا للمولى الذي ادانه ثلثاها وللاجنبي ثلثها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى للمولى ربعها وللاجنبي ثلاثة أرباعها هكذا في السراج
 الوهاج * واذا كان رجلان شريكين شركة مفوضة أو شركة عنان وبينهما عبد ليس من شركتهما
 فادانه أحدهما مائة درهم من شركتهما وادانه أجنبي مائة ثم مات العبد وترك مائة أو يبيع بمائة
 فللأجنبي ثلثاها وللشريكين ثلثها ولو كانت شركتهما شركة عنان والعبد من شركتهما فادانه مائة درهم
 من شركتهما وادانه أجنبي مائة درهم كان ثلثا المال للاجنبي وثلثه بين المولين نصفين ولو كان
 العبد من شركتهما فادانه أو ادانه أحدهما مائة من شركتهما وادانه أجنبي مائة والمسئلة بحالها فالمائة
 كلها للاجنبي ولا شيء لواحد من الشريكين ههنا كذا في المبسوط * وفي جامع الفتاوى عبد بين
 رجلين مأذون له في التجارة ولحقه دين ألف درهم فغاب أحدهما فأخذ الغريم المحاضر ويأخذ نصيبه
 بسبب مائة واتخذ ثم حضر الآخر ويأخذ نصيبه بخمس مائة يؤدي الى صاحب الدين ثلثا مائة تمام دينه بقي
 مائتان فيعطى الذي يبيع حصته بسبب مائة حتى يستوي في الغرم كذا في التتارخانية * واذا اذن
 الرجلان لعبد بينهما في التجارة ثم ادانه أحدهما مائة وادانه أجنبي مائة ثم ان المولى الذي لم يدن العبد
 شيئا غاب وحضر الاجنبي فأراد يبيع نصيب المولى الذي ادان العبد في دينه يبيع له فان يبيع بخمسين
 درهما أخذها الاجنبي كلها فان حضر المولى الاخر فانه يبيع نصيبه للاجنبي وللولى الذي ادانه فيقسمان
 ذلك نصفين ولو كان ثمن نصيب المولى الذي ادان العبد قوى على المشتري ويبيع نصيب الذي لم يدن
 بخمسين درهما أو بأكثر أو بأقل فان ذلك يقسم بينهما أثلاثا سهمان للاجنبي وسهم للمولى الذي ادان
 فان اقتسماه كذلك ثم خرجت الخمسون الاولى أخذها الاجنبي كلها وكذلك لو كانت أكثر من خمسين
 درهما حتى تزيد على ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي ادان ولا يرجع واحد من المولين على
 صاحبه بشيء واذا كان العبد بين رجلين فأذنا له في التجارة ثم ان كل واحد منهما ادانه مائة درهم لرجل
 آخر بأمر صاحبها وادانه أجنبي مائة ثم يبيع بمائة درهم فاما المائة بين الاجنبي والمولين أثلاثا لكل
 واحد منهم ثلثها ولو كان المال الذي ادانه الموليان كل واحد من المولين يبيع المولى الذي ادانه وبين
 أجنبي قد أمره بادانه والمسئلة بحالها فان المائة تقسم على عشرة أسهم أربعة للاجنبي الذي ادان العبد
 وأربعة للاثنين الذين شاركهما الموليان في المائتين لكل واحد منهما سهمان ولكل واحد من
 المولين سهم واذا كان العبد بين رجلين وقيمة ما اشتاد درهم فادانه أجنبي مائة فيحضر الغريم فطلب دينه
 وغتاب أحد المولين فان نصيب الغائب لا يقضى فيه بشيء حتى يحضر فان يبيع بمائة درهم أخذها الغريم

كلها فإذا حضر الغائب كان للذي يبيع نصيبه أن يتبعه بخمسين في نصيبه حتى يباع فيه أو يقضيه
وكذلك لو كان العبد قنصل فأخذ المأذون نصف قيمته كان للغريم أن يأخذ كله ويرجع المأذون منه
في نصيب شريكه إذا حضر وقبض كذا في المبسوط * والله أعلم

*(الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد وغيره
وفي الخصومات التي تقع بعد الحجر)

وإذا كان في يد العبد المأذون له مال فقال المولى هو مالي وقال العبد هو مالي فإن كان على العبد دين
فالقول قول العبد وإن لم يكن على العبد دين فالقول قول المولى كذا في الذخيرة * فإن كان المال
في يدي العبد وفي يدي المولى إن كان على العبد دين فهو في أيديهما فمضى بينهما وإن لم يكن على العبد
دين فهو في يد المولى فيكون للمولى وإن كان هذا المال في يد العبد وفي يد المولى وفي يد الاجنبي
وكل واحد منهم يدعيه لنفسه إن لم يكن على العبد دين فهو بين المولى والاجنبي نصفان وإن كان على
العبد دين فالمال بينهم أثلاثا كذا في المغني * ولو كان ثوب في يد حر وعبد مأذون وكل واحد منهما
يدعيه وعظمه في يدهما أو لا أثر متعلق بطرفه فهو بينهما نصفان فإن كان أحدهما متزرا به
أو مرتديا أو لابساً والأثر متعلق به أو كانت دابة فكان أحدهما راكباً عليها والأثر متعلق بها للجامع
فهو للراكب واللابس ولو لم يكن هذا راكباً عليها وكان الأثر متعلقاً بها لا يستحق الترحيم بتعلقه بها
ولو كان هذا راكباً ولم يكن الأثر متعلقاً بها كان الراكب أولى فإذا كان لأحدهما سبب يستحق
به عند الانفرد وليس للأثر مثله كان هو أولى كذا في المبسوط * ولو أن عبداً مأذوناً أومأ بكتابه أو جرح
آخر نفسه من خياط ليخيط معه أو يبيع له ويشترى وكان في يده الأثر فقول الاجير هو وقال
المستأجر هو وإن كان الاجير في حانوت المستأجر أو في منزله فالقول قول المستأجر وإن كان الاجير
في السكة أو في منزله فالقول قول الاجير وإن كان الاجير لا يسأله وباقي المسئلة بحال فالقول قوله
سواء كان في منزل المستأجر أو في السكة حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان
يقول إذا كان المتنازع فيه شيئاً هو من آلة العمل فالقول للاجير وإن كان الاجير في حانوت المستأجر
أو في منزله كذا في المغني * ولو كان عبداً محجوراً آجره مولاه لعمل من الاعمال في يده ثوب فقال
المستأجر هو وقال مولاه هو فالقول قول المستأجر سواء كان الاجير في منزل المستأجر أو في السكة
ومعنى المسئلة إذا آجره المولى لعمل من الاعمال سوى البيع والشراء حتى يفي محجوراً أما إذا آجره للبيع
والشراء يصير مأذوناً في التجارة هكذا ذكره شيخ الاسلام ولو كان المحجور لا يسأله للثوب فالقول قول المولى
وهذا بخلاف ما لو كان العبد محجوراً بكافة الدابة ووقع الاختلاف بين المستأجر والمولى في
الدابة حيث كان القول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو كان العبد في منزل مولاه وفي يده ثوب فقال
المستأجر هو وقال المولى هو فالقول كذا في المبسوط * ولو كان العبد مأذوناً في التجارة وفي يده
العبد متاع وهو في منزل مولاه فقال هو وقال العبد هو فإن كان ذلك من تجارة العبد فهو للعبد
وإن لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما إذا كان المتنازع من
تجارتهما وحكى عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه ينبغي أن يقضى للمولى ولو كان المأذون لا يسأله للثوب أو راكباً
على الدابة ووقع الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك قضى به للعبد سواء كان من تجارته أو لم يكن
كذا في المحيط * وفي الجامع رجل وهب لعبد انساناً هبة ثم أراد الرجوع في الهبة فقال العبد أنا
محجور وليس لك أن ترجع علي ما لم يحضر مولاي وقال الواهب لا بل أنت مأذون فأقام العبد البيعة

على اقرار الوهاب انه محجور تقبل بيئته كذا في التتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى العبد اذا باع واشترى ولم يقبل وقت المبيعة الى مأذون أو محجور فليحقته ديون ثم قال أنا محجور لم يأذن لي مولاي في التجارة وقال الغرماء لا بل أنت مأذون فالقول قول الغرماء استحسانا واذا جعلنا القول قول الغرماء وجعلناه مأذونا أو كان العبد أقربا لاذن صريحا فالقياس أن لا يباع ما في يده من الكسب بدينه مالم يحضر المولى وفي الاستحسان يباع كسبه بدينه فان فضل شيء من دينه بعد ما يبيع كسبه لا يتباع رقبته بذلك قياسا واستحسانا لم يحضر المولى ولو أن الغرماء أقاموا البيئته أن العبد مأذون له في التجارة والعبد محجور والمولى غائب فانه لا تقبل بينتهم حتى لا يتباع رقبة العبد بالدين وان أقر العبد بالاذن وباع القاضي كسبه وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى وأنكر الاذن فان القاضي يسأل الغرماء البيئته على الاذن فان أقاموا بيئته على ذلك والارادوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن اكسابه ولا تنقض البيوع التي جرت من القاضي هذا اذا ادعى العبد المحجور اني محجور فان ادعى المشتري ان العبد محجور عليه وقال لا ادفع اليه المبيع لانه يتأخر حتى الى ما بعد العتق فقال العبد أنا مأذون فالقول في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويحجر البائع على دفع ما باع من العبد اليه ويأخذ الثمن من العبد وكذلك لو اشترى رجل من العبد شيئا ثم المشتري قال ان العبد كان محجورا عليه وقال العبد أنا مأذون فالقول قول العبد بلا يمين فان قال المشتري أنا اقيم البيئته انه محجور عليه لا تقبل هكذا ذكر في الكتاب قالوا وهذه المسئلة على روايتين أو على القياس والاستحسان كذا في المغني * فان أقر العبد بين يدي القاضي انه كان محجورا عليه وقت البيع فان القاضي يرد البيع فان حضر المولى بعد ذلك وكذب العبد فيما قال وقال كنت أذنت العبد في البيع والشراء جازا لنقض الذي جرى بين العبد وبين المشتري فان أجاز المولى بعد ذلك بيع العبد كانت اجازته باطلة ولو كان القاضي لم ينقض البيع حين أقر العبد بكونه محجورا عليه حتى حضر المولى وأجاز البيع جاز كذا في المحيط * ولو كان العبد هو المشتري فقال البائع لا أسلم اليك شيئا لانك محجور وقال أنا مأذون كان القول قول العبد فان أقام البائع بيئته على أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يتقدم الى القاضي بعد الشراء لم تقبل بيئته واذا كان الرجل يشتري ويبيع فليحقته ديون ولا يدري حاله انه عبد أو حر ثم قال بعد ذلك أنا عبد فلان وصدقه فلان في ذلك وقال هو عبد وانه محجور عليه وقال الغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه حتى يصير عبد العلان ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا تتأخروا ديونهم الى ما بعد العتق ثم قال ويبيع هذا العبد ويأخذ الغرماء ديونهم من ثمنه كذا في المغني * واذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع أو اجارة أو قرض أو استهلاك أو كان أودع عند رجل ودعة ثم حجر عليه المولى فالتخصم في ذلك كله العبد فان دفع الغرماء الدين الى العبد برئ سواء كان على العبد دين أو لم يكن وان دفع الى المولى ان لم يكن على العبد دين بزي عن الثمر استحسانا وان كان على العبد دين لا يبرأ عن الثمن كذا في المحيط * وان مات العبد بعد ما حجر عليه كان للمولى ان يخاصم في ديونه سواء كان على العبد دين أو لم يكن وهل له أن يقبض ديونه ان لم يكن عليه دين له أن يقبض وان كان عليه دين ليس له أن يقبض كذا ذكر المسئلة في مأذون الاصل وذكر في وكالة الاصل أن له القبض بعض مشايخنا قالوا ليس في المسئلة اختلاف الروايتين فما ذكر في المأذون محمول على ما اذا لم يكن موثوقا به لكن يقدر على التقاضي وما ذكر في الوكالة محمول على ما اذا كان موثوقا به وان لم يمت العبد بعد ما حجر عليه المولى لكن أخرجه المولى عن ملكه فالتخصم في ذلك المولى وهل له أن يقبض فالمسئلة على التفصيل الذي ذكرنا فان اعتق المشتري العبد فالتخصم فيه هو العبد كذا في المغني * واذا أذن لعبد في التجارة فباع من رجل عبدا وقبض الرجل منه العبد

ودفع اليه الثمن ثم ان المولى تجر عليه فوجد المشتري بالعبد عيبا فاختصم في ذلك العبد المحجور فان اقام المشتري البينة على العبد رد عليه وللمشتري ان يحبس المشتري الى ان يستوفي الثمن وان لم يكن في يد العبد المحجور مال وعليه دين بدئ بالعبد المردود فيباع ويعطى ثمنه للمشتري فان فضل من ثمن العبد المردود شيء فهو لغرماء المحجور وان نقص شارك المشتري غرماء المحجور وعليه في رقبته فيباع لهم جميعا ولو ان المشتري لم يحبس العبد المشتري للثمن بل دفعه الى المحجور ثم جاء بعد ذلك يطالب الثمن فهو واسوة الغرماء المحجور في رغبة العبد المردود وفي رغبة المحجور ولو لم تكن للمشتري بينة فطلب من المحجور حلف القاضي المحجور على البتات بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع وما به هذا العيب كذا في المحيط * ولو ان العبد المحجور لم ينكر العيب بل اقر به بين يدي القاضي فان كان عيبا لا يحدث مثله رده القاضي على المحجور وان كان يحدث مثله فالقاضي لا يرد عليه باقراره الا ان العبد بعدما اقر بالعيب لا يبقى خصما للمشتري فيخاصم المشتري المولى ويقيم عليه البينة بالعيب ويرد العبد اليه كذا في المغني * وان لم تكن للمشتري بينة واراد ان يحلف المولى حلفه على العلم فان نكل أو اقر بعيب رد العبد على المولى فبعد ذلك يتظر ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله يصح الرد في حق غرماء المحجور وان كان عيبا يحدث مثله وكذب غرماء المحجور والمولى فيما اقر به من العيب يصح الرد في حقهم دون الغرماء ويباع العبد المردود في دينه واعطى ثمنه للمشتري فان فضل شيء على ثمنه الاول كان لغرماء المحجور كذا في المحيط * وان نقص كان النقصان في رغبة المحجور لانه اذا بيع المحجور يبدأ من ثمنه لغرماء المحجور فان فضل من ثمن المحجور شيء بعد قضاء دينه كان الفضل للمشتري وان لم يفضل فلا شيء للمشتري وان لم يكن على العبد دين كان ثمن المردود في رغبة المحجور والمردود يباع فيه وان حلف المولى على العيب لم يرد العبد فاذا اعتق المحجور الا ان رد العبد عليه كذا في المغني * والله اعلم

(الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه) *

العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى كذا في فتاوى قاضي خان * واذا شهد شاهدان على عبد مأذون بغصب اغتصبه أو بوديعة استهلكها أو بحداء أو شهدا عليه باقراره بذلك أو شهدا عليه ببيع أو شراء أو اجارة أو انكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت الشهادة على العبد وقضى القاضي عليه بذلك ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه وشهد شاهدان باستهلاك مال أو بغصب اغتصبه حال غيبة المولى لا تبطل شهادتهما ولا يقضى على العبد بشيء قالوا معنى المسئلة أن الشهادة لا تقبل في حق حكمير جع الى المولى وهو يبيع رغبة العبد انما تقبل في حق حكمير جع الى العبد حتى يؤخذ به بعد العتق وكما تشترط حضرة المولى ههنا تشترط حضرة العبد كذا في المغني * ولو شهد الشهود على عبد محجور بغصب أو اتلاف أو ديعة أو مضاربة ان شهدوا بمعاينة ذلك لا بالاقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان الشاهدان شهدا على المحجور باقراره بذلك والمولى حاضر أو غائب لم يقض عليه بشيء من ذلك حتى يعتق فاذا اعتق لمزمه ما شهدا به ولو شهدا عليه بقتل رجل عدا أو قذف محصن أو زنى أو شرب خمر والعبد لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى حال غيبة المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بهذه الاشياء حال غيبة المولى فقيام يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة وفيما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالتقصاص وحذف القذف تقبل كذا في المغني * والصبي الذي اذن له أبوه في التجارة أو وصى أبيه

بمنزلة العبد المأذون تسمع عليه البيعة فيما كان من ضمان التجارة وان كان الاذن غائباً وكذلك
 الجواب في المعتوه المأذون كذا في المحيط * ولو شهد واعلى صبي مأذون أو معتوه مأذون يقتل عمداً
 أو قذف أو شرب خمر أو زنى ففي القذف والشرب والزنى لا تقبل شهادتهم وان كان الاذن حاضراً
 وفي القتل ان كان الاذن حاضراً تقبل شهادتهم ويقضى بالدية على العاقلة وان كان غائباً لا تقبل
 وان كان الشهود شهدوا على اقرار الصبي أو المعتوه ببعض الاسباب التي ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء
 كان الاذن حاضراً أو غائباً كذا في الذخيرة * ولو شهد واعلى العبد المأذون بسرقة عشرة
 دراهم أو أكثر وهو يجحد فان كان مولاه حاضراً قطع عندهم جميعاً وان كان غائباً ضمن السرقة ولم يقطع
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المغنى * ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة تقبل شهادتهم
 كان مولاه حاضراً أو غائباً كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شهدوا على اقراره بسرقة عشرة دراهم
 أو أكثر والعبد يجحد قضي القاضى عليه بالضمن ولا يقطعه وان كان المولى حاضراً كذا في المغنى *
 ولو شهدوا بسرقة عشرة دراهم على العبد المحجور وهو يجحد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورد
 العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمن ولو شهدوا على اقرار العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم فالقاضي
 لا يقبل هذه البيعة ولا يقضى عليه بالقطع ولا بالمال وان كان المولى حاضراً يريد بقوله لا يقضى عليه
 بالمال في حق المولى حتى لا يتابع رقبته فيه انما يؤخذ به العبد بعد العتق كذا في المحيط * وتقبل
 الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون بسرقة عشرة دراهم وان كان الاذن غائباً ولا تقبل
 الشهادة على اقرارهما بالسرقه أصلاً كذا في فتاوى قاضي خان * واذا أذن المسلم لعبد الكافر
 في التجارة فاشتري خيراً أو خنزيراً فهو جائز كان عليه دين أو لم يكن ولو اشترى مائة أو دماً أو بايع
 كافراً برباه أو باطل ولو شهد عليه كافران بغصب أو ودعة مستهلكة أو ببيع أو اجارة أو شهدوا على
 اقراره بذلك وهو مولاه يكران ذلك فشهداتهما جائزة استحساناً وكذلك الصبي الكافر يأذن له وصيه
 المسلم أو جده أو أبيه في التجارة وان كان العبد المأذون مسلماً ومولاه كافراً لم تجز شهادته الكافرين
 على العبد بشئ من ذلك وان لم يكن عليه دين وان شهد الكافران على العبد المحجور الكافر بغصب
 ومولاه مسلم فشهداتهما باطلة فان كان مولاه كافراً فشهداتهما جائزة واذا أذن المسلم لعبد الكافر
 في التجارة فشهد عليه كافران بجناية خطأ أو بقتل عمداً أو بشرب خمر أو بقذف أو شهد عليه أربعة
 من الكافرين بالزنى وهو مولاه منكراً لذلك فالشهادة باطلة وكذلك لو كان العبد مسلماً
 والمولى كافراً واذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بسرقة عشرة دراهم أو أقل
 قضى عليه بضمن السرقة وان كان المولى حاضراً أو غائباً لم يقطع ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً كانت
 شهادتهما باطلة واذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران كافر أو مسلم بدين ألف
 درهم والعبد يجحد وعليه ألف درهم دين مسلم أو كافراً فشهداتهما عليه جائزة وان كان صاحب
 الدين الأول مسلماً فان كان صاحب الدين الأول كافراً يبيع في الدينين وان كان مسلماً يبيع العبد
 ومات في الدين الأول حتى يستوفى جميع دينه فان فضل شئ فهو للذي شهد له الكافران
 ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد منهما ألف درهم فشهد لآخر مسلمان وشهد للآخر دينه
 كافران فان القاضي يقضى بالدين كله عليه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان فيقتضى دينه فان بقي
 شئ كان للذي شهد له الكافران ولو صدق العبد الذي شهد له كافران اشتركا في كسبه وثن رقبته
 كذا في المبسوط * ولو شهد مسلم لم كافران أو كافراً مسلماً تحاصوا ولو كان أرباب الدين ثلاثة
 مسلمان وكافر فشهد للكافر مسلمان ولا أحد المسلمين كافران ولا آخر مسلمان فيبيع العبد

بدى بدى اللذين له ما يئنة مسطرة ويقسمان نصفين ثم ما أخذه الكافر بنصفه المسلم الذي له يئنة
 كافرة كذا في المغنى * ثم لا يكون للمسلم أن يأخذ من يده هذا الذي شهد له الكافر ولو كان أحد الغرماء
 مسلماً شهد له كافران والآخران كافران شهد لكل واحد منهما كافران بدى بدى المسلم فان بقي شيء
 بعد دينه كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً والغرماء رجلين أحدهما مسلم شهد له
 كافران والآخر كافر شهد له مسلمان والعبد يحج ذلك فان لقاضي يبطل دعوى المسلم الذي شهد له
 كافران ويبيع العبد للاخر في دينه فيوفيه حقه فان بقي شيء من ثمنه فهو للمولى وكذلك لو كان العبد
 محجوراً وعليه في هذا الفصل كذا في المبسوط * ولو كان المولى مسلماً والعبد كافراً محجوراً وعليه فشهد
 عليه كافران مسلم انه غصب ألف درهم وشهد مسلمان لكافرا به غصب ألف درهم قضى للكافر بألف
 درهم ثم شاركه المسلم فيها وبقية دين المسلم على العبد يأخذ منه بعد العتاق كذا في المغنى * وإذا أذن
 المسلم لعبد الكافر فشهد عليه كافران بدى ألف درهم مسلم أو كافراً بقرار أو غصب وقضى القاضي
 بذلك فباع العبد بألف درهم فقضاها الغريم ثم ادعى على العبد دين ألف درهم كانت عليه قبل أن يباع
 العبد فان أقام على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي يأخذ الألف من الغريم الذي شهد له الكافران
 فيدفعها الى هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان الثاني كافراً أخذ منه نصف ما أخذ الأول
 ولو كان الأول كافراً وشاهد مسلمين واثنان مسلمين أو كافراً أو شاهداً كافرين فانه يأخذ من الأول
 نصف ما أخذه وإذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى ثم أسلم فادعى عليه رحلان
 ديناً فباع أحدهما بشاهدين كافرين عليه بألف درهم دين كانت عليه في حال كفره وجاء الآخر
 بشاهدين مسلمين عليه بمثل ذلك والمتدعيان مسلمان أو كافران والمولى مسلم أو كافراً فشهادة المسلمين
 جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران وإذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة وهو مسلم أو ذمى
 فشهد عليه مسلمان مسلم بدى وشهد عليه ذمياً مسلم بدى وشهد عليه مستأمنان مسلم بدى فان
 القاضي يبطل شهادة المستأمنين ويقضى عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم يبيع العبد فيبدى بدى
 الذي شهد له المسلمان فإذا أخذ المسلم حقه وبقى شيء كان للذي شهد له الذميان فان بقي شيء بعد دينه
 كان للمولى وكذلك لو كان المولى حرياً ولو كان المولى وعبد حريين والمسئلة بجاهلها فقضى بالذين كله
 على العبد وبيع فيه فيبدى بالذي شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان ثم ما فضل يكون للذي
 شهد له الحر بيان فان كان أصحاب الدين كلهم أهل ذمة والمسئلة بجاهلها تخص في ثمنه الذي شهد له
 المسلمان والذي شهد له الذميان فان فضل شيء فهو للذي شهد له الحر بيان ولو كان أصحاب الدين
 كلهم مستأمنين تخصوا جميعاً في دينهم ولو كان المولى مسلماً أو ذمياً والعبد حرياً دخل بأمان
 فاشترى هذا المولى من مولا وأذن له في التجارة والمسئلة بجاهلها لم تجر شهادة الحر بين عليه بشيء وإذا
 دخل الحرى دارنا بأمان ومعه عبده فأذن له في التجارة جازت شهادة المستأمنين عليه بالدين
 كما تجوز على مولا كذا في المبسوط * ولو شهد مسلم حرياً بدى ألف درهم على عبداً حرياً دخل
 دارنا بأمان وشهد لذي ذميان بدى ألف درهم وشهد لحرى مسلمان بدى ألف درهم فبيع بألف يكون بين
 الحرى والذمى نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحرى كذا في المغنى * ولو كانت شهود الذمى
 حريين وشهود المسلم ذميين والمسئلة بجاهلها كان الثمن بين المسلم والحرى نصفين ثم يأخذ الذمى نصف
 ما أصاب الحرى كذا في المبسوط * ولو شهد مسلمان للذمى والذميان للحرى والحرى للمسلم كان
 بين الذمى والحرى نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحرى كذا في المغنى * وإذا لحق العبد دين

فقال مولا هو محجور عليه وقال الغرماء هو مأذون له فالتقول قول المولى فان جاؤا بشاهدين على الاذن فشهد أحدهما ان مولا أذن له في شراء البز وشهد الآخر أنه أذن له في شراء الطعام فشهدا بينهما جائزة ان كان الدين من غير هذين الصنفين فان شهدا أحدهما أنه أذن له في شراء البز وشهد الآخر أنه رآه يشتري البز فلم ينهه فشهدا باطلة ولو شهدا أحدهما أنه رآه يشتري الطعام فلم ينهه فشهدا بينهما باطلة ولو شهد أنه رآه يشتري البز فلم ينهه كان الشراء جائزا وكان العبد مأذونا له في التجارة كذا في المبسوط * والله أعلم

الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع جارية أو غلاما أو متاعا أو غير ذلك ببيع فاسد أو قبض المشتري فأعتق المجارية والغلام أو باع ذلك كله وذلك جائز من المشتري وعليه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى العبد من جارية أو غلام أو متاع شراء فاسدا فقبضه فباعه من غيره جاز واذا اشترى العبد المأذون جارية أو غلاما ببيع فاسد أو قبضه فأغل الغلام أو المجارية عند المأذون غلة بأن أجر العبد نفسه أو وهبت له هبة فقبلها هل تسلم للمأذون قال ان تقرر ملك المأذون في العبد والمجارية بأن باع من غيره أو هلك عنده حتى ضمن القيمة للبائع فان الغلة تسلم للمأذون وان لم يقرر ملك الغلام والمجارية عنده بأن رد العبد أو المجارية على البائع ذكر أنه ترد الغلة على البائع من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب أنه اذا رد المأذون المجارية والغلام على البائع على قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تسلم الغلة للمأذون ولا يردّها على البائع واذا رد الاصل ورد الغلة مع الاصل الى البائع هل يتصدق البائع بالكسب ان كان البائع حرا فانه يتصدق بالكسب عندهم جميعا وان كان عبدا مأذونا لا يتصدق بذلك واذا لم يتصدق بذلك المأذون ذكر انه كان عليه دين فقصي من ذلك دين الغرماء طاب للغرماء ذلك وان لم يكن عليه دين وأخذ المولى قال أحب الى أن يتصدق بها الا ان المولى لو كان هو البائع فانه يلزمه التصديق بالغلة ومتى كان المأذون هو البائع قال يستحب للمولى التصديق ثم هذا الذي ذكرنا اذا أجر العبد المشتري نفسه أو وهبت له هبة حتى كان من كسبه فأما اذا أجره المأذون فان الكسب يسلم للمأذون على كل حال كذا في المغنى * واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد جارية ببيع فاسد أو قبضها الرجل ثم ان المشتري باعها من غيره ودفعها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول حتى يجب للمشتري من المأذون الثمن على الاجنبى وعلى المشتري من المأذون القيمة للمأذون سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه واذا باعها من العبد المأذون الذى اشترى منه ودفعها اليه كان هذا نقضا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري على المأذون ثمن ويبرأ من الضمان سواء كان على المأذون دين أو لا دين عليه واذا باعها من مولى المأذون ودفعها الى المولى فان لم يكن على المأذون دين كان نقضا للبيع الاول فأما اذا كان على المأذون دين فان البيع الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المشتري من المأذون قيمة المجارية للمأذون واذا باع من عبد آخر للمولى مأذون ودفعها اليه هل يكون نقضا للبيع الاول فان كان عليه ما دين كان البيع جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول وان كان على أحدهما دين اما على الاول واما على الثاني فانه لا يكون نقضا أيضا وان لم يكن عليه ما دين كان نقضا للبيع الاول متى دفعه الى العبد الثاني الا انه متى دفعه الى العبد الثاني لا يبرأ المشتري من المأذون عن الضمان ما لم يدفعه الى المأذون الاول أو الى المولى فان لم يدفع العبد الآخر المجارية الى

المأذون ولا إلى المولى بقي المشتري ضامنا حتى لو ملكت الجارية في يد العبد الثاني ضمن المشتري من
 المأذون قيمة الجارية وإن باعها من المأذون بيعا صحيحا لم يدفعها إليه بقي ضامنا كذا في المحيط * وإذا
 باعها من مضارب المأذون فهو جائز وكذلك إن باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين أو لادين
 عليه ولو باعها من ابن المولى أو أبيه أو مكاتبه أو باعها من المولى لابن صغير له في عياله فهو كله سواء
 وكذلك لو أن أجنبيا وكل المولى بشرائها فاشترها له أو وكل المأذون بشرائها فاشترها كانت الجارية
 للأمر وكان الثمن على العبد للمشتري ويرجع به العبد على الأمر والعبد على المشتري قيمة الجارية
 فتكون القيمة قصاصا بالثمن ويرجع العبد على الأمر بما أدى عنه من الثمن ولو كان المأذون البائع
 هو الذي وكل إنسانا بشرائها من المشتري له ففعل وقبضها فهو نقض للبيع الفاسد فكأنه اشترها
 بنفسه وإن كان المولى هو الذي أمر رجلا بشرائها فلهذا وشراء المولى بنفسه سواء في الفرق بينهما إذا
 كان على العبد دين أو لادين عليه وإن قبلها المأذون في يد المشتري فهو نقض للبيع وكذلك لو كان
 حفر ثرا في الطريق قبل البيع أو بعده فوقت الجارية فيها أو حدث بها عيب من ذلك ولم ينعها
 المشتري منه حتى ماتت من حفره فهو فسخ للبيع وإن كان المولى هو الذي فعل ذلك ولادين على العبد
 فهو كذلك فإن كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كاجنبي
 آخر فيما فعله فعلى عاقبته قيمتها في ثلاث سنين إذا حدث الموت من فعله وإن كان حدث العيب من فعله
 والموت من غيره ضمن المشتري قيمتها بسبب القبض وتعذر الرد عليه ويرجع على المولى بتقصان العيب
 في ماله حالا وإن وقعت في ثر حفرها المأذون في دار من تجارته هانت أو في ثر حفرها المولى في ملكه
 لم يكن ذلك نقضا للبيع كذا في المبسوط * ومن قال للناس هذا عبدي وقد أذنت له في التجارة فباعوه
 ووجبت عليه ديون ثم استحقه رجل فإن أقر المستحق أنه كان أذن له في التجارة فإن العبد يبقى مأذونا
 ويباع في الدين وإن أنكر الأذن لا يلحق العبد من الدين شيء في الحال إلا أن المستحق عليه يغرم الأقل
 من الدين ومن القيمة للغرماء حيث أمرهم بالمبايعته معه عند أضاقته إلى نفسه وقد غرهم ولم يقل عبدي
 أو لم يقل فباعوه لا يغرم لهم شيئا لأنه لم يغرمهم هكذا في شرح الطحاوي * ثم في حكم الغرور لا فرق بين
 من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم إذا كان الأمر في ذلك في عامة أهل السوق ولو أن
 هذا الرجل حين جاء إلى أهل السوق قال هذا عبدي فباعوه في البرز فقد أذنت له في ذلك فباعه أهل
 السوق في غير البرز ثم ظهر أنه حر أو مستحق كان للذي بايعه في غير البرز أن يضمن المولى الأقل من قيمته
 ومن الدين وكان قوله في البرز لغوا من الكلام كذا في المحيط * وإذا أذن لعبده في التجارة ولم يأمر
 ببيعته ثم إن المولى أمر رجلا ببيعته أو قوما بأعيانهم ببيعته فباعوه وقوم آخرون وقد علموا بامر المولى
 فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مديرا فللذين أمرهم المولى ببيعته عليه الأقل من حصتهم من قيمة
 العبد ومن دينهم وأما الآخرون فلا شيء لهم على المولى من ذلك ولو كان أمر قوما بأعيانهم ببيعته في البرز
 فباعوه في غيره أو فيه فهو سواءوا الضمان واجب لهم على الغار وإن أتى به إلى السوق فقال ببيعوه
 ولم يقل هو عبدي فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مديرا لم يكن على الأمر شيء ولو كان أتى به إلى
 السوق فقال هذا عبدي فباعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضمن المولى شيئا ولكن الغلام يسعي في الدين
 وكذلك لو كان أعتقه بعد الأذن ثم لحقه دين ولو باعه بعد الأذن ثم باعه بعه فلحقه دين لم يكن على
 الأمر منه شيء ولو جاء به إلى السوق فقال هذا عبدي فباعوه وقد أذنت له في التجارة فباعوه ثم استحق
 أو وجد حرا أو مديرا لم يضمن ببيعته عبدا مأذون أو مكاتب أو وصي مأذون له في التجارة فلا ضمان على
 الأمر في ذلك إن علم الدين ببيعوه بحال الأمر ولم يعلموا فإن كان الأمر مكاتباً جاء بأمته إلى السوق فقال

هذه أمتي فبايعوها فقد أذنت لها في التجارة فلحقها دين ثم علم أنها قد ولدت في مكاتبه قبل أن يأذن لها
فلما علم أنها تضموا المكاتب الأقل من قيمتها أمة ومن دينهم كذا في المبسوط * وإذا قال لأهل
السوق هذا عبدى فبايعوه فقد أذنت له في التجارة فبايعوه ثم لحقه دين ثم استحق العبد رجل وقد كان
المستحق أذن لهذا العبد في التجارة قبل أن يأتي الذي كان العبد في يديه فإن العبد يباع فيه إلا أن
يفديه المولى ولا ضمان على الأمر بالمبايعه وإن ظهر أنه كان مديراً للمستحق مآذونه في التجارة فلما علم
أن يضموا الأمر الأقل من قيمته فبايعوه من الدين كذا في المحيط * ولو كان عبداً محجوراً عليه لغيره فأتى به
هذا إلى السوق وقال هذا عبدى فبايعوه ثم أذن له مولاه في التجارة فلحقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار
صمان ولو كان لحقه دين ألف درهم قبل أن يذن مولاه في التجارة وألف درهم بعد أن يذن له على الغار
الأقل من الدين الأول ومن نصف قيمة العبد وإذا أتى الرجل بعبد إلى السوق فقال هذا عبد فلان فقد
وكانى بأن أذن له في التجارة وإن أمركم بمبايعته وقد أذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وباع فلحقه دين
ثم حضره مولاه وأنكر التوكيل فالوكيل ضامن الأقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد حراً أو استحقه
رجل أو كان مديراً لمولاه فالوكيل ضامن أيضاً ويرجع به على الموكل إن كان أقرب التوكيل الذي ادعاه
وإن أنكر التوكيل لم يرجع عليه بشئ إلا أن يشتم بالبيعة وإن قال هذا عبد ابني وهو صغير في عيالي
فبايعوه فلحقه دين ثم استحق أو وجد حراً ضمن الأب الأقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصى
الأب والجدة فأما الأم والأخ وما أشبههم فإن فعلوا شيئاً من ذلك لم يكن غروراً ولم يلحقهم ضمان كذا
في المبسوط * وإذا أتى الرجل بصبي إلى أهل السوق وقال هذا ابني فبايعوه فقد أذنت له في التجارة
والصبي يعقل البيع والشراء فبايعوه ولحقه من ذلك دين ثم إن رجلاً أقام بيعة أن هذا الصبي ابنه ولم يكن
المستحق أذن له في التجارة فإنه لا يلزم الصبي شئ في الحل ولا بعد البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث
رجح أخذ بضمان القول بعد العتق إلا أن الغرماء يرجعون على الأمر بالمبايعه يديونهم كذا في المحيط * ولو
أتى بعده إلى السوق فقال هذا عبدى وهو مديراً فبايعوه فلحقه دين ثم أقام رجل البيعة أنه مديراً بطل
عن المدير الدين حتى يعتق ولا ضمان على الغار من قيمة رقبة ولا من كسبه ولو قتل المدير في يدي الذي
استحقه ضمن العار قيمته مديراً للغرماء ولو أتى بجارية إلى السوق فقال هذه أمتي فبايعوها فلحقها دين
يحيط برقبته ثم ولدت ولداً فاستحقها رجل وأخذها وولدها ضمن العار قيمتها وقيمة ولدها فإن كانت قيمتها
يوم استحق أكثر من قيمتها يوم أمرهم بمبايعتها أو أقل ضمن العار قيمتها يوم استحق ولو أقام الغار البيعة
على المستحق أنه قد أذن لها في التجارة قيل أن يعرهم أو بعد ما عرهم قيل أن يلحقه دين برئ من الضمان
كذا في المبسوط * والله أعلم

﴿ الباب الحادي عشر في جنابة العبد المأذون وحماية عبده والجنابة عليه ﴾

إذا جنى المأذون على حراً وعبد جنابة خطأ وعليه دين قيل لمولاه دفعه بالجنابة أو أفده فإن اختار
الغداء فقد طهر العبد من الجنابة فبقى حق الغرماء فيه فيباع في دينهم وإن دفعه بالجنابة أتبعه الغرماء
في أبدى أصحاب الجنابة فبايعوه في دينهم إلا أن يفديه أو ولياء الجنابة كذا في المبسوط * ثم إذا بيع العبد
للغرماء بعد ما دفع إلى أولياء الجنابة لا يكون لأولياء الجنابة بعد ذلك أن يرجعوا على المولى بشئ
بخلاف ما إذا كانت الجارية من المأذون قبل محو الدين ويباع العبد للغرماء بعد ما دفع إلى أولياء
الجنابة حيث يكون لأولياء الجنابة أن يرجعوا على المولى بقيمة المأذون كذا في المحيط * ولو جنى عبد
من عبيد المأذون فقتل رجلاً حراً أو عبداً خطأ فإنه مخاطب بالعبد المأذون بالدفع أو الغداء للمولى
كذا في المعنى * وإذا كانت للمأذون جارية من تجارة فقتلت خطأ فإن شاء المأذون دفعها وإن شاء

فإذا ما كان عليه دين أو لم يكن **فإن كانت المجناية بنفسه وقيمة المجنانية درهم ففداها المأذون بتفشرة**
آلاف فهو جائز فى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز فى قولهما وإن كانت المجناية عمدا
فوجب القصاص عليها فصالح المأذون جاز وإن كان مأذون هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين
 أو ليس عليه دين لم يجز الصلح كذا فى المبسوط * وإذا أبطل القاضى صلحه عن نفسه ليس لولى القاتل
 أن يقتل العبد ولا يرجع عليه بشئ * **صالحه حتى يعتق ذلك كذا فى المحيط * ولو قتل العبد رجلا**
عمدا وعليه دين فصالح المولى على أن يجعل العبد لاصحاب المجنانية بحقه لم يجز وليس لهم أن يقتلوه
واقسط القصاص ويباع فى الدين فإن فضل شئ كان لاصحاب المجنانية والا فلا شئ له كذا فى المغنى *
ولو كان المأذون دار من تجارتهم فوجب فيه قاتل وعليه دين أو لا دين عليه فالدية على عاقلة المولى
فى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى أن لم يكن على العبد دين
محيط فذلك وإن كان عليه دين محيط فى القياس لا شئ على عاقلة المولى ولكن مخاطب بدفع
العبد أو الأقداء ولو كنه استحسن وجعل للدية على عاقلة المولى وعلى هذا الوجه على المأذون فى حائط
من هذه الدار ما ثل فلا يقضه حتى وقع على إنسان فقتله فالدية على عاقلة المولى وقالوا هذا بمنزلة
اقتيل يوسف فى هذه الدار ولم يذاكر فى مقول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو كذلك حتى جواب
الاستحسان عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وهو بخلاف ما إذا وقع على دابة فقتلها فالقيمة فى عتق
العبد فى باع غيرها أو بغيره كذا فى المبسوط * وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
إذا كان على العبد المأذون دين فحجنى جنابة بباعه مولا من أصحاب الديون بدينهم إن كان يعلم
بالمجناية فإنه يفسخ مختار المأذون وإن كان لا يعلم بالمجناية فعليه قيم العبد إلا أن يكون الارش
أقل من قيمه العبد قال فان لم يتبع المولى العبد من الغرماء حتى جاء أصحاب المجنانية فدفعه المولى إلى
أصحاب المجنانية تغير قضاء قاض فالقياس أن يضم قيمته للغرماء وفى الاستحسان لا يضم للغرماء
شئ وإذا جازا لدفعه لا يضم استحسن أن كان للغرماء أن يدعوهم بدينهم إلا أن يفديهم أصحاب المجنانية
بالدين كذا فى المحيط * وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى أن حضر الغرماء
وطلوا البيع بدينهم وهو عند مولا ولم يدفعه بالمجناية ولم يحضر صاحب المجنانية يطلب حقه وقدر
المولى والغرماء بالمجناية وأخبروا بها القاضى لم يتبع القاضى العبد لاصحاب الدين حتى يحضر أصحاب
المجناية ويدفعه لهم أو يفديه ببيع للغرماء بعد ذلك حتى يتووادينهم وإن رأى القاضى أن يبيع
العبد للغرماء وأصحاب المجنانية غيب فالبيع جائز ولا شئ لاصحاب المجنانية على المولى ولا على العبد
وقد بطأت المجنانية كذا فى المغنى * وإن باعه القاضى من أصحاب الدين أو من غيرهم بأكثر من
الدين أعطى أصحاب الدين دينهم فإن بقي شئ من دينهم أعطى من ذلك أصحاب المجنانية قدر ارش المجنانية
وإن كان ارش المجنانية أكثر من قيمة عبده فإن فضل من ارش المجنانية يصر فى المولى بخلاف
ما إذا باع المولى بغير ارش القاضى بأكثر من قيمة العبد ولا يعلم بالمجناية بأن ع العبد بخمسة آلاف
درهم قيمة العبد ألف والدين ألف درهم إذا قضى دينه ألف درهم وبقي فى يد المولى أربعة آلاف فإنه
يعطى لاصحاب المجنانية قدر قيمة العبد ألف درهم وإن كان ارش المجنانية أكثر من ألف درهم
وإن فى ذلك ثلاثة آلاف درهم يكون للمولى وبخلاف ما لو كان صاحب المجنانية يحضر ارفع العبد
إلى المجنانية ثم باع القاضى العبد بعد الدفع إلى صاحب المجنانية بغير ارش وإن كان الف أكثر
من دين العبد وقضى من ذلك دين العبد فإن الباقي من الف لاصحاب المجنانية وإن كان الباقي أكثر
من ارش المجنانية فلا يكره للمولى من ذلك شئ كذا فى المحيط * قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم

الله تعالى اذا كان العبد مأذوناً في التجارة فقتله رجل عمداً فعلى قاتله القصاص للمولى ولا شيء للغرماء
 سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه فان صالح القاتل من الدم على دراهم أو دنانيراً أو شيء من
 العروض قليل أو كثير فصلحه جائز فدية وفي من ذلك ديونهم وانقلب القصاص مالا وتعلق حق الغرماء
 بالمال فان كان بدل الصلح دراهم أو دنانيراً اقتضوه من دينهم لانه جنس حقهم وان كان عرضاً أو عبداً
 يبيع لهم في دينهم الا أن يعديه المولى بجميع الدين هذا اذا قتل العبد المأذون عمداً وعليه دين أو لا دين
 عليه وأما اذا لم يقتل العبد المأذون ولكن قتل عبداً من كسب المأذون فان لم يكن على المأذون دين
 فله مولى أن يستوفي القصاص ولا يكون للعبد أن يستوفي القصاص كذا في المغنى * فان صالح
 العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل هل يجوز الصلح لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا
 في ظاهر الرواية وحكى عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه كان يقول بأنه يجب أن تكون المسئلة على روايتين
 على قياس الوصي فان الوصي اذا صالح عن قصاص وجب لليتيم في النفس فيه روايتان في رواية لا
 يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب أن لا يجوز الصلح من المأذون وفي رواية أخرى قال في الوصي
 له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب أن يجوز الصلح من المأذون كذا في المحيط * فأما اذا كان على
 المأذون دين قل الدين أو كثر فانه لا يكون للمولى ولا للغرماء ولا للعبد القصاص لا على الانفراد ولا على
 الاجتماع كذا في المغنى * وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين الا أن تبلغ القيمة عشرة آلاف
 فحينئذ ينقص منها عشرة ويكون ذلك لغرماء العبد كذا في المبسوط * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى اذا جنى عبداً جناية فقتل رجلاً خطأ فآذن له مولا به بعد ذلك في التجارة وهو يعلم بالجناية
 أولاً يعلم فاشتري العبد بعد ذلك وباع فحققه دين فانه لا يكون هذا من المولى اختياراً للغداء ويقال
 للمولى بعد هذا اما أن تدفع أو تقدي فان فدى بالارش لا حساب الجناية يبيع العبد بدين الغرماء
 ولم يكن لاحد على المولى سبيل وان لم يفد ودفع العبد الى أصحاب الجناية كان للغرماء أن يتبعوا العبد
 فيبيعوه بدينهم الا أن يقضى أصحاب الجناية دين الغرماء فان قضوا دين العبد ولم يقضوا ويبيع العبد
 كان لهم أن يرجعوا على المولى بالاقبل من قيمة العبد ومن الدين بخلاف ما لو استخدمه المولى وهلك
 من الاستخدام فان المولى لا يضم لاولياء الجناية شيئاً كذا في المحيط * ولو رآه يشتري ويبيع بعد
 الجناية فلم ينهه فمكروته عن النهي بمنزلة التصريح بالآذن له في التجارة كذا في المبسوط * قال فان كان
 المولى آذن له في التجارة وقيمه ألف درهم وحققه دين ألف درهم ثم جنى جناية قال المولى يدفع عبده
 بالجناية فاذا دفع ويبيع بدين الغرماء لا يكون لاحساب الجناية أن يرجعوا على المولى بقيمة العبد
 بخلاف ما لو كانت الجناية سابقة على الدين فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط * وان
 كان لحقه ألف درهم قبل الجناية وألف درهم بعد الجناية وقيمه ألف درهم ثم دفع العبد بالجناية
 يبيع في الدينين جميعاً فان بيع أو فداه أصحاب الجناية بالدينين فانهم يرجعون على المولى بنصف القيمة
 وهو حصه أصحاب الدين الاخر كذا في المبسوط * واذا قتل المأذون أو المجهور رجلاً خطأ ثم أقر
 عليه المولى بدين فهذا لا يكون منه اختياراً للغداء وان كان عالماً بالجناية وقت الاقرار ويقال للمولى
 اما أن تدفع أو تقدي فان فدى لا حساب الجناية يبيع العبد بالدين للغرماء ولا يبقى لواحد منهما على
 المولى سبيل وان لم يفده ودفع الى أصحاب الجناية فان الغرماء يبيعون العبد بدينهم الا أن يعديه أصحاب
 الجناية كذا في المغنى * ثم يرجع ولي الجناية على المولى بقيمة كذا في المبسوط * ولو كان المولى اقر عليه
 بقتل رجل خطأ ثم اقر عليه بقتل رجل آخر خطأ وكذب اولياء الجناية الاولي المولى في اقراره بالجناية
 الثانية فانه يقال للمولى ادفع العبد الى اولياء الجنايتين أو فده بدينهما فان دفع العبد اليهما رجعا

أولياء الحنایة الأولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبينما إذا كان على العبد دين معروف أو ثبت باقرار المولى يحيط برقبته فأقر المولى بالحنایة على العبد أو بدين آخر فإنه لا يصح اقراره كذا في المحيط * ولو قتل العبد رجلاً عمداً وعليه دين فصالح المولى صاحب الحنایة منها على رغبة العبد فان صلحه لا ينقد على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدم أن يقتله بعد ذلك ثم يبيع العبد في دينه فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين فكان لأصحاب الحنایة وان لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لأصحاب الحنایة على المولى ولا على العبد في حاله رقه ولا بعد العتق ولو لم يصالح ولكن عفا أحدولي الدم فان المولى يدفع نصفه الى الآخر أو يغديه ثم يبيع العبد في الدين ولو أقر العبد بقتل رجلاً عمداً وعليه دين كان مصدقاً في ذلك صدقه المولى أو كذبه وان عفا أحدولي الحنایة بطلت الحنایة كلها فيبيع في الدين إلا أن يغديه المولى بجميع الدين فان فداه وقد صدق العبد بالحنایة قيل له ادفع النصف الى المولى لم يعف عنه وان كان كذبه في ذلك فالعبد كله للمولى اذا فداه بالدين كذا في المبسوط * واذا قتل العبد المأذون له في التجارة رجلاً وكان عليه دين فان حضر الغرماء وأصحاب الحنایة فان القاضي يدفع الى أصحاب الحنایة ثم يتبعه أصحاب الدين في يدي أصحاب الحنایة فيبيعونه في دينهم فيما أخذون قهراً الدين وما فضل من الثمن يكون لأصحاب الحنایة هذا اذا حضر جميعاً فان حضر أصحاب الحنایة أولاً كذلك يدفع اليهم ولا ينتظر حضور أصحاب الدين ولو حضر أصحاب الدين أولاً فان علم القاضي بالحنایة فلا يبيع في دينهم وان لم يعلم فباعه بطل حق أصحاب الحنایة ولا ضمان على المولى كذا في شرح الطحاوي * واذا وجد المأذون في دار مولاه قتيلاً ولا دين عليه فدمه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالاً الاقل من قيمته ومن دينه بمنزلة ما لو قتل المولى بيده ولو وجد عبداً من عبيد المأذون قتيلاً في دار المولى ولا دين على المأذون فدمه هدر وان كان على المأذون دين يحيط بقيمته وكسبه فعلى المولى قيمته في ماله في ثلاث سنين في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما عليه قيمته حالة وان كان الدين لا يحيط بجميع ذلك فكانت القيمة حالة في قولهم جميعاً بمنزلة ما لو قتل المولى بيده كذا في المبسوط * أسرا العدو والعبد المأذون وأحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه فآخذوه مولاه وكان عليه جنایة أو دين عادت الحنایة والدين وكذلك لو اشتراه رجل وأخذ مولاه بالثمن وان لم يأخذ مولاه بالثمن عاد الدين دون الحنایة واذا بيع العبد بالدين قيل يعوض الذي وقع العبد في سهمه من مال بيت المال كما لو كان العبد مدبراً أو مكاتباً وقيل لا يعوض كما لو دفع العبد المديون بالحنایة ثم بيع بالدين ولو أسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الحنایة دون الدين وكذلك لو أدخل الكافر العبد داراً بأمان عاد الدين ولا سبيل لمولاه عليه ولو اشتري منه مولاه لم تعد الحنایة وعاد الدين كذا في المغني * ولو وجد المولى قتيلاً في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقلته في ثلاث سنين لورثته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما دمه هدر ولو وجد العبد قتيلاً في دار نفسه ولا دين عليه فدمه هدر وان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته ومن دينه حالاً في ماله بمنزلة ما لو وجد قتيلاً في دار أخرى للمولى وذكر في المأذون الصغيران هذا استحسان سواء كان عليه دين أو لم يكن ولو وجد الغريم الذي له الدين قتيلاً في دار العبد المأذون كانت دية على عاقلة مولاه في ثلاث سنين وكذلك لو كان القتل عبد الغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلاث سنين عبده في ذلك كعبد غيره واذا أذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار المأذون قتيلاً وعليه دين أو لا دين عليه فعلى المكاتب قيمة رقبته لا ولياء القتل في ماله حالاً بمنزلة ما لو وجد قتيلاً في دار أخرى من كسب المكاتب والذي وجد قتيلاً في دار العبد والمكاتب كان دمه هدر كما لو وجد قتيلاً في دار أخرى له وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يفرق بين المكاتب

والحر في ذلك ولو كان المأذون هو الذي وحد في ذاه كان على المكاتب الأقل من قيمة ومن قيمة
المأذون في ماله خلا لغيره المأذون كذا في المبسوط * والله اعلم

(الباب الثاني عشر في الصبي أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضي في التجارات أو يأذنون
لغيرهما وفي تقريرهما قبل الاذن) *

إذا أذن لصبي يعقل البيع والشراء يجوز تربيته أنه يعقل فعقل البيع والشراء بأن عرف أن البيع
شأن للملك والشراء خالف وعرف الثمن اليسير من العقل الفاضل لا نقض العبارة كذا في الصغير *
وإذا أذن للصبي وله في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء حتى
ينفذ تصرفه والتصرفات ثلاثة أنواع ضار بمحض كالأطلاق والعناق والهبة والصدقة ولا يملكه أهلي
وإن أذن له الولي ونافع محض كقبول الهبة والصدقة فيملكه بغير إذنه وذات الربح النفع وأضرر كالبيع
والشراء والاجارة والنكاح فيملكه بالأذن ولا يملكه بدونه ووليه أبوه ثم وصي الأب ثم الجد أو الأب
ثم وصيه ثم الولي أو القاضي أو وصي القاضي فأما الأم أو وصي الأم فلا يبيع منها إلا الأذن له في التجارة
كذا في النكاح * ولا يجوز إذن العم والأخ والأخت والشرط والولي الذي لم يول القضاء كذا في المغني *
ولا يجوز إذن أخته وعمته وخالاته هكذا في خزائن المفتين * وإذا صح الأذن للصبي في التجارة يعتبر
هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الأذن فيجوز له أن يورث نفسه وإن تاجر لنفسه أجبر وإن يبيع
بما ورث تقارأ كان أو منعولا كما يجوز ذلك للحر البالغ وليس له أن يكتب بمملوك كاله كذا في المحيط *
في جامع الفتاوى الأب إذا أذن لابنه في التجارة فاشترى أحدهما من صاحبه يجوز وفي الوصي لا يجوز
إن سماعة إذا أذن الرجل لابنه في التجارة وهما صغيران ثم أمر رجلا بأن يشتري من أحدهما شيئا
لا يخر لا يبيع إذا كان هو والمعتبر عنه ما وإذا عبر عن أحدهما ما ولا تحريفته جاز كذا في التتارخانية *
وإذا اشترى الصبي المأذون عبدا فأذن له في التجارة فهو جائز كذا في المبسوط * وذات الصبي شيطان
ماله أو اشترى لنفسه شيئا قبل الأذن وهو يعقل البيع والشراء فينفذ تصرفه شئنا نأذنه بذلك بالحرز
وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا توكل عن غيره بالبيع والشراء فباع واشترى وأجر وعقد
عائلا كذا في المحيط * ولا يملك الصبي المأذون تزويج أخته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وإن كان الأب والوصي يملكان ذلك وأما تزويج العبد فلا يملكه الصبي ولا يملكه أبوه وصيه وكذلك
لو كبر الصبي فأحرز لم يجوز وكذلك اعتق على مال لا يبيع من الصبي ولا من الولي ولو أجاز أهلي
بعد الكبر لم يجوز وكذلك لو فعله أجنبي بغيره في مال الزوج الأجنبي أمته أو تب تبنته فأجاز الصبي بعد
ما كبر فهو جائز والأصل فيه أن كل شيء لا يجوز للأب والوصي أن يفعلاه في مال الصبي فإذا فعله أجنبي
فأجاز الصبي بعدما كبر فأجازته بإحاله وكل شيء كان فعل الأب والوصي جائزا فله على الصبي فإذا فعله
أجنبي ثم أجاز الصبي بعدما كبر فهو جائز لأن الاجازة في الانتهاء كالأذن في الابتداء وهذه التصرفات
تنفذ في الابتداء بالأذن من قام رأيه مقام رأي الظهي فتنفذ بالاجازة في الانتهاء من ذلك الآذن من
الصبي بعدما كبر لأنه هو الأصل في هذا الظاهر كذا في المبسوط وليس لوصي الأم ولاية التجارة فمما ورث
عن أمه كذا في لذخيرة * ولو تزوج هذا الصبي عبدا أمته أو عبدا ذلك أبوه ووصيه لم يجوز تبنتا
ويستوى في ذلك أن كان على القبي دين أو لم يكن ولو كانت للصبي امرأة فخلعها أبوه وأجنبي أو طلقها
أو اعتق عبده ثم أجاز الصبي بعدما كبر فهو باطل وإذا قال - بين كبر ما دأبت عليها الصلوة والذي
أوقع عليها فلان أو قد أوقع على العبد ذلك العتق الذي رقه فلا روق العتق كذا

في المبسوط * وذكر في المغني الأب والوصي يملكان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون من اتخاذ
 الضيافة المسيرة والصدقة كذا في النهاية * وإذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبدا من رجل بألف
 درهم وقبض الثمن ودفع العبد ثم ضمن رجل للمشتري ما أدركه في العبد من درك فاستحق العبد من يدي
 المشتري فإن كان الصبي مأذونا رجوع المشتري بالثمن أن شاء على الصبي وإن شاء على الكفيل فإن
 رجوع على الكفيل رجوع الكفيل على الصبي إن كان كفلا بأمره وإن كان الصبي محجورا عليه فالضمان
 عنه باطل إن كان الثمن قد ملك في يده أو استهلكه وإن كان قائما بعينه في يده أخذته المشتري
 وإن كان الرجل ضمن للمشتري في أصل الشراء وضمنه قبل أن يدفع المشتري الثمن إلى الصبي ثم دفع
 الثمن على ضمان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالضمان جائز ويأخذ المشتري الكفيل بالثمن كذا في
 المبسوط * الصبي المأذون إذا باع عبدا من أبيه فهو على وجهه أما إن باعه بمثل قيمته أو بأكثر من
 قيمته مقدار ما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن أو بأقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله وفي
 هذه الوجوه جاز بيعه عندهم جميعا وأما إذا باعه بأقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي
 هذا الوجه اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر في بعض نسخ المأذون أنه لا يجوز
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما إذا باع من وصيه ذكر أنه لو باع بمثل القيمة
 أو بأكثر أو بأقل مقدار ما يتغابن الناس فيه أنه يجوز قالوا ويجب أن يكون الجواب على التفصيل وعلى
 الخلاف إن كان للصغير فيه منفعة ظاهرة أن باع بأكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله
 يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة أن باع
 بمثل قيمته أو بأقل من قيمته بحيث يتغابن في مثله فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز
 كما لو باع الوصي مال الصغير من نفسه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن تكون المسئلة
 على روايتين هكذا ذكر شيخ الإسلام المسئلة في شرحه كذا في المغني * وإذا باع من الأجنبي
 بأقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى باتفاق الروايات
 وعندهما لا يجوز وإن أقر الصبي بقبض الثمن الذي وجب له على أبيه أو على وصيه اختلفت الروايات
 في هذا الفصل ذكر في بعضها أنه يجوز ذكر في بعضها أنه لا يجوز قال شيخ الإسلام في شرحه ويجب
 أن يكون اختلاف الروايات في الإقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما فلا قرار
 للأب أو الوصي لا يجوز كذا في الذخيرة * وفي ظاهر الرواية كما يجوز إقراره فيما كتبه يجوز فيما ورثه
 عن أبيه كذا في المبسوط * ولا يجوز إقراره بقبض ماله من الوصي ودفع الوصي ماله إليه بعد
 الإذن جائز كذا في المحيط في المتفرقات * وإذا أقر بدين التجارة صح إقراره كذا في الذخيرة * في
 الغيابة لو أذن له الوصي فأقر بدين على أبيه أو أقر بغصب قبل الإذن جاز وكذا لو تصرف في تركته أبيه
 يجوز إلا في رواية كذا في التتارخانية * الصبي المأذون والمعتوه المأذون إذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك
 وأضافه إلى حالة الحجر يؤاخذ به للحال صدقه المقر له في ذلك أو كذبه كما في العبد وإن أقر بقرض
 أو دية استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما إن صدقه
 المقر له في الإضافة وفي كونه مودعا لا يؤاخذ به للحال ولا بعد البلوغ وإن كذبه يؤاخذ به للحال كذا
 في فتاوى قاضي خان * والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير مأذونا بأذن الأب
 والوصي والمجددون غيرهم وحكمهم حكم الصبي كذا في خزانة المفتين * وإن كان المعتوه لا يعقل
 البيع والشراء فأذن له أبوه أو وصيه في التجارة لا يصح ولو أذن للمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في
 التجارة بئنه كان باطلا وعلى هذا لو أذن له أخوه أو عمه أو واحد من أقربائه سوى الأب والمجدد فإنه

باطل كذا في المبسوط * وإذا اذن لابنه الكبير المعتوه في التجارة فاجاب فيه كاجواب في الصبي
 ان كان ممن يعتقل البيع والشراء يصح الاذن وان كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يصح الاذن كذا
 في الذخيرة * وهذا اذا بلغ معتوها فما اذا بلغ عاقل ثم عته فاذن له الاب في التجارة هل يصح
 اذنه كان الفقيه أبو بكر البخني يقول يصح استحسانا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو بكر
 محمد بن ابراهيم الميمني يقول يصح استحسانا وهو قول علمائنا الثلاثة وعلى هذا اذا بلغ عاقل ثم جن
 ولو عته الاب أو جن فانه لا يثبت للابن ولاية التصرف انما يثبت له ولاية الترويج لا غيره كذا في الذخيرة
 * وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك له ولاية
 اذن عبد الصغير اذا ثبت هذا فنقول الاب اذا اذن لعبد ابنه الصغير في التجارة فهو جائز وكذا
 وصى الاب بعبد موت الاب والمجد بعبد موت الاب اذا اذن ولم يكن له وصى من جهة الاب يصح اذنه
 وأما اذا كان الاب حيا فانه لا يصح اذن المجد وكذلك اذا كان له وصى الاب لا يصح اذن المجد وهذا
 عندنا كذا في المغني * واذا اذن القاضى لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصى الاب جاز اذن
 القاضى كذا في الذخيرة * ومتى صح اذن الاب أو الوصى أو القاضى ولمحق العبد دين يساع رقبته
 في دين التجارة عندنا ولو ان امرأة ماتت واوصت الى رجل وترك ابنها صغيرا ليس له اب ولا وصى
 الاب ولا جد وترك اموالا ميراثا لهذا الصغير فاذن الوصى لعبد من عبيده الدين ورثهم من الام لا يصح
 كذا في الذخيرة * وان قال القاضى للعبد اتجرف في الطعام خاصة فالتجرف في غيره فهو جائز لانه نائب عن
 الصبي في ذلك ولو كان المولى بالغاً فقال لعبد اتجرف في البر خاصة كان له ان يتجرف في جميع التجارات
 فكذلك اذا اذن له القاضى في ذلك وكذلك لو قال القاضى اتجرف في البر خاصة ولا تعد الى غيره فاني قد
 حجرت عليك ان تعدو الى غيره فهو مأذون له في التجارات وقول القاضى ذلك باطل كذا في المبسوط *
 ولو ان العبد هنا تصرف فلحقه بذلك ديون من التجارة التي اذن له القاضى في ذلك ومن التجارة التي
 لم يأذن له القاضى في ذلك وخاصم ارباب الديون الى القاضى فأبطل ديون الغرماء التي لمحه من تجارة
 لم يأذن له القاضى في ذلك فانه لا ينفذ تصرفاته بعد ذلك في ذلك النوع ولورفع قضاؤه بعد ذلك الى قاض
 آخر لا يكون لذلك القاضى ان يبطل قضاءه كما في سائر المجتهدات وكذلك لو قضى القاضى بجزائه تصرفاته
 في انواع كلها وانبت ديون جميع الغرماء فقد قضاؤه ولا يكون نقاض آخر بعد ذلك ان يبطله كذا
 في المحيط * ولو كان القاضى اذن للصبي او المعتوه في التجارة ثم عزل القاضى كان الصبي والمعتوه على
 اذنهما كذا في المبسوط * واذا كان للصغير او المعتوه اب او وصى او جد ابوالاب فرأى القاضى
 ان يأذن للصبي او المعتوه في التجارة فاذن له وابي ابوه فاذنه جائز وان كانت ولاية القاضى مؤنوخة عن
 ولاية الاب والوصى كذا في المحيط * وحجرا عليه لا يصح في حياة القاضى كذا في المغني * وان
 مات القاضى أو عزل ثم حجرا عليه احدهم هؤلاء فحجرا باطل وكذلك لو حجرا عليه ذلك القاضى بعد عزله
 وانما الحجرا عليه الى القاضى الذي يستقضي بعد موت الاول وعزله كذا في المبسوط * وفي نوادر ابراهيم
 عن محمد رحمه الله تعالى اذا اذن القاضى لعبد الصغير في التجارة والوصى كاره جاز ذلك كذا
 في التتارخانية * اذا اذن القاضى لعبد الصغير في التجارة وابوه حي كاره جاز ذلك هكذا في المغني *
 وفي مأذون شيخ الاسلام القاضى اذا رأى الصغير او المعتوه أو عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت
 لا يكون اذنه في التجارة قال والصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء اذا باع أو اشترى أو أجر أو
 استأجر يوقف ذلك على اجازة الولي ان رأى النفع في الاجازة اجازته وان رأى النفع في النقص نقضه كذا
 في المحيط * واذا اذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير او معتوه الا انه يعقل البيع والشراء واذن له

وصيه ثم ان الاب والوصى اقر على احدهما بدين أو ببيع أو شراء أو حارة أو ودعة في يده أو مضاربة في يده أو رهن أو غير ذلك مما في يده أو جناية فإن الاب والوصى لا يصدقان على شيء من ذلك إذا كذبهما الصبي أو المعتوه بخلاف ما لو اقر على عبده بالدين أو بالجناية كذا في المغنى ولو اقر الاب والوصى على عبد مأذون لهذا الصغير في التجارة ما بالدين أو بالجناية كان اقراره باطلا وإن اقر الصبي المأذون أو المعتوه على عبد مأذون له في التجارة بالدين أو بالجناية أو بعين في يده كان اقراره حائزا هكذا في المحيط *
 وإذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم جحر عليه صح جحره إذا كان المحجر مثل الاذن وكذلك الوصى إذا اذن للصغير ثم جحر عليه يصح جحره وكذلك القاضى إذا اذن للصغير أو للمعتوه أو لبعده في التجارة ثم جحر عليه يصح جحره إذا كان المحجر مثل الاذن وإذا اذن الرجل لابنه الصغير أو لبعده في التجارة ثم مات الاب والابن صغير كان موته جحرا له كذا في المذخبة * ولو اذن الوصى للقيم أو لبعده ثم مات وأوصى الى آخر فوته جحر عليه وإذا اذن القاضى ثم عزل أو مات أو جن فهو على اذنه كذا في خزائن المفتين *
 وإذا اذن الرجل لبعده في التجارة ثم مات الابن وورثه الاب فهذا جحر عليه وكذلك لو اشتراه الاب من الابن فهو محجور عليه كذا في المبسوط * ولو اذن الاب لبعده في التجارة فأدرك الابن فهو على اذنه وكذلك المعتوه إذا افاق كذا في الظهيرية * وان مات الاب بعد ادراك الصبي وافاقت المعتوه كان العبد على اذنه وإذا ارتد الاب بعد ما اذن لابنه الصغير في التجارة ثم جحر عليه ثم اسلم فمحجور حائزا وان قتل على رذته فذلك جحر أيضا بمنزلة ما لو مات وابنه صغير ولو اذن لابنه في التجارة بعد رذته فباع واشترى وتحقق دين ثم جحر عليه ثم اسلم فجميع ما صنع الابن من ذلك جائز وان قتل على رذته ومات كان جميع ما صنع الابن من ذلك باطلا وهذا عند جميعنا والذي في اذنه لابنه الصغير أو المعتوه في التجارة وهو على دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسلما بإسلام أمه أو بإسلام نفسه بأن قتل فأسلم كان اذن الاب الذي له باطلا فان اسلم الاب بعد ذلك لم يحز ذلك الاذن كذا في المبسوط * والله أعلم

(الباب الثالث عشر في المتفرقات) *

من قدم مصرا وقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة والمسئلة على وجهين أحدهما ان يخبر ان مولاه اذن له فيصدق استحسانا عدلا كان أو غير عدل وثانيهما ان يبيع ويشترى ولا يحجر بشيء والقياس فيه أن لا يثبت الاذن وفي الاستحسان يثبت وإذا ثبت أنه مأذون صح تصرفاته ولزمته الديون فتستوفى من كسبه فان لم يكن في الكسب وفاء لم يبيع رقبته حتى يحضر سيده فان حضر مولاه واقرب الاذن يبيع في الدين وان قال هو محجور فالقول له كذا في الكافي * من استأجر عبد العمل التجارة يعتبر البعد في حق المستأجر كالوكيل حتى تراعى احكام لولاية فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى احكام الاذن في التجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو الى غيره من الاحكام ويعتبر في حق المولى عبدا مأذونا في التجارة حتى تراعى احكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى كذا في المغنى * قال محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من رجل عبدا مشاهرة كل شهر بأجر معلوم ليبيع له ويشترى ما بداله من التجارات جازت الاجارة فان اشترى العبد للمستأجر وباع كل أمره فلحقته ديون كثيرة فالغرماء لا يطالبون المستأجر بدينونهم وإنما يطالبون العبد ويرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الاداء بنفسه وبعده فان كان المستأجر معسرا لا يقدر على شيء وليس في يد العبد كسب فالعبد يبيع بدينون الغرماء الا أن يقضيه المولى فان فداه المولى رجح بما فدى على المستأجر والمولى هو الذي يلي الرجوع على المستأجر لا سبيل للعبد عليه وان أبى المولى العداء

فوله ويبيع هكذا الطبع
الاول واعله وبيع فليتامل

ويبيع العبد بألف درهم ودين الغرماء مثلاً عشرة آلاف درهم قسم الألف بين الغرماء بالمخصص
ولا سبيل لهم على العبد ببقية دينهم بعد ما يبيع العبد لهم حتى يعتق العبد فإذا اتفق تبعوه ببقية دينهم
كذا في المحيط * قال وللمولى أن يرجع على المستأجر ثمن العبد وذلك ألف درهم ويسلم ذلك للمولى
ولا يكون للغرماء عليه سبيل وينصب القاضى وكيلًا للغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية دينهم وذكر
في كتاب المأذون أن المولى يخصص المستأجر ويقيم ذلك منه ويسلم إلى الغرماء قال المحاكم عبد الرحمن
رحمه الله تعالى هذا ليس باختلاف في الرواية والمولى هو الذى يخصص كما ذكر في المأذون فإن
امتنع عن الخصومة فالقاضى ينصب وكيلًا كما ذكره هنا كذا في المغنى * فإن مات المستأجر قبل
أن يقضى شيئاً وترك خمسة آلاف درهم يقسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة أسهم سهم للمولى وتسعة
أسهم للغرماء ولو أن العبد لم يبيع بالدين حتى وهب له عبد قيمته ألف درهم وأبى المولى العبد يباع العبدان
بالدين وسوى في الكتاب بينهما إذا وهب له عبد بعد ما تحقه دين ويخا إذا وهب له عبد قبل أن يلحقه
دين ثم إذا وجب بيع الموهوب مع المأذون ويبيع بألف درهم مثلاً يقسم ذلك بين الغرماء بالمخصص
ويرجع المولى على المستأجر ثمن العبد المأذون ولا يرجع ثمن العبد الموهوب وينصب القاضى وكيلًا
يطالب المستأجر بتسعة آلاف درهم ثمانية آلاف درهم ببقية دين الغرماء وألف درهم ثمن العبد
الموهوب ويسلم ذلك للمولى ولو أن المستأجر لم يؤد شيئاً من ثمن المأذون وثمن الموهوب وما بقي من دين
الغرماء حتى مات وترك خمسة آلاف درهم قسم ذلك على عشرة أسهم ألف درهم ثمن العبد المأذون
وألف درهم ثمن العبد الموهوب وثمانية آلاف درهم للغرماء فما أصاب ثمن العبد المأذون فهو للمولى
وما أصاب ثمانية آلاف درهم فهو للغرماء وكذلك ما أصاب ثمن الموهوب فهو للغرماء لا يكون
للمولى عليه سبيل كذا في المحيط * ولو أن الغرماء لم يقبضوا شيئاً من دينهم حتى وهبوا ذلك للعبد
أو أبرأوه عنه بعد ما يبيع العبد أو قبل أن يباع بعد ما مات المستأجر أو قبل أن يموت لا يسقط شيء مما
كان على المستأجر ويرجع العبد على المستأجر بذلك إن لم يبيع وإن يبيع فالمولى يرجع على المستأجر
بذلك كذا في المغنى * ولو كان المستأجر حين استأجر استأجره ليشتري له البرخاسة ويبيع فاشتري
بالبرخاسة فخرج فيه فهو للمستأجر وما كان من وضعية فهو على المستأجر ولو اشتري الخزرباع ورجع
فيه فهو للمولى لا يكون للمستأجر من ذلك شيء وما كان من وضعية فهو في عني العبد يباع فيه ولا يكون
على المولى من ذلك شيء كذا في المحيط * وإذا اشترى المأذون من رجل كرحضة يساوى مائة
درهم ثمانين درهما فصب العبد فيه ماء قبل أن يقبضه وأفسده فصار يساوى ثمانين درهما ثم إن
البائع بعد ذلك صب فيه ماء فأفسده فصار يساوى ستين درهما فالمأذون بالخيار أن يأخذ
السكر أو يأخذ بآربعة وستين درهما وإن تركه المشتري فلا ضمان عليه ما أفسده ولو كان البائع هو الذى
صب فيه الماء أو لآثم المشتري صب فيه الماء فإن المشتري يجبر على قبضه ويؤدى أربعة وستين درهما
وكذلك هذا المحكم فى كل مكمل أو موزون ولو كان المبيع عرضاً أفسده المشتري أو لآثم أفسده
البائع فإن شاء المشتري أخذه وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع وإن شاء نقض البيع
وأدى من الثمن بحساب ما نقصه المشتري وإن كان المشتري أفسده بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من
الثمن بحساب ما نقصه البائع كذا فى المبسوط * قال ولو كان المال للاجنى على المولى فله به رهناً
ووضعه على يدى العبد المأذون له فضاغ وذهب بما فيه برئ المولى من الدين كذا فى المغنى * وإذا اشترى
المأذون كبريتاً جيداً بعينه بكرى بعينه فصب العبد فى السكر الذى اشتراه ماء فأفسده ثم صب
البائع فيه ماء فأفسده فهو بالخيار أن يشاء أخذه ودفع السكر وإن شاء نقض البيع ولا يرجع

واحد منهما على صاحبه بنقصان السكر في الوجهين جميعا ولو كان المشتري صب فيه الماء بعد البائع
 لزمه السكر بجميع الثمن الذي اشتراه به وليس له أن يردّه بعيب إن وجدته قبل القبض أو بعده بالنعيب
 الحاصل من المشتري بما صب فيه من الماء كذا في المبسوط * ولو اشترى أب أو وصى أمة للصغير
 أو المعتوه وهي ذات رحم محرم من الصغير أو المعتوه لا ينفذ عليهم ما وإنما ينفذ على الأب والوصى كذا
 في الكافي * وإذا باع المأذون من رجل عشرة أقفزة حنطة وعشرة أقفزة شعير فقال أبيعك هذه العشرة
 الأقفزة حنطة وهذه العشرة الأقفزة شعيرا كل قفيز بدرهم فالبيع جائز فإن تقاضاهم وجدوا الحنطة
 عيبا ردها بنصف الثمن على حساب كل قفيز بدرهم وكذلك لو قال القفيز بدرهم ولو قال كل قفيز منهما
 بدرهم وتقاضاهم وجدوا الحنطة عيبا ردها على حساب كل قفيز منهما النصف من الحنطة والنصف
 من الشعير بدرهم وذلك بأن يقسم جميع الثمن عشرين درهما على قيمة الحنطة وقيمة الشعير فإن كانت
 قيمة الحنطة عشرين درهما وقيمة الشعير عشرة دراهم الحنطة بثلاثي الثمن وكذلك لو قال القفيز منهما بدرهم
 فهذا وقوله كل قفيز منهما بدرهم سواء ولو قال أبيعك هذه الحنطة وهذا الشعير ولم يسم كيلهما كل
 قفيز بدرهم فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يعلم الكيل كاه فان أعياه فهو بالخيار
 إن شاء أخذ كل قفيز حنطة بدرهم وكل قفيز شعير بدرهم وإن شاء ترك وعندهما البيع جائز كل قفيز
 من الحنطة بدرهم وكل قفيز من الشعير بدرهم ولو قال كل قفيز شعير بدرهم ولو قال كل قفيز منهما بدرهم
 كان البيع واقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قفيز واحد نصفه من الحنطة ونصفه
 من الشعير بدرهم وفيما زاد على القفيز الواحد إذا علم بكيل ذلك فهو بالخيار إن شاء أخذ كل قفيز منهما
 بدرهم وإن شاء ترك وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع لازم له في جميع ذلك كل قفيز
 منهما بدرهم نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير ولو قال أبيعك هذه الحنطة على أنها أكثر من
 كرفاش تراها على ذلك فوجدها أقل من كرفالبيع جائز وإن وجدها كرا أو أكثر من كرفالبيع
 فاسد ولو قال على أنها كرا أو أقل منه فان وجدها كرا أو أقل منه فهو حائز وإن وجدها أكثر من كرا
 المشتري من ذلك كرا وليس للبائع أن ينقصه من ذلك شيئا أو الزيادة على السكر للبائع ولو قال على أنها
 كرا أو أكثر فوجدها كذلك جاز البيع وإن وجدها أقل فالمشتري بالخيار إن شاء أخذ الموحود بحصته
 من الثمن إذا قسم على كرا وإن شاء ترك كذا في المبسوط * رجل أذبح على صبي مأذون شيئا فأنكر
 اختلقوا في تحليفه وذكري كتاب الاقرار أنه يحلف وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا
 اشترى المأذون من رجل عشرة أطلال زيت بدرهم وأمره أن يكيله في قارورة جاء بها فكال البائع الزيت
 في القارورة قلما كال فيها طلين أنكسرت والبائع والمشتري لا يعلمان فكال بعد ذلك جميع ما باعه من
 الزيت فيها فسال ذلك لم يلزم العبد من الثمن الاثنان الرطل الأول وإن كان الرطل الأول لم يسلكه حين
 نصب البائع الرطل الثاني فيها فالبايع ضامن لما بقي من الرطل الأول في القارورة ولو كانت القارورة
 مكسورة حين دفعها إليه فأمره أن يكيل فيها ولا يعلمان بذلك فكال البائع فيها عشرة أطلال فسألت
 كاهها فالثمن كله لازم على العبد كذا في المبسوط * رجل أذن لمديره في التجارة فأمر رجل هذا المدير أن
 يشتري له جارية بخمسة آلاف درهم فاشترى جارية كما أمره ودفعها إلى الآخر فأتته عنده أو اعتقها
 أو استولدها أو ماتت في يد المدير قبل أن يدفعها إلى الآخر فذلك سواء تمهلك على الآخر وكان للبائع
 أن يتبع المدير بالثمن ولو أراد البائع أن يتبع الآخر ليس له ذلك وإذا اتبع المدير كان له أن يستعيه
 في الثمن وللمدير أن يرجع على الآخر بعد أن يؤدى بنفسه وقبله فان لم يكن عند المدير ولا عند الآخر
 شيء فجاء عبد وقطع يدا المدير ودفع العبد بالخناية واستتب المدير جارية بتجارة أو هبة فالعبد

المذفوع بالجناية والمجارية المكسوبة ببيعان بدين المدبر الا أن يفديهما المولى فان فداهما المولى رجع
بجميع الفداء على الآخر والذي يلي الرجوع هو المولى دون المدبر وان أبي المولى الفداء يباع بالقي درهم
كل واحد منهما ألف درهم وأخذ البائع جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بثلث العبد المذفوع على
الآخر ولا يرجع بثلث المجارية المكتسبة ولكن المدبر يرجع بثلث المجارية المكتسبة وبما بقي من
دين البائع على الآخر وذلك أربعة آلاف درهم يصرف ثلاثة آلاف منها الى البائع بقية دينه اذا
كان دينه خمسة آلاف درهم وقد وصل اليه الفادهم فتصرف الالف الاخرى الى المولى فان لم يقبض
المدبر ولا المولى شيئا من الآخر حتى مات الآخر وترك ألفي درهم يقسم ذلك على خمسة أسهم سهم يصرف
الى المولى وأربعة أسهم يصرف الى المدبر حتى يدفع ذلك الى البائع ولولم يقطع يد المدبر ولكنه قتل
خطأ وغرم القاتل قيمته صرف ذلك الى البائع ويرجع المولى بقيمة المدبر على الآخر بخلاف ثمن العبد
الموهوب كذا في المغني * واذا اشترى المأذون جارية فقبضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن فماتت
عنده أو قتلها مولاه ولادين على العبد أو اعتقها لم يكس البائع أن يضم العبد ولا المولى قيمتها
ولكنه يطالب العبد بالثلث فيباع له فيه فان نقص ثمنه عن حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة
المجارية التي استهلكها ولو كان العبد وكل رجلا قبضها فقبضها فماتت في يده ضمن الوكيل قيمتها
للبائع ثم يرجع بها الوكيل على العبد كذا في المبسوط * اذا أحرمت العبد بغير إذن مولاه كان للمولى
أن يحلله وان باعه بعد ما أحرمت باذن المولى كان للشترى أن يحلله كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو أن عبدين تاجرين كل واحد منهما رجل اشترى كل واحد صاحبه من مولاه فان علم أيهما أول
وليس عليه دين فشراء الأول لصاحبه جائز ثم قد صار هذا المشتري ملكا للمولى المشتري وصار محجورا
عليه فشراء الثاني من مولاه باطل وان لم يعلم أي البيعين أول فالبيع مردود كله بمنزلة ما لو حصل معا وان
كان على كل واحد منهما دين لم يحز شراء الأول الا أن يحز ذلك غراماؤه كذا في المبسوط في باب
اقرار العبد في مرضه * في المنتقى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى العبد المأذون اذا وكل وكيله
بقضاء دينه أو اقتضائه ثم جبر عليه المولى ففقد الوكيل أو اقتضاه وهو لا يعلم بالجبر فهو جائز قال سمعت
محمد بن أحمد بن محمد بن علي يقول هو جائز علم بالجبر أو لم يعلم وزعم انه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفيه
أيضا عيب محجور عليه اشترى ثوبا ولم يعلم المولى بذلك حتى باع العبد ثم أجاز شراءه لم يحز ولو كان العبد
بائع ثوبا من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد ثم أجاز البيع جاز كذا في الذخيرة * وان كان العبد
تاجرا له على رجل ألف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبد للغريم وقبضه جازت الهبة والدين لازم عليه
لمولى العبد على حاله ولو كان على العبد المأذون دين خمسمائة وقيمتها ألف وكفل له رجل عن رجل
بألف درهم باذن مولاه ثم استدان ألفا أخرى ثم كفل بألف أخرى ثم يبيع العبد بألف فنقول اما الكفالة
الاولى فيبطل نصفها ويضرب صاحبها بنصفها في ثمنه والكفالة الثانية باطلة فيضرب صاحب الدين
الاول بخمسمائة وصاحب الدين الثاني بجميع دينه وهو ألف وصاحب الكفالة الاولى بخمسمائة
فيصير ثمن العبد وهو ألف درهم بينهم ارباعا غير أن كل جسمائة سهمها فقد رما ثمن وخمسين
يعلم اصحاب الدين الاول ومثله لصاحب الكفالة الاولى ومقدار خمسمائة لغريم العبد الا ان كذا
في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه * ولو قال أبيعك هذه الدار على انها أقل من ألف ذراع
فوجدتها أقل من ذلك أو ألفا أو أكثر فالبيع جائز ولو قال على انها أكثر من ألف ذراع فان وجدتها
أكثر من ألف بقليل أو أكثر فالبيع لازم وان وجدها ألف ذراع أو أقل منها فالشترى بالخيار ان شاء
أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها فاذا اختار الاخذ لزمه جميع الثمن كذا في المبسوط في باب بيع المأذون

بالكيل والوزن صنفين * العبد اذا أودع انسا ناشئاً لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأموراً
أو محجوراً ولو أن المودع دفع الوديعة الى مولا ما لم يكن عليه دين جاز كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو اشترى ثوباً من رجل بعشرة دراهم على انه عشرة أذرع فوجده ثمانية فقال البائع بعثك على انه
ثمانية فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري اليقينة على ما ادّعاه من الشرط كما لو قال اشتريت
العبد على انه كاتب أو خباز ولو قال المشتري اشتريته بعشرة على انه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم
تحالفاً وتراًداً كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل والوزن صنفين * وفي باب الحجر من
المنتقى اذا جرع عليه المولى وعليه دين مؤجل فهو مؤجل كذا في المغنى * وفي المنتقى عهده مأذون
حجر عليه المولى ونهى غرماءه أن يعطوه من دينه شيئاً قال ان أعطاه الغرماء برئوا وكذلك ان كان المولى
بائع عبداً وأعطاه الغرماء بعد ما باعه كذا في الذخيرة * رهن عبده المأذون المديون وأبقى من المرتن
فلا غرماء أن يضمنوا المرتن كذا في القنية * العبد الرهن بأمره مولا يبيع ويشترى ففعل فلزمه
في ذلك دين قال الرهن على حاله ولكن لا سبيل للغرماء على العبد مادام رهنه كذا في المغنى * العبد
المأذون اذا التقط لقيطاً ولا يعرف ذلك الا بقوله فقال المولى كذبت بل هو عبدي فالقول قول المأذون
ثم تثبت الحجرية للقيط بعد ذلك باعتبار الاصل كذا في الذخيرة * واذا اشترى المأذون جارية
بألف درهم على أنه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فهو جائز منه بمنزلة اشتراط الخيار
ثلاثة أيام كما يجوز من الحجر وكذلك لو اشترىها وقبضها ونقد الثمن على أن البائع ان رد الثمن على المشتري
ما بين ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فهو جائز على ما اشترط وهو بمنزلة اشتراط الخيار للبائع ولو اشترى على
أنه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فقبضها وباعها نفذ بيعه فان مضت الايام الثلاثة قبل
أن يتقد الثمن فلا سبيل للبائع على الجارية ولكنه يتبع المشتري بالثمن وكذلك لو قبضها المشتري
أو ماتت في يده أو قبضها أجنبي آخر حتى غرم قيمتها في الايام الثلاثة فان كان المشتري وطئها وهي بكر
أو ثيب في الايام الثلاثة أو جنى عليها جناية أو أصابها عيب من غير فعل أحد ثم مضت الايام الثلاثة
قبل ان يتقد الثمن فالبايع بالخيار ان شاء أخذها ولا شيء له غيرها وان شاء سلمها للمشتري ولو كان الواطئ
أو الجاني أجنبياً فوجب العقار والارش لم يكن للبائع على الجارية سبيل ولو كان حدث فيها عيب
من فعل الجاني الاجنبي بعد مضى الايام الثلاثة فالبايع بالخيار ان شاء أخذ الجارية واتبع الجاني
بموجب ما أحده فيهما من وطء أو جنابة وان شاء سلمها للمشتري بالثمن فان سلمها كان للمشتري أن يتبع
الاجنبي بذلك وهذا اذا كان الاجنبي وطئها وهي بكر حتى تمكن نقصان في ماليتها فان كانت
ثيباً فلم ينقصها الوطء شيئاً أخذها البائع وأخذ عقرها من الاجنبي ولا خيار له في تركها ولو كان المشتري
هو الذي قطع يد الجارية أو اقتضاها وهي بكر بعد مضى الايام الثلاثة فالبايع بالخيار ان شاء سلمها للمشتري
بالثمن وان شاء أخذها ونصف ثمنها في القطع وان كان اقتضاها لم ينظر الى عقرها ولكن ينظر الى ما نقصها
الوطء من قيمتها فيكون على المشتري حصه ذلك من ثمنها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
ينظر الى الاكثر من عقرها وما نقصه الوطء من قيمتها فيكون على المشتري حصه ذلك من ثمنها وان
كان لم ينقصها الوطء شيئاً أخذها البائع ولا شيء على المشتري في الوطء في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما يقسم الثمن على قيمتها وعلى عقرها فيأخذها البائع وحصه العقير من ثمنها ولو كانت
ولدت ولداً في الايام الثلاثة ثم مضت الايام وهم باحيان ولم يتقد الثمن فاجارية وولدها للمشتري بالثمن
ولا خيار للبائع في ذلك ولو كانت ولدت بعد مضى الايام الثلاثة ونقصتها الولادة فالبايع بالخيار ولو ماتت
بعد مضى الايام الثلاثة ولم تدفع على المشتري الثمن ولو كانت ولدت بعد مضى الايام الثلاثة ثم ماتت وبقي

ولدها المانع بالخيار ان شاء سلم الولد للمشتري وأخذ منه جميع الثمن وان شاء أخذ الولد ورجع على المشتري بخصه الام من الثمن كذا في المبسوط * عبد مجبور عليه اذ ان دوننا فهو له الذي عليه الدين أن يدفعه الى العبد فقصاه الغريم فان كان رد على العبد الدرهم التي أخذها منه بأعيانها فهو بري وان قضى غيرهما لم يبرأ وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ في الوجهين جميعا كذا في المحيط * ولو كان المشتري الجارية بعرض بعينه على أنه ان لم يعط البائع ذلك الى ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما فهو جائز بمنزلة شرط الخيار فان حدث بالجارية عيب في يدي المشتري أو فقأ عينها أو وطأها وهي بكر أو ثيب أو فعل ذلك أجنبي ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن يعطيه البائع فهذا لو ما وصفتنا من الدرهم سواء ولو مضت الايام الثلاثة قبل أن يعطى المشتري البائع ما شرطه ثم هلكت الجارية في يد المشتري أو قتلها كان للبائع على المشتري قيمتها ولا سبيل له على ثمنها ولو ذهبت عينها أو فقأها المشتري أخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له على الثمن ولو كان أجنبي فقأ عينها أو قتلها كان البائع بالخيار ان شاء أخذ قيمتها في القتل من مال المشتري حالا وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثلاث سنين فان أخذها من المشتري رجع بها على عاقلة القاتل وأما في فقه العين فان البائع يأخذ الجارية ويتبع بأرسل العين المشتري أو الجاني أي ما شاء حالا فان أخذها من المشتري رجع بها المشتري على الجاني ولا سبيل للبائع في شيء من هذه الوجوه على الثمن كذا في المبسوط * عبد مأذون عليه دين خسمائة باعه المولى من غريمه بألف درهم فالبيع جائز ويكون له خسمائة دينه ويؤدى خسمائة أخرى الى المولى فلم يحكم بسقوط دين الغريم هنا حتى قال خسمائة دينه مع أنه ملك العبد كذا في المحيط * ولو باع المأذون أو الجارية بألف درهم فتم قبضها على ان البائع ان رد الثمن على المشتري الى ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما ثم ان المشتري وطئ الجارية أو فقأ عينها في الايام الثلاثة فان رد البائع الثمن على المشتري كان له أن يأخذ جاريته ويضمن المشتري بالوطء عقرها في الفقه نصف قيمتها وان مضت الايام الثلاثة قبل أن يرد الثمن تم البيع ولا شيء على المشتري من العقر والارش ولو كان أجنبي فعل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلاثة أخذ جاريته ونصف قيمتها في فقه العين ان شاء من المشتري ويرجع به المشتري على الفاقئ وان شاء من الفاقئ وفي الوطء ان كانت بكر فكذلك الجواب وان كانت ثيب لا يتقصه الوطء أخذها البائع وأتبع الواطئ بعقرها ولا سبيل له على المشتري ولو لم يرد البائع الثمن حتى مضت الايام الثلاثة تم البيع وأتبع المشتري الفاقئ أو الواطئ بالارش والعقر ولو كان البائع هو الذي وطئها وفقأ عينها فقد انتقض البيع ان رد الثمن بعد ذلك أو لم يرد أو يأخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضى الايام الثلاثة ولم يرد الثمن فعليه الارش والعقر للمشتري كذا في المبسوط * من الجامع المولى اذا أذن لعبد الجاني في التجارة ومحقه دين أو رهنه أو أجره لا يصير مختارا للعبد كذا في الذخيرة * ولو باع لعبد جارية من رجل وقبضها ذلك الرجل بمحض من الجارية ولا يدرى مالها فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك المشتري والعبد فالجارية بنت الرجل ترد اليه ولا ينتقض البيع فيما بينهما ولو كان اشتراها من رجل وقبضها منه فأقر البائع بذلك انتقض البيع كلها وتراجعوا بالثمن ولو كان المأذون اشتراها من رجل بمحض منها وقبضها وهي ساكنة لا تذكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى رجل أجنبي انها ابنته وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وأذكر ذلك البائع من العبد فالجارية حرة بنت الذي ادعاه باقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين العبد وبين المشتري الا نحو كذا لو ادعى المشتري الاثر أن الذي باعها من العبد كان أعتقها قبل أن يبيعها أو دبرها أو ولدت له وصدقه العبد في ذلك

فاقرار المشتري من العبد بذلك صحيح وتصديق العبد اياه بذلك باطل فان كان اقربا لمحرمه فهي حرة موقوفة الولاء ولو كان اقر فيها بتدبير اولاده فهي موقوفة على ملك المشتري الا تفرق مات البائع الاول عتقت ولا يرجع بالثمن على العبد حتى يعتق فيرجع به عليه حيث شذ وكذا لو كان المأذون منكر اجمع ذلك الا أنه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق ايضا ولو كان المشتري الا تفرق ادعى أن الذي باعها من العبد كان كاتبا قبل أن يبيعها وصدقه المأذون في ذلك أو كذبه وادعت الامة ذلك لم تكن مكاتبته وهي امة للمشتري يبيعها ان شاء كذا في المبسوط * والله أعلم

(كتاب الغصب) *

وهو شتم على أربعة عشر بابا

(الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به)

أما تفسيره شرعا فهو أخذ مالي متقوم محترم بغير إذن المالك على وجه يزيل يد المالك ان كان في يده أو يقصر يده ان لم يكن في يده كذا في المحيط * ومن حال بينه وبين ملكه لم يضمن لانه ليس بغصب ومن منع مال ملكه من حفظه ما له حتى هلك لم يضمن كذا في المنابع * وأما شرطه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كون المأخوذ منقولا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا تفرق حتى ان غصب العقار لا يكون موجبا للضمن عندنا كذا في النهاية * وأما حكمه فالأثم والمغرم عند العلم وان كان بدون العلم بأن ظن أن المأخوذ ماله أو اشتري عيننا ثم ظهر استحقيقه فالمغرم ويجب على الغاصب رد عينه على المالك وان عجز عن رد عينه بهلاكه في يده بفعله أو بغير فعله فعليه مثله ان كان مثليا كاملا كالمكيل والموزون فان لم يقدر على مثله بالانقطاع عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب وقال محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع كذا في الكافي * وان غصب ما لا مثله فعليه قيمته يوم الغصب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * وحده الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت كذا في التبيين * وكثير من المشايخ كانوا يقولون يقول محمد رحمه الله تعالى وبه كان يقضي الصدر الكبير برهان الاثمة والصدر الشهيد حسام الدين وبعض مشايخنا أقروا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف * ذكر صدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس كل مكمل مثليا ولا كل موزون ونظما المثل من المكملات والموزونات ما هو متقارب وأما ما هو متفاوت فلم يمثلي ذكر صاحب المحيط في شرح مجاميع الصغير العدديات المتقاربة كلها من ذوات الامثال كالملا وعداد ووزن والمتفاوتة كلها من ذوات القيم وما تفاوتت في القيمة فهو عددي متفاوت وما لا تفاوتت آجاده وانما تفاوتت أنواعه كالأجنحة فهو متقارب مثلي فعلي قياس هذا ينبغي ان يكون البصل والشمع مثليين وصغير البيض وكبيره سواء بعد ان يصحكون من جنس واحد كرشح الاسلام على الاستيعاب في شرحه الصحيح ان النحاس والفضة مثليان والشمس والخوخ كلها من ذوات الامثال لانها عددي متقارب كذا في الفصول العبادية * الغضب جنسي واحد وان اختلفت أنواعه وألوانه وكذا الزيد كذا في فتاوى قاضي خان في باب الربا * ذكر في السير الكبير من اتف على آخر جهته فعليه قيمته ولم يجعل الجبس مثليا مع انه موزون لانه متفاوت في نفسه تفاوتنا فاحشا وان اعتبر مثليا في حق جواز السلم كذا في المذخيرة * والشمع مثلي والفحم مثلي والتراب من ذوات اليم والغزل مثلي وكذا المصوغ منه كذا في القنية * في الفتاوى الخليل والاصير مثليان وكذا الدقيق والنخالة والحبس والنورة والقطن

وغزله والصوف وغزله والتبن بجميع أنواعه والسكران والابريصم والرمصاص والشدة والحديد والحناء
والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي * والمجدمثلي في فتاوى رشيد الدين وفي موضع آخر أنه قيمي
وفي فوائد صاحب المحيط أن الماعز ذوات القيم عند أبي خنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى
والسكاغدمثلي والريمان والسفرجل والبقلاء والبقند والبطيخ كلها مما يتفاوت أحاده فيكون من
ذوات القيم والصابون والسكنجبين والسكر من ذوات القيم وفي فتاوى رشيد الدين كل موزونين
إذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثليا أو يكون من ذوات القيم وإنما
يكون كذلك لأن في الآخر ربما يكون الدهن أكثر والحل ربما يكون في هذا أقل منه في ذلك حتى
لو كانا على السواء بأن اتخذا أعنى الصابونين من دهن واحد يضمن مثله والسكرين من ذوات القيم
والحطب وأوراق الأشجار كلها من ذوات القيم والبسط والمصير والبورى وأمثالها من ذوات القيم
وكذا الأدم والصرم والجلود كلها قيمي كالشباب والابرة من ذوات القيم لأنه يتفاوت في الطبع والرياحين
الرطبة والمقول والقصب والخشب من ذوات القيم واللبن من ذوات الأمثال وأما الحديد وهو بالفارسية
(جغرات) ينبغي أن يكون من ذوات القيم لأنه يتفاوت في الطبع والمخوضه وفي يوع فتاوى القاضي
طهير الدين اللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدوان إذا كان مطبوخا وبالاجماع وإن كان نيئا فكذلك هو
الصحيح كذا في الفصول العمادية * واللحم المطبوخ والشحم والالية والصقراط قيمة كذا في القنية *
وفي البر المحلول بالشمع القيمة لأنه لا مثيل له كذا في الهداية * وذكر قاضي خان في أول يوع شرح
الجامع الصغير أن الخبز من ذوات القيم في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية * قال رضي الله
تعالى عنه الفليق الشمس إذا بلغ تسميسها غاية مثلي وقيلها في قني كذا في القنية * وقال بعض
المشايخ ٣ (رويس از ذوات قيم است) وقال قاضي خان هو مثلي كذا في الفصول العمادية * وفي كون
الاجر والسبن مثليار وايتان عن أبي خنيفة رجهما الله تعالى كذا في القنية * والمعصوب لا يحلو
أما أن يكون غير مقول كالدار والارض والكرم والطاحونة وغيرها أو يكون مقولا والمقول لا يحلو
أما أن يكون مثليا كالكيلى والوزن الذى ليس في تبعيضه ضرر يعنى الغير المصنوع منه والعددى
المتقارب كالجوز والعلوس وما أشبه ذلك من العددى الذى لا يتفاوت وأما أن يكون غير مثلي كالحوانات
والزربيات والعددى المتفاوت كالبطيخ والريمان والوزن الذى في تبعيضه ضرر وهو المصنوع منه أما إذا
كان المعصوب غير مقول كالدار والعقار والحوانيت فانه دم باقة مما يوفى أو جاعيل فذهب بالبناء
والاشجار وأوجب السبل على الارض فنقصت وعطبت تحت الماء فلا ضمان عليه عند أبي خنيفة رجهما
الله تعالى وأبي يوسف رجهما الله تعالى الآخر كذا في شرح الطحاوى * وهو الصحيح هكذا في جواهر
الاحلاطى * وإن حدثت هذه الاشياء بفعل أحد من الناس فضايمه على المتلف عند أبي خنيفة
وأبي يوسف رجهما الله تعالى وإن حدثت هذه الاشياء بفعل العاصب وسكاه فالضمان عليه بالاجماع
في الزاد والصحيح قول أبي خنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى هكذا في المضمرات * وما نقص من
سكاه وزراعته ضمن المقصان كفى القلى وهذا بالاجماع واحتملوا في تفسير النقصان فقال نصير بن
يحيى انه يتطربكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن تفاوت ما بينهما من النقصان
كذا في التبيين * وهو الالىق وبه يقتضى كذا في الكبرى * ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر
وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند أبي خنيفة وأبي يوسف رجهما الله
حتى إذا غصب أرضا فزرعها صكرين فأخرجت ثمانية أكرار وحقت من المؤنة قدر كرونة قصها قدر كرونة
يأخذ منه أربعة أكرار ويتصدق بالباقي كذا في التبيين * رجل نام على فراش انسان أو جلس

٣ الصغرم ذوات القيم

على بساطه لا يكون غاصباً لان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل فلا يضمن ما لم يملك بفعله كذا في فتاوى قاضي خان * استعمال عبد الغير غصب له حتى لو هلك من ذلك العمل ضمن المستعمل قيمته علم المستعمل أنه عبد الغير أو لم يعلم بأن جاء اليه وقال أنا حر فاستعمله وهذا اذا استعمله في أمر من أمور نفسه وأما اذا استعمله في أمر نفسه لا يصير غاصباً كذا في الذخيرة * من قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فوقع من الشجرة ومات لم يضمن الأمر ولو قال لا تأكل أنا وباني المسئلة بها ضمن كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال أصبي انتقض هذا الخياط ففعل وهلك لا يضمن ولو قال انتقض لي ضمن اجتناعاً ولو قال أصبي ارتق هذه الشجرة وانتقض لي ثمارا فصعدوا كل الثمرة فبقيت الثمرة في حلقة ومات من ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على قوله ففعل أصبي كذا في الاستئذ والاجوبة لابي الفتح محمد بن محمد بن الحسين الاستروشي * ولو قاد دابة أو فها أو ركبا أو حمل عليها شيئاً بغير أمر المالك فهو ضمان سواء عطلت في تلك الخدمة أو في غيرها كذا في الينابيع * وهكذا في الفصول العمادية والله أعلم

(الباب الثاني في أحكام المعصوب اذا تغير بعمل الغاصب أو غيره) *

اذا تغيرت العين المعصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المعصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية * ولو نقص المعصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرد على المعصوب منه مع ضمان النقصان إلا أن يكون النقصان بجناية غير الغاصب فالمعصوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المعصوب في يد الغاصب فلصاحبه أن يسترده مع الزيادة كذا في الخلاصة * ان غصب ثوباً فصبعه أجزأ وأصفره صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب أبيض وكان الثوب للغاصب وان شاء أخذ الثوب وضمن للغاصب ما زاد الصبغ وان شاء رب الثوب باع الثوب فيضرب في ثمنه بقيته أبيض ويضرب الغاصب بما زاد الصبغ فيه كذا في المبسوط * ولو وقع ثوب رجل في صبغ آخر فأنصبغ به فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء يباع له الثوب فيقسم الثمن على قدر حقهما كذا في محيط السرخسي * ولو صبغ للغاصب الثوب المعصوب أسود فزال أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال السواد نقصان فصاحب الثوب بالخيار بين أن يتركه للغاصب ويضمن قيمة ثوبه أبيض وبين أن يأخذ الثوب ويضمن النقصان وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى السواد زيادة فيلحق حكمه على ما في العصفير هكذا في شرح الطحاوي * والصحيح أنه لا خلاف بينهم في الحقيقة لان جواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى خرج في وقت كان الصبغ بالأسود نقصاناً أو عيباً أي الثوب وجواهما خرج في وقت كان الصبغ بالأسود زيادة في الثوب فوجب مرعاة العرف والعادة في المصبوغ كذا في المصنفات * ولو كان ثوباً يتقصه الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهما مثلاً فتراجعت بالصبغ إلى عشرين فعن محمد رحمه الله تعالى ينظر إلى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه وجسه دراهم كذا في التبيين * ولو غصب صاحب الثوب عصفراً وصبغ به ثوبه فعليه مثله كذا في محيط السرخسي * رجل غصب من رجل ثوباً ومن آخر عصفراً فصبعه به ثم حصر أجزعها يأخذ صاحب العصفير حتى يعطيه عصفراً مثله أو قيمته ان كان لا يوجد مثله والسواد في هذا كغيره عندهم جميعاً ولو كان الثوب معصوباً

من انسان والصبيغ من آخر ثم لم يقدر عليه ففي الاستحسان اذا اخذ الثوب ضمن له ما زاد الصبيغ فيه وان شاء صاحب الثوب باعه فغصب في الثمن بقيمة ثوبه ابيض وصاحب الصبيغ بقيمة الصبيغ هكذا في المبسوط * ولو غصب ثوبا وعصفر من رجل واحد فغصب به كان للمالك ان يأخذ الثوب مصبوغا ويرى الغاصب من الضمان وان شاء ضمنه قيمة الثوب وعصفر امثله كذا في محيط السرخسي * ولو كان العصفور لرجل والثوب لا تخفرضيا ان يأخذ الثوب مصبوغا فليس له ما ذاك ولكن لصاحب الثوب ان يأخذ الثوب ويرد على الغاصب ما زاد الصبيغ فيه ويتبع صاحب العصفور الغاصب بمثل عصفوره كذا في السراج الوهاج * ولو كان ثوبان فغصبه الزاهن بعصفور خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفور رهنا كان للرهن ان يضمه قيمة الثوب وعصفر امثله وان شاء رضى بالثوب مصبوغا فيكون رهنا في يده كذا في محيط السرخسي * ولو ان صاحب الثوب غصب العصفور وصبغه وباعه فلا حق لصاحب العصفور على المشتري وانما حقه على الغاصب كذا في التتارخانية * ولو غصب ثوبا فغصبه بعصفور لنفسه ثم باعه وغاب وحضر صاحب الثوب فانه يقضى به له على المشتري ويستوثق منه بكفيل لصاحب العصفور وينتقض البيع فيما بين البائع والمشتري كذا في السراج الوهاج * وقصارة الثوب بالنشاستح والغراء كصبغه ووشمه بالطاهر كصبغه وبالنجس تنقص كذا في القنية * ولو غصب ثوبا فقتله أو غسله فاصاحبه ان يأخذه ولا شيء للغاصب لان القتل ليس بزيادة عين مال فيه وانما هو تغيير صفة اجزائه والغسل ازالة وشمه والاشنان والصابون لا يبق له عين في الثوب وانما يتلف بالماء وأما القتل فإرادته اذا كان بغير حرير كقتل أهذابه بعضها ببعض أما بالحريز فهو زيادة كالصبيغ كذا في السراج الوهاج * غصب سويقا فلقه بسم فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه مثل السويق وسمه للغاصب وان شاء أخذه وغرم ما زاد السم فيه وقال في الاصل يضم قيمة السويق لان السويق يتفاوت باقلى فلم يبق مثله او قيل المراد منه المثل سماه به اقيامه مقامه هكذا في الهداية * أما العسل والسمن فكلهما ما أصلان اذا اختلطوا واذا اختلط الدهن بالمسك فان كان يزيد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبيغ وان كان هنا لا يصلح بالمخلط ولا يزيد قيمته كالادهان المنتهية فهو هلاك كذا في فتاوى الكرخي * ومن غصب من رجل ثوبا فقطعه ولم يخطه فانه يتظر ان يمسك القطع لا يورث عيبا فاحشا فاصاحبه ان يضمه نقصان القطع وليس له خيار الترتك على الغاصب وان كان القطع أورث عيبا فاحشا من حيث يكون مستهلكا له فان صاحب الثوب بالخيار ان شاء أخذ ثوبه وضمنه قيمة النقصان وان شاء تركه بقيمة صحيحا ولو خاطه بعد القطع انقطع حق صاحبه عنه وضمنه قيمة الثوب وقت الغصب كذا في شرح الطحاوي * من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب لانه متهلك من وجه فانه لا يصلح بجميع ما كان صالحا له قبله وان شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان لانه تعيب من وجهه لكونه قائما حقيقة وكذا بعض المنافع وان خرقه خرقا يسيرا ضمن الغاصب نقصانه وأخذ ثوبه لان العين قائم من كل وجه والصحيح ان الفاسد ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمدا رحمه الله تعالى جعل في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والغائب به بعض المنافع كذا في السكاكي * قال الشيخ شمس الأئمة السرخسي والمحكم الذي في الخرق في الثوب من تخيير المالك اذا كان الخرق فاحشا وامسك الثوب وأخذ النقصان اذا كان الخرق يسيرا فهو المحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان التعيب هناك فاحشا كان أو يسيرا وجب لصاحب الخيارين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء

وبين أن يسلم العين ويضمنه مثله أو قيمته لأن تضمن النقصان من عذر لانه يؤدي إلى الربا كذا في النهاية
 * ولو غصب ثوبا فعفن عبده أو أصغرأخذه المالك وما نقصه وهذا إذا كان النقصان يسيرا فإذا كان
 كثيرا يخير بين الأخذ والترك وإن كان المغصوب مكبلا أو موزونا فعفن عبد الغاصب فعليه مثله وهذا
 الفاسد للغاصب وإن شاء أخذ الطعام العفن ولا شيء عليه كذا في المحيط * وإن كان المغصوب عبدا
 أو جارية فقطع رجلها أو يدها كان لصاحبها أن يضمن الغاصب قيمتها ويدفع إليه المغصوب
 وإن شاء ضمنه النقصان وأخذ المقتطوع كذا في الظهيرية * من ذبح شاة غيره فساكنها بالخيار إن شاء
 ضمنه قيمتها وسلمها إليه وإن شاء ضمنه نقصانها وكذا الجزور وكذا إذا قطع يدها هذا ظاهر الرواية
 ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع الغاصب طرفها للمالك أن يضمنه جميع قيمتها لو وجود
 الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع أرض المقتطوع لأن الأذى يبقى
 منتفعا به بعد قطع الطرف كذا في الهداية * وهكذا في الكبرى * وفي النوادر إذا قطع أذن الدابة
 أو بعضها يضمن النقصان وجعل قطع الأذن من الدابة نقصانا يسيرا وكذلك لو قطع ذنبها يضمن
 النقصان وعن شريح رحمه الله تعالى أنه إن قطع ذنب حمار القاضى يضمن جميع القيمة وإن كان
 غيره يضمن النقصان لا غير كذا في الذخيرة * ولو قطع رجل حمار أو يده ثم ذبحه صاحبه لا شيء لصاحبه
 على العاطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضى خان * ضرب ثور غيره فكسر
 أضلاعه ضمن قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند من أنقصانه كذا في الفقيه * ولو فقأ عين
 برزون أو بغل أو حمار عليه ربع قيمته وكذا كل ما يعمل عليه من البقر والابل وما لا يعمل عليه
 ما نقص قال في الجامع الصغير وفي عين بقر الجزور وجزوره ربع القيمة وفي عين شاة القصاب ما نقصها
 وفي الحمل والطيور والدجاجة والكلب ما نقصه كذا في الاحتيار شرح المختار * ولو فقأ عيني حمار
 قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن شاء سلم الجنة وضمن جميع القيمة وليس له أن يسلك الجنة ويضمنه
 النقصان وهي مسئلة الجنة العمياء كذا في الظهيرية * إذا سلخ الشاة بعد الذبح وجعلها أعضاء أو
 فصا حبها بالخيار إن شاء ترك المذبح وضمنه قيمتها وإن شاء أخذ المذبح وضمنه النقصان وعن الفقيه
 أبي جعفر إذا أخذها ليس له أن يضمنه والفتوى على ظاهر الرواية كذا في جواهر الاختيار *
 ولو ذبح حمار غيره ليس له أن يضمن النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى للمالك أن يسكه ويضمنه النقصان وإن شاء ضمنه كل القيمة
 ولا يسلك المذبح وإن قتله قتلًا فلا يسأل له أن يضمنه النقصان كذا في الظهيرية * كل إناء مصوغ
 كسره رجل فإن كان من فضة فعليه قيمته مصوغا من الذهب وإن كان من الذهب فعليه قيمته مصوغا من
 الفضة كذا في المبسوط * ومن مداعى قلب رجل وهشمه وكان القلب من فضة كان صاحب القلب
 بالخيار إن شاء أخذه مهشوما ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه مصوغا من الذهب وإن كان ذهبا فهو
 بالخيار إن شاء أخذه مهشوما ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه قيمته مصوغا من فضة وتركه عليه ولو أراد
 أن يضمنه قيمة العصان وبأخذ المهشوم فليس له ذلك وبعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الجنس
 لو تفرقا قبل التقابض من الجانبين فإنه لا يبطل القضاء لأن القيمة قامت مقام العين ثم الذهب والفضة
 بالصياغة لا يخرجان عن اعتبار الوزن وغيرهما من الحديد والفضة والنحاس وغير ذلك قد يخرج
 بالصياغة عن حد الوزن وقد لا يخرج إذا كان لا يخرج عن حد الوزن بالصياغة نحو ما إذا كان في موضع
 بيع وزنا ولا يباع عدد فيكون حكمه كالذهب والفضة المصوغ فإذا كسره رجل وأورث فيه عبدا
 فاحشا أو يسيرا يخير صاحبه بين أخذ الجنس بغير شيء وبين التسليم إلى الكاسر وأخذ القيمة من الدراهم

والدنانير ولا يكون التقابض من شرطه بالاجماع وان كان يخرج بالصياغة عن حد الوزن وصار عدديا فان كان الكسر لم يورث فيه عيبا فاحشا فليس لصاحبه خيار الترتك ولكن يحبس نفسه ويضمنه النقصان من جهة القيمة وان كان الكسر اورث فيه عيبا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء اخذ منه واخذ قيمة النقصان معه وان شاء سلمه الى الكاسر وضمنه قيمته صحيحا غير مكسور كذا في شرح الطحاوي * وان استهلك السيف المكسور آخر كان عليه حديد مثله كذا في خزائن المقتنين * وان كسر درهما او دينارا فعليه مثله والمكسور لا كاسر قال شيخ الاسلام قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان الكسر ينقص من ضربه فاما اذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فليس له الا ذلك المكسور وهذا كما دللنا فيمن كسر رقيق انسان لبس لصاحبه الا المكسور وقال شمس الائمة السرخسي عليه مثله وان شاء صاحبه اخذته ولم يرجع عليه شئ سواء انتقصت ماله به بالكسر او لم تنتقص غصب من آخر جارية كانت عنده حتى صارت بحوزة فان لصاحبها ان يأخذها وما انتقصت وكذلك لو غصب غلاما شابا وكان عنده حتى هرم اخذته صاحبه وما انتقصه وهذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا يخير المالك بين الاخذ والترك وعليه أكثر المشايخ ولو غصب صديقا فشب عنده او بنت شعرو وجهه عنده فصار ملتصقا اخذته صاحبه ولا يضمنه شيئا ولو غصب جارية ناهضة فانتكسرت نديها عنده يضمن النقصان ولو غصب عبدا محترقا ففسى ذلك عند الغاصب كان ضامنا للنقصان كذا في المحيط * رجل غصب عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا ففسى ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب كذا في فتاوى قاضي خان * وان حلق جعد غلام فبنت ولكن لم يثبت كما كان لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي * وان غصب فضة او ذهباً فضر بها درهم او دينار او انية لم يزل ملك مالها كما عهد أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أخذها ولا شئ للغاصب منه ولا يعطيه بعماله شيئا وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا سبيل للمصوب منه على الدرهم والدنانير المضروبة وعليه مثل الفضة التي غصبها وملكها الغاصب قال الخندي ولو غصب فضة فصاعها حليا او ذهباً فصاعه حليا فان له ان يسترده ولا يضمن للغاصب شيئا لاجل الصياغة الا اذا جعل الفضة أو الذهب وصفا من اوصاف ماله بحيث يكون في نزع مضره كما اذا جعله عروة مرادة أو صفا نوح في سقف أو ما أشبه ذلك فانه تنقطع يد صاحبه عنها ويضمن الغاصب مثلها وقت الغصب وأما اذا سبك الفضة أو الذهب ولم يصغها وما لم يصرفها من درهم او دينار بل جعلها ما صفا نوح مطولة أو مدورة أو مربعة لم تنقطع يد صاحبه عنها بالاجماع كذا في السراج الوهاج * وان غصب دراهم وسبكها ولم يضرب منها شيئا فانه لا ينقطع حق المالك بالاختلاف كذا في المحيط * ولو غصب فلوسا فصاع منها اناء صم الغلوس لانه أخرجهما عن كونهما ثمننا كذا في محيط السرخسي * لو غصب صفرا وجعله كوزا ينقطع حق المالك وكان الكرخي يقول هذا اذا كان بعد الصنعة لا يباع وزنا أما اذا كان يباع وزنا ينبغي أن لا ينقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في النقرة قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي الصحيح ان الجواب مطلق بخلاف النقرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كسر صاحب الصفرا الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صفره أو قبل أن يقضى له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز صحيحا واخذ الكوز قال شمس الائمة ولا تقع المقاصة بين الصمانين قال في الكتاب الا ان يحاسبه بما عليه بعض مشايخنا قالوا مراده من هذا اذا اصطالحا على ذلك فيكون استبداد الا فيحوز ما يدون ذلك فلا يجوز بعض مشايخنا قالوا تأويله اذا كان المنصوب صفرا ليس له مثل حتى وجبت قيمة الصفرة فرفع المعاصه كذا في المحيط * ولو غصب حيوانا فكببر وازدادت قيمته كان للمالك أن يأخذ منه ولا شئ للغاصب وكذلك لو غصب

جريحاً أو مريضاً فداواه حتى برأ وصح وكذا لو غصب أرضاً فيها زرع أو نخيل فسقاها أو كان نخلاً فأبره
ولفحه وقام عليه فهو له ولا شيء للغاصب فيما أنفق ولو حصد الزرع أو وجد الثمرة واستهلك كان ضامناً
لذلك كذا في التتارخانية ما قلنا عن التجريد * ولو غصب خوصاً فجعله زنبلاً فلا سبيل للمغصوب منه
عليه ولو غصب نخلاً فسقته جذوعاً كان لصاحبه أن يأخذ تلك الجذوع لأن الاسم لم ينزل وإنما تفرقت
أجزاءه فصارت كالثوب إذا قطعه كذا في السراج الوهاج * غصب من آخر محصفاً ونقطه فهو زيادة
وصاحب المحصف بالخيار إن شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وإن شاء ضمنه قيمته غير منقوطة وهذا قول محمد
رحمه الله تعالى وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يأخذ به غير شيء كرجل غصب غلاماً
وعليه الكتابة غصب من آخر كغذوة وكتب عيراً ذكراً شيخ الإسلام أنه يقطع حق المالك وذكر
القاضي الإمام ركن الإسلام على السعدي فيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا يقطع كذا في المحيط *
ولو غصب من رجل كناناً فغزله ونسجه فعليه مثله أو قيمته إن كان لا يوجد مثله ولا سبيل له على الثوب
كذا في المبسوط * غصب من آخر قطناً وغزله ونسجه أو غصب غزلاً ونسجه يقطع حق المالك
ولو غصب قطناً وغزله ولم ينسجه ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يقطع كذا في الذخيرة * وإذا
طحن الغاصب المحطة فعليه مثله والدقيق له عندنا كذا في المبسوط * يحس الغاصب الدقيق يقطع
حق المالك كذا في القنية * غصب دقيقتاً وخبره أو محافشاً أو سمسماً فعصره يقطع حق المالك
في طاهر الرواية عن أصحابنا وكذلك إذا غصب ساحة فجعلها ياباً أو حديدية فجعلها سيفاً يقطع حق المالك
ويضمن قيمة الحديدية والساحة وجميع ذلك للغاصب كذا في المحيط * ولو غصب ساحة أو خشبة وأدخلها
في بناءه أو أجزأه أدخله في بناءه أو حصاراً فبني به فعليه في كل ذلك قيمته عندنا وليس للمغصوب منه نقص
بناؤه وهو الصحيح هكذا في المبسوط * ولو غصب ساحة وبني فيها لا يقطع حق المالك وكان له أن يأخذها
وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يحكي عن الكرخي أنه ذكر في بعض كتبه تفصيلاً فقال إن كانت
قيمة الساحة أقل من قيمة البناء ليس له أن يأخذها وإن كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء له
أن يأخذ الساحة وقال المراد مما ذكر في الكتاب ما قلنا وزعم أن هذا هو المذهب قال مشايخنا وهذا
أقرب من مسائل حفظت عن محمد رحمه الله تعالى أن من كان في يده لؤلؤة فسقطت اللؤلؤة
فابتاعها دجاجة انسان ينظر إلى قيمة الدجاجة واللؤلؤة إن كانت قيمة الدجاجة أقل يخير صاحب
اللؤلؤة أن شاء أخذ الدجاجة وضمن قيمتها للمالك وإن شاء ترك وضمن صاحب الدجاجة قيمة اللؤلؤة
وكذا لو أودع رجلاً فصيلاً فكبر العصيل في بيت المودع حتى لم يمكن إخراجه من البيت إلا بنقض المجدار
ينظر إلى أكثرهما قيمة ويخير صاحب الآخر ولم يذكر في الأصل ما إذا أراد الغاصب أن ينقض البناء
ويرد الساحة هل يحل له ذلك وهذا على وجهين إن كان القاضي قضى عليه بالقيمة لا يحل له نقص
البناء وإذا نقص لم يستطع رد الساحة وإن كان القاضي لم يقض عليه بالقيمة اختلف المشايخ فيه بعضهم
قالوا يحل وبعضهم قالوا لا كذا في المحيط * ولو غصب البجار خشبة وأدرجها في بناء غيره
بغير إذن المالك لم يملك البجار ولا رب الدار كذا في القنية * ولو غصب لوحاً وأدخله في السفينة
أو أبريساً وخط به بطن نفسه أو عبده يقطع حق المالك كذا في الوجيز للكردي * ومن غصب
أرضاً فغرس فيها أو بني قسراً له أقلع البناء والغرس وردّها وإن كانت الأرض تنقص بفعل ذلك
فالمالك أن يضمن له قيمة البناء أو الغرس معلوماً ويكون له ومعناه قيمة بناء أو شجر يوم يقلعه لا حقه
فيه فمقوم الأرض بدون الشجر أو البناء وتقوم بهما شجراً أو بناءً أمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما
كذا في الكافي * رجل بني حائطاً في أرض الغصب من تراب هذه الأرض قال العقيهي أبو بكر البخني

الحائظ لصاحب الارض لا سبيل للباني عليه لانه لو أمر بقتل الحائظ تصير ترابا كما كان وهكذا قال
أبو القاسم وعن غيرهما رجل بنى حائطا في كرم رجل بغير أمر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة
فان الحائظ يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعا بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائظ
يكون للباني وعليه قيمة التراب كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في الكبرى * غصب من
أخذ راء أو أرضا فبنى فيها بناء أو زرع فيها زراعا فقلع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط أن لا يكسر
خشب الغاصب ولا آجره ونحو ذلك كذا في الحاشي للفتاوى * رجل كسر عصا رجل ضمن النقصان
ولو كان الكسر فحشا بأن صار حطبا أو وثدا لا ينتفع به منعه العصاله ان يضمنه القيمة كذا في فتاوى
قاضي خان * ما يغصبه الاتراك من الجذوع والعوارض وسائر الخشب ويكسرونها كسرا متفاحشا
لا يقطع حق المالك وان ازدادت قيمتها بالكسر كذا في القنية * ولو غصب دارا فحصرها قبل
اصحابها أعطاه ما زاد التخصيص فيها الا أن يرضى صاحب الدار أن يأخذ الغاصب حصه منها وكذا
لو نقشها بالاصباغ فان شاء صاحبها أخذها وأعطى الغاصب قيمة ما زاد الاصباغ فيها وان أبي جعلت
الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يبلغ الاصباغ شيئا كثيرا وذكر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان
أبي صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الاصباغ فيها امرته بقلعه وأضمنه ما نقص القلع وكذلك لو نقش
الباب المغصوب بالاصباغ كذا في محيط السرخسي * وان كان نقش الباب بالنقر وليس بالاصباغ
قال فهذا مستهلك للباب وعليه قيمته والباب له وكذلك لو نقش اناة فضة بالنقر كذا في المحيط * مشترى
الدار من الغاصب اذا هدمها وأدخلها في بنائه ثم حضر المالك فان كان له اية قليلة لا تيسر رفعه يرفع
ويرد على المالك وان كان كثيرا يعتذر برفعها ويمد الزمان في رفعه فللمالك الخيار ان شاء لا يرفع بل
يتركه ويضمن المشتري قيمة الارض مع البناء الاول قال الفقيه أبو جعفر هذا قولهم وقال غيره من
المشايخ هذا قول محمد رحمه الله تعالى خاصة كذا في التارخانية نقلا عن الذخيرة * مسلم غصب
خمر مسلم وخللها قال في الكتاب لب الخمر أن يأخذها واختلف المشايخ فيه قال بعضهم -م تاويل المسئلة
ما اذا خللها بشئ لا قيمته بأن تقل من الشمس الى الظل أو من الظل الى الشمس أو ابقى فيها شيئا يسيرا
من الخمر أو الخمر بحيث لا قيمة له فأما اذا ابقى فيها خمر أو خللها فقيمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يصير الخمر ملكا للغاصب ولا شئ عليه وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان
أبقى فيه الخمر انخرط المالك وأعطاه ما زاد الخمر فيها وان كان ابقى فيه الخمر فهو بينهما على مقدار
كيلاهما كما لو كان المغصوب خللا وخلطه بخمر آخر ويستوى ان حضت من ساعته أو بعد حين ومشايخنا
قالوا ان كانت الخمر التي صب فيها خللا كثيرا حتى صارت خللا من ساعته فهو كله للغاصب وان كان قليلا
وصارت خللا بعد حين فهو بينهما على قدر كيلهما كذا في المحيط * ولو كانت الخمر لم يغصبها منه
ذمي فخللت عنده أو خللها الغاصب كان للمغصوب منه أن يستردّها فلوها بكت عند الغاصب بعد
ما صارت خللا فلا ضمان عليه فان استهلكها الغاصب ضمن مثلها خللا لصاحبها كذا في السراج الوهاج *
مسلم غصب من مسلم خمر أهمل يجب على الغاصب رد الخمر اليه حتى لو لم يردّها اليه يؤاخذ به يوم القيامة
اذا علم قطعا أنه يستردّها لخللها كان عليه الرد ويؤاخذ به يوم القيامة ولو ترافع الى القاضي يتأمل
في حاله ان علم منه أنه يستردّها لخللها يقضى بردّها اليه وان علم منه أنه يستردّها ليشربها يأمر الغاصب
بالاراقة وهذا كمن في يده سيف لرجل فجاءه ما يكره لا يأخذ منه ان علم صاحب اليد أنه يأخذ
لم يقتل به مسلما يكن عليه أن يردّه اليه بل يمسكه وان علم صاحب اليد أنه ترك الرأى الاول وانه يستردّه
لم يفتق به على وجهه باح كان عليه أن يردّه مسلم غصب من مسلم خمر فاشربها ليس له عليه دعوى

في الدنيا وعليه اتم الغصب ان كانت الخمر خرا محلاين وكان اتخذ العنب والعصير للخل اما اذا كان قد
 اتخذهما خرا للشرب فانه لاحق له عليه في الاخرة وانما على الشارب اتم شرب الخمر لا غير كذا
 في جواهر الاخلاط * وجد في دار انسان خمر القى فيها لها فصارت خلا فهو له وان لم ينقل الدن
 عن مكانه قال رضي الله عنه عرف بهذا أن بنفس القاء الملح يملك الخل كذا في القنية * واذا غصب
 عصير افصار عنده خمر افله أن يضمه مثله ان كان في حينه وقيمه ان كان في غير حينه ولو اراد أن يأخذ
 الخمر ولا يضمه هل له ذلك اختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة المحلواني الصحيح أنه ليس له ذلك كذا
 في المحيط * ولو غصب لبنافصار مخضيا أو عنبا فصار زيبيا ان شاء ضمته مثله وان شاء أخذه ولا شيء
 له من النقصان وكذا في جميع المثلثات هكذا في التهذيب * ولو غصب رطبافصار تمرافا لمالك
 بالخيار ان شاء أخذه عنده لا غير وان شاء ضمته مثله هكذا في خزنة المفتين * واذا غصب جلد ميتة
 ودبغه بماء لا قيمة له فانه يأخذه مجانا وان دبغه بماء له قيمة أخذه وأعطاه ما زاد الدباغ فيه كذا
 في المحيط * وطريقه أن يتظر ان هذا الجلد لو كان ذكيا وهو غير مدبوغ بكم يشتري ومدبوغ بكم يشتري
 فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة * قال القدوري في كتابه وهذا اذا أخذ الميتة من منزل
 صاحبها فدبغ جلدها فما اذا ألقى صاحب الميتة الميتة في الطريق فأخذ رجل جلدها ودبغه بماء
 قيمة له فليس للمالك أن يأخذه وللعاصب ان يحبس الجلد حتى يصل اليه قيمتها ولو اراد صاحب الجلد
 ان يترك الجلد على الغاصب ويضمه قيمة الجلد ليس له ذلك فلو كان المغصوب جلد المذكي كان له ذلك
 قال مشايخنا هذا الفرق بين جلد الميتة وبين جلد المذكي شيء ذهب اليه المحاكم الشهيد والجواب في الميتة
 والمذكي واحد كذا في المحيط * واذا هلك المجدد في يد الغاصب من غير صنع أحد فلا ضمان
 على الغاصب سواء دبغه بشيء له قيمة أو لا قيمة له كذا في الذخيرة * وان استهلك الغاصب بعد الدباغة
 ان كان دبغه بشيء لا قيمة له ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع وان كان دبغه بشيء له قيمة لم يكن لصاحبه
 عليه شيء من الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولو ان الغاصب جعل
 هذا الجلد دائما أو زقا أو دفترا أو جرابا أو فروا لم يكن للمغصوب منه على ذلك سيدل فان كان الجلد ذكيا
 فله قيمته يوم الغصب وان كان الجلد جلد ميتة فلا شيء له كذا في النهاية * اذا اتخذ كوزا من طين غيره
 كان الكوز له فان قال رب الطين انا أمرته بذلك فهو لرب الطين واذا غصب ترابا وابنه أو جعله آنية
 فان كان له قيمة فهو مثل المخطئة اذا طعن بها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان وفي كل
 موضع يقطع حق المالك فالمغصوب منه أحق بذلك الشيء من بين سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان
 ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب ولا يكون هذا بمنزلة الرهن كذا ذكر في المنتقى وفي القدوري
 أن المغصوب منه يكون اسوة للغرماء في الثمن ولا يكون أخص بشيء من ذلك كذا في المحيط * رجل
 اغتصب غلاما قيمته خمسمائة فخصاه فبرأ فصار يساوي ألف درهم فصاحبه بالخيار ان شاء ضمته
 خمسمائة قيمته يوم خصاه ودفع اليه الغلام وان شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه كذا في فتاوى
 قاضي خان * غصب من أخذ راب بالكوفة وردها عليه بخراسان فان كانت قيمتها بخراسان مثل
 قيمتها بالكوفة أمر المغصوب منه بأخذها وان كانت قيمتها بخراسان أقل من قيمتها بالكوفة
 فالمغصوب منه بالخيار ان شاء أخذها وان شاء أخذه بقيمة الكوفة قال وكذلك الخادم وكل ماله حمل
 وموثة الى ذلك الموضع وكذلك كل ما يكال ويوزن كذا في المحيط * ولو غصب دراهم أو دنانير
 فان المالك يأخذها منه حيث وجده وليس له أن يطالبه بالقيمة وان اختلغا في السعر ولو غصب عينا
 فلقية في بلد آخر والعين في يده فان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في مكان الغصب أو أكثر

فلا مالك أن يأخذه وليس له أن يطالبه بالقيمة وإن كانت قيمته في هذا المكان أقل من قيمته في مكان الغصب فإن شاء المالك أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وإن شاء انتظر ولو كان المغصوب مثله وهو مالك فإن كانت قيمته في المكانين سواء أو في مكان المطالبة أكثر برء المثل وإن كان السعر في هذا المكان أقل فهو بالخيار أن شاء أخذه مثله للحال وإن شاء أخذ قيمته حيث غصب وإن شاء انتظر حتى يرجع إلى تلك البلدة فيأخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فالغاصب بالخيار أن شاء أعطى مثله حيث خاصمه وإن شاء ضمن قيمته حيث غصب إلا أن يرضى المغصوب منه بالتأخير وإن كانت القيمة في المكانين سواء فللمالك أن يطالبه بالمثل كذا في محيط السرخسي * ولوان المالك وجب الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فابيه يأخذ العين وليس له أن يطالبه بقيمته يوم الغصب كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتن غصب من أحرر من طعام يساوي مائة ثم صار يساوي مائة وخمسين ثم انقطع عن أيدي الناس وعز وارتفع وصار لا يغير على مثله وصار يساوي مائتين ثم استهلكه الغاصب فللمغصوب منه أن يضمه مائتي درهم قيمته يوم استهلكه الغاصب ولو غصب المكره يساوي مائتين ثم صارت قيمة مائة وخمسين ثم انقطع عن أيدي الناس ثم صارت قيمته مائة ثم استهلكه الغاصب فللمغصوب منه أن يضمه مائة وخمسين آخر ما كان موجودا في أيدي الناس وليس له أن يضمه أكثر من ذلك كذا في الذخيرة * والزوائد المغصوبة متصلة أو منفصلة كالولد والبن والصوف والسمن والجمال لا تكون مغصوبة بل تحدث أمانة ولا تصير مضمونة عليه إلا بالتلاف أو مع حتى لو جاء المالك وطلب استرداد الزوائد منه فبعضها عن التسليم يضمن بالاجتماع ولو باعها وسلمها إلى المشتري ففي المنفصلة بالخيار أن شاء ضمن المالك الغاصب وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم وإن استهلك الزوائد المتصلة في غير الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلافا لما هو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وإن زاد في يد الغاصب فللمالك أن يسترده مع الزيادة وإن في سعر أو يد أو انتقص ثم ملك عنده ضمن قيمته يوم الغصب عند الكل وإن كان قائما ورده إلى مالكه إن كان النقصان في البدن ضمنه وإن في السعر لا وإن أتلفه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب ولو استهلكه بعد الزيادة بأن باعه وسلمه إلى المشتري فملك عند المشتري فالمالك بالخيار أن شاء ضمنه قيمته يوم الغصب وجاز البيع والثمن للغاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع وله أن يرجع على الغاصب بالثمن وليس له على الغاصب قيمته يوم التسليم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الوجيز لا كدرى * ولو غصب عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته بعد الغصب حتى صارت ألفين ثم قتله إنسان كان المولى بالخيار أن شاء ضمن الغاصب قيمته ألبا يوم غصبه وإن شاء ضمن القاتل يوم قتله ألفين على العاقلة فإن ضمن الغاصب ألبا رجوع الغاصب على عاقلة القاتل بألفين وتصدق بالفضل فإن كان العبد هو الذي قتل نفسه في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته ألف درهم يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتل نفسه كذا في السراج الوهاج * وإن أحرق كدس إنسان ضمنه قيمة الجمل ثم إن كان البرأقل قيمة منه في السبيل إذا كان خارجا فعليه القيمة وإذا كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الجمل القيمة رجل غصب كدسا فداسه فبقي عليه قيمة الجمل وهو قضيب الزرع إذا حصد وعليه البر كذا في الوجيز لا كدرى * عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب من أخرجته حنطة ولا شيء على الغاصب لأنها لا قيمة لها كذا في الذخيرة * ولوان رجلا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فباع ذلك فغير حنطة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا غصب قوم لرجل شيئا له قيمة ضمنهم قيمته ولو جاء برجل بعد رجل لم ضمنه شيئا كذا في فتاوى قاضي خان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب بيضة وأتلفها فعليه مثلها وهذا آخر قوله وكان قوله الأول القيمة

كذافي المحيط * الغاصب إذا استهلك المغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فإنه يتظران كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وإن كان يباع بالدينار فيقوم بالدينار وإن كان يباع بهما كان الرأي إلى القاضي فيقضي عليه بما كان أنظر للمغصوب منه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل غصب شاة وحلبها ضمن قيمة لبنها وإن غصب جارية وأرضعت ولد له لا يضمن قيمة لبنها كذا في الذخيرة وإن غصب نجاشاة أو ظبجته فإن أباً خيفة رحمه الله تعالى قال لا سبيل لصاحبه عليه كذا في السراج الوهاج * أراق زيت مسلم أو سمنه وقد وقعت فيه فارة يضمن قيمته وأفهد المعلم والملازى المعلم للمسلم أنلفه مسلم يضمن قيمته عندنا السرقين ألقاه مسلم في أرضه وأنلفه إنسان يضمن قيمته كذا في الوجيز للكردي * لو دخل داره بغير إذنه وليس في الدار أحد لم يكن غاصباً للدار عند أبي خنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو سكنها كذا في السراج الوهاج * رجل أتلف على رجل أحد مصرأعي باب وأحذر وجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم إليه المصراع الآخر ويضمنه قيمتهما كذا في فتاوى قاضي خان والمخلاة والجماع الكبير * إذا كسر حلاقة خاتم يضمن الحلاقة لا الفص كذا في الوجيز للكردي * ولو كسر أحناء سرج ضمنها ولم يضمن السرج قال وكل شيئين منفردين أو شيء واحد يخلص بعضه عن بعض بلا ضرر مثل أحناء السرج ودفتيه فإنه يضمن ما جنى عليه من ذلك ولا يضمن غيره كذا في الذخيرة * وهكذا في الوجيز للكردي *

(الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه) *

كسر بيضة أو جوزة لغيره فوجد داخلها فاسد الاضمان عليه لأنه طهرأه ما استهلك ما لا كذا في المحيط * ولو كسر درهماً لرجل وتبين أنه كان ستوقاً أو رصاصاً وقبل الكسر كان يروج فلا ضمان له على الكاسر لأنه أظهر فيه الغش والخيانة كذا في شرح الطحاوي * رجل أفسد تأليف حصير رجل أو نزع باب داره من موضعه أو حل سرج إنسان أو كل ما كان مؤلفاً فقص تأليفه يتظران أمكنه إعادته إلى ما كان يؤمر الناقض بالعادة وإن لم يمكن إعادته إلى ما كان ضمن قيمته صححاً مؤلفاً وسلم المنقوض له كذا في محيط السرخسي * وإذا حل شرك النعل غيره فإن كانت النعل من النعال التي يستعملها العامة لا شيء عليه لأنه لا مؤنة في إعادة شرائها وإن كانت النعل عربية فإن كان لا يتقص سيرها ولا يدخلها عيب لو أعيد يؤمر بالعادة ولا يضمن شيئاً وإن كان يتقص سيرها ويدخلها عيب لو أعيد يضمن المقصان كذا في الذخيرة * ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضه وكذا الرجل إذا شد أسنان عبده بذهب فرمى بها (رجل) حل سدى الحائك ونشره قال يتظر إلى قيمته سدى وإلى قيمته غير سدى فعليه فضل ما بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * إذا هدم الرجل حائط جاره فللمجار الخيار أن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وقيمة المقصان وليس له أن يحبره على البناء كما كان ثم طريق معرفة قيمة الحائط أن تقوم الدار وحيطانها وتقوم بدون الحيطان ففضل ما بينهما قيمة الحائط كذا في الذخيرة * هدم جدار غيره من التراب وبناءه نحو ما كان برئ من الضمان وإن كان من خشب وبناءه من الخشب كما كان فكذلك برئ وإن بناءه من خشب آخر لا يبرأ لأنه يتفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود برباً كذا في الوجيز للكردي * هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته وإصلاحه كذا في القنية * أفسد الخياط الثوب فأخذ صاحبه الثوب ولبسه عالماً بالفساد ليس له التضمن كذا في الوجيز للكردي * إذا رفع التراب من أرض الغير إذا لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ان نقصت الأرض برفعه ضمن النقصان وإن لم تنقص فلا شيء عليه ولا يؤثر بالكبس وإن قال به بعض العلماء وإن كان للتراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمته تمكن النقصان في الأرض

أول يمكن ومن حفر حفرة بأرض غيره أضر ذلك بأرضه يلزم التقصان وقوله أضر ذلك يشير إلى أنه لو لم يضر ذلك بأرضه لاشئ عليه كذا في الذخيرة * الصيرفي إذا انتقد الدراهم بأذن صاحبها فغمز درهماً منها فأنكسر فلا ضئان عليه والمختار للفتوى أن صاحب الدراهم إن كان أمره بالغمز فلا ضمان عليه وإن لم يأمر به إن كان الناس انما يعرفون الدراهم بالغمز فلا ضمان عليه أيضاً ولا في ضمن كذا في السراج الوهاج * إذا طبخ لحم غيره بغير أمره ضمن ولو جعل صاحب اللحم اللحم في القدر ووضع القدر على المكان ووضع تحتها الحطب فجاء آخر فأوقد النار فطبخ لا يضمن استحساناً (ومن هذا الجنس خمس مسائل) أحدها هذه المسئلة الثانية إذا طعن حنطة غيره بغير أمره ضمن ولو أن صاحب الحنطة جعل الحنطة في الذورق وربط عليه الحمار فجاء آخر وساق الحمار فطعن لا يضمن المسئلة الثالثة إذا رفع حرة غيره بغير أمره فأنكسرت يضمن ولو أن صاحب الحرة رفع الحرة وأما إلى نفسه فجاء إنسان وأعانه على الرفع فأنكسرت فيما بين ذلك لا يضمن المسئلة الرابعة من حمل على دابة غيره بغير أمره حتى هلكت الدابة يضمن ولو حمل المالك على دابته شيئاً ثم سقط في الطريق فجاء إنسان وحمل بغير إذنه فهلكت الدابة لا يضمن المسئلة الخامسة إذا ذبح أضحية غيره بغير أمره إن ذبح في غير أيام التضحية لا يجوز ويضمن الذابح وإن كان الذابح في أيام الأضحية يجوز ولا يضمن لأن الإذن ثابت في هذه المسائل دلالة والدلالة يجب اعتبارها ما لم يوجد الصريح بخلافه كذا في الذخيرة * ومن جنس هذه المسائل ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في شرح المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي يشترط فيها المعاملة أن من أحضر فعلة لهدم داره فجاء آخر وهدم بغير إذنه لا يضمن استحساناً فصار الأصل في جنس هذه المسائل أن كل عمل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة فيه لكل واحد من آحاد الناس دلالة فأمّا إذا كان عملاً يتفاوت فيه الناس لا تثبت الاستعانة لكل واحد من آحاد الناس كما لو علق الشاة بعد الذبح للسلخ فجاء إنسان وسلخها بغير إذنه يضمن كذا في المحيط * قصاب اشترى شاة فجاء إنسان وذبحها فإن كان أخذاً للقصاب وشدّ رجلها للذبح لا يضمن الذابح وإن لم يكن شدي يضمن كذا في الصغرى * ومن وجد في كرمه أو زرع دابة أفسدت الزرع فحبسها فهلكت ضمن ولو أخرجها المختار أنه إن أخرجها وساقها فهلكت يضمن وإن أخرجها ولم يسقها لا يضمن وكذا لو أخرج دابة لغيره من زرع غيره وساقها إلى مكان يأمن منها على زرعه كأنه أخرجها عن زرعه وأكثر مثلاً يخضع إلى أنه يضمن وعليه الفتوى إذا وجد دابة في زرع فحمل عليها فأسرعت ضمن ما أصابته وكذا إذا تبعها بعدما أخرجها كثيراً فذهبت ضمن وإن أخرجها أجنبي لا يضمن كذا في خزنة المفتين * الراعي إذا وجد في باروكة بقرة لغيره فطردّها قد درمّا تخرج من باروكة لا يضمن وإن ساقها بعد ذلك ضمن كذا في المحيط * وهكذا في الفتاوى الكبرى * من وجد دابة في زرع فأخرجها وساقها أراد ردّها على صاحبها فعطبت في الطريق أو أنكسرت رجلها يضمن قال القتيبي أبو الليث رحمه الله تعالى ولسنا نأخذ بهذا انما نأخذ بما روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا يضمن هكذا في الظهيرية * وإذا وجد بقرة في زرع فأخبر صاحبها فأسدت الدابة الزرع إن أمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالخراج لا يضمن صاحب الدابة شيئاً كذا في المحيط * ساق حمار غيره بغير إذنه وأكل الذئب جشمه أو ضاع الحمش ورد الحمار إن كان ساق الحمش مع الحمار يضمن وإن انساق الحمش معه بلا سوقه وضاع لا يضمن الحمش كذا في الوجيز للكردي * الراعي إذا قاد حماره من الزرع بحيث لو شاة تناولت ضمن الراعي الزرع كذا في الأصول العمادية * دابة رجل ذهبت ليلاً ونهاراً بغير إرسال صاحبها فأفسدت زرع رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في محيط السرخسي * دفع إلى رجل أرضاً وبذرا

وبقرة مزارة فسلم المزارع البقرة الى الراعي فضاغت لاضمان عليه ولا على الراعي كذا في خزنة المقتين
 * رجل أراد سقي أرضه فذمعة انسان حتى فسد زرعه لم يضمن كذا في الخلاصة * لو وجد دابة في مربط
 فأخرجها فهل سكت يضمن غصب مربطاً وشذفيه دوابه فأخرجها مالك الربط صار ضماناً كذا
 في الفصول العمادية * رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقضي دينه فودع المال
 الى الطالب لينتقده فهل كمال المال في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله لان الطالب
 وكيل المديون في الانتقاد فكان يده كيد المديون ولو أن المطلوب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئاً
 فأخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون لينتقده فهل كذا في يد المديون يهلك من مال الطالب لان الطالب
 أخذ حقه فإذا دفع الى المديون لينتقده المطلوب صار المطلوب وكيل الطالب فكأن الهلاك في يد
 المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وطئ أمة غيره فماتت من
 الجماع ضمن قيمتها كذا في التتارخانية نافعاً عن الغياصة * سنور قتلت حمامة انسان لاضمان على
 صاحب السنور كذا في المضمرات * ولو أخذ هرة وألقاها الى حمامة أو دجاجة فأكلتها قالوا ان
 أخذت برميها ضمن وان أخذت بعد الرمي واللقاء لا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قتل
 ذئباً وأسدال رجل لم يضمن وان قتل قرداً فهو ضامن لان القرد له قيمة لان القرد يخدم في البيت فصار
 بمنزلة الكلب كذا في محيط السرخسي * ومن أكل خبزاً أو خبزيراً فان كانت لمسلم فلا ضمان على
 متلفها سواء كان المتلف مسلماً أو ذمياً وان كانت لذمي يجب الضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلماً
 أو ذمياً غير أن المتلف ان كان ذمياً يجب عليه مثل الخمر وان كان المتلف مسلماً يجب عليه قيمة الخمر وفي
 الخنزير يجب القيمة فيهما جميعاً ولو استهلك مسلم أو ذمي خنزيراً لذمي ثم أسلم الطالب أو المطلوب أو أسلم
 جميعاً فلا يبرأ المستهلك من الضمان الذي لزمه ولو استهلك ذمي لذمي خنزيراً فوجب عليه مثله ثم أسلم
 الطالب أو أسلم جميعاً سقطت الخمر عن ذمته وبرئ بالاجماع ولو أسلم المطلوب أو لا ثم أسلم الطالب بعده
 أو لم يسلم ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ من الخمر
 ولا يتحول الى القيمة وكذا اذا أسلم بعد القبض هكذا في شرح الطحاوي * ومن أكل الشاة المذبوحة
 بترك التسمية عامداً لا يضمن كذا في التتارخانية * والله أعلم

﴿الباب الرابع في كيفية الضمان﴾

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل خرق طيلساناً لرجل ثم رماه قال أقومته صحيحاً وأقومه مرفوئاً
 وأضمنه فضل ما بينهما رجل حفر بئراً في ملكه فطعمها رجل بترابها قال أقومته المحفورة وغير محفورة
 فأضمنه فضل ما بينهما وان طرح فيها تراباً أجبره على أن يخرجها وان كانت في الحفرة فان لم يخرج
 الماء وليس على من طعمها شيء وان حرج الماء فقد استحقها لانها جرت على فضل ما بينهما ما كذا
 في محيط السرخسي * رجل خرق صك رجل أو دفر حسابه تكلموا فيما يجب عليه وأصح ما قيل فيه
 انه يضمن قيمة الصك مكتوباً كذا في فتاوى قاضي خان * اذا كسر برط انسان أو طنبوره أو دفره
 أو ما شابه ذلك من آلات الملاهي فعلى قولهما لا ضمان وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب
 الضمان وذكر في الجامع الصغير أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الا اذا فعل باذن الامام
 قال القاضي الامام صدر الاسلام الفتوى على قوله ما لكثرة الفساد فيما بين الناس وذكر الشيخ
 الامام فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياس وقولهما استحسان
 وقال صدر الاسلام ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب الضمان يجب على وجه الصلاح لغير

التمس على أدنى وجه يمكن الانتفاع بذلك وعلى هذا الخلاف الترد والشرع لا يمكن أن يجعل
 هذه الاشياء سجنات الوزن وفي القدوري في مسئلة الطنبور والبربط انه يضمن قيمته بحسب ما منحوتها
 وفي المنتقى يضمن قيمته بحسب الواح كذا في المحيط والذخيرة * والطبل الذي يضرب للصبيان
 يضمن بالاتلاف من غير خلاف كذا في التتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى مسلم أتلف صليبا
 منقوشا يضمن قيمته غير منقوش بمائيل وان كان بمائيل مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشا لا به غير
 حرام بمنزلة منقوش شجر وان أحرق بساطا فيه بمائيل رجال فعليه قيمته منقوشا لان المائيل في البساط
 غير محرم لانه يوطأ كذا في محيط السرخسي * قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى اذا أحرق بابا منحوتا
 عليه بمائيل منقوشة قال في قولي يضمن قيمته غير منقوش بمائيل فان كان صاحبه قطع رأس المائيل
 ضمن قيمته منقوشا بمنزلة منقوش شجر كذا في المحيط * ولو هدم بيتا مصورا بالاصباغ بصورة المائيل
 ضمن قيمته وقيمة اصباغه غير مصور لان المائيل في البيت منهي عنها كذا في السراج الوهاج *
 ولو استهلك ناء فضة عليه بمائيل فعليه قيمته غير مصورة وان لم يكن للمائيل رأس فعليه قيمته مصورة
 كذا في خزنة المفتين * ولو قتل جارية مغبنة ضمن قيمتها غير مغبنة الا أن يكون الغنا ينقص القيمة
 فانه يضمنها على ذلك لان الغنا معصية ولا يجوز أن يتقوم على الغناص وان كان ينقص القيمة فهو عيب
 فيعتد به في حق الغاصب كذا في السراج الوهاج * وان كانت الجارية حسنة الصوت الا انها لا تغني
 فهو على حسنة الصوت والحجامة اذا كانت تقرقر والغاختة اذا كانت تقرقر يعتد بقيمتها مقرقرة والحجامة
 اذا كانت تحي من بعيد لا يعتد بقيمتها على ذلك والغرس الذي يسبق عليه فهو على السابق قيمة
 وفي الحجامة اذا كانت طائفة يعتد بقيمتها غير طائفة وكذلك كل شيء يكون بغير تعليم كذا في المحيط *
 ولو أتلف كبشا نطوحا أو ديكام قاتلا لا يضمن بهذه الصفة لانها محرمة غير متقومة كذا في المحيط
 السرخسي * أخرج شجر الجوز جوزا صغيرا رطبة فأتلف انسان تلك الجوزت من نقصان الشجر
 لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضمن بالاتلاف لكن لا على الشجرة فاما
 اتلافها على الشجرة فيمكن نقصا في تلك الشجرة فينتظر ان هذه الشجرة مع تلك الجوزات بكم تشتري
 وبدون تلك الجوزات بكم تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك الشجرة اذا ذورت في الربيع فنقصها
 انسان حتى تناثر نورها فهو على هذا كذا في الظهيرية * واذا كسر غصنا من شجرة وقيمة الغصن قليلة
 ان شاء ضمنه نقصان الشجرة جميعا والغصن للكاسر وان شاء ضمنه نقصان الشجرة الا قدر الغصن
 والغصن لرب الشجرة كذا في الملتقط * قطع أشجار كرم ارباض يضمن القيمة لانه أتلف غير المثل وطريق
 معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة الاشجار
 فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاردفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء
 أمسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار رجل بغير اذنه فرب الدار
 بالخيار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة وطريق معرفة ذلك أن يقوم الدار
 مع الشجرة قائمة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان
 قائمة لانه أتلف عليه القيام وطريق معرفة ذلك أنك اذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالمرق الذي
 تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة وفضل ما بينهما قيمة نقص القطع
 وان كانت قيمته مقطوعة وغير مقطوعة سواء ولا شيء عليه هكذا في الكبرى * رجل قطع شجرة من
 ضيعة رجل واستهلك النجعة فعليه قيمة الخطب هكذا في الفصول العمادية * جاء الى رأس تنور
 وقدر شجرة بنصب فيه المساء ينظر الى قيمة التنور كذلك الى قيمته غير مسجور فيضمن فضل

ما بينهما في واقعات الناطق في فتح رأس تنور انسان حتى يرد فعله قيمة الخطب مقدار ما مسجوره التنور
ويمكن أن يقال ينظر بكم يستأجر التنور المسجور لينتفع به من غير أن يسجور ثانيا فيضمن ذلك القدر
أو ينظر إلى أجرته مسجورا أو غير مسجور فيضمن تفاوت ما بينهما كذا في المحيط * فتح رأس تنور فبرد
فعلبه قيمة خطب قدر ما مسجوره قال فخر الدين قاضي خان الصحيح أنه يضمن قدما يستأجر التنور المسجور
لينتفع به قبل أن يسجور ثانيا وتفاوت ما بين أجرته مسجورا إلى أجرته غير مسجور كذا في اللهم * الرجل
إذا امتنع بقص انسان ينظر إلى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو ألقى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون النزع وفي البئر العامة يؤثر بنزحها كذا في القنية
والله أعلم

(الباب الخامس في خلط مال رجلين أو مال غيره بماله أو اختلاط أحد المائتين بالآخر من غير خلط)

الغاصب إذا خلط المغصوب بمال نفسه أو بمال غيره فهو على ضربين خلط بمأزجة وخلط بمجاورة أما
خلط بالمأزجة فهو على ضربين خلط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة وخلط يمكن التمييز بينهما بالقسمة
فما لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط دهن الجوز بدهن البذر ودقيق الحنطة بدقيق الشعير
فالخالط ضامن ولا حق للمالك في الخلوط بالاجماع وإن أمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط الجنس
بالجنس مثل الحنطة بالحنطة واللبن باللبن فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما المالك
بالتخييار إن شاء ضمنه مثل حقه وإن شاء شاركه في الخلوط واقسماه على قدر حقهما وأما خلط المجاورة
فهو على ضربين خلط يمكن التمييز بينهما ولا مشقة وخلط لا يمكن التمييز بينهما ولا مشقة فان
أمكن التمييز بينهما بلا كلفة ومشقة كخلط الدرهم بالدنانير والبيض بالسود لا يضمن الخالط ويميز
وإن لم يمكن التمييز إلا بكلفة ومشقة كخلط الحنطة بالشعير ذكر في الكتاب أنه يضمن الخالط ولم يذكر
التخييار للمالك نصا ثم أخذ لقوا قيل هذا قولهما وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشترط لأن الحنطة
لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس فيملك عنده وقيل له التخييار عندهم جميعا
وقيل الصحيح أنهم مالا يشتركان عنه دهم جميعا ولو خلط حنطة رجل بشعير آخر وغاب الخالط فإن
اصطلحا على أن يأخذ الخلوط أحدهما ويضمن لصاحبه مثل كيله أو قيمته جاز لأن الخلوط مشترك
بينهم - ما ويجوز بيع أحد الشريكين نصيبه من الخلوط من شريكه وإن ايسأ باعاه واقسماه فيضرب
صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة بالشعير وصاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوطة بالحنطة كذا
في محيط السرخسى * في المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا كان مع رجل سويق ومع رجل
آخر سمن أو زيت فاصطدما فأنصب زيت هذا أو سمنه في سويق هذا فإن صاحب السويق يضمن
لصاحب السمن أو الزيت مثل كيل سمنه أو زيتيه كذا في المحيط * ولو اختلط نورة رجل بدقيق آخر
بغير صنع أحد يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمة مختلطه لأن هذا نقصان حصل لا بفعل أحد
فليس أحدهما بإيجاب الثمن عليه أولى من الآخر كذا في فتاوى قاضي خان * صب ردي شاعلى
جيد ضمن مثل الجيد وإن كان قليلا كان شريكه بقدر ما صب وفي القدوري صب ماء في طعام فأفسده
وزاد في كيله فلصاحب الطعام أن يضمه قيمته قبل أن يصب فيه الماء وليس له أن يضمه طعاما مثله
وكذلك لو صب ماء في دهن أو زيت لأن الطعام المبتل والدهن الذي صب الماء فيه لا مثل له فيغرم
القيمة ولا يجوز أن يغرم مثل كيله قبل صب الماء لأنه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم صب
عليه الماء فعليه مثله كذا في المحيط * ولو خلط دراهم جيا بدراهم زبوف فهو ضامن إذا علم أن

في المحيطة اذ يوفى في الزيف جيا دالان التميز متعذر حقيقة وقسمة وأما اذا علم انه ليس في الجيا دز يوفى ولا في الزيف جيا د لا يضمن لانه أمكن التميز بين الجيا د والزيف فلم يكن الخط استهلاكا كذا في محيط السرخسي * رجل في يده درهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره فاختلطت كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جنابة منه وان لم يتعمدها كذا في الظهيرية * واذا دخلت أترجة رجل في قارورة أخرى نظر الى أكثرهما قيمة فيؤمر صاحبه بأن يدفع قيمة الآخر ولو أدخل رجل أترجة رجل قارورة الآخر يضمن قيمة كل واحد منهما لصاحبه ولا خيار لاحد لانه أتلفها وتكون الأترجة والقارورة له هكذا في محيط السرخسي والبعير اذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة أن يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة شيئا يسيرا فلا شيء على صاحب البعير رجل ابتلع درة رجل ومات فان ترك ما لا أعطى الضمان من تركته وان لم يدع مالا لا يشق بطنه ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينظر الى أن يخرج منه شجرة القرع اذا نبتت في ملك رجل فصارت في حب رجل آخر وعظم القرع فتعذر اخراجه من غير كسر الحب فهي بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتلعت هادجاجة ينظر الى أكثر المالين يقال لصاحب الآخر شئت أعطيت الآخر قيمة ماله فيصير لك وإن أبيع الحب عليهما ويكون الثمن بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان للمستأجر حب في الدار المستأجرة لا يمكن اخراجه الا بهدم شيء من المحاط ينظر أيهما أكثر قيمة ما ينهدم من المحاط بانخراج الحب والحب كذا في المحيط * ولو وقع درهم أولؤلؤة في محبرة وكان لا يخرج الا بكسرها ان كان ذلك بفعل صاحب المحبرة وكان أكثر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشيء الواقع فيها وان وقع بفعل صاحب الشيء أو بفعل غيره كسرت أيضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة وان شاء صرح حتى تكسر كذا في الجوهرة النيرة * ولو أدخلت دابة رجل رأسها في قدر آخر ولا يمكن الانحراج الا بالكسر كان لصاحب الدابة أن يملك الآخر بقيمة ونظائرها كثيرة لصاحب أكثر المالين أن يملك الآخر بقيمة فان كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقسم الثمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لؤلؤة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضررا لا قلبه وانتظر حتى يباع الدقيق الأول فالأول وان لم يكن في قلبه ضرر أمر به بقلبه قال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أودع رجلا فصيلا وأدخله المودع في بيته حتى عظم فلم يقدر على اخراجه الا بقلع بابه فله أن يعطى قيمة الفصيل يوم صار الفصيل في حد لا يستطيع الخروج من الباب ويملك الفصيل دفعه ضرر عن نفسه ان شاء وان شاء قلع بابه ورد الفصيل قال الصدر الشهيد في واقعاته ويجب أن يكون تأويل المسئلة اذا كانت قيمة ما ينهدم من البيت بانخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما اذا كانت قيمة الفصيل أكثر وأبى المودع قلع الباب لاخراج الفصيل يجب أن يؤمر صاحب الفصيل بدفع قيمة ما ينهدم الى المودع وانخراج الفصيل وفي كتاب المحيطان هذا اذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع بيتا وأدخل الفصيل فيه وعظم الفصيل وبقي المسئلة بحالها يقال لرب الفصيل ان أمكنك اخراج الفصيل فأخرج به والا فانخره واجعله قطعاً قطعاً وان كان بطلاً أو جارا فان كان ضرره دم الباب فاحشاً فالحجاب كذلك وان كان يسيراً فله أن يقلع الباب ويغرم مقدار ما أفسد من الباب وهذا نوع استحسان كذا في المحيط * وفي واقعات الناطفي رجلان لكل واحد منهما مثلية فأخذ أحدهما من مثلية صاحبه ثلجا وجعله في مثلية نفسه فهذا على وجهين اما ان اتخذا المأخوذ منه موضعاً يجمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى الجمع فيه أو كان موضعاً يجمع فيه الثلج ففي الوجه الأول له أن يأخذه من مثليته ان كان متميزاً أو يأخذ قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان أخذ من الحبر الذي في حد صاحبه لا من المثلية

* (الباب السادس في استرداد المغصوب من الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وملا يبرأ) *

6

المغصوبة برئ من ضمانها في الحال في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولم يبرأ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا فرع على اختلافهم في البيع انه هل يصير قابضاً بالتزويج أم لا أم لا وطئها الزوج فان الغاصب يبرأ بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو كان المغصوب منه استأجر الغاصب ليعلم المغصوب عملاً من الاعمال فذلك جائز وهو في يد الغاصب على ضمانه ان هلك قبل أن يأخذ في ذلك العمل أو بعده ضمن وكذلك لو استأجر لغسل الثوب المغصوب كذا في المحيط * رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه الى المغصوب منه وقال للمغصوب منه اطحنه لي فطحن ثم علم انها كانت حنطته فلم يغصب منه أن يمسك الدقيق وكذا لو غصب غزلاً ثم دفعه الى المغصوب منه وقال انسيجه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المغصوب منه فجاء وارثه واستمار من الغاصب فأعارها الغاصب اياه فعطيت تحته برئ الغاصب عن ضمانها كذا في فتاوى قاضي خان * الغاصب اذا باع المغصوب بأمر القاضى يبرأ عن الضمان كما لو باعه بأمر مالكة كذا في خزائن المفتين * واذا أمر المالك الغاصب ببيع العبد المغصوب صح ويصير وكذا ولا يخرج عن ضمانه بمجرد الامر بالبيع وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد البيع حتى لو هلك العبد قبل التسليم ينقض البيع ولزم الغاصب قيمة العبد وكذلك المغصوب منه اذا باع المغصوب بنفسه فقبل التسليم الى المشتري لا يخرج عن ضمان الغاصب ثم الغاصب اذا باع المغصوب بأمر المغصوب منه ورد المشتري المغصوب بالعيب على الغاصب ان كان الرد قبل القبض فهو في ضمان الغاصب على حاله وان كان الرد بعد القبض لا يعود منه في الذخيرة * ولو أمر المالك الغاصب أن يضحى بالشاة المغصوبة فقبل التضحية لا يخرج عن ضمان الغاصب كذا في الفصول العمادية * اذا رد الغاصب المغصوب على المغصوب منه فجواب الكتاب أنه يبرأ مطلقاً وقال الشيخ المعروف بخواهر زاده في كتاب الاقرار والمسئلة في المحاصل على وجوه ان كان المأخوذ منه كبيراً بالغاً فاجاب ما قال في الكتاب وان كان صغيراً ان كان مأخوذاً في التجارة فكذلك وان كان محجوراً ان كان صبيلاً لا يعقل القبض والمحفظ لا يبرأ عن الضمان اذا رده عليه بعدما أخذ منه وتحول منه وان رده عليه قبل أن يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استحساناً وان كان صبيلاً يعقل المحفظ والقبض ففيه اختلاف المشايخ وفي فتاوى الهضلى انه يبرأ عن الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء من غير ذلك وان كان لا يعقل الاخذ والاعطاء من غير تفصيل وفيه أيضاً ان كان المغصوب دراهم وقد استهلكها الغاصب ثم رده مثل ذلك على الصبي وهو يعقل يبرأ ان كان مأخوذاً وان كان محجوراً عليه لا يبرأ كذا في المحيط * غصب سرجام ظهر الدابة ثم أعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان كذا في الوجيز المذكور في * غصب خطايا واستأجر المغصوب منه بأن يطبخ له قدرافاً وقد اخطب تحت القدر ولم يشعر به قال مشايخنا لا رواية لهذا والصحيح انه يبرأ عن الضمان كذا في جواهر الاخلاطى * رجل له على آخر دين فأخذ من ماله مثل حقه قال الصدر الشهيد المختار انه لا يصير غاصباً لانه أخذ باذن الشرع لكن به يصير مضموناً عليه لان هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط * ولو كان على رجل دين فأخذ غير صاحب الدين من المدينون ودفع الى صاحب الدين الدين اختلف المشايخ فيه قال نصير بن يحيى يصير قصاصاً عن الدين لا يبرأ الاخذ من ذلة المعين له على اخذ حقه والفتوى على هذا القول كذا في فتاوى قاضي خان * أخرج خاتم النائم ثم أعاده في النوم يبرأ وار استيقظ ثم نام وأعاده في هذا النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول يجب الرد الى النائم وقد وجد في الثاني يجب على البقطان ولم يوجد والحاصل أن في إعادة النائم الى أصبع النائم وانحف الى رجله والقلنسوة الى رأسه فالامام الثاني يعتبر اتحاد النوم في إزالة الضمان كما ذكرهنا ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر اتحاد المجلس حتى اذا أعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نومة أخرى فاذا لم يحول

عن مكانه وأعادته إلى أصبعه أي أصبح كان أو رجله زال الضمان عنه وإن حوله ثم أعاده في تلك
النومة أو غيرها لا يبرأ ما لم يرد إليه حال اليقظة كذا في الوجيز للكردي * إذا لبس ثوب غيره بغير
أمره حال غيبته ثم نزعته وأعادته إلى مكانه لا يبرأ عن الضمان قال شيخنا وهذا إذا لبس كما يلبس
الثوب عادة فأما إذا كان قيصا فوضعه على عاتقه ثم أعاده إلى مكانه لا يضمن في قوله جميعا وفي
المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أخذ ثوب رجل من بيته بغير أمره فلبسه ثم رده
إلى بيته فوضعه فيه فهلك لا ضمان عليه استحسانا وكذلك لو أخذ دابة غيره من معلفها بغير أمره ثم ردها
إلى موضعها فذهبت فلا ضمان عليه استحسانا وإن أخذ الدابة من يد المالك غصبا ثم ردها فلم
يحد صاحبها ولا خادمه فربطها في دار صاحبها على معلفها فهو ضامن نص عليه شمس الأئمة
السرخسي في شرح كتاب العارية كذا في الذخيرة * ولو في كيسه ألف أخذ رجل نصفها ثم رد النصف
إلى الكيس بعد أيام يضمن النصف المأخوذ المردود لا غير ولا يبرأ ردها إلى الكيس كذا في الوجيز
للكردي في باب وجوب الضمان * ولو جاء الغاصب بالمغصوب ووضعه في حجر المالك وهو لا يعلم بأنه
ملكه فجاءه إنسان فحمله فالتحقج أنه يبرأ كذا في محيط السرخسي * وإن أتلفه وأعطاه القيمة
بلا قضاء فلم يقبل ووضعه بين يديه لا يبرأ إلا أن يضعه في يد المالك أو يحرقه كذا في الوجيز للكردي *
ولو رد المغصوب إلى أحد من ورثة المغصوب منه لم يبرأ عن نصيب الآخرين إذا كان الرد بغير قضاء كذا
في المراجعة * الغاصب إذا رد المغصوب إلى المالك فلم يقبله فحمله الغاصب إلى منزله فضاع عنده
لا يضمن ولا يتجدد الغصب بالمحل إلى منزله إذا لم يضعه عند المالك فإن وضعه بحيث تناله يده ثم حمله ثانيا
إلى منزله فضاع ضمنه أما إذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذوه ولم يقبله صار أمانة
في يده كذا في الوجيز للكردي * وفي القيمة مثل أبو عصمة عن رجل غصب من كيس رجل دراهم
فأنفقها ثم أعادها في كيسه مثل ما كان أخذ من غير أن يعلم صاحبها وخطأها بدراهمه فقال الأمر
موقوف حتى يعلم أين صاحب الكيس أنفق جميع ما في كيسه أو حمل الكيس من موضعه فحينئذ
يسقط عنه الضمان وعن نصير إذا رأى دابة واقفة في الطريق فتحاها ضمن وعن ابن سلمة إذا وقفت
ثم سارت بعد ذلك لم يضمن كذا في التتارخانية * رجل له كرا من حنطة غصب رجل أحدهما
ثم أودع المالك الغاصب الكرا الآخر فخطأه الغاصب بالكرا المغصوب ثم ضاع ذلك كله ضمن الكرا
المغصوب ولا يضمن كرا الودعة كذا في محيط السرخسي * غصب من آخر سقينة فلما ركبها وبلغ وسط
البحر فلحقه صاحبها ليس له أن يستردها من الغاصب ولكن يؤجرها من ذلك الموضع إلى الشط مراعاة
للصائين وكذلك لو غصب دابة ولحقها صاحبها في المفازة في موضع المهلكة لا يستردها منه ولكن
يؤجرها إياه كذا في المحيط * كفن في ثوب غصب وأهيل عليه التراب ومضت ثلاثة أيام أو لم تمض ثم جاء
صاحب الكفن فإن كان لم يتركه أو لم تكن الكفن أعطى رجل قيمته فعلى المالك أن يأخذ ولا ينشئ
القبر استحسانا وإن لم تصل إليه القيمة فهو بالخيار أن شاء تركه لا تخبره وإن شاء نبش القبر وأخذ الكفن
والأول أفضل لديه ودينياه فإن نبش القبر وأخذ الكفن وأنقص الكفن فله أن يضمن الذين كفنوه
ودفنوه كذا في الكبرى * رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم وهي قائمة بعينها فأبرأه منها صحح وبصير
الغصب أمانة في يده وكذا إذا حلله من ذلك برئ الغاصب من الضمان سواء كان قائما أو مستهلا كما
إن كان مستهلا كما فهو وبراءة الدين وإن كان قائما فهو وبراءة الضمان والغصب وتصير العين أمانة
عند الغاصب كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قطع غصنا فنبت مكانها آخر لا يبرأ عن الضمان
وكذلك لو حص زرعا أو قلا فنبت مكانه آخر لا يبرأ عن ضمان المحصول والمقطوع كذا في العصول

العمادية * وفي فتاوى النسفي غصب من آخر ساحة وأدخلها في بنائه أو غصب من آخر تالة وغرسها في أرضه وكبرت حتى انقطع حق المالك ثم ان المالك قال للغاصب وعبت لك الساحة والتالة صح وهذا ابراء عن الضمان كذا في المحيط * وفي النوازل هشم ابريق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هشما بريئ الاول من الضمان وضمن الثاني مثلها وكذلك لو صب ماء على منطة انسان فجاء آخر وصب عليه ماء آخر وزاد في نقصانها بريئ الاول عن الضمان وضمن الثاني في قيمتها يوم صب الثاني كذا في الفصول العمادية * اذا كسر اناء فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل أن يعطيه اياه فلا شيء على الكاسر لار شرط التضمن تساميم المكسور وقد فوت ذلك بالاستهلاك كذا في المحيط * رجل غصب شيئا وقبض للقبض وأجاز المالك حفظه كما أخذ بريئ من الضمان ولو أنه استغف به فأمره بالحفظ لا يبرأ عن الضمان وعلى هذا لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان كذا في الخلاصة * ولو غصب من آخر شيئا فغاب المغصوب منه فجاء الغاصب الى القاضي وطلب منه أن يأخذ منه أو يفرض له الدفقة فالقاضي لا يأخذ ولا يفرض له الدفقة فإن كان الرجل مخوفا متلافا فرأى القاضي أن يأخذ منه ويديه لا بأس به لان هذا نظر من وجهه فكان للقاضي في ذلك رأى كذا في الظهيرية * والله أعلم

(الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك)

أقام بيينة على رجل انه غصب منه جارية حبسته حتى يحيى بها فبردها عليه ذكر أبو اليسر والسرخسي ما ذكر محمد بن درجه الله تعالى أن هذه الدعوى والبيينة مسموعة أصح لار الغصب قد يكون بعمته فلا يمكن للشهود معرفة صفتها وقيمتها فيسقط اعتبار علمهم بالاوصاف للتعذر ويثبت بشهادتهم فعل الغصب ذكر بكران لم تثبت هذه البيينة في حق القضاء تثبت في حق إيجاب المحبس كفي السرقة وفي لا قضية هذا كله اذا ادعى أن الجارية قائمة أما اذا قال هي هالكة يشترط صحة الدعوى ببيان القيمة بالاتفاق وقول محمد بن درجه الله تعالى حتى يحيى بها فبردها أي اذا أعاد البيينة على عينها يعني اذا اختلعا في عينها بعد الاضرار فان قال الغاصب ماتت أو أبت أو بعته أو سلمتها ولا قدر عليها فان صدقه المدعي يقضى عليه بالقيمة ان أراد المدعي ذلك وان كذبه يحبس مدة يغاب على رأى القاضي انه لو كان قادرا أخرجها ثم يخليه ويقول للمدعي أتريدا تلوم على ظهور الجارية أو ضمان القيمة فان أراد القيمة واتفقا على شيء يرضى بتلك القيمة وان اختلفا في القيمة فالبيينة للمدعي والقول للغاصب مع يمينه فان نكل فهو كالاقرار فيقضى عليه به وان حلف أخذ ما أقربه ثم لو ظهرت الجارية ان كان المدعي أخذ القيمة ببيينة أو بتصديق الغاصب اياه في دعوى القيمة أو بتكول الغاصب فلا دليل للمالك عليها وان أخذ بقول الغاصب ولم يكن راضيا به فيخير ان شاء رد القيمة وأخذ الجارية وان رضى بالقيمة فالجارية للغاصب قال الكرخي هذا اذا ظهر أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب وان كانت كما قاله فلا دليل للمالك عليها كذا في التمرناشي * وفي ظاهر الرواية الجواب مطلق وهو الصحيح كذا في المبسوط * واذا جاء المغصوب منه يدعى جارية في يد الغاصب وهو ينكر فقام شاهدان شهدا أحدهما انها جاريته اشتراها من فلان وشهد الآخر انها جاريته ورثها عن أبيه لم تجز وان شهدا أحدهما بالشراء من رجل والآخر بالشراء من رجل آخر أو بهيمة أو صدقة لم تجز الشهادة وان شهدا انها جاريته غصبها اياه هذا وقد باعها الغاصب من رجل فسلم رب الجارية البيع بعد ذلك قال يجوز فان كان الغاصب قد قبض الثمن فهلاك عنده هلاك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند المشتري من ولد أو كسب أو ارش جنسية وما شابهها فهو للمشتري وان لم يسلم البيع وأخذها أخذ جميع ذلك معها

وان أعتقها المشتري لم ينفذ عتقه قبل أن يحير المالك البيع عندنا فإن أجاز المصوب منه البيع بعد ما أعتق المشتري المجارية جاز البيع وفي الاستحسان ينفذ عتقه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى هكذا يرويه محمد بن رحمه الله تعالى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجهما الله تعالى كذا في المبسوط * ولو أن رجلين خاصما رجلا في جارية فأقام أحدهما دينه البيعة أن ذا اليد غصب من هذه المجارية في وقت كذا وأقام المدعى الآخر البيعة أن ذا اليد غصب من هذه المجارية ووقت كذلك وقتا بعد الوقت الأول قال هي للثاني في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى الغاصب قيمتها للأول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى المجارية للأول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا كذا في فتاوى قاضي خان * ادعى علي عمر وأنه غصب منه جارية بمملوكه فقال عمر والمجارية التي ادعاها أنا اشتريتها منه بمائة درهم وأقاما البيعة قبلت بيعة عمر وكذا في جواهر الاختلاط * ادعى جارية في يد رجل أنها له غصبها صاحب اليد منه ولم تشهد شوهد المدعى بالغصب وانما شهدوا له بالملك فأراد القاضي أن يقضى بالمجارية للذي أقام البيعة هل يحلفه بالله ما بعث ولا أذنت له فيها قال لا لأن يدعي صاحب اليد شيئا من ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يحلفه وإن لم يطلب الخصم ليكون أحكم للقضاء وأبرم وأجمعوا أن من ادعى ديناً في التركة فالقاضي يحلفه مع إقامة البيعة أنك ما استوفيت الدين ولا أبرأته وإن لم يدع الخصم ذلك وهذه المسئلة تشهد لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو غصب من رجل ثوباً فضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشرة وقال الغاصب عشرة وقال المالك ثلاثون فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لأن المكفول له يدعى على الكفيل زيادة وهو ينكر والغاصب يقر بزيادة عشرة وأقرار كل مقرر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره فيلزمه عشرة أخرى دون الكفيل كذا في محيط السرخسي * إذا اختلف الغاصب والمغصوب منه في الغصب أو في صفته أو في قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه ولو أقر الغاصب في جميع هذه الوجوه بما ادعى المغصوب منه ثم قال قد رددت ذلك عليك أوردت ما زمتني من الضمان وقبضته مني لم يصدق على ذلك والقول قول المغصوب منه أنه لم يقبض منه ولم يرد عليه مع يمينه إلا أن يقيم الغاصب بيعة ولو أقر الغاصب أنه غصبه ثوباً صحيحاً أو عبداً صحيحاً وإن المغصوب منه جنى عليه وأحدث ذلك في العبد بفعله فإنه لا يصدق ويضمن ما نقص العبد والثوب بعد أن يحلف المغصوب منه ما فعل ذلك كذا في السراج الوهاج * برهن المالك أن قيمة المغصوب كذا والغاصب على أنها كذا فبيعة المالك أولى وإن لم تكن للمالك بيعة فأراد الغاصب أن يبرهن له ذلك برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على أقرار الغاصب به لا تقبل كذا في الوحيير للكردي * ولو قال الغاصب رددت المغصوب عليك وقال المالك لا بل ملك عندك فالقول للمالك كما لو قال أخذت مالكاً باذنك وأنكر صاحب المال ولو أقام الغاصب البيعة أنه رد الدابة المغصوبة إلى المالك وأقام المالك البيعة أنها نفقت من ركوبه أو أتلفها الغاصب ضمنها الغاصب لأنه لا تناقض ولا تنافي بين البيعتين مجوز أنه ردها إليه ثم ركبها بعد الرد ونفقت من ركوبه ولو أقام الغاصب البيعة أنه ردها ونفقت عنده وأقام المالك البيعة أنها نفقت عند الغاصب ولم يشهدوا أنها نفقت من ركوبه لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * إن كان المغصوب داراً وأقام صاحبها البيعة أن الغاصب هدم الدار وأقام الغاصب بيعة أنه ردها ثم انهدمت الدار كانت بيعة صاحبها أولى كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمة الثوب المغصوب وقد استهلكه الغاصب فالبيعة بينة رب الثوب لما فيها من إثبات الزيادة والقول قول الغاصب مع يمينه إذا لم يكن لرب الثوب بيعة لأنكاره الزيادة فإن أقام الغاصب بيعة

أن قيمة ثوبه كانت كذا لم يلتفت المبيته ولا يسقط اليمين بهاعنه وان لم يكن لواحد منهما يئنه وأراد رب
 الثوب أن يحلف الغاصب على ذلك فقال أنا أرد اليمين على رب الثوب وأعطيه ما حلف عليه فلنيس له
 ذلك وكذلك ان رضى رب الثوب بذلك وقال انا حلف فراضيه ما على ما يخالف حكم الشرع يكون لغوا
 فان جاء الغاصب بثوب زطي فقال هذا الذى غصبته كنه وقال رب الثوب كذبت بل هو ثوب هروى
 أو مروى كان القول قول الغاصب مع يمينه ويحلف بالله ان هذا ثوبه الذى غصبته اياه وما غصبته هروى يا
 ولا مروى يا فاذا حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وأبرأت الغاصب من دعوى رب الثوب وان نكل
 عن اليمين يقضى عليه بما ادعاه المدعى فان شاء أخذه وان شاء تركه وان جاء الغاصب بثوب هروى
 خالق وقال هذا الذى غصبته كنه وهو على حاله وقال رب الثوب بل كان ثوبى جديدا حين غصبته فالقول
 قول الغاصب مع يمينه فان أقام البيهة فالبيهة بينة رب الثوب انه غصبه جديدا وان لم يقيم واخدمتهما
 بينة وحلف رب الثوب الغاصب فأخذ رب الثوب الثوب ثم أقام البيهة انه غصبه اياه جديدا ضمن
 الغاصب فضل ما بينهما ذكره فكذا فى الاصل قال شمس الأئمة السرخسى هذا اذا كان النقصان يسيرا
 فان كان فاحشا فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وضمن النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه
 قيمة ثوبه كذا فى المحيط * ثوب فى يد رجل أقام رجل البيهة أنه ثوبه غصبه اياه هذا وأقام الذى فى يده
 الثوب البيهة أنه وهبه له (قال) اقضى به للذى هو فى يده وكذلك لو أقام البيهة على البيع منه بثمن
 مسمى أو على اقراره أنه ثوبه وان كان فى أيديهما جميعا فأقام كل واحد منهما البيهة أنه ثوبه غصبه
 الاخر اياه قضيت به بينهما نصفين فان أقام رجل البيهة أنه ثوبه استودعه الميت الذى هذا وارثه وأقام
 آخر البيهة أنه ثوبه غصبه اياه الميت قضيت به بينهما اياه جاء بالبيهة على دراهم بعينها أنها ماله غصبها
 اياه الميت فهو أحق بهما من غرما الميت كذا فى المبسوط * ولو ادعى رجل أن الثوب له وان صاحب اليد
 غصبه منه وأقام على ذلك بيهة وأقام رجل آخر بيهة ان صاحب اليد أقر له بهذا الثوب فانه يقضى به
 للذى أقام البيهة أن الثوب له كذا فى المحيط * واذا قال الرجل لا غصبته فى هذه الحجة المحشوة وقال
 لغاصب ما غصبته ولكن غصبته الظهارة فالقول قول الغاصب مع يمينه ثم اذا حلف ضمن قيمة
 الظهارة كذا فى المبسوط * وان قال غصبته منك الحجة ثم قال المحشوة أو البطانة لى أو قال غصبته
 الخاتم والغص لى أو هذه الدار والبناء لى أو هذه الارض والاشجار لى لم يصدق فى الكل كذا فى الوجيز
 للكردرى * وان قال غصبته هذه البقرة من فلان ثم قال ولده لى قيل قوله كذا فى المحيط * ولو أقام
 المالك البيهة أنه مات المغصوب عند الغاصب وأقام الغاصب البيهة أنه مات عند المالك فبيته المالك
 أولى ولو شهدوا أنه غصب هذا العبد ومات عنده وشهد شهود الغاصب أنه مات فى يده مولا قبل الغصب
 لم تقبل هذه الشهادة لان موته فى يده مولا قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا يفيد الرد انما يفيد نفي
 الغصب ويثبت المولى ثبت الغصب والضمان فكانت بينته أولى ولو أقام المالك البيهة ان الغاصب
 غصبه يوم النحر بالكوفة وأقام الغاصب البيهة أنه كان يوم النحر بمكة هو والعبد والضمان واجب
 على الغاصب كذا فى محيط السرخسى * وجد المالك عبده فأخذه من الغاصب وفى يده مال فقال
 الغاصب المالى وقال مالكة لا بل هو لى ان كان العبد فى منزل الغاصب فوجد المال فى يده فهو للغاصب
 وان لم يكن فى منزله فالمال للمالك العبد كذا فى الوجيز للكردرى * بشر عن أبى يوسف رحمه الله تعالى
 اذا قال غاصب الثوب صبغت الثوب أنا وقال المغصوب منه غصبته مصوغا فالقول قول المغصوب منه
 وعلى هذا اذا اختلفا فى بناء الدار وحلية السيف وان أقام البيهة فالبيهة بينة الغاصب ولو اختلفا
 فى متاع موضوع فى الدار المغصوبة أو فى آجر موضوع أو فى باب موضوع فالقول قول الغاصب والبيهة بينة

المغصوب منه رجل غصب عبد رجل وباعه وسلم العبد وقبض الثمن ومات العبد في يده المشتري فقال أنا أمرته بالبيع فالقول قوله ولو قال لم أمره ولكني أجزت البيع حين بلغتني لم يلتفت إلى قوله ولا سبيل له على الثمن إلا أن يقيم البيعة أنه أجاز البيع قبل موت العبد (هشام في نوادره) سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل أتى سوقا وصب لانسان زيتا أو سمنا أو شيئا من الأدهان أو الخل وعاشت البيعة ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صديقه وهو نجس قدمات فيه فأرة فالقول قوله قلت له فان أتى سوق القصابين وعمد إلى طوايق اللحم فرمى بها واستهلكها والشهود عاينوا ذلك فشهدوا عليه فقال الجاني هي مبيعة قال لا أصدقه على ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا أنها ذكية لأنه لا يباع في السوق لحم مبيعة ويبيع فيها زيت وسمن قدمات فيه الفأرة (ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى) رجل اتخذ من طين رجل لبناء أوجد ارا فهو له وعليه قيمة الطين وان قال رب الطين أنا أمرته أن يتخذ قال هو رب الطين كذا في المحيط * غصب جارية ثم أعتقها أو دبرها أو استولدها ثم أقرانه غصبها من فلان وليس للمدعي بيعة ضمن قيمتها ولا يبطل ما فعل ولا يضمن قيمة الولد فان أقام المدعي البيعة يقضى له بها وبولدها كذا في محيط السرخسي * رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكأ عشرة قضى عليه بجميع الألف كذا في التتارخانية * والله أعلم

(الباب الثامن في تملك الغاصب المغصوب والانتفاع به) ❦

من غصب آخر محما فطبخه أو غصب حنطة وطحنها وصار للمالك له ووجب عليه رد القيمة فأكله حلال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أكله حرام قيل أن يرضى صاحبه وفي فتاوى أهل سمرقند من غصب من آخر طعاما فضعه حتى صار بالمضغ مستهلكا فلم يبتلعه يتلع حلالا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بناء على أن شرط الطيب الملك بالبدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ما اداء البدل كذا في المحيط * والفتوى على قولهما هكذا في الخلاصة * وان غصب حنطة فزرعها ثم جاء صاحبها وقد أدرك الزرع أو هو قبل فعله حنطة مثل حنطة ولا سبيل له على الزرع عندنا إلا أنه لا يطيب له الفضل وعلى هذا لو غصب نوى فأثبتته أو نالة فغرسها روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال في الثالثة لا يجهل له أن ينتفع بها حتى يؤدى الضمان وفي الزرع والثروة له ذلك وفي ظاهرها الرواية الجواب في الفصلين سواء وعلى هذا لو غصب بيضة وحضنها تحت دجاجة حتى أفرخت فهذا ومثله الزرع سواء كذا في المبسوط * قلع نالة من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة النالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن مقلوعة كذا في الكبرى * رجل قلع نالة من أرض إنسان وأثبتها في أرض رجل فكبرت وأثمرت فهي للغارس ولا تطيب له لأنه استغادها بسبب خبث ولصاحب الأرض الثانية أن يأمره بالقلع فان استعمل الغارس إلى الربيع ليقطعها ويغرسها في مكان آخر فإنه لا يجهل إلا أن يرضى صاحب الأرض ولو اشترى صاحب الأرض فإنه يجوز إذا تراضيا على ذلك وعلى الغارس قيمة النالة لصاحب الأرض الأولى يوم قلعها كذا في جواهر الفتاوى * ولو أن رجلا أخذ نشا لرجل بغير إذنه فذبضها وطبخها وأشواها ما كان لصاحبها أن يضمه القيمة فان كان صاحبها غائبا أو حاضرا لا يرضى أن يضمه لم يسع للذي ذبحها وأشواها أن يأكلها ولا يطعم منها أحدا ولا يسع أحدا أن يأخذها منه حتى يضمن الذي صنع بها ذلك قيمتها لصاحبها فان ضمها صاحبها قيمتها بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض وسعه أن يأكل منها وان يطعم من أحب إذا أدى القيمة أو كانت دينيا

عليه وإن لم يضمن القيمة فليصدق بها وإن أتي صاحبها أن يأخذ العينة وأراد أن يأخذ اللحم وهو مطبوخ أو مشوي لم يكن له ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو غصب من آخر عصفرا وصبغ به ثوبا أو غصب سمنا ولت به سويا لم يسعه أن ينتفع به حتى يرضى صاحبه كذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى غصب عشرة دنانير فالتقى فيها دينارا ثم أعطى منه رجلا دينارا ثم دينارا آخر لا كذا في التتارخانية ناقلا عن جامع المجوامع * رجل غصب جارية وعيبتها واختلها في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب قيمتها ألف فحلف على ذلك ف قضى القاضي على الغاصب بالألف لا يحل للغاصب أن يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها تامة فإن أعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقها وعليه تمام القيمة كالموأعتقها في الشراء الفاسد كذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السيل يذهب بخنطة الرجل فتقع في أرض رجل فبنتت قال إن كان للخنطة ثمن فإن جميع ما يخرج منها لصاحب الخنطة ويتصدق بالفضل ولا شيء عليه من نقصان الأرض كذا في المحيط * ولو تزوج رجل امرأة على الثوب المغصوب حل له وطؤها لأن الثوب لو استحق لا يفسخ النكاح كذا في الينابيع * وذكر صدر الإسلام في الجامع الصغير لو اشترى بالألف المغصوبة جارية هل يباح له الوطء الصحيح أنه لم يكن له الوطء لأن في السبب نوع تحبث هكذا في النهاية * إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى غصب من آخر دراهم واشترى بها دينار لا يسعه أن ينفق الدينارين لأن الدرهم إذا استحققت بعدما اقترقا ينتقض البيع في الدينارين فإن قضى على غاصب الدرهم بمثلها حلت له الدينارين كذا في الذخيرة * قالوا لو تزوج بالدرهم امرأة وسعه أن يطأها كذا في السراج الوهاج ولو غصب ألفا واشترى بها طعاما يساوي ألفين فأكله أو وهبه لا يتصدق بالربح إجماعا كذا في الوجيز للكردي * إذا تصرف في المغصوب وبيع فهو على وجهه ما ان يكون يتعين بالتعيين كالعروض أو لا يتعين كالنقدين فإن كان مما يتعين لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل إلا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح فإنه لا يطيب له ولا يتصدق به وإن كان مما لا يتعين فقد قال الكرخي أنه على أربعة أوجه إما أن أشار إليه ونقد منه أو أشار إليه ونقد من غيره أو أطلق إطلاقا ونقد منه أو أشار إلى غيره ونقد منه وفي كل ذلك يطيب له إلا في الوجه الأول وهو ما أشار إليه ونقد منه قال مشايخنا لا يطيب له بكل حال أن يتناول منه قبل أن يضمنه وبعده الضمان لا يطيب الربح بكل حال وهو المختار والجواب في الإجماعين والمضاربة يدل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة المحرم وهذا كله على قوله ما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيما إذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم وإن كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام أو عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع كذا في التبيين * رجل قال إذا تناول فلان من مالي فهو حلال وتناول فلان من ماله من غير أن يعلم بأباحته قال نصير ابن يحيى يجوز ذلك ولا ضمان عليه وإن قال كل إنسان تناول من مالي فهو حلال له قال أبو نصر بن سلام هو جائز ورجل هذا اباحة والاباحة للجھول جائزة وعليه الفتوى ولو قال لا حر جميع ما تأكل من مالي فقد جعلتلك في حل فهو حلال له في قوله ولو قال جميع ما تأكل من مالي فقد أبرأتك فالصحيح أنه يبرأ هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال جعلتلك في حل الدنيا أو قال جعلتلك في حل الساعة هو في حل في الدنيا وفي الساعات كلها ولو قال لا أخاصمك إلا أطا لك مالي قبلك فهذا ليس بشيء كذا في خزائن المفتين * وإذا اكتسب المغصوب ثم استردّه المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك أو الأباق حتى صار الكسب له تصدق بالكسب

كذافي الذخيرة * وان غصب عبدا فآجره فالاجرة له ويتصدق بالاجرة عنده ما وعند أبي
يوسف رحمه الله تعالى بالاجرة طيبة كذافي محيط السرخسي * وان غصب عبدا فآجره وأخذ غلاته
فمنقصته الغلة ضمن النقصان وتصدق بالغلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الكافي *
فان هلك المغصوب من عمل الغاصب أو من غير عمله فضمن المالك قيمته له أن يستعين بالاجرة في ضمان
القيمة ثم يتصدق بالباقي ولم يفصل بين ما اذا كان الغاصب غنيا أو فقيرا والصحيح أنه انما يجوز اذا كان
الغاصب فقيرا كذا في الخلاصة * ولو باعه من آخر وأخذ ثمنه فهلك المغصوب في يد المشتري فضمن
المالك المشتري القيمة فأراد الرجوع على الغاصب بالثمن فان كان فقيرا يستعين بالاجرة في أداء الثمن
وان كان غنيا لا يستعين كذا في محيط السرخسي * غرس شجرة على ضفة نهر عام فجاء رجل
ليس بشريك في النهر يريد أخذه بقلعها فان كان يضربا كثر الناس فله ذلك والاولى أن يرفع الامر
الى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الفتاوى الكبرى * غصب حانونا وتجريفه ورجع بطيب الرجوع كذا
في الوجيز لا كوردري * بيت أو حانون بين شريكين فكأنه أحدهما لا يجب عليه الاجران كان معذرا
للاستغلال كذا في خزائن المفتين * نهر العامة يجب أرض فحفرا الماء حريم النهر حتى صار النهر في
أرض رجل فأراد الرجل أن ينصب في أرضه رحي له ذلك لانه نصب في ملكه ولو أراد أن ينصب في نهر
العامة ليس له ذلك لانه لم ينصب في ملكه كذا في الفتاوى الكبرى * ذكر في فتاوى أبي الفضل
الكرماني غصب دود القز فرباهما فالفياق للغاصب ولا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه
قيمتهما عند محمد رحمه الله تعالى قال رضي الله والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى كذا في القيمة
* غاف دود القز من أوراق الغير غصبا تصدق بالفضل على قيمة دوده يوبى بيع الفياق كذا في الوجيز
لا كوردري * في المتقي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب رجلا أرضا وبنها حوانيت وحياها
ومسجدا فلا بأس بالصلاة في ذلك المسجد فأما الحمام فلا يدخل ولا يسكنها حوانيت قال ولا بأس
بأن يدخل الحوانيت لشراء المتاع قال هشام وأنا أكره الصلاة فيه حتى يطيب بذلك أربابه وأكره شراء
المتاع من أرض غصب أو حوانيت غصب ولا أرى أن تقبل شهادة الذي يبيع في حوانيت الغصب
اذا علم أن ذلك غصب كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب التاسع في الامر بالاتلاف وما يتصل به) *

الجاني اذا أمر العوان بالاخذ ففقيه نظرا باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني وأضمان انما يجب على الاتخذ
ولكن باعتبار السعي يجب على الجاني فية أمل في ذلك عند المفتوي قال القاضي الامام فخر الدين خان
المفتوي على أن الاتخذ ضامن على كل حال ثم هل يرجع بذلك على الاتمران كان دفع المأخوذ الى
الاتمرير فان هلك عنده واستهلكه لا يرجع وان أنقعه في حاجة الاتمرير امره فهو بمنزلة المأمور
بالانفاق من مال نفسه في حاجة الاتمرير قال بعضهم يوجب الرجوع اذا اشترط الرجوع وقال بعضهم
يوجب الرجوع من غير اشتراط الرجوع وهو الأصح وذكر في المحيط في مسألة الجاني والمختار أنه لا يجب
الضمان على الجاني كذا في الفصول العميادية * الجاني اذا أرى العوان بيت صاحب الملك ولم يأمره
بشيء أو الشريك اذا أرى العوان بيت الشريك حتى أخذ المال أو أخذ من بيته ومنايا المال الذي طوب
به لا جمل ملكه وضاع الرهن فالشريك والجاني لا يضمنان بلا شبهة لانه لم يوجد منه ما أمر ولا جمل
كذا في المحيط * اذا أمر الرجل غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة تجاره ضمن الذابح علم أن الشاة
لغير الاتمرير أو لم يعلم وهل يرجع بالضمان على الاتمران علم أن الشاة لغير الاتمرير حتى علم أن الامر به لم يصح

لا يكون له حق الرجوع وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر رجع كذا في الذخيرة * رجل أمر رجلًا ببيع شاة
مملوكة له ثم ان الامر باعها قبل ان يذبحها المأمور فذبحها لما مور ضمن قيمتها للمشتري سواء علم بذلك
أو لم يعلم وليس له أن يرجع على الامرشي علم أو لم يعلم لان الامر لم يفقره في ذلك كذا في الظهيرية *
في فتاوى أبي الليث سئل أبو بكر عن رجل جاء بدابة الى شط نهر ليغسلها وهذا رجل واقف فقال
الذي جاء بالدابة للرجل الواقف ادخل هذه الدابة النهر فادخلها وغرقت الدابة وماتت الدابة والامر
سائس الدابة ان كان الماء بحال يدخل الناس فيه دوابهم للغسل والسقي لا ضمان على احد
لان للسائس أن يفعل ذلك بيده وبغيره وان لم يكن الماء بحال يدخل الناس فيه دوابهم فلهما حب
الدابة الخياران شاء ضمن السائس وان شاء ضمن المأمور هكذا ذكره هنا وفيه نظر ينبغي أن لا يجب
الضمان على الامر وهو السائس فان ضمن السائس لا يرجع السائس على المأمور وان ضمن المأمور
ان كان المأمور لم يعلم أن الامر سائس الدابة حتى ظن صحة الامر رجع على السائس كذا في المحيط *
ذكر في غصب العدة من قال لغيره اخق ثوب فلان قال الضمان على الذي خرق لاعدى الامر الذي يضمن
بالامر لسلطان أو المولى اذا امر عبده كذا في الفصول الهادية * رجل قال لا تخرق ثوبي هذا
أو ألقيه في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بامر له كذا في خزائن المفتين * رجل قال لا تخرق
احقرى بابا في هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغيره يضمن المحاروف لانه اتلف ملك الغير ويرجع به على
الامر ولو قال له احقر في هذا الحائط بابا ولم يقل لي أو في حائطي لم يرجع عليه بالضمان وان كان الامر
ساكن في تلك الدار واستأجره على الحفر رجوع بالضمان عليه كذا في محيط السرخسي * (زنى مردى
را كفت كه ابن خاله خانه بيرون انداز) * قال في الرجل التراب ثم ضر روح المرأة فقال في وضعت
كذا في ذلك التراب فلو ثبت انه رضع في التراب ذهب بالضمان على الرجل الماء والذي التراب
كذا في خزائن المفتين *

أمرت المرأة رجلًا بان يلقى
هذا التراب الى الخارج

* (الباب العاشر في زراعة الارض المغصوبة) *

غصب من آخر أرضا فزرعها ونبت فلما صاحبها أن يأخذ الارض ويأمر الغاصب بقمع الزرع تقرير الملك
فان أبي أن يفعل فله مضمون منه ان يفعله بنفسه فان لم يحضر الملك حتى أدرك الزرع فالزرع للغاصب
وهذا معروف ولما لا أن يرجع على الغاصب بتقصان الارض ان انتقصت الارض بسبب الزراعة
ثم ان المشايخ رحمهم الله تعالى اختلفوا في معرفة التقصان قال بعضهم ينظر بكم ثؤاجرة في الزراعة وبكم
ثؤاجرة بعدها فتقارن تفاوت تقصان الارض قال شمس الائمة وهو اقرب الى الصواب وان حضر الملك
والزرع لم ينبت بعد فان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت الزرع ثم أمره بالقلع وان شاء أعطاه قيمة
بذره لكن مبذورا في أرض غيره وهو أن تقوم الارض غير مبذورة ومبذورة فيضمن فضل ما بينهما كذا
في الذخيرة * غصب أرضا فزرعها حنطة فاخترعها وهي بذرة لم ينبت بعد فاحب الارض بالخيار ان شاء
تركها حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيه فان اختار اداء الضمان كيف
يضمن واختار أنه يضمن قيمة بذره مبذورا في أرض غيره وهو أن تقوم الارض مبذورة ببذر غيره حق
القلع اذا نبت وغير مبذورة ففضل ما بينهما بقيمة بذره مبذورا في أرض غيره كذا في الظهيرية * رجل ألقى
بذرا في أرض نفسه فجاء آخرا ألقى بذره في تلك الارض وقب الارض قبل أن ينبت بذر صاحب الارض
أول يقبل وسقى الارض حتى نبت البذران فالنابت للثاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان خلط
الجنس بالجنس عنده اسهتلاك وللأول على الثاني قيمة بذره ولا يمكن مبذورا في أرض نفسه فتقوم

الأرض ولا بذور فيها وتقوم وفيها يذرع ويرجع بفضل ما يبتاعها قال جأص صاحب البذر الأول وهو صاحب الأرض وأتى بذور نفسه مرة أخرى وقلب الأرض قبل أن ينبت البذر ولم يقلب وسقى الأرض فنبت البذور كلها فجميع ما نبت لصاحب الأرض وعليه للغاصب مثل بذره ولكن مبدور في أرض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضلي ولم يشبع الجواب والجواب المشبع أن الغاصب يضمن لصاحب الأرض قيمة بذره مبدور في أرض نفسه ثم يضمن صاحب الأرض للغاصب قيمة البذرين مبدورين في أرض الغير لأن الاتلاف كذلك ورده هذا كله إذا لم يكن الزرع نابتاً أما إذا نبت زرع المالك فجاء رجل وأتى بذره وسقى فان لم يقلب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت إذا لم ينبت مرة أخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا ينبت مرة أخرى فما نبت فهو للغاصب ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرع ما نبت لأن الاتلاف كذا ورد كذا في الذخيرة * سئل نصير عن زرع أرض نفسه برافجاء آخر فزرعها شعيراً قال على صاحب الشعير قيمة برة مبدور ورأى ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن قال القمية أبو الميث هذا إذا زرع صاحب البرة قيمة برة مبدوراً فما إذا لم يرض بذلك فهو بالخيار إن شاء تركه حتى ينبت فإذا نبت يأخذها بالقلع وإن شاء أبرأه عن الضمان فإذا استجد الزرع وحده فهو بينهما على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية * سئل صاحب المحبة عن غصب أرضاً زرع فيها القطن فأثار المالك الأرض وزرع شيئاً آخر هل ضمن المالك للغاصب شيئاً أجاب لا يضمن لأنه فعل فعلاً لورفع الأمر إلى القاضي أفعل ذلك كذا في الفصول العمادية * ألقى حب القطن في أرض الغير فغصبا ونبت فرباه مالك الأرض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تعهد رضى به إلا إذا ظهر أن تعهده للغاصب كذا في القمية * واقعة الفتوى زرع أرضاً مشتركة بينهما وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو بالثلاث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع أجب أنه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان نصيبه من الأرض ان دخل فيه النصارى كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين * أرض بين رجلين زرعا كلها أحدهما بغير أمر الآخر قال محمد رحمه الله تعالى إن كان الزرع قد طاع فتراضيا أن يعطى الذي لم يزرع الذي زرعه فببذره ويكون الزرع نصفين جازوا أن تراضيا بذلك ولم ينبت الزرع بعد لم يجزوا أن كان الزرع قد نبت فأراد الذي لم يزرع أن يسمع الزرع فان الأرض تقسم بينهما نصفين فما أصاب الذي لم يزرع من الأرض قلع ما فيها من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل في أرضه من نقصان القلع كذا في فتاوى قاضي خان * وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فله شريكه أن يزرع نصف الأرض ولو أراد في العام أنه في أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرهنا والفتوى على أنه ان علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها وله أن يزرع كلها وإذا حضر الغائب فله أن يذفع بكل الأرض مثل تلك المدة لأن رضى الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها والترك ينفعها ويريد ما قوة وليس للحاضر أن يزرع فيها شيئاً لأن الرضى غير ثابت كذا في الظهيرية * واستفتى جدى عن زرع أرض غيره بغير أمره فقال مالك الأرض لما إذا زرعت فقال الراخ ادفع إلى ما بذرت وأكون لك أكاراً والزرع يدنا كما هو الرسم فدفع إليه مثل ذلك البذر وأدرك الزرع أيكون بينهما أم يكون الكل لأحدهما (اجاب) يكون الكل لصاحب الأرض ولا زرع أجر مثله كذا في الفصول العمادية * وسئل شيخ الإسلام عطاء بن حزمة عن زرع أرض إنسان ببذره نفسه بغير إذن صاحب الأرض هل لصاحب الأرض أن يطالبه بحصة الأرض قل نعم إن جرى العرف في تلك القرية أنهم يزرعون الأرض بثلاث الخارج أو بربعة أو بنصفه أو بشيء عمدة شرائع يجب ذلك القدر الذي جرى

به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل أبو جعفر عن دفع كرما معاملة فأمر الكرم وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم ويأكلون ويحتملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على الدافع ضمان (قال) ان أكلوا وحملوا بغير إذن الدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين أكلوا وحملوا وان كانوا أكلوا وبأذنه فان كانوا ممن تجب نفقتهم عليه فهو ضمان نصيب العامل وصار كانه هو الذي أكل وان كانوا أخذوا بأذنه وهم ممن لا تلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه فصار كانه ديل على استهلاك مال الغير كذا في الظهيرية * والله أعلم

* (الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد المغصوب فيجب على الغاصب ضمانه) *

قال التدويري في كتابه غصب من آخر عيدا اوجارية فأبقى في يد الغاصب ولم يكن أبقي قبل ذلك أوزنت أو سرت ولم تكن فعلت ذلك قبله فعلى الغاصب ما انتقص بسبب السرقة والابق وعيب الزنى وكذلك ما حدث في يد الغاصب مما انتقص به القيمة من عور أو شلل أو ما أشبه ذلك كان مضموما عليه فيقوم العبد صحيحا ويقوم به العيب فيأخذه ويرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط * اذا غصب جارية وزنى بها ثم ماتت ضمن قيمتها ولا حد عليه عندهم جميعا لان ضمان الغصب يفيد الملك في المغصوب من وقت الغصب أما لو زنى بها ثم غصبها وماتت ضمن قيمتها على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يسقط الحد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط كذا في التتارخانية * ولو حلت في يد الغاصب أو ابيضت عنها فزادها وردها ان النقصان ثم ذهبت الحى والبياض يرد المولى ما أخذ من ضمان لكنه نقصان كذا في محيط السرخسى * وان حبلى في يد الغاصب من الزنى أخذها المالك ونقصان ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينظر الى ما نقصها المحبل والى أرض عيب الزنى فيضمن الا كثر ويدخل فيه الاقل وهو استحسان وعند محمد رحمه الله تعالى يضم الارمين جميعا وهو القياس فان حبلى من الزنى فولدت زال عيب المحبل بالولادة وبقي عيب الزنى فان كان عيب الزنى أكثر من عيب المحبل وقد غرم الغاصب عيب المحبل وجب عليه أن يقيم ضمان عيب الزنى وان كان عيب المحبل أكثر فمقدار عيب الزنى مستحق وما زاد عليه زال بزوال المحبل فوجب رده على الغاصب ولو ردها على مالكها حيا مالا بفاتت عنده من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن الانقصان المحبل خاصة ولو ماتت من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها يوم الغصب ولا يجبر النقصان بالولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن الامانة معها المحبل ولو ماتت الولد ردها وردها ما نقصت الولادة ولا شيء عليه بموت الولد ولو ماتت الام وولدها في يد الغاصب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضم قيمة الام يوم قبضها ولم يضمن قيمة الولد كذا في السراج الوهاج * رجل غصب جارية وزنى بها ثم ردها الى المولى فظهر بها حمل عند المولى فولدت عند المالك وماتت في الولادة أو في النجاس فان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان ظهور المحبل عند المولى لا قبل من ستة أشهر من وقت رد الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف مال الزنى بحرة فحبلى وماتت في الولادة أو في النجاس فان ثمة لا يضمن الزانى شيئا كذا في فتاوى قاضى خان * ولو سرت أوزنت في يد الغاصب ثم ردها على المالك فقطعت عنده أو جلدت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الغاصب في حد الزنى الا كثر مما نقصها الضرب وما نقصها الزنى وفي قطع السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنى ولا يضمن ما نقصها الجاء كذا في محيط السرخسى * ولو ردها حيا مالا على المالك فجلدت فماتت بالجاء يضمن النقصان بالاجماع

كذافي الخلاصة * فان كانت زنت في يد المولى أو سرقت ثم غصبها فأخذت بحد الزنى والسرقة فماتت من ذلك فلا ضمان عليه لانها تلفت بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في يد الغاصب من زوج كان لها في يد المولى فماتت من ذلك وكذا لو كان المولى احبها ثم غصبها فماتت في يد الغاصب من الحمل لا ضمان على الغاصب لان التلف بسبب كان في يد المولى فهو كالوقتها في يد الغاصب فان كان الغاصب غصبها وهي حبل من غير احبال من المولى ولا من زوج كان لها في يد المولى فماتت في يد الغاصب من ذلك ضمن قيمتها لانها تلفت في يد الغاصب بغير فعل المولى ولا بسبب كان في يده كذا في المجردة النيرة * ولو غصب جارية محبوبة أو حاملاً أو مريضاً أو مجروراً فماتت من ذلك في يده ضمن قيمتها وبها ذلك العيب كذا في محيط السرخسي * ولو حبلت الجارية في يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت في يده من تلك المحي لم ضمن الغاصب الامانة قصتها المحي في قولهم جميعاً كذا في الخلاصة * وإذا ابقى العبد المغضوب من يد الغاصب فالمالك بالخيار ان شاء انتظر الى ظهور عبده فيأخذه وان شاء لم ينتظر وضمن الغاصب قيمته ولو ظهر بعد ذلك فانه ينتظر ان أخذ صاحبه القيمة التي معها ورضي بها اما بمصادقهما عليها واما بقيام البينة أو بنكول الغاصب عن العبد فلا سيد له على العبد عندنا ولو أخذ القيمة بقول الغاصب ويمينه على ما يدعيه المالك من الزيادة فان المالك بالخيار ان شاء حبس القيمة ورضي بها وسلم العبد الى الغاصب وان شاء رد القيمة التي أخذها واسترد العبد وللغاصب أن يحبس العبد حتى يأخذ القيمة ولو مات العبد عند الغاصب قبل رد القيمة عليه فلا برد القيمة ولكنه يأخذ من الغاصب فضل القيمة ان كان في قيمة العبد فضل على ما أخذ وان لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال اذا ظهر العبد وقيمه مثل ما قال الغاصب فلا خيار للمغضوب منه ولا سيد له على العبد وفي ظاهر الرواية له الخيار من غير تفصيل كذا في شرح الطحاوي * ولو قتل العبد المغضوب في يد الغاصب قتيلاً حراً أو عبداً أو جنى جنابة فيمادون النفس بخير المولى بين الدفع والغداء ويرجع على الغاصب بالاقبل من قيمته ومن ارش الجنابة وان استهلك العبد المغضوب مالا وخطب المولى بالبيع والغداء يرجع بالاقبل من قيمته ومما أذى عنه من الدين وان غصبه وقيمه ألف درهم فصارت قيمته بعد ذلك ألفي درهم ثم قتله قاتل في يد الغاصب فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل بألفي درهم ويتصدق بالالف الزائد وان شاء ضمن القاتل قيمته يوم القتل ألفي درهم ولا يرجع القاتل على الغاصب بشئ ولو قتل العبد نفسه في هذه الصورة ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ولا يضمن قيمته يوم القتل كذا في المحيط * ولو ابقى العبد في يد الغاصب فاجعل على المولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يرجع به على الغاصب ويرجع عليه بمائتة الا باق اذا لم يكن أبق قبل ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع المولى بالجمل على الغاصب كذا في الينابيع * والله أعلم

﴿الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب﴾

ولو غصب رجل المغضوب من الغاصب فله المالك أن يضمن الاول والثاني فان ضمن المالك الغاصب الاول يرجع الاصل على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما فليس له تضمين الاخر عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ما لم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي * واذا ضمن المالك أحدهما اما الغاصب أو غاصب الغاصب أو مودعه برئ الاخر عن الضمان كذا في الخلاصة * غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب

فأدّى القيمة إلى الأول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يبرأ ولوردة عن المغضوب
على الأول برئ عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ملك المغضوب في يد غاصب الغاصب
فأدّى القيمة على الغاصب يبرأ أيضاً حتى لا يكون للمالك بعده أن يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين
وهذا إذا كان قبض الأول معروفاً بقامة البينة أو تصديق المالك فأما إذا أقر الغاصب بذلك فإنه
لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء ولو باع غاصب
الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه
ولا يكون له إجازة البيع كذا في خزائن المفتين * ويخير المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين
مودعه لأن كل واحد منهما متعد في حقه كذا في المحيط * ولو أعاره الغاصب خيراً للمالك فأبهمها
ضمن لا يرجع على صاحبه ولو أنفقها المستعير فقرار الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي * ولو وهب
الغاصب المغضوب من إنسان فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع على الغاصب كذا في محيط
السرخسي * ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار أن شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والثمن له وإن
ضمن المشتري رجوع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن وإن باع ولم يسلم لا يضمن كذا
في الوجيز للكردي * وفي المنتقى ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا اختار المغضوب منه تضمين
الغاصب الأول ورضي به الغاصب الأول أو لم يرض إلا أن القاضي قضى له بالقيمة على الأول فليس له
أن يرجع عن ذلك ويضمن الثاني وإن لم يرض به الأول ولم يقض القاضي بالقيمة للمغضوب منه على
الأول كان له أن يرجع عن ذلك ويضمن الثاني فإن اختار تضمين الأول فلم يعطه الأول شيئاً وهو
معدم فالقاضي يأمر الأول بقبض ماله على الثاني ويدفع ذلك إلى المغضوب منه فإن أبي الأول ذلك فولي
العبد إذا حضرهما قبلت منه البينة على الغاصب الثاني للغاصب الأول حتى يؤخذ ذلك من الثاني
فيقبضه المغضوب منه كذا في المحيط * وإن أراد المالك أن يضمن أحدهما بعض القيمة النصف
أو الثلث أو الربع كان له أن يضمن الآخر الباقي كذا في الذخيرة * قال في الجامع الكبير رجل غصب
من آخر جارية قيمتها ألف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر وقيمتها يوم الغصب الثاني أيضاً ألف درهم
فأبقت من الغاصب الثاني فللأول أن يضمن الثاني قيمتها وإن لم يضمن المالك الأول فاداً أخذ الغاصب
الأول القيمة برئ الثاني عن الضمان وتكون القيمة المأخوذة من الثاني مضمونة على الغاصب الأول حتى
لو هلك في يد الغاصب الأول كان للمغضوب منه أن يضمنه قيمتها بالغصب فاداً حضر المالك كان له
الخيار أن شاء أخدم الغاصب الأول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني وتصير الجارية مملوكة
للمغضوب الثاني من جهة المالك وإن شاء ضمن الأول قيمتها ابتداء بالغصب وتصير الجارية مملوكة للغاصب
الأول من جهة المالك ثم تصير للغاصب الثاني من جهة الغاصب الأول فإن كانت قيمة الجارية يوم
الغصب الأول ألف درهم ويوم الغصب الثاني ألفي درهم ثم أبقت من يد الثاني وأخذ الأول من الثاني ألفي
درهم وهلك في يد الأول لم يكن للمالك أن يضمن الأول إلى درهم وإنما يضمن قيمتها يوم الغصب ألف
درهم ولو أن المولى حضر والقيمة في يد الغاصب الأول قائمة على حالها وقد ظهرت الجارية فامالك بالخيار
أن شاء أخذ جاريته حيثما وجدت وإن شاء أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الأول من الثاني وإن شاء
ضمن الغاصب الأول قيمتها يوم الغصب فإن اختار المولى أخذ الجارية رجوع الغاصب الثاني على
الغاصب الأول بالقيمة التي أخذها فإن كانت القيمة هلك في يد الأول ضمن الغاصب الأول ذلك
للمغضوب الثاني وإن أخذ المولى من الغاصب الأول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني سلمت الجارية
للمغضوب الثاني وإن ضمن المولى الغاصب الأول قيمة الجارية يوم الغصب الأول سلمت القيمة التي أخذها

للعاصب الاول الان الاول يتصدق بأحد الاثنين وهو الفضل على القيمة التي أداها الى المالك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتصدق بشئ بل يطيب له كذا في المحيط في المتفرقات * وفي الفتاوى العنانية ولو ولدت المغصوبة في يد الغاصب فعصها آخر ضمن الاول قيمة الام رجوع الاول على الثاني بقيمتها وتصدق بقيمة الولد وهذه رواية تملك الولد بضمن الام ولو صالح المغصوب منه الغاصب بأقل من قيمة المغصوب رجوع الاول على الثاني بتمام القيمة وتصدق بالفضل كذا في التتارخانية * عن ابن سماعة انه كتب الى محمد بن الحسن في رجل غصب من آخر عبدا وقتله في يده قاتل خطأ واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالا واتباع عاقلة القاتل بنصف القيمة مؤجلا فأجاب أن له ذلك كذا في المحيط * رجل غصب مالا فعص من ذلك المال غريم المغصوب منه فاختار ان المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن الثاني يبرأ الاول كذا في الظهيرية * غصب عبدا وغصبه آخر منه وأبق وقال المالك كانت قيمته ألفا من ذنوبه ثم غصبه الثاني وقيمة ألفان وقال الغاصب الاول لا بل غصبته وقيمتها خمسة وازاد العبد نصفه عندي فالقول للمالك في حتمها ولو لم يقل الغاصب الاول زاد عندي فالقول له فان طهر وقيمتها زائدة فلا مال لك أن ترد ما أخذوا وأخذ عبده فاذا اختار أخذ العبد فقتله الغاصب الثاني يخير ان شاء أمضى العسخ واتبع العاقلة وان شاء نقضه واتبع الاول بقيمتها مع غصبه كذا في الكافي * وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبدا فغصبه منه آخر فقات غنوده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول الاخر وان شاء أبرأ الاول واتبع الآخر بالقيمة ولا شئ له على الاول كذا في الفصول العمادية * ولو غصب عبدا وأودعه فأبى من يده فاختر المالك تضمين المودع ملكه غاصبه ففد عتاقه ويرجع المودع على الغاصب قبل أداء الضمان بنفسه ولو عاد العبد من الاباق الى يد المودع للمودع أن يحبس لاسيقا الضمان ولو ملك في يده قبل منعه يهلك أمانة وكذلك طهره وان هلك بعده يهلك بالقيمة والمرتهن والمستأجر في هذا كالمودع كذا في الكافي * وليس للغاصب أن يستخدم أو يعملك من غيره حتى يختار المولى فان اختار أخذ القيمة استأنف الاستبراء أو اختار أخذها بطل ما فعل من التصرف الا اذا استولدها ثبتت الذنب استحقاقا والمولد رقيق كذا في التتارخانية * وليس للغاصب الثاني أن يطأ الجارية حتى يختار المولى أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الاول أو يختار ضمن الغاصب الاول فان كانت الجارية حاضت حيضة بعد ما أخذ الاول القيمة من الثاني قبل أن يختار المولى شيئا من ذلك ثم اختار شيئا من ذلك لا يجزئ بملك الحيضة عن الاستبراء ولو كان الغاصب الاول أقرب بقبض القيمة من الغاصب الثاني فهذا وما لو ثبت أخذ القيمة باقامة البينة سواء غير أن بينهما فرقا من وجه آخر هو ان في هذه الصورة كان للمولى أن يضم الثاني وفيما اذا ثبت ذلك بالبينة ليس للمولى تضمين الثاني وكذلك الجواب فيما اذا قضى القاضي بالقيمة ثم أقر الغاصب بقبض القيمة وكذلك لو أقر الاول بقبض الجارية من الثاني وأقر انها ماتت عنده لا يقبل قوله حتى كان للمالك أن يضم الغاصب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة كذا في الذخيرة * غصب فرسا وغصبه منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة وبحجز المالك عن محاسبة الثاني ليس له أن يخصم مع الاول عنه لانه لما وصل الى المالك فقد برئ الاول عنه كذا في الوجيز للكردي * رجل غصب مالا لا آخر وأخذه منه آخر ليرده على المالك فلم يجد صاحبه لا طريق لحزوجه عن العهدة لكن لو تصدق به انرجو أن صاحبه يرضى بثواب الصدقة رجل أخرج العين المغصوبة من يد الغاصب ليردها الى المالك

ولم يجده فهو غاصب الغاصب يراد إلى الغاصب الأول ليخرج عن العهدة ولوردها إلى الغاصب الأول
وهلك في يده فقد خرج غاصب الغاصب عن العهدة كذا في جواهر الفتاوى * وذكر ابن سماعة
عن محمد رحمه الله تعالى لو سرق سارق من الغاصب وعلم القاضى بذلك والمالك غائب فالقاضى يأخذ
المال ويحفظه من الغاصب والقاضى أن يتصرف في مال الغائب فيما يؤدى إلى حفظه لا فيما يرجع
إلى إبراء حقوقه وكون المال مضمونا على الغاصب والسارق من حقوق الغائب فلا يسقط بالإبراء من
جهة القاضى كذا في محيط المرعى *

(الباب الثالث عشر في غصب المحر والمدير والمكاتب وأم الولد)

في المنتقى ابن سماعة في رجل خدع امرأة رجل أو بنته الصغيرة وأخرجها من منزل زوجها أو أبيها فانه
يحبس حتى يأتي بها أو يعلم حالها وفيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل سرق صبيًا فسرقت من
يده ولم يستن له موت ولا قتل لا يضمن ولكنه يحبس حتى يأتي به أو يعلم حاله كذا في المحيط *
إذا غصب صبيًا حرام من أهله فرض فوات في يده فان أباه خفي فترجمه الله تعالى قال لا ضمان عليه وإن لم
يمرض ولم يمت ولكن عقره سبع فقتله أو نهشته حية فمات فان على عاقلة الغاصب الدية وجملته هذا
أن المحر لا يضمن بالغصب صغيرا كان أو كبيرا لأن ضمان الغصب يقتضى التملك والمحر لا يصلح فيه
الملك ويضمن بالجناية لأن الجناية اتلاف فاذا ثبت هذا فمات الصغير بسبب لا يختلف
باختلاف الأما كن فلا ضمان على الغاصب وإن مات بسبب يختلف باختلاف الأما كن فلا ضمان
على عاقلة فان قتله رجل في يد الغاصب فان للأولياء أن يتبعوا أيهما شاؤا فان شاؤا اتبعوا الغاصب
بالدية وإن شاؤا القاتل فان اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وإن اتبعوا القاتل لم يرجع على
الغاصب وكل هذا على العاقلة لأنه ضمان جنائية ولو أن الصبي قتل نفسه أو وقع في بئر أو سقط عليه
حائط فمات فان الغاصب ضامن وعلى عاقلة الدية ولهم أن يرجعوا على عاقلة صاحب الحائط إن تقدم
إليه الغاصب بتقصه ولو قتله رجل عمدا كان أولياؤه بالخيار أن شاؤا قتلوا القاتل وبرئ الغاصب
وإن شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلة وترجع عاقلة الغاصب في مال القاتل عمدا ولا يكون
لهم القصاص هكذا في السراج الوهاج * ولو غصب حرا صغيرا فغرق أو احترق ضمن لا إذا مات حتف
أنفه كذا في خزنة المفتين * وإن قتل الصبي نفسه فدية على عاقلة الغاصب ولا يرجعون بها
على عاقلة الصبي وكذلك لو أتى على شيء من نفسه من اليد أو الرجل وما أشبه ذلك وكذلك إذا ركب دابة
فألقى نفسه منها وهذا كله قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ضمان على
الغاصب بجناية الصبي على نفسه كذا في المحيط * ولو أن الصبي قتل رجلا في يد الغاصب فردّه على أبيه
فضمن عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن لهم أن يرجعوا على الغاصب بشيء كذا في السراج الوهاج إذا
غصب عبدا ومعه مال المولى فانه يصير غاصبا للمال حتى لو أبق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد
من غصب حرا وعليه ثياب فانه لا يوجب على الغاصب ضمان ثيابه لما أنها تحت يده أما لو غصب عبدا
وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب كما يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه تعبعا لضمان عينه كذا
في الفصول العمدية * ولو كان المغصوب مديرا وأبق عند الغاصب فانه يضمن القيمة لأن المدير
يضمن بالغصب ولكن لا يصير ملكا للغاصب حتى لو ظهر برده على المولى ويسترد منه القيمة وليس
للغاصب حبسه لأجل القيمة كذا في شرح الطحاوى * رجل غصب مديرا قيمته ألف فزادت قيمته
في يده فصارت ألفين فعصبت منه آخر فأبقى من يد الثاني أو مات فالمالك يضمن أيهما شاء مذهب

أى له أن يضمن الغاصب الأول ألفا وغاصب الغاصب ألفين فإن ضمن الأول ألفا رجع الأول على الثاني وألفين وطالب له الألف ووقف الألف الاخر فإن ظهر يعود على مالك المولى ويجب عليه رد الألف على الغاصب الأول ويجب على الغاصب الأول رد الألفين إلى الثاني ثم المالك إذا ضمن الأول وعاد المدبر إلى يد الثاني بعد اتباع المولى الأول الألف قبل الاستيفاء فبات في يده لا يضمن الثاني لأنه برئ عن ضمان غصبه حيث اختار المولى تضمين الأول ولم يحدث بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن لان المنع من المالك غصب مبتدأ وكذا إذا قتل له الثاني خطأ فله المولى أن يرد الألف إلى الأول ويتبع عاقلة الثاني بألفي درهم ولو لم يضمن المولى الأول شيئا حتى قتله الثاني ثم ضمن الأول وهو يعلم يقتل الثاني أولا يعلم برئ الثاني وخير الأول فإن شاء ضمن الغاصب الثاني ضمان الغصب وإن شاء ضمن عاقلة غصبه ضمان الجنابة كذا في الكافي * وإن غصب أم ولد فبات في يده لم يضمنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ماتت حتف أنفها وإن ماتت ببعض ما يضمن به الصبي المحرر فإن الغاصب يضمن قيمتها حاله في ماله لأنها أحق أن تضمن لأنها أولى أن تكون مالا من الصبي المحرر وإن غصب مدبوبة فبات في يده ضمن قيمتها كذا في السراج الوهاج *

* (الباب الرابع عشر في المتفرقات) *

إذا باع الغاصب المغصوب من رجل وأجاز المالك بيعه صححت الإجازة إذا استجمعت الإجازة شرائطها وهي قيام البائع والمشتري والمعقود عليه وأن تكون الإجازة قبل الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشترط قيام الثمن في ظاهر الرأية إذا كان البيع بالدرهم أو بالدينار وإن كان المالك قد خاصم الغاصب في المغصوب وطلب من القاضي أن يقضى له بالمالك ثم أجاز البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح إجازته هكذا ذكر شمس الأئمة المحلواني وشيخ الإسلام خواهرزاده وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه أن الإجازة صحيحة في ظاهر الرأية فإن كان لا يعلم قيام البيع وقت الإجازة بأن كان قد أبق من يد المشتري ذكر في ظاهر الرأية أن الإجازة صحيحة فإن كان الغاصب قد قبض الثمن وملك في يده ثم أجاز المالك البيع ملك الثمن على مالك المغصوب منه اعتبارا للإجازة في الانتهاء لا في البدء كذا في المحيط * ولو ملك الغاصب المغصوب من جهة المغصوب منه يبيع أو هبة أو رث بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان الملك البات على الملك الموقوف كذا في الخلاصة * إذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن فاسلك وأخذ الموصوف لا يضمن ولو قال إن كان مخوفا وأخذ مالك فأننا ضامن وباقي المسئلة بحالها يضمن وصار الأصل في جنس هذه المسائل أن بالغرور انما يشد حق الرجوع للغرور على الغار إذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة أو ضمن الغار للغرور صفة السلامة نصا وكذلك إذا قال كل هذا الطعام فإنه طيب فاذا هو مسموم لا يضمن كذا في المحيط * رجل حمل على ظهر دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقه صاحبها قال الفقيه أبو الليث يتلوم ابن آدم لا ضمان على أحد وأن نقص فإن كان من الشق فكذلك وإن كان من الورم يضمن الغاصب وكذا إذا ماتت واب اختلغا فالقول قول الذي استعمل الدابة مع يمينه إن حلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان كذا في فتاوى قاضي خان * فخلعة لرجل في ملكه نزع سعة في الجارة فأراد جاره أن يقطع ذلك ليفرغ هواه كان له ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى قال الناطقي في واقعاته ظاهر لعظم محمد رحمه الله تعالى بعدم ولاية القطع بغير إذن القاضي وقيل هذا على وجهين إن كان يمكن تفرغ الهواء بعد السعف إلى الخلعة والسد عليها بالحبل ليس له أن يقطع ولو قطع يضمن

ذلك ولكن يطلب من صاحبه أن يمد السعف الى النخلة ويشد عليها بحبله ويلزمه القاضي ذلك ان لم
وكذلك اذا أمكنه مد بعض السعف الى النخلة واشد عليها ليس له أن يقطع ذلك البعض وأما اذا لم يمكن
تقريب الهواء الا بالقطع فالاولى أن يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع بنفسه أو يأذن له بالقطع
وان استأذن وأبى يرفع الامر الى القاضي حتى يحيره على القطع فان لم يفعل المجار شيتا من ذلك ولكنه
قطع بنفسه ابتداء فان قطع من موضع لا يكون القطع من موضع آخر أعلى منه أو أسفل أنفع للمالك
لا يضمن هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الصلح وذكر شمس الائمة المحلواني في شرح كتاب الصلح أيضا انه
اذا أراد القطع فأنما يقطع في ملك نفسه ولا يكون له أن يدخل في بستان جاره حتى يقطعه قال رحمه الله
تعالى وقد قال مشايخنا انما يكون له القطع من جانب نفسه اذا كان من جانب نفسه مثل قطعه من
جانب صاحبه في الضرر وأما اذا كان قطعه من جانب صاحبه أقل ضررا ليس له أن يقطع ولكنه يرفع
الامر الى القاضي ليأمره بالقطع فان لم يرفع القاضي ثابا حتى يقطعه من جانب صاحب النخلة
ثم في الموضع الذي لا يضمن اذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب النخلة بما أنفق في مؤنة القطع كذا
في المحيط * أطراف جذوع شائعة على جدار جاره وهي بحال لا يتحمل مثلها قطعها صاحب الجدار
فان أعلم صاحب الجذوع بأن قال ارفعها والا فقطعها لا يضمن لانه رضى بقطعه وان لم يعلم يضمن كذا
في خزنة المفتين * رجل غصب من آخر ثوبا فقطعه قيصا وخطه فاستحق رجل القميص رجوع
المغصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب وكذلك لو غصب حنطة فطحنها فاستحق دقيقها رجوع
المغصوب منه على الغاصب بحنطة مثلها وكذلك لو غصب لحما فشاواه فاستحق الشواء فله المغصوب منه
أن يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ولو كان المستحق أقام البينة أن اللحم كان له قبل أن يشويه أو كان
الثوب له قبل أن يخطيه أو كانت الحنطة له قبل الطحن لم يرجع المغصوب منه على الغاصب بشيء كذا
في المحيط * ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخطه أو غصب شاة فذبحها حتى لم يقطع حق المالك ثم استحقها
رجل يبرأ الغاصب عن الضمان كذا في الفصول العمادية * غلام حمل كوز ماء لينقله الى بيت مولاه
بأذنه فدفع اليه رجل كوزه ليحمل مائه من الخوض بغير إذن المولى فهلك العبد في الطريق يضمن كل
قيمة العبد لان فعله صارنا سخطا فعل المولى فيصير غاصبا لكل العبد كذا في خزنة المفتين * المسلم يضمن
بغصب موقوذة الجوسي وأتلافها نص عليه السعفاقي وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاطى لو قطع شجرة
وقد خات عروقها تحت بناء رجل فغصبه صاحب البناء من قطع العروق ضمن لصاحب الشجرة قيمة
عروق شجرته كذا في المتقط * غصب بيضتين وجعل احدهما تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة
أخرى بنفسها وأفرختها فالفرختان للغاصب وعليه بيضتان ولو كانتا من دجاجة واحدة فالتى حضنت
بنفسها للودع لا لصاحب البيضة كذا في الوجيز للكردي * ولو كانت احدى البيضتين غصبا والاخرى
ودجاجة عند رجل فحضنتها دجاجة فأفرخت فرختين ففرخة الودجاجة لصاحب الودجاجة وفرخة
الغصب للغاصب وهذا بمنزلة قفيزي حنطة عند رجل أحدهما ودجاجة والاخر غصب فهبت الريح
بهما وأتلفتها في الارض فنبتا فالزرع الذي نبت من الودجاجة لصاحبها والزرع الذي نبت من الغصب
للغاصب ويضمن قفيز حنطة للمغصوب منه فان لم تعرف احدى الفرختين من الاخرى فالقول قول
الغاصب انما هي هذه وان قال لا أعرف فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بيضة كذا في محيط السرخسي
* الظالم اذا أخذ من غرماء الميت من مال الميت عليهم فدين الميت عليهم باقية كذا في التتارخانية
ما قلا عن البرهانية * ان كان غاصب الدار باعها وسلمها ثم أقر بذلك وليس لرب الدار بينة فإقراره
في حق المشتري باطل ثم لا ضمان على الغاصب للمالك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف

رحمه الله تعالى الاخر كذا في المبسوط * اذا جاء الزجل بالخطئة الى الطمان ووضعها في حصى الطاحونة
 وأمر صاحب الطاحونة أن يدخلها بالليل في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى نقب الحائط بالليل
 وسرقت الخطئة فان كان حصى الطاحونة محوطاً بحائط مرتفع مقدار ما لا يرتقى الا بسلم فلا ضمان
 وان كان بخلافه وجب الضمان كذا في المحيط * دفع الى اسكاف خفايخ زره فوضعه الاسكاف في
 حانوته الخارج وذهب الى الصلاة وترك باب حانوته مفتوحاً من غير حافظ فسرق الخف ضمن الاسكاف
 لانه مضيع كذا في الكبرى * جعل القصاري في الثوب الذي دفع اليه الخبراً وان ذهب الى القصارة
 وسرق الثوب ان لف فيه كما يلف المنديل على ما يجعل فيه يضمن وان جعل الثوب تحت ابطه ودس
 الخبر فيه فلا يضمن كذا في الوجيز لا كدرى * الجمال اذا نزل في مغارة وتهايله الانتقال فلم ينتقل
 حتى فسد المتاع بطرأ وسرق فهو ضمان وتأويله اذا كان المطرأ والمرقة غالباً كذا في خزائن المفتين *
 لو دفع جولة الى جمال ليحملها الى بلدة فجاء الجمال الى نهر وتكلم في النهر جرد كثير يجرى الماء كما يكون
 في الشتاء فركب الجمال جلامن الاجال والاخر يدخلون الماء على أثره هذا الجمال فنفر جمل من الاجال
 من جريان الجمل فسقط الجمل في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا ينكرون خد الا ضمان
 عليه كذا في الكبرى * ولو جاء الى قطار بل وحمل بعضه الا يضمن لانه لم ينصب ابلاً كذا في الفصول
 العمادية * رحل دفع غلامه الى آخرمة يد بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب
 بدون السلسلة فأبى العبد لا يضمن جزئاً بما غير اذن صاحبها وجعل صوفها البوداقا لئلا يذله لانه حصل
 بصنعه فبعد ذلك يتظر ان كان جز الصوف لا يتقص من قيمة الغنم شيئاً فعليه مثل ذلك الصوف
 وان كان يتقص فهو بالخيار ان شاء ضمنه مثل ذلك الصوف وان شاء ضمنه ما دخل النقصان في الغنم
 هكذا في المحيط * غصب جارية وزوجها ودخل الزوج بها ثم ان المالك لم يحز النكاح وجب على الزوج
 العدة وقال القاضي بديع الدين العقربى كذا بخلاف الاجارة فان الاجر ثمة يكون للغاصب كذا في
 التتار خانية ناقلا عن فتاوى (أهو) * ويتصدق الغاصب بالاجر كذا في السراج الوهاج * رجل غصب
 من رجل عبداً وادبه وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب من القاضي أن يقبل منه المغصوب أو يأذن
 له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يحجبه القاضي الى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقة تكون على
 الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق على المغصوب منه لا يجب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي
 أن يبيع العبد أو الادبة بأمر كار العاصب مخوفاً ويمسك الثمن لصاحبه فعل ذلك كذا في فتاوى
 قاضي حان * ذكر شيخ الاسلام المعروف بنحوها زاده في آخر كتاب الصرف اذا اشترى قاب فضة بدينار
 ودفع الدينار ولم يقبض القاب حتى جاء انسان وقبض القاب ثم أجاز المشتري قبضه فهلك في يده لا يضمن
 الغاصب كذا في الذخيرة * رجل له مدق في داره فرمى الى المدق فجاء وزسهمة داره فأفسد شيئاً في دار
 رجل آخر وقتل نفسه كل ضامناً ويكون ضمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي كذا
 في الظهيرية * سئل أبو القاسم عن مرقى قرية مع وقر من قصب وقعداً وقد الصيدان ناراً في السكة
 وألقوا منها شيئاً في القصب فأخذته النار فدخل الحمار تحت سطح كان فوقه حطب فارتفعت النار من
 القصب الى الحطب وألقوا ذلك الحطب على الحمار فاحترق الحمار (قال) ان كان هذا الحطب الذي ألقى
 عليه توقد القصب فلقى النار ولقى الحطب ضامناً جميعاً كذا في الحاوي للفتاوى * حريق وقع في
 محلة فهدم انسان دار رجل بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو ضمان اذا لم يفعل ذلك باذن
 السلطان لكن لا اثم عليه في ذلك لانه هدم ملك غيره بغير اذنه وبغير اذن من يلي عليه لكن يعزرو هذا
 نظير المضطر يتناول طعام الغير بغير اذنه كذا في المحيط * سفينة حلت عليها اجمال فاستقرت السفينة

على بعض الجزائر فرفع رجل بعض الاحمال لتخف السفينة فجاء انسان وذهب بالاحمال التي أخرجت
 هل على الذي أخرج ضمان فهذا على وجهين اما ان ليخف الغرق يضمن لانه صار غاصبا وان خيف
 الغرق فان ذهب به انسان قبل ان يؤمن غرقها لا يضمن وان ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن كذا
 في الظهيرية * رجل أوقد في تنوره ناراً فأتى فيه من الحطب ما لا يحتمله التنور فأحرق بيته وتعدت
 النار الى دار جاره فأحرقها يضمن صاحب التنور كذا في خزانه المقتنين * في فتاوى النسفي سئل عن
 أوقد النار في ملك غيره بغير اذنه فتعدت الى كدس حنطة أو شئ آخر من الاموال فأحرقه هل يضمن
 قال لا ولو أحرق شيئاً في المكان الذي أوقد فيه النار يضمن كذا في الفصول العمادية * سئل عن حفر
 في صحراء القرية التي هي ميت دوابهم - حفرة يخبأ فيها الغلة بغير اذن أحد أو أوقد فيها النار رجل لبيتهما
 فوق وقع فيها جارية قال هذا على قياس ما قاله أصحابنا ان من حفر بئراً على قارعة الطريق فأتى فيها رجل
 جراً فوقع في البئر رجل فأصابه الحجر الذي في البئر فأتى على الحافر على قارعة الطريق وفي
 مسئلتنا متى احترق الحمار فالضمان على الحافر كذا في المحاوي * وان أدخل في دار رجل بغير اذنه
 وفي الدار بغير صاحب الدار فوقع عليه المغتلم اختلفوا فيه قال الفقيه أبو الليث ان أدخله باذن صاحب
 الدار لا يضمن وان أدخله بغير اذنه يضمن وعليه القتل والبيعير المغتلم هو الذي سكر من قرط شهوته
 كذا في الظهيرية * وسئل الوبري عن سقى أرضه فلم يستوتق في سدا الثقب حتى أفسد الماء وأضر جاره
 فهل عليه ضمان فقال ان كان النهر مشتركاً فهو ضمان اذا قصر في سد ثقبه كذا في التارخانية *
 اذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه اما ان أذن لها بالغزل أو نهاها عن الغزل أو لم يأذن ولم ينه
 ولكن سكنت أو لم يعلم بغزلها فان أذن لها بالغزل فهو على وجهه أربعة أحدها ان يقول لها اغزليه
 لي أو يقول اغزليه لنفسك أو يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك أو قال اغزليه ولم يرد في الوجه الاول
 وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج وان كان قال اغزليه لي باجر كذا كان الغزل للزوج وعليه
 الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكرا لاجر كان الغزل للزوج ولا شئ عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر
 وان اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج لم أذكر لاجر كان القول قول الزوج مع اليمين ولو كان
 قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واحداً للقطر منها وان اختلفا فقال الزوج انما أذن
 لك لتغزليه وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين ولو كان الزوج
 قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجر المثل لانه استأجرها ببعض الخارج
 فتمسداً لاجارة ويجب أجر المثل كالمودع غزلاً الى حائك لينسجه بالنسج فان الثوب يكون لصاحب
 الغزل وعليه أجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكرا شيئاً كان القول للزوج ولا شئ عليه لانها
 غزلته تبرعاً من حيث اظهر هذا كله اذا أذن لها بالغزل وان كان نهاها عن الغزل بغزلت بعد النهي
 كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة فتضمن كمن غصب حنطة
 فطمحها فان الدقيق يكون للعاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مثل الحنطة وان لم يأذن
 لها ولم ينه فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطر كان الغزل لها وعليه القطن للزوج لانه
 يشتري القطن للتجارة وكان النهي ثابتاً من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج بائع القطر فاشترى قطعاً وجاء
 الى صهره فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شئ لها من الاجر كرهشام في نوادره رجل غزل قطن
 غيره فاحتلها فقال صاحب القطن غزلت باذني والغزل لي وقال الآخر غزلته بغيرك والغزل لي ولك
 على مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن كذا في فتاوى قاضي خان * العبد المغصوب اذا مات
 في يد الغاصب وأقر الغاصب انه كان غصبه من فلان يؤمر بتسليم القيمة الى المقر له فان جاء رجل آخر

وأقام الدينة انه عبده وغصبه منه فالقاضي يقضي بالقيمة لصاحب الدينة فإذا قضى بالقيمة لصاحب الدينة وأخذها لأشئ لغيره على الغاصب فان وصات تلك القيمة بعينها إلى الغاصب من جهة المقضي له بالهبة أو بالارث أو بالوصية أو بالمبايعة يؤمر بردها إلى المقر له ولو وصل إلى الغاصب ألف آخر من المقضي له سوى المأخوذ منه فان وصل بالهبة أو بالمبايعة لا يؤمر بالرد على المقر له وان وصل بالميراث أو بالوصية يؤمر بالرد كذا في الذخيرة * وفي سير العيون مسلم شق زق خمر اسلم لا يضمن الخمر ويضمن الزق إلا أن يكون اما ما يرى ذلك فيمنئذ لا يضمن لانه مختلف فيه كذا في التارخانية * والذي اذا أظهر بيع الخمر في المصر يمنع عنه فان أئلف ذلك انسان يضمن إلا أن يكون اما ما يرى ذلك لانه مختلف فيه كذا في المحيط * وفي فتاوى الخلاصة من أراق خمر أو أهل الذمة وكسروا ناهوا وشق زقاقها اذا أظهرها فبما بين المسلمين أمر بالاعرف لا ضمان عليه كذا في التارخانية * وفي الفتاوى تشبث بثوب رجل فيجذبه المتشبت من يد صاحبه حتى تخرق يضمن تمام القيمة وان جذبه صاحبه من يد المتشبت ضمن المتشبت نصف القيمة كذا في القصول العمادية * ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس المجالس كان على المجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية يضمن نقصان الشق والاعتماد على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * دفع عينا إلى دلال لبيعهها فعرض الدلال على صاحب دكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال وذكر النسخ في فتاواه عن شيخ الاسلام أبي الحسن انه لا يضمن وهو الصحيح لان هذا أمر لا بد منه كذا في المحيط * وذكر أبو الفضل الكرماني في اشارات الجامع أن غصب المتاع لا يتحقق وذكر في الاقضية انه يتحقق وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * رجل دخل بيت رجل وأذن له صاحب البيت بالمجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها قارورة دهن لا يعلم بها فاندقت القارورة فذهب الدهن فضمان الدهن وضمان ما تخرق من الوسادة والقارورة على المجالس ولو كانت القارورة تحت ملاءة وقد غطاها فأذن له بالمجلوس على الملاءة لا يضمن المجالس قال الفقيه أبو الليث في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضا وهو أقرب إلى القياس لان الوسادة لا تمسك المجالس كما لا تمسك الملاءة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أذن له بالمجلوس على السطح فوقع السطح على مملوكه إلا أن ضمن كذا في الخلاصة * وإذا كان في يد الدلال ثوب يبيعه فظهر انه مسروق وقد كان رده إلى من دفع اليه فطلب منه المسروق منه الثوب فقال الدلال رددته إلى من كان دفع إلى بري كذا في المحيط * سئل نجم الدين عن اهل مكتب من الصبيان مع المعلم أصابهم بردو على الجدار كوة مفتوحة فقال المعلم لواحد من الصبيان خذ القوطة التي مع ذلك الصبي وسدها بالكوة المدفع البرد ففعل ثم ضاعت القوطة هل يضمن المعلم أو الصبي الذي أخذها قال لا لان جعلها في الكوة وهم حاضرون ليس بتضييع فلم يضمنوا وسئل أيضا عن قوم يتخذون دبسا في كرم فجات امرأة تبيعهم فأخذت فنجانة من غير أمر منهم لتأخذ بها شيئا من العصير وكانت في غاية الحرارة فضربت النجانة على الارض فانكسرت هل يضمن قال نعم لانها القتها ولو سقطت لم تضمن وسئل أيضا عن مات وانهدم بعد موته جدار داره فظهرت نقود فعلم القاضي بذلك وقال احضروها حتى أقسم بين الورثة فجاءوا بها اليه وكانت عنده أيا ما حتى بعث أمير الولاية اليه فقال ابعثها إلى حتى أقسمها بين الورثة فبعث بها اليه فلم يدفعها إلا ميراث الورثة هل للورثة أن يضمنوا القاضي ذلك فقال نعم كذا في الظهيرية * في مجموع النوازل جارية دفعت جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد بن الحسن عليها صداق مثلها قال بلغنا ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله تعالى غضب عبدا

فضمن رجل للمغصوب منه العبد أن يدفعه اليه غدا فان لم يفعل الغاصب فعليه ألف درهم وقيمة العبد
 خمسون درهما ولم يدفع الغاصب اليه غدا الزم الضامن قيمته خمسون درهما ويبطل الفضل فان اختلفا
 في قيمته فالقول قول المغصوب منه مع يمينه فيما بينه وبين ألف درهم والقول قول الكفيل فيما زاد
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى فان ضمن القيمة وسماها فنظر في ذلك فاذا هي اكثر
 من قيمة العبد بما يتغابن الناس فيه فذلك قيمته فيلزمه ذلك وان كانت أكثر من قيمة العبد
 بما لا يتغابن الناس فيه بطل الفضل على ما يتغابن الناس فيه كذا في المحيط * غصب ثوب انسان
 فلبسه فجاء رب الثوب فذثوبه والغاصب لم يعلم أنه صاحب الثوب فتخرق الثوب لاضمان على
 الغاصب كذا في التتارخانية * ولو قال صاحب الثوب رد على ثوبي فغعه فذمذ لا يمتثل له من شدته
 فتخرق لاضمان على الغاصب أيضا ولو مته كما يمتد الناس عادة فتخرق منه ضمن الغاصب
 نصف القيمة ولو كان الثوب ملكا لمن لبسه فذمه انسان مذل لا يمتثل له أو يمتد مثله فتخرق فعلى الماذ جميع
 القيمة كذا في الفصول العمدية * اذا مرض في الدار المغصوبة لا يعاد فيها وعن سفيان الثوري أنه
 كان يدخل على أصحاب الصوافي ويأكل معهم قال الفقيه وبه نأخذ كذا في الملتقط * ولدت المغصوبة
 وكسبت ووهب لها وقطعت يدها ووطئت بشبهة فبانت وقضى بالقيمة يوم الغصب فالولد والهبة
 والكسب للمولى والعقرو الارش للغاصب ولو صالح على قيمتها بلا قضاء فالكل للمولى كذا
 في التتارخانية * ولو أدخل الخشاب خشبة في منزله في سكة غير نافذة فأراد أهلها أن يمنعوه من ذلك
 ان كان يضعها على ظهر الدواب وضعها ليس لهم ذلك لانه لا يتصرف في ملكهم الا بإذخال الدابة وله
 ذلك وان كان يطرحها طرعا يضرب ذنانهم فلهم منعه كذا في الفتاوى الكبرى * اذا ذم الغاصب
 على ما صنع ولم ينظر بالمالك قال مشايخنا أمسك المغصوب الي أن يرجو محبي صاحبه فاد انقطع رجاءه
 بمحبي صاحبه تصدق به ان شاء والاحسن أن يرفع ذلك الى الامام لان للامام تديرا ورأيا فالاحسن
 أن لا يقطع عليه رأيه وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل غصب عبدا وأجر العبد نفسه
 وسلم من العمل صحت الاجارة على ما عرف فان أخذ العبد الاجر وأخذ الغاصب الاجر منه وأتلفه
 لاضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجب عليه الضمان وان كان الاحرقائما كان للمالك
 بالاجماع كذا في المحيط * وعن نجم الدين النسي عن ابيهما ذه شئ عن رفع عمامة مديونة عن رأسه
 رهنا بدينه وأعطاه منديلا صغيرا يلف على رأسه وقال اذا جئت بديني أردتها عليك فجاء المديون بدينه
 وقد هلكت العمامة في يد الآخر (قال) تهلك هلاك المرهون لا المغصوب لانه أخذها رهنا وترك
 غريمه وذمه به رضى منه بكونها رهنا كذا في الفتاوى العنانية * ماتت دابة رجل في دار آخران كان
 مجلدها قيمة يخرجها المالك وان لم يكن مجلدها قيمة يخرجها صاحب الدار * وكيل قبض الدراهم من غريم
 الموكل وجعلها في مخللة وعلقها على الحمار فهلك الدراهم لا يضمن لانه صنع بها كما يصنع بماله
 كذا في المحاوي * دابة رجل دخلت في دار غيره فأخرجها على صاحب الدابة لانها ملكه شغل
 دار غيره وكذلك طائر الرجل مات في برغية فأخرج الطير على صاحب الطير وليس عليه نزع المساء
 كذا في الفتاوى الكبرى * وفي التفسير في كتاب الغصب اشترى جارية فاستولدها ثم
 استحققت فالولد حرا الاصل وعليه للمولى قيمة الولد هكذا قضى على رضى الله تعالى عنه بحضرة
 الصحابة وتعتبر قيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد وترك ميراثا غيراته لا يبيعه ولا يجب عليه للمولى
 شئ غصب من آخر جارية وباعها من غيره والمشتري لا يعلم بكونها مغصوبة فوطئها المشتري وولدت ولدا
 ومات في يده ثم أقام المغصوب منه البينة على ان الجارية جارية له فله المالك ان يأخذ

المشتري بالعقر سواء اختار تضمين البائع أو تضمين المشتري وفي المبيعة بيع فاسد اذا وجب العقر ثم هلك التجارية أو تعذر زدها بوجه من الوجوه هل يملك العقر فيه روايتان والغصب نظير البيع العاسد فيكون في الغصب في العقر روايتان كذا في التتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل غصب من رجل جارية وغصب آخر من رب الجارية عبدا وتباعا العبد بالجارية وتقابضاً ثم بلغ المالك فأجازه كان باطلا ولو كان ماله كهمار جليلين قبلتهما فأجازا كان جائزا وصارت الجارية لصاحب الغلام والغلام لصاحب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه ولو أذن كل واحد من المالكين في الابتداء بأن قال صاحب الغلام للذي غصبه اشتريه جارية فلان بغلامي هذا وقال صاحب الجارية لغاصبها اشتري غلام فلان بجاريتي هذه كان الجواب كذلك رجل غصب من آخر مائة دينار وغصب آخر من ذلك الرجل ألف درهم ثم تباع الغاصبان الدرهم بالدينارين وتقابضاً ثم تفرقا ثم حضر المالك فأجازه كذا في المحيط * غصب بطيخة وقطع منها شريدة لا يتقطع حق مالكها ولو جعلها شرا ئد يتقطع لزوال اسمها كذا في القنية * اذا امر عبد غيره بالابق أو قال له اقتل نفسك ففعل يجب عليه قيمة العبد ولو قال اتلف مال مولاي فأتلف لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وسئل عمن غصب أرزا أو قثرة أو جنطة واتخذها كشكا يتقطع به حق المالك قال لا لان العين المغصوب قائم كل لوذج شاة وسلخها لا يتقطع حق مالكها كذا في الأصول العمادية * أدخل أجناسا له في المسجد بعير ذن خادمه وأخذ مفتاحه وجاء سبيل فاهلك بسط المسجد يضمن كذا في القنية * روى عن علي بن الجهم قال سمعت علي بن عاصم قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن درهم لرجل ودرهمين لا تخراحتا طقت فضاع درهمان وبقي درهم من الثلاثة لا يعرف من أيهاه وفسال الدرهم الباقي بينهما أثلاثا فلقيت ابن شبرمة فسأله عنها فقال سألت عنها أحد اقلت نعم سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى فقال انه قال لك الدرهم الباقي بينهما أثلاثا فقلت نعم قال اخطأ أبو حنيفة رحمه الله تعالى لانا نقول درهم من الدرهمين الضامنين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثاني من الضامنين يحتمل أنه من الدرهمين ويحتمل أنه الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصفان فاستحسن جوابه جدا وعدت الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقلت له خولفت في المسئلة فقال ألقيت ابن شبرمة وقال لك كذا وكذا وذكر جوابه بعينه فقلت نعم فقال ان الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما بحيث لا يتميز فالصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولصاحب الدرهم ثلث كل درهم فأى درهم ذهب ذهب بحصته فالدرهم الباقي بينهما أثلاثا كذا في الجوهرة النيرة * رجل غصب عبدا فباعه من رجل بخمسمائة الى سنة والعبد معروف للمغصوب منه وقال المغصوب منه للغاصب قد اشتريت مني هذا العبد بألف درهم حالة فقبضته مني ثم بعته هذا الرجل بخمسمائة درهم الى سنة وقال الغاصب ما اشتريته منك قط ولا كملك أمرتني فبعته بخمسمائة درهم الى سنة بأمرك والعبد قائم عند المشتري فالعبد سالم للمشتري لانهم اتفقوا على صحة شرائه ولا ضمان على الغاصب بسبب الغصب لان تعذر الرد على المالك كان المعنى من جهته وهو اقراره ببيعه من الغاصب ويستحلف الغاصب بالله ما اشتريته فان حلف لأشئ عليه وان نكل كان عليه الثمن الذي ادعاه المغصوب منه وان كان العبد قد مات عند المشتري وباقي المسئلة بحالها فهنا يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان الغاصب وهب هذا العبد من رجل وسلم اليه ثم ادعى أنه فعل ذلك بأمر المغصوب منه فقال المغصوب منه بعت منك بألف ثم وهبته فهو على التفصيل الذي قلنا في البيع ولو كان الغاصب ضرب العبد فقتله ثم قال الغاصب ضربت بأمر المالك وقال صاحب العبد لا بل بعته منك فضربت ملك نفسك يحلف الغاصب أولا فان نكل لزمه الثمن

وان حلف ضمن القيمة لتعذر الرد لمعنى من جهة الغاصب ثم يحلف المالك فان نكل بطلت القيمة وان حلف فله قيمته على الغاصب وهو نظير الهلاك فيما تقدم كذا في المحيط * سكران لا يعقل نام في الطريق فأخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ ثوبه من تحت رأسه وخاتمه من أصبعه أو كيسه من وسطه أو درهما من كفه ليحفظه ضمن لانه كان محفوظا بصاحبه كذا في الوجيز للكردي * رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذبه عاقله المقر في اقراره ثم غصبه رجل من مولاه فبات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته باقراره فإنه يرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله كذا في المحيط * غصب العبد المديون ومات عنده فلا ربا ب المديون مظالمته بالقيمة كذا في القنية * وسئل أبو حامد عن رجل في يده دار مرهونة غصبها منه غاصب هل له ان يطالب المديون بالدين فقال ينظر ان أياح له الانتفاع فغصبت في حالة الانتفاع فله ان يطالبه وان غصبت في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التتارخانية * ولو غصب من الذي مسلم أو سرق منه يعاقب المسلم يوم القيامة ومخاصمة الذي يوم القيامة أشد فظلامة الكافر أشد من ظلامة المسلم لان الكافر من أهل النار أبدا ويقع له التخفيف في النار بالظلمات التي له قبل الناس فلا يرجي منه أن يتركها والمسلم يرجي منه العفو واذا خاصم الكافر لا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمن ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كفره فتعين العقوبة ولهذا قال خصوصية الدابة على الآدمي أشد من خصوصية الآدمي على الآدمي كذا في الكبرى * وسئل علي بن أحمد عن زعيم القوم اذ أخذهم ليأخذ منهم أشياء ظلما فاختفى القوم غير واحد فأخذ منه ذلك الزعيم تلك الجباية ثم لما طهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا مما كان أخذ منه قبل ذلك وأخذ منهم ما أخذ منه على وجه الظلم ثم ندبهم هل عليه رد ما أخذ من القوم فقال نعم كذا في التتارخانية * لها حنطة ربيعية في خابية ونخيلية في أخرى فأمرت أختها ان تدفع الى حوائها الخريفية فأخطأت فدفعت اليه الربيعية ثم أرسلت الا مرة بنتها مع الحرات لتنقل اليه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تثبت ثم تبين أنها ربيعية تضمن أي الثلاثة شاءت لانها لما أخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحرات غاصبات الغاصبة قال رضى الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقعات كذا في القنية * وسئل أبو حامد عن مسافر حل أمتعته على سفينة لينذهب الى بلدة ثم مات ومعه ابنه فاخرج الابن تلك الامتعة من تلك السفينة الى سفينة أخرى لينذهب ليسلمها الى سائر الورثة وأخذ طريقا يسلكه الناس غير الطريق الذي كان الميت على عزم ان يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن وضاعت الامتعة هل يضمن الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عن امرأة أخرى فقال ان كان أخرجها الى سفينة أخرى ومضى بها الى مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التتارخانية * المجامع الاصغر ادفع هذه القمعة الى أحد من الصغار بن ليصلحها ودفعها الى أحد ونسبها لم يضمن كالمودع اذا نسي الوديعة أنها في أى موضع ومثله في فتاوى صاعد ادفع هذا الغزل الى نساح ولم يعينه ولم يقبل الى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف أمر الموكل للوكيل وكل أحد احيث لا يصح وانما يصح أن لو قال وكل من شئت وكذا الخليفة اذا قال لوالى البلدة قأ أحد القضاء لا يصح ولو قال من شئت صح كذا في القنية * وسئل يوسف بن محمد عن غاصب ندم على ما فعل وأراد أن يرد المال الى صاحبه ووقع له الياس عن وجود صاحبه فتصدق بهذا العين هل يجوز للفقير أن ينتفع بهذا العين فقال لا يجوز أن يقبله ولا يجوز له الانتفاع وانما يجب عليه رده الى من دفعه اليه قال رضى الله عنه انما أجاب بهذا

الجواب زحرا لهم كماله لا يتساهلوا في أموال الناس أما الوسلك الطريق في معرفة المالك فلم يجده فحكمه
حكم اللقطة قبل له إذا لم يجز الاستفاد به وأراد أن يردّه إلى الغاصب فلم يجده الغاصب وهذا العين
يهلك في الصيف ولا يبقى إلى أن يرد الغاصب أو يرجع إلى الغاصب كيف يفعل فقال يمسكه حتى يمكنه
حتى إذا خاف ملاحك باعه وأمسك ثمنه حتى يردّه إلى من دفع إليه العين كذا في التتارخانية *
ولو أجل بدل المغصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الملقط *
لومات وترك عينا ودينارا وعصا باقى أيدي الناس ولم يصل شيء من ذلك إلى الورثة فالقياس أن يكون
الثواب بذلك الآخرة للورثة لأنهم ورثوا منه وفي الاستحسان أن توى الدين وتم اتوى قبل الموت
فالثواب له لأن التماوى لا يجري فيه الإرث فان توى بعده فالثواب للوارث لأنه يجري الإرث فيه
لقيامه وقت الموت كذا في الفتاوى العتابية * مات من عليه دين نسيه هل يؤاخذ به
يوم القيامة أن كان الدين من جهة التجارة يرجح أن لا يؤاخذ به وإن كان الدين من جهة الغصب
يؤاخذ به كذا في الفتاوى الكبرى * رجل مات أبوه وعليه دين قد نسيه والابن يعلم به فأنه
يؤديه فإن نسي الابن حتى مات هو أيضا لا يؤاخذ به في الآخرة كذا في الظهيرية * سرق شيئا من
أبيه ثم مات أبوه لم يؤاخذ به في الآخرة لأن الدين وهو ضمان المسروق انتقل إليه وأثم بالسرقه لأنه
حتى على المسروق منه كذا في الفتاوى العتابية * رجل له على رجل دين فتم قضاؤه ظمنا حتى
مات صاحب الدين وانتقل إلى الوارث تسكما وفيه قال أكثر المشايخ لا يكون حق الخصومة
للاول لكن المختار أن الدين للوارث والخصومة في الظلم بالمنع للاول لا في الدين إذا انتقل إلى
الوارث كذا في الظهيرية * رجل له على رجل دين فبلغه أن المدين قد مات فقال جعلته في حل أو قال
وهبته ثم ظهر أنه حي ليس للطالب أن يأخذ لانه وهبه منه من غير شرط كذا في فتاوى قاضيخان *
رجل له خصم فمات ولا وارث له يتصدق عن صاحب الحق الميت بمقدار ذلك ليكون وديعة عند الله
فيوصل إلى خصمائه يوم القيامة كذا في الفتاوى العتابية * رجل له على امرأة حق فله أن يلزمها
ويجلس معها ويقبص على ثيابها لأن هذا ليس بحرام فإن هربت ودخلت خلوة دخلها إذا كان يأمن
على نفسه ويحفظها بعينه بعد امنها قطع مال رجل ظمنا فالأفضل لصاحب المال أن يحلله كذا في خزنة
المفتين * دين لرجل على آخر لا يقدر على استيفائه كان ابرأؤه خيرامن أن يدعى عليه لأن في الإبراء
تخليصا من العذاب في الآخرة وكان فيه ثواب كذا في الفتاوى الكبرى * غلط النقاش ونقش
في الخاتم اسم غيره أن لم يمكنه اصلاحه ضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال كذا
في الوحي لا كدرى * رجل استأجر رجلا ليجمع له علف الجمار ودفع اليه جمارين فأخذ
مغالب جماريهما فذهبا واستردا منه ثم أن أحدهما سلم الجمارين إلى الآخر ورجع ثم أن الآخر ساق
الجمار فهلك المالك بالخيار أن شاء ضمن الشريك الدافع إلى الآخر وأن شاء ضمن سائق الجمار لأن
الاول متعذبا لدفع إلى الآخر والثاني متعذبا بالسوق بذور الآخر كذا في حواهر الفتاوى * وسئل
عن غصب علوا وسفلا من آخر وغرب العلوا فإذا أحب على الغاصب أجاب أن المالك بالخيار أن شاء
ترك النقض على الغاصب ضمنه القيمة وإن شاء أخذ النقص وضمنه نقصان البناء كذا في فتاوى
أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشني * رجل غصب بحولا واستهلكه فيبس لبن أمه
قال النعمية أبو بكر البلخي يضمن الغاصب قيمة البحول ونقصان الام لأن هلاك الولد أوجب نقصان
الام كذا في فتاوى قاضيخان * غصب عبد فشد به بحبل فقتل العبد نفسه أو مات حتى أنفه ضمن
الغاصب لانه في ضمانه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل باع أثوابا ومات قبل استيفاء الدين ولم

يدع وارثا ظاهرا فأخذ السلطان دينه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء أداء الديون
إلى الوارث لانه لما ظهر الوارث ظهر أنه لم يكن للسلطان حق الاخذ كذا في فتاوى قاضيخان * وفي
تجنيس المنتخب ولو انهدم جدار الميت فظهر له مال فأخذ القاضى فعلم بذلك الظلمة فدفع القاضى
اليهم ضمن كذا في التتارخانية * رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن أهل الغلام فرأى الغلام
غلاما نالعبون فأنتهى اليهم وارتقى بسطح بيت فوقع ومات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا
بالاستعمال كذا في فتاوى قاضى خان * وسئل شمس الاسلام عن استعمال عبد الغير أو جارية
الغير فأبى في حالة الاستعمال (قال) فهو ضامن بمنزلة المغصوب اذا أبى من يد الغاصب ومن
استعمل عبدا مشتركا أو حمارا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه
في أجناس الناطقى في استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه روايتان في رواية مشاهير انه يصير غاصبا
وفي رواية ابن رستم عنه انه لا يصير غاصبا وفي الدابة يصير غاصبا في الروايتين ركوبا وجلا (ورد في زماننا
من بعض البدان فتوى) وصورتها رجل كان يكسر المحطب فجاء غلام رجل وقال اعطني القدوم
والمحطب حتى أكسر أنا فأبى صاحب المحطب ذلك فأخذ الغلام القدوم منه وأخذ المحطب وكسر بعضه
وقال اثبت بأخر حتى أكسر فأبى صاحب المحطب بحطب آخر فكسره الغلام فأصاب بعض ما يكسر من
المحطب عين الغلام وذمبت عينه فأفتى مشايخ بخارى على أنه لا يكون على صاحب المحطب شيء كذا
في الظهيرية * جماعة في بيت انسان أخذوا حدمهم امرأة ونظر فيها ودفع الى آخر فنظر فيها ثم ضاعت
لم يضمن أحد لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجرى الشئ باستعماله يكون غصبا رفع قدوم
النجار ومويراه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن كذا في القية * بعث جارية الى نخاس وأمره ببيعها
فبعثها امرأة النخاس في حاجة لها فهرت فلصاحب الجارية أن يضمن المراءدين النخاس لان النخاس
أجبره مشترك والاجير مشترك لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك دلال الثياب كذا في
الكبرى * في فتاوى أبي الليث جارية جاءت الى النخاس بغير اذن مولاهما وطلبت البيع وذمبت
ولا يدري أين ذهبت وقال النخاس رددها على المولى فالقول قول النخاس ولا ضمان عليه ومعنى
ذلك ان النخاس لم يأخذ الجارية ومعنى الرد أنه أمرها بالذهاب الى منزل المولى وكان النخاس متبرا
للغصب أما اذا أخذه النخاس الجارية من الطريق أُرْذِبَ بها من منزل مولاهما بغير أمره فلا يصدق
كذا في المحيط * ركب دابة الغير لا بذنه ثم نزل فأتى الصحيح انه لا يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى حتى يحركها من موضعها ليتحقق الغصب بالنقل هو المختار كذا في الغيانية * رجل قعد على ظهر
دابة رجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقر
دون الذي ركب اذا لم تهلك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة يجدها ومنعهما من صاحبها
قبل أن تعقر ولم يحركها فجاء آخر وعقرها فلصاحب الدابة أن يضمن أيهما شاء وكذا اذا دخل الرجل
دارا انسان وأخذ متاعا وبجده فهو ضامن وان لم يحولها وان لم يجده فلا ضمان عليه الا أن يهلك بفعله
أو يخرج من الدار كذا في فتاوى قاضى خان * ولو دخل دار رجل فأخرج منها ثوبا فوضعه في منزل
آخر فضاع فيه الثوب فان كان بين المنزلين في الحرز تفاوت ضمن والا فلا كذا في الكبرى * رجل قتل
رجلا في مغارة ومعه مال فضاع المال ضمن المال كذا في العيون وأفتى ظهير الدين المرغيناني
أنه لا يضمن وهذا اليق بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراجية * اصطبسل مشترك بين
اثنين لكل واحد منهما فيه بقرة دخل أحدهما الاصطبسل وشد بقرة صاحبه كيدا تضرب بقرة
فتمزقت البقرة وتحنقت بالحبسل وماتت لا ضمان عليه اذا لم يتقدمها من مكان الى مكان آخر كذا

في خزانة المغتير * السلطان اذا أخذ عينا من أعيان رجل ورهن عند رجل فهلك عند المرتهن ان كان المرتهن طائعا يضمن ويكون للمالك الخيار بين تضمين السلطان والمرتهن ويتقنى على هذا الجوابي الذي يقال له (يا بكار) اذا أخذ شيئا رهنا وهو طائع يضمن وكذا العرف اذا كان طائعا فيه يضمن وصار العرف والجوابي مجروحين في الشهادة كذا في المحيط * مهتر محله اذا أخذ شيئا وهو طائع فيه يضمن فان وقع ورهن عند آخر المرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا أن المالك بالخيار كذا في التتارخانية * وفي فتاوى سمرقند اذا أخذ قلنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحها الا تحرم من رأسه فضاقت فار كانت القلنسوة بمراى دين صاحبها أو أمكنه رفعها وأخذها فلا ضمان على واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فصاحب القلنسوة بالخيار ان شاء ضمن الا أخذوا ن شاء ضمن الطارح كذا في الذخيرة * اذا صلى الرجل فوقع قلنسوته بين يديه فنهاها رجل ان تحاها ووضعها حيث يتناولها المصلى فسقط لا يضمن لانها تعد في يديه ان تحاها فكثير من ذلك فضاقت ان كانت القلنسوة بمراى صاحبها وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لا ضمان على الطارح ولا يضمن كذا في الكبرى * وفي الفتاوى في البيوع سئل أبو بكر عن أخذ من الفقاع كوزا لشرب الفقاع أو قدحاً فسقط من يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في المحاوى * وفي فتاوى أهل سمرقند رجل تقدم الى خراف وأخذ منه غضارة بأذنه لينظر فيها فوقعت من يده على غضارات أخرى وانكسرت الغضارات فلا ضمان في المأخوذة ويجب الضمان في الباقيات كذا في الظهيرية * شرع في الحمام وأخذ فنجانة وأعطاها غيره فوقع من يده الثاني وانكسرت فلا ضمان على الأول كذا في المحيط * دخل رجل على صاحب الدكان بأذنه فتعلق بشيء مما في دكانه فسقط لا يضمن اكن تأويله اذ لم يكن السقوط بفعله ومثله وكذلك اذا أخذ شيئا بغير أذنه مما في دكانه لينظر اليه فسقط لا يضمن ويجب ان يضمن الا اذا أخذ بأذنه اما صريحا أو دلالة رجل دخل منزل رجل بأذنه وأخذ اياه من بيته بغير أذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان مالم يحجر عنه لانه مأدون فيه دلالة الا يرى انه لو أخذ كوز ماء وشرب منه فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه كذا في الكبرى * في التنتقي رجل عنده دية رجل وهي ثياب فجعل المودع فيها ثوبا له ثم طابها صاحب الوديعة فدفع كلها اليه فضاقت ثوب المودع فصاحب الوديعة ضامن له قال ثمة كل من أخذ شيئا على أنه له ولم يكن له فهو ضامن كذا في المحيط * رجل أضاف برحلا فأنسى الضيف عنده ثوبا فتبعه المضيف بالثوب فغصب الثوب غاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على المضيف وان غصب خارج المدينة فهو ضامن كذا في خزانة المغتير * تعاقب رجل برجل وخاصمه فسقط عن المتعاقب به شيء فضاقت قالوا يضمن المتعاقب قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب المال براه وبمكنته أن يأخذه لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * بعث الى قصارا أحد ثوبه فدفع القصار بالغاط ثوبا آخر وضاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان كان ثوب غيره خير ماله * بين تضمين القصار والرسول وأيهما ضمن لم يرجع على الآخر كذا في الوجيز لا كدردي * وسئل أبو بكر عن بعثه الى ماشيته فركب ودابة الا حرق عطيت في الطريق قال ان كان بينهما انبساط في أن يفعل في ماله مثل ذلك لم يضمن وان لم يكن ضمن كذا في المحاوى أخذ أحد الشرى كين حمارا صاحبه الحمار وطهر به بغير أذنه فأكل الحمار الحنطة في الرحى ومات لم يضمن لوجود الأذن في ذلك دلالة قال رضي الله عنه فلم يجبه بذلك لاعتقاده العرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا أنه لا يضمن فيما يوجد الأذن دلالة وان لم يوجد صريح حتى لو فعل الاب بحمار ولده ذلك أو على العكس أو أحسد

الزوجين بجهتها الاخرى لا يضمن من للاذن دلالة ولو ارسل جارية تزوجته في شأن نفسه بغير اذنتها وأبقت لا يضمن كذا في العنية * زق انفتح فربه رجل فان لم يأخذه لا يضمن من وان أخذه ثم تركه فان كان المالك حاضرا الاضمان عليه وان كان غائبا يضمن وكذلك اذا رأى ما وقع مع كم انسان كذا في الفصول العمادية * أدخل دابته في دار غيره فأخرجها صاحب الدار فهاكت لا ضمان عليه كذا في خزنة المفتين * وضع ثوباني دار رجل فرمى به والمالك عائب ضمن هـ كذا في الحامى * والله سبحانه أعلم

(كتاب الشفعة وهو مشتمل على سبعة عشر بابا) *

(الباب الاول في تفسيرها وشرطها ووصفها وحكمها) *

أما تفسيرها شرعا فهو تملك البقعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري هـ كذا في محيط السرخسى * وأما شرطها فانواع منها عقد المعاوضة وهو البيع وما هو بمعناه فلا تجب الشفعة به اليس ببيع ولا بمعنى البيع حتى لا تجب بالهبة والصدقة والميراث والوصية لان الاخذ بالشفعة تملك على المأخوذ منه ما تملك هو فاذا انعدم معنى المعاوضة فلو أخذ الشفيع أمانا يأخذها بقيمة أو مجعانا لا يسبيل الى الاول لان المأخوذ منه لم يملك القيمة ولا الى الثاني لان الجبر على التبرع ليس بمشروع فامتنع الاخذ أصلا وان كانت الهبة بشرط العوض فان تقابذنا وجبت الشفعة وان قبض أحدهم ما دون الآخر فلا شفعة عند أصحابنا الثلاثة ولو رهب عقارا من غير شرط العوض ثم ان الموهوب له عوض من ذلك دارا فلا شفعة في الدارين لافي دار الهبة ولا في دار العوض وتجب الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح سواء كان الصلح عن الدار أو اقرارا وانكارا وسكوت وكذا تجب في الدار المصالح عنها من اقرار وأما عن انكار فلا تجب به الشفعة ولكن الشفيع يقوم مقام المدعى في اقامة الحجة فان أقام البينة أن الدار كانت للمدعى أو حالف المدعى عليه فنكحل فيه الشفعة وكذلك لا تجب في الدار المصالح عنها عن سكوت لان الحكم لا يثبت بدون شرطه فلا يثبت مع الشك في وجود شرطه ولو كان بدل الصلح منافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح عن اقرار وانكار ولو اوصطلمنا على أن يأخذ المدعى الدار ويعطيه دار أخرى فان كان الصلح عن انكار تجب في كل واحدة من الدارين الشفعة بقيمة الأخرى وان كان عن اقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة في الدارين جميعا لانهما ملك المدعى (ومنها معاوضة المال بالمال) وعلى هذا يخرج ما اذا صالح عن جناية توجب قصاص فيمادون النفس على دار لا تجب ولو صالح عن جناية توجب الارش دون القصاص على دار تجب فيها لشفعة وكذلك لو اعتق عبدا على دار لا تجب الشفعة (ومنها) أن يكون المبيع عقارا أو ما هو بمعناه فان كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء سواء كان العقار محميا بمثل القيمة أو لا يحتملها كالحمام والرحى والبئر والنهر والعين والدور الصغير (ومنها) زوال ملك البائع عن المبيع فادام ترز ولا تجب الشفعة كما في البيع بشرط الخيار للبائع حتى لو أسقط خياره وجبت الشفعة ولو كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة ولو كان الخيار للمالك لا تجب الشفعة ولو شرط للبائع الخيار للشفيع فلا شفعة له فان أجاز الشفيع جاز البيع ولا شفعة له وان فسح فلا شفعة له والخيلة للشفيع في ذلك ان لا يفسح ولا يجبر حتى يميز البائع أو يجوز هو بمضى المدة فتكون له الشفعة وخيار العيب والرؤية لا يمنعان وجوب الشفعة (منها زوال حق البائع) فلا تجب الشفعة في الشراء فاسدا ولو باعها المشتري شراء فاسدا بيعا صحح فاجاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء أخذها بالبيع الاول وان شاء أخذها بالبيع الثاني فان أخذ بالبيع الثاني أخذ بالثمن وان أخذ بالبيع الاول أخذ بقيمة المبيع يوم القبض لان البيع بيع فاسدا

مضمون بالقبض كالمقصوب وعلى هذا الاصل يخرج قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن اشترى أرضا
 شراء فاسدا فبني عليها أنه يثبت للشفيع حق الشفعة وعندهما لا يثبت (ومنها) ملك الشفيع وقت
 الشراء في الدار التي يأخذها الشفعة فلا شفعة له بدار يسكنها بالاجارة أو الاجارة ولا بدار باعها قبل
 الشراء ولا بدار جعلها مسجدا (ومنها) ظهوره لك الشفيع عند انكار بحجة مطلقة وهو البينة
 أو تصديقه وهو في الحقيقة شرط لظهور الحق لا شرط لثبوتها فإذا أنكر المشتري كون الدار التي يشفع بها
 مملوكة للشفيع ليس له أن يأخذ بالشفعة حتى يقيم البينة أنها داره وهذا قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) أن لا تكون الدار
 المشفوعة ملكا للشفيع وقت البيع فان كانت لم تجب الشفعة (ومنها) عدم الرضى من الشفيع
 بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة فان رضى بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة بأن وكاه صاحب الدار
 يبيعها فباعها فلا شفعة له وكذلك المضارب اذا باع دارا من مال المضاربة ورب المال شفيعها بدار أخرى
 له لا شفعة قرب الدار سواء كان في الدار ربح أو لم يكن فيها ربح واسلام الشفيع ليس بشرط لوجوب
 الشفعة فثبت لاهل الذمة فيما يدينهم وللذمي على المسلم وكذا الحرية والمذكورة والعقل والبلوغ
 والعدالة ليست بشرط فتجب الشفعة للأذون والمسكاتب ومعتق البعض والنسوان والصبيان والمجانين
 وأهل البغى إلا أن المحصن فيما يجب للصبى أو عليه وعليه الذي يتصرف في ماله من الاب ووصيه والمجذ
 أبي الاب ووصيه والقاضي ووصى القاضي هكذا في البدائع * (وأما صفتها) * فلاخذ بالشفعة بمنزلة
 شراء مبتدأ فكل ما ثبت للمشتري من غير شرط نحو الرذخيار الرؤية يثبت للشفيع وما لا يثبت للمشتري إلا
 بالشرط لا يثبت للشفيع إلا بالشرط هكذا في خزانة المفتين * (وأما حكمها) * فجواز طلب الشفعة عند
 تحقق سببها وتا كدها بعد الطلب وثبوت الملك بالقضاء بها وبالرضى هكذا في النهاية * قال أصحابنا
 الشفعة لا تجب في المنقولات مقصودا وانما تجب تبعاً للعقار وانما تجب مقصودا في العقارات كالدار
 والكرم وغيرهما من الاراضى وتجب في الاراضى التي تملك رقابها حتى ان الاراضى التي حازها الامام
 لبيت المال ويدفعها الى الناس مراعاة فصار لهم فيها كدار كالبناء والاشجار والسكران اذا كسوها
 بتراب يقلوه من مواضع على كونها فلو بيعت هذه الاراضى فبيعها باطل وبيع الكرداران كان معلوما
 يجوز ولكن لا شفعة فيه وكذا الاراضى المياندبية اذا كانت الاكرية يزعمونها فبيعها لا يجوز وفي
 أدب القاضي للخصاف في باب الشفعة وانما تجب بحق الملك حتى لو بيعت دار يجنب دار الوقف فلا
 شفعة للواقف ولا يأخذها المتولى وفي فتاوى العقبة أبي الليث رحمه الله تعالى وكذلك اذا كانت هذه
 الدار وقفا على رجل لا يكون للوقوف عليه الشفعة بسبب هذه الدار كذا في المحيط * رجل له دار
 في ارض وقف فلا شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة لجارها أيضا كذا في السراجية * وفي التجريد
 ما لا يجوز بيعه من العقار كالواقف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز البيع في الوقف كذا
 في الخلاصة * ولو اشترى دارا ولم يقبضها حتى يبعث بجنبها دار أخرى فله الشفعة كذا في المحيط
 المبرحسي * ولا تجب الشفعة في دار جعات مهران أو أجرة أو عوض عتق هكذا في التبيين * ولو
 تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها داره بمهر المثل تجب الشفعة ولو تزوجها على الدار أو على مهر مسمى ثم
 قبضت الدار مهر فلا شفعة هكذا في خزانة المفتين * ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باعها بذلك المهر
 دارا تجب للشفيع فيها الشفعة وكذلك اذا تزوجها على غير مهر وفرض لها القاضي مهر ثم باعها دارا
 بذلك المفروض تجب للشفيع فيها الشفعة هكذا في المحيط * ولو تزوج امرأة على دار على ان ترد المرأة
 عليه ألفا فلا شفعة في شيء من الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تجب الشفعة في حصه

الالف وكذلك لو خالع المرأة على أن يرث الزوج عليها ألعاف على هذا الخلاف كذا في محيط السرخسي
 وإذا صالح عن دم عمد على دار على أن يرده عليه صاحب الدم ألف درهم فلا شفعة في الدار في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ منه جزءاً من أحد عشر جزءاً
 بألف درهم وكذلك الصلح من شجاج العمدة التي فيها القود وان صالحه من موصحتين أحدهما عمدهما
 والاخرى خطأ على دار فلا شفعة فيها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى يأخذ الشفيع نصفها بخمسمائة لأن موجب وصحة النجاة خمسة مائة درهم كذا في المبسوط
 * اذ تزوج امرأة بغير مهر وفرض لها داره مهرأ أو قال صالحته على أن يجعلها لك مهرأ أو قال
 أعطيتك هذه الدار مهرأ فلا شفعة للشفيع في هذه العصول كذا في الظهيرية * رجل تزوج
 امرأة ولم يسم لها مهرأ ثم دفع اليها داراً فهذا على وجهين إن قال الزوج جعلها مهرأ فلا شفعة فيها
 وإن قال جعلها مهرأ ففيها الشفعة كذا في الذخيرة * وإذا تزوج الرجل بنته وهي صغيرة على دار
 فطالما الشفيع بالشفعة فسلمها الأب له بثمن مسمى معلوم بمهر مثلاً أو بقيمة الدار فهذا بيع وللشفيع
 فيها الشفعة وكذلك لو كانت البنت كبيرة فسلمت فهو بيع وللشفيع فيها الشفعة وإن صالح من
 كفالة بنفس رجل على دار فلا شفعة فيها سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص أو حدة أو مال
 ففي حكم الشفعة وبطلان الصلح في الكل سواء لو صالح من المال الذي يطالب به فإن قال على أن يبر
 فلان من المال كله فهو جائز وللشفيع فيها الشفعة لأن صلح الاجنبي عن الدين على ملكه صحيح
 كصلح المديون وإن قال أقبضتكمها عنه فالصلح باطل هكذا في المبسوط * ومن لا تجوز ربه بغير عوض
 كالأب في مال ابنه وكالمكاتب والعبد التاجر إذا وهب بعوض لا يصح ولا تجب الشفعة عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يصح وتجب الشفعة كذا في محيط السرخسي * وإن وهب لرجل
 داراً على أن يهبه الآخر ألف درهم شرطاً فلا شفعة للشفيع فيه ما لم يتقبضاً إن قال قد أوصيت بداري
 ببيع العنان بألف درهم ومات الموصي فقال الموصي له قبضت فللشفيع الشفعة وإن قال أوصيت له
 بأن توهب له على عوض ألف درهم فهذا مالو بأشراً له بغيره سواء في الحكم وإن وهب نصيباً من دار
 مسمى بشرط العوض وتقبضاً لم يجز ولم تكن فيه الشفعة عندنا وكذلك إن كان الشفيع في العوض
 فيما يقسم وإن وهب داراً لرجل على أن يبرئه من دين له عليه ولم يسمه وقبض كان للشفيع فيها
 الشفعة وكذلك لو وهبها بشرط الإبراء مما يدعي في هذه الدار الأخرى وقبضها فهو مثل ذلك في الاستحقاق
 بالشفعة هكذا في المبسوط * رجل اشترى جارية بألف فصالح من عيب بها على بخرد منه أو أقرار
 بالعيب على دار فلا شفعة للشفيع كذا في الجامع الكبير في باب الشفعة في الصلح * ولو صالحه عن
 عيب على الدار بعد القبض فالقول للصلح في نقصان العيب كذا في التارخاية * وإذا كان لرجل على
 رجل دين يقربه أو يجمعه فصالحه من ذلك على دار أو اشترى به منه داراً وقبضها فللشفيع فيها
 الشفعة فإن اختلف هو والشفيع في مبيع ذلك الدين وجنسه فهو بمنزلة اختلاف المشتري والشفيع
 في الثمن ولا يلتفت إلى قول الذي كان عليه الحق كذا في المبسوط * دار بين ثلاثة نفر مثلاً جاء
 رجل وادعى لنفسه فيها دعوى فصالحه أحد شركاء الدار على مال على أن يكون نصيب المدعى لهذا
 المصالح خاصة فطلب الشريك الآخران الشفعة فإن كان الصلح عن أقرار شركاء الدار بأن أقر شركاء
 الدار بما ادّعاها المدعى وصالح مع المدعى واحد منهم على أن يكون نصيب المدعى له خاصة كان لهم الشفعة
 في ذلك وإن كان الصلح عن إنكار الشركاء فلا شفعة وإن كان المصالح مقرراً بحق المدعى وأنكر الشريك
 الآخران حقه فالتقاضى يسأل الشريك المصالح البينة على ما ادّعاها المدعى وإذا أقام البينة على ما ادّعاها

المدعى قبل بيئته لانه مشترأ ثبت ملك بائعه فيما اشترى حتى يثبت شراؤه واذا قبلت بيئته صار الثابت بالبيئته كالثابت باقرار الشركاء وهناك للشريكين الاتحسين حق الشفعة فههنا كذلك واذا ادعى حقا في دار وصالحه المدعى عليه على سكنى دار أخرى فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع الصلح عنها كذا في المحيط * ولو كان ادعى ديناً أو ودعة أو جراحة خطأ فصالحه على داراً وحائط من دار فلا شفعة فيه الشفعة واذا صالح من سكنى داراً وصلى له بها أو خدمة عبد على بيت فلا شفعة فيه واذا ادعى على رجل ما لا فصالحه على أن يضع جذوعه على حائطه ويكون له موضعها أبداً أو سنين معلومة ففي القياس هذا جائز لان ما وقع عليه الصلح معلوم عيناً كان أو منفعة ولكن ترك هذا القياس فقال الصلح باطل ولا شفعة للشفيع فيها وكذلك لو صالحه أن يصرف مسيل مائه الى دار لم يكن تجار الدار أن يأخذ مسيل مائه بالشفعة ولو صالحه على طريق محدود معروف في دار كان للجار الملامق أن يأخذ ذلك بالشفعة وأيس الطريق فيها كمسيل الماء لان عين الطريق تملك فيكون شريكاً بطريق ولا يكون شريكاً بوضع المجذع في الحائط الهراوى ومسيل الماء كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في الاملاء رجل اشترى داراً واشترط الخيار للشفيع ثلاثاً قال ان قال الشفيع أمضيت البيع على أن أخذ بالشفعة فهو على شفيعته وان لم يذ كر أخذ الشفعة فلا شفعة له كذا في التتارخانية * ولو باع داره على أن يضمن له الشفيع الثمن عن المشتري والشفيع حاضر فضمن جاز البيع ولا شفعة له لان البيع من جهة الشفيع قد تم فلا شفعة وكذلك لو اشترى المشتري الدار على أن يضمن له الشفيع الإدراك عن البائع والشفيع حاضر فضمن جاز البيع ولا شفعة له كذا في شرح الطحاوى * ولو كان المشتري بالخيار ابدالم يكن للشفيع فيها الشفعة فان أبطل المشتري خياره واستوجب البيع قبل مضي الايام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك عند مضي الايام الثلاثة كذا في المبسوط * وان كان المشتري شرط الخيار لنفسه شهراً أو ما أشبه ذلك فلا شفعة للشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أبطل المشتري خياره قبل مضي ثلاثة أيام حتى انقلب البيع صحيحاً وجبت للشفيع الشفعة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو باع بخيار ثلاثة أيام ثم زاده ثلاثة أخرى وقد كان الشفيع طلب الشفعة وقت البيع أخذها اذا انقضت المدة الاولى واذا ردها أحد الجارين على الاصل أخذها الجار الآخر كذا في التتارخانية * واذا اشترى داراً بعبد بعينه أو بعدد بعينه وشرط فيه الخيار لاحدهما ان شرط الخيار للبائع الدار فلا شفعة للشفيع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار في الدار أو في العبد كذا في المحيط * واذا اشترى داراً بعبد واشترط الخيار لثلاثين مشتري الدار فلا شفعة فيه الشفعة فان أخذها من يدمشترها فقد وجب البيع له فان سلم المشتري البيع وأبطل خياره سلم العبد للبائع فان أبي أن يسلم البيع أخذ عبده ودفع قيمة العبد التي أخذها من الشفيع الى البائع ولا يكون أخذ الشفيع الدار بالشفعة اختياراً من المشتري واسقاط الخيار في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري فذلك اختيار منه ولو كانت الدار في يد البائع كان للشفيع أن يأخذها منه بقيمة العبد وسلم العبد للمشتري ولو كانت الدار في يد المشتري فهلك العبد في يد البائع انتقض البيع ورد المشتري الدار وللشفيع أن يأخذها بقيمة العوض كذا في المبسوط * ولو كان الخيار للبائع الدار فبيعت دار بجنب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نقض البيع كذا في المحيط * واذا كان الخيار للمشتري فبيعت دار بجنب هذه الدار كان له فيها الشفعة فاذا أخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة للبيع فاذا جاء الشفيع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل لانه انما يملكها الآن فلا يصير بها جار الدار الاخرى من وقت العقد الا أن تكون له دار الى جنبها والدار الثانية سائمة

للمشتري لان اخذ الشفع من يده لا ينفي ملكه من الاصل ولهذا كانت عهدة الشفع عليه فلا يثبت
 به انعدام السبب في حقه حين اخذها بالشفعة كذا في المبسوط * اذا اشترى دارا ولم يكن رآها ثم بيعت
 دار بجنبها فآخذها بالشفعة لم يبطل خياره في الرواية الصحيحة لان الاخذ بالشفعة دلالة الرضى وخيار
 الرؤية لا يبطل بالرضى دلالة كذا في محيط السرخسي * واذا اقتسم اشركاء العقار فلا شفعة لمخارمهم
 بالقسمة سواء كانت القسمة بضا القاضى أو بغير قضائه كذا في النهاية * ولا شفعة في الشراء الفاسد
 سواء كان المشتري ممالكا بالقبض أو لا يملك وسواء كان المشتري قبض المشتري أو لم يقبض وهذا اذا
 وقع البيع فاسدا في الابتداء اما اذا فسد بعد انعقاده صح بحاق الشفع يبقى على حاله الا ترى ان
 النصرا في اذا اشترى من نصرا في دارا بخمر ولم يتقبضا حتى أسلما أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم
 يقبض الحجر فان البيع يفسد وللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة وان فسد البيع المشتري اذا قبض الدار
 المشتراة شراء فاسدا حتى صارت ملكا له فبيعت دار أخرى بجنب هذه الدار فله الشفعة فان لم يأخذ
 الدار الثانية حتى استرد البائع منه ما اشترى لم يكن للمشتري أن يأخذها بالشفعة فان كان المشتري
 أخذها ثم استرد البائع بحكم الفساد فلاخذ بالشفعة ماض كذا في المحيط * وان اشتراها شراء فاسدا
 ولم يقبضها حتى بيعت دارا لى جنبها فالبائع ان يأخذ هذه الدار بالشفعة لان الاولى في ملكه بعد
 فيكون جاريا لملكه للدار الاخرى ثم ان سلطه اليه ثب قبل الحكم بالشفعة بطلت شفيعته ولا شفعة فيها
 للمشتري لان جواره حدث بعد بيع تلك الدار كذا في المبسوط * ومن ابتاع دارا شراء فاسدا فلا شفعة
 فيها اما قبيل القبض فلبقاء ملك البائع فيها وأما بعد القبض فلا حتمال الفسخ فان بنى فيها يقطع
 حق البائع في الاسترداد ويجب على المشتري قيمتها وتجب للشفيع الشفعة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعندهما لا يقطع حقه في الاسترداد فلا يجب فيه الشفعة وللشفيع أن يأمر المشتري بهدم البناء
 فان اتخذها المشتري مسجد افعلى هذا الخلاف وقيل يقطع حقه اجماعا كذا في الكافي * ولو أسلم
 دارا في مائة ففاز حنطة وسباها فلا شفيع الشفعة ولو لم يسلها حتى اوتقيا بطل السلم والشفعة لانه فسخ
 ولو تناقضا بعد الافتراق والتسليم فله به الشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفع بل يبيع جديد كذا
 في القنية * رجل أوصى له بدار ولم يعلم حتى بيعت دار بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل
 أن يعلم بالوصية ثم بيعت الدار بجنبها فادعى الورثة شفيعتها فلم ذلك لان موته صار بمنزلة قبوله كذا
 في الفتاوى الكبرى * ولو أوصى بدار لرجل وبرقبته لا تخرف بيعت الدار بجنبها فشفيعتها
 لصاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * سفل لرجل وفوقه علو لغيره باع صاحب السفل سفله
 فلصاحب العلو الشفعة ولو باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك أن كان طريق
 العلو في السفل كان حق الشفعة بسبب الشركة في الطريق وان كان طريق العلو في السكة العظمى
 كان حق الشفعة بسبب الجوار فان لم يأخذ صاحب العلو السفل بالشفعة حتى انهدم العلو فعلى قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى تبطل شفيعته وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تبطل
 ولو بيع السفل والعلو منهدم فعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا شفعة لصاحب العلو بناء
 على ان عنده حق الشفعة بسبب البناء وعند محمد رحمه الله تعالى له حق الشفعة لان عنده حق
 الشفعة بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلو باق كذا في الذخيرة * وان كان السفل
 لرجل وعلوه لا تخرف بيعت دار بجنبها فالشفعة لهما فان انهدمت الدار قبل أخذ الشفعة فالشفعة
 لصاحب السفل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لقيام ما يستحق به الشفعة وهو الارض ولا شفعة
 لصاحب العلو زوال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد رحمه الله تعالى الشفعة لهما لان حقه قائم

أيضا فإنه ينبغي العلو إذا بنى صاحب السفلى سفله وله أن يبنى السفلى بنفسه ثم يبنى عليه العلو ويمنع صاحب السفلى عن الانتفاع حتى يعطيه حقه كذا في الكافي * رجلان اشتريا دارا أو أحدهما شفعيها فلا شفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لأن شراء الاجنبي لا يتم إلا بقبول الشفيع البيع لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفعيها فالبيع موقوف في حق المستأجر لقيام الاجارة فان أجاز المستأجر البيع نفذ في حقه وكان له الشفعة لوجود سببها وإن لم يجز البيع لكن طلب الشفعة بطلت الاجارة كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى أرضا مبدورة فبنت الزرع وحصده المشتري ثم حضر الشفيع أخذ الأرض بحصتها فنقوم الأرض مبدورة فيرجع بحصتها كذا في المحيط * وإذا اشترى نخلا ليقطعه فلا شفعة فيه وكذلك إذا اشتراه مطلقا فإن اشتراها بأصولها ومواضعها من الأرض ففيها الشفعة وكذلك لو اشترى زراعا أو رطبة ليحذها لم يكن في ذلك شفعة وإن اشتراها مع الأرض وجبت الشفعة في الكل استحسانا وفي القياس لا شفعة في الزرع وإذا اشترى أرضا فيها شجر صغار فكبرت فأنثرت أو كان فيها زرع فأدركه فالشفيع أن يأخذ جميع ذلك بالثم كذا في المبسوط * إذا اشترى البناء ليقعه فلا شفعة للشفيع فيه فإن اشتراه بأصله فالشفيع فيه الشفعة كذا في الذخيرة * ولو اشترى نصيب البائع من البناء وهو النصف فلا شفعة في هذا ويباع فيه فاسد وكذلك لو كان البناء كله لانسان فباع نصفه كذا في المبسوط * وإذا اشترى نخلا ليقطعها ثم اشترى بعد ذلك الأرض وترك النخل فيها فلا شفعة للشفيع في النخل وكذلك لو اشترى الثمرة ليحذها والبناء لغيره ثم اشترى الأرض لم تكن للشفيع الشفعة إلا في الأرض خاصة كذا في المبسوط * ولو اشترى بيتا ورعى ماء فيه ونهرها ومنايعها فلا شفعة في البيت وفي جميع ما كان من آلات الرعي المركبة ببيت الرعي لأنها تابعة لبيت الرعي وعلى هذا إذا اشترى الحمام فلا شفعة أن يأخذ بالشفعة الحمام مع آلاتها المركبة من القدر وغيرها ولا يأخذ ما كان منزلا للبيت في المسئلة الأولى والنجم في المسئلة الثانية إلا المنجز الأعلى من الرعي فإنه يأخذ بالشفعة استحسانا وإن لم يكن مركبا كذا في الظهيرية * ولو اشترى أجمة فيها قصب وسمك يؤخذ بغير صيد أخذ الأجمة والقصب بالشفعة ولم يأخذ السمك وإذا اشترى عيناً أو نهراً أو بئراً بأصلها فلا شفعة فيها الشفعة وكذلك إن كانت عين قبرا أو فقط أو موضع ملح أخذ جميع ذلك بالشفعة لوجود الاتصال معنى الأمان يكون المشتري قد سجل ذلك من موضعه فلا يأخذ ما حل منه كذا في المبسوط * وفي التفريد والشفيع أن يأخذ ما دخل في البناء والكنيف وكل شيء أما لظلة أن كان مفتحا في الدار فعندهما تدخل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التفصيل أن قال بكل حق هو ما تدخل والأفلا والثمار والشجر والزرع لا يدخل إلا بالشرط والقياس أن يدخل الثمر من غير الدار كذا في التتارخانية * اشترى كرمًا وله شفيع غائب فأنثرت الأشجار فأكلها المشتري ثم حضر الشفيع الغائب وأخذ الكرم بالشفعة فإن كانت الأشجار وقت قبض المشتري ذات ورد لم يبدأ الطلع من الورد لا يسقط شيء من الثمن وإن كان قد بدأ الطلع وقت قبض المشتري الكرم يسقط بقدر ذلك ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم كذا في الذخيرة * وإن كان المشتري أرضا فيها زرع لا قيمة له فأدرك الزرع وحصده المشتري ثم جاء الشفيع وأخذ الأرض لا يسقط شيء من ذلك الثمن كذا في محيط السرخسي * المكاتب إذا باع أو اشترى دارا أو مولى شفعيها فله أن يأخذ بالشفعة سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في البدائع * ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفعيها كان له الشفعة كذا في التتارخانية *

أسباب الشفعة إذا اجتمعت برأى فيها الترتيب فيقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك على الخليط والخليط على الجار فان سلم الشريك وجبت الشفعة للخليط وإذا اجتمع خليطان يقدم الاخص ثم الاعم وان سلم الخليط وجبت للجار وهذا جواب ظاهر الزاوية وهو الصحيح لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة سبب صالح للاستحقاق الا انه يرجح البعض على البعض لقوته في التأثير فاذا سلم الشريك التحقت شركته بالعدم ويجعل كأنها لم تكن فيراعى الترتيب في الباقي كما لو اجتمع الخلطة والجوار ابتداء وبيان هذا دار بين رجلين في سكة غير نافذة طريقتهما من هذه السكة باع أحدهما نصيبه فالشفعة لشريكه فان سلم فالشفعة لاهل السكة كلهم يستوى فيها الملاصق وغير الملاصق لانهم كلهم خلطاء في الطريق فان سلموا فالشفعة للجار الملاصق ولو انشعبت من هذه السكة سكة أخرى غير نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة لاهل هذه السكة خاصة لان خلطة اهل هذه السكة اخص من خلطة اهل السكة العليا وان بيعت دار في السكة العليا فالشفعة لاهل السكة العليا واهل السكة السفلى لان خلطتهم في السكة العليا سواء وقال محمد رحمه الله تعالى اهل الدرب يستحقون الشفعة بالطريق ان كان ملكهم أو كان فناء غير مملوك وان كانت السكة نافذة فبيعت دار فيها فلا شفعة للجار الملاصق وكذلك داران بينهما طريق نافذ غير مملوك فبيعت احدهما فلا شفعة للجار الملاصق وان كان مملوكا فهي في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفعة ما لا يملك أهله سده وعلى هذا يخرج النهر اذا كان صغيرا تسقى منه ارضون معدودة أو كروم معدودة فبيعت ارض منها أو كرم ان كان الشركاء كلهم شفعا يستوى الملاصق وغير الملاصق وان كان النهر كبير فالشفعة للجار الملاصق واختلف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان تجرى فيه السفن فهو كبير وان كان لا تجرى فهو صغير هكذا في البدائع * قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني اراد بالسفن ههنا الشماريات التي هي أصغر السفن كذا في الذخيرة ولو نزع من هذا النهر ثمرا آخر فيه ارضون أو بساتين أو كروم فبيعت ارض أو بستان شربه من هذا النهر النازع فأهل هذا النهر احق بالشفعة من النهر الكبير ولو بيعت ارض على النهر الكبير كان أهله وأهل النهر النازع في الشفعة سواء لاستوائهم في الشرب هكذا في البدائع * وان كان فناء منفرج عن الطريق الاعظم أو زقاق أو درب غير نافذ فيه دور فبيعت دار منها فأصحاب الدور شفعا جميعا قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى هذا اذا كان الفناء مبرعا فاما اذا كان مدورا فالشفعة للجار الملاصق كذا في الظهيرية * بيت في دار في سكة غير نافذة والبيت لاثنتين والدار تقوم فباع أحد الشريكين نصيبه من البيت فالشفعة أولا للشريك في البيت فان سلم فالشريك الدار فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فالجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذه الدار وباب داره في سكة أخرى في شرح أدب القاضي للخصاف في باب الشفعة فان كان لهذه الدار التي هذا البيت هو فيها جيران ملازقون فالذي هو ملازق هذا البيت المبيع والذي هو ملازق لاقصى الدار لهذا البيت في الشفعة على السواء كذا في المحيط * دار بين شريكين في سكة غير نافذة باع أحد الشريكين نصيبه من الدار من انسان فالشفعة أولا للشريك في الدار فان سلم فالشريك في المحائط المشترك الذي يكون بين الدارين فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فالجار الذي يكون ظهر هذه الدار الى داره وباب تلك الدار في سكة أخرى في أدب القاضي للخصاف ثم الجار الذي هو مؤخر عن الشريك في الطريق هو الذي لا يكون شريكا في الارض التي هي تحت المحائط الذي هو مشترك بينهما أما اذا كان شريكا فيه لا يكون مؤخرا بل يكون مقدما وصورة ذلك أن تكون ارض بين اثنين غير مقسومة بنيا في وسطها حائطان ثم اقتسما

الباقى فيكون الحائط وما تحت الحائط من الارض مشتركا بينهما ما كان هذا الجار شريكا في بعض المبيع اذا اقتسما الارض وخطا خطافى وسطها ثم أعطى كل منهما شيئا حتى يلبس حائطاً فكل منهما جار لصاحبه في الارض شريك في البناء لا غير والشركة في البناء لا توجب الشفعة وذكر القدورى أن الشريك في الارض التي تحت الحائط يستحق الشفعة في كل المبيع بحكم الشركة عند محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيكون مقدماً على الجار في كل المبيع كذا في الذخيرة * وقال الكرخي وأصح الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشريك في الحائط أولى بقيمة المدا من الجار قال وعن محمد رحمه الله تعالى مسائل تدل على أن الشريك في الحائط أولى فانه قال في حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه خشبة ولا يعلم أن الحائط بينهما الا بالخشبة بقيت احدى الدارين قال فان أقام الاخر البينة أن الحائط بينهما فهو أحق من الجار لانه شريك وان لم يقيم بينة لم يجعله شريكاً وقوله أحق من الجار أى أحق بالجميع لا بالحائط وهذا مقتضى ظاهر الاطلاق كذا في البدائع * قال محمد رحمه الله تعالى وفي كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما يشد للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له كذا في المحيط * دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة أو بيتاً فجار الدار الشفعة فيها كان جاراً من أى نواحيها لان المبيع من جملة الدار والشفيع جار الدار فكان جاراً للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة أو القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الا لجارها لان المبيع صار مقصوداً ومفرداً بالملك فخرج من أن يكون بعض الدار كذا في محيط السرخسي * سفلى بين رجلين ولا حدهما عليه علوبينه وبين آخر فباع الذى له نصيب فى السفلى والعلون نصيبه فاشريكه فى السفلى الشفعة فى السفلى ولشريكه فى العلو الشفعة فى العلو ولا شفعة لشريكه فى السفلى فى العلو ولا لشريكه فى العلو فى السفلى لان شريكه فى السفلى جار للعلو وشريكه فى حقوق العلوان كان طريق العلوفيه وشريكه فى العلو جار للسفلى أو شريكه فى الحقوق اذا كان طريق العلو فى تلك الدار فكان الشريك فى عين البقعة أولى ولو كان لرجل علو على داره وطريقه فيها وبقية الدار لاخر فباع صاحب العلو العلو بطريقه فى الاستحسان تجب الشفعة لصاحب السفلى ولو كان طريق هذا العلو فى دار رجل آخر فبيع العلوفصاحب الدار التى فيها الطريق أولى بشفعة العلون صاحب الدار التى عليها العلوفان سلم صاحب الطريق الشفعة فان لم يكن للعلو جار ملازق أخذه صاحب الدار التى عليها العلو بالجوار وان كان للعلو جار ملازق أخذه بالشفعة مع صاحب السفلى لانهم جاران وان لم يكن جار العلو ملازقاً وبين العلو وبين مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفلى السفلى كان صاحب العلو شفعياً ولو بيعت الدار التى فيها طريق العلوفصاحب العلو أحق بشفعة الدار من الجار كذا في البدائع * دار بين رجلين ولا حدهما حائط فى الدار بينهما وبين آخر فباع الذى له شركة فى الحائط نصيبه من الدار والحائط فالشريك فى الدار أحق بشفعة الدار والشريك فى الحائط أولى بالحائط وهو جار فى بقية الدار وكذلك دار بين رجلين ولا حدهما بئر فى الدار بينهما وبين آخر فباع نصيبه من الدار والبئر فالشريك فى الدار أحق بشفعة الدار والشريك فى البئر أحق بالبئر وهو جار لبقية الدار كذا فى النهاية * واذا كانت الدار بين ثلاثة رجال الاموضع بئراً وطريق فيها فباع الشريك فى الجميع نصيبه من جميع الدار فالشريك الذى له فى جميع الدار نصيب أحق من الاخر الذى له فى بعض الدار نصيب فان شركته أعم ومن يكون أقوى فهو مقدم فى الاستحقاق كذا فى المبسوط * صاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء اذا لم يكن موضع مسيل الماء ملكاً له وصورة

هذا اذا بيعت دار ورجل فيها طريق ولا تنحرف فيها مسيل الماء فصاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء كذا في المحيط * دار فيها ثلاثة بيوت بيت في أول الدار ثم البيت الثاني يجذب هذا البيت ثم البيت الثالث يجذب الثاني كل بيت لرجل واحد فباع واحد منهم بيته أن كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وإن كانت أبواب البيوت في سكة نافذة لافي الدار فإن يبيع البيت الأوسط فالشفعة لصاحب الأعلى والأسفل وإن يبيع البيت الأعلى كانت الشفعة لصاحب الأوسط وإن يبيع الأسفل كانت الشفعة لصاحب الأوسط لا غير ثلاثة بيوت في دار كل واحد فوق الآخر كل واحد لسان فباع واحد منهم بيته فإن كان طريق السكك في الدار فللباقيين أن يشتركا في الشفعة وإن كانت أبواب البيوت في السكة فإن باع الأوسط فللأعلى والأسفل أن يأخذوا الشفعة وإن باع الأعلى فالأوسط وأولى وإن باع الأسفل فالأوسط أيضا أولى هكذا في خزنة المقتنين * دار فيها ثلاثة أرباب ولها مساحة والساحة بين ثلاثة نفر والبيوت بين اثنين منهم فباع أحد مالكي البيوت نصيبه من البيوت والساحة من شريكه في البيوت والساحة فلاشفعة لشريكهما في الساحة كذا في الذخيرة * دار لرجل فيها بيت بينه وبين غيره فباع الرجل الدار فطلب الجار الشفعة وطلبها الشريك في البيت فصاحب الشركة في البيت أولى بالبيت وبقية الدار بينهما نصفان هكذا في البدائع * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى حائطاً بأرضه ثم اشترى ما بقي من الدار ثم طلب جار الحائط الشفعة فله الشفعة في الحائط ولاشفعة له في بقية الدار كذا في محيط السرخسي * درب غير نافذ فيه دور لقوم باع رجل من أرباب تلك الدور بيتا شارعا في السكة العظمى ولم يبيع طريقه في الدرب على أن يفتح مشري البيت بابا إلى الطريق الأعظم فلاصحاب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق وقت البيع فإن سلطوها ثم باع المشتري البيت بعد ذلك فلاشفعة لأهل الدرب لانعدام شركتهم في الطريق وقت البيع الثاني فتكون الشفعة للجار الملازم وهو صاحب الدار وكذلك اذا باع قطعة من الدار بغير طريق في الدرب كذا في الذخيرة * درب غير نافذ في أقصاه مسجد خطة وباب المسجد في الدرب وظهر المسجد وأجانبه الآخر إلى الطريق الأعظم فهذا درب نافذ لو بيعت فيه دار لاشفعة الجار وأراد بمسجد الخطة الذي اختطه الإمام حين قسم بين الغامخين وهذا لأن المسجد اذا كان خطة وظهره إلى الطريق الأعظم وليس حول المسجد دور يتحول بينه وبين الطريق الأعظم فهذا الدرب بمنزلة درب نافذ ولو كان حول المسجد دور يتحول بينه وبين الطريق الأعظم كان لأهل الدرب الشفعة بالشركة لأن هذا الدرب لا يكون نافذا ولولا يكن مسجد الخطة في الأقصى لكنه كان في أول السكة فإن كان من أول السكة إلى موضع المسجد نافذا لا ثبت فيه الشفعة إلا للجار الملازم وما وراء ذلك يكون غير نافذ حتى كان لأهل تلك السكة كلهم الشفعة ولو لم يكن المسجد خطة بأن يشتري أهل الدرب من رجل من أهل دار في أقصى الدرب طهرها إلى الطريق الأعظم وجعلوها مسجدا وجعلوا في الدرب بابا ولم يجعلوا له إلى الطريق الأعظم بابا أو جعلوا ثم باع رجل من أهل الدرب داره فلاهل الدرب الشفعة بالشركة كذا في المحيط * رجل له خان فيه مسجد أفرزه صاحب الخان وأذن للناس بالتأذين وصلاة الجماعة فيه ففعلوا حتى صار مسجد ثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار دربا ثم بيعت منها حجرة قال محمد رحمه الله تعالى الشفعة لجميعهم كذا في فتاوى قاضي خان * دار فيها طريق إلى الدرب ويخرج من باب آخر منها إلى الطريق الأعظم فإن كان طريقا للناس فلاشفعة لأهل الدرب لأن السكة نافذة وإن كان طريقا لأهل الدرب خاصة فهم شفعاء لأن السكة غير نافذة كذا في محيط السرخسي * وأما الزققات التي ظهرها وادفلاتها من وجهين إن كان موضع الوادي مملوكا في الأصل

وأحد ثلث الوادي فهذا والمسجد الذي أحد ثلث في أقصى السكة سواء كان في الأصل واديا كذلك فهو
 ومسجد الحطة سواء هكذا حكمي عن الشيخ الإمام الزاهد عبد الواد الشيباني رحمه الله تعالى وكان
 يقول الرقيقات التي على ظهرها واد بخاري اذا بيع في زفةقة منها دارقاً هل الرقيقة كلهم شفعا ولا
 يجعل ذلك كالطريق النافذ فكانه عرف انه مملوك وكان الشيخ الإمام الاجل شمس الأئمة السرخسي
 رحمه الله تعالى يجعل حكم هذه الرقيقات حكم السكك النافذة قبل ويجوز أن يقاس السكك التي في
 أقصاها الوادي بخاري على ما تقدم ويبنى أمر الشفعة على العادة المحادث وعلى نفاذ الحطة كذا في
 المحيط * سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع أهل السكة ولا فرق بين المدورة والمعوقة
 والمستقيمة كذا في المحيط * فهذه غير نافذة فيها عطف مدور يريد بالعطف الذي يقال له بالعربية
 (نخم كرد) وفي العطف منازل فباع رجل منزلاً في أعلى السكة أو أسفلها أو في العطف فالشفعة لجميع
 الشريكة وان كان العطف مريعاً بأن تكون سكة مدودة في كل جانب منها رقيقة وفي السكة دور وفي
 الرقيقتين دور فباع رجل في العطف منزلاً فالشفعة لأصحاب العطف دون أصحاب السكة ولو باع رجل
 في السكة داراً كانوا فيها جميعاً شركاء في الشفعة والحاصل أن بالعطف المدور لا تصير السكة في حكم
 السككين الأخرى أن هيأت الدور في هذا العطف لا تتغير فكانت سكة واحدة أما العطف المربع يصير
 في حكم سكة أخرى الأخرى أن هيأت الدور في هذا العطف تتغير فيصير بمنزلة سكة في سكة كذا في
 الذخيرة * سكة تذهب طولاً وفي أسفلها سكة أخرى غير نافذة بينهما حاذب ولا حق لأهل السكة
 الأولى فيها فبيعت دار من السكة العليا فلاهل السفلى الشفعة لشركتهم ولو بيعت من السفلى فالشفعة
 لأهلها خاصة وكذا اذا كان فيها رائحة كذا في القيمة * في المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه
 الله تعالى في درب فيه رائحة مستديرة لجميع الدرب بيعت دار في هذه الرائحة التي عليها الدرب فهم
 شركاء في الشفعة وإذا كان درب مستطيل فيه رائحة ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه السكة
 فأهل تلك الرائحة شركاء في دورهم ولا يشركهم أهل الدرب في الشفعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 ذلك كله سواء وهم شركاء في رائحتهم دون أهل الدرب كذا في الذخيرة * هشام عن محمد رحمه الله
 تعالى رجل اشترى بيتاً من دار إلى جنب داره وفتح باباً إلى داره ثم باع هذا البيت وحده فباع جار هذا
 الرجل وطالب هذا البيت بالشفعة قال ان كان سد باب هذا البيت من تلك الدار وفتح في هذه الدار حتى
 عد البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه وفي الشفعة للحسن بن زياد سكة غير نافذة فيها عطقة منفردة
 نفذت هذه العطقة من جانب آخر إلى هذه السكة التي فيها العطقة فبيعت دار في هذه العطقة فلا شفعة
 فيها إلا لمن داره لزيق الدار المبيعة ولو لم تنفذ هذه العطقة إلى السكة كانت الشععة لجميع أهل هذه
 العطقة فان سلموا الشفعة ليس لأهل السكة الشععة فيها كذا في المحيط * دار بيعت ولها بابان في زقاقين
 ينظران كانت في الأصل دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق آخر فاشترى أحدهما رجل واحد
 ورفع الحائط بينهما حتى صارت كلها داراً واحدة فلاهل كل زقاق أن يأخذ الجانب الذي يليه وان
 كانت في الأصل داراً واحدة ولها بابان فالشفعة لأهل الزقاقين في جميع الدار بالسوية ونظير هذا الزقاق
 اذا كان في أسفلها زقاق آخر إلى جميع الجانب الآخر فرفع الحائط بينهما حتى صار الكل سكة
 واحدة كان لأهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الآخر وكذا
 سكة غير نافذة رفع الحائط من أسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء كذا في محيط السرخسي *
 وفي آخر شفعة الأصل دار فيها حجر وحجرة منها بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من الحجر فهذا على
 وجهين ان كانت الحجر مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق الدار لا للشريك في الحجر فان سلم

شركاء الطريق في الدار الشفعة كانت الشفعة للجار الملازم بالدار كذا في المحيط * وإذا اشترى قوم أرضا فاقسموها دورا وتركوها منها سكة ممشى لهم وهي سكة ممدودة غير نافذة فبيعت دار من أقصاها فهم جميعا شركاء في شفعتهما ومن كانت داره أسفل من الدار المبيعة أو أعلى في الشفعة هنا سواء وكذلك أن كانوا ورثوا الدور عن آبائهم كذلك ولا يعرفون كيف كان أصلا فهذا هو الأول سواء كذا في المبسوط في باب الشفعة في البناء وغيره * وإذا اشترى بيتان دار علوه لا آخر وطريق البيت الذي اشترى في دار أخرى فأنما الشفعة للذي في داره الطريق فإن سلم صاحب الدار في حينئذ لصاحب العلو فالشفعة بالمجوار كذا في المبسوط في باب الشفعة بالعروض * وإذا كان للدار جاران أحدهما غائب والآخر حاضر فخاضم الحاضر إلى قاض لا يرى الشفعة بالمجوار فأبطل شفعته ثم حضر الغائب فخاضمه إلى قاض يرى الشفعة بالمجوار قضى له بجميع الدار ولو كان القاضى الأول قد قال أبطلت كل الشفعة التي تتعلق بهذه الدار لم تبطل شفعة الغائب كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في البدائع * دار ورثتها جماعة عن أبيهم مات بعض ولد أبيهم وترك نصيبه ميراثا بين ورثته وهم ثلاثة بنين فباع أحدهم نصيبه منها فشركاؤه في ميراث أبيهم وهم أبناء الميت الثاني وشركاء الأب وهم أولاد الميت الأول شفعا فيها ليس بعضهم أولى من البعض كذا في المحيط * المحسن بن زياد قوم وروادار فيها ما زلوا قسموها فأصاب كل واحد منهم منزل فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع بعض من صار له منزل منزله وسلم الذين لهم المنازل في الدار الشفعة كان للجار الشفعة إذا كان زيق المنزل الذي يبيع وإن كان زيق الطريق الذي يبيعهم وليس بزيق المنزل كان له أن يأخذ المنزل بطريقه بالشفعة وإن لم يكن زيق المنزل ولا زيق الطريق الذي يبيعهم وكان زيق منزل آخر من الدار فلا شفعة فهذه المسئلة دليل على أن الشفعة كما تجب لمجيران المبيع تجب لمجيران حق المبيع أيضا كذا في الذخيرة * وفي كتاب الشرب لابي عمرو الطبري دار فيها ثلاثة أبيات وكل بيت لرجل على حدة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار أخرى وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة يبيع بيت من البيوت التي في الدار الداخلة كان صاحب البيت أولى بالشفعة من صاحب الدار الخارجة فإن سلم الشفعة فالشفعة لصاحب الدار الخارجة فإن سلم هو أضافا لشفعة لاهل السكة أرض بين قوم اقسموها بينهم ورفعوا طريقا بينهم وجعلوها نافذة ثم بنوا دورا غنة وسرة وجعلوا أبواب الدور شارعة إلى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواء وإن قالوا جعلنا طريقا للمسلمين فكذلك المجواب أيضا قال الصدر الشهيد والخاتار كذا في المحيط * ولوان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا أخرى في تلك السكة كان لاهل السكة أن يأخذوا الأولى بالشفعة لأن المشتري لم يكن شفيعا وقت الشراء الأول ثم صار هو شفيعا مع أهل السكة في الدار الثانية كذا في الظهيرية * دار بين ثلاثة نفر فاشترى رجل نصيبهم واحد بعد واحد فليجار أن يأخذ الثلث الأول وليس له على الثلثين الباقيين سبيل ولو كانت الدار بين أربعة نفر فاشترى رجل نصيب الثلاثة واحد بعد واحد والاربع غائب ثم حضر فله أن يأخذ نصيب الأول وهو في نصيب الآخرين شريكه ولو اشترى أحد الاربعة نصيب الاثنين واحد بعد واحد ثم حضر الرابع كان شريكا في النصيبين جميعا كذا في محيط السرخسي * وفي الهاروني دار بين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم ثم جاء رجل آخر اشترى نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبيع نصيبه كان له أن يأخذ النصيبين جميعا بالشفعة فإن لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الأول إلى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك وقضى له بها فيصير له النصيبان جميعا فإن جاء الثالث بعد ذلك وكان غائبا وطلب الشفعة أخذ جميع ما اشتراه الأول ونصف ما اشتراه

الثاني ولو يقض القاضي للشترى الاول بما اشتراه الثاني قضى للثالث بالنصيبين جميعا كذا في المحط
 * لرجل مسيل ماء في دار بيعت كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة وليس المسيل كالشرب كذا في
 التنازلية * واذا كان نهر لرجل في أرض لرجل عليه رحي ماء في بيت فباع صاحب النهر والنهر والرحي
 والبيت فطلب صاحب الأرض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين أرضه وبين موضع الرحي
 أرض لرجل وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة فلهما أن يأخذ ذلك بالشفعة لانهما سواء
 في الجوار إلى النهر وان كان بعضهم أقرب إلى الرحي كذا في المبسوط * فمركب كدجلة يجري لقوم منه نهر
 صغير فصار تشرب أراضيهم من هذا النهر الصغير فباع رجل من أهل هذا النهر الصغير أرضه بشرها
 كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة أقصاهم وأدناهم فيها سواء
 فان كانت مع الأرض التي بيعت قطعة أخرى لزينة بهذه الأرض المبيعة وشرب هذه القطعة من
 النهر الكبير فلا شفعة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب هلال البصري في نهر
 ملتوي بيع فيه أرضون خلف الالتواء أو قبله فان كان الالتواء بتربيع فهو كنهين فتكون الشفعة
 للشركاء في الشرب إلى موضع الالتواء خاصة فان سلوا فهي للباقيين من أهل النهر وان كان الالتواء
 باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم جميعا وجعلوه كالنهر الواحد في المتقي ابن سماعة عن محمد رحمه
 الله تعالى نهر بين قوم ولهم عليه أرضون وبساتين شربهم من ذلك النهر وهم شركاء فيه فلهم الشفعة
 فيما بيع من هذه الأراضي والبساتين فان اتخذوا من تلك الأرضين والبساتين دورا واستغنوا عن ذلك
 الماء فانه لا شفعة بينهم إلا بالجوار بمنزلة دور الامصار وان بقي من هذه الأرضين ما يزرع ويبقى من هذه
 البساتين ما يحتاج إلى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم وشركاء في الشفعة كذا في المحيط * نهر
 فيه شرب لقوم وأرض النهر لغيرهم فباع رجل أرضه والماء منقطع في النهر فلهم الشفعة في قول محمد رحمه
 الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا شفعة لهم بحق الشرب اذا كان الماء منقطعا
 كما في العلو المنهدم كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اشترى الرجل نهر بأصله ورجل أرض في أعلاه
 إلى جنبه ورجل آخر أرض في أسفله إلى جنبه فلهما جميعا لشفعة في جميع النهر من أعلاه إلى أسفله
 وكذا القناة والعين والبرقي يستحق فيها الشفعة بالجوار وكذلك القناة يكون مفتحةا
 في أرض ويظهر ماؤها في أرض أخرى فيجيرانها من مفتحةا إلى مصبها شركاء في الشفعة واذا كان نهر
 لرجل خالصه عليه أرض ولا تخرب عليه أرض ولا شرب لهم فيه فباع رب الأرض النهر خاصة فهم
 شركاء في الشفعة فيه لا اتصال ملكهم بالمبيع وان باع الأرض خاصة دون النهر فالأرض للأرض
 أولاها بالشفعة وان باع النهر والأرض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر لا اتصال ملك كل واحد منهم
 بالنهر وكان الذي هو ملاصق الأرض أولاها بالشفعة في الأرض لا اتصال ملكه بالأرض بمنزلة طريق
 في دار لرجل فباع الطريق والطريق خالص له فجاء الطريق أولى به من جارا الأرض ولو كان شريكا
 في الطريق أخذ شفعته من الدار لان الشريك مقدم على الجار وكذلك ان كان شريكا في النهر أخذ
 بحصته من الأرض وكان أحق بها جميعا من جيران الأرض والطريق والنهر سواء في كل شيء كذا
 في المبسوط * رجل له نصيب في نهر فهو أحق بالشفعة من يجري النهر في أرضه كذا في فتاوى قاضي خان
 * واذا كان نهر أعلاه لرجل وأسفله لآخر ومجرأ في أرض رجل آخر فاشترى رجل نصيب صاحب
 أعلى النهر فطلب صاحب الأرض وصاحب أسفل النهر الشفعة فالشفعة لهما جميعا بالجوار وكذلك
 لو اشترى رجل نصيب صاحب أسفل النهر فالشفعة لصاحب الأعلى بالجوار وكذلك لو كانت قناة مفتحةا
 بين رجلين إلى مكان معلوم والأسفل من ذلك لأحدهما فباع صاحب الأسفل ذلك للأسفل فالشريك

قوله وإذا كان الخ يتطرق في
هذه العبارة

والجبران فيه سواء وإذا كان نهر لرجل فطاب إليه رجل ليكرى منه نهر إلى أرضه ثم يبيع النهر الأول
ومجراه في أرض رجل آخر فصاحب الأرض أولى بالشفعة كذا في المذسوط * وفي نوادر ابن سماعة
عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى دارني سكة خاصة بآعها صاحبها من رجل بلا طريق فلاهل السكة الشفعة
وكذلك لو باع أرضا بلا شرب فلاهل الشرب الشفعة ولو بيعت هذه الدار وهذه الأرض مرة أخرى فليس
لهم فيها الشفعة هكذا في الظهيرة * قال محمد بن عيسى رحمه الله تعالى في قراح واحد في وسطه ساقية جارية
شرب هذا القراح منها من الجانبين فيبيع القراح فجاء شفعيان أحدهما يلى هذه الناحية من القراح
والآخر يلى الجانب الآخر قال هما شفعيان في القراح وليست الساقية من حقوق هذا القراح فلا
يعتبر فاصلا كالحائط الممتد ولو كانت هذه الساقية بجوار القراح وشرب منها الفجرب خارجا من
هذا القراح فصاحب الساقية أحق بالشفعة من الجار كذا في البدائع * والله أعلم

﴿الباب الثالث في طلب الشفعة﴾

الشفعة تجب بالعقد والجوار وتما كذا بالطلب ولاشهاد وتتملك بالاخذ ثم الطلب على ثلاثة أنواع طلب
مواثبة وطلب تقرير وإشهاد وطلب تمليك (أما طلب المواثبة) فهو أنه إذا علم الشفع بالبيع ينبغي
أن يطلب الشفعة على الفور ساعة ثم إذا أسكت ولم يطلب بطلت شفעתه وهذه رواية الأصل والمشهور عن
أصحابنا وروى هشام بن عمار عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى أن طلب في مجلس العلم فيه الشفعة والأصل بمنزلة خيار
الخبرة وخيار القبول ثم اختلفوا في كيفية لفظ الطلب والحكم أنه لو طاب الشفعة ما يلفظ يفهم منه طلب
الشفعة جاز حتى لو قال طلبت الشفعة وأطلبها وأنا طاب لها جاز ولو قال الشفعة لى أطابها بطلت شفעתه
ولو قال المشتري أنا شفعيك وأخذ الدار منك بالشفعة بطلت وإذا علم الشفع بالبيع فقال الحمد لله
أوسبحان الله أو الله أكبر أو عظم صاحبه فشتمه أو قال السلام عليكم وبطلت شفعتهم لا تطل
شفعته وكذلك لو قال من اشتراها ويكم اشتراها وإذا قال بالفارسية (من شفاعت خواهم)
بطلت شفعته والطلب في البيع الفاسد يعتبر بوقت انقطاع حق المائع لا وقت شرائه فاما في بيع
الفضولى أو في البيع بشرط الخيار للمائع فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر بالطلب وقت البيع
وعند محمد بن عيسى رحمه الله تعالى يعتبر بوقت الإجازة وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يعتبر بالطلب
وقت القبض وفي رواية يعتبر بوقت العقد ولو سمع الشريك والجاري بيع الدار وهما في موضع واحد
وطلب الشريك الشفعة وسكت الجار ثم ترك الشفع الشفعة ليس للجار أن يأخذ الشفعة دار بيعت
ولها شفعيان وأحدهما غائب وطلب الحاضر نصف الدار بالشفعة بطلت شفעתه وكذلك لو كانا حاضرين
وطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهم كذا في محيط السرخسى * ثم علمه بالبيع
قد يحصل بسماعه بنفسه وقد يحصل باخبار غيره لكن هل يشترط فيه العدد والعدالة اختلف
أصحابنا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يشترط أحدهما من أما العدد في الخبر رجلان أو رجل وامرأتان
وأما العدالة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يشترط فيه العدالة ولا العدد حتى لو أخبره واحد
بالشفعة عدلا كان الخبر أو فاسقا حرا أو عبدا مأذونا بالغ أو صبياد كرا أو أنثى فسكت ولم يطلب على
فورا الخبر على رواية الأصل أو لم يطلب في الجلاس على رواية محمد بن عيسى رحمه الله تعالى بطلت شفعتهم
إذا ظهر كون الخبر صادقا وذكر الكرخى أن هذا أصح الروايتين كذا في البدائع * وإن كان الخبر
رجلا واحدا غير عدل ان صدق الشفع في ذلك ثبت البيع بخبره بالإجماع وإن كذبه في ذلك لا يثبت
البيع بخبره وإن ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يثبت البيع بخبره إذا

١ اطلب الشفعة

ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة * (وأما طلب الاشهاد) * فهو ان يشهد على طلب الموائبة حتى يتأكد
الوجوب بالطلب على الفور وليس الاشهاد شرطاً للشفعة لطلب لكن لا يتحقق حق الشفعة اذا أنكر
المشتري طلب الشفعة فيقول له لم تطلب الشفعة حين علمت بل تركت الطلب وقت عن المجلس والشفيع
يقول طلبت فالقول قول المشتري فلا بد من الاشهاد وقت الطلب توثيقاً وانما يصح طلب الاشهاد بحضرة
المشتري أو البائع أو المبيع فيقول عند حضرة واحد منهم ان فلانا اشتري هذه الدار أو داراً ويذكر
حدودها الاربعة وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأنا اطعم الان فاشهد واعلى ذلك ثم طلب
الاشهاد مقرباً للممكن من الاشهاد فيتمكن من الاشهاد عند حضرة واحد من هذه الاشياء ولم يطلب
الاشهاد بطلت شفעתه نفياً للضرر عن المشتري فان ترك الاقرب من هذه الثلاثة وذهب الى الاعداد كان
الكل في مصر واحداً لا تبطل استحساناً وان كان الاعداد في مصر آخر أو في قرية من قرى هذا المصر بطلت
شفعته لان المصر الواحد مع نواحيه وأما كنهه جعل كمكان واحد ولو كان الكل في مكان حقيقة
وطلب من أبعدها وترك الاقرب جازف كذا هذا الا أن يصل الى الاقرب ويذهب الى الاعداد فينبذ
تبطل وان كان المبيع لم يقبض فهو بالخيار ان شاء أشهد على طلبه عند البائع أو المشتري أو المبيع وان
كان المبيع في يد المشتري ذكر الكرخي في النوادر لا يصح الاشهاد على البائع ونص محمد رحمه الله تعالى
في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد عليه بعد تسليم المبيع استحساناً لا قياساً كذا في محيط السرخسي *
وانما يحتاج الى طلب الموائبة ثم الى طلب الاشهاد بعده اذا لم يمكنه الاشهاد عند طلب الموائبة بأن سمع
الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار أما ما داسمع عند حضرة هؤلاء الثلاث وأشهد على ذلك
فذلك يكفيه ويقوم مقام الطلبين كذا في خزنة المفتين * وأما طلب التملك فهو المرافعة الى القاضي
ليقضى له بالشفعة ولو ترك المخصوص مكان كان بعذر فحرمض أو حبس أو غيره ولم يمكنه التوكيل لم تبطل
شفعته فان ترك من غير عذر لا تبطل شفعته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا
في الهداية * وعن محمد وزفر رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان أشهد
وترك الخاصمة شهر من غير عذر تبطل شفعته والفتوى على قولهما كذا في محيط السرخسي * وصورة
طلب التملك أن يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشتري داراً وبين محلها وحدودها وانا شفيعها ابداري
وبين حدودها فخره بتسليمها الى وبعد هذا الطلب أيضاً لا يثبت الملك للشفيع في الدار المشفوعة
الا بحكم القاضي أو بتسليم المشتري الدار اليه حتى ان بعده هذا الطلب قبل حكم القاضي بالدار له وقبل
تسليم المشتري الدار اليه لو بيعت دار أخرى بجنب هذه الدار ثم حكم له المحاكم أو سلم المشتري الدار
اليه لا يستحق الشفعة بها وكذلك لو مات الشفيع أو باع داره بعد الطلبين قبل حكم المحاكم أو تسليم
المشتري تبطل شفعته ذكر المحصاف ذلك في أدب القاضي والشفيع أن يتمتع من الاخذ بالشفعة وان
بدل له المشتري حتى يقضى القاضي له بها كذا في المحيط * واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي
لا يسمع دعواه الابحضة الخصم فان كانت الدار في يد البائع يشترط لسماع الدعوى حضرة البائع
والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعاً والمالك للمشتري واليد للبائع فشرط حضرتهما
وان كانت الدار في يد المشتري كراه حضرة المشتري كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان الشفيع
غائباً يؤجل بعد العلم قدر مسيرة الطلب للاشهاد فان حضره أو وكيله ولا بطلت شفعته فان قدم
وغاب وأشهد على الطلب فهو على شفعته لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتأخير طلب التملك
لا تبطل شفعته وعندهما تبطل الا بعذر وهما ترك طلب التملك بعذر فان ظهر المشتري في بلد ليس فيه

المدار لم يكن على الشفيع الطلب هناك وإنما يطلب حيث الدار كذا في محيط السرخسي * الشفيع إذا علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طاب الموائمة ويجوز عن طلب الاشهاد بنفسه يوكل وكيلًا لطلب له الشفعة فإن لم يفعل وهو في بطلت شفعته وإن لم يجد من يوكله فوجد فيجاء بكتب على يديه كتابا يوكل وكيلًا في الكتاب فإن لم يفعل بطلت شفعته وإن لم يجد وكيلًا ولا فيجاء لا تبطل شفعته حتى يجد الفيج كذا في الظهيرية * رجل له شفعة عند القاضي يقدمه إلى السلطان الذي تولى القضاء منه وإن كانت شفعته عند السلطان فامتنع القاضي من احضاره فهو على شفعته لأن هذا عذر كذا في محيط السرخسي * الشفيع إذا علم في الليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فإن اشهد حين أصبح صح كذا في الخلاصة * قال ابن الفصل إذا كان وقت خروج الناس إلى حوائجهم يخرج ويطلب كذا في المحامى * في الفتاوى اليهودى إذا سمع البيع يوم السبت فلم يطلب بطلت شفعته كذا في خزاية المفتين * شفع بالجوار إذا خاف أنه لو طلب الشفعة عند القاضي والقاضى لا يرى الشفعة بالجوار تبطل شفعته فلم يطلبها فهو على شفعته لأنه ترك بعذر كذا في محيط السرخسي إذا اشترى رجل من أهل البغي دار من رجل في عسكره والشفيع في عسكر أهل العدل فإن كان لا يقدر على أن يبعث وكيلًا ولا أن يدخل بنفسه عسكرهم فهو على شفعته ولا يضره ترك طلب الاشهاد وإن كان يقدر على أن يبعث وكيلًا أو يدخل بنفسه عسكرهم فلم يطلب طاب الاشهاد بطلت شفعته كذا في المحيط الشفيع إذا كان في عسكر الخوارج أو أهل البغي وخاف على نفسه لو دخل في عسكر أهل العدل فلم يطلب الاشهاد بطلت شفعته لأنه قادر بأن يترك البغي فيدخل عسكر أهل العدل كذا في محيط السرخسي * إذا اتفق البائع والمشتري أن الشفيع علم بالشراء منذ أيام ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفيع طابت منذ علمت وقال المشتري ما طابت فالقول قول المشتري وعلى الشفيع البيضة ولو قال الشفيع علمت الساعة وأنا أطلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب فالقول قول الشفيع وحكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني انه قال إذا كان الشفيع علم بالشراء وطلب الموائمة ثبت حقه لكر إذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا وطلبت لا يصدق على الطلب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاذبًا فالحيلة في ذلك أن يقول لاني انما أخبرني بالشراء ثم يقول الآن أخبرتك يكون صادقًا وإن كان أخبر قبل ذلك وذكر محمد بن مقاتل في نوادره إذا كان الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم ويخشى أنه لو أقرب بذلك محتاج إلى البيضة فقال الساعة علمت وأنا أطلب الشفعة يسعه أن يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في بيعته كذا في المحيط فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طالما احتجج الساعة علم بالشراء من غير تأخير حلفه القاضي على ذلك فان أقام المشتري بيضة أن الشفيع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة وأقام الشفيع البيضة أنه طلب الشفعة حين علم بالبيع فالبيضة بينة الشفيع والقاضي يقضى بالشفعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البيضة بينة المشتري كذا في الذخيرة المشتري إذا أنكر طلب الشفعة عند سماع البيع يحلف على العلم وإن أنكر طلبه عند لقائه حلف على التبت كذا في الملتقط إذا تقدم الشفيع وادعى الشراء وطلب الشفعة عند القاضي يسأل القاضي أولاً المدعى قبل أن يقبل على المدعى عليه عن موضع الدار من ضرورة وحدها لأنه ادعى فيها حقاً فلا بد أن تكون معلومة لأن دعوى المجهول لا تصح فصارت كما إذا ادعى ملك رقبة لها فادعى ذلك سألها هل قبض المشتري الدار أم لا لأنه إذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فادعى ذلك سألها عن سبب شفعته وحدود ما يشفع بها لأن الناس يختلفون فيه فلهذا إذا دعاه بمسبب غير صالح أو يكون هو محجوباً بنسبه وإذا بين سبباً صالحاً لم يكن محجوباً بغيره سألها أنه متى علم وكيف صنع حين علم لأنها

تطلب بطول الزمان وبالأعراض وبما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سألته عن طاب
التقريب كيف كان وعند من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده أقرب من غيره أم لا على الوجه الذي
يده فاذا بين ذلك كله ولم يخل بشئ من شروطه تمت دعواه وأقبل على المدعى عليه وسأله عن الدار
التي يشفع بها هل هي ملك الشفيع أم لا وإن كانت هي في يد الشفيع وهي تدل على الملك ظاهر لأن
الظاهر لا يصلح للاستحقاق فلا بد من ثبوت ملكه بحجة لاستحقاق الشفعة فيسأله عنه فإن أنكر أن
يكون ملكا يقول للمدعى أقم البينة أن ملكك فاربح من البينة وطالب به استحقاق المشتري ما تعلم
أنه مالك للذي ذكره مما يشفع به لانه ادعى عليه حقا وأقر به لزمه ثم هو في يد غيره فيخلف على العلم
وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في السراجية * فإن
نكل أو قامت للشفيع بينة أو أقر المشتري بذلك ثبت ملك الشفيع في الدار التي يشفع بها ويثبت لسبب
وبعد ذلك يسأل القاضي المدعى عليه فيقول هل اشتريت أم لا فإن أنكر أو قال لا للشفيع أقم البينة
أنه اشتري فاربح من البينة وطالب بيمين المشتري استحقاق بالله ما اشتري أو بالله ما يستحق عليه
في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا تخليف على الحاصل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه
الله تعالى والأول على السبب وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن نكل أو أقر أو قامت للشفيع
بينة قضى بها الظهور الحق بالحنة كذا في التبيين * وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن
يشهدوا أن هذه الدار التي بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار
وهي له إلى هذه الساعة لانه لم يخرج من ملكه فلو قال لا أن هذه الدار لهذا الجار لا يكتفي ولو شهدا
أن الشفيع اشتري هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي ولو أراد الشفيع أن
يخلف المشتري فله ذلك كذا في الذخيرة والمحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل دارا
وأقام بيته أن هذه الدار كانت في يديه مات وهي في يده فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار بجنتها
فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يده رجل أو غيرها لا تخريفت بجنتها دار فطلب
المقر له الشفعة فلا شفعة له - حتى يقيم البينة أو لداره كذا في محيط السرخسي وذكر الخصاص
في اسقاط الشفعة أن البائع إذا قرب سهم من الدار اشتراة ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق
الشفعة وكان أبو بكر الخوارزمي يخطئ الخصاص في هذه ويفتي بوجوب الشفعة للجار لأن الشركة
ما ثبتت إلا باقراره كذا في الذخيرة * رجلان ورثا عن أبيهما أجرة وأحد الوارثين بعينه لم يعلم بالميراث
ولم يعلم بأن له منها نصيبا فبيعت أجرة أخرى بجوار هذه الأجرة فلم يطالب بالشفعة فلما علم أن له
فيمسك نصيبا طلب الشفعة في الأجرة المبيعة قالوا تطل شفعته لا شرط تأكد الشفعة طلب
المواثبة عند العلم بالمبيع فإذا لم يطلب والمجهل ليس بعد ولا تبقى له الشفعة كذا في فتاوى قاضي خان *

(الباب الرابع في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه) *

رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد في سكة غير نافذة بشفعة فأراد الشفيع أن يأخذ منزلا واحدا
قالوا إن طلب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه تفرق الصفقة من غير ضرورة
وان أراد الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك كذا في فتاوى
قاضي خان * إذا أراد الشفيع أن يأخذ بعض المشتري دون بعض فأن لم يكن ممتارعا البعض بأن
اشترى دارا واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ بعضها بالشفعة دون البعض وان يأخذ الجنب الذي يلي
الدار دون الباقي ليس له ذلك بل خلاف بين أصحابنا ولا كره يأخذ الكل أو يدع لانه لو أخذ البعض

دون البعض تفرقت الصفقة على المشتري سواء اشترى واحداً أو واحداً من اثنين أو أكثر حتى لو أراد الشفيع أن يأخذ نصيب أحد البائعين ليس له ذلك سواء كان المشتري قبض أو لم يقبض في ظاهر الرواية عن أصحابنا وهو الصحيح ولو اشترى رجلان من رجل داراً فالشفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين في قولهم جميعاً سواء كان قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية لأن الصفقة حصص متفرقة من الابتداء فلا يكون أخذ البعض تفرقة أو سواء سمي لكل واحد نصف ثمن على حدة أو سمي الجملة ثمناً واحداً وسواء كان المشتري عاقداً لنفسه أو لغيره في الفصلين حتى لو وكل رجلان جميعاً واحداً بالشراء فاشترى الوكيل من رجلين فجاء الشفيع ليس له أن يأخذ نصيب أحد البائعين بالشفعة ولو وكل رجل رجلين فاشترى واحد واحد فالشفيع أن يأخذ ما اشتراه أحد الوكيلين وكذلك لو كان الوكيل عشرة اشترى الرجل واحد فالشفيع أن يأخذ من واحد أو من اثنين أو من ثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى وإنما أنظر في هذا إلى المشتري ولا أنظر إلى المشتري له وهو نظير صحيح وإن كان المشتري بمضعة ممتازة عن البعض بأن اشترى دارين صفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما دون الأخرى فإن كان شفعياً لهما جميعاً فليس له ذلك ولكن يأخذهما جميعاً أو يدعهما وهذا قول أصحابنا الثلاثة سواء كانت الداران متلاصقتين أو متفرقتين في مصر واحد أو في مصرين وإن كان الشفيع شفعياً لأحدهما دون الأخرى ووقع البيع صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ليس له أن يأخذ إلا الشيء الذي يجرها بالمحصة وكذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى في الدارين المتلاصقتين إذا كان الشفيع جارا لأحدهما أنه ليس له الشفعة إلا فيما يليه وكذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الأفرحة المتلاصقة وواحد منهما يلي أرض إنسان وليس بين الأفرحة طريق ولا نهرا إلا مسنأة له لا شفعة له إلا في القراح الذي يليه خاصة وكذلك في قرية إذا بيعت بدورها وأراضيها أن لكل شفيع أن يأخذ القراح الذي يليه خاصة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن للشفيع أن يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كان مثل قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع عن ذلك فجعل كالدار الواحدة هكذا في البدائع *

(الباب الخامس في الحكم بالشفعة والمخسومة فيها) *

ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى بل يجوز له المنازعة وإن لم يحضر الثمن إلى مجلس القاضي فإذا قضى له بالشفعة له احضار الثمن وهذه رواية الأصل وعن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقضى له بالشفعة حتى يحضر الثمن ثم إذا قضى له قبل احضار الثمن فالمشتري حق حبس العقار عنه حتى يدفع الثمن إليه وينفذ القضاء عند محمد رحمه الله تعالى لأنه فصل بمجتهد فيه ولو أخر دفع الثمن بعد ما قال ادفع الثمن إليه لا تبطل بالإجماع كذا في التبيين * فإن أخذ الدار من المشتري فعهدته وضمان ماله على المشتري وإن أخذها من البائع ودفع الثمن إليه فعهدته وضمان ماله على البائع عندنا وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري إن كان نقد الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى القاضي للشفيع بحضرتها ما فانه يقبض الدار من البائع ويتخذ الثمن للمشتري وعهدته على المشتري وإن كان لم يتخذ الثمن دفع الشفيع الثمن إلى البائع وعهدته على البائع فلو أن الشفيع في هذه الصورة وجد بالدار عيباً فردّها على البائع أو على المشتري بقضاء القاضي فإن أراد المشتري أن يأخذها بشرائه وأراد البائع أن يردها على المشتري بحكم ذلك

الشراء فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها فان أخذ الشفيع الدار من المشتري وأراد أن يكتب كتابا على المشتري ليكون وثيقة للشفيع على المشتري له ذلك ويحكم في الكتاب شراء المشتري أولا ثم يرتب عليه الاخذ بالشفعة ويأخذ الشفيع من المشتري كتاب شرائه الذي كتب على بائعه وان أبي المشتري أن يدفع اليه ذلك فله ذلك ولكن ينبغي للشفيع أن يحتاط لنفسه فيشهد قوما على تسليم المشتري الدار اليه بالشفعة وان كان الشفيع أخذ الدار من البائع يكتب كتابا على البائع نحو ما يكتب لو أخذه من المشتري ويكتب في هذا الكتاب اقرار المشتري أنه سلم جميع ما في هذا الكتاب وأجازته وأقر أنه لا حق له في هذه الدار ولا في ثمنها كذا في المحيط * وان شاء كتب الكتاب عليها بتسليم الدار بالشفعة اليه وقبض البائع الثمن برضاه وضمن البائع الدرك كذا في المسبوط * وادأقضى القاضي للشفيع أو سلم المشتري تثبت بينهما أحكام البيع من خيار روية وخيار عيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق الا أن الشفيع لا يرجع بضمنان الغرور حتى لو بقي في الدار المشفوعة ثم استحققت الدار وأمر بتقص البناء كان له أن يرجع بالثمن على من أخذه منه الدار بالشفعة ولا يرجع بقيمة البناء في المشهور من الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع والمشتري يرجع كذا في التتارخانية * واذا وقع الشراء بثلث مؤجل الى سنة مثلا فحضر الشفيع فطلب الشفعة وأراد أخذها الى ذلك الاجل فليس له ذلك الا برضى المأخوذ منه ويقول القاضي له اذا لم يرض المأخوذ منه اما تتبدل الثمن حالا أو تصبح حتى يحل الاجل فان نقد الثمن حالا وكان الاخذ من البائع سقط الثمن عن المشتري وان نقد الثمن حالا وكان الاخذ من المشتري بقي الاجل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الاجل وان صبر حتى حل الاجل فهو على شفيعته هذا اذا كان الاجل معلوما واما اذا كان مجهولا نحو المصاد والدياس واشباه ذلك فقال الشفيع أبا محجل الثمن وأخذها لم يكن له ذلك كذا في المحيط والذخيرة والفتاوى العنانية * ولو باع الى أجل فاسد فحجل المشتري الثمن جار البيع وتثبت الشفعة وكذا الارض تباع وفيها زرع المزارع يطلب عند البيع وفي المجرى دروي في الخيار المؤبد والاجل الى العطاء جاز أخذه بالشفعة وان لم يطلب في المحال بطلت كذا في التتارخانية * الشفيعي اذا طلب الشفعة بالمجوار فالقاضي يسأله ترى الشفعة بالمجوار أم لا فان قال نعم يقضى بالشفعة والا فلا كذا في السراجية * رجل اشترى من آخر دارا بألف درهم وباعها من آخر بألفي درهم وسلمها ثم حضر الشفيع وأراد أن يأخذ الدار بالبيع الاول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يأخذها من الذي هي في يديه ويدفع اليه ألف درهم ويقال له اطلب صاحبك الذي باعك فخذ منه الف آخر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا حضر الشفيع وقد باع المشتري الدار وسلمها وغاب وأراد أن يأخذها بالبيع الاول فلا خصومة بينه وبين المشتري الا حرقا لمحصل أن الشفيع لو أراد اخذها بالبيع الاول تشترط حضرة المشتري الاول عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تشترط حضرة وان أراد اخذها بالبيع الثاني لا تشترط حضرة المشتري الاول بل اختلاف كذا في المحيط * فان قال الشفيع ان لم أجي بالثمن الى ثلاثة أيام فانا بريء من الشفعة فلم يجز بالثمن الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه تبطل شفيعته وقال المشايخ رحمه الله تعالى لا تبطل شفيعته وهو الصحيح ولو ان الشفيع أحضر الدنانير والثلث درهم أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح انه لا تبطل كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفتاوى العنانية ولو سأله المشتري أن يؤخر الخصومة الى كذا وهو على خصومته فأجاب به فهو كذلك وفي المنتقى بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

أن قول الشفيع لاحق لى عند فلان براءة من الشفعة كذا فى التتارخانية * رجل فى يده دار جا
رجل وأدعى أن صاحب اليد اشترى الدار من فلان وأنا شفيعها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب
اليدين أن فلانا أودعها أياه يقضى القاضى للشفيع بالشفعة لان صاحب اليد انتصب خصما بدعوى
الفعل وهو شراؤه ولو كان الشفيع لم يدع الشراء على صاحب اليد انما ادعاه على رجل وصورته أن يقول
لصاحب اليدان هذا الرجل وأشار الى غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا ونقد الثمن
وأنا شفيعها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة أن فلانا أودعها أياه فلا خصومة بينهم ما احتى
محضر الغائب لان صاحب اليد ههنا انتصب خصما بحكم طاهر اليد لا بدعوى الفعل كذا فى المحيط *
أشترى دارا بالجيد ونقد الزئوف أو التبرجة أخذها الشفيع بالجيد كذا فى السراجية * ولورضى
البائع بأخذ الزئوف عن الجيد كالمشتري أن يرجع على الشفيع بالجيد كذا فى المضمرات

(الباب السادس فى الدار اذا بيعت وهما شفعا) *

يجب أن يعلم بأن الشفعا اذا جمعا وافحق كل واحد قبل الاستيفاء والعضاء ثابت فى جميع الدار حتى انه
اذا كان للدار شفيعان سلم أحدهما الشفعة قبل الاخذ وقبل القضاء كان للآخر أن يأخذ الكل وبعد
الاستيفاء وبعد القضاء يبطل حق كل واحد منهما عما قضى لصاحبه حتى اذا كان للدار شفيعان
وقضى القاضى بالدار بينهما ثم سلم أحدهما نصيبه لم يكر للآخر أن يأخذ الجميع واذا كان بعض
الشفعا أقوى من البعض ففقد القاضى بالشفعة للقوى بطل حق الضعيف حتى انه اذا جمع الشريك
والجار وسلم الشريك الشفعة قبل القضاء له كان للجار أن يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضى بالدار
للشريك ثم سلم الشريك الشفعة فلا شفعة للجار كذا فى الذخيرة * واذا كان أحد الشفيعين غائبا كان
للحاضر أن يأخذ جميع الدار واذا أراد أن يأخذ النصف ورضى المشتري بذلك فله ذلك وان قال المشتري
لا أعطيك الا النصف كان له أن يأخذ الكل كذا فى المبسوط * واركان المحضر قال فى غيبة
الغائب أما أخذ النصف أو الثالث وهو مقدار حقه لم يكر له الا أن يأخذ الكل أو يدع كذا فى السراج
الوهاب * واذا قضى للحاضر بكل الدار ثم حضر آخر وقضى له بالنصف ثم حضر آخر وقضى له بثلث ما فى يد
كل واحد منهما حتى يصير مساويا لهما فان قال الذى قضى له بكل الدار أولا للثانى أنا سلم لك
الكل فاما ان تأخذ الكل اودع فليس له ذلك وللثانى أن يأخذ النصف كذا فى المحيط *
ولو حضر واحد من الشفعا أو لا وأثبت شفعة فان القضاء يقضى له بجميعها ثم اذا حضر شفيع
آخر وأثبت شفعة فان القاضى يتظر ان كان الثانى شفيعا مثل الاول فانه يقضى له بنصف الدار وان
كان الثانى أولى كما اذا كان الاول جارا والثانى خليطا فان القاضى يبطل شفعة الاول ويتضى بجميع
الدار للثانى وان كان الثانى دون الاول فانه لا يقضى له بشئ كذا فى السراج الوهاب * ولو ان
رجلا اشترى دارا وهو شفيعها ثم جاء شفيع مثله قضى القاضى بنصفها وان جاء له شفيع آخر أولى منه
فان القاضى يقضى له بجميع الدار وان جاء شفيع دونه فلا شفعة له هكذا فى شرح الطحاوى * ولو قضى
بالدار للحاضر ثم وجد بها عيبا فردتها ثم قدم الغائب فليس له أن يأخذ بالبيع الاول الا نصف الدار
سواء كان الرد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء وسواء كان قبل القبض أو بعده ولو أراد الغائب أن يأخذ كل
الدار بالشفعة برد الحاضر بالعيب ويدع البيع الاول يتظر ان كان الرد بغير قضاء فله ذلك لان الرد بغير
قضاء بيع مطلق فكان يباع جديدا فى حق الشفعة فيأخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع المبتدأ
هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى وأطلق الجواب ولم يفصل بينهما اذا كان الرد بالعيب قبل القبض أو بعده

من مشايخنا من قال ما ذكر من الجواب محمول على ما بعد القبض لان الرد قبل القبض بغير قضاء يبيع
جديد ويباع العقار قبل القبض لا يجوز على أصله وانما يستقيم اطلاق الجواب على أصل أي حنيقة
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ومنهم من قال يستقيم على مذهب الكل وان كان بقضاء فليس له أن يأخذ
لانه فسخ مطلق ورفع للعقد من الأصل كنه لم يكن والاخذ بالشفعة يختص بالبيع ولو اطلع المحاضر
على عيب قبل أن يقضي له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فان شاء أخذ الكل وان شاء ترك ولوردة
المحاضر الدار بالعيب بعدما قضى له بالشفعة ثم حضر شفيعان أخذ اثني الدار بالشفعة والحكم في الاثنين
والثلاث سواء فيسقط حق الغائب بقدر حصة المحاضر ولو كان الشفيع المحاضر اشترى الدار من المشتري
ثم حضر الغائب فان شاء أخذ كل الدار بالبيع الاول وان شاء أخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري
الاول شفيع الدار فاشترى الشفيع المحاضر منه ثم قدم الغائب فان شاء أخذ نصف الدار بالبيع الاول
لان المشتري الاول لم يثبت له حق الشراء قبل الشراء حتى يكون بشراؤه معرضا عنه فاذا باعه من الشفيع
المحاضر لم يثبت للغائب الامتداد كما كان يخصه بالمراجعة مع الاول وهو اصف لان السبب عند البيع
الاول اوجب الشفعة للكل في كل الدار وقد بطل حق الشفيع المحاضر بالشراء لكون الشراء دليل
الاعراض فبقى حق المشتري الاول والغائب في كل الدار فيقسم بينهما فاما أخذ الغائب نصف الدار بالبيع
الاول وان شاء أخذ الكل بالبيع الثاني لار السبب عند العقد الثاني اوجب للشفيع حق الشفعة
ثم بطل حق الشفيع المحاضر عند العقد الاول ولم يتعلق باقراءه على الشراء الثاني لاعراضه فكان
للغائب أن يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري الاول أجنبيا اشتراها بانف فباعها من أجنبي
بالقين فحضر الشفيع فالشفيع بالخيار ان شاء أخذ بالبيع الاول وان شاء أخذ بالبيع الثاني لوجود
سبب الاستحقاق وشرطه عند كل واحد من البيعين فان أخذ بالبيع الاول سلم الثمن الى المشتري الاول
والعهدة عليه وينفسخ البيع الثاني ويسترد المشتري الثاني الثمن من الاول وان أخذ بالبيع الثاني
تم البيعان جديعا والعهدة على الثاني غير انه ان وجد المشتري الثاني والدار في يده فله أن يأخذه
بالبيع الثاني سواء كان المشتري الاول حاضرا أو غائبا وان أراد أن يأخذ بالبيع الاول فليس له ذلك
حتى يحضر المشتري الثاني هكذا ذكر القاضي الامام الاسيحي رحمه الله تعالى في شرحه لمختصر
المطحاوي ولم يحك خلافا رد كراي كراي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان
المشتري باع نصف الدار ولم يبيع جميعها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ بالبيع أخذ جميع الدار
ويبطل البيع في النصف الثاني من المشتري وان أراد أن يأخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك ولو
كان المشتري لم يبيع الدار ولكنه وهبها من رجل أو تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له
أو المتصدق عليه ثم حضر الشفيع والمشتري والموهوب له حاضر أخذوا الشفيع بالبيع لابلية ولا بد
من حضرة المشتري حتى لو حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلا خصوصية معه حتى يحضر المشتري
ثم يأخذها بالبيع الاول والثمن للمشتري وبطلت الهبة كذا ذكره القاضي من غير خلاف ولو وهب
المشتري نصف الدار مقسوما وسلمه الى الموهوب له ثم حضر الشفيع فأراد أن يأخذ النصف الباقي
بنصف الثمن ليس له ذلك ولكنه يأخذ جميع الدار بجميع الثمن أو يدع وبطلت الهبة وكان
الثلث من كله للمشتري لا للموهوب له كذا في البدائع * رجل اشترى دارا وله شفيعان أحدهما غائب
وطالب المحاضر الشفعة فقضى القاضي له ثم جاء الشفيع الثاني فان الشفيع الثاني يطلب الشفعة
من الشفيع المحاضر الذي قضى له القاضي لا من المشتري هذا اذا طلب الشفيع المحاضر جميع الدار
بالشفعة فان طالب النصف على ظن انه لا يستحق الا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطالب

كل واحد منهما ما الشفعة في النصف بطلت شفعتما لان كل واحد منهما لما لم يطلب الكل بطلت شفعتما في النصف الذي لم يطلب فاذا بطلت شفعتما في النصف تبطل في الكل كذا في فتاوى قاضي خان *

(الباب السابع في انكار المشتري حوار الشفيع وما يتصل به)

وفي الاجتناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهدوا أن هذه الدار التي يحوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانه لما خرجت عن ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار لا يكفي لو شهد ان الشفيع كان اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي فلو أراد الشفيع أن يخلف المشتري بالله فله ذلك كذا في المحيط والذخيرة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل دارا وأقام بيته أن هذه الدار كانت في يده مات وهي في يده فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار يجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البيعة على الملك دار في يدرجل أقرانها لا تبرق بعت بجنبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البيعة أن الدار داره كذا في محيط المرحسي * رجل اشترى دارا وله شفيع فأقر الشفيع أن داره التي به الشفعة لا تخوفان كان سكت عن الشفعة ولم يطلبها بعد فلا شفعة للمقر له وان كان طلب الشفعة فلامقر له الشفعة كذا في المحيط * وذكر الخصاص في اسقاط الشفعة أن البائع اذا أقر بمهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فالحجارة لا يستحق الشفعة وكان أبو بكر الخوارزمي يحط الخصاص في هذه ويقضي بوجوب الشفعة للجار كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع)

ان بنى المشتري بناء أو غرس أو زرع ثم حضر الشفيع يقضى له بالشفعة ويجبر المشتري على قلع البناء والغرس في تسليم الساحة الى الشفيع الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فليس الشفيع بالخيار ان شاء أخذ الارض بالثمن والبناء والغرس بقيته مقلوعا وان شاء أجبر المشتري على القلع وهذا جواب ظاهر الرواية واجمعوا أن المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفيع أنه لا يجبر المشتري على قلعه ولكنه ينتظر ادراك الزرع ثم يقضى له بالشفعة في أخذ الارض بجميع الثمن كذا في البدائع * ثم اذا ترك الارض في يد المشتري يترك غير أجر ومن هذا الجنس مسألة في فتاوى الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وصورتها رجل أخذ أرضا مزروعة وزرعها فلما صار الزرع بقاء اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفيع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى ولو اشترى أرضا فزرعها فقصتها الزراعة ثم جاء الشفيع يقسم الثمن على الارض ناقصة وعلى قيمتها يوم اشتراها فيأخذ الشفعة بذلك الثمن كذا في التتارخانية * اشترى دارا وصنعها بألوان كثيرة فالشفيع بالخيار ان شاء أخذها وأعطاه ما زاد المصنع فيها وان شاء ترك كذا في القنية * واذا اشترى رجل دارا وهدم بناءها أو هدمها أجنبي أو انهدم بنفسه ثم جاء الشفيع قسم الثمن على قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة الارض فلو اصاب الارض أخذها الشفيع بذلك معنى المسئلة اذا انهدم البناء وبقي القرض على حاله الا انه اذا انهدم بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي يقسم الثمن على قيمة البناء مبنيا واذا انهدم بنفسه يقسم الثمن على قيمته هودوما لان بالهدم تدخل في صمان المصادم فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل في ضمانه وبالا نهدم لم يدخل في صمان أحد فتعتبر قيمته على الحالة التي عليها هودوما حتى انه اذا كان قيمة الساحة خمسمائة وقيمة البناء خمسمائة فانهدم البناء وبقي القرض وهو يساوي ثلثمائة فالثمن يقسم على قيمة الساحة

خمس مائة وعلى قيمة القبض ثلثمائة أثماناً فيأخذ الشفيع المباحة بخمسة أثمان الثمن ولو احترق البناء أو ذهب به السيل ولم يبق شيء من النقص يأخذ الشفيع الساحة بجميع الثمن لانه لم يبق في يد المشتري شيء له ثمن ولو لم يهدم المشتري البناء لم يكن باعه غيره من غير أرض ثم حضر الشفيع فله أن ينقض البيع ويأخذ الكل كذا في المحيط * وإن نقض المشتري البناء قبل للشفيع أن شئت فخذ العرصه بحصتها وان شئت فذرع وليس له أن يأخذ النقص وكذا إذا هدم البناء أجنبي وكذا إذا تهدم بنفسه ولم يهلك لأن الشفعة سقطت عنه وهي عين قائمة ولا يجوز أن يسلم للمشتري بغير شيء وكذا لو نزع المشتري باب الدار وباعه تسقط عن الشفيع حصته كذا في السراج الوهاج وإذا اشترى دار فغرق نصفها فصار مثل الفرات يجري فيه الماء لا يستطيع رد ذلك عنها فالشفيع أن يأخذ الباقي بحصته من الثمن إن شاء وإذا اشترى فوهب بناءه للرجل أو تزوج عليه أو هدم لم يكن للشفيع على البناء سبيل ولا كس يأخذ الأرض بحصتها من الثمن وإن كان لم يهدم فله أن يبطل تصرف المشتري ويأخذ الدار كلها بجميع الثمن كذا في المبسوط * وإذا اشترى أرضاً فيها نخل أو شجرة فيه ثم واشترط ثمره في البيع ثم جاء الشفيع والثمرة قائمة فله أن يأخذ ذلك أجمع استحساناً فإن جاء وقد جذه البائع أو المشتري أو أجنبي فلا شفعة في الثمرة ويأخذ الأرض والنخل بالحصه من الثمن إن شاء وتسقط عنه حصه الثمرة بقسم الثمن على قيمة الأرض والنخل والثمار يوم العقد فأصاب الثمرة تسقط عن الشفيع وقيل له خذ الأرض والنخل بحصتهما ان شئت فان أخذهما الشفيع وبقيت الثمرة في يد البائع فان محمد ارحمه الله تعالى قال يلزم المشتري الثمرة ولا خيار له في ردّها ولو كانت الثمرة قائمة فقبضها المشتري وأكلها أو باعها أو تلفت في يده على وجه من الوجوه فأراد الشفيع الأخذ سقطت عنه حصه الثمرة وإن كان البيع قد وقع ولا ثمرة ثم أثمر في يد البائع بعد البيع قبل القبض ثم جاء الشفيع فانه يأخذ الأرض والنخل والثمر وليس له أن يأخذ بعضها دون بعض ويكون عليه جميع الثمن ولو جذه البائع أو المشتري أو أجنبي وهو قائم في يد البائع أو المشتري أخذ الشفيع الأرض والنخل بحصته إن شاء وإن كانت الثمرة ذهبت بغير فعل أحد بأن احترقت أو أصابها آفة فهلك فلم يبق منها شيء له قيمة أخذها الشفيع بجميع الثمن إن شاء وإن شاء ترك ولو كان البائع أو المشتري صرم الثمن ثم هلك بعد ذلك بغير فعل أحد بأن أصابه سبيل فذهب به أو نارقا احترق فان أبابوسف رحمه الله تعالى قال ذلك سواء لأن ذلك قد صار للمشتري ولا شفعة فيه فلا يأبى إلى هلك بغير فعل المشتري أو بغير فعله لأن الثمرة لما انفصلت سقط حق الشفيع عنها وكانها كانت في الأصل منفصلة ولو كان المشتري قبض الأرض والنخل ولا ثمرة فيه ثم أثمر في يده ثم جاء الشفيع والثمر متعلق بالنخل فله أن يأخذ الأرض والنخل والثمر بالثمر الذي وقع عليه البيع لا يزداد عليه شيء فان كان المشتري لما حدثت الثمرة في يده جذها ثم جاء الشفيع وهي قائمة وقد استهلكها المشتري يبيع أو كل فان الشفيع يأخذ الأرض والنخل بجميع الثمن إن شاء ولا سبيل له على الثمر كذا في السراج الوهاج * ولو تصرف المشتري في الدار المشتراة قبل أخذ الشفيع بأن وهبها أو صدّق بها أو أجزأها أو جعلها مسجد أو صلى فيها أو وقفها أو قفا أو جعلها مقبرة ودفن فيها فالشفيع أن يأخذ وينقض تصرف المشتري كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * يجب أن يعلم أن تصرف المشتري في الدار المشفوعة صحيح إلى أن يحكم بالشفعة للشفيع وله أن يبيع وإن يؤجر ويطيّب له الثمر والأجر وكذلك أن يهدم وما أشبه ذلك من التصرفات غير أن للشفيع أن ينقض كل التصرف إلا القبض وما كان من تمام القبض ألا يرى أن الشفيع أو أراد أن ينقض قبض المشتري ليعيد الدار إلى يد البائع ويأخذها منه لا يكون له ذلك كذا في الدخيرة * لو اشترى نصف

دار غير مرسوم أخذ الشفيع حظه الذي حصل له بقسمته وليس له أن يتقضى القسمة سواء كانت القسمة
 بحكم القاضى أو التراضى بخلاف ما إذا باع أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري
 الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه لأن العقد لم يقمع من الذي قاسم فلم تكن القسمة من
 تمام القبض ثم إذا لم يكن للشفيع نقض قسمته كان له أن يأخذ نصيب المشتري في أى جانب كان وهو
 مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وإطلاق الكتاب يدل عليه كذا في التبيين * رجلان اشتريا
 دارا وهما شفيعان وهما شفيع ثالث اقسمها ثم جاء الثالث فله أن يتقضى القسمة اقسمها ما بقضاء
 أو بغير قضاء كذا في الذخيرة * رجل اشترى أرضا بمائة درهم ورفع منها التراب وباعها بمائة درهم
 ثم جاء الشفيع وطلب الشععة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ الشفيع الأرض بنصف
 الثمن وهو خمسون درهما يقسم الثمن على قيمة الأرض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح
 عن الشفيع قيمة التراب وقال القاضى الإمام على السعدي رحمه الله تعالى لا يطرح عن الشفيع
 نصف الثمن وإنما يطرح عنه حصة النقصان فلو أن المشتري كبس الأرض بعد ما رفع منها التراب
 فأعادها كما كانت قبل أن يحضر الشفيع ثم حضر الشفيع قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقال
 للمشتري ارفع من الأرض ما أحدثت كذا في فتاوى قاضى خان * ولو باع نصف دار من رجل ليس
 بشفيع وقاسمه بأمر القاضى فقد دم الشفيع ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري فإنه
 لا تبطل شفعته فإن باع البائع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشععة الأولى ثم طلب الشفيع
 فإنه يتظران قضى القاضى بالشععة الأخيرة جعلها بينهما ما نصفين لأن المشتري قد صار جارا لنصيب
 البائع كالشفيع فاستويا فيه وإن بدأ فقضى بالأولى للقول قضى له بالاحيرة أيضا لأنه لم يبق للمشتري
 الأول ملك كذا في محيط السرخسى * ذكر في المتن قال إذا اشترى دارا بألف درهم ثم باعها بالعين
 فعلم الشفيع بالبيع الثانى ولم يعلم بالأول فخام فيها فأخذ ما بالشععة بالبيع الثانى بحكم الحاكم
 أو بغير حكمه ثم علم بالبيع الأول فليس له أن يتقضى ما أخذه وبطلت شععته في البيع الأول وكذلك
 لو باعها صاحبها بألف ثم ناقضه المشتري ورتها ثم اشتراها منه الشفيع بالعين وهو لا يعلم بالبيع الأول
 ثم علم لم يكن له أن يتقضى شراؤه كذا في المحيط * ولو كان المشتري حين اشتراؤه بألف ناقض البيع
 ثم اشتراه بالعين فأخذ الشفيع بالعين ولم يعلم بالبيع الأول ثم علم لم يكن له أن يتقضى سواء كان
 بقضاء أو بغير قضاء كذا في البدائع * لو اشتراها بألف فزاده في الثمن ألفا فاعلم الشفيع بالعين ولم يعلم
 بالألف فإن أخذ بالعين بقضاء أبطلت الزيادة وعليه ألف وإن أخذها برضى كان الأخذ بمنزلة شراء
 منه فلم يبق حق الشععة كذا في محيط السرخسى * ولو أوصى المشتري لانسار كان للشفيع أن
 يتقضى الوصية ويأخذ من الورثة والعهد عليه كذا في التتارخانية * ولو اشترى قرية فيها بيوت
 وأشجار وتخلل ثم باع الأشجار والبناء فقطع المشتري بعض الأشجار وهدم بعض البناء ثم حضر
 الشفيع كان له الأرض وما لا يقطع من الأشجار وما لم يهدم من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع وي طرح
 عن الشفيع حصة ما قطع من الشجر وما هدم من البناء كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى دار
 فهدم بناءها ثم بنى فأعظم المفعة فإن الشفيع يأخذ ما بالشععة ويقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء
 الذى كان فيها يوم اشترى ويسقط حصة البناء لأن المشتري هو الذى هدم البناء ويتقضى المشتري بناءه
 المحدث عندنا كذا في المبسوط

❦ (الباب التاسع فيما يبطل به حق الشععة بعد نبوته وما لا يطل) ❦

وما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته نوعان اختياري وضروري والاختياري نوعان صريح وما يجري مجراه ودلالة أما الأول فتحوان يقول الشفيع أبطلت الشفعة أو أسقطتها أو أبرأتك عنها أو سبقتها أو نحو ذلك سواء علم بالبيع أو لم يعلم أن كان بعد البيع لان اسقاط الحق صريح يستوى فيه العلم والجهل بخلاف الاسقاط من طريق الدلالة فإنه لا يسقط حقيقة إلا بعد العلم بالبيع وأما الدلالة فهو أن يوجد من الشفيع ما يدل على رضاه بالعقد وحكمه للمشتري نحو ما إذا علم بالشراء فترك الطلب على الفور من غير عذر أو قام عن المجلس أو تشاغل عن الطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين وكذا إذا ساءم الشفيع الدار من المشتري أو سأله أن يوليها إياه أو استأجرها الشفيع من المشتري أو أخذها من زارعة أو معاملة وذلك كله بعد العلم بكذا في البدائع * ولو استودعه أو استوصاه أو سأله أن يتصدق بها عليه فهو تسليم هكذا في التارخانية * ولو قال المشتري أوليكها بكذا فقال الشفيع نعم فهو تسليم هكذا في الذخيرة * أما الضروري فتحوان يموت الشفيع بعد الطلبين قبل الاخذ بالشفعة فتبطل شفيعته وهذا عندنا ولا تبطل بموت المشتري والشفيع أن يأخذ من وارثه كذا في البدائع * تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده صحيح علم الشفيع بوجود الشفعة أو لم يعلم علم من أسقط اليه هذا الحق أو لم يعلم كذا في المحيط * إذا قال المشتري للشفيع أنفقت عليها كذا في بناءها وأنا أوليكها بذلك والتمن فقال نعم فهو تسليم منه كذا في الباب العاشر من كتاب الصلح من المبسوط * ولا يصح تسليم الشفعة بعدما أخذ الدار بالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض كذا في التارخانية * وإذا سلم الشفيع الشفعة في هبة بعوض بعد التقابض ثم أقر البائع والمشتري أنها كانت بيعا بذلك العوض لم تكن للشفيع فيها الشفعة وان سلمها في هبة بغير عوض ثم تصادقا أنها كانت بشرط عوض أو كانت بيعا فلا شفيع أن يأخذها بالشفعة وإذا وهب رجل دارا على عوض ألف درهم فقبض أحد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل متى إذا قبض العوض الآخر كان له أن يأخذ الدار بالشفعة لأنه أسقط حقه قبل الوجوب فالهبة بشرط العوض إنما تصير كالبيع بعد التقابض وتسليم الشفعة قبل تقرير سبب الوجوب باطل كذا في المبسوط * فإذا وهب الشفيع الشفعة أو باعها من إنسان لا يكون تسليمها كذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند وذو كرمش الأئمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة قبيل باب الشهادة إذا باع الشفعة كان ذلك تسليمًا للشفعة ولا يجب المال وهو الصحيح وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في شفعة الجامع ما يدل عليه كذا في المحيط * إذا سلم الشفيع الشفعة ثم زاد بعد ذلك في البيع عبدا أو أمة كان للشفيع أن يأخذ الدار بمحضهما من الثمن وإذا سلم الشفيع الشفعة ثم حط البائع من الثمن شيئا فله الشفعة لأن الحط يلحق بأصل العقد كما لو أخبر بالبيع بألف وسلم فاذا البيع بخمسمائة كذا في الذخيرة * إذا قال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار كان تسليمًا صحيحا وإن لم يعين أحدا وكذلك لو قال للبائع سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد البائع كذا في المحيط * ولو قال للبائع بعدما سلم الدار إلى المشتري سلمت الشفعة لك صح استحسانا ولو قال سلمت الشفعة بسبيلك أو لاجلك صح تسليمه قياسا واستحسانا كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا كان المشتري وكلامه جهة غيره بشراء الدار فقال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار ولم يعين أحدا كان تسليمًا صحيحا وكذلك لو قال لا وكيل سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد الوكيل صح التسليم قياسا واستحسانا ولو قال ذلك لا وكيل بعدما دفع الدار إلى الموكل صح التسليم استحسانا وإذا كان المشتري وكلامه غيره بالشراء فقال له الشفيع سلمت لك شفعة هذه الدار خاصة دون غيرك كان هذا تسليمًا صحيحا لا مركذا في المحيط * ولو قال لاجنبي سلمت شفعة هذه الدار سقطت كذا في محيط السرخسي * ولو قال الشفيع لاجنبي ابتداء سلمت شفعة

هذه المذالك أوقال أعرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا تبطل شفعة قيس أو استحسانا ولو قال لأجنبي
 سلمت الشفعة للموكل أوقال وهبتها للموكل أوقال أعرضت عنها للموكل لأجل ذلك وشفاعتك صح تسليمه للأمر
 وتبطل شفעתه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لشفيع أجنبي سلم الشفعة للموكل فقال قد سلمتها
 لك أو وهبتها أو أعرضت عنها كان تسليمها في الاستحسان لأن الأجنبي إذا خاطبه بالتسليم لزيد فقال
 قد سلمتها لك كان هذا كلاما خرج مخرج الجواب فصار كأنه قال سلمتها له لأجل ذلك وإن قال الشفيع لما
 خاطبه الأجنبي قد سلمت لك شفعة هذه المذالك أو وهبت لك شفعتها أو بعتهام ذلك لم يكن ذلك تسليمًا لأن
 هذا كلام مبتدأ فلا ينطوي تحت الجواب لاستقلاله بنفسه فلا يكون تسليمًا كذا في السراج الوهاج *
 وإذا قال أجنبي للشفيع أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة فسلم كان تسليمًا صحيحًا ولا يجب المال ولو
 قال أصالحك على كذا على أن تكون الشفعة لي كان الصلح باطلا وهو على شفעתه كذا في التتارخانية *
 ولو أن أجنبيًا قال للشفيع أصالحك على كذا من الدراهم على أن تسلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفيع
 لا يجب المال على الأجنبي ولا تبطل شفעתه وإن قال الشفيع للبائع سلمت لك بيعك أوقال للمشتري سلمت
 لك شرائك بطلت شفעתه وإن قال لأجنبي سلمت لك شرائك هذه الدراهم لم يكن ذلك تسليمًا ولا تبطل شفעתه كذا
 في فتاوى قاضي خان * تعليق إبطالها بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها لك كنت اشتريتك لأجل نفسك فإن
 كان اشتراؤه لغيره لا تبطل لأنه إسقاط والاستقاط يحتمل التعليل كذا في الوحيين للكردي * ولو قال الشفيع
 للبائع سلمت لك الشفعة إن كنت بعتهام من فلان لنفسك فكان باعًا لغيره لم يكن ذلك تسليمًا وفي فتاوى
 الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى إذا قال الشفيع للمشتري سلمت لك شفعة هذه الدراهم فإذا اشتراها
 لغيره فهو على شفעתه وفي فتاوى الغضلي رحمه الله تعالى إن هذا تسليم للأمر والمختار المذكور في فتاوى
 أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وفي المحاوي إذا قال المشتري
 لشرطي سلمت لك الشفعة فسلم الشفيع الشفعة ثم ظهر أنه اشتراها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى بطلت شفעתه
 وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل كذا في المحيط * وإذا سلم الجار لشفعة مع قيام الشرط
 صح تسليمه حتى لو سلم الشرط بعد ذلك شفעתه لا يكون للجار أن يأخذ الشفعة كذا في الذخيرة *
 وإذا وجبت الشفعة للعبد المأذون فسلمها فهو جائز أن كان عليه دين أو لم يكن عليه دين وإن سلمها مولا
 جاز أن لم يكن عليه دين وإن كان عليه دين لم يجز تسليم المولى عليه كذا في المبسوط * ولا يجوز تسليمه بعد
 الحجر كذا في التتارخانية * وتسليم المكاتب شفעתه جائز أيضًا كذا في المبسوط * ولو أخبر بالبيع
 بقدر من الثمن أو جنس منه أو من فلان فسلم فظهر خلاؤه هل يصح تسليمه فالأصل في جنس هذه
 المسئلة أن يتطرا أن لا يختلف غرض الشفيع في التسليم صح التسليم وبطلت شفעתه وإن كان يختلف
 غرضه لم يصح وهو على شفעתه كذا في البدائع * ولو أخبر أن الثمن ألف درهم فسلم ثم تبين أن الثمن مائة
 دينار قيمتها ألف درهم أو أقل أو أكثر فعندنا هو على شفעתه إن كانت قيمتها أقل من الألف ولا فتسليمه
 صحيح كذا في المبسوط * وإذا قيل له إن المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم أنه غيره وله الشفعة وإذا قيل
 له إن المشتري زيد فسلم ثم علم أنه عمرو وزيد صح تسليمه لزيد وكان له أن يأخذ نصيب عمرو كذا
 في المجوهرة النيرة * ولو أخبر أن الثمن ألف فسلم فإذا الثمن أقل من ذلك فهو على شفעתه ولو كان الثمن
 ألفًا أو أكثر فلا شفعة له كذا في الذخيرة * ولو أخبر أن الثمن شيء مما يكال أو يوزن فسلم الشفعة فإذا
 الثمن صيف آخر مما يكال أو يوزن فهو على شفעתه على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما أخبره أو أقل
 أو أكثر من حيث القيمة كذا في المحيط * ولو أخبر أن الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر أنه كان
 مكيلًا أو موزونًا أو أخبر أن الثمن ألف درهم وإذا هو مكيل أو موزون فهو على شفעתه على كل حال كذا

في خزانه المفتين * ولو أخبر أن الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر أنه شيء آخر من ذوات القيم بأن أخبر أن الثمن دار فاذا الثمن عبد فجواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه على شفعة من غير فصل قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده هذا الجواب صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر مثل قيمة ما أخبر به أو أكثر ولو أخبر أن الثمن عبد قيمته ألف أو ما أشبه ذلك من الاشياء التي هي من ذوات القيم ثم ظهر أن الثمن دراهم أو دينار فجواب محمد رحمه الله تعالى أنه على شفعة من غير فصل وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا كان ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر به ما اذا كان مثل قيمة ما أخبر به أو أكثر فلا شفعة له ومنهم من قال هذا الجواب صحيح على الاطلاق بخلاف المسئلة الاولى ولو أخبر أن الثمن عبد قيمته ألف فظهر أن قيمته أقل من ألف ألف فله الشفعة وان ظهر أن قيمته ألف أو أكثر فلا شفعة ولو أخبر أن الثمن ألف فسلم ثم ظهر أن الثمن شيء من ذوات القيم فلا شفعة له الا اذا كان قيمة الثمن أقل من قيمة ألف درهم كذا في المحيط * ولو أخبر بشراء نصف الدار فسلم ثم ظهر أن المشتري اشترى الكل فله الشفعة ولو أخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر أنه اشترى النصف فلا شفعة له قال شيخ الاسلام في شرحه هذا الجواب محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بأن أخبر أنه اشترى الكل بألف فسلم ثم ظهر أنه اشترى النصف بألف أما اذا أخبر أنه اشترى الكل بألف ثم ظهر أنه اشترى النصف بنحو مائة يكون على شفعة هكذا في الذخيرة * ولو سلم الشفعة في النصف بطلت في الكل ولو طلب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليما منه للشفعة في الكل اختلف فيه أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون تسليما كذا في البدائع * وهو الاصح لأن طلب التسليم النصف لا يكون تسليما للباقي لا صريحا ولا دلالة كذا في محيط السرخسي * ولو أن الشفيع باع نصف داره أو ثلثها أو أكثر من ذلك بعد أن بقي منها شيء وما باع شائع فله الشفعة بما بقي كذا في السراج الوهاج * الشفيع اذا ادعى رقبه الدار المشفوعة أنها له لا بالشفعة تبطل شفعة وان طلب الشفعة ثم ادعى رقبه الدار المشفوعة أنها له لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضي خان * وان صالح من شفعة على عوض بطلت الشفعة ورد العوض لان حق الشفعة ثبت بخلاف القياس لدفع الضرر فلا يظهر ثبوته في حق الاعتياض ولا يتعلق اسقاطه بالمجائز من الشرط فيما لا يرد على أولي فلو قال الشفيع أسقطت شفعتي فيما اشتريت على أن تسقط شفعتك فيما اشتريت فإنه تسقط شفعتي وان لم يسقط المشتري شفعتي فيما اشترى الشفيع واسقاط الشفعة بالعوض المالى شرط فاسد لانه غير ملائم لانه اعتياض عن مجرد الحق في المحل وهو حرام ورشوة هكذا في الكافي * وان كان الشفيع شريكا وجارا فباع نصيبه الذي يشفع فيه كان له أن يطالب الشفعة بالجوار كذا في البدائع * سئل أبو بكر عن سلم على المشتري ثم طلب الشفعة قال تبطل شفعتي كذا قال لم يثبت مشأور قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا تبطل روى عن محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المحاوى للفتاوى * وهو المختار كذا في الخلاصة والمضمرات * ولو كان المشتري واقفا مع الابن فسلم الشفيع على ابن المشتري بطلت شفعتي بخلاف ما اذا سلم على المشتري فان سلم على أحدهما بأن قال السلام عليك ولا يدري على من سلم سئل الشفيع انه سلم على الابن أو على الاب قال على الاب لا تبطل شفعتي وان قال على الابن تبطل شفعتي وان اختلفا فقال المشتري سلمت على ابني وقد بطلت شفعتك وقال الشفيع سلمت عليك فالقول قول الشفيع كذا في الذخيرة * ولو أخبر ببيع الدار فقال الحمد لله فقد ادعت شفعتها أو قال سبحان الله فقد ادعت شفعتها فهو على شفعتي في رواية محمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع سمع البيهقي قال الحمد لله قد طلبت شفعتها لا تبطل في المختار كذا في الوجيز

٢ الشفعة لى طلبتها
ووجدتها

لذكرى * وقال الناطقى على قياس قوله سبحانه الله أو كيف أصبحت أو كيف أمست إذا قال للمشتري حين لقيه أ طال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته كذا في الظهيرية * وكذلك لو قال ٢ (شفعة مراست خواسم ويا فتم) فهو على هذا كذا في الذخيرة * لو سأله عن حوائجه أو عرض عليه حاجة ثم طلبها بطلت شفعته وإن سأله عن ثمنها فأخبره به ثم طلبها بطلت شفعته كذا في المغمرات * دار بيعت فقال البائع أو المشتري للشفيع أبرئنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه يجب له قبلهما شفعة لا شفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى إن كان بحال لو علم بذلك لا يبرئهما كذا في المحيط * ولو أخبر بالبيع وهو في الصلاة فغضى فيها فإن كان في الفرض لا تبطل شفعته وكذا إذا كان في الواجب وإن كان في السنة فكذلك لأن هذه السنن الاربعة في معنى الواجب سواء كانت السنة ركعتين أو أربعاً كالاربعة قبل الظهر حتى لو أخبر بعد ما صلى ركعتين فوصل بهما الشفع الثاني لم تبطل شفعته لأنها بمنزلة صلاة واحدة واجبة كذا في البدائع * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي واقعات الناطقى إذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها أربعاً وسأفعلن محمد رحمه الله تعالى لا تبطل شفعته قال الصدر الشهيد والاحتار أنه تبطل لأنه غير معذور كذا في الذخيرة والمحيط والمضمرات والكبرى * وفي فتاوى (آهو) أخبر وقت الخطبة فلم يطالب حتى فرغ الإمام من الصلاة إن كان قريباً بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والافيه اختلاف المشايخ ولو أخبر به بعدما كان قعداً لاخيرة فلم يطالب حتى قرأ الدعوات إلى قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة ثم سلم بطلت كذا في التتارخانية في الفصل الحادى عشر فيما تبطل شفعته * وفي النوازل إذا أراد أن يقتض الصلاة مع الإمام بمجموعة فلم يذهب في طلبها تبطل شفعته كذا في التتارخانية في الفصل الثالث عشر في طلب الشفعة * والله أعلم

﴿الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة في الشفعة﴾

الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري إما أن يرجع إلى الثمن وإما أن يرجع إلى المبيع أما الذي يرجع إلى الثمن فلا يخلو إما أن يقع الاختلاف في جنس الثمن وإما أن يقع في قدره وإما أن يقع في صفته فإن وقع في الجنس بأن قال المشتري اشتريت بمائة دينار وقال الشفيع بألف درهم فاقول قول المشتري لأن المشتري أعرف بجنس الثمن من الشفيع فيرجع في معرفة الجنس إليه كذا في البدائع * وإذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري ولا يتحالفان ولو أقام المدينه فالدينه بينة الشفيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري * وإذا ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع وكان ذلك حطاً عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر يتحالفان ويتراذان وأيمهما نكل ظهر أن الثمن ما يقوله الآخر فإخذها الشفيع بذلك وإن حلفا يفسخ القاضى البيع بينهما يأخذها الشفيع بقول البائع وإن كان قبض الثمن أخذها بما قال المشتري إن شاء ولم يلتفت إلى قول البائع ولو كان فقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بألف وقبض الثمن يأخذها الشفيع بألف ولو قال قبضت الثمن وهو ألف لم يلتفت إلى قوله كذا في الهداية * ولو اشترى داراً بعرض ولم يتقبضها حتى هلك العرض وانتقص البيع فيما بين البائع والمشتري أو كان المشتري قبض الدار ولم يعلم العرض حتى هلك أو انتقص البيع فيما بين البائع والمشتري وبقي للشفيع حق الشفعة بقيمة العرض ثم اختلف البائع والمشتري في قيمة العرض فالقول قول البائع مع يمينه فإن أقام أحدهما بينة قبلت بينته وإن أقام جميعاً البينة فالدينه بينة البائع عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو هدم المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن ثم اختلفا في قيمة البناء واتقاعاً على

أن قيمة الساحة ألف أو اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا في قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري مع يمينه وان اختلفا في قيمة البناء والساحة فان الساحة تقوم الساعة والقول في قيمة البناء قول المشتري فان قامت لاحدهما بينة قبلت وان أقاما جميعا البينة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيغ على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان اختلفا في صفقة الثمن بأن قال المشتري اشتريت بثمن مجمل وقال الشفيغ لابل اشتريته بثمن مؤجل فالقول قول المشتري وأما الذي يرجع الى المبيع فهو أن يختلف فيما وقع عليه البيع وقع عليه بصفقة واحدة ام بصفقتين نحو ما اذا اشترى دارا فقال المشتري اشتريت العرصة على حدة بألف وقال الشفيغ بل اشتريتهما جميعا بألفين فالقول قول الشفيغ وأيهما أقام البينة قبلت وان أقاما جميعا البينة وليوقتا وقما فالبينة بينة المشتري عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيغ هكذا في البدائع * وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل دارا وله شفيغان فألقى اليه أحدهما يطالب شفيعته وقال له المشتري اني اشتريتها بألف فصدقه الشفيغ في ذلك وأخذها بألف ثم أن الشفيغ الثاني جاء فأقام بينة أن المشتري كان اشتراها بخمسمائة فالشفيغ الثاني يأخذ من الشفيغ الاول نصفها ويدفع اليه مائتي درهم وخمسين ويرجع الشفيغ الاول على المشتري بمائتي درهم وخمسين وبقي في يد الشفيغ الاول نصف الدار بخمسمائة وفيه أيضا رجل اشترى من رجل دارا وقبضها فجاء الشفيغ فطالب الشفيعه فقال المشتري اشتريتها بألفين وقال الشفيغ لابل اشتريتها بألف ولم يكن للشفيغ بينة وحل على المشتري على ما ذكره وأخذ الشفيغ بألفي درهم ثم قدم شفيغ آخر فأقام بينة على الشفيغ الاول أن البائع كان باع هذه الدار من فلان بألف فإيه يأخذ نصف الدار بخمسمائة ويرجع الشفيغ الاول على المشتري بخمسمائة حصة النصف الذي أخذ الشفيغ الثاني ويقال للشفيغ الاول ان شئت أعد البينة على المشتري من قبل النصف الذي في يدي والافلاشي لك ومعنى المسئلة أن الشفيغ الاول لو قال للمشتري ان الشفيغ الثاني أثبت بالبينة أن الشراء كان بألف فيكون بمقابله النصف الذي في يدي خمسمائة على أن أرجع عليك بخمسمائة ليس له ذلك الا اذا أعاد البينة أن الشراء كان بألف لما أشار اليه في الكتاب أن الشفيغ الثاني انما يستحق بينته نصف الدار ومعناه أن بينة الشفيغ الثاني لما عملت في نصف الدار ثبت الشراء بألف في حق ذلك النصف الذي استحقه الشفيغ الثاني لافي حق النصف الذي في يد الشفيغ الاول فيحتاج الشفيغ الاول الى إعادة البينة ليثبت الشراء بالألف في النصف الذي في يديه فيستحق الرجوع على المشتري بخمسمائة الزائدة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتابية ولو اشترى دارا فجاء الشفيغ فأخذها بألف درهم من المشتري بقوله ثم وجد بينة أن المشتري اشتراها بخمسمائة قبلت بينته ولو صدق المشتري أولا فبينته على خلاف ذلك لا تقبل كذا في التتارخانية * انفق البائع والمشتري أن البيع كان بشرط الخيار للبائع وأنكر الشفيغ فالقول قولهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا شفيعه للشفيغ لأن البيع ثبت باقرارهما وإنما ثبت على الوجه الذي اقر به وفي الجامع اذا ادعى البائع الخيار وأنكر المشتري والشفيغ ذلك فالقول قول المشتري استحسنانا لأن الخيار لا يثبت الا بالشرط والبائع يدعى احداث الشرط والمشتري ينكر وكذا لو ادعى المشتري الخيار فأنكر البائع والشفيغ ذلك فالقول قول البائع ويأخذها الشفيغ كذا في المحيط * رجلان تبايعا فطالب الشفيغ الشفيعه بحضرتها فقال البائع كان البيع بيننا بيع معااملة وصدقه

المشتري على ذلك لا يصدقان على الشفيع بل القول لمن ادعى جوازه الا اذا كان الحال يدل عليه بأن كان المبيع كثيرا القيمة وقديس بثمان قليل لا يباع به مثله فحينئذ يكون القول لهما ولا شفعة للشفيع كذا في خزانة المفتين * في المتتقي يباع دارا من رجل ثم ان المشتري والبائع تصادقا أن البيع كان فاسدا او قال الشفيع كان حائزا فالقول قول الشفيع ولا اصدقهما على فساد البيع في حق الشفيع بشئ ولو ادعاه أحدهما وأنكر الآخر أو جعل القول فيه قول الذي يدعى الحق فادعى أن البيع كان فاسدا بشئ أو جعل القول فيه قول من يدعى الفساد فاني اصدقهما ولا أجعل للشفيع شفعة يريد بهذا أن البائع مع المشتري اذا اتفقا على فساد البيع بسبب لواطت البائع والمشتري فيما بينهما في فساد العقد بذلك السبب لا يصدق فالقول قول من يدعى الجواز فخوان يدعى أحدهما أو جلا فاسدا أو خيارا فاسدا فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب لا يصدقان في حق الشفيع واذا اتفقا على فساد البيع بسبب لواطت فيما بينهما في فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعى الفساد فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب يصدقان في حق الشفيع وبين ذلك في المتتقي فقال لو قال المشتري للبائع بعثنيها بألف درهم ورطل من خمر فقال البائع صدقت لم اصدقهما على الشفيع ولو قال بعثنيها بخمر وصدقه البائع فلا شفعة للشفيع هذا هو لفظ المتتقي وجعل القدوري في كتابه المذكور في المتتقي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين عنه قال القدوري كان أبا يوسف رحمه الله تعالى على هذه الرواية يعتبر هذا الاختلاف بالاختلاف بين المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما فقال المشتري بعثنيها بألف درهم ورطل من خمر وقال البائع لا بل بعثها بألف درهم فالقول قول البائع ولو قال المشتري بعثنيها بخمر أو خنزير وقال البائع بعثها بألف درهم فالقول قول المشتري لان البيع بخمر لا جوازه بحال وانما يجعل القول قول من يدعى الجواز في عقده جوازه بحال بخلاف البيع بأجل فاسدا أو بألف ورطل من خمر أو ما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا اتفقا على الفساد وكذبهما الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كما لو اتفقا على البيع بشرط الخيار للبائع وكذبهما فيه الشفيع كذا في الذخيرة * اشترى عشرة الضبعة بثمان كثير ثم بقيتها بثمان قليل فله الشفعة في العشرة الباقية فلو أراد أن يحلفه بالله ما أردت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه لو أقربه لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تلجئة فله ذلك لانه معنى لو أقربه يلزمه وهو خصم وهو تأويل ما ذكر في الكتاب انه اذا أراد الاستحلاف أنه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك أي اذا ادعى أن البيع الاول كان تلجئة كذا في القنية * في الاجناس اذا قال المشتري اشترت هذه الدار لابني الصغير وأنكر شفعة الشفيع فلا يمين على المشتري ان كان الشفيع أقر أن له ابنا صغيرا وان أنكر أن له ابنا يحلف الشفيع بالله ما تعلم أن له ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا وقدم الدار اليه دفع عن نفسه الخصومة وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع كذا في الذخيرة * واذا اشترى من امرأة فأراد أن يشهد عليها فلم يجد من يعرفها الا من له الشفعة فان شهادتهم لا تجوز عليهم ان أنكرت ذلك كذا في المحيط * واذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة والدار في يد البائع يدعى تسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما لانهما بهذه الشهادة لا يجبران الى أيهما مغنا ولا يدفعان عنه مغرما واذا شهد البائعان على الشفيع بتسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري لانهما كانا خصمين في هذه الدار قبل التسليم الى المشتري ومن كان خصما في شيء لا تقبل شهادته فيه وان لم يبق خصما أما أباه كانا خصمين في هذه الدار هذا اذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة فأما اذا شهدا على المشتري بتسليم الدار الى

الشفيع فإنه لا تقبل شهادتهم ما ساء كانت الدار في يد الابن أو في يد المشتري وسواء ادعى الابن أو لم يدع
 كذا في المحيط * وإن كانت الدار لثلاثة نفر وشهدا ثلثان منهم أنهم جميعا باعوها من فلان وادعى ذلك
 فلان ومحمد الشريك لم تجز شهادتهم على الشريك والشفيع أن يأخذ ثلثي الدار بالشفعة وإن أنكر
 المشتري الشرافة فقره الشركاء جميعا فشهادتهم أيضا باطلة والشفيع أن يأخذ الدار كلها بالشفعة كذا
 في المبسوط * وإذا وكل الرجل رجلا بشراء دار أو بيعها فاشترى أو باع وشهدا بالموكل على الشفيع
 بتسليم الشفعة فإن كان التوكيل بالشراء لا تقبل شهادتهم ما ساء كانت الدار في يد البائع أو في يد
 الوكيل أو في يد الموكل وإن كان التوكيل بالبيع فإن كانت الدار في يد الموكل أو في يد الوكيل لا تقبل
 شهادتهم ما لأنهما يشهدان على أبيهما بمنزلة الملك لا بينهما ما وإن كانت الدار في يد المشتري تقبل
 شهادتهما كذا في المحيط * وإذا شهد البائعان على المشتري أن الشفيع قد طلب الشفعة حين علم
 بالشراء والشفيع مقر أنه منذ أيام وقال المشتري ما طلب الشفعة فشهادة البائعين باطلة وكذلك
 شهادة أولادهما كالمشهدا على المشتري بتسليم الدار إلى الشفيع وإن قال الشفيع لم أعلم بالشراء
 إلا الساعة فالقول قوله مع يمينه فإن شهد البائعان أنه علم منذ أيام فشهادتهما باطلة وإن كانت الدار
 في أيديهما أو في يد المشتري كذا في المبسوط * قامت بينة أن الشفيع سلم الشفعة وقامت بينة أن
 البائع والمشتري سلم الدار قضى بها للذي في يده كذا في محيط السرخسي * وإذا كفل رجلان
 بالدرك للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار إلى الشفيع بالشفعة فشهادتهما باطلة وكذلك إن شهدا
 أن الشفيع سلم الشفعة فهما بمنزلة البائعين في ذلك لا تقبل شهادتهما كذا في المبسوط * إذا قر
 المشتري أنه اشترى هذه الدار بألف درهم وأخذها الشفيع بذلك ثم ادعى البائع أن الثمن ألفان
 وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وكان للمشتري أن يرجع على الشفيع بألف آخر وإن أقر أن الثمن ألفان
 لم يرجع على الشفيع بألف آخر وكذلك إذا ادعى البائع أنه باعها من هذا المشتري بعرض بعينه
 وأقام على ذلك بينة فالقاضي يسمع بينته ويقضي له بذلك على المشتري وسلم الدار للشفيع بقيمة
 ذلك العرض فإن كان ما أخذ المشتري وذلك ألف أقل من قيمة العرض رجع على الشفيع بما زاد على
 الألف إلى تمام قيمة العرض وإن كان أكثر من قيمة العرض رجع الشفيع عليه بما زاد على قيمة
 العرض إلى تمام الألف وإذا تزوج امرأة على دار على أن ترد على الزوج الفأخى وجبت الشفعة في حصه
 الألف عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى فإن اختلفا في مهر مثلها وقت العقد فقال الزوج كان
 مهر مثلها ألفا وللشفيع نصف الدار وقال الشفيع كان مهر مثلها خمسمائة وثلث الدار فالقول قول
 الزوج مع يمينه وإن أقاما البينة فالبينة للمشتري عندهما كالمختلف في مقدار قيمة البناء الهالك
 وإذا ادعى على رجل حق في أرض أو دار فصالحه على دار فالشفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي
 ادعى فإن اختلفا في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعي وهو المأخوذه الدار وأقاما البينة على قيمته
 ذكر هنا أن البينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة رجهما الله تعالى هكذا في المحيط * وإذا اشترى الرجل
 دار بألف درهم ثم اختلف الشفيع والمشتري فقال المشتري أحدث فيها هذا البناء وكذبه الشفيع
 فالقول قول المشتري وإن أقاما البينة فالبينة بينة الشفيع وعلى هذا اختلفا فهما في شجر الأرض ولكن
 إنما يقبل قول المشتري إذا كان محتملا حتى إذا قال أحدث فيها هذه الأشجار أمس لم يصدق على ذلك
 وكذلك فيما أشبهه من البناء وغيره وإن قال اشتريتها منذ عشر سنين وأحدثت فيها هذا فالقول قوله
 كذا في المبسوط * ولو قال المشتري باعني الأرض ثم وهب لي البناء أو قال وهب لي البناء ثم باعني الأرض
 وقال الشفيع بل اشتريتها معا فالقول للمشتري ويأخذ المبيع بالبناء إن شاء كذا في محيط

السرخسي * وان قال البائع لم أهب لك البناء فالقول قوله مع يمينه ويأخذ بنائه وان قال قد وهبته لك كانت الهبة جائزة كذا في المبسوط * ولو قال المشتري وهب لي هذا البيت مع طريقه من هذه الدار ثم اشترى بقبضتها وقال الشفيع لابل اشترى الكل فالشفيع الشفعة فيما أقر أنه اشترى ولا شفعة فيما ادعى من الهبة وأيهما أقام البيينة قبلت بيئته وان أقام جميعا البيينة فالبيينة بينة المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها تثبت زيادة الهبة وينبغي أن تكون البيينة بينة الشفيع عند محمد رحمه الله تعالى لأنها تثبت زيادة الاستحقاق كذا في البدائع * وان أقر بهية البيت للمشتري وادعى المشتري أن الهبة كانت قبل الشراء فلا شفعة للجار لأنه شريك في الحقوق وقت شراء الدار والجار يقول لابل كان الشراء قبل الهبة ولي الشفعة فيما اشترى فالقول قول الشفيع واذا قامت البيينة على الهبة قبل الشراء فإن صاحبها أولى بالشفعة من الجار كذا في المحيط * فان جحد البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه وان صدق البائع المشتري فيما قال كان البيت للوهوب له ولا يصدقان على إبطال الشفعة في الدار إلا أن تقوم البيينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكاً في الدار فيستقدم على الجار كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى دارين ولهما شفيع ملاقق فقال المشتري اشترى واحدة بعد واحدة فأنا شريك في الثانية وقال الشفيع لابل اشترىتهما صفقة واحدة في الشفعة فيهما جميعاً فالقول قول الشفيع لان المشتري أقر بشراهما وذلك سبب لثبوت الحق ثم يدعى حقاً لنفسه بدعى تقرير الصفقة فلا يقبل قوله إلا بيئته وكذلك اذا قال اشترى نصفاً ثم نصفاً وقال الشفيع اشترى الكل صفقة واحدة فالقول للشفيع ولو قال المشتري اشترى ربعاً ثم ثلاثة أرباع فلك الربع وقال الشفيع بل اشترى ثلاثة أرباع ثم ربعاً فالقول للشفيع لان المشتري أقر بشراء ثلاثة أرباع وهو سبب لثبوت حق الشفيع ثم ادعى ما يسقطه وهو تقدم الربع في البيع فلا يصدق ولو قال المشتري اشترى صفقة واحدة وقال الشفيع اشترى نصفاً فأنا أخذ الصفقة فالقول للمشتري ويأخذ الشفيع الكل أو يدع كذا في محيط السرخسي * رجل أقام البيينة أنه اشترى هذه الدار من فلان بألف درهم وأقام آخر البيينة أنه اشترى منه هذا البيت بطريقة بمائة درهم منذ شهر قضيت بالبيت لصالح المتهمة في الشفعة فيما بقي من الدار ولو لم يوقت شهود صاحب البيت قضيت بالبيت بينهما نصفين وقضيت ببقية الدار للذي أقام البيينة على أنه اشترى كلها ولا شفعة لواحد منهما على صاحبه لأنه لم يثبت سبق شراء أحدهما ولو كانت الدار من تملزقين فأقام رجل بيئته أنه اشترى أحدهما منذ شهر بألف درهم وأقام أخرى أنه اشترى الأخرى منذ شهرين قضيت له بشراء هذه الدار منذ شهرين كما وقت شهوده وجعلت له الشفعة في الدار الأخرى ولو لم يوقت قضيت لكل واحد منهما ما داره ولم أقض بالشفعة له وكذلك لو كان أحدهما قبض الدار ولم يقبض الآخر ولو وقت أحدهما ولم يوقت الآخر قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا في المبسوط رجل اشترى داراً فادعى الشفيع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذبه المشتري كان القول قول المشتري والبيينة بينة الشفيع كذا في فتاوى قاضي خان والله أعلم

(الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به) *

واذا أقر المشتري بشراء الدار وهي في يده وجبت فيها الشفعة وخصمه الوكيل ولا تقبل من المشتري بيئته أنه اشتراها من صاحبها اذا كان صاحبها غائباً حتى لو حضر صاحبها بعد أقامه المشتري البيينة على الشراء منه وصدقه فيما أقر له من الملك وكذبه فيما ادعى من الشراء يسترد الدار من يد الشفيع ويسلم إلى البائع لأنهم اتفقوا على أن أصل الملك كان له ولم يثبت النقل من المشتري ولا يمكن بحال

صاحبها بالله ما بيعت من هذا المشتري فاذا حلف حيث تتردد الدار عليه فان قامت بيعة بمحض صاحبها
 اليه باعها من المشتري ثبت الشراء وتسلم الدار للشفيع وتقبل هذه البيعة من المشتري ومن الشفيع
 وان اقر البائع بالبيع وانكر المشتري والدار في يد البائع تضي بالشفعة كذا في المحيط * واذا اقر
 المشتري بالشراء وقال امس لقان فيها شفعة سألت الوكيل البيعة على الحق الذي وجبت له به الشفعة
 من شركة أو جوار فاذا اقامها قضيت له بالشفعة وذلك بان يقيم البيعة على أن الدار التي الى جنب المبيعة
 ملك لموكله فلان فاذا اقام البيعة أو الدار التي الى جنب الدار المبيعة في يد موكله لم أقبل ذلك منه قال
 ولا أقبل من ذلك شهادة ابني الموكل وأبويه وزوجته ولا شهادة الولي اذا كان الوكيل أو الموكل عبد الله
 أو مكاتباً كذا في المبسوط * واذا أراد اثبات الشفعة بالشركة فأقام بيعة أن لموكله فلان نصيباً من هذه
 الدار المبيعة ولم يبينوا مقداره لا يقبل ذلك منه ولا تنفي له بالشفعة كذا في الذخيرة * واذا وكل رجل
 رجلاً بأخذ دار له بالشفعة ولم يعلم الثمن صح التوكيل واذا أخذها الوكيل بما اشتراه المشتري لم
 الموكل وان كان ذلك ثمننا كثيراً بحيث لا يتغابن الناس فيه سواء أخذها بقضاء أو بغير قضاء كذا
 في المحيط * واذا وكل رجل الشفيع أن يأخذ الدار له بالشفعة فأطهر الشفيع ذلك فليس له أن يأخذها
 لان طلبه لغيره تسليم منه للشفعة فانما يطلب البيع من الموكل ولو طلب البيع لنفسه كان به مسلماً
 لشفعته فاذا طلبها لغيره أولى ولما كان اظهره ذلك بمنزلة التسليم للشفعة استوى فيه أن يكون المشتري
 حاضراً أو غير حاضر فان أسرد ذلك حتى أخذها ثم علم بذلك فان كان المشتري سلمها اليه بغير حكم فهو جائز
 وهي للآمر لانه ظهر أنه كان مسلماً لشفعته وليكن تسليم المشتري اليه سمحاً بغير قضاء بمنزلة البيع
 المتمداف كانه اشتراه للآمر بعد ما سلم الشفعة وان كان التقاضي قضى بها فانها تتردد على المشتري الاول
 لانه لما ظهر أنه كان مسلماً لشفعته تبين أن القاضي قضى على المشتري الاول بغير سبب فيكون قضاؤه
 باطلاً فتردد الدار عليه كذا في المبسوط * ولا يصح توكيل الشفيع المشتري بأخذ الشفعة سواء كانت
 الدار في يده أم في يد البائع كذا في المحيط * ولو وكل البائع بالأخذ بالشفعة جاز ذلك في القياس
 وفي الاستحسان لا يجوز ذلك اذا قال قد وكلتك بطلب الشفعة بكذا ادركها وأخذها فان كان الشراء وقع
 بذلك أو بأقل فهو وكيلا وان كان بأكثر فليس بوكيل وكذلك لو قال وكلتك بطلبها ان كان فلان اشتراها
 فاذا قد اشتراها غيره لا يكون وكيلاً واذا وكل رجلين بالشفعة فلا أحدهما أن يخاضع الآخر ولا يأخذ
 أحدهما بدون الآخر واداسلم أحدهما الشفعة عند التقاضي جاز على الموكل كذا في المبسوط * واذا
 وكل وكيلاً بأخذ الشفعة فليس للوكيل أن يوكل غيره إلا أن يكون الآخر أجاز ما صنع فان أجاز ما صنع
 ووكل الوكيل وكيلاً وأجاز ما صنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني أن يوكل غيره الوكيل بالشفعة اذا سلم
 الشفعة ذكر في شفعة الاصل انه ان سلم في مجلس التقاضي صح وان سلم في غير مجلس القاضي لا يصح
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع أبو يوسف
 رحمه الله تعالى عن هذا وقال يصح تسليمه في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فعلى رواية كتاب
 الشفعة جواز تسليمه في مجلس القاضي ولم يحك فيه خلافاً وذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير
 أن تسليمه في غير مجلس القاضي صحيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه
 الله تعالى وتبين بما ذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير أن ما ذكر في الشفعة قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * واذا كان للدار شفيعان فوكل رجلاً واحداً يأخذ
 لهما فسلم الشفعة لأحدهما عند القاضي وأخذها كلها للآخر فهو جائز وان قال عند القاضي قد سلمت
 شفعة أحدهما ولم يبين أيهما هو وقال انما طلبت شفعة الآخر لم يكن له ذلك حتى يبين لأيهما سلم نصيبه

ولا ينهض يأخذ كذا في المبسوط * الوكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة وأدعى المشتري التسليم أن ادعى التسليم على الموكل ويطلب من الوكيل بالله ما تعلم أن الموكل قد سلم الشفعة أو يطلب من الموكل بالله ما سلمني الشفعة فإن طلب من الوكيل فالقاضي لا يحلله وإن طلب من الموكل فالقاضي يقول له سلم الدار إلى الوكيل ليأخذها الموكل بالشفعة وانطلق وأطلب من الموكل أن ادعى التسليم على الوكيل ويطلب منه فالقاضي لا يحلله عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك إذا شهد شاهدان على الوكيل أنه سلم الشفعة عند غير القاضي فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك إذا شهد شاهدان عليه أنه قد سلم عند القاضي ثم عزل قبل أن يقضى عليه لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقر الوكيل عند القاضي أنه قد سلم الشفعة عند غير قاض أو عند قاض آخر فإقراره صحيح ويكون هذا بمنزلة إنشاء التسليم عند هذا القاضي كذا في المحيط * وإذا شهدنا الوكيل أو بنا الموكل أن الوكيل قد سلم الشفعة عند غير قاض أجرت شهادتهم ولا تجوز شهادة ابني الموكل على الوكالة ولا شهادة ابني الوكيل كذا في المبسوط * ولو وكل رجلا يبيع داره فباعها بألف ثم حط عن المشتري مائة درهم وضمن ذلك للأمر ليس للشفيع أن يأخذها بالشفعة إلا بألف كذا في محيط السرخسي * الوكيل بشراء الدار إذا اشترى وقبض فباع الشفيع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار إلى الموكل صح وإن كان بعد تسليم الوكيل إلى الموكل لا يصح وتبطل شفيعته وهو المختار كذا في خزانة المفتين والفتاوى الكبرى * وهكذا في المتون * إذا كان البائع وكيل الغائب للشفيع أن يأخذها منه إذا كانت في يده لأنه عاقد وكذا إذا كان البائع وصيا لميت فيها يجوز بيعه كذا في السراج الوهاج * ولو قال المشتري قبل أن يخاصمه الشفيع اشتريت لفلان وسلم إليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري ولو أقر بذلك بعد ما خصمه الشفيع لم تسقط الخصومة عنه ولو أقام بينة أنه قال قبل شراؤه أنه وكيل فلان لم تقبل بينته وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه تقبل بينته لدفع الخصومة حتى يحضر المقر له كذا في محيط السرخسي * ولو وكله بطلب شفعة في دار ليس له أن يخاصم في غيرها لأن الوكالة تقتيد بالتمقيد وقد قيدت بالدار التي عينها ولو وكله بالخصومة في كل شفعة تكون له كان جائزا وله أن يخاصم في كل شفعة تحدث له كما يخاصم في كل شفعة واجبة له ولا يخاصم بدين ولا حق سوى الشفعة لتقييد الوكالة في تثبيت الحق الذي يطلب به الشفعة إذا وكل رجلا بطلب شفعة له فأخذها ثم جاء مدعى يدعي في الدار شيئا فالوكيل ليس بخاصم له ولو وجد في الدار عيبا كان له أن يردّها به ولا ينظر في ذلك إلى غيبة الذي وكله كذا في المبسوط * ولو وكل رجلا بطلب كل حق له وبالخصومة والقبض ليس له أن يطلب شفيعته وله أن يقبض شفعة قد قضى بها للموكل كذا في محيط السرخسي * وإذا وكله بطلب شفعة له فباع الوكيل وقد غرق بنا الدار أو احترق تخيل الأرض فأخذ بجميع الثمن فلم يرض الموكل فهو جائز على الموكل لا يستطيع رده كذا في المبسوط * ولو طلب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة أن يكف عنه مدة على أنه على خصومته وشفيعته جاز كذا في محيط السرخسي وإن مات الوكيل قبل الأجل ولم يعلم صاحبه بموته فهو على شفيعته فإذا مضى الأجل وعلم بموته فلم يطلب أو لم يبعث وكذا آخر يطلب له فلا شفعة له كما كان المحكم في الابتداء قبل أن يبعث هذا الوكيل ومقدار المدة في ذلك مقدار المسير من حيث هو على سير الناس كذا في المبسوط * والله أعلم

❦ (الباب الثاني عشر في شفعة الصبي) ❦

الصغير والكبير في استحقاق الشفعة كذا في المبسوط * قال وأما في استحقاق الشفعة والكبير سواء
 فان وضعت لأقل من ستة أشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة وان جاءت به لسته أشهر فصاعداً منذ وقع
 الشراء فانه لا شفعة له لانه لم يثبت وجوده وقت البيع لاحقيقة ولا حكا الأا أن يكون أبوه مات قبل
 البيع وورث الحمل منه حينئذ يستحق الشفعة وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعداً الان وجوده وقت
 البيع ثابت حكمها وورث من أبيه ثم اذا أوجبنا الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطالب والاخذ من قام
 مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصى أبيه ثم جدّه أبوا أبيه وصى الجد ثم الوصي الذي نصبه
 القاضي فان لم يكن أحدهم هؤلاء فهو على شفّعه اذا أدرك فاذا أدرك فقد ثبت له خيار الملوغ والشفعة
 فاخترار رد النكاح أو طلب الشفعة فأيهما كان أو لا يجوز ويطلب الثاني والحيلة في ذلك أن يقول
 طلبتها أي الشفعة والخيار واذا كان له أحدهم هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة
 حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا سلم
 الاب والوصي ومن هو بينهما ما شفعه الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
 حتى لو بلغ الصبي لا يكون له أن يأخذها بالشفعة سواء كان التسليم في مجلس القاضي أو في غير مجلس
 القاضي هكذا في المحيط * ولو كان المشتري اشترى الدار بأكثر من قيمتها بما لا يرغب الناس في مثله
 والصبي شفعها فسلم الاب ذلك من أصحابنا من يقول يصح التسليم هنا عند محمد رحمه الله تعالى أيضاً
 والاصح انه لا يصح التسليم عندهم جميعاً لانه لا يملك الا حصة كثيرة الثمن وسكوته عن الطاب وتسليمه
 انما يصح اذا كان مالاً لا لا خذ فيبقى الصبي على حقه اذا بلغ كذا في المبسوط * واذا سلم الاب شفعة
 الصغير والشراء بأقل من قيمته بكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز عن محمد رحمه الله
 تعالى أنه لا يجوز ولا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اشترى دار لابنه
 الصغير والاب شفعها كان للاب أن يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مالاً ابنته لنفسه ثم كيف
 يأخذ يقول اشترت وأخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب وصيه ان كان في أخذ الوصي هذه الدار
 بالشفعة منفعة للصغير بأن وقع الشراء بغبن يسير بأن كان قيمة الدار مائة عشرة وقد اشترى الوصي بأحد
 عشر فإن الغبن اليسير يتحمل من الوصي في تصرفه مع الاجاب ويأخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك الغبن
 فاذا كانت الحالة هذه كان أخذ الوصي بالشفعة منتفعاً به في حق الصغير وكان للوصي أن يأخذ بالشفعة
 على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدي الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كفي شراء
 الوصي شيئاً من مال الصغير لنفسه وان لم يكن في أخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة في حق الصغير
 بأن وقع شراء الدار للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي أن يشترى
 شيئاً من مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومتى كان للوصي ولاية الاخذ يقول اشترت وطلبت
 الشفعة ثم رفع الامر الى القاضي حتى ينصب قسماً على الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن
 اليه ثم القيم يسلم الثمن الى الوصي هكذا في المحيط * اشترى الاب داراً وابنه الصغير شفعها فلم يطلب
 الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير فليس للذي بلغ أن يأخذها بالشفعة لان الاب كان ممتكناً من
 أخذها بالشفعة لان الشراء لا ينافي الاخذ بالشفعة فسكوته يكون مبطلاً للشفعة ولو باع الاب داراً
 لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى لو بلغ الصغير كان له
 أن يأخذها لان الاب هنا لا يتمكن من الاخذ بالشفعة لكونه بائعاً وسكوت من لا يملك الاخذ لا يكون
 مبطلاً وأما الوصي اذا اشترى دار لنفسه أو باع داراً له والصبي شفعها فلم يطلب الوصي شفّعه فاليتيم
 على شفّعه اذا بلغ كذا في الذخيرة * وهكذا في محيط السرحسي * ويجب أن يكون الجواب

في شراء الأب دار لنفسه وابنه الصغير شفعها على التفصيل وإن لم يكن للصبي في هذا الأخذ ضرر بأن وقع شراء الأب الدار بمثل القيمة أو بأكثر من القيمة مقدار ما يتغابن الناس في مثله لا تكون للصغير الشفعة إذا بلغ وإن كان للصغير في هذا الأخذ ضرر بأن وقع شراء الأب بأكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه كان له الشفعة إذا بلغ لأن الأب لا يملك التصرف في مال الصغير مع نفسه على وجه الضرر فلم يكن الأب ممتكناً في الأخذ في هذه الصورة فلا يكون سكوته مبطلا للشفعة كذا في المحيط * إذا قال الأب أو الوصي اشتريت هذه الدار بألف درهم للصغير فقال له الشفيع اتق الله فانك اشتريتها بخمسمائة فصدقه لا يصدق ويأخذ الدار بألف درهم حتى يقيم البيعة على المشتري بخمسمائة كذا في التتارخانية * الأب إذا اشترى لابنه الصغير داراً ثم اختلف مع الشفيع في الثمن فالقول قول الأب لأنه ينكر حق التملك للشفيع بما يدعيه ولا يمين عليه لأن النكول لا يفيد كذا في محيط السرخسي * والله أعلم

﴿ الباب الثالث عشر في حكم الشفعة إذا وقع الشراء بالعروض ﴾

من اشترى لا يخلو ما إن يكون بماله مثل كالمكيالات والموزونات والعديدات المتقاربة وإما أن يكون بماله مثل كالمذروعات المتفاوتة كالثوب والعبد ونحو ذلك فإن كان بماله مثل فالشفيع يأخذ بماله وإن كان بماله مثل له يأخذ بقيمته عند عامة العلماء ولو تباعدت الدار بدار فلشفيع كل واحدة من الدارين أن يأخذ بقيمتها لأن الدار ليست من ذوات الأمثال فلا يمكن الأخذ بمثلها وعلى هذا يخرج ما لو اشترى داراً بعرض ولم يتقابض حتى هلك العرض بطل البيع فيما بين البائع والمشتري وللشفيع الشفعة وكذا لو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك ثم الشفيع انما يأخذ بما وجب بالعقد لا بما أعطى بدلاً من الواجب حتى لو اشترى الدار بالدراهم أو الدينارين ثم دفع مكانه عرضاً فالشفيع يأخذ بالدراهم لا بالعرض كذا في البدائع * وإذا اشترى داراً بعبد بعينه فالشفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عندما فإن مات العبد قبل أن يقبضه البائع انتقض الشراء وللشفيع أن يأخذها بقيمة العبد عندما وكذلك أن أبطل البائع البيع بعيب وجده بالعبد وإن لم يكن شيء من ذلك وأخذ الشفيع الدار من البائع أخذها بقيمته والعبد لصاحبه لا سبيل للبائع عليه وإن أخذها من المشتري بقيمة العبد بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض أو دخله عيب فإن القيمة للبائع كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا اشترى الرجل داراً بعبد بعينه وأخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضى ثم استحق العبد بطلت الشفعة وأخذ الدار من الشفيع وهذا إذا أخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضى وإن كان المشتري قد سلم الدار إلى الشفيع بقيمة العبد بغير قضاء إن كان قد سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوماً من كل وجه ثم استحق العبد ليس للمشتري على الدار سبيل ويجعل ذلك بيعاً مبدأً ويكون للبائع على المشتري قيمة الدار وإن لم يكن سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا ولكن قال سلت الدار لك بعمة العبد كان للمشتري أن يسترد الدار من الشفيع كذا في المحيط * وإن اشترى داراً بعبد ثم وجد بالعبد عيباً فرده أخذها الشفيع بقيمة العبد صحيحاً لأن العبد دخل في العقد بصفة السلامة وانما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صار مستحقاً بالعقد ولو اشترى عبد ابداً فهذا وشراء الدار بالعبد سواء كذا في المبسوط * وإذا اشترى داراً بعبد غيره وأجاز صاحب العبد الشراء فالشفيع الشفعة وإذا وقع الشراء بمكيل أو موزون بعينه واستحق المكيل أو الموزون فقد بطلت الشفعة لأن المكيل أو الموزون إذا كان بعينه فهو والعبد سواء وإن كان المكيل

أو الموزون في الذمة فأوفاه ذلك ثم استحق ذلك فشفعة الشفيع على حاله لأن المسكيل أو الموزون إذا كان في الذمة فهو والدراهم سواء وفي المنتقى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى من آخر دارا بالكوفة بكر حنطة بعينه أو بغير عينه وتقباضا ثم خاصمه الشفيع في الدار بمرو فقصي له علمه بالشفعة والدار بالكوفة أو بمرو وقال إن شاء المشتري أخذ الشفيع حتى يأخذ منه حنطة مثلها بالكوفة وسلم له الدار بمرو وإن شاء سلم له الدار وأخذ منه بمرو قيمة الحنطة بالكوفة وسلم وقال في موضع آخر من المنتقى إن كان قيمة الكري في الموضعين سواء أعطاه الكري حيث قضى له بالشفعة فإن كانت القيمة متغاضلة نظرت في ذلك إن كان الكري في الموضع الذي يريد الشفيع أن يعطى أغلى فذلك إلى الشفيع يعطيه ذلك حيث شاء وإن كان أرخص فرضى به المشتري فذلك إليه وإن تساوى أعطى المشتري قيمة ذلك في الموضع الذي فيه ما يساوى في موضع الشراء كذا في المحيط * ولو اشترى دارا بكر من رطب فجاء الشفيع بعدما انقطع الرطب من أيدي الناس فإنه يأخذ الدار بقيمة الرطب هكذا في الكافي والله أعلم

❦ (الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع والاقالة وما يتصل بذلك) ❦

مشتري الدار إذا وجد بالدار عيبا بعدما قبضها ورد بها بالعيب وكان ذلك بعدما سلم الشفيع الشفعة فالشفيع أن يأخذها بالشفعة إن كان الرد بالعيب بغير قضاء قاض ولو كان الرد بقضاء قاض فليس للشفيع أن يأخذها وإن كان الرد بالعيب قبل قبض الدار فإن كان بقضاء فلا شفعة للشفيع وإن كان بغير قضاء فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا للشفيع الشفعة وبعضهم قالوا لا شفعة للشفيع وإن كان المشتري رد الدار بخيار رؤية أو بخيار شرط لا يتجدد للشفيع حق الشفعة حصل الرد قبل القبض أو بعد القبض بتراضيهما أو بغير تراضيهما كذا في المحيط * إذا سلم الشفيع الشفعة ثم إن المشتري رد الدار على البائع إن كان الرد بسبب هو فسخ جديد من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية وبخيار الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو بعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة وإن كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء وبالرد بحكم الاقالة يتجدد للشفيع حق الشفعة وأما إذا لم يسلم الشفيع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يبطل حق الشفعة سواء كان الفسخ بسبب هو فسخ من كل وجه أو بسبب هو فسخ من وجه بيع جديد من وجه كذا في الذخيرة * وإذا اشترى الرجل دارا أو أرضا وسلم الشفيع الشفعة ثم إن البائع والمشتري تصادقا أن البيع كان تلجئة ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة لأن بعد تسليم الشفعة لم يبق للشفيع حق أصلا فإقرارهما لا يضمن بطلان حقه فتثبت التلجئة بإقرارهما فكان الرد بسبب التلجئة فلا يتجدد به حق الشفع وفي المنتقى رجل اشترى دارا وقبضها وسلم الشفيع الشفعة ثم إن المشتري قال إنما كنت اشتريتها للغلا وقال الشفيع لا بل اشتريتها لنفسك وهذا منك بيع مستقبل وأنا أخذها بالشفعة بهذا البيع فالقول قول الشفيع فإن كان فلان غائبا لم يكن للشفيع أن يأخذ الدار حتى يقدم الغائب وإن قال المشتري أنا أقيم المينة أو فلانا كان أمرني بذلك وإنى اشتريتها له لم تقبل بينته على ذلك حتى يحضر فلان كذا في المحيط * ولو سلم الشفيع الشفعة ثم جعل المشتري للبائع خيار يوم جاز فإن نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفيع حق رواه ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن فيه الشفعة كذا في محيط البرخسى * والله أعلم

﴿الباب الخامس عشر في شفعة أهل الكفر﴾

إذا اشترى نصراني من نصراني دارا بمئة أودم فلا شفعة للشفيع اشترى ذمي من ذمي دارا بخمرو وتقاضا ثم صار الخمر خلا ثم أسلم البائع والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشفيع أخذ النصف بنصف قيمة الخمر ولا يأخذ بنصف الخل ثم يرجع المشتري على البائع بنصف الخل إن كان الخل قائما في يده وإن كان مستهلكا رجع عليه بمثل نصف الخل كذا في المحيط * ولو اشترى ذمي من ذمي دارا بخمر أو خنزير وشفيعها ذمي أو مسلم وجبت الشفعة عند أصحابنا رجهم الله تعالى ثم إذا وجبت الشفعة فإن كان الشفيع ذميا أخذ الدار بمثل الخمر وبقيمة الخنزير وإن كان مسلما أخذها بقيمة الخمر والخنزير كذا في البدائع * دار بيعت بخمر ولها شفيعان مسلم وكافر أخذ الكافر نصفها بنصف الخمر وأخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر وإن كان الثمن خنازير أخذ كل واحد بنصف القيمة كذا في محيط السرخسي * وإن كان شفيعها مسلما وذميا فأسلم الذي أخذها بنصف قيمة الخمر كما لو كان مسلما عند العقد ولا تبطل شفعته هكذا في الكافي * وإذا أسلم أحد المتبائعين والخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة أو غير مقبوضة انتقض البيع ولكن لا يبطل حق الشفيع في الشفعة فيأخذها الشفيع بقيمة الخمر إن كان مسلما أو كان المأخوذ منه مسلما وإن كانا كافرين أخذها بمثل ذلك الخمر وإن كان إسلام أحد المتعاقدين بعد قبض الخمر قبل قبض الدار فالبيع بينهما يبقى صحيحا وإذا باع الذمي كنيسة أو بيعة أو بيتا فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة كذا في المبسوط * ولو اشترى المرتد دارا ثم قتل لم تبطل شفعة الشفيع لأن الشفعة متعلقة بخروج المبيع وقد خرج وانفساخ العقد بعده لا يوجب بطلان الشفعة ولو باع المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وإن أسلم المرتد البائع قبل أن يلحق بدار الحرب جاز بيعه وللشفيع فيها الشفعة ولو كان إسلامه بعد ما لحق بدار الحرب وقسمه ماله لم يكن للشفيع فيها شفعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بيعه جائز وللشفيع فيها الشفعة أسلم أو لحق بدار الحرب وإذا اشترى المسلم دارا المرتد شفيعها وقيل في ردة أو مات أو لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا لورثته ولو كانت امرأة مرتدة وجبت لها الشفعة فلحق بدار الحرب بطلت شفعتها وإن كانت المرتدة بائنة للدار فلا شفعة للشفيع وإن كان الشفيع مرتدا أو مرتدة فسلم الشفعة جاز ولو لم يسلم وطلب أخذ الدار بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك إلا أن يسلم فإن أطل القاضي شفعته ثم أسلم فلا شفعة له وإن وقفه القاضي حتى يتظر ثم أسلم فهو على شفعته وهذا إذا كان طلب الشفعة حين علم بالشراء فإن لم يكن طلب إلى أن أسلم فلا شفعة له لتركه طلب المواتبة بعد علمه بالشراء ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل قسم ميراثه ثم قسم الميراث كان لورثته الشفعة وإذا اشترى المرتد دارا من مسلم أو ذمي بخمر فالبيع باطل ولا شفعة فيها كذا في المبسوط * إذا اشترى الجربي المستأمن دارا ولحق بدار الحرب فالشفيع على شفعته متى لقيه لأن لحاقه بدار الحرب كونه وموت المشتري لا يبطل شفعة الشفيع كذا في المحيط * وإذا اشترى المسلم في دار الإسلام دارا وشفيعها جربي مستأمن فلحق بدار الحرب بطلت شفعته علم بالشراء أو لم يعلم وإذا اشترى الجربي المستأمن دارا وشفيعها جربي مستأمن فلحقا جميعا بدار الحرب فلا شفعة للشفيع فيها لأن لحاق الشفيع بدار الحرب كونه فيما هو في دار الإسلام والدار المبيعة في دار الإسلام وإن كان المشتري مع الشفيع في دار الحرب فإن كان الشفيع مسلما أو ذميا فدخل دار الحرب فهو على شفعته إذا علم فإن دخل وهو يعلم فلم يطلب حتى غاب بطلت شفعته وإذا طلب الشفعة ثم عرض له سفر إلى دار الحرب أو إلى غيرها فهو على شفعته

إذا كان على طلبه وإذا كان الشفيع حرييا مستأما فوكل بطلب الشفعة وتمحق بدار الحرب فلا شفعة له كالمومات بعد التوكيل بطلب الشفعة وإن كان الشفيع مسلما أو ذميا فوكل مستأما من أهل الحرب ثم دخل الوكيل دار الحرب بطلت وكالته والشفيع على شفعته لأن محاق الوكيل بدار الحرب كموته وموت الوكيل يبطل الوكالة ولا يبطل شفعة الموكل فكذلك محاقه كذا في المبسوط * وإذا اشترى المسلم دارا في دار الحرب وشفيعها مسلم ثم أسلم أهل الدار فلا شفعة للشفيع * يجب أن يعلم أن كل حكم لا يقتصر إلى قضاء القاضي فدار الاسلام ودار الحرب في حق ذلك المحكم على السواء وكل حكم يقتصر إلى قضاء القاضي لا يثبت هذا المحكم في حق من كان من المسلمين في دار الحرب مباشرة سبب ذلك المحكم في دار الحرب نظير الأول جواز البيع والشراء وصحة الاستيلاء ونفاذ العتق ووجوب الصوم والصلاة فان هذه الاحكام كلها من أحكام الاسلام وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني الزنى فان المسلم اذا زنى في دار الحرب ثم صار في دار الاسلام لا يقام عليه الحد كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب السادس عشر في الشفعة في المرض) *

وإذا اشترى المريض دارا بألفي درهم وقيمتها ألف درهم وله سوى ذلك ألف درهم ثم مات فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لأنه إنما حابه بقدر الثالث وذلك صحيح منه في حق الاجنبي فيجب للشفيع فيها الشفعة وإن باعها بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف وشفيعها أجنبي فله أن يأخذها بألفين كذا في المبسوط * باع المريض دارا بألف وقيمتها ألفان ولا مال له غيرها يقال للمشتري ان شئت خذها بثلتي الألفين والافدع وللشفيع أن يأخذها بألف وثلث ألف كذا في محيط السرخسي * وإذا باعها بألفين إلى أجل وقيمتها ثلاثة آلاف درهم فالأجل باطل ولكن يتخير المشتري بين أن يفسخ البيع أو يؤدى الألفين حالا ليصل إلى الورثة كمال حقهم وأي ذلك فعل فللشفيع الشفعة يأخذها بألفي درهم حالا وإن باعها بثلاثة آلاف درهم إلى سنة وقيمتها ألفا درهم ثم مات أجمعوا على أن الأجل فيما زاد على الثالث باطل ولكن اختلفوا أنه يعتبر الأجل في الثالث باعتبار الثمن أو باعتبار القيمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى باعتبار الثمن فيجعل ثلثي الثمن وذلك ألفا درهم إن شاء والالف الثالث إلى أجله وقال محمد رحمه الله تعالى باعتبار القيمة فيجعل ثلثي القيمة وذلك ألف وثلثمائة وثلثون وثلث إن شاء والباقي عليه إلى أحله كذا في المحيط * المريض إذا باع الدار من وارثه بمثل قيمتها وشفيعها أجنبي لا شفعة له لأن بيع المريض من وارثه في مرض الموت عينا من أعيانه فاسد عنده الا إذا أجازت الورثة وإن كان بمثل القيمة وعنده ما جازت فتحجب الشفعة ولو باعها من أجنبي والوارث شفيعها لا شفعة للوارث عنده أيضا لأنه يصير كأنه باعها من وارثه ابتداء وعنده ما تجب الشفعة هذا إذا باع بمثل القيمة فأما إذا باع وحابي بأن باع بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف فان باع من الوارث وشفيعها أجنبي فلا شك أنه لا شفعة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع جائز ولكن يدفع قدر الحباية فتحجب الشفعة هكذا في البدائع والاصح ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط ولو باع من أجنبي فكذلك لا شفعة للوارث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكن الشفيع يأخذها بتلك الصفة بالتحويل إليه أو بصفة مبتدأة مقدرة سواء أجازت الورثة أو لم تجز لأن الإجازة محلها العقد الموقوف والشراء وقع نافذا من المشتري لأن الحباية قدر الثالث وهي نافذة في الألفين فلفت في حق المشتري فلتفوت في حق الشفعة هكذا في البدائع * ولو كان أحد الشفيعين

وارثا أخذها الآخر ولو كان البيع في الحقة فأخذ الوارث بالشفعة ثم حط البائع في مرضه لم تجز
 إلا بأجازة باقي الورثة ولو كان الحط قبل أخذ الوارث فإن أخذ بطل الحط وإن ترك صحيح كذا
 في التتارخانية ناقلا عن الغيانية * مريض باع داره بألفي درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ولا مال له غيرها
 ثم مات وابنه شفيح الدار فلا شفعة للابن فيها لأنه لو باعها من ابنه بهذا الثمن لم يجز ذلك كفي كتاب
 الوصايا أن على قوله ما له أن يأخذها بقيمتها إن شاء ولا يصح ما ذكره هنا فإنه نص في الجامع على أنه
 قولهم جميعا كذا في المبسوط * ولو كان له مال غيرها فأجازت الورثة فله الشفعة اتفاقا كذا في شرح
 مجمع البحرين * وإذا باع المريض دارا وجاني فيها ثم برأ من مرضه والشفيع وارثه فإن لم يكن علم
 بالبيع إلى الآن فله أن يأخذها بالشفعة لأن المرض إذا تعقبه برؤه فهو بمنزلة حالة الحقة وإن كان قد
 علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى برأ من مرضه فلا شفعة له كذا في المبسوط * والله أعلم

(الباب السابع عشر في المتفرقات)

ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير أن الشفيح إذا باع بعض داره إلى يستحق بها الشفعة
 مشاعا غير مقسوم بعد بيع الدار المشفوعة لا تبطل به شفعة وكذلك إن باع بعضها مقسوما مما لا يلي
 جانب الدار المبيعة لا تبطل به شفعة وإن باع بعضها مقسوما مما يلي المبيعة تبطل به شفعة داران
 طرية هما واحدة وأحدى الدارين بين رجلين والآخرى لرجل خاصة باع صاحب الخاصة داره
 فلا تخرب الشفعة بالطريق فإن اقتسم الدار المشتركة فأصاب أحدهما بعض الدار مع كل الطريق
 الذي كان لها وأصاب الآخر بعض الدار وبلا طريق وفتح الذي لا طريق له انصيدها بأبواب الطريق
 الأعظم وهما جميعا جاران للدار التي بيعت فالذي صار الطريق له أحق بشفعتها فإن سلم هو الشفعة
 أخذها الآخر بالجوار ولا تبطل شفعة بسبب هذه القسمة كذا في المحيط * لو أخذ الشفيح أرض
 بالشفعة فبني فيها أو غرس ثم استحق وكلف المستحق الشفيح بالقلع فقلع البناء والغرس رجع الشفيح
 على المشتري بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء أو غرس لأعلى البائع إن كان أخذها منه ولأعلى المشتري
 إن أخذها منه معناه لا يرجع بما نقص بالقلع كذا في البيهقي * والشفعة عندنا على عدد
 الرؤس فإذا كانت دار بين ثلاثة نفر لأحدهم نصفها والآخر ثلثها والآخر سدسها فباع صاحب
 النصف نصيبه وطلب الآخر أن الشفعة قضى بالشفعة المبيع بينهما نصفان وإن باع صاحب
 السدس قضى بينهما نصفين في الكل ولو أسقط بعضهم في الباقيين للكل على عددهم ولو كان البعض
 غائبا يقضى بها بين الحضور على عددهم وإذا قضى للحاضر بالكل ثم حضر آخر قضى له بالنصف
 ولو حضر ثالث قضى له بثالث ما في يد كل واحد فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالكل لا يأخذ أقدم
 إلا بالنصف كذا في الكافي * رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا ولم يأخذ الثمن فقال فلان
 ما شريتها منك كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة هذا إذا قرأه باع من فلان وفلان حاضر ينكر
 الشراء فأما إذا كان غائبا فلا خصوصية للشفيع مع المشتري كذا في المحيط * دار بيعت بجانب
 دار رجل والحجار يزعم أن رقبته الدار المبيعة له ويخاف أنه لو ادعى رقبته تبطل شفعة وإن ادعى
 الشفعة لا يمكنه دعوى الدار أنها له مادام صنع حتى لا تبطل شفعة قالوا يقول هذه الدار داري
 وأنا أدعى رقبته فان وصلت إليها والافأنا على شفعتي فيها لأن هذه الجملة كلام واحد فلم يتحقق
 السكوت عن طلب الشفعة كذا في فتاوى قاضي خان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا ادعاها
 فقال بيدي غيب ولا يكي أخذها بالشفعة فهو واقرا أن البائع مالك فلا تقبل بيده بعد ذلك وعنه أنه

تطلب الشفعة بدعوى الملك ولو ادعى النصف وقال أقيم البيعة وأخذ الباقي بالشركة جاز
 كذا في التتارخانة * رجل له دار غصها غاصب فبيعت دار بجندوها والغاصب واشترى جاحدان الدار
 والشفعة ينبغي له أن يطالب الشفعة حتى إذا أقام البيعة على الملك تبين أن الشفعة باقية فإذا طلب خاصم
 الغاصب إلى القاضي ويجبر القاضي على صورة الأمر فبعد ذلك يتظران أقام البيعة قضى له بالدار
 و بالشفعة في الدار الأخرى لأن الثابت بالبيعة كالثابت معاينة وإن لم يتم بيعة حلفها جميعا فان حلفا
 لا يقضى له بأحدى الدارين وإن سكتا قضى له بالدارين وإن حلف الغاصب ونكل المشتري لا يقضى
 بالدار لمعصوية ويقضى له بالشفعة وإن كان على العكس فالحكم على العكس لأن النكول إقرار وإقرار
 كل مقرر حجة في حقه خاصة كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى دارا وله شفعين فبيعت دار
 بجند هذه الدار فطالب المشتري بالشفعة وقضى له بهانتم حضر الشفعين يقضى له بالدار التي يجواره
 ويمضي القضاء في الثانية للمشتري ولو كان الشفع جار الدارين والمسئلة بحالها يقضى له بكل الدار
 الأولى والنصف في الثانية كذا في البدع * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فممن اشترى
 نصف دار ثم اشترى آخر نصفها الآخر فخاصمه المشتري الأول فقضى له بالشفعة بالشركة ثم خاصمه
 الجار في الشفعتين فالجار أحق بالشراء الأول ولا حق له في الثاني لمعلق قضاء القاضي به وكذلك لو
 اشترى نصفها ولو كان المشتري للنصف الثاني غير المشتري للنصف الأول فلم يخاصمه فيه حتى أخذ الجار
 النصف الأول فالجار أحق بالنصف الثاني كذا في المحيط * الأصل أن الشفعة انما تستحق بملك
 قائم وقت الشراء لا بملك مستحدث لأن السبب هو اتصال الملكين فيعتبر قيامه وقت الشراء وإذا أخذ
 يكون بمنزلة الاستحقاق فإن كان قضاء ثبت في حق كاهن الماس وإن كان برضى ثبت في حقهما خاصة
 اشترى دارا بألفين وتقابضا فدعى آخر وصاحبه المشتري على خمسمائة على إنكار فأخذ الشفعين من
 المشتري بالبيع الأول رد المدعى ما قبض على المشتري لأن القاصي لما قضى بالشفعة فقد قضى بكون
 الدار ملكا للبائع فتبين أنه لا خصوصية بينهما وبين المدعى وظاهر أن المدعى أخذ ما لا بأزاء حقه ولا بأزاء
 دفع الخصومة فانتقض الصلح ولو أخذ الشفعين بغير قضاء لا يرد لأن الأخذ حصل بتراضيهما وتراضيهما
 حجة في حقهما لا في حق غيرهما فيجوز كبيع جديد جرى بينهما فظهر أنه لا خصوصية بينهما كذا
 في محيط السرخسي * ولو أن رجلا ورث دارا فبيعت دار بجندها فأخذها بالشفعة ثم بيعت دار أخرى
 بجند الدار الثانية ثم استحققت الدار الموروثة وطالب المستحق الشفعة فإنه يأخذ الدار الثانية ويكون
 الوارث أحق بالدار الثالثة هكذا ذكر القندوري ولم يذكر ما إذا لم يطلب المستحق الدار بالشفعة وذكر
 في المنتقى أن الدار الثانية ترد على المقضى عليه بالشفعة بمعنى الذي كان اشتراها والدار الثالثة تترك
 في يدي الذي هي في يديه كذا في الظهيرية * رجل اشترى دارا وقبضها فأراد الشفعين أخذها فقام
 المشتري بعثها من فلان وخرجت من يدي ثم أودعنيها لا يصدق وجعل خصما للشفيع وإن أقام البيعة
 على ذلك لا تسمع بيئته وكذلك لو قال وهبتها لفلان وقبضها ثم أودعنيها لا يقبل قوله ولو أقام على ذلك
 بيعة لا تسمع بيئته فإن - ضام المشتري في الفصل الأول والموهوب له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد قضاء
 القاضي للشفيع وأقام البيعة على الشراء أو على الهبة لا تسمع بيئته وكان القضاء بالشفعة قضاء على
 المشتري والموهوب له لأن صاحب اليد صار مقضيا عليه وكل من ادعى تالي الملك من جهة صاحب
 اليد صار مقضيا عليه دار في يد رجل يدعى أنه اشتراها من فلان ونقد الثمن والدار تعرف له لأن
 وادعى فلان أنه وهبها للمدعى وأراد أن يرجع في الهبة فالقول قول فلان فإن لم يقض القاضي للواهب
 بالرجوع حتى حضر شفيع الدار فهو أحق بالدار من الوهب وإن لم يحضر الشفعين قضى القاضي

بالرجوع للواهب فإذا قضى له الرجوع ثم حضر الشفيع نقض الرجوع وردت الدار على الشفيع ولو كان صاحب اليد ادعى أنه اشتراها من فلان على أن فلانا بالخيار ونقده الثمن وادعى فلان الهبة والتسليم وحضر الشفيع أخذها بالشفعة وبطل الخيار لأن صاحب الدار لما أقرب بالهبة والتسليم إلى صاحب اليد فقد أقرب بثبوت الملك له واقتراره بثبوت الملك له اسقاط منه للخيار وصاحب اليد مقرب بالشراء فثبتت الشفعة بأقرار صاحب اليد بالشراء عند سقوط خيار صاحب الدار وفي الأصل إذا كانت الدار في يد البائع وقضى القاضى للشفيع بالشفعة على البائع فطلب الشفيع من البائع الاقالة فأقاله البائع بالبيع فأقالته جائزة وتعود الدار إلى ملك البائع ولا تعود إلى ملك المشتري ويجعل في حق المشتري كان البائع اشتري الدار من الشفيع وكذلك ان كانت الدار في يد المشتري وقضى القاضى بالدار للشفيع قبل أن يقبض الشفيع الدار من المشتري ان أقال مع البائع صحت الاقالة وصارت الدار ملك البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * إذا مات الشفيع بعدما قضى القاضى له بالشفعة قبل أن يقبض الدار وقبل أن ينفذ الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء القاضى بالشفعة بمنزلة البيع ولومات الشفيع بعدما اشتري الدار كانت الدار ميراثا لورثته ولو قضى القاضى بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع أن يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الاول وتبطل الزيادة لأن رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول وكذا لو طالب المشتري من الشفيع بعدما قضى القاضى له بالشفعة أن يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت الاقالة والاقالة كما تكون بين البائع والمشتري تتحقق بين البائع والشفيع كذا في فتاوى قاضى خان * وإذا مات الشفيع بعدما البيع قبل أن يأخذها بالشفعة لم يكن لوارثه حق الأخذ بالشفعة عندها ولو كان يبيع الدار بعد موته كاتب له فيها الشفعة كذا في المبسوط * وإذا مات البائع والمشتري والشفيع حتى فلا شفيع بالشفعة كذا في فتاوى قاضى خان * وإذا مات المشتري والشفيع حتى فلا شفيع بالشفعة وان كان على الميت دين لا يتابع الدار في دينه وأخذها الشفيع بالشفعة وان تعلق بالدار حق الغريم والشفيع كذا في المحيط * فان باعها القاضى أو الوصى في دين الميت فلا شفيع ان يبطل البيع ويأخذها بالشفعة كما لو باعها المشتري في حياته وكذلك لو أوصى فيها بوصية أخذها الشفيع وبطلت الوصية كذا في المبسوط * أثبت الشفعة بطلين ومات فليس للوارث أخذها بالشفعة كذا في السراجية * ولو كان الشفيع قد ملكها بتسليم المشتري إليه ثم مات يكون ذلك ميراثا لورثته كذا في السراج الوهاج * وإذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وكذا إذا حط بعدما أخذ الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر وكذا إذا أبرأ عن بعض الثمن أو وجه له فحكمه حكم المحط وأخذ الشفيع بما بقي وإذا حط عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع وهذا إذا كان حط الكل بكلمة واحدة وأما إذا كان بكلمات يأخذها بالانخبة كذا في السراج الوهاج * وإذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفيع حتى أنه يأخذها بالثمن الاول كذا في المجوهرة النيرة * رجل اشتري دارا من رجل بألف درهم وتقاضا ثم زاده في الثمن ألفا آخر من غير أن يتناقضا البيع ثم علم الشفيع بالالفين ولم يعلم بالالف فأخذها الشفيع بألفين فلا يخولها ما أن يكون الأخذ بحكم أو بغير حكم فان أخذها بحكم أبطله القاضى ثم قضى له أن يأخذها بالشفعة بالالف لانه كان قضى له بغير ما وجبت به الشفعة وان أخذها بغير حكم فهذا شراء مبتدأ فلا ينقض وفي جامع الفتاوى ولو اشتري دارا فوجهها لرجل ثم جاء الشفيع يأخذ الدار ويضع الثمن على يدي عدل عند أبي يوسف رحمه

الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يأخذ حتى يحضر الواهب كذا في التتارخانية * مكاتب مات عن
وفاء ثم بيعت دار بجواره فأدى ورثته كتابته فلهم الشفعة لانه حكم بخرته في آخر حياته فيثبت جوارهم
قبل البيع كذا في الكافي * رجل اشترى دارا وله شفعان فقال الشفعان اجرت البيع وأنا آخذ
بالشفعة أو قال رضيت بالبيع وأنا آخذ بالشفعة أو قال سلمت البيع وأنا آخذ بالشفعة وفي الفتاوى
أولا حتى لي فيها فهو على شفعته اذا وصل واذا فصل وسكت ثم قال أنا آخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا في
التتارخانية * عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر دارا وله شفعان الدار ادعى انه كان اشترى
هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فأقر المشتري بذلك ودفع الدار الى الشفعان ثم قدم شفعان
آخر وانكر شراء الشفعان أخذ الدار كلها بالشفعة واذا قال المشتري للشفعان ابتداء قد كنت اشترى
هذه الدار قبل شرائي وهي لك بشرائك قبلي وقال الشفعان ما اشتريتها وأنا آخذها بشفعتي فأخذها
الشفعان من المشتري ثم قدم الشفعان الآخر فليس له الا نصفها كذا في المحيط * اشترى دارا وقال
اشتريتها فلان واشهد ثم جاء الشفعان فهو خصم له الا أن يقيم بينة أن فلانا وكله فحينئذ لا يكون خصما
ولو قال العاقدان تباعنا بألف وورطل من خمر وقال الشفعان لا بل بألف فالقول للشفعان وفي شرح
الطحاوي الوكيل بالشراء اذا اشترى فحضر الشفعان يأخذ الوكيل ويكتب العهد عليه ولا يلتفت
الى حضور الموكل كذا في الظهيرية * اشترى دارا بهد فوجد العبد أعور فرفضه فالشفعان يأخذ
الدار بقيمة صحيحا وكذلك لو رده بالعيب لان البيع حين وقع وقع بالعبد سليما لا معيبا كذا في
محيط المرخسي * رجل اشترى عقارا بدرهم جزافا واتفق المتبايعان على أنهم لا يعلمان مقدار
الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفعان كيف يفعل قال القاضي الامام أبو بكر يأخذ
الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا أثبت المشتري الزيادة عليه كذا في الظهيرية * رجل له
أرض كثيرة المؤن والمخارج لا يشتريها أحد فباعها من انسان مع دار له قيمتها ألف وألف ولدار
شفعان يأخذها بمحضهما من الثمن فيقسم الثمن على قدر قيمة الدار وقيمة الارض ان اشترى أصحاب
السلطان وان كانت لا يرغب فيها أحد يبيع قيمتها آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لان القيمة
تعمد القيمة كذا في القنية * ويمكن أن يقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل كل ألف
بمقابلته الدار اذا لم تكن للشفعة قيمة أصلا كذا في المحيط * وذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى رجل في يده دار عرف القاضي أنها له فبيعت دار بجنب هذه فقال الشفعان بعد بيع الدار
التي فيها الشفعة داري هذه فلان وقد بعتهما منه منذ سنة وقال هذا في وقت يقدر على أخذ الشفعة
لو طلبها لنفسه فلا شفعة له ولا للمقر له حتى يقيم البينة على الشراء لان الاقرار حجة قاصرة تصح في حق المقر
لا في حق غيره كذا في محيط المرخسي * وفي الفتاوى العتامية ولو شرط المشتري الخيار للشفعان فقال
اجرت على أن لي الشفعة جاز وان لم يقبل على أن لي الشفعة بطلت وينبغي أن يؤخر حتى يخير البائع
أو تمضي المدة كذا في التتارخانية * شفعان استولى على أرض من غير حكم ان كان من أهل
الاستنباط وقد علم أن بعض الناس قد قال ذلك لا يصير فاسقا وان كان لا يعلم فهو فاسق لانه ظالم
يخلاف الأول لانه ليس بظالم كذا في الفتاوى الكبرى * رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار والمشتري
لا يرى الشفعة بالجوار وأنكر شفعته يحلف بالله ما هذا قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار
رجل اشترى دارا ولم يقبضها حتى يبع دار أخرى يجنبها فلم يشتري الشفعة رجل طلب الشفعة في دار
فقال له المشتري دفعها إليك ان علم الشفعان بالثمن ففي هذا الوجه تسليم صحيح وصارت الدار ملكا
للشفعان واذا لم يعلم الشفعان بالثمن لا تصير الدار ملكا للشفعان وهو على شفعته هذا في المحيط * رجل

ترك دار قيمتها ألفان وعليه دين ألف وأوصى بثالث ماله لرجل فرأى القاضي بيع الدار كلها والوارث والموصى له شفيعان أخذها بالشفعة ولو لم يكن عليه دين وكان في الورثة صغير فرأى القاضي بيعها فليس لأوصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغيران كبر وطلبها كذا في الجامع الكبير * وسئل على ابن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل اشترى دكانا وطلب الشفيع الشفعة فسلم إليه المشتري الشفعة إلا أنهم تنازعا في الثمن فلم يأخذه وأتى على ذلك مدة ثم أراد أن يأخذ بما قال المشتري ليس له ذلك إلا أن يرضى بذلك المشتري وإن كان ثبت أن الثمن على ما قال الشفيع فله ذلك ولا تبطل شفعته إذا صح أن الثمن على ما قال الشفيع كذا في التتارخانية * رجل في يده دار جاءه رجل وادعى شفعتهما وقال للذي في يده هذه الدار اشتريتهما من فلان وصدقه البائع في ذلك وقال الذي في يده الدار ورثتها عن أبي وأقام الشفيع البيعة أنها كانت لابي البائع مات وتركها ميراثا للبائع ولم يقم البيعة على البيع فالقاضي يقول للذي في يده إن شئت فصدق الشفيع وخذ منه الثمن وتكون العهدة علمك وإن أبي ذلك أخذ الشفيع الدار ودفع الثمن ويرد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع وكذلك لو قال الذي في يده ومهما لي فلان وقال الشفيع اشتريتهما من فلان وصدق البائع الشفيع فهو وعلى ما وصفت لك كذا في المحيط * دور مكية لا يصح بيعها إلا ببناءها ولا شفعة فيها وروى المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعها وفيها الشفعة وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في القنية في باب عوق ثبوت الشفعة * وفي الفتاوى العتامية ولو بني الشفيع ثم وجد بها عيبا رجع بالنقصان ورجع المشتري على بائنها أيضا إن كان الأول بقضاء كذا في التتارخانية * وإن كان المشتري اشترى الدار على أن البائع يرئ من كل عيب بها أو كان بها عيب علم المشتري بذلك ورضى كان للشفيع أن لا يرضى بالعيب ويرد كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الأصل اشترى دارا وهو شفيعها ولم يشفيع غائب وتصدق المشتري بيت منها وطريقه على رجل ثم باع ما بقي منها ثم قدم الشفيع الغائب فأراد أن ينقض صدقة المشتري ويبيعه فاداباع ما بقي من الدار من المتصدق عليه ليس له أن ينقض صدقته في كل الدار وإنما ينقص في النصف وإذا باع باقي الدار من رجل آخر كان للغائب أن ينقض صدقته في الكل وفي الأصل أيضا تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض حتى إن الشفيع إذا أخبر بالبيع فسلم الشفعة ثم تبين أنه لم يكن بيع وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع كذا في المحيط * رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار فطلب جارا آخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها إليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف بالشراء كذا في الظهيرية * إذا باع دارا على أن يكمل فلان الثمن وهو شفيعها فكفل لشفعة له كذا في القنية * وإذا وقع الصلح على دين على دار ثم تصادقا أنه لا دين لشفعة للشفيع ولو كان مكان الصلح بيع فلا شفع للشفيع كذا في التتارخانية * رجل اشترى أمة بألف وتقابضها ووجد بها عيبا ينقصها العشر فأقر البائع أو جدد فصالحه على دار جاز وللشفيع أخذها بحصة العيب استحسانا لأن العيب الفاسد مال ولهذا لا يمنع الرد يرجع بقيمة النقصان مع أن الاعتياض عن الحق لا يجوز ولو اشترى بحصة العيب شيئا يجوز فثبت أن الدار ملكت بأزاء المال وللمشتري أن يبيعها مباحة على كل الثمن وليس له أن يبيع الدار والامة مباحة بدون البيان فإن وجد المشتري بالدار عيبا فردّها بقضاء قبل أن يأخذها الشفيع بطلت شفعته وعاد المشتري على حجة في العيب وله أن يراجع الامة على كل الثمن ما لم يرجع بالعيب * اشترى دارا وصالح من عيبها على عبد أخذها الشفيع بحصتها فان فعل فاستحق العبد وأردت بخيار رؤية أو شرط في الصلح فالشفيع بالخيار إن شاء أدى حظ العيب إلى المشتري

وان شاء رد الدار ويكون المشتري على الحجة مع البائع ان أخذها بالقضاء لانه فسح في حق الكل وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقضاء ولورده برضى لاشئ على الشفيع كذا في الكافي * الاستحقاق بحق سابق على العقد يبطل العقد ويحق متأخر عنه لا يبطله والشفيع كما تقدم على المشتري يتقدم على من قام مقام المشتري اشترى دارا بألف فزاد المشتري في الثمن أو صالح عن دعوى فيها بانكار ثم أخذها الشفيع بألف بقضاء رجع المشتري على البائع بالزيادة وعلى المدعي بدل الصلح لان الشفيع استحقها بحق سابق على الصلح وعلى الزيادة فأوجب بطلان الصلح راز زيادة من الاصل ولو سلم المشتري الدار الى الشفيع بغير قضاء ففي الزيادة يرجع على البائع وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعا أيضا فقبضها المشتري ووهبها لرجل فله ربه كما أحد نصفها فاذا أخذ تبطل الهبة في النصف الآخر كذا في التتارخانية * رجل شهد بدار لرجل فردت شهادته ثم اشتراها الشاهد ولها شفيع فشفيعها أحق من المقر له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشتراها لرجل أمره بذلك فالدار للآخر دون المقر له فان اشتراها لنفسه والشفيع غائب فله المقر له أن يأخذ الدار فاذا اشترى الدار من المقر له ثانيا قبل أن يحضر الشفيع فحضر الشفيع فهو بالخيار ان شاء أخذها بالشراء الاول وان شاء أخذها بالشراء الثاني ولو اشترى الدار رجل آخر من ذي اليد ثم اشتراها الشاهد من ذلك الرجل يخير الشفيع فان أخذها بالبيع الاول بطل البيع الثاني ورجع الشاهد بالثمن على بائعه تصادق البائع والمشتري أن البيع كان للجنة أو كان فيه خيار البائع أو المشتري وفسخا العقد لا يصدقان في حق الشفيع وله الشفعة أمر بشراء دارين بعد عين للمأمو رفع لصلح الشراء للآخر ورجع المأمو ر على الآخر بقيمة العبد داران متصلتان لرجلين وكان كل واحدة من الدارين مشتركة بينهما فباع كل واحد منهما حظه من هذه الدار بحظ صاحبه من الدار الاخرى فالشفعة لهما دون الحجران هكذا في الكافي * دار بيعت ولها ثلاثة شفعاء أحدهم حاضر وطلب الكل وأخذها ثم حضر أحد الغائبين فله ان يأخذ نصف ما في يده فان صالحه على الثلث فله ذلك وان حضر ذلك الثالث أخذ من صاحب الثلث ثلث ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمانه نصفين فان كان لهم شريك رابع أخذ من صاحب الثلث نصف ما في يده فيضمانه الى ما في يده الاخر وقسماه أثلاثا يكون لصاحب الثلث ثلث فله خمس عشرة لكل واحد خمسة ولوان الرابع ظفر بمن أخذ الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر أخذ نصف ما في يده دار لها ثلاثة شفعاء اشترى اثنان منهم الدار على أن لا أحدهما السدس والباقي للآخر صرح الشرط ولا شفعة لاحدهما في نصيب الآخر لان كل واحد منهما لما شرط لصاحبه نصيبا معلوما صار مسلما لشفعته فيما صار لصاحبه لانه انما يسلم المشروط لصاحبه اذا انقطعت شفعته عنه فان حضر الثالث قسمت الدار على ثمانية عشر لمشتري السدس سهمان ولكل واحد ثمانية والمسئلة تخرج من تسعة لانهما يحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث وثلثيه نصف صحيح وأقله تسعة لان مشتري السدس سلم الشفعة في ثلثي الدار لانه لم يكن مسلما لشفعته في قدر المأخوذ وفي مثل المأخوذ لان المأخوذ سالم له ومثل سلم لصاحبه بلا تسليم فظهر أن تسليمه في ثلثي الدار فكان الثلث بينهم أثلاثا لاستواء حقوقهم فيه والثلثان بين الآخرين نصفين وهذه السهام تخرج من تسعة فان لقي الثالث صاحب السدس ولم يلق الآخر أخذ نصف ما في يده لما عرف وان لقي الآخر قسم الدار بينهم على ثمانية عشر على ما مر كذا في محيط السر حسي * باع نصف داره وأخذها الحجر وقاسمه بقضاء أو بغيره وحضر الشريك في الطريق يأخذ ما في يده ولا يتقص القسمة بخلاف ما لو اشترى دارا وأخذ الشفيعان واقسمها ثم حضر الثالث فان حضر الشفيع الثالث ولم يلق الشفيعين بل لقي أحدهما فانه

بأخذ جميع ما في يده لا نصفه قال المشتري لأحد الشفعين اشتريت الدار لك بأمرك فصدقه المقر له
وكذبه الآخر فالدار بينهما بالشفعة وإن قال المشتري الدار لك ولم تكن لي أو اشتريتها قبلي أو وهبتك
وقبضت فصدقه المقر له وكذبه الآخر بطلت شفيعته وكانت الشفعة كلها للآخر كذا في الكافي *
وإذا باع المفاوض دار له خاصة من ميراث وشريكه شفعها بدار له خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها
كذا في المبسوط * وتسليم أحد المتفاوضين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جائز كذا في محيط
السرخسي * ولو كان المضارب هو الشفع بدار من المضاربة فيه سارح وليس في يده من مال المضاربة
غيرها فلم المضارب الشفعة كان لرب المال أن يأخذها لنفسه وإن سلم رب المال كان للمضارب
أن يأخذها لنفسه كذا في المبسوط * اشتري المضارب ببعضها دارا واشتري رب المال إلى جنبها دارا
أخرى لنفسه فلا مضارب أخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * وإذا
اشتري المضارب دارين بمال المضاربة وهو ألف درهم يساوي كل واحدة منهما ألف درهم فبيعت
دار إلى جنب أحدهما فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لرب المال لأن كل واحدة منهما مشغولة
برأس المال والمضارب شريكه في الربح ولا ربح في واحدة منهما فلا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا
لأن الدور لا تقسم قسمة واحدة لما فيها من التعاوت في المدفعة فيعتبر كل واحدة منهما على الانفرد
ولو كان في أحدهما ربح كان له الشفعة مع رب المال لأنه شريك فيها بحصته من الربح كذا
في المبسوط * مضارب في يده ألفان من مال المضاربة اشتري بأحد ههما دارا ثم اشتري بالآخر دارا هو
شفيعها بدار المضاربة ودار له خاصة ورب المال شفعها بدار له فلرب المال ثلثها بالشفعة وثلثها
للمضارب خاصة وثلثها على المضاربة فإن كان ه الشفع آخر فله ثلث الدار وثلثها بين المضارب ورب
المال والمضاربة أثلاثا كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتبية لو طلب الشفع الشفعة ثم أقر
بداره لرحل فللمقر له الشفعة وكذا لو أخذ بداره دارا بيعت بجنبها بالشفعة ثم بيعت أخرى بجنب
المأخوذة فأخذها ثم أخرى بجنبها بقضاء فاستحققت داره الأولى ردًا للمأخوذة الأولى على المشتري
وبقيت الأخرى للأخذ فإن استحققت إحدى الدارين بطلت الشفعة إلا أن أجاز المستحق فحينئذ لم تبطل
فإن كان أحد المشتريين شفعيا أيضا فالشفيع الآخر نصف الدار بنصف قيمة الأخرى كذا في التتارخانية
* باع دارا من أجنبي فأخذها الشفع ففرض البائع وهو مورث الشفع وحط عن المشتري بطل المحط
ولو ولاه المشتري من وارث البائع أو باع صح المحط ولم يلزم حط مثله عن الوارث كذا في الكافي *
ولا تقبل شهادة الأمر بالشراء ولا شهادة ابنه إذا كانت الدار في يد البائع ولو كانت في يد المشتري جازت
شهادة ابن البائع ولو شهدا ثنان على تسليم الشفع واثنان على تسليم المشتري ثم اترا ولو شهد الشفع
بالشراء فإن طلب الشفعة بطلت شهادته وإن سلم جازت ولو قال أجزأه فطلب جاز ولو أقر أنه باعها من
فلان وأنكر المشتري ثبتت الشفعة ولو كان المشتري غائبا لم يأخذ حتى يحضر ولو أقر ولم يبين المشتري فلا
شفعة كذا في التتارخانية * وإذا وكل الذي المسلم بطلب الشفعة لم تقبل شهادة أهل الذمة على الوكيل
المسلم بتسليم الشفعة لأنهم شهدون على المسلم بقول منه وهو منكر لذلك وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة
على المسلم وإن كان الذي هو الوكيل وقد أجاز الشفع ما صنع الوكيل قبيل شهادتهم وبطلت الشفعة
لأن الوكيل لو أقر بذلك جاز إقراره فإن الموكل أجاز صناعه على العموم مطلقا وكذلك إذا شهد بذلك عليه
أهل الذمة لأن شهادتهم على الذي في إثبات كلامه حجة كذا في المبسوط * ولو قال البائع وهبته منه
وقال المشتري اشتريته بكذا فالقول للبائع ورجع في الهبة فإن حضر الشفع وأخذها بالثمن فلا شيء له
ولو أخذها بإقرار المشتري ثم حضر البائع وأنكر البيع أخذها كذا في التتارخانية * اشتري المضارب

دارا ورب المال شفيها فسلم ثم باعها المضارب لاشفعة له لان المضارب باع له ولا شفعة لمن يبيع له كذا في محيط السرخسي * واذا قضى القاضي للوكيل بالشفعة فأبى المشتري أن يكتب له كتابا كتب القاضي بقضائه كتابا وشهد عليه الشهود كما أنه يقضي له بالشفعة وان كان المشتري متمتعاً من التسليم والانتقال له فكذلك يكتب له حجة بقضائه ويشهد على ذلك نظرائه واذا كان في سائر الخصومات يعطى القاضي المتقاضى له سبباً ان التمس ذلك ليكون حجة له فكذلك في القضاء بالشفعة يعطيه ذلك كذا في المبسوط * وفي اليتيمة سئل على بن أحمد عن اشترى نصيباً معاوماً من أرض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور وبعضهم غيب اشترى نصيب الحضور هل للشفيع الجار أن يأخذ من المشتري ما اشترى مع غيبة الشريك فقال نعم له أن يأخذ ذلك وان حضر الشريك كان أحق به من الجار كذا في التتارخانية * ولو وهب رجلان من رجل دارا على ألف درهم وقضاهما ألف مقسوماً بينهما وسلبا إليه الدار جاز ذلك وللشفيع فيها الشفعة لانعدام الشفيع في الدار فالتكليف فيها واحد وانعدام الشفيع في ألف حين قبض كل واحد منهما نصيبه مقسوماً ولو كان ألف غير مقسوم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الشفيع فيما يحتمل القسمة يمنع صحة التعويض كما يمنع صحة الهبة والألف يحتمل القسمة كذا في المبسوط * والله سبحانه أعلم

وفيه ثلاثة عشر باباً

(كتاب القسمة)

(الباب الاول في تفسيرها وبيان ماهية القسمة وسببها وركنها وشرطها وحكمها)

أما تفسيرها فهي عبارة عن الافراز وتمييز بعض الانصباء عن البعض وانها لا تنفك عن المبادلة لان ما من جزء من الا وهو مشتق على نصيبين فكان ما يقبضه كل واحد منهما نصفه ملكه ونصفه ملك صاحبه صار له بازاء ما تركه على صاحبه فصار عوضاً عما ترك من نصيبه في يد صاحبه الا أن معنى الافراز والتمييز ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة أرجح وأظهر لان ما يأخذ كل واحد منهما من نصيب صاحبه مثل ما ترك عليه فجعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه لان ما أخذ كل واحد ليس بمنزل ما ترك على صاحبه فلا يكون المقبوض عين حقه ولهذا يكون لكل واحد أن يأخذ نصيبه من غير رضی صاحبه ويجبر الاتي منهما على القسمة ومعنى المبادلة في غير ذوات الامثال أرجح وأظهر فيكون مبادلة حقيقة وحكما كافي القرض فكانت القسمة في ذوات الامثال افراز العين الحق حكماً ولهذا لا يجوز أن يبيعه مرابحة على الثمن الاول وفي ذوات الامثال يجوز لانه يجبر الاتي منهما على القسمة لما فيها من تكميل المنفعة ويجوز الاجبار على المبادلة بحق مستحق للغير لا يتوصل الابه كما أجبر المشتري على تسليم الدار الى الشفيع وان كان التسليم اليه معاوضة وكالعدم يجبر على بيع ماله لا يفاء الدين كذا في محيط السرخسي * وأما سببها فطلب الشركاء وبعضهم الانتفاع بما له على وجه الخصوص كذا في التبيين * وأما ركنها فهو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين النصيبين كالمكيل في المكيلات والموزن في الموزونات والذرع في المذروعات والعدد في العدديات كذا في النهاية * وأما شرطها فإشباع لا يتبدل منفعتة بالقسمة ولا تقوت لان الافراز لتكميل المنفعة وتتميم ثمرة الملك فتي تبدل المنفعة أوقات كانت تقويتا وتبدل لا لا افراز وتقسيم كذا في محيط السرخسي * وأما حكمها فتمعين نصيب كل واحد منهم من نصيب صاحبه بحيث لا يبقى لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه كذا في التبيين * القسمة في الاموال المشتركة نوعان قسمة أعيان وقسمة منافع وهي المهايأة ثم الاعيان تارة تكون مما لا يتقل كالذور والعقارات تارة تكون مما يتقل كالعروض

والحيوانات والمحجوب من المكيلات والموزونات وغير ذلك وقد تكون القسمة بتراضى الشركاء كلهم وقد تكون برضى البعض وذلك الى القاضى وأمينه كذا فى الينابيع *

﴿الباب الثانى فى بيان كيفية القسمة﴾

سفل بين رجلين علوه لغيرهما وعلوه سفل لغيرهما فأراد القسمة فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجعل بمقابلته خمسين ذراعاً من ساحة السفلى مائة ذراعاً من ساحة العلوى وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى بمقابلته كل ذراع ذراعاً وان كان بينهما بيت اسفله علوه وسفل لعلوه بأن كان علوه لغيرهما وعلوه لاسفل له فعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجعل بازاء مائة ذراعاً من العلوى لاسفل له ثلاثة وثلاثون ذراعاً وثلاث من البيت الكامل لان العلوى عنده مثل نصف السفل كما فى الفصل الاول وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى يجعل بازاء خمسين ذراعاً من البيت الكامل مائة ذراعاً من السفلى لاسفل له أو مائة ذراعاً من العلوى لاسفل له لان العلوى والسفل عنده سواء ومحمد رحمه الله تعالى فى ذلك كله يعتبر بالمعادلة بالقيمة وعليه القوى كذا فى المبسوط * ولو اقتسموا داراً وفيها كنيف شارع الى الطريق الأعظم أو ظلة لم يحسب ذرعهما فى ذرع الدار لان الظلة والكنيف ليس لهما حق فى الدار لما كانا مبنيين على طريق العامة بل هما مستحقان للنقص والمستحق للنقص كالمقص ولكن يقوم على من وقع فى حيزه ولا يحسب فى ذرعان الدار فان كانت الظلة على طريق غيرنا فذا احتسب بذرعها فى ذرع الدار كذا فى محيط السرخسى * واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل الارضين أو الدارين جازت القسمة وان قال أحدهم للقاضى اجمع نصيبى من الدارين والارضين فى دار واحدة وفى أرض واحدة وأبى صاحبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقسم القاضى كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم فى دار واحدة ولا فى أرض واحدة وقال صاحبه أراى للقاضى ان رأى الجمع يجمع والا فلا فان كانت الداران فى مصرين لم يذكر هذا فى الكتاب قالوا على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يجمع نصيب أحدهما فى دار واحدة سواء كانتا فى مصرين أو فى مصر واحد متصلتين كانتا أو منفصلتين وروى هلال عن أبى يوسف رحمه الله تعالى لا يجمع فى المصرين والدور المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة وان كان بين الرجلين بيتان له أن يجمع نصيب أحدهما فى بيت واحد متصلين كالأوم منفصلين ولو كان بينهما منزلان ان كانا منفصلين فهما كالدارين لا يجمع نصيب أحدهما فى منزل واحد وإن كان يجمع كل منزل قسمة على حدة ولو كانا متصلين فهما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما فى واحد وهذا كله قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبه الدار والبيت سواء والرأى للقاضى كذا فى فتاوى قاضى خان * وان كانت دار وضيفة أو دار وحانوت قسم كل واحدة منهما على حدة لاختلاف الجنس كذا فى الهداية * واذا كانت فى التركة دار وحانوت والورثة كلهم كبار وتراضوا على أن يدفعوا الدار والحانوت الى واحد منهم عن جميع نصيبه من التركة جاز لان عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى انما لا يجمع نصيب واحد من الورثة بطريق التجبر من القاضى وأما عند التراضى وذلك جائز ولو دفع أحد الورثة الدار الى واحد من الورثة من غير رضى الباقين عن جميع نصيبه من التركة لم يجز بمعنى لا ينفذ على الباقين الا باجازتهم ويكون لهم استرداد الدار وان يجعلوها فى القسمة ان شاءوا وهذا هو انما الاشكال فى ان الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقين قبل ان لا يأخذ كذا فى المحيط * دارين جماعة أرادوا قسمتها وفى أحد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء الدراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوضه من الارض ولا يكلف الذى وقع البناء فى نصيبه أن يرد بازاء البناء من الدراهم الا اذا

تعذر فحينئذ للقاضي ذلك وإذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم كل ذلك باعتبار القيمة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقسم الأرض بالمساحة ثم يرد من وقع البناء في نصيبه أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرد على شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصه وأن بقي فضل ويتعدرو تحقيق التسوية بأن لا تفي العرصه بقيمة البناء فحينئذ يرد الفضل دراهم كذا في الكافي * ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع وقال بعضهم لا يرفع فالتعاضى يتظران أمكن لكل واحد منهم أن يفتح طريقا في نصيبه فانه يقسم لكل ولا يرفع طريقا في نصيبه وان لم يمكن لكل واحد أن يرفع طريقا في نصيبه فانه لا يقسم قدر الطريق لأن القسمة في الوجه الأول لا تضمن تقويت منفعة لهم ولا كذلك في الوجه الثاني قال مشايخنا رحمه الله تعالى يريد بقوله يفتح في نصيبه طريقا يمر فيه رجل لا طريقا يمر فيه الجملة وان كان لا يمر فيه رجل فهذا ليس بطريق أصلا ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيقه في قسمة الدار قال بعضهم يجعل سعة الطريق أكبر من عرض الباب الأعظم وطوله من الأعلى إلى السماء لا بقدر طول الباب الأعظم وقال بعضهم يجعل سعة الطريق بقدر عرض الباب الأعظم وطوله من الأعلى بقدر طول الباب لأن هذا التقدير يمكنهم الانتفاع على حسب ما كانوا ينتفعون قبل القسمة وفائدة قسمة ما وراء طول الباب من الأعلى هي أن أحد الشركاء إذا أراد أن يخرج جناحا في نصيبه أن كان فوق طول الباب كان له ذلك وان كان فيما دون طول الباب يمنع من ذلك وان كان أرضا يرفع مقدار ما يمر فيه نور ولا يجعل مقدار الطريق مقدار ما يمر ثوران معا وان كان يحتاج إلى ذلك لانه كما يحتاج إلى هذا يحتاج إلى الجملة فيؤدي الأما لا يتناهى كذا في الذخيرة * ولو اختلف أهل الطريق فادعى كل واحد منهم أنه له فهو بينهم بالسوية ادا لم يعرف أصله لاستوائهم في اليد على الطريق والاستعمال له ولا يجعل على قدر ما في أيديهم من ذرع الدار والمنزل لان حاجة صاحب المنزل الصغير إلى الطريق كحاجة صاحب الدار الكبيرة وهذا بخلاف الشرب فان عند اختلاف الشركاء يجعل الشرب بينهم على قدر أراضهم وان عرف أصل الطريق كيف كان بينهم جعلته بينهم على ذلك فان كانت دار رجل ولا خطر في فيها فسات صاحب الدار واقتسم ورثته الدار بينهم ورفعوا الطريق لصاحب الطريق ولهم ثم باعوه فأرادوا قسمة ثمنه فلصاحب الطريق نصفه وللورثة نصفه وان لم يعرف أن أصل الدار بينهم ميراث وجدوا ذلك قسم ذلك على عدد رؤوسهم ورأس صاحب الطريق كذا في المبسوط * ويقسم القاضي الأعداد من جنس واحد من كل وجه بأن كانت المجانسة ثابتة بين الأعداد اسماء ومعنى كما في العنق والبقر والمكيل أو الموزون أو الثياب قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وفي الأجناس المختلفة من كل وجه لا يقسم الأعداد قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وان كان جنسا واحدا من حيث الحقيقة وأجناسا مختلفة من حيث المعنى كالزبيب فان كان معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع فالتعاضى يقسم الكل قسمة جمع بلا اختلاف ويجعل ذلك الشيء أصلا في القسمة والريق تبعه ويجوز أن يثبت الشيء تبعه لغيره وان كان لا يثبت مقصودا وان لم يكن معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسمه قسمة جمع وقال للقاضي أن يقسمه قسمة جمع هكذا ذكر في الأصل كذا في المحيط * ولو كانت بينهما حنطة أو دراهم أو ثياب من جنس واحد غير أحدهما نصيبه جاز كذا في السراجية * وبني للقاسم أن يصور ما يقسمه على قرطاس ليكنه حفظه ويسويه على سهام القسمة ويقطعه بالقسمة من غيره ويذرعه ليعرف قدره ويقوم البناء فربما يحتاج إليه في الآخرة ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الآخر تعالى فيتحقق معنى التمييز لا فراق على السكال

ويقلب الانصبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يكتب أسامهم ويخرج القرعة فنخرج اسمه أولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني والاصل أن ينظر في ذلك إلى أقل الانصبا حتى اذا كان الأقل ثلثا جعلها اثلاثا وان كان سدسا جعلها اسداسا التمكن القسمة وشرح ذلك ارض بين جماعة مشتركة لاحدهم عشرة أسهم ولا آخر خمسة ولا آخر سهم وأرادوا قسمتها قسمت على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد وكيفية ذلك أن يجعل الارض على عددها سهمهم بعد ان سويت وعدلت ثم تجعل بنادق سهامهم على عددها سهمهم ويقرع بينهم فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف السهام فهو أول السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة أعطاه القاضى ذلك السهم وتسعة أسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه لتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين البقية كذلك فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة أعطاه القاضى ذلك السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحبه وان كانت البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وتفسير البندقة أن يكتب القاضى أسماء الشركاء في بطاقات ثم يطوى كل بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة فتكون شبه البندقة واقراز كل نصيب بطريقه وشربه أفضل فان لم يفعل أو لم يمكن جازها كذا في الكافي * رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمس عشرة خابية خمس منها مملوءة خلا وخمس منها خالية والكل مستوية فأراد البنون أن يقسموا الخوابي على السواء من غير أن يزيلوها عن مواضعها قالوا الوجه في ذلك أن يعطى أحد البنين خابيتين مملوءتين وخابية الى نصفها وخابيتين خاليتين ويعطى الثاني كذلك يبقى خمس خوابي احداها مملوءة واحداها خالية وثلاث الى نصفها خل فيعطى للابن الثالث ذلك لان المساواة بذلك تقع رجلان بينهما خمسة أرغفة لاحدهما رغيفان وللآخر ثلاثة فدعيا رجلا ثالثا وأكلوا جميعا مستويين ثم ان الثالث أعطاهما خمسة دراهم وقال اقتسماها بينكما على قدر ما أكلت من أرغفتكما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة لان كل واحد منهم أكل رغيفا وثلاثي رغيف مشاعا لثلاثان من ذلك لصاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب صاحب الثلاثة فاجعل كل ثلث سهمها فيصير كل واحد منهم أكلا سهمين من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب صاحب الثلاثة وذلك خمسة فيقسم البدل كذلك وقال الفقيه أبو بكر عندي لصاحب الرغيفين درهم من البدل لانه أكل من رغيفه رغيفا وثلاثي رغيف ولم يأكل الثالث من رغيفه الا ثلث رغيف وكل واحد منهم أكل رغيفا وثلاثي رغيف فالثالث أكل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلاثي رغيف فكان لصاحب الثلاثة أربعة من خمسة دراهم كذا في فتاوى قاضى خان * رجلان أرادا أن يتقاسما التبن بينهما بالمحبال جازلان التفاوت فيه قليل كذا في الظهيرية * سئل أبو جعفر عن سلطان غرم أهل قرية فأرادوا قسمة تلك الغرامة واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على عدد الرؤس قال ان كانت الغرامة لتحصين أملاكهم يقسم ذلك على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك فتمتد بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحصين الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤس لانها مؤنة الرؤس ولا شيء على النسوان والصبيان في ذلك لانه لا يتعرض لهم كذا في المحيط * قسمة العنب بين الشريكين بالوزن بالقبان أو الميران أو المكيال تصح كذا في الظهيرية والله أعلم

﴿الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز﴾

دار بين رجلين نصيب أحدهما أكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة وأبى صاحب الكثير فكذلك وهو اختيار الامام الشيخ المعروف بخوارزاده وعليه الفتوى في البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم وذكر الخصاص دار بين رجلين نصيب كل واحد لا ينتفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر لا يقسم لان الطالب متعنت وان كان ضرر القسمة على أحدهما بأن كان نصيب أحدهما أكثر ينتفع بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم وحكى عن الجصاص على عكس هذا كذا في فتاوى قاضي خان * والاصح ما ذكره الخصاص كذا في التبيين * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق بين قوم ان قسموه لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فأراد بعضهم قسمته وأبى الآخر فاني لأقسمه بينهم وان كان لكل واحد طريق ومنفذ فاني أقسمه بينهم بعض مشايخنا قالوا المسئلة محمولة على أن الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لا يبقى لواحد منهم طريق ومنفذ فاما اذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب الكثير طريق ومنفذ فالتقاضى يقسم بينهم اذا طلب صاحب الكثير القسمة كما في مسئلة البيت اذا طلب صاحب الكثير القسمة ومنهم من قال الطريق لا يقسم في المحالين بخلاف البيت كذا في المحيط * وان كان مسيل ماء بين رجلين أراد أحدهما قسمة ذلك وأبى الآخر فان كان فيه موضع يسيل منه ماء سوى هذا قسمته وان لم يكن له موضع الا بضر لم أقسمه وهذا الطريق سواء كذا في المبسوط * بيت بين رجلين انهم طلب أحدهما قسمة الارض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقسم بينهم وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقسم فان أراد أحدهما أن يبني كما كان وأبى الآخر كفي فواد ابن رستم أن لا يجبر على البناء الا أن يكون له ما عليه جذع فيجبر على البناء فان كان الآبي معسرا يقال لشريكه ابن أنت وامنع الا ترم وضع الجذع حتى يعطيك نصف ما أنفقت كذا في المحاوي * ولا يقسم الحمام والحائط وما أشبه ذلك بين الشركاء فان رضوا به جميعا قسمته لوجود التراضي منهم بالتزام الضرر من احسبنا رحمه الله تعالى من يقول هذا في الحمام فكل واحد منهما ينتفع بنصيبه بجهة أخرى بأن يجعله يتناول كما كان ذلك مقصود كل واحد منهم فاما في الحائط ان رضوا بالقسمة لينتفع كل واحد منهم بنصيبه من غير هدم فكذلك الجواب وان رضوا بالهدم وقسمة الاس بينهم لم يباشر القاضي ذلك ولكن ان فعلوا ذلك فيما بينهم لم يمنعهم من ذلك ولو كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنى فيها بانه ثم أراد قسمة البناء وصاحب الارض غائب فلمها ذلك بالتراضي وان امتنع أحدهما لم يجبر عليه وان كان أراد أحدهما قسمة البناء وهدمه وأبى الآخر ففي هذه القسمة اتلاف الملك وقد بينا ان القاضي لا يفعل ذلك ولكن اذا أراد أن يفعلها لم يمنعهم من ذلك وان أخرجهما صاحب الارض هدماه ثم التقص يحتمل القسمة بينهما فيفصله القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل دكان في السوق بين رجلين يبيعان فيه يبعأ أو يعملان فيه بأيديهما فاذا أراد أحدهما قسمة وأبى الآخر وصاحب الارض غائب فان القاضي ينظر في ذلك ان كان لو قسم أمكن لكل واحد منهما أن يعمل في نصيبه العمل الذي كان يعمل قبل القسمة قسم وان كان لا يمكنه ذلك لا يقسم كذا في المحيط * واذا كان الزرع بين ورثة في أرض لغيرهم فأرادوا قسمة الزرع فان كان قد أدرك لم أقسمه بينهم حتى يحصدا بالتراضي ولا بغير التراضي لان المحنطة مال الربا فلا تجوز قسمته بحازقة الا بالكيل ولا تمكن قسمته بالكيل

قبل المحصاد وان كان بقلالم أقسمه إلا أن يشترطوا في البقل انه يحز كل واحد منهم ما أصابه فإذا أقسموه على هذا بتراضهم أجرته كذا في المبسوط * وإذا كان زرع بين رجلين فأراد اقسمة الزرع فيما بينهما دون الارض فالقاضي لا يقسم أما إذا بلغ الزرع وتسنبل فلانه بعدما بلغ وتسنبل صار مال الربا وفي القسمة معنى المبادلة فلا تجوز مجازفة وأما إذا كان الزرع بقلان لا يقسم القاضي إذا كانت القسمة بشرط الترك وأما إذا أراد القسمة بشرط القناع فله أن يقسم وهذا الجواب على إحدى الروايتين فأما على الرواية الأخرى فينبغي أن لا يقسم القاضي وان رضيا به هذا إذا طلبا القسمة من القاضي وان طلب أحدهما وأبى الآخر فالقاضي لا يقسم على كل حال ولو أقتسم الزرع بأنفسهما فان كان الزرع قد بلغ وتسنبل فالجواب فيه قد مر وان كان الزرع بقلان قسما بشرط الترك لا يجوز وان قسما بشرط القناع جاز باتفاق الروايات كذا في المحيط * ولو كان بينهما زرع في أرضهما فطلب اقسمة الزرع دون الارض فان كان الزرع بقلان وشرطا تركه في الارض أو شرطا أحدهما ذلك لا تجوز قسمة الزرع وان اتفقا على القلع حازت القسمة وان كان الزرع قد أدرك وشرطا المحصاد جازت القسمة عند الكل وان شرطا الترك أو أحدهما فسدت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وتجاوز في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا طلع على النخيل بين رجلين أراد اقسمة دون النخيل ان شرطا الترك أو أحدهما فسدت القسمة وان اتفقا على الجذاذ في الحال جازت القسمة وان كان النمر مدركا وشرطا الترك لا تجوز عندهما وتجاوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي حاس * إذا كان كحظية بين رجلين ثلاثون ردي وعشرة جيدة فأخذ أحدهما عشرة والاخر ثلاثين وقيمة العشرة مثل قيمة الثلاثين فانه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي * وان كانت قوصرة تمر بينهما أو دن خل فأراد أحدهما قسمة قيمته لان هذا مما يتأق في الكيل والوزن والقسمة فيه تمييز محض لكل واحد من الشريكين أن يتعدي به فكذلك يفعلها القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * والخشب والباب والرحى والدابة والاولوثة لم تقسم الا برضاها وفي التجريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج الى شقه وكسره وفي ذلك ضرر وكذا في الخشبة الواحدة إذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة * ولا تقسم الجواهر لان جهاتها متفاحشة ألا يرى أنها لا يصلح غير المعين منها عوضا عما ليس بمال كالنكاح والخلع هكذا في التبيين * وفي مختصر خواهر زاده ولا تقسم القوس والسرير ولا المحفف كذا في التتارخانية * فان أوصى بصوف على ظهر غنم لرجلين فأراد قسمته قبل الجراز لم أقسمه وكذلك اللبن في الضرع لان ذلك مال الربا فانه موزون أو مكيل لا يمكن قسمته الا بوزن أو كيل وذلك بعد الحلب والجراز فأما الولد في البطن فلا تجوز قسمته بين الشركاء بحال وكذلك لو قسمها ذلك بينهما بالتراضي لم يحز كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم * وان كان ثوب بين رجلين فاقسماه وشقاه طولا وعرضا بنزاع منهما فهو جائز وليس لواحد منهما ان يرجع بعد تمام القسمة هكذا في المبسوط في باب قسمة الحيوان والعروض * ولو كان بين رجلين ثوب مخيط لا يقسمه القاضي بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يقسم القاضي أيضا ثوبين عند اختلاف قيمتهما لانه لم يمكن التعديل الا بزيادة دراهم مع الاوكس ولا يجوز ادخال الدراهم في القسمة جبرا فان تراضيا على ذلك جاز للقاضي أن يقسم كذا في العيني شرح الهداية * وان كان الذي بين الشركاء ثوبا زطيا وثوبا روبا أو سادة وبساطا لم يقسمه الا برضاها ولو كانت ثلاثة أثواب بين رجلين فأراد أحدهما قسمتها وأبى الآخر فاني أنظر في ذلك ان كانت قسمتها تستقيم من غير قطع بأن تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث فان القاضي يقسمها بينهما فيعطى أحدهما ثوبين والاخر ثوبا وان كانت لا تستقيم لم أقسمها بينهما إلا أن يتراضا فيما بينهما على شيء هكذا قال في الكتاب والاصح أن

يقال ان استوت القيمة وكان نصيب كل واحد منهما ثوبا ونصفا فانه يقسم الثوبين بينهما ويدع الثالث مشتركاً وكذلك ان استقام ان يجعل أحد القسمين ثوبا والثاني الآخر والقسم الآخر ثوبا وثلاث الاخر أو أحد القسمين ثوبا وربعاً والآخر ثوبا وثلاثة أرباع فانه يقسم بينهم بترك الثالث مشتركاً كذا في النهاية * واذا كان المشترك قناة أو نهراً أو بئراً أو عيناً وليس معه أرض وطلب الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الأرض وتركت النهر والبئر والقناة على الشراكة ليكل واحد منهم شربة منها وان كان كل واحد منهم بقدر على أن يجعل للأرض شرباً من مكان آخر او كان أرضين وأنهاراً متفرقة أو أباراً قسمت ذلك كله فيما بينهم لانه لا ضرر على واحد منهم في هذه القسمة وقسمة العين هاتبع لقسمة الاراضى فهي بمنزلة البيع فالشرب يدخل في بيع الارض تبعاً وان كان البيع لا يجوز فيه مقصوداً فكذلك في القسمة كذا في المبسوط * والا وافي المتخذة من أصل الواحد كالاجانة والقميعة والطست المتخذة من صفر ملحقة بمختلفة الجنس فلا يقسمها القاضي جبراً كذا في العناية * ويقسم تبر الفضة والذهب وما أشبه ذلك مما ليس بمصوغ من الحديد والفضة والنحاس وكذلك علوبس رجلين نصيب كل واحد منهما مما ينفع به والسفل لغيرهما أو سفل بينهما والعلو لغيرهما وذلك كله يقسم اذا طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * واذا قسم الدور فانه يقسم العرصه بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ويجوز أن يفضل بعضهم على بعض لفضل قيمة البناء والموضع لان المعادلة في القسمة بين الانصاف واجبة صورة ومعنى ما أمكن واذا لم يمكن اعتبار المعادلة في الصورة تعتبر المعادلة في المعنى ثم هذا على ثلاثة أوجه اما ان اقتسموا الأرض نصفين وشرطوا أن من وقع البناء في نصيبه يعطى صاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة أو اقتسموا كذلك وقيمة البناء غير معلومة أو اقتسموا الأرض نصفين ولم يقتسموا البناء فان اقتسموا الأرض نصفين على أن من وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة جاز وان اقتسموا كذلك ولم يعرف قيمة البناء جاز استحساناً لا قياساً وان اقتسموا الأرض نصفين ولم يقتسموا البناء جازت القسمة ثم يهلك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة كذا في محيط السرخسى * وبهذا الطريق قلنا ان الأرض المشتركة بين اثنين اذا قسمت وفيها شجار وزرع قسمت الأرض بدون الاشجار والزرع فوق الاشجار والزرع في نصيب أحدهما فان الذي وقع الاشجار والزرع في نصيبه يملك نصيب صاحبه من الاشجار والزرع بالقيمة كذا في الذخيرة * وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الأرض بينهم من غير زرع من غير أن يقوم الزرع فاصاب الموضع الذي فيه الزرع أخذه بقيته ولو قال لأرضي بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره المحاكم على دفع قيمة الذرع وكذا في الدار اذا قسم المحاكم على الذراع ولم يقوم البناء في وقع البناء في حصته أخذه بقيته سمي القيمة أو لم يسمها كذا في الوجيز للكردي * واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم داراً وعقاراً ادعوا أنهم ورثوه عن فلان لم يقسمه القاضي بينهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يقيموا البيعة على موته وعد دورته وقالوا يقسمه بينهم باقرارهم ويدكر القاضي في صدق القسمة أنه قسمه باقرارهم ولو ادعوا في العقار أنهم اشتروه قسمه بينهم وان كان المال المشترك ماسوى العقار وادعوا له ميراث قسمه في قولهم وان ادعوا الملك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم قسمه بينهم وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير أرض ادعاه رجلان وأقاما البيعة انهما في أيديهم أو أراد القسمة لم يقسمها بينهما حتى يقيم البيعة انهما لهما لاحتمال انها لغيرهما ثم قيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان القسمة ضربان بحق الملك تكسبه للنفعة وبحق اليد تقيها للخط وامتنع الا قول هو نال عدم

المالك وكذا الثاني للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه واذا حضر وارثان واقاما البيعة على الموت وعدد الورثة والدار في أيديهما ومعهما وارث غائب أو صغير قسم القاضي بطالب الحاضرين وينصب وكيلا بقبض نصيب الغائب أو وصيا بقبض نصيب الصغير لان في هذا النص نظر للغائب ولا بد من إقامة البيعة على أصل الميراث في هذه الصورة عنده أيضا بل أولى وعندهما يقيمها بينهما باقرارهما ويعزل حق الغائب والصغير ويشهد أنه قسمهما باقرار الكبار المحضوران الغائب أو الصغير على حجة ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم وإن أقاموا البيعة على الشراء حتى يحضر الغائب وإن كان العقار في يد الوارث الغائب أو شيء منه لم يقسم وكذا إذا كان في يده مودعه وكذا إذا كان في يد الصغير أو شيء منه لم يقسم باقرار المحضور ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البيعة وعدمها في الصحيح وإن حضر وارث واحد لم يقسم وإن أقام البيعة لا بد ليس معه خصم والمحاضر إن كان خصما عن نفسه وليس أحد خصما عن الميت وعن الغائب وإن كان خصما عنهما وليس أحد صاحب من نفسه يقيم عليه البيعة ولو كان الحاضر صغيرا وكبيرا نصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم إذا أقيمت البيعة كذا في الكافي * ولو كان شيء من التركة في يد أم الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان شيء من التركة في يد الغائب وثمة لا يقسم كذا في فتاوى قاضي خان * اعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي أن القاضي إنما ينصب وصيا عن الصغير إذا كان الصغير حاضرا أو أما إذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإنه ينصب وصيا عن الغائب ثم الفرق بين الصبي الغائب والمحاضر في حق نصب الوصي هو أن الصغير إذا كان حاضرا فينصب الوصي لأجل الجواب ضرورة لأن الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا إلا أنه يحجز عن الجواب فينصب عنه وصيا ليجيب خصمه وأما إذا كان غائبا فلم تصح الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه ولم تقع الضرورة على نصب الوصي كذا في النهاية * وإذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب والبعض حضورا فالوصي له شريك بمنزلة الوارث إن حضر بنفسه وهدده فالقاضي لا يسمع بيئته ولا يقسم الدار بينهما كمالو حضر واحد من الورثة وإن حضر هو مع أحد الورثة فالقاضي يسمع بيئتهما ويقسم الدار كمالو حضر وارثان هكذا في الذخيرة * ولو فعا طريقا بينهما وكان على الطريق ظلة وكان طريق أحد ههنا على تلك الظلة وهو يستطيع أن يتخذ طريقا آخر فأراد صاحبه أن يمنعه من المرور على ظهر الظلة لم يكن له ذلك كذا في المبسوط * وإذا كانت الدار بين رجلين وفيها صفقة وفي الصفقة بيت وطريق البيت في الصفقة ومسيل ماء ظهر البيت على ظهر الصفقة فاقسما فأصاب أحدهما الصفقة وقطعة من ساحة الدار وأصاب الآخر البيت وقطعة من ساحة الدار ولم يذكرا في القسمة الطريق ومسيل الماء وأراد صاحب البيت أن يمر في الصفقة على حاله ويسيل الماء على ظهر الصفقة إن أمكن لصاحب البيت فتح الطريق وتسجيل الماء في نصيبه من موضع آخر فالقسمة جائزة وليس لصاحب البيت حق المرور في الصفقة ولا حق تسجيل الماء على ظهرها سواء ذكر في القسمة أن لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه أو لم يذكر ذلك وإدالم يكن لصاحب البيت أمكان فتح الطريق وتسجيل الماء من موضع آخر فإن ذكر أن لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه دخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وتجاوز القسمة وإن لم يذكر ذلك لا يدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وفسدت القسمة ذكره هذه الجملة شيخ الإسلام في شرح كتاب القسمة وذكر في آخر الباب إذا اقسما دارا فلما وقعت الحدود بينهما إذا أحدهما لا طريق له فإن كان يتقدر على أن يفتح لنصيبه في حيزه طريقا آخر فالقسمة جائزة وإن كان لا يتقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا رعا علم وقت القسمة أن لا طريق له فالقسمة جائزة وإن لم يعلم فالقسمة فاسدة وعلى

قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يقال في مسئلة آخر الباب إذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر
 انما تفسد القسمة إذا لم تذكر الحقوق فأما إذا ذكرت الحقوق يدخل الطريق تحت القسمة فصار حاصل
 الجواب نظرا الى المسئلتين أنه إذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر ان ذكر الحقوق يدخل
 الطريق ومسيل الماء في القسمة ولا تفسد القسمة وإن لم تذكر الحقوق حتى لم يدخل تحت القسمة ان علم
 وقت القسمة أن لا طريق له ولا مسيل له فالقسمة جائزة وإن لم يعلم فالقسمة فاسدة وذكر شيخ الاسلام
 في باب قسمة الارضين والقرى ان الطريق ومسيل الماء يدخلان في القسمة بدون ذكر الحقوق والمرافق
 إذا كان الطريق ومسيل الماء في أرض الغير ولم يكونا في انصباهم ولم يكن لكل واحد احداث هذه
 الحقوق في انصباهم حتى لا تفسد القسمة كذا في الذخيرة * وان اقتسم ادا على أن يشتري أحدهما
 من الآخر ادا له بألف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطلة كذا في المبسوط * كل قسمة على شرط
 هبة أو صدقة أو بيع من المقتوم أو غيره فاسدة وكذا كل شراء على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على
 أن يزيد شيئا معروفا جائزة كالزيادة في المبيع أو الثمن والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه
 وينفذ التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد كذا في القنية * ولو كانت دار بين رجلين فلا بأس
 أن يسكن أحدهما جميعا فعلى هذا ينبغي أن يقال ان أراد واقسمة ملك فللقاضي ذلك وان أرادوا
 قسمة حفظ وانتفاع فلا حاجة الى القاضي هكذا في الذخيرة * واذا كانت الدار بين رجلين فاقسمها
 على أن يأخذ أحدهما الأرض كلها ويأخذ الآخر البناى كله ولا شيء له من الأرض فهذا على ثلاثة
 أوجه الأول اذا شرط في القسمة على المشروط له البناء قلع البناء وفي هذا الوجه القسمة جائزة وان سكتا
 عن القلع ولم يشترط جازت القسمة أيضا وان شرط ترك البناء فالقسمة فاسدة كذا في الظهيرية *
 واذا وقع الحائط لاحد في القسمة وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن
 الحائط ليس له ذلك إلا أن يكونا شرط في القسمة رفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحدهما على
 الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما ثم صار الحائط
 لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة * في التجريد وكذلك درج أو درجة
 أو اسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب العلوة شرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب
 السفلى أن يقطع الروشن إلا أن يشترطوا قطعه كذا في التتارخانية * ولو أن ضيعة بين خمسة من الورثة
 واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحدا الحاضرين وطالب شريكه
 الحاضر بالقسمة عند القاضي وأخبره بالقصة فالقاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكيلًا عن الغائبين
 والصغير لان المشتري قام مقام البائع وقد كان للبائع أن يطالب شريكه كذا في الظهيرية * كتب
 ابن سماعة الى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في قوم ورثوا دارا وباع بعضهم نصيبه من أجنبي وغاب
 الأجنبي المشتري وطالب الورثة القسمة وأقاموا البيعة على الميراث قال محمد رحمه الله تعالى اذا حضر
 الوارثان قسمها القاضي حضر المشتري أو لم يحضر لان المشتري بمنزلة الوارث الذي يات به وفي الاصل اذا
 كانت القرية وأرضها بين رجلين بالشراء فبات أحدهما وترك نصيبه ميراثا فأقام ورثته البيعة على
 الميراث وعلى الاصل وشريك أبيهم غائب لم يعسم القاضي حتى يحضر شريك أبيهم ولو حضر شريك
 الأب وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضي بينهم لان حضور بعض الورثة كحضور الميت لو كان حيا
 أو كحضور باقي الورثة وان كان أصل الشركة بالميراث بأن كانا ورثا قرية عن أبيهما فقبل أن يقسمامات
 أحدهما وترك نصيبه ميراثا لورثته فحضر ورثة الميت الثاني وعمهم غائب وأقاموا البيعة على ميراثهم
 عن أبيهم عن جدتهم قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب عمهم وكذلك لو حضر عمهم وغاب بعضهم قسمها

القاضي بينهم كذا في المحيط * في النوازل سئل أبو بكر عن قرية مشاع بين أهلها ربعها وقف وربعها جرد ونصفها ملك شائع يريدون أن يتخذوا منها مقبرة ويريدون قسمة بعضها ليصفوا لهم الملك ويجعلوها مقبرة قال ان قسمت القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة وان أرادوا أن يقسموا موضعاً في هذه القرية لاحتوز القسمة كذا في التتارخانية * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى رجل من أحد الورثة نصيبه ثم حضر البائع والمشتري وطلبوا القسمة فالقاضي لا يقسم بينهم ما حتى يحضر وارث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع شيئاً بعد ذلك أو اشترى لم يكن خصماً للمشتري في نصيبه الاول في الدار حتى يحضر وارث آخر غيره ولو حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وغاب الوارث البائع وأقام المشتري بينة على شرائه وقضه وعلى الدار وعدد الورثة فان كان المشتري قبض الدار وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة هو ووارث آخر غير البائع وأقام البينة على ما ذكرنا فالقاضي يقسم الدار وكذلك اذا طلبت الورثة دون المشتري فالقاضي يقسم الدار بينهم بطلبهم وجعل نصيب الغائب في يد المشتري ولا يقضى بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب ولا يدفع الى المشتري وان كان المشتري هو الذي طلب القسمة وأبي الورثة لم أقسم لاني لأعلم انه مالك ولا أقبل بينته على ما اشترى والبائع غائب وفيه أيساعن أبي يوسف رحمه الله تعالى دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه وهو مشاع من رجل ثم ان المشتري أمر البائع أن يقاسم صاحب الدار ويقبض نصيبه فقاما لم تجز القسمة وان كان بين رجلين دار نصف دارا فقسما على أن يأخذ أحدهما الدار والاخر نصف الدار جاز وان كانت الدار أفضل قيمة من نصف الدار كذا في المحيط * واذا اصطاح الرجلان في القسمة على أن يأخذ أحدهما دارا والاخر من لاني دار أخرى أو على أن يأخذ كل واحد منهما ساهما معلومة من دار على حدة أو على أن يأخذ أحدهما دارا والاخر غنما أو ما أشبه ذلك من الاصطلاح في الاجناس المختلفة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار ومائة ذراع أو أكثر من الدار الاخرى فاقسما على أن لهذا ما في هذه الدار من الذرعان ولهذا ما في هذه الدار الاخرى لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * واذا كان ميراث بين رجلين في دار وميراث في دار أخرى فاصطاحا على أن لا أحدهما ما في هذه الدار والاخر ما في تلك الدار وادمع ذلك دراهم مسماة فان كانا تسما السهام كم هي سهام كل دار جاز وان لم يسما ذلك لم يجز وان يسما مكان السهام أذرعاً مسماة مكسرة جاز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال ولم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى داران بين ثلاثة نفر اقسما على أن يأخذ أحدهما إحدى الدارين والثاني الدار الاخرى على أن يرد الذي أخذ الدار الكبرى على الذي لم يأخذ شيئاً دراهم مسماة فهو جائز وكذلك اذا أخذ الدار الكبرى اثنان منهم وأخذ الثالث الدار الصغرى وكذلك اذا كانت دار واحدة بينهم وأخذها اثنان منهم كل واحد منهم ما طائفة معلومة على أن يردا على الثالث دراهم معلومة فهو جائز وكذلك ان اشترطوا على أحدهما ملك الدار لم يدخل في منزله فهو جائز لانه يكون هو مشترياً ثلثي نصيب الثالث وصاحبه الثلث وكذلك دار بين شريكين اقسما نصفين على أن يرد أحدهما على الآخر عدا بعينه على أن يزيد الاخر مائة درهم جاز وكذلك لو اتسماها على أن يأخذ أحدهما البناء ويأخذ الاخر الخراب على أن يرد صاحب البناء على الاخر دراهم مسماة فهو جائز وكذلك لو أخذ أحدهما السفلى والاخر العلوي واشترط أحدهما على صاحبه دراهم مسماة كذا في المبسوط * ولو اتسما الشيا ب على أن من أصابه هذا رد درهما ومن أصابه هذا رد درهمين جاز كذا في محيط السرخسي * واذا كانت القرية والارض بين قوم اقسما الارض مساحة على أن من أصابه شجر أو بيت في أرضه

فعليه بقيمتها درهم فهو جائز وهذا استحسان كذا في المبسوط * شريكان اقتسما على ان لاحدهما الصامت وللآخر العروض وقاش الحانوت والديون التي على الناس على انه ان توى عليه شيء من الديون رد عليه نصقه فالقسمة فاسدة لان القسمة فيها معنى البيع والبيع على هذا الوجه لا يجوز وعلى كل واحد منهما ما ان يرد على صاحبه نصف ما أخذ كذا في محيط السرخسي * واذا كانت الدارين رجلين فاقسما ما على أن يزيد أحدهما على الآخر درهم مسماة فهو جائز ثم كل ما يصلح أن يكون عوضا مستحقا بالبيع يجوز اشتراطه في هذه القسمة عند تراضيهما عليه فالتقود حالة كانت أو مؤجلة والمكيل والموزون معينا أو موصوفا مؤجلا أو حالا يجوز استحقاقه عوضا في البيع فكذلك في القسمة فان كان شيء من ذلك حمل ومؤنة فلا بد من بيان مكان الايقاع فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في السلم والاجارات وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان بيننا للتسليم مكانا جاز ذلك وان لم يبيننا جازت القسمة ويتعين للتسليم موضع الدار وكان ينبغي في القياس أن يتعين موضع العقد كما في السلم عندهما ولكنهما استحسننا فقالا تمام القسمة يكون عند الدار وانما يجب عند تمام القسمة فتعين موضع الوجوب فيه للتسليم كما في الاجارة عندهما يتعين موضع الدار لا موضع العقد وان كانت الزيادة شيئا من الحيوان بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه لم يجوز موصوفا كان أو غير موصوف مؤجلا كان أو حالا ولو كانت الزيادة ثيابا موصوفة الى أجل معلوم فهو جائز وان لم يضرب له أجل لم يجوز كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بالدرهم يزيدا * ولو كانت الدارين رجلين فاقسما ما فأخذ أحدهما مقدما وهو الثلث والاخر أخذ ثمرها وهو الثلثان جاز ذلك فان كانت الدارين سماءا فافأخذ صاحب الثلثين نصيبه بيتا شارعا وصاحب الثلث بنصيبه ما بقي من الدار وهو أكثر من حقه فهذا جائز وكذلك ان كان الذي وقع في قسمة الآخر ليست له غلة فهو جائز واذا اقتسما دارا بينهما على أن يأخذ كل واحد منهما ما طائفة من الدار على أن يرفعوا طريقا بينهما ولا أحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه فهذا جائز وان كانت الدارين بينهما نصفين لان رقة الطريق ملك لهما محل للمعاوضة واذا اقتسم الرجلان دارا على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بحقه فهو جائز وان كان فيها غبن كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بتفصيل بعضها * واذا كانت الدارين رجلين اقتسما ما أخذ أحدهما قدر النصف وأخذ الآخر قدر الثلث ورفعوا طريقا بينهما قدر السدس فذلك جائز وكذلك اذا شرط أن يكون الطريق لصاحب الأقل وللآخر فيه حق المرور فهو جائز قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى هذه المسئلة دليل على جواز بيع حق المرور والحاصل ان في جواز بيع حق المرور روايتين وذكر شمس الاثمة السرخسي في شرح هذا الكتاب من العلة ما يدل على جواز هذه القسمة على الروايات كلها وان كان في حق جواز بيع حق المرور روايتان قال بأن كان عين الطريق مملوكا لهما وكان لهما حق المرور فيه وقد جعل أحدهما نصيبه من رقة الطريق ملكا لصاحبه عوضا عن بعض ما أخذ من نصيب صاحبه بالقسمة وبقي لنفسه حق المرور وهذا جائز بالشرط مكن باع طريقا مملوكا من غيره على أن يكون له حق المرور مكن باع السفل على أن له حق قرار العلوفانه يجوز كذا هنا واذا كانت الدارين رجلين وبينهما شقص من دار أخرى اقتسما ما على أن يأخذ أحدهما الدار والاخر الشقص فان علما أن سهام الشقص كم هي فالقسمة جائزة وان لم يعلما فالقسمة مردودة وان علم أحدهما ولم يعلم الآخر فالقسمة مردودة هكذا ذكر المسئلة في الاصل في هذا الكتاب ولم يفصل الجواب فيها تفصيلا فمن المشايخ من قال يجب أن يكون الجواب فيها على التفصيل ان علم المشروط له الشقص جازت القسمة بخلاف وان جهل المشروط له وعلم الشارط كانت المسئلة على الخلاف على قول أبي حنيفة ومحمد

وجهما الله تعالى تكون القسمة مردودة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تكون جائزة ومنهم من قال لا بل الجواب في مسألة القسمة على ما أطلق والقسمة مردودة في قولهم جميعا كذا في المحيط * وإذا اقتسم القوم القرية وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصى أو غائب ليس له وكيل لم تجز القسمة وكذلك لو اقتسموها بأمر صاحب الشرط أو عامل غير القاضي كالعامل على الرشتاق أو الطسوج أو على الخراج أو على المؤنة وكذلك لو رضوا بحكم بعض الفقهاء فسمع بينهم على الأصل والميراث ثم قسمها بينهم بالعدل وفيهم صغير لا وصى له أو غائب لا وكيل له لم تجز لأن الحكم لا ولاية له على الغائب والضغير لأنه صار حكما بتراضي الخصوم فتقتصر ولايته على من وجد منه الرضى فإن أجاز الغائب أو كبر الصبي وأجاز فهو جائز لأن لهذا العقد مجيز حال وقوعه ألا يرى أن القاضي لو أجاز جاز وهو نظير ما لو باع مال الصبي فكبر الصبي وأجاز ذلك جاز وإن مات الغائب أو الصغير فأجاز وارثه لم تجز في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان أن الحاجة إلى القسمة قائمة بعدموت المورث كما كانت في حياته فلو نقضت تلك القسمة احتيج إلى إعادتها في الحال بتلك الصفة وإنما تكون إعادتها برضى الورث فلا فائدة في نقضها مع وجود الإجازة عند النفاذ برضا كذا في المبسوط * ثم انما تعمل الإجازة من الغائب أو من وارثه أو من الوصى أو من الصبي بعد البلوغ إذا كان ما وقع عليه القسمة قائما وقت الإجازة كالبيع المحض الموقوف إنما تعمل فيه الإجازة إذا كان المبيع قائما وقت الإجازة وكما ثبتت الإجازة صريحا بالقول ثبتت الإجازة دلالة بالفعل كما في البيع المحض كذا في الذخيرة * لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع بها كل واحد بما لها من ولو أرادوا أحد من الورثة أن يقسم بالوراق ليس له ذلك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا تقسم بوجه من الوجوه ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك أيضا وإن تراضوا جميعا فالعاضى لا يأمر بذلك ولو كان مصحف لواحد وسهم من ثلاثة وثلاثين سهما منه للآخر فإنه يطى يوما من ثلاثة وثلاثين يوما حتى ينتفع ولو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط فإنه لا يقسم أيضا ولا سبيل إلى القسمة في ذلك وكذا في كل جنس مختلف ولا يأمر المحاكم بذلك ولو تراضوا أن تقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوزوا فلا كذا في جواهر الفتاوى * في اليتيمة سئل على بن أحمد عن مات وترك أولادًا صغيرا وابنين كبيرين ودارا ولم يوص إلى أحد فنصب القاضي أحد الابنين وصيا ثم إن الوصى دعا رجلا من أقربائه فقسمت التركة بحضورهم فجعل الكتب لنفسه ولأخيه الثاني البالغ أيضا وجعل الدار للصغيرين مشاعا بينهما وذلك بعد التقويم والتعديل هل تصح هذه القسمة فقال إن كان القاسم عالما ورعا يجوز أن شاء الله تعالى وسألت أبا حامد عن الأب هل له أن يقسم مع أولاده الصغار فقال نعم وسئل على بن أحمد عن اشتري أرضا مشتركة بين جماعة اشتري نصيب المحضورو بعضهم غيب كيف تقسم هذه الأرض مع غيبة الشريك وهل له إلى زراعتها سبيل فقال لا تجوز قسمتها حال غيبة الشركاء أو حال غيبة بعض الشركاء إلا أن تكون الأرض مورثة فينصب القاضي قسما عن الغائب فيقسم حينئذ وأما زراعتها فإن رأى القاضي أن يأذن للشريك في زراعة كل الأرض لكيلا يضيع الخراج فله ذلك كذا في التتارخانية باع من آخر شيئا وضمن له إنسان بالدرك ثم مات أى الضامن قسم ماله لأنه لا مانع من القسمة ولو أن كل واحد من الورثة باع نصيبه ثم أدرك الميت أدركه يرجع إلى الورثة ونقض بيعهم لأن هذا بمنزلة دين مقارن للموت في رواية وهو المختار كذا في الفتاوى الكبرى * والله أعلم

❦ (الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها) ❦

ويدخل الشريك في قسمة الأرضى وإن لم يذكروا المحقوق والمرافق كما تدخل في بيع الأرضى ولا يدخل

الزروع والثمار في قسمة الاراضي وان ذكروا المحقوق وكذلك اذا ذكروا المرافق مكان المحقوق لا تدخل
الثمار والزروع في ظاهر الرواية ولو ذكروا في القسمة بكل قليل أو كثير هو غير ما وانه ان قال بمد ذلك
من حقوقها لا تدخل الثمار والزروع وان لم يقل من حقوقها تدخل الثمار والامتنعة الموضوعة فيها
لا تدخل على كل حال وأما الشرب والطريق متى يدخلان من غير ذكر المحقوق في القسمة ذكر المحاكم
الشهيد في المختصر انهما يدخلان وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل في موضع آخر من هذا
الكتاب فانه قال اذا كانت الارض بين قوم ميراثا اقسموها بغير قضاء فأصاب كل انسان منهم قراح
على حدة فله شربه وطريقه ومسبل مائه وكل حق لها والصحيح انهما لا يدخلان كذا في المحيط * وان
كانت أرض بين قوم لهم نخل في أرض غيرهم فاقسموها على أن يأخذ اثنان منهم الارض ويأخذ
الثالث النخل بأصولها فهذا جائز لان النخلة بأصلها بمنزلة الحائط ولو شرطوا لاحدهم في القسمة حائطا
بنصيبه فهو جائز فكذلك النخلة وان شرطوا أن لقلان هذه القطعة وهذه النخلة والنخلة في غير تلك
القطعة وللآخر قطعة أخرى وللمثلث القطعة التي فيها تلك النخلة فأراد أن يقطع النخلة فليس له ذلك
والنخلة لصاحبها بأصلها لان النخلة كالحائط وبسمية الحائط يستحقها بأصلها وهذه نخلة مالم يقطع
فأما بعد القطع فهو جرد عن ضرورة استحقاق النخلة أصلها فان قطعها فله أن يغرس في موضعها
ما بدا له لانه قد استحق ذلك الموضع من الارض فان أراد أن يمر بها فغرسه صاحب الارض فالقسمة
فاسدة لانها وقعت على الضرر لا طريق له الى نخلة فان ذكروا في القسمة بكل حق هو لها فالقسمة
حائزة وله الطريق الى نخلة كذا في المبسوط * ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب أن الشجرة
تستحق بأصلها في القسمة ولم يذكر مقدار ذلك بعض مشايخنا قالوا يدخل في القسمة من الارض
ما كان بازاء العروق يوم القسمة أعني عروقا وقطعت يدست الشجرة واليه مال شمس الائمة البرخى
وبعضهم قالوا يدخل من الارض مقدار غلط الشجرة يوم القسمة والى هذا أشار في الكتاب فانه قال
اذا ازدادت النخلة غلطا كان لصاحب الارض أن ينحت ما ازدادت ودل على انه قدر ما نحتته من
الارض بمقدار غلط الشجرة وقت القسمة كذا في الظهيرية * قوم اقسموها ضيقة وأصاب بعضهم
بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له أول يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء
ولا يدخل فيها الزرع والتمر كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كانت القرية ميراثا بين قوم واقسموها
وأصاب أحدهم قراح وغللات في قراح وأصاب الآخر كرم فهو جائز كذا في المبسوط * واذا كانت
قرية وأرض ورعى ما بين قوم بالميراث فاقسموها فأصاب الرجل الرعى ونهرها وأصاب الآخر البيوت
واقرحه مسماة وأصاب آخر أيضا أقرحة مسماة فاقسموها بكل حق هو لها فأراد صاحب النهر أن يمر
الى نهره في أرض أصاب صاحبها بالقسمة فغرسه صاحبها فليس له منعه اذا كان النهر في وسط أرض هذا
ولا يصل اليه لا بأرضه وان كان يصل الى النهر بدون أرضه بأن كان النهر منصرفا عن حد الارض لم يكن
له أن يمر في أرض هذا وان كان الطريق الى النهر في أرض الغير لا في نصيب صاحبها يدخل في القسمة
بذكر المحقوق أمكنه الوصول الى النهر بدون تلك الارض أو لم يمكنه وان لم يشترطوا في القسمة المحقوق
والمرافق وما أشبههم وكان الطريق الى النهر في أرض الغير فان لم يمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة
فاسدة الا اذا علم بذلك وقت القسمة وأب أمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة حائزة وكذلك اذا أمكنه
المروء في بطن النهر بان نصب الماء عن موضع منه وكان يمكنه المرور في ذلك فهو قادر على أن يمر في نصيبه
فتكون القسمة حائزة وان لم يكن من النهر شيء مكشوف فالقسمة فاسدة كذا في الذخيرة * وان كان
للنهر مسناة من جانبيه يكون طريقه عليها فالقسمة حائزة وطريقه عليها دون أرض صاحبها وان ذكر

المحقوق في القسمة لتمكنه من الانتفاع بالنهر بالطريق على مسناته وان لم يذكروا المسنات في القسمة
فاختلف صاحب الارض والنهر فهي لصاحب النهر لما في طينته وطريقه في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر وان لم يكن للنهر طريق في أرض قسمة فاشترطوا
عليه أن لا طريق له في هذه الارض فهو جائز ولا طريق له اذ علم يومئذ أنه لا طريق له وكذلك النخلة
والشجرة تصيب أحدهما في أرض الآخر واشترطوا أن لا طريق له في أرض صاحبه فهو والنهر سواء
ولو كان نهر يصب في أجمة كان لصاحب ذلك الصب على حاله كذا في المبسوط * دار بين قوم
اقتسموها فوقع في نصيب أحدهم بيت فيه حمامات فان لم يذكروا الحمامات في القسمة فهي يدينهم
كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيد القسمة فاسدة لان في القسمة معنى البيع وبيع
الحمامات اذا كانت لا تؤخذ الا بصيد فاسد وان كانت الحمامات تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة لان
بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة وهذا كله اذا اقتسموها بالليل حين اجتمعت
كلها في البيت اما اذا اقتسموها بالنهار بعدما خرجت من البيت فالقسمة فاسدة كذا في الفتاوى
المكبرى * واذا اقتسم الرجلان درافأ أخذ أحدهما طائفة والاخر طائفة وفي نصيب الاخر طلة على
الطريق أو كيف شاع فالقسمة في هذا كالبيع فالكيف الشارع يدخل في قسمة الدار سواء ذكروا
المحقوق والمرافق أو لم يذكروا والظلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تدخل الا يذكروا المحقوق والمرافق
وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تدخل اذا كان مفتحا في الدار سواء ذكروا المحقوق أو لم يذكروا
فان هدم أهل الطريق تلك الظلة لم تنقض القسمة ولا يرجع على شريكه شيء هكذا في المبسوط * كرم
بين رجلين فاقسماه وجعلوا الطريق القديم لأحدهما وتركوا طريقا حديثا للآخر وفي الطريق الحديث
أشجار يتظران جعلوا تلك الطريق له فالأشجار له لانها بمنزلة البيع والأشجار تدخل في بيع الارض
وان جعل الحق المرور له فالأشجار بينهما كما كانت لان الطريق لم تصرف له كذا في محيط السرخسي
* ولو كان بين شريكين دار فرعا بابا منها ووضعاه فيها ثم قسموا الدار فالباب الموضوع لا يدخل في
القسمة الا بالذكر كفي البيع كذا في الذخيرة * والمحوض لا يقسم سواء كان عشرا في عشر أو أقل
كذا في خزنة الفتاوى * والله أعلم

﴿الباب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها﴾

يجب أن يعلم بأن الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على أحد
معان أربعة اما القبض أو قضاء القاضي أو القرعة أو بأن يوكلا رجلا يلزم كل واحد منهم سهمها كذا
في الذخيرة * واذا كانت الغنم بين رجلين فقسماها نصفين ثم أقرعا فأصاب هذا طائفة وهذا طائفة
ثم ندم أحدهما فأراد الرجوع فليس له ذلك لان القسمة قد تمت بخروج السهام وكذلك لو رضى برجل
فقسماها ولم يأل أن يعدل في ذلك ثم أقرع بينهما فهو جائز ليهما كذا في المبسوط * فان كان الشركاء
ثلاثة فخرج قرعة أحدهم فلكل واحد منهم الرجوع فان خرج قرعة اثنين منهم ثم أراد أحدهم أن يرجع
ليس له ذلك ولو كان الشركاء أربعة ما لم يخرج قرعة ثلاثة منهم كان لكل واحد منهم الرجوع كذا
في المحيط * وان كان القاسم يقسم بالتراضي فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك
الا اذا خرج السهام كلها الا لواحد لان التمييز ههنا يعتمد على التراضي بينهم ولكل واحد منهم أن يرجع
قبل أن يتم وبخروج بعض السهام لا يتم كذا في النهاية * واذا كانت غنم بين قوم تساهموا عليها
قبل أن يقسموها فأخرج سهمهم أولا وعدوا له كذا الاول فالاول فهذا لا يجوز وان كان في الميراث
ابل وبقر وغنم فجعلوا الابل قسما والبقر قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها وأقرعوا فهذا جائز كذا

في المحيط * وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فاجعلوا الابل قسما والبقر قسما والغنم قسما ثم تساهموا
عليها وافرعوها على ان من اصابه الابل رد كذا درهمما على صاحبيه نصفين فهو جائز كذا في المبسوط *
وان كانت الدار بين رحاين فاقسما على ان يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ
الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ما لم تقع الحدود بينهما
ولا يعتبر رضاها بما قال قبل وقوع الحدود وانما يعتبر رضاها بعد وقوع الحدود كذا في الذخيرة *
ذكر الناطقي أن التركة ثلاث الاولى لاثبات حق البعض وبطلان حق البعض وانها باطلة كمن أعتق
أحد عبديه بغير عينة ثم يقرع والثانية لطبيعة النفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة
بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلة مثله فيعززها حق كل واحد منهما وهو
جائز كذا في فتاوى قاضي خان * واذا أقرع بينهم في القسمة ينبغي أن يقول كل من نوجت قرعته
أولا أعطيته جزأ من هذا بجانب والذي يليه في الخروج بحسب نصيب الاول كذا في شرح الطحاوي
* والله أعلم

﴿الباب السادس في الخيارات في القسمة﴾

القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجر إلا بي كقسمه الاجناس المختلفة وقسمة يجر إلا بي في ذوات الامثال
كالكمالات والموزونات وقسمة يجر إلا بي في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والخيارات ثلاثة
خييار شرط وخييار عيب وخييار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة تثبت الخيارات أجمع وفي قسمة
ذوات الامثال كالكمالات والموزونات تثبت خييار العيب دون خييار الشرط والرؤية وفي قسمة غير
المثليات كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم تثبت خييار العيب وهل يثبت خييار الشرط والرؤية على
رواية أبي سليمان يثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الصغرى * ثم ذكر محمد رحمه الله
تعالى في الكتاب المحنطة والشعير وكل ما يكال وما يوزن وأثبت في قسمة خييار الرؤية قال مشايخنا
أراد بما قال المحنطة والشعير جميعا والمكيل والموزون جميعا لا أحدهما على الانفرد حتى يكون المسموم
أجناسا فيكون قسمة لا يوجبها الحكم بتراضيهما فيثبت فيها خييار الرؤية وان أراد بذلك المحنطة على
الانفراد والشعير على الانفرد فهو محمول على ما اذا كان صفة مختلفة باين كان البعض علكة والبعض
رخو أو البعض حمر والبعض يضا واقسما كذلك حتى تكون القسمة واقعة على وجه لا يوجب
الحكم أو كانت صفة واحدة الا انه أصاب أحدهما من أعلى الصبرة وأصاب الآخر من أسفلها وهكذا
الجواب في الذهب التبر والقضة التبر وكذلك أو في الذهب والقضة ومجواهر الالآت وكذلك العروض
كلها وكذلك السلاح والسيوف والسروج كذا في المحيط * واذا كانت أقدارهم بين رحاين كل في كيس
فاقسما على أن يأخذ أحدهما كيسا ويأخذ الآخر الكيس الآخر. رأى أحدهما المال كله ولم يره
الآخر فالقسمة جائزة على الذي رآه ولا خيار لآخر أحدهما في ذلك الا أن يكون قسم الذي لم ير المال
شرهما فيكون له الخيار واذا قسم الرجلان دارا وقد رأى كل واحد منهما طاهر الدار وظاهر المنزل الذي
أصابه ولم ير جوفه فلا خيار لهما وكذلك اذا قسمنا بيتانا وكما فاصاب أحدهما البستان والآخر
الكرم ولم يروا أحدهما الذي أصابه ولا رأى جوفه ولا نخله ولا شجره ولكنه رأى لحاط من ظاهره
فلا خيار لآخر أحدهما فيه ورؤية الظاهر مثل رؤية الباطن وكذلك في الثياب المطوية يجعل رؤية جزء من
ظاهر كل ثوب كروية الجميع في اسقاط الخيار كذا في المبسوط * وبعض مشايخنا قالوا تأويل قوله
ولا رأى شجره ولا نخله كل الشجر وكل النخل انما رأى رؤس الاشجار ورؤس النخل أمالهم ويررؤس

الاستحجار أيضا لا يسقط خيار الرؤية وهذا القائل هكذا يقول في البيع المحض ثم اذا ثبت خيار الرؤية
 في القسمة في أي موضع ثبت يبطل بما يبطل به هذا الخيار في البيع المحض وخيار العيب ثبت في نوعي
 القسمة جميعا ومن وجد من الشركاء عيبا في شيء من قسمه فان كان قبل القبض رد جميع نصيبه سواء
 كان المقسوم شيئا واحدا أو أشياء مختلفة كما في البيع وان كان بعد القبض فان كان المقسوم شيئا واحدا
 حقيقة أو حكما كالدار الواحدة أو حكما لاحقة كالملك والموزون رد جميع نصيبه وليس له أن يرد
 البعض دون البعض كما في البيع المحض وان كان المقسوم أشياء مختلفة كالإغنام يرد المعيب خاصة
 كما في البيع المحض وما يبطل به خيار العيب في البيع المحض كذا يبطل به في القسمة وإذا استخدم
 التجارية بعد ما وجد بها عيبا ردّها استحسنانا وإذا دأوم على سكني الدار بعد ما علم بالعيب بالدار ردّها
 بالعيب استحسنانا أيضا وإذا دأوم على لبس الثوب أو ركوب الدابة أو دأوم بعد ما علم بالعيب لا يردّها
 بالعيب قياسا واستحسنانا وأما في خيار الشرط إذا سكن الدار في مدة الخيار رد دأوم على السكني ذكر محمد
 رحمه الله تعالى في كتاب البيوع إذا سكن المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يفصل بينهما إذا أنشأ
 السكني وبينما إذا دأوم على السكني فن فرق من المشايخ بين إنشاء السكني وبين الدأوم عليه في مسألة
 القسمة يفرق بينهما أيضا في خيار الشرط ويقول خيار الشرط يبطل بإنشاء السكني ولا يبطل بالدأوم عليها
 إذا فرق بينهما وما ومن قال خيار العيب في القسمة لا يبطل بإنشاء السكني ولا بدأومها قال بان خيار
 الشرط يبطل بإنشاء السكني وبدأومها والفرق بينهما هو أن السكني في خيار العيب يحتمل أن تكون
 لا مكان الرد بالعيب لأن مدة الرد بالعيب قد تطول لأن الرد بالعيب لا يكون إلا بعضا وأرضى وعسى
 لا يرضى به خصمه فيحتاج إلى القضاء والقضاء يعتمد سابقا فمصلحة الخصم وعسى تطول حتى لم يسكها تخرب
 لأن الدار تخرب إذا لم يسكن فيها أحد فيجوز ردّها فيحتاج إلى السكني لا مكان الرد بالعيب
 فلا يكون اختيار الملك على هذا الاحتمال فلهذا لا يسقط به خيار العيب فأما في خيار الشرط فلا يحتاج
 إلى السكني لا مكان الرد لأنه يمكن من الرد بنفسه من غير أن يتوقف ذلك على قضاء أو أرضى فلا تطول
 مدة الرد فلا يحتاج إلى السكني لا مكان الرد فكان لا خيار الملك في وجوب سقوط خياره كذا في المحيط *
 وإذا باع ما أصابه بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فردّه المشتري عليه بذلك العيب فان قبله بغير قضاء
 قاض فليس له أن ينقض القسمة وان قبله بقضاء قاض فله أن ينقض القسمة بالينة في ذلك وأما العيب
 سواء كذا في المبسوط * فان كان المشتري قد هدم شيئا من الدار قبل أن يلم بالعيب لم يكن له أن يردّها
 ويرجع بنقصان العيب كما في البيع المحض قال وليس للبائع أن يرجع بنقصان ذلك على من قاسمه
 ذكر المسألة معلّقة من غير ذكر خلاف فمن مشايخنا من قال ما ذكرهنا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وحده فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب على من قاسمه ومن المشايخ
 من قال ما ذكر في كتاب القسمة قول الكل والعجيج أن المسألة على الخلاف كذا في المحيط * وان كان
 الشريك هو الذي هدم شيئا منه ولم يبعه ثم وجد به عيبا رجع بنقصان العيب في انصاء شركائه إلا أن
 يرضوا بنقض القسمة ورده بعينه مهدوما كذا في المبسوط * خيار الشرط ثبت في القسمة حيث ثبت
 خيار الرؤية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات وما يبطل به خيار الشرط في البيع المحض يبطل به في
 القسمة وإنما يصح اشتراط الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز اشتراطه
 ثلاثة أيام بلا خلاف وما راد على الثلاثة يكون الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى كذا
 في المحيط * فان مضت الثلاث ثم ادعى أحدهما الرد بالخيار في الثلاث وادعى الآخر الاجازة فالقول قول
 مدعى الاجازة وان أقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الرد كذا في المبسوط * والله اعلم

(الباب السابع في بيان من يلي القسمة على الغير ومن لا يلي) *

الأصل أن من هلك بيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط * قسمة الأب على الصبي والعنوة جائزة في كل شيء إذا لم يكن فيها عيب فاحش ووصى الأب في ذلك قائم مقام الأب بعد موته وكذلك الجدة أو الأب إذا لم يكن هناك وصى الأب وتجاوز قسمة وصى الأم فيما تركت إذا لم يكن أحدهم هؤلاء فيمساوى العقار لأنه قائم مقام الأم وتصرفها فيها هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيمساوى العقار فكذلك في القسمة ولا تجوز قسمة الأم والأخ والعم والزوجة على أمرأة الصغيرة والكبيرة الغائبة كذا في فتاوى قاضي خان * ولا تجوز قسمة الكافر أو المملوك أو المكاتب على ابنه الحر الصغير المسلم ولا تجوز قسمة المملوك على اللقيط وإن كان يعوله كذا في المبسوط * وإذا جعل القاضي وصيا لليتيم في كل شيء فقام عليه في العقار والعروض جاز ولو جعله وصيا في النفقة أو في حفظ شيء بعينه لا يجوز وهذا بخلاف وصي الأب إذا جعله الأب وصيا في شيء خاص فإنه يكون وصيا في الأشياء كلها كذا في المحيط * ولا تجوز قسمة الوصي بين الصغيرين كما لا يجوز بينه مال أحد من الآخر بخلاف الأب فإنه إذا قسم مال أولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال بعض أولاده الصغار من البعض والحيلة في ذلك للوصي أن يبيع حصة أحد الصغيرين مشاعة من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير فيمتاز نصيب كل واحد من الصغيرين وأما جازت هذه القسمة لأنها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصي وحيلة أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري حصة كل واحد منهما مفردة كذا في الذخيرة * قسمة الوصي ما لا مشترك بينهما وبين الصغير لا تجوز إلا إذا كان فيهما منفعة ظاهرة للصغير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تجوز وإن كان فيهما منفعة ظاهرة ويجوز للأب أن يقسم ما لا مشترك بينهما وبين الصغير وإن لم يكن للصغير فيهما منفعة ظاهرة كذا في المحيط * وإن كان في الورثة صغار وبكار والبركار حضور فقام الوصي البركار وميز نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة فإن قسم الوصي حصة الصغار بعد ذلك لا تجوز هذه القسمة ولا تجوز قسمة الوصي على البركار الغيب في العقار وتجوز قسمته في العروض يريد به إذا كانت الورثة كلهم بكارا وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقامم الحضور وأفرز نصيبهم زاد الباقي في كفاية العروض من تركه الأب كذا في الذخيرة * ولو كان في الورثة صغير وكبير غائب وبكار حضور ففرز الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغار وقاسم البركار الحضور جاز في العقار وغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز على الكبير في العقار بناء على أن عنده يبيع الوصي على البركار جائز في العقار في ثلاثة مواضع إذا كان على الميت دين أو وصية أو معهم صغير وكذلك القسمة وعندهما لا تجوز كذا في محيط السرخسي * إذا كانت الورثة صغارا وبكارا فعزل الوصي نصيب كل واحد من الصغار والبركار وقسم بين الكل لا تجوز أصلا ولو قاسم الوصي له بالثلث والورثة صغار فدفع الثلث إليه وأخذ الثلثين للورثة صح ولو ملك عنده فلا ضمان وإن كانت الورثة بكارا غيبا فقام الوصي الوصي له وأخذ نصيب الورثة جاز كذا ذكر في الأصل ولو كان الوصي له غائبا والورثة بكار حضور وقاسم الوصي الورثة وأخذ نصيب الوصي له فالقسمة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * رجل مات وأوصى إلى رجل وفي التركة دين غير مستغرق وطلبت الورثة من الوصي أن يعزل من التركة قدر الدين ويقسم الباقي بينهم كان له أن لا يقسم ذلك بينهم ويبيع ذلك القدر مشاطا كذا في الظهيرية * إذا قسم الوصيان المال فأخذ أحدهما

نصيب بعض الورثة وأخذ الآخر نصيب بعض الورثة لا يجوز وإذا غاب أحدهما قبل القسمة فقام
 الآخر الورثة لا يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز القسمة على المبرم والمغني
 عليه والذي يحسن ويفيق الأبرضاه أو وكالاته في حالة صحته وفاقته كذا في الذخيرة * وصى ذمي والورثة
 مسلمون يخرج من الوصية وتجزر قسمته إن فعلها قبل الانحراج لأنه وصيته لأن الوصاية ليست الا
 توكيلاً بعد الموت وتوكيل الذمي حال الحياة جائز فكذلك بعد الوفاة إلا أن الذمي منهم بالخيانة في حق
 المسلم لأنه يعاديه في الدين فيجب اخراجه من الوصاية ولأنه قبل الانحراج وصى فتجزر قسمته وكذلك
 العبد لغير الميت وصى ما لم يخرج لأنه يصح تقريره بالتصرف إليه حال حياته فكذلك بعد وفاته
 إلا أنه عاجز عن القيام بما فوض إليه لكونه مشغولاً بخدمة المولى فيخرج من الوصاية كذا في محيط
 السرخسي * وأهل الذمة في القسمة بمنزلة أهل الإسلام إلا في الحجر والخنزير يكونان بينهم وأراد
 بعضهم قسمتهما وأبي بعضهما فأي أجبرهم على القسمة كما أجبرهم على قسمة غيرهما وإن اقتسموا
 فيما بينهم خيراً وفضل بعضهم في كَيْلها لم يجز الفضل في ذلك فيما بينهم وإذا كان وصى الذمي مسلماً
 كرهت له مقاسمة الحجر والخنزير ولا كنه يוכל من ينوب عنه من أهل الذمة فيقاسم للصغير ويبيع
 ذلك بعد القسمة وإن وكل الذمي المسلم بقسمة ميراث فيه حجر وخنزير لم يجز ذلك من المسلم كما لا يجوز
 بيعه وشراؤه في الحجر والخنزير وليس للمسلم الوكيل أن يוכל بقسمة ذلك غيره لأن الموكل لم يرض برأى غيره
 فيه فإن فوض ذلك إليه فوكل ذمياً به جاز كذا في المبسوط * ولو أسلم أحد الورثة فوكل ذمياً يقاسم الحجر
 والخنزير جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما كمالو وكل مسلم ذمياً ببيع الحجر كذا في محيط
 السرخسي * ولو أخذ نصيبه من الحجر فجعله خلافاً كان المسلم ضامناً لحصة شركائه من الحجر الذي خلله
 ويكون الخلل له وإذا كان في تركة الذمي حجر أو خنزير وغرماؤه مسلمون وليس له وصى فإن للقاضي
 أن يولي ببيع ذلك رجلاً من أهل الذمة فيبيعه ويقضي به دين الميت كذا في المبسوط * ولو قاسم الحربي
 المستأمن على ابنه الذمي لم تجز ولو كان ولده مثله جازت لأنه لا ولاية للمستأمن على ابنه الذمي لأن
 الذمي من المسلم - تأمن منزل منزلة المسلم من الذمي ولهذا لا يرث المستأمن من الذمي كما لا يرث من المسلم
 وقسمة المرتد على نفسه ولده بمنزلة سائر تصرفاته على الخلاف كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز
 قسمة المرتد إذا قتل على رذته على ولده صغير مثله مرتد كذا في المبسوط * وقسمة المأذون مثل قسمة
 الحر هكذا في محيط السرخسي * والمكاتب كالححر في القسمة لأنه من صنيع التجار وفيها معنى
 المعاضضة كالبيع وإن عجز بعد القسمة لم يكن لمولاه فسحها ولا تجوز مقاسمة المولى على المكاتب
 بغير رضاه سواء كان المكاتب حاضراً أو غائباً فإن فعل ذلك ثم عجز المكاتب وصار ذلك لمولاه لم تجز
 تلك القسمة كما لا ينفذ سائر تصرفاته بعجز المكاتب وإن وكل المكاتب بالقسمة وكيلاً ثم عجز أو مات
 لم يجز لو كيله أن يقاسم بعد ذلك وإن اعتق فهو على وكالاته فإن أوصى المكاتب عند موته إلى وصى
 فقام الوصى ورثة المكاتب البكار لولده الصغير وقد ترك وفاته فإن قسمته في هذا جائزة على ما تجوز
 عليه قسمته وهو حر لأنه يؤدى كتابته ويحكم بحريته في حال حياته فكأنه أدى الكتابة بنفسه
 ثم مات فيه كرون وصيه في التصرف على ولده الصغير كوصى الحر وقال في الربادات وصيه بمنزلة الوصى
 الحر في حق الابن الكبير الغائب حتى تجوز قسمته فيما سوى العقار وما ذكرك هناك أصح وإن يترك
 وفاء فقام الوصى الولد الكبير للولد الصغير وقد سعى في المكاتب لم تجز فإن أدوا المكاتب قبل أن
 يردوا القسمة أجزت القسمة كذا في شرح المبسوط * والله أعلم

(الباب الثامن في قسمة التركة وعلى الميت أو له دين أو موصى له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى الوارث ديناً في التركة أو عينا من أعيان التركة) *

وان أقر أحد الورثة بدين على الميت ومجد الباقيون قسمة التركة بينهم ويؤمر المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا إذا كان نصيبه يفي لكل الدين كذا في فتاوى قاضي خان * إذا اقتسم الورثة دار الميت أو أرض الميت وعلى الميت دين فجاء الغريم يطلب الدين فإن لهم أن يتقضوا القسمة سواء كان الدين قليلاً أو كثيراً وإذا طلبوا قسمة التركة من التناضي وعلى الميت دين والتناضي يعلم به وصاحب الدين غائب فإن كان الدين مستغرقاً للتركة فالقاضي لا يقسمها بينهم لأنه لا ملك لهم في التركة فلا يكون في القسمة فائدة وإن كان الدين غير مستغرق فالقياس أن لا يقسمها أيضاً بل يوقى الكل وفي الاستحسان يوقى مقدار الدين ويقسم الباقي ولا يأخذ كفيه إلا منهم بشئ من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وإن لم يعلم القاضي بالدين سألهم هل عليه دين فإن قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لأن المحكم يختلف وإن قالوا لا دين فالقول قولهم لأن الورثة قائمون مقام الميت ثم سألهم هل فيها وصية فإن قالوا نعم سألهم أنها حصلت بالعين أو رسالة لأن المحكم يختلف فإن قالوا لا وصية فيم قسمها حينئذ بينهم فإن طهر بعد ذلك دين نقض القاضي القسمة وكذلك لو أن القاضي لم يسأل الورثة عن الدين وقسم التركة بينهم حتى جازت القسمة ظاهراً ثم ظهر الدين فالقاضي يتقضى القسمة إلا أن يقضوا الدين من مالهم فحينئذ لا يتقضى القسمة في الفصلين جميعاً وكذلك لو أبرأ الغريم الميت عن الدين لا يتقضى القسمة وهذا كله إذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر سوى ما اقتسموا أما إذا عزلوا نصيب الغريم أو كان للميت مال آخر سوى ما اقتسموا فالقاضي لا يتقضى القسمة وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يعرفها الشهود أو ظهر موصى له بالثلث أو بالربع فإن القاضي يتقضى القسمة ثم يستأنفها بعد ذلك فإن قالت الورثة نحن نقضى حق هذا الوارث والموصى له من مالنا ولا نقضى القسمة لا يلتفت إلى قولهم إلا أن يرضى هذا الوارث والموصى له وإذا ظهر غريم أو موصى له بألف رسالة فقالت الورثة نحن نقضى حقه من مالنا ولا نقضى القسمة لهم ذلك لأن حق الوارث والموصى له بالثلث أو بالربع في عين التركة فإذا أرادوا أن يعطوا حقه من مالهم فقد قصدوا شراء نصيبهم من التركة فلا يصح الإبراء وأما حق الغريم والموصى له بألف رسالة فليس في عين التركة بل في معنى التركة من حيث الاستيفاء من مالية التركة وإيفاء حقه من التركة ومن مال الوارث سواء وكذلك لو قضى واحد من الورثة حق الغريم من ماله على أن لا يرجع في التركة فالقاضي لا يتقضى القسمة بل يرضيها لأن حق الغريم قد سقط ولم يثبت للوارث دين آخر لأنه شرط أن لا يرجع فأما إذا شرط الرجوع أو سكنت القسمة مردودة إلا أن يقضوا حق القاضي من مالهم لأن دين القاضي في التركة بمنزلة دين الغريم وهذا الجواب طاهر فيما إذا شرط الرجوع مشكلاً فيما إذا سكنت وينبغي أن يجعل متطوعاً إذا سكنت والجواب أن ما لم نجعله متطوعاً لأنه مضطرب في القضاء ألا يرى أن الغريم لو قدمه إلى القاضي قضى القاضي عليه بجميع الدين لأنه لا ميراث إلا بعد الدين ثم ما ذكر أن الورثة إذا اقتسموا التركة ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث أو بالربع فالقاضي يتقضى القسمة فذلك إذا كانت القسمة بغير قضاء قاض وأما إذا كانت القسمة بقضاء قاض ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث فالوارث لا يتقضى القسمة إذا عـزل القاضي نصيبه وأما الموصى له فقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يتقضى القسمة وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى وهو الأصح وبعضهم قالوا لا يتقضى هكذا في المحيط * ولو تبرع إنسان بقضاء دين الميت لا يكون للغريم حق نقض

القسمة كذا في الذخيرة * أرادوا قسمة التركة وفيها دين فالحيلة فيها أن يضم أجنبي بأذن الغريم بشرط براءة الميت وإن لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا تنفذ القسمة لأنه إذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينقل الدين اليه وتخلوا التركة عن الدين كذا في الوجيز المذكور * ولو قضى الدين بعض الورثة فله الرجوع على الباقيين شرط أو لم يشترط إلا أن يتبرع لأن كل واحد من الورثة مطالب حتى لو قدمه الغريم إلى القاضي قضى عليه بجميع الدين فكان مجبراً على القضاء وهو مضطرب فلا يكون متبرعاً إلا إذا قصد بذلك التبرع بأن شرط أن لا يرجع عليهم وإذا اقتسمت الورثة داراً وفيهم امرأة الميت ثم ادعت بعد القسمة مهرها على زوجها وأقامت بينة نقضت القسمة كذا في محيط السرخسي * وإذا ادعى بعض الورثة ديناً في التركة بعد تمام القسمة صحت دعواه وسمعت بينته وله أن ينقض القسمة كذا في المحيط * ميراث بين قوم لم يكن هنالك دين ولا وصية فبات بعض الورثة وعلى الميت الثاني دين أو وصية أو كان له وارث غائب أو صغير فاقسمت الورثة ميراث الميت الأول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني أن يطلبوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير كذا في التتارخانية * ولو أن وارثاً ادعى لابن له صغير وصية بالثلث وأقام البينة وقد قسموا الدار فإن هذه القسمة لا تبطل حق ابنه في الوصية إلا أن الأب ليس له أن يطلب وصية ابنه ولا أن يبطل القسمة لأن القسمة تمت به ومن سعى في نقض ما تم به ضل سعيه وإقدامه على القسمة اعتراف بأن لا وصية لابنه بخلاف الدين وللأب إذا كبر أن يطلب حقه ويرد القسمة كذا في الظهيرية * وإذا كانت الدار بين قوم فاقسموها على قدر ميراثهم من أبيهم ثم ادعى أحدهم أن أخاه من أبيه وأمه قد ورث أباه معهم وأنه مات بعد أبيه فورثه هو وأراد ميراثه منه وقال إنما قسمتم لي ميراثي من أبي ولم يكتبوا في القسمة أنه لا حق لبعضهم فيما أصاب البعض وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تنقض القسمة وإن كانوا كتبوا في القسمة أنه لا حق لبعضهم فيما أصاب البعض فهو نفي لدعواه ومراده من قوله ولم يكتبوا إزالة الإشكال وبيان التسوية في الفصلين في الجواب وكذلك أن أقام البينة أنه اشتراها من أبيه في حياته أو أنه وهبها له وقبضها منه أو أنها كانت لأمه ورثها منها لم تقبل بينته كذا في المبسوط * وإذا قسمت الورثة الدين فيما بينهم فإن كان الدين للميت فاقسموا الدين والعين جملة بأن شرطوا في القسمة أن الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والدين الذي على فلان الآخر لهذا الوارث الآخر مع هذه العين فهذه القسمة باطلة في الدين والعين جميعاً وإن قسموا الأعيان ثم اقتصوا الديون فقسمة الأعيان صحيحة وقسمة الديون باطلة وإذا كان الدين على الميت واقسموا على أن يضم كل واحد منهم دين غريم على حدة أو اقتصوا على أن يضم أحدهم سائر الديون فإن كان الضمان مشروطاً في القسمة فالقسمة فاسدة وإن لم يكن الضمان مشروطاً في القسمة إنما ضمن بعد القسمة بغير شرط أن ضمن بشرط اتباع التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى أن له نقضها وإن ضمن على أن لا يتبع الميت ولا ميراثه بشئ وعلى أن يبرئ الغريم الميت كان هذا جائزاً إن رضى الغرماء بضمانه كذا في الذخيرة * وإن أبي الغرماء أن يقبلوا ذلك فلهم نقض القسمة فإن رضوا بضمانه وأبرؤا الميت ثم تولى المال عليه رجعوا في مال الميت حيث كان كذا في المبسوط وإن لم يشترط على أن يبرئ الغريم الميت لا تنفذ القسمة وإن رضى الغرماء بضمانه والغريم الذي له على الميت دين إذا أجاز القسمة التي قسمها الوارث ثم أراد نقضها كان له ذلك كذا في الذخيرة * وإذا كانت الأراضى ميراثين ثلاثة نفر من أبيهم مات أحدهم وترك ابناً كبيراً فاقسم هو وعماء الأراضى على ميراث الحمد ثم إن ابن الابن أقام بينة أن جدّه أوصى له بالثلث وأراد إبطال القسمة لم تسمع دعواه لأن تناقض ولو لم يدع وصية من الحمد ولكن ادعى ديناً على أبيه صحت دعواه

لانه لا تناقض في دعوى الدين ويثبت الدين باقامة البينة وصار الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو كان الدين ثابتا معاينا كان له أن ينقض القسمة وليس لعضيه أن يقول ان دينك على أبيك ليس على المجذ وقد أعطيتك نصيب أبيك فان شئت فبعه في الدين وان شئت فامسكه وليس لك أن تنقض القسمة لانه لا فائدة لك في النقض لان بعد النقض يقضى دينك من نصيب أبيك لامن ميراث المجذ لان له أن يقول لا بل لي في النقض فائدة لان الشيء مشاعرا بما يشترى بأكثر مما يشترى به مفردا فكان في النقض فائدة لانه يزداد به مال الميت واذا كانت الارض ميراثا بين قوم فاقسموها وتعاوضوا ثم ان أحدهم اشترى من الآخر قسمه وقبضه ثم قامت البينة بدين على الاب فان القسمة والشراء كلاهما تصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين كذا في المبسوط * ولو أقر الرجل أن فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يقل لهم أو لورثته ثم ادعى بعد ذلك انه أوصى له بالثلث أو ادعى ديناً لنفسه على الميت قبيل يدينه لانه لم يصرم تناقضا في الدعوى لان ما سبق منه قبل هذه الدعوى هو الاقرار بأن هذه الدار متروكة الميت لان ميراث الميت ما تركه والدين والوصية لا ينافيان كونها متروكة الميت لانهما انما يقضيان من متروكة الميت بخلاف ما اذا زاد في الاقرار لفظ لهم أو للورثة ولو كان قال ترك هذه الدار ميراثا لهم وقال لورثته وبقي المسألة بحالها لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * ولو أقر انهما ميراث من أبيه ثم ادعى انهما ميراث من غير أبيه فذلك غير مسموع للتناقض هكذا في المبسوط * قوم اقسما دارا ميراثا عن رجل والمرأة مقررة بذلك فأصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المزعول لها أن زوجها أصدقها أياها وأنها اشترتها منه بصدقتها لم يقبل ذلك منها لانها لمساعدتهم على القسمة فقد أقرت أنها كانت زوجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقسما دارا وأرضا وأصاب كل واحد طائفة بميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء ونخل لاعم انه هو الذي بناه وأغرسه لم تقبل بينته على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان والله اعلم

❦ (الباب التاسع في الغرور في القسمة) ❦

الاصل ان كل قسمة وقعت باختيار القاضى أو باختيارهما ان كانت قسمة لأبي أحدهما يجبر الآخر لا يجرى له من القاضى كالقسمة في دار وأرض واحدة فاذا بنى أو غرس أحدهما ثم استحق أحد النصفين لم يرجع بقيمة البناء والغرس على الآخر لانه لم يصرم غرورا لان كل واحد مضطرب في هذه القسمة الى ما يملكه عن ملك صاحبه حتى يقطع ارتفاع صاحبه بملكه فكان كل واحد مضطربا في هذه القسمة لحياء حقه والغرور من المضطرب لا يتحقق وانما يتحقق من المختار وان كانت قسمة لا يجبر الآخر منهنما كقسمة الاجناس المختلفة يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق لانه غير مضطرب في هذه القسمة لحياء حقه لان حقه يصح بقسمة كل جنس على حدة بلا تقويت جنس منفعة وهذه مبادلة محضة فصار كل واحد مغرورا من جهة صاحبه لانه ضمن له سلامة نصيبه واذا اقسما دارا وأرضا نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحققت الدار ولم يرجع أحدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان أخذ كل واحد دارا بحقه فبني أحدهما في داره ثم استحققت رجوع بنصف قيمة البناء قبل هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يرجع وقيل هذا قولهم جعوا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وان اقسما جاريةتين فوطئ أحدهما الجارية التي أخذها فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد يرجع على صاحبه بنصف قيمة الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان قسمة الجبر عنده لا تجرى في الرقيق فكأن هذه القسمة معاوضة بينهما عن اختيار فأما عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقسمة الجبر تجرى في الرقيق فلا يتحقق معنى الغرور ولا يرجع على صاحبه بشئ من قيمة

الولد ويكون له نصف الجارية التي في يد شريكه كذا في المبسوط * وإذا كانت دار واحدة وأرض
بيضاء بين ورثة فاقسموا بغير قضاء وبني أحدهما في قسمه ثم استحق ونقض بناءه ورد القسمة لا يرجع
على شريكه بقيمة البناء كذا ذكر في بعض نسخ كتاب القسمة وهو محمول على ما إذا اقتسموا الدار على
حده والأرض على حدة فتكون هذه قسمة يوجبها المحكم وذكر في بعض النسخ أنه يرجع على شريكه
بنصف قيمة البناء وهو محمول على ما إذا اقتسموا وأخذ أحدهما الدار وأخذ الآخر الأرض فتكون هذه
قسمة لا يوجبها المحكم وإذا كانت الدور بين قوم قسمها القاضي بينهم وجمع نصيب كل واحد منهم في دار
على حدة وأجبرهم على ذلك وبني أحدهم في الدار التي أصابته بناء ثم استحق هذه الدار وهدم بناءه
لا يرجع على شركائه بالقيمة أما عندهما فلان هذه القسمة يوجبها المحكم عندهما متى رأى القاضي
الصلاح فيها وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان القاضي لما قسمها قسمة جمع فقد حصل
قضاؤه في فصل مجتهد فيه فالتحق الدور بالدار الواحدة عندهم جميعا كذا في المحيط * دار بين
رجلين جاز رجل إلى أحدهما وقال وكلني شريكك حتى أقاسمك فلم يصدق ولم يكذبه فقام به حتى بنى
الشريك المحاضر ثم جاء الغائب وأنكر أن يكون وكله يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء كذا
في خزانة المفتين * والله أعلم

﴿الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء﴾

قال في الأصل وإذا وقعت القسمة بين الشركاء في دار وأرض ثم استحق شيء منها فالمسئلة على ثلاثة
أوجه (الاول) أن يستحق جزء شائع من الكل بأن استحق نصف كل الدار وثلث كل الدار وما أشبه
ذلك وفي هذا الوجه القسمة فاسدة (الوجه الثاني) إذا استحق جزء بعينه مما أصاب واحدا منهم وفي هذا
الوجه القسمة صحيحة فيما بقي بعد الاستحقاق إلا أن للمستحق عليه الخيار لانه تعيب نصيبه بسبب
الشركة فان نقض القسمة عاد الامر الى ما كان قبل القسمة وتستأنف القسمة فيما وراء المستحق وان
أجاز القسمة يرجع على صاحبه بعوض المستحق وذلك ربع ما في يده صاحبه مثلا ان كان المستحق
نصف نصيب المستحق عليه (الوجه الثالث) إذا استحق جزء شائع مما أصاب واحدا منهم وفي هذا
الوجه لا تقسد القسمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون المستحق عليه بالخيار على نحو ما بينا فان
أجاز القسمة وكان المستحق نصف نصيبه مثلا يرجع على صاحبه ربع ما في يده وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى القسمة فاسدة وتستأنف القسمة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب ذكر في نسخ أبي حنيفة
قوله مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في نسخ أبي سليمان قوله مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وهكذا
أثبتهم المحاكم الشهيد في المختصر والاول أصح فقد روى ابن سماعة وابن رستم قول محمد مع قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط والذخيرة * ولو باع أحدهما نصف ما أصابه بالقسمة
ثم استحق ما بقي له فإنه يرجع على صاحبه ربع ما في يده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
ولا يخير بخلاف ما قبل البيع حيث يخير لانه قبل البيع قادر على رد ما بقي بعد الاستحقاق وبعد البيع
محذر عن رد ما وراء المستحق ولهذا سقط خياره وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالقسمة فاسدة
كذا في الظهيرية وفي كتاب الشروط جعل المسئلة على ثلاثة أوجه أيضا لكن لم يذكر ثمة ما إذا استحق
جزء شائع من كل الدار وذكره كونه ما إذا استحق جميع نصيب أحدهما وذكر أن القسمة باطلة ويقسم
الباقى وهو الذي لم يستحق بينهم ما ان كان قائما في يده لا تخلفه بيعه وان كان باعه فالبيع ماض وعليه
ان يرد على المستحق عليه نصف قيمة ما باع وذكر ما إذا استحق جزء بعينه من نصيب أحدهما واجاب أن

القسمة باطالة في الكل بخلاف ما كتبنا في المتن وذكر ما اذا استحق جزء شائع من نصيب أحدهما وذكروا
في المسئلة خلافا على نحو ما كتبنا في المتن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تنتقض القسمة ولكن
يخير المستحق عليه ان شاء نقض القسمة وضم ما بقي في يده الى ما في يده الا حرا كان الا حرا لم يبع
ما أصابه ويقسم ان ذلك بينهما وان كان الا حرا يباع نصيبه يضم المستحق عليه ما بقي في يده الى قيمة
ما كان في يده الا حرا فيقسمانه نصفين كذا في الذخيرة * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى
ثلاثة اخوة ورثوا دورا ثلاثة أخذ كل واحد منهم دارا ثم استحق نصف دارا أحدهم قال أبو حنيفة وأبو
يوسف رحمهما الله تعالى وهو قولنا المستحق عليه بالخيار ان شاء نقض القسمة كلها واستقبلوها
وان شاء امسك النصف ورجع عليها ما بقدر ما استحق من يده وان كانت دار واحدة واقتسموها
أثلاثا ثم استحق نصيب أحدهم قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هذا والاول سواء وقال أبو يوسف
تنتقض القسمة ولا خيار للمستحق عليه ويستوى فيه القسمة بحكم وبغير حكم كذا في المحيط * اذا اقسما
دارا فأخذ أحدهما ثلثها والاخر ثلثيها وقيمة النصفين سواء ثم استحق شئ منها فلا يخلو اما ان يستحق
جزء شائع من النصفين أو جزء شائع من نصيب أحدهما أو موضع بعينه من نصيب أحدهما فان استحق
جزء شائع من النصفين انتقضت القسمة ولو استحق بيت بعينه من نصيب أحدهما فالقسمة جائزة
ولو استحق نصف ما في يد أحدهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار ان شاء رجع على
صاحبه بربع ما في يده وان شاء نقض القسمة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة وهو
رواية عن محمد رحمه الله تعالى ولو باع صاحب الثلث نصف ما في يده ثم استحق الباقي برجع بربع
ما في يد صاحبه وبيعه جائز عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة
ويضمن قيمة ما باع فبقسم مع ما في يد صاحبه نصفين لان عنده بالاستحقاق تبين ان القسمة وقعت
فاسدة والمقبوض بحكم قسمة فاسدة مملوك له كالمقبوض بحكم بيع فاسد فجاز بيعه وقد عجز عن رده
فيلزمه رد قيمة نصف ما باع وعندهما بالاستحقاق لا تبطل القسمة بل يثبت الخيار فاذا باع ما في يده
بطل الخيار لتعذر الرد ويرجع بربع ما في يده لان ما استحق نصفه ملكه ونصفه عوض عما تركه عند
شريكه فاذا لم يسلم له عوضه يرجع بما ترك كذا في محيط السرخسي * وكذلك أرض بين رجلين
نصفين وهي مائة جريب فاقسما على أن يأخذ أحدهما بحقه عشرة أجرة تساوي القاي يأخذ الاخر
بحقه تسعين جريبا تساوي الف درهم ثم باع كل واحد منهما الذي أصابه بأقل من قيمته أو أكثر ثم
استحق جريب من العشرة الاجرة فرد المشتري ما بقي منها على البائع ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى يرجع على صاحب التسعين جريبا بحسين درهم وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تكون
تسعة أجرة بينهما نصفين ويضمن صاحب التسعين جريبا خمسة مائة درهم لصاحبه كذا في المبسوط *
واذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقسما على أن يأخذ أحدهما أربعين منها تساوي خمسمائة
درهم ويأخذ الاخر ستين تساوي خمسمائة فاستحق شاة من الأربعين تساوي عشرة فانه يرجع بخمسة
دراهم في الستين شاة في قولهم وتكون القسمة جائزة عندهم ولا يخير المستحق عليه كذا في المحيط والله أعلم

(الباب المحادي عشر في دعوى الغلط في القسمة) *

ادعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة بأن ادعى غيبا في القسمة فان كان يسيرا بحيث
يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان فاحشا بحيث لا يدخل تحت تقويم
المقومين فان كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي تسمع بينته بالاتفاق وان كانت بتراضي الخصمين لا بقضاء

القاضي لم يذكري في الكتاب وحكي عن الفقيه أبي جعفر أنه كان يقول ان قيل تسمع فله وجه وان قيل لا تسمع فله وجه كذا في الفتاوى الصغرى * وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغياثية * وحكي عن القاضي أنه تسمع كما اذا كانت بقضاء القاضي وهو الصحيح كذا في شرحه المختصر * وذكر الاسديجاني في شرحه هذا كله اذا لم يقر الخصم بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء فانه لا تصح دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فيثبت تسمع دعواه كذا في الفتاوى الصغرى * ان ادعى أحدا المتقاسمين غلطا في مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون مدعى الغصب بدعوى الغلط كما ثبته بين رجلين اقدمهما قال أحدهما صاحبه قبضت خمسة وخمسين غلطا وأنا ما قبضت الا خمسة وأربعين وقال الآخر ما قبضت شيئا غلطا وإنما اقتسمنا على أن يكون لي خمسة وخمسون ولشخصه وأربعون ولم تقم لواحد منهما بدنة بحسب التحالف لان القسمة بمعنى البيع وفي البيع اذا وقع الاختلاف في مقدار المعقود عليه يتحالفان اذا كان المعقود عليه قائما فكذا في القسمة اذا كان المقسوم قائما بعينه وهذا كله اذا لم يسبق منهما قرار باستيفاء الحق فأما اذا سبق لم تسمع دعوى الغلط الا من حيث الغصب وان قال اقتسمنا بالسوية وأخذنا ذلك ثم أخذت خمسة من نصيب غلطا وقال الآخر ما أخذت من نصيبك شيئا غلطا وإنما اقتسمنا على أن يكون لي خمس وخمسون ولشخصه وأربعون ولا بدنة لواحد منهما فانهما لا يتحالفان ويجعل القول قول المدعى عليه الغلط قال محمد رحمه الله تعالى اذا اقتسم القوم أرضا أو دارا وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى أحدهم غلطا فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال في ذلك لا تعاد القسمة حتى يقيم البينة على ما يدعى فاذا أقام البينة أعيدت القسمة فيما بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه وكان يجب أن لا تعاد القسمة لان وضع المسئلة ان كل واحد قبض حقه ودعوى الغلط بعد القبض دعوى الغصب وفي دعوى الغصب يقضى للمدعى بما قامت البينة عليه ولا تعاد القسمة والجواب عن هذا أن يقال ان محمد رحمه الله تعالى ذكر إعادة القسمة عند إقامة البينة على دعوى الغلط ولم يبين كيفية الدعوى فتحمل دعواه على وجه تجب إعادة القسمة عند إقامة البينة وبيان ذلك ان يقول مدعى الغلط لصاحبه قسمنا الدار بيننا بالسوية على أن يكون لي ألف ذراع ولك ألف ذراع وقبضنا ثم انك أخذت مائة ذراع من نصيب من مكان بعينه غلطا ويقول الآخر لابل كانت القسمة على أن يكون لي ألف ومائة ذراع ولك تسعمائة ذراع فشهد الشهود أن القسمة كانت على السوية ولم يشهدوا أن هذا أخذ مائة ذراع من مكان بعينه من نصيب المدعى ثبت بهذه البينة أن القسمة كانت بالسوية وفي يد أحدهما زيادة ولا يدري أن حق المدعى في أي جانب فتجب إعادة القسمة وتكون هذه الشهادة مسموعة وان لم يشهدوا بالغصب لان مدعى الغلط في هذا الوجه يدعي شيئين القسمة بالسوية وغصب مائة ذراع والشهود شهدوا بأحدهما وهو القسمة بالسوية وان لم يكن للمدعى بدنة على ما ادعى يحلف المدعى قبله الغلط ولا يتحالفان فان حلف المدعى قبله الغلط لم يثبت الغلط والقسمة ماضية على حالها وان نكل يثبت الغلط فتعاد القسمة كما في فصل البينة وكذلك كل قسمة في غنم أو بابل أو بقر أو ثياب أو شيء من المكمل والموزون ادعى فيها أحدهم غلطا بعد القسمة والتبض فهو على مثل ذلك ولم يرد به هذه التسوية بين جميع هذه المسائل وبين المسئلة الاولى في حق جميع الاحكام وإنما أراد بها التسوية في حق بعض الاحكام وهو ان لا تعاد القسمة بمجرد الدعوى الا يرى أن في المكمل والموزون اذا أقام مدعى الغلط البينة على ما ادعى لا تعاد القسمة بل يقسم الباقي على قدر حقه وما في الغنم والبقر والثياب والاشياء التي تتفاوت تجب إعادة القسمة كما في مسألة الدار واذا اقتسم رجلان دارين وأخذ أحدهما دارا والاخر دارا ثم ادعى أحدهما غلطا وجاب بالبينة ان له

كذا كذا ذراعاً فى الدار التى فى يد صاحبه فضلاً فى قسمه فانه يقتضى له بتلك الاذرع ولا تعداد القسمة وليس هذا كالدرا الواحدة فى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فالدعوى فاسدة سواء كانت الدعوى فى دار واحدة أو فى دارين ومعنى هذه المسئلة أن احداً المتقاسمين ادعى على صاحبه أنه شرط له كذا وكذا ذراعاً من نصيبه فى القسمة وإنما كانت القسمة فاسدة لأن الذى شرط زيادة أذرع من نصيبه لصاحبه صار بائعاً لذلك من صاحبه ويبع كذا أذرع من الدار لا يجوز عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فكذا فى القسمة فإذا ثبت فساد الدعوى يجب إعادة القسمة رفعاً للفساد وعندهما يبيع كذا أذرع جائز فتجوز القسمة ثم اختلفا فى الدارين وبين الدار الواحدة فقلا فى الدارين لا تعداد القسمة وفى الدار الواحدة تعداد القسمة فكان يجب أن لا تعداد القسمة فى الدارين واحدة أيضاً ويقضى للمدعى بذلك القدر من نصيب المدعى عليه كفى فى الدارين لأن الاعادة انفى الضرر عن المدعى كى لا يتفرق نصيبه ولا وجه اليه لأنه ادعى عشرة أذرع بعينها فلا ضرر عليه متى قضى له بذلك لأنه هكذا استحق بأصل القسمة وإن ادعى عشرة أذرع شائعة وكذلك لأنه لما شرط لنفسه عشرة أذرع فى نصيب صاحبه شائعة مع علمه أنه ربما يتفرق نصيبه متى قسم مرة أخرى صار راضياً بالتفرق وإنما أوجب الاعادة فى الدار الواحدة لأن المسئلة محمولة على أنه ادعى أن صاحبه شرط له عشرة أذرع من نصيبه وقال لا أدري كيف شرط لى عشرة بعينها متصلة بنصيبى أو شائعة فى جميع نصيب صاحبه وشهد الشهود له بعشرة مطلقة ومضى كانت الحالة هذه لا يثبت الرضى من المدعى بالتفرق لأنه على تقدير أن يكون المشروط له عشرة أذرع بعينها متصلة بنصيبه لا يكون راضياً بالتفرق وعلى تقدير أن تكون عشرة أذرع شائعة يكون راضياً بالتفرق فإذا لم يعلم القاضى كيف كان الشرط يبنى القضاء على ما هو المستحق لكل واحد منهما فى الدار الواحدة بالقسمة وهو أن يكون نصيب كل منهما مجتمعاً فى مكان واحد بخلاف الدارين فإن فى الدارين وإن جعلنا المسئلة على أن المدعى قال لا أدري كيف شرط لى العشرة لا تعداد القسمة لأن باعادة القسمة فى الدارين لا يزل ما كان يلحقه من زيادة ضرر وإن كان شرط لنفسه عشرة أذرع من مكان بعينه متصل بداره لأنه ربما لا يقع له فى القسمة الثانية عشرة أذرع متصلة بداره فلا تعيده إعادة القسمة فيقضى له بعشرة أذرع شائعة كما شهد به الشهود كذا فى المحيط * وإذا اقسام الرجلان عشرة أثواب وأخذ أحدهما أربعاً وأخذ الآخر ستة فادعى أخذ الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه فى قسمه وأقام على ذلك بينة فانه يقتضى له بذلك سواء أقرب قبض ما ادعى من الزيادة أو لم يقر وإن لم يقر بينة ذكر فى الكتاب أن صاحبه يستخلف ولم يوجب التحالف وهذا محمول على ما إذا أقرب قبض ما ادعى ثم ادعى أن صاحبه أخذ ذلك منه غلطاً فيكون مدعى العصب على صاحبه وفى مثل هذا لا يجب التحالف فإن ادعى أخذ الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه فى قسمه وأقام البينة أنه أصابه فى قسمه قضى بينة صاحب الأربعة لأنه خارج فيه قال والاشهاد على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف الاشهاد على الاستيفاء كذا فى الدخيرة * ولو اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما ما قال رضى الله تعالى عنه هذا الذى ذكره قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وذكر الخصاص قول محمد رحمه الله تعالى مع قولهما قاسما القصاصي وغيرهما سواء وقال الطحاوي إذا قسم بأجر لا قبل الشهادة بالاجماع رآه ما بعض المشايخ كذا فى الهداية * شهادة القاسمين متبولة سواء قسم بأجر أو بغير أجر وهو الصحيح كذا فى الجوهرة النيرة * ولو شهد قاسم واحد لا يعمل لأن شهادة الواحد غير مقبولة على الغير كذا فى الهداية * ولو شهد قاسم القاضى على القسمة مع غيره جازت شهادته فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى كذا

في فتاوى قاضي خان * ابراهيم عن محمد رجه الله تعالى قاسم قسم دار بين رجلين وأعطى أحدهما أكثر من الآخر غلطا وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبلون القسمة فن وقع بناؤه في قسم غيره رفع بناءه ولا يرجعان على القاسم بقيمة البناء ولكنهما يرجعان عليه بالاجر الذي أخذه كذا في الطهيرية * رجلان اقتسما أقرحة فأصاب أحدهما قراحان والآخر أربعة أقرحة ثم ادعى صاحب القراحين أحد الأقرحة التي في يد صاحبه وأقام البينة أنه أصابه بالقسمة فإنه يقضى له وكذا هذا في الأثواب وإن لم تكن له بينة كان له أن يستخلف الذي في يده وإن أقام كل واحد منهما البينة أن ذلك أصابه في القسمة فإنه يقضى بيئته الخارج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اختلفا في حدباء كانت حادثة بين النسيبين فقال كل واحد منهما هذا نصيبي أدخل إلى الجانب الآخر وأقاما البينة قضى لكل واحد منهما بالمحد الذي في يد صاحبه لأنه خارج عما في يد صاحبه فإن لم يقيم بيئته تحالفا ويجعل ما في يد كل واحد له ويتبقى الموضع مشتركا فإن أراد أحدهما القسمة بعد التحالف فليس له ذلك وإذا طلب أحدهما انقضاء القسمة تنقض ولا تنفسخ إلا بالقضاء كما في البيع كذا في محيط السرخسي وفي المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى دار بين رجلين قسمها القاضي بينهما فقال أحدهما لصاحبه الذي في يدي هو الذي أصابك والذي في يدك لي وقال الآخر بل الذي في يدي هو الذي أصابني قال لكل واحد منهما ما في يده ولا يصدق على صاحبه كذا في الذخيرة * رجل مات وترك دارا وبني فاقسما الدار وأخذ كل واحد منهما النصف وأشهد على القسمة والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهما بيتا في يد صاحبه من قبل أنه قد أشهد على الوفاء يعني قد أقربا ستيفاء كل حقه فبعد ذلك هو مناقض فيما يدعيه من يد صاحبه فلا تقبل بيئته على ذلك ولكن إن أقربه صاحبه فإقراره ملزم إياه والمناقض إذا صدقه خصمه فيما يدعيه ثبت الاستحقاق له ولو لم يكن أشهد على الوفاء لم يسمع منه إقرار بالقسمة حتى قال اقتسما فأصابني هذه الناحية وهذا البيت والبيت في يد صاحبه وقال شريكه بل أصابني البيت وما في يدي كله فاني أسأل المذمعي عن البيت أكان في يد شريكه قبل القسمة فلم يدفعه إليه أو غضب منه بعد القسمة فإن قال كان في يدي بعد القسمة فغضبني أو أعرته أو أجرته لم تنقض القسمة وإن قال كان في يد صاحبي قبل القسمة فلم يسلمه إلى تحالفا وترادوا ولوا دعي غلطا في الذرع فقال أصابني ألف وأصابك ألف فصارت في يدك ألف ومائة وفي يدي تسعمائة وقال الآخر أصابك ألف وأصابني ألف وقبضتها ولم أزد فالقول قول الذي يدعي قبله الغلط مع يمينه وإن قال أصابني ألف ومائة وأصابك ألف ومائة وقال الآخر بل أصابني ألف وأصابك ألف فقبضت أنت الغلطا ومائة وقبضت تسعمائة تحالفا وترادوا ولو قال كنت قبضتها فغضبتهما لم تنقض القسمة واحلف المذمعي قبله الفضل ولو اقسام مائة شاة فصار في يد أحدهما ستون وفي يد الآخر أربعون فقال الذي في يده الأربعون أصاب كل واحد منا خمسون وتقابضنا ثم غصبتني عشرا بأعيانها وخططتها بغيرك فهي لا تعرف ويحدد الآخر الغصب وقال بل أصابني ستون ولك أربعون فالقول قوله مع يمينه فلو قال لا بل أصابني خمسون فدفعت إلى أربعين وبقي في يدك عشرة لم تدفعها إلى وقال الآخر أصابني ستون وأصابك أربعون تحالفا وترادوا ولو شهد عليه بالوفاء قبل هذه المقة كان القول قول الذي في يده ستون ولا يمين عليه فإن ادعى الغصب بعد القبض حلف المذموع عليه وإن لم يشهد بالوفاء فقال الذي في يده الأربعون كانت غنم والدي مائة شاة فأصابني خمسون وأصابك خمسون وتقابضنا ثم غصبتني عشرا وهي هذه وقال الذي في يده ستون بل كانت غنم والدي مائة وعشرين فأصابني ستون وأصابك ستون ولم اغصبك وقد تقابضنا فان هذا إقرار بفضل عشر من الغنم ليس فيها قسمة وإذا حلف بهين هذه العشرة في يده غير مقسومة فيردها لتقسم بينهما

فإن لم يقر بفضل علي مائة وقال كانت مائة فأصابني ستون وأصابك أربعون فالقول قوله مع جمينه على العين الذي ادعاه صاحباً قبله مرة ١٠٠ أن شريك قد أبرأه من حصته من المائة ولم يبرأه من حصته من الفضل عليهما قال كانت العشرة قائمة بعينها أقسم ماها نصفين والافدت القسمة فالسيدل أن ترد الستون والاربعون وتستقبل القسمة فيما بينهم فالفساد القسمة الاولى كذا في المدسوط *

والله أعلم

(الباب الثاني عشر في المهايأة)

ويجب أن يعلم بأن المهايأة قسمة المنافع وانها جائزة في الاعيان المشتركة التي يمكن الاتفاق عليها مع بقا عينها واجبة اذا طلبها بعض لشركاء ولم يطلب الشريك الاخر قسمة الاصل وانها قد تكون بالزمان وقد تكون بالمكان كذا في الذخيرة * ولو طلب أحد الشريكين القسمة والاخر المهايأة يقسم القاضي كذا في الكافي * تكلم العلماء في كيفية جوازها بعضهم قالوا ان جرت المهايأة في الجنس الواحد من الايمان المتفاوتة تفاوتاً يسيراً كما في اشيا بالاراضي تعتبر افراساً من وجه مبادلة من وجهه حتى لا ينفرد أحدهما بهذه المهايأة فاذا طلبها أحدهما ولو يطلب الاخر قسمة الاصل أجبر الاخر عليها وان جرت في الجنس المختلف كالدرور والعبيد تعتبر مبادلة من كل وجه حتى لا تجوز من غير رضاها وهو الاصح لان العارية ما كان بغير عوض وهذا بعوض لان كل واحد منهما ما يترك من المنفعة من نصيبه على صاحبه في نوبة صاحبه انما يترك بشرط أن يترك صاحبه نصيبه عليه في نوبة كذا في الذخيرة * ولا يبطل التها بوجوب أحدهما ولا بجوتهما لانه لو انتقض الاستئذان المحاكم ولا فائدة في النقض ثم الاستئذان كذا في الهداية * ولهما أن يقسم العين ويطلب المهايأة اذا ابداهما أو لاحدهما وذكرحججه الله تعالى في باب المهايأة في الحيوان واسكن واحدهما نقض المهايأة بعذر أو بغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو طاهر الرواية وانما يكون لاحدهما القرض بعذر أو بغير عذر على ظاهر الرواية اذا حصلت المهايأة بتراضيهما اما اذا حصلت بحكم المحاكم ليس لاحدهما أن ينعقض ما لم يصطلحا على النقض فاما اذا حصلت بتراضيهما لوقضاها لا يحتاج الى اعادتها ثانياً وانما يحتاج الى ما هو اعدل من هذه القسمة وهي القسمة بقضاء القاضي وليس لواحد منهما أن يحدث في منزلة بناء أو يفتحه باباً كذا في الذخيرة * دار بين رجلين مياها نزل تهاياً على أن يسكن كل واحد منهما منزلاً معلوماً أو معلوماً أو سفلاً أو يواجره فهو حائر وان تهاياً في الدار من حيث الزمان بأن تهاياً على أن يسكن أحدهما هذه الدار سنة وهذا سنة أو يواجر هذه السنة فالتهايؤ في السكنى جائز اذا فعل بتراضيهما وأما اذا تهاياً على أن يواجرها هذه السنة وهذا سنة اختلعا فوافيه قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده الطاهر أنه يجوز اذا استموت الغلمان فيهما وان فضلت في نوبة أحدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايو في الدارين على السكنى والغلة بأن تهاياً على أن يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى أو يواجر هذا هذه الدار وهذا هذه الدار ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز وان طالب أحدهما وأبى الاخذ كذا في الكافي أو القاضي لا يجبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الدار الواحدة يجبر وذكركم في الأئمة السرخسي الا طهر أن القاضي يجبر على التهايو لأن في الدارين اذا غلت ما في يد أحدهما أكثر مما أغلت الاخرى لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة اذا تهاياً في الغلة فاغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الاخر يشتركان في الفضل ولو تهاياً في دارين في مصرين ان فعلا ذلك بتراضيهما جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية

كذافي فتاوى قاضى خان * واذا أجز كل واحد منهما ما الدار التي في يده فأراد أحدهما أن ينقض
المهاياة ويقسم رقبة الدار فله ذلك وهذا ذاهمت مدة الاجارة وأما إذا لم تنقض فليس للآخر نقض
المهاياة صيانة لحق المستأجر كذا في التتارخانة * واذا تهايا في استخدام عبد على أن يستخدم هذا
هذا العبد شهرا أو يستخدم هذا العبد شهرا فالتمها يؤجروها هذا بخلاف ما لو وقع التهايا يؤفى العبد
الواحد على الاستغلال بأن تهايا على أن يؤجر هذا الشهر أو يأكل غلته حيث لا يجوز بخلاف هذا كذا
في الذخيرة * ولو تهايا في العبدين على خدمة سنة حازوا لوليتاها في غلتهما لم يجوز عند أبي حنيفة
مرجه الله تعالى وعنددهما يجوز إذا استوت الغلتان كذا في محيط السرخسى * لو كانت جارية تسان
مشتريكان بين اثنين فتهايا أن ترضع أحدهما ولدا أحدهما والاخرى ولدا الآخر حاز كذا في التبيين *
رجلان تواضعا في بقرة بينهما على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجب لئنها كان باطلا
ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وإن جعل صاحبه في حل لانه من المشاع فيما يقسم إلا أن يكون صاحب
الفضل استهلك الفضل فازاحله صاحبه في حل كان ذلك ابراء من الضمان فيجوز أيا حال قيام
الفضل يكون هبة أو ابراء عن العين وأنه باطل كذا في فتاوى قاضى خان * ولو كان فخل وشجر بين
شريكين فتهايا أن يأخذ كل واحد منهما طائفة من ثمرها لم يجوز كذا لو كان غنم بين اثنين
واتفقا على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة برعاها وينتفع بألبانها كذا في السكافي * والمحيلة
في الثمار ونحوها أن يشتري نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد مضى نوبته أو ينتفع باللبن المقدّر بطريق
القرض في نصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز كذا في التبيين * وفي الدابتين والدابة الواحدة لا تجوز
المهاياة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ركوبا ولا استغلالا وعنددهما تجوز في الدابتين ركوبا
واستغلالا وفي الدابة الواحدة اداتها الاستغلال لا يجوز وان تهايا ركوبا قال الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده ينبغي أن لا يجوز لا ركوبا ولا استغلالا كذا في فتاوى قاضى خان * واذا تهايا في المملوكين
استخدمهما مافات أحدهما أو أبقى انتقضت المهاياة ولو استخدم الشهر كله الاثلاثة أيام نقص الآخر
من شهره ثلاثة أيام بخلاف ما إذا استخدمه الشهر كله وزيادة ثلاثة أيام فانه لا يزداد الاثلاثة
أيام ولو أبقى أحدهما الشهر كله واستخدم الآخر الشهر كله فلا ضمان ولا أجر وكان يجب أن يضم
نصف أجر الثمل ولو عطب أحد الخادمين في خدمة من شرطه هذا الخادم فلا ضمان عليه
وكذلك المنزل لو انهم من سكنى من شرط فلا ضمان وكذلك لو احترق المنزل من نار أو قدها فيه
فلا ضمان وكذلك لو تضايفه فزلق رجل وضوئه أو وضع فيه شيء فعثر به انسان فلا ضمان ولو بني
فيها بناء أو حفر بئر فيها ضمن بقدر ما كان ملك صاحبه حتى انه اذا كان ملك صاحبه الثالث
ضمن الثالث وعنددهما يضم النصف على كل حال ومن أصحابنا من قال هذا الجواب غلط في البناء
قال شمس الاثمة المحلواني فان كان ما قال هؤلاء حقا يجب أن يكون الجواب في المستأجر كذا
اذا بنى فيها بناء فعطب بها انسا لا يضم كذا لو وضع فيه شيء قال رحمه الله تعالى والرواية ههنا
بخلاف قولهم والرواية ههنا تكون رواية في فصل الاجارة أنه يكون مضمونا عليه كذا في المحيط *
ولو مات أحدهما وعليه دين يباع نصيبه في دينه باع أحدهما نصيبه فاسد لا تبطل المهاياة ما لم يسلم
لانه لا يزول عن ملكه الا بالتسليم كذا لو كان الخيار للبائع ولو كان البائع بخيار المشتري تبطل المهاياة
كذا في محيط السرخسى * أمة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه علم فقال أحدهما
تكون عندك يوما وعندى يوما وقال الآخر بل نضعها على يدي عدل فاني أجعلها عند كل واحد
منهما يوما ولا أضعها على يدي عدل فان تشاح في البداءة فالقاضي يبدأ بأيهما شاء وأبشاه أقرع قال

شمس الائمة السرخسي الاولى أن يقرع بينهما تطيبا لقلوبهما واليه مال شمس الائمة المحلواني كذا في الذخيرة * عبد وامة بين رجلين تهايا فيهما على أن تخدم الامة أحدهما ويخدم العبد الآخر على أن على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة فاعلم أن ههنا ثلاث مسائل في كل مسألة قياس واستحسان (أحداها) إذا سكتا عن ذكر الطعام في القياس يجب طعام العبد والامة عليهما نصفين وفي الاستحسان يجب على كل واحد طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة وفي الكسوة أن سكتا عن ذكرها تجب كسوة العبد والامة عليهما نصفين قياسا واستحسانا (والثانية) إذا شرط في المهايأة أن يكون على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة ولم يقدّر الطعام القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وفي الكسوة إذا لم يبين المقدار لم يحز قياسا واستحسانا (والثالثة) إذا بينا مقدارا من الطعام فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وكذلك في الكسوة إذا شرط شيئا معلوما لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والمهايأة في رعي الدواب جائزة عندنا وكذلك لو تهايا على أن يستأجرهما أحيرا جاز والمهايأة في دار وأرض على أن يسكن هذا هذه الدار ويرزق هذا هذه الأرض جائزة وكذلك المهايأة في دار وحمام والمهايأة في دار وعملك على أن يسكن هذا هذه الدار سنة ويخدم هذا هذا المملوك سنة جائزة وعلى الغلة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما ~~هكذا~~ في المحيط * ولو اختلفا في التهايت من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها يأمرهما القاضي بأن يتفقا على شيء فإن اختلفا من حيث الزمان يقرع في البداية بينهما كذا في التبيين * أمّا إن أحدهما أفضل خدعة فتهايا على أن يستخدم أحدهما الفاضلة والآخر الأخرى سنتين جاز ولو تهايا في أمتين فعلق أحدهما بمن هي عنده بطات المهايأة وتستأنف في الأخرى كذا في محيط السرخسي * والله اعلم

❦ (الباب الثالث عشر في المتفرقات) ❦

ويجوز للقاضي أن يأخذ على القسمة اجرا ولكن المستحب أن لا يأخذ كذا في الظهيرية * وينبغي للقاضي أن ينصب قاسما يرزق من بيت المال ليقسم بين الناس بلا جربل هو الأفضل فإن لم يفعل نصب قاسما يقسم بأجر على المتقاسمين ويقدر بأجره مثله كيلا يتحكم بالزيادة عليهم ويجب أن يكون عدلا عالما بالقسمة أميناً ولا يحير القاضي الناس على أن يستأجروا قاسما واحدا كذا في الكافي * اجرة القسام إذا استأجره الشركاء للقسمة فيما بينهم م - على عدد الرؤس لا على مقادير الانصاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على مقادير الانصاء ويستوى في ذلك قاسم القاضي وغيره وهو روايه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما اجرة الكيال والزوا في القسمة فقد قال بعض مشايخنا هي على هذا الاختلاف والأصح أن قوله فيهما كقولهما وإذا طلب أحد الشريكين القسمة وأبى الآخر فأمر القاضي قاسمه ليقسم بينهما ما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الاجرة على الطالب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على الاجرة عليهما كذا في الظهيرية ولو اختلفوا فاقسموا جاز إلا إذا كان بينهم صغير فيحتاج إلى امر القاضي ولا يترك القسام يشتركون كذا في الكافي وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اجز قاسم الدور والأرضين على عدد الرؤس وقال على قدر الانصاء وصورته ثلاثة نفر لا حدهم نصفها وللا آخر ثلثها وللا آخر سدسها قالوا وهذا إذا طلبوا من القاضي القسمة بينهم م فقسم قاسم القاضي فأما إذا استأجروا جلاباً أنفسهم فإن الاجرة عليهم م - على السوية وهل يرجع صاحب القليل على صاحب الكثير باز زيادة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع وقال لا يرجع وكذلك إذا وكلوا رجلا يستأجر رجلا ليقسم بينهم فاستأجر الوكيل فإن الاجرة على الوكيل

واختلفوا في الرجوع قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يرجع عليهم بالاجرة على السواء وقال ابو جعفر
على كل واحد منهم بقدر الملك كذا في المحيط واذا استأجروا رجلا لكيل طعام مشترك
او ذرع ثوب مشترك بينهم ان كان الاستئجار على القسمة فهو على الخلاف الذي بينا ان كان الاستئجار
نفس الكيل والذرع ليصير المكيل او الثوب معلوم القدر فالاجر على قدر الانصاء وفي المتيق ابراهيم
عن محمد رحمه الله تعالى في اكرار حنطة بين رجلين فاجر الكيل على مقادير الانصاء واجرا الحساب
على الرأس قال ما كان من عمل فهو على الانصاء وما كان من حساب فهو على الرأس في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما على الانصاء كذا في الذخيرة * ذكر هشام عن محمد رحمه الله
تعالى أرض بين رجلين بنى فيها أحدهما فقال الآخر ارفع عنها بناءك فانه يقسم الأرض بينهما
فما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفعه أو يرضيه بأداء القيمة لانه لو رفع يبطل حق
الباقي في الكل ولو قسم لا يبطل في القدر الذي بنى في ملكه فكانت القسمة أولى كذا في محيط السرخسي
* واذا طلب أحد الشركاء القسمة وأبى الباقي فاستأجر الطاب قساما كان الاجر عليه خاصة في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكون على السهل كذا في فتاوى قاضي خان * وذكر شيخ
الاسلام في شرح كتاب القسمة أحد الشريكين اذا بنى في أرض مشتركة بغير إذن شريكه فليس له أن
يتعسف ببناءه وفيه أيضا عبدان بين رجلين غاب أحد الرجلين فجاء أجنبي إلى الشريك المحاضر
وقال قاسمى هذين العبدين على فلان الغائب فانه يستحسن قسمتي فقاسمه المحاضر وأخذ المحاضر
عبدًا واحدًا ولا جني عبدًا ثم قدم الغائب وأجاز القسمة ثم مات العبد في يد الأجنبي فالقسمة جائزة
وقبض الأجنبي له جائز ولا ضمان عليه فيه وان مات قبل الاجازة بطلت القسمة وللغائب نصف العبد
الباقى وهو بالخيار في تضمين حصته من العبد الميت ان شاء ضمن الذي مات في يده وان شاء ضمن شريكه
وأيهم ضمن لا يرجع على الآخر باضمن كذا في المحيط * ولو وقعت شجرة في نصيب أحدهما أغصانها
متدلية في نصيب الآخر لا يحبره على قطعها لانه استحق الشجرة بأغصانها وعليه القتيوى كذا في خزنة
المفتين * وقع لأحدهما في قسمة بناء ولا آخر بجنبه ساحة فأراد صاحبها بناء بيت وهو يسد الرياح
والشمس على صاحب البناء فله ذلك في ظاهر الرواية وليس له منعه وعليه القتيوى وقال نصير والصفار
رحمهما الله تعالى له منعه كذا في الفتاوى الصغرى * ثلاثة نفر ورثوا دار عن أبيهم واقسموها اثلاثا
وتقابلوا ثم ان رجلا غريبًا اشترى من أحدهم قسمة وقبضه ثم جاء أحد الباقيين وقال اننا أقسم واشترى
هذا المشتري منه الثلث شائعًا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها وأقام البينة على
ذلك وصدقه البائع الأول وكذبه البائع الثاني وقال المشتري لا أدري أقسمت أم لا فالقسمة جائزة لان
القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والقسمة بسدتها ما لا تبطل بمجرد بعض الشركاء فيظهر أن
الأول باع نصيب نفسه خاصة فحاز بيعة وأما الثاني انما باع ثلث الدار شائعًا ثلث ذلك من قسمة
وثالث ذلك من نصيب غيره فينفذ بيعه في نصيب نفسه خاصة فحاز بيعة ويخير المشتري فيه ان شاء أخذ
ثلث قسمة بثلث الثمن وان شاء ترك لتفرق الصقعة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا اقتسم الورثة التركة
فيما بينهم بالتراضي على فرائض الله تعالى وافرزوا لكل واحد منهم نصيبه ثم أرادوا أن يبطلوا القسمة
بالتراضي ويجعلوا الدور والارض مشتركة مشاعا كما كانت فلهم ذلك كذا في التتارخانية * قال
واذا كانت الدار بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من بيت منها كان لشريكه أن يبطل البيع وكذلك
لو باع بيتا منها لا يجوز الا باجارة الشريك فان أجاز شريكه جاز والبيت للمشتري والباقي بينهما وان لم يجز
بطل البيع وكذلك لو باع ذراعا من الارض أو مكانا معلوما ولو كانت ثياب بين رجلين أو غنم

أوما أشبه ذلك مما يقسم فباع أحدهما حصته من شاة أو ثوب فإنه يجوز وليس لشريكه أن يبطله في رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية الحسن بن زياد هذا والمسئلة الأولى سواء فلا يجوز إلا بأجازة شريكه وبه أخذ الطحاوي (قال) ومن كان بينه وبين رجل دار فأقرب بيت منها لرجل وأنكر ذلك صاحبه فإن هذا الاقرار موقوف غير متعلق بالعين لمحق الآخر فيجبر على القسمة فإن وقع البيت في نصيب المقر يدفع إليه وإن وقع في نصيب الآخر فإنه يقسم ما أصاب المقر بينه وبين المقر له يضرب المقر له بذرع البيت ويضرب المقر بنصف ذراع الدار بعد ذرع البيت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر كالأول يضرب المقر له بنصف ذرع البيت لا يجتمعهم ويبان ذلك أن يجعل جميع ذرع الدار مائة مع البيت وذرع البيت عشرة فإن الدار تقسم بينهم نصفين ثم ما أصاب المقر يجعل على خمسة وخمسين سهمًا يضرب المقر له بعشرة وذلك جميع ذرع البيت ويضرب المقر بخمسة وأربعين سهمًا وذلك نصف الباقي بعد ذرع البيت فأجعل كل خمسة سهمًا فيصير ما أصابه على أحد عشر سهمًا سهمان للمقر له وتسعة أسهم للمقر وفي قول محمد رحمه الله تعالى يقسم على عشرة أسهم لأن المقر له يضرب بخمسة أذرع عنده هذا إذا كان الاقرار بشئ يحتمل القسمة كالدار ونحوها فإن كان في شئ لا يحتمل القسمة كالحمام أقر أحدهما ببيت منه بعينه لرجل وأنكر شريكه فإنه يلزمه نصف قيمة ذلك وكذلك لو أقر بجذع في الدار كذا في شرح الطحاوي * وإذا كان بين رجلين شئ من المكيل أو الموزون وهو في يد أحدهما واقتسماه فالذي ليس في يده لم يقبض نصيبه حتى هلك نصيبه فالذي هلك عليه هلك عليهما والذي بقي فهو بينهما الأصل في هذه المسئلة وأجاسها أن في قسمة المكيل أو الموزون إذا هلك نصيب أحدهما قبل القبض تنتقض القسمة ويعود الأمر إلى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكيل أو الموزون في يده دون نصيب الآخر لا تنتقض القسمة وعن هذا الأصل قلنا إن الدهقان إذا قال للآخر أقر قسم الغلة وأعزل نصيب من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب أحدهما قبل أن يقبض الدهقان نصيبه إن هلك نصيب الدهقان فالقسمة تنتقض ويرجع الدهقان على الآخر بنصف ما قبض لأن نصيب الدهقان هلك قبل قبضه وإن هلك نصيب الآخر لا كارلا تنتقض القسمة كذا في الذخيرة * وإن قسم الصبرة وأقر نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه إلى بيته أو لا فلما رجع إذا قد هلك ما أقرزه للدهقان كان الهلاك على صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان * إذا مات الرجل وترك ورثة وأوصى بثلث ماله لثلاثين كس فقسم القاضي وعزل الثلث لثلاثين كس والثلثين للورثة فلم يعط أحدا منهم شيئا حتى ضاع الثلث أو الثلثان كان ماضع عليهم جميعا وتعاد القسمة وبمثله القاضي لو أعطى الثلث لثلاثين كس وضاع الثلثان والورثة غيب أو واحد منهم غائب أو صغير فالثلثان يضيغان من مال الورثة رجلان بينهم طعام أمرا أحدهما صاحبه بالقسمة ودفع إليه جوالق فقال كل حصتي من الطعام فيه ففعل فهو جائز وهذا قبض وكذلك لو قال أعزني جوالقك هذا وكل حصتي فيه وإن قال أعزني جوالق من عندك ولم يقل هذا وكل لي فيه ففعل فهذا ليس بقبض محصته كذا في الذخيرة * وإن حضر جماعة والتمسوا من الحاكم أن يقسم التركة بينهم ودعوا بأنهم أمراء لم يقسمها حتى يقيموا المينة على موته وعدد دورته فإن شهد الشهود بالموت وقالوا أنه لا وارث لليت غير هؤلاء لم تقبل شهادتهم في القياس وفي الاستحسان تقبل وإن قالوا لا تعلم له وارثا غير هؤلاء قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا وإن قالوا لا تعلم له وارثا غير هؤلاء في هذا المصنف كذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تقبل فإذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستوى فيهما من يحجب بغيره لو طهر ومن لا يحجب إلا الزوج والزوجة فإنه يعطى لهما أكثر النصيبين

للزوج النصف وللزوجة الربع فان شهدوا بالموت وسكتوا عما سواهم لم يقسمها عروضا كانت التركة أو عقارا وان كان من يجب بغيره كالعم والجد والاخت والاختوات لا يقسمها بينهم عروضا كانت التركة أو عقارا وان كان من لا يجب كالاب والام والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى إلا أن الزوج والزوجة يعطى أقل النصيبين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر النصيبين في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطى للزوج الربع وللزوجة ربع الثمن وفي رواية للزوج الخمس وللزوجة ربع التسع كذا في الشنايع * رجل مات عن امرأة وابنتين والمرأة تدعى أنها حامل قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل تعرض على امرأة هي ثقة أو امرأتين حتى تمس جنينها فان لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقفت على شيء من علامات الحمل ان تربصوا حتى تلد فانه لا يقسم وكذا الومات الرجل وترك امرأة حاملا وابنتين فان القاضى لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث أكثر من واحد ولم ينتظروا الولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعد مقوض الى رأى القاضى واذا قسمت التركة توقف نصيب الحمل واختلافوا في مقدار ما توقف وذلك كالمخصاف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى نصيب ابن واحد وعليه القوي هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل ان كان ابنا فان كانوا لا يرثون مع الابن بأن مات عن اخوة وامرأة حامل توقف جميع التركة ولا تقسم كذا في فتاوى قاضى خان * اذا مات صاحب الدار وترك ورثة كبارا وامرأة حاملا قسم الدار بينهم ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدا تسألف القسمة كذا في التتارخانية * رجل مات عن امرأة حامل وابنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لهاتين الميراث خمسة من أربعين سمهما وللابنتين سبعة أسهم وللابنتين أربعة عشر ويوقف لأجل الحمل أربعة عشر وعلى ما اختاروا للقوي يوقف نصيب ابن واحد وتخرج المسئلة من أربعة وستين ثمانية أسهم للمرأة وأربعة عشر للابنتين وثمانية وعشرون للابنتين ويوقف لأجل الحمل نصيب ابن واحد أربعة عشر حامل مات وفي بطنها ولد يتحرك مدة يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفت المرأة كذلك ثم نبشوها فاذا معها ابنة ميتة وتركها المرأة زوجا وأبوين هل يكون لهذه البنت التي وجدت شيء من المال قال مشايخ بلخ رحمه الله تعالى ان أقرت الورثة ان هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثتها الابنة ثم ترث من الابنة ورثتها وان جحدوا لم يقص لها الميراث إلا ان يشهد عدول انها ولدت حية وانما يسعهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى ان نبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود وحلف الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث واذا خرج رأس الولد وهو يصح ثم مات قبل أن يخرج الباقي لا ميراث له كذا في فتاوى قاضى خان * عين بعض الشركاء في الارض رجلين وقال لهما اقسماها على بالسوية معهم ثم قال افعلا ذلك فقال ان فعلتما بالسوية فهو جدي ثم لما وقف على القسمة أنكروها وقال فيها غيب فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لا أرضى لغبن فيها ثم اذن لمحرائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضى بتلك القسمة بعد ما رد أرض قسمت فلم يرض احد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة تترد باردا كذا في القنية * واذا كان في يدي رجل بيت من الدار وفي يدا آخرين منزل عظيم وكل واحد منهم يدعى جميع الدار فلكل واحد منهم ما في يده وساحة الدار بينهم أثلاثا وان مات أحدهم عن ورثة كان لورثته ثلث الساحة وان اقسما وادارا ورفعا وطريقا بينهم صغيرا أو عظيما أو مسيل ماء كذلك فهو جائز كذا في المبسوط * والله اعلم

وفيه اربعة وعشرون بابا

﴿كتاب المزارعة﴾

﴿الباب الاول في شرعيتهما وتفسيرها وركنهما وشرايط حوازمها وحكمها ووصفها﴾

(أما شرعيتهما) فهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة والفتوى على قولهما الحاجة للناس (وأما تفسيرها شرعا) فهي عبارة عن عقد الزراعة ببعض المخرج وهو اجارة الارض أو العامل ببعض المخرج هكذا في محيط السرخسي * (وأما ركنها) فلا يجاب والقبول وهو ان يقول صاحب الارض للعامل دفعت اليك هذه الارض مزارعة بكذا ويقول العامل قبالت أَرْضِيْتُ أو ما يدل على قبوله ورضاه فاذا وجد اتما العقد بينهما (وأما شرائطها فنوعان) شرائط صحيحة للعقد على قول من يحيز المزارعة وشرائط مفسدة له أما الصحيحة فأنواع بعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى الآلة للمزارعة وبعضها يرجع الى المزرع وبعضها يرجع الى المخرج من الزرع وبعضها يرجع الى المزرع فيه وبعضها يرجع الى مدة المزارعة أما الذي يرجع الى المزارع فنوعان الاول أن يكون عاقلا فلا تصح مزارعة المجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة وأما البلوغ فليس بشرط لمجاوز المزارعة حتى تجوز مزارعة الصبي المأذون دفعة واحدة وكذلك المحرية ليست بشرط لصحة المزارعة فتصح المزارعة من العبد المأذون دفعة واحدة والثاني أن لا يكون مرتدا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قياس قول من أجاز وعندهما هذا ليس بشرط لمجاوز المزارعة ومزارعة المرتد نافذة للحال وأما الذي يرجع الى المزرع فهو أن يكون معلوما وهو ان يبين ما زرع الا اذا قال له ازرع فيها ما شئت فيجوز وله أن يزرعها ما شاء الا انه لا يملك الغرس لان المدخل تحت العقد الزرع دون الغرس هكذا في البدائع * ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة لا تنأى كد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الامر معلوما والاعلام عند التنا كد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا تجوز الا اذا قوض الامر الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على أن تزرعها ما بدا لك أو بدالي لانه لما قوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا تنقلب حائزة لانه خلى بينه وبين الارض وتركها في يده حتى ألقى البذر فقد تحمل الضرر فيزول المفسد فيجوز كذا في فتاوى قاضي خان * وأما الذي يرجع الى المخرج من الزرع فأنواع منها أن يكون مذكورا في العقد حتى لو سكت عنه فسد العقد ومنها أن يكون لهما حتى لو شرط ان يكون المخرج لاحدهما لا يصح العقد ومنها أن تكون حصص كل واحد من المزارعين بعض المخرج حتى لو شرط ان تكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد فكل شرط يكون قاطعا للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها أن يكون ذلك البعض من المخرج معلوم القدر من النصف أو الثلث أو الربع أو نحوه ومنها أن يكون جزأ شاعرا من الجملة حتى لو شرط لاحدهما قفزان معلومة لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزأ شاعرا وشرط ازيادة أو قفزة معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط لاحدهما البذر لنفسه وان يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة لمجاوز ان لا يخرج الارض الا قدر البذر وأما الذي يرجع الى المزرع فيه وهو الارض فأنواع منها أن تكون صالحة للزراعة حتى لو كانت سبخة أو ترثة لا يجوز العقد وأما اذا كانت صالحة للزراعة في المدة لكن لا يمكن زرعها وقت العقد بعارض من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة تجوز مزارعتها ومنها أن تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها

تؤدي الى المزارعة ولودفع الارض مزارعة على أن مازرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا
فسد العقد لان المزروع فيه مجهول وكذا لو قال على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير لان
التنصيص على التبعيض تنصيص على التجهيل ولو قال على أن مازرت فيها حنطة فكذا وما رعت فيها
شعير فكذا جازلانه جعل الارض كلها طرفا للزرع الحنطة أو لزرع الشعير فانه عدم التجهيل ومنها أن
تكون الارض مسلمة الى العاقد مخللة وهو أن يوجد من صاحب الارض التخلية بين الارض والعامل
حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لا بعدام التخلية فكذا اذا اشترط عملها جميعا كذا
في البدائع * والتخلية أن يعول صاحب الارض للعامل سلمت البسك الاض ومن التخلية أن تكون
الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون معاملة ولا يكون مزارعة وان
كان فيها زرع قد أدرك لا يجوز لان الزرع بعد الإدراك لا يحتاج الى العمل فتعذر تجويزها معاملة
هكذا في فتاوى قاضي خان * وأما الذي يرجع الى آلة المزارعة فهو أن يكون البقر في العقد تابعا
فان جعل مقصودا في العقد تفسد المزارعة وأما الذي يرجع الى المدة فهو أن تكون المدة معلومة فلا
تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت ابتداء المزارعة حتى انه لو كان في موضع لا يتفاوت يجوز من
غير بيان المدة وهو على أول زرع يخرج هكذا في البدائع * وان بينا وقتا لا يتكهن فيه من الزراعة
فسدت المزارعة وصار ذكره وعدم ذكره سواء وكذلك اذا بينا مدة لا يعيش أحد هـ ما الى مثلها
غالبا لا تجوز كذا في الذخيرة * ومنها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة في الخارج هكذا
في محيط السرخسي * فان بينا نصيب أحد هـ ما ينظر ان بينا نصيب من لا يدر من جهته جازت المزارعة
قياسا واستحسانا وان بينا نصيب من كان البذر من جهته جازت المزارعة استحسانا كذا في الخلاصة *
ومنها بيان من كان البذر من قبله لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة
استئجارا للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استئجارا للارض وكان المعقود عليه
مجهولا واحكامها مختلفة أيضا فان العقد في حق من لا يدر منه يكون لازما في الحال وفي حق
صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر ولهذا لو دفع الى رجل أرضا وبذر مزارعة جائرة
ثم ان رب الارض أخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يكون اعانة وقال الفقيه
أبو بكر البخني يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب
الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستترا وان كان مشتركا
لا تصح المزارعة وهذا اذ لم يذ كر لفظا يعلم به صاحب البذر فان ذكر لفظا يدل عليه وقال صاحب
الارض دفعت اليك الارض لترعها الى أو قال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون بيان أن
البذر من قبل صاحب الارض وان قال لترعها لنفسك كان بيان ان البذر من قبل العامل كذا
في فتاوى قاضي خان * وقد ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره ان من قال لغيره آجرتك
أرضي هذه سنة بالنصف أو قال بالثلث يجوز والبذر على المزارع ولو قال دفعت اليك أرضي مزارعة
أو قال أعطيتك أرضي مزارعة بالثلث لا يجوز اذ ليس فيه بيان من عليه البذر وانه شرط ولو قال
استأجرتك لترع أرضي هذه بالثلث فهو جائز والبذر على رب الارض كذا في الذخيرة * (وأما الشروط
المفسدة للمزارعة فأنواع منها) كون الخارج لاحد هـ ما لانه شرط يقطع الشركة ومنها شرط العمل
على صاحب الارض لان ذلك يمنع التسليم ومنها شرط البقر عليه ومنها شرط الحصاد والرفع الى البيدر
والدياس والتذرية والاصل ان كل ما يحتاج اليه الرع قبل ادراكه وجفافه ما يرجع الى اصلاحه
من السقي والحفظ وقمع الحشاوة وحفر الانهار ونحوها وعلى المزارع وكل عمل يكون بعد تنهاهي

الزراع وادراكه وجفافه قبل قسمة الحب مما يحتاج اليه لخلوص الحب وتيقنه يكون بينهما على شرط الخارج وكل عمل يكون بعد القسمة من الحمل الى البيت ونحوه مما يحتاج اليه لحرز المقتوم فعلى كل واحد في نصيبه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه أجاز شرط المحصاد والرفع الى البذر والدياس والتذرية على المزارع لتعامل الناس وبعض مشايخنا من وراء النهر يفتون به أيضا وهو اختيار نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة من مشايخ نراسان كذا في البدائع * وشرط الدياس والمحصاد والتذرية على العامل مفسد في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وبه يفتي كذا في الكبرى * وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى انهما قالاهما كذا في العامل على الشرط ولم يشترط بحكم العرف قال شمس الأئمة السرخسي وهذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ أبي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استفتي عن هذه المسئلة يقول فيه عرف طاهر كذا في فتاوى قاضي خان * ومنها شرط التين لمن لم يكن البذر من قبله ومنها أن يشترط صاحب الأرض على المزارع عملا يبقى أثره ومنفعة بعد مدة المزارعة كبناء الحائط والشفرة واستحداث حفر الهرور ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبقى أثره ومنفعته الى ما بعد انقضاء المدة وأما الكراب فان شرطاه في العقد مطلقا عن صفة التينة قال عامتهم لا تقصد المزارعة وهو الصحيح وان شرطاه مع التينة فسدت المزارعة لان التينة اما أن تكون عبارة عن الكراب مرتين مرة للزراعة ومرة بعد المحصاد ليرد الأرض على صاحبها مكروبة وهذا شرط مفسد لا شك فيه لان الكراب بعد المحصاد ليس من عمل هذه السنة واما أن تكون عبارة عن الكراب مرتين قبل الزراعة فانه عمل يبقى أثره ومنفعته الى ما بعد المدة فكان مفسدا حتى لو كان في موضع لا تبقى منفعته لا تقصد (وأما أحكامها) منها ان كل ما كان من عمل المزارعة مما يحتاج الزرع اليه لا صلاحه فعلى المزارع وكل ما كان من باب البقعة على الزرع من السرقين وقلع الحشاوة ونحو ذلك فعليه ما على قدر حقه وكذا المحصاد والحمل الى البذر والدياس ومنها أن يكون الخارج بينهما على الشرط المذكور ومنها أنها اذا لم تخرج الأرض شيئا فلا شيء لواحد منهما لأجر العمل ولا أجر الأرض سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الأرض هكذا في البدائع * وان ذلك الخارج قبل الادراك بأصل المزارع آفة فلا شيء لواحد منهما على صاحبه هكذا في الذخيرة * ومنها أن هذا العقد غير لازم في جانب صاحب البذر ولازم في جانب صاحبه حتى لو امتنع بعد ما عقد عقد المزارعة وقال لا أريد زراعة الأرض له ذلك سواء كان له عذرا ولم يكن له ولو امتنع صاحبه ليس له ذلك الا من عذره كذا في البدائع * ولو ألقى البذر في الأرض تصير لازمة من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الفسخ بعد ذلك الا بعذر كذا في المحيط * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان البذر من قبل رب الأرض ودفعه الى المزارع فليس لواحد منهما أن يبطل المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع فرب الأرض أن يبطلها وليس للمزارع أن يبطلها كذا في الذخيرة * ومنها ولاية جبر المزارع على الكراب وعدمها وهذا على وجهين اما ان شرط الكراب في العقد أو سكتا عن شرطه فان شرطاه يجبر عليه وان سكتا عنه يتظران كانت الأرض مما تخرج الزرع بدون الكراب زراعتا مائة قصد مثله في عرف الناس لا يجبر المزارع عليه وان كانت لا تخرج أصلا وتخرج شيئا قليلا لا يقصد مثله بالعمل يجبر على الكراب وعلى هذا اذا امتنع المزارع عن السقي ان كانت الأرض مما تكتفي بماء السماء وتخرج زراعتا مائة بدونه لا يجبر على السقي وان كانت مما لا تكتفي بماء السماء يجبر ومنها جواز الزيادة على الشرط المذكور من الخارج والمحط عنه والاصل ان كل ما احتل انشاء العقد عليه احتمال الزيادة وما لا فلا والمحط جائز في الحالين جميعا والزيادة والمحط في المزارعة على وجهين اما أن يكون من المزارع واما

أن يكون من صاحب الأرض ولا يخفى لو أمّا أن يكون البذر من المزارع وأما أن يكون من صاحب الأرض فبعد ما استحصّد الزرع والبذر من قبل العامل وكانت المزارعة على النصف مثلاً فزاد المزارع صاحب الأرض السدس في حصته وجعل له الثلثين ورضى به صاحب الأرض لا يجوز الزيادة والخارج بينهما على الشرط وإن زاد صاحب الأرض المزارع السدس في حصته وتراضيا فالزيادة جائزة لأن الأول زيادة على الأجرة وانتهاء عمل المزارع باستيفاء المعقود عليه وهو المنفعة وانها لا تجوز والثاني حط عن الأجرة وأنه لا يستدعي قيام المعقود عليه هذا إذا كان البذر من قبل العامل وإذا كان البذر من قبل صاحب الأرض فزاد صاحب الأرض لا يجوز وإن زاد المزارع جاز هذا إذا زاد أحدهما بعد ما استحصّد الزرع فإن زاد قبل أن يستحصّد جازيهما كان هكذا في البدائع * والله أعلم

(الباب الثاني في بيان أنواع المزارعة)

الأصل أن استئجار الأرض ببعض الخارج منها جائز وكذلك استئجار العامل ببعض الخارج منها جائز وأما استئجار غيره بما ببعض الخارج لا يجوز كذا في المحيط * ثم المزارعة على قول من يميز المزارعة على نوعين أحدهما أن تكون الأرض لأحدهما والثاني أن تكون الأرض لهما فإن كانت الأرض لأحدهما فهو على وجهين أحدهما أن يكون البذر من أحدهما والثاني أن يكون البذر منهما فإن كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فهو على ستة وجوه ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة أما الثلاثة الأولى فأحدها أن تكون الأرض من أحدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط لصاحب الأرض شيئاً معلوماً من الخارج جازلاً لصاحب البذر يكون مستأجر الأرض بشيء معلوم من الخارج والثاني أن يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لأن صاحب البذر يصير مستأجراً للعامل بشيء معلوم من الخارج ليعمل في أرضه ببقره وبذره والثالث أن تكون الأرض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر فذلك جائز لأن صاحب الأرض يصير مستأجراً للعامل ليعمل العامل ببقره لصاحب الأرض والبذر وأما الثلاثة الفاسدة فأحدها أن تكون الأرض والبقر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد ودون أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز لمكان العرف والقوى على ظاهر الرواية لأن منفعة الأرض لا تجانس منفعة البقر فإن منفعة الأرض انبثت البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فإذ لم تكن منفعة البقر من جنس منفعة الأرض لا يكون البقر تبعاً للأرض فيبقى استئجار البقر مقصوداً بشيء من الخارج وذلك فاسد كما لو كان لأحدهما البقر فقط والثاني أن يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد لأن صاحب البذر يصير مستأجراً للأرض فلا بد من التخلية بينهما وبين الأرض وهي في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا واشتركت الثلاثة وأربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده كان فاسداً والثالث أن يكون البذر والبقر من واحد والعمل والأرض من الآخر وأنه فاسد هذا إذا كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فإن كانت الأرض لأحدهما وشرط أن يكون البذر من غير صاحب الأرض وشرط أن يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لأن صاحب الأرض يصير قائلاً للعامل أن زرع أرضي ببذري على أن يكون الخارج كله لي وأزرع ببذرك على أن يكون الخارج كله لك كان فاسداً لأن هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الأرض من العامل وكذلك لو شرط أن يكون الخارج بينهما ثلثاً وثلثاً للعامل وثلثاً لصاحب الأرض أو على العكس كان فاسداً لأن فيه اعارة الأرض وإذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرهما وسلم لصاحب الأرض ما أخذ من الخارج لأنه ثمن ملكه

حصل في أرضه وله على الآخر أجره مثل نصف الأرض لأن الآخر استوفى منفعة أرضه بعقد فاسد وما أخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره ويرفع من الباقي أجر نصف الأرض وما أنفق أيضا ويتصدق بالفضل لأن الزيادة حصت له من أرض الغير بعقد فاسد ولو كانت الأرض والبذرة من شرط العمل عليهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين جازلان كل واحد منهما في نصف الأرض ببذره وكانت هذه أمانة نصف الأرض لا بشرط العمل له ولو كانت الأرض بينهما وشرطا أن يكون البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصفين لا يجوز لأن من لا بذره منه يكور قائلًا لا يجوز زرع أرضك ببذرك على أن يكون الخارج كله لك وازرع أرضي ببذرك على أن يكون الخارج كله في فكأن العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز أيضا لأن صاحب البذر شرط لصاحبه نسبة نصف البذر واقرض نصف البذر بمقابلته العمل له في نصف الأرض وذلك باطل وكذلك لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع وشرطا ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لا بد من شرط لزيادة شيء من الخارج بمجرد البذر ولو كان البذر من العامل وشرطا ثلثي الخارج للعامل لا بد من شرط لزيادة شيء من الخارج بمجرد البذر مزارعه ليرعها العامل ببذر العامل على أن يكون ثلثا الخارج للعامل وذلك جائز ولو كانت الأرض والبذرة من شرط العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين جازيا ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه ولو كانت الأرض والبذرة من شرط الدافع ثلثي الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في أصح الروايتين لأن الخارج بماء بذره ما فإذا كان البذر منهما كان الخارج مشترك بينهما فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك لا يستوجب الجور ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز أيضا لأن الدافع شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير أرض ولا بذر ولا عمل ولو كانت الأرض لهما وشرطا ثلثي البذر على الدافع على أن يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لأن الدافع شرط لصاحبه بمقابلته عمله اقرض سدس البذر ولو شرط ثلثي البذر على العامل على أن يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لأن الدافع في التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع أرضك ببذرك على أن يكون الخارج لك وازرع أرضي ببذري وبذرك على أن يكون كل الخارج لي وانها مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له أرض أراد أن يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها ويكون الخارج بينهما نصفين في الحيلة له في ذلك أن يشتري نصف البذر منه ويبرئه الباقي من الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر كله على أن الخارج بينهما نصفين كذا في خزانة المفتين * وأما أحكام المزارعة العائدة فانواع منها انه لا يجب على المزارع شيء من أعمال المزارعة لأن وجوبه بال عقد ولم يصح ومنها أن الخارج كله لصاحب البذر سواء كان من رب الأرض أو المزارع ولا يلزمه التصديق بشيء ومنها أن البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض كان للعامل عليه أجر المثل وإذا كان البذر من العامل كان عليه لرب الأرض أجره مثل أجره مثل أرضه ومنها أن البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض واستحق الخارج وغرم للعامل أجره مثل أجره فالحرج كله لا يطيب له بل يأخذ من الزرع قدر بذره وقدر أجره مثل الأرض ويطيب ذلك له ويتصدق بالفضل ومنها أن أجر المثل لا يجب في المزارعة العائدة ما لم يوجد استعجال الأرض ومنها أن أجر المثل يجب في المزارعة العائدة وإن لم تخرج الأرض شيئا بعد أن استعملها المزارع ومنها أن أجر المثل يجب في المزارعة العائدة متذرا بالمسمى وعند محمد درجة الله تعالى يجب تمامه وإذا كانت الأجرة

وهي حصه كل واحد منهما مما سمى في العقد وان لم تكن مسماه يجب اجر المثل تاما بالاجماع هكذا في البدائع * واذا اراد رب الارض والمزارع أن يطيب لهما الزرع في موضع فسدت المزارعة عنده وعندهما أو عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى في موضع صحت المزارعة عندهما فالوجه في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسماعيل الرازي رحمه الله تعالى انه يمر النصيبان نصيب رب الارض ونصيب المزارع ويقول رب الارض للمزارع وجب لي عليك اجر مثل الارض أو نقصانها ووجب لك عليّ اجر مثل عمالك وثيرانك وقدر بذرك فهل صاغتني على هذه الخطة وعلى ما وجب لك عليّ وما وجب لي عليك فيقول المزارع صاغت ويقول المزارع لرب الارض قد وجب لي عليك اجر مثل عملي وثوري وبذري ووجب لك عليّ اجر مثل الارض أو نقصانها فهل صاغتني على ما وجب لك عليّ وما وجب لي عليك وعلى هذه الخطة فيقول رب الارض صاغت فاذا تراضيا على ذلك جازو يطيب لكل واحد منهما ما أصابه لان الخفي بينهما لا يعدو هما فاذا تراضيا فقد زال الموجب للخبث كذا في النهاية * وفي كل موضع لم تعد المزارعة اذا شرط البقر على أحدهما لا تعد المزارعة اذا شرط استئجار البقر على أحدهما وان شرط في المزارعة عقد آخر وهو استئجار البقر فيكون صفقة مشروطة وانما لم تعد المزارعة لان المراد من ذكر استئجار البقر بيان من عليه البقر لا حقيقة الاستئجار بدليل أن من شرط عليه استئجار البقر ان لم يستأجر البقر ولكن كرب الارض بنفسه أو بقره وهما له أو ورث أو اشتري جاز ذلك وان لم يستأجر واذا صار ذكر الاستئجار عبارة عن اشتراط البقر على أحدهما لا عن حقيقة لا حارة صار قوله على أن يستأجر أحدهما بمنزلة قوله ان البقر من أحدهما هذا الذي ذكرنا اذا كانت الارض من أحدهما والبذر من أحدهما وما اذا كانت الارض من أحدهما والبذر منهما فان شرط العمل على المدفوع اليه الارض وصورته وحل دفع أرضه الى رجل على أن يعمل المدفوع اليه فيها بنفسه وبقره ستة أشهر وبذرها كراما من طعام بينهما فنقول هذه المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان شرط أن يكون الخراج بينهما نصفين أو شرط أن يكون ثلث الخراج للمدفع اليه والثلث لرب الارض أو شرط أن يكون ثلثا الخراج لرب الارض والثلث للمدفع اليه ففي الوجه كلها المزارعة فاسدة واذا فسدت المزارعة كان الخراج بينهما على قدر بذرهما كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب الثالث في الشروط في المزارعة)

رحل دفع الى رجل أرضا وبذرا على أن يزرعها بنفسه وبقره واجرائه فان شرط الخارج كله لرب الارض فهذا جائز هكذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل ولم يرد بقوله فهو جائز ان المزارعة جائزة لان هذا العقد ليس بمزارعة لان في المزارعة الخارج يكون مشتركا والخارج في هذه الصورة ليس بمشترك وانما أراد به أن اشتراط جميع الخارج لصاحب البذر جائز وان شرط أن يكون الخارج كله للمزارع فهو جائز وأراد به أن اشتراط جميع الخارج للمزارع جائز وان كان البذر من جهة المزارع فهذا على وحوه أحدهما أن يقول صاحب الارض لرجل ازرع أرضي بكذا من طعامك على أن يكون الخراج كله لي وهذه فاسدة لان صاحب البذر يصير مستأجرا للارض بكل الخراج في هذه الصورة والشرع إنما جوّز استئجار الارض ببعض الخراج بخلاف القياس وبقي حواز الاستئجار بكل الخراج على اصل القياس واذا فسدت هذا العقد كان جميع الخراج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض لصاحب الارض ويطيب لصاحب البذر من الخراج قدر بذره وما عزم ويتصدق بالزيادة ولو قال رب الارض للمزارع ازرع أرضي ببذرك على أن يكون الخراج كله لي فهذا الشرط حائز ويصير العامل مقرضا للبذر من رب الارض فيكون الخراج كله لرب الارض

ويكون المزارع معيناً في العمل ولو قال ازرع أرضي لي ببذرك على أن يكون الخراج كله لك فهو فاسد والخراج كله لرب الأرض وللمزارع على رب الأرض مثل بذره وأجر مثل عمله ولو قال له رب الأرض ازرع أرضي ببذرك على أن يكون الخراج كله لك فهو جائز ويكون الخراج لصاحب البذر ويكون صاحب الأرض معبراً له أرضه كذا في الذخيرة * ولو قال له صاحب الأرض ازرعها لي ببذرك على أن الخراج بينهما نصفان كانت المزارعة جائزة وكان الخراج بينهما نصفين وصار المزارع مقرضاً للبذر من رب الأرض بمقتضى أمر رب الأرض أياً بالمزارعة بقوله ازرعها لي فصار رب الأرض قابضاً لذلك حكمه لا اتصاله بما لك ألا ترى أن رب الأرض إذا قال للمزارع ازرعني مائة درهم ثم اشتري بها كرت حنطة وأبذرهما لي في أرضي على أن يكون الخراج بينهما نصفين أليس أنه يجوز فكذا هنا وأما إذا كان دفع البذر مزارعة بأن دفع إلى صاحب الأرض كتر من طعام على أن يزرعه في أرضه ويحمل فيه سنته هذه على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد والزرع لصاحب البذر كذا ذكر في مزارعة الأصل وذكر في أول كتاب المأذون أن الزرع للمزارع وهو صاحب الأرض قال شيخ الإسلام في شرح كتاب المزارعة لا فرق بين المسئلةين ولكن تأويل ما ذكرنا من كتاب المأذون أن صاحب البذر قال لصاحب الأرض ازرعها لنفسك ليكون الخراج بينهما نصفين وفي هذه الصورة الزرع يكون لصاحب الأرض وهو المزارع لأن المزارع صار مقرضاً للبذر من رب الأرض عرف ذلك بقوله ازرعها لنفسك فإذا فسدت المزارعة بقي الزرع لصاحب الأرض وقد ذكر هشام مسألة المأذون في نوادره على نحو ما قلنا وفي كتاب المزارعة لم يذكر أن صاحب البذر قال لصاحب الأرض ازرعها لنفسك إنما ذكر أن صاحب البذر قال له ازرعها لي يكون الخراج بينهما وفي هذه الصورة لا يصير المزارع مقرضاً للبذر وبقي البذر على مالك صاحبه فيكون الربح لصاحب البذر فساد المزارعة حتى لو قال صاحب البذر لصاحب الأرض ازرعها لنفسك على أن الخراج بينهما وباقي المسئلة بحالها كان الخراج لصاحب الأرض كما في مسألة المأذون كذا في المحيط * وإذا دفع الرجل بذراً إلى رجل وقال ازرعه في أرضك ليكون الخراج كله لك أو قال ازرع أرضك ببذري ليكون الخراج كله لك فهذا جائز ويصير صاحب البذر مقرضاً للبذر من صاحب الأرض ليزرعه في أرضه وقد مضى رب الأرض بيده حقيفة وإن كان صاحب البذر قال له ازرع لي أرضك ببذري لي يكون الخراج كله لك فهذا فاسد والخراج كله لصاحب البذر وإذا دفع بذراً إلى رجل ليزرعه في أرضه على أن الخراج كله لصاحب البذر فهذا جائز ويصير صاحب البذر مستعبراً للأرض من رب الأرض ومستعياً به ليزرعه له بذره وكل ذلك جائز ولو كان قال ابذر هذا في أرضك لنفسك على أن ما أخرج الله تعالى من شيء فهو لي كله فالخراج كله لصاحب الأرض ولصاحب البذر على صاحب الأرض مثل بذره كذا في الذخيرة * وإذا دفع الرجل أرضه إلى رجل ليزرعها على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان وسكنا من شرط البقر على العامل أو اشتراط البقر على العامل فالبقر على العامل سواء كان للبدر منه أو من صاحب الأرض لأن البقر آلة العمل فيكون على من عليه العمل كذا في خزانه المعين * إذا شرط في عقد المزارعة بعض الخراج لرجل سوى المزارع ورب الأرض ينتظر أن لم يشترط عمله في المزارعة لم يوجب فساد المزارعة ويكون ما شرط له لصاحب البذر إن شرط عمله في المزارعة أن كان للبذر من قبل المزارع بأن دفع أرضه إلى رجل على أن يزرعها ببذره وببقره ويعمل فيها هذا الرجل الآخر فخرج الله تعالى من شيء فالثلث من ذلك لصاحب الأرض والثلث لصاحب البذر والثلث للعامل الذي لا بذره فهذه المزارعة فاسدة أراد به الفساد في حق المزارع الثاني لا المزارع الأول لأن المزارعة الثانية غير مشروطة في المزارعة

الاولى حتى لو كانت المزارعة الثانية مشروطة في المزارعة الاولى بأن قال على أن يعمل هذا الرجل الآخر معه كانت المزارعة الاولى فاسدة عند بعض المشايخ وبه كان يعنى شمس الأئمة السرخسى ولو كان البذر من قبل رب الارض والمسئلة بحالها كانت هذه مراعاة حائرة لان البذر اذا كان من جهة صاحب الارض كان مستأجر العاملين ببعض الخارج فهذا حائر كذا في الذخيرة * اذا شرط في عقد المزارعة بعض الخارج لعبد أحدهما فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من صاحب الارض وقد شرط ثلث الخارج لرب الارض والثلث للزارع والثلث لعبد رب الارض فالمراعاة حائرة سواء كان على العبد دين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم بشرط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من قبل رب الارض وان كان البذر من قبل المزارع فان شرط ثلث الخارج لعبد رب الارض فالمزارعة حائرة اذا لم يكن على العبد دين ولم بشرط عمله ويعتبر المشروط للعبد مشروطا للمولى من الابتداء وان شرط عمل العبد ولادين عليه فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان كان على العبد دين ان لم بشرط عمل العبد فالمزارعة حائرة ويكون المشروط للعبد مشروطا للمولا كما شرطنا من الابتداء ثلثي الخارج لرب الارض وثلثه للزارع وان شرط عمل العبد مع ذلك فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان شرط ثلث الخارج لعبد المزارع في هذه الصورة ان لم يكن على العبد دين ولم بشرط عمله فهو حائر ويكون ثلثا الخارج للزارع والثلث لرب الارض وان شرط كامل العبد مع ذلك ان شرط عمل العبد في العود فالمزارعة فاسدة في جميعها جاعلا ان لم بشرط عمل العبد في العود بدل عطف عليه فالمزارعة فيما بين رب الارض والمزارع حائرة وفي حق العبد فاسدة وان كان على العبد دين ان لم بشرط عمل العبد فالمزارعة حائرة ويكون المشروط للعبد مشروطا للمزارع وان شرط عمله فالتجواب فيه كالتجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين وقد بشرط عمله ولو بشرط بعض الخارج لبقراء أحدهما فالتجواب فيه كالتجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد أحدهما ولا دين عليه واذا شرط ثلث الخارج للساكنين جازت المزارعة وكان ما شرط للساكنين مشروطا لصاحب البذر فيكون لصاحب البذر لانه يجب على صاحب البذر فيما يديه وبين ربه ان يتصدق بذلك الا ان اقتضى لا يجبره على ذلك ولا يوجب فساد المزارعة والذي ذكرنا من التجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد أحدهما فهو التجواب فيما اذا شرط بعض الخرج لمدير أحدهما أو ساكن من تلك المولى كسبه كذا في المحيط * لو شرط الثلث لمساكن أحدهما أو قريبه أو لاجنبي فان كان البذر من قبل رب الارض ان شرط عمله جاز وهو مزارع معه وله ثلث الخارج بان لم بشرط عمله فالمزارعة حائرة والشرط باطل وثلث الخارج لرب الارض فأما اذا كان البذر من قبل العامل ان لم بشرط عمله فهي حائرة وما شرط له فهو للعامل ولا شيء لواحد منهما وان شرط عمله وعمل فله أجر مثله على العامل وما شرط له فهو للعامل لان المزارعة فيما بين العامل وصاحب الارض حائرة وفيما بين العامل والذي شرط عمله فاسدة وصار كما لو دفع أرضه الى رجلين ليرعاها على أن يكون البذر من أحدهما ومن الآخر مجرد عمل كذا في محيط السرخسى * ولو دفع اليه الارض على أن يزرعها ببذره وعمله على أن له ثلث الخارج ولرب الارض ثلثه على أن يكرها ويعالجها ببقر فلا على ان لعامل ثلث الخارج مرضى فلان بذلك فعني الامل أجر مثل البقر لانه استأجر منه البقر بثلث الخارج والبقر لا يكون مقصودا في المزارعة وكان العبد بينهما فاسدا وقد استوفى منفعة بقر فلان فله أجر مثله وثلث الخارج لرب الارض وثناؤه للعامل طيب له لانه لا فساد في العقد بينه وبين رب الارض واذا كان من قبل رب الارض كان الثلثان له وعليه أجر مثل البقر لانه استأجر العامل بثلث الخارج وهو جائر

واستأجر البقرة مقصوداً بثلاث الخراج وهو فاسد كذا في المبسوط * وان كان البذر من قبل رب الارض
فالمزارعة فيما بين رب الارض والمزارع جائرة فاسدة في حق صاحب البقر وعلى رب الارض أجره من قبل
البقر كذا في الذخيرة * ولو شرط أن ما يخرج في هذه الناحية لا أحدهما والباقي للآخر لا يجوز كذا في
فتاوى قاضي خان * وإذا كانت الارض خراجية فشرط رفع الخراج وان يكون الباقي بينهما نصفين
فهو فاسد وهذا اذا كان خراجاً موطفاً لا به عسى لا يخرج الا ذلك القدر فأما اذا كان خراجاً مقاسمة
نحو الثلث أو الربع يجوز كذا في الكافي * ولو شرط لصاحب البذر قدر العشر من الخراج والباقي
بينهما صححت المزارعة لان هذا الشرط لا يقطع الشرقة في الخراج لان الخراج وان قل يكون له عشر
وهذا هو الحيلة لصاحب البذر اذا أراد أن يصل اليه قدر البذر أن يشترط لنفسه قدر البذر باسم العشر
أو الثلث أو ما أشبهه والباقي بينهما كذا في النهاية * ولو اشترط العشران لا بذر من قبله والباقي بينهما
نصفان جاز ولو كانت الارض عشرية فاشترط رفع العشران كانت الارض أشرب سبيحاً أو نصف العشر
ان كانت أشرب بدلو والباقي بينهما نصفان فهذا جائز فان حصل الخراج أخذ السلطان حقه من عشر
أو نصف عشر والباقي بينهما ما نصفان وان لم يأخذ السلطان منهما شيئاً وأخذ بعض طعامهما سر من
السلطان فان العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى على قياس من أجاز المزارعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون بينهما نصفين
ولو كان صاحبه قال للعالم استأدري ما يأخذ السلطان مما العشر أو نصف العشر فأعالمك على أن
النصف لي مما يخرج الارض بعد الذي يأخذه السلطان والثلث انصف فهذا فاسد في قياس قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو جائز بينهما على ما قالوا ومعنى
هذه المسئلة أن الارض قد تكون بحيث تكتفي بماء السماء عند كثرة الامطار وقد تحتاج الى أن تسقى
بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر بالاعاب فيما يأخذ من العشر أو نصف العشر فكأنهما
قالا لا ندرى كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخراج وتعاقدنا على هذه
الصفة ثم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر أو نصف العشر يكون على رب الارض فهذا الشرط
هما شرط رب الارض جزءاً مجعولاً من الخراج وهو العشر أو نصف العشر وذلك مفسد للعقد وعند أبي
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العشر أو نصف العشر يكون في الخراج والخراج بينهما نصفان وهذا
في معنى اشتراط جميع الخراج بينهما نصفان وذلك غير مفسد للعقد كذا في المبسوط * ولو شرطاً
في المزارعة ان جميع ما يخرج من المحنطة فيبينهما نصفان وما يخرج من شعير فهو لا أحدهما بعينه أو شرطاً
أن تكون المحنطة لا أحدهما بعينه والشعير للآخر من أيهما كان البذر لا يجوز كذا في التتارخانية *
ولو كانت الارض خراجية فقال صاحب الارض للمزارع ان لا ندرى أن السلطان يأخذ من هذه السنة
خراجاً وطبيعة أو خراجاً مقاسمة ومعنى هذا أن الاراضى تكون خراجية خراجاً وطبيعة الا أنها في بعض
السنين لا تطبق خراج الطبيعة وعند ذلك لا يجوز للسلطان أن يأخذ خراج الطبيعة انما يأخذ خراج
المقاسمة وذلك الى نصف الخراج فالملك يقول لا ندرى أن الاراضى في هذه السنة هل تطبق خراج
الوظيفة فيأخذ السلطان ذلك أولاً تطبق فيأخذ السلطان خراج المقاسمة فيقول للمزارع اعالمك على
ان يرفع مما يخرج الارض حظ السلطان مقاسمة كانت أو وظيفة فالباقي بينا فهذه المزارعة فاسدة
ولو دفع أرضه الى رجلين على أن يزرعاها بذرهما على ان لا أحدهما ثلث الخراج وللاخر تسعين قفيراً
من الخراج تفسد المزارعة في الكل عنده وعندهما جازت في حق صاحب الثلث وتفسد في حق من شرط
له تسعون قفيراً من الخراج كذا في الكافي * ولو شرط في عقد المزارعة الكراب على رب الارض ان كان

البذر من قبل المزارع فالمزارعة فاسدة وإن كان البذر من رب الأرض جازها كذا في الخلاصة * ولو شرط
على العامل كرى الأنهار وصلاح المسناة حتى فسد العقدان كان البذر من قبل العامل كالخارج كله
للعامل لأنه غناء بذره ولصاحب الأرض عليه أجر الأرض وللعامل على صاحب الأرض أجر عمله وكرى
الأنهار في تقاضاها ويتراذان الفضل ولو لم يكن كرى الأنهار مشروطا على العامل في العقد فكرى العامل
الأنهار بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا أجر له في كرى الأنهار ولو كان البذر من قبل صاحب الأرض
فشرط على العامل كرى الأنهار وصلاح المسناة ففسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الأرض
وللعامل أجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على رب الأرض كرى الأنهار وصلاح المسناة حتى يأتية الماء
كانت المزارعة جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الأرض كذا في
فتاوى قاضي خان * ولو شرط في المزارعة على أحدهما النماء السرقين أن شرط على المزارع فالمزارعة فاسدة
من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع إن كان البذر منه وعليه أجر مثل الأرض ولا يغرم رب الأرض
شيئا للمزارع من قيمة لسرقين الذي طرحه في الأرض وإن كان البذر من رب الأرض فالخارج له وعليه
أجر مثل عمل المزارع في أرضه وقيمة ما طرح من السرقين وإن شرط السرقين على رب الأرض أن كان
البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة والخارج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض وقيمة السرقين فإن كان البذر
من رب الأرض فالمزارعة جائزة وإن شرط انقضاء سرقين رب الأرض لم يذكروه محمد في الكتاب وحكى عن
القاضي الإمام عبد الواحد أنه قال إن شرط على المزارع جاز من أيهما كان البذر وإن شرط على رب
الأرض أن كان البذر من العامل لا يجوز كالمو شرط الكراب على رب الأرض والبذر من المزارع وإن
كان البذر من رب الأرض يجوز كذا في الخلاصة * إذا شرط رب الأرض والبذر من المزارع أن يسرقها
قبل تقسدها المزارعة عند المتقدمين ولا تقسده عند المتأخرين والفتوى على قول المتأخرين قاله المحقق
وعزير بن أبي سعيد كذا في جواهر الإخلاص * رجل دفع كرمه أو أرضه معاملة أو مزارعة إلى إنسان
وذلك الإنسان يلتزم النماء السرقين وصلاح المسناة وحفر الأنهار وكبس الشقوق فلو شرط يفسد
ولو سكت لم يلزم ولو وعد بما لا يبقى فالوجه فيه أن يستأجره على ذلك كله بعد الإعلام بأجرة يسيرة غير
مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد كذا في جواهر الفتاوى * ولو شرط الدولاب
والدالية على أحدهما فهو كاشتراط البقر على أحدهما لأن الدالية والدولاب آلة السقي والبقى على
المزارع فإن كان مشروطا على المزارع فهي جائزة من أيهما كان البذر وإن كان مشروطا على رب الأرض
وبالبذر من العامل فهي فاسدة وإن كان البذر من رب الأرض فهي جائزة كما في اشتراط البقر فأما إذا شرط
الدابة التي يستقي بها مع العلف على أحدهما فإن شرط الدابة مع العلف على المزارع جازت من أيهما
كان البذر كما في اشتراط البقر وإن شرط ذلك على رب الأرض فإن كان البذر من قبل المزارع فهي فاسدة
وإن كان البذر من قبل رب الأرض فهي جائزة كما في اشتراط البقر وأما إذا شرطت الدابة على أحدهما
والعلف على غير صاحبها فهي فاسدة كذا في محيط السرخسى * ولو شرط عليه رب الأرض أنه أن يزرعها
بغير كراب فلا مزارع أربع وأرزرعها بكراب فلا مزارع الثلاث فالمزارعة جائزة ثم ذكر في الأصل في رواية
أبي سليمان زيادة لم يذكروها في رواية أبي حنيفة وتلك الزيادة أن رب الأرض لو قال للمزارع وإن زرعت
وتشيت فذلك النصف وذكرا أنه متى نتي وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط طعن عيسى بن أبان
وقال ما ذكرناه متى نتي وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط لا يكاد يصح لأنه خير بين
عقود ثلاثة فتي مال إلى أحدهما جعل كان العقد من الابتداء ما عقد الأعلى الذي اختاره ولو عقد العقد
من الابتداء على الكراب والتثنية كانت المزارعة فاسدة وإلى هذا مال العقبه أبو القاسم الصفار البلخي

رحمه الله تعالى وكان الققيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يقول ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية
 أبي سليمان صحيح وكانه فرق بينهما اذا عقدت المزارعة على التثنية وحدها وبينما اذا كان مع التثنية
 غيرها متى كان مع التثنية مزارعة أخرى جوزت المزارعة بشرط التثنية واذا كانت المزارعة وحدها
 بشرط التثنية لم تجز كذا في المحيط * وان شرطاً أن يكون الحب والتبن بينهما نصفين جازو يكون الحب
 والتبن بينهما كما شرطاً وكذلك لو شرطاً أن يكون الربيع أو الزرع أو الحارح بينهما جازو يكون
 الكل بينهما كما شرطاً ولو شرطاً أن يكون الحب لا أحدهما والتبن للآخر فهي على ثمانية أو خمسة
 منها فاسدة وثلاث جائزتان أما الستة الفاسدة فاحدها اذا شرطاً أن يكون الحب للدافع والتبن
 للعامل والثانية أن يكون التبن للدافع والحب للعامل والثالثة اذا شرطاً أن يكون التبن بينهما
 والحب للدافع والرابعة اذا شرطاً أن يكون التبن بينهما والحب للعامل الخامسة اذا شرطاً أن يكون
 الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرطاً التبن لصاحب البذر جاز وان شرطاً غيره لا يجوز
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز أصلاً وعن بعض المشايخ اذا شرطاً أن يكون الحب بينهما
 وسككع التبن كان الحب والتبن بينهما المكان العرف والسادسة اذا شرطاً أن يكون التبن بينهما
 وسككع الحب لا يجوز في هذه الوجوه انما لا يصح المزارعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة
 في المقصود لا ختم أن يحصل أحدهما دون الآخر ولو شرطاً أن يكون الحب بينهما وسككع التبن
 جازو يكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وعن محمد
 رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فصاها من الوجوه الفاسدة ولو دفع
 أرضاً فيها زرع صار بقلا مزارعة وشرطاً أن يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الأرض أو شرطاً
 أن يكون الحب بينهما نصفين وسككع التبن جازو يكون التبن لصاحب الأرض ولو شرطاً التبن للعامل
 كان فاسداً لان دفع الزرع الذي صار بقلا مزارعة كدفع الأرض والبذر مزارعة وثمة لو شرطاً التبن
 لصاحب البذر جاز وان شرطاً للآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضي حان * واذا شرط على المزارع أن
 يزرع العصفرو وشرطاً الشركة في العصفرو والقرطم والساق جاز وان شرطاً العصفرو والقرطم بينهما والساق
 لا أحدهما ان شرطاً الساق لمن له البذر جاز وان شرطاً الساق لمن لا بذره من جهته لا يجوز وان شرطاً
 العصفرو والقرطم لا أحدهما والساق للآخر لا يجوز وان شرطاً العصفرو لا أحدهما والقرطم للآخر لا يجوز
 وكذلك الجواب فيما اذا دفع اليه الأرض ليزرعها التقت وشرطاً التقت لا أحدهما والبذر للآخر لا يجوز
 كذا في المحيط * لو دفع أرضاً ليربع حنطة وشعير على ان الحنطة تكون لا أحدهما والشعير للآخر
 بعينه كان فاسداً وكذا كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبدل السككع والسككع اذا
 شرطاً لا أحدهما بعينه السككع وللآخر بعينه البذر واشترطاً بذرا البطيخ والعنقاء لا أحدهما بمنزله اشتراط
 التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة والعصفرو والقرطم كذا في فتاوى قاضي حان * والاصل أن
 صاحب الأرض مع المزارع اذا شرطاً في عقد المزارعة شرطاً فاسداً يتظر اليه ان كان شرطاً لا فائدة فيه
 لاحد المتعاقدين بان شرطاً أن لا يبيع أحدهما حصته من الحارح ولا ياكل كل المزارعة جائزة وان
 كان في الشرط فائدة لا أحدهما فهو على وجهين ان كان الشرط داحلاً في صلب العقد بان كان له حظ
 من البذر فان البذر من صلب العقد في المعاوضات لا يجوز العقد بدونه فان المزارعة تعقد بهذا الشرط
 ولا تعود جائزة وان أبطل من له الشرط الشرط بان شرطاً في المزارعة عشرين درهما لا أحدهما مع نصف
 الحارح ثم أبطل من شرط له الدراهم الدراهم قبل العمل أو شرطاً الحصاد والدياس على أحدهما حتى
 فسد العقد على جواب الكتاب ثم أبطل من له الشرط هذا الشرط وان كان الشرط مستعمراً في العقد

ولم يكن من صلب العقد بأن لم يكن له حظ من البدل بأن شرط في المزارعة خيار مجهول أو أحل مجهول لأحدهما فأسقط من له الشرط الشرط قبل تقرر المفسد فان المزارعة تنقلب جائزة في قول علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وإن كان هذا الشرط مشروطا لهما لا تعود جائزة ما لم يثبت معا على الإبطال أما بإبطال أحدهما لا تعود جائزة لأنه يبقى مشروطا للآخر وأنه كاف في إفساد العقد وإن شرط على أحدهما أن يبيع نصيبه من صاحبه فالمزارعة فاسدة فإن أبطله البائع أو المشتري لا تعود جائزة ولو باطلا جميعا عادت المزارعة إلى الجواز ولو شرط أحدهما على صاحبه أن يهب نصيبه من الخارج كانت المزارعة فاسدة فإن أبطل الموهوب له الشرط قبل العمل جازت المزارعة وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا يجب أن لا تعود المزارعة جائزة بإبطال الموهوب له وحده ولكن ما ذكر في الكتاب أصح وإذا دفع الرجل أرضه إلى غيره مزارعة بالنصف وشرط بعض العمل على المزارع أو على نفسه فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الأرض وأنه على ثلاثة أوجه أما أن شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه وسكت عن الباقي أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه وشرط البعض على المزارع فإن شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه أن يكرها ويرزعا وسكت عن ذكر السقي فهذا على ستة أوجه فإن كانت الأرض بحيث لا تخرج شيئا بدون السقي أو تخرج شيئا ولكن لا يربح فيه من مثل هذا الأرض وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة وكذلك إذا كانت هذه الأرض تخرج شيئا مرغوبا فيه بدون السقي إلا أنه يبس بدون السقي كانت المزارعة فاسدة وإن كانت الأرض بحيث تخرج شيئا مرغوبا فيه من مثلها ولا يبس بدون السقي فإن كانت الأرض في بلدة كثيرة المطر فالمزارعة جائزة وكذلك إذا كان السقي يؤثر في زيادة مجوده في الخارج كانت المزارعة جائزة وكذلك إذا كان لا يدرى أن السقي هل يؤثر في جودة المحارح فإن كان لا يدرى أن المطر يقل أو يكثر الوجه الثاني إذا شرط رب الأرض بعض الأعمال على نفسه بان شرط على نفسه السقي وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجهين التي ذكرنا أن علم يقين أن السقي لا يؤثر في المحارح فالمزارعة جائزة وإن شرط فيه ساقط العمل رب الأرض لأن هذا شرط لا يفسد وكل شرط لا يفسد وجوده والعدم بمنزلة ولو عدم الشرط كانت المزارعة جائزة وكذلك إذا صار وجوده وعدمه بمنزلة واحدة وفيما عدا ذلك من الوجوه المزارعة فاسدة فإن شرط رب الأرض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا وما لو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء الوجه الثاني أن يكون البذر من قبل المزارع أو شرط رب الأرض بعض الأعمال على المزارع بان شرط عليه أن يكرها وسكت عن السقي مثلا فالمزارعة جائزة وإذا شرط بعض الأعمال على رب الأرض والبعض على العامل فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان البذر من جهة رب الأرض وقد شرط رب الأرض بعض العمل على نفسه أو شرط البعض على نفسه والبعض على العامل كذا في المحيط * وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضه على أن يزرع المزارع ببذر نفسه هذه السنة ما بدله من غلة لشتاء والصيف على أن الخسار بينهما نصفان وعلى أن الذي يلي طرح البذر في الأرض رب الأرض فالمزارعة فاسدة كذا في التتارخانية * وإذا دفع الرجل أرضا وبذرا إلى رجل مزارعة وقال له ما زرعته سأكرب فيكذا أو بغير كراب فيكذا أو بكراب وثنان وبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك إذا قال ما زرعته فيها بكراب فيكذا أو بغير كراب فيكذا فالمزارعة جائزة وكذلك إذا قال ما زرعته منها بكراب فيكذا وما زرعته منها بغير كراب فيكذا فالمزارعة جائزة وأي عمل اختاره المزارع كان له ما شرط بأزائه قالوا ما ذكر من الجواب في المسئلة المشقة خطأ لا وجه لتعجيبه

ويجب أن تكون المزارعة فاسدة متى ذكر كلمة من لأن كلمة من للتبعية فقد شرط عليه أن يزرع البعض بكراب والبعض بغير كراب وذلك البعض مجهول لا يدري وأوجب ذلك فساد المزارعة والدليل على صحة ما قلنا مسائل ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل فمن جملة ما إذا قال الدافع ما زرت منها حنطة فلك كذا وما زرت منها شعير فلك كذا وما زرت منها سمسم فلك كذا فاما المزارعة في هذه الصور فاسدة ومن جملة ذلك إذا قال الدافع ما زرت منها في جمادى الاولى فلك كذا وما زرت منها في جمادى الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارعة فاسدة ومن جملة ذلك إذا قال له ما زرت منها بما السماء فلك كذا وما زرت منها بغير أود الية فلك كذا فاما المزارعة فاسدة وكان الشيخ الامام المجلد أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقول ما ذكر من المجواب في مسألة الكراب قوله ما ذكر في هذه المسائل فهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز المزارعة لأن كلمة من عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للتبعية وعندهما ناصلة فصار حاصل المجواب على قولهما الجواز في هذه المسائل كما في مسألة الكراب وجعل كلمة من للصلة عندهما في المسائل كلها وغيره من المشايخ قالوا بأن ما ذكر في هذه المسائل قولهما وما ذكره في مسألة الكراب قولهما أيضا وهذا القائل يجعل كلمة من للتبعية في المسائل كلها لأن هذه الكلمة حقيقة للتبعية لغة وإنما ذكر للصلة مجازا والكلام لمحققته وعلى هذا التقدير تتمكن الجهالة الآن هذه الجهالة في مسألة الكراب لا توجب فساد المزارعة لأن الجهالة زالت وقت تأكد المزارعة وإذا كانت الجهالة زائلة وقت تأكد المزارعة كانت بمنزلة ما لو كانت زائلة وقت المزارعة وأما في مسألة الحنطة والشعير الجهالة قائمة وقت تأكد العقد لأنه انما يعلم البعض الزرع حنطة من البعض الزرع شعير بالقاء البذر فوق القاء البذر الذي هو حال تأكد العقد تكون الجهالة قائمة وكذلك في مسألة جمادى وفي مسألة السقي كذلك لأنه أراد السقي المعتاد بينهم وهو السقي بعد القاء البذر فالجهالة تكون قائمة ولو كان المراد من هذا السقي قبل الزراعة كانت المزارعة صحيحة كما في مسألة الكراب لأن الجهالة تكون زائلة وقت تأكد العقد وأما ما انص على البعض فقال على أن ما زرت بعضها بكراب فلك كذا وما زرت بعضها بغير كراب فلك كذا هل يفسد العقد لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وعلى قياس ما قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجب أن تكون المزارعة فاسدة كذا في الذخيرة * وإذا دفع إلى رجل أرضا يزرعها سنته هذه ببذره وعمله على أنه أن يزرعها في أول يوم من جمادى الاولى فالحخراج بينهما نصفان وإن يزرعها في أول يوم من جمادى الآخرة الثلثان من الحخراج لرب الأرض والثلث للمزارع فالشرط الاول جائز والثاني فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من أجاز المزارعة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان فإن يزرعها في جمادى الاولى فالحخراج بينهما نصفان وإن يزرعها في جمادى الآخرة فالحخراج كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الأرض أن كان البذر من قبل العامل واجر مثل العامل أن كان البذر من قبل صاحب الأرض وعندهما الشرطان جميعا جائزان فإن يزرعها في جمادى الآخرة فالحخراج بينهما ثلثا ولو قال على أن يزرع من هذه الأرض في يوم كذا فالحخراج منه بينهما نصفان وما زرع منها في يوم كذا فلم يزرع ثلث الحخراج ولرب الأرض ثلثا فهذا فاسد كله ولو كان في المسألة الاولى يزرع نصفها في أول يوم من جمادى الاولى ونصفها في أول يوم من جمادى الآخرة فما زرع في الوقت الاول فهو بينهما على ما شرطنا وما زرع في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر في القول الاول وفي القول الثاني كل واحد منهما على ما شرطنا بخلاف قوله على أن يزرع منها ولو قال على أنه أن يزرعها بديلة أو ثمانية فالثلثان للمزارع

والثلث لرب الارض وان زرعها بماء سيج أو بسقي السماء فالحارج بينهما نصفان فهو جائز على ما
اشترطا وهذا بناء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ألا تجزأ ما على قياس قوله الاول وهو قول زفر
رحمه الله تعالى يفسد الشرطان جميعا ولو قال على ان مازرع منها بدلو فلا يعمل ثلثاه ولرب الارض ثلثه
وان زرعها بماء سيج فلا يعمل نصفه فهذه مزارعة فاسدة كذا في المبسوط * ولودفع الرجل أرضه
الى رجل على انه ان زرعها حنطة فالحارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرافا فالحارج كله للمزارع فهذا
جائز لانه خير بين المزارعة والاعارة فان زرعها حنطة فالحارج بينهما وان زرعها شعيرافا فالحارج
للمزارع ولودفعها اليه على انه ان زرعها حنطة فالحارج بينهما وان زرعها شعيرافا فالحارج كله لصاحب
الارض فهذا جائز في الحنطة فان زرعها حنطة فالحارج بينهما وان زرعها شعيرافا فالحارج كله
للمزارع وعلى المزارع أجر مثل الارض لصاحب الارض هكذا في الدخيرة * ولودفع اليه أرضا وكر
حنطة وكر شعير على انه ان زرع الحنطة فيها فالحارج بينهما نصفان والشعير مردود عليه ولوزرعها
الشعير فالحارج لصاحب الارض ويرد الحنطة كلها فهو وكذا جائز على ما شرطوا واشترطا فالحارج
من الشعير للعامل جازيا أيضا كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل الى رجل أرضا ليزرعها ببذره
على انه ان زرعها حنطة فالحارج بينهما وان زرعها شعيرافا فالحارج كله للعامل وان زرعها سمسا
فالحارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة والشعير فاسد في السمسم ولو كان البذر من جهة
صاحب الارض والمسئلة بحالها فهذا جائز لانه خير بين المزارعة وبين الاستعانة وبين اعارة الارض
واقراض البذر ومثل هذا جائز في الاجارة المحضة كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل أرضا على
أن يزرعها ببذره ستة هذه على انه ان زرعها حنطة فالحارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا
فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمسا فلصاحب الارض رבעه جاز على ما شرطوا لان المزارعة في حق
صاحب الارض تنأ كدعبد القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم ولوزرع بعضها شعيرا وبعضها
سمسا جازيا بضاع على ما شرط في كل نوع كذا في الطهيرية * ولودفع الى رجل أرضا ثلاثين ستة على
ان مازرع من حنطة أو شعير أو شئ من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس منها من شجر
أو كرم أو نخل فهو بينهما ثلثا لصاحب الارض ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما شرطوا سواء
زرع الكل أحد النوعين أو وزرع بعضها وجعل بعضها كرم فهو جائز أيضا في طاهر الرواية كذا
في خزنة الغتين * ولودفع أرضا مزارعة على أن يزرعها ببذره وبقره على أن يزرع بعضها حنطة
وبعضها شعيرا وبعضها سمسا فزرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيرا فلب
الارض ثلثه وما زرع منها سمسا فلب الارض منها ثلثاه فهو فاسد كله واذا فسد العقد كان الحارج
كله لصاحب البذر كذا في فتاوى قاضي خان * ولودفع اليه أرضا يزرعها ستة هذه ببذره وبقره
وعمله على أن يستأجر فيها أجرا من مال المزارع فهو جائز ولو اشترط أن يستأجر أجرا من مال رب
الارض فهذه مزارعة فاسدة لان اشتراط عمل اجير رب الارض كاشتراط عمل رب الارض مع المزارع
وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو اشترط أن يستأجر الاجراء من مال المزارع على أن يرجع به فيما
اخرجت الارض ثم يقتسمان ما بقي فهذا فاسد لان القدر الذي شرط فيه رجوع المزارع من الربيع
بمنزلة المشروط للمزارع فكأنه شرط له اقفره معلومة من الخارج وان كان البذر من قبل رب الارض
فاشترط على المزارع أجر الاجراء من ماله جاز ولو اشترط أجر الاجراء على رب الارض من ماله لم يجز وهذا
بمنزلة اشتراط عمل رب الارض والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترط على المزارع على أن يرجع به
في الخارج فهو فاسد بمنزلة ما لو شرط له ذلك القدر من الخارج فيفسد به العقد ويكون الربيع كله

اصحاب البذر وللعامل أجره مثله فيما عمل وأجر مثل أجره فيما عملوا كذا في المبسوط * والله اعلم

* (الباب الرابع في رب الارض أو النخيل اذا تولى العمل بنفسه) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع الرجل أرضه الى غيره مزارعة بالنصف ثم ان رب الارض تولى الزراعة بنفسه فهذا على وجهين الاول أن يكتسب البذر من قبل رب الارض بانه على وجهين أيضا الاول أن يتولى الزراعة بأمر المزارع وانه على ثلاثة أوجه اما أن يستعان المزارع برب الارض وفي هذا الوجه الخارج بين رب الارض وبين المزارع على ما شرطنا نصفان قالوا انما يكون الزرع بينهما على ما شرطنا اذا لم يقل رب الارض وقت المزارعة ازرعها بنفسه أما اذا قال ازرعها فانفسى يكون كل الخارج لرب الارض وتنقص المزارعة الا ان محمد رحمه الله تعالى اطلق المجواب اطلاقا قال شيخ الاسلام المجواب على ما اطلق محمد رحمه الله تعالى صحيح الوجه الثاني من هذا الوجه اذا استأجر المزارع رب الارض بدراهم معلومة ليعمل عمل المزارعة وفي هذا الوجه الاجارة باطلة والمزارعة على حالها الوجه الثالث من هذا اذا دفع المزارع أرضا الى رب الارض مزارعة بطائفة من حصته من الزرع وفي هذا الوجه المزارعة الثانية باطلة والمزارعة الاولى على حالها هذا اذا تولى رب الارض المزارعة بأمر المزارع فاما اذا تولاها بغير أمره والبذر من جهة رب الارض فانه يصير ناقض للمزارعة وان كان البذر من قبل المزارع فالمجواب في هذا الوجه فيما اذا زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع نظير المجواب في الوجه الاول الا في حصة هي أن رب المال اذا زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع في هذا الوجه يضم المزارع بذرا مثل بذره لانه اتف بذره عليه ولو كان البذر من قبل رب الارض أو من قبل المزارع وأمر المزارع رب الارض حتى استأجر اجير في ذلك فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطنا ويرجع رب الارض بأجر الاجير على المزارع بخلاف ما اذا استعان المزارع برب الارض ولم يأمره باستئجار الاجير فان هالك لا يرجع رب الارض على المزارع بأجر الاجير والمجواب في المعاملة نظير المجواب في المزارعة حتى ان من دفع نخيله الى رجل معاملة بالنصف على أن يلقحه ويحفظه ويسقيه فاستعان العامل برب النخيل في ذلك وفعل صاحب النخيل ذلك بنفسه فالخارج بينهما على ما شرطنا ولو كان صاحب النخيل قبض النخيل بغير أمر العامل وفعل ما ذكره فالخارج كله لصاحب النخيل وتنقص المعاملة وان كان صاحب النخيل لا يملك تقض المعاملة من غير عسر ولو كان صاحب النخيل أخذ النخيل بعدما خرج الطلع وقد قام عليها بغير إذن العامل فالخارج بينهما ولو أخذها قبل خروج الطلع وقد قام عليها ثم أخذ العامل منه بغير أمره فقام عليها حتى صار تمرا فجاء ذلك لصاحب النخيل واذا دفع أرضا وبذر مزارعة بالنصف ثم ان المزارع بعد ما قبض الارض دفعها الى رب الارض مزارعة على ان للمزارع الثلث ولرب الارض الثلثين فالمزارعة الثانية فاسدة وما خرج فهو بينهما نصفان كذا في المحيط * واذا دفع أرضا مزارعة بالنصف وشرط البذر على المزارع فلما زرع المزارع وسقاه ونبت عليه رب الارض بنفسه واجرائه وسقاه من غير أمر المزارع حتى استحصد فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطنا ولو ان المزارع بذره لانه لم يسقه ولم ينبت حتى سقاه رب الارض بغير أمر المزارع قبل النبات فالقياس أن يكون الخارج كله لرب الارض لان البذر قبل النبات قائم في الارض حقيقة لا يرى انه يمكن تمييزه بشكك فكان كونه في بطن الارض ككونه على ظهر الارض فلو كان على ظهر الارض فأخذ رب الارض وبذره وسقاه حتى نبت يصير ناقضا للمزارعة كذا هذا وفي الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرطنا في المزارعة لان سقى رب الارض في هذه

الحالة متصل بأذن المزارع هذا إذا بذره المزارع وسقاه رب الأرض بغير أذنه فاما إذا بذره رب الأرض بغير إذن المزارع فلم يثبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك وقام عليه حتى استحصذ كران الخارج بينهما على ما شرط ولم يذكر القياس والاستحسان ههنا ولو كان البذر على ظهر الأرض فجاء رب الأرض وأخذها وبذر ما بغير أمر المزارع يصير ناقضا للمزارعة ولو جاء المزارع وبذر بها وسقاه بغير أمر رب الأرض كان الخارج بينهما على ما شرط بقياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * وإذا دفع إلى رجل أرضا وبذر على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام عليه رب الأرض بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصذ الزرع بغير أمر المزارع فالخارج بينهما نصفان ورب الأرض متطوع فيما صنع فان كان استأجر كذلك فعمله اجيره كعمله وأجر الاجير عليه لانه هو الذي استأجره ولو أن العامل بذر البذر فلم يثبت ولم يسقه فسقاه رب الأرض قبل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصذ كان الخارج بينهما على ما شرط استحسانا ويكون رب الأرض متبرعا وفي القياس كان الخارج لرب الأرض لان المنطقة قبل النبات في الأرض بمنزلة مالوك كانت في الحيوانات والقنوق على جواب الاستحسان لان القاء البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك فسخ العقد قصدا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو بذره رب الأرض ولم يسقه ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصذ فالخارج بينهما على ما شرط ولو أخذ رب الأرض فبذره في الأرض وسقاه فثبت ثم ان المزارع يقوم عليه ويسقيه حتى استحصذ فالخارج لرب الأرض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له كذا في المبسوط *

(الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره مزارعة)

إذا أراد المزارع أن يدفع الأرض الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل رب الأرض ليس له أن يدفع الأرض الى غيره مزارعة الا أن أذن له رب الأرض بذلك نصا أو دلالة بأن يقول رب الأرض اعمل فيه برأيك ويكون له أن يستأجر اجراء بحاله لاقامة عمل المزارعة اذا لم يشترط عليه العمل بنفسه فلو انه دفعه الى غيره مزارعة بالنصف مع ان رب الأرض ما اذن له بذلك لانصا ولا دلالة ذكر ان المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا شيء لرب الأرض ولرب الأرض والبذر أن يضمن بذره أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كانت الأرض قد انتقصت كان النقصان على المزارع الثاني دون الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى على القول الآخر كذا في الذخيرة * ثم ينظر الى ما أصاب المزارع الاول من نصف الخارج فيطيب له من ذلك قدر ما غرم لرب الأرض ويتصدق بالفضل لانه استفاد الفضل من أرض مغصوبة وما أصاب المزارع الثاني من نصف الخارج قالوا يطيب له جميع ذلك وأما اذا أذن رب الأرض والبذر للمزارع بذلك نصا أو دلالة بأن قال له اعمل فيه برأيك وقد كان شرط رب الأرض للمزارع الاول النصف فدفع الاول الى الثاني مزارعة بالنصف جازت المزارعة الثانية وما أنجزت الأرض من الزرع فنصفه لرب الأرض ونصفه للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول من البين وان شرط المزارع الاول على المزارع الثاني ان نصف الخارج لرب المال والنصف الآخر بين المزارع الاول والثاني أثلاثا أو نصفان فذلك جائز أيضا والخارج بينهما على الشرط أيضا كذا في المحيط * ولو دفع الى رجل أرضا وبذر بزرعها سنته هذه بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى رجل آخر على أن يزرعها سنته هذه بذلك البذر على أن لا تحو ثلث الخارج وللأول ثلثان فعملها الثاني على هذا فالخارج بينهما أثلاثا كما شرطاه في العقد الذي جرى بينهما والمزارع الاول صار مخالفا لشرائه الغير في الخارج بغير رضى رب الأرض

فلرب الارض أن يضمن بذره أيها شاء وكذلك نقصان الارض في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول فان ضمنها الاخر يرجع على الاول بذلك كله وان ضمنها الاول لم يرجع على الاخر وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر انما يضمن نقصان الارض للاخر ويرجع هو على الاول ثم يأخذ الاول من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالفضل ولا يتصدق الا بخربشي ولو كان رب الارض قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان ثلث الخارج للاخر اذا وجب له ثلث الخارج بعقد صحيح فيه تصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك ثلثا نصيبه ورب الارض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه ويبقى ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له بضمن العمل في ذمته وان كان دفع اليه البذر والارض على ان يزرعها سنته هذه فما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعه المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز ولا تخير نصف الخارج والنصف الاخر بين الاول وبين رب الارض نصفين لان رب الارض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وانما شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى للاول وذلك ما وراء نصيب الاخر فكان ذلك بينهما نصفين وفيما تقدم انما شرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بعقد الاول مع الثاني وكذلك لو قال على أن ما أخرج الله تعالى لك منها من شيء فهو بينهما نصفان أو قال ما أصبت من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا وقوله ما رزق الله تعالى سواء وان لم يقل له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان الاول مخالفا من احين زرعهما الاخر والخارج بينهما نصفان ولا شيء منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذره أيها شاء وفي نقصان الارض خلاف كما بينا ولو لم يزرع الاخر حتى ضاع البذر من يده أو غرقت الارض ففسدت ودخلها عيب يتقصها فلا ضمان على واحد منهما في شيء من ذلك لان الاول بمجرد الدفع الى الثاني لا يصير مخالفا لا ترى أنه لو دفع البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة أو استأجره على ذلك لم يكن مخالفا كذا في المبسوط * ولو استعان الاول من غيره فالخارج بين الاول ورب الارض ولو كان المزارع الاول دفع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعه المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لرب الارض أجره مثل جميع الارض لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج ولم يسلم لرب الارض شيء من الخارج ففرق بين هذا وبينه اذا لم يعر الارض من غيره ولم يزرع بنفسه أو أعار من غيره ولم يزرعها المستعير فانه لا يغرم المزارع الاول لرب الارض شيئا من أجره مثل الارض كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا يزرعها سنته هذه ببذره على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك أو لم يقل فدفعها المزارع وبذرها معها الى رجل مزارعة بالنصف فهو جائز ثم اذا حصل الخارج منها فنصفه للاخر بخبر مقابلة عمله كما أوجبه له صاحب البذر ونصفه لرب الارض بازا من منفعة أرضه كما شرط له صاحب البذر ولا شيء لصاحب البذر ولو كان شرط للمزارع الاخر ثلث الخارج في المسئلة بين جميعا جاز ولا تخير الثلث ولرب الارض النصف وللاول السدس طيب له ولودفع الى الاول على أن يعملها ببذره على أن الخارج بينهما نصفان فدفعها الاول الى الاخر على أن يعملها ببذره على أن الاخر ثلث الخارج وللاول الثلث فعملها على ذلك ثلثا الخارج للاخر لان الخارج ثلثا ببذره فلا يستحق الغير عليه شيئا منه الا بالشرط وانما شرط للاول ثلث الخارج ثم هذا الثلث يكون لرب الارض ولرب الارض على المزارع الاول أجره مثل ثلث أرضه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلثا الخارج للاخر كما أوجبه المزارع الاول والثلث لرب الارض ولرب الارض أجره مثل ثلث أرضه على المزارع الاول كذا في المبسوط في باب قولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله * ولودفع الى رجل أرضا وبذرها مزارعة

على أن للمزارع من المحاريج عشرين قفيزا ولرب الأرض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه أو لم يقل فمدفع
 المزارع الأرض والبذر إلى رجل بالنصف مراعاة فعمل المحاريج لرب الأرض وللاخر على الاول أجر
 مثله وللأول على رب الأرض أجره مثل ذلك العمل وكذلك ان لم تخرج الأرض شيئا ولو دفع اليه
 الأرض والبذر مزارعة بالنصف وقال له اعمل برأيك أو لم يقل فدفعها إلى آخر مراعاة على أن لا يخرج
 منه عشرين قفيزا للمزارعة بين الاول والثاني فاسدة والثاني على الاول أجره مثل عمله والمحاريج بين الاول
 ورب الأرض نصفان ولو دفع اليه أرضا على أن يزرعها ببذره وعمله بعشرين قفيزا من المحاريج والباقي
 للمزارع أو كان شرط أفضة للمزارع والباقي لرب الأرض فدفعها المزارع إلى آخر مزارعة بالنصف والبذر
 من عند الاول أو من عند الآخر فعمل المحاريج بين المزارعين نصفان ولرب الأرض أجره مثل أرضه
 على الاول ولو لم يعمل الآخر في الأرض بعدما تعاقد المزارعة حتى أراد رب الأرض أخذ الأرض
 ونقض ما تعاقد عليه كان له ذلك فان كان البذر في العقد الثاني من عند الآخر ينقض العقد الثاني
 بينه وبين الآخر لاستحقاق نقض العقد الاول بسبب الفساد وان كان البذر من عند الاول ينقض
 استئجار الاول الثاني لعدم العقد أيضا فان كان الآخر قد زرع لم يكن لرب الأرض أخذ أرضه حتى
 يستحصل الزرع ولو كان رب الأرض دفعها إلى الاول مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيها برأيك أو لم يقل
 فدفعها الاول وبذر ما معها إلى الثاني مزارعة بعشرين قفيزا من المحاريج فالحق الثاني فاسد وللآخر
 على الاول أجر عمله والمحاريج بين رب الأرض وبين الاول نصفان ولو كان البذر من الآخر كان المحاريج
 كله له وعليه الاول أجره مثل الأرض وعلى الاول لرب الأرض أجره مثل الأرض كذا في المبسوط في باب
 مشاركة العامل مع آخر * دفع أرضه إلى رجل ليربها ببذره ما جيعا والبقر من عند الآخر على
 أن المحاريج بينهما نصفان فشارك الآخر في نصيبه رجلا فعمل معه فالمزارعة والشركة فاسدتان والمزارع
 بين المدافع والمدفوع اليه على قدر بذرهما ولصاحب البذر على المزارع الاول أجره مثل نصف الأرض
 وعلى المزارع الاول أيضا للعامل الثاني أجره مثل عمله لانه عمل باجارة فاسدة وليس للمزارع الاول على
 رب الأرض أجره مثل العمل لانه عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب بذلك أجر أو يتصدق المزارع
 الاول بفضل نفقة وبذره وما غرم لانه فضل زرع خرج له من أرض غيره باجارة فاسدة كذا في الفتاوى
 الكبرى * دفع صاحب الأرض أرضه اليه على أن يزرعها ببذره وبقره مع هذا الرجل الآخر
 على أن ما خرج من شئ ثلثه لصاحب الأرض وثلثه لصاحب البذر والبقرة ثلثه لذلك العامل وهذا
 صحيح في حق صاحب الأرض والعامل الاول فاسد في حق العامل الثاني فيكون ثلث المحاريج لصاحب
 الأرض وثلثه للعامل الاول وللعامل الثاني أجره مثل عمله وسكان ينبغي أن تقصد المزارعة
 في حق الكل لأن صاحب البذر هو العامل الاول جميع بين استئجار الأرض والعامل ولو كان
 البذر في هذه المسئلة من صاحب الأرض صححت المزارعة في حق الكل والمحاريج بينهم على الشرط
 كذا في البدائع * والله أعلم

(الباب السادس في المزارعة التي تشتط فيها المعاملة) *

المعاملة اذا شرطت في المزارعة ينظر ان كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة والمعاملة جميعا وان
 كان البذر من قبل رب الأرض جازت المزارعة والمعاملة جميعا ولو كانت المعاملة معطوفة على المزارعة
 جازت من أيهما كان البذر اذا دفع رجل إلى رجل أرضا يزرعها فيها مزارعة وفيها تخيل على أن يزرعها
 ببذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترط ذلك سنين معلومة فهذا فاسد لان

في حق الأرض العامل مستأجر لها بنصف المحاريج على أن يزرعها ببذره وفي حق النخيل رب النخيل مستأجر له بنصف المحاريج فلهما عقدان مختلفان لا اختلاف المعقود عليه في كل واحد منهما وقد جاء أحد العقدين شرطاً في الآخر وذلك مفسد للعقد كذا في المحيط * ثم المحاريج من الأرض كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض لصاحب الأرض ويتصدق المزارع بالفضل لأنه ربح في أرض غيره بعقد فاسد والمحاريج من العمل كله لصاحب النخيل وللعامل أجر مثل عمله فيما عمل في النخيل ويطلب المحاريج كله لصاحب النخيل ولو كان الشرط بينهما في النخيل على الثلث والثلثين أو في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد ولو كان البذر من صاحب الأرض والمسئولة بحالها جاز العقد لأنه استأجر العامل ليعمل في أرضه ونخله فيكون العقد فيما واحد والاتحاد المعقود عليه وهو منفعة العامل وكذلك لو اشترط على العامل في النخيل تسعة أعشار الثمار وفي الزرع النصف لأن العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر المشروط وإنما يختلف باختلاف المعقود عليه ولو دفع إليه أرضاً وكرماً على نحو هذا كان الجواب فيه كالجواب في النخل ولو دفع إليه أرضاً يضاعف فيها نخيل فقال ادفع اليك هذه الأرض تزرعها ببذرك وعملك على أن المحاريج من ذلك بيني وبينك نصفان وأدفع اليك ما فيها من النخل معاملة على أن تقوم عليه وتسقيه وتلقحه فما خرج من ذلك فهو بيننا نصيبان أو قال لك منه الثلث ولي الثلثان وقد وثقنا لذلك سنين معلومة فهو جائز لأنه لم يجعل أحد العقدين ههنا شرطاً في الآخر وإنما جعله معطوفاً وكذلك لو دفع إليه أرضاً وكرماً وقال ازرع هذه الأرض ببذرك وقم على هذا الكرم فلا كسحه واسقه فهذا عقد صحيح لأنه ما شرط أحد العقدين في الآخر كذا في المبسوط * والله أعلم

﴿الباب السابع في الخلاف في المزارعة﴾

إذا دفع رجل إلى رجل أرضاً على أن يزرعها حنطة فليس له أن يزرع غير الحنطة وإن كان ذلك أهون على الأرض وأقل ضرراً بالأرض من الحنطة وكذا لو قال خذ هذه الأرض تزرعها حنطة أو تزرعها حنطة أو قال فازرعها حنطة بالفاء فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة يصير مخالفاً كذا في خزائن المفتين * ولو قال وازرعها حنطة بالواو هل يكون شرطاً أو يكون مشورة لم يذكروا هذه المسئلة في المزارعة وذكر في المضاربة إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة وقال خذ هذه ألف مضاربة بالنصف واعمل به في الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل به في غير الكوفة لا يصير مخالفاً في مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال يجب أن يكون الجواب في المزارعة كذلك وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يعتبر هذا شرطاً في المزارعة لأنه لو اعتبر شرطاً كان هذا بياناً للنوع البذر فتجوز المزارعة قياساً واستحساناً ولو جعلناه مشورة لا يكون بياناً للنوع البذر فلا تجوز المزارعة قياساً بخلاف المضاربة كذا في المحيط * مرارعة سنة زرع الأرض فأكله الجراد أو أكل أكثره وبقي شيء قليل فأراد المزارع أن يزرع فيها شيئاً آخر فيما بقي من السنة فمنعه صاحب الأرض قالوا ينظران كانت المزارعة بينهما أن يزرع فيها نوعاً معيناً ليس له أن يزرع غير ذلك وإن كانت المزارعة عامة على أن يزرع ما شاء أو مطلقة كان له أن يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء قال رحمه الله تعالى وعندى وإن كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي أن يكون له أن يزرع فيها ما هو مثل الأول أو دونه في الضرر بالأرض كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

﴿الباب الثامن في الزيادة والنقصان في المزارعة والعامل﴾

أصله أن كان المعقود عليه بحال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وإن كان بحال لا يجوز ابتداء

العقد عليه لا يتجاوز الزيادة لان الزيادة في البذل معتبرة بالاصل والاصل يقتضي معقودا عليه ليكون بازائه وكذلك الزيادة تقتضي معقودا عليه ليحبل بازائه والمحط جاز في الحالين لانه اسقاط بعض البذل فيستدعي قيام البذل لا قيام المعقود عليه واذا زاد أحدهما في الخارج فان كان قبل استحصاد الزرع وتناهي عظم البسرجاز لانه يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج مادام في حد النماء والزيادة فتجاوز الزيادة فيه كافي البيع والاجارة وان كان من بعده لا تجوز من صاحب البذر والنخل والخارج بينهم على الشرط وتجوز من لا بذر من جهته لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز ابتداء المزارعة على الخارج فلا يمكن تصحيح زيادة في البذل لغوات المعقود عليه وهو المنافع ولا يمكن تجويزها بطريق المحط لان صاحب البذر مستأجر والمستأجر مشترى الزيادة من المشتري لا يمكن تجويزها خطأ لان الثمن عليه لانه فكنا هذا الخارج فلا يمكن حظه فاما من لا بذر من جهته مؤجر والمؤجر يتصور منه حط الاجرة فتجعل الزيادة منه في الخارج اصحاب البذر حطامته عن بعض الاجر والمحط جائز حال فوات المعقود عليه والزرع وان كان عينا وقت المحط وحط الاعيان لا يصح ولا يمكن لم يكن عينا وقت العقد فصيح المحط وصار المحطوط ملكا لن وقوع المحط له كالبائع اذا قبض الثمن ثم أبرأ المشتري عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت المحط كذا في محط السرخسي * اذا تعاقد رجلان مزارعة أو معاملة بالانصف وعمل فيها العامل حتى حصل الخارج ثم زاد أحدهما الآخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثان ورضى بذلك الآخر فان كان ذلك قبل استحصاد الزرع ولم يتناه عظم البسرجاز وان كان بعد استحصاد الزرع وتناهي عظم البسرجاز فان كان الرائد صاحب الارض وصاحب النخل في المعاملة فهو باطل وان كان الآخر هو الرائد فهو جائز وكذلك ان كان صاحب الارض الذي لا بذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر واذا اشترط الخارج في المعاملة والمزارعة نصفين فاشترط الا أحدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والمعاملة من أيهما كان البذر والشرط ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب النخل في المعاملة وكذلك لو زاد أحدهما صاحبه عشرين قفيرا كذا في المبسوط *

والله أعلم

❦ (الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض وانقضت المدة والزرع بقل أو الخارج بسرو ما يتصل به من موت المزارع أو المعامل أو موته في بعض المدة) ❦

(ويدخل في هذا الباب بعض مسائل النفقة على الزرع)

* اذا دفع الرجل الى رجل أرضا مزارعة والبذر من قبل المزارع فمات رب الارض بعد ما نبت الزرع قبل أن يستحصد فالقياس أن تنقض المزارعة ولو رثه رب الارض أن يأخذوا أرضهم وفي الاستحسان يبقى العقد الى أن يستحصد الزرع ولا يثبت اجارة مبتدأة وكان لورثة رب الارض خيارات ثلاثة ان شاؤا فقلعوا الزرع ويكون المقلوع بينهم وان شاؤا أنفقوا على الزرع بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة وان شاؤا غرموا حصصة المزارع من الزرع والزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد انزاعه فاما اذا مات قبل الزراعة ولكن بعد ما عمل المزارع في الارض بأن كرس الارض وحفر الانهار وسوى المسناة انتقضت المزارعة ولا تبقى صيانة تحقه في الاعمال وأما اذا مات رب الارض بعد الزراعة قبل النبات هل تبقى المزارعة ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى ولو لم يمت رب الارض في هذه الصورة ولكن المزارع قد كان أنزل الزراعة فزرع في آخر السنة وانقضت السنة والزرع بقل لم يستحصد فأراد رب الارض أن يقلع الزرع وأبى المزارع لا يمتنع رب الارض من القلع

ويثبت بينهما الجارة في نصف الزرع حكما الى أن يستحصل الزرع صنيعة لمحق المزارع في الزرع حتى يغرم المزارع نصف أجر مثل الارض لرب الارض وفيما اذا مات رب الارض في وسط المدة وقال المزارع لا أنفع الزرع لا يثبت اجارة مبتدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يغرم المزارع ورثة رب الارض شيئا والعمل عليهم انصفان حتى يستحصل الزرع وهذا بخلاف ما لو مات رب الارض في وسط السنة والزرع بقل فان جميع العمل على المزارع حتى لا يقلع الزرع وانما يغرم المزارع أجر مثل نصف الارض وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع كان لرب الارض خيارات ثلاثة على نحو ما يد في الفصل الاول في حق ورثة رب الارض وفرق بين ما اذا مات رب الارض في وسط المدة والزرع بقل وبين ما اذا انتهت المدة والزرع بقل فقال في فصل الموت اذا انفق ورثة رب الارض بأمر القاضى على الزرع رجوعا على المزارع بجميع النعمة مقدرا بالحصة وفي فصل انتهاء المدة قال اذا انفق رب الارض على الزرع بأمر القاضى رجوعا على المزارع بنصف القيمة مقدرا بالحصة واذا انقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك بعد وأبى العامل الصرم فانه يترك في يده بغير اجارة بخلاف ما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فانه يترك الارض في يد المزارع بأجر كذا في المحيط * ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل أن يستحصل فقال ورثته نحن نعمل فيها على حالها فلهم ذلك لانهم قائمون مقام المورث ولا أجر لهم في العمل ولا أجر عليهم فان قالوا لا نعمل لا يجهرون ويقال لصاحب الارض اقع الزرع فيكون يدك ويدهم نصفين أو اعطهم قيمة حصتهم من الزرع أو انفق على حصتهم وتكون نفقتك في حصتهم مما تحرج الارض ولو كان البذر من قبل العامل فلما صار الزرع بقلا انقضى وقت الزراعة فأبى ما أنفق والا حرا غائب فهو متطوع في النفقة ولا أجر لصاحب الارض على العامل وادفع العامل الامالى القاضى وصاحب الارض غائب فانه يكلفه اقامة البينة على ما ادعى واذا تأخرت اقامة البينة وخيف الفساد على الزرع فان القاضى يقول له أمرتك بالانفاق أن كنت صادقا فالنظر بهذا يحصل لانه ان كان صادقا كان الامر من القاضى في موضعه وان كان كاذبا لم يثبت حكم الامر ويجعل القاضى عليه أجر مثل نصف الارض كذا في الظهيرية * واذا دفع اليه أرضا وبذر اعلى أن يزرعها سنته هذه على أن يخرج بينهما انصفان فزرعها ولم يستحصل حتى هرب العامل فأفق صاحب الارض بأمر القاضى على الزرع حتى استحصل ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفي صاحب الارض جميع نفقته أولا يقول القاضى ولا يأمره بالانفاق حتى يتم البيعة عنده على ما يقول لانه يدعى ثبوت ولاية النظر للقاضى في الامر بالانفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاضى سببه فكلفه اقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه ليكشف الحال بغير خصم أو يكون القاضى فيه خصمه كما يكون في الانفاق على الوديعة والقطعة فاذا أقام البينة كان أمر القاضى اياه بالانفاق كما مر المودع لو كان حاضرا فيكون له أن يرجع بجميع ما أنفق كذا في المبسوط * وان اختلفا في مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع عيونه على علمه كذا في المحيط * ولو هرب وانكبه انقضى وقت المزارعة قبل أن يستحصل الزرع والمزارع غائب فان القاضى يقول لصاحب الارض انفق عليه ان شئت فاذا استحصل لم يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك النفقة فان أبى أن يعطيك النفقة أبى أن يعطيك النفقة أبيع حصته من الزرع وأعطيك من الثمن حصته من النفقة فان لم تف بذلك حصته فلا شيء لك عليه فان أبى أن يعطيه النفقة باع القاضى حصته قبل هذا بناء على قوله ما أقام عند أبى جنيعة رحمه الله تعالى لا يبيع القاضى حصته من ذلك وقيل بل هو قوهم جميعا ولا يتصدق واحد منهما بشيء في هذه المسائل من الزرع الذي صار له لانه لا يتمكن خبث ولا فساد في السبب الذي به سلم لكل واحد منهما نصيبه من الزرع كذا في المبسوط * واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل وغاب أحدهما فان كان الغائب

رب الارض فرفع المزارع الامر الى القاضى ليأمره بالانفاق فالقاضى لا يأمره بذلك ما لم يقسم البينة على دعواه أن الزرع بينه وبين الغائب فاذا أقام البينة على ذلك حينئذ يأمره بالانفاق وليس سماع هذه البينة للفضاء على الغائب فان رب الارض لو حضر وأنكر الشراكة وقال الارض والزرع كله لى وقد غصبها منى لا يكون له حق الرجوع بالشفقة على رب الارض ما لم يعد البينة ان الزرع كان مشتركا بينهما وإنما سماع هذه البينة لا يحجب المحفظ على القاضى لان المدعى بما ادعى يريد به ايجاب المحفظ على القاضى لان حفظ مال الغائب يجب على القاضى فكان للقاضى أن لا يلتزم ذلك بمجرد دعوى المدعى بدون البينة فقبل اقامة البينة أن شاء أمره بالانفاق مقيداً بان يقول له أنفق ان كان الامر كما وصفت وبعد اقامة البينة يأمره بالانفاق مطلقاً حتماً فيقول له أنفق وان خاف القاضى الهلاك على الزرع قبل اقامة البينة فانه يأمره بالانفاق مقيداً على نحو ما بينا وتندبر قول التعاضى له أنفق ان كان الامر كما وصفت ان كان الررع مشتركاً بينك وبين فلان فقد أمرتك بالانفاق على أن لك الرجوع بالشفقة وان لم يكن مشتركاً وقد غصبتم مزروعة فلا رجوع لك وان أمرتك بالانفاق كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتبية ولو أنفق بغير أمر القاضى كان متبرعاً ولا يجب على العامل أجر مثل نصف الارض وكذا لو حضر الغائب وأبى أن ينفق ولو غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق المحاضر بأمر القاضى ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب هلك الزرع أو بقي وكذا لو كان العامل معسر ليس له ما ينفق فالجواب ما ذكرنا ولو أنفق من غير أمر القاضى كان متبرعاً ولو كان موسراً يجبر على الانفاق كذا في التارخانية * واذا انقضت مدة المزارعة والزرع دتل فأراد رب الارض أن يقطع الزرع وأبى المزارع فانه لا يثبت للمزارع من الخيارات ما ثبت لرب الارض حتى ان المزارع لو قال انا اعطى في حصة رب الارض من الزرع ليس له ذلك من غير رضى رب الارض ولو أراد المزارع القلع فارب الارض ذلك من غير رضى المزارع والفرق أن صاحب الارض صاحب أصل والمزارع صاحب تبع وأصاحب الأصل أن يملك التبعية من غير رضى صاحب التبعية وليس له صاحب التبعية أن يملك الأصل من غير رضى صاحب الأصل كذا في المحيط * والله أعلم

* (الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين الارض المشتركة وزراعة الغاصب) *

في النوازل عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما واشتركه أن يزرع نصف الارض ولو أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرهما والفقوى على انه ان علم أن الزرع ينفع الارض أو لا ينفعها فله أن يزرع كلها واذا حضر الغائب فله أن ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لان رضاه في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها أو التبرك ينقصها ويريدها قوة ليس له أن يزرع شيئاً منها الا بالانفاق غير ثابت كدائ الفتاوى الكبرى * أراضى مشاعة بين قوم عمد بعضهم الى شئ منها فزرعه ببذره وساق البعض الماء المشترك بينهم واشترك الارض على هذه الصفة سنين وذلك كله بغير أمر شركائه ان كان الذي اشتغل من الارض هو مقدار حصته لو حمل على المهايأة وكانوا قبل ذلك يتهايئون ولم يكن شركاؤه طلباً والقسمه فلا صمان عليه فيما اشتغل ولا يشركه شركاؤه فيما اشترك من ذلك كذا في خزانه المفتين * في بعض الكتب رجل زرع أرض غيره بغير إذنه ثم ان الزارع قال لرب الارض ادفع الى بذري وأكون أكارالك فدفع فدقيل ان كان الزارع قال هذا وقت كانت الحنطة المبدورة قائمة على الارض فذلك جائز ويصير الزارع مملوكاً الحنطة المزروعة بحنطة عملها وذلك جائز ويصير الزارع أكاراله وتكون هذه المزارعة فاسده على ما هو جواب الكتاب

لأنهم لم يبنوا مدة المزارعة وان قال المزارع هذه المقالة بعد ما قسمت الحنطة المزروعة لا يجوز عن
 الثاني لو أذن له في أرضه فزرع ثم ان ربه أراد اخراج المزارع لا يجوز لان تعريض المسلم حرام وأنه قال له
 ربه ساخذ بذرك وتفتك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان كان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع
 قبل النبات لا يجوز لم يفصل بين ما اذا كان حال قيام البذر وبعد استهلاكه فاما ان يقال بأن تأويل
 هذه المسئلة أن يكون هذا القول من رب الأرض بعدما كان البذر مستهلكا حتى تصير هذه المسئلة
 موافقة للمسئلة الاولى أو يحمل على اختلاف الروايتين كذا في الوجيز للكردي * زرع أرض الغير
 ولم يعلم به صاحب الأرض الا عند الاستحصاء ورضي به حين علم أو قال مرة لا أرضي به ثم قال رضيت طاب
 الزرع للمزارع نص في الخانية قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا استحصان وبه نأخذ كذا
 في جواهر الاخلاطى * ولو أن ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها بالشركة فغاب واحد منهم فزرع
 الاثنان بعض الأرض حنطة ثم حضرا لا تحوز زرع بعض الأرض شعيرا ان فعلوا ذلك باذن كل واحد
 منهم فالحنطة بينهم ويرجع صاحب الحنطة على الاخرين ثلث الحنطة التي بذروا الشعير أيضا بينهم ويرجع
 صاحب الشعير عليهم ما بثلى الشعير الذي بذر بعد رفع نصيب صاحب الأرض وان فعلوا ذلك بغير اذن
 فالحنطة ثلثها لصاحب الأرض وثلثاها لهما وبقدر نقصان ثلث الأرض ويطلب لهما ثلث الخراج
 وأما الثلث الاخر فمجان من نفقتها ويتصدقان بالفضل لان ثلثي ذلك نصيبهما وقد زرعا فهو على الشرط
 وفي الثلث الاخر صار غاصبين فصار كل الخراج منه لهما وأما صاحب الشعير فله خمسة أسداس الشعير
 ولرب الأرض السدس لان ثلثي ذلك زرع غصبا فهو له وثلثه زرع بحق فنصفه له أيضا وعليه نقصان
 الأرض في مقدار ثلثي ذلك ويتصدق بالفضل كذا في الفتاوى الكبرى * اذا انتقصت الأرض بزراعة
 الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الأرض لا يبرأ أصلا وان زال بدون فعله اختلف المشايخ رحمهم الله
 تعالى منهم من قال ان زال قبل الرد على رب الأرض يبرأ وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ
 في الوجهين جميعا وبه يقتضى كالمبيع اذا زال عنه العيب قبل القبض أو بعده ينقطع عنه حصومة المشتري
 في الحالين كذا في الفتاوى الغائية * واذا دفع الرجل أرضه مزراعة بشرط البذر على المزارع فزرعها
 المزارع فجاء مستحق واستحقها أخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمره بقلع الزرع وان كان الزرع بطلا
 ولا تترك الأرض في يد المزارع باجارة الى أن يستحصد ويكون القلع على الدافع والمزارع نصفين ثم
 المزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع بشئ وان شاء رد المقلوع عليه وضمنه
 قيمة حصته ما باتا في أرضه لا في أرض غيره يريد بقوله ضمنه قيمه حصته ثابتا في أرضه قيمة حصته من
 زرع له حق القرار كذا في المحيط * ثم المستحق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضم نقصان
 الأرض المزارع خاصة ويرجع به على الذي دفع اليه الأرض وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر
 وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى المستحق بالخيار ان شاء ضمن نقصان الأرض الدافع وان
 شاء المزارع ثم يرجع المزارع به على الدافع وهو بناء على مسئلة غضب العقار كذا في المبسوط * هذا اذا
 كان البذر من قبل المزارع وان كان البذر من قبل الدافع وأخذ المستحق الأرض وأمرهما بالملع وقلعا
 فالمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا شئ له غيره وان شاء رد المقلوع على الدافع ورجع عليه
 بأجر مثل عمله على قول النعمانية أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى وبقية حصته من زرع على قول أبي جعفر
 رحمه الله تعالى ولو أن المستحق أجاز المزارعة لم يذكروا محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل وذكر
 شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرحه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة رب الأرض
 لا تعمل اجازته وان كان البذر من قبل العامل صحت اجازة المستحق قبل المزارعة ولا تصح اجازته بعد

المزارعة وكان كمن آجر دار غيره شهرا فاجاز صاحب الدار الا حارة ان اجازة قبل مضي المدة جاز وان اجاز بعد مضي المدة لا يجوز كذا في الدخيرة * وذكر في المنتقى أبو سليمان عن محمد بن محمد بن عبد الله تعالى رجل غصب أرضا ودفعها الى غيره مزارعة سنة ان كان البذر من قبل المزارع فزرعها المزارع ولم ينبت الزرع حتى اجاز رب الارض المزارعة جازت اجازته وما خرج منها فهو بين رب الارض والمزارع على ما شرطه الغاصب ولا ضمان عليه الا ما نقصها قبل ان يحجز رب الارض فان ذلك النقصان يضمه المزارع لرب الارض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد بن محمد بن عبد الله تعالى ان شاء رب الارض ضمن المزارع ذلك وان شاء ضمن الغاصب ولو نبت الزرع وصار له قيمة ثم اجاز رب الارض المزارعة جازت المزارعة وليس له ان يتقضاها بعدما اجازها ولكن لا شيء لرب الارض من الزرع وما يحدث فيه من المحب فجميع ذلك بين المزارع والغاصب ومعنى قوله لو اجاز رب الارض المزارعة جازت ان لا يكون لرب الارض بعد الاجازة ان يطالب المزارع بقلع الزرع وتقريب الارض وقيل الاجازة كان له ذلك لان يصير الزرع لرب الارض وفي المنتقى ايضا رجل غصب من آخر أرضا ودفعها الى رجل مزارعة بالنصف والبذر من قبل الدافع ثم ان رب الارض اجاز المزارعة وكانت الاجازة قبل الزراعة او بعدها فالاجازة باطلة حتى لا يكون لرب الارض من الزرع شيء والمعنى ما أشار اليه شيخ الاسلام ان البذر اذا كان من قبل الدافع فالعقد لم يرد على حق المستحق قال في المنتقى والارض بعد الاجازة بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع فان اراد رب الارض ان يرجع عن اجازته وبأخذ أرضه فان كان المزارع لم يزرع الارض بعد فله ذلك وان كان المزارع قد زرع الارض قبل الاجازة ونبت بعد الاجازة أوزرع بعد الاجازة ونبت أوزرع بعد الاجازة ولم ينبت فليس له ان يرجع فيما اجاز لان فيه تغيير المأثور وانه حرام وكذلك ان كان المالك اجاز المزارعة بعدما تسبيل الزرع الا انه لم يستخصم ثم اراد ان يرجع فيما اجاز ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل أرضه الى ان يستخصم المزارع وبقيت المزارعة بين الغاصب والمزارع على ما كانت فان قال الغاصب انا اغرم الاجرة حتى من الزرع لم يجبر على أكثر من ذلك وقيل للمزارع اغرم أنت من أجر الارض على قدر حصتك من الزرع فان كانا غرما من ذلك ورضيا به كان عمل الزرع حتى يستخصم عليه ما جعلا لان الغاصب حين أبي أن يغرم الاجرة صار كانه زرع بينهما مازرعا في أرض رجل فان قال الغاصب لا اغرم من الاجرة شيئا ولا كفي أقلم الزرع فالمزارع بالخيار ان شاء قلع معه وان شاء أدى أجر مثل الارض من ماله وعمل في الزرع بنفسه وأجرائه فاذا استخصم نظر الى نصيب الغاصب فآخذ من ذلك ما غرم من أجر الارض واجرا الاجراء في نصيب الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك أجر عمله وان قال المزارع لا اغرم أجرا ولا أعجل في ذلك عملا وأنا أقلم الزرع فان اجتمع الغاصب معه على ذلك قلعا وسلمت الارض لصاحبها وان أبي ذلك الغاصب كان للغاصب ان يؤدي أجر مثل الارض ويقال له قيم عمل الزرع فاعمله بنفسك وأجرائك حتى يستخصم فتأخذ من حصة الزرع ما غرمت عنه من أجر الارض والاجراء وكان حاله فيه مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان بقضاء القاضى فأما اذا فعله أحدهما بغير قضاء القاضى ولا رضى من صاحبه فهو مقطوع فيه وسلم لا تخويفه منه كالأول وليس على واحد منهما ان يتصدق بما أصابه من الزرع الا ما وجب للغاصب من الزرع قبل ان يحجز رب الارض المزارعة وان اجاز رب الارض المزارعة قبل ان يبذر ثم يبدى فلم ينبت حتى اراد أخذ أرضه فقال المزارع انا أدع المزارعة ولا حاجة لي في العمل لان البذر لم ينبت وقال الغاصب انا أمضى على المزارعة لان البذر قد فسد حين طرح في الارض قيل للغاصب عليك أجر مثل

الارض الى ان يستحصل الزرع فاذا رضى بذلك وجب على المزارع ان يمضي على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب وكان الاجر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته بشئ فان قال الغاصب لا اعطى الاجر وانا آخذ البذر يعني من رب الارض قيل للمزارع انت بالخيار ان شئت فأبطل المزارعة وسلم الغاصب بذره ولرب الارض أجر أرضه وان شئت كان عليك أجر مثل الارض الى ان يستحصل الزرع فان رضى بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البذر على أخذ بذره سبيل ويكون المزارع متطوعا فيما غرم من أجر الارض وتكون المزارعة بينهما على ما اشترطوا ولا يتصدقان بشئ مما رجب له من الطعام لأن رب الارض أجاز المزارعة والبذر على حاله قبل ان ينبت ويكون له قيمته فلا يتصدق واحد منهما بشئ من زيادة الزرع بعد ذلك كذا في المحيط والذخيرة * واذا غصب بذرا وزرعته في أرض نفسه فقبل ان ينبت كان لصاحب البذر ان يحرقه لانه لا يملك البات المحنطة قائمة في الارض فيعتبر بما لو كانت قائمة على وجه الارض وبعد النبت لا تعمل اجازته كذا في المحيط * غصب أرضا فزرعها ثم زرع فوق زرعه رجل آخر فالزرع الثاني لكن يضمن للأول مثل بذره وان نقصت الارض فضمن نقصانها على الاول كذا في نزاهة المفتين * وفي العمود رجل غصب أرضا وزرعها حنطة ثم اختصها وهي بذر لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى تنبت ثم يقول اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه وتفسيره عن محمد رحمه الله تعالى ان تقوم الارض وليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر والمختار انه يضمن قيمة بذره لكن مبذورا في أرض غيره كذا في الخلاصة * ولو ان رجلا بذر أرضا ولم ينبت فسقاها اجنبي فنبت في القياس يسكون الزرع للذي سقاها وفي الاستحسان الزرع لصاحب الارض لان صاحب الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه قيمة الحب مبذورا في الارض على شرط القرار ان سقاها قبل ان يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد ما فسد البذر في الارض قبل ان ينبت نباتا له قيمة فنبت بسقيه فان في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعد ما نبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقي لكن السقي أجوده فان الزرع لصاحب الارض ولا شيء للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى الاجنبي المأق مطوق ولا شيء له كذا في الخلاصة * ولو ان رجلا ألقى بذرا في أرض غيره ثم ان صاحب الارض سقى الزرع حتى أدرك أخذت ههنا بالقياس والزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب ان كان سقاها وهو حب قيمته مبذورا في الارض بغير حق القرار فيها وان كان سقاها بعد ما فسد الحب في الارض فخرج الزرع بعد ذلك ولو لا السقي لم يكن يخرج أو كان يخرج لكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الارض ولا ضمان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب الارض والسقي من رجل آخر غير صاحب الارض أيضا كان سيده معه كسبيل الساقى مع صاحب البذر والارض جميعا كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا زرع أرضه ثم جاء آخر وألقى بذره في تلك الارض فخرج الزرع ان خرج من غير سقى فالزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب مبذورا في الارض على حق القرار في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ألقى البذر بعد ما فسد الحب في الارض ثم نبت بعد ذلك كله فعليه نقصان الارض المبذورة على حق القرار والزرع كله للثاني وان بذر بعد ما خرج الزرع وصار له قيمة ثم أدرك ذلك كله محتلا فعليه قيمة زرع رب الارض نابتا في الارض على وجه القرار يوم ظهر اختلاطه بزرع صاحب الارض وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الزرع بينهما

في هذه الفصول كلها على الشركة وهذا كله اذا ادرك الزرع من غير سقي أو سقي صاحب البذر الذي لا أرض له ولو ادرك الزرع بسقي صاحب الأرض فالزرع كله لصاحب الأرض وعليه لا تحريم حبه ان سقاه قبل ان يفسد حبه وان سقاه بعد ما فسد لم يلزمه الضمان كذا في المحيط * وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في الباب الحادي عشر من كتاب الغصب والله أعلم

﴿الباب الحادي عشر في بيع الأرض المدفوعة مزارعة﴾

واذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع بذره وآلاته فلما زرعه المزارع باعها رب الأرض فهذا على وجهين (الاول) أن يكون الزرع بقلا وفي هذا الوجه البيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع الأرض مع الزرع أو باع الأرض بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع في الأرض والزرع جميعا نفذ البيع وانقسم الثمن على قيمة الأرض وعلى قيمة الزرع يوم البيع فاصاب الأرض فهو لرب الأرض وما أصاب الزرع فهو بين رب الأرض وبين المزارع نصفان هذا اذا أجاز المزارع البيع فان لم يجز المزارع البيع فالمشتري ان شاء تبرص حتى يدرك الزرع وان شاء فسخ البيع هذا اذا باع الأرض والزرع جملة وان باع الأرض وحدها بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع فالأرض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع نصفان وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار على نحو ما بينا وان باع الأرض وحصة من الزرع وأجاز المزارع البيع أخذ المشتري الأرض وحصة رب الأرض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار وان أراد المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح انه ليس له ذلك (الوجه الثاني) ان باع رب الأرض بعدما استحصد الزرع فان باع الأرض بدون الزرع جازا البيع من غير توقف وان باع الأرض مع جميع الزرع نفذ البيع في الأرض وحصة رب الأرض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان أجاز المزارع البيع كان للمزارع من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الأرض وان لم يجز البيع يخير المشتري اذ لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء لفرق الصفة عليه وان كان صاحب الأرض باع الأرض والزرع بقل فلم يجز المزارع البيع فخير المشتري فلم يفسخ البيع حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الأرض وحصة رب الأرض من الزرع وللمشتري الخيار ان شاء أخذ الأرض وحصة رب الأرض من الزرع بحصته ما من الثمن وان شاء ترك وان كان باع الأرض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع وكان للمشتري أن يأخذها بجميع الثمن ولا خيار له وكذلك اذا باع الأرض دون الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الأرض ولا خيار للمشتري كذا في المحيط * وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع أرضه مزارعة ثم باعها قبل ان يزرع المزارع فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الأرض وفي هذا الوجه للمشتري ان يمنع المزارع من الرعاة فبعد ذلك ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئا من أعمال المزارعة فلا شيء للمزارع حكما وديانة وان كان يعمل بعض الأعمال نحو حفر الانهار واصلاح المسناة فكذلك حكما ولو لم يكن يغني لرب الأرض بأن يرضى المزارع فيما بينه وبين ربه باعتباره ما عمل له في أرضه ديانة لا على وجه الشرع الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل المزارع فليس للمشتري أن يمنعه عن المزارعة كذا في الدخيرة * رجل دفع كرمه معاملة فعمل العامل في الكرم عملا قليلا ثم باع كرمه برضى العامل فان لم يخرج من الكرم والخل شيء لاشي للعامل من الثمن لان الموجود منه العمل وبجهد العامل لا قيمة له وان باع صاحب الأرض أرضه مع نصيب نفسه بعدما خرج الثمر من الكرم فان أجاز العامل

جازه يكون نصيب البائع من الثمن للشئى ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر فلا شئ للعامل في المحكم لانه لا يملك شيئاً قبل النبات وانما يملك بعده كذا في فتاوى قاضى خان *
 باع ارضاً فيها بذر لم ينبت فان كان البذر قد دغفن في الارض فهو للشئى والافهول للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن عن عنده البيع فهو للبائع ايضاً والمشتري متطوع فيما فعل وكذا لو نبت لكن لم يتقوم بعدواختار الفقيه ابراهيم رحمه الله تعالى انه للبائع في الاحوال كلها الا اذا بيع مع الارض نصاً او دلالة وبه يقتضى كذا في الكبرى * والله أعلم

﴿الباب الثاني عشر في فسخ المزارعة والمعاملة﴾

أما المعاني التي هي عذر في فسخ المزارعة فانواع * بعضها يرجع الى صاحب الارض * وبعضها يرجع الى المزارع (اما الاول) فهو الدين الفادح الذي لا قضاء له الا من ثمن هذه الارض تباع في الدين ويفسخ العقد بهذا العذر اذا أمكن الفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بعدها اذا أثمر الزرع وبلغ مبلغ المحصاد لانه لا يمكنه المضى في العقد الا بضرر يلحقه فلا يلزمه تحمل الضرر فيبيع القاضى الارض بدينه أو لا ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنفس العذر وان لم يمكن الفسخ بأن كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ المحصاد لا تباع في الدين ولا يفسخ الى ان يدرك ويطلق من السجر ان كان محبوساً الى غاية الادراك لان المحبس جزء المطل وانه غير مماطل قبل الادراك لكونه ممنوعاً عن بيع الارض شرعاً والممنوع معذور فاذا أدرك الزرع يرد في المحبس ثانياً لبيع أرضه ويؤدى دينه بنفسه والا فيبيع القاضى عليه (واما الثاني) فحقو المرض لانه يجزع العمل والسعر لانه يحتاج اليه وتركه خوفاً الى خرفة لأن من المحرف ما لا يغنيه من جوع ومانع يمنعه عن العمل كذا في البدائع * وفي المعاملة اذا امتنع أحدهما عن المضى عليها فليس له ذلك الا بعذر فالمعاملة لازمة من المجانين كذا في الدخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل وادا كان البذر من قبل المزارع وقال المزارع أنا اريد ترك المزارعة في هذه السنة أو قال أنا اريد أن أزرع ارضاً أخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك وكان له أن يفسخ المزارعة كذا في المحيط * وفي الابانة ويجب أن يكون فصل المرض على التفصيل ايضاً على قياس فصل السفر وان أخذ معه معاملة لم يعمل بنفسه واجرائه لا يكون مرضه عذراً وادا أخذ معه معاملة لم يعمل بنفسه يكون مرضه عذراً كذا في التتارخانية * ومن العذر من قبل رب الخيل وبالأرض أن يلحقه دين فادح لا وفاء له الا من ثمر الخيل أو الارض وعند ذلك لا بد لهجة الفسخ من القضاء أو الرضى على رواية الزيادات وعلى رواية كتاب المزارعة والاجارات والمجامع الصغیر لا يحتاج فيه الى القضاء ولا الى الرضى بعض مشايخنا المتأخرين أخذوا برواية الزيادات وبعضهم أخذوا برواية الاصل والمجامع الصغیر وان طلب من القاضى النقص قبل البيع فالقاضى لا يحببه الى ذلك ولكن يبيع بنفسه ويثبت الدين عند القاضى حتى يمضى القاضى البيع وينقض العقد حكماً كذا في الدخيرة * وما يفسخ به عهد المزارعة بعد وجوده فانواع (منها) الفسخ وهو نوعان صريح ودلالة فالصريح أن يكون بلفظ الفسخ لا قاله والدلالة نوعان الاول امتناع صاحب البذر عن المضى في العقد فاذا قال لا اريد مزارعة الارض يفسخ العقد لان العقد غير لازم في حقه فكان بسبيل من الامتناع عن المضى فيه من غير عذر الثاني سحر المولى على العبد المأذون بعدم ادفع الارض والبذر مزارعة (ومنها) انتضاء المزارعة (ومنها) موت صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة أو بعدها وسواء أدرك الزرع أو هو بقل (ومنها) موت المزارع وسواء مات قبل الزراعة أو بعدها بلغ الزرع حداً محصداً ولم يبلغ كذا في البدائع *

* (الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع أو العامل ولم يدروا ماذا صنع بالزرع أو بالثمر) *

وإذا مات المزارع بعدما استحصد الزرع ولم يوجد في الأرض زرع ولا يدري ما فعل فضمنان حصة رب الأرض في مال المزارع من أي ما كان البذر لأن نصيب رب الأرض كان أمانة في يد المزارع فإذا مات مجهاله كان ديناً في التركة كالوديعة تصير ديناً بموت المودع في تركته إذا كان لا يعلم ما صنع بها وكذلك إذا مات العامل بعدما طلع الثمر فبلغ أو لم يبلغ فلم يوجد في النخيل لأن نصيب رب النخيل كان أمانة في يد العامل كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى إذا مات المزارع ولم يدروا ماذا صنع بالزرع فقال صاحب الأرض استهلكه المزارع وقال ورثة المزارع سرق الزرع فان حصة رب الأرض من الزرع تكون هي في مال المزارع ولا يلتفت إلى قول ورثة المزارع أنه سرق الزرع وهذا لأن حصة رب الأرض من الزرع كانت أمانة في يد المزارع بدليل أنه إذا ملك الزرع في يد المزارع لم يضمن لرب الأرض شيئاً فإذا كانت أمانة في يده ومات ولم يبين فهذه أمانة مات مجهولاً فيصير ضماناً فان وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة المزارع وكذلك الجواب في المعاملة إذا مات العامل ولا يدري ماذا صنع بالثمار وهذا كله إذا عرف خروج الثمار ونبات الزرع فاما إذا لم يعلم ذلك فلا ضمان وإن ترك العامل مالا من دراهم أو دنائير وكان عليه دين الصحة فصاحب الأرض والنخيل أسوة للغرماء يريد به إذا علم بالمزارعة والمعاملة في حال الصحة وإن كان لا يعلم المعاملة والمزارعة إلا باقرار المريض كان هذا بمنزلة دين المريض الذي وجب باقراره في المرض فيكون مؤخر عن ديون الصحة كذا في الذخيرة *

* (الباب الرابع عشر في مزارعة المريض ومعاملته) *

مسائل هذا الفصل يتبني على أصل أن تصرف المريض مرض الموت فيما لم يتعلق به حق الغرماء أو الورثة على قسمين قسم لا يبطل حق الغرماء والورثة بل ينتقل حقه من محل إلى محل هو مثله في المالية نحو البيع واشباهه وهذا القسم من تصرفه هو وتصرف الصحيح سواء وقسم يبطل حق الغرماء والورثة وهذا القسم من تصرفه محجور عنه كال تبرع ثم حق الغرماء والورثة انما يتعلق بمال يجري فيه الارث كاعيان التركة أما ما لا يجري فيه الارث كالمنافع فلا يتعلق به حقه وكذا ما يجري فيه الارث الا أنه ليس بمال ولا له حكم المال كالقصاص فإنه لا يتعلق به حقه قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل وإذا دفع المريض مرض الموت أرضاً لمزارعة بشرائطها فهذا على وجهين (الاول) أن يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه المزارعة جائزة سواء كان المزارع أجنبياً أو وارثاً وسواء كان على المريض دين مستغرق أو لم يكن وسواء كان المشروط للمريض من الخراج مثل أجر مثل الأرض أو أقل وسواء كان للمريض مال آخر سوى الأرض أو لم يكن (الوجه الثاني) إذا كان البذر من جهة المريض أيضاً ولم يكن للمريض مال آخر سوى الأرض والبذر وهذا الوجه على وجهين أيضاً الاول أن يكون المزارع أجنبياً ولادين على الميت فإنه ينظر إلى حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل عمل المزارع في الزراعة فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت فصار له قيمة مثل أجر مثل عمل المزارع أو أقل سلم للمزارع حصته من الزرع مع ما يزداد بعد ذلك إلى يوم الحصاد ولا يعتبر في الزيادة حكم الوصية وإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله ينظران كان حصة المزارع تخرج من ثلث مال الميت يكون السكك سائماً للمزارع بعضه بطريق الوصية وبعضه بطريق المعاوضة وإن كان حصته من الزرع لا تخرج من ثلث ماله ان أجازت الورثة ذلك فكذا

الجواب يسلم للزراع جميع ذلك وان لم تجز الورثة ذلك يسلم للزراع قدر أجر مثل عمله بحكم المعاوضة وثلاث ما بقي الى تمام المشروط يسلم له بحكم الوصية والباقي يكون للورثة وتعتبر الوصية في جميع ما زاد على أجر المثل الى يوم الحصاد يريد به ان فيما زاد على أجر المثل تعتبر قيمته يوم الحصاد هذا اذا كان المزارع أجنبيا ولم يكن على الميت دين فاما اذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله امدن الصحة واماد من المرض فانه ينظر الى قيمة حصة المزارع يوم نبت وصار له قيمة والى أجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل من أجر مثل عمله فان ما شرط للزراع من الزرع لا يسلم له بل يشاركه فيما قبض غرماء المريض وبقسم ما قبض بينهم بالحصص اذ لم يكن للمريض مال سوى هذا يضرب المزارع بقيمة حصته من الزرع زائدة الى يوم الحصاد والغرماء يدونهم وان كانت قيمة حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فان المزارع يضرب في الزرع بمقدار أجر مثل عمله من غير زيادة والغرماء يضربون بحقوقهم ولا يسلم للزراع شيء مما زاد على أجر مثل عمله الا ان ما يخص المزارع يأخذ من الزرع وما أصاب الغرماء يساع فتقضى ديونهم هذا الذي ذكرنا اذا كان المزارع أجنبيا فاما اذا كان المزارع وارثا فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز المزارعة فالزراعة فاسدة حتى لا يستحق الوارث شيئا من الخراج وانما يكون له أجر مثل عمله دراهم لا غير سواء كان على المريض دين أو لم يكن وسواء كان قيمة حصة الوارث من الزرع مثل أجر مثل عمله أو أكثر من ذلك واما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان لم يكن على المريض دين فانه ينظر الى حصة الوارث من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى أجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل كان له المشروط وما يحدث من الزيادة بعد ذلك الى يوم الحصاد فالجواب فيه كالجواب في الاجنبي واما اذا كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فان له من الخراج بقدر أجر مثل عمله وليس له مما زاد على ذلك الى تمام المشروط شيء لانه لو استحقه استحقه بطريق الوصية ولا وصية للوارث الا ان يجيزها الورثة واما اذا كان على المريض دين مستغرق فالجواب فيه كالجواب في الاجنبي لانه لا وصية مع الدين والجواب في حق الاجنبي قد ذكرنا من قبل كذا في المحيط * صحح دفع أرض الى مريض مزارعة بالنصف والبذر من العامل ولا مال له سواء فخرجت الأرض ثم مات فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض أرضه مزارعة والبذر من العامل على الفصول التي ذكرنا لان هذا المريض هو المستأجر للعامل ببعض الخراج وهنا المريض مستأجر للأرض ببعض الخراج والمعاملة في هذا كالمزارعة كذا في محيط السرخسي * واذا دفع المريض زرعاً له في الأرض وهو بقل لا يستحصد أو كغري في رؤس النخيل أو تمر في شجر حين طلع أخضر ولم يبلغ على أن يقوم عليه فبارزق الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فالجواب فيه كالجواب في المزارعة اذا كان البذر من جهة المريض واذا دفع المريض الى رجل نخلا معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه وبلغه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فخرج النخيل كغري يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل فقام عليه وسقاه حتى صار بسرايساوى ما لا عظميا ثم صار حشفا قيمته أقل من قيمة الكغري حين نوج ثم مات صاحب النخيل وعليه دين كبير محيط بماله فان جميع ما ترك الميت يقسم بين العامل وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء ديونهم ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشف ولا يضمن العامل ما نقص من الثمر ولو لم يكن على الميت دين وباقى المسئلة بحالها كان للعامل نصف الحشف وللورثة نصفه كذا في المحيط * والله أعلم

* (ومما يتصل بهذا فصل اقرار المريض في المزارعة والمعاملة) * قال محمد رحمه الله تعالى اذا مرض

الرجل وفي يده أرض لرجل يزرعها وعليه دين الهبة فأقر المريض أن البذر كان من قبله وأنه شرط لرب الأرض الثلثين من الزرع ثم مات وأنكر الغرماء ذلك ينظر أن كان المريض أقرب بهذا بعد ما استحصد الزرع لم يصدق على إقراره وبدئ بدین غرماء الهبة وإذا قضى دين غرماء الهبة ينظر أن بقي شيء من ثلثي الخراج يعطى لرب الأرض من ذلك قدر أجره مثل أرضه وما زاد على ذلك إلى تمام ثلثي الخراج يكون وصية لرب الأرض فيسلم له أن كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وأن أقر المريض بذلك والزرع بقل يصدق في حق غرماء الهبة فإن قضى الدين فبقي من المال شيء أعطى صاحب الأرض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال الميت هذا إذا كان على المريض دين الهبة وإن كان على المريض دين المرض وجب بإقراره في حالة المرض وأقر المريض بما ذكرنا فإن أقر والزرع بقل بدئ بحق رب الأرض فيعطى له أجر مثل أرضه من ثلثي الخراج إن كان ثلث الخراج أكثر من أجر مثله وإلا كان الإقرار من المريض بعد ما استحصد الزرع ينظر أن كان الإقرار بالمزارعة سابقا على الإقرار بالدين يعطى لرب الأرض أجره مثل الأرض أو لا ثم يقضى دين المرض وإن كان الإقرار بالدين سابقا فإن رب الأرض يحبس المقر له بالدين بمقدار أجر مثل الأرض بهذا إذا أقر المزارع بما ذكرنا والبذور من جهة المزارع فأما إذا كان البذر من جهة رب الأرض وأقر بذلك يصدق في إقراره سواء أقر بذلك بعد استحصاد الزرع أو قبله وإن كان المريض رب الأرض وأقر بما قلنا فالجواب فيه كالجواب في المزارع وإذا دفع الرجل إلى رجل نخيلا معاملة فلما صار تمر امراض العامل فقال شرط لي رب النخيل السدس وصدقه في ذلك رب النخيل وكذبه الغرماء والورثة فاقول قول العامل فإن قال ورثة العامل أو غرماء نحن نقيم القيمة على أن رب النخيل شرط له النصف لا تسمع بينتهم ولو طلبوا استخلاف رب النخيل على دعواهم لم يحلف رب النخيل على دعواهم قالوا ما ذكر في الكتاب أن رب النخيل لا يستخلف على دعوى الورثة أنه ما شرط له النصف قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيستخلف وكذا لو كان العامل حيا وأقر أن رب النخيل شرط له السدس ينبغي أن يحلف رب النخيل ما شرط له السدس ثم ادعى أنه شرط له النصف وإن أقرت بالسدس كما إذا وطلب بمس رب النخيل ينبغي أن يحلف رب النخيل هذا إذا كان العامل أجنبيا من رب النخيل وأما إذا كان العامل وارث رب النخيل فأقر العامل أن رب النخيل شرط له السدس بعد ما أدرك ثم يصدق في ذلك وإن قال ورثة العامل أو غرماء نحن نقيم قيمة أن رب النخيل شرط له النصف سمع بينتهم ولو طلبوا بمس رب النخيل على ذلك يستخلف رب النخيل وإذا أقر المريض أنه دفع إلى وارثه نخلا معاملة والنخل لم يدرك بعد ثم أقر المريض بدین في الأرض ثم مات بدئ بدین العامل فيعطى له مقدرا أجره مثل عمله ثم يقضى الدين الذي أقربه المريض هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه ولعل هذا أقولها فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يصح وقد ذكرنا المسئلة في كتاب البيوع فإن قال الوارث العامل بقي إلى التمسام حتى شيء لم يصل إلى وقال باقي الورثة لم يبق لك شيء لأن حقلك كان أجرا مثل وقد وصل إليك فأراد العامل استخلاف باقي الورثة هل له ذلك فهذا على وجهين إن قال الوارث العامل كان عقد المزارعة في حال الهبة والإقرار كان في حال المرض كان له أن يستخلفهم وإن قال كان عقد المزارعة في حال المرض لم يستخلفهم كذا في المحيط والله أعلم.

* (الباب الخامس - شرفي الرهن في المزارعة والمعاملة) *

رهن أرضا ونخله فقال للرهنين بعد التسليم اسقه ولقعه واحفظه على أن الخسار نصفان فقبل

فالمعاملة فاسدة والمرتهن أجرمته في التلقيح والسقي دون الحفظ والارض والخارج رهن وكذلك لو كان الرهن أرضا مزروعة سائر الزرع بقلها في الرهن أرضا يبيضا فزراعة الراهن والبذر من المرتهن جائزة والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن ولا تعد إليه الا بتجديد ولو كان البذر من الراهن فلا مرتهن أن يعيدها رهننا بعد الزرع ولو ارتهن أرضا يبيضا وفيها نخيل فأمره أن يزرع لارض سنة ببذره وعمله بالنصف ويقوم على النخيل ويسقيه ويلقمه ويحفظه بالنصف فالمزراعة جائزة والمعاملة فاسدة لانه لو أفرد المزراعة على الارض جازت وتخرج عن الرهن ولو أفرد المعاملة على النخيل لا تجوز فكذا اذا جمع بينهما جاز ما يجوز عند الانفراد وبطل ما يبطل عند الانفراد وفساد المعاملة لا يوجب فساد المزراعة لان المعاملة معطوفة على المزراعة غير مشروطة فيها كذا في محيط المرصعي *

والله أعلم

(الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع المزراعة والمعاملة)

اذا عتق الرجل عبده على أن يزرع أرضه على أن ما أخرج الله تعالى من شيء وهو بينهما نصفان فرضي بذلك العبد نهذا على وجهين (الاول) أن تكون الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل العبد ففي هذا الوجه المزراعة فاسدة والعتق جائز لان هذه مزارعة شرط فيها عتق وعتق شرط فيه مزارعة غير أن المزراعة تبطل باسقاط عقد آخر فيها والعتق لا يبطل فان زرع العبد بعد ذلك وأخرجت الارض زرعاً فالزرع كله للعبد وعلى العبد أجرمته الارض لمولاه كما في سائر المزارعات لفاسدات وعلى العبد أيضا قيمة نفسه بالقيمة ما بلغت (الوجه الثاني) أن تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن قبل العبد بمجرد العمل وفي هذا الوجه المزراعة فاسدة أيضا والعتق جائز والخارج في هذا الوجه للمولى وعلى المولى للعبد بسبب المزراعة أجرمته العبد بالتمام ما بلغ والمولى عليه بسبب العتق قيمة بالقيمة ما بلغت واذا كاتب الرجل عبده على أن يزرع المكاتب أرض المولى سائمة هذه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما وهذه المسئلة على وجهين أيضا (الاول) أن تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن جانب المكاتب بمجرد العمل وفي هذا الوجه المزراعة فاسدة والكتابة فاسدة أيضا واذا فسدت الكتابة كان للمولى أن يتقضاها كالمالك كاتبه على شجر أو خنزير فان لم يتقضاها حتى زرع المكاتب الارض وأخرجت زرعاً فجميع ما خرج للمولى والمكاتب على المولى أجرمته عمله وعتق المكاتب لانه لو وجد ما يتعلق به العتق في الكتابة الفاسدة وهو زراعة هذه الارض هذه السنة وزراعة هذه الارض هذه السنة معلومة وقت العقد واذا كان ما يتعلق به العتق معلوما وقت العقد وقد أوجده المكاتب بعتق المكاتب كالمالك كاتبه على رطل من شجر وأذى ذلك فقد وجب للمولى على المكاتب قيمته والمكاتب على المولى أجرمته عمله فان كانا سواء تقاضا وان كانت قيمة المكاتب أكثر من أجرمته عمل المكاتب رجع المولى عليه بالفضل وان كان أجرمته عمله أكثر لا يرجع هو على المولى بشيء (الوجه الثاني) اذا كانت الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المزارعة والكتابة فاسدتان أيضا وللمولى أن يتقضا الكتابة واذا لم يتقضاها حتى أخرجت الارض زرعاً كثيراً ولم يخرج شيئاً لا يعتق المكاتب والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة)

اذا تزوج امرأة بمزارعة أرضه هذه السنة على أن تزرعها المرأة ببذرها وزرعها فما أخرج فهو بينهما

نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة وصداقها مثل نصف أجر الأرض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
وعند محمد رحمه الله تعالى لها الأقل من مهر مثلها ومن أجر مثل الأرض فان زرعته المرأة الأرض فأخرجت
أو لم تخرج ولم يطلقها فأخرج للمرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليها نصف أجر مثل الأرض
ولا صداق لها على الزوج وعند محمد رحمه الله تعالى عليها أجر مثل جميع الأرض ولها على الزوج
الأقل من مهر المثل ومن أجر الأرض فان كان مهر مثلها مثل أجر الأرض أو أكثر فقد استوفت ما وجب
لها عليه فصارت قصاصا فان كان مهر مثلها أقل ترد عليه فضل ما بينهما الى تمام أجر الأرض كذا
في محيط السرخسي * فان طلقها الزوج بعد ذلك فان طلقها قبل الدخول بها ان طلقها قبل الزراعة
فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة على الزوج ربع أجر مثل الأرض ولا شيء للزوج عليها بسبب
المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المنة وان طلقها بعد الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى لها ربع أجر مثل الأرض صداقا وللزوج عليها بسبب المزارعة تمام أجر مثل الأرض لفساد
المزارعة فينقصان بقدر الربع وترد الزيادة الى تمام أجر مثل جميع الأرض وذلك ثلاثة أرباع أجر مثل
الأرض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المنة بسبب النكاح لما طلقها الزوج قبل الدخول بها
ووجب للزوج عليها أجر مثل جميع الأرض ولا ينقصان هذا الذي ذكرنا اذا طلقها الزوج قبل
الدخول بها وان طلقها بعد الدخول بها ان كان الطلاق قبل الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لها أجر مثل نصف الأرض بسبب النكاح ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه
الله تعالى لها على الزوج بسبب النكاح الأقل من مهر المثل ومن جميع أجر مثل الأرض وليس للزوج
عليها شيء بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قد وجب للزوج
عليها أجر مثل الأرض بسبب فساد المزارعة وقد وجب لها على الزوج نصف أجر مثل الأرض بسبب النكاح
فبقدر النصف تقع المقاصة ويجب عليها رد نصف الأجر على الزوج وأما على قول محمد رحمه الله تعالى
فلها على الزوج بسبب النكاح الأقل من مهر مثلها ومن أجر مثل جميع الأرض وللزوج عليها بسبب
فساد المزارعة أجر مثل جميع الأرض وان كان مهر مثلها مثل أجر جميع الأرض أو أكثر فإنها لا ترد
على الزوج شيئا وقعت المقاصة وهذا اذا كان البذر والعمل من جهة المرأة ومن جهة الزوج الأرض
لا غير فان كان على القلب بأن كان من جانبها الأرض ومن جانبها البذر والعمل وبقي المسئلة بحالها
فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة واذا زرعتها الزوج بعد ذلك فأخرج كله للزوج وعلى الزوج بسبب
المزارعة أجر مثل الأرض للمرأة وللزوجة على الزوج بسبب النكاح مهر المثل بالغاما بالغ بالاجماع لان الزوج
بذل بمقابلته بضعها نصف الخارج وانه مجهول وتسمية ما هو مجهول بمقابلته البضع يوجب مهر المثل
عندهم جميعا بخلاف ما اذا كان البذر من جهة المرأة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان هالك
الزوج بذل بازاء بضعها منفعة الأرض وانه معلوم فيمنع وجوب مهر المثل فان طلقها الزوج قبل الدخول
ان كان قبل زراعتها الأرض فللمرأة على الزوج بسبب النكاح المنة ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة
وان كان الطلاق بعد زراعتها الأرض فلها على الزوج المنة بسبب النكاح وللزوج عليها أجر مثل
الأرض بسبب المزارعة وان طلقها الزوج بعد الدخول بها فان كان قبل الزراعة فللمرأة على الزوج
مهر المثل بسبب النكاح ولا شيء لها على الزوج بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فللمرأة على الزوج
مهر المثل بسبب النكاح وأجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان كان البذر والأرض من قبل الزوج ومن
جانبها مجرد العمل فهذا مالو كان البذر والعمل من جانب الزوج سواء كان الأرض والبذر
من جانبها ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا مالو كان البذر والعمل من جانبها سواء كذا

*** (الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة) ***

خا دیا ۷۰

مفيدة هنا في حق رب الأرض فانه لا شركة له في المحارج بخلاف الدفع مراعاة وان أجرها بدراهم أو ثياب أو نحوها مما لا يزرع لم يجز ذلك على الموكل لانه خالف في المجتس قرب الأرض نص على أن يدفعها مراعاة وذلك اجارة الأرض بشئ تختزجه الأرض فاذا أجرها الوكيل بشئ لا تختزجه الأرض كان مخالفا في جنس ما نص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بألف درهم اذا باع بألف دينار لا ينفذ على الموكل بخلاف ما اذا باعه بألفي درهم كذا في المبسوط * ولو أمره أن يأخذ هذه الأرض مراعاة ولم يزرع عليه فاستأجرها بكر حنطة ونحوه لم تجز الا اذا كان البذر على صاحب الأرض فأخذها الوكيل على أن المحارج لرب الأرض وعليه للعامل كرحنطة أو ما يخرج من الأرض جاز ولو شرط الوكيل على رب الأرض دراهم أو ثيابا لم يجز الا أن يرضى به الأمر كذا في التتارخانية * ولو وكله بأن يأخذها له مراعاة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث المحارج ولرب الأرض ثلثها لم يجز هذا على المزارع لان الكلام الذي قاله المزارع انما يقع على أن لرب الأرض الثلث لما بينا ان رب الأرض هو الذي يستحق المحارج عوضا عن مفعلة الأرض فما يحجب به حرف الباء يكون حصته من المحارج وقد أتى بضده ولو كان أمره أن يأخذ الأرض والثلث والمسئلة بجاهلها جاز ذلك على المزارع لان المعقود عليه هنا عمل العامل وهو الذي يستحق المحارج بمقابلة عمله فاذا شرط الثلث له كان ممثلا أمره كذا في المبسوط * ولو وكل رجلا بأن يثر جرأرضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مراعاة بالصف على أن يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وكله أن يدفعها مراعاة بالثلث فدفعها على أن يكون لرب الأرض الثلث جاز فان قال رب الأرض انما عنيت للمزارع الثلث لم يصدق الا أن يكون البذر من قبله فيه يكون القول قوله حينئذ كذا في المبسوط * والله أعلم

* (الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع) *

ولو كان الاكار ترك سقى الارض مع القدرة عليه حتى يبس فانه يضمن قيمة المزروع نابتا والمعتبر في التقويم حين صار المزروع بحال يضره ترك السقى فان لم يكن للزرع قيمة حينئذ فانه تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل ما بينهما كذا في خزنة المفتين * انخرالا كارسقى ان كان تأخيرا معتادا يفعله الناس لا يضمن والا يضمن كذا في الوجيز للكردرى * واذا ترك الاكار حفظ الزرع حتى اصابته آفة من اكل الدواب أو فحوذك يضمن واذا لم يطرده الجراد حتى أكل الزرع ينظر ان كان الجراد بحال لا يمكن طرده ودفعه فلا ضمان عليه والمحاصل ان في كل موضع ترك الاكار المحفظ مع القدرة عليه يجب الضمان وما لا فلا وهذا الم يدرك الزرع فاما اذا أدرك فلا ضمان على المزارع بترك المحفظ كذا في الذخيرة * الذاري يضمن بترك المحفظ كدسه ليل اذا كان المحفظ عليه متعارفا كذا في القنية * وفي فتاوى أبى الليث رحمه الله تعالى لو أن المزارع حصد الزرع وجمع وداس بغير اذن المدافع ومن غير أن يشترط ذلك عليه فحصة المدافع مضمونة عليه ولو شرط ذلك عليه فمتأول عنه حتى هلك الزرع قال العقبة أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يضمن المالك وذكرا العقبة أبو الليث رحمه الله تعالى أنه اذا أخر تأخير الا يفعل الناس مثله يضمن واذا أخر تأخير لا يفعل الناس مثله لا يضمن وهذا بناء على ما اختاره أئمة بلخ رحمه الله تعالى من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع كذا في المحیط * وكذا هذا في اجتناء القططن اذا انفتق كذا في خزنة المفتين * ترك الاكار اخراج الجزر والحنطة الرطبة الى الصحراء وكان الشرط عليه ذلك في العقد ضمن كذا في الوجيز للكردرى * وفي مجموع الموازل عن أبى يوسف رحمه الله تعالى حث بن رباح أن يأخذهما أن يسقعه بحبر عليه فان فسد الزرع قبل

أن يرفع الامر الى القاضي فلا ضمان وان رفع الامر الى القاضي فأمره القاضي فامتنع ضمن اذا فسد كذا
في الذخيرة والمخالصة * وفي فتاوى النسفي اذا كان بقر المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي الى
السرْح لا يضمن هو ولا الراعي والبقرة المستعار والمستأجر على هذا قال رحمه الله تعالى واضطربت
الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ مال الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو
يحفظ بقره في السرْح فكذا بقر الوديعة ولو ترك البقر يرعى فضاع اختالف المشايخ فيه قال والفتوى
على انه لا يضمن كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع الرجل أرضه الى رجل
على أن يزرعها هذه السنة وجعل البديل كرحنطة بعينه في يد المزارع فهو جائر فان زرع المزارع سنته
هذه كلها فلما انقضت السنة واستحصد المزارع استهلك المزارع البقر الذي به استأجر الارض
فعلى المزارع أجر مثل الارض بالغاما بالغ ولا يكون عليه طعام مثل ذلك الطعام واذا فسد
الاجارة وجب على المزارع رد ما استوفى من منفعة الارض وتدرج عنها فيجب رد قيمتها وقيمة المنفعة
أجر المثل كذا في المحيط * اتلف شرب انسان بأن استسقى أرضه شرب غيره قيل يضمن وقيل لا يضمن
وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * سئل (٢) معتاد أن تست ككديوران بتباستان در باغ
باشند واکر کدیوری بتباستان در باغ نباشد و باغ را ضایع مانند آن درخت بزرگند و باغ چون
واریج بردند) اتفقت الاجوبة على أن على الكديور الضمان ومن هذا الجنس (٣) معتاد أهل سمرقند
أن تست ككديوران در زمستان در محلها میباشند نه در باغها اما وقت تابستان در باغها درآیند
و باغ را مطالع کنند و آن مطالع را از جمله حفظ دانند و اگر زمستان کسی در باغ بیاید و چوبها
واریج برد یا درختان بزرگند و آنست که اگر کدیور مطالع معتاد کرد تا وان دار نشود
و اگر مطالع معتاد کرده باشد تا وان دار شود) كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب العشرون في الكفالة في المزارعة والمعاملة) *

ولشرط الكفالة بازراعة في المزارعة والمعاملة والبذر من العامل فسد تاوان لم تكن الكفالة
مشروطة فيها بطلت الكفالة وصحت المزارعة لان البذر متى كان من العامل فالعمل غير مضمون
عليه ان شاء عمل وان شاء ترك والكفالة بعمل غير مضمون فاسدة ومتى شرط في المزارعة فقد شرط
شرطا فاسدا لانه لا يقتضيه العقد فيفسد كما في البيع والاجارة ومتى لم تكن مشروطة فيها فقد خلت
العقد عن المفسد فصح وان كان البذر من جهة رب الارض فلا يخلو اما ان شرط في المزارعة عمل المزارع
بنفسه أو لم يشترط فان شرط تصح الكفالة والمزارعة جميعا كانت مشروطة في الغدأ ثم بعده لانه
كفل بمضمون أمكنه استيفاءه من الكفيل لان العمل مضمون على المزارع محبر على ايقاته وقد لزمه هذا
العمل بحكم المزارعة وأمكن استيفاءه من الكفيل فان اخذ المالك من الكفيل بالعمل وعمل
ذلك الكفيل فلا كفيل على المزارع أجزأه فاما اذا شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه فان كانت
الكفالة مشروطة في العقد فسد تاوان لم تكن مشروطة صحت المزارعة وبطلت الكفالة لانه كذل
بما لا يمكن استيفاءه من الكفيل لان عمل المزارع لا يمكن استيفاءه من غيره فكانت هذه كفالة باطله
كما في الاجارة كذا في محيط السرخسي * والجواب في المعاملة اذا اخذ رب الخيل من العامل
كفلا لا يعمل نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا دفع الرجل الى الرجل
أرضاً فمراعاة بالنصف واخذ رب الارض من المزارع كفيلا بخصته أو اخذ المزارع من رب الارض
كفلا بخصته فهذه الكفالة حصت بصفة العساة فان شرطت في المزارعة تقصد المزارعة وما لا فلا

٢ المعتاد أن المزارعين
في الصيف يكتنون
في المزارعة فاذا غاب أحد
المزارعين عن المزارعة
في الصيف وتركها ضائعة
حتى قلع منها شجراً وأخذ منها
خشب ٣ معتاد أهل
سمرقند المزارعين في الشتاء
يكتنون في المحلات لاني
المزارع وأما في الصيف
يحيثون الى المزارع
ويلاحظونها ويعدون هذه
الملاحظة من باب الملاحظة
وان شاء أحد في الشتاء الى
المزرعة وأخذ خشباً أو قلع
شجراً فيحكم المسئلة أن
المزارع ان كانت الملاحظة
عادته لا يضمن وان لم تكن
له عادة بالملاحظة يضمن

وان أخذ كل واحد منهما كفاً لا عن صاحبه بمحضته ان استهلكه ان كانت الكفالة مشروطة في المزارعة فالمزارعة فاسدة والكفالة جائزة وان لم تكن مشروطة في المزارعة فالمزارعة والكفالة جائزة وان كانت المزارعة فاسدة فأخذ أحدهما كفاً لا عن صاحبه بمحضته من الزرع فالكفالة باطلة كذا في المحيط والله أعلم .

(الباب الحادى والعشرون في مزارعة الصبي والعبد) *

العبد المأذون له في التجارة اذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائزة على قول من يرى جواز المزارعة سواء كان البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع وكذلك اذا أخذ مزارعة بشرائطها جاز وكذلك الصبي المأذون له في التجارة من جهة الأب أو الوصى يملك أخذ الارض ودفعها مزارعة كذا في المحيط * دفع المأذون له أرضاً له مزارعة ثم حجره المولى فلا يخلو ما أن يكون البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع فان كان البذر من جهة المزارع بقيت المزارعة حجره قبل الزراعة أم بعدها وان كان البذر من العبد انجر عليه بعد الزراعة بقيت المزارعة وان حجر عليه قبل الزراعة انتقضت المزارعة ولو أخذ المأذون أرضاً مزارعة فحجر عليه المولى فان كان البذر من صاحب الارض بقيت المزارعة لانها لازمة في جانب العبد فلا يعمل الحجر في حقه وان كان البذر من العبد فكذلك بعد الزراعة لانها صارت لازمة وقبلها بطلت المزارعة لان المولى أن يمنع عن الزراعة لانها لازمة بعمل الحجر وتعذر العمل مع الحجر فبطلت المزارعة عليه فيفسخ كذا في محيط السرخسى * فادفع العبد المأذون الى رجل أرضاً وبذر مزارعة على أن يزرعها هذه السنة بالصف ثم ان المولى نهى عن الزراعة وفسخ المزارعة لانه لم يحجر على عبده فالمزارعة على حالها ولا يعمل نهى المولى حتى كان للزارع أن يزرع لانه حجر خاص ورد على إذن عام فلا يصح وكذلك لو أخذ العبد المأذون أرضاً مزارعة والبذر من جهته فنهى المولى عن الزراعة ولم يحجر عليه فانه لا يعمل منه وكان للعبد أن يزرعها ما قلنا كذا في المحيط صبي أو عبد محجور دفع أرضه ليزرعها العامل ببذره والمخارج نصفان فانه باطل فالى عمل وأخرجت ولم تنقص فالتخارج نصفان استحساناً وان نقصتها الزراعة ضمن النقصان والمخارج كله له واذا أعتق العبد رجع المزارع عليه بما أذاه الى مولاه ولا يرجع بذلك على الصبي بعد البلوغ ثم يأخذ العبد من المزارع نصف ما أخرجته الارض ويكون له مقدار ما غرم للمزارع فان كان فيه فضل فالفضل لمولاه فان قال المولى لا آخذ نقصان الارض وأرضى بنصف المخارج وله ذلك قبل عتق العبد وبعده كذا في محيط السرخسى * وان كان البذر من جهة المأذون فانه لا يصح المزارعة او جبت المزارعة نقصاناً في الارض أو لم توجب واذا دفع الرجل المحرر الى العبد المحجور عليه أو الى الصبي المحجور عليه الذي يعقل أرضاً مزارعة بشرائطها فان كان البذر من قبل رب الارض وسلم العبد عن العمل فالقياس أن تكون المزارعة باطلة ويكون المخارج كله لصاحب الارض وفي الاستحسان المزارعة صحيحة ويكون المخارج بينهما على ما شرطت فان كان العبد أو الصبي قد مات بعد ما استحصد الزرع فهو على وجهين ان ماتا حتمت أنفهم ما لا من عمل الزراعة فان صاحب الارض في العبد يضمن قيمة العبد وفي الصبي لا يضمن شيئاً واذا ضمن قيمة العبد كان المخارج كله لصاحب الارض والبذر وأما في الصبي فالمخارج بين صاحب الارض وورثة الصبي على ما شرطوا أما اذا ماتا من عملهما في الارض وهو الوجه الثاني فان كان المزارع عبداً فان صاحب الارض يضمن قيمة العبد سواء مات العبد من عمل كان في الارض قبل الاستحصاد أو من عمل وجد منه بعد الاستحصاد ويكون المخارج كله لصاحب الارض وليس لمولى العبد من ذلك شيء وان كان

الثلث والمبيع فيما اشترى وباع كذا في البدائع * وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان
 كأحد شريكي المقايضة ما يملكه أحد شريكي المقايضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط *
 وكل ما كان لأحدهما أن يعمل به إذا نهى شريكه عنه لم يكن له عمله فإن عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا
 لو قال أحدهما أخرج إلى دمياط ولا تجاوزها فحماوز فذلك المال ضمن حصة شريكه وكذا لو نهى
 عن بيع النسبة بعدما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدوري إذا قال أحدهما في بيع
 بآه الآخر جازت الأقالة كذا في المحيط * ولو باع أحدهما متاعا فرد عليه ببيع فقبله بغير قضاء
 جازعاهما وكذا لو حطم ثمنه أو أخر لأجل العيب كذا في الخلاصة * وإن حطم من غير علم أو من غير
 أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصة صاحبه كذا في البدائع * وكذا لو هب له كذا
 في السراج الوهاج * ولو أقرب ببيع في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان * شريك
 شركة عنان على العموم أسلم أحدهما إلى صاحبه في كحنة على الشركة لا يصح كذا في القنية *
 ولو باع أحدهما حالا وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا إلا أن يكون كل واحد منهما
 قال لصاحبه أفعّل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله
 الذي ولي البيع جاز في النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات * فأما إذا اجتمعافا فأنتم أحدهما
 فتأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز
 تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما إذا عقد أحدهما ثم أنزل العقد فتأخيره جاز عند أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج * بالاجماع كذا في المضمرات
 * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * وإن أقر أحدهما بدين
 في تجارتهم ما وإنكر الآخر لم يقر جميع الدين إن كان أقرأته ولي العقد بأن قال اشترت من فلان
 عبدا بكذا كذا في المحيط * فأما إذا أقرأته ما وليا لم نصفه وإن أقرأه صاحبه وليه ذكر في جميع
 نسخ كتاب الأقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية * أحد شريكي العنان إذا أقرأه دينهما
 مؤجل إلى شهر صرح أقراره بالأجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أبرأ أحدهما صاحبا برأه عن نصيبه
 كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أقرب تجارية في يده من تجارتهم أنها لم تجز أقراره في نصيب
 شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع * أحد شريكي العنان إذا أقرأته استقرض من فلان ألف
 درهم لتجارتهم لم يلزمه خاصة كذا في المحيط * وفي العميون إلا أن يقيم البينة فإن أقام البينة فالمقرض
 يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التتارخانية * فإن أذن كل
 واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لم يلزمه خاصة حتى كان المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع
 على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان * وحقوق عقد
 تولاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئا من الثمن وكذلك
 كل دين لزم أنسابه عقد عليه أحدهما ليس للآخر قبضه وللمدين أن يتمتع من دفعه إليه كالمشتري
 من الوكيل بالبيع له أن يتمتع من دفع الثمن إلى الموكل فإن دفع إلى الشريك من غير وكيل برئ من
 حصته ولم يبرأ من حصة الدائن وهذا استحسن كذا في البدائع * وإن اشترى أحدهما شيئا من
 تجارتهم ما فوجده عيبا لم يكن للآخر أن يرده بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع أحدهما شيئا
 من تجارتهم ما لم يكن للمشتري أن يرده على الآخر كذا في الظهيرية * وليس لواحد منهما أن يخاصم
 فيما أدانه الآخر أو باعه والخصوصية للذي باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه
 بدنه فيه ولا يستخلف وهو والاجنب في هذا سواء كذا في السراج الوهاج * وإذا استأجر أحد شريكي

العنان شيئاً ليس للآخر أن يطالب الشريك الآخر بالجر كذا في المحيط * فان أدى العاقد من مال الشركة رجوع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لمحااجة نفسه وان كان استأجره لتجارتهما وأدى الآخر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط * وكذا اذا أجر أحدهما شيئاً من تجارتهما فليس للشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالجر كذا في المحيط * رجلان اشتركا شركة عنان في تجارة على ان يشتريا ويبيعان بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئاً من غير تلك التجارة كان له خاصة فأما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما وشرأوه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالملكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شرأوه على الشركة وان لم يكن كان مشترياً لنفسه وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالدنانير نسيئة ففي القياس يكون مشترياً لنفسه وفي الاستحسان يكون مشترياً على الشركة كذا في فتاوى قاضي خان * أحد شريكي العنان اذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الآخر بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما أو أجر عبد الله كان الآخر له خاصة هكذا في الذخيرة * ولو أخذ أحدهما مالا مضاربة فالربح له خاصة أطاق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالربح له خاصة وكذلك ان أخذ مالا مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما وأما اذا أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما أو مطلقاً حال غيبة شريكه يكون الربح مشترك بينهما كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا قال لغيره أشركتك فيما أشتري من الرقيق في هذه السنة ثم أراد ان يشتري عبد الكفارة ظهاره وما أشبه ذلك وأشهد وقت الشراء انه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه الا اذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاماً لنفسه وقد أشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط * وكل وضعية تحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا الوشهاد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط * في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شريكين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما يبيع ويشتري وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصة شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط * وما ضاع من مال الشركة في يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع يمينه كذا في البدائع * اذا غصب شريك العنان شيئاً واستهلكه لم يؤخذ به صاحبه وان اشترى شيئاً شراً فاسداً فهلاك عنده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط * مات أحد شريكي العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضمان من كذا في المحيط * لو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً له خاصة فحمل عليها شريكه طعماً لنفسه مثل ذلك أو أخف يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتهما فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من تجارتهما أو هلك الدابة لا ضمان عليه فالحاصل ان الاستعارة من أحد شريكي العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة الى المستعير خاصة ليست كالاستعارة منهما والاستعارة من أحد شريكي العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالاستعارة منهما كذا في المحيط * شريك كان شركة عنان اشترى أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا تعمل معك بالشركة وغاب فحمل الآخر بالامتعة فما اجتمع كان للعمال وهو ضمان لقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضي خان

* (الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال) *

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتركا وليس لهما مال لكن لهما وجهة عند الناس فيقولوا اشتركا على أن نشترى بالنسيئة ونبيع بالتقدي على أن مارزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع * وهكذا في المضمرات * وتكون مفوضة بأن يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويا في الربح ويتلفظا بلفظ المفوضة أو يذكرا مقتضياتها فتتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وان فات شيء منها كانت عنانا كذا في فتح القدير * وان أطلقت كانت عنانا كذا في الظهيرية * والعنان منه ما تجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترط التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشترط الملك بينهما كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشتركا شركة عنان باموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا فقبض الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وانما اشتريته بمالي ولنقبض فان كان المشتري يدعي الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان المتاع من جنس تجارتهم وان كان يدعي الشراء لنفسه قبل الشركة وقال لا تخربل اشتريته بعد عقد الشركة ينظر ان علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فان كان تاريخ الشراء اسبق فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا وان كان تاريخ الشركة اسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وان علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وان لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا لانه اذا لم يعلم تاريخهما يجعل كأنهما رقعا معا ولو وقع معا فالشترى لا يكون على الشركة كذا في المحيط * وان قال أحدهما اشتريت متاعا فقبضك نصف ثمنه وكذبه شريكه فان كانت الساعة قائمة فالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العدم وان اقام البينة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع يمينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي * في المتقاضي اذا اراد الرجول أن يشتركا شركة مفوضة ولا أحدهما دار أو خادم أو عروض وليس للآخر شيء فاشتركا شركة مفوضة بعمالان في ذلك بوجوههما ولم يسميا شيئا من العروض التي لا أحدهما في شركتهما كانت الشركة جائرة وهي مفوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لا أحدهما تبرز به غير مضروب والباقى بحاله كذا في المحيط (وأما شركة الأعمال) فهي كالنحياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو اسكافي يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الأعمال فيكون الكسب بينهما ما فيجوز ذلك كذا في المضمرات * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيلًا عن صاحبه في تقبل الأعمال والتوكيل بتقبل الأعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية * ثم هي قد تكون مفوضة وقد تكون عنانا فان ذكر في الشركة لفظ المفوضة أو معنى المفوضة بأن اشترط الصانع على أن يتقبلا جميعا الأعمال وأن يضمنا الأعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضعية وأن يكون كل واحد ككفيل عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفوضة وان شرط التفاضل في العمل والاجربان قالوا على أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والآخر الوضعية بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا اذا ذكر القطة العنان وكذا اذا أطلما الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي * ثم اذا لم يتفادوا ولكن اشتركا شركة مطلقة فاعتبر عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو اشنان مستهلك أو عمل من أعمال

الثقل أو أجبر أو أجريت المدة، فمتى لم يصدق على صاحبه إلا بدعيته ويلزمه خاصة وتعتبر مفادضة في حق بعض الأحكام حتى لو دفع رجل إلى أحدهما أو إليهما عملاً فله أن يؤاخذهما في ذلك العمل أيهما شاء أو لكل واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل وإلى أيهما يدفع برئ وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب الآخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الأحكام استحساناً وإن لم تعتبر بالمفاوضة في غير هذا الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القذوري في شرحه هكذا في الذخيرة * فإذا جئت يد أحدهما فالضمان عليهما يؤاخذ صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيطات لقول المتقي * ومتى كانت عملاً فإما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية * وإن عمل أحدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفين سواء كانت عملاً أو مفادضة فإن شرط التفاضل في الرجح حال ما تقبل الجاز وإن كان أحدهما أكثر عملاً من الآخر كذا في السراج الوهاج * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعلم الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الأجر وإلى أيهما يدفع الأجر برئ وإن لم يتفاوضا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا ما عمل به المسافر لأن ما تقبله كل واحد منهما يجب عمله عليهما فإذا انفرد أحدهما بالعمل كان معيناً للآخر كذا في السراج الوهاج * أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة لم يكن لهما مال فالكسب كله للأب إذا كان الابن في عيال الأب لكونه معيناً له ألا ترى أنه لو غرس شجرة تكون للأب وكذا الحكم في الزوجين إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بسعيهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في الفتية * وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعاً كذا في الفتاوى الحمادية * ولو شرط العمل نصفين والمال أثلاثاً جاز استحساناً كذا في العيني شرح الكنز * وهكذا في التبيين والمعدية والسكافي * وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * ولو شرط أكثر الرجح لإدناهما عملاً فالأصح الجواز كذا في النهر الخائض * وهكذا في الظهيرية * ولو اشتتركا واشترطوا الكسب بينهما أثلاثاً ولم يبينوا العمل فهو جازر ويكون التخصيص على التفاضل بيننا للتفاضل في العمل كذا في المضمرة * فأما الرضيعة فلا تكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في البدائع * فإن كانا اشترطاً أن ما تغزله من شيء فثمنه على أحدهما بعينه وثمنه على الآخر والرضيعة نصفان فالقبالة على ما شرطوا واشترطوا الرضيعة باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج * رجل سلم ثوباً إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفادضة فلصاحب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفادضة بينهما وإذا تفرقا أومات الذي قبض الثوب لم يؤاخذ الآخر بالعمل كذا في المبسوط * وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم أفرقا فإنه يؤاخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية * وذكر في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو أدي رجل على أحدهما ثوباً عند ما أفرقا فبقربه أحدهما وبخدا الآخر جاز إقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استحساناً كذا في محيط السرخسي * وكذلك إن كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وجد الآخر أن يكون الثوب للطالب وقال هو لئلا صدقت المقر على ذلك لاني صدقته على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لا أخداعه بعد انكاره الأول كان لإقراره إقرار الأول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالضمان ولا يرجع على صاحبه شيء من ذلك وأيهما أقر بثوب مستهلك بفعله ما لرجل والاخر مكرراً بالضمان على المقر خاصة وكذلك إذا أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو أوشنان مستهلك أو أجبر أو أجيرة

مطاب
أب وابن اكتسبا أموالاً فله للأب
وكذا الزوجان

ثم أراد رب الأرض أن يخرج الأرض من يد المزارع فقال للمزارع أزرعها ببذرك أو اتركها على
فقال المزارع أعطني أجر مثل عملي فقال رب الأرض بلي أعطيتك فأراد رب الأرض أن يزرعها
بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب ووزع الأرض ثم أدرك الزرع فان كان رب الأرض أجاز صناعته
ذلك كان الخارج بينهما والمسئلة كانت واقعية القوي وإذا مات الآجر فدفع المستأجر بذرا
الى ورثة الآجر وقال ازرعوا في هذه الأرض فزرعوا فالخارج لمن يكون هذه المسئلة كانت واقعية
القوي واتفقت الاجوبة ان الخارج يكون لورثة الآجر لان العقد قد انفسخ بموت الآجر فيكون
هذا اقراراً منه للبذر لورثة الآجر اذ ليس في قول المستأجر ما يدل على اشتراط شيء من الخارج لنفسه
من قوله ازرعوها لي اولى يكون الخارج بيننا وبين المستأجر على ورثة الآجر مثل ذلك البذر كما
في المحيط * سئل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى عن دفعت ضيعة ابنها البالغ معاملة وكان
الابن ينجي ويذهب قال لا يكون رضی سئل ايضا عن أعطى المستأجر الآجر ضيعة معاملة سنة بألف
من من العنب الغلانسى قال لا يجوز كذا في التمار خانية * استأجر أرضاً سنة أو سنتين بأجرة معلومة
ثم دفعها الى الآجر مزارعة ان كان البذر من جانب المستأجر يجوز وان كان من جانب الآجر لا يجوز
هكذا ذكر المحاكم أجمد السمرقندي في شروطه في مسائل المزارعة وذكر ابن رستم في نوادر هذه
المسئلة وجعل هذا قول محمد رحمه الله تعالى الاول أما على قوله الآجر فلا يجوز دفع الأرض الى الآجر
مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل المأجر كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتبية
ولو سقى أرضه أو كرمه بماء حرام أو نجس يطيب له ما خرج كمن علف جماره بعاف غيره فما أخذ من الكراء
يطيب له كذا في التمار خانية * استأجر من رجل أرضاً ثم دفعها الى امرأة الآجر وأولى ابن الآجر
مزارعة وشروط البذر على المزارع والابن في عيال الاب فزرعها الاب وهو الآجر فان زرعها بطريق
الاعانة للابن بأن كان أقرض البذر للابن فالغلة بين الابن والمستأجر على الشرط وان زرعها لنفسه
بان لم يقرض البذر للابن فالغلة كلها للآجر وهو المزارع كذا في المحيط * ولو استأجر رجل أرضاً من
امرأة وقبضها ثم دفعها الى زوجها مزارعة أو معاملة أو مقاطعة كان جائزاً كذا في التمار خانية * وإذا
مات الرجل وترك أولاداً صغاراً أو كباراً وامرأة والأولاد البكار من هذه المرأة أو من امرأة أخرى لم يذا
الميت فعمل الأولاد البكار على المزارعة فزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير بطريق
(٢ الكديورين) كما هو المعتاد بين الناس وهؤلاء الأولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد أحوالهم وهم
يزرعون ويحصدون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة فهذه الغلات تكون مشتركة بين
المرأة والأولاد وتكون خاصة للمزارعين فهذه المسئلة صارت واقعية القوي واتفقت الاجوبة أنهم ان
زرعوا من بذور مشتركة بينهم باذن الباقي ان كانوا كباراً أو باذن الوصي ان كان الباقيون صغاراً كانت
الغلات كلها على الشراكة وان زرعوا من بذور أنفسهم كانت الغلات للمزارعين وان زرعوا من بذور مشتركة
بغير اذنهم أو بغير اذن الوصي فالغلات للمزارعين لانهم صاروا غصبة ومن غصب بذراً وزرع كانت الغلة له
كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل أرضاً مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى ان كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالمرارعة جائزة وان كان يمنع
فالمرارعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ الأرض فحينئذ يجوز وان سكنت عن ذلك لا تجوز كذا
في فتاوى قاضي خان * دفع أرضاً الى رجل مزارعة بشرائطها فزرع الرجل الأرض وأدركت
الغلة فحساه رجل الى المزارع وقال لي اشتريت هذه الأرض من فلان غير الذي دفع اليك الأرض
وكانت الأرض ملكه فنصف الغلة لي فأخذ منه نصف الغلة ثم جاء الدافع فان صدق المدعي فمسا فال

(٢ المزارعين)

ولم يخاصم المزارع فلا شيء له وان كذبه وخاصم المزارع فان كان الرجل المدعى أخذ نصف الغلة تغلبا فلادفع أن يشارك المزارع في النصف الآخر لان ما هلك من المال المشترك يملك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ثم يرجعان على المدعى بما أخذان وجداه وان كان المزارع دفع النصف اليه من غير تغلب منه عن اختياره كان للدافع أن يأخذ النصف الباقي من المزارع ويجعل المزارع دافعا نصيبه الى المدعى والمسئلة كانت واقعة القنوى واتفقت الاجوبة على نحو ما ذكرنا ولو كان المدعى حينما أخذ نصف الغلة قال للمزارع خذ هذه الارض مني مزارعة فأخذها تصح هذه المزارعة وهل تنفسخ المزارعة الاولى ان لم يكن البذر من قبل المزارع لا يصح هذا ولا ينفسخ ذلك وان كان البذر من قبل المزارع حتى يكون له ولاية النسخ مع هذا ينبغي أن لا ينفسخ هنا بخلاف ما إذا فسح ابتداء كذا في الذخيرة * اذا دفع الرجل كرمه الى رجل معاملة فلم يرسم الرجل في الكرم عملا لا يستحق شيئا من ثمار الكرم وكذا اذا عمل عملا الا أنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا لان الحفظ من جملة العمل أيضا في حق العامل فاما المزارع اذا لم يعمل في الزراعة نحو (التشذيب) أو السقي حتى انتقض الزرع هل يستحق شيئا من الخراج قبل الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهته يستحق بخلاف العامل اذا لم يعمل في الكرم حتى احتلت الثمرة أو فسدت حيث لا يستحق شيئا فاما اذا كان البذر من جهة رب الارض ينبغي أن لا يستحق شيئا لان الخراج لبس غناء ملكه كذا في المحيط * دفع الارض مزارعة سنة فحصد الزرع قبل تمام السنة انتقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا تنكفي لزراعة شيء آخر كذا في التتارخانية * وادفع الى رجل أرضا يغرسها النواة على أن يحول من موضعه الى موضع آخر والخارج بينهما فهذا على وجهين أحدهما أن يعين موضع التحويل بأن يقول على أن يحول في هذه الارض الاخرى أو قال على أن يحول في هذا الجانب الاخر من هذه الارض وفي هذا الوجه فدل العقد سواء كان البذر من قبل المزارع أو من قبل رب الارض وأما اذا لم يعين موضع التحويل فالقياس أن لا يجوز العقد وفي الاستحسان يجوز وعلى هذا كل ما يحول وفي بعض الفتاوى نحو شجرة الباذنجان وغيرها دفع رجل الى آخر أرضا خرابا ليعمرها المزارع ويزرعها العامل مع صاحب الارض ببذرهما ثلاث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعهما صاحب الارض والعامل ببذرهما سنة فاصحاب الارض أن يأخذ الارض ويكون الزرع بينهما على قدر بذرها وللعامل على صاحب الارض فيما عمل من عمارة الارض أجر عمله واصحاب الارض على العامل أجر مثل الارض الذي اشتغل ببذر المزارع كذا في فتاوى قاضي خان * وسئل أبو القاسم عن زرع أرضا على شط جيحون وبلغ الزرع فجاء قوم وزعموا أن الارض لهم قال أما الزرع فلصاحب البذر وأما رقبة الارض المزروعة فان أثبت القوم كان لهم والا فليس أحياءها كذا في الفتاوى * مسئلة بين أرضين أحدهما أرفع من الآخر وعلى المسئلة أشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسئلة ولا يحتاج في أمساك الماء الى المسئلة كان القول في المسئلة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسئلة قوله كانت الاشجار له بالمعنى الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في أمساك الماء الى المسئلة كانت المسئلة وما عليها من الاشجار بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصدق أحدهما ان ذلك له خاصة لا ببينة ولا كل واحد منهما على صاحبه اليمين كذا في التتارخانية * ولو ان رجلا اخذ أرضا مزارعة على أن يزرعها ببذر صاحب الارض على أن الخراج بينهما أثلاثا لثالث لصاحب الارض ولكل واحد من الرجلين الثلث وبذر

فلم يحصل شيء من الزرع لآفة أصابته فقال أحدهما لا تعمل فيه الخريف فيعمل أحدهما بغير علم صاحبه وحصل الربيع هل لسا حبه في الربيع الخريف في شيء لأجل عمله في هذه الأرض فيما مضى فقال لا لكن لو طاب رضا بشيء كان ذلك أفضل والأصل في هذه المسائل أن العمل لا يتقوم إلا بالعقد فلا يستحق بمجرد العمل بدون العقد لكن محمد رحمه الله تعالى ذكر في كتاب المزارعة في مثل هذا أنه يطلب رضى العامل كذا في الذخيرة * سئل عن محدود عقد عليه بيع الوفاء فوقع التقاض من المتعاقدين في البلدتين وزرع فيه المشتري سنين وأخذ الغلة فخراجه على من فقال على النافع أن نقص الأرض بالمزارعة قيل فإن لم يطلبه البائع بضمان النقصان هل يلزمه الخراج أيضا فقال نعم (٢) خرم كوفتن) بنصف الثمن لا يجوز لانه في معنى فقير الطحان وذكر في مسألة تسج الثوب بالثلث والرابع أن مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى أخذوا بالجواز لعمال الناس ومشايخ بخارى رحمهم الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب أنه لا يجوز لانه في معنى فقير الطحان وعلى هذا (٣) بنه جیدن وازرن كوفتن وكندم درويدن) كذا في التتارخانية * وإذا دفع المرتد أرضه وبذره إلى رجل مزارعة بالانصف فعمل على ذلك وخرج الزرع فان أسلم فهو على ما اشترطوا وان قتل على رذته فالخراج للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الأرض للدافع في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من أجاز المزارعة أخرجت الأرض شيئا أو لم تخرجه وعلى قولهما هذه المزارعة صحيحة والخراج بينهما على الشرط وان كان البذر على العامل وقتل المرتد على رذته فان كان في الأرض نقصان عزم العامل نقصان الأرض والزرع كله له وان لم يكن في الأرض نقصان فالقياس أن يكون الخراج له ولا شيء عليه وفي الاستحسان يكون الخراج على الشرط بين العامل وورثة المرتد وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فالمزارعة صحيحة وان كان المرتد هو المزارع والبذر منه فالخراج له ولا شيء لرب الأرض إذا قتل المرتد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان البذر من قبل الدافع فالخراج على الشرط في قولهم جميعا ولو كانا جميعا مرتدين والبذر من الدافع فالخراج للعامل وعليه عزم البذر ونقصان الأرض لان العامل صار كالغاصب للأرض والبذر حين لم يصح أمر الدافع إياه بالمزارعة ولو أسلم صاحب البذر الخراج بينهما على الشرط كما لو كان مسلما عند العقد وان كان البذر من العامل وقد قتل على الردة كان الخراج له وعليه نقصان الأرض لان ما دن الدافع في عمل المزارعة غير صحيح في حق الورثة وان لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب الأرض وكذلك إذا أسلم رب الأرض فهو بمنزلة مالهو كان مسلما في الابتداء وان أسلم أو أسلم المزارع وقتل الآخر على الردة ضمن المزارع نقصان الأرض لورثة المقتول على الردة لان أمره إياه بالمزارعة غير صحيح في حق الورثة وان لم ينقصه شيئا فالقياس فيه أن الخراج للمزارع ولا شيء لرب الأرض ولا لورثته وفي الاستحسان الخراج بينهما على الشرط وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الخراج بينهما على الشرط ان قتلا أو أسلم أو لحق بدار الحرب أو ماتا وكذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مزارعة المرتد ومعاملتها كدائي الميسوط * ويجوز عقد المزارعة بين المسلم والحربي في دار الاسلام أو في دار الحرب وكذا بين الحربيين أو المسلمين في دار الحرب سواء دخل بأمان أو أسلم في دار الحرب ولو ظهر على الدافع أو راضيه - في أو ما الخراج لها كان من حصة الحربي يكون فيئاما وما كان للمسلم لا يكون فيئا ولو ترك الإمام أراضيه عليهم ومن عليهم أو أسلموا فالعاملات بينهما مقررة على حالها إلا معاملة تفسد بين المسلمين ولو شرط مسلم للحربي عشرة أقدرة من الخراج صح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لان عندهما تجوز العقود الفاسدة بين المسلم

٢ دراس البيد

٣ جمع القطن ودروس الذرة
وحصاد القمح

والحرب في دار الحرب خلافا له ولو كانا مسلمين في دار الحرب صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في التارخانية * اذا دفع أرضه مزارعة فاسدة فركب الزارع وحفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه أجر مثل عمل المزارع كذا في السراجية * ذكر في مجموع النوازل أكارطاب من الدهقان أن يعطيه الأرض مزارعة بالربح للدهقان فقال الدهقان ان زرعتها على أن يكون الثلث لى فافعل والا فلا فبازرع وحصد احتلفا ذكران الثلث للدهقان والباقي للعامل وفيه ايضا زرع بين اثنين غاب أحدهما فحصده الآخر كان متبرعا كذا في المحيط * والله أعلم

(كتاب المعاملة)

وفيه بابان

(الباب الأول في تفسيرها وشراؤها وأحكامها)

أما تفسيرها فهي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج مع سائر شرائط جوازها وأما شرائطها (منها) أن يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحربة (ومنها) أن لا يكونا مرتدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس قول من أجاز المعاملة حتى لو كان أحدهما مرتدا وقعت المعاملة أن كان المرتد هو الدافع فان أسلم فالخارج بينهما على الشرط وان قتل أو مات أو محق بدار الحرب فالخارج كله للدافع لانه نفعه له ولا أجر الجرائم اذا عمل وعندهما الخارج بين العامل المسلم وبين ورثة المرتد الدافع على الشرط في المحالين كما اذا ماتا مسلمين وان كان المرتد هو العامل فان أسلم فالخارج بينهما على الشرط بالاجماع هذا اذا كانت المعاملة بين مسلم ومرتد وأما اذا كانت بين مسلمين ثم ارتد أو ارتد أحدهما فالخارج على الشرط وتجوز معاملة المرتد دفعا واحدا بالاجماع (ومنها) أن يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمرة معاملة بما تزيد ثمرة بالعمل فان كان المدفوع نخلا فيه طلع أو بسر قد اجروا وخضر الا أنه لم يتباه عظمه جازت المعاملة وان كان قد تناهى عظمه الا أنه لم يربط بالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب النخل (ومنها) أن يكون الخارج لهما فلو شرط أن يكون الخارج لاحدهما فاسد (ومنها) أن تكون حصة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاعة مع معلومة القدر (ومنها) التسليم الى العامل وهو التخليه حتى لو شرط العمل عليه ما فسد أو ما يباين المدة فليس بشرط لجواز المعاملة استحسانا ويقع على أول ثمرة تخرج في أول السنة لتعامل الناس في ذلك من غير بيان المدة ولودفع أرض اليزرع فيها الرطاب أو دفع أرض فيها اصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لا بتداعباته ولا لا تنهائه جذه وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز ويقع على الجذة الاولى كما في الشجر المثمر وأما الشرائط المفسدة فأنواع (منها) كون الخارج كله لاحدهما (ومنها) أن يكون لاحدهما قفزان مسماة (ومنها) شرط العمل على صاحب الأرض (ومنها) شرط الحمل والحفظ بعد العهدة (ومنها) شرط الجذاذ والقطاف على العامل بالاخلاف (ومنها) شرط عمل تبقى منفعة بعد انقضاء المعاملة نحو السرقة ونصب العريش وغرس الاشجار وتقليب الأرض وما أشبه ذلك لانه لا يقتضيه العقد ولا هو من ضرورات العقود عليه ومقاصده (ومنها) شركة العامل فيما يعمل حتى ان النخل لو كان بين الرجلين فدفعه أحدهما الى صاحبه معاملة مدّة معلومة على أن الخارج بينهما ما أثلاثا ثلثاه له وثلثه للشريك الساكت فالمعاملة فاسدة والخارج بينهما على قدر المالك ولا أجور للعامل على شريكه ولو شرط أن يكون الخارج لهما على قدرهما جازت المعاملة ولو أمر الشريك

السالك الشريك العامل أن يشتري ما يلقيه به النخل فاشتره رجع عليه بتصف ثمنه وجازت المعاملة سواء كان العامل واحداً أو أكثر حتى لو دفع نخله إلى رحلين معاملة بالثلث جاز وسواء سوى بينهما في الاستحقاق أو جعل لأحدهما فضلاً (وأما حكم المعاملة الصحيحة فأشياء منها) أن كل ما كان من عمل المعاملة مما يحتاج إليه الشجر والكرم والرطاب وأصول الباذنجان من السقي وإصلاح النهر والحفظ وتلقيح النخيل فعلى العامل وكل ما كان من باب الثمن على الشجر والكرم والارض من السرقة ونقلب الارض التي فيها الكرم والشجر والرطاب ونصب العريش ونحو ذلك على قدر حقهما وكذلك الجذاذ والقطاف (ومنها) أن يكون الخارج بينهما على الشرط (ومنها) أنه إذا لم يخرج الشجر شيئاً لشيء لأحدهما (ومنها) أن العقد لازم من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الا متناعا والفسخ من غير رضى صاحبه الامن عذر (ومنها) ولاية الجبر على العمل الامن عذر (ومنها) جواز الزيادة على الشرط والمط عنه والاصل فيه ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا والمط جائز في الموضعين فاذا دفع نخلاً بالنصف معاملة فخرج المخرجان لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما أيهما كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل رب الارض ولا يجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئاً (ومنها) أن العامل لا يملك أن يدفع إلى غيره معاملة الا اذا قال له رب الارض اعمل برأيك (وأما حكم المعاملة الفاسدة فأشياء منها) أن لا يجبر العامل على العمل (ومنها) ان الخارج كله لصاحب الملك ولا يتصدق بشيء منه (ومنها) ان وجوب أجر المثل لا يجب على الخارج بل يجب وان لم يخرج الشجر شيئاً (ومنها) ان اجر المثل فيها يجب مقدراً بالاسم لا يتجاوز عنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجب غمماً وهذا الاختلاف اذا كان حصه كل واحد منهما مسمومة في العقد فان لم تكن مسمومة في العقد يجب أجر المثل غمماً باختلاف (وأما المعامل التي هي عذري فسخها) فبها أن يكون العامل سارقاً معروفاً بالسرقة فيضاف على الثمرة وأما التي تنفسخ بها المعاملة فالأقالة وانقضاء المدة وموت المتعاقدين هكذا في البدائع * وتنفسخ بمرض العامل اذا كان يضعفه عن العمل ولو اراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في الصحيح هكذا في التبيين * والله أعلم

§ (الباب الثاني في المتفرقات) §

المعاملة في الاشجار والكرم يحجزه من الثمرة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جازية اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزاً مشاعاً والقوى على انه تجوز وان لم يبين المدة كذا في السراجية * وتجوز المساقاة في الرطاب وأصول الباذنجان هكذا في السراج الوهاج * ولو دفع إلى آخر نخلاً أو شجراً أو كرم معاملة أشهر معلومة يعلم يقيناً أن النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمرة في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة فان كانت مدة قد تخرج الثمرة وقد لا تخرج فالمعاملة موقوفة فان اخرجت الثمرة في المدة المضروبة صحت المعاملة وان لم تخرج ففسدت وهذا اذا اخرجت في المدة المضروبة ما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئاً لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه بمنزلة وان لم تخرج النخل شيئاً في المدة المضروبة يتظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم تخرج في تلك السنة لعلة حدثت بها فالمعاملة جازية كذا في الخلاصة * ولو دفع أرضاً معاملة خمساً سنة لا تجوز وان شرط مائة سنة وهو ابن عشرين سنة جاز وان كان أكثر من عشرين لم يحجز كذا في التتارخانية * واذا دفع نخلاً لمعاملة على ان تكون النخيل مع الثمر بينهما نصفين ان كان النخيل في حد الماء والزيادة فالمعاملة في حق النخيل في الفار جازية وان خرجت

عن حد النماء والزيادة فالمعاملة فاسدة وانما يعرف خروج الاشجار عن حد النماء والزيادة اذا بلغت
وامتدت هكذا في الذخيرة * رجل دفع الى رجل كراما معاملة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل سوى
الحفظ قالوا ان كانت بحال لم تحفظ لذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون المحفظ
ههنا للنماء والزيادة وان كان بحال لا تذهب ثمرها قبل الادراك لم تحفظ لا تجوز المعاملة في تلك الاشجار
ولا يكون للعامل نصيب من تلك الثمار ولو دفع شجرة الجوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل جاز دفعها معاملة وللعامل حصة منها لانه يحتاج الى السقي او المحفظ حتى لو لم يحتاج الى
أحدهما لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * وفي مختصر خواص زاده رجل دفع نخلا الى رجلين معاملة
على ان لا أحدهما السدس والاخر نصف ولرب النخيل الثلث فهو جائز كذا في التتارخانية * واذا
دفع الرجل نخلا معاملة الى رجلين على ان يلحقا به بتلقيج من عندهما على ان الخارج بينهما أثلاثا فهذا
جائز ولو شرطوا ان لصاحب النخيل الثلث ولا أحد العاملين بعينه الثلثان ولا آخر مائة على العامل الذي
شرط له الثلثان فهذا فاسد واذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب النخيل وللعامل الاخر على العامل
الذي شرط له الثلثان أجر مثل عمله الا أنه لم يجاور به المسمى ثم يرجع العامل الذي شرط له الثلثان على
رب النخيل بأجر مثل عمله وبأجر مثل عمل الاخر بالغام بالغ واذا شرط رب النخيل بعض اعمال المعاملة
على العامل وسكت عن الباقي بان سكت عن ذكر السقي مثلا فان كان المسكوت عنه شيئا لا بد منه
اكتسب الخارج بان كان الثمر لا يخرج شيئا أصلا بدون السقي أو يخرج بدون السقي شيئا لا يرغب فيه
من مثل هذه النخيل أو يخرج شيئا مرغوبا الا أنه لا بد من السقي وفي هذه الوجوه المعاملة فاسدة
وأما اذا كان المسكوت عنه لا يؤثر في الخارج أصلا أو يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للحال
او كان لا يدري في الحال انه هل يؤثر في زيادة الجودة أو لا يؤثر فالمعاملة جائزة فان شرط رب النخيل السقي
على نفسه فان كان يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة جائزة وان شرط عمل رب
الارض وان كان يعلم ان السقي يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الارض
وان كان يعلم ان السقي يؤثر في تحصيل الخارج اما اصلا او جودة فالمعاملة فاسدة وان كان لا يدري ان
السقي هل يؤثر في الخارج أو لا يؤثر فالمعاملة فاسدة أيضا واذا شرط رب الارض السقي على نفسه
والباقي على العامل فهذا ولو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء واذا شرط المحفظ على رب
النخيل في مكان لا يحتاج فيه الى المحفظ بان كان في حائط والحائط حصين فالجواب فيه كالجواب
في اشتراط السقي على رب الارض اذا كان السقي لا يؤثر في الخارج أصلا كذا في المحيط * واذا دفع
الى رجل نخلا معاملة على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان يستأجر العامل فلانا يعمل بمائة درهم
كان هذا فاسدا بخلاف ما اذا قال على ان يستأجر العامل اجيرا ولم يعين الاجير كذا في الذخيرة * فنخيل
بين رجلين دفعاه الى رجل سنه هذه يقوم عليه فخرج فنصفه للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب
أحدهما وثلثه من نصيب الاخر والباقي بين صاحبي النخيل ثلثاه للذي شرط الثلث من نصيبه وثلثه
للاخر جاز ولو شرطوا ثلثي الباقي لشارط الثلثين من نصيبه فالمعاملة فاسدة كذا في محيط السرخسي *
واذا كان النخيل بين رجلين دفعاه الى رجل معاملة مدته معلومة على ان نصف الخارج للعامل
والنصف الاخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز وانه ظاهر ولو شرط ان نصف الخارج لاحد
صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شيء والنصف الاخر بين صاحبي النخيل الاخر والعامل نصفان
او على المتألفه فهذا فاسد كذا في المحيط * ولو اشترطوا ان للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب أحدهما
وثلثاه من نصيب الاخر على ان النصف الباقي بين صاحبي النخيل نصفان فهو فاسد كذا في المبسوط *

دفع رجل نخله الى رجلين يقومان عليه على ان لاحدهما بعينه نصف الخارج والاخر سدسه ولرب
النخيل ثلثه جازلانه استأجر احدهما بنصف الخارج والاخر سدسه وكذلك لو شرط لاحد العاملين
مائة درهم على رب النخيل وللآخر الثلث ولرب النخيل الثلثان جازلانه استأجرهما ببدلين مختلفين وذلك
جائز حالة الانفراق ولو شرطوا رب النخيل الثلث واحدا العاملين بعينه الثلثان وللآخر على صاحب
الثلثين اجر مائة درهم كان فاسدا لانه شرط لا يقتضيه العقد لان المعاملة تقتضي ان يكون اجر العاملين
على صاحب النخيل كذا في محيط السرخسي * ولودفع نصف النخيل لمعاملة لا يجوز واذا دفع الرجل
الى رجل نخلا لمعاملة على ان يعمل فيكون النخيل والخارج بينهما نصفين كانت المعاملة فاسدة فرق
بين هذا وبين ما اذا دفع الرجل الى غيره أرضا فيها زرع قد صار بطلا على ان يقوم عليه ويسقيه حتى
يستحصل ما اخرج الله تعالى من شئ فهو ينشأ نصفان كان ذلك جائزا كذا في التتارخانية * واذا
دفع الرجل الى آخر أرضا بيضاء لغرس فيها اعراسا على ان الاغراس والثمار بينهما فهو جائز وان
شرطا ان تكون الاغراس لاحدهما والثمار لآخر لا يجوز لان هذا الشرط قاطع للشركة فانه عسى
لا يثمر النخيل في تلك المدة فصاحب الغرس لا يصيبه شئ وان شرطا ان يكون الثمر بينهما نصفين
والاغراس خاصة لاحدهما بعينه فان شرط الاغراس فذلك جائز وان شرط الاغراس لم تكن
الاغراس من جهته فذلك فاسد والقياس ان لا يجوز في الوجهين جميعا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى في النوادر وان شرطا ان تكون الثمار بينهما وسكان عن الاغراس فالاغراس لمن كانت
الاغراس من جهته كذا في الذخيرة * واذا دفع الى غيره أرضا بيضاء سنين مسماة على ان يغرسها
نخلا او شجرا او كرم ما على ان ما اخرج الله تعالى من شجرا ونخل او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان
الارض بينهما نصفان فهذا فاسد اذا فسدت هذه المعاملة وقبض العامل الارض على هذا وغرسها
نخلا او شجرا او كرم فأنحرت ثمرها كثيرا فجميع النخل والشجر والكرم لرب الارض وعلى رب الارض
قيمة الاغراس للغراس واجرمثل عمله وكذلك لو لم يشترط له رب الارض شيئا من الارض ولكن قال له
اغرسها شجرا او نخلا او كرم ما على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك من شئ فهو بينهما نصفان وعلى ان لك
على مائة درهم او كرم حنطة او نصف ارض أخرى بعينها سوى الارض التي غرس فيها فهذا كله فاسد
كذا في المحيط * ولو كان الغرس من عند رب الارض واشترط ان ما يخرج من ذلك فهو بينهما نصفان
وعلى ان للعامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد واذا عمل على هذا فالحخراج بينهما نصفان
ولو كان الغرس من قبل العامل وقد اشترط ان الخراج بينهما نصفان على ان لرب الارض على المزارع
مائة درهم فهذا فاسد ثم الخراج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه ولو كان الغرس والبذر
من رب الارض والمسئلة بجالها كان فاسدا ايضا والخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه
وقيمة غرسه وبذر مثل بذره على المزارع وكذلك لو شرط له الغراس مكان المائة حنطة أو شيئا من
الحبوب بعينه أو بغير عينه فالكل في المعنى الذي يفسد به العقد سواء كذا في المدسوس * وفي
الفتاوى العتبية ولودفع النخيل لمعاملة بعد خروج الثمر فان كان يزيد بعمله الثمر حتى صار شريكا فيه
جائزا فان استحق ربح على الدافع بأجر مثل عمله والا فلا كذا في التتارخانية * وجعل دفع الرجل
أرضا لغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع
اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة بأجر مسمى ثم ان صاحب
الارض أخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل النيروز حتى يرفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت قبل
خروج الثمار كان له ذلك لان الغراس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك الوقت ضررا ظاهرا قال رضى الله

عنده وعندى ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مسانته لايحجر المستأجر على قلع الاشجار
ان ابي كذا في فتاوى قاضى خان * اذا دفع الى ابن له ارضا بغرس فيها على ان الخارج بينهما نصفان
ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات المدافع وخلف الابن المدفوع اليه وورثته سواء فأراد بقية الورثة
أن يكلف الابن المدفوع اليه قلع الاشجار كلها ويقسموا الارض قال ان كانت الارض تحتل القسم
قسمت بينهما فما اصاب حصه الغارس فذلك له مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية
أرضه ان لم يجرب بينهم صلح وان كانت الارض لا تحتل القسم يكلف بقلع الكل الا اذا جرى بينهم صلح
واذا دفع أرضا الى رجل على ان يغرس فيها أغراسا على ان الخارج بينهما نصفان وانقضت المدة بخير
رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر ويملكها وان شاء قلعها كذا في المحيط * أكار غرس
في ارض المدافع تالة بأمرة فان كانت التالة للدافع فالاشجار له وان كانت للاراد فله كذا في الارغرس
لي فكذلك وللا كارقية التالة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فالغراس للغارس
ويكفله المالك قلعها ولو قال اغرسها على ان الغراس أنصافا جاز كذا في الوجيز للكردرى * رجل
دفع الى رجل أرضا ليغرس فيها ودفع اليه التالة فغرس فقال صاحب الارض أنا دفعت التالة
والاشجار لي وقال الغارس قد سرقت تلك التالة وأنا غرست بتالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار
يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة التالة التي دفعها اليه
قول الغارس حتى لا يكون ضامنا لاه كان أم نافعها كذا في فتاوى قاضى خان * رجل دفع أرضه
الى آخر ليتخذ كرمه فكل ذلك لصاحب الارض وللغارس قيمة ما أحده وأجرة ما عمل كذا في جواهر
الفتاوى * واذا دفع الرجل كرمه الى غيره معاملة وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الادراك
يطلب الشركة ان كان رده على صاحبه بعد ما خرجت الثمرة والعنب وصار بحال لو قطعت كان لها
قيمة لا تبطل شركته وهو الشريك على الشرط المتقدم وان كان رده قبل خروج الثمرة أو بعد دخولها
ولكن في وقت لو قطعت لم يكن لها قيمة فلا شركة فيها كذا في الذخيرة * ولو دفع الى رجل رطبة قد
انتهى جذها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها حتى يخرج بذرهما على أن مازر الله تعالى من
بذرهما فهو بينهما ما جاز استحسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له رقت معلوم والبذر بينهما والرطبة
لصاحبها ولو اشتراط أن تكون الرطبة بينهما ما نصفين فسدت المعاملة كذا في الظهيرية * ولو دفع
الى رجل غراس شجر أو كرم أو نخل فدعا في الارض ولم تبلغ الثمرة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقى
نخله فانخرج من ذلك فهو بينهما ما نصفان فهذه معاملة فاسدة الا ان يسمى سنين معلومة لانه لا يدري
في كم تحمل النخل والشجر والكرم والاشجار تنفوا في ذلك لتفاوت مواضعها من الارض بالقوة
والضعف فان بينامدة معلومة صار مقدر المعقود عليه من عمل العامل معلوما فيجوز ان لم يبدأ ذلك
لا يجوز كذا في المبسوط * واذا دفع النخل معاملة وأراد العامل أن يضع الوصل على الاشجار
فاصل القضيب على الدافع ثم العمل في الوصل من ضرب آلة الشق حتى ينشق الشجر فيدخل
قضيب الوصل في الشق وما أشبه ذلك الى ان يتم الوصل على العامل وعلى هذا القضيب الذى
يتخذ منه الغرس على صاحب الكرم والعمل ليصير غرسا على العامل وكذا الدعام على
صاحب الكرم ونصبها في الكرم على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا وعليه الفتوى
كذا في الذخيرة * حرث غرس أشجارا في أرض بغير أمر صاحب الارض فلما كبرت الاشجار
اختصم فيها فان كان رب الارض مقرأ بالاشجار غرسها المحراث من ملك نفسه فهي للمحراث لكن
لا تطيب له ديانة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان غرس بغير أمره وان كان غرس بأمره من غير

شرط شركة تطيب له كذا في الفتاوى الكبرى * رجل دفع إلى رجل ثالة لغرسها على حافة نهر
 لا أهل قرية فلما غرس وأدرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عيالي دفعت إليك الثالة
 لغرسها لي فتكون الأشجار لي قالوا ان علم أن الثالة كانت للغارس كانت الأشجار له وان كانت الثالة
 للدافع فان كان الغارس في عياله الدافع يعمل له مثل هذا العمل كانت الأشجار للدافع لان الظاهر
 شاهده وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالة
 وكذا لو كان الغارس قلع الثالة من أرض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الأرض قيمة
 الثالة يوم قلعها كذا في فتاوى قاضي خان * دفع كرمه معاملة قائم وكان الدافع وأهل داره
 يدخلون الكرم كل يوم فبما كانوا منه يحملون والعامل لا يدخل الا قليلا فان أكل أهل دار الدافع
 أو جملوا بغير إذن الدافع فالضمان عليهم دون الدافع كالأجنبي وان أخذوا باذنه وهم ممن يجب عليه
 نفقتهم فهو ضمان نصيب العامل كما لو قبض هو بنفسه ودفع اليهم وان لم يكونوا ممن يجب عليه نفقتهم
 لا ضمان عليه لان أكثر ما فيه أنه دل على اتلاف مال الغير وهناك لا يضم كذا في الفتاوى الكبرى *
 واذا دفع إلى رجل نخلا له معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما أخرج الله تعالى من شيء منه
 فهو بينهما نصفان فقام عليه ولقحه حتى صار يسرا أخضر ثم مات صاحب الأرض فقد انتقضت المعاملة
 بينهما في القياس وكان البسر بين ورثة صاحب الأرض وبين العامل نصفين لان صاحب الأرض
 استأجر العامل ببعض الخراج ولو استأجره بدارهم انتقضت الاجارة بموت أحدهما أيهما مات
 فكذلك اذا استأجره ببعض الخراج ثم انتقضا بموت أحدهما بمنزلة اتفقا على نقضها في حياتهما
 ولو نقضاها والخارج بسر كان بينهما نصفين ولكنه استحسن فقال للعامل أن يقوم عليه كما كان
 يقوم حتى يدرك الثمر وان كره ذلك الورثة لان في انتقاض العقد بموت رب الأرض اضراء بالعامل
 وابطالها كان مستحقا له بعقد المعاملة وهو ترك الثمار في الأشجار إلى وقت الإدراك واذا انتقض
 العقد بكاف المجداد قبل الإدراك وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر يجوز بقاؤها لدفع
 الضرر وكما يجوز أن يعقد العقد ابتداء لدفع الضرر يجوز بقاؤه لدفع الضرر بالطريق الاولي وان قال العامل
 أنا أخذ نصف البسر له ذلك لان ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا رضى بالتزام الضرر انتقض العقد بموت
 رب الأرض الا أنه لا يملك المحاق الضرر بورثة رب الأرض فيثبت الخيار للورثة فان شاؤا صرموا البسر
 فقموه نصفين وان شاؤا أعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاؤا أنفقوا على البسر حتى يبلغ
 ويرجعون بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر ولو كان مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه وان
 كره صاحب الأرض لانهم قائمون مقامه وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان لصاحب الأرض
 من الخيار مثل ما وصفنا الورثة في الوجه الاول ولو ماتا جميعا كان الخيار في القيام عليه وتركه إلى ورثة
 العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الأرض فكذلك
 يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب توريث الخيار بل من باب جلافة الوارث المورث فيما هو حق
 مستحق له وهو ترك الثمار على النخل إلى وقت الإدراك وان أبوا أن يقوموا عليه كان الخيار إلى ورثة
 صاحب الأرض على ما وصفنا في الوجه الاول ولو لم يمت واحد منهما ولكن انتقضت مدة المعاملة
 والبسر أخضر فهذا الاول سواء والخيار فيه إلى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر
 ويكون بينهما نصفان الا أن هناك العامل اذا اختار الترك فعليه نصف أجر مثل الأرض كذا في
 الميسوط * اذا دفع كرمه معاملة فمات العامل في الهبة فانفق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متبرعا
 ورجع به في الثمر ولا سبيل للعامل على الغلة حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسئلة بحالها

لم يرجع كذا في السراجية * وإذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه فخلاله معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلبسه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فعمل على هذا فإخراج بين العامل وبين صاحب النخيل نصفان إذا سلم العبد والصبي من العمل استخسنا وانما من العمل في النخيل إن كان العامل عبداً فجميع الثمر لصاحب النخيل وعلى صاحب النخيل قيمة العبد لمولى العبد وإن كان العامل صليماً فعلى عاقلة صاحب النخيل دية الصبي والتمر بينه وبين ورثة الصبي نصفان كذا في المحيط * دفع العبد أو الصبي فخله معاملة ولم يعمل حتى حجر عليه لا تمتنع لأن المعاملة لازمة من الجانبين حتى لا يملك العبد نفعها قبل العمل فلا يؤثر فيها الحجر كذا في محيط السرخسي * ولو أن عبداً محجوراً أو صلياً محجوراً في يده نخيل دفع إلى رجل بالصف فعمل العامل فإخراج كله لصاحب النخيل ولا أجر للعامل إن كان الدافع صلياً لا في الحال ولا في ثانی الحال وإن كان الدافع عبداً لا يؤخذ بأجر مثل العامل في الحال ويؤخذ به بعد العتق كذا في المحيط * أكار غرس أشجاراً في أرض الدهقان ومضت مدة المعاملة إن غرسها للدهقان فهو متبرع وإن أمره الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الأشجار وإن غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للكاروبط بآله الدهقان بتسوية الأرض معلوم يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل شيء من البذر وبذروا للعلم فإخراج لارباب البذر لأنهم لم يسلموا البذر للعلم كذا في الوجوه - لا كدرى * نهريين رجلين على ضفته أشجار كل واحد من الرجلين يدعى الأشجار قالوا إن عرف غرسها فهو له وإن لم يعرف فما كان من الأشجار في موضع هو ملك أحدهما خاصة كان له وما كان في المواضع المشتركة يكون بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * مستأجر الـ كرم أحاطة طويلة إذا اشترى الأشجار والزراحين ثم دفع الأشجار والزراحين إلى الآخر معاملة جار كذا في الذخيرة * مزارع زرع ثوماً فقطع بعضها وبقي البعض غير مقلوع فنبت بعد مضي مدة المعاملة بتسوية وإنساقها فبنت مما بقي في الأرض غير مقلوع فهو بينهما وبين رب الأرض على الشرط الذي كان بينهما وما نبت مما صار مقلوعاً وهو في الأرض كذلك فهو للأزارع الذي نبت سقيه وعليه ضمان ما استهلك وإن نبت من غير سقي ينبغي أن يكون بينهما ما على قدر خفهما في البذر كذا في المحيط * غرس أشجاراً على طرف حوض القرية ثم قطعها بعد ذلك نبتت من عروقها فأنشأت للغارس لأنه فرع ما ملكه كذا في الوحي لا كدرى وفي النوازل مطبوعة بقيت فيها بقية فأنتهى الناس أن تركه لأحدهما شاء لا بأس به كما لو حصد زرعاً وبقي هناك سنبال لا بأس بالنقاطها كذا في الخلاصة * ويجب للعامل حفظ نفسه عن المحرام لا يجوز له أن يحرق شيئاً من الأشجار والقضبان لطبخ القدور ولا من الدعاثم والعريش وإذا رفع القضبان وقت البيع وأخرج من الكرم لا يحمل له أن يأخذ من القضبان يعني من مديح (٢ يعني شاخ خشك) ولا يجوز للعامل أن يخرج شيئاً من العنب والتما للضيف وغيره إلا باذن صاحب الكرم كذا في فتاوى قاضي خان * دفع المريض فخلاله معاملة وتسقيه حتى أثمر ثم مات رب النخيل ولا مال له غير النخيل وثمره فإنه ينظر إلى الثمر يوم طلع من النخيل وصار كعري وصار له قيمة فإن كان نصف قيمته مثل أجر العامل أو أقل فلا عامل نصف الثمر وإن كان أكثر من أجر مثله نظر إلى ما دارأجر مثل العامل يوم تقع التسمية فيعطى العامل ذلك وثلاث تركه الميت مما بقي من حصته وصية له إلا أن يكون وارثاً فلا وصية له وإن كان على المريض دين محيط بماله فإن كانت قيمة النصف من الكرم حين طلعت مثل أجره ضربت مع الغرماء بنصف جميع الثمر وإن كانت قيمة نصفه أكثر من أجر مثله ضيرت منهم في التركة بمقدار أجر مثله ليكر الوصية هنا بطريق الحساب ولو دفع الصحيح إلى المريض

٢ أي القضبان اليابسة

فخلاله معاملة على أن للعامل جزاً من مائة جزء مما يخرج منه فقام عليه المريض بأجرته وأعوانه
 وسفاهه والقحه حتى صار ثمرها ثم مات ولا مال له غيره وعاليه دين ورب الخيل من رثته وأجره مثل ذلك
 العمل أكثر من جهته فليس له إلا ما شرط له لأن المريض إنما يتصرف ههنا فيما لا حق فيه لغرمائه
 ولورثته وهو منافع بدينه كذا في المدسوط * أشجار على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير
 نافذة بعض الأشجار في ساحة لهذه السكة فادعى بعض أهل السكة أن غارسها فلان وأبا وارثه
 وأنكر أهل السكة ذلك فالمدعى يطلب منه اليد فان لم يكن له بينة فما كان من الأشجار خارجاً من
 حريم النهر فلجميع أهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لأرباب النهر لأنه إذا لم يعرف الغارس
 ولا مالك التالة تحكم الأرض كدائي الفتاوى الكبرى * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى
 شجرة في أرض رجل نبت من عروقها في أرض غيره فان كان صاحب الأرض هو الذي سقاها وأثبت
 فهو له وإن كان نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة أن صدقه رب الأرض أنه نبت من عروق شجره وإن
 كذبه فالقول قوله كذا في فتاوى قاضي خان * نواة رجل ذهبت بها الرمح إلى كرم غيره فنبتت
 منها شجرة فهي لصاحب الكرم لأن النواة لا قيمة لها وكذا لو وقعت حوطة رجل في كرم غيره فنبتت
 منها شجرة لأن الشجرة نبتت من النواة بعد ما ذهب لحم الحوطة فهذا هو الأول سواء كذا في الفتاوى
 الكبرى * ولو خرج الثمر في الخيل ثم استحققت الأرض فالكل للمستحق ويرجع العامل على الدافع
 بأجره مثل عمله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب للعامل شيء كذا في التتارخانية ناقلاً عن العتائية * رجل
 له شجرة تعرفت في ملك الغير ونبتت العروق فهو لصاحب الشجرة تلك التلات من صاحب الأرض
 فان كانت التلات تبيس إذا قطعت الشجرة لم تجز لهبة وإن كانت لا تبيس فالهبة جائزة كذا في الفتاوى
 الكبرى * العامل إذا غرس الأشجار في كرم الدهقان في مدة المعاملة فانقضت مدة المعاملة ينظر أن
 غرسها الدهقان متبرعاً فهي للدهقان وإن أمر الدهقان بشراؤها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى
 الدهقان للعامل مثل الدراهم التي اشترى بها الأشجار وإن غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للأكار
 والدهقان يأمره بقلعها كذا في التتارخانية * العامل في كرم إذا باع أوراق الفرساد بغير إذن صاحب
 الكرم ينظر أن أحاز صاحب الكرم البيع حال قيام الأوراق فالثمر له وإن استملك المشتري الأوراق
 ثم أحاز صاحب الكرم البيع أو لم يجز فلا شيء له من الثمن وله الخيار إن شاء ضمن العامل وإن شاء ضمن
 المشتري كذا في الدخيرة * ودفعها معاملة ولم تخرج الأشجار شيئاً فباع صاحبها الأشجار فنفذ البيع
 وفسدت المساقاة لأنها استنجار ببعض الخارج فإذ لم تخرج شيئاً لم يتعلق به حقه فصيح البيع وإن
 كان سفي الأشجار وحفظها لاشئ له لأنه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد كذا في الوجيز
 للكردي * ولو وكله بأن يأخذ نخلاً بيمينه فأخذ به بما يتعاب الناس فيه جاز على الشرط
 وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه وإن أخذ بما لا يتعاب الناس فيه من قلة نصيب العامل
 لم يلزم العامل ذلك إلا أن شاء فإن عمله وقد علم نصيبه منه ولم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له كذا
 في المدسوط * وإذا دفع الرجل إلى رجل نخلاً له ووكلاء أن يدفعها معاملة هذه السنة فدفعها
 بما لا يتعاب الناس في مثله وعمل العامل بالخارج كله لرب الخيل وللعامل على الوكيل أجره مثل
 عمله وفي المزارعة يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في التتارخانية * دفع
 أشجاراً إلى رجل على أن يقوم عليها ويشدها ما يحتاج إلى الشد ويشد منها ما يحتاج إلى التشذيب فآخر
 الأكار شد الأشجار حتى أصابها البرد وهي أشجار إن لم تشدها أفسدها البرد فالأكار ضامن بقيمة
 ما أصابه البرد كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا وكل الرجل غيره بالمعاملة في الخيل والأشجار

فإن كان وكيلاً من جانب العامل فهو الذي يلي قبض نصيب العامل باتفاق الروايات وإن كان وكيلاً من جانب رب النخيل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب النخيل وعلى رواية كتاب الوكالة يملك كذا في الذخيرة * لو كان العامل غرسها نخلاً وكر ما وشجراً وقد كان اذن له الدافع في ذلك فلما بلغ وأثمر استحقها رجل فإنه يأخذ أرضه ويقطع من النخيل والكر والشجر ما فيها ويضمنان للمستحق نقصان القاع إذا قلعا ذلك بالاتفاق ويضمن الغارس له أيضاً نقصان الغرس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ويرجع العامل بما ضمن من نقصان القلع والغرس على الدافع وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى للمستحق أن يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وعند محمد رحمه الله تعالى الغاصب ضامن كالمتلف وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ضمان ذلك للمستحق على المتلف دون الغاصب ثم الغارس يرجع على الدافع لاجل الغرور الذي تمكن في عقد المعاوضة بينهما كذا في المبسوط * وإذا دفع إلى رجل نخلاً لم يخله معامله بالنصف ولم يقل عمل برأيه فدفعت العامل إلى آخره معامله فعلم أنه فيه خراج فهو صاحب النخيل وللعامل الآخر على العامل الأول أجر مثله فيما عمل بالغمام بالغ ولا أجر للعامل الأول (قال) وقوله بالغمام بالغ قول محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجاوز به ما سعى كذا في المحيط * ولو هلك الثمر في يدي العامل الآخر من غير عمله وهو في رؤس النخيل فلا ضمان على واحد منهما ما ولو هلك من عمله في أمر خالف فيه أمر العامل الأول فالضمان لصاحب النخيل على العامل الآخر دون الأول ولو هلك في يده من عمله في أمر لم يخالف فيه أمر العامل الأول فلصاحب النخيل أن يضمن أيهما شاء فإن اختار تضمين الأول لم يرجع على الآخر بشئ وإن اختار تضمين الآخر يرجع على الأول هذا إذا لم يقل له عمل فيه برأيه فأما إذا قال وشرط له النصف فدفعه إلى رجل آخر بثالث مخارج فهو هذا جاز وما خرج من الثمر فنصفه لرب النخيل والسادس للعامل الأول وذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أنه إذا لم يقل عمل برأيه وشرط له شيئاً معلوماً وشرط الأول للثاني مثل ذلك فهو فاسدان ولا ضمان على العامل الأول كذا في البدائع * والله أعلم بالصواب

(كتاب الذبايح)

وفيه ثلاثة أبواب

(الباب الأول في ركنه وشرائطه وحكمه وأنواعه)

الذكاة نوعان اختيارية واضطرارية أما الاختيارية فركنها الذبح فيما يذبح من الشاة والبقر والتمر فيما ينحر وهو الأبل عند القدرة على الذبح والنحر ولا يحل بدون الذبح والنحر والذبح هو فري الأوداج ومحلها ما بين اللبة واللعين والنحر فري الأوداج ومحلها آخر الحلق ولونحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر يحل لوجود فري الأوداج لكنه يكره لأن السنة في الأبل النحر وفي غيرها الذبح كذا في البدائع * وفي الجامع الصغير ولا بأس بالذبح في الحلق كله أسفله وأوسطه وأعلاه وفي فتاوي أهل مصر قد قصاب ذبح الشاة في ليلة مظلمة فقطع أعلى من الحلقوم وأسفل منه يحرم أكلها لأنه ذبح في غير المذبح وهو الحلقوم فإن قطع البعض ثم علم فقطع مرة أخرى الحلقوم قبل أن يموت بالأول فهذا على وجهين أما إن قطع الأول بتمامه أو قطع شيئاً منه ففي الوجه الأول لا يحل لأنه ما قطع الأول بتمامه كان موته من ذلك القطع أسرع من موته من الثاني وفي الوجه الثاني يحل كذا في الذخيرة والمحيطين * وأما

الاضطرارية فركنها العقر وهو الجرح في أي موضع كان وذلك في الصيد وكذلك ما ندس الأبل
والبقر والغنم بحيث لا يدرك علم اصحابها لانها بمعنى الصيد وان كان مستأنسا وسواء ذك البعير
والبقر في العقر أو في المصرف ذلك كانه العقر كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وأما الشاة ان نذت
في العقر فذ كانتا العقر وان نذت في المصرف لم يحز عقرها وكذلك ما وقع منها في قلب فلم يقدر
على اخراجه ولا مذبحه ولا محرره وذكر في المنتقى في البعير اذا صال على رجل فقتله وهو
يريد الذكاة حل كله لانه اذا كان لا يقدر على اخذ صابرة الصيد (وأما شرائط الذكاة بأنواع)
بعضها بيم الذكاة الاختيارية والاضطرارية وبعضها يخص احدا همدون الاخرى اما الذي بعهما
فانها أن يكون عاقلا فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبح يقدر
عليه تؤكل ذبيحته وكذلك السكران (ومنها) أن يكون مسلما او كتابيا فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمرتد
لانه لا يعرف على الدين الذي انتقل اليه ولو كان المرتد غلاما مراهقا لا تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تؤكل بناء على أن رده صحبة عندهما
وعنده لا تصح وتؤكل ذبيحة أهل الكتاب ويستوى فيه أهل الحرب منهم وغيرهم وكذا يستوى فيه
نصارى بني ثعلب وغيرهم لانهم على دين نصارى العرب فان انتقل الكتابي الى دين غير أهل الكتاب
من الكفرة لا تؤكل ذبيحته ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين أهل الكتاب تؤكل ذبيحته
والاصل فيه أنه ينظر الى حاله ودينه وقت ذبحه دون ما سواه وهذا أصل أصحابنا أن من انتقل من مله
من الكفرة الى مله يقر بها يجعل كائنه من أهل تلك الملة من الاصل والمولود بين كتابي وغير كتابي تؤكل
ذبيحته أيهما كان الكتابي الأب والام عندنا فأما الصابئون فتؤكل ذبايحهم في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تؤكل ثم انما تؤكل ذبيحة الكتابي
ادام يشهد بذبحه ولم يسمع منه شيء أو شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده لانه ادالم يسمع منه شيء
يحمل على أنه قد سمي الله تعالى تحسينا للظن به كما بالمسلم ولو سمي منه ذكر اسم الله تعالى لكنه عني
بالله عز وجل المسيح عليه السلام قالوا تؤكل الا اذا نص فقال بسم الله الذي هو ثالث ثلاثة فلا يحمل
فأما اذا سمي منه أنه سمي المسيح عليه السلام وحده أو سمي الله سبحانه وسمى المسيح لا تؤكل ذبيحته
(ومنها) التسمية حالة الذكاة عندنا أي اسم كان وسواء قرن بالاسم الصفه أن قال الله أكبر الله أعظم
الله أجل الله الرحمن الله الرحيم ونحو ذلك أو لم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم أو غير ذلك وكذا
التهيل والتحميد والتسبيح وسواء كان جاهلا بالتسمية المعهودة أو عالما وسواء كانت التسمية بالعربية
أو بالعربية أو أي لسان كان وسواء كان لا يحسن العربية أو يحسنها كذا روى بشر عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى ولو أن رجلا سمي على الذبيحة بالرومية أو بالعربية وهو يحسن العربية أو لا يحسنها
أجزأه ذلك عن التسمية ومن شرائط التسمية أن تكون التسمية من الذابح حتى لو سمي غيره والذابح
سأكت وهو ذا كر غير ناس لا يحمل (ومنها) أن يريدها التسمية على الذبيحة فان أراد بها التسمية
لافتتاح العمل لا يحمل وعلى هذا اذا قال الحمد لله ولم يرد به التسمية بل أراد به الحمد على سبيل الشكر
لا يحمل وكذا لو سمي أو مل أو كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة وانما أراد به وصفه بالوحدانية والتمتره
عن صفات المحدث لا غير لا يحمل كذا في البدائع * ولو عطس فقال الحمد لله يريده التحميد على
العطاس فذبح لا يحمل كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) تحريم اسم الله تعالى من غيره وان كان
اسم النبي (ومنها) أن يقصد بذبح كرام الله تعظيمه على المحلوس لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو قال اللهم
اغفر لي لم يكن ذاك تسمية لانه دعاء والدعاء لا يقصد به التعظيم المحض وأما وقت التسمية فوفته على

الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديعها عليه الا بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه وأما وقت الاضطرابية فوقتها وقت الرمي والارسال وأما الذي يرجع الى المذكي فهو ان يكون حلالا وهذا في الذكاة الاضطرابية دون الاختيارية وأما الذي يرجع الى محل الذكاة (فنها) تعيين المحل بالتسمية في الذكاة الاختيارية وعلى هذا يخرج ما اذا ذبح وسمى ثم ذبح اخرى ينظر ان التسمية الاولى تجزئ عنه ما لم تؤكل فلا بد ان يحدد لكل ذبيحة تسمية على حدة (وهنا) قيام أصل الحياة في المستأنس وقت الذبح قلت أو كثر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يمكن في قيام أصلها بل تعتبر حياة مستقرة كذا في البدائع * المتردية والمتخفة والموقوذة والشاة المريضة والنطجة ومشوقة البطن اذا ذبحت ينظر ان كان فيها حياة مستقرة حلت بالذبح بالاجماع وان لم تكن الحياة فيها مستقرة تحل بالذبح سواء عاش أو لا يعيش عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعليه السمو كذا في محيط السرخسي * وأما خروج الدم بعد الذبح فيما لا يحل الا بالذبح فهل هو من شرائط الحل فلا راية فيه عن أصحابنا وذكروا في بعض الفتاوى انه لا بد من أحد شئين اما التحرك واما خروج الدم فان لم يوجد لا تحل كذا في البدائع * وان ذبح شاة أو بقرة فخرج منها دم ولم تحرك وجهه مثل ما يخرج من الحية اكلت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه تأخذ رجل ذبح شاة مريضة فلم تحرك منها الا فوها ان فتحت فاهها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان فتحت عينها لا تؤكل وان غصتها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قضتها ما اكلت وان لم يقم شعرها لا تؤكل وان قام اكلت هذا كله ادا لم يعلم أنها حية وقت الذبح تكون هذه علامة الحياة فيها اما اذا علمت حياتها يقينا وقت الذبح اكلت بكل حال كذا في السراج الوهاج * (وأما حكمها) فطهارة المدبوح وحل اكله من الماء كحل وطهارة غير الماء كحل للاستفاغ لا بجهة الاكل كذا في محيط السرخسي * والخنثى والخنثى تجوز ذبحتهما كذا في المجوهرة النيرة * لا يكره ذبح الابرس وخبزه وطبخه وغيره أولى كذا في الغرائب * المرأة المسلمة والكافية في الذبح كالرجل وتؤكل ذبيحة الاخرس مسلما كان أو كافيا كذا في فتاوى قاضي خان ولا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد سواء ذبحه في الحل أو في الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الدابح حلالا أو حراما وهذا بخلاف ما اذا ذبح المحرم غير الصيد أو ذبح في الحرم غير الصيد لانه فعل مشروع كذا في الكافي * نصراني ذبح صيدا في الحرم لا يحل كذا في السراحيمة * مسلم ذبح شاة المجوسى ليبت بارهم أو الكافر لا تهتم تؤكل لانه سمي الله تعالى ويكره للمسلم كذا في التتارخانية باقلاء جامع الفتاوى * وفي المشكل ذبح عند رأى الضيف تعظيمه لا يحل اكلها وكذا عند قدوم الامير أو غيره تعظيمها فما اذا ذبح عند غيبة انضيف لاجل الضيافة فانه لا بأس به كذا في المجوهرة النيرة * وفي التجريد المسلم اذا ذبح فأمر المجوسى بالسكين بعد الذبح لم يعمر ولو ذبح المجوسى وأمر المسلم بعده لم يحل كذا في التتارخانية * والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة الخلقوم وهو مجرى لنفس المريئ وهو مجرى الطعام والودجان وهما عرقان في بابي الرقبة يجري فيهما الدم فان قطع كل الاربعة حلت الذبيحة وان قطع اكثرها وكذا لا بد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا بد من قطع الخلقوم والمريئ وأحد الودجين والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما أن لا أكثر حكمه انكل كذا في المضمرات * وفي الجامع الصغير اذا قطع نصف الخلقوم ونصف الوداج ونصف المريئ لا يحل لان الحل متعلق بقطع الكل أو الاكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كذا في الكافي * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا قطع الخلقوم والمريئ

والاكثر من كل ودجين يحل وما لا فلا قال مشايخنا وهو اصح الجوابات واذا ذبح الشاة من قبل القفا فان قطع الاكثر من هذه الاشياء قبل ان تموت حلت وان ماتت قبل قطع الاكثر من هذه الاشياء لا تحل ويكره هذا الفعل لانه خلاف السنة وفيه زيادة ايلام كذا في المحيط * شاة أو بقرة اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان فيه تضديع الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المجنين لا يذكي بذكاة الام كذا في فتاوى قاضي خان * من نحر باقة أو ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل أشعر أو لم يشعر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا تم خلقه كل كذا في الهداية * المجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يدرك على ذبحه فبات يؤكل وهذا التفريق على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهاية * رجل شق بطن شاة فأخرج الولد حيا وذبح ثم ذبح الشاة قالوا ان كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاقول وذلك ليس بذكاة وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكاة هو النسي كذا في فتاوى قاضي خان * أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين عسرت الولادة عليها ان من مذبح حل وان من غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبح حل وان أمكن لا كذا في الوجيز للكردي * سننوا قطع رأس دجاجة فانه لا يحل بالذبح وان كان يتحرك كذا في المنتقط * والآلة على مربيين قاطعة وفاسخة والقاطعة على ضربين حادة وكلية فالحادة يجوز الذبح بها من غير كراهة حديد كان أو غير حديد كالوذبح باللبطة أو بالمروءة أو بشقة العصا أو بالعظم والكلية لا يجوز الذبح بها ويكره ولو ذبح بسنن أو ظفر منزوع يحل ويكره كذا في محيط السرخسي * وأما الآلة التي تفسخ فالتفرا القاشم والسنن القاشم لا يجوز الذبح بها بالاجماع ولو ذبح كانت ميتة كذا في البدائع * والسنة في البعير أن ينحرق قائما معقول اليد اليسرى فان أضجعه جاز والاول أفضل والسنة في الشاة والبقرة أن يذبح كل منهما مضجعا لانه أمكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الجميع كذا في المجوهرة الذبيرة * المستحب أن يكون الذبح بالنهار ويستحب في الذبح حالة الاختيار أن يكون ذلك بالآلة حادة من الحديد كالسكين والسيوف ونحو ذلك ويكره بغير الحديد وبالكليل من الحديد ومنها الترفيق في قطع الاوداج ويكره الاتسكاف فيه ويستحب الذبح من قبل المحقوم ويكره الذبح من قبل القفا ومن المستحب قطع الاوداج كلها ويكره قطع البعض دون البعض ويستحب الاكتفاء بقطع الاوداج ولا يباين أن رأس ولو فعل يكره ويكره أن يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان وانما يقول ذلك بعد الفراغ من الذبح أو قبل الاشتغال به ولو قال ذلك لا تحرم الذبيحة ويكره له بعد الذبح قبل أن تبرد أن ينحسها وهو أن ينحسها حتى يبلغ النخاع وأن يسلمها قبل أن تبرد فان نزع أو سلم قبل أن تبرد فلا بأس باكلها ويكره جرهما برجلها الى المذبح ويكره أن يضجعهما ويحذ الشفرة بين يديهما وهذا كله لا تحرم به الذبيحة كذا في البدائع * ولو ذبح فيما يحل فيه البحر أو نحر فيما يحل فيه الذبح جاز ولا يكره ترك السنة كذا في خزائن المغنين * ولو ضرب عنق خزراة بقرة أو شاة وأبانتها وسمى فان كان ضربها من قبل المحقوم تؤكل وقد أساء فان ضرب على الثأني والتوقف لا تؤكل لانها ماتت قبل الذكاة فكانت ميتة وان قطع العروق قبل موتها تؤكل لو حذفت الذكاة وهي حية الا انه يكره ذلك لانه زاد في المما من غير حاجة فان أمضى فعليه من غير توقف تؤكل لان الظاهر ان موتها بالذكاة كذا في البدائع * واذا ذبحها بغير توجه القبلة حلت ولا يكره كذا في جواهر الاحلاطى * أشرف نوره على الهلاك وليس معه الا ما يخرج مذبحة ولو طلب آفة الذبح لا يدرك ذكاته فخرج مذبحة لا يحل الاداق قطع العروق قال القاضي عبد الجبار يحل ان جرحه كذا في القنية * وكره الجمع وهو أن يسبح بالسكبين

الذبح وتؤكل الذبيحة والنخاع عرق أبيض في عظم الرقبة وقيل أن يمد رأسه حتى يظهر مذبحه وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لأنه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والمخاض ان كل ما فيه زيادة ألم لا يحتاج إليه في الله كآفة مكروه كذا في الكافي * قال البقال المستحب أن يقول بسم الله الله أكبر يعني بدون الواو ومع الواو يكره لأن الواو يقطع فور التسمية كذا في المحيط * ذكر اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم موصولا بغير واو فهو ذاب على ثلاثة أوجه أما أن ينصب محمدا أو يخفذه أو يرفعه وفي كلها يحل لأن الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدئا لكن يكره لوجود الوصل صورة وأن ذكر مع الواو ان خفذه لا يحل لأنه يصير ذابحها بها وان رفعه يحل لأنه كلام مبتدأ وان نصبه اختلفوا فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسم آخرا مع اسم الله تعالى كذا في النهاية * ولو قال بسم الله بغير الهاء ان أراد به التسمية يحل والافلاان العرب قد تحذف حرفا ترحيما وكذا لو قال بسم الله اللهم تقبل من فلان يحل ويكره ولو قال قبل الذبح أو بعده اللهم تقبل من فلان فلا بأس به كذا في محيط السرخسي * قال عند الذبح لا اله الا الله وذبح المصف من الودجين والمحلقوم والمريئي ثم قال محمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريد التسمية فريضة كذا في القنية * ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد وقال صلى الله على محمد بدون الواو حلل الذبيح لكن يكره ذلك وفي البقال حل الذبيح ان وافق التسمية والذبح قيل ان أراد بذبح محمد صلى الله عليه وسلم الاشتراك في التسمية لا يحل وان أراد التبرك بذبح محمد صلى الله عليه وسلم يحل الذبيح ويكره ذلك كذا في المحيط * ولا تحل ذبيحة برك التسمية عمدا وان تركها ناسيا تحل والمسلم والكافي في ترك التسمية سواء كذا في الكافي * وفي العناوى والعناية والصبي كالأكبر في النسيان كذا في التتارخانية * ولو قال الفصا بترك التسمية عمدا لم يحل ويغرم قيمته كذا في خزنة المفتين * ولو قال بسم الله ولم تحضر النية أو كل عند العامة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أخرج شاة وأخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية عامدا عليها التحل كذا في الخلاصة * ولو أخرج شاة ليذبحها وأخذ السكين وسمى ثم ألقى تلك السكين وأخذ أخرى وذبح بها حلت وان أخذ سمها وسمى ثم رضع ذلك السم وأخذ أخرى لم يحل بتلك التسمية كذا في جواهر الاندلاطى * وإذا أخرج شاة ليذبحها وسمى عليها ثم كلم انسانا أو شرب ماء أو حدث سكيناً أو أكل لقمة أو ما أشبه ذلك من عمل لم يكثر حلت بتلك التسمية وان طال الحديث وكثر العمل كره أكلها وليس في ذلك تقدير بل ينظر فيه إلى العادة ان استكثره الناس في العادة يكون كثيرا وان كان بعد قليلا فهو قليل ثم ذكر في هذا الفصل لفظة الكراهة وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها وفي أضحى الزعفراني اذا حدد الشفرة تنقطع تلك التسمية من غير فصل بينهما اقل أو أكثر كذا في المحيط * ولو سمي ثم انفلت الشاة وقامت من مضجعتها ثم أعادها إلى مضجعتها فقد انقطعت التسمية كذا في البدائع * رجل نظر إلى قطيع حمار وحشى وأرسل كلبه وسمى وأخذ حل كذا في الوجيز للمكردرى * ولو أن رجلا نظر إلى غنم فقال بسم الله ثم أخذوا حدة فأضجعها وذبحها وترك التسمية عامدا وظن أن تلك التسمية تجرئها لا تؤكل كذا في البدائع * ولو أخرج إحدى الشاتين على الأخرى تسمى تسمية واحدة اذا ذبحهما بأمر واحد ولو جمع العصافير في يده فذبح وسمى وذبح آخر على أثره ولم يسم لم يحل الثاني ولو أمر السكين على الكل جاز بتسميته واحدة كذا في خزنة المفتين * والله أعلم

(الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل) *

الحيوان في الاصل نوعان نوع يعيش في البحر ونوع يعيش في البر أما الذي يعيش في البحر فجميع ما في البحر من الحيوان يحرم أكله الا السمك خاصة فإنه يحل أكله الا ما طفق منه وأما الذي يعيش في البر فأشياء ثلاثة ما ليس له دم أصلاً وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لا دم له مثل الجراد والزبور والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب والبيغاء ونحوها لا يحل أكله الا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسام أبرص وجميع الحشرات وهوام الارض من الفأر والجراد والقنأفة والضب واليربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف في حرمة هذه الاشياء الا في الضب فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وما له دم سائل نوعان مستأنس ومتوحش أما المستأنس من البهايم فهو الابل والبقر والغنم يحل بالاجماع وأما المتوحش فهو الغنم والبقر والوحش وحمر الوحش وابل الوحش فحلال باجماع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والعهد والسنور والاهلي فلا يحل وكذلك المتوحش فمنها المسمي بسباع الوحش والطير وهو كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فذو الناب من سباع الوحش مثل الاسد والدب والضبع والثور والنفهد والثعلب والسنور البري والسجباب والسمور والدلق والدب والعرذ ونحوها ولا خلاف في هذه الجملة الا في الضبع فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وذو المخلب من الطير كالباري والباشق والصقر والشاهين والحداة والبعث والنسر والعقاب وما أشبه ذلك وما لا مخلب له من الطير والمستأنس منه كالدجاج والبط والمتوحش كالجمام والفاختة والعصافير والقيح والكركي والغراب الذي يأكل الحب والزرع ونحوها حلال بالاجماع كذا في البدائع * ولا بأس بالقمرى والسوداني والزرزور كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره أكل لحوم الابل المجالة وهي التي الاغلب من أكلها النجاسة لانه اذا كان غاباً أكلها النجاسة يتغير لونها وينتفخ فيكره أكله كالأطعام المنتن وذكر القاضى في شرحه على مختصر الطحاوى انه لا يحل الانتفاع بها من العمل وضربه الا أن تحبس أياماً وتعلف فيحسب تحل وما ذكره العدوى أجود ثم ليس يحبسها تقدير في ظاهرها راية هكذا روى عن محمد بن جعفر رحمه الله تعالى انه قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يوفى في حبسها وقال تحبس حتى اطعت وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها تحبس ثلاثة أيام وروى ابن رستم عن محمد بن جعفر رحمه الله تعالى في الناقة المجالة والشاء المجالة والبقر المجالة انما تكون جلالة اذا انتن وتغير لونها ووجدت منه ريح منتنة فهي المجالة حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها ويبيعها وهبتها جائر هذا اذا كانت لا تخلط ولا تأكل الا العذرة غالباً فان خلطت فليست بجلالة فلا تكره لانها لا تنتن ولا يكره أكل الدجاج المخلي وان كان يتناول النجاسة لانه لا يغلب عليه أكل النجاسة بل يخالطها بغيرها وهو الحب والافضل أن يحبس الدجاجة حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة كذا في البدائع * أكل الحطاف والاصل والمهدد لا بأس به لانها ليست من الطيور التي هي ذوات مخلب كذا في الظهيرية * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن العقق فقول لا بأس به فقلت انه يأكل النجاسات فقال انه يخالط النجاسة بشئ آخر ثم يأكل فكان الاصل عنده ان ما يخالط كالدجاج لا بأس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره العقق كما نكره الدجاجة كذا في فتاوى قاضي خان * وأكل دود الزبورة بل أن ينفع فيه الحمية لا بأس به كذا في الظهيرية * عن خلف يكره أكل بيوت الزنايير كذا في الممتع في كتاب الكراهة * والديس يؤكل وأما الخفاس فقد ذكر في بعض المواضع انه يؤكل وفي بعض المواضع انه لا يؤكل لان له باباً وقيل الشقراق لا يؤكل واليوم يؤكل قال رضي الله تعالى عنه رأيت هذا الخفاس والدي والشقراق طائر أخضر يخالفه قليل جرة يصل على كل شئ واذا أخذ فرخة تقيأ كذا في الظهيرية * ولا بأس بأكل

الطاوس وعن الشعبي يكره أشد الكراهة وبالأول يقتل كذا في الفتاوى المجادية * عن إبراهيم قال
كانوا يكرهون كل ذي مخالب من الطير وما أكل الجيف وبه نأخذ فان ما أكل الجيف كالغنداق
والغراب لا يبقح مستكثت طبعاً فاما الغراب الزرعى الذي يلتقط الحب مباح طيب وان كان الغراب
يحيث يخاطب فمأكل الجيف نارة والحب أخرى فقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يكره وعن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا بأس بأكله وهو الصحيح على قياس الدجاجة كذا في المبسوط *
وأما النجار الاهلي فله حرام وكبد لا لبنة وشحمه واختلاف المشايخ في شحمه من غير وجه الاكل
فحرمه بعضهم قياساً على الاكل وإباحه بعضهم وهو الصحيح كذا في الذخيرة * والنجار الوحشي
اذا صار أهلياً ووضع عليه الا كاف فانه يؤكل والاهلي اذا توحش لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي *
يكره لحم الخيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبيه واختلاف المشايخ في تفسير الكراهة
والصحيح انه أراد بها التحريم ولبنه كله كذا في فتاوى قاضي خان * وقال الشيخ الامام السرخسي
ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أحوط وما قاله أوسع كذا في السراجية * وأما البغل فعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لحمه مكره وعلى كل حال وعندهما كذلك ان كان الفرس نزاعاً على الإتان وان كان
الجمار نزاعاً على الرمكة فقد قيل لا يكره كذا في الذخيرة * المجدي اذا كان يربي بلبن الاتان والخنزير
ان اعتلى أياً ما فلا بأس لانه بمنزلة الجمالة والجمالة اذا حبست أياً ما فعلت لا بأس بها فكذا هذا
كذا في الفتاوى الكبرى * والله أعلم

❦ (الباب الثالث في المتفرقات) ❦

شاة ولدت ولداً بصورة الكلب فاشكل أمره فان صاح مثل الكلب لا يؤكل وان صاح مثل الشاة يؤكل
وان صاح مثلهما يوضع الماء بين يديه ان شرب باللسان لا يؤكل لانه كلب وان شرب بالقم يؤكل لانه
شاة وان شرب بهما جميعاً يوضع التبن واللحم قبله ان أكل التبن يؤكل لانه شاة وان أكل اللحم لا يؤكل
وان أكلهما جميعاً يذبح ان خرج الامعاء لا يؤكل وان خرج الكرش يؤكل كذا في جواهر الاخلاط *
وأما بيان ما يحرم أكله من أجزاء الحيوان سبعة الدم المسفوح والذكروا لانيان والقمل والغدة والمثانة
والمراة كذا في البدائع * وان ذبح الشاة فاضطربت فوقعت في ماء أو تردت من موضع لم يضرها شيء
لان فعل الذكاة قد استقر فيها فأنما انزهق حياتها به ولا معتبر باضطرابها بعد استقرار الذكاة فهذا
لحم وقع في ماء أو سقط من موضع كذا في المبسوط * دجاجة رجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل
لها فان كان لا يخاف عليها الفوات والموت ورماها لا تؤكل وان خاف الفوات فرماها تؤكل والجمامة
اذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها أو غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل أكلها سواء
أصاب السهم المذبح أو موضعاً آخر لانه يحجز عن الذكاة الاختيارية وان كانت تهدي الى المنزل فان
أصاب السهم المذبح حل وان أصاب موضعاً آخر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحل أكلها مروى ذلك
عن محمد رحمه الله تعالى لانه اذا كانت تهدي الى منزل يقدر على الذكاة الاختيارية والظني اذا علم
في البيت فخرج الى الصحراء فرماها رجل وسمى فان أصاب المذبح حل والا فلا الا ان يتوحش فلا يؤخذ
الا بصيد كذا في فتاوى قاضي خان * رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاداج الا أن الحياة فيها
باقية فقطع انسان منها قطنة يحل أكل المقصوع كذا في المجوهرة النيرة * أمر رجلاً أن يذبح شاة
فلم يذبحها حتى باعها الا تمرمر ثالث ثم ذبحها فأمر رجوع على أمره علم بالبيع أو لم يعلم
كذا في الفتاوى الكبرى * ولو اترع الذئب رأس الشاة وهي حية فصل بالذبح بين اللبنة واللحمين قطع

الذئب من الية الشاة قطعة لا يؤكل المبان وأهل المجاهلية كانوا ياكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من النحر فهو ميتة وفي الصيد يتظر ان كان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بلامبان كالرأس يؤكلان كذا في الوجير للكردي * وفي المنتقى بعير تردى في بئر فوجأه صاحبه وجأه يعلم انه لا يموت منها فأت لا يؤكل وان كان مشكلاً أكل كذا في المحيط في كتاب الصيد * سلم غنمه الى راع فذبح شاة منها وقال ذبحتها وهي ميتة وقال لابل ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي مع يمينه ولم يحل أكلها كذا في الفتاوى الكبرى * شاة قطع الذئب أوداجها وهي حية لا تذكي لعوات محل الذبح كذا في الوجير للكردي * وذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلاً قطع شاة نصفين ثم أن رجلاً فرى أوداجها والرأس يتحرك أو شق بطنها فأخرج ما في جوفها وفرى رجل آخر الأوداج فان هذا لا يؤكل لان الأول قاتل ودكر القدرى أن هذا على وجهين ان كانت الضربة مما يلي الجعز لم تؤكل الشاة وان كانت مما يلي الرأس أكلت كذا في البدائع * والله أعلم

❦ (كتاب الاضحية) ❦

وفيه تسعة أبواب

* (الباب الاول في تفسيرها وركنها وصفها وشرائطها وحكمها وفي بيان من يجب عليه ومن لا يجب) *

وهي في الشرع اسم لمحيوان مخصوص بسن مخصوص يذبح بنية القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها كذا في التبيين * (وأما ركنها) فذبح ما يجوز ذبحه في الاضحية بنية الاضحية في أيامها لان ركن الشئ ما يقوم به ذلك الشئ والاضحية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركنها كذا في النهاية * (وأما صفة التضحية) فالتضحية نوعان واجب وتطوع والواجب منها أنواع منها ما يجب على الغني والفقير ومنها ما يجب على الفقير دون الغني ومنها ما يجب على الغني دون الفقير أما الذي يجب على الغني والفقير فالمنذور به بأن قال الله على أن أضحي شاة أو بدنة أو هذه الشاة أو هذه البدنة وكذلك لو قال ذلك وهو معسر ثم أسرف في أيام النحر فعليه أن يضحي شاتين لانه لم يكن وقت النذر اضحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية فوجب عليه اضحية بنذره وأخرى بإيجاب الشرع وأما التطوع فأضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بالتضحية ولا شراء الاضحية لانعدام سبب الوجوب وشرطه وأما الذي يجب على الفقير دون الغني فالمشترى للاضحية اذا كان المشتري فقيراً بأن اشترى فقيراً شاة ينوي أن يضحي بها وان كان غنياً لا يجب عليه بشرائه شئ ولو ملك انسان شاة فنوى أن يضحي بها أو اشترى شاة ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك أن يضحي بها لا يجب عليه سواء كان غنياً أو فقيراً وأما الذي يجب على الغني دون الفقير فما يجب من غير نذر ولا شراء للاضحية بل شكر النعمة الحية واحياء الميراث الخليل حين أمره الله بذبح الكبش في هذه الايام كذا في البدائع * (وأما شرائط الوجوب) منها اليسار وهو ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر دون ما يتعلق به وجوب الزكاة وأما البئوخ والعقل فليسوا بشرط حتى لو كان للصغير مال يضحي عنه أبوه أو وصيه من ماله ولا يتصدق به ولا يضمنان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان تصدق بهما ضمن كذا في محيط السرخسي * ومنها الاسلام فلا يجب على الكافر ولا يشترط الاسلام في جميع الوقت من أوله الى آخره حتى لو كان كافراً في أول الوقت ثم أسلم في آخره يجب عليه لان وقت الوجوب منفصل

عن أداء الواجب فيكفي في وجوبها بقاء جزء من الوقت ومنها المحرية فلا تجب على العبد وان كان مأذونا في التجارة أو مكاتباً ولا يشترط أن يكون حراماً أول الوقت بل تكفي فيه المحرية في آخر جزء من الوقت حتى لو عتق في آخر الوقت وملك نصاً بالتجب عليه الاضحية ومنها الإقامة لا تجب على المسافر ولا تشترط الإقامة في جميع الوقت حتى لو كان مسافراً في أول الوقت ثم أقام في آخره تجب عليه ولو كان مقيماً في أول الوقت ثم سافر ثم أقام تجب عليه هذا إذا سافر قبل أن يشتري الاضحية فإن اشترى شاة للأضحية ثم سافر ذكر في المنتقى أن له بيعها ولا يضحى بها وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يبيعها ومن المشايخ من فصل بين الموسر والمعسر فقال إن كان موسراً فالجواب كذلك وإن كان معسراً ينبغي أن تجب عليه ولا تسقط عنه بالسفر وإن سافر بعد دخول الوقت قالوا ينبغي أن يكون الجواب كذلك وجميع ما ذكرنا من الشرط يستوى فيه الرجل والمرأة كذا في البدائع * (وأما حكمهما) فالخروج عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول إلى الثواب بفضل الله تعالى في العقبي كذا في الغنيمة * والموسر في ظاهر الرواية من له مائتا درهم أو عشرون ديناراً أو شيء يبلغ ذلك سوى مسكنه ومتاع مسكنه ومركوبه وحاديه في حاجته التي لا يستعني عنها فاما ما عدا ذلك من سائمة أو رقيق أو خيل أو متاع للتجارة أو غيره فإنه يعتد به من يساره وإن كان له عقار ومستغلات ملك اختلاف المشايخ المتأخرون رحمهم الله تعالى فالزعفراني والعقبي على الرازي اعتبار قيمتها وأبو علي الدقاق وغيره اعتبروا الدخول واختلافوا فيما بينهم قال أبو علي الدقاق إن كان يدحل له من ذلك قوت سنة فعليه الاضحية ومنهم من قال قوت شهر ومتى فضل من ذلك قدر مائتي درهم فصاعداً فعليه الاضحية وإن كان العقار وقفاً فعليه يتظر إن كان قد وجب له في أيام الاضحية قدر مائتي درهم فصاعداً فعليه الاضحية والا فلا كذا في الظهيرية * ولو كان عليه دين بحيث لو صرف فيه نقص نصابه لا تجب وكذا لو كان له مال غائب لا يصل إليه في أيامه ولا يشترط أن يكون غنياً في جميع الوقت حتى لو كان فقيراً في أول الوقت ثم أيسر في آخره تجب عليه ولو كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فزكى خمسة دراهم ثم حضر أيام النحر وماله مائة وخمسة وتسعون لارواية فيه ذكر الزعفراني أنه تجب عليه الاضحية لانه انتقص بالصرف إلى جهة هي قربة فيجعل قائماً بقدر احتي لو صرف خمسة منها إلى النفقة لا تجب ولو اشترى الموسر شاة للأضحية فصاعداً حتى انتقص نصابه وصار فقيراً فجاءت أيام النحر فليس عليه أن يشتري شاة أخرى فلو أنه وجد ما هو موسر وذلك في أيام النحر فليس عليه أن يضحى بها ولو ضاعت ثم اشترى أخرى وهو موسر فضحى بها ثم وجد الأولى وهو معسر لم يكن عليه أن يتصدق بشيء كذا في البدائع * والمرأة تعتبر موسرة بالمهر إذا كان الزوج ملياً عندهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر لا تعتبر وسرة بذلك قبل هذا الاختلاف بينهم في المجهل الذي يقال له بالفارسية (دست پیمان) وأما التوجيل الذي سمي بالفارسية (كابین) فالمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع وفي الاجناس إن كان خباز عنده حنطة قيمتها مائتا درهم يتجر بها أو ملح قيمته مائتا درهم أو قصار عنده صابون أو أشنان قيمتهما مائتا درهم فعليه الاضحية كذا في المحيط * وإن كان له مصحف قيمته مائتا درهم وهو من يحس أن يقرأ منه فلا أضحية عليه سواء كان يقرأ منه أو يتهاون ولا يقرأ وإن كان لا يحس أن يقرأ منه فعليه الاضحية وإن كان له ولد صغير يحس المصحف لأجله حتى يسلمه إلى الاستاذ فعليه الاضحية وكتب العلم والحديث مثل مصحف القرآن في هذا الحكم كذا في الظهيرية * وفي الصغرى وبالكتب لا يعد غنياً إلا أن يكون من كل نوع كتاباً برواية واحدة عن شيخ واحد وعن شيخين بروايتين كرواية أبي حفص وأبي سليمان عن محمد رحمه الله تعالى لا تجب ولا يعد غنياً بكتب الأحاديث والتفسير وإن كان له من كل نوع كتابان

وصاحب كتب الطب والنجوم والادب يعد غنيابها انما يبلغ قيمتها نصبا كذا في الوجيز للكردي *
 وفي الاجناس رجل به زمانة اشترى حمارا يركبه ويسعى في حوائجه وقيمتها ما تشاردهم فلا اضحية عليه
 ولو كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرش شتوي وصيفي لم يكن بهما غنيا فان كان له فيها ثلاثة
 بيوت وقيمة الثالث ما تشاردهم فعليه الاضحية وكذا الفرش الثالث والغاري بفرسين لا يكون غنيا
 وبالثلث يكون غنيا ولا يصير الغازي بالاسلحة غنيا الا ان يكون له من كل سلاح اثنان احدهما
 يساوي مائتي درهم وفي الفتاوى الدهقان ليس بغني بفرس واحد وبحمار واحد فان كان له فرسان
 او حماران احدهما يساوي مائتين فهو نصاب والزنازع بشورين وآلة الفدان ليس بغني وببقرة واحدة
 غني وبثلاثة ثيران اذ تساوي احدهما مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغني بثلاث
 دستجات احداها للبدلة والاخرى للهنة والثالثة للاعياد وهو غني بالاربعة وصاحب الكرم غني اذا تساوي
 مائتي درهم كذا في الخلاصة * وليس على الرجل ان يضحي عن اولاده البكار وامراته الا باذنه
 وفي الولد الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية تستحب ولا تجب بخلاف صدقة
 الفطر وفي رواية الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجب ان يضحي عن ولده الصغير وولده
 الذي لا أب له والعتوى على ظاهر الرواية وان كان للصغير مال قال بعض مشايخنا تجب على الاب
 كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح هكذا في المسدات * وللوصي في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى ان يضحي من مال الصغير قياسا على صدقة الفطر ولا يتصدق بحممه ولا يكن يأكله الصغير فان
 فضل شيء لا يمكن ادخاره يشتري بذلك ما يمكن ادخاره مما ينتفع به ~~كذا في فتاوى قاضي خان~~ *
 والاصح انه لا يجب ذلك وليس له ان يفعله من ماله كذا في المحيط * وعلى الرواية التي لا تجب في مال
 الصغير ليس للاب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه
 الله تعالى وعليه القوي وان فعل الوصي يضمن في قول محمد رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا يضمن كما لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن
 ولا يضمن والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة الصبي وأما الذي يحن ويقتي فهو كالصبي ~~كذا في فتاوى~~
 قاضي خان * ولا يجب على الرجل ان يضمن عن رقيقه ولا عن أم ولده كذا في المنتقى * ويستحب
 ان يضحي عن ماله كذا في التتارخانية * ومن بلغ من الصغار في أيام النحر وهو سرتجب عليه
 بالاجماع بين أصحابنا كذا في البدائع * ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا كان محروما
 وان كان من أهل مكة كذا في شرح الطحاوي * (وأما كيفية الوجوب) منها انها تجب في وقتها
 وجوباً موسعاً في جملة الوقت من غير عين في أي وقت ضحى من عليه الواجب كان مؤذياً للواجب سواء
 كان في أول الوقت أو في وسطه أو آخره وعلى هذا يخرج ما اذا لم يكن أهلاً للوجوب في أول الوقت ثم صار
 أهلاً في آخره بأن كان كافراً أو عبداً أو فقيراً أو مسافراً في أول الوقت ثم صار أهلاً في آخره فانه يجب عليه
 ولو كان أهلاً في أوله ثم لم يبق أهلاً في آخره بأن ارتد أو أعسر أو سافر في آخره لا تجب ولو ضحى في أول
 الوقت وهو فقير فعليه أن يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسراً في جميع الوقت ثم صار فقيراً صار قيمة
 شاة صالحة ديناً في ذمته يتصدق بها متى وجدها ولو مات الموسر في أيام النحر قبل ان يضحي سقطت عنه
 الاضحية ومنها أنه لا يقوم غير هاتهما في الوقت حتى لو تصدق بعين الشاة أو قيمتها في الوقت لا يجزئ
 عن الاضحية ومنها أنه تجزئ فيها النيابة فيجوز للناس ان يضحي بنفسه أو بغيره باذنه لانها قريبة
 تتعلق بالمال فتجزي فيها النيابة سواء كان المأذون مسلماً أو كافراً ومنها أنها تقضي اذا فاتت عين وقتها

ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بعين الشاة حية وقد يكون بالتصدق ببقية الشاة فان كان قد اوجب التضحية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحيها حتى مضت ايام التحرفية تصدق بعينها حية سواء كان موسرا او معسرا وكذا اذا اشترى شاة ليضحي بها فلم يضحي حتى مضى الوقت ومنها أن وجوبها نسخ كل ذبح كان قبلها من العقيقة والرجية والعتيرة كذا في البدائع * والله أعلم

* (الباب الثاني في وجوب الاضحية بالنذر وما هو في معناه) *

رجل اشترى شاة للاضحية وأوجبها بلسانه ثم اشترى أخرى جاز له بيع الاولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كانت الثانية شرهما الاولى وذبح الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لانه لما اوجب الاولى بلسانه فقد جعل مقدارا مالية الاولى لله تعالى فلا يكون له أن يستفضل لنفسه شيئا ولهذا يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشايخنا هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه أن يتصدق بفضل القيمة قال الامام شمس الائمة المرحوم الصحيح ان الجواب فيهما على السواء يلزمه التصديق بالفضل غنيا كان او فقيرا لان الاضحية وان كانت واجبة على الغني في الذمة فاعسا يتعين المحل بتعيينه فتعين هذا المحل بقدر المالية لان المتعين يفيد في ذلك واذا اشترى الغني اضحية فضلت فاشترى أخرى ثم وجد الاولى في ايام التحركان له أن يضحي بأيتها شاء ولو كان معسرا فاشترى شاة وأوجبها ثم وجد الاولى قالوا عليه أن يضحي بهما كذا في فتاوى قاضي خان * اوجب على نفسه عشر اضحيات قالوا لا يلزمه الا اثنتان لان الاثر جاء بالثنتين هكذا ذكر في الكتاب والصحيح انه يجب الكل كذا في الظهيرية * ولو اشترى شاة للاضحية ثم باعها واشترى أخرى في ايام التحرفية هذا على وجوه ثلاثة (الاول) اذا اشترى شاة بنوى بها الاضحية (والثاني) أن يشتري بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية (والثالث) أن يشتري بغير نية الاضحية ثم يوجب بلسانه أن يضحي بها فيقول لله على أن أضحي بها عامنا هذا ففي الوجه الاول في ظاهره راية لا تصير اضحية ما لم يوجبها بلسانه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تصير اضحية بمجرد النية كما لو أوجبها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وبعض المتأخرين وعن محمد رحمه الله تعالى في المنتقى اذا اشترى شاة ليضحي بها وأضمر نية التضحية عند الشراء تصير اضحية كما نوى فان سافر قبل ايام التحرف باعها وسقطت عنه الاضحية بالمساقرة واما الثاني اذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا في ظاهره راية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تصير اضحية حتى لو باعها يجوز بيعها وبه تأخذ فاما اذا اشترى شاة ثم أوجبها اضحية بلسانه وهو الوجه الثالث تصير اضحية في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * ذبح المشتراة لها بنية الاضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء كذا في الوجيز للكردي * ولو باع الاولى بعشرين فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوي ثلاثين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يبيع الاولى جائز فكان عليه أن يتصدق بحصة زيادة حدثت عند المشتري وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبيع الاولى باطل فتؤخذ الاولى من المشتري كذا في التتارخانية * اشتراها للتجارة ثم اوجب على نفسه أن يضحي بها بلسانه عليه أن يفعل ذلك ولو لم يفعل حتى مضت الايام تصدق بها كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ضحي بشاتين فالاصح أن تكون الاضحية بهما فانه روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا بأس في الاضحية بالشاة والشاتين هكذا في محيط السرخسي * وفي النوازل رجل ضحي بشاتين قال محمد بن سبله لا تكون الاضحية الا بواحدة وقال غيره من المشايخ تكون الاضحية بهما

وبه أخذ الصدر الشهيد في واقعاته روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالاضحية بالشاة والساتين وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين وضحي عام التحديبية بمائة بدنة كذا في المحيط * اشترى الاضحية بثلاثين درهما الشاتان أفضل من واحدة بخلاف ما إذا اشترى بعشرين حيث كانت الواحدة أفضل لأنه يوجد ثلاثين درهما شاتان على ما يجب من الكمال الاضحية في السن والكبر ولا يوجد بعشرين حتى لو وجد كان شراء الشاتين أفضل ولو لم يوجد بثلاثين كان شراء الواحدة أفضل كذا في الفتاوى الكبرى * نذر أن يضحي ولم يسم شيئاً عليه شاة ولا ياباً كل منها وإن أكل عليه قيمتها كذا في الوجيز للكردي * قال الله على أن اضحي شاة فضحي بدنة أو بقرة جاز كذا في السراجية * والله أعلم

﴿ (الباب الثالث في وقت الاضحية) ﴾

وقت الاضحية ثلاثة أيام العاشر والحادي عشر والثاني عشر أولها أفضل وأخرها أدونها ويجوز في ثمارها وليها بعد طلوع الفجر من يوم النحر إلى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر لأنه يكره الذبح في الليل وإذا شئت في يوم الاضحية فالمستحب أن لا يؤخر إلى اليوم الثالث فإن أخر يستحب أن لا ياباً كل منه ويتصدق بالكل فيمتصدق بفضل ما بين المذبح وغير المذبح لأنه لو وقع في غير وقته لا يخرج عن العهدة إلا بذلك كذا في محيط السرخسي * أيام النحر ثلاثة وأيام التشرىق ثلاثة والكل يمضي باربعة أولها نحر لا غير وآخرها تشرىق لا غير والمتوسطان نحر وتشرىق والتضحية فيها أفضل من التصدق في يوم الاضحية لأنها تقع واجبة أو سنة والتصدق تطوع محض فيفضل كذا في الهداية * والوقت المستحب للتضحية في حق أهل السواد بعد طلوع الشمس وفي حق أهل المصر بعد الخطبة كذا في الظهيرية * ولو ذبح والامام في خلال الصلاة لا يجوز وكذا إذا اضحي قبل أن يقدر قدر التشهد ولو ذبح بعد ما قدر التشهد قبل السلام قالوا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كما لو كان في خلال الصلاة لأن الخروج من الصلاة يصنعه فرص عنده كذا في السدائع * ومما الصحيح كذا في خزانة المفتين * ولو ضحى بعد ما سلم الامام تسليمة واحدة جازت الاضحية بالاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان * لو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز التضحية بعد التشهد ما لم يسلم الامام هو الصحيح كذا في خزانة المفتين * صلى الامام وصحوا ثم علم أنه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو تذكر قبل تغرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولونادى بالناس ليعيدوها فن ذبح قبل العلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه إذا ذبح قبل الزوال وبعده يجوز كذا في الوجيز للكردي * إذا ترك الصلاة يوم النحر بعد أو بغير عذر لا تجوز الاضحية حتى تزول الشمس وتجوز الاضحية في الغد وبعد الغد قيل الصلاة لأنه فات وقت الصلاة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلاة في الغد تنفع قضاء كذا في محيط السرخسي * وفي الواقعات لو أن بلدة وقعت فيها فترة ولم يبق فيها والى صلى بهم صلاة العيد فضحوا بعد طلوع الفجر جاز وهو المختار لأن البلدة صارت في حق هذا المحكم كالسواد كذا في الفتاوى الكبرى * وعليه الفتوى كذا في السراجية * ولو ذبح اضحيته بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيما يرى أنه يوم عرفة ثم تبين أنه يوم النحر جازت الاضحية ولو ذبح قبل الصلاة وهو يرى أنه يوم النحر ثم تبين أنه اليوم الثاني أجراً عن الاضحية أيضاً كذا في الظهيرية * إذا استخلف الامام من يصلي بالضعفة في المسجد الجامع وخرج بنفسه إلى الجماعة مع الاقوياء فضحي رجل بعد ما انصرف أهل المسجد قبل أن يصلي أهل الجماعة القياس

أن لا تجوز في الاستحسان تجوز وان ضحى بعد ما فرغ أهل الجبانة قبل أهل المسجد قيل في هذه الصورة يجوز قياسا واستحسانا وقيل القياس والاستحسان فيهما واحد قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذي صلى فأما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجز اضحيته قياسا واستحسانا وفي الاضاحي للزعراني اذا ضحى رجل من الناحية التي صلى فيها ومن الناحية الاخرى جاز كذا في المحيط * والمستحب ذبحها بالنهار دون الليل لأنه أمكن لاستيفاء العروق كذا في الجوهرة النيرة * وفي النوازل اذا صلى الامام صلاة العيد يوم عرفة فضحى الناس فهذا على وجهين اما أن يشهد عنده شهود على هلال ذي الحجة أو لم يشهدوا ففي الوجه الاول جازت الصلاة والتضحية لأن التجوز عن هذا الخطا غير ممكن والتدارك أيضا غير ممكن غالبا فيحكم بالجواز صيانة لمجمع المسلمين ومتى جازت الصلاة جازت التضحية وفي الوجه الثاني لا تجوز الصلاة والتضحية لأنه لا ضرورة في التجوز متى لم تجز الصلاة لا تجوز التضحية وههنا اذا لم تجز لو ضحى الناس في اليوم الثاني فهذا على وجهين اما أن يصلي الامام في اليوم الثاني أو لم يصل ففي الوجه الاول لم يجز لأنه ضحى قبل الصلاة في يوم هو في وقت الصلاة وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان ضحى قبل الزوال أو بعد الزوال فان ضحى قبل الزوال كان ير جوا أن الامام يصلي لا يجزيه وان كان لا ير جوا يجزيه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا ضحى الناس بعد الزوال يجزيه هذا كله اذا تبين انه يوم عرفة أما اذا لم يتبين لكن شكوا فيه ففي الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا به عنده لم أن يخشوا من الغد من أول الغد لأنه لو تبين كان لهم ذلك فهذا أحق وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا عنده الاحتياط أن يخشوا من الغد بعد الزوال لان رجاء الصلاة انما يتقطع من الغد بعد الزوال كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتائية ولو شهدوا بعد الزوال ان هذا اليوم يوم الاضحية ضحوا وان شهدوا قبل الزوال لم يجز الا اذا زالت الشمس وفي تجنيس خواهر زاده وان كان الرجل مسافرا أو أمراه له أن يخشوا عنه في المصر لم يجز عنه الا بعد صلاة الامام كذا في التتارخانية * والله أعلم

❦ (الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان) ❦

ولو أن رجلا من أهل السواد دخل المصر لصلاة الاضحية وأمرأه له أن يخشوا عنه جاز أن يذبحوا عنه بعد طلوع الفجر قال محمد رحمه الله تعالى أنظر في هذا الى موضع الذبح دون المذبح عنه كذا في الظهيرية * وعن الحسن بن زياد بخلاف هذا والقول الاول أصح وبه نأخذ كذا في المحاوي للفتاوى * ولو كان الرجل بالسواد وأهله بالمصر لم تجز التضحية عنه الا بعد صلاة الامام وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى عنهما أيضا أن الرجل اذا كان في مصر وأهله في مصر آخر فسكتب اليهم ليخشوا عنه فانه يعتبر مكان التضحية فينبغي أن يخشوا عنه بعد فراغ الامام من صلاته في المصر الذي يضحى عنه فيه وعن أبي الحسن انه لا يجوز حتى يصلي في المصرين جميعا كذا في الظهيرية * ولو أخرج الاضحية من المصر فذبح قبل صلاة العيد قالوا ان خرج من المصر مقدار ما يباح للمساقر قصر الصلاة في ذلك المكان جاز الذبح قبل صلاة العيد والافلا كذا في خزنة المفتين * ولو لم يضح حتى مضت أيام النحر فقد فاته الذبح فان كان أوجب على نفسه شاة بعينها بأن قال لله على أن أضحي بهذه الشاة سواء كان الموجب فقيرا أو غنيا أو كان المضحى فقيرا وقد اشترى شاة بنية الاضحية فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية وأن كان من لم يضح عينا ولم يوجب على نفسه شاة بعينها تصدق بقيمة شاة اشترى أو لم يشتر كذا في العتائية * يعتبر أحر أيام النحر

في الفقر والغنى والموت والولادة لو اشترى شاة للاضحية عن نفسه أو عن ولده فلم يضح حتى مضت أيام النحر كان عليه أن يتصدق بتلك الشاة أو بقيمتها وقال المحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء **كذا** في فتاوى قاضي خان * وإن كان أوجب شاة بعينها واشترى شاة ليضحى بها فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية ولا يجوز إلا بكل منها فإن باعها تصدق بثمنها فإن ذبحها وتصدق بلحمها جاز فإن كانت قيمتها حية أكثر تصدق بالفضل ولو أكل منها شيئاً غرم قيمته فإن لم يفعل ذلك حتى جاء أيام النحر من العام القابل فضحى بها عن العام الماضي ويجزئ أن يبيعها بعد أيام النحر يتصدق بثمنها فإن باعها بما يتغابن الناس فيه أجزأه وإن باعها بما لا يتغابن الناس فيه تصدق بالفضل **كذا** في الظهيرية * ولو أوصى بأن يضحى عنه ولم يسم شاة ولا بقرة ولا غنم بذلك ولم يبين الثمن أيضاً جاز ويقع على الشاة بخلاف ما إذا وكل رجلاً بأن يضحى عنه ولم يسم شيئاً ولا ثمناً فإنه لا يجوز **كذا** في البدائع * ولو كان موسراً في أيام النحر فلم يضح حتى مات قبل مضي أيام النحر سقط عنه الاضحية حتى لا يجب عليه الإيصال ولو مات بعد مضي أيام النحر لم يسقط التصديق بقيمة الشاة حتى يلزمه الإيصال **هكذا** في الظهيرية * مصري وكل وكيل بأن يذبح شاة له ويخرج إلى السواد فتخرج الوكيل الاضحية إلى موضع لا يعد من المصر فذبحها هناك فلو كان الموكل في السواد جازت أضحيته عنه ولو كان قد عاد إلى المصر وعلم الوكيل بقدمه لم تجز الاضحية عن الموكل بخلاف ولو لم يعلم الوكيل بعود الموكل إلى المصر اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال محمد لا تجزؤه واختار قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجزئه **كذا** في الكبرى * والله أعلم

﴿ الباب الخامس في بيان محل إقامة الواجب ﴾

وهذا الباب مشتمل على بيان جنس الواجب ونوعه وسننه وقدره وصفته

(أما جنسه) فهو أن يكون من الاجناس الثلاثة الغنم أو الابل أو البقر ويدخل في كل جنس نوعه والذكر والأنثى منه والحصى والفحل لا نطلاق اسم الجنس على ذلك والمغزوق من الغنم والجماموس نوع من البقر ولا يجوز في الاضاحي شيء من الوحشي فإن كان متولداً من الوحشي ولا نسي فالعبرة للام فإن كانت أهلية تجوز والا فلا حتى لو كانت البقرة وحشية والثور أهلية تجزئ قيل إذا نزل ظي على شاة أهلية فإن ولدت شاة تجوز التضحية وإن ولدت ظيلاً لا تجوز وقيل إن ولدت الرمكة من حمار وحشي حمار الإيؤكل وإن ولدت فرساً فحكمه حكم الفرس وإن ضحى بظبية وحشية أنست أو بقرة وحشية أنست لم تجز (وأما سننه) فلا يجوز شيء مما ذكرنا من الابل والبقر والغنم عن الاضحية إلا التي من كل جنس والالجذع من الضأن خاصة إذا كان عظيمًا أو أماعاني هذه الإسماء فقد ذكر القدوري أن الفقهاء قالوا الجذع من الغنم ابن ستة أشهر والثني ابن سنة والجذع من البقر ابن سنة والثني منه ابن سنتين والجذع من الابل ابن أربع سنين والثني ابن خمس وتقدير هذه الإسماء بما قلنا يمنع التقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحى بأقل من ذلك شيئاً لا يجوز ولو ضحى بأكثر من ذلك شيئاً يجوز ويكون أفضل ولا يجوز في الاضحية حمل ولا جدى ولا بحول ولا فصيل (وأما قدره) فلا تجوز الشاة والعزالي عن واحد وإن كانت عظيمة سميته تساوي شاتين مما يجوز أن يضحى بهما ولا يجوز بعير واحد ولا بقرة واحدة عن أكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة وأقل من ذلك وهذا قول عامة العلماء (وأما ماضيه) فهو أن يكون سليماً من العيوب العا حشية **كذا** في البدائع * ويجوز بالجاء التي لا قرن لها وكذا

مكسورة القرن كذا في الكافي * وان بلغ الكسر المشاش لا يحجز به والمشاش رؤس العظام مثل
 الركتين والمرفقين كذا في البدائع * ويجوز المجبوب العاجز عن الجماع والتي لها السعال والعاجزة
 عن الولادة لكبر سنهما والتي بها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد وفي الاجناس وان
 كانت الشاة لها البية صغيرة خلقت بشبه الذنب تجوز وان لم تكن لها البية خلقت كذلك قال محمد
 رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في الخلاصة * ولا تجوز العباء والعوراء البين عورها والعرجاء البين
 عرجها وهي التي لا تقدر ان تمشي برجلها الى المنسل والمريضة البين مرضها مقطوعة الاذنين والالية
 والذنب بالكلية والتي لا اذن لها في الخلقة وتجزي السكاء وهي صغيرة الاذن فلا تجوز مقطوعة
 احدى الاذنين بكاملها والتي لها اذن واحدة خلقة ولو ذهب بعض هذه الاعضاء دون بعض من
 الاذن والالية والذنب والعين ذكر في الجماع الصغير ان كان الذاهب كثيرا يمنع حوازل التضحية وان
 كان يسيرا لا يمنع واختلف اصحابنا بين القليل والكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربع روايات
 وروى محمد رحمه الله تعالى عنه في الاصل وفي الجماع انه اذا كان ذهاب الثلث أو أقل جاز وان كان
 أكثر لا يجوز والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى كذا في فتاوى
 قاضي خان * وانما يعزف ذهاب قدر النصف أو الثلث من العين بأن تشد العين المعيبة بعد أن
 لا تعتلف الشاة يوما أو يومين ثم ترب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رأتها من موضع أعلم ذلك الموضع
 ثم تشد عينها الصحيحة ويقرب العلف الى الشاة قليلا قليلا حتى اداراتها من مكان أعلم ذلك المكان
 ثم يقدر ما بين العلامة الاولى والثانية من المسافة فان كانت المسافة بينهما الثلث فقد ذهب الثلث وبقى
 الثلثان وان كان نصفها فقد ذهب النصف وبقى النصف كذا في الكافي * وأما الهتاء وهي التي
 لأسنان لها فان كانت ترعى وتعتلف جازت والا فلا كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في محيط
 السرخسي * وتجوز الولاء وهي المجنونة الا اذا كان ذلك يمنع الرعي والاعتلاف فلا تجوز وتجوز
 الجرباء اذا كانت سمينة فان كانت مهزولة لا تجوز وتجزي الشرقاء وهي مشقوقة الاذن طولا والمقابلة
 أن يقطع من مقدم اذنها شيء ولا بيان بل يترك معلقا والمدبرة أن يفعل ذلك بمخوخر الاذن من الشاة وما
 روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحي بالشرقاء والمقابلة والمدبرة والخرقاء فانهى
 في الشرقاء والمقابلة والمدبرة محمول على الذنب وفي الخرقاء على الكثیر على اختلاف الاقوال في حد
 الكثير كذا في البدائع * ولا تجزي الجذء وهي مقطوعة الانف كذا في الطهيرية * والمحو لا تجزي
 وهي التي في عينها حول وكذا المجززة وهي التي جزصوها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا تجوز
 الجذء وهي المقطوعة ضرعها ولا المصترمة وهي التي لا تستطيع أن ترضع فصصها ولا الجذء وهي التي
 يلبس ضرعها كذا في محيط السرخسي * وفي القيمة كتبت الى أبي الحسن على المرغيباني رلو كانت
 الشاة مقطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها فقال نعم ان كان لا يخل بالاعتلاف وان كان يخل به لا تجوز
 التضحية بها كذا في التتارخانية * وقطع اللسان في الشاة يمنع وفي الشاة احتمال كذا في القيمة *
 والتي لا لسان لها في العنم تجوز وفي البقر لا كذا في الخلاصة * وسئل عمرو بن الحافظ عن الاضحية
 اذا كان الداهب من كل واحد من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون مانعا على قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى قياسا على الجاسات في البدن أم لا يجمع كما في الخروقي في الحنفين قال لا يجمع وسئل
 أيضا عن قطع بعض لسان الاضحية وهو أكثر من الثلث هل تجوز الاضحية على قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى قال لا كذا في التتارخانية * ولا تجوز الجلالة وهي التي تأكل العذرة ولا تأكل
 غيرها فان كانت الجلالة ابلا تمسك أربعين يوما حتى يطيب مجها والبقر يمسك عشرين يوما

والغنم عشرة أيام والدجاجة ثلاثة أيام والعصفور يوما كذا في فتاوى قاضي خان * ولا تجزئ الجفاه التي لا تنقي ويستوى أن يشتريها كذلك أو صارت عنده كذلك وهو موسر أما إذا كان معسرا أجزأته لأنه لا واجب في ذمته بل يثبت الحق في العين فيبدأ بالعين على أي خلقة كانت كذا في المبسوط * فان كانت مهزولة فيها بعض الشحم جازي روى ذلك عن محمد - رحمه الله تعالى ولو كانت مهزولة عند الشراء فمغت بعد الشراء جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ومقطوعة رؤس ضرعوها لا تجوز فان ذهب من واحد أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعز إذا لم تكن لهما إحدى حلمتيها خلقة أو ذهبت بأفة وبقية واحدة لم تجز وفي الابل والبقران ذهبت واحدة تجوز وان ذهبت اثنتان لا تجوز كذا في الخلاصة * وفي الخزانة لا يجوز مقطوع إحدى القوائم الأربع كذا في التتارخانية * لا تجوز التضحية بالشاة المحنسي لأن لحمها لا ينضج تناثر شعر الاضحية في غير وقتها يجوز إذا كان لها نقي أي منح كذا في القنية * والشطور لا تجزى وهي من الشاة ما انقطع اللبن عن إحدى ضرعيها ومن الابل والبقر ما انقطع اللبن من ضرعيها إلا أن لكل واحد منهما أربع أضرع كذا في التتارخانية * ومن المشايخ من يذكر لهذا الفصل أصلا ويقول كل عيب يزيل المنفعة على النكاح أو الجمال على النكاح لا يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه المصفة لا يمنع ثم كل عيب يمنع الاضحية ففي حق الموسر يستوى أن يشتريها كذلك أو يشتريها وهي سليمة فصارت معيبة بذلك العيب لا تجوز على كل حال وفي حق المعسر تجوز على كل حال كذا في المحيط * ولو اشترى رجل أضحية وهي سمينة فجفت عنده حتى صارت بحيث لو اشتراها على هذه الحالة لم تجزئها إن كان موسرا وإن كان معسرا أجزأته إذا أضحية في ذمته فان اشتراها للاضحية فقد تعينت الشاة للاضحية حتى لو كان الفقير أو جب على نفسه أضحية لا تجوز هذه ولو اشترى أضحية وهي صحيحة العينين ثم أعورته عنده وهو موسر أو قطعت أذنها كلها أو ألبتها أو ذنبها أو أنكسرت رجلها فلم تستطع أن تمشي لا تجزى عنه وعليه مكانها أخرى بخلاف الفقير وكذلك لو ماتت عنده أو سرقت ولو قدّم أضحية ليذبحها فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه فأنكسرت رجلها ثم ذبحها على مكانها أجزأه وكذلك إن انفلتت عنه البقرة فأصدمت عينها فذهبت والقياس أن لا تجوز وجه القياس أن هذا عيب دخلها قبل تعيين القرية بها فصارت كما لو كان قبل حال الذبح وجه الاستحسان أن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه لأن الشاة تطرب فتلقحها الغيوب من اضطرابها وروى عن أبي يوسف وجه الله تعالى أنه قال لو عاج أضحية ليذبحها فكسرها أو عورت فذبحها ذلك اليوم أو هن الغد فأنها تجزى كذا في البدائع * سبعة من الرجال اشتروا بقرة بخمسين درهما للأضحية وسبعة آخرون اشتروا سبع شياه بمائة درهم تكلموا أن الأفضل هو الأقل والثاني والمختار أن الأفضل هو الثماني كذا في الفتاوى الكبرى * عشرة نفر اشتروا من رجل عشر شياه جملة فقال البائع نعت هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فعالوا اشترينا فصارت العشرة مشتركة بينهم وأخذ كل واحد منهم شاة وضحي عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة عوراء فأنكر كل واحد من الشركاء أن تكون العوراء له لا تجوز تضحيتهم لأن تسع شياه عن عشرة نفر لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان * والخصي أفضل من الفحل لأنه أطيب لحما كذا في المحيط * اختلاف المشايخ أن البدنة أفضل أما الشاة الواحدة قال بعضهم إن كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة فالشاة أفضل لأن الشاة كلها فرض والبدنة سبعها فرض والباقي يكون فضلا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البدنة أفضل لأنها أكثر لحما من الشاة وما قالوا أن البدنة يكون بعضها نفلا فلا يس كذا بل إذا انحرت عن واحد كان كلها فرضا وشبهه بالقراءة في الصلاة لو اقتصر على ما يجوز به الصلاة جاز ولو زاد عليه يكون النكاح فرضا

قال الشيخ الامام ابو حفص الكبير اذا كان قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها اطيب
 كذا في الظهيرية * والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب
 وان كان سبع البقرة اكثر لحما فسبع البقرة افضل والحاصل في هذا انهما اذا استويا في اللحم والقيمة
 فاطيبهما لحمها افضل واذا اختلفا في اللحم والقيمة فالفاضل اولى فالفضل الذي يساوي عشرين افضل
 من خصي بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفضل اكثر لحما فالفضل افضل والاني من البقرة افضل
 من الذكرا اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والبقرة افضل من ست شياه اذا استويا وسبع شياه افضل
 من بقرة كذا في فتاوى قاضي خان * والكباش والنعجة اذا استويا في القيمة واللحم فالكباش افضل
 وان كانت النعجة اكثر قيمة او لحما فهي افضل كذا في الذخيرة * شراء الاضحية بعشرة اولى من ان
 يتصدق بالالف كذا في الفتاوى الكبرى * وفي اصول التوحيد للامام الصغار والتفحيمه بالديك
 والدجاجة في أيام الاضحية من الاضحية عليه لا عساره تشبه بالمخضن مكروه لانه من رسوم الجوس
 كذا في الخلاصة * ومن لا اضحية عليه لا عساره لو ذبح دجاجة او ديك كذا في وجيز
 الكردي * والمستحب ان تكون الاضحية اسمها واحسنها واعظمها وافضل الشاة ان تكون
 كبشا ملح اقرب موجوا وان تكون آلة الذبح حادة من الحديد ويستحب ان يترص بعد الذبح بقدر
 ما يبرد ويسكن من جميع أعضائه وتزول الحياة من جميع جسده ويكره ان يضيح قبل أن يبرد
 هكذا في البدائع * والافضل ان يذبح أضحيته بيده ان كان يحسن الذبح لان الاولى في القربات ان
 يتولى بنفسه وان كان لا يحسنه فالأفضل ان يستعين بغيره ولكن ينبغي أن يشهدا بنفسه كذا
 في الكافي * قال ولو امر مجوسيا فذبح أضحيته لم يجز لان هذا افساد لا تقرب فان ذبيحة المجوسي
 لا تؤكل ولو امر يهوديا أو نصرانيا بذلك اجزاء لانهم من اهل الذبح ولكمه مكروه لان هذا من عمل
 القربة وفعله ليس بقربة كذا في المبسوط * ويستحب ان يأكل من أضحيته ويطعم منها غيره
 والافضل ان يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث صياقة لا قاربه وأصدقائه يتخير الثلث ويطعم الغني
 والفقير جميعا كذا في البدائع * ويحب منها ما شاء للغني والعقير والمسلم والذمي كذا في الغياثية *
 ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز وله ان يتخار الكل لنفسه فوق ثلاثة أيام الا ان
 اطعمها والتصدق بها افضل الا ان يكون الرجل ذا اعمال وغير موسع الحال فان الافضل له حيث شذ
 ان يدعه لعماله ويوسع عليهم به كذا في البدائع * ان وجبت بالذرة فليس لصاحبها ان يأكل منها
 شيئا ولا ان يطعم غيره من الاغنياء سواء كان النادر غنيا أو فقيرا لان سبيلها التصديق وليس للتصدق
 ان يأكل صدقته ولا ان يطعم الاغنياء كذا في التبيين * وأما في الاضحية المنذورة سواء كانت من
 الغني او الفقير فليس لصاحبها ان يأكل ولا أن يوكّل الغني هكذا في النهاية * روي بشر بن الوليد
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له تسعة من العيال وهو العاشر فضحى بعشر من الغنم عن نفسه
 وعن عياله ولا ينوي شاة بعينها لكن ينوي العشرة عنهم وعنه جاز في الاستحسان وهو قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والله أعلم

﴿الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والانتفاع بها﴾

ويستحب أن يربط الاضحية قبل أيام الحرب أيام وأن يقلدها ويحلها وأن يسوقها الى المنسل سوقا
 جميلا لا غنياء وأن لا يجرب ربها الى المذبح كذا في البدائع * واذا ذبحها تصدق بجلالها وقلاندما
 كذا في التراجم * ولو اشترى شاة للاضحية يكره أن يحلبها ويجز صوفها فيتعبد به لانه عينها للقربة

فلا يحل له الانتفاع بجزء من أجزائها قبل إقامة القرية كما لا يحل له الانتفاع بلحمها إذا ذبحها قبل وقتها
ومن المشايخ من قال هذا في الشاة المنذورة بها بعينها من المعسر والموسر وفي الشاة المشتراة للاضحية
من المعسر فاما المشتراة من الموسر للاضحية فلا بأس أن يحلبها ويجزئها وصوفها كذا في البدائع والصحيح *
أن الموسر والمعسر في حلبها وجزئها سواء هكذا في الغياثية * ولو حلب اللبن من الاضحية قبل الذبح
أو جزئها يتصدق به ولا ينتفع به كذا في الظهيرية * وإذا ذبحها في وقتها حازله أن يحلب لبنها ويجزئ
صوفها وينتفع به لأن القرية أقيمت بالذبح والانتفاع بعد إقامة القرية مطلق كالأكل كذا في المحيط *
وان كان في ضرعها لبن ويخاف ينضح ضرعها بالأساء البارد فان تقلص والحب وتصدق به ويكره
ركوبها واستعمالها كما في الهدى فان فعل فتقصها فعليه التصديق بما نقص وان أجزها تصدق
بأجزها ولو اشترى بقرة حسوبة وأوجبها أضحية فأكسب مالا من لبنها يتصدق بمثل ما اكتسب
ويتصدق بروثها فان كان يعلقها قسما اكتسب من لبنها أو انتفع من روثها فهو له ولا يتصدق بشئ
كذا في محيط السرخسي * ويتصدق بجلدها أو يعمل منه نحو غراب أو جراب ولا بأس بأن يشتري به ما
ينتفع بعينه مع بقاءه استعمالا وذلك مثل ما ذكرنا ولا يشتري به ما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك نحو
اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله واللحم بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا
يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ليمتدق بها جازلانه قرية كالتصدق
كذا في التبيين * وهكذا في الهداية والكافي * ولو اشترى بلحم الاضحية جرابا لا يجوز ولو اشترى
بلحمها حبوا جازا ولو اشترى بلحمها محما جازا قالوا ولا يصح في هذا أنه يجوز بيع المأكول بالما كقول
وغير المأكول بغير المأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالما كقول ولا يبيع المأكول بغير المأكول
هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان * ولو أدخل جلد الاضحية في قرطالة أو جمل جرابا ان
استعمل الجراب في أعمال منزله جاز ولو أجز لا يجوز وعليه أن يتصدق بالاجر أو بالقرطالة ان
استعملها في منزله أو أجزها من أطرافها هل يطيب له الاجر قالوا ينظر ان كانت القرطالة جديدة
لا يلزمه التصديق بالاجر وان كانت خالقة متخرقا يلزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا
أجزها بدانتين يلزمه التصديق بدانتين لان القرطالة اذا كانت جديدة لا يحتاج في الانتفاع
بها الى الجلد فيكون الجلد تبعا لها ويكون كل الاجر بازاء القرطالة أما اذا كانت خالقة يحتاج
في الانتفاع بها الى الجلد فكان نصف الاجر للقرطالة ونصف الاجر للجلد والقرطالة الكسوة
كذا في الظهيرية * ولا يحل بيع شحمها وأطرافها ورأسها وصوفها ووبرها وشعرها ولبنها الذي
يحلبه منها بعد ذبحها بشئ لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه منه من الدراهم والدنانير والمأكولات
والمشروبات ولا أن يعطى أجزأها الداج منها فان باع شيئا من ذلك بما ذكرنا فغذ عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ ويتصدق بثمنه كذا في البدائع * اذا أخذ
شيئا من الصوف من طرف من أطراف الاضحية للعلامة في أيام النحر لا يجوز له أن يطرح ذلك الصوف
ولأنه يبطل لا حد بل يتصدق بذلك الصوف على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * في أضاحي
الزعراني فان ولدت ولدا ذبحها وولدها معها من أضاحيها من قال هذا في المعسر الذي وجب بإحبابه
أما في الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية فان ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام أو بعده جاز ولو لم
يذبحه وتصدق به حيا جاز في أيام الاضاحي وفي المنتقى لو تصدق بالولد حيا في أيام النحر فعليه أن
يتصدق بقيته وان باع الولد في أيام الاضحية يتصدق بثمنه فان لم يبيعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر
فعليه أن يتصدق بالولد حيا وإذا ذبح الولد مع الام يأكل من الام والولد وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

انه لا يأكل من الولد فان اكل تصدق بقيمة ما اكل والتصدق بالولد عيبا يحب الى كذا في الخلاصة *
ولو باع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ويشتري قيمتها أخرى ويتصدق بفضل ما بين
القيمتين اضحية تخرج من بطنها ولد حتى قال عامة العلماء يفعل بالولد ما يفعل بالأم فان لم يذبحه حتى
مضت أيام التحريم تصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمته ولدا الاضحية لا يجوز صوفه
ولا شعره كالأم كذا في السراجية * وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل اضحية لا يجوز
وعليه أخرى لعامه الذي ضحى ويتصدق به مذبوحا مع قيمة ما نقص بالذبح والمقتوى على هذا كذا
في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

﴿الباب السابع في التضحية عن الغيروفي التضحية بشاة الغيرونفسه﴾

ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمر ذلك الغير أو بغير أمره لا يجوز
لانه لا يمكن تجويز التضحية عن الغير الا باذن الملك لذلك الغير في الشاة ولو ثبت الملك له
في الشاة الا بالقبض ولم يوجد قبض الا امره ههنا لا بنفسه ولا بنائبه كذا في الذخيرة * ولو ذبح اضحية
غيره عن المالك بغير أمره صريحا يقع عن المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا أطلق ههنا ولم يفيد بما اذا
أضحيه المالك للتضحية وقيد به في الاجناس والمختار هو الاول كذا في الغيائية * ولو ضحى ببذنة عن
نفسه وعمره وأولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الاضحية ان كان أولاده
صغارا جاز عنه وعنهم جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كانوا كبارا ان
فعل بأمرهم جاز عن الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان فعل بغير أمرهم أو بغير
أمر بعضهم لا يجوز عنه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يأمر صار كخالفصار الكل مجا وفي قول
الحسن بن زياد اذا ضحى ببذنة عن نفسه وعن خمسة من أولاده الصغر روعن أم ولده بأمرها أو بغير أمرها
لا يجوز عنه ولا عنهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يجوز عن نفسه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل
ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير أمره فان ضمنه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه
ظهر أن الاراقة حصلت على ماله وان أخذها مذبوحة تجزئ عن المالك لانه قد نواها فليس
بضره ذبح غيره لها كذا في محيط البرخسي * واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية صاحبه
صح عنهما ولا ضمان عليهما استحسانا ويأخذ كل واحد منهما ما ملوخته من صاحبه ولا يضمنه فان
كانا قدأ كلا ثم علما فليحمل كل واحد منهما صاحبه ويجزئهما وان تشاحا فكل واحد منهما يضمن
صاحبه قيمة شاة ثم يتصدق بتلك القيمة ان كانت انقضت أيام النحر لانهما بدل عن اللحم كذا في الكافي *
وفي الروضة رجلان أدخل شاتيهما ماربطا ثم غلطا فادعى كل واحد منهما شاة واحدة معينة وتر كاشاة
لا يدعيانها فالتى لا يدعيانها البيت المال والتي تنازعا فيها بينهما انهما فغان ولا تجزئ الاضحية عنهما
ولو كانت بذنة أو بقرة جاز عنهما وهو الاصح أربعة نفر لكل واحد منهم شاة حبسوها في بيت ففات
واحدة لا يدري لمن هي تباع هذه الاغنام جملة وتشتري بثمنها أربع شياه لكل واحد منهم شاة
ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منهما ويحمل كل واحد منهما أحسابه أيضا
حتى يجوز عن الاضحية كذا في الخلاصة * اذا ربطوا ثلاث اضحيات في رباط واحد ثم وجدوا
بواحدة عيبا يمنع جواز التضحية وأنكر كل واحد أن تكون له المعيبة وتنازعوا في الاخرى فالمعيبة
ليست المال ويقضى بالآخر بين بينهما أثلاثا كذا في التارخانية * رجل اشترى شاة شرافا سدا
فدبحها عن الاضحية جاز وللبائع الخيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المضحى وان أخذها

مذبوحة قيل على المضحى أن يتصدق بقيمتها حية لأن القيمة سقطت عن المضحى حيث أخذها مذبوحة
فكأنه باعها بالقيمة التي وجبت عليه قال بعضهم ليس على المضحى أن يتصدق بأكثر من قيمتها
مذبوحة وهو الصحيح وإن لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي
وجبت عليه أو باعها بتلك القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية * ولو وهب له شاة مائة فأسدته
فضحى بها فالواهب بالخيار أن شاء ضمنه قيمتها حية وتجوز الاضحية وبأكل منها وإن شاء استردّها
واسترد قيمة النقصان ويضمن الموهوب له قيمتها يتصدق بها إذا كان بعد مضي وقت الاضحية وكذلك
المريض مرض الموت ولو وهب شاة من رجل في مرضه وعليه دين مستغرق فضحى بها الموهوب له
فالغرماء بالخيار أن شاءوا استردوا عيناها وعليه أن يتصدق بقيمتها وإن شاءوا ضمنوه قيمتها فتجوز الاضحية
لأن الشاة كانت مضمونة عليه فإذا ردها فقد أسقط الضمان عن نفسه كذا في البدائع * ولو اشترى
شاة بثوب فضحى بها ثم وجد البائع بالثوب عيبا فرده فهو بالخيار أن شاء ضمنه قيمة الشاة ولا يتصدق
المضحى ويجوز له الأكل وإن شاء استردّه ناقصة مذبوحة فبعد ذلك يتطران كانت قيمة الثوب
أكثر يتصدق بالثوب فكأنه باعها بالثوب وإن كانت قيمة الشاة أكثر منه يتصدق بقيمة الشاة
لأن الشاة كانت مضمونة عليه فردها أسقط الضمان عن نفسه كأنه باعها بثمن ذلك القدر من
قيمتها ولو وجد بالشاة عيبا فالبايع بالخيار أن شاء قبلها ورد الثمن ويتصدق المشتري بالثمن الاضحية
النقصان لأنه لم يوجب النقصان على نفسه وإن شاء لم يقبل ورد حصه العيب ولا يتصدق المشتري بها
لأن ذلك النقصان لم يدخل في القرية وإنما دخل في القرية ما ذبح وقد ذبح ناقصا إلا في جزاء الصيد فإنه
ينظر إن لم يكن مع هذا العيب عدل للصيد فعليه أن يتصدق بالفضل كذا في شرح الطحاوي * رجل
وهب لرجل شاة فضحى بها الموهوب له أو ذبحها للمتعة أو جزأها صيده ثم رجع الواهب في الهبة صح الرجوع
وجازت الاضحية والمتعة وعن أبي يوسف أنه لا يصح الرجوع في الهبة وليس على الموهوب له في الاضحية
والمتعة أن يتصدق بشيء كذا في الظهيرية * مريض وهب لاسار شاة فضحى بها الموهوب له ثم مات
المريض من مرضه ولا مال له غيرها فللورثة أن يضمونه ثلثي قيمتها حية أو يأخذوا ثلثيها مذبوحة وعلى
الموهوب له أن يتصدق بثلثي قيمتها مذبوحة وجازت عنه الاضحية في الوجهين لأنه ضحى بملك نفسه
كذا في محسب السرخسي * وفي فتاوى أهل سمرقند رجل اشترى خمس شياه في أيام الاضحية
وأراد أن يضحى بواحدة منها إلا أنه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بغير أمره بنية الاضحية
يعني أضحية صاحب الشاة فهو ضامن لأن صاحبها لم يعينها لم يأذن بذبح عينها دلالة
كذا في الذخيرة * في المنتقى لو غصب أضحية غيره وذبحها عن نفسه ضمن القيمة لصاحبها أجره
ما صنع لأنه ما كهبه سابق الغصب كذا في الخلاصة * لو غصب من رجل شاة فضحى بها لا يجوز
وصاحبها بالخيار أن شاء أخذها ناقصة وضمنه النقصان وإن شاء ضمنه قيمتها حية فتصير الشاة ملكا
للغاصب من وقت الغصب فتجوز الاضحية استحسانا وكذا لو اشترى شاة فضحى بها ثم استحقها رجل
فإن أجاز البيع جاز وإن استرد الشاة لم يجز كذا في شرح الطحاوي * ولو أودع رجل رجلا شاة فضحى
بها المستودع عن نفسه يوم النحر فاختر صاحبها القيمة ورضى بها فأخذها فانها لا تجزى المستودع
عن أضحيته وكل جواب عرقته في الودعة فهو الجواب في العارية والاجارة بأز استعار ناقصة أو ثورا
أو بقرا أو استأجره فضحى به أنه لا يجرئه عن الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة كذا
في البدائع * ولو كانت الشاة رهنا فضحى بها ثم ضمنها لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة *
رجل دعا قصابا ليضحي له فضحى القصاب عن نفسه فهو عن الأمر كذا في المراجعة * اشترى أضحية

وأمر غيره بذبحها فذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذبايح قيمة الشاة للإلزام وشترى الآخر ببيعها شاة ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل هذا إذا كانت أيام النحر باقية وان مضت أيام النحر يتصدق ببيعها على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أمر رجل رجلا أن يذبح شاة فلم يذبحها للمأمر حتى باعها الآخر ثم ذبحها فالمأمر ضامن ولا يرجع بما ضمن على الآخر علم بالبيع أو لم يعلم أما إذا علم فظاهر وأما إذا لم يعلم فلأنه ما غره لانه حين أمره بالذبح كانت الشاة له كذا في واقعات الناطقي * وفي الإجناس ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أمر رجل غيره بذبح شاة وقد كان الآخر باعها فذبحها للمأمر وهو يعلم بالبيع فان للمشتري أن يدفع الثمن ويتبع الذبايح فيضمنه قيمتها ولم يكن للذبايح أن يرجع على الآخر قال ولو كان لا يعلم بالبيع لم يكن للمشتري أن يضمنه القيمة على فقار لانه لو ضمنه كان له أن يرجع على الآخر فكانه موفعل ذلك فينقض البيع كذا في الدخيرة والمحيط * فان اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياه ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يذبح أن يوق كل كل واحد أصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح شاة غيره بأمره جاز رجل أراد أن يضحي فوضع صاحب الشاة يده على السكين مع يد القصاب حتى تعاونا على الذبح قال الشيخ الامام يوجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك أحدهما التسمية لا يجوز كذا في الظهيرية * والله أعلم

(الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا) *

يجب أن يعلم أن الشاة لا تجزئ الا عن واحد وان كانت عظيمة والبقرة والمعبر يحزى سبعة إذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى والتقدير بالسبع يمنع الزيادة ولا يمنع النقص كذا في الخلاصة * لا يشارك المخفى فيما يحقل الشركة من لا يريد القربة رأسا فان شارك لم يحز عن الاضحية وكذا هذا في سائر القرب إذا شارك المتقرب من لا يريد القربة لم تجز عن القربة ولو أرادوا القربة الاضحية أو غيرها من القرب أجزأهم سواء كانت القربة واجبة أو تطوعا ووجب على البعض دون البعض وسواء اتفقت جهات القربة أو اختلفت بأن أراد بعضهم الاضحية وبعضهم جزاء الصيد وبعضهم هدى الا حصار وبعضهم كفارة عن شيء أصابه في إحراره وبعضهم هدى التطوع وبعضهم دم الممتعة أو القران وهذا قول أصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى وكذلك ان أراد بعضهم العقبة عن ولد وولد له من قبل كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادر الضحايا ولم يذكروا إذا أراد أحدهم الوليمة وهي ضيافة التزويج ويذبح أن يجوز وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة وروى عنه أنه قال لو كان هذمان نوع واحد كان أحب الي وهو كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وان كان كل واحد منهم صيدا أو كان شريك السبع من يريد اللحم أو كان نصرانيا ونحو ذلك لا يجوز للاختلاف أيضا كذا في السراجية * لو كان أحد الشركاء ذميا كتابيا أو غير كتابي وهو يريد اللحم أو يريد القربة في دينه لم يحز منهم عندنا لان الكافر لا يتحقق منه القربة فكانت نيته ملحقة بالعدم فكان يريد اللحم والمسلم لو أراد اللحم لا يجوز عندنا وكذلك إذا كان أحدهم عبدا أو مدبرا ويريد أضحية كذا في البدائع * ولو اشترى بقرة يريد أن يضحي بها ثم أشرك فيها ستة يكره ويحزيم لانه بمنزلة سبع شياء حكما الا أن يريد حين اشتراها أن يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك قبل أن يشترىها كان أحسن وهذا إذا كان موسرا وان كان فقيرا معسرا فقد أوجب بالشراء فلا يجوز أن يشرك فيها وكذا لو أشرك فيها ستة بعد ما أوجبها لنفسه لم يسعه لانه أوجبها كالهاتة تعالى وان أشرك جاز ويضمن ستة أسباعها وقيل في الغنى

انه يصدق بالثمن اشترك ثلاثة نفر في بقرة لواحد ثلاثة استباعها وللاخرين لكل واحد سبعه اقات
من له ثلاثة استباعها وترك ابنه وبنيتا صغيرين وترك ستمائة درهم مع حصه البقرة فضحي الوصي فمنهما
حصه الميت من البقرة لا تجزئ عنهم لان نصيب الابنة صار مجالا لانها بقيرة لانها اصبحت من ميراث
الاب اقل من مائتي درهم وان ترك الميت ستمائة درهم سوى حصه البقرة جازت عنهم لانها غنية كذا
في محيط السرخسي * وار اشترك خمسة في بقرة فجاء رجل فساهاهم الشركة فيها فأجابه أربعة منهم
وامتنع الواحد فضعوا جاز لان الذي جعل نصيبه من نصيب الاربعة يملك أكثر من السبع فخذها
من خمسة وعشرين لما جئنا الى حساب له خميس ولاربعة أخماسه خمس أما الخمس فلان الشركة خمسة
فكان نصيب كل واحد منهم حسا وأما الاربعة الاخماس فلان الاربعة لما أجابوه فقد جعلوه مساويا
أنصباهم وهي أربعة أخماس بين خمسة وأقله خمسة وعشرون لكل واحد من الشركاء خمسة فاذا أجابه
الاربعة فقد جعلوا انصباهم بين خمسة لكل واحد أربعة وأربعة أسهم من خمسة وعشرين أكثر من
السبع وذلك يسهل معرفته بالبسط والتجسس كذا في الظهيرية * ولو كانوا ستة فأشرك خمسة منهم
واحد أو ابى الواحد لم يجز لان نصيبه أقل من السبع لان اصل حصه ستة وثلاثون لكل واحد ستة
فيكون الخمسة ثلاثون وقد جعلوا على ستة لكل واحد خمسة وخمسة من ستة وثلاثين أقل من السبع
ثلاثة نفر اشتركوا في بقرة فأشرك أحدهم رجلا في الربع جاز والثلث بينهم ما نصفان لانه جعله مثلا
لكل واحد منهم ولم يصح المجمع في نصيب الشركاء فصح في نصيبه كذا في محيط السرخسي * ولو اشترها
ثلاثة واشرك واحد رجلا في نصيبه فالثلث بينهم ما جازت القربة وان اشرك في السبع جازان أجاز
شركاؤه وعندهم الا حازه له سبع نصيبه فلم يجز وان أجاز واحد له سبع نصيبه ما فلا يجوز ولو اشترها
واحد واشرك سبعة لم تجز الا ضحية وتصدق بقيمة سبعة اذا مضت الايام ليس على شركائه أن يتصدقوا
بشيء ولو قال ستة أشرككم فقبل أحدهم وله السبع ويجوز ولو كان نصف البقرة لواحد والنصف
لاثنين فضاقت فاشترى أخرى أثلاثا ثم وجدت الاولى فان كانت الثانية أقل من ثلاثة أسباع الاولى
تصدقوا بما بين ذلك كذا في التارخانية * ولو اشترى بقرة للاضحية ونوى السبع منها لعمامه هذا
وسبعة أسباعها عن السنين الماضية يجوز عن العام ولا يجوز عن الاعوام الماضية كذا في خزنة
المعتبين * وان نوى بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الذي صار ديناء عليه وبعضهم
الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز الكل وتكون عن الواجب عن نوى الواجب عن عامه ذلك
وتكون تطوعا عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا تكون عن قضاء بل يصدق بقيمة شاة وسطا لما
مضى كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان الشركاء في الدنة والبقرة ثمانية لم يجزهم لان نصيب
أحدهم أقل من السبع وكذلك اذا كان الشركاء أقل من الثمانية الا أن نصيب أحدهم أقل من السبع
بأن مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة فضحي بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة أقل من السبع فلم
يجز في نصيبها ولم يجز نصيب الابن أيضا كذا في الذخيرة * وفي أضاحي الزعفراني ولو كانت البدنة
أو البقرة بين اثنين فضحيها باختلاف المشايخ فيه والمختار أنه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير مجا
قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وهذا اختيار الامام الوالد وهو اختيار الفقهاء أبي الليث رحمه الله
تعالى كذا في الخلاصة * وان دفع أحدهم ثلاثة دنانير ونصف والاخر دينار ونصف والاخر دينار
جازت عنهم لان أقل النصيب هو السبع وكذلك لو اشترك خمسة دفع أحدهم دينارين والثاني دينارين
ونصفا والثالث ثلاثة دنانير والرابع كذلك والخامس ثلاثة دنانير ونصف جازت عنهم لان أقل النصيب
هو السبع كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى سبعة بقره ليفضحوا بها فسات أحد السبعة وقالت

الورثة وهم كبار ذبحوها عنه وعنكم جازا مستحسنا ولو ذبح الباكون بغير إذن الورثة لا يجوز لهم لانه لم يقع بعضها قربة لعدم الاذن منهم فلم يقع الكل قربة ضرورة عدم التجزئ كذا في الكافي * ولو أن ثلاثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية أحدهم بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلاثين وقيمة كل واحدة مثل ثمنها فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد منهم شاته بعينها واصطلمحواعلى أن يأخذ كل واحد منهم شاة فيضحي بها أجزأهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وإن أذن كل واحد منهم لم صاحبه أن يذبحها عنه أجزأهم ولا شيء عليهم كذا في المنابع ولو اشترى عشرة عشر أعنام بينهم فضحي كل واحد واحد جاز وقيمة اللحم بينهم بم بالوزن وإن أقسموا بمجازفة يجوز إذا كان أخذ كل واحد شيئا من الأكارع أو الرأس أو الجلد وكذا لو اختلطت الغنم فضحي كل واحد واحد ورضوا بذلك جاز كذا في خزنة المفتين * وفي الاضاحي للزعراني اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها فضحوا بها كذلك فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز فقوله اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم يحتمل شراء كل شاة بينهم ويحتمل شراء شياه على أن يكون لكل واحد شاة ولكن لا يعينها فإن كان المراد هو الثاني فما ذكر في الجواب باتفاق الروايات لأن كل واحد منهم يصير مضحيا شاة كاملة وإن كان المراد هو الاول فما ذكر من الجواب على احدي الروايتين فإن الغنم إذا كانت بين رجلين ضحيا بها ذكر في بعض المواضع انه لا يجوز كذا في المحيط * شاتان بين رجلين ذبحهما ماض نسكهما أجزأهما بخلاف العبد بين اثنين أعتقاهما عن كفارة يهما لا يجوز بل بين اثنين ضحيا به فإن كان أحدهما سبع أو سبعين والباقي للاخر يجوز وإن كان بينهما نصفان فكذلك على الاصح كذا في خزنة المفتين * والله اعلم

❦ (الباب التاسع في المتفرقات) ❦

اشترى شاتين للاضحية فضاغت احدهما فضحي بالثانية ثم وجد ما في أيام النحر أو بعد أيام النحر فلا شيء عليه سواء كانت هي أرفع من التي ضحي بها أو أدون منها كذا في المحيط * ولو وكله بأن يشتري له بقرة سوداء للاضحية فاشترى ببقرة وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزم الأمر وأن وكله بأن يشتري له كبشا أقرن أعين للاضحية فاشترى كبشا أجم ليس أعين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغب فيه الناس للاضحية فخالف ما أمر به ولو وكله بأن يشتري له الثني من البقر ولم يسم لها ثمنًا فاشترى مسنة فهذا على وجهين إن كان الثني يشتري بأقل مما يشتري به المسنة لم يلزم الأمر وإن كانت المسنة والثني بمن واحد لزم الأمر لانه خالف إلى خبر وإن وكله بأن يشتري شاة للاضحية فاشترى الوكيل واستأجر انسانا حتى قادهما بدرهم لم يلزم الأمر كذا في الظهيرية * إذا قال الله على أن أهدي شاة أو اضحي بشاة فأهدي بقرة أو جزورا أو ضحي ببقرة أو جزور جاز رجل ضحي بشاة تساوي تسعين ورجل آخر ضحي ببقرة تساوي سبعين ورجل آخر تصدق بمائة درهم فأضحية صاحب الشاة اعلى من أضحية صاحب البقرة لأن قيمة الشاة أكثر والذى ضحي ببقرة أعظم أجرا من الذي تصدق بمائة درهم اشترى شاة للاضحية في أيام النحر وهو فقير وضحي بها ثم أيسر في أيام النحر قال الشيخ الفقيه أبو محمد الحارثي رحمه الله تعالى عليه أن يعيد وغيره من المتأخرين قالوا لا يعيدونه تأخذ وكله بأن يشتري شاة للاضحية فأعلم بأن الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز جيعا وإن وكل انسانا بأن يشتري له ضأنا فاشترى معزا أو كان على العكس لا يلزم الأمر كذا في المحيط * وإذا أوصى أن يضحي عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ويقع على الشاة وكذلك لو لم يوص وأمر رجلا أن يضحي عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ولو أوصى بأن يشتري بقرة

بجميع ماله ويضحي بها عنه فمات ولم تجز الورثة فالوصية جائزة بالثلث بلا خلاف ويشتري بالثلث شاة
ويضحي بها عنه ولو أوصى أن يشتري بقرة بعشرين درهما من ماله ويضحي بها عنه فمات وثلث ماله
أقل من عشرين درهما فله يضحى عنه على مذهبه بما بلغت كذا في الذخيرة * وإن أوصى أن يشتري
له شاة بهذه العشرين درهما ويضحي عنه أن مات ثم مات فضاع من الدراهم درهم لم يضح عنه بما بقي
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما يشتري بما بقي فيضحي عنه على قياس النسيئة والنسيئة
رقبة تشتري للعق رجل اشتري بقرة فقال يا فلان قد أشركت في ثلثها كان له الثلثان ولو قال
أشركت في جميعها كان له النصف لا بالو أعطيتاه الجميع لا يكون شريكا وان قال قد جعلت له نصيبا
أو سهم ما فهو باطل وكان ينبغي أن يكون له السدس في قوله قد جعلت لك سهمي على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لأن السهم عنده مفسر بالسدس على ما عرف في كتاب الوصايا لكنه يحتمل ما دون
السدس ولذلك بطل اشتري بقرة بشرة ذنانير وقبضها ثم قال لرجل قد أشركت بيدنا من فقبل كان
خمس البقرة له كذا في الظهيرية * اشتري شاة فضحي بها ثم وجد بها عيبا يتقصها ولكن لا يخرجها
عن حد الضحيا فله أن يرجع بتقصان العيب على البائع فإذا رجع ليس عليه أن يتصدق به لأن
الشاة المعيبة جازت عن الاضحية فليس عليه وراء ذلك فإن قال البائع أبا أخذها مذبوحة فله ذلك
فإذا أخذها ورد الثمن فعلى المشتري أن يتصدق بما اشتري من البائع الا حصة نقصان العيب فإن
توى الثمن على البائع فلا شيء عليه وإن توى البعض ووصل اليه البعض يتصدق منه بما كان من
حصة الشاة فلا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب حتى لو كان الثمن عشرة ونقصان العيب درهم
يتصدق بتسعة أعشار ما وصل اليه من الثمن كذا في الذخيرة * لا يمتثل الشرع المسترسل مع الذنب
في المانع كذا في القنية * ولو غصب أضحية مذبوحة ضمن قيمتها لأنه مال مملوك لغيره أخذ بغير إذنه
وإذا أخذ المضحي قيمتها يتصدق بها لأنه بالتضمن ملكها منه فصار كأنه باعها منه وإذا باعها منه لزمه
التصدق بقيمتها فكذا إذا ولا يجوز له أن يهبها لغيره فإن رد القيمة على الغاصب فلا شيء على المضحي لأنه
تلف بلا صنع فإن أبرأ المضحي عن القيمة وهو غني أو فقير فلا شيء عليه لأن في الابتداء كان له أن
يهب الأصل من الغاصب فكذا إذا ملك البديل منه وكذا الوصية المحم على أقل من قيمتها يلزمه أن يتصدق
بما وصل اليه من قيمتها لا غير لأنه أبرأ البعض واستيفاء البعض ولو صالحة على شيء مأكول أو متاع
فله أن يأكل المأكول وينتفع بالمتاع لأن البديل يكون على صفة الأصل ونهجه كذا في محيط
المرحسي * اشتري المعسر شاة ومات في أيام النحر وخرج منها جنين يتصدق بالولد استحسانا كذا
في الوجيز للكردي ولو اشتراها بقرة فضة بعينها فضحي بها ثم رد البائع القرة بعيب وأخذ المذبح
تصدق المشتري بالثمن وجازت القرية ولو تباعا كبشا بنجعة وضحيا فوجد المشتري الكبش به عيبا
يتقصه العشر فإن شاء رجع بعشر النجعة مذبوحة ولا صدقة عليه ويتصدق الآخر بقيمة ما رد من اللحم
وإن شاء رجع بقيمة عشر النجعة حيا ولا صدقة عليه وإن رضي بالبش أن يأخذ مذبوحا فالآخر
إن شاء ضمنه قيمة النجعة فيصدق بها الا حصة العيب لو كان وإن شاء أخذ النجعة مذبوحة ولا يتصدق
بها استحسانا وكذا إذا دفع النجعة لا يتصدق بالكبش الذي رضي به كذا في التتارخانية * لها دار
تبلغ قيمتها نصا ما تسكنها مع زوجها فعليها الاضحية وصدقة الفطر إذا فدر زوجها على الاسكان قم بخ
كب لا تحب عليها الاضحية ولا صدقة الفطر موسرا كان الزوج أو معسرا قال رضي الله تعالى عنه
فاختلافهم فيه يدل على أنهما لم تسكنها ينبغي أن تحب عندهم وبه أحب كذا في القنية * قيل
لعلي بن أحمد لو كان رجل دين على مقرم غلس هل تحل له الزكاة (قال لا) ففيل وعمل عليه الاضحية

قوله قم بخ كتب رموز
لاسمه مشايخ يتقل عنهم
صاحب القنية اه محمده

قوله في مجموع النوازل أربعة
نفرا لم تقدم هذا الفرع
منقول عن الخلاصة في الباب
السابع ولذا سقط ههنا من
نسخ الخط التي يبدى وهو
موجود في نسخة الطبع
الهندي اه محمده

فقال لا ما يصل اليه كذا في التارخانية * له دين حال أو مؤجل على مفر على وليس في يده ما يمكنه شراء الاضحية لا يلزمه أن يستقرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكن يلزمه أن يسأل منه ثمن الاضحية اذا غلب على ظنه أنه يدفعه له مال كثير غائب في يد شريكه أو مضاربه ومعه ما يشتري به الاضحية من الجرين أو متاع البيت تلزمه الاضحية كذا في القنية * في مجموع النوازل أربعة نفر اشترى كل واحد منهم شاة لونها وسمتها واحد فحبسوها في بيت فلما أصبحوا وجدوا واحدة منها ماتت ولا يدري لمن هي فانها تباع هذه الاغنام جملة ويشتري بثمنها أربع شياه لكل واحد منهم شاة ثم يוכל كل واحد منهم م صاحبه بدمج كل واحدة منها ويحلل كل واحد منهم م صاحبه أيضا حتى يجوز عن الاضحية كذا في المحيط * قالت لزوجه اضع عني كل عام من مهرى الذي لي عليك كذا وكذا ففعل ففيه اختلاف لا يجوز التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الروجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة (طت) ولا على أمه المعسرة تصديق بلحم الاضحية على الفقير بنيسة الزكاة لا يجزئه في ظاهر الروايات اذا لم يجد أضحية في بلده أو قرينته يلزمه المشي لطلبها إلى موضع يمشون اليه من بلده لشراء الشياه كذا في القنية * والله أعلم

﴿كتاب الكراهية﴾

تكلموا في معنى المذكور والمروى عن محمد رحمه الله تعالى نصابا كل مكروه حرام الا أنه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إلى الحرام أقرب كذا في الهداية * وهو المختار هكذا في شرح أبي المكارم * هذا هو المكروه كراهة تحريم وأما المكروه كراهة تنزيه فالإحلال أقرب كذا في شرح الوقاية * والاصل الفاصل بينهما أن ينظر إلى الاصل فان كان الاصل في حقه اثبات المحرمة وانما سقطت المحرمة لعارض ينظر إلى العارض ان كان مما تم به البلوى وكانت الضرورة قائمة في حق العامة فهي كراهة تنزيه وان لم تنبع الضرورة هذا المبلغ فهي كراهة تحريم فصار إلى الاصل وعلى العكس ان كان الاصل الاباحة ينظر إلى العارض فان غلب على الظن وجود المحرم فالكراهة للتحريم والا فالكراهة للتنزيه نظير الاول سور الهرة ونظير الثاني لبن الانان ومحومها ونظير الثالث سور البقرة المجلاة وسباع الطير هكذا في خزانة الفتاوى * (وهذا الكتاب مشتمل على ثلاثين بابا)

﴿الباب الاول في العمل بخبر الواحد﴾

وهذا الباب مشتمل على فصلين

﴿الفصل الاول في الاخبار عن أمر ديني نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار عن حرمة المحل وابطاحته وما يتصل بذلك من تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة العين وابطاحته خبر الواحد يقبل في الديانات كالحل والحرم والطهارة والنجاسة اذا كان مسلما عدلا ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا محدودا أولا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد كذا في الوجيز لا كدرى * وهكذا في محيط السرخسي والهداية * ولا يقبل قول الكافر في الديانات الا اذا كان قبول قول الكافر في المعاملات يتضمن قبوله في الديانات فحينئذ تدخل في الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة هكذا في التبيين * من أرسل أجياله مجوسيا أو خادما فاشترى لهما فقال اشتريته من يهودي أو نصراني أو مسلم وسعته أكله وان كان غير ذلك لم يسعته أن يأكل منه معناه اذا كان ذبيحة غير الكفاي والمسلم لانه لما قبل قوله

في الحبل أولى أن يقبل في المحرمة كذا في الهداية * ولا يقبل قول المستور في الديانات
في ظاهرها روايات وفوا الصحيح هكذا في الكافي * خبر من أدي السلطان مقبول عدلا كان أو فاسقا
كذا في جواهر الاخلاط * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا حضر المسافر الصلاة فلم يجد ماء
الافى أثناء فأخبره رجل أنه قد روهو عنده مسلم مرضى لم يتوضأ به وكذلك إذا كان المخبر عبدا أو أمة
أو امرأة حرة هذا إذا كان المخبر عدلا وإن كان المخبر فاسقا أو مستورا نظر فيه فان كان اكبر رأيه أنه
صادق يتيم ولا يتوضأ به وإن أراقه ثم يتيم بعد ذلك كان أحوط وإن كان اكبر رأيه أنه كاذب توضأ به
ولم يلتفت الى قوله وأخراه ذلك ولا يتيم عليه هذا هو جواب المحكم فأما في الاحتياط فالأفضل له
أن يتيم بعد الوضوء كذا في المحيط * وإن كان المخبر بنجاسة الماء رجلا من أهل الذمة لا يقبل قوله
فان وقع في قلبه أنه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب أحب الى أن يرقى الماء ثم يتيم ولو توضأ به
وصلي جازت صلاته ولو كان المخبر بنجاسة الماء صديقا أو معتوها يعقلان ما يقولان فالأصح أن خبرهما
في هذا الخبر الذمي لانه ليس لهما ولاية الا لرام هكذا في فتاوى قاضي خان * رجل اشترى لحما فلما
قبضه أخبره مسلم ثقة أنه قد خالطه لحم المخبر لم يسعه أن يأكله كذا في التارخانية * مسلم اشترى
لحما وقبضه فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة الجوسي فانه لا ينبغي للشترى أن يأكل ولا يطعم غيره لان المخبر
أخبره بحرمة العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر الواحد وأما بطلان الملك
لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك وإذا ثبت الحرمة مع بقاء ملك العين
هنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا أن يحبس الثمن عن البائع اذ لم يطل البيع ولو أنه لم يشتتر اللحم ولكن
الذي كان اللحم في يده أذن له بالتناول فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة مجوسي لا يحل له أن يأكل ولو أنه
أذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن أو ملكه بسبب آخر ميراث أو هبة ثم أخبره مسلم ثقة أنه حرام
العين لا يحل تناوله كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى رجل طعاما أو جارية أو ملك ذلك بميراث
أو هبة أو صدقة أو وصية فبجاء مسلم ثقة فشهد أن هذا الفلان الفلاني غصبه منه البائع أو الوهاب
أو الميت فأحب اليك أن يتنزه عن أكله وشربه ووطئه الجارية وإن لم يتنزه كان في سعة وكذلك طعام
أو شراب في يد رجل أذن له في أكله وشربه وقال له مسلم ثقة هذا غصب في يديه من فلان والذي في يديه
يكذبه ويرغم أنه له وهو منهم غير ثقة فأحب اليك أن يتنزه عنه فان أكله أو شربه أو توضأ به كان في سعة
وان لم يجد وضوءا غيره وهو في سفر توضأ ولم يتيم كذا في العيني شرح الهداية * ولم يذكر محمد رحمه الله
تعالى في الاصل ما إذا كان صاحب اليد الذي أذن لغيره في اكل الطعام أو شرب الماء ثقة عدلا وقد
أخبر أنه ملكه لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني لا يتنزه لان
الخبرين تساوى حكم التعارض فتعتبر الاباحة الاصلية بخلاف ما إذا كان فاسقا وغيره من المشايخ
قال يتنزه وهو الصحيح فعلى هذا إذا أراد أن يشتري لحما فبقا له خارج عدل لا تشتريه فانه ذبيحة مجوسي
وقال القصاب اشترى فانه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه يزول الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر
وعلى قول غيره من المشايخ لا يزول كذا في المحيط * رجل دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاما
ويشربون شرابا فدعوه اليه فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة المجوسي وهذا الشراب
قد خالطه الحجر وقال الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه يتطرق في حالهم فان كانوا
عدولا وثقات لم يلتفت الى قول ذلك الرجل الواحد وان كانوا متهمين أخذ بقوله ولم يسعه أن يقرب شيئا
من ذلك الطعام والشراب قال ويستوي أن يكون المخبر بالمحرمة مسلما أو كافرا أو أيا من
فان كان في القوم رجلا ثقتان أخذ بقولهما وان كان فيهم واحد ثقة حمل فيه بأكبر رأيه فان لم يكن له

فيه رأى واستوى الحلالان عنده فلا بأس بأكل ذلك وشربه وكذلك الوضوء منه فإن لم يكن له رأى
تمسك بأصل الطهارة وإن كان الذي أخبره بأنه حلال مملوكين ثقتين والذي زعم أنه حرام واحد أحرا
فلا بأس بأكله وإن كان الذي زعم أنه حرام مملوكين ثقتين والذي زعم أنه حلال حرا واحدا ثقة ينبغي
له أن لا يأكل كل وكذلك لو أخبره بأحد الأمرين عبد ثقة وبالأخر ثقة عمل بأكبر رايه فيه وإن أخبره
بأحد الأمرين مملوك كان ثقتان وبالأخر حرا ثقة أخذ بقول المحرين كذا في المبسوط * ولو كان
من أحد الجانبين حرا عدلان ومن الجانب الآخر ثلاثة أعبد فإنه يؤخذ بقول العبيد ولو كان المخبر
من أحد الجانبين حرين عدلين ومن الجانب الآخر أربعة أعبد يترجح خبر الأربعة فالخاص
أن خبر المملوك والمحر في الأمر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيطلب الترجيح أولا من
حيث العدد فإذا استوى العددان يطلب الترجيح بكونه حجة في الأحكام في الجملة وإذا استويا يطلب
الترجح من حيث التحري وكذلك إذا أخبر بأحد الأمرين رجلا وبالأخر رجلا وامرأتان يؤخذ بخبر
رجل وامرأتين لما فيه من زيادة العدد كذا في الذخيرة * ولو أن رجلا مسلما شهد عند رجل
أن هذه الجارية التي هي في يد فلان وهي مقرة له بالرق أمة لفلان غصبها والذي هي في يده يحسد
ذلك وهو غير مأمور فأحب إلى أن لا يشتريها وإن اشتراها ووطئها فهو في سعة من ذلك فلو أخبره
أنها حرة الأصل أو أنها كانت أمة لهذا الذي في يديه فأعتقها وهو مسلم ثقة فهذا هو الأول سواء كذا
في المبسوط * والله أعلم

*(الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات) *

يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان أو فاسقا حرا كان أو عبدا ذكرا كان أو أنثى مسلما كان
أو كافرا دفعا للمخرج والضرورة ومن المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والأذن
في التجارات كذا في الكافي * وإذا صح قول الواحد في أخبار المعاملات عدلا كان أو غير عدل فلا بد
في ذلك من تغليب رايه فيه إن أخبره صادق فإن غلب على رايه ذلك عمل عليه وإلا فلا كذا في السراج
الوهاج * إذا كانت الجارية لرجل فأخذها رجل آخر وأراد أن يبيعها فإنه يكره لمن عرفها الأول
أن يشتريها من هذا ما لم يعلم أنه ملكها من جهة المالك بسبب من الأسباب أو أذن له أن يبيعها
وإن اشتراها جاز ويكون مكروها وإن علم أن المالك أذن له بالبيع أو ملكها بوجه من الوجوه
فلا بأس بأن يشتريها منه ويكون الشراء جازا من غير كراهة وإن قال الذي في يديه أني اشتريتها
أو وهبتها لي أو تصدق بها علي أو وكاني ببيعها حل له أن يشتري منها إذا كان عدلا مسلما ثم إن محمد
رحمه الله تعالى شرط في هذه المسئلة أن يكون صاحب اليد مسلما عدلا والعدالة شرط أما الاسلام
فليس بشرط والحاجكم الشهيد ذكر في مختصره العدالة ولم يذكر الاسلام وتبين بما ذكره المحققون أن ذكر
الاسلام من محمد رحمه الله تعالى اتفقا في لأن يكون شرطا وإن كان الذي في يديه الجارية فاسقا
لا تثبت إباحة المعاملة معه بنفس الخبر بل يتحري في ذلك فإن وقع تحريمه على أنه صادق حل له الشراء
منه وإن وقع تحريمه على أنه كاذب لا يحل أن يشتريها منه وإن لم يكن له رأى يبقى ما كان على ما كان
كافي البيانات وكذلك لو أن هذا الرجل لم يعرف كونه هذه الجارية لغير صاحب اليد حتى أخبره
الذي في يده الجارية أن هذه الجارية ملك فلان وإن فلانا وكله ببيعها لا يسعه أن يشتريها منه
ما لم يعلم أن فلانا ملكها من صاحب اليد أو أذن له ببيعها وإن لم يعلم هو أن الجارية ملك الغير ولم يخبر
صاحب اليد بذلك فلا بأس بأن يشتري من ذي اليد وإن كان ذوا اليد فاسقا إلا أن يكون مثله لا يملك ذلك

الشيء في الغالب وذلك كدرة نفيسة في يد فقير لا يملك قوت يومه وكتاب في يد جاهل لم يكن في آياته من هو أهل لذلك فيعجز عن استحقاقه أن يتنزه ولا تعرض له بشراء ولا قبول هدية ولا صدقة وان كان الذي اتاه بذلك امرأة حرة كان الجواب فيها كالجواب في الرجل وان كان الذي أتى به عبدا أو أمة فليس ينبغي له أن يشتري منه شيئا وكذلك لا ينبغي أن يقبل منه هبة ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك فان سألته عن ذلك فأخبره العبد أن مولاه أذن له في بيعه وهبته وصدقته فان كان العبد ثقة لا بأس بأن يشتري ذلك منه وأما اذا كان فاسقا فإنه يتحرى في ذلك فان لم يقع تحريره على شيء بقي ما كان على ما كان كما في المحر ولو كان الذي أتى به غلاما صغيرا أو جارية صغيرة حرا أو مملوكا لم يسعه أن يشتري منه قبل السؤال فان قال انه مأذون له في التجارة فإنه يتحرى وان كان الصبي عدلا فان لم يقع تحريره على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري وكذلك لو كان هذا الصغير أرادا أن يهب ما أتى به من رجل أو تصدق به عليه فينبغي لذلك الرجل أن لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه مأذون في الهبة والصدقة فالقباض يتحرى وينبغي المحكم على ما يقع تحريره عليه فان لم يقع تحريره على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير فيما يخبر بعد ما يتحرى ووقع تحريره انه صادق اذا قال هذا المال مال أبي أو مال فلان الاجنبي أو مال مولاي وقد بعث به اليك هدية أو صدقة فأما اذا قال هو مالنا وقد اذن لنا أبونا أن نتصدق به عليك أو نهبه لك لا ينبغي له أن يقبل ذلك كذا في الذخيرة * والفقيه اذا اتاه عبدا أو أمة بصدقة من مولاه يتحرى كذا في المحيط * ولو أذن في دخول الدار عبد رجل أو ابنه الصغير فالقباض أن يتحرى إلا أنه جرت العادة من الناس انهم لا يمتنعون عن ذلك فيحوز لاجل ذلك وهكذا في السراج الوهاج * الصبي العاقل اذا أتى بقالا أو نحوه لم يشتري منه شيئا وأخبره ان امه أمرته بذلك قال الشيخ الامام المحلواني رحمه الله تعالى ان طالب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعه منه وان طلب الزبيب والباقلاء والخبثاء مما يأكله الصبيان عادة لا ينبغي أن يبيعه منه كذا في السراجية * جارية قالت لرجل بعني مولاي اليك هدية وسعه أن يأخذها لان قول الواحد في المعاملات مقبول على أي صفة كان بعد ان كان عاقلا وعليه الاجماع كذا في الجوامع الصغير * وهكذا في السراج الوهاج والعيني شرح الهداية * ولو أن رجلا عرف جارية لرجل يدعيها ويرغم انهاءه والامة تصدقه في انهاءه ثم رأى الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان مدعي انهاءه والجارية تصدقه في ذلك الا أن الجارية كانت له وانما أمرت فلانا بذلك لمرحفي وصدقته الجارية في قوله هذا والمدعي مسلم ثقة لا بأس للسامع أن يشتريها منه وان كان في اكبر رأى السامع ان الذي في يديه الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع أن يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته ولو لم يقل ذواليد ذلك ولكنه قال هي لي طماني فلان وغصبها مني فأخذتها منه لا ينبغي للسامع أن يشتري منه ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذي في يديه ثقة أو غير ثقة بخلاف ما اذا لم يدع الغصب وانما أقرب بالتجسس لان الغصب أمر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك أما في التجسس ما أخذ به بخبر مستنكر فيقبل قوله وان قال الذي في يديه كان فلان ظماني وغصبها مني ثم رجع عن ظماني فأقربها لي ودفعها الي فان كان ثقة لا بأس أن يقبل قوله ويشتري منه الجارية وكذا لو قال غصبها مني فلان فخاضعته الى القاضي ف قضى القاضي لي بها بدينة أعتها أو يكوله عن اليمين فانه يجوز للسامع أن يقبل قوله اذا كان ثقة وان كان المخبر كاذبا في اكبر رأى السامع فانه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى لي بها القاضي فأخذها منه ودفعها الي أو قال قضى القاضي بها لي فأخذتها مني باذنه أو بخبر اذنه ان كان ثقة

كان له أن يقبل قوله وإن قال قضي لي بها فجدني القضاء فأخذتها منه لا ينبغي له أن يقبل قوله وإن كان ثقة كما لو قال اشترت هذه المجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جدد البيع فأخذتها منه فإنه لا ينبغي له أن يقبل قوله ولو أن رجلا قال اشترت هذه المجارية من فلان ونقدته الثمن وقبضتها بأمره وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجل آخر إن فلانا ذاك جدد هذا البيع وزعم أنه لم يبيع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة أيضا فإنه لا ينبغي للسامع أن يقبل قوله وأن يشتريها منه وإن كان المخبر الثاني غير ثقة إلا أن في أكبر رأى السامع أن الثاني صادق فكذلك وإن كان في أكبر رايه أنه كاذب فلا بأس بأن يشتريها منه وإن كانا جميعا غير ثقتين وفي أكبر رأى السامع أن الثاني صادق لا ينبغي له أن يشتريها منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة كذا في فتاوى قاضي خان * ومن رأى رجلا يبيع جارية عرفت لا تخبره عنده شاهدان عدلان أن مولاهما أمره ببيعها فاشترى ونقد الثمن وقبض ثم حضر مولاهما وحده لا مرافا المشتري في سعة من منعها حتى يخاصم إلى القاضي وإذا قضى بها للمالك لم يسعه أمساكها إلا أن يجدد الشهادة بالوكالة عند القاضي حتى يقضى بها شرعا كذا في محيط السرخسي * وإذا قال الرجل إن فلانا أمرني ببيع جاريته التي في منزله ودفعتها إلى مشتريها فلا بأس بشرائها منه وقبضها من منزل مولاهما بأمر البائع أو بغير أمره إذا أوفاه ثمنها إذا كان البائع ثقة أو كان غير ثقة ووقع في قلبه أنه صادق وإن وقع في قلبه أنه كاذب قبل لشراء أو بعده قبل أن يقبض لم يسع له أن يعترض له حتى يستأمر مولاهما في أمرها وكذلك لو قبضها ووطئها ثم وقع في قلبه أن البائع كذب فيما قال وكان عليه أكبر ظنه فإنه يعتزل ويطئها حتى يتعرف خبرها وهكذا أمر الناس ما لم ينجي التجاحيد من الذي كان يملك المجارية فإذا جاء ذلك لم يقربها وردها عليه ويتبع البائع بالثمن وينبغي للمشتري أن يدفع العقر إلى مولى المجارية كذا في المبسوط * ولو قال أنا وكيل فلان وقد تزوجت ابنته هذه بمحض من اليهود وهي صغيرة أو محجونة له أن يطأها ولومات الأب وهي في حجر أخيها فلا حتى يقرأ الأخ كذا في الفتاوى العتبية * ولو أن رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها وأخبر مخبراتها قد ارتدت فإن كان المخبر عنده ثقة وهو حر أو مملوك أو محدد ودفع في قذف وسعه أن يصدق المخبر ويتزوج أربع أسواها وإن لم يكن المخبر ثقة وفي أكبر رايه أنه صادق فكذلك وإن كان في أكبر رايه أنه كاذب لم يتزوج أكثر من ثلاث ولو أن مخبرا أخبر المرأة أن زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الأصل أن لها أن تتزوج بزواج آخر وسوى بين الرجل والمرأة وذكر في السير ليس لها أن تتزوج بزواج آخر حتى يشهد عندها رجلان أو رجل وامرأتان وذكر شمس الأئمة المرحسي رحمه الله تعالى الصحيح أن لها أن تتزوج لأن المقصود من هذا الخرق وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا الفرق بين ردة المرأة والزواج وكذا لو كانت المرأة صغيرة فأخبره أنسا أنها ارتضعت من أمه أو اخته مع هذا المخبر ولو أخبره أنسا أنه تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها وكانت اخته من الرضاغة والمخير ثقة لا ينبغي له أن يتزوج أربع أسواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لأنه أخبر بفساد عقد كان محكوماً ببحته ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد بخلاف الأول فإن شهد عنده شاهد عدل بذلك وسعه أن يتزوج أربع أسواها ولو أنها رجل فأخبرها أن أصل نكاحها كان فاسدا أو أن زوجها كان الخالها من الرضاغة أو كان مرتدا لم يسعها أن تتزوج بقوله وإن كان ثقة كذا في فتاوى قاضي خان * إذا كانت الزوجة مشتهة فأخبره رجل أن أبا الزوج أو ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه أنه صادق له أن يتزوج باختها أو أربع أسواها بخلاف ما لو أخبره بسبق الرضاغة والمصاهرة على النكاح لأن الزوج ثمة يناعه وفي العارض لا يناعه لعدم العلم فإن وقع عنده صدقه وجب قبوله هكذا في الوجيز للكردي * امرأة غاب زوجها فأنها

مسلم غير ثقة بكتاب الطلاق من زوجها ولا تدري انه كتابه أم لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس
 أن تعتد ثم تتزوج كذا في محيط السرخسي * اذا غاب الرجل عن امراته فأتاها مسلم عدل فأخبرها
 أن زوجها طلقها ثلاثاً ومات عنها فلها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر وان كان الخبير فاسقاً تتحرى
 ثم اذا أخبرها عدل مسلم انه مات زوجها انما تعتد على خبره اذا قال عاينته ميتاً وقال شهدت
 جنازته أما اذا قال أخبرني مخبر لا يعتمد على خبره وان أخبرها واحد بموته ورجلان آخران
 أخبرا بحياته فان كان الذي أخبرها بموته قال عاينته ميتاً أو شهدت جنازته حل لها أن تتزوج
 وان كان اللذان أخبرا بحياته ذكراتاريخاً لا حقائق قولهما أولى ولو شهدا ثلثان بموته أو قتله وشهد
 آخران أنه حي فشهادة الموت أولى كذا في المحيط * واذا شهد عدلان للمرأة أن زوجها طلقها ثلاثاً
 وهو صحيح ثم غابا أو ماتا قبل الشهادة عند القاضي لم يسع المرأة أن تقسم معه وأن تدعه أن يقربها
 ولا يسعها أن تتزوج كذا في محيط السرخسي * واذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فان كان الزوج
 غائباً وسعها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر وان كان حاضر الیس لها ذلك ولكن ليس لها أن تمكن من
 زوجها وكذلك ان سمعت ابنة طلقها ثلاثاً وحدها الزوج ذلك وحلف فردا عاينته القاضي لم يسعها
 المقام معه وينبغي لها أن تقضي بما لها أو تهرب منه وان لم تقدر على ذلك قتلتها واذا هربت منه
 لم يسعها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكرنا اذا
 هربت ليس لها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر جواب القضاء أما فيما بيننا وبين الله تعالى فلها أن تتزوج
 بزواج آخر بعدما اعتدت كذا في المحيط * ولو أن امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلاثاً وانقضت
 عدتي فان كانت عدلة وسعها أن يتزوجها وان كانت فاسقة تتحرى وعمل بما وقع تحريمه عليه كذا
 في الذخيرة * المطلقة ثلاثاً اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل بي ثم طلقني وانقضت
 عدتي فلا بأس على زوجها الا قول أن يتزوجها اذا كانت عنده ثقة أو وقع في قلبه انها صادقة وفي هذا
 بيان انها لو قالت لزوجها حلفت لك لا يحل له أن يتزوجها ما لم يستفسرها للاختلاف بين الناس
 في حلها له بمجرد العقد قبل الدخول فلا يكون له أن يعتد بمطابق خبرها بالحل ولو أن جارية صغيرة لا تعبر
 عن نفسها في يد رجل يدعى انها له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فالت بها فاحرقها الاصل لم يسعه
 أن يتزوجها وان قالت كنت أمة للذي كنت عنده فأعتقني وكانت عنده ثقة أو وقع في قلبه انها صادقة
 لم أر بأساً أن يتزوجها كذا في المبسوط * المرأة الحرة اذا تزوجت رجلاً ثم قالت لرجل آخر انكاحي
 كان فاسداً لما أن زوجها كان على غير الاسلام لا يسع لهذا أن يقبل قولها ولا أن يتزوجها لانها أخبرت
 بأمر مستذكر وان قالت طلقني بعد النكاح أو ارتد عن الاسلام وسعها أن يعتد على خبرها ويتزوجها
 لانها أخبرت بخبر محتمل واذا أخبرت ببطلان النكاح الاو لا يقبل قولها وان أخبرت بالحرمه بأمر
 عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو غير ذلك فان كانت ثقة عنده أو لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها
 صادقة فلا بأس بأن يتزوجها كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

* (الباب الثاني في العمل بغالب الرأي) *

يجب أن يعلم بأن العمل بغالب الرأي جائز في باب الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب
 الرأي في الدماء جائز كذا في المحيط * ان دخل رجل على غيره ليلا وهو شاهرسيفه أو مادرجحه
 يشد نحوه ولا يدري صاحب المنزل أنه لص أو هارب من اللصوص فانه يحكم برأيه فان كان أكبر رأيه
 أنه لص قصده ليأخذ ماله ويقتله ان منعه وخاف أنه انزجره أو صاح به بياديه بالضرب فلا بأس

بأن يشد عليه صاحب البيت بالسيف ليقتله وإن كان أكبر رأيه أنه هارب من اللصوص لم يسع له أن يجعل عليه ولا يقتله وإنما يتوصل إلى أكبر رأيه في حق الداغل عليه بأن يحكم زيه وهيئته أو كان قد عرفه قبل ذلك بالمجلوس مع أهل الخير يستدل به على أنه هارب من اللصوص وإن عرفه بالمجلوس مع السارق استدل به على أنه سارق كذا في المبسوط * قالوا فيما إذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فأشكك على المسلمين حالهم أنهم أعداء أو مسلمون فأنهم يتحرون كذا في المحيط * وسئل الغصية أبو جعفر رحمه الله تعالى عن رجل وجد رجلا مع امرأته أيجل له قتله قال إن كان يعلم أنه ينزجر عن الزنى بالصباح أو بالضرب بما دون السلاح فإنه لا يقتله ولا يقتل معه بالسلاح وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل والمقاتلة معه بالسلاح حل له القتل كذا في الذخيرة * وإذا وجد الرجل مع امرأته أو جاريته رجلا يريد أن يغلبها على نفسها فيزني بها قال له أن يقتله فإن رآه مع امرأته أو مع محرم له وهي تطاوعه على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا وكذلك إذا عرض الرجل في المحرم يريد أن يغلبها على ما له عشرة أو أكثر فقتله وإن كان أقل من عشرة يقتله ولا يقتله ولو رأى رجلا نثري مع امرأته أو امرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يذهب ولم يمنع عن الزنى حل له قتله ولا قصاص عليه وكذا رجل رأى من يسرق ما له فصاح به ولم يذهب أو رأى رجلا لا يتقرب حائطه أو حائط آخر وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يذهب حل قتله ولا قصاص عليه ولو أراد أن يكره غلاما أو امرأة على فاحشة عليهما أن يقتلها فقتله قدمه هدر إذا لم يستطع منعه إلا بالقتل كذا في حزمة الفتاوى * ولو أن رجلا تزوج امرأة لم يرها فأدخاها عليه إنسان وأخبره أنها امرأته وسعه أن يقبل قوله ويطأها إذا كان ثقة عنده أو كان في أكبر رأيه أنه صادق كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

﴿الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل أباه وما يتصل به﴾

إذا رأى الرجل رجلا يقتل أباه متعمدا أو أسكر القاتل أن يكون قتله أو قال لا بد فيه فيما بينه وبينه أني قتله لأنه قتل والدي فلا بد عدا أولانه ارتد عن الإسلام ولا يعلم الابن شيئا مما قال القاتل ولا وارتد للقتول غيره فالابن في سعة من قتله وإذا أقام الابن البيعة على رجل بأنه قتل أباه فقتل له القاضي بالقود فهو في سعة من قتله وإذا شهد عند الابن شاهد عدل أن هذا الرجل قتل أباه فليس له أن يقتله بشهادتهما لأن الشهادة لا توجب الحق ما لم يتصل بها قضاء القاضي والذي بينا في الابن كذلك في غيره إذا عاين القتل أو سمع إقرار القاتل به أو عاين قضاء القاضي به كان في سعة من أن يعين الابن على قتله وإذا شهد عنده بذلك شاهدان لم يسعه أن يعينه على قتله بشهادتهما حتى يقضي القاضي للابن بذلك وإن أقام القاتل عند الابن شاهدين عدلين أن أباه كان قتل أباه هذا الرجل عدا فقتله لم ينبغ للابن أن يجعل بقتله حتى يتظر فيما شهد به وكذلك لا ينبغي لغيره أن يعينه على ذلك إذا شهد عنده عدلان بما قلنا أو بأنه كان مرتدًا حتى تثبت فيه وإن شهد بذلك عنده محدودان في قذف أو عدا أو نسوة عدول لا رجل معهم أو فاسقات فهو في سعة من قتله وإن تثبت فيه فهو خير له وإن شهد بذلك عنده شاهد عدل ممن تجوز شهادته فقال العاتل عندى شاهد آخر مثله ففي الاستحسان أن لا يجعل بقتله حتى يتظر رأياه بما تحرم لا هكذا في المبسوط * وإن شهد عند الابن عدلان بالقتل أو بإقرار القاتل فليس له أن يقتله ولا للآخر أن يعينه إلا إذا قضى به القاضي وإذا قضى ثم شهد به عدلان أن أباه قتل وليه عدا أو كان مرتدًا فليس له أن يجعل بقتله في الدابة كذا في محيط السرخسى * مال في يد رجل شهد عدلان عند رجل أن هذا المال كان لا يملك غصبه هذا الرجل منه ولا وارتد للابن غيره فله أن يدعي شهادتهما وليس له أن يأخذ ذلك المال ما لم يعم البيعة عند القاضي ويقضى له بذلك وكذلك

لا يسع لغير الوارث أن يعين الوارث على أخذه بهذه الشهادة ما لم يتصل بها القضاء وإن كان الوارث عاين أخذه من أبيه وسعه أخذه منه وكذلك إن أقر الأخت أخذه عنده بالأخذ وكذلك يسع من عاين ذلك إعادته عليه وإن أبي ذلك على نفسه إذا امتنع وهو في موضع لا يقدر فيه على سلطان بأخذه حقه كذا في المبسوط * ولو شهد شاهدان بأقراره بالغصب من أبيه لم يأخذه حتى يثبت عند القاضي ومن سمع أقرار رجل بمال ثم أخبره عدلان أن المقر به صار هبة له فإن شاء شهد عليه بالمال وإن شاء لم يشهد ولو كان شاهداً بالنكاح أو الرق ثم أخبره عدلان بالطلاق أو العتاق لم يشهد بالنكاح والرق وكذا المعفو عن القصاص وعن الحسن بن زياد أن الوارث إذا علم على مورثه ديناً لرجل فأخبره عدلان بالقضاء لم يسعه أن يحلف على العلم وكذا إذا كان أخبره الميت بالقضاء أو أخبره مع عدل أو امرأة فالأفضل أن لا يحلف ثمه كذا في الغيبة * والله أعلم

(الباب الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن)

صلى وهو مشدود الوسط لا يكره كذا في المحيط * ولو اشترى من مسلم ثوباً أو بساطاً صلى عليه وإن كان بأثمه شارب خمر لأن الظاهر من حال المسلم أنه يحتجب بالخساسة ولو صلى في أزارار الجوسى يجوز ويكره كذا في التتارخانية * لا بأس بالصلاة عند البالوعة إذا لم تذكر بقربه قال عيسى الأئمة الكبرياء لا تكره الصلاة في بيت فيه بالوعة كذا في التنية * اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في رأس الصورة بلاجمة هل يكره اتخاذها والصلاة عنده اتخذ في الصور في البيوت والسيارات في غير حالة الصلاة على نيتين نوع يرجع إلى تعظيمها فبكره ونوع يرجع إلى تحقيرها فلا يكره وعن هذا قلنا إذا كانت الصورة على البساط معروشا لا يكره وإذا كان البساط منصوباً يكره كذا في المحيط * الكلام منه ما يوجب أجراً كالسبب والتحميد وقراءة القرآن والأحاديث النبوية وعلم الفقه وقديماً ثم به إذا فعله في مجلس الهسق وهو يعلم لمسايقه من الاستهزاء والمخالفة لموجبه وإن سجع فيه للاعتبار والانسكار وليست تغلوا أعمالهم فيه من الفسق فحسن وكذا من سجع في السوق بنية أن الناس غافلون مشغولون بأمور الدنيا وهو مستغل بالتسبيح وهو أفضل من تسبيحه وحده في غير السوق كذا في الاختيار شرح المختار * من جاء إلى تاجر يشتري منه ثوباً لم يفتح التاجر الثوب سجع الله تعالى أو صلى على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد به إعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكره هكذا في المحيط * رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له أن يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو أكل شيئاً غصبه من إنسان فقال الحمد لله قال الشيخ الإمام اسماعيل الزاهد رحمه الله تعالى لا بأس به كذا في فتاوى فاضل خان * حارس يقول لا إله إلا الله أو يقول صلى الله عليه وسلم فإنه لا يكره لأنه يأخذ ذلك ثمنا بخلاف العالم إذا قال في المجلس صلوا على النبي أو العازي يقول كبروا حيث يثاب كذا في الكبرى * وإن سجع الفقهاء أو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم عند فتح فقاعه على قصد ترويح وجهه وتحسينه أو القصاص إذا قصد بها (٢ كومي هنكامه) أثم وعى هذا يمنع إذا قدم واحداً من العظماء إلى مجلس فسج أو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه أو على أحد من العظماء حتى ينفرج له الناس أو يقوموا له يأنهم هكذا في الوجيز المذكور درى * قاض عنده جمع عظيم يرفعون أصواتهم بالتسبيح والتهليل جملة لا بأس به والاختفاء أفضل ولو اجتمعوا في ذكر الله تعالى والتسبيح والتهليل يخفون والاختفاء أفضل عند الفرع في السفينة أو ملاعبتهم بالسبب وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه كذا في الغيبة * ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم بارد أو وصف صالحاً للتعظيم كذا في الوجيز المذكور درى * رجل سمع اسماً من

أسماء الله تعالى يجب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وما أشبه ذلك ولو سمع اسم النبي عليه السلام فانه يصلي عليه فان سمع مرارا في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه أن يصلي الا مرة كذا في فتاوى قاضي خان * وبه بقى كذا في القنية * وقال الطحاوي يجب عليه الصلاة عند كل سماع واختار قول الطحاوي كذا في الولواتجية * لو سمع اسم الله مرارا يجب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وتبارك الله عند كل سماع كذا في خزاية الفتاوى * ان لم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه عند سماع اسمه تبقى الصلاة دينا عليه في الذمة بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل للاداء فلا يكون محل القضاء والسلام يجزئ عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وحده فيقول اللهم صل على فلان ولو جمع في أن يصلي على غير النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه الصلاة بين النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم كذا في القنية * ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وهو يقرأ لا يجب أن يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فحسن كذا في الينابيع * ولو قرأ القرآن فتر على اسم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه فقرأه القرآن على تاليفه ونظمه أفضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو أفضل وان لم يفعل فلا شيء عليه كذا في الملتقط * وسئل البقال عن قراءة القرآن أهى أفضل أم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه فقال اما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها فالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه والدعاء والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في الغرائب * يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها ومعنى الفضيلة أن ثواب قراءته كثير وقيل بأنه للقلب أيقظ وهذا أقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال ان القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة والا فضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلا وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط * رجل أراد أن يقرأ القرآن فيذبحي أن يكون على أحسن أحواله يلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقه واجب كذا في فتاوى قاضي خان * اذا أراد أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان أراد افتتاح أمر لا يتعوذ وان أراد قراءة القرآن يتعوذ كذا في السراجية * وعن محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فيمن أراد قراءة سورة أو قراءة آية فعليه أن يستعين بالله من الشيطان الرجيم ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فان استعاذ بسورة الانفال وسمى ومضى قراءته الى سورة التوبة وقرأها كفاه ما تقدم من الاستعاذة والتسمية ولا ينبغي له أن يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف التي في أيدي الناس وان اقتصر على ختم سورة الانفال فقطع القراءة ثم أراد أن يتدى سورة التوبة كان كرادته ابتداء قراءته من الانفال فيستعين ويسمى وكذلك سائر السور كذا في المحيط * سئل أبو جعفر عن التعوذ كيف هو قال أحب الى أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم حتى يكون موافقا للقرآن ولو قال أعوذ بالله العظيم أو أعوذ بالله السميع العليم جاز ويذبحي أن يكون التعوذ موصولا بالقراءة كذا في المحاوي للفتاوى * ولا بأس بالقراءة راكبا وما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فان كان يكره كذا في القنية * قراءة القرآن في الحمام على وجهين ان رفع صوته يكره وان لم يرفع لا يكره وهو المختار وأما التسبيح والتهليل لا بأس بذلك وان رفع صوته كذا في الفتاوى الكبرى * اذا قرأ القرآن خارج الحمام في موضع ليس فيه غسالة الناس نحو مجلس صاحب الحمام والميايى فقد اختلف علماءنا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى

يكره وليس عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية منصوصة كذا في المحيط * يكره أن يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات ولا يقرأ في بيت الخلا كذا في فتاوى قاضي خان * لا يقرأ القرآن في المخرج والمغتسل والحمام الا حرفا وقيل يكره ذلك أيضا والاصح الاول كذا في جواهر الاخلاص * وتكره قراءة القرآن في الطواف كذا في المنتقط * لا يقرأ جهرًا عند المشتغلين بالاعمال ومن حرمة القرآن أن لا يقرأ في الاسواق وفي موضع اللغو كذا في القنية * لو قرأ طمعا في الدنيا في المجالس يكره وان قرأ لوجه الله تعالى لا يكره وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه اذا اجتمعوا أمروا أحدهم أن يقرأ سورة من القرآن كذا في الغرائب * قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجلة أو الاشراف فقام القارئ لا جله قالوا ان دخل عالم أو أبوه أو أستاذه الذي علمه العلم جازله أن يقوم لا جله وما سوى ذلك لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * لا بأس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولكن ينبغي أن يضم رجله عند القراءة كذا في المحيط * لا بأس بالفراة مضطجعا اذا أخرج رأسه من الحجاب لانه يكون كاللبس والافلا كذا في القنية * قراءة القرآن من الاسباع جائزة والقراءة من المصحف أحب لأن الاسباع محدثة كذا في المحيط * الأفضل في قراءة القرآن خارج الصلاة المجهور وقراءة الفاتحة بعد المكتوبة لاجل المهمات مخافة أوجهره مع الجمع مكرهة واختار القاضي بديع الدين أنها لا تكرر واختار القاضي الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعد سنة تكرر والا فلا كذا في استنار خاتمة * قراءة الكافرون الى الا تحرم الجمع مكرهة لأنها بدعة لم تنقل عن الصحابة من التابعين رضي الله عنهم كذا في المحيط * قوم يجتمعون ويقرؤون الفاتحة جهرا دعاء لا يمنعون عادة والاولى المخافة في المحدثي امام يعتاد كل غداة مع جماعته قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهادة الله ونحوها جهرًا لا بأس به والا فضل الاخفاء كذا في القنية * في العمود المجنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لا بأس به وذكر في غاية البيان انه المختار لكن قال الهذلي والى رحمه الله تعالى لا أفتي به روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الظاهر في مثل الفاتحة كذا في البحر الرائق في كتاب الطهارة * قراءة القرآن في المصحف أولى من القراءة عن ظهر القلب اذا حفظ الانسان القرآن ثم نسيه فانه يأثم وتفسير النسيان أن لا يمكنه القراءة من المصحف قراءة القرآن من الكراسة لمودة عنده لا ينبغي ذلك وأما الكراسة المنصوبة لا تجوز القراءة منها بالاجماع والكراصة المستعمارة ان كانت للبالغ تجوز القراءة منها وان كانت للصبي فلا ينبغي ذلك كذا في الغرائب * رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ورجل آخر يقرأ سورة الاخلاص في يوم واحد خمسة آلاف مرة فان كان الرجل قارئًا فقراءة القرآن أفضل كذا في المحيط * أفضل القراءة أن يتدبر في معناه حتى قيل يكره أن يختم القرآن في يوم واحد ولا يختم في أقل من ثلاثة أيام تعظيما له ويقرأ بقراءة مجمع عليها كذا في القنية * ونادى لحافظ القرآن أن يختم في كل أربعين يوما في كل يوم حزب وثلاثون حزب أو أقل كذا في التبيين في مسائل شتى * من ختم القرآن في السنة مرة لا يكون مাজرا كذا في القنية * ويستحب أن تكون المحتمة في الصيف في أول النهار وفي الشتاء في أول الليل كذا في السراجية * قرءة قل هو الله أحد ثلاث مرات عقب الحتم لا يستحسنها بعض المشايخ واستحسنها أكثر المشايخ مجبر بنقصان دخل في قراءة البعض الا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة فلا يزيد على حرة واحدة كذا في الغرائب * ولا بأس باجتماعهم على قراءة الاخلاص جهرا عند ختم القرآن ولو قرأوا واحد واستمع الباقيون فهو أولى كذا في القنية * ويستحب له أن يجمع أهله وولده عند الختم ويدعوهم كذا في الزينابيع * يكره للقوم أن يقرأوا القرآن جملة لتفهم تركه الاستماع والانصات للمأمور

بهما كذا في القنية * وقراءة القرآن بالترجيع قيل لا تكره وقال أكثر المشايخ تكره ولا تحل لأن فيه
 تشبهاً بفعل الفسقة حال فسقهم ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المختلف فيه المذكور للحن لأن الحن
 حرام بلا خلاف فإذا قرأ بالحن وسمعه إنسان أن علم أنه إن لقنه الصواب لا تدخله الوحشة يلقنه
 وإن دخله الوحشة فهو في سعة أن لا يلقنه فإن كل أمر معروف يتضمن منكراً يسقط وجوبه كذا في الوجيز
 للكردي * إن قرأ بالحن في غير الصلاة ان غير الكلمة ويقف في موضع الوصل أو يصل
 في موضع الوقف يكره والألا يكره كذا في الغرائب * يجوز للحن كذا في الحائض والاسكاف قراءة القرآن
 إذا لم يشغل عمله قلبه عنها والأفلا ولو كان القارئ واحداً في المكتب يجب على المارين الاستماع
 وإن كان أكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم صي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون
 في ترك الاستماع إن افتتحوا العمل قبل القراءة والأفلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن مـدرس
 يدرس في المسجد وفيه مقرئ يقرأ القرآن بحيث لو سكت عن درسه يسمع القرآن يعذر في درسه ويكره
 الصعق عند القراءة لأنه من الرياء وهو من الشيطان وقد شدوا الحجاب والتابعون والسلف الصالحون
 في المنع من الصعق والزعم والسميح عند القراءة كذا في القنية * المحدث إذا كان يقرأ القرآن
 بتقليب الأوراق بقلم أو سكين لا بأس به كذا في الغرائب * (قال اسماعيل المتكلم) ويجوز أن يقول
 للصبي اجعل هذا المصحف كذا في القنية * وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن قراءة القرآن للمتفقه أهى
 أفضل أم درس الفقه قال حكى عن أبي مطيع أنه قال النظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من
 قيام ليلة كذا في الخلاصة * يكره من الفقه وغيره يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع قال الوبري في المسجد
 عظة وقراءة القرآن فالاستماع إلى العظة أولى كذا في القنية * رجل يكتب الفقه ويحبه رجل
 يقرأ القرآن ولا يمكنه استماع القرآن كان الأثم على القارئ ولا شيء على الكاتب وعلى هذا لو قرأ
 على السطح في الليل جهراً يأتى كذا في الغرائب * يقول عند تمام ورده من القرآن أو غيره والله أعلم
 أو صلى الله على محمد وآله أعلاماً انتهائهم يكره كذا في القنية * إذا أراد أن يقرأ القرآن ويخاف
 أن يدخل عليه الرياء لا يترك القراءة لأجل ذلك كذا في المحيط * ويكره أن يقول في دعائه اللهم اني
 أسألك بمعدن العزم عرشك وللمسئلة عبارتان بمعدنهما تعدوا الأولى من العقد والثانية من القعود
 ولا شك في كراهة الثانية لاستحالة على الله تعالى وكذا الأولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه
 لا بأس به وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لما روى أنه عليه السلام كان من دعائه أن يقول
 اللهم اني أسألك بمعدن العزم عرشك والاحوط الامتناع لكونه خبراً واحداً فيما خالف القطعي
 ويكره أن يقول في دعائه بحق فلان وكذا بحق انبيائك وأربابك أو بحق رسلك أو بحق البيت
 أو المشعر المحرام لأنه لاحق للخلق على الله تعالى كذا في التبيين * ويجوز أن يقول في الدعاء بدعوة
 نبيك هكذا في الخلاصة * والدعاء المأذون فيه والمأثور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء
 المحسنى فادعوه بها كذا في المحيط * والافضل في الدعاء أن يسط كفيه ويكون بينهما فرجة وإن قلت
 ولا يضع إحدى يديه على الأخرى فإن كان في وقت عذراً وبرد شديداً فأشار بالمسبحة قام مقام بسط
 كفيه والمستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بهذا صدره كذا في القنية * مسح الوجه باليد إذا فرغ
 من الدعاء قيل ليس بشئ وكثير من مشايخنا رحمه الله تعالى اعتبروا ذلك وهو الصحيح وبه ورد الخبر
 كذا في الغياثية * عن ابن أبي عمير أن يقول يكره أن يقول الرجل أستغفر الله وأتوب إليه ولكن يقول
 أستغفر الله وأسأله التوبة قال الطحاوي والصحيح جوازه كذا في القنية * والدعاء عند ختم القرآن
 في شهر رمضان مكره ولكن هذا شيء لا يفتى به كذا في خزائن الفتاوى * يكره الدعاء عند ختم القرآن

بجماعة لان هذا المبتذل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصلي لا يدعوا بما يحضره من الدعاء وينبغي
 ان يدعو في صلاته بدعاء محفوظ وأما في غير حالة الصلاة ينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء
 لان حفظ الدعاء يذهب بركة القلب كذا في المحيط * ولو قال لغيره بالله أن تفعل كذا لا يجب على ذلك
 الغير أن يأتي بذلك الفعل شرعا وان كان الاولي أن يأتي به هكذا في الكافي * وإذا قال بحق الله أو بحق
 محمد عليه السلام أن تعطيني كذا لا يجب عليه في المحكم والاحسن بالمرءة أن يعطيه هو المختار كذا في
 الغيبة * عن محمد بن الحنفية قال الدعاء أربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية في
 دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء رهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كما مستغث من الشر
 وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله
 المرء في نفسه كذا في مجموع الفتاوى ناقلا عن شرح السر حسي لمختصر المحاكم الشهيد في باب قيام
 الغريضة * رجل دعا بدعاء وقابه ساءه فان كان دعاؤه على الرقة فهو أفضل وكذا لو كان لا يمكنه أن
 يدعو الا وهو ساءه فالدعاء أفضل من ترك الدعاء كذا في فتاوى قاضي خان * اذا دعا بالدعاء المأثور
 جهر او معه القوم أيضا ليعلموا الدعاء لا بأس به واذا تعلموا حينئذ يكون جهر القوم بدعة كذا في الوجيز
 للكردي * اذا دعا المذكر على المنبر دعاء ما ثورا والقوم يدعون معه ذلك فان كان لتعليم القوم
 فلا بأس به وان لم يكن لتعليم القوم فهو مكروه كذا في الذخيرة * التكبير جهر في غير أيام التشريق
 لا يسن الا بازاء العدو والمصوص وقاس عليهم ما بعضهم المحريق والخشوف كلها كذا في الغنية *
 سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن قوم قرؤا قراءة وردوا كبروا بعد ذلك جهر قال ان أرادوا بذلك
 الشكر لا بأس به قال واذا كبروا بعد الصلاة على اثر الصلاة فانه يكره وانه بدعة واذا كبروا في الرباطات
 لا يكره اذا أرادوا به اظهار القوة والموضع موضع الخوف واذا كبروا في مساجد الرباطات ولم يكن
 الموضع مخوفا يكره قال الفقيه أبو جعفر وسمعت شيخي أبا بكر يقول سئل ابراهيم عن تكبير أيام
 التشريق على الاسواق والجهر بها قال ذلك تكبير المحوكة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز
 قال الفقيه وأنا لا أمنعهم عن ذلك كذا في المحيط * لا بأس بالجلوس للوعظ اذا اراد به وجه الله تعالى
 كذا في الوجيز للكردي * الواعظ اذا سأل الناس شيئا في المجلس لنفسه لا يحل له ذلك لانه
 اكتساب الدنيا بالعلم كذا في التتارخانية نقلا عن الخلاصة * رفع الصوت عند سماع القرآن
 والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون الوجد والمحبة لا اصل له ويمع الصوفية من رفع الصوت
 وتخريق الثياب كذا في السراجية * الكافر اذا دعا هل يجوز أن يقال يستجاب دعاؤه ذكر في فتاوى
 أهل سمرقند فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا نعم أبو الحسن الرستغني انه لا يجوز وبعضهم قالوا نعم
 أبو القاسم المحاكم وأبونصر الدبوسي يجوز قال الصدر الشهيد وهو الصحيح كذا في المحيط *
 في الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب كذا في الوجيز للكردي * كره أن يقوم رجل بعد ما اجتمع
 القوم للصلاة ويدعو للميت ويرفع صوته وكره ما كان عليه أهل الجاهلية من الافراط في مدح الميت عند
 جنازته حتى كانوا يدعون ما هو يشبه المحال وأصل الثناء على الميت ليس بمكروه وانما المكروه
 مجاوزة الحد بما ليس فيه كذا في الذخيرة * رجل تصدق عن الميت ودعاه يجوز ويصل الى الميت
 كذا في خزنة الفتاوى والله أعلم *

(الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة والمحفل وما كتب فيه شيء من القرآن نحو الدراهم والقرطاس

أو كتب فيه اسم الله تعالى) *

لأبأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب والصرف إلى الفقراء بأفضل كذا في السراجية *
وعليه الفتوى كذا في المضمرة * أما التخصيص فحسن لأنه أحكام للبناء كذا في الاختيار شرح المختار
وكره بعض مشايخنا النقوش على المحراب وحائط القبلة لأن ذلك يشغل قلب المصلي وذكر القيمة أبو جعفر
رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير أن نقش المحيطان مكروه قل ذلك أو كثر فأما نقش السقف
فالقيل يرنح فيه والكثير مكروه هكذا في المحيط * وإذا جعل البياض فوق السواد أو بالعكس
للقش لأبأس به إذا فعله من مال نفسه ولا يستحسن من مال الوقف لأنه تضيق كذا في الاختيار شرح
المختار * ويكره أن يطين المسجد بطين قبل بناء نجس بخلاف السرقين إذا جعل فيه الطين لأن
في ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل إلا به كذا في السراجية * ولأبأس يجعل الذهب والفضة
في سقف الدار وأن ينقش المسجد بماء الفضة من ماله كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره مذكر الرجلين
إلى المكعبة في النوم وغيره عمدا وكذلك إلى كتب الشريعة وكذلك في حال واقعة الأهل كذا في محيط
السرخسي * يكره أن تكون قبلة المسجد إلى المتوضأ كذا في السراجية * قال محمد رحمه الله تعالى
أكره أن تكون قبلة المسجد إلى المخرج والحمام والقبر ثم تكلم المشايخ في معنى قول محمد رحمه الله تعالى
أكره أن تكون قبلة المسجد إلى الحمام قال بعضهم لم يرد به حائط الحمام وإنما أراد به المحم وهو الموضع
الذي يصب فيه الحميم وهو الماء الحار لأن ذلك موضع الانجاس واستقبال الانجاس في الصلاة مكروه
وأما أن يستقبل حائط الحمام فلم يستقبل الانجاس وإنما استقبل الحجر والمدر فلا يكره وكذلك تكلموا
في معنى قوله أكره أن تكون قبلة المسجد إلى المخرج قال بعضهم أراد به نفس المخرج وقال بعضهم أراد به
حائط المخرج وتكلموا أيضا في معنى الكراهة إلى القبر قال بعضهم لأن فيه تشبهاً باليهود وقال بعضهم
لأن في المقبرة عظام الموتى وعظام الموتى أنجاس وأرجاس وهذا كله إذا لم يكن بين المصلي وبين هذه
المواضع حائط أو سترة أما إذا كان لا يكره وبصير الحائط فاصلاً وإذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع
سترة فأنما يكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات وأما في مسجد البيوت فلا يكره كذا
في المحيط * كره مشايخنا رحمه الله تعالى استقبال الشمس والقمر بالفرج كذا في محيط السرخسي *
ويكره الرمي إلى هدف نحو القبلة كذا في السراجية * ويجوز أن يتخذ في مصلى العيد والمجئزة هدف
للرمي كذا في القنية * مندوب لكل مسلم أن يعتدي بيته مكاناً يصلي فيه إلا أن هذا المكان لا يأخذ
حكم المسجد على الإطلاق لأنه باق على حكم ملكه له أن يبيعه كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى إذا غصب أرضاً فبني فيها مسجداً أو حماماً أو حائطاً فلا بأس بالصلاة في المسجد والدخول
في الحمام للاغتسال وفي الحمامات للشراء وليس له أن يستأجرها وإن غصب داراً فجعلها مسجداً
لا يسمع لأحد أن يصلي فيه ولا أن يدخله وإن جعلها طريقاً ليس له أن يمر بها كذا في المضمرة *
رجل بني مسجداً في مفازة بحيث لا يسكنها أحد وقل ما يمر به أنسان لم يصرفه مسجد لعدم الحاجة إلى
صبر ورثه مسجداً كذا في الغرائب * ولو كان إلى المسجد مدخل من دار موقوفة لأبأس للإمام أن
يدخل للصلاة من هذا الباب كذا في القنية * ولماؤذن أن يسكن في بيت هو وقف على المسجد كذا
في الغرائب * دار لدرس المسجد مملوكة أو مستأجرة متصلة بحائط المسجد هل له أن يتقب حائط
المسجد ويجعل من بيته باباً إلى المسجد وهو يشتري هذا الباب من مال نفسه فقالوا ليس له ذلك
وإن شرط على نفسه ضمان نقصان ظهر في حائط المسجد كذا في جواهر الإخلاص * يجوز للدرس
في المسجد وإن كان فيه استعمال للبدو والباري المسئلة لأجل المسجد كذا في القنية * وسئل الشيخ عدي
عن قيم المسجد يبيع فناء المسجد ليتجر القوم هل له هذه الأباحة فقال إذا كان فيه مصلحة للمسجد

فلا بأس به أن شاء الله تعالى قيل له لو وضع في القناع سر را فآجرها الناس ليتجروا عليها وأباح لهم فناء ذلك المسجد هل له ذلك فقال لو كان صلاح المسجد فلا بأس به إذا لم يكن ممر العامة وسئل عن فناء المسجد أهو الموضع الذي بين يدي جداره أم هو سدة بابة فحسب فقال فناء المسجد ما ينظره ظلة المسجد إذا لم يكن ممر العامة المسلمين قيل له لو وضع الغيم على فناء المسجد كراسي وسرر وأجرها قوم ليتجروا عليها ويصرف ذلك إلى وجه نفسه أو إلى الإمام هل له ذلك فقال لا قال رضى الله تعالى عنه وعندنا أنه أن يصرف الأجر إلى من شاء كذا في التتارخانية نقل عن اليتيمة * وفي صلاة الأثر قال سألت محمد بن جرحه الله تعالى عن ذلك كان تحت المسجد وبين المسجد طريق وهو ناعم المسجد ليصلى عليه في المحر أيضا علف للصلاة فيه الأجر كما يضعف في المسجد قال نعم كذا في الذخيرة * أهل محلة قموا المسجد وضربوا فيه حائطاً ولكل منهم إمام على حدة ومؤذنين واحد لا بأس به والأولى أن يكون لكل طائفة مؤذن قال ركن الصباغى كما يجوز لأهل المحلة أن يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهم أن يجعلوا المسجدين واحداً إقامة الجماعة أما للتدريس فلا لأنه ما بنى له وإن جاز فيه كذا في القنية * سئل برهان الدين عن حائز موقف على إمام المسجد غاب ثلاثة أشهر وخلف خليفة يؤمهم ثم حضر فأجرة الحائز في تلك المدة التي غاب يجوز أخذها له أم لا قال (٧) شايد چون وى با کس وى با حروى بغله داده باشد وليكن سبيل وى تصديق بود * كذا في التتارخانية نقل عن فتاوى آهو * سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المعتكف إذا احتاج إلى الفصد أو الحاجة مل يخرج فقال لا وفي الملاكى واختلف في الذي يفسد في المسجد فلم يربعضهم بأساً وبعضهم قالوا لا يفسد ويخرج إذا احتاج إليه وهو الأصح كذا في التتارخانية * ولا بأس للمعتكف أن يدخل المسجد في أصح القولين ويكره النوم والأكل فيه لغير المعتكف وإذا أراد أن يفعل ذلك ينبغي أن ينوى الاعتكاف ويدخل فيه ويدكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلى ثم يفعل ما شاء كذا في السراجية * ولا بأس للعرب ولصاحب الدار أن ينام في المسجد في الصحيح من المذهب والاحسن أن يتبرع بملايين كذا في خزانة الفتاوى * ولا بأس بمسح الرجل بالمشيش المجتمع في المسجد وذكر شمس الأئمة المحلوفى في شرح كتاب الصلاة ما يفعل في زمانئنا من وضع البوارى في المسجد ومسح الأقدام عليها فهو مكروه عند الأئمة هكذا في المحيط * داخل المحراب له حكم المسجد كذا في الغرائب * ولو كان في المسجد عش خطاف أو غفاس يقتدر المسجد لا بأس برميها فيه من الفراخ كذا في الملقط * وفي صلاة الجلابى لا يتخذ طريقاً في المسجد بأن يكون له بابان فيدخل من هذا ويخرج من ذلك كذا في التتارخانية * ودخول المسجد متنعلاً مكروه كذا في السراجية * لا حرج لترايب المسجد إذا جمع وله حربة إذا بسط أصابعه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجداً فيه خشب الغير ولو لم يوقد ناراً يهلك فخشب المسجد في الإيقاد أولى من غيره يجوز إدخال المحبوب وأنشأت البيت في المسجد للتحوف في الفتنة العامة كذا في القنية * رجل يبيع التعويذ في المسجد الجامع ويكتب في التعويذ التوراة والإنجيل والفرقان يأخذ عليه المال ويقول ادفع إلى الهدية لا يحل له ذلك كذا في الكبرى * وبكره كل عمل من عمل الدنيا في المسجد ولو جلس المعلم في المسجد والوراق يكتب قال كان المعلم يعلم للعسبة والوراق يكتب لنفسه فلا بأس به لأنه قربة وإن كان بالاجرة يكره إلا أن يقع لهما الضرورة كذا في محيط السرخسى * مباشرة عقد النكاح في المساجد مستحب واختيار ظاهر الدين خلاف هذا ولا يدخل الذي على يده نجاسة المسجد كذا في حرابة المفتين * دخل المسجد للزور فلما توسطه ندم قبل يخرج من باب غير الذى قصده وقيل يصلى ثم يتغير في الخروج قال مجيد الأئمة الترجماني أن كان محدثاً يخرج من حيث دخل أهلها ما جنى كذا في القنية * غرس

يجوز كذا أنه هو أو خليفة يؤمهم
بأمره وليكن سبيلها التصديق

الشجر في المسجد ان كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه أو ثمره أو يفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة بين البيعة والمسيح يكره كذا في الغرائب * أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المجموع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع فانها أخف رتبة حتى لا يعتكف فيها أحد اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت فانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء كذا في القنية * ذكر الفقهاء رحمهم الله تعالى في التنبيه حرمة المسجد خمسة عشر أولها أن يسلم وقت الدخول اذا كان القوم جلوسا غير مشغولين بدرس ولا بد كرفان لم يكن فيه أحد أو كانوا في الصلاة فيقول السلام علينا من ربنا وعلى عبد الله الصالحين والثاني أن يصلي ركعتين قبل أن يجلس والثالث أن لا يشتري ولا يبيع والرابع أن لا يسلم السيف والخامس أن لا يطلب الضالة فيه والسادس أن لا يرفع فيه الصوت من غير ذكر الله تعالى والسابع أن لا يتكلم فيه من أحاديث الدنيا والثامن أن لا يخطى رقاب الناس والتاسع أن لا ينازع في المكان والعاشر أن لا يضيق على أحد في الصف والحادي عشر أن لا يترين يدي المصلي والثاني عشر أن لا يبرق فيه والثالث عشر أن لا يفرقع أصابعه فيه والرابع عشر أن ينزله عن النجاسات والصبيان والمجانين واقامة المجدود والخامس عشر أن يكثر فيه ذكر الله تعالى كذا في الغرائب * الجالس في المسجد للحديث لا يباح بالاتفاق لان المسجد ما بنى لامور الدنيا وفي خزنة الفقه ما يدل على ان الكلام المباح من حديث الدنيا في المسجد حرام قال ولا يتكلم بكلام الدنيا وفي صلاة الجلا في الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الاولي أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في التمراتشي * واذا ضاق المسجد كان للمصلي أن يزعج القاعد عن موضعه ليصلي فيه وان كان مشتغلا بالذكر أو للدرس أو قراءة القرآن أو الاعتكاف وكذا لاهل المحلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاق بهم المسجد كذا في القنية * الصعود على سطح كل مسجد مكروه ولهذا اذا اشتد الحر يكره أن يصلوا بالجماعة فوفقه الا اذا ضاق المسجد فحينئذ لا يكره الصعود على سطحه للضرورة كذا في الغرائب * وأما بناء منارة المسجد من غلله الوقف ان كان بناؤها مصلحة للمسجد بأن يكون أسمع للقوم فلا بأس به وان لم يكن مصلحة لا يجوز بأن يسمع كل أهل المسجد الاذان بغير منارته كذا في التمراتشي * ولا يجوز للقيم شراء مصليات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلاة عليها ولكن لا يعاق بالاساطين ولا يجوز اعارتها لمسجد آخر قلت هذا اذا لم يعرف حال الوقف أما اذا أمر بتعليقها وأمر بالدرس فيه وبناءه للدرس وعابن العادة التجارية في تعليقها بالاساطين في المساجد التي يدرس فيها فلا بأس بشرائها بحال الوقف في مصلحتها اذا احتيج اليها ولا يعم ان شاء الله تعالى كذا في القنية * هل يجوز أن يدرس الكتاب بسراج المسجد والجواب فيه ان كان موضوعا للصلاة فلا بأس به وان وضع للصلاة بأن فرغوا من الصلاة وذهبوا فان أخر الى ثلث الليل لا بأس به وان أخر أكثر من ثلث الليل ليس له ذلك كذا في المضمرات في كتاب الهبة * رفع المتعلم من كوالن المسجد ووضعه في كتابه علامة فهو عفو كذا في القنية * ويكره أن يجعل شيئاً في كاعدة فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على ظاهرها أو باطنها بخلاف الكيس عليه اسم الله تعالى فانه لا يكره كذا في الملتقط * واذا كتب اسم الله تعالى على كاعدة ووضع تحت طنفسة يجلسون عليها فقد قيل يكره وقيل لا يكره وقال الا ترى انه لو وضع في البيت لا بأس بالنوم على سطحه كذا ههنا كذا في المحيط * ولا يجوز لف شيء في كاعده فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولي أن لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجوز محوه ليلف فيه شيء كذا في القنية *

ولو يحسب الواجب فيه القرآن واستعمله في أمر الدنيا يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالزناق
 كذا في الغرائب * ومحو بعض الكتابة بالزناق يجوز كذا في القنية * سئل أبو حامد عن الكواغد
 من الاخبار ومن التعليقات يستعملها الوراقون في الغلاف فقال ان كان في المصحف أو في كتب الفقه
 أو في التفسير فلا بأس به وان كان في كتب الادب والنجوم يكره لهم ذلك كذا في الغرائب * حكى
 الحاكم عن الامام انه كان يكره استعمال الكواغد في ولية ليمسح بها الاصابع وكان يشد فيه
 ويرجر منه زجرا يلغا كذا في المحيط * متعلم معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وسلم
 أو كتب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أو غيره فتوسد بالخريطة ان قصد المحفظ لا يكره وان لم يقصد المحفظ
 يكره كذا في الذخيرة التوسد بالكاب الذي فيه الاخبار لا يجوز الا على نية المحفظ له كذا في المنتقى *
 وضع المصحف تحت رأسه في السفر للمحفظ لا بأس به وبغير المحفظ يكره كذا في خزينة الفتاوى * يجوز
 قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور كذا في القنية * رجل أمسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا
 ان نوى به الخير والبركة لا يأنثم بل يرجي له الثواب كذا في فتاوى قاضي خان * واذا جمل المصحف أو شيئا
 من كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق لا يكره كذا في المحيط *
 مذكر الجليل الى جانب المصحف ان لم يكن بحذاءه لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا في الوند وهو قدم
 الرجل الى ذلك الجانب لا يكره كذا في الغرائب * اذا كان للرجل جوالق وفيها دراهم مكتوب فيها
 شيء من القرآن أو كان في الجوالق كتب الفقه أو كتب التفسير أو المصحف فجلس عليها أو نام فان كان
 من قصده المحفظ فلا بأس به كذا في الذخيرة * رجل وضع رجله على المصحف ان كان على وجه
 الاستخفاف يكفر والا فلا كذا في الغرائب * لا بأس بكتابة اسم الله تعالى على الدراهم لان قصد
 صاحبه العلامة لا التهاون كذا في جواهر الاخلاط * ولو كتب على خاتمه اسمه أو اسم الله تعالى
 أو ما بدله من أسماء الله تعالى نحو قوله حسبي الله ونعم الوكيل أو ربى الله أو نعم القادر الله فانه لا بأس
 به ويكره لمن لا يكون على الطهارة أن يأخذ فلوسا عليها اسم الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان
 * وفي نوادر ابن سماعة قال لا بأس بأن يكون مع الرجل في خرقه درهم وهو على غير وضوء كذا في المحاوي
 للفتاوى * سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن من كان في كفه كتاب فجلس للبول اكره ذلك قال
 ان كان أدخله مع نفسه المخرج يكره وان اختار لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا اذا
 كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم الله تعالى أو شيء من القرآن فأدخلها مع نفسه المخرج يكره وان
 اتخذ لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا اذا كان عليه خاتم وعليه شيء من القرآن مكتوب
 أو كتب عليه اسم الله تعالى فدخل المخرج معه يكره وان اتخذ لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره
 كذا في المحيط * ولو كتب القرآن على المحيطان والمجدران بعضهم قالوا يرجح أن يجوز وبعضهم كرهوا
 ذلك مخافة السقوط تحت أقدام الناس كذا في فتاوى قاضي خان * كتابة القرآن على ما يقتضيه ويسقط
 مكرهه كذا في الغرائب * بساط أو مصلى كتب عليه الملك لله يكره بسطه والقعود عليه واستعماله
 وعلى هذا قالوا لا يجوز أن يتخذ قطعة بياض مكتوب عليها اسم الله تعالى علامة فيما بين الاوراق
 لما فيه من الابتدال باسم الله تعالى ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف في البساط
 أو المصلى حتى لم يبق الكلمة متصلة لم تسقط الكراهة وكذلك لو كان عليه ما الملك لا غير وكذلك الالف
 وحدها واللام وحدها كذا في الكبري * اذا كتب اسم فرعون أو كتب أبو جهل على غرض يكره أن
 يرموا اليه لان لتلك الحروف حرمة كذا في السراجية * عن الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه
 يكره أن يصغر المصحف وأن يكتبه بقلم دقيق وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الحسن وبه تأخذ

قال رحمه الله تعالى لعليه أراد كراهية التنزيه لا الإثم وينبغي لمن أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط وأبينه على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بأفخم قلم وأبرق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف ويضخم المحفف ويجرده عما سواه من التعاشير وذكري الآتي وعلامات الوقف صوتا للنظم الكلمات كما هو محفف الإمام عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه كذا في القنية * والتعشير هو التعليم على كل عشر آيات وهو الفصل بين كل عشر آيات وعشر آيات بعلمة يقال في القرآن سمة ثمة عاشرة وثلاث وعشرون عاشرة كذا في السراج الوهاج * لا بأس بكتابة أسامي السور وعدد الآتي وهو وان كان أحدا فانه هو بدعة حسنة وكلمة شئ كان أحدا ما هو بدعة حسنة وكلمة شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا في جواهر الاحكام * وكان أبو الحسن يقول لا بأس أن يكتب من تراجم السور ما جرت به العادة كما يكتب بسم الله الرحمن الرحيم في أوائلها للفصل كذا في السراج الوهاج * لا بأس بأن يجعل المحفف مذهبا أو مفضضا أو مضببا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يكره جميع ذلك وأحتملوا في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أعلم البصري الفقه والقرآن لعليه تدي ولا يحسن المحفف وان اغتسل ثم مسح لا بأس به كذا في المتقط * المحفف اذا صار خلقا لا يقرأ منه ويخاف أن يضيع يجعل في خرقة طاهرة ويدفن ودفنه أولى من وضعه موضع يخاف أن يقع عليه النجاسة أو نحو ذلك ويحمله لأنه لو شق ودفن يحتاج إلى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير الا اذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن أيضا كذا في الثرائب * المحفف اذا صار خلقا وتعذرت القراءة منه لا يحرق بالنار أشار الشيباني إلى هذا في السير الكبير وبه تأخذ كذا في الذخيرة * ولا يجوز في المحفف الحلق الذي لا يصلح للقراءة أن يجلبه القرآن اللغة والنوع واحد فيوضع بعضها فوق بعض والتعريف فوقها والكلام فوق ذلك والعقود فوق ذلك والاخبار والمواظع والدعوات المروية فوق ذلك والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراء حانوت أو ما بوث فيه كتب فالأدب أن لا يضع الثياب فوقه ويجوز رمي براية الثعلم الجدي ولا ترمى براية المستعمل لا احترامه كخشيش المسجد وكما سته لا يلقى في موضع يخل بالتعظيم كذا في القنية * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كره الجوار بمكة والمقام بها كذا في الذخيرة * والله اعلم

❦ (الباب السادس في المسابقة)

السباق يجوز في أربعة أشياء في الخيف يعني البعير وفي المحافر يعني الفرس والبغل وفي النصل يعني الرمي وفي المشي بالاقدام يعني العدو وانما يجوز ذلك ان كان البدل معلوما في جانب واحد بان قال ان سبقتني فذلك كذا وان سبقتك لاشئ في هاتيك أو على القلب أما اذا كان البدل من الجانبين فهو حرام الا اذا دخل أحدهما بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتني فذلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث لاشئ له والمراد من الجواز الحيل لا الاستحقاق كذا في الخلاصة * ثم اذا كان المال مشروطا من الجانبين فأدخل بينهما ثالثا وقال لثالث ان سبقتنا فمالا لك وان سبقتك فلا شئ لنا يجوز استحسانا ثم اذا دخل ثالثا فان سبقتنا فمالا لثالث استحقاق المالين وان سبقتا لثالث ان سبقا معا فلا شئ لهما أحدهما على صاحبه وان سبقا على التعاقب فالذي سبق صاحبه يستحق المال على صاحبه ولا يستحق المال عليه قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ادخال الثالث انما يكون حيلة للجواز اذا كان الثالث يتوهم منه ان يكون سابقا ومسبوقا فأما اذا كان يتيقن انه يسبقهما لا محالة أو يتيقن انه يصير مسبوقا فلا يجوز وحكى عن الشيخ

الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه اذا وقع الاختلاف بين المتقهرين في مسألة وأراد الرجوع الى الاستاذ وشرط أحدهما صاحبه أنه ان كان الجواب كما قلت اعطيتك كذا وان كان الجواب كما قلت فلا آخذ منك شيئا ينبغي أن يجوز على قياس الاستباق على الافراس وكذلك اذا قال واحد من المتقهرين له تعال حتى نطرح المسائل فان اصبحت واخطأت اعطيتك كذا وان اصبحت واخطأت فلا آخذ منك شيئا يجب أن يجوز به أخذ الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة المحلواني كذا في المحيط * وما فعله الامراء فهو جائز أيضا بأن يقولوا لثنين ايكم سبق فله كذا طلبه العلم اذا اختصموا في السبق هن كان اسبق يقدم سبقه وان اختلفوا في السبق ان كان لاحدهم يده تقام بيته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا كما في المحرق والغرقى اذا لم يعرف الاول يجعل كأنهم ماتوا معا كذا في فتاوى قاضي خان * والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل كل هذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة أما اذا كان فهذا الصنيع حرام كذا في خزنة المفتين * والله أعلم

* (الباب السابع في السلام وتسميت العاطس) *

اذا اتى الرجل باب دار انسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل وسلم أولا ثم يتكلم وان كان في العشاء يسلم أولا ثم يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان * واختلفوا في ايها افضل اجرا قال بعضهم الراد افضل اجرا وقال بعضهم المسلم افضل اجرا كذا في المحيط * ينبغي لمن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب كذا في السراجية * والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحبيب كذلك يرده ولا ينبغي أن يراد على البركات شي قال ابن عباس رضي الله عنهما لكل شيء ثم انتهى ومنتهى السلام البركات كذا في المحيط * وبأني بواو العطف في قوله وعليكم السلام وان حذف واو العطف فقال عليكم السلام اجزأه ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو قال السلام عليكم فله محجب أن يقول في صورتين سلام عليكم وله أن يقول السلام عليكم ولا يركب الالف واللام أو كذا في التتارخانية * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله اذا دخل جماعة على قوم فان تركوا السلام فكلهم آثمون في ذلك وان سلم واحد منهم جازعهم جميعا وان سلم كلهم فهو افضل وان تركوا الجواب فكلهم آثمون وان ردوا واحد منهم اجزأهم وبه ورد الاثر وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله وان اجاب كلهم فهو افضل كذا في الدخيرة (في فتاوى اهو) رجل اتى قوما فسلم عليهم وجب عليهم ردّه فان سلم ثانيا في ذلك المجلس لم يجب عليهم ثانيا وكذلك التسميت لم يجب ثانيا ويستحب كذا في التتارخانية * وفي النوازل رجل جالس مع قوم سلم عليهم رجل فقال السلام عليكم فردّه بعض القوم ينوب ذلك عن الذي سلم عليه المسلم ويسقط عنه الجواب يريد به اذا اشار اليهم ولم يسم لان قصده التسليم على الكل ويجوز أن يشار الى الجماعة بخطاب الواحد هذا اذا لم يسم ذلك الرجل فأما اذا سماه فقال السلام عليك يا زيد فأجابه غير زيد لا يسقط الغرض عن زيد وان لم يسم وأشار الى زيد يستط لان قصده التسليم على الكل كذا في المحيط * مر على قوم يأكلون ان كان محتاجا وعرف انهم يدعونهم سلم والا فلا كذا في الوجيز للكردي * السائل اذا سلم لا يجب ردّ سلامه كذا في الخلاصة * السائل اذا اتى باب دار انسان فقال السلام عليكم لا يجب ردّ السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي في المحكمة كذا في فتاوى قاضي خان * واختلف الناس في المصري والقروى قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصر على الذي يستقبله من النري وقال بعضهم على العلب ويسلم انراكب على الماشي والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير كذا في الخلاصة *

ويسلم الماشي على التساعد ويسلم الذي يأتيك من خلفك كذا في المحيط * الرجل مع المرأة اذا التقيا
سلم الرجل أولا كذا في فتاوى قاضي خان * استقبله رجال ونساء يسلم عليهم في الحكم لافي الديانة
كذا في الوجيز للكردي * اذا التقيا فافضلها السابقة فان صلحا معاير لكل واحد ويستحب الرد
مع الطهارة ويجزئها التيمم كذا في الغيائية * اذا دخل الرجل في بيته يسلم على أهل بيته وان لم يكن
في البيت أحدي يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كذا في المحيط * ويسلم في كل دخلة كذا
في التارخانية نغلا عن الصيرفية * اختلف المشايخ في التسليم على الصديق قال بعضهم لا يسلم عليهم
وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شريح وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى وأما التسليم على أهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بأن يسلم عليهم وقال
بعضهم لا يسلم عليهم وهذا اذا لم يكن للسلم حاجة الى الدعي واذا كان له حاجة فلا بأس بالتسليم عليه
ولا بأس برد السلام على أهل الذمة ولكن لا يراد على قوله وعليكم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
ان مررت بقوم وفيهم كفار فانت بالخيار ان شئت قلت السلام عليكم وتريد به المسلمين وان شئت قلت
السلام على من اتبع الهدى كذا في الذخيرة * السلام تحية الزائرين والذين جالسوا في المسجد للقراءة
والتسبيح أو لا تنتظر الصلاة ما جلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا أوان السلام فلا يسلم عليهم
ولهذا قالوا لو سلم عليهم الداخل وسعهم أن لا يجيبوه كذا في التنية * يكره السلام عند قراءة القرآن
جهر أو كذا عند ذكر العزم وعند الاذان والاقامة والصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع أيضا كذا
في الغيائية * ان سلم في حالة التلاوة المختار أنه يجب الرد كذا في الوجيز للكردي * وهو اختيار
الصدر الشهيد وهكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * ولا يسلم عند الخطبة
يوم الجمعة والعيد واشتغالهم بالصلاة ليس عليهم أحد الا يصلي كذا في الخلاصة * في الاصل
ولا ينبغي للقوم أن يهتموا العاطس ولا أن يردوا السلام يعني وقت الخطبة (في صلاة الاثر) روى
عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنهم يردون السلام ويشتمون العاطس
ويتبين بما ذكر في صلاة الاثر أن ما ذكر في الاصل قول محمد رحمه الله تعالى قالوا الخلاف بين أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى في هذا سواء على أنه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة
على قول محمد رحمه الله تعالى يرد على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرد كذا في الذخيرة *
ولا يسلم على قوم هم في هذا كذا العلم أو أحدهم وهم يستمعون وان سلم فهو أثم كذا في التارخانية *
ولا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا في القنية * حكى عن الشيخ الامام الجليل
أبي بكر محمد بن الفضل البخاري أنه كان يقول فيمن جالس للذكر أي ذكر كان فدخل عليه داخل وسلم
عليه وسعه أن لا يرد كذا في المحيط * ولا يسلم على الشيخ الممازح أو الرند أو الكذاب أو اللاغى ومن
يسب الناس وينظر الى وجوه النساء في الاسواق ولا يعرف توبتهم كذا في القنية * ولا يسلم على
الذي يتغنى والذي يبول والذي يطير الحمام ولا يسلم في الحمام ولا على العاري اذا كان متزرا ولا يجب
عليهم الرد كذا في الغيائية * واختلف في السلام على الفساق في الاصح أنه لا يبدأ بالسلام كذا
في التمرناشي * ولو كان له جيران سفهاء اسألهم يتركون الشرحاء منه وان اظهروا خشونة يزيدون
الفواحش يعذر في هذه المسئلة ظاهرا كذا في القنية في المتفرقات * ولا بأس بالسلام على الذين
يلعبون الشطرنج للتلهي وان ترك ذلك بطريق التأديب والزجر لهم حتى لا يعملوا مثل ذلك فلا بأس به
وان كان لتشجيعه الخاطر لا بأس بالتسليم عليهم وكتب في المستتراد لم ير أبو حنيفة رحمه الله تعالى
بالتسليم على من يلعب بالشطرنج بأسا المشغله ذلك عما هو فيه وكره أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك

قوله أو الرند كذا في جميع
النسخ وكذا رأيت في التنية
والذي في رد المختار من
مفسدات الصلاة الزنديقي
تأمل اه

تحقيرهم كذا في الذخيرة * رجل سلم على من كان في المخلاة يتغوط ويبول لا ينبغي له أن يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد عليه لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة وإذا سلمت المرأة الأجنبية على رجل ان كانت بحوزة الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة يرد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا أمر رجلا أن يقرأ سلامه على فلان يجب عليه ذلك كذا في الغيائية * ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الجعائل من السير حديثا يدل على أن من باغ انسانا سلاما من غائب كان عليه أن يرد الجواب على المبلغ أو لا ثم على ذلك الغائب كذا في الذخيرة * لا يسقط فرض جواب السلام إلا بالاسماع كالا سماع كذا في الغيائية * ولو كان المسلم اصم ينبغي أن يريه تحريك شفتيه وكذلك جواب العطسة كذا في الكبرى * ويكره السلام بالسبابة كذا في الغيائية * تشمت العاطس واجب ان يحمده العاطس فيشتمه الى ثلاث مرات وبعد ذلك هو مخير كذا في السراجية * وينبغي لمن يحضر العاطس أن يشمت العاطس اذا تكرر عطسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس اكثر من ثلاث مرات فالعاطس يحمده الله تعالى في كل مرة من كان بحضوره ان شتمه في كل مرة فحسن وان لم يشمت بعد الثلاث فحسن أيضا كذا في فتاوى قاضي خان * وعن محمد رحمه الله تعالى ان من عطس مرارا يشمت في كل مرة فان اخر كفاه مرة واحدة كذا في التتارخانية * اذا عطس الرجل خارج الصلاة فينبغي أن يحمده الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين أو يقول الحمد لله على كل حال ولا يقول غير ذلك وينبغي لمن حضره أن يقول بركم الله ويقول له العاطس يغفر الله لنا ولكم أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك كذا في المحيط * امرأة عطست ان كانت بحوزة يرد عليها وان كانت شابة يرد عليها في نفسه كذا في الخلاصة * واذا عطس الرجل تشتمه المرأة فان كانت بحوزة يرد الرجل عليها وان كانت شابة يرد في نفسه كذا في الذخيرة * شابة جميلة عطست لا يشتمها غير المحرم جهرا كذا في الغرائب * اذا عطس رجل حال الاذان يحمده ويشتمه غيره وقال القاضي عبد الجبار لا يحمده كذا في الفقيه * ولو عطس المصلي فقال رجل بركم الله ثم قال المصلي غفر الله لي ولك جوابا يفسد صلاته كذا في فتاوى قاضي خان * والله اعلم

﴿ الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر اليه وما لا يحل له وما يحل له مسه وما لا يحل ﴾

يجب أن يعلم بأن مسائل النظر تنقسم الى أربعة أقسام نظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة ونظر المرأة الى الرجل ونظر الرجل الى المرأة (أما بيان القسم الاول) فنقول ويجوز أن ينظر الرجل الى الرجل الى عورته كذا في المحيط * وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * وعورته ما بين سترته حتى تجاوز ركبته كذا في الذخيرة * وما دون السرة الى منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يباذره ان لم يباذره مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضره ان لم يباذره مكشوف السرة أمره بستر العورة وأدبه على ذلك ان لم يباذره كذا في الكافي * وفي الابانة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بنظر المحامي الى عورة الرجل كذا في التتارخانية * وما يباح النظر للرجل من الرجل يباح المس كذا في الهداية * لا بأس بأن يتولى صاحب الحمام عورة انسان بيده عند التنوير اذا كان يغض بصره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا في حالة الضرورة

لا في غيرها وينبغي لكل واحد ان يتولى عانته بيده اذا تنور كذا في المحيط (واما بيان القسم الثاني) فنقول
 نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل كذا في الذخيرة * وهو الاصح هكذا في الكافي * ولا
 يجوز للمرأة ان تنظر الى بطن امرأة عن شهوة كذا في السراجية * ولا ينبغي للمرأة ان تنظر
 اليها المرأة الفاجرة لانها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تحارها عندها ولا يحل أيضا لامرأة
 مؤمنة ان تكشف عورتها عند امرأة مشركة أو كناية الا أن تكون أمة لها كذا في السراج الوهاج *
 (واما بيان القسم الثالث) فنقول نظر المرأة الى الرجل الاجنبي كنظر الرجل الى الرجل تنظر الى جميع
 جسده الا ما بين سرتة حتى يجاوز ركبته وما ذكرناه من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعاً ويقيناً
 انها لو نظرت الى بعض ما ذكرناه من الرجل لا يقع في قلبها شهوة واما اذا علمت انها تقع في قلبها شهوة
 أو شككت ومعنى الشك استواء الظنين فأحب الى أن تغض بصرها منه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى
 في الاصل فقد ذكر الاستحسان فيما اذا كان الناظر الى الرجل الاجنبي هو المرأة وفيما اذا كان الناظر
 الى المرأة الاجنبية هو الرجل قال فليجتنب بجهده وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعاً ولا
 تمس شيئاً منه اذا كان أحدهما شاباً في حد الشهوة وان أمتاع الى أنفُسهما الشهوة واما الأمة فيصل لها
 النظر الى جميع أعضاء الرجل الاجنبي سوى ما بين سرتة حتى يجاوز ركبته وتمس جميع ذلك اذا أمتا
 على أنفُسهما الشهوة ألا يرى أنه جرت العادة فيما بين الناس أن الأمة تغمز رجل زوج مولاهما من
 غير تكبر منكروا نه يدل على جواز المس كذا في المحيط * (واما بيان القسم الرابع) فنقول نظر الرجل
 الى المرأة ينقسم اقساماً أربعة نظر الرجل الى زوجته وأمه ونظر الرجل الى ذوات محارمه ونظر الرجل
 الى المحرمة الاجنبية ونظر الرجل الى اماء الغير أما النظر الى زوجته ومملوكته فهو حلال من قرنها الى
 قدمها عن شهوة وغير شهوة وهذا ظاهر الا أن الاولى أن لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه كذا
 في الذخيرة * والمراد بالامه ههنا هي التي يحل له وطؤها واما اذا كانت لا تحل له كامته المحوسبة
 او المشركة أو كانت أمه أو أخته من الرضاع أو أم امرأته أو بنتها فلا يحل له النظر الى فرجها وكان ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهما يقول الاولى ان ينظر الى فرج امرأته وقت الوقاع ليكون أبلغ في تحصيل معنى
 اللذة كذا في التبيين * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل
 لمس فرج امرأته وهي تمس فرجه لتحرك آلتها هل ترى بذلك بأساً قال لا وأرجو أن يعطى الاجر كذا
 في الخلاصة * ويجوز زوجته للجماع اذا كان البيت صغيراً مقرباً خمسة أذرع أو عشرة قال محمد
 الأئمة الترجمانى وركن الصباغى والمحافظ السائلى لا بأس بان يتجرد في البيت كذا في الفتنى * ولا
 بأس بأن يدخل على الزوجين محارمهما وهما في الفراش من غير وطء باستئذان ولا يدخلون بغير
 اذن وكذا الخادم حين يحلوا الرجل بأهله وكذا الأمة كذا في الغياثة * أخذ بيد أمه وأدخلها بيتاً
 وأغلق باباً وعلما أنه يريد وطئها كره وطء زوجته بحضرة ضربتها أو أمته بكره عند محمد رحمه الله تعالى
 وكره لهذا أهل بخارى النوم على السطح كذا في اللهم * واما نظره الى ذوات محارمه فنقول يساح له
 أن ينظر منها الى موضع زينتها الظاهرة والباطنة وهي الرأس والشعر والعنق والصدر والاذن والعضد
 والساعد والكف والساق والرجل والوجه فالرأس موضع التاج والا كليل والشعر موضع العقاص
 والعنق موضع القلادة والصدر كذلك والقلادة الوشاح وقد ينتهي الى الصدر والاذن موضع القصرط
 والعضد موضع الدمولج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والمحضاب والساق موضع
 الخنخال والقدم موضع الخضاب كذا في المبسوط * ولا بأس للرجل أن ينظر من أمه وابنته البالغة
 وأخته وكل ذي رحم محرم منه كالمجذبات والاولاد والاولاد والاولاد والعلمات والمخالات الى شعرها

وصدرها وذواتها وئديها وعضدها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى أن يحوز
الركبة وكذا الى كل ذات محرم برضاع او ماهرة كزوجة الاب والمجدوان علاوة جنة ابن الابن وأولاد
الاولاد وان سفلوا وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخولها معها فهي كالأجنبية وان كانت حرة
المصاهرة بالر في اختلافها فيها قال بعضهم لا يثبت فيها اباح النظر والمس وقال شمس الأئمة السر خسى
ثبت اباحه النظر والمس لثبوت المحرمه المؤبد كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في المحيط
* وما حل النظر اليه حل مسه ونظره ونغمزه من غير حائل ولكن اعمياح لنظر اذا كان يأمن على نفسه
الشهوة فأما اذا كان يخاف على نفسه الشهوة فلا يحل له النظر كذلك المس انما يباح له اذا أمن على
نفسه وعليها الشهوة وأما اذا خاف على نفسه أو عليها الشهوة فلا يحل المس له ولا يحل أن ينظر الى
بطنها أو الى ظهرها ولا الى جنبها ولا لمس شيئاً من ذلك كذا في المحيط * وللأبن أن يغمز بطن أمه
وظهرها خدمة لها من وراء الثياب كذا في القنية * قال أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت الشيخ
الامام أبا بكر محمد رحمه الله تعالى يقول لا بأس بأن يغمز الرجل الرجل الى الساق ويكره أن يغمز الفخذ
ومس وراء الثوب ودية ول يغمز الرجل رجل والديه ولا يغمز فخذه والديه والعقبه أبو جعفر رحمه الله تعالى
يبيح أن يغمز الفخذ ويمسها وراء الثوب وغيرها كذا في المغرائب * قال محمد رحمه الله تعالى ويجوز له
أن يسافر بها ويخلو بها يعني بمحارمه اذا أمن على نفسه فان علم أنه يشتهيها أو تشتهيها ان سافر بها
أو خلأ بها أو كان أكبر رايه بذلك أو شك فلا يباح له ذلك وان احتاح الى حملها وانزلها في السفر فلا
بأس بأن يأخذ بطنها وظهرها من وراء الثياب فان خاف الشهوة على نفسه أو عليها فليجذب بجهد
وذلك بأن يجذب أصلاً متى أمكنها الركوب والنزول بنفسها وان لم يمكنها ذلك فكاف المحرم في ذلك
زيادة تكلف بالثياب حتى لا يصل اليه حرارة بدننها وان لم يمكنه ذلك فكاف المحرم لدفع الشهوة عن
قلبه يعني لا يقصدها فعقل قضاء الشهوة كذا في الذخيرة * وأما النظر الى أمة الغيره وكنظره الى
ذوات محارمه ولا يحل له أن ينظر الى ظهرها وبطنها كما في حق ذوات المحارم وكان محمد بن مقاتل
الرازي رحمه الله تعالى يقول لا ينظر الى ما بين سرتها الى ركبتها ولا بأس بالنظر الى ما وراء ذلك والمذبرة
والمكاتبه وأم الولد كالامة والمستعانة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي
* وكل ما يباح النظر اليه من ماء الغير يباح مسه اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذا في المحيط *
وعنه بعض مشايخنا ليس له أن يعالجها في الأركاب والانزال والاصح انه لا بأس به اذا أمن الشهوة
على نفسه وعليها كذا في الكافي * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب المحلولة
والمسافرة بماء الغير وقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يحل واليه مال الحرام الشهيد رحمه الله
تعالى كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الاختيار شرح المختار * ومنهم من قال يحل وبه كان يقضي
الشيخ الامام شمس الأئمة السر خسى رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولا بأس أن لمس ماسوى البطن
واظهر مما يجوز له النظر اليه منها اذا أراد الشراء وان خاف أن يشتهي كذا في السراج الوهاج *
وهو كذا في الهداية * وذكر في الجامع الصغير رجل يريد شراء جارية فلا بأس بأن لمس
ساقها وصدورها وذراعيها وان ينظر الى ذلك كله مكشوفاً كذا في الكافي * وقال مشايخنا رحمه
الله تعالى يباح النظر في هذه الحالة وان اشتهى للضرورة ولا يباح المس اذا اشتهى أو كان أكبر رايه
ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة كذا في الهداية *
ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازوار واحد والمراد بالازمار ما بين السرة الى الركبة لان ظهرها وبطنها
عورة فلا يجوز كشفهما والتي بلغت حد الشهوة فهي كالأبغة لا تعرض في ازوار واحد روى ذلك عن محمد

رحمه الله تعالى لوجود الاشتراء كذا في التبيين * وأما النظر إلى الاجنبيات فنقول يجوز النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة منهن وذلك الوجه والكف في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * وإن غلب على ظنه أنه يشتهي فهو حرام كذا في التبيين * النظر إلى وجه الاجنبية إذا لم يكن عن شهوة ليس بحرام لكنه مكروه كذا في السراجية * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز النظر إلى قدمها أيضا وفي رواية أخرى عنه قال لا يجوز النظر إلى قدمها وفي جامع البرامكة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز النظر إلى ذراعها أيضا عند الغسل والطبخ قيل وكذلك يباح النظر إلى ثيابها وذلك كله إذا لم يكن النظر عن شهوة كذا في المحيط * وكذلك يباح النظر إذا شك في الاشتراء كذا في الكافي * قيل وكذلك يباح النظر إلى ساقها إذا لم يكن النظر عن شهوة فإن كان يعلم أنه لو نظر يشتهي أو كان أكبر ربه ذلك فليجتنب بجهده كذا في الذخيرة * والأصح أن كل عضو لا يجوز النظر إليه قبل الانفصال لا يجوز بعده كشعر رأسها وقلامه رجلها وشعر عاتقه كذا في الزاهدى * ولا يحل له أن يمسه وجهها ولا كفها وإن كان يأمن الشهوة وهذا إذا كانت شابة تشتهي فإن كانت لا تشتهي لا بأس بمصافحتها ومسه يدها كذا في الذخيرة * وكذلك إذا كان شيخا يأمن على نفسه أو عليها فلا بأس بأن يصفحها وإن كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجتنب ثم إن محمد رحمه الله تعالى أباح المس للرجل إذا كانت المرأة محجوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله فيما إذا كان الماس هي المرأة قال إذا كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة فتأمل عند الفتوى كذا في المحيط * ولا بأس بأن يعانق المحجوز من وراء الثياب إلا أن تكون ثيابها تصف ما تحتها كذا في الغيائية * فإن كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها لأن نظره إلى ثيابها لا إلى جسدها فهو كما لو كانت في بيت فنظر إلى جداره هذا إذا لم تكن ثيابها ملترقة بها بحيث تصف ما تحتها كالنساء التركية ولم تكن رقيقة بحيث تصف ما تحتها فإن كانت بخلاف ذلك ينبغي له أن يغض بصره لأن هذا الثوب من حيث أنه لا يستبرأ بمنزلة شبهة عليها وهذا إذا كانت في حد الشهوة فإن كانت صغيرة لا يشتهي مثلها فلا بأس بالنظر إليها ومن مسها لأنه ليس لديها حكم العورة ولا في النظر والمس معني خوف الفتنة ثم النظر إلى المحررة الاجنبية قد يصير مرخصا عند الضرورة كذا في المحيط * والكافرة كالسليمة وروى لا بأس بالنظر إلى شعر الكافرة كذا في الغيائية * يجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد أن يشهد عليها أن ينظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتهي ولكن ينبغي أن يقصده أداء الشهادة أو الحكم عليها لا قضاء الشهوة وأما النظر لتحمل الشهادة إذا اشتبه قيل يباح كذا في النظر عند الأداء والأصح أنه لا يباح كذا في السراج الوهاج * ولو أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس بأن ينظر إليها وإن خاف أن يشتهيها كذا في التبيين * والغلام الذي بلغ حد الشهوة كالبالغ كذا في الغيائية * والغلام إذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وإن كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه إلى قدمه لا يحل النظر إليه عن شهوة فأما الخلوة والنظر إليه لا عن شهوة لا بأس به ولهذا لا يؤثر بالنقاب كذا في المنتقط * وفي حكم الصلاة كالرجال كذا في الغيائية * ويجوز النظر إلى الفرج للختان وللعابدة والطبيب عند المعالجة ويغض بصره ما استطاع كذا في السراجية * ويجوز للرجل النظر إلى فرج الرجل للحقنة كذا في شمس الأئمة السرخسي كذا في الظهيرية * وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان به هزال فاحش فقيل له إن الحقنة تزيد ما بك من الهزال فلا بأس بأن يبدى ذلك الموضع للحقنة وهذا صحيح فإن الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والسل وذ كرشمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصوم أن الحقنة إنما تجوز عند الضرورة وإذا لم يكن ثمة

ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يحل عندنا وإذا كان به هزال فإن كان هزالا يخشى منه التلف يحل ومالا فلا يحل كذا في الذخيرة * عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل على الأم والبنت والاخت إلا باذن أمها على امرأته يسلم ولا يستأذن كذا في التتارخانية * امرأة أصابتها قرحة في موضع لا يحل للرجل أن ينظر إليه لا يحل أن ينظر إليها لكن يعلم امرأة تدأويها فإن لم يجدوا امرأة تدأويها ولا امرأة تتعلم ذلك إذا علمت وخيف عليها البلاء أو الوجع أو الهلاك فإنه يستمر منها كل شيء إلا موضع تلك القرحة ثم يدأويها الرجل ويغض بصره ما استطاع إلا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لأن النظر إلى العورة لا يحل بسبب المحرمية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو خافت الافتصاد من المرأة فلا جناح أن يفصدها كذا في القنية * والعبد في النظر إلى مولاه المحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي المحرم ينظر إلى وجهها وكفها ولا ينظر إلى ما لا ينظر الأجنبي المحرم من المحرة الأجنبية سواء كان العبد خصيا أو فحلا إذا بلغ مبلغ الرجال وأما الم محبوب الذي جنى ماؤه فبعض مشايخنا رخصوا اختلاطه بالنساء والأصح أنه لا يرخص ويمنع وللعبد أن يدخل على مولاه بغير إذنهما أجماعا واجمعوا على أن العبد لا يسافر بسيدته كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبلغوا الحلم وقد ذكر ذلك بخمسة عشر لأن الخصى لا يحتلم والولود والذكور فيها سواء كذا في الكبرى * سئل المحسن بن علي المرغيناني رحمه الله تعالى هل على المستحاضة أو على الحائض أن تنظر إلى فرجها وقت كل صلاة فقال لا وسئل أيضا عن النظر إلى عظام المرأة بعد موتها مثل جمجمتها هل يجوز فقال لا كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة في متفرقات الكراهة * اللواطة مع مملوك أو مملوكة أو امرأة حرام المرأة إذا انقطع حجابها الذي بين القبل والدبر لا يجوز للزوج أن يطأها إلا أن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر وإن شك فليس له أن يطأها كذا في الغرائب * والله أعلم

❦ (الباب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره) ❦

نذب لبس السواد وأرسال ذنب العمامة بين الكتفين إلى وسط الظهر كذا في الكنز * واختلفوا في مقدار ما ينبغي من ذنب العمامة منهم من قدر بشبر ومنهم من قال إلى وسط ظهرهم ومنهم من قال إلى موضع الجلوس كذا في الذخيرة * وإذا أراد أن يجتدلف العمامة نقضها كما لفها ولا يقيمها على الأرض دفعة واحدة كذا في خزنة المفتين ولا بأس بلبس الفلانس وقد روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كذا في الوجيز للكردي * يجب أن يعلم أن لبس الحرير وهو ما كانت محمته حريرا وسداه حريرا حرام على الرجال في جميع الأحوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يكره في حالة الحرب ويكره في غير حالة الحرب ومن العلماء من قال لا يكره ذلك في الأحوال كلها وفي شرح القاضى الامام الاسديجابي أن عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إنما لا يكره لبس الحرير للرجال في حالة الحرب إذا كان صفيقا يدفع معرفة السلاح كذا في المحيط * وأما إذا كان رقيقا لا يصلح لذلك فإن ذلك مكروه بالاجماع كذا في المضمرات * أما ما كان سداه حريرا ومحمة غير حرير فلا بأس بلبسه باختلاف بين العلماء وهو الصحيح وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى ذكر شيخ الاسلام في شرح السيرات الثوب إذا كانت محمته من قطن وكان سداه من ابريسم فإن كان الابريسم يرى كره للرجال لبسه وإن كان لا يرى لا يكره لهم لبسه هذا هو الكلام في غير حالة الحرب (جئنا إلى حالة الحرب فنقول لا شك أن ما كان محمته غير حرير وسداه حريرا يباح لبسه في حالة الحرب لأنه يباح لبسه في غير

حالة الحرب فلان يساح لبسه في حالة الحرب والامر فيه واسع كان أولى وأما ما كان محته خير أو سدا
غير حرير فانه يساح لبسه في حالة الحرب بالاجتماع كذا في المحيط * يكره لبس الديباج للرجال ولا بأس
بتوسده والنوم عليه وقال محمد رحمه الله تعالى يكره وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول محمد
رحمه الله تعالى ذكره الصدر الشهيد كذا في الخلاصة * وفي المنتقى ابن سبعة عن محمد رحمه الله تعالى
وليس القعود على الحرير والديباج كاللبس في الكرامة فان أراد بقوله ليس القعود عليهما كاللبس
نفي الكرامة أصلا صار عن محمد رحمه الله تعالى في القعود على الديباج روايتان فان طاهر مذهب
ان القعود على الديباج مكره وان أراد به اثبات التفاوت في الكرامة لا يصير في المسئلة روايتان بل
كل واحد منهما مكره الا أن اللبس أشد كراهة كذا في الذخيرة * ولا بأس بلبس الحرير والديباج
في الحرب وقيل يكرهه ولا يصح كذا في خزائن المفتين * في العيون أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا
بلبس الخنز للرجال وان كان سدا برسمهما أو حريرا كذا في الخلاصة * وما كان من الثياب الغالب
عليه القز كالخنز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهرا القز وكذا ما كان خط منه خز وخطه قزوه وظاهر
لا خير فيه كذا في القنية * وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بلبس الخنز للرجال وان كان
سدا حريرا (قال العبد) الخنز في زمانهم كان من أوبار ذلك الحيوان المسائي الذي يسمى بالعربية خزا
وقضاعة وبالتركية (قندز) واليوم يتخذ من الحرير العفن فيجب أن يكره كالقز كذا في المنتقى * قال
محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالخز اذا لم يكر فيه شهرة ولا فلا خير فيه كذا في الغيابة * وما يكره
للرجال لبسه يكره للعلمان والصبيان لان النص حرم الذهب والحرير على ذكور أئمة بلا قيد البلوغ
والحرية والائتم على من البسهم لانا أمرنا بحفظهم كذا في التمرناشي * استعمال الخفاف من ابريسم
لا يجوز لانه نوع لبس لا بأس بملائة حرير توضع على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكلفة من الحرير
للرجال لانها كالبيت كذا في القنية * في الاسبيجاني لا بأس بجعل اللقافة من الحرير كذا في التمرناشي
* وفي فتاوى العصر وفتاوى أبي الفضل الكرماني يكره جعل اللقافة من الحرير للرجال فقال
عين الائمة الكرايسى لا يجوز كذا في القنية * ولا بأس بستر الحرير وتعليقه على الباب وقالا يكره
كذا في الاختيار شرح المختار * دلال يلقى ثوب الديباج على منكبيه لبيع يجوز اذا لم يدخل يديه
في الكمين قال عين الائمة الكرايسى فيه كلام بين المشايخ كذا في القنية * قال عامه العلماء يحصل
لمن لبس الحرير الخالص كذا في المحيط * وأما لبس ما علمه حريرا ومكفوف به فطابق عند عامة
الفقهاء كذا في الذخيرة * وروى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالعلم من الحرير
في الثوب اذا كان أربعة أصابع أو دونها ولم يحك فيه خلافا ودكر شمس الائمة السرخسي رحمه
الله تعالى في السير انه لا بأس بالعلم لانه تبع ولم يقدر كذا في فتاوى قاضي خان * عمامة طرحتها
قدرا أربع أصابع من ابريسم من أصابع عمر رضى الله تعالى عنه وذلك قدس شربنا رخص فيه
قال نجم الائمة البخارى المعتبر في الرخصة أربع أصابع لا مضغومة كل الضم ولا منشورة كل النشر
قال ظهير الدين التمرناشي المعتبر أربع أصابع كما هي على هيئتها لا أصابع الساق وفي فتاوى أبي
الفضل الكرماني أربع أصابع منشورة قال عين الائمة الكرايسى التحرز عن مقدار المنشورة
أولى في فتاوى أبي الفضل الكرماني والعلم في العمامة في مواضع يجمع قال أبو حامد لا يجمع قال عين
الائمة الكرايسى في التفرق خلاف قال نجم الائمة البخارى طاهر المذهب عدم الجمع في التفرق
الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما ذكره في جمع التفاريق
للبقاء وأما اذا كان كل واحد منهما تيننا كالطراز في العمامة فطاهر المذهب أنه لا يجمع كذا في القنية *

لابأس باستعمال منطقة ملتقاهما فضة المنطقة المغضضة قبل تذكره وقبل لبأس بها وبالديباج في وسط المنطقة إذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع وقيل لا يجوز استعماله للرجال كذا في الغرائب * يكره ان يلبس المذكور قلنسوة من الحرير والذهب والفضة والكرباس الذي خيط عليه ابريسم كثير أو شيء من الذهب أو الفضة أكثر من قدر أربع أصابع ولا بأس بأن يكون على طرف القلنسوة قدر أربع أصابع من ذلك وكذا على طرف العمامة وكذا علم الحجة كذا في السراجية * (وفي فتاوى آهو) سئل القاضي برهان الدين (ع) اكرعني راجكن كردنبا كشيده از ابريشم) فلبسه قال ينبغي ان لا يكره لانه صار مستهلكا فيكون تبعا وأشار خمس الأئمة السرخسي الى أنه يكون تبعا كذا في التتارخانية * يضرب النظر الدائم الى الخنج وهو يمشي فيه لا بأس بأن يشد على عينه حمارا أسودا من الابريسم قلت في العين الرميدة أولى كذا في القنية * ولا بأس بلبس الحجة المشدودة من الخبز كذا في الوجيز المذكور * في السير الكبير لا بأس بلبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازراره ديباجا وذهبا كذا في الذخيرة * في شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بتكة الحرير للرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في ايمان الواقع ان يكره عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد مكتوب بخطه ان في تكة الحرير اختلاف بين أصحابنا كذا في المحيط * تذكره التكة المعجولة من الابريسم هو المحجج وكذا القلنسوة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق كذا في القنية * وعلى الخلاف لبس التكة من الحرير قبل يكره بالاتفاق وكذا عصابة المتصدوان كان أقل من أربع أصابع لانه أصل بنفسه كذا في التمرناشي * في جامع الفتاوى عن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى من صلى مع تكة ابريسم جاز وهو موسى كذا في التتارخانية * ولو جعل الفرج وشوا للقباء فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت ظهره أو بطانته فهو مكره لان كلهم مأمقود كذا في محيط السرخسي * وفي شرح الفقه بدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال اكره ثوب القز يكون بين الفرو وبين الظهارة كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى كره بطائش القلائس من الابريسم كذا في التمرناشي * لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فالرجال قدر أربع أصابع وما فوقه يكره كذا في القنية * ويكره للرجل ان يلبس الثوب المصبوغ بالصغفر والعفرا والورس كذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالصبيغ الأحمر والأسود كذا في المنتقط * وفي مجموع النوازل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام الى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم ودخل رجل من أصحابه يوما وعليه رداء خمر فقال عليه السلام اب الله تعالى اذا نزع على عبد نعمة أحب ان يرى أثر نعمة عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى كان يرتدي برداء قيمته اربعمائة دينار كذا في الذخيرة * لبس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم السلام لانه آية التواضع وأول من لبسهما سليمان النبي علي نبينا وعليه السلام وفي الحديث نوروا قلوبكم بلباس الصوف فانه مثله في الدنيا ونور في الآخرة واياكم ان تفسدوا دينكم بمحمدة الناس وثناهم كذا في الغرائب * لبس الثياب الجميلة باع اذا لم يتكبر وتفسدها أن يكون معها كما كان قبلها كذا في السراجية * ولا يجوز صبغ الثياب أسودا أو كهب تأسفا على الميت قال صدر المحسام لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت كذا في القنية * قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ينبغي ان يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك يؤذي المحتاجين كذا

ع اذا خيط المحجب ابريسم أو جعل عليه نقش بالابريسم

في الخلاصة * وكذلك لا ينبغي للإنسان أن يظهر بين جبينين أو ثلاثة إذا كان يكفيه لدفع البرد جبهة واحدة لأن ذلك يؤذي المحتاجين وهو منهي عن اكتساب ثياب أذى الغير كذا في المحيط * وأما الدثار فيكره بلا خلاف كذا في الغيائية * ويكره للرجل لبس السراويل المخرفجة وهي التي تقع على ظهر القدمين كذا في الفتاوى العتائية * وعن بعضهم من سنة الأسلام لبس المرقع والخشن من الثياب لبس السراويل سنة وهو من أستر الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب * في غريب الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فإلى أن يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ما تحته عند محارمها كذا في القنية * تقصير الثياب سنة وأسباب الازرار والقميمين بدعة ينبغي أن يكون الازرار فوق الكعبين إلى نصف الساق وهذا في حق الرجال وأما النساء فيرخن أزراهن أسفل من أزار الرجال ليسترظهر قدمهن أسباب الازرار أسفل من الكعبين أن لم يكن للخيلاء نفية كراهة تنزيه كذا في الغرائب * واختلف في السدل في غير الصلاة فقبل يكره بدون القميمين ولا يكره على القميمين وفوق الازرار وقبل يكره كما في الصلاة والصحيح قول أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه لا يكره كذا في القنية * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بلبس قلنسوة الثعالب كذا في المبسوط * وكان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى سنجاب وعلى الفخاك قلنسوة معمور كذا في الغيائية * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بالعرو من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغعة والمذكاة وقال ذكاتها دباغها كذا في المحيط * ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها إذا دبغت أن يجعل منها مصلى أو ميسرة السرج كذا في الملتقط * ولا بأس بخزقة الوضوء والخساط وفي الجامع الصغير يكره الخزقة التي تحمل ليصبح بها العرق لأنها بدعة محدثة والصحيح أنه لا يكره وحاصله أن من فعل شيئا من ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعل ذلك لمحاجة وضرورة لم يكره كذا في الكافي * قال هشام في نوادره رأيت على أبي يوسف رحمه الله تعالى نعلين مخفوفين بمسامير الحديد فقلت له أترى بهذا الحديد بأسا فقال لا فقلت له أن سفيا وثورين يزيد كرها ذلك لأنه تشبه بالربان فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس النعال التي لها شعور وانها من لباس الرهبان فقد أشار إلى أن صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الأحكام صلاح العباد فان من الأراضى ما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها إلا بهذا النوع من الأحكام كذا في المحيط في المتفرقات * امرأة لها صندلة في موضع قدمها سمك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخص حل لها استعمالها قال عينا الأئمة الكرابيسي يكره وفي شرح الطحاوي وأما الفضة في المكعب فيكره في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يكره كذا في القنية * لا بأس بأن يكون في بيت الرجل ستر من ديباج وفرش من ديباج للتجمل لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رحمه الله تعالى لأن المحرم الانتفاع والانتفاع في القعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى * اتخاذ النعل من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصغار الخف الأحمر - رخف فرعون والخف الأبيض خف سامان والخف الأسود خف العلماء واقد لقيت عشرين من كبار فقهاء بلخ فسأرت لأحدهم خف أبيض ولا أحمر ولا سمعت أنه أمسكه وروى أنه عليه الصلاة والسلام أم لك خفا سودا هدى له خفان أسودان فقبض ولبس كذا في القنية * والله أعلم

(الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة) *

يكره الأكل والشرب والأدهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والصبيان والنساء كذا

في السراجية * قالوا وهذا اذا كان يصب الذهن من الاثنية على رأسه أو يذنه اما اذا دخل يده في اثناء وأخرج منها الدهن ثم استعمله فلا بأس به وكذلك اذا أخذ الطعام من القصة ووضعها على خبز أو ما أشبه ذلك ثم أكل لا بأس به كذا في المحيط * ويكره ان يدهن رأسه بدهن فضة وكذا ان يصب الدهن على راحته ثم يمسح به على رأسه أو تحيته وفي الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية على الرأس من المدهن ويكره الاكل بجماعة الذهب والفضة وعلى خوان الذهب والفضة والوضوء من طست الذهب والفضة وكذا الابريق من ذلك وكذا الاستجمار من مجمر الذهب والفضة الا ان يكون للتجمل كذا في الغيائية * وكذا لا يجوز الا كتحال بميل الذهب والفضة وكذا المشكلة وكل ما كان يعود الانتفاع به الى البدن كذا في السراج الوهاج * ويكره ان يتوضأ في طست من الذهب والفضة كذا في فتاوى قاضي خان * يكره المجلوس على كرسي لذهب والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء يكره النظر في المرأة المتخذة من الذهب أو الفضة ويكره ان يكتب بالهـ لم المتخذ من الذهب أو الفضة أو من دواة كذلك ويستوى فيه الذكروا لانتفى السراجية * لا بأس بأن يكون في بيت الرجل أو في الذهب والفضة للتجمل لا يشرب منها نص محمد رحمه الله تعالى لان المحرم الانتفاع والانتفاع في الأواني الشرب كذا في الكبرى * ثم الذي اتخذ من الفضة من الأواني كل ما أدخل يده فيه وأخرج ثم استعمل لا بأس وكل ما يصب من الاثنية مثل الاثنان والذهن والغالية ونحوه فمكأن مكرها كذا في الفتاوى * ولا بأس بالاكل والشرب من اثناء مذهب ومفضض اذا لم يضع فاه على الذهب والفضة وكذا المضرب من الأواني والكراسي والسرايا لم يقدح على الذهب والفضة وكذا في حائقة المرأة من الذهب والفضة وكذا المجمر واللجام والسرج والثغر والركاب اذا لم يقدح عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كره جميع ذلك وقيل محمد رحمه الله تعالى معه وقيل مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمرتاشي * في الراد والصحیح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ولا يكره لبس ثياب كتب عليها بالفضة والذهب وكذلك استعمال كل مموه لانه اذا ذوب لم يخلص منه شيء كذا في الزنايع * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للرجل أن يلبس ثوبا فيه كتابة من ذهب أو فضة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا كان في نصل السكين أو في قبضة السيف فضة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان أخذ السكين من موضع الفضة يكره والا فلا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره مطلقا واما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع كذا في الكافي * وفي السير لا ينبغي ان يحل السيف بذهب وان كان في الحرب لان الحلية لا ينتفع بها في الحرب وانما هي للزينة قال عفا الله عنه فاذا كان هذا في السيف وفي حائله أولى كذا في التمرتاشي * ولا بأس بحلية السيف وحائله والمنطقة من فضة لامن الذهب كذا في الوجيز للكردي * لو كان سكين مفضضا كله مشدود بالذهب أو الفضة يكره الانتفاع به الا اذا كان على طرف القبض بحيث لا تقع يده عليه كذا في محيط السرخسي * وقيل هذا الجواب في الفضة على احدى الروايتين وفي التهذيب لا يجوز تحلية سكين الفـ لم والمهنة والمقراض والمقابلة والدواة والمرأة بالذهب وهل يجوز بالفضة فيه وجهان وتحلية السكين الذي هو للعرب مباح وتكره الفضة في المكاتب في رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لما كذا في التمرتاشي * ولا بأس بمسهمير ذهب أو فضة ويكره الباب منه ولا بأس بأن يشرب من كف في خنصره خاتم ذهب والنساء فيما سوى الحلى من الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والعود بمنزلة الرجال كذا في فتاوى قاضي خان * وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في الشرب من القصة المضربة من الذهب العريض والفضة العريضة يجعل على وجه الباب وما أشبه ذلك اما

الضباب على القصعة اذا كانت لتقوم القصعة بها لا لزينة لا بأس بوضع القدم على الضباب وان كانت الضباب لاجل الزينة لا لتقوم القصعة بها كره وضع القدم على الضباب وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في السير في باب الانفال وصورتها اذا قال الامير للجند من اصاب ذهابا أو فضة فهو له فأصاب رجل قصعة مضربة بالذهب أو الفضة أو قد حاصبها فان كان الضباب لزينة القصعة لا لتقوم القصعة بها كانت الضباب للنفل له وان كانت الضباب لتقوم القصعة بها بحيث لو نزع الضباب لا تبني القصعة لم تكن الضباب للنفل له كذا في الذخيرة * ولا بأس بالجوشن والبيضة من الذهب والفضة في الحرب كذا في خزنة المفتين * ولا بأس بتقوية السلاح بالذهب والفضة كذا في السراجية * ولا بأس بآنية العقيق والبلور والزجاج والزبرجد والرصاص كذا في خزنة المفتين * ولا بأس باستعمال آنية لياقوت كذا في السراج الوهاج * ولا بأس بالانتفاع بالآواني المسمومة بالذهب والفضة بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * ولا بأس بأن يلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ ويكره الخنخال والسوار الصبي الذكور كذا في السراجية * ثم الخاتم من الفضة انما يجوز للرجل اذا ضرب على صفة ما يلبسه الرجال اما اذا كان على صفة خواتم النساء فمكروه وهو ان يكون له فسان كذا في السراج الوهاج * وانما يجوز التختم بالفضة اذا كان على هيئة خاتم الرجال اما اذا كان على هيئة خاتم النساء بأن يكون له فسان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال كذا في الخلاصة * ويكره للرجال التختم بما سوى الفضة كذا في النبايع * والتختم بالذهب حرام في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * وفي المجندى التختم بالمحديد والصفرو والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء جميعا واما العقيق ففي التختم به اختلاف المشايخ وصحح في الذخيرة انه لا يجوز وقال قاضي خاں الاصح انه يجوز كذا في السراج الوهاج * واما اليشب ونحوه فلا بأس بالتختم به كالعقيق كذا في العيني شرح الهداية * هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * التختم بالعظم جائز كذا في الغرائب * ولا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة أو لبس بفضة حتى لا يرى كذا في المحيط * ثم الخاتمة في الخاتم هي المعبرة لان قوام الخاتم بها ولا معتبر بالفص حتى انه يجوز ان يكون حجرا أو غيره كذا في السراج الوهاج * ولا بأس بدثقب الفص بممار الذهب كذا في الاختيار شرح المختار * ذكر في الجوامع الصغير وينبغي أن تكون فضة الخاتم المثقال ولا يزداد عليه وقيل لا يباع به المثقال وبه ورد الاثر كذا في المحيط * انما يس التختم بالفضة ممن يحتاج الى الخاتم كسلطان أو قاص أو نحوه وعند عدم الحاجة الترك افضل كذا في الترمذى * وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الا الذي سلطان وأجازة عامة العلماء كذا في جواهر الاخلاط * واذا التختم ينبغي أن يجعل الفص الى بطن كف لا الى ظهره بخلاف الذنوب لانهم يفعلون للترزين والرجال للحاجة الى التختم كذا في محيط الصرخسى * وفي الفتاوى وينبغي ان يلبس الخاتم في خنصره اليسرى دون سائر اصابعه ودون اليمنى لان اللبس في اليمنى علامة الرفض واما المجاوز فثبت في اليمنى واليسار جميعا وبكل ذلك ورد الاثر كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجوامع الصغير ولا يشد الاسنان بالذهب ويشدها بالفضة يريد به اذا تحركت الاسنان وخيف سقوطها فأراد صاحبها ان يشدها يشدها بالفضة ولا يشدها بالذهب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشدها بالذهب ايضا ولم يذكر في الجوامع الصغير قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قيل هو مع محمد رحمه الله تعالى وقيل هو مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الخاتمة في المنتقى لو تحركت سن رجل وخاف سقوطها فشدّها بالذهب أو بالفضة لم يكن به بأس عند أبي حنيفة وأبي يوسف

رحمه الله تعالى وروى المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه فرق بين السن والانف فقال في السن لا بأس بأن يشدها بالذهب وفي الانف كره ذلك كذا في المحيط * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بأن يعيد سن نفسه وان يشدها وان كان سن غيره يكره ذلك كذا في السراج الوهاج * قال بشر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في مجلس آخر سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن ذلك فلم ير باعادتها بأساً كذا في الذخيرة * قطعت أظفاله يجوز أن يتخذها من ذهب أو فضة بخلاف ما لو قطعت يده أو أصبعه كذا في التمر تاشي * والله أعلم

(الباب المحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به) *

أما الاكل فعلى مراتب فرض وهو ما يدفع به الهلاك فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصى وما أجور عليه وهو ما زاد عليه ليمتكن من الصلاة قائماً ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد على ذلك الى الشبع لتزداد قوة البدن ولا أجر فيه ولا وزر ويحاسب عليه حساباً يسيراً ان كان من حبل وحرام وهو الاكل فوق الشبع الا اذا قصد به التقوى على صوم الغداً أو لا يستحي الضيف فلا بأس بأكله فوق الشبع ولا يجوز ارضاء بتقيل الاكل حتى يضعف عن أداء الفرائض فأما تبويع النفس على وجه لا يعجز عن أداء العبادات فهو ومباح وفيه رخصة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاول فإنه هلاك النفس وكذا الشاب الذي يخاف الشبق لا بأس بأن يمتنع عن الاكل ليكسر شهوته بالمجوع على وجه لا يعجز عن أداء العبادات كذا في الاختيار شرح المختار * وان أكل الرجل مقسداً راحته أو أكثر لمصلحة بدنه لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * اذا أكل الرجل أكثر من حاجته ليقيا قال المحسن رحمه الله تعالى لا بأس به وقال رأيت أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه يأكل ألواناً من الطعام ويكثر ثم يتقيأ وينفخه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ومن السرف الاكثر في الباجات الا عند الحاجة بأن عمل من باجة فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئاً فيجتمع له قدر ما يتقوى على الطاعة أو قصد أن يدعو الاضياف قوماء بعد قوم الى أن يأثوا الى آخر الطعام فلا بأس به كذا في الخلاصة * واتخاذ ألوان الطعام ووضع الخبز على المسائدة أكثر من الحاجة سرف الا أن يكون من قصده أن يدعو الاضياف قوماء بعد قوم حتى يأثوا الى آخره لأن فيه فائدة ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفع منه ويترك الباقي لأن فيه نوع تبذير الا أن يكون غير ميتة وله فلا بأس به كما اذا اختار رغيفاً دون رغيف كذا في الاختيار شرح المختار * ومن الاسراف ترك اللقمة الساقطة من اليد بل يرفعها أو لا يأكلها قبل غيرها كذا في الوجيز للكردي * ومن اكرام الخبز أن لا ينتظر الا اتمام اذا حضر كذا في الاختيار شرح المختار * والسنة غسل الايدي قبل الطعام وبعده وآداب غسل الايدي قبل الطعام أن يبدأ بالشبان ثم بالشيخ وبعده الطعام على العكس كذا في النظهيرية * قال نجم الأئمة البخاري وغيره يغسل اليد الواحدة أو أصابع اليدين لا يكفي لسنة غسل اليدين قبل الطعام لأن المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ كذا في القنية * ولا يمسح يده قبل الطعام باليمنيد ليكون أثر الغسل باقياً وقت الاكل ويمسحها بعد نزول أثر الطعام بالكف كذا في خزائن المقربين * وفي اليتيمة سئل والدي عن غسل الفم عند الاكل هل هو سنة كغسل اليد فقال لا كذا في التتارخانية * ولو غسل يده أو رأسه بالبخالة أو أحرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي نخالة تغلف بها الدواب لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر هشام رحمه الله تعالى سألت محمد بن درجته الله تعالى عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فأخبرني أن أبا حنيفة رحمه الله

تعالى لم يربأ سباً بذلك وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك وهو قولي كذا في الذخيرة * ويكره للحنث
رجلاً كان أو امرأة أن يأكل طعاماً أو يشرب قبل غسل اليدين والغيم ولا يكره ذلك للحنث
والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع كذا في فتاوى قاضي خان * وينبغي أن يصب الماء من الأنية
على يده بنفسه ولا يستعين بغيره وقد حكى عن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه قال هذا كالوضوء
ونحن لا نستعين بغيرنا في وضوئنا كذا في المحيط * وسنن الطعام البسملة في أوله والمجدلة في آخره فان
نسى البسملة في أوله فليقل إذا ذكر بسم الله على أوله وآخره كذا في الاختيار شرح المختار * وإذا قلت
بسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من معك كذا في التتارخانية * يبدأ باسم الله تعالى في أوله إن كان
الطعام خلاصاً ولا يمجده في آخره كيف ما كان كذا في القنية * ولا ينبغي أن يرفع صوته بالمجد لله
إلا أن يكون جالساً وافرغوا عن الأكل كذا في التتارخانية * من السنة أن يبدأ بالمح والمخيم بالمح كذا
في الخلاصة * ويقلل الأكل كذا في العرائب * وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت أبا يوسف رحمه
الله تعالى عن النعج في الطعام هل يكره قال (لا) إلا ماله صوت مثل أف وهو تفسير النهي ولا يأكل
طعام حار ولا يشم ولا ينفخ في الطعام والشراب وهو السنة أن لا يأكل الطعام من وسطه في ابتداء الأكل
كذا في الخلاصة * ومن السنة لعق الأصابع قبل المسح بالمنديل كذا في الوجيز لا كدرى *
ومن السنة لعق القصعة كذا في الخلاصة * ومن السنة أن يأكل كل مسقط من المسادة كذا في المحيط *
الأكل على الطريق مكرهه ولا بأس بالأكل مكشوف الرأس وهو المختار كذا في الخلاصة *
لا بأس بالأكل متكئاً إذ لم يكن بالكبر وفي الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاختلاط * ويكره
الأكل والشرب متكئاً أو واضعاً شمالك على الأرض أو مستنداً كذا في الفتاوى العتابية * أكل
الميتة حالة الخصة قدر ما يدفع به الهلاك لا بأس به كذا في السراجية * تكلموا في حد الاضطرار الذي
يحل له الميتة قبل إذا كان بحال يخاف على نفسه التلف روى عن ابن المبارك أنه قال إذا كان بحال
لودخل السوق لا ينظر إلى شيء سوى المحرام وقبل إذا كان يضعف عن أداء الفرائض وقبل بعد ثلاثة
أيام والصحيح أنه غير موقت لأنه يختلف باختلاف طبائع الناس واختلاف في كيفية أكله قبل أكله
حرام إلا أنه وضع الأثم عنه وقبل هو حلال لا يسهه تركه كذا في الغرائب * إذا خاف على نفسه الموت
من الجوع ومع رفيق له طعام ذكر في الروضة أنه جاز أن يأخذ من الطعام قدر ما يدفع به جوعه على شرط
الضمان كذا في الخلاصة * ومن أصابته مخصة وعنده طعام رفيقة فلم يأخذ منه كرهاً بالقيمة بل
صبر حتى مات جوعاً ثياب كذا في القنية * لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقة معه ماء جاز له
أن يقاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء قدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت يأخذ
منه بهضه ويترك البعض كذا في الخلاصة * إن اضطر إلى طعام والمالك يمنعه وسعه الأخذ منه
ولا يقاتله عليه ولو ترك حتى مات كان في سعة ولو اضطر إلى ماء في بئر وهذا أحد يمنعه له أن يقاتل عليه
كذا في التهذيب * وحكى عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه الإنسان بماله كالأطعام والماء الذي يحوزه
فإن المضطرب يقاتله بمادون السلاح وأما في البئر وما أشبه ذلك فإنه يقاتله بالسلاح وغير السلاح كذا
في المحيط * خاف الهلاك عطشاً وعنده خمر له شربه قدر ما يدفع العطش إن علم أنه يدفعه كذا في الوجيز
للكردى * مضطرب لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل أقطع يدي وكلها أو قال أقطع مني قطعة
وكلها لا يسهه أن يفعل ذلك ولا يصح أمره به كما لا يسع للضطر أن يقطع قطعة من نفسه فيأكل كذا
في فتاوى قاضي خان * الأب إذا احتاج إلى تناول مال ولده إن كان في المصر واحتاج لقره أكل بغير
شيء وإن كان في المغارة واحتاج لعدم الطعام أكل بالقيمة إن كان موسراً يعني لا يحل له أخذ الصدقة

كذا فى الخلاصة * ولا يحل للاب تناول مال ابنه اللئيم الا عند الحاجة فان كان كريما يحل أيضا عند
 غير الحاجة كذا فى الملتقط * ومن امتنع عن اكل الميتة طالة المنخصة أو صام ولم يأكل حتى مات
 يأثم كذا فى الاختيار شرح المختار * ولو جاع ولم يأكل مع قدرته حتى مات يأثم كذا فى الكبرى * قال
 محمد رحمه الله تعالى فى كتاب الكسب ويفترض على الناس اطعام المحتاج فى الوقت الذى يعجز عن
 الخروج والطلب وهذه المسئلة تشتمل على ثلاثة فصول أحدها أن المحتاج اذا عجز عن الخروج يفترض
 على كل من يعلم حاله أن يطعمه بمقدار ما يتقوى به على الخروج وبإداء العبادات اذا كان قادرا على ذلك
 حتى اذا مات ولم يطعمه أحد من يعلم حاله اشترى كواجمه فى المأثم وكذلك اذا لم يكن عند من يعلم بحاله
 ما يطعمه ولم يكن قادرا على أن يخرج الى الناس ليخبر بحاله فيؤاسوه فيفرض عليه ذلك فاذا امتنعوا من
 ذلك حتى مات اشترى كوا فى المأثم ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي الفصل الثانى اذا كان المحتاج
 قادرا على الخروج ولكن لا يقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شئ من
 الواجبات فليؤدّه اليه حتما وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه ان يكسب ولا يحل له أن يسأله
 الفصل الثالث اذا كان المحتاج عاجزا عن الكسب ولم يكن قادرا على أن يخرج ويطوف على الابواب فانه
 يفرض عليه ذلك حتى اذا لم يفعل ذلك وقد هلك كان آثما عند الله تعالى ثم قال والمعطى أفضل من الاخذ
 وهذه المسئلة على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المعطى مؤذيا للواجب والاخذ قادرا على الكسب
 ولكنه محتاج فلهنا المعطى أفضل بالاتفاق ولثانى أن يكون المعطى والاخذ كل واحد منهما معطيا
 فظاهر وأما الاخذ بأن يكون قادرا على الكسب وفى هذا الوجه المعطى أفضل والثالث أن يكون
 المعطى متبرعا والاخذ مقتصرا بأن يكون عاجزا عن الكسب وفى هذا الوجه المعطى أفضل عند
 أهل الفقه كذا فى المحيط * رجل قال اذا تناول فلان من مالى فهو حلال له فتناول فلان من ماله من
 غير أن يعلم باباحته جاز ولا يضمن كذا فى الخلاصة * قال لا ترجع مع ما تأكل من مالى فقد جعلته
 فى حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ما تأكل من مالى فقد أبرأتك عنه لا يبرأ قال الصدر الشهيدي رحمه
 الله تعالى والصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة كذا فى الوجيز للكردرى * أنت فى حل من مالى
 حيثما أصبته فخذ ما شئت قال محمد رحمه الله تعالى فهو فى حل من الدراهم والدنانير خاصة وليس له
 أن يأخذها كقمة من أرضه ولا شاة من غنمه ولا غير ذلك ولو كان نخل بين رجلين قال أحدهما لصاحبه كل
 منه ما أحببت وهب ابن شئت جاز أن يفعل ذلك ويكون اباحته كذا فى السراج الوهاج * رجل قال
 الا تحركم كات من تمرى فقال خسة وهو قدأكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا لو قال بكم اشترى هذا
 الثوب فقال بخسة وهو قد اشترى بعشرة لا يكون كاذبا كذا فى الخلاصة * البيضة اذا خرجت من
 دجاجة ميتة أكلت وكذا اللبن الخارج من ضرع الشاة الميتة كذا فى السراجية * أكل دود القز قبل
 أن ينفع فيه الروح لا بأس به كذا فى الذخيرة * أكل دود الزنبور قبل أن ينفع فيه الروح لا بأس به كذا
 فى السراجية * وذكر محمد رحمه الله تعالى جدى أو جلى يرضع لبن الانثى يحل أكله ويكره ولوشربت
 الشاة خمرافذ بحت من ساعته لا يكره وان مكثت تحبس بمبرلة الدجاجة المخلاة دود اللحم وقع فى مرقه
 لا تنجس ولا يؤكل الدود وكذا المرقه اذا انفمخت الدودة فيها ويحوزا كل مرقه يقع فيها عرق الادمى
 أو نخامته أو دمه وكذا الماء اذا غلب وصار مستقذرا طبعيا كذا فى الغيبة * امرأة تطبخ القدر فدخل
 زوجها فقدم من الحمر فصب فى القدر فصببت المرأة فى القدر خلا حتى صارت المرقه فى الجموضه كالخجل
 لا بأس به كذا فى الخلاصة * قدر طبع وفعت فيه نجاسة لم تؤكل المرقه وكذا اللحم اذا كان فى حالة
 الغليان فان لم يكن فى حالة الغليان يغسل ويؤكل كذا فى السراجية * عن محمد رحمه الله تعالى لا بأس

بجن العجين بالماء المستعمل كذا في الحماوى للفتاوى * ولو عجن الدقيق بسوراء المرة ونحوه بزايله
 للآدمى كذا في القنية * ويكره أن يأكل الحماوى ويدفع خشك كاره لماله كنه خبز وجد في خلالة
 الشرقي فان كان الشرقي على صلاته مرمى ويؤكل الخبز لانه لم يتنجس كذا في خزنة الفتاوى * ولو رأى
 كسرة خبز في النجاسة يعذرى تركها ولا يلزمه غسلها كذا في القنية في المتفرقات * سئل على بن أحمد
 عن الفأرة تكسر الحنطة بفمها هل يجوز أكلها فقال نعم لأجل الضرورة كذا في التتارخانية * سن
 آدمى طحن في قرح حنطة لا يؤكل ولا كاله البهاثم بخلاف ما يقسم من جلد كفه قدر جناح الدباب
 أو نحوه واختلط بالطعام للضرورة وكذا العرق اذا تقاطر في البجين فالجبل منه لا يمنع الاكل كذا
 في القنية * ولا بأس بشعير يوجدى بعرا لابل والشاة فيغسل ويؤكل وان كان في أخشاء البقر وروث
 الفرس لا يؤكل كذا في محيط السرخسى * يكره غسل الارز والعسد والماس ونحوه في بالوعة يتناثر
 فيها كذا في القنية * واللحم اذا أنتن يحرم أكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا أنتن لا يحرم والطعام
 اذا تغير واشتد تنجس والاشربة بالتغير لا تحرم كذا في خزنة الفتاوى * رحم ما يؤكل لحمه حلال ان كان
 متصلاً به حين ذبح كذا في القنية * اذا مر الزجل بالثمار في أيام الصيف وأراد أن يتناول منها والثمار
 ساقطة تحت الاشجار فان كان ذلك في المصر لا يسعه تناول الا اذا علم أن صاحبها قد أباح اما نصاً
 أو دلالة بالعادة وان كان في الحماط فان كان من الثمار التي تبقى مثل الجوز وغيره لا يسعه الاخذ
 الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى تكلموا فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار أنه
 لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهى اما صريحاً أو عادة كذا في المحيط * والمختار أنه لا يأكل منها ما لم يعلم
 أن أربابها رضوا بذلك كذا في الغيائية * وان كان ذلك في الرساتيق فان كان من الثمار التي تبقى لا يسعه
 الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى فالمختار أنه لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهى كذا
 في المحيط * ولا يحل حمل شيء منه كذا في التتارخانية ما قلنا عن جامع المجموع وأما اذا كانت الثمار على
 الاشجار فالأفضل أن لا يأخذ من موضع ما الا بالاذن الا أن يكون موضعاً كثيراً الثمار يعلم أنه لا يشق
 عليهم أكل ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحمل وأما أوراق الشجر اذا سقطت على الطريق في أيام الغليق
 فأخذها انسان شيئاً من ذلك بغير إذن صاحب الشجر فان كان هذا ورق شجر ينفع به نحو التوت
 وما أشبهه ليس له أن يأخذ ولو أخذ يضمن وان كان لا ينفع به له أن يأخذ واذا أخذ لا يضمن كذا
 في المحيط * ولو دخل بيت صديقه وسخن القدر وأكل جاز ولو أخذ من كرم صديقه شيئاً وهو يعلم أن
 صاحب الكرم لا يكره ذلك لا بأس به ولا ينظر فان النظام غلط كذا في الملتقط * ويجوز رفع الثمار من
 نهر جار أو كلها وان كثر لانه مما يفسد اذا كان تركه فيكون مأذوناً بالرفع دلالة كذا في محيط السرخسى *
 الخطاب الذى يوجدى في الماء ان كان لا قيمة له حين يأخذه فهو حلال وان كان له قيمة لا كذا في السراجية
 * وهكذا في الخلاصة ومحيط السرخسى * وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن وجد جوزه ثم أخرى حتى
 بلغت عشر اوصارت لها قيمة قال ان وجدها في موضع واحد فهي كاللقطة وان وجدها في مواضع
 متفرقة يحل له ذلك كن جمع نواة من أما كن متفرقة حتى صار لها قيمة فانها تطيب له قال الفقيه
 وعندى أنه اذا وجد المجوزات في موضع واحد وفي مواضع متفرقة فهي كاللقطة لا تحل له ان كان
 غنياً بخلاف السولة لان الناس يرمون النواة فصارت مباحة بالرمي وأما المجوزات لان رمونها
 الا اذا وجدها تحت أشجار المجوزية قطها كالسنابل اذا بقيت في الارض كذا في الحماوى
 للفتاوى * ولو أن قوماً اشتروا مثلاً من أرز فقالوا من أظهر بطن المقلاة فعليه أن يشتري مثله قياً كله
 فأظهروا أحدهم واشتري ما أوجبوا عليه يكره الاكل لان فيه تعاقباً بالشرط كذا في التتارخانية *

شجرة في مقبرة قالوا ان سكّانت نابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فساك الارض أحق بها
يصنع ماشاء وان سكّانت الارض موافقا لما فعلها أهل تلك المحلة أو القرية مقبرة فان
الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نبتت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة
فان كان الغارس معلوما كانت له وينبغي ان يتصدق بهما ان كانت الشجرة نبتت بنفسها فحكمها
يكون للغاضي ان رأى قلعها وانفاتها على المقبرة فعلى ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * الغني اذا
اكل مما تصدق به على الفقير ان أباح له الفقير في حل التناول اختلاف بين المشايخ وان ملكه
الغني الغني لا بأس به ان التبتل اذا تصدق عليه ثم وصل الى ماله والصدقة قائمة لا بأس بأن يتناول
من تلك الصدقة وكذلك الفقير اذا تصدق عليه ثم استغنى والصدقة قائمة لا بأس بأن يتناول تلك
الصدقة اكل الطين مكروه كذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وذكر خمس الائمة المحلوي في
شرح صومه اذا كان يخاف على نفسه انه لو أكله أو رثه ذلك عليه أو أفة لا يباح له التناول وكذلك هذا
في كل شيء سوى الطين وان كان يتناول منه قليلا أو كان يفعل ذلك أحيانا لا بأس به كذا في المحيط *
الطين الذي يحصل من مكة ويسمى طين حمزة هل الكراهية فيه كالكرهية في أكل الطين على ما جاء
في الحديث قال الكراهية في الجميع متحدة كذا في جواهر الفتاوى * وسئل بعض الفقهاء عن
أكل الطين البخاري ونحوه قال لا بأس بذلك ما لم يضروا كراهية أكله لا للحرمة بل لتبهيح الذاه وعن
ابن المبارك كان ابن أبي ليلى يرد البخارية من أكل الطين وسئل أبو القاسم عن أكل الطين قال ليس
ذلك من عمل العقلاء كذا في المحاوي للفتاوى * والمرأة اذا اعتادت أكل الطين تمتنع من ذلك اذا كان
يوجب نقصا في جمالها كذا في المحيط * ولا بأس بأكل الفالودج وأنواع الأماجمة الشبيهة كذا
في الظهيرية * ولا بأس بالثفكة بأنواع الفاكهة وتركة أفضل كذا في خزائنة المفتين * ولا بأس
بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا ورخص للمسافرين ولا يشرب بنفس واحد ولا من فم السقاء والقرية
لانه لا يخلو عن أن يدخل حلقه ما يضره كذا في الغيبة * شرب الماء من السقاية جائز للغني
والفقير كذا في الخلاصة * ويكره رفع الحجرة من السقاية وجعلها الى منزله لانه وضع للشرب لا للحمل
كذا في محيط السرخسي * وجعل ماء السقاية الى أهلها ان كان مأذونا للحمل يجوز والا فلا كذا
في الوجيز للكردي في المتفرقات * قطرة من خروقة في دن المحل لا يحل شربه الا بعد ساعة ولو
صب كوز من خمر في دن خيل ولا يوجده طعم ولا رائحة يحل شربه في المحال كذا في أول الباب من
المنقط * ولا يسقي أباه الكافر خرا ولا يناول له القدح ولا يأخذه منه ولا يذهب به الى البيعة ويرده عنها
ووقد تحت قدره اذا لم يكن فيها ميتة أو لحم خنزير ولا يحضر المسلم مأدعة يشرب فيها خمر أو توكل الميتة
كذا في الفتاوى العتبية * ولا يجوز وضع القصاص على الخبز والسكر حصة كذا في القنية * قال
الامام الصفار لا أحد في نية الذهاب الى الضيافة سوى ان ارفع المملحة عن الخبز كذا في الخلاصة *
والاصح ان كان ملحمة يريد أكل الخبز به لا يكره كذا في الينابيع * ويجوز وضع كغده فيها ملح على
الخبز ووضع البقول عليه قال خمس الائمة المحلوي كل ذلك جائز وقال (٢) خوان از بهر اينها بود
قال علاء الترجاني وعلاء الجماعي مثله ورأينا كثيرا فعلوا ذلك ببخارى ومهرقند بحضرة الكبار من
الائمة ولم يمنعوا قال رضي الله تعالى عنه وأما غيرهما من المأكولات كالزماورد والسينوج وأشبها
يجوز وضعها على الخبز عندهم كذا في القنية * ويكره تعليق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعاق
كذا في الظهيرية * واختلفوا في جواز وضع قطعة خبز تحت الخوان ليستوى كذا في الزاهدي *
وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يفتي بالكراهة في وضع المملحة على الخبز

لاجل هذا يكون الخوان

ياؤفى تعليق الخبز بالخوان وفي وضع الخبز تحت القصعة وفي مسح الاصبع والسكين بالخبز اذا كان
 نكل ذلك الخبز بعد ذلك ومن مشايخنا من أفتى بكراهية مسح الاصبع والسكين بالخبز وان أكل
 الخبز بعد ذلك كذا في المحيط * قال علاء الترجاني يكره قطع الخبز بالسكين وقال أبو الفضل
 الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية * وسئل عناء - لي بن أحمد فقال ينظر ان كان خبزه مكة
 مجبونا بالحلب فلا يكره ولا بأس وأما اذا لم يكن كذلك فهو من أخلاق الاعاجم كذا في التتارخانية
 ناقلا عن اليتيمة * وعن الثوري رحمه الله تعالى انه سئل عن الاستمداد من خبز غيره قال هو مال
 غيره فليس آذنه ولا أحب له أن يفعل من غير استئذان ولا إشارة ومعهما أمم كن لا يستأذن لانه
 سؤال الا أن يكون بينهما أنبساط كذا في الملتقط * المجيران يأخذون الخبز فيما بينهم ويدفعون بدله
 مجازفة فانه يجوز كذا في جواهر الفتاوى * المسافرون اذا خلطوا أروادهم وأخرج كل واحد منهم
 درهمه على عدد الرفقة واشتروا به طعاما أو كلوا فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل كذا في الوجيز
 للكردي * والله أعلم

(الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات) *

أهدى إلى رجل شيئا وأضافه ان كان غالب ماله من الحلال فلا بأس الا أن يعلم بأنه حرام فان كان
 الغالب هو المحرام ينبغي أن لا يقبل الهدية ولا يأكل الطعام الا أن يخبره بأنه حلال ورثته أو استقرضته
 من رجل كذا في الينابيع * ولا يجوز قبول هدية أمراء الجور لان الغالب في ماله المحرمة الا اذا علم
 أن أكثر ماله حلال بأن كان صاحب تجارة أو زرع فلا بأس به لان أموال الناس لا تخلو عن قليل
 حرام فالمعتبر الغالب وكذا أكل طعامهم كذا في الاختيار شرح المختار * وأما هدايا الامراء فزماننا
 فقد حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى انه سئل عن هدايا الامراء
 في زماننا قال ترد على أربابها والشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد سئل عن هذا فقال يوضع
 في بيت المال وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير وذكر ذلك للشيخ الامام المجليل محمد بن
 الفضل فقال كنت أعلم أن المذهب هذا الا أني لم أفت به مخافة أن يوضع في بيت المال ثم الامراء
 يصفونها الى شهواتهم ولهوهم وقد علمنا أنهم يسكنون بيت المال بشهواتهم لا لجماعة المسلمين كذا
 في المحيط * قال العقيمه أبو الليث رحمه الله تعالى اختلف الناس في أخذ الجائزة من السلطان قال
 بعضهم تجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ ما لم نعرف شيئا حراما بعينه
 وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه كذا في الظهيرية * وفي شرح حبل الخصاف الشمس
 الاثمة رحمه الله تعالى ان الشيخ أبا القاسم المحكي كان يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض جميع
 حوائجه وما يأخذ من الجائزة يقضى بهاديونه والحيلة في هذه المسائل أن يشتري نسيئة ثم يتقدمه
 من أي مال شاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن الحيلة في مثل هذا
 فأجابني بما ذكرنا كذا في الخلاصة * ولا ينبغي للناس أن يأكلوا من أطعمة الطلبة لتقبيح الامر
 عليهم وزجرهم عما يرتكبون وان كان يحل كذا في الغرائب * وسئل أبو بكر عن الذي لا يحل له
 أخذ الصدقة قال لا فضل له أن يقبل جائزة السلطان ويفرقها على من يحل له أولا يقبل قال لا يقبل لانه
 يشبه أخذ الصدقة قبل أليس ان أبانصير أخذ جائزة اسحاق بن أحمد واسماعيل قال كانت لهما أموال
 ورثاها عن أبيهما فقيل له لو أن فقيرا يأخذ جائزة السلطان مع علمه ان السلطان يأخذها غصبا يحل له
 قال ان خلط ذلك بدراهم أخرى فانه لا بأس به وان دفع عين المنعرب من غير خلط لم يجز قال العقيمه

رحمه الله تعالى هذا الجواب نرجع على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن من أصله إن الدرهم
 المنصوبة من أناس متى خلط البعض ببعض فقد ملكها الغاصب ووجب عليه مثل ما غصب وقال
 لا يملك تلك الدرهم وهي على ملك صاحبها فلا يحل له الأخذ كذا في المحاوي للفتاوى * وفي فتاوى
 أهل سمرقند رجل دخل على السلطان فقدم عليه بشيء **بأس** كقول فان اشتراه بالثمن أو لم يشتري ذلك
 ولكن هذا الرجل لا يفهم أنه مغصوب بعينه حل له أكله **هه** كذا ذكرنا الصحيح أنه يتطرق إلى مال
 السلطان ويبنى المحكم عليه هكذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بأن يجيب دعوة
 رجل له عليه دين قال شيخ الإسلام هدا جواب المحكم فأما الأفضل أن يتورع عن الإجابة إذا علم أنه
 لا حل الدين أو أشكل عليه الحال قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى حالة الأشكال انما
 يتورع إذا كان يدعو قبل الاقراض في كل عشرين يوماً وبعد الاقراض جعل يدعو في كل عشرة
 أيام أو زاد في الباجات أما إذا كان يدعو بعد الاقراض في كل عشرين ولا يزيد في الباجات فلا يتورع
 إلا إذا نص أنه أضافه لاجل الدين كذا في المحيط * واختلف في إجابة الدعوة قال بعضهم واجبة
 لا يسع تركها وقالت العامة هي سنة والأفضل أن يجيب إذا كانت وليمة والأفهم وخير والإجابة أفضل
 لأن فيها إدخال السرور في قلب المؤمن كذا في التمرناشي * ولو دعي إلى دعوة فالواجب أن يجيبه إلى
 ذلك وانما يجيب عليه أن يجيبه إذا لم يكن هناك معصية ولا بدعة وان لم يجبه كان عاصياً ولا امتناع أسلم
 في زماننا إلا إذا علم يقيناً بأنه ليس فيها بدعة ولا معصية كذا في النبايع * قال الشيخ الإمام علاء
 الدين أعلم العلماء السمرقندي المحيلة لمن ابتلى بضيافة فيها شبهة الحرام أن يقول صاحب الضيف ملكك
 هذا المال فلان الفقير إذا ملكه صار ملكاً للفقير وإذا صار ملكاً للفقير لم يملك غيره يجوز ما ذكر في شرح
 الجامع الصغير يكره أن يأكل الرجل من مال الفقير يعني من مال أخذه من الصدقة لا إذا ملكها بجهة
 أخرى كذا في جواهر الفتاوى * لا يجيب دعوة الفاسق المعلن ليعلم أنك غير راض بنفسه وكذا دعوة من
 كان غالب ماله من حرام ما لم يخبر أنه حلال وبالعكس يجيب ما لم يقين عنده أنه حرام كذا في التمرناشي *
 وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق والورع أن لا يجيبه ودعوة الذي أخذ الأراض مزارعة أو يدفعها على
 هذا كذا في الوجيز لا كدرى * آكل الربا وكاسب المحرام أهدي إليه أو أضافه وغالب ماله حرام
 لا يقبل ولا يأكل ما لم يخبره أن ذلك المال أصله حلال ورثه أو استقرضه وان كان غالب ماله حلالاً
 لا بأس بقبول هديته والاكل منها **هه** كذا في الملتقط * لا ينبغي الخفاف عن إجابة الدعوة العامة
 كدعوة العرس والحتمان ونحوهما وإذا أجاب فقد فعل ما عليه **أكل** أدلمياً كل وان لم يأكل فلا
 بأس به والأفضل أن يأكل لو كان غير صائم كذا في الخلاصة * من دعي إلى وليمة فوجد ثمة لعبا
 أو عشاء فلا بأس أن يقعد أولاً كل فان قدر على المنع بمنعهم وان لم يقدر يصبر وهذا إذا لم يكن مقتدى به
 أما إذا كان ولم يقدر على منعهم فانه يخرج ولا يقعد ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وان لم
 يكن مقتدى به وهذا كله بعد المحضور وأما إذا علم قبل المحضور فلا يحضر لانه لا يلزمه حق الدعوة
 بخلاف ما إذا هجم عليه لانه قد لزمه كذا في السراج الوهاج * وان علم المقتدى به بذلك قبل الدخول
 وهو محترم يعلم أنه لو دخل يترك ذلك فعليه أن يدخل ولا يدخل كذا في التمرناشي * رجل اتخذ
 ضيافة للقرابة أو وليمة أو اتخذ مجلساً لأهل الفساد فدعا رجلاً صالحاً إلى الوليمة قالوا ان كان هذا الرجل
 بحال لو امتنع عن الإجابة منعهم عن فسقهم لا تباح له الإجابة بل يجب عليه أن لا يجيب لانه نهي عن
 المنكر وان لم يكن الرجل بحال لو لم يجب لا يمنعهم عن الفسق لا بأس بأن يجيب ويطعم وينكر معصيتهم
 وفسقهم لانه إجابة الدعوة واجبة الدعوة راجية أو مندوبة ولا يمنع معصية اقترنت بها وليمة العرس

سنة وفيها مشوبة عظيمة وهي اذا نزل الرجل بامرأته ينبغي ان يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء
ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما واذا اتخذ ينبغي لهم ان يجيبوا فان لم يفعلوا اثموا قال عليه السلام من لم يجيب
الدعوة فقد دعاه الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل
اثم وجفا كذا في خزانه المقتنين * ولا بأس ان يدعو يومئذ من الغدو بعد الغد ثم يقطع العرس
والواجبة كذا في الظهيرية * جعل الطعام الى صاحب المصيبة والاكل معهم في اليوم الاول جائز
لشغلهم بالجهاز وبعده يكره كذا في التتارخانية * ولا يباح اتخاذ ضيافة ثلاثة ايام في ايام المصيبة
واذا اتخذ لا بأس بالاكل منه كذا في خزانه المقتنين * وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانت
الورثة بالغين فان كان في الورثة صغير لم يتخذوا ذلك من التركة كذا في التتارخانية * اذا كان
الرجل على مائدة فتناول غيره من طعام المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحل له ذلك وان علم انه
يرضى فلا بأس به وان اشتبه عليه لا يتناول ولا يعطى سائلا كذا في فتاوى قاضي خان * وان كانوا على
مائدة يتناول بعضهم بعضا الا اذا شقوا رضى رب البيت وذكر في كتاب الهبة ضيافة فيها مواد
فأعطى بعضهم بعض من على مائدة أخرى طعاما لياكل كل اولى هذه المائدة يجوز كذا في الملتقط * وان
ناول الضيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفا معه على الخوان تكافؤا فيه قال بعضهم لا يحل له ان
يفعل ذلك ولا يحل لمن أخذ ان يأكل ذلك بل يضعه على المائدة وأكثروهم جواز ذلك لانه
ما ذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة ان يعطى انسانا دخل هناك لطلب انسان أو الحاجة
أخرى كذا في فتاوى قاضي خان * والصحيح في هذا انه ينظر الى العرف والعادة دون التردد كذا
في الينابيع * وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعنده وكتبه وسنوره كذا في فتاوى قاضي خان *
الضيف اذا تناول من المائدة هرة لصاحب الدار أو لغيره شيئا من الخبز أو قليلا من اللحم يجوز استحسانا
لانه اذن عادة ولو كان عندهم كلب لصاحب الدار أو لغيره لا يسهه ان يتناوله شيئا من اللحم أو الخبز الا
باذن صاحب البيت لانه لا اذن فيه عادة ولولا ناول العظام أو الخبز المحترق وسعه كذا في الظهيرية *
وهكذا في الذخيرة والكبرى * رجل دعا قوم الى طعام وفرقهم على اخوة ليس لاهل هذا الخوان
ان يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام اتم اباح لاهل كل خوان ان يأكل ما كان على
خوانه لا غير وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس كذلك وفي الاستحسان اذا أعطى من كان
في ضيافة تلك جاز وان أعطى بعض الخدم الذي هناك جاز ايضا وكذا تناول الضيف من المائدة شيئا
من الخبز أو قليلا من اللحم جاز استحسانا وان ناول الطعام الفاسد أو الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه
ما ذون بذلك كذا في فتاوى قاضي خان * رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من
المضيف كذا في جواهر الاخلاص * رجل يأكل خبزا مع أهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتهيها أهله فله
ان يطعم الدجاجة والشاء والبقر وهو افضل لا ينبغي القاؤه في النهر أو في الطريق الا اذا كان الاتقاء
لاجل التمل لياكل التمل فيمن يتخذ يجوز كذا فعله السلف كذا في الظهيرية * ولا يجوز لاحد ان يطعم
المجنون الميتة بخلاف المسرة واذا تجسس الخبز أو الطعام لا يجوز ان يطعم الصغير أو المعتوه أو الحيوان
المأكول اللحم وقال أصحابنا لا يجوز الانتفاع بالميتة على أي وجه ولا يطعمها الكلاب
والجوارح كذا في القنية * يستحب للضيف ان يجلس حيث يجلس قال الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى يجب على الضيف أربعة أشياء أولها ان يجلس حيث يجلس والثاني ان يرضى بما قدم اليه
والثالث ان لا يقوم الا باذن رب البيت والرابع ان يدعو له اذا خرج ويستحب ان يقول لمضيف أحيانا
كل من غير المحامح ولا يكثر السكوت عند الاضياف ولا يغيب عنهم ولا يغضب على خادمه عند

قوله رفع الزلة بالفتح ويسمى اسمها
تحميل من مائدة صديق أو قريب
لغته عراقية أو عامة كما في القاموس

الاضياف ولا يقتصر على أهله وعياله لاجل الاضياف كذا في الظهيرية * الاضيل أن ينفق على نفسه ثم على عياله وما فضل يتصدق ولا يعطى الغاسق أكثر من قوته كذا في التتارخانة * يكره السكرت حالة الاكل لانه تشبه بالمجوس كذا في السراجية * ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف وحكايات الصالحين كذا في الغرائب وينبغي أن يخدم المضيف بنفسه اقتداء بابرهم على نذنا وعليه السلام كذا في خزنة المفتين * واذا دوت قوم الى طعامك فان كان القوم قليلا فجلست معهم فلا بأس لان خدمتك اياهم على المائدة من المروءة وان كان القوم كثير فلا تقوم معهم واخدمهم بنفسك ولا تغضب على الخادم عند الاضياف ولا ينبغي أن تجلس معهم من يتقل عليهم فادأفروا من الطعام استأذونوا ينبغي أن لا يمنعهم واذا حضر القوم وأبطأ آخرون فالحاضر أحق أن يقدم من المتخلف وينبغي لصاحب الضيافة أن لا يقدم الطعام ما لم يقدم المساء لغسل الايدي وكان القياس أن يمد أجن هو في آخر المجلس ويؤخر صاحب الصدر ولكن الناس قد استحسنوا بالبداية بصاحب الصدر فان فعل ذلك فلا بأس به واذا أراد غسل أيديهم بعد الطعام فقد كرهوا أن يفرغ الطست في كل مرة وقال بعضهم لا بأس به لان الدسومة اذا سالت في الطست فربما يتضح على ثيابه فتفسد عليه ثيابه وكان في الامد الاول غالب طعامهم من الخبز والتمر والطعام قليل الدسومة وأما اليوم فقد اكلوا الباجات والالوان ويصيب أيديهم بذلك فلا بأس بصبه في كل مرة قال الفقيه اذا تخلل الرجل فخرج من بين أسنانه فان ابتلعه جاز وان ألقاه جاز وكره الخلل بالرحمان وبالأس وبخشب الرمان ويستحب أن يكون الخلل من الخلف الاسود ولا ينبغي له أن يرمي بالخلل وبالطعام الذي خرج من بين أسنانه عند الناس لان ذلك يفسد ثيابهم ولكنه يسكه فاذا أتى بالطست لغسل اليد ألقاه فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة كذا في التتارخانة ناقلا عن البستان * والله أعلم

﴿ (الباب الثالث عشر في النبهة ونثر الدراهم والسكر وما رمى به صاحبه) ﴾

ذكر في فتاوى أهل سمرقند ان النبهة جائزة اذا أذن صاحبه فيها اذا وضع الرجل مقدارا من السكر او عددا من الدراهم بين قوم وقال من شاء أخذ منه شيئا أو قال من أخذ منه شيئا فهو له فكل من أخذ منه شيئا بصيره مكاله ولا يكون لغيره أن يأخذ ذلك منه كذا في الذخيرة * نثر الدراهم والدنانير والغلوس التي كتب عليها اسم الله تعالى مكروه عند البعض وقبل غير مكروه وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * تكلم المشايخ في نثر الدراهم والدنانير والغلوس كانت عليها كلمة الشهادة بعضهم لم يكرهوا ذلك وهو الصحيح كذا في الذخيرة * لا بأس بنثر السكر والدراهم في الضيافة وعقد النكاح كذا في السراجية * واذا نثر السكر فحضر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قيل أن ينتهب المنتهرون وأراد أن يأخذ منه شيئا هل له ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يأخذه وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له ذلك كذا في الخلاصة * واذا نثر السكر ووقع في ذيل رجل أو كفه وأخذ غيره كان ذلك للآخذ هكذا في المنتقى * وذكر هذه المسئلة في فتاوى أهل سمرقند وفصل الجواب تفصيلا قال ان كان بسط ذيله أو كفه ليقع عليه السكر لا يكون لاحد أخذه ولو أخذه كان لصاحب الذيل والركم أن يسترد منه وان لم يسط ذيله أو كفه لذلك فالسكر لا يأخذ لليس لصاحب الذيل والركم أن يسترد منه كذا في المحيط * ولو نثر السكر في عرس فوقع في حجر رجل فأخذه أخرجازان لم يكن فتح حجره ليقع فيه السكر ولو أخذ بيده ثم وقع منه وأخذه آخر فهو للاول كذا في النبايع * اذا دخل الرجل مقصورة الجامع ووجد فيها سكر راجاز له الاخذ الا على قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو مر بسوق الفقيه فوجد سكر لم يسهه ان يأخذ كذا في الخلاصة * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى انه اذا دفع الرجل الى غيره

سكر أو دراهم لينثره على العروس فأراد أن يحبس لنفسه شيئاً ففعل إذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك وكذا ليس له أن يدفع الدراهم إلى غيره لينثر ذلك الغير وإذا نثر ليس له أن يلقطه منه شيئاً وفيما إذا كان المدفوع سكر له أن يحبس قدر ما يحبس به الناس في العادة هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبعض مشايخنا قالوا ليس له ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وله أن يدفع السكر إلى غيره لينثره إذا نثره أن يلقطه وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ليس له ذلك كما في الدراهم كذا في المحيط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل نفق حماره فألقاه في الطريق فحسأه إنسان وسلخه ثم حضر صاحب الحمار فلا سبيل له على أن يأخذ الجلد ولولم يبق الحمار على الطريق فأخذه رجل من منزل صاحبه وسلخه وأخذ جلده فلصاحبه أن يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وعنه أيضاً في شاة ميتة نبذها أهلها فأخذ رجل صوفها وجلدها وادبغها فذلك له فإن جاء صاحبها بعد ذلك أخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وجوابه في مسئلة الشاة يخالف جوابه في مسئلة الحمار فيجوز أن يقاس كل واحدة من المسئلتين على الأخرى فيصير في المسئلةين روايتان كذا في المحيط * المبطل إذا قلعت وبقيت فيها بقية فانتبهت الناس ذلك أن كان تركها ليأخذها الناس لأبأس بذلك وهو بمنزلة من حمل زرعه وبقى منه سابل أن ترك ما يترك عادة يأخذها الناس فلا بأس بأخذه وكذلك من استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها ولورفع الزرع وبقيت فيه بقية مثل ما يترك الناس عادة فسقاها رطب الأرض ونبتت بسقيه فهي لرب الأرض كذا في التتارخانية * والله أعلم

(الباب الرابع عشر في أهل الدمة والاحكام التي تعود اليهم)

لا بأس بدخول أهل الدمة المسجد الحرام وسائر المساجد وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * في اليتيمة يكره للمسلم الدخول في البيعة والكيسة وانما يكره من حيث انه بجميع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول كذا في التتارخانية * قوم من أهل الدمة اشتروا من المسلمين داراً في مصر ليتخذوها مقبرة قال امامنا كرهوا يفعلون فيها ما شاؤوا وان اضرب بيوت الجبيران بخلاف ما لو اتخذوا بيعة أو كنيسة أو بيت نار في مصر لم يكرهوا ذلك كذا في خزائن الفتاوى * لا بأس ببيع الزنار من النصراني والقلنسوة من المجوسي كذا في السراجية * سئل أبو بكر هل يؤخذ عهد من أهل الدمة بالسكستيجات قال مرة لا يؤخذون به و مرة قال انهم يؤخذون به اذا كانوا كثيرين يعرفوا كذا في الحاوي للفتاوى * يكره للشهمور المقتدى به الاختلاط إلى رجل من أهل الباطل والشرا لا بقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين أيدي الناس ولو كان رجلاً لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير أن يمس فلا بأس به كذا في الملتقط * وقال القدوري في الصبرانية تحت مسلم لا تنصب في يمينه صليبا وتصل في بيته حيث شاعت كذا في المحيط * وفي كتاب الخراج لأبي يوسف رحمه الله تعالى وللرجل أن يأمر جاريته بالكفاية بالغسل من الجمابة ويجبرها على ذلك قالوا يجب أن تكون المرأة الكفاية على هذا القياس كذا في التتارخانية ناقلاً عن اليتيمة * وعن محمد رحمه الله تعالى ولا أدع مشركاً يضرب البربط قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء أمتنع منه المسلم فإني أمتنع منه للمشرك إلا الحجر والخنزير كذا في الملتقط * قال محمد رحمه الله تعالى ويكرهه لا كل والشرب في أواني المشركين قبل الغسل ومع هذا لو أكل أو شرب فيها قبل الغسل حاز ولا يكون آكل ولا شارب حراماً وهذا إذا لم يعلم بنجاسة الأواني فاما إذا علم فانه لا يجوز أن يشرب ويأكل منها قبل الغسل ولو شرب أو أكل كان شارباً وآكل حراماً وهو نظير سؤر الدجاجة إذا علم أنه كان على منقارها نجاسة فانه لا يجوز التوضي به والصلاة في سراويلهم نظير لا كل

والشرب من أوانيهم ان علم ان سراويلهم نجسة لا يجوز الصلاة فيها وان لم يعلم تكره الصلاة فيها ولو صلى
يجوز ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كله من الدنيا فتح وغيرها ويسمى الجواب بين أن يكون اليهود
والنصارى من أهل الحرب أو من غير أهل الحرب وكذا يستوى أن يكون اليهود والنصارى من بني
إسرائيل أو من غيرهم كنصارى العرب ولا بأس بطعام المجوس كله الا الذبيحة فان ذبيحتهم حرام ولم يذكر
محمد رحمه الله تعالى الا كل مع المجوسي ومع غيره من أهل الشرك انه هل يحل أم لا وحكى عن المحاكم
الامام عبد الرحمن السكاك انه ان ابتلى به المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به وأما الدوام عليه فيذكره كذا
في المحيط * وذكر القاضى الامام ركن الاسلام على السغدى ان المجوسى اذا كان لا يزعم فلا بأس
بالاكل معه وان كان يزعم فلا يأكل معه لانه يظهر الكفر والشرك ولا يأكل معه حال ما يظهر الكفر
والشرك ولا بأس بضيافة الذمى وان لم يكن يدينه - حال المعرفة كذا في الملتقط * وفي التغاير بقى لا بأس
بأن يضيف كافرا القرابة أو المحاجة كذا في التمرناشى * ولا بأس بالذهاب الى ضيافة أهل الذمة
هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى وفي أضحية النوازل المجوسى أو النصرانى اذا دعاه رجلا الى طعامه تكره
الاجابة وان قال الله - تيرب اللحم من السوق فان كان الداعى نصرانيا فلا بأس به وما ذكر في النوازل
في حق النصرانى يخالف رواية محمد رحمه الله تعالى على ما تقدم ذكرها كذا في الذخيرة * ولا بأس
بأن يصل الرجل المسلم والمشرک قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا وأراد بالمحارب المستأمن وأما
اذا كان غير المستأمن فلا ينبغي للمسلم أن يصله بشئ كذا في المحيط * وذكر القاضى الامام ركن الاسلام
على السغدى اذا كان حربيا في دار الحرب وكان المحال حال صلح ومسالمة فلا بأس بأن يصله كذا
في التبارحانية * هذا هو الكلام في صلة المسلم المشرک وجئنا الى صلة المشرک المسلم فقد روى محمد
رحمه الله تعالى في السير الكبير اخبارا متعارضة في بعضها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل
هديا من المشرک وفي بعضها أنه صلى الله عليه وسلم لم يقبل فلا بد من التوفيق واختلقت عبارات المشايخ
رحمهم الله تعالى في وجه التوفيق فعبارة الفقيه أبى جعفر الهندواوى ان ما روى انه لم يقبلها محمول على
أنه انما لم يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص
من مثل هذا الشخص في زماننا وما روى انه قبلها محمول على أنه قبل من شخص غلب على ظن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه وقع عند ذلك الشخص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يقبلها
لا عزاز الدين ولا علاء بكه الله العلاء الا لطالب المال وقبول الهدية من مثل هذا الشخص جائز في زماننا
أيضا ومن المشايخ من وفق من وجه آخر فقال لم يقبل من شخص علم أنه لو قبل منه يقل صلاته وعزته
في حقه ويلين له بسبب قبول الهدية وقيل من شخص علم انه لا يقل صلاته وعزته في حقه ولا يلين
بسبب قبول الهدية كذا في المحيط * لا بأس بأن يكون بين المسلم والذمى معاملته اذا كان محسنا لا بد منه
كذا في السراجية * اذا كان لرجل أو لمرأة والدان كافران عليه نفقة منهما وبرهما وخدمتهما
وزيارتهما فان خاف أن يجلباه الى الكفر ان زارهما جاز له أن لا يزورهما كذا في الخلاصة * ولا يدعو
للذمى بالغفرة ولودعاه بالهدى جاز لانه عليه السلام قال اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون كذا في التبيين
* لو قال ليهودى أو مجوسى يا كافرا تأثم ان شق عليه كذا في القنية * اذا قال للذمى أطال الله بقاءك
ان كان نيته ان الله تعالى يطيل بقاءه ليسلم أو يؤذى الجزية عن ذل وصغار فلا بأس به وان لم ينو شيئا
يكره كذا في المحيط * ولودعاه للذمى بطول العمر قيل لا يجوز لان فيه التجاوى على الكفر وقيل يجوز
لان في طول عمره نفع للمسلمين بإدائه الجزية فيكون دعاء لهم وعلى هذا الاختلاف الدعاء له بالعافية

كذافي التبيين * وقال مجاهد اذا كذبت الى اليهودى أو النصراني في الحاجة فكتب السلام على
 من اتبع الهدى وباقي الكافر والمستعجب وجهه مكفهر نكرو المصافحة مع الذمي وان صافحه بغسل يده
 ان كان متوضئاً كذا في الغرائب * ولا بأس بمصافحة المسلم جاريه النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى
 بترك المصافحة كذا في القنية * ولا بأس بعبادة اليهودى والنصراني وفي الجوسى اختلاف كذا
 في التهذيب * ويجوز عبادة الذمي كذا في التبيين * واختلافه في عبادة العاسق والاصح أنه لا بأس
 بها واذا مات الكافر قال لوالده أو قريبه في تعزيتة اخلف الله عليك خيراته وأصلحك أى أصلحك
 بالاسلام ورزقك ولداً مسلماً لان تجزيته به تظهر كذا في التبيين * وذكر ابن سماعة عن محمد بن
 الله تعالى به يصلى على الذمي شهادة الواحد انه مسلم ولا يترك الصلاة على المسلم بشهادة الواحد انه
 ارتد كذا في محيط السرخسى * رجل اشترى عبداً مجوسياً فابى أن يسلم وقال ان بعته من مسلم
 قتلت نفسى جائله أن يبيعه من مجوسى كذا في السراجية * لا يترك مملوك مسلم في ملك ذمي بل يحبر
 على بيعه ان كان محل البيع كذا في الغرائب * وفي مجموع النوازل اذا دخل يهودى الحمام هل
 يباح للخدام المسلم أن يخدمه قال ان خدمه طمعاً في فلوسه فلا بأس به وان خدمه تعظيماً له فيظن ان
 فعل ذلك ليعمل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل تعظيماً لليهودى دون أن ينوى شيئاً مذكراً كره له
 ذلك وعلى هذا اذا دخل ذمي على مسلم فقام له ان قام طمعاً في املائه فلا بأس وان قام تعظيماً له من
 غير أن ينوى شيئاً مذكراً أو قام طمعاً لغناه كره له ذلك كذا في الذخيرة * ولا ينبغي للرجل أن يسأل
 اليهودى والنصراني عن التوراة والانجيل والزبور ولا يكتبه ولا يتعلمه ولا يستدل لاثبات المطالب
 بما ذكر في تلك الكتب وأما استدلال العلماء في اثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالمذكور
 في اسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك للالزام عليهم بما عندهم كذا في الوجيز للكردي * والله أعلم

﴿الباب الخامس عشر في الكسب﴾ ﴿وهو أنواع﴾

فرض وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعباله وقضاء دينه ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك
 الاكتساب بعد ذلك وسعه وان اكتسب ما يتخذه لنفسه وعباله فهو في سعة وقد صح أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اذ خرفت عباله سنة كذا في خزنة المقتنين * وكذا ان كان له أبوان معسران يفترض
 عليه الكسب بقدر كفايتهما كذا في الخلاصة * ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليوافى به فقير
 أو يجازى به قريباً فانه أفضل من التخلي لئفل العبادة وبما هو الزيادة للزيادة والتجمل ومكره
 وهو الجمع للتفاخر والتكاثر وان كان من حل كذا في خزنة المقتنين * ولا يلتفت الى حال الجماعة الذين
 قعدوا في المساجد والخانات وأنكروا الكسب وأعينهم طامحة وأيديهم ممددة الى ما في أيدي
 الناس همون انفسهم المتوكلة وليسوا كذلك كذا في الاختيار شرح المختار * وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى يكره أن يجتمع قوم فيغيروا الى موضع ويتمتعوا عن الطيبات بعد دون الله تعالى فيه ويفرغون
 انفسهم لذلك وكسب الحلال ولروم الجمعة والجماعات في الامم اراحب والزم كذا في التتارخانية * قيل
 كل قارى ترك الكسب فائماً يا كل من دينه كذا في السراجية * وأفضل أسباب الكسب الجهاد
 ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا في الاختيار شرح المختار * والتجارة أفضل من
 الزراعة عند البعض والاكثر على أن الزراعة أفضل كذا في الوجيز للكردي * امرأة
 أجنبية تغزل في دار رجل ويعطيها كل يوم قطناً وخبزاً فالغزل طيب له ان لم يشترط عليها
 الغزل كذا في القنية * غزل الرجل اذا كان على مثال غزل المرأة يكره لانه تشبه

قوله امرأة الخ كذا
 في نسخة الطبع

بهن كذا في القنية * ومن كان له قوت يومه لا يحل له السؤال كذا في الاختيار شرح المختار * وما
 جمع السائل من المال فهو خبيث كذا في النبايع * وفي المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى
 في امرأة ناثجة أو صاحب طبل أو مزمارا اكتسب مالا قال إن كان على شرط رده على أصحابه إن عرفهم
 يريد بقوله على شرط أن شرطوا لها في أوله مالا بازا أو انباسة أو بازا الغناء وهذا لأنه إذا كان الأخذ
 على الشرط كان المال بمقابلة المعصية فكأن الأخذ بمعصية والسبيل في المعاصي ردها وذلك ههنا برد
 المأخوذ أن تمكن من رده بأن عرف صاحبه وبالتصدق به إن لم يعرفه يصل إليه نفع ماله إن كان
 لا يصل إليه عين ماله أما إذا لم يكن الأخذ على شرط لم يكن الأخذ بمعصية والدفع حصل من المالك
 برضاه فيكون له ويكون حلالا له عن محمد رحمه الله تعالى في كسب المغنية إن قضى به دين لم يكن
 لصاحب الدين أن يأخذه وأما في القضاء فهو ويجبر على الأخذ وينبغي على قياس المسئلة المتقدمة أن
 يقال إنها إذا أخذت ذلك من غير شرط يسع لرب الدين أن يأخذه ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب
 الكسب كسب المحصى مكروه ولم يرد به ما اكتسبه وإنما أراد به أن يأخذه خصيا وخصاؤه مكروه كذا
 في المحيط * يبيع تعويذا في مسجد جامع ويكتب فيه التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ويأخذ عليها
 مالا ويقول أنا أدفع هذا هدية لا يحل له ذلك كذا في الكبرى * وإذا مات الرجل وكسبه خبيث
 فالأولى لورثته أن يردوا المال إلى أربابه فإن لم يعرفوا أربابه تصدقوا به وإن كان كسبه من حيث لا يحل
 وابنه يعلم ذلك ومات الأب ولا يعلم الابن ذلك بعينه فهو حلال له في الشرع والورع أن يتصدق به بنية
 خصماء أبيه كذا في النبايع * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قوم ورثوا خيرا وهم مسلمون
 لا يقسم الخمر بينهم ولكن يخلل ثم يقسم كذا في الخلاصة * له مال فيه شبهة إذا تصدق به على أبيه
 يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الأجنبي وكذا إذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها
 بيع فاسدة فهو بجمع ماله لابنه هذا خرج من العهدة كذا في القنية * سئل الفقيه أبو جعفر
 عن اكتسب مالا من أمر السلطان وجمع المال من أخذ الغرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لأحد
 عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال أحب إلى في دينه أن لا يأكل منه ويسعه أكله حكما إن كان ذلك
 الطعام لم يقع في يد المطعم غصبا أو رشوة كذا في المحيط * الصبر على الفقر أفضل من الشكر على
 الغنى الامتناع من الكسب أولى من الاشتغال به على قصد الانفاق على وجوه الخير كذا
 في السراجية * والله أعلم

(الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر) *

لأبأس بزيارة القبور وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وظاهر قول محمد رحمه الله تعالى يقتضي
 الجواز للنساء أيضا لأنه لم يخص الرجال وفي الأثرية واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في زيارة القبور
 للنساء قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح أنه لأبأس بها وفي التهذيب يستحب زيارة
 القبور وكيفية الزيارة كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كذا في خزنة الفتاوى * وإذا
 أراد زيارة القبور يستحب له أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة واحدة
 والاختلاس ثلاث مرات ويجعل ثوابها للميت يبعث الله تعالى إلى الميت في قبره نورا ويكتب للمصلي ثوابا
 كثيرا ثم لا يشتغل بما لا يعنيه في الطريق فإذا باع المقبرة بخضع نعليه ثم يقف مستدبرا القبلة مستقبلا
 لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم لنا سلف ونحن بالآخر كذا
 في الغرائب * وإذا أراد الدعاء يقوم مستقبلا القبلة كذا في خزنة الفتاوى * وإن كان شهيدا يقول

سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار وإذا كان قبور المسلمين مختلطة بقبور الكفار يقول السلام
على من اتبع الهدى ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية الكرسي ثم يقرأ سورة اذان ولات وألهاكم التكاثر
كذا في الغرائب * وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان قراءة
القرآن في المقابر إذا أخفى ولم يجهر لا يكره ولا بأس بها إنما يكره قراءة القرآن في المقبرة جهرا اما المخافتة
فلا بأس بها وان ختم وكان الصديق أبو اسحاق المحافض يحكى عن استاذة أبي بكر محمد بن ابراهيم رحمه
الله تعالى لا بأس ان يقرأ على المقابر سورة الملك سواء أخفى أو جهر واما غيرها فانه لا يقرأ في المقابر ولم
يغرق بين الجهر والخفية كذا في الذخيرة في فصل قراءة القرآن * وان قرأ القرآن عند القبر وان نوى
بذلك أن يؤنسه صوت القرآن فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك فالله تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت
كذا في فتاوى قاضى خان * ولومات رجل وأجلس وارثه على قبره من يقرأ الاصح انه لا يكره وهو
قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المضررات * وأفضل أيام الزيارة أربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة
والاثنين والزياره يوم الجمعة بعد الصلاة أحسن ويوم السبت الى طلوع الشمس ويوم الخميس في أول النهار
وقبل في آخر النهار وكذا في اللبالي المتبركة لا سيما ليلة البراءة وكذلك في الازمنة المتبركة كعشر ذي
الحجة والعیدین وعاشوراء وسائر المواسم كذا في الغرائب * اذا مر بمقبرة وقرأ شيئا من القرآن بنية من
يمر عليهم لا بأس به كذا في المراجعية * وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد انه قال يستحب عند زيارة
القبر قراءة سورة الاخلاص سبع مرات فانه بلغنى من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير
مغفور له يغفر له وان كان مغفورا له غفر له هذا القارئ وذهب ثوابه للميت كذا في الذخيرة في فصل قراءة
القرآن * وان قرأها عشر مرات فهو أحسن ومن أراد غاية الكمال فليرد عليها بالتضرع والابتهاال سورا
أخرى من قرأ على قبر بسم الله وعلى مله رسول الله رفع الله العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر
أربعين سنة كذا في الغرائب * قال برهان التبرجاني لا نعرف وضع اليد على القبر سنة ولا
مستحسنة ولا نرى به بأسا وقال عين الأئمة الكرايسى هكذا وجدناه من غير نكير من السلف وقال
شمس الأئمة المكي بدعة كذا في القنية * ولا يمسح القبر ولا يقبله فان ذلك من عادة النصارى ولا
باس بتقبيل قبر والديه كذا في الغرائب * في القنية سئل المجندى عن رجل قبر والديه بين القبور هل
يجوز له ان يمر بين قبور المسلمين بالدعاء والتسبيح ويرزقهما فقال له ذلك ان أمكنه ذلك من غير وطء
القبور وسئل أيضا عن له بقعة مملوكة بين المقابر يريد ان يتصرف في تلك البقعة ولا طريق له الا
على المقابر هل له ان يتخطى المقابر فقال ان كان الاموات في التوابيت فلا بأس قال رضى الله عنه
وكذلك ان كانوا في غير التوابيت كذا في التتارخانية * رجل وجد طريقا في المقبرة يتحرى فان وقع
في قلبه ان هذا طريق أحد هؤلاء على القبور لا يمشی فيه وان لم يقع في قلبه ذلك يمشی كذا في محيط
السنخسى * قال عين الأئمة الكرايسى الاولى ان لا يصعد في المقابر والوبرى كان يوسع في ذلك
ويقول سقوفها بمنزلة سقوف الدار فلا بأس بالصعود وقال شمس الأئمة المحلواني يكره وقال ابن مسعود
رضي الله عنه لا تأطأ على جمر أحب الى من أن تأطأ على قبر قال علاء التبرجاني يأثم بوطء القبور
لان سقف القبر حرق الميت كذا في القنية * وعن شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى رخص بعض
العلماء المشي على القبور وقالوا يمشی على سقف القبر كذا في خزانة الفتاوى * ولا بأس بأن يرفع ستر
الميت ليرى وجهه وإنما يكره ذلك بعد الدفن كذا في القنية * دفن في أرض الغير فالساك ان شاء
نبت أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة كذا في الوجيز للكردرى * حامل
أنى على جملها سبعة أشهر وكان الولد يتحرك في بطنها ماتت فدفنت ثم رويت في المنام انها قالت ولدت

لا ينسب القبر كذا في السراجية * يكره اتخاذ المقبرة في السكك والاسواق ولو اتخذ كاشانة ليدفن فيها موتى كثيرة يكره أيضا لأن البناء على المقابر يكره ويكره أن يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت وتكره الصلاة في التابوت كذا في القنية * وضع الورد والياحين على القبور حسن وإن تصدق بقيمة الورد كان أحسن كذا في الغرائب * وإخراج الشموع إلى رأس القبور في الليالي الأولى بدعة كذا في السراجية * ثوب الجمازة تحرق بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه لا يجوز للولي أن يتصدق به ولكن يبيعه بمن يشتري به ويزيادة مال ثوبا آخر كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

(الباب السابع عشر في الغناء واللهو وسائر المعاصي والامر بالمعروف) *

اختلفوا في التنغي المحرّد قال بعضهم أنه حرام مطلقا والاستماع اليه معصية وهو اختيار شيخ الإسلام ولو سمع بغتة فلاثم عليه ومنهم من قال لا بأس بأن تنغي ليستفيد به نظم القوافي والفصاحة ومنهم من قال يجوز التنغي لدفع الوحشة إذا كان وحده ولا يكون على سبيل الله والله مال شمس الأئمة السرخسي ولو كان في الشعر حكم أو غير أوفقه لا يكره كذا في التبيين * وإنشاد ما هو مباح من الأشعار لا بأس به وإذا كان في الشعر رصعة المرأة أن كانت امرأة بعينها وهي حبة يكره وإن كانت ميتة لا يكره وإن كانت امرأة مرسله لا يكره وفي النوازل قراءة شعرا لا يكره إذا كان فيه ذكر الفسق والخمر والغلām يكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة كذا في المحيط * قيل إن معنى السكره في الشعر أن يشتغل الإنسان به فيدشغله ذلك عن قراءة القرآن والذكر أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به إذا كان من قصده أن يستعين به على علم التفسير والحديث كذا في الظهيرية * وفي التيمم تسليح المحلوا في عمن سمعوا أنفسهم بالصوفية فاحتصوا بنوع لبسه واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا لأنفسهم بمنزلة فقالوا ففروا على الله كذا بوسم ثلثا كانوا راغبين عن الطريق المستقيم هل ينفعون من البلاد قطع فتنتهم عن العامة ففعل ما طاعة الأذى أبغى في الصيانة وأمثل في الديانة وتميزا الخبيث من الطيب ازكى وأولى كذا في التتارخانية * قال رحمه الله تعالى السماع والقول والرقص الذي يفعله المتصوف في زماننا حرام لا يجوز القصد إليه والمجالس عليه وهو الغناء والمزامير وسواء وجوزه أهل التصوف واحتجوا بفعل المشايخ من قبلهم قال وعندى أن ما فعلونه غير ما فعله هؤلاء فإن في زمانهم ربما يشدوا حدسعا فيه معنى يوافق أحوالهم فيوافقه ومن كان له قلب رقيق إذا سمع كلمة توافقه على أمر هو فيه ربما يغشى على عقله فيقوم من غير اختيار وتخرج حركات منه من غير اختياره وذلك مما لا يستبعد أن يكون جائزا مما لا يؤخذ به ولا يظن في المشايخ أنهم فعلوا مثل ما يفعل أهل زماننا من أهل الفسق والذين لا علم لهم بأحكام الشرع وإنما يفتك بأفعال أهل الدين كذا في جواهر الفتاوى * وسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن الدف أكرهه في غير العرس بأن تضرب المرأة في غير فسق للصبي قال لا أكرهه وأما الذي يحيى منه اللعب العاشر للغناء فأن أكرهه كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بضرب الدف يوم العيد كذا في نخانة المفتين * لا بأس بالمزاج بعد أن لا يتكلم الإنسان فيه بكلام يأتي به أو يقصد به استحسانك جلسائه كذا في الظهيرية المصارعة بدعة وهل ترخص للشبان قال رحمه الله تعالى ليست بدعة وقد جاء الأمر فيها إلا أنه ينظر أن أراد بها التلهي بكرهه ذلك ويمنع عنه وإن أراد تحصيل القوة ليقدّر على المقاومة مع الكثرة فإنه يجوز ويثاب عليه وهو كشر المثلث إذا أراد التطرب والتلهي بمنع عنه ويزجر وإن كان مقاتلا وأراد به القوة والقدرة عليها جاز ذلك كذا في جواهر الفتاوى * قال القاضي الامام مالك الملوكة اللعب الذي يلعب الشبان أيام الصيف بالطبخ بأن يضرب بعضهم بعضا

مباح غير مستكر كذا في جواهر الفتاوى * في الباب السادس * ويكره اللعب بالشطرنج والنرد وثلاثة عشر وأربعة عشر وكل ما سوى الشطرنج حرام بالإجماع وأما الشطرنج فاللعب به حرام عندنا والذي يلعب بالشطرنج هل تسقط عدالته وهل تقبل شهادته فإن قامر به سقطت عدالته ولم تقبل شهادته وإن لم يقامر لم تسقط عدالته وتقبل شهادته ولم ير أبو حنيفة رحمة الله تعالى بالسلام عليهم بأسا وكره ذلك أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تحقيرهم كذا في المجامع الصغير * والكذب محظور إلا في القتال للخدمة وفي الصلح بين اثنين وفي إرضاء الأهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض بالكذب إلا الحاجة كقولك لرجل كل فيقول أكلت يعني أمس فإنه كذب كذا في خزائن المفتين * ومنهم بسببته وعزم عليهم أو أصرتهم بها كذا في الملتقط * وينبغي أن يكون التعريف أولا باللطف والرفق ليكون أبلغ في الموعظة والنصيحة ثم التعفيف بالقول لا بالسب والفحش ثم باليد كإقامة الحجر وتألف المعازف ذكر الفقيه في كتاب البستان أن الأمر بالمعروف عني وجوه أن كان يعلم بأكره رأيته أنه لو أمر بالمعروف قبلون ذلك منه ويمتنعون عن المنكر فالأمر واجب عليه ولا يسعه تركه ولو علم بأكره رأيته أنه لو أمرهم بذلك قذفوه وسفوه فتركه أفضل وكذلك لو علم أنهم يضربونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه أفضل ولو علم أنهم لو ضربوه صبر على ذلك ولا يشكوا إلى أحد فلا بأس بأن ينهي عن ذلك وهو مجاهد ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منه ضربا ولا شتما فهو بالخيار والأمر أفضل كذا في المحيط * إذا استقبله الأمر بالمعروف وخشى أن لو أقدم عليه قتل فإن أقدم عليه وقتل يكون شهيدا كذا في التتارخانية * ويقال الأمر بالمعروف باليد على الأمراء وباللسان على العلماء وبالقلب أعوام الناس وهو اختيار الزندقي كذا في الظهيرية * الأمر بالمعروف يحتاج إلى خمسة أشياء أولا العلم لأن الجاهل يحس الأمر بالمعروف والثاني أن يقصد وجهه الله تعالى وأعلاه كلمته العالما والثالث الشفقة على المأمورين أمره باللين والشفقة والرابع أن يكون صورا حلما والخامس أن يكون عاملا بما أمره كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام أن يأمر بالمعروف للقاضي والمفتي والعالم الذي اشتهر لانه اساقفة في الأدب ولانه ربما كان به ضرورة في ذلك والعام لا يفهم ذلك كذا في الغرائب * رجل رأى منكرا وهذا الراي من يرتكب هذا المنكر يلزمه أن ينهي عنه لأن الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فترك أحدهما لا يسقط عنه الآخر كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الملتقط والمحيط * رجل علم أن فلانا يتعاطى من المنكر هل يحل له أن يكتب إليه بذلك قالوا إن كان يعلم أنه لو كتب إليه بمنعه الأب غن ذلك ويقدر عليه يحل له أن يكتب وإن كان يعلم أن أباه لو أراد منه لا يقدر عليه فإنه لا يكتب وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والزعيم والحشم إنما يجب الأمر بالمعروف إذا علم أنهم يستمعون كذا في فتاوى قاضي خان * لو أراد الأب أن يأمر ولده بشئ ويخاف أنه لو أمره لا يتم أمره يقول له (ص) خوب آيدای بسرا کر این کار کنی یا نکنی) ولا يأمره حتى لا يلحقه عقوبة العقوق كذا في القنية * رجل أتى بغا حشدة ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى لا ينبغي له أن يخبر الإمام بما صنع لأقامة المحمد لأن الستر مندوب كذا في جواهر الاخلاص * سئل أبو القاسم عن برى رجلا يسرق مال انسان قال إن كان لا يخاف الظلم منه يخبره وإن كان خاف سكت كذا في المحاوي للفتاوى * رجل أظهر الفسق في داره ينبغي أن يتقدم إليه ابتلاء العذر فإن كف عنه لم يتعرض له وإن لم يكف عنه فالأمر بالخيار إن شاء حبسه وإن شاء زجره وإن شاء أذبه أسواطا وإن شاء أزعجه عن داره وعن عمر رضي الله عنه أنه أخرج بيت الخمار وعن الإمام الزاهد الصغار أنه أمر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق كذا في الخلاصة * وفي فتاوى

٧ يا ولدي إن فعلت كذا أو
إن لم تفعل كذا يكون حسنا

الذئبي انه يكسر دنان النحر وان كان قد القى فيها الملح ولا ضلن على الكاسر في شيء من ذلك كذا في المحيط *
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أخرج الزق اذا كان فيه خمر لم اؤنصراني وعند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى لا يجوز ذابكس الا تنفاه به كذا في التتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يحمل
 الرجل وحده على المشركين وان كان غالب رأيه انه يقتل اذا كان في غالب رأيه انه ينكي فيهم نكايه
 يقتل أو جرح أو هزيمة وان كان غالب رأيه انه لا ينكي فيهم اصلا لا يقتل ولا يجرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه
 لا يساح له أن يحمل وحده والقباس أن يساح له ذلك في الاحوال كلها وان علم انه يقتل كذا في المحيط *
 واذا اراد الرجل أن ينهي قوما من فساق المسلمين عن منكر وكان من غالب رأيه انه يقتل لاجله ولا ينكي
 فيهم نكايه بضرب أو ما أشبهه فانه لا بأس بالاقدام عليه وهو العزيمة وان كان يجوز له ان يترخص
 بالسكوت كذا في الذخيرة * لا بأس بتعليق الاجراس على عنق الفرس والثور كذا في الفنية * واختلف
 العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدواب فمنهم من قال بكرهه في الاسف يكرهها الغزو وغيره في ذلك
 سواء وهذا القائل يقول بكرهه ذلك في الحضرم كما يقول بكرهه في السفر ويقول أيضا بكرهه اتخاذ
 الجلال في رجل الصغير وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير انما يكره اتخاذ الجرس للفرار
 في دار الحرب وهو المذهب عند علماءنا رحمه الله تعالى لان تعليق الجرس على الدواب انما يكره في دار
 الحرب لان العدو يشعر بجمكان المسلمين فان كان بالمسلمين قلة يتبادرون اليهم فيقتلونهم وان كان بهم
 كثرة فالكفار يتعززون عنهم ويتحصنون فعلى هذا قالوا اذا كان الركب في المفازة في دار الاسلام
 يخافون من اللصوص يكره لهم تعليق الجرس على الدواب أيضا حتى لا يشعر بهم اللصوص فلا يستعدون
 لقتلهم وأخذوا موالمهم والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب في الجلال قال محمد رحمه الله
 تعالى في السير فاما ما كان في دار الاسلام فيه منفعة لصاحب الرحلة فلا بأس به قال وفي الجرس منفعة
 جهة منها اذا ضل واحد من القافلة يلحق بها بصوت الجرس ومنها ان صوت الجرس يبعد هوام الليل عن
 القافلة كالدب وغيره ومنها ان صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير الحد كذا في المحيط *
 المحتسب اذا نهي قطبا عن وضع القطن على طريق العامة فلم يمنع فاقبده المحتسب النار
 في قطنه وأحرقه يضمن الا اذا علم فيسأد في ذلك وراى المصلحة في احرقه فلا يضمن كذا في الخلاصة
 * والله اعلم

(الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات) * (وبه العزل واسقاط الولد)

الاشتغال بالتداوي لا بأس به اذا اعتقد أن الشافي هو الله تعالى وانه جعل الداء سبباً لما اذا اعتقد
 أن الشافي هو الداء فلا كذا في السراجية * وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بالتداوي بالعظم
 اذا كان عظم شاة أو بقرة أو بعير أو فرس أو غيره من الدواب الا عظم الخنزير والا دمي فانه يكره
 التداوي بهما فقد جرت التداوي بعظم ماسوى الخنزير والا دمي من الحيوانات مطلقاً من غير فصل بينهما
 اذا كان الحيوان ذكياً أو ميتاً وينما اذا كان العظم رطباً أو يابساً وما ذكر من الجواب يجري على اطلاقه
 اذا كان الحيوان ذكياً لا عظمه طاهر رطباً كان أو يابساً يجوز الانتفاع به بجميع أنواع الانتفاع
 رطباً كان أو يابساً فيجوز لتداوي به على كل حال وأما اذا كان الحيوان ميتاً فانه يجوز الانتفاع
 بعظمه اذا كان يابساً ولا يجوز الانتفاع اذا كان رطباً وأما عظم الكلب فيجوز التداوي به هكذا قال
 مشايخنا وقال الحسن بن زياد لا يجوز التداوي به كذا في الذخيرة * الانتفاع باجزاء الدمي لم يجز
 قيل للتجاسة وقيل للكرامة هو الصحيح كذا في جواهر الانحلاطي * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى

ولا ينتفع من الخنزير بمجاده ولا غيره الا الشعر للاسالكفة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره الانتفاع
 أيضا بالشعر وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أظهر كذا في المحيط * واذا كان برجل جراحة يكره
 المعالجة بعظم الخنزير والانسان لانه يحرم الانتفاع به كذا في الكبرى * ولو أن رجلا ظهر به داء
 فقال له الطبيب قد غلب عليك الدم فأخرجه فلم يفعل حتى مات لا يكون آثما لانه لم يتيقن ان شفاؤه
 فيه كذا في فتاوى قاضي خان * وتستحب المجامة لكل واحد كذا في الظهيرية * لا ينبغي للعامل
 أن يمتحن ولا تقتصد ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك جاز ما لم تقرب الولادة محافظة على الولد الا اذا حقها بتركه
 ضرر بين كذا في القنية * امرأة أتت على حملها شهر فأرادت القضاء العلق على الظهر لاجل الدم تسأل
 أهل الطب فان قالوا يضرب الحمل لا تفعل كذا في الكبرى * وان شربت المرأة دواء لتصح نفسها وهي
 حامل فلا بأس بذلك وهو أولى وان سقط الولد حيا وميتا فلا شيء عليها كذا في المنابع * المجامة بعد
 نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جدا ويكره قبل نصف الشهر كذا في الفتاوى العتابية * مرض
 أو رمذ لم يعالج حتى مات لا يأثم كذا في المنتقى * والرجل اذا استطلق بطنه أو رمدت عيناه فلم يعالج
 حتى أضعفه ذلك وأضناه ومات منه لا آثم عليه فرق بين هذا وبين اذا جاع ولم يأكل مع القدرة حتى
 مات حيث يأثم والفرق أن الاكل مقدار قوته مشبع ييقن فيه كان تركه اهلا كالا وكذلك المعالجة
 والتداوى كذا في الظهيرية * وتكره ألبان الاثنان للرئيس وغيره وكذلك الحجومها وكذلك التداوى
 بكل حرام كذا في فتاوى قاضي خان * وتكره أبوال الابل ولحم الفرس وقال لا بأس بأبوال الابل ولحم
 الفرس للتداوى كذا في الجماع الصغير * اعلم بأن الاسباب المزدية للضرر تنقسم الى مقطوع به كالسنة
 المزيلة لضرر العطش والخنزير المزيلة لضرر الجوع والى مظنون كالغصدا والمجامة وشرب المسهل وسائر
 أبواب الطب أعني معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الاسباب الظاهرة في الطب
 والى موهوم كالسكى والرقية أما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت وأما
 الموهوم فشرط التوكل تركه اذ به وصفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وأما الدرجة
 المتوسطة وهي المظنونة كالداواة بالاسباب الظاهرة عند الأطباء ففعله ليس بمنافضا للتوكل بخلاف
 الموهوم وتركه ليس محظورا بخلاف المقطوع به بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الاحوال وفي حق
 بعض الاشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين *
 ولا بأس بأن يسعط الرجل لبن المرأة ويشربه للدواء وفي شرب لبن المرأة للبالغ من غير ضرورة اختلاف
 المتأخرين كذا في القنية * ولو أن مريضا أشار اليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من أئمة بلخ
 انه يتطهر ان كان يعلم يقينا انه يصح حل له تناول وقال القنية عبد الملك طحاكا عن استأذنه لا يحل
 تناول كذا في الذخيرة * ولا يجوز أن يداوى بالخمر رجلا أو يدرأ به ولا أن يسقى ذميا ولا أن يسقى
 صبيا للتداوى والوبال على من سقاء كذا في الهداية * يجوز للعليل شرب الدم والبول وأكل
 الميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم أن شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب
 يتجمل شفاؤه فيه وجهان هل يجوز شرب العليل من الخمر للتداوى اذا لم يجد شيئا يقوم مقامه فيه وجهان
 كذا في التمراتشي * قال له الطبيب المحاذق علمك لا تندفع الا بأكل القنفذ أو الحمية أو دواء يجعل
 فيه الحمية لا يحل أكله كذا في القنية * وأكل الترياق يكره اذا كان فيه شيء من الحيات وان باع ذلك
 جاز وان لم يعلم أن فيه شيئا من الحيات لا بأس بشربه كذا في الخلاصة * وأكل خروء الحمام للدواء لا بأس
 به كذا في خزائن الفتاوى * مضغ العلك للنساء لا بأس به بخلاف واختلف في مضغه للرجال قال
 شمس الأئمة الحلواني لا بأس به في حق الرجال والنساء جميعا اذا كان لغرض صحيح والصحيح كذا

في جواهر الاخلاط * وسئل أبو مطيع عن امرأة تأكل القيقبة وأشباه ذلك تلتصق السمن قال لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع وإذا أكلت فوق الشبع لا يحل لها ~~كذا~~ في المحاوي للفتاوى * والمرأة إذا كانت تسمن نفسها لزوجه لا بأس به ويكره لأرجل ذلك كذا في الظهيرية * أدخل المرأة في أصبعه للتداوى قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * المجنون إذا وضع على الجرح أن عرف أنه فيه شفاء لا بأس به كذا في السراجية * ولا بأس بكى الصبيان إذا كان لدا أصابهم وكذا لا بأس بكى البهائم للعلامة كذا في محيط السرخسي * ويكره الكى في الوجه كذا في الفتاوى العتابية * واختلف في الاسترقاق بالقرآن نحو أن يقرأ على المريض والمذموم أو يكتب في ورق ويلق أو يكتب في طست فيغسل ويسقى المريض فأباحه عطاء ومجاهد وأبو قلابة وكراهه النخعي والبصري كذا في خزنة الفتاوى * فقد ثبت ذلك في المشاهير من غير أنكار والذي رُفِعَ فلا يرقد منه فأراد أن يكتب بدمه على جبهته شيئاً من القرآن قال أبو بكر الاسكاف يجوز وكذا لو كتب على جلده مائة إذا كان فيه شفاء كذا في خزنة المفتين * ولا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزعه عند الخلاء والقربان كذا في الغرائب * قال إن أرادت امرأة أن تضع التعويذ ليحيا زوجها بعد ما كان ببعضها ذكر في الجماع الصغير أن ذلك حرام لا يحل كذا في المحاوي للفتاوى * ولو ولد ولد يكره أن يلبس رأسه بدمه كذا في الفتاوى العتابية * قال شهاب الدين الأدامي لا بأس باحراق الغناء الملتقط من الطريق وإدارته حول من أصابته العين ونظيره صب الشمع فوق الصبي الخائف قال الشيخ البزادي إنما يباح إذا لم ير الشفاء منه كذا في القنية * لا بأس بوضع الجحاح في الزرع والمبطن لدمع ضرر العين عرف ذلك بالآثار كذا في فتاوى قاضي خان * كتابة الرقاق والزقاق على الأبواب أيام النيروز لأجل أهوام مكره كذا في المراجعة * يكره كتابة الرقاق في أيام النيروز والصاقيها بالأبواب حرام لأن فيها إهانة اسم الله تعالى والتشبه بالمجتمين كذا في خزنة المفتين * إذا أحرق الطبيب أو غيره أفتى بعضهم أن هذا فعل العوام الجهال كذا في السراجية * رجل عزل عن امرأته بغير إذن لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب أن لا يسعه وذكرنا يسعه أسوء هذا الزمان كذا في الكبرى * وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردي * وإن أسقطت بعد ما استبان خلقه وجبت الغرة كذا في فتاوى قاضي خان * العلاج لاسقاط الولد إذا استبان خلقه ~~ك~~ الشعر والظفر ونحوهما لا يجوز وإن كان غير مستبين الخلق يجوز وأما في زماننا يجوز على كل حال وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * وفي اليتيمة سألت علي بن أحمد عن اسقاط الولد قبل أن يصور فقال أما في المحرة فلا يجوز قولاً واحداً وأما في الأمة فقد اختلفوا فيه والصحيح هو المنع كذا في التتارخانية * ولا يجوز للمرأة دفع لبنها للتداوى إن أضر بالصبي كذا في القنية * امرأة مرضعة طهر بها حبلاً وانقطع لبنها وتخاف على ولدها الهلاك وليس لابي هذا الولد سعة حتى يستأجر العثرياً يحيا لها أن تعالج في استئزال الدم ما دام نطفة أو مضغة أو علقة لم يخلق له عضو وخلق له لا يستعين إلا بعد مائة وعشرين يوماً أربعون نطفة وأربعون علقة وأربعون مضغة كذا في خزنة المفتين * وهذا كذا في فتاوى قاضي خان ❦ والله أعلم

❦ (الباب التاسع عشر في المختار والمحصر وقلم الاظفار وقص الشارب وخلق الرأس وخلق المرأة

شعرها وصلها شعر غيرها) ❦

واختلفوا في المختار قيل إنه سنة وهو الصحيح كذا في الغرائب * ابتداء الوقت المستحب للمختار من سبع

سنتين الى اثنتي عشرة سنة هو المختار كذا في السراجية * وقال بعضهم يجوز بعد سبعة أيام من وقت
الولادة كذا في جواهر الفتاوى * اختلفت الروايات في ختن النساء كذا في بعضها أنه سنة هكذا حكى
عن بعض المشايخ وذكر شمس الاثمة المحلواني في أدب القاضى للخصاف أن ختان النساء مكروه
كذا في المحيط * غلام ختن فلم تقطع الجملدة كلها فان قطع أكثر من النصف يكون ختانا وان كان
نصفاً ودونه فلا كذا في خزانة المفتين * وفي صلاة النوازل الصبي اذا لم يحنن ولا يمكن أن يمسد جلده
للقطع الا بتسديد وحشفة ظاهرة اذا رآه افسان يراه كانه ختن يتظار اليه التقاء وأهل البصر من المجاهدين
فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يشدد عليه ويترك كذا في الذخيرة * الشيخ الضعيف
اذا سلم ولا يطبق المختان اذ قال أهل البصر لا يطبق يترك لان ترك الواجب بالعذر جائز فترك السنة
أولى كذا في الخلاصة * قيل في ختان الكبير اذا أمكن أن يحنن نفسه فعل والام يفعل الآن
يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانة فتحننه وذكر الكرخي في الجامع الصغير ويحننه الحامى كذا في الفتاوى
العتابية * اختنن الصبي ثم طالت جلده ان صار بحال تسرحشقة يقطع والا فلا كذا في المحيط *
وللا ب أن يحنن ولده الصغير ويحجمه ويداويه وكذا روى الاب وليس لوصى الخمال والعلم أن يفعل
ذلك الا أن يكون في عياله فان مات فلا ضمان عليه استحسننا وكذلك ان فعلت الام ذلك كذا في السراج
الرواج * وفي واقعات الناطقي ليس لوصى العم والخمال شيء من ذلك وان كان في حجره كذا في التمرناشي
* والمجد ووصى المجد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصى الام وان كان في حجره كذا في فتاوى قاضى خان
والملتقط * اذا حجمه أو ختنه أو ربط فقرحته فهو ضامن لانه ليس بولى كذا في المحاوي للفتاوى * ولا بأس
بثقب آذان النساء كذا في الظهيرية * ولا بأس بثقب آذان الاطفال من البنات لانهم كانوا يفعلون
ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير انكار كذا في الكبرى * خصاء بني آدم حرام
بالاتفاق وأما خصاء الفرس فقد ذكر شمس الاثمة المحلواني في شرحه انه لا بأس به عند أصحابنا وذكر شيخ
الاسلام في شرحه انه حرام وأما في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة واذا لم يكن فيه منفعة
أو دفع ضرره فهو حرام كذا في الذخيرة * خصاء السنور اذا كان يمه نفع أو دفع ضرر لا بأس به كذا في الكبرى
* وفي روضة الزندويستى ان السنة في شعر الرأس اما الفرق واما لحاق وذكر الطحاوى الحلق سنة ونسب
ذلك الى العلماء الثلاثة كذا في التتارخانية * يستحب حلق الرأس في كل جمعة كذا في الغرائب *
ولا بأس للرجل أن يحلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير أن يفتله وان قتله فذلك مكروه لانه يصير
مشابها لبعض الكفرة والمجوس في ديارنا يرسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يحلقون وسط الرأس بل
يجزون الناحية كذا في الذخيرة * ويجوز حلق الرأس وترك الفودين ان أرسلها ماوار شدة جماع على
الرأس فلا كذا في القنية * يكره القزع وهو أن يحلق البعض ويترك البعض قطعا مقدار ثلاثة أصابع
كذا في الغرائب * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يحلق قماء الاعذار المجامة كذا في الينابيع
* وقلم الاظفار سنة الا في دار الحرب فان تركها مندوب اليه كذا في محيط السرخسى *
الا فضل أن يقلم أظفاره ويحفي شاربه ويحلق عاتيه ويتظف يديه بالاغتسال في كل اسبوع مرة
فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا يعد في تركه وراء الاربعين فالاسبوع هو الا فضل والخسة
عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا عد في ما وراء الاربعين ويستحق الوعيد كذا في القنية * وفي الابط
يجوز الحلق والمشفأولى ويتسدى في حلق العانة من تحت السرّة ولو عالج بالنورة في العانة يجوز كذا
في الغرائب * في جامع الجوامع حلق عاتيه يبدء وحلق المجام جائز ان غرض بصره كذا في التتارخانية *

رجل وقت لعل أنظاره أو لمحق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخوه
الى يوم الجمعة تأخيرافا حشا كان مكرها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد
وان أخوه تبركا بالانخبار فهو مستحب كذا في فتاوى قاضي خان * وينبغي أن يكون ابتداء قص
الاذفار من اليد اليمنى وكذا الانتهاء بيد يسارية اليد اليمنى ويختتم بأصابعها وفي الرجل يبدأ بخصر
اليمنى ويختتم بخصر اليسرى حكى أن هارون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله تعالى عن قص الاظافر
في الليل فقال ينبغي فقال ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر كذا في الغرائب *
فاذا قلم اظافره أو جرحه ينبغي أن يدق ذلك الظفر والشعر الخبز وزان رحي به فلا بأس وان ألغاه
في الكيف أو في المغسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا في فتاوى قاضي خان * يدفن أربعة
الظفر والشعر وخرقة المحيض والدم كذا في الفتاوى العتابية * حلق شعره وهو ملوءة قلايدنه كذا
في القنية * ويأخذ من شاربه حتى يصير مثل المحاجب كذا في العيانية * وكان بعض السلف يترك
سباليه وهما أطراف الشوارب كذا في الغرائب * ذكر الطحاوي في شرح الآثار أن قص الشارب
حسن وتقصيره أن يؤخذ حتى يتقص من الاطراف وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والمحقق سنة
وهو أحسن من القص وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى كذا في محيط المرحسى *
قالوا لا بد من طول الشارب للغزاة لئلا يكون أهيب في عين العدو كذا في العيانية * ولا بأس اذا طالت
لحيته أن يأخذ من أطرافها ولا بأس أن يقبض على لحيته فان زاد على قبضته منها شيء جزه وان كان
ما زاد طويلا تركه كذا في الملتقط * والقص سنة فيها وهو أن يقبض الرجل لحيته فان زاد منها على
قبضته قطعه كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الآثار أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال وبه
تأخذ كذا في محيط المرحسى * ولا يحلق شعر حلقه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بذلك
ولا بأس بأخذ المحاجبين وشعر وجهه ما لم يقبضه بالخنث كذا في النبايع * ونشف القنيكين بدعة
وهما جانب العنفة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب * ولا ينشف أنه لا ذلك يورث الا كلة
وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القنية * قطع الظفر بالاسنان مكره يورث البرص
حلق الشعر طاله الجناية مكره وكذا قص الاظافر كذا في الغرائب * ولو حلق المرأة رأسها فان فعلت
لوجع أصابعها لا بأس به وان فعلت ذلك تشبها بالرجل فهو مكره كذا في الكبرى * مجنونة أصابعها
الاذى في رأسها ولاولى لها في حلق شعرها فهو محسن بعد أن يترك علامة فاصلة للنساء كذا في الملتقط
* ووصل الشعر بشعر الأدمى حرام سواء كان شعرها أو شعر غيرها كذا في الاختيار شرح المختار *
ولا بأس للمرأة أن تجعل في قرونها وذوائبها شيئا من الوبر كذا في فتاوى قاضي خان * في جواز صلاة
المرأة مع شعر غيرها الموصول باختلاف بينهم والمختار أنه يجوز كذا في العيانية * قال اذا لم يكن للعبد
شعر في الجهة فلا بأس للتجار أن يعاقوا على جهة شعر لانه يوجب زيادة في الثمن هذا دليل على انه اذا
كان العبد للخدمة ولا يرديعه انه لا يفعل ذلك كذا في المحيط * ولا بأس للتاجر أن يحلق شعر جهة
الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة لا يرديه التجارة لا يستحب أن يفعل ذلك كذا في فتاوى
قاضي خان * والله أعلم

قوله وان كان ما زاد طويلا تركه كذا
في جميع نسخ هذا الكتاب وانظر معي
هذه العبارة فان لم تألفهم منها ما والله
أعلم

﴿الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم للخدمة﴾

اتفق المشايخ رحمهم الله تعالى أن الخضاب في حق الرجال بالجمرة سنة وأنه من سبأ المسلمين وعلا ماتهم
وأما الخضاب بالسواد فن فعل ذلك من الغزاة ليكون أهيب في عين العدو فهو محمود منه اتفق عليه

الشايع رجهم الله تعالى ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء ولا يحب نفسه اليهن فذلك مكروه وعليه
 عامة المشايخ وبعضهم جوز ذلك من غير كراهية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال كما يعجبني
 أن تنزين لي يجمعها أن أنزين لها كذا في الذخيرة * وعن الإمام أن الخضاب حسن لكن بالخفاء
 والكنم والوسمة وأراد به اللحية وشعر الرأس والخضاب في غير حال الحرب لا بأس به في الأصح كذا
 في الوجيز للكردي * ولا بأس بغالية الرأس واللحية كذا في الفتاوى العنابية * نتف الشيب
 مكروه للترين لا لترهيب العدو كذا نقل عن الإمام كذا في جواهر الاخلاطى * ولا ينبغي أن يخبض
 يدي الصبي الذي كثر رجله الا عند الحاجة ويجوز ذلك للنساء كذا في الينابيع * جذب الخضب
 واختضب امرأته بذلك الخضاب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس به ولا تصلي فيه وإن كان المخبض
 قد غسل موضع الخضاب فلا بأس بأن تصلي فيه كذا في فتاوى قاضي خان ولا بأس للنساء بتعليق الحوز
 في شعورهن من صفراء ونحاس أو شبهة أو حديد ونحوها للزينة والسوار منها ولا بأس بشد الحوز على
 ساق الصبي أو المهد لتعليمه كذا في القنية * لا بأس بالأمه للرجال باتفاق المشايخ يكره الكل
 الاسود بالانفاق اذا قصده الزينة واختلفوا فيما اذا لم يقصده الزينة عامتهم على أنه لا يكره كذا
 في جواهر الاخلاطى * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يتخذ الرجل في بيته سريرا من ذهب
 أو فضة وعليه الفرش من الديباج يجعل بذلك للناس من غير أن يقعد أو ينام عليه فان ذلك منقول
 عن السلف من الصحابة والتابعين كذا في المحيط * وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانما
 يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه كذا في الوجيز للكردي * ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في شرح
 السير الكبير أنه لا بأس بأن يسترحمطان البيوت باللبود المنقشة اذا كان قصد فعله دفع البرد وان
 كان قصد فعله الزينة فهو مكروه وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السير أيضا لا بأس بأن يستر
 حيطان البيت باللبود اذا كان قصد فعله دفع البرد وزاد عليها فقال أوبا تحشيش اذا كان قصد فعله
 دفع الحر وانما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا في الذخيرة * أرطاء الستر على الباب مكروه
 نص عليه محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لانه زينة وتكبر وانما حاصل ان كل ما كان على وجه
 التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا هو المختار كذا في الغنائية * ولا يجوز أن يعلق في موضع
 شيئ فيه صورة ذات روح ويجوز أن يعلق ما فيه صورة غير ذات روح كذا في الظهيرية * ويجوز للانسان
 ان يبسط في بيته ماشاء من الثياب المتخذة من الصوف والقطن والكتان المصبوغة وغيرها والمنقشة
 وغيرها كذا في خزانة المفتين * لا بأس للانسان أن يكون معه من يخدمه ولكن ينبغي أن يكلفه
 من الخدمة قدر ما يطيق وعن هذا قلنا لا بأس للانسان أن يذهب راكبا حيث شاء وغلامه يمشي معه
 بعد ان كان يطيق ذلك وان كان لا يطيق ذلك فهو مكروه كذا في المحيط * وعن ابن عمر رضي الله عنه
 وانما يكره الركوب ومعه رجاله اذا أراد به الرياء والتكبر كذا في الملتقط * ويستحب أن يترك العبد
 أو الامة بعد صلاة العشاء لينام أو يستريح ويجب على المالك أن لا يشغلهم في أوقات الصلاة عن الصلاة
 لانه في حق اداء الصلاة يبقى على أصل الحرية كذا في التتارخانية ناقلا عن المجت * على المولى أن
 يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما تصح به الصلاة وكذلك الزوجة كذا في القنية * ويكره أن
 يجعل في عنق عبده حديد وقيل لا بأس به في زماننا الغلبة الا باق خصوصاً في الهندية ولا يكره
 التقييد كذا في التمرناشي * والله أعلم

(الباب المحادى والعشرون فيما يسمع من جواحات بنى آدم والحیوانات وقتل الحيوانات)

(وما لا يسمع من ذلك)

فى فتاوى أبى اللث رحمة الله تعالى فى امرأة حامل ماتت وعلم أن ما فى بطنها حى فانه يشق بطنها من الشق الايسر وكنتيجة اذا كان أكبر رأيتهم أنه حى يشق بطنها كذا فى المحيط * وحكى أنه فعلى ذلك باذن أبى حنيفة رحمه الله تعالى فعاش الولد كذا فى السراجية * ولا يربث الولد اذا حرك فى بطنها لان حركته قد تكون بريح أو دم مجتمع كذا فى الفتاوى العتابة * المبكر اذا جوعت فيما دون الفرج فحبلت بأن دخل الماء فى فرجها فلما قرب أو ان ولادتها اتزال عذرتها بيده أو بحرق درهم لانه لا يخرج الولد بدون ذلك واذا اعترض الولد فى بطن المحامل ولم يجدوا سبيلا لاستخراج الولد الا بقطع الولد اربا اربا ولولم يفعلوا ذلك يخاف على الام قالوا ان كان الولد ميتا فى البطن لا بأس به وان كان حيا لم نرجو ان يقطع الولد اربا اربا كذا فى فتاوى قاضى خان * لا بأس بقطع العضوان وقت فيه الا كلة لئلا تسرى كذا فى السراجية * لا بأس بقطع اليد من الاكلة وشق البطن لما فيه كذا فى الملتقط * اذا أراد الرجل أن يقطع أصبعاً زائدة أو شيئاً آخر قال نصير رحمه الله تعالى ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل وان كان الغالب هو الجاه فهو فى سعة من ذلك رجل أو امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن ولهما ولاية المعالجة وهو المختار ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلك كان ضامنا والاب والام انما يملكان ذلك اذا كان لا يخاف التعذى والوهس فى اليد كذا فى الظهيرية * من له ساعة زائدة يريد قطعها ان كان الغالب الهلاك فلا يفعل والا فلا بأس به كذا فى خزانة المفتين * جراح اشترى طرية رتقاء فله شق الرتق وان المت كذا فى القية * ولا بأس بشق المثانة اذا كانت فيها حصة وفى الكيسانيات فى الجراحات المخوفة والقروح العظيمة والحصاة الواقعة فى المثانة ونحوها ان قيل قدي نجو وقديموت أو نجو ولا يموت يعالج وان قيل لا ينجو أصلا لا يداوى بل يترك كذا فى الظهيرية * ولو كان لرجل كلب عقور يعرض كل من يمر عليه فلا مل اقريبة ان يقتلوه فان تقدم أهل القرية الى صاحب الكلب ولم يقتله ثم عص انسانا فهو ضامن وان عصه قبل التقدم اليه لم يضمن كذا فى الشمايع * وهكذا فى الخلاصة * قرية فيها كلاب كثيرة ولاهل القرية منها ضرر يؤمر ارباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب فان أبوا رفع الامر الى القاضى حتى يلزمهم ذلك كذا فى محيط السرخسى * وفى أخوية النوازل رجل له كلاب لا يحتاج اليها ويجيرانه فيها ضرر فان أمسكها فى ملكه فليس تجيرانه منعه وان أرسلها فى السكك فليس منعه فان امتنع والارفعوه الى القاضى أو الى صاحب المحسبة حتى يمنعه عن ذلك وكذلك من أمسك دجاجة أو جشأ أو جحولا فى الرستاق فهو على هذين الوجهين كذا فى المحيط * وفى الاجناس لا ينبغي أن يتخذ كلبا الا ان يخاف من اللصوص أو غيرهم وكذا الاسد والفهد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول أبى يوسف رحمه الله تعالى كذا فى الخلاصة * ويجب أن يعلم بأن اقتناء الكلب لاجل المحرس جائز شرعا وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح وكذلك اقتناؤه لحفظ الرع والماشية جائز كذا فى الدخيرة * رجل ذبح كلبه أو جواره جازا أن يعلم سنوره من ذلك وليس له أن يطعمه خنزيره أو شيئا من الميتة كذا فى السراجية * المرأة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعرك اذنها بل تذبج بسكين حاد كذا فى الوجيز لا كدرى * رجل وطئ بهيمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت البهيمة للواطئ يقال له اذبحها واحرقها وان لم تكن البهيمة للواطئ كان لصاحبها أن يدفعها الى الواطئ بالقيمة ثم يذبحها الواطئ ويحرق ان لم تكن ما كولة اللحم وان كانت ما كولة اللحم تذبج ولا تحرق كذا فى فتاوى قاضى خان * وفى الاجناس عن اصحابنا رحمه الله تعالى تذبج وتحرق على وجه الاستحسان اما بهذا الفعل لا يحرم أكل الحيوان الماء كولا كذا فى خزانة الفتاوى * ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يحل قتله لاجل الاكل فلندفع الضرر اولى كذا فى فتاوى قاضى خان

* ويكره حقها كذا في السراجية * قتل الخلة تكلموا فيه والمختار أنه اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها وان لم تبدئ يكره قتلها واتفقوا على أنه يكره القاءها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال كذا في الخلاصة * واحراق القمل والعقرب بالنار مكره وطرح القمل حيا مباح لكن يكره من طريق الادب كذا في الظهيرية * اذا وجدوا في دار الحرب عقربا فانهم لا يقتلونها ولكن ينزعون ذنبها قطع الضرر عن أنفسهم ولا يقتلونها لان في قتلها قطع الضرر عن الكفرة فانه يتقطع نسلها وفيه منفعة الكفار وكذلك ان وجدوا حية في رحالهم ان أمكنهم نزع أنيابها فاعملوا ذلك قطعاً للضرر عن أنفسهم ولا يقتلونها لان فيه قطع نسلها وفيه منفعة الكفار وقد أمرنا بضررهم قتل الزبور والحشرات هل يباح في المشرع ابتداء من غير ايداء وهل يثاب على قتلهم قال لا يثاب على ذلك وان لم يوجد منه الايداء فلا ولي أن لا يتعرض بقتل شيء منه كذا في جواهر الفتاوى * ولا تحرق بيوت الخلة لخلة واحدة كذا في الفتاوى العتابية * الفياق الذي يقال له بالفارسية (يدله) يلقى في الشمس ليحوت الديدان ولا يكون به بأس لان في ذلك منفعة للناس الا يرى أن السمكة تاتي في الشمس فتموت ولا يكره كذا في خزائن المفتين * ولا بأس بقطع اليد الشاة اذا انفلتت وعينها من المحرق بالقطيع ويخاف عليها الذئب وكذا الحمار اذا مرض ولا ينتفع به ولا بأس بأن يذهب فيستراح منه كذا في الفتاوى العتابية * اذا احترقت السفينة أختلج على ظنهم أنهم لو القوا أنفسهم في البحر خلصوا بالسباحة يجب عليهم ذلك ولو كانوا بحال لو القوا أنفسهم فيه غرقوا ولو لم يلقوا أغرقوا فهم بالخيار بين الإقامة واللقاء من قتل نفسه كان ثمنه أكثر من أن يقتل غيره كذا في السراجية * قتل الاغوية والسعاة والظلمة في أيام الفترة أفق كثر من مشايخنا رحمه الله تعالى باباحته وقد حكى عن الشيخ الامام الصفار أن المخصص أورد في أحكام القرآن من ضرب الضرائب على الناس حل دمه وكان السيد الامام أبو شجاع العمري قندي يقول يثاب قاتلهم وكان يفتي بكفر الاغوية وكذلك القاضي عماد الدين كان يفتي بكفرهم ونحن لا نفتي بكفرهم كذا في المحيط في المتفرقات * عن محمد رحمه الله تعالى اذا وقعت القننة فيلزم الرجل بيته فان دخل عليه داخل يريد قتل نفسه وأخذ ماله فليقاتل وان قتل نرجوا أن يكون شهيدا كذا في التتارخانية * ويكره تعليم البازي بالطير المحي يأخذه ويعذبه ولا بأس بأن يعلم بالمذبوح كذا في محيط السرحى * والله أعلم

❦ (الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكأهم والعقيقة) ❦

أحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان أولى لان العوام يصغرون هذه الاسماء للنداء والتسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كالعلي والكبير والرشيد والبدیع جائز لانه من الاسماء المشتركة ويراد في حق العباد غير ما يراد في حق الله تعالى كذا في السراجية * وفي الفتاوى التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في عبادته ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا استعمله المسلمون تكلموا فيه والاولى أن لا يفعل كذا في المحيط * من ولد من لا يسمي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى من كان اسمه محمد لا بأس بأن يكنى أبا القاسم لان قوله عليه السلام سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي منسوخ لان علياً رضي الله عنه كنى ابنه محمد بن الحنفية أبا القاسم كذا في السراجية * ولو كنى ابنه الصغير بأبي بكر أو غيره الصحيح انه لا بأس به فان الناس يريدون التغاؤل به يصير أبا في ثانی الحال لا التحقيق في الحال كذا في خزائن المفتين * يكره أن يدعى الرجل أباه والمرأة زوجها باسمه كذا في السراجية * العقيقة عن الغلام وعن الجارية وهي

ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباحة لاسنة ولا واجبة كذا في الوجيز
للكردري * وذكر محمد رحمه الله تعالى في العقيقة فن شاع فعل ومن شاع لم يفعل وهذا يشير الى الاباحة
فمنع كونها سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يعق عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشارة الى الكراهية
كذا في البدائع في كتاب الاضحية * والله أعلم

(الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والتمنية والمدح) *

رحل ذكر مساوي انسان على وجه الاهتمام لا بأس به ويكره أن يكون مريدا للسب والنقص ومن
اغتاب اهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوما معروفين كذا في السراجية * الرجل اذا كان
يصوم ويصلي ويضر الناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان أخبر السلطان بذلك
لجزءه فلاثم عليه كذا في فتاوى قاضي خان * اعاره ثوبا أو اقرضه دراهم ثلاثة ايام فغعه منه أيا ما
كثيرة رسوقه فوصفه عند الناس بكونه خائنا وكذا يا يعذر في ذلك كذا في القنية * روى عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه انه قال لاحسد الا في اثنين رجل آتاه الله ما لا هو ينفعه في طاعة ورجل آتاه
الله تعالى علما فهو يعلم الناس ويقضي به الحديث بظاهره دليل على اباحة الحسد في هذين لانه
استثناء من التحريم والاستثناء من التحريم الاباحة قال شيخ الاسلام وليس الامر كتمنيصة طاهر
الحديث والحسد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما وانما معنى الحديث لا ينبغي للانسان أن يحسد
غيره ولو حسد فانما يحسد في هذين لا لكون الحسد فيه مباحا بل لمعنى آخر هو أن الانسان انما يحسد
غيره عادة لنعمة يراها عليه فيتمنى تلك لنفسه وما عدا هذين من امور الدين ليس بنعمة لان ما ل ذلك
سخط الله تعالى والنعمة ما يكون ما له رضي الله تعالى وهذان ما له ما رضي الله تعالى فوجها
النعمة دون ما سواهما ثم بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا الحسد المذكور المذموم ان يرى على
غيره نعمة فيتمنى زوال تلك النعمة عن ذلك الغير وكيفية نعمة لنفسه اما لو تمنى لنفسه فذلك لا يسمى
حسدا بل يسمى غبطة وكان شيخ الاسلام يقول لو تمنى تلك النعمة بعين نفسه فهو حرام مذموم أما
اذا تمنى مثل ذلك لنفسه فلا بأس به وذكر شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى انه قال معنى
الحديث أن الحسد المذموم يضر الحاسد الا فيما استثنى فهو محمود في ذلك فانه ليس يحسد على الحقبة
بل غبطة والحسد أن يتمنى الحاسد أن تذهب نعمة المحسود عنه ويتكاف لذلك ويعتقد أن تلك النعمة
في غير موضعها ومعنى الغبطة أن يتمنى لنفسه مثل ذلك من غير أن يتكلف ويتمنى ذهاب ذلك عنه
كذا في المحيط * مدح الرجل على ثلاثة أوجه أوله ان يمدح في وجهه وهذا الذي نهى عنه والثاني
أن يمدحه بغير حضرته ويعلم انه يبلغه فهذا أيضا منهى عنه والثالث أن يمدحه في حال غيبته وهو
لا يبالي أن يبلغه أو لم يبلغه ويمدحه بمساخوفية فهذا لا بأس به كذا في الغرائب * والله أعلم

❦ (الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام) ❦

ولا بأس بأن تدخل النساء الحمام اذا كانت النساء خاصة لعموم البلوى ويدخلن بمنزلة كذا في خزنة
المفتين * ويدون المنزح حرام كذا في السراجية * دخول الحمام من غير ازار حرام وان كان ذلك عادة له
لا يعدل في شهادته اريد بذلك لم يعرف رجوعه عن ذلك والا فالدخل من غير ازار مرة واحدة يكفي
لسقوط العدالة كذا في الغرائب * ولو اراد الاعتسال لا يتجرد بدون ازار وان كان منفردا ولو فعله يكره
كذا في القنية قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا يكره أن يغتسل متجردا في الماء الجاري أو غيره
في الخلوة كذا في الغرائب * ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة كذا في الوجيز للكردي *

عجز الأعضاء في الحمام من غير ضرورة مكرهه وفي غساي أهل سمرقندوذ كفي مجموع النوازل أنه يسبح
ذلك فيما فوق السرة وفيما دون الركبة ولا يباح فيما بينهما وبعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا
لأبأس بذلك بشرطين أحدهما أن لا يكون الخادم محبة لأن فيه إهانة صاحب اللحية وثانيهما
أن لا يغمز رجله لأن فيه إهانة الخادم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله سمعت الشيخ أبابكر يقول لأبأس
أن يغمز الرجل الرجل إلى الساق ويكره أن يغمز الخنزير ويكره من وراء الثوب أو غيره قال الفقيه
أبو جعفر ونحن نبيح هذا ولأبأس به قال الفقيه أبو جعفر وكان الشيخ أبوبكر يقول لأبأس أن يغمز
الرجل رجل والدته ولا يغمز الخنزير والدته كذا في الذخيرة والمحيط المتفرقات * لو كشف أزاره في الحمام
في الموضع المعد لذلك ليعتله أو يعصره لأبأس به كذا في السراجية * قال ابن الأئمة الكراييني أراد
عصر أزاره في الحمام وليس له أزار آخر لا عصر عليه ولا يكن يصب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القنية * إذا تجرد في بيت الحمام الصغير بعصر أزاره وحلق عانته
قيل لأبأس به وقيل بآثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة كذا في الغرائب * والله أعلم

قوله قال ابن الأئمة الخ هكذا في طبع
بولاق فاستظر

﴿الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغيب﴾

لا ينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم أحكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز كذا
في السراجية * لا يحل له أن يبيع حتى يوزن شربه كذا فان شاء أخذوا أن شاء تركه وهو محمول عند
أصحابنا رحمه الله تعالى على الندب وكراهية بيعه قبل إعلامه قال رضي الله عنه لماسألته إن ما يشتري
من السوق ويعلم قطعاً أنهم يبيعون الأثر ومن غالب ما لهم الحرام ويجري بينهم الربا والعقد الفاسدة
كيف يكون فهو على ثلاثة أوجه فكل عين قائمة يغلب على ظنه أنهم أخذوها من الغير بالظلم
وباعوها في السوق فانه لا ينبغي أن يشتري ذلك وان ندأولتها الأيدي والثاني أن علم أن المال حرام
بعينه قائم إلا أنه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فان حصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى
بالخط يدخل في ملكه إلا أنه لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع العوض قال اشتراه
يدخل في ملكه مع الكراهية والثالث إذا علم أنه لم يبق العين جازله أن يشتري منهم هذا كله من حيث القوي أما
باعتها غيره فان الذي يعلم أنه لم يبق تلك العين جازله أن يشتري منهم هذا كله من حيث القوي أما
إذا كان أمكنه أن لا يشتري منهم شيئاً كان أولى أن لا يشتري ولعل أنه يتعذر ذلك في بلاد الجحيم وسمعت
أن في بلاد العرب سوقاً خاصاً يباع فيه الحلال والسوق الأعظم يباع فيه كل شيء إن أراد أن يشتري
من الحلال شيئاً فانهم لا يبيعونه إلا إذا كان ممن يكون ماله حلالاً فان أراد واحداً من العوام أن يعامل
معهم ويشتري ويبيع منهم فانهم يأمرونه بأن يتصدق بجمع ماله ثم يعطوه من الزكاة شيئاً يأمرونه
بأن يتجرعهم بذلك المال ويكتبون اسمه في الكتب بأن أصل ماله من الزكاة أخذها من فلان
وفلان ثم يعاملون معه وفي الجملة أن طلب الحلال من هذه البلاد صعب وقد قال بعض مشايخنا علمك
بترك الحرام المحض في هذا الزمان فانك لا تجد شيئاً لا شبهة فيه كذا في جواهر الفتاوى * غلب على ظنه
أن أكثر سباع أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرائه ولكن
مع هذا لو اشتراه يطيب له المشتري شراءه إذا كان عقد المشتري الأخير صحيحاً كذا في القنية *
إذا اشتري شيئاً فاستردته بعد الشراء جاز فيما لا يخالف العادة والرسوم كذا في السراجية * وكان
أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يمدح الرجل سلعة عند البيع كذا في الملقط * ويستحب للتاجر
أن لا تشغله تجارته عن أداء القرائض فإذا جاء وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته وعن أبي يوسف

قوله لماسألته الخ هكذا وجدت
وجواب لما غرظاهم الوجود ولعله
قال فهو على ثلاثة أصناف الخ

رحمه الله تعالى لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبين فان ظن أن المشتري يصل في فيه فأحب إلى أن يبين كذا في الغرائب * وفي النوازل سئل نصير عن رجل اشترى فروع الخلقان من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى عليه أثر النجاسة فيستعمله من غير أن يغسل قال أرجو أنه في سعة من ذلك كذا في التتارخانية * قال قاضي خان يجوز شراء العصفير من الصياد واعتاقها إذا قال من أخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه بالاعتاق وقال برهان الدين رحمه الله تعالى لا يجوز لأن فيه تضييع المال كذا في القنية * ولا بأس ببيع الحجارية ممن لا يستبرئها أو يأتها في غير المأبى كذا في خزانة الفتاوى * اشترى جارية ولها ابن فأجرها له ببيعها امرأحة باع جارية فأنكر المشتري ولا يذنبه له لا يبطأ إلا أن يترك المحصومة ويرضى ببيعها كذا في التتارخانية * رجل اشترى جارية شراء فاسدا لا يحرم عليه وطؤها لكن يكره كذا في خزانة الفتاوى * وفي اليتيمة سئل علي بن أحمد أهل بلدة أورد سائق زادا في صنجاتهم التي توزن بها الدراهم والبريسم زيادة لا توافق الريادة التي في سائر البلاد وأرادوا أن يتواضعوا على ذلك وبعض أهل تلك الرستاق يوافقونهم وبعضهم لا يوافقونهم هل لهم تلك الزيادة فقال لا قبل له اتفق الجميع على تلك الزيادة المخالفة بصنجات البلدان فقال الجواب كذلك وكل بشراء طعام فاشترى بمائة غلة وأخبره فأعطاه الأصحاب فصرفه بالغلة حل الفضل ولم يضرب لا كذا في التتارخانية * وحكى عن الفقيه رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم وأرجح له دايقا قال لا يقبله حتى يقول له أنت في حل أو هو لك كذا في المحيط * إذا اشترى لحما أو سمكا أو شيئا من الثمار فذهب المشتري وأبطأ وخشى البائع أن يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منه إذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج المريض إليه جاز كذا في السراجية * ويكره بيع الأبل الجلالة وهي التي تعتاد أكل الحبيفة والدجاجة مادام ربحها الكريمة باقية قال شهاب الأدامي له حنطة نقية أراد أن يخلط فيها من التراب ما يكون فيها عادة لبيعها ليس له ذلك كذا في القنية * رجل اشترى جارية وهي لغير البائع أو اشترى ثوبا وهو لغير البائع فوطئ المشتري الحجارية ولبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري اثم روى عن محمد رحمه الله تعالى أن الجماع واللبس حرام إلا أنه يوضع عن المشتري الاثم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوطء حلال وهو مأجور في اتسان الحجارية وإذا تزوج امرأة ثم تبين أنها كانت منكوبة الغير وقد وطئها الزوج الثباني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * ويكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه وبيع طين الأكل كذا في القنية * ولو اطلع أهل بلدة على سعر الجوز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزاً بدرهم أو محماً فأعطاه البائع ناقصاً والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع بالنقصان إذا عرف لأن المعروف كالمشروط وإن كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم كذا في التبيين * والله أعلم

(الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج إلى السفر ويمنعه أبوه أو أحدهما أو غيره ما من الأقارب أو يمنعه الدائن أو العبد يخرج ويمنعه المولى أو المرأة تخرج ويمنعها الزوج) ❦

الابن البالغ يعمل عملاً لا ضرر فيه ويشاء ولا دنيا بوالديه وهما يكره ما به فلا بد من الاستئذان فيه إذا كان له منه بد إذا تعدر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بأن يتأذى أحدهما بما راعاه لا يخرج برح حق الأب فيما يرجع إلى التعظيم والاحترام وحق الأم فيما يرجع إلى الخدمة والآنعام وعن علاء الأئمة المحامى قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الأب يقدم على الأم في الاحترام والأم في الخدمة حتى

لودخل عليه في البيت يقوم للاب ولو سأل منه ما ولم يأخذ من يده أحدهم فبدا بالام كذا في القنينة *
 وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا اراد الرجل أن يسافر الى غير المجهاد للتجارة أو حج أو غيره
 وكره ذلك أبواه فان كان يخاف الضيعة عليهم بأن كانوا عشرين ونفقة ما عليه وماله لا يفي بالاراد والراحلة
 ونفقة ما فانه لا يخرج بغير اذنهما سواء كان سفرا يخاف على الولد الهلاك فيه كركوب السفينة في البحر
 أو دخول البادية ماشيا في البر أو الحمر الشديدين أو لا يخاف على الولد الهلاك فيه وان كان لا يخاف
 الضيعة عليهم بأن كانوا عشرين ولم تسكن نفقتهم ما عليه ان كان سفرا لا يخاف على الولد الهلاك فيه
 كان له أن يخرج بغير اذنهما وان كان سفرا يخاف على الولد الهلاك فيه لا يخرج الا باذنهما كذا
 في الذخيرة * وكذا المجواب فيما اذا خرج للنفقة الى بلدة اخرى ان كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب
 هذا الخروج كان بمنزلة السفر للتجارة وان كان يخاف عليه الهلاك كان بمنزلة المجهاد هذا اذا خرج
 للتجارة الى م. من أمصار المسلمين فاما اذا خرج للتجارة الى أرض العدو بأمان فكرها خروجه فان كان
 أمرا لا يخاف عليه منه وكانوا قومًا يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك فقة فلا بأس بأن يعصمها
 وان كان يخرج في تجارة الى أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فكره ذلك أبواه أو أحدهما فان
 كان ذلك العسكر عظيمًا لا يخاف عليهم من العدو كبرار أي فلا بأس بأن يخرج وان كان يخاف
 على اهل العسكر من العدو بغالب الرأي لا يخرج بغير اذنهما وكذلك ان كانت سرية أو جريدة خيل
 أو نحوها فانه لا يخرج الا باذنهما لان الغالب هو الهلاك في المرايا كذا في المحيط * وجعل خرج
 في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن هذا عقوقا قيل هذا اذا كان ملتجيا فان كان أمره
 صبيح الوجه فلا يبيح أن يمنعه من ذلك الخروج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو خرج الى التعلم ان كان
 قدر على التعلم وحفظ العيال فالجمع بينهما أفضل ولو حصل مقدار ما لا بد منه مال الى القيام بأمر العيال
 ولا يخرج الى التعلم ان خاف على ولده كذا في التتارخانية ناقلا عن الينابيع * اذا اراد أن يركب
 السفينة في البحر للتجارة أو لغيرها فان كان بحال لو غرقت السفينة امكنه دفع الغرق عن نفسه بكل
 سبب يدفع الغرق به حل له الركوب في السفينة وان كان لم يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق
 لا يحل له الركوب وعلى هذه المسئلة قاس مشايخنا رحمه الله تعالى دخول دار الحرب بأمان فقالوا
 ان كان الداخل بحال لو قصد المشركون قتله امكنه دفع القتل عن نفسه بكل سبب يدفع به القتل حل له
 الدخول وان كان بحال لا يمكنه دفع قصدهم لا يحل له الدخول كذا في الذخيرة * ولا تسافر المرأة بغير
 محرم ثلاثة أيام فما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اكره لها
 أن تسافر يوما بغير محرم وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله
 تعالى واتفقت الروايات في الثلاث اما ما دون الثلاث قال أبو جعفر رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك
 كذا في المحيط * وقال حماد رحمه الله تعالى لا بأس للمرأة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين
 والصبي والمعترة ليسا بمحرمين والكبير الذي يعقل محرم كذا في التتارخانية * ويكره للامة وأم الولد
 في زماننا المسافرة بلا محرم كذا في الوجيز للكردي * والفتوى على أنه يكره في زماننا هـ كذا
 في السراجية * والله أعلم

❦ (الباب السابع والعشرون في القرض والدين) ❦

والقرض هو أن يتراض الدراهم والدنانير أو شيئا مثليا يأخذ مثله في ثانی الحال والدين هو أن يبيع له
 شيئا الى أجل معلوم مدة معلومة كذا في التتارخانية * قال الفقيه رحمه الله تعالى لا بأس بأن

يستدين الرجل اذا كانت له حاجة لا بد منها وهو يريد قضاءها ولو استدان ديناً وقصد ان لا يقضيه فهو آكل السمك كذا في القنية * رجل مات وعليه قرض ذكر الناطقي نرجوان لا يكون مؤاخذاً في دار الآخرة اذا كان في نيته قضاء الدين كذا في خزائنه المفتين * عليه حتى غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحى هو أم ميت لا يجب عليه طلبه في البلاد كذا في القنية * وسئل نصير عن يجهل دين رجل هل يستخلفه الطالب أو يتركه من غير استخلاف قال هو بالخيار في الاستخلاف فان مات الطالب صار الدين للورثة فان قضاه الورثة فقد برئ من الدين وعليه وزر مما طلته وجوده وان لم يقض فلا اجر للطالب دون ورثته كذا في المحاوي للقناوي * ولو مات الطالب والمطلوب جاحداً فلا اجر له في الآخرة دون الورثة سواء استخلف أو لم يستخلف ولو قضى المطلوب ورثته برئ من الدين ولو كان المطلوب مقرراً ومات الطالب قال أكثر المشايخ رحمه الله تعالى حق الخصوصية في الآخرة لا يكون للأول وقال بعضهم للأول وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الدين يكون للأول كذا في خزائنه القناوي * الظالم اذا أخذ من غريمه الميث ماليت عليهم فديون الميث عليهم باقية كذا في الملتقط * عليه ديون الناس لا يعرفهم من غصبوه وخالم وجبايات يتصدق بقدره على الفقراء على عزية القضاء وجددهم مع التوبة الى الله تعالى فيعذر ولو صرف ذلك الى الوالدين أو المولودين يصير معذوراً وكذا في ازالة الخبث عن الاموال (قال اسماعيل المتكلم) عليه ديون الناس شئ لا يادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو تجرى ذلك وتصدق على الفقراء بشوب قوم بذلك يخرج عن العهدة قال رضي الله تعالى عنه فعرف بهذا أن في مثل هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه كذا في القنية * رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث بدينه فأكل ميراثه قال شذاد لا يؤاخذ الابن بدينه وان علم الوارث بدين المورث كان عليه أن يقضي دينه من تركته المورث وان نسي الابن بعد ما علم فانه لا يؤاخذ به في دار الآخرة وكذا لو كانت ودعة ففسدها حتى مات لا يؤاخذ بها في دار الآخرة رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص عليهم ما وقصدوا اخذ أموالهما فأعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له أن يؤدى دينه وايس للطالب أن لا يأخذ منه وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندى للطالب أن لا يأخذ في تلك الحالة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حبس بدين وكان له على الناس ديون يخرج القاضى حتى يدعي عليهم فان لم يحصل له منهم شئ حبسه نائياً كذا في صنوان القضاء * ولو كان مسلم على نصراني دين فباع النصراني خيراً وأخذ ثمنها وقضاه المسلم من دينه جازله أخذه لأن بيعه لها مباح ولو كان الدين مسلم على مسلم فباع المسلم خيراً وأخذ ثمنه وقضاه صاحب الدين كره له أن يقبض ذلك من دينه كذا في السراج الوهاج * رذا العدليات من له بصيرة على أنها زيف فليس له أن يدفع الى من يأخذها مكان الجيدة لانه تليس وغدر كذا في القنية * وفي الزاد من كان له دين على غيره وأخذ منه مثل دينه وأنفقه ثم علم أنه زيف فلا شئ عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يرده مثل الزيف ويرجع بالجيد دوزكر في الجامع الصغير قول محمد رحمه الله تعالى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المضمرات * لرجل على الناس ديون وهم غيب فقال من كان لي عليه شئ فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذهم بما له عليهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين أما اذا كان شيئاً قائماً له أن يأخذ به ما له ولو كان له على آخر حق فأبرأه على أنه بالخيار صرح الأبراء بطل الخيار كذا في خزائنه القناوي * رجل قال أبرأت جميع غرماي ولم يسمهم بلسانه ولم ينوهم ولا واحداً منهم بجهانه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى روى ابن مقاتل عن علماء أنهم لا يبرؤون ولو قال كل غريم لي فهو في حل

قال ابن مقاتل لا يرأغرواؤه في قول علماء ثارهم حم الله تعالى وكذا لو قال ليس لي بالرى شيء ثم جاء في الغد وادعى أن هذه الدار لي منذ عشرين سنة وهي بالرى كان له ذلك في قول علماء ثارهم حم الله تعالى قال ابن مقاتل أما عدى في المسئلةين جميعا يرأغرواؤه ولا تسمع دعواه كذا في التتارخانية * رجل قال أعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني أكرت من ماله شيئا فان لم تجدوه فاعطوا ورثته فان لم تجدوا ورثته فتصدقوا عنه فوجدوا ورثته لا غير قال أبو القاسم ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواء ايدفع اليها مهرها وان لم تدفع المهر فلها الربع منها اذا قالت لا ولد له كذا في القنية * ومن وضع درهما عند بقال ليأخذ منه ما شاء يكره فذلك ومعنى المسئلة أن رجلا فقير له درهم يخاف أن لو كان في يده يهلك أو يصرف الى حاجته لكن حاجته الى المعاملة مع البقال أكثر من غيرها كما في شراء التوابل والملح والكبريت وليس له فلوس حتى يشتري بها ما سخط من الحاجة كل ساعة فيعطى الدراهم البقال لاجل أن يأخذ منه ما يحتاج اليه مذكرا بنحسابه جزءا فجرا حتى يستوفي ما يقابل الدرهم وهذا الفل من مكرهه لان حاصل هذا الفعل راجع الى أن يكون هو قرضا فيه جرفه وهو مكرهه ولكن الحيلة فيه لو أراد ذلك أن يستودع البقال درهما ثم يأخذ منه ما شاء فاذا ضاع فهو ودعة ولا شيء عليه ثم لما أخذ المودع من البقال شيئا فشيئا يملكه ما أعطاه جزءا فجرا بما يقابل ما يأخذه فيحصل له المقصود من غير كراهة كذا في النهاية * وفي التجريد ولو امر صائغا أن يصوغ له خاتما فيه وزن درهم من عنده وجعل له أجردا في فصاعه فانه لا يجوز أن يأخذ أكثر من وزنه كذا في التتارخانية * قرض المشاع جائز بأن أعطاه ألفا وقال نصفها مضاربة عندك بالصف ونصفها قرض كذا في الوجير للكردي * واستقراض الخيل والمربي والرب والعصير والعسل والدهن والسمن يجوز كيلا واستقراض المحمدي يجوز وزنا وكذا الصفر والنحاس والمر والفاس والمنشار والمنشرة وأواني الخنزف والحباب كلها لا يجوز استقراضها واستقراض الغزل وزنا يجوز ولا يجوز استقراض الزجاج ولا يجوز استقراض الفاكهة كلها خروما ولا القوت ولا التبن أو قارا أو قارا ولا يثبت الاجل في القروض عندنا كذا في التتارخانية * وفي النوازل كان على الرجل دين فجاء لقبضه فدفعه الى الطالب وأمره بأن ينفقه فملك في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله ولو لم يقل المطلوب شيئا فأخذ الطالب ثم دفع الى الطالب لينفقه فملك في يده هلك من مال الطالب كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الثامن والعشرون في ملاقات الملوكة والتواضع لهن وتقبيل أيديهن أو يد غيرهن وتقبيل الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك) *

عن أبي الليث الحسافي أنه يكره الدخول على السلاطين ويقتى بذلك ثم رجع وأفتى بإباحته كذا في الغبائية * رجل دعا الامير فسأله عن أشياء ان تسلكم بما يحل الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضوه ولا اتلاف غيره ولا ماله فان خاف ذلك فلا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * والتواضع لغير الله حرام كذا في الملتقط * من سجد للسلطان على وجه التحية أو قبيل الارض بين يديه لا يكرهه ولا يكره أن يثني لارتكابه الكبيرة هو المختار قال العقبة أبو جعفر رحمه الله تعالى وان سجد للسلطان بنية العبادة أو لم تحضره النية فقد كفر كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال أهل الحرب للمسلم اسجد للملك والا قتلناك قالوا ان أمره بذلك للعبادة فالأفضل له أن لا يسجد كذا في فتاوى قاضي خان * وان أمره بالسجود للتحية والتعظيم لا العبادة فالأفضل له أن يسجد كذا في فتاوى قاضي خان *

وفي الجماع الصغير تقبيل الارض بين يدي العظمى حرام وان الفاعل والراعي آثمان كذا في التآخانية * وتقبيل الارض بين يدي العلماء والزهاد فعل الجبال والفاعل والراعي آثمان كذا في الغرائب * الانحناء للسلطان أو لغيره مكروه لانه يشبه فعل المحوس كذا في جواهر الاخلاص * ويكره الانحناء عند التحية وبه ورد النهي كذا في التمرناشي * تجوز الخدعة لغير الله تعالى بالقيام وأخذ الدين والانتفاء ولا يجوز له سجود الله تعالى كذا في الغرائب * (وأما الكلام في تقبيل اليد) فار قبل يد نفسه لغيره فهو مكروه وان قبل يد غيره ان قبل يد عالم أو سلطان عادل لعلمه وعذله لا بأس به هكذا ذكره في فتاوى أهل سمرقند وان قبل يد غير العالم وغير السلطان العادل ان أراد به تعظيم المسلم وإكرامه فلا بأس به وان أراد به عداوة أولئنا من شئنا من عرض الدنيا فهو مكروه وكان الصدر الشهيد يفتي بالكرامة في هذا الفصل من غير تفصيل كذا في الذخيرة * تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل يد غيره ما هو المختار كذا في الغيبة * طلب من عالم أو زاهد ان يدفع اليه قدمه ليقبله لا يرضى فيه ولا يحسبه الى ذلك عند البعض وذكر بعضهم يحسبه الى ذلك وكذا اذا استأذنه ان يقبل رأسه أو يديه كذا في الغرائب * وما يفعله الجبال من تقبيل يد نفسه بلقاء صاحبه فذلك مكروه بالاجماع كذا في خزائن الفتاوى * (وأما الكلام في تقبيل الوجه) حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه قال لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيها أو عالما أو زاهدا ويريد بذلك اعزاز الدين وذكره في الجماع الصغير ويكره ان يقبل الرجل وجه آخر أو وجهته أو رأسه كذا في المحيط * يكره ان يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالتقبيل والمعاينة في ازار واحد فان كانت المعاينة فوق قميص أو جبة أو كانت القبلة على وجه المبردة دون الشهوة جاز عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان * يكره تقبيل المرأة فم امرأة أخرى أو خدعة عند اللقاء أو الوداع كذا في القنية * ولو قدم شيخ من السفر فأراد ان يقبل أخيه وهي شهوة قال ان كان يحسب على نفسه لم يجوز ولا يجوز كذا روى حنبل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحاوي للفتاوى * ذكر أبو الليث رحمه الله تعالى ان التقبيل على خمسة أوجه قبلة الرحمة قبلة الولد وقلبة التهمة كقبلة المؤمنين بعضهم لبعض وقبلة الشفقة كقبلة الولد والديه وقبلة المودة كقبلة الرجل أخاه على الجملة وقبلة الشهوة كقبلة الرجل امرأته أو أمته وزاد بعضهم قبلة الديانة وهي قبلة الحجر الأسود كذا في التبيين * قبل امرأة أبيه وهي بنت خمس أو ست سنين عن شهوة قال أبو بكر لا تحرم على أبيه فانها غير مستهتة وان اشتهاها هذا الابن لا ينظر الى ذلك فقبل ان كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمسئلة بحالها تحرم كذا في المحاوي للفتاوى * وتجوز المصافحة والسنة فيها ان يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب أو غيره كذا في خزائن الفتاوى * والله أعلم

(الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة) *

ذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل في الدار اذا كانت مشتركة وأحد الشريكين غائب وأراد المحاضر ان يسكنها انساناً أو يؤجرها انساناً قال أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ذلك وفي القضاء لا يمنع من ذلك فار أجر وأخذ الاجر ينظر الى حصة نصيب شريكه من الاجر ويرد ذلك عليه ان قدر ولا يتصدق وكان كالمغصب اذا أجر وقبض الاجر يتصدق أو يرده على المغصوب منه أما ما يخص نصيبه يطيب له هذا اذا أسكن غيره أما اذا أسكن بنفسه وشريكه غائب فالقياس ان لا يكون له ذلك

فما بينه وبين الله تعالى كما لو أسكن غيره وفي الاستحسان له ذلك وفي العيون لو أن دارا غير مقسومة
بين رجلين غلب أحدهما وسع الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن المداركه وكذا خادم بين
رجلين غاب أحدهم فالحاضر أن يستخدم الخادم بحصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر وفي اجازات
النوازل عن محمد بن مقاتل أن الحاضر أن يسكن الدار قدر نصيبه وعن محمد رحمه الله تعالى أن الحاضر
أن يسكن جميع الدار إذا خاف على الدار الخراب أن لم يسكنها وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأرض أنه ليس للحاضر أن يزعم بقدر حصته وفي الدار له أن يسكن
وفي نوادر هشام أن له ذلك في الوجهين كذا في المحيط * وفي الدابة بين رجلين استعملها أحدهما
في الركوب أو حمل المتاع بغير إذن الشريك ضمن نصيب شريكه كذا في الصغرى * دار مشتركة
بين قوم فله بعضهم أن يربط فيها دابة وأن يتوضأ فيها ويضع فيها خشبة ولو عطب به إنسان لم يضمن
وليس له أن يحفر فيها بئرا أو يبنى بناء بغير إذن شريكه وإن بنى أو حفر ضمن النقصان ويؤمر برفع
البناء كذا في الفتاوى العتبية * سئل أبو القاسم عن أراد أن يتخذ طريقا في ملكه في سكة غير
نافذة بصاحبه له قال ينظر القاضي فيه أن لم يكن فيه ضرر بأصحاب السكة واستوثق ذلك الباب
حتى يصير كالجدار لم يمنعه كذا في الفتاوى * وإذا أراد الرجل أحداث ظلة في طريق العامة
ولا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من أحاد المسلمين حق
المنع وحق الطرح وقال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع من الأحداث وليس له حق الطرح وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ليس له حق المنع ولا حق الطرح وإن كان يضر ذلك بالمسلمين فليكل واحد من
أحاد المسلمين حق الطرح والمنع فإن أراد أحداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدم
الضرر عندنا بل يعتبر فيه الإذن من الشركاء وهل يباح أحداث الظلة على طريق العامة ذكر الفقيه
أبو جعفر والطحاوي أنه يباح ولا يباح قبل أن يخصه أحد وبعد ما خصه أحد لا يباح الأحداث
ولا يباح الانتفاع ويأثم بترك الظلة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يباح له الانتفاع إذا كان
لا يضر ذلك بالعامة كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الرجل إذا طين جدار
داره وشغل هو والمسلمين فالقياس أن يتقضى ذلك وفي الاستحسان لا يتقضى ويترك على حاله وروى
عن نصر بن محمد المروزي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان إذا أراد أن يطين داره نحو
السكة خدشه ثم طينه كدلا يأخذ شيئا من الهواء ثم سئل نصير بن يحيى عن الجذع إذا كان خارجا من
المسكة أو متعلقا بجدار الشريك فأراد أن يتقضى أو يقطع قال إن كانت السكة نافذة فيله أن يتقضى
فإذا انتفضه لا يؤمر ببطله وليس لصاحب الجذع حق القرار وإن كانت السكة غير نافذة فإن كان قديما
فله صاحبه حق القرار وليس للشريك حق النقص وإذا نقص يؤمر بالبناء ثانيا وإن كان محدثا
فله صاحبه حق النقص وإذا نقص لا يؤمر بالبناء ثانيا كذا في التتارخانية * وفي الميتى إذا
أراد أن يبنى كسيفا وظلة على طريق العامة فإني أمنعه عن ذلك وإن بنى ثم اختصموا نظرت في ذلك
فإن كان فيه ضرر أمرته أن يقلع وإن لم يكن فيه ضرر تركته على حاله وقال محمد رحمه الله تعالى
إذا أخرج الكسيف ولم يدخله في داره ولم يكن فيه ضرر تركته وإذا أدخله داره منع عنه وقال في رجل
له ظلة في سكة غير نافذة فليس لأصحاب السكة أن يهدموها إذ لم يعلم كيف كان أمرها وإن علم
أنه بناها على المسكة هدمت ولو كانت السكة نافذة هدمت في الوجهين وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى إن كان فيه ضرر أهدمها والا فلا والحاصل أن ما كان على طريق العامة أدم لم يعرف حاله
على قول محمد رحمه الله تعالى يجعل حديثا حتى كان للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة

اذ لم يعلم حاله يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رفعه قال شيخ الاسلام خواهر زاده وتأويل
هذافي سكة غير نافذة أن تكون دار مشتركة بين قوم أو أرض مشتركة بينهم بنوافيهامساكن
وحجرات ورفعوا بينهم طريقا حتى تكون الطريق ملكا لهم فأما اذا كانت السكة في الاصل أحيطت
بأن بنو دار أو تركوا هذا الطريق للضرورة فالحجواب فيه كالحجواب في طريق العامة بقي على ملك العامة
ألا ترى أن لهم أن يدخلوا هذه السكة عند الزحام وحكى عن الشيخ الامام الاجل شمس الائمة المحلواني
رحمه الله تعالى أنه كان يقول في هذه السكة الخاصة أن يكون فيها قوم يحصون أما اذا كان فيها قوم
لا يحصون فهي سكة عامة والمحكم فيها بنظر المحكم في طريق العامة كذا في الذخيرة * وسئل
عن سكة غير نافذة في وسطها من بلة فأرادوا حدهم أن يفرغ كنيقاله ويحوطه الى تلك
المزبلة ويتأذى به الجيران فقال لهم منعه عن ذلك وعن كل شيء يتأذون به تأذيا شديدا كذا
في المحاوي للفتاوى * أحدث مستراحا في سكة نافذة برضى الجيران ثم قبل تمام السماره منعه
وليس لهم في ذلك ضربين فلهم المنع كذا في الغرائب * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اتخذ على
باب داره في سكة غير نافذة أرياسك دابته هناك فلكل واحد من أهل السكة أن يتقضى الارى
ولا يمنع من امساك الدواب على باب داره لان السكة اذا كانت غير نافذة فهي كدار بين شريكين
لكل واحد منهما أن يسكن في نصفها وليس له أن يحفر بئرا ويبني فيها وانحطافا لارى من البناء
وامساك الدواب على الابواب من السكنى وفي بلادنا كالرسم امساك الدواب على ابواب دورهم ولو كانت
السكة نافذة فلكل واحد من أهلها امساك الدابة على باب داره بشرط السلامة كذا في الذخيرة * هدم
واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح فله أن يبنيه كما كان وليس للجيران حق المنع ان كان قديما
ولكل واحد قلع الجناح في السكة النافذة وان كان قديما وانما الفرق بين القديم والحديث في سكة
غير نافذة كذا في الغرائب * وفي فتاوى أهل سمرقند هدم بيته ولم بين والجيران يتضررون بذلك
كان لهم جبره على البناء اذا كان قادرا والمختار انه ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة * قال رضى الله تعالى
عنه بيعت دار كبيرة ميرابها على منيرة من جماعة فالتخذل واحد منهم حصته دارا على حدة ووضع
ميرابها على تلك المنيرة فكثرت الميازيب عليها فهل للجيران منعهم منها فأجاب بعض المفتين في زماننا
انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن البائع فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة
من الناس من واحد وسكنوها وكثرت مياهم على ميازيبها فان ضرر الميازيب ليس الاكثره الماء وذلك
لا يمنع وكذا اذا باع داره في سكة غير نافذة من جماعة فليس لأهلها المنع وان لم يضرهم ضرر كثرة الشركاء
والمسارعة في الطريق ثم وردت الفتوى والجواب على شيخنا نجم الائمة المحلبي فتوقف وباحث فيه أصحابه
وأهل عصره أيا ما تم تقرر رأيه على أن للجيران المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولا دائم
ولا كذلك ههنا عن شدة أراد أن يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في القنية * رجل
غرس شجرا على فناء داره في سكة غير نافذة وفي السكة أشجار غير تلك فأرادوا حدهم من أهل السكة
أن يقلعها ولم يتعرض للأشجار الاخر ليس له ذلك لانه متعنت وليس بمحتسب وكذلك من أراد
أن يتقضى جناحا خارجا في الطريق الجمادة الا أن يكون رجلا محتسبا يتعرض لجميع هذه الاشياء
كذا في الذخيرة * قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى اذا غرس على شط نهر عام لا يضر بالمسارعة فذلك
يباح له ولن شاء من المسلمين أن يأخذ به برفع ذلك وان جعله وقففا صار وقفا وأما على مذهب أصحابنا
رحمهم الله تعالى ليس له ذلك وحكى ان محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان قد بنى دكانا على بابه وأرسله لادابته
فقيل للشيخ أبي نصر ما تقول به قال لا أبعد عنه الصواب كذا في المحيط * لم يكن له ذلك كذا في فتاوى

قاضي خان * وسئل أبو القاسم عن غرس أشجار على شط النهر يحذر أبواب داره وبين داره والأشجار طريق جادة أكره ذلك قال إن كانت هذه الأشجار لا تضر بالنهر وأهل رجوت أن يكون غرسها في شجرة ويخلفه من بعده كذا في الحماوى للفتاوى * وفي النوازل غرس شجرة على ضفة نهر عام فحرام رجل ليس بشريك في النهر يريد أخذه بقلعها فإن كان يضرب أكثر الناس فله ذلك والاولى أن يرفع إلى الحاكم حتى يأمره بالقطع كذا في الذخيرة * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وإذا رفع طيناً أو تراباً من طريق المسلمين ففي أيام الأوجال جازيل هو أولى وفي غير أيام الأوجال إن لم يصر كالارض فكذلك وإن كان كالارض واحتاج الرفع إلى قلعه لا يسعه ذلك إذا كان فيه مضرّة بالمارة كذا في المحيط * أخذ الرديعة عن وسط الطريق أو أخذ التراب عن حافتي النهر العام لا يجوز إلا بالذن الأولى لأنه حق العامة وفي النوازل إن لم يكن فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر أن الأولى وكلاهما حسن كذا في القنية * وسئل أبو بكر عن يخذ طيناً في زققة غير نافذة قال إن ترك مقدار الممر للناس ويرفعه سريعا ويكون ذلك في الأجاين لم يمنع منه * وكان محمد بن سلمة يجوز بل الطين فيها للأرضي والد كان ونحو ذلك كذا في الحماوى للفتاوى * سئل أبو القاسم عن تراب سور المدينة قال لا يجوز أن يحمل قيل فإن أنهدم شيء من السور ولا يحتاج إليه قال لا بأس به كذا في الغرائب * حوض للسبيل رفع إنسان منه جرة من ماء لا ينبغي له أن يضعها على شط الحوض فإن فعل فأصاب شيئاً ضمن كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الثلاثون في المتفرقات)

له امرأة فاسقة لا تنزجر بالزجر لا يجب تطلقها كذا في القنية * في النوازل إذا أدخل الرجل ذكره في فم امرأته قد قيل يكره وقد قيل بخلافه كذا في الذخيرة * تضرب المرأة جارية زوجها غير متولاة تبغض بوعظه فله ضربها كذا في القنية * سئل أخصا عن الشاذلية فهل لها أن تمسك زوجها من نفسها في اليوم الحادى عشر من حيضها وزوجها حنفى المذهب فقال انما يفتى المفتى على مذهبه لا على مذهب المستفتى كذا في التتارخانية * مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها أولى لموت حرة كذا في القنية * امرأة ترضع صبياً غير أن زوجها يكره لها ذلك إلا إذا خافت هلاك الرضيع فحينئذ لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * من أمسك حراماً لاجل غيره كالحز ونحوه أن أمسك لمن يعتقد حرمة كالحز يمسكه للمسلم لا يكره وإن أمسك لمن يعتقد باحتماله كالحز لا يكره كذا في التتارخانية * ولو أمسك الحز في بيته للتخليل جاز ولا يأتى ولو أمسك شيئاً من هذه المعازف والملاهي كره ويأثم وإن كان لا يستعملها كذا في فتاوى قاضي خان * اجتمع قوم من الأتراك والأمراء وغيرهم في موضع الفساد فنهاهم شيخ الاسلام عن المنكر فلم ينزجروا فاشتغل المحتسب وقوم من باب السيد الاجل الامام لم يعزفهم ويريقوا خورهم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء وظفروا ببعض الخوفاً وقولوا جعلوا الملح في بعض الدنان بالتخليل فأخبر الشيخ بذلك فقال لا تدعواوا وكسروا الدنان كلها وأريقوا ما بقي وإن جعل فيه الملح قال وقد ذكر في كتاب عيون المسائل من أراق خور المسلمين وكسروا دنانهم وشق زقاقهم التي فيها الخمر حسبة فلا ضمان عليه وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسروا دنانهم وشق زقاقها إذا طهروا ذلك فيما بين المسلمين بطريق الأمر بالمعروف فلا ضمان عليه كذا في التتارخانية ناقلاً عن اليتيمة * لا ينبغي للشيخ الجاهل أن يتقدم على الشاب العالم في المشى والجلوس والكلام كذا في السراجية * والشاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم قال الزندوستي

حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ راخذ على السواء وهو ان لا يقتحم بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا وتطيعه على كل مباح بامرهابه وتقدم ماله عليها كذا في الوجيز للكردي * قال نجم الائمة الجاهلي اتخذ (٢) تابخانه في دار مسبله مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجوار المقابل يقول ان تلامذته تطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرز وعند الباب فسدا الكوى ليس له ذلك ولو زرع في ارضه ارضا وتضرر الجيران بالنزحوا يبيننا ليس لهم المنع منه كذا في القنية * المشاعب التي تكون في الطريق ليس لاحد ان يضام فيها ولا يرفعها وعليه القوي كذا في المنتقط * ولا يجوز حمل تراب روض المصر لانه حصن فكان حق العامة فان اهدم الروض ولا يحتاج اليه جاز كذا في الوجيز للكردي * وفي تجنبس المنتقط قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان سطحه وسط جاره سواء وفي صعود السطح يقع بصره في دار جاره فللجار ان يمنع من الصعود ما لم يتخذ سترة واذا كان بصره لا يقع في داره ولكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من ذلك قال الامام ناصر الدين هذا نوع استحسان والقياس ان يمنع كذا في الذخيرة * وفي ليتيمة سأت ابا حامد عن رجل له ضيعة ارضها مرتفعة هل يجوز له ان يسيل النهر يوما ارنص يوم بغير رضى الاسفلين حتى يستقيم افعالهم وهكذا نص جبر الوبري كذا في التتارخانية * رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فلم يجد مسلكا الا ارض انسان فللباس بالمشي فيها واذ كفي فتاوى اهل سمرقند مسئلة المروفي ارض الغير على التفصيل ان كان لارض الغير حائط وحائط لا يمر فيها وان لم يكن هناك حائط فللباس بالمرور فيها والحاصل ان المعتبر في هذا الباب عادات الناس كذا في المحط وفي النوازل اذا اراد ان يمر في ارض غيره فاب كان له طريق آخر لم يكن له ان يمر وان لم يكن فله ان يمر ما لم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وهذا في حق الواحد اما الجماعة فليس لهم ان يمروا من غير رضاه كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن المروفي طريق محدث قال اذا وضع صاحب الملك ذلك جاز للمروفي حتى يعرف انها غصب قال ابو بكر وكان شاذان بن ابراهيم يمر في سوق القطنين ويربط بغته هناك على رأس سكة الاصغانية وكذلك نصير وقال ابو بكر وعامة سلوكي في ذلك ولا ارى به بأسا وقال القنية رحمه الله تعالى رايت اهل تلك السكة يخرجون المجنازة من طريق آخر وكرها المروفي ذلك السوق وقالوا هو حور لكن الاخذ بقول هؤلاء العلماء أولى من قول العوام ولا بأس بالمرور هناك واخراج المجنازة كذا في الفتاوى * من له بحري نهري في دار رجل لا يمكن ان يمر في بطن النهر او في مسنانه واراد اصلاحه ويمنعه صاحب الدار يقال لصاحب الدار اما ان تدعه حتى يصلحه واما ان تصلحه من ماله قال ابو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ وهكذا الجواب في الحائط وصورة رجل له حائط وجهه في دار غيره واراد ان يطين الحائط فتمعه صاحب الدار عن دخول داره ولا سبيل له الى تطمين الحائط الا من داره قال البلخي رحمه الله تعالى ليس له ان يمنعه من تطمين حائطه وله ان يمنعه من دخول داره قبل فان اهدم الحائط وقع الطين في دار جاره فارد نقل الطين وليس له سبيل الا ان يدخل الدار قال له ان يمنعه من دخول داره قبل فيترك ماله في داره قال لا يمنع من ماله ويمنعه من دخول داره معناه ان يقال لصاحب الدار اما ان تأذن له في الدخول او تخرج أنت طينه كذا في الذخيرة * وفي واقعات الناطقي نهرو رجل في ارض رجل اراد صاحب النهران يدخل الارض اما ليعالج نهريه ليس له ذلك ولكن ينبغي ان يمشي في بطن النهران كان النهري ضيقة لا يمكنه المشي في بطنه لا يدخل في الارض ايضا قيل هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا حريم للنهر عند ما على قولها ان لصاحب النهر حريمه فله ان يمر على الحريم وقيل ما ذكره قول

٢ محل للحرارة شبيه بالجمام
قوله المشاعب الخ هو الماء المنثقة قال
في القاموس التعب مسيل الوادي
وامجمع تعبنا ومشاعب المدينة مسايل
ماؤها اه نقله مصححه

للجبل وتأويل المسئلة على قولهما ان صاحب النهر باع الحريم من صاحب الارض كذا في المحيط * ثم
 في أرض الغير بغير إذنه يجب عليه الاستحلال ان أضر بها كالمزروعة أو الرطبة والأثر الا اذا رآه
 صاحب الارض يجب عليه الاستحلال لا بدائه ولو كان له حق المرور في أرض غيره فربها مع فرسه
 أو حماله قبل أن يفتنه بالتحفة ليس له ذلك كذا في القنية في باب المرور في أرض الغير * نصب منوالا
 لاستخراج الابريسم من القنيق فليجبر المنع اذا تضرر ربا الدخان ورائحة الدبدان قال القاضي عبد
 الجبار يرفع الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضررين قال فحجم الائمة البخاري اتخذ في دار ابويه برضاها
 عمل نسج العتاييات فليس للجزار الملاقى منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع وللجرة يمنع وللجيران
 منع دقاق الذهب من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر ربا كذا في القنية في باب من يتصرف
 في ملكه * رجل اتخذ بستانا وغرس فيه أشجارا يحب دار جاره قال أبو القاسم ليس في هذا تقدير
 ويجب أن يتباعه من حائط حاره قدر ما لا يضر بدار جاره كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له حجة
 فأراد جاره أن يبني بجنبها أتوا لا يمنع من ذلك والاولى لا يفعل كذا في السراجية * سئل أبو القاسم عن
 رجل اتخذ في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر بجاره فان كان وجه الدواب الى جدار
 داره لا يمنع وان كان حوافرها الى جدار داره له أن يمنعه كذا في الغنيمة * خباز اتخذ طاحونة في وسط
 البرازين يمنع من ذلك وكذلك كل ضرر عام وبه فتى أبو القاسم كذا في الملتقط * ولا يمنع المراق والزنبعي
 لان رائحته ليست بضر في حق كل واحد لان منهم من يستلذ بها الا اذا كان دخانه دائما كذا في الغنية *
 سئل محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى عن رجل سرق ماء وأسأله الى أرضه وكرمه فأجاب انه يطيب له
 ما خرج بمنزلة رجل غصب شعيرا أو تبنًا ومن به دابته فانه يجب عليه قيمة ما غصب وما زاد في الدابة طيب
 له ذكر القيمة وقع سهواً والصحيح ان عليه مثل ما غصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد حكى عن
 بعض الزاهدين ان الماء وقع في كرمه في غير نوبته فأمر بقطع كرمه ونحن لا نقول بقطع الكرم ولكن
 لو تصدق بنزله كان حسنا ولا يجب عليه التصديق في الحكم كذا في المحيط * سئل الفقيه أبو القاسم رحمه
 الله تعالى عن رجل زرع أرض رجل بغير إذنه ولم يعلم صاحب الارض حتى استحصد الزرع فعلم ورضي
 به هل يطيب للزارع قال نعم قيل له فان قال لا أرضى ثم قال رضيت هل يطيب له قال يطيب له أيضا قال
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهذا استحسان وبه تأخذ كذا في الذخيرة * رجل أخذ أرض الحوز
 مزارعة من متصرفها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى نصيب الا كره يطيب لهم اذا أخذوا الارض مزارعة
 أو استأجروها فان كان الحوز كروما أو أشجارا ان كان يعرف أربابها لا يطيب للأكره وان لم يعرف أربابها
 طاب لهم لان تدير هذه الارض التي لا يعرف مالكمها الى السلطان وتكون بمنزلة أرض الموات وينبغي
 للسلطان أن يتصدق بنصف الخراج على المساكين فان لم يفعل ذلك كان آمنا وما نصيب الا كره فيطيب
 لهم ويطيب لمن يأكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخلو ذلك عن نوع شبهة الا أنهم قالوا زمان زمان
 الشبهات فعلى المسلم أن يتقى الحرام المعين امرأة زوجها في أرض الحوز وله مال يأخذه من قبل السلطان
 وهي تقول لا أقدمه في أرض الحوز قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان أكلت من طعامه
 ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى لها طعاما أو كسوة من مال أصله ليس
 بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج وأرض الحوز أرض
 لا يفدر صاحبها على زراعتها وأداء خراجها فبذلها الى الامام لتكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج
 وتكون الارض ملكا لصاحبها كذا في فتاوى قاضي خان * قال السرخسي في شرحه توجه على جماعه
 حماية بغير حق فلهم دفعها عن نفسه اذا لم تحمل حصته على الباقيين والا فالاولى أن لا يدفعها عن

قوله والبسرة بالذال المعجمة
والهمزة الحفارة والمبذرق الحفير
تامرس اه صححه

نفسه دفع فلما عن انسان فدفع اليه عشرين ديناراً فباع الاخر منه درهمين ديناراً ليجعل له
لا يجعل له قال محمد بن ابي حنيفة هذا على قول محمد بن حنيفة الله تعالى اعمالي قوله فلا بأس به الا اذا كان
البائع ملجأ كذا في القنية * رجل له مال وعيال ويحتاج الناس اليه في حفظ الطريق والبسرة فان
قدر على أن يحفظ ولا يضيع عياله كان المحفظ أفضل وإن لم يمكنه القيام بهما كان القيام بأمر العيال
أولى به فان قام بحفظ الطريق فاهدى اليه فان لم يأخذ فهو أفضل وإن أخذها فليس بحرام كذا
في جواهر الاخلاط * قال اسمعيل المتكلم سلم المؤذي على المؤذي اليه مرة بعد أخرى وكان يرد
عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذي انه قد سرى عنه ورضى عنه لا يعذر ولا يستحلل
واجب عليه وقال القاضي عيسى بن محمد الجبار رحمه الله قال اسمعيل المتكلم آذاه ولا يستحلل له
يقول هو ممتلي غضباً فلا يعفو عنه لا يعذر في التأخير كذا في القنية في باب الاستحلال ورد المظالم * دفع
الى راعي الامراء وغيرهم خبر البضج عنه في خطيرته أو أرضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا كانت
الاغنام ملكاً للرعي لانه رشوة وكذا اذا لم يصرح باشتراط الابانة لانه مشروط عرفاً وللدافع أن يستتر
ما دفع اليه والمحيلة فيه أن يستعير الشياه من مالكها أو يأمر مالكها الراعي بالابانة عند المستعير ويدفع
ذلك القدر اليه احساناً لا اجرة قال رضي الله عنه ولو كان الراعي لا يدينها أيضاً بامر الابرزق كان رشوة
أيضاً كذا في القنية في باب مسائل متفرقة * ويستحب التنعم بنوم القبلولة لقوله عليه السلام قبلوا
فإن الشياطين لا تقبل كذا في الغيبة * تستحب القبلولة فيما بين المغربين بين رأس الشبر ورأس
المنطقة ويستحب أن ينام الرجل طاهراً ويضطجع على شقه الايمن مستقبلاً القبلة ساعة ثم ينام
على يساره كذا في السراجية * ويكره النوم في أول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ورأت في بعض
المواضع ما كانت نومة أحب الي على رضي الله عنه من نومة بعد العشاء قبل النوبة الاخرة وينبغي أن
يكون نومه على الفراش المتوسط بين اللين والخشونة ويتوسد كفيه اليمنى تحت خده ويذكر أنه سيضطجع
في المحمد كذا وحيد ليس معه الا الاعمال ويقال الاضطجاع على الجانب الايمن اضطجاع المؤمن وبالايسر
اضطجاع الملوك ومتوجهها الى السهات اضطجاع الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار ولو كان ممثلاً
بخاف وجع البطن فلا بأس بأن يجعل وسادة تحت بطنه وينام عليها يذكر الله تعالى في حالة النوم
بالتهليل والتحميد والتسبيح حتى يذهب به النوم فان التأثم يبعث على ما بات عليه والميت على ما مات
عليه ويقوم من مقامه قبل الصبح فان الارض تشكى الى الله من غسل الزاني ودم حرام يسفك عليها
ونومة بعد الصبح ويستيقظ اذا ذكر الله تعالى وعازماً على التقوى عما حرم الله تعالى عليه وناوياً أن
لا ينظم أحد من عباد الله كذا في الغرائب * (وفي فتاوى آمو) سئل القاضي برهان الدين (ص ٧) مردى
از كوسه نك خراس بر كندوب بعضى را ناپريده ماند) فجاء رجل (وباقى را بر كند) فهو الثاني لان الاول
ما حرزه كذا في التمارخانية * الصبرة اذا اصاب طرفاً منها نجاسة ولا يعرف ذلك بعينه فعزل منها
قفيراً أو قفيزين فغسل ذلك أو زال ذلك عن ملكه يبيع أو هبته بحكم بطهارة ما بقي من الصبرة ويحل
أكله ولا رواية عن أصحابنا في هذه ومشايعنا استخرجوا من مسئلة في السير صورتها دخل رجل من
أهل الذمة حصيناً من حصون أهل الحرب قد حاصره المسلمون ثم ان المسلمين فقهوا الحصن وأخذوا
بالرجال وعلموا يقيناً ان الذي فيهم لا أنهم لم يعرفوه بعينه وكل واحد منهم يدعى أنه الذي فانه لا يحمل
للمسلمين قتلهم ولو قتل واحد من أهل الحصن بعد ما دخل الذي فيه أو مات أو خرج واحد منهم فانه يحمل
للمسلمين قتلهم لانه بعد ما مات واحد أو قتل أو خرج من الحصن لم يبق فيهم من هو محرم القتل لمجوز
أن يحرم القتل من قبل أو مات أو خرج من الحصن كذا في المحيط * اذا اختلط ذلك الميتة بالدهن جاز

٧ النوم بعد دخول الوقت فتدري
ما كانت نومة أحب الي على كرم الله
وجهه من نومة بعد العشاء قبل العشاء
قات الظاهر أنه اراد بعد صلاة العشاء
الاولى قبل العشاء الاخرة اه كلام
القنية فتأمل اه صححه اه كلام
اقتلع من الجبل جارة طاهرون وترك
بعضها لئلا يلع فجاءه رجل واقتلع الباقي

أن يستصحب به ويدبغ به المجلد إذا كان الدهن غالباً كذا في السراجية * وإذا قرئ صل على
صبي وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له أن يشهد بما فيه ألا ترى أن البالغ إذا قرئ عليه صل وهو لا يفهم
ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه قال الفقيه رحمه الله تعالى كره بعض الناس السمر بعد العشاء وأجازه
بعض الناس قال الفقيه رحمه الله تعالى السمر على ثلاثة أوجه أحده أن يكون في مذاكرة العلم فهو
أفضل من النوم والثاني أن يكون السمر في أساطير الأولين والاحاديث الكاذبة والسخرية والضحك
فهو مكروه والثالث أن يتكلموا بالثوانسة ويحتملوا الكذب وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه
أفضل وإذا فعلوا ذلك ينبغي أن يكون رجوعهم على ذكر الله عز وجل والتسبيح والاستغفار حتى يكون
ختمه بالخير السؤال عن الاخبار المحدث في البلدة وغير ذلك المختار أنه لا بأس بالاستخبار والاخبار كذا
في الخلاصة * لا بأس للعالم أن يحدث عن نفسه بأنه عالم ليظهر علمه فيستفيد منه الناس وليكون ذلك
تحدثاً ينعم الله تعالى كذا في الغرائب * قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم إن العلم على أنواع وكل
ذلك عند الله حسن وذلك ليس كالفقه وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم إليه من غيره وإذا أخذ
الإنسان حظاً وافراً في الفقه ينبغي أن لا يقتصر على الفقه ولكن يتطرق في علم الزهد وفي حكم المحكماء
وشعائل الصالحين طاب العلم فريضة بقدر الشرائع وما يحتاج إليه لا مراً لا بد منه من أحكام الموضوء
والصلاة وسائر الشرائع ولا مرمعاشه وما وراء ذلك ليس بقرض فإن تعلمها فهو أفضل وإن تركها فلا
إثم عليه كذا في السراجية * وفي النوازل وعن أبي عاصم رحمه الله تعالى أنه قال طاب الاحاديث
بحرفة المذاهب يعني به إذا طاب الحديث ولم يطاب فقهه كذا في التارخانية * وتعلم علم النجوم لمعرفة
القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام كذا في الوجيز للكردي * تعلم الكلام والنظر والمنظرة
فيه وراء قدر الحاجة مكروه وقيل الجواب في هذه المسئلة أن كثرة المنظرة والمبالغة في المجادلة مكروه
لأن ذلك يؤدي إلى اشاعة البدع والفتن وتشويع العقائد وهذا ممنوع جداً كذا في جواهر
الاخلاطي * ولا ينظر في المسئلة الكلامية إذا لم يعرفها على وجهها وكان محمداً رحمه الله تعالى ينظر
فيها كذا في الملتقط * قال الشيخ الامام صدر الاسلام أبو اليسر نظرت في الكتب التي صنفها المتقدمون
في علم التوحيد فوجدت بعضها للفلاسعة مثل اسحق الكندي والاستقراري وأمثالهما وذلك كله
خارج عن الدين المستقيم زائغ عن الطريق القويم فلا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز أمانها
فانها مشحونة من الشر والضللال قال ووجدت أيضاً تصانيف كثيرة في هذا الفن للمعتزلة مثل عبد
الجبار الرازي والجبائي والكعبي والنظام وغيرهم فلا يجوز أمان تلك الكتب والنظر فيها كذا
تحدث الشكوك ولا يمكن الوهن في العقائد وكذلك المجموعة صنفوا كتباً في هذا الفن مثل محمد بن هيصم
وأمثاله فلا يحل النظر في تلك الكتب ولا أمانها فانهم شرأهل البدع وقد صنف الأشعري كتباً
كثيرة لتصحیح مذهب المعتزلة ثم إن الله عز وجل لما تفضل عليه بالهدى صنف كتاباً ناقضاً لما صنف
لتصحیح مذهب المعتزلة إلا أن أصحابنا رجمهم الله تعالى من أهل السنة والجماعة خطوؤه في بعض
المسائل التي أخطأ فيها أبو الحسن فمن وقف على المسائل وعرف خطأه فلا بأس بالنظر في كتبه
وامسا كما وعامة أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى أخذوا بما استقر عليه أبو الحسن ويطول تعداد
ما أخطأ فيه أبو الحسن وكذلك لا بأس بامساك تصانيف أبي محمد عبد الله بن سعيد القطان وهو أقدم
من أبي الحسن الأشعري وأقارب له توافق أقارب أهل السنة والجماعة إلا في مسائل قليلة لا تبلغ
عشر مسائل فانه خالف فيها أهل السنة والجماعة لكن انما يحل النظر بشرط الوقوف على ما أخطأ فيه
كذا في الظهيرية * ومن العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فانه لا يجوز قراءتها لمن لم يكن متبحراً

في العلم وسائر ما يحج عليهم وحل شبهاتهم والمخروج عن اشكالاتهم (العلوم ثلاثة) علم نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء سوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالحلال والحرام والامروالنهي وما بعث الانبياء به وعلم يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة والطلسمات وعلم النجوم الاعلى قدر ما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه الى القبلة والهداية في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدل والمناظرات فيكون الاشغال به تضيق العصر في شئ لا ينفعه في الآخرة وانما يستغلون به لتهم الخصوم لا لظهار الحق والوقوف على الفرق بين المسائل واخراج التناقض من بين الاحكام فان اشغالوا بغيره مما نفعه في الدنيا والآخرة ولا تضيق للعمر فيه كان أولى كذا في جواهر الفتاوى * واذا تعلم رجلان علما كعلم الصلاة ونحوها أحدهما يتعلم ليعلم الناس والآخر يتعلم ليكمل به فالاول أفضل كذا في خزنة المفتين * التوفيق في المناظرة والحيلة فيها هل يحل ان كان يكلمه متعلما مسترشدا أو غير مسترشدا على الانصاف بلا تعنت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التعنت ويريد ان يطرحه يحل أن يحتال كل حيلة لدفعه عن نفسه لان دفع التعنت مشروع بأي طريق يمكن الدفع كذا في المحيط * في جامع الجوامع تعليم العاصي ليحجب جازئ كذا في التتارخانية * للعربية فضل على سائر اللسان وهو لسان أهل الجنة فمن تعلمها أو علم غيره فهو أجور كذا في السراجية * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يأخذ العلم الا من آمن كذا في الغرائب * طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لانه أهم نفع الكس بشرط أن لا يدخل النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد وجه الله تعالى والآخرة لا طلب الدنيا والمجاهد ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق وأحياء العلم فقبل تصح نيته أيضا كذا في الوجير لا كدرى * وان لم يقدر على تصحيح النية فالتعلم أفضل من تركه كذا في الغرائب * ولا ينبغي للتعلم أن يكون بخصلا بعلمه اذا استعار منه انسان كتابا واستعان به في تفهيم مسألة أو نحو ذلك ولا ينبغي أن يحل به لانه يقصد بتعلمه منفعة الخلق فلا ينبغي أن يمنع منفعته في الحال وقال عبد الله بن المبارك من يحل بعلمه ابتلى بأحد ثلاث اما أن يموت فيذهب علمه أو يبتلى بساطان أو ينسي علمه الذي حفظه وينبغي للتعلم أن يوقر العلم ولا ينبغي أن يضع الكتاب على التراب واذا خرج من الخلاء فأراد أن يمسه الكتاب يستحب له أن يتوضأ أو يغسل يديه ثم يأخذ الكتاب وينبغي للتعلم أن يرضى بالدون من العيش وينزوى من السماع من غير أن يترك حفظ نفسه من الاكل والشرب والنوم وينبغي للتعلم أن يقل معاشرته للناس ومخاطبتهم ولا يشتغل بما لا يعنيه وينبغي للتعلم أن يدرس على الدوام ويتذاكر المسائل مع أصحابه أو وحده وينبغي للتعلم اذا وقعت بينه وبين انسان منازعة أو خصومة أن يستعمل الرفق والانصاف ليكون فارقا بينه وبين الجاهل وينبغي للرجل أن يراعي حقوق استاذه وآدابه لا يرضن بشئ من ماله ولا يفتك به في مهوه كذا في الغرائب ويقدم حق معلمه على حق أبيه وسائر المسلمين ولو قال لاستاذه سولا بالابأس به وقد قال علي رضي الله عنه لابنه الحسن رضي الله تعالى عنه قم بين يدي مولاك عنى استاذك وكذا لا بأس به اذا قال لمن هو أفضل منه ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حفا ولا ينبغي أن يخذله ولا يستأثر عليه أحدا فان فعل ذلك فقد فسم عروة من عرى الاسلام ومن اجلاله أن لا يقرع بأبه بل ينتظر خروجه ولا يعلم الأهل ولا يكتم عن أهله فان وضع العلم في غير أهله اضاعه ومنعه عن أهله ظلم وجور وعن ابن مقاتل النظر في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة كذا في التتارخانية * رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن وتعلم الفقه أولى من تعلم تمام القرآن كذا في فتاوى قاضي خان * الرجل اذا

أمكنه أن يصلي بالليل ويتطهر بالنهار في العلم فان كان له ذهن يعلم ويعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل من الصلاة وتعلم تمام القرآن أفضل من صلاة التطوع كذا في خزنة المفتين * قال الفقيه اذا أراد المعلم أن ينال الثواب ويكون عمله عمل الانبياء فعليه أن يحفظ خمسة أشياء أولها أن لا يشارط الآخر ولا يستقصي فيه فكل من أعطاه شيئاً أخذته ومن لم يعطه شيئاً تركه وان شارط على تعليم الهجاء وحفظ الصبيان جاز والثاني أن يكون أبداً على الوضوء والثالث أن يكون ناصحاً في تعليمه مقبلاً على ذلك العمل والرابع أن يعدل بين الصبيان اذا تنازعهوا وينصف بعضهم من بعض ولا يميل الى الاولاد الاغنياء دون الفقراء والخامس أن لا يضرب الصبيان ضرباً مبرحاً ولا يصاوزه الحد فانه يحاسب يوم القيامة أهل قرية جمعوا بذرهم من أناس وزرعوا لاجل الامام قالوا النزل المحاصيل من ذلك يكون لارباب البذور اذا لم يعلم البذور الى الامام كذا في خزنة الفتاوى * ليس للفقيه في بيت المال نصيب الا فقيه فرغ نفسه ليعلم الناس الفقه والقرآن كذا في المحامى للفتاوى * في كتاب القاضي ليس للقاضي ولاية التبعية بمال اليتيم الا في القروض خاصة حقه طاله عليه السلام قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قد درخص بعض الناس أن يسول الرجل قائماً وكرهه بعضهم الامن عند ربه يقول كذا في المحيط * يكره أن يتحرق نعله أو يلقه في الماء لانه اضاعة المال بلا فائدة كذا في السراجية * سئل أبو بكر عن تمني الموت هل يكره قال ان تمني الموت لضيق عيشه أو لغيره دخل من عدو أو يخاف ذهاب ماله أو نحو ذلك فانه يكرهه ذلك وان تمني لتغير أهل زمانه فيخاف من نفسه الوقوع في المعصية لا بأس به كذا في المحامى للفتاوى * رجل كان في البيت أخذته الزلزلة لا يكره له الفرار الى الغضاء بل يستحب لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مر بحائط ماثل فأسرع في المشي ف قيل له أتفر من قضاء الله قال أفر من قضاء الله الى قضاء الله وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اذا وقع الرجل برأض فلا تدخلوها واذا وقع وانتم قمها فلا تخرجوا منها والرجز العذاب والمراد منه الوباء هنا وذكر المحامى في مشكل الآثار هذا الحديث فقال تأويله انه اذا كان بحال لو دخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج ونجا وقع عنده أنه نجا بخروجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعة قتاده فأما اذا كان يعلم أن كل شيء بقدر الله وأنه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بأن يدخل ويخرج كذا في الظهيرية * قال الفقيه رحمه الله تعالى يستحب للرجل أن يدارى مع الناس ينبغي أن يكون قول الرجل لينا ووجهه منبسطاً مع البر والفاجر والسني والمبتدع من غير مداينة ومن غير أن يتكلم بكلام يظن أنه يرضى بمذهبه كذا في السراجية * والرجل أن يدخل الدار التي آجرها وسلمها الى المستأجر لينظر حالها ويرم ما استمر منها باذن المستأجر وبغير اذنه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا باذن المستأجر كذا في التتارخانية * رجل أخذ من رجل شيئاً وهرب ودخل داره فلا بأس للأخوذ منه أن يتبعه ويدخل داره ويأخذ كذا في المحيط * رجل وقع له ألف درهم في دار انسان وخاف انه لو علم صاحب الدار بمنعه ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ينبغي أن يعلم بذلك أهل الصلاح وان لم يكن ثمة أهل الصلاح ان أمكنه أن يدخل ويأخذ ماله من غير أن يعلم به أحد فعل ذلك هذا اذا خاف على صاحب الدار وان لم يخف لا يحل له أن يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى يأذن له بالدخول أو يخرج المال اليه كذا في فتاوى قاضي خا * وفي اليتيمة سئل أبو الفضل الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله المحاكرون والنساء الذي يستعمله القصارون هل يعذرون في ذلك فقال لا بأس به وسئل عن سائل ابن أحمد فقال ما أحب ذلك والتحرز عنه أحب وسئل أبو حامد عن الخبر يستعمل في أهـ

المنفعة يمتنع ويستعمل هل يجوز قتال نعم يجوز وسئل عنها على بن أحمد فقال يكره ذلك وسألت أبا حامد عن الخطاف إذا اتخذ وكرا في البيت وهو يخزأ على الثياب أو الحصى وغير ذلك هل يعذر الإنسان في أن يدفعه ويسقطه على الأرض وفيه أولاد معارقال لأبل يصبر قال رضي الله تعالى عنه وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في كتاب الاستحسان أنه يكف كذا في التنازع كذا في رجل حفر بئرا في فناء قوم روى ابن رستم أنه يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذا في يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط الدار رجل ملكا وحفر فيها بئرا يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا ببناء الحائط كذا في فتاوى قاضي خان * يكره الكلام عند الوطء ولا يتكلم بعد الفجر إلى الصلاة الأخيرة وقبل بعدها أيضا إلى طلوع الشمس ويكره الضحك عند المصروع كذا في التنازع * سألته في جماعة لا يسافرون في صغر ولا يسدون بالأعمال فيه من النكاح والدخول ويتمسكون بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بشرى في بروج صغر بشرته بالجمعة هل يصح هذا الخبر وهل فيه نحوسة ونهي عن العمل وكذا لا يسافرون إذا كان القمر في برج العقرب وكذا لا يخيمون الثياب ولا يقطعونها إذا كان القمر في برج الأسد هل الأمر كذا وما قال أمانا يقولون في حق صغر فذلك شيء كانت العرب يقولونه وأمانا يقولون في القمر في العقرب أو في الأسد فانه شيء يذكره أهل النجوم لتنفيذ مقالتهم ينسبون إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذب محض كذا في جواهر الفتاوى * وان رأيت رؤيا بحبيبة جد الله تعالى لانها نعمة ثم ان شاء فصها على من يثق به وان شاء لم يقصها كذا في الوجيز للكردي * ويكره أن يقول الرجل سقينا بنو الثريا أو طلع سهيل فبردا الليل لان سهيل لا يأتي بالبحر والبرد وعن ابن عمر رضي الله عنه لا يقال استأثر الله كذا من عمله وعن النخعي لا يقال قراءة فلان أو سنة أبي بكر وإنما سنة الله وسنة رسوله وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا يقال اسلمت في كذا ولكن أسفلت لانه ليس الاسلام الله هكذا في الفتاوى العتبية * وتكره الإشارة إلى الهلال عند رؤيته تعظيما له أما إذا أشار إليه ليريه صاحبه فلا بأس به كذا في خزانة المفتين * وفي الفتاوى قال نصير سألت الحسن بن أبي مطيع عن نهر مغصوب أيجوز التوضؤ منه والشرب قال ان كان النهر في موضعه الذي كان فلا بأس به وان حوّل عن موضعه فإلى أكره أن ينفع به أحد وسئل أبو بكر عن نصب طاحونة وأجرى ماءها في أرض غيره بغير ما يب من نفس صاحبها قال لا يحل لمن يعلم بغصبها أن يشتري تلك الطاحونة ولا يستأجرها ولا يحمل إليها طعاما يطعم فيها باجرة أو طارية كذا في المحاوي للفتاوى * ولو كتب الشهادة وطلبوا الأداء وليس في الصك جماعة سواء أو هو أسرع قبول لا يسعه ترك أداء الشهادة وان كان سواء جماعة يؤدون الشهادة وسعه أن يمنع كذا في التنازعانية * رجل في يده حرفة واضع رجل لا يعرف حرفته مع صاحب اليد أن يهبه وهو يهب الثمن له أيضا ففعل ذلك وقبضه الرجل ومات في يده فعليه رد الثمن ولا يعذر ديانة في منعه من المشتري كذا في الغرائب * وفي التيمية سئل علي بن أحمد عن واحد من الاعرنة إذا دخل سكة ومعه خط فيه يعطى أهل السكة كذا كذا أخذوا واحدا ويحبسه في المسجد أو في موضع آخر هل للمأخوذ أن يقول أنت والفلان وفلان لمجبرانه يحكم أن هذا الخط على الكل وهو لا يقدر على أدائه هذا القدر بنفسه أم الواجب في حقه السكوت والصبر على ما ينقذه فقال الصبر أولى وسألت أبا الفضل الكرماني ويوسف بن محمد وجهير البوري وعمر المحافظ رجل له أولاد يتخذونهم لباسا ويقول عند ذلك هي عوارى في أيديهم حتى إذا قصد عن أخذهم صرفه إلى آخره احترازا عن ضمان يجب على الأب هل له ذلك أم الواجب عليه أن يملكهم ذلك أم الواجب عليه دفع حاجتهم وهي تندفع بالاعارة فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وهي تندفع

قوله يستعمل في أهداب المنفعة كذا في النسخة المجموع منها وفي نسخ الخط المنفعة وعبارة القيد وموضع الخبز للأهداب مكان الكثيراء يجوز فليست أم في تحرير المراد ولتراجع نسخة صحيحة من التنازعانية اه

مصححه

بالاحارة وكتب بذلك الى الحسن بن علي المرغيناني فقال له أن يدفع اللباس اليهم على وجه الاحارة
كما اجابوا وسألت أبا الفضل الكرماني هذا ويوسف بن محمد أن هذا الجواب في الزوجة فقال نعم كذا
في التتارخانية * رجل له أولاد فأقر بجميع ضياعه لولد فانه يأثم فلو أبطل قاض اقراره ان أبطل
بتأويل معتبر في الشرع وهو فقيه يجوز والا فلاه كذا ذكر وهذا اذا كان أولاده كلهم صلحاء أما اذا كان
بعضهم فاسقا فأقر بجميع ماله للصالح فلا يأثم كذا في جواهر الفتاوى * لا بأس برش الماء في الطريق
لتسكين الغبار والزياة على الحاجة لا تحل كذا في الملتقط * حبس بلع في قفص وعلفها لا يجوز كذا
في القنية * سئل بعضهم عن رجل وكل رجلا باحياء الموات له فاحياه الوكيل أهو للوكيل كما في التوكيل
في الاحتطاب والاحتشاش أم يقع للوكيل كما في سائر التصرفات من البيع والاحارة فقال ان أذن
الامام الموكل بالاحياء يقع له كذا في الغرائب * سئل علي بن أحمد عن وكل غيره وكالة مطلقة فقبلها
وأمر غيره بكتابة الوثيقة وكتبها ثم ضاعت تلك الوثيقة من الوكيل أو تزقت أو مزقتها ان سار هل يحل
للكاتب أن يكتب اخرى بعينها من غير زيادة ولا نقصان فقال نعم يجوز كذا في التتارخانية *
الخناق والساحي يقتلان لانهما يسعيان في الارض بالفساد وان تابا لم يقبل ذلك منهما وان أخذتا تابا
لم يقبل منهما يقتلان وكذا الزنديق المعروف الداعي وبه يغثي كذا في خزنة المقتنين * والله أعلم

﴿ (كتاب التحري) ﴾

وفيه أربعة أبواب

﴿ (الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه وشرطه وحكمه) ﴾

أما تفسيره فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقة كذا في المبسوط *
وأما ركنه فهو طلب الصواب بقلبه لان التحري يقوم به وأما شرط جوازه فقد سائر الادلة حالة اشتباه
المطلوب لان التحري انما جعل حجة حال الاشتباه وفقد الادلة لضرورة تجزئه عن الوصول اليه وأما
حكمه فوقع العمل صوابا في الشرع كذا في محيط السرخسي * رجلان تحريا فاصاب أحدهما دون
الآخر لم يستويا في الاجران المصيب اختص بصواب الاصابة كذا في مجموعة الفتاوى * اشتبه عليه
وقت الصلاة ان شك في الدخول يصبر حتى يتيقن بالدخول لا يتحري وار شك في الخروج ينوي تلك
الصلاة من ذلك اليوم كذا في جواهر الفتاوى * رجل صلى بالتحري الى الجهة في مغارة والسماء
مصحبة لكنه لا يعرف النجوم فتبين له أنه اخطأ القبلة قال استأذنا طهیر الدين المرغيناني تجوز صلاته
وقال غيره لا تجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالادلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرهما
فاما دقائق علوم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها كذا في الطهيرية * امرأة
مكفوفة لا تخدم بوجهها الى القبلة فان ضاق الوقت ولم تجد أحدا فانها تتحري وتصلى كذا في جواهر
الفتاوى * ذكر في باب صلاة المريض من الاصل مسألة تدل على أن التحري في باب القبلة كما يجوز
في خارج المصر يجوز في المصر وصورته اقوم مرضى في بيت بالليل امهم واحد وصلی بعضهم الى غير القبلة
وهم يظنون أنهم اصابوا يعني تحروا فصلاهم جائزة لانه يجوز ذلك من الاصحاء حالة الاشتباه فمن
المرضى أولى ووجه الاستدلال بها أن محمد ارجه الله تعالى حكمه بجواز صلاتهم من غير فصل بينما
اذا كان البيت في المصر أو خارج المصر عن أبي يوسف ارجه الله تعالى ان الرجل اذا كان ضيفا وكان
ايلا لم يجد أحدا يسأله فاراد أن يصلي تطوعا جاز له التحري وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى
في شرحه مسألة الضيف فقال اذا كان الرجل ضيفا في بيت انسان فنام القوم فاراد الضيف أن يتعبد

بالليل وكره أن يوقظهم ذكر أن بعض مشايخنا قالوا لا يجوز له التحري وبعضهم قالوا إن كان يريد إقامة المكتوبة لا يجوز له التحري وإن كان يريد تهيئ الليل يجوز له التحري قال شمس الأئمة المحلواني عن مشايخنا أن الصحيح لا يجوز له التحري في المصر لأنه يتوصل إلى إصابة الجهة بالسؤال أو يجسد من يسأله غالباً والمحكم ينبغي على الغالب قالوا وما ذكر في باب صلاة المريض محمول على البيت الذي يكون في الرباط ولا يكون ثمة ساكنون كذا في المحيط * رجل دخل في مسجد قوم فإن كان فيه رجل من أهله يجب السؤال ولا يجوز له التحري وإن تحري لا يجزئه إلا إذا أصاب وإن لم يكن أحد من أهله فصل على بالتحري ثم تبين أنه صلى إلى غير القبلة جاز وإن لم يتحر لا يجوز وإن كان في مسجد نفسه قال بعض المشايخ هو كالتبني وقال بعضهم هو كمسجد غيره في قنطرة الحجج رجلاً خرج إلى المغارة فتحري كل واحد ووقع تحريه على غير جهة صاحبه جازت صلاتهما فإن بدا أحدهما في وسط الصلاة أن يحول وجهه إلى صاحبه ويقعدى أن استقبل التكبير جاز والأفلا كذا في التتارخانية * وقدر كثير من مسائل التحري في القبلة في كتاب الصلاة * والله أعلم

❦ (الباب الثاني في التحري في الزكاة) ❦

وإن اشتبه عليه حال المدفوع إليه بعد ما تحري ووقع في أكبر رأيه أنه فقير أو أخبره المدفوع إليه أو عدل آخر أنه فقير أو رآه في زى الفقراء أو رآه جالساً في صف الفقراء أو رآه يسأل الناس ووقع في قلبه أنه فقير ففي هذه الوجوه كلها إن علم أنه فقير أو كان أكبر رأيه أنه فقير أو لم يعلم بشيء أو كان أكبر رأيه أنه غني أو علم أنه غني جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب كذلك إلا في فصل واحد وهو ما إذا علم أنه غني فإن في هذه الصورة لا يجزئه عن زكاة ماله عنده ثم على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا ظهر أن المدفوع إليه غني وجازت الصدقة عندهما هل يحل للقبض اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يطيب وقال بعضهم يطيب وقال بعضهم برده إلى المدعي على وجه التملك ثم المعطى هل يشاب على ذلك قال بعضهم يشاب ثواب الجاهل مع الناس والبر بهم ولا يشاب ثواب الصدقة واستشهد في الكتاب حجة لابي يوسف رحمه الله تعالى في المسئلة المختلف فيها قال وهو بمنزلة رجل توضع ألباءه على ثم تبين أنه كان غير طاهر وذكر أن هذا يجزئه ما لم يعلم فإذا علم أعاد قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى وتحت هذا اللفظ فائدة عظيمة فإنه جعل تلك الصلاة مجزئة ما لم يعلم أنها فاسدة في الحقيقة قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل صلاة وقعت فاسدة وهو يظن أنها وقعت جائزة فبات قبل العلم لم يعاتب والعبرة لما عنده لا لما عند الله قال رحمه الله تعالى وهو نظير ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى أمة ووطئها مراراً ثم استخف أن وطئها حلال له ولا يسقط احصائه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الوطء حرام إلا أنه لا أثر عليه كذا في المحيط * والله أعلم

❦ (الباب الثالث في التحري في الثياب والمساليخ والأواني والموتى) ❦

إذا كان مع الرجل ثوبان أو ثياب وبعض نجس والبعض طاهر فإن أمكن التمييز بالعلامة يميز وإن تعذر التمييز بالعلامة أن كانت الحالة حالاً لا يضطر بأن لا يجسد ثوباً طاهراً بيقين واحتجاج إلى الصلاة وليس معه ما يغسل به أحد الثوبين أو أحد الثياب يتحري وإن كانت الحالة حالاً لا اختيار فإن كانت الغلبة للطاهر يتحري وإن كانت الغلبة للنجس أو كان على السواء لا يتحري كذا في الذخيرة * وإذا وقع تحريه في الثوبين على أحدهما أنه هو الطاهر فصل في الظاهر ثم وقع أكبر رأيه على أن الآخر

فقال طاهر فصل في فيه العصر لا يجوز لأتاحتين حكمنا بجواز الطهر فيه فإن الطاهر ذلك الثوب ومن
 ضروريته الحكم بنجاسة الثوب الآخر فلا يعتبر كبير رأيه بعد ما جرى الحكم بخلافه فإن استيقن
 أن الذي صلى فيه الطاهر هو النجس أعاد صلاة الطاهر وكذلك لو لم يحضرة تحري ولو كانه أخذ أحد الثوبين
 فصل في فيه الطاهر فهذا وما لوفعله بالتحري سواء لأن فعل المسلم محمول على النجاسة ما لم يتبين الفساد فيه
 فيجعل كان الطاهر هذا الثوب ويحكم بجواز صلاته أن تبين خلافه ولو كان له ثلاثة أثواب فتحري وصلى
 الطاهر في أحدها وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في الثالث ثم صلى العشاء في الأول فصلاة الطاهر
 والعصر جائزة وصلاة المغرب والعشاء فاسدة لأنه لما صلى الطاهر والعصر في الأول والثاني وقد حكم
 بطهارتهما فتعين الثالث للنجاسة فلم تجز المغرب فيه وحين صلى العشاء في الثوب الطاهر فقد صلى وعليه
 قضاء المغرب فلم تجز أيضا مراعاة الترتيب وفي رواية أخرى صلاة العشاء جائزة كذا في محيط السرخسي
 * وفي النوادر إذا كان أحد الثوبين نجسا فصل في أحدهما الطاهر من غير تحريه صلى في الآخر العصر
 ثم وقع تحريه على أن الأول طاهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا لم يصل شيئا وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى صلاة الطاهر جائزة كذا في المحيط * في النوادر رجلان في السفر ومعهما ثوبان
 أحدهما طاهر والآخر نجس وصلى أحدهما في الثوب بالتحري وصلى الآخر في الثوب الآخر بالتحري
 تجوز صلاة كل واحد منهما منفردا ولو أم أحدهما واقتدى به الآخر فصلاة الإمام جائزة دون صلاة
 المقتدى كذا في الذخيرة * رجلان تلبعا فسال من أحدهما قطرة دم وجد كل واحد منهما أن ذلك
 منه فصل كل واحد منهما منفردا جازت صلاته ولو اقتدى أحدهما بالآخر لا تجوز صلاته ومن هذا الجنس
 مسألة أخرى ثلاثة نفر تلبعا فسال من أحدهم قطرة من دم أو فسا أحدهم أو ضط ثم جددوا جميعا ثم أم
 أحدهم في الطاهر والثاني في العصر والثالث في المغرب فصلاة الطاهر جائزة للكل ولا تجوز صلاة
 العصر لا امام المغرب ولا تجوز صلاة المغرب لا امام الطاهر والعصر رواية واحدة وفي إمام المغرب روايتان
 وقال أبو القاسم تجوز الصلوات كلها كذا في المحيط * إذا كان الرجل في السفر ومعه أوان بعضهما نجس
 وبعضهما طاهر ان كانت الغلبة للطاهر يجوز التحري حالة الاختيار وحالة الاضطراب للشرب والوضوء
 جميعا وان كانت الغلبة للنجس أو كانا سواء ان كانت الحالة حالة الاختيار لا يتحري للوضوء ولا للشرب ولا للوضوء
 وان كانت الحالة حالة الاضطراب يتحري للشرب بالاجماع ولا يتحري للوضوء عندنا ولكنه يقيم كذا
 في الذخيرة * وفي الكتاب يقول إذا كانت الغلبة للماء النجس يريق الكل ثم يقيم وهو ذا احتياط
 وليس بواجب ولكنه ان أراق فهو أحوط لم يكن تيمم في حال عدم المساء بيقين وان لم يرق أجره أيضا
 والمطحاوي رحمه الله تعالى يقول في كتابه يخلط المسائين ثم يقيم وهو أحوط لأن بالاراقة ينقطع عنه
 منفعة وبخلط لا فان بعد الخلط يسقى دوابه ويشرب عند تحقق العجز فهو أولى وبعض المتأخرين
 من أئمة بلخ كان يقول يتوضأ بالاناءين جميعا احتياطاً لأنه يثق بزوال الحدث ولستنا نأخذ به هذا لأنه
 إذا فعل ذلك كان متوضئاً بقاءة يثق بنجاسته وتنجس أعضاؤه خصوصاً رأسه فإنه بعد المسح بالماء
 النجس وان مسح بالماء الطاهر لا يطهر فلامعنى الأمر به كذا في المبسوط * وان توضأ بالمسائين وصلى
 فإنه تجزئه صلاته إذا مسح في الموضعين من الرأس كذا في محيط السرخسي * إذا اختلط اناؤه بأواني
 أحسابه في السفر وهم غيب قال بعضهم يتحري ويأخذ أنية ويتوضأ بها بمنزلة طعام مشترك بين جماعة
 غاب أحسابه واحتاج الحاضر إلى نصيبه فرفع قدر نصيبه وكذا رقيقه إذا اختلط بأرغفة صاحبه
 قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري في الأواني والأرغفة ولكن يتربص حتى يجيء أحسابه وهذا
 كله في حالة الاختيار وأما في حالة الاضطراب فجاز التحري في الأحوال كلها كذا في الذخيرة *

إذا كان للرجل مساليج بعضها ذبيحة وبعضها ميتة فإن أمكن التمييز بالعلامة يميز في الوجوه كلها ويباح التناول وإن تعذر التمييز بالعلامة فإن كانت الجمالة حالة الاضطرار يعني به أن لا يجد ذكبة يتيقن واضطر إلى الأكل يتناول بالتجري على كل حال وإن كانت الجمالة حالة الاختيار فإن كانت الغلبة للحرام أو كانا سواء لم يجوز التساول بالتجري وإن كانت الغلبة لللال يجوز التساول بالتجري كذا في المحيط * ومن العلامة أن الميتة إذا ألقيت في الماء يطفو الماء ما بقي من الدم فيها والذي ذكبة يرسب وقد يعرف الناس ذلك بكثرة النسيس وبسرعة الفساد اليها ولكن هذا كله ينعدم إذا كان المحرام ذبيحة المجوسى أو ذبيحة مسلم تركه التسمية عمدا كذا في المبسوط * وإن كان السم أو الزيت غالبا لا يحل أكله ويحل الانتفاع به فيما سوى الأكل لأن الغلبة لما كانت لللال صار المغلوب فيها كالكا حكمة فاعتبرنا كون المحرام المغلوب كالمالك في حق الانتفاع في غير الأكل إذا نجاسة غير ممانعة من الانتفاع فيما سوى الأكل فإنه يجوز الانتفاع بالارواث بالقاعش في الاراضي وبالتراب النجس واعتبرنا قيام المحرام حقيقة في حق حرمة الأكل احتياطا كذا في محيط المرعى * والله أعلم

❦ (الباب الرابع في المتفرقات) ❦

رجل له أربع جوارع متق واحدة منهم ثم نسبها لمسبعة أن يتجرى للوطه وكما لا يتجرى للوطه ههنا لا يتجرى للبيع ولا يخلى المحاكم بينه وبينه حتى تبين المعقبة فإن باع ثلاثا من الجوارى بحكم الحاكم يجوز بيعهن وجعل الباقية هي المعقبة ثم رجع اليه مما باع شئ بشراء أو هبة أو ميراث لم يسع له أن يطأهن لأن القاضى قضى في ذلك بغير علم ولا معتبر بالقضاء بغير العلم إلا أن يتزوجها فإن تزوجها فلا بأس بوطئها لأنها إذا كانت حرة فالنكاح يثبت ويدينها صحيح وإن كانت أمة فهي حلال له بالمالك هكذا في المبسوط * لكل واحد جارية أعنت أحدهم جاريته ثم لم يعرفوا المعقبة فلكل واحد أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها معقبة كذا في محيط المرعى * فإن كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذى أعنت فأحب إلى أن لا يقربها وإن قرب لم يكن ذلك عليه حراما حتى يتيقن ولو اشتراه جميعا رجل واحد قد علم ذلك لا يحل له أن يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعقبة ولو اشتراه الواحد حتى يحل له وطؤها فإن وطئهن ثم اشترى الباقية لم يحل له وطؤها شئ منهم ولا يبعه حتى يعلم المعقبة منهم وكذلك إن كان المشتري أحد أصحاب الجوارى كذا في المبسوط * له عشر خواب من خل وجد في أحدها فارة ميتة وأخرجها ثم نسي تلك الخباية فإنه يرسل فيها الهرة فعلى أيتها جاست فهي النجسة والبواقي طاهرة كذا في القنية * والله أعلم

❦ (كتاب احياء الموات) ❦

ومعه بابان

الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات وفي بيان ما يثبت للمالك في الموات وما يثبت به الحق فيه دون المالك وبيان حكمه ❦

أما تفسيره فالارض الموات هي ارض خارج البلد لم تكن ملكا لا حاد ولا حقاله خاصا ولا يكون داخل البلد موات أصلا وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطب الاهلها ومرعى لهم لا يكون مواتا حتى لا يملك الامام اقطاعها وكذلك ارض الملح والقار ونحوهما مما لا يستغنى عنها المسلمون لا تكون ارض موات حتى لا يجوز للامام أن يقطعها إلا حاد وهل يشترط أن يكون بعيدا من العمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى إن يجرى فيها من البلدة جزء ماء أو أجرة عقامة لم يكن ملكا

لاحد يكون أرض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الطحاوي لا يكون والصحيح جواب ظاهر الرواية فان الموات اسم لما لا ينتفع به فاذا لم يكن ملكا لا حد ولا حقا خاصا له لم يكن منتفعا به فكان مواتا بعيدا عن البلدة أو قريبا منها كذا في البدائع * قال القدوري هنا كان عاديا أي قدم خرابه لا مالك له أو كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد عن القرية بحيث اذا وقف انسان من أقصى العامر فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات وقال القاضي فخر الدين وأصح ما قيل فيه أن يقوم الزجل على طرف عمران القرية فينادي بأعلى صوته الى أي موضع ينتهي اليه صوته يكون من فناء العمران لأن أهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع رعى المواشي أو غيره وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف له مالك والدعد عن القرية على ما قال شرمه أبو يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر انقطاع ارتفاق أهل القرية عنه حقيقة وان كان قريبا من القرية وشمس الأئمة اعتمد على ما اختاره أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في السكافي * ويملك الامام اقطاع الموات فلما أقطع الامام انسانا فتركه ولم يعمره لا يتعرض له الى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين فقد طامد مواتا له أن يقطعه غيره والمالك في الموات يثبت بالاحياء باذن الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس الاحياء ويملك المزمي بالاحياء كما يملك المسلم كذا في البدائع * ومن أحيا أرضا ميتة بغير اذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يملكها وذكر الناطقي أن القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك كذا في فتاوى قاضي خان في آخر كتاب الزكاة * ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قبل الثاني أحق بها بالاصح أن الاول أحق بها لانه يملكها بالاحياء فلا تخرج عن ملكه بالتترك وان حفر الارض لا يملكها لانه ليس باحياء في الصحيح لان الاحياء جعلها صاحبة للزراعة والتجوير بوضع علامة من حجر أو بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك وتنقية عشبها ووجهه حولها أو باحراق ما فيها من الشوك وغيره وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو أولى بها فلا تؤخذ منه الى ثلاث سنين فلا يبنى لاحد أن يهيئ ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فاذا أحياء غيره قبل ضمها ملكها كذا في التبيين ومن تجر على أرض موات شبه المارة فقد أحياءها لانه يكون بمنزلة البناء ولو حوطها وسفها بحيث يعصم المساقفة يكون احياء كذا في محيط المرخسي * وتفسير الاحياء أن يبنى عليها أو يغرس فيها أو يكرها أو يسقيها كذا في الخلاصة * وأراضي ما وراء النهر وخوارزم ليست بموات لدخولها في القسمة وتصرف الى أقصى مالك أو بائع في الاسلام أو ورثته وان لم يعلم فيمنئذ التصرف الى المحاكم كذا في الوجيز لا كدرى * والاراضي المملوكة اذا انقضت أهلها فهي كاللغة وقيل كالموات كذا في الذخيرة * ولو بنى فيها بناء أو زرع زرعاً أو جعل للأرض مسناة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيرهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان عمراً أكثر من النصف يكون احياء لها وما بقي وان عمر نصفها لم يعمر دون ما بقي ففسد اعتبار الكثرة هكذا في محيط المرخسي * وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الموات في وسط ما يهيئ يكون احياء للكل وان كان الموات في ناحية لا يكون احياء لمسايق كذا في التتارخانية * وقد راس سماعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان حفر فيها بئرا فساق اليها ماء فقد أحياءها زرع أو لم يزرع ولو حفر فيها أنهار لم يكن احياء الا أن يجري فيها الماء فيمنئذ يكون احياء وان أحرق فيها حشيشا فليس باحياء كذا في محيط المرخسي * ولو كان أجمة أو غيضة فقطع قصبها أو أشجارها فسواها فهو احياء كذا في الغيائية * وكل رجلا باحياء الموات له فأحياء فهو ولو كل ان أذن الامام له في الاحياء كذا في القية * ولا يجوز احياء ما قرب من

العامر عندنا كذا في الكنز * وما ترك الغرات أو الدجلة فعبدل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه
 لم يجز احيائه لمحاجة العامة الى كونه نهرا وان كان لا يجوز أن يعود اليه فهو الموات كذا في السراج
 الوهاج أرض غرقت وصارت بحرا ثم نصب الماء عنها أو خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قليل هي
 للمالك القديم وقيل لمن أحيها كذا في القنية * امام أمر رجلا أن يعمد أرضا ممتدة على أنه ينتفع بها
 ولا يكون المالك له فأحيها لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده
 لا يملك الأرض الا باذن الامام فاذا لم يأن له الامام بالملك لا يملكه كذا في المضمرة * رجل أحي
 أرضا ممتدة ثم جاء انسان وأحي أراضي حولها حتى أحاط الأحياء بحوائطها الاربعة كان له أن يتطرق
 الى أرضه من الأرض التي أحيها آخر فان جاء اربعة وأحي كل واحد منهم جانباً حتى أحاط أحياءهم
 بها كان له أن يتطرق الى أرضه من أي أرض شاء اذا أحيوا جوانبها معا كذا في الظهيرية * ولو حفر
 بئر في الموات وبقي يدينه وبين الماء ذراع ثم حفره آخر فالاول أحق به الا أن يعلم أنه تركه وقد يشهر
 ولو حفره مقدار ذراع فهو تجميع وليس بأحياء كذا في الغياثة * واذا كان نهر مثل دجلة عليه محتطب
 ومرحلة فهو لمن أحياء الا أن يكون فناء قرية فسدت فناءهم فيمنع وللولي أن يقطع من طريق المجادة أن لم
 يضر ذلك بالمسلمين قال وليس ذلك الا للبيعة ولن ولاه كذا في المحيط * واذا حفر بئر في أسفل جبل
 ملكه الى أعلاه كذا في الغياثة * وأما بيان حكم أرض الموات فله حكمان أحدهما حكم المحريم
 والثاني حكم الوظيفة أما الاول فالكلام فيه في موضعين أحدهما في أصل المحريم والثاني في قدره أما
 أصله فلا خلاف في أن من حفر بئر في أرض الموات يكون لها حريم حتى لو أراد غيره أن يحفر في حريمها
 أن يمنعها وكذا العين لها حريم بالاجماع وأما تسديره فحريم العين خمسمائة ذراع بالاجماع كذا
 في البدائع * ثم قيل هو خمسة مائة ذراع من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وجسمه وعشرون ذراعاً
 والاصح أنه خمسة مائة ذراع من كل جانب والمذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك سبع
 قبضات فكبر منه قبضة كذا في التبيين * وحريم بئر الوطن أربعون ذراعاً كذا في البدائع *
 قيل الاربعون من الجوانب الاربع من كل جانب عشرة والصحيح أن المراد أربعون ذراعاً من كل جانب
 كذا في التبيين * وأما حريم بئر الناضح فستون ذراعاً في قوله ما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 لا أعرف الا أنها أربعون ذراعاً وبه يقتضيه ذكر الصدر الشهيدي في قضاء المجامع الصغير أن من أحي نهراً
 في أرض موات قال بعضهم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحق له حريمًا وعندهما يستحق
 والصحيح أنه يستحق له حريمًا بالاجماع وذكر في النوازل وحريم النهر من كل جانب نصفه عند أبي
 يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من كل جانب مقدار عرض النهر والعنق على قول
 أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القباوي الكبير * وأما الحكم الثاني حكم الوظيفة فان أحيها
 مسلم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت من حيز أرض العشر فهي عشريه وان أحيها من حيز
 أرض المخرأج فهي نواجية وقال محمد رحمه الله تعالى ان أحيها بماء العشر فهي عشريه وان أحيها
 بماء المخرأج فهي نواجية وان أحيها ذمي فهي نواجية كيف ما كانت بالاجماع وهي من مسائل كتاب
 العشر والمخرأج كذا في البدائع * وروى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر حريم الناضح ستون ذراعاً
 الا ان يكون الجبل سبعون ذراعاً فيجوز تذكور له المحريم بقدر الجبل حتى يتأهل له الانتفاع بالبئر كذا
 في محيط السرخسي * واذا احتفر الرجل بئراً في مقبرة باذن الامام فجاء رجل آخر واحتفر في حريمها
 بئراً كان للاول ان يسد ما احتفره الثاني وكذلك لو بني أو زرع أو أحدث فيه شيئاً للاول ان يمنعه من
 ذلك المالك ذلك الموضع وما عطف في بئر الاول فلا ضمان عليه فيه لانه غير ممتدة في حفره وما عطف في بئر

الثاني فهو ومضمون عدلي الثاني لانه متعدي في نفسه ولو ان الثاني حفر بئر بأمر الامام في غير حريم الاول وهي قرية منه فذهب ماء بئر الاول وعرف ان ذهاب ذلك من حفر الثاني فلا شيء عليه كذا في المبسوط * من اخرج قناة في ارض موات استحق المحريم بالاجماع ثم بئى قدر يستحق قال محمد في الكتاب القناة بمنزلة البئر فاما من المحريم ما للبئر ذكر هذا القدر ولم يزد عليه الا ان مشايخنا زادوا على هذا فقوالوا القناة في الموضع الذي يظهر الماء منه على وجه الارض بمنزلة العين الفوارة فيكون لها من المحريم حيث مثل ما للعين جسمائة ذراع بالاجماع اما في الموضع الذي لا يتبع الماء على الارض القناة بمنزلة النهر لانه يجري تحت الارض كذا في المحيط * ثم استحقاق المحريم من كل جانب في الموات من الاراضى فيما لاحق لاحد فيه فاما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انسان بئرا وجاء احد وحفر بئرا على منتهى حذريه فانه لا يستحق المحريم من الجانب الذي هو حريم صاحب البئر الاول وانما يستحق من الآخر مما لاحق لاحد فيه كذا في النهاية * قناة بين رجلين أحى أحدهما أرضاً ممتدة ليس له أن يسقيهما من القناة أو يجعل شربها منها لأنه يريد أن يستفضل على شريكه لأنه لم يكن لهذه الأرض شرب من هذه القناة وليس لاحد أن يستفضل على شريكه الا باذنه كذا في محيط السرخسي * من غرس شجرة باذن الامام هذا الكل أو بغير اذن الامام عندهما هل يستحق لها حريم حتى لو جاء آخر وأراد أن يغرس بجانب شجرته سجد اهل له أن يمنعه عن ذلك ثم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب ومشايخنا قالوا يستحق مقدار خمسة أذرع به وردت السنة كذا في المحيط * واذا حفر رحلان بنفقتهما بئر في أرض الموات على أن تكون البئر لأحدهما والمحريم للآخر لم يجز لانهما اصطلا على خلاف موجب الشرع فان الشرع جعل المحريم تبعاً للبئر ليكن صاحبه الانتفاع بالبئر فكان المحريم لما لك البئر فان كانت البئر لواحد كان المحريم له وان كانت البئر بينهما ما كان المحريم بينهما ولو شرط أن يكون المحريم والبئر بينهما على أن ينفق أحدهما أكثر لم يجز ويرجع صاحب الاكثر بنصف الفضل لانهما اشتركا في انراز مباح ليكون المباح بينهما شركة والشركة في احرار المباح تقتضي أن تكون النفقة على قدر الملك فاذا شرط زيادة النفقة على أحدهما لم يصح الشرط ويرجع بالزيادة على صاحبه لانه أنفق عنه بأمره كذا في محيط السرخسي * اذا شرطوا أن يحفروا نهراً ويحيوا أرضاً والنهر لواحد والارض لآخر لم يجز حتى يكونا بينهما ما واداً كانا بينهما فليس لأحدهما أن يسقي أرضه خاصة وان شرطوا على بعضهم من النفقة أكثر لم يجز ويرجع كذا في التتارخانية * نهرا ن لقريتين في مكان واحد وقع الاختلاف في حريمهما فما كان مشغولاً بتراب أحد النهرين فهو في أيدي أهل ذلك النهر والقول في ذلك لهم ولا يصدق الآخرون على دعواهم فيه الابينة وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب أحدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين أهل القريتين نصفاً الا أن تقوم لاحدى القريتين بينة أن ذلك لهم خاصة وقد مر نحوه في آخر كتاب المزارعة كذا في الكبرى * من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يتيم بنية على ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له مسنة تمتد على ما يلقى عليها طمينة كذا في شرح القدوري * من بنى قصر في مفازة لا يستحق لذلك حريماً وان كان يحتاج اليه لالقاء الكساة لانه يمكن الانتفاع بالقصر بدون المحريم ولا يقاس على البئر لان حاجته اليه دون حاجة صاحب البئر الى المحريم كذا في الكافي والتبيين * بئر رجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضي خان * أراد أن يحفر بئرا في مسجد من المساجد أو في محلة فان لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قاله ههنا وقد ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة انه لا يحفر في المسجد

بثروم جفرها فهو ضامن لما حفره والقوي على المذ كوره نالك كذا في الفتاوى الكبرى * والله أعلم

﴿ (الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحها) ﴾

والانهار ثلاثة منها ما يكون كربه على السيلطان ومنها ما يكون كربه على اصحاب النهر فاذا امتنعوا بحجرون على ذلك ومنها ما يكون كربه على اصحاب النهر فاذا امتنعوا لا يجبرون أما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالغرات ودجلة وجحون وسيحون والنيل وهو نهر في اروم اذا احتاج الى الكرى واصلاح شطه يكون على السيلطان من بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كربه ويخرجهم لاجله فان ارادوا جسد من المسلمين ان يكرى منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضر بالعمامة فان اضر بالعمامة بان ينكسر شط النهر او يحاف منه الغرق يمنع من ذلك وأما الذي يكون كربه واصلاحه على اهل النهر فان امتنعوا أجبرهم الامام على ذلك فهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليه قري واحتاج الى الكرى والاصلاح كان ذلك على اهل النهر فاذا امتنعوا أجبرهم لان فساد ذلك يرجع الى العمامة وفيه تقليل المياه على اهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكرى يرجع الى العمامة أجبرهم على الكرى وليس لاحد ان يكرى من هذا النهر نهر الارضه اضر ذلك بأهل النهر ولم يضر ولا يستحق هذا الماء الشفعة وأما النهر الذي يكون كربه على اهل النهر واذا امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكاهوا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر عشرة فسادونها وعليه قرية واحدة يقسم ماؤه فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفعة وقال بعضهم ان كان لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لسادون الالف فهو خاص وأصح ما قيل انه يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار رأي الاقوال بل شاء ثم في النهر الخاص لو اراد بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقيون قال أبو بكر بن سعيد البخني رحمه الله تعالى لا يجبرهم الامام ولو حفره الذين طلبوا المحفر كانوا متطوعين وقال أبو بكر الاسكافي يجبرون على ذلك وذكر الخصاص في النفقات ان القاضي يأمر الذين طلبوا الكرى بالكبرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الاخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان اراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الارواية لا يجبرهم الامام وقال بعض المتأخرين يجبرهم الامام فاذا اجتمعوا على كرى النهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البداءة بالكبرى من أعلاه فاذا جاوز أرض رجل رفع عنه مؤنة الكبرى وكان على من بقي وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون الكرى عليهم جميعا من أول النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضي وليس على اهل الشفة من الكرى شيء لانهم لا يحصون ويقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أخذوا في القوي كذا في فتاوى قاضي خان * وبيانه أن الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فمؤنة الكرى من أول النهر على كل واحد منهم عشرة المؤنة الى أن يجاوز أرض أحدهم فحينئذ تكون مؤنة الكرى على الباقيين تساعيا الى أن يجاوز أرض أخرى ثم يكون على الباقيين اثمانا على هذا التفصيل الى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم أعشارا من أول النهر الى آخره كذا في السكافي * وان كانت فوهة النهر لا أرضه في وسط أرضه فكبرى الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول أبي حنيفة اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط وقال بعضهم لا يسقط ما لم يجاوز أرضه وهو الصحيح ومتى جاوز الكبرى أرضه هل له أن يفتح الماء يسقي أرضه قال بعضهم له ان يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل الشركاء ولهذا قال المتأخرون يبدأ بالكبرى من أسفل النهر كذا في الظهيرية * وأما الطريق

الخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا وقعت الحاجة الى اصلاحه من أوله الى آخره فاصلاح أوله عليهم بالاجماع فاذا بلغوا دار رجل منهم هل يرفع عنه مؤنة الاصلاح لازواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه ما يكابر الفقيه ابي جعفر رأيت في كتب بعض مشايخنا انه يرفع عنه بالاتفاق واما اذا كان النهر عظيما عليه قري يشربون منها هي التي تدعى بالفارسية (كام) فاتفقوا على كرى هذا النهر فبلغوا فؤمة غمر قرية هل يرفع عنهم مؤنة الكرى فلارواية في هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام ذكر هذه المسئلة في السوادروا أنه يرفع عنهم مؤنة الكرى بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع عنهم مؤنة الكرى ما لم يجاوز الكرى اراضي قريتهم كذا في المحيطة * والله أعلم

(كتاب الشرب) *

وفيه خمسة أبواب

(الباب الاول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه) *

اما تفسيره شرعا فانه يصيب من الماء للاراضي لا لغيرها واما ركنه فالماء لان الشرب يقوم به واما شرط حله أن يكون ذا حظ من الشرب واما حكمه فالارواء لان حكم الشيء ما يقع له لاجله وانما يشرب الارض لتروى كذا في محيط المرتضى * المياه أنواع الاول ماء البحر وهو عام لجميع المخلوق الا يتفادع به بالشفة وسقى الارض وشق الاتهار حتى ان من أراد أن يكرى نهر ارضه الى أرضه لم يمنع من فلاك والانتفاع بماء البحر كالانتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أى وجه شاء والثاني ماء الاودية المعظام كبحون وسيحون ودجلة والفرات والنيل للناس فيها حق الشفة على الاطلاق وحق سقى الارض بل أن أحب واحدا رضامته وكري منها نهر الشفة ان كان لا يضر بالمعاملة ولا يكون النهر في ملك أحد ولم نصب الارحية والدولة ان كان لا يضر بالمعاملة وان كان يضر بالمعاملة فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بأن يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر تضيقه فتغرق القرى والاراضي وكذا شق الساقية والدالية والثالث ما يجري على نهر خاص لقرية ولغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقى الدواب والرابع ما أحرز في حب وتحوه فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا بدون اذن صاحبه وله بيعه لاهل ملكه بالاحراز فصار كالصيد والحشيش الا انه لا قطع في سرقته لقيام شبهة الشركة فيه حتى لو سرقه انسان في موضع يعز وجوده وهو يساوى تصالبا لم يقطع يده كذا في خزائن المفتين * الماء الذي في بئر رجل أو حوض رجل فغيره نوع شركة من حيث الشفة وسقى دوابه حتى اذا أخذ انسان من حوض غيره أو بئر ماء للشرب فليس لصاحب الحوض والبئر ان يسترده فان كانت الشفة ثانيا على الماء كله ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له منع ذلك وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان في هذا الفصل اختلاف المشايخ واكثرهم على ان لصاحب الماء ولاية المنع هكذا في الذخيرة * وفي العميون نهر في مدينة اجراء الامام للشفة فأراد بعض الناس ان يتخذ عليه بساتين ان لم يضر بأهل الشفة وسعه ذلك وان اضر لا يسعه ذلك كذا في التتارخانية * نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضأ ويسقى دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقى منه أرضا وشجرا أو زرعاً ولا أن ينصب دولا على هذا النهر لارضه وان أراد أن يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقى زرعاً أو شجرة احتلف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له ذلك ولا هل النهر ان يمنعوه كذا في فتاوى قاضي خان والوجه - * وقال بعضهم لا يمنع من ذلك وهو الاصح هكذا في الهداية والكافي

والثيدين والظهيرية * وان أراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر ان يسقوا دوابهم منه قالوا ان كان
الماء لا يتقطع بسقي الدواب ولا يغني ليس لاهل النهر ان يمنعوهم وان كان الماء يتقطع بسقيهم بان كان
الابل كثيرة صكار لهم حق المنع وقال بعضهم ان كان تنكسر ضفة النهر ويخرب بالسقي كان لهم
حق المنع والا فلا وكذا العين والحوض الذي دخل فيه الماء بغير احرار واحتياال فهو بمنزلة النهر
الخاص واخته فوافي التوضؤ بماء السقاية جوزه بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز للافلا
وكذا كل ماء اعتد للشرب حتى قالوا في الحياض التي أعدت للشرب لا يجوز من التوضؤ يمنع منه وهو
الصحيح ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته ليشرب أهله وليس لاحد ان يسقي أرضه أو زرعه من
نهر النهر أو عينه أو قناته اضطر لذلك ولم يضطر وان سقي أرضه أو زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان
عليه فيما أخذ من الماء وان أخذ مرة بعد مرة يؤذبه السلطان بالضرب والمحبس ان رأى ذلك كذا
في فتاوى قاضي خان * ولو أراد رجل اجنبي أن يأخذ من النهر الخاص أو من حوض رجل أو من
بئر رجل ماء بالمجرة للتوضؤ أو لغسل الثياب هل له ذلك ذكر الطحاوي انه له ذلك وعليه أكثر المشايخ
كذا في الذخيرة * ولو كانت البئر أو العين أو الحوض أو النهر في ملك رجل فله أن يمنع من يريد
الشفقة من الدخول في ملكه اذا كان يحدهما آخر يقرب هذا الماء في غيره ملك أحد لانه لا يتضرر به
وان كان لا يجيد ذلك ليل اصحاب النهر امان أن تخرج الماء اليه أو تتركه ليأخذ بنفسه بشرط أن لا يكسر
ضفته لان له حق الشفقة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقر ما في أرض
مملوكة له أما اذا احتقرها في أرض موات فليس له منعه عن ذلك لان الموات كان مشتركا والمفسر
لاحياء حق مشترك وهو الدخول والخروج فلا يقطع الشفعة ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على
نفسه ودابته العطش له ان يقاتله بالسلاح وان كان الماء محجوزا في الاواني فليس على الذي يخاف
الهلالة من العطش ان يقاتل صاحب الماء بالسلاح على المنع ولكن يقاتله على ذلك بغير سلاح كذا
في البكافي * هذا اذا كان معه ماء كثير فان لم يكن كثيرا فهو على وجهين أحدهما أن يكون الماء
مقدرا ما يردونهما أو كان يكفي لأحدهما فان كان يردونهما كان للضطر أن يأخذ منه البعض
ويترك البعض وان كان لا يكفي الا لأحدهما فإنه يترك الماء للمالك كذا في النهاية * (وأما الكلاء
فعلى أوجه) أحدها أن يكون في أرض مباحة فالناس فيه شركاء في الاحتشاش والرعي كاشركة
في ماء البئر والثاني أن يكون في أرض مملوكة له نبت بنفسه من غير انبات لا يمنعه صاحب الأرض
قبل الاحرار الا أن له أن يمنع الناس من الدخول في أرضه لأجل الكلاء قال مشايخنا اذا وقعت المنازعة
بين صاحب الأرض وبين من يريد الكلاء كان المريد الكلاء يبعد الكلاء في أرض مباحة قريبة
من تلك الأرض فلصاحب الأرض أن يمنعه من الدخول وان لم يجد يقال لصاحب الأرض امان
تعطيه الكلاء أو تاذن له بالدخول فيما حذقه كذا في محيط السرخسي * وإما أن يثبت صاحب
الأرض بأن سقي أرضه وكرها المنبت فيها المحشيش لدوابه فهو أحق بذلك وليس لاحد أن ينتفع بشيء
منه الا برضاه لانه كسبه والكسب للمالك كذا في المبسوط * ولو دخل انسان أرضه بغير اذنه
فاحتش ليس له حق الاسترداد منه سواء كان قاه أو قام عليه أو لم يبق عليه في طاهر الرواية ولا يجوز
بيعه أيضا وعن مشايخنا المتأخرين انه اذا قام عليه صاحب الأرض وسقاه فقد ملكه فيجوز بيعه وله
الاسترداد ان احتشه أحد بغير اذنه ولا يجوز بيع ما نبت في أرضه من المحشيش الا اذا طعمه فعزله
يجوز بيعه وله أن يسترد من أخذ منه وكذلك لا يجوز اجارة المراعى فان أراد الحيلة في جوارزه فله
يؤاجر قطعة من أرضه معلومة ثم يبيع له كلاءه كذا في المضمرات * ثم تفسير الكلاء كل ما ينجم على

وجه الأرض أي ينسط وينتشر ولا يكون له ساق فهو كالأشجار وما كان له ساق فهو شجر فعملى هذا قالوا
 الشوك الأجر والشوك الأبيض يقال له العرق من الشجر لا من السكك حتى لو ثبت في أرض إنسان
 وأخذ غيره كان لصاحب الأرض أن يسترد منه فاما الشوك الأخضر اللين الذي تأكله الأبل عن
 محمد رحمه الله تعالى في النوادر فيه روايتان في رواية جعله من جملة السكك وفي رواية جعله من الشجر
 وليس فيه اختلاف الرواية بل أراد بما قال أنه بمنزلة السكك ما ينسط منه على وجه الأرض ولا يكون له
 ساق وأراد بما قال أنه من جملة الشجر إذا كان له ساق فحاصلها ما يقوم على ساق إذا ثبت في أرض
 إنسان فهو له ولا يكون مشترك بين الناس كذا في محيط السرخسي * والشوك والشوك كالسكك
 والقيروان والزرنج والقيروان كالشجر ومن أخذ من هذه الأشياء ضمن كذا في خزنة المفتين * وفي المنتقى
 قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كان الحطب في المروج وهي ملك لرجل فليس لأحد أن يحط بها
 إلا بإذنه وإن كانت في غير ملكه فلا بأس بأن يحطب وإن كان ينسب إلى قرية وأهلها كذا في الذخيرة *
 وفي الكبري وإن كان ينسب ذلك إلى قرية وإلى أهلها لا بأس بأن يحطب ما لم يعلم أن ذلك ملكها
 وكذلك الزرنج والكبريت والتمار في المروج والأودية كذا في المضمرات * المحطب بملك الحطب
 بنفسه الاحتطاب ولا يحتاج إلى أن يشده ويحميه حتى يثبت له الملك والساق من البئر لا يملك بنفسه
 ملء الدلو حتى ينحى عن رأس البئر كذا في القنية * لو كان في أرض رجل ملحمة فأخذ إنسان من
 ذلك الماء فلا ضمان عليه كما لو أخذ من حوضه وإن صار الماء ملحاً فلا سبيل لأحد عليه وكذلك النهر
 إذا انسط حتى صار في أرضه ذراع من طين أو أكثر لم يكن لأحد أن يأخذ من ذلك الطين ولو أخذ
 كان ضامناً كذا في المضمرات * (وبيان الشركة في النار) أن من أوقد ناراً في صحراء لا حق لأحد
 فيها فكل واحد حق في ناره من حيث الاصطلاح أو تخفيف الثياب والعزم بضوئه فاما إذا أراد
 أن يأخذ من ذلك الحجر فليس له ذلك إذا منع صاحبه النار لأن ذلك حطب أو فحم قد أحرزه الذي أوقد
 النار وإنما الشركة التي أثبتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار والنار جوهر المحرودون الحطب
 والفحم فإن أخذ شيئاً سيرا من ذلك الحجر ينظر فإن كان ذلك شيئاً له قيمة إذا جعله صاحبه فحماً كان له
 أن يسترده منه وإن كان يسيراً لا قيمة له فليس له أن يسترده منه وله أن يأخذ من غير استئذان لأن
 الناس لا يمنعون هذا القدر عادة والمانع يكون متعديلاً لا متعديلاً وبيننا أن المتعدي ممنوع من التعدي
 شرعاً كذا في المبسوط * وذكر في موضع آخر أن النار بحال لو وجدت تصير فحمها ليس له
 أن يقتبس منها لأن لها قيمة لا محالة وإن كانت بحال لو وجدت تصير رماداً فله أن يقتبس منها وقيل
 أن كانت النار من حطب مباح بأن أوقد الشجر القائم كما يكون في الغيا في من غير أن يحرقه أولاً
 كان له أن يقتبس منها وإن كانت بحال لو وجدت تصير فحمها وأما إذا أحرزه أولاً حتى صار ملكاً له فهو
 على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط * والله أعلم

* (الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك)

إذا أجاز صاحبه شرب أرض أخرى لا يجوز وإذا قال بعتك هذه الأرض بألف درهم وبعثك شربها هل
 يجوز بيع الشرب اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا لا يجوز لأن الشرب صار مقصوداً
 في البيع وبعضهم قالوا يجوز لأن الشرب صار تبعاً من حيث أنه لم يذكر له ثمناً حتى لو ذكركل شرب ثمناً بأن
 قال بعتك هذه الأرض بألف وبعثك شربها بما لا يجوز إلا خلاف لأنه صار أصلاً من جميع الوجوه
 كذا في الذخيرة * وقدر بعض مسائل بيع الشرب في كتاب البيوع * وإذا استأجر أرضاً ولم يذكر شربها

يدخل الشرب في الاجارة استحسانا واذا اشترى أرضا ولم يذكر الشرب ولا مسيل الماء لم يدخل في البيع وان
 ذكر الشرب ولم يذكر المسيل دخل الشرب في البيع ولم يدخل المسيل ولو اشترى بها بكل حق هو لها كان له
 الشرب ومسيل الماء جميعا وكذا لو اشترى بها جزءا منها كذا في المحيط * لو قال لرجل اسقني يوما من نهر لي على
 أن أسقيك يوما من نهرى لم يجوز وكذا لو جعله مقابلا بثوب أو عنب ولو أخذ الثوب أو العنب ردّه ولا شيء
 عليه بما انتفع كذا في السراجية * واذا قال اسقني يوما بخدمة عبدى هذا شهرا أو قال يركوب دابتي
 هذه شهرا أو قال كذا وكذا يوما فهذه كله باطل كذا في الذخيرة * باع ماء له بمجاريه بغير أرض
 وفي تلك القرية المخرّج على الماء وتباع المياه بمجاريها فالبيع جائز ولا خراج على المشتري
 ولو شرط المخرّج على المشتري في عقد البيع ينبغي أن يفيد البيع وان لم يشترط فخرّج على البائع
 على حاله ولا يعتبر بالعرف في المخرّج لان ذلك حكم من الامام فلا يمكن نقضه بالعرف اشترى شربا
 بغير أرض فقبضه وباعه مع أرضه فالبيع في الشرب لا يجوز الا أن يحجزه البائع الاول لانه لا يملكه
 بالشراء والقبض لان البيع لم يقع على شيء موجود الا يرى انه لو باع الأرض والشرب فالبيع جائز
 وان كان الماء منقطعا وقت البيع فالبيع انما وقع على ما يحدث وقتا بعد وقت فلا يجوز البيع الثاني
 لانه على ذلك الاول وقيل شراء الشرب بغير الأرض حكمه حكم البيع القياس فاذا اتصل القبض به
 وباعه يجب أن يجوز وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين * نهر مشترك بين رجلين باع أحدهما أرضه التي
 بجانب هذا النهر ووراء هذا النهر طريق وذكروا في الصلح حد الأرض التي باعها الطريق قال أبو نصر رحمه الله
 تعالى لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يدخل وعليه الفتوى كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو باع الشرب بعبد أو أجره وقبض العبد واعتقه جازعتقه وضمن قيمة العبد
 وكذلك لو كانت أمة فعلمت منه فهي أم ولد له وعليه قيمتها وعقرها وفي رواية البيهقي لا عقر وهو الصحيح
 كذا في محيط السرخسي * ولو باع الأرض بشرب أرض أخرى اختلف فيه المشايخ كذا في فتاوى
 قاضي خان * والصحيح انه لا يجوز كذا في التتارخانية * الشرب اذا بيع مع الأرض كان له قسط
 من الثمن كذا في السراجية * في فتاوى الفضلي قطعا كرم لرجل باع أحدهما من رجل
 والاخرى من رجل وكان مجراهما واحدا فنعش ترى القطعة العليا تجري ماء القطعة السفلى ذكر
 المسئلة ولم يشبع في جوابها وفي الحقيقة المسئلة على وجهين اما ان كان مالك القطعتين محتلا
 أو كان مالكهما واحدا ان كان المالك محتلا ان لم يذكر الشرب في البيع لا نصا ولا دالة لا يدخل
 الشرب في البيع وان ذكره اما نصا واما دالة كان لكل مشترق اجراء الماء الى أرضه ويقوم كل مشترق
 مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وان كان المالك واحدا فان لم يذكر الشرب في البيع لا نصا
 ولا دالة لا يدخل تحت البيع وان ذكره فان باع القطعة العليا أولا لم يكن اصحاب القطعة السفلى
 اجراء الماء الا اذا اشترط البائع وقت البيع الاول أن يكون له حق اجراء الماء الى القطعة السفلى وان باع
 القطعة السفلى أولا كان لكل واحد منهما حق اجراء الماء الى أرضه كذا في المحيط * داران لرجل
 مسيل ماء سطح أحدهما على سطح الاخرى فباع التي عليها المسيل بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى
 من رجل آخر فإراد المشتري الاول أن يمنع الثاني عن اسالة الماء على سطحه فله ذلك الا أن يكون اشترط
 البائع عليه وقبضه عليه أن مسيل ماء التي لم يبيع في الدار التي بعت وفي النوازل داران متلاصقتان احدهما
 عامرة والاخرى غير عامرة فباع الخراب وكان مصب ميزاب الدار العامرة وملق تلجها في الدار الخراب
 فرفض المشتري ثم أراد المنع فله المنع وان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح الثلج فاستثناه مسيل
 الماء جائز وطرح الثلج لا يجوز قال أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان له ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه

إلى هذا الجمانب وعرف أن ذلك قديم فسيله على حاله وإن لم يشترط وكذا لو كان مسيل ماء سطحه
 إلى دار رجل وله فيها مزارب قديم فليس لصاحب الدار منعه عن مسيل الماء والقنوى على قول أبي
 الليث رحمه الله تعالى كذا في خزائن المقتنين * وفي النوازل رجل له مجرى ماء على سطح جاره فخرّب
 سطح الجار فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة السفلى مع العلو ولا يصح على العمارة ويقال للذي
 له حق الاجراء اصنع ناوقا في موضع المجرى على سطح الجار لتنفيذ الماء إلى مصبه كذا في الخلاصة *
 وفي القول على رجل باع أرضا بشرط ما فله المشتري قدر ما يكفي لهذه الأرض من الماء وليس له جملة
 ما لا يقع كذا في الذخيرة * رجل له أرض ونهر خاض في هذه الأرض فباع النهر من رجل ذكر
 في الأصل أنه لا يدخل فيه المحريم الا بالذكر كالطريق فان أراد المشتري النهر أن يمر في هذه الأرض
 على جوانب النهر لاصلاحه ليس له ذلك الا برضى صاحبه او يمر في بطن النهر ولو كان له على شط نهر
 العمارة أرض للعمارة أن يمر وفيها للشفة واصلاح الوادي وليس لصاحب الأرض منعه اذ لم يكن
 طريق لهم الا في هذه الأرض كذا في خزائن المقتنين * بشرى أرض والبئر والأرض بين رجلين باع
 أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الأرض ولم يبيع نصيبه من الأرض فان ذلك لا يجوز لانه باع نصيبه
 من قطعة معلومة من موضع كان مشترك بينهما وبين صاحبه فلا يجوز الا باذن صاحبه كما قالوا في دار
 بين رجلين باع أحدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجز الا برضى صاحبه فكذا ما نادى كرام المسئلة على هذا
 الوجه في الأصل ولم يقل لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعا ولا يجوز البيع في الطريق خاصة فن
 مشايخنا من قال لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعا قال قول علمائنا جميعا لان البئر والطريق كشي
 واحد لانه لا يتبأ الا ارتفاع البئر من غير الطريق فصارا كشي واحد فاذا فسد البيع في بعضه فسد
 في كله ومنهم من قال لا يجوز البيع فيهما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول
 أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيجوز البيع في البئر ومنهم من قال يجوز البيع في البئر ولا يجوز
 في الطريق اجماعا قال شيخ الاسلام وهذا القول أصح كذا في المحيط * ولو باع نصف البئر بغير طريق
 جاز ولم يكن له طريق في الأرض وان باع نصيبه من الأرض مع البئر نصيبه نصف الأرض جاز كله
 لان المبيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه ولا ضرر على الشريك في حصة هذا البيع
 كذا في المبسوط * سئل عن اشترى حصة الماء الذي كان يسوقه مالكه مع شركائه إلى أسفل القرية
 لمن له أرض في أعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر قال ان باع بمجاره جاز البيع وللمشتري أن يسق أرضه
 التي شربها من هذا النهر غير أنه يخلى عن الماء في نوبته ويكون النهر ممتلئا عند حاجة الآخرين إلى أخذ
 الماء كذا في المحاوي للفتاوى * والله أعلم

* (الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع عنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب) *

الانهار ثلاثة نهر عام غير مملوك لا حد كالنارات وجيخون ونهر عام مملوك للعمامة كنهرو وبلغ ونهر خاص
 مملوك لمجاعة مخصوصة أما النهر العام الذي هو غير مملوك لا حد فلا كل أحد أن يكرى منه نهر
 إلى أرضه ان لم يضرب بالنهر الا عظم وان أضرت لم يكن له ذلك لان دفع الضرر عن العمامة أولى من دفع
 الضرر عن الواحد وكذلك لو أراد الأمير أن يجعل شربا رجل من النهر الا عظم أو يزيد كوة ان كان
 يضرب للعمامة لا يجوز وان لم يضربهم جاز رجل اتخذ في أرض له رحي ماء على النهر الا عظم مفتحا ومسبها
 في أرضه لا يضرب أحد وأراد بعض جيرانه ان يمنعوه ليس لهم ذلك كذا في محيط السرخسى * ونهر مملوك
 دخل ماؤه تحت المقاسم الا ان الشركة فيه عامة وحدها أن يكون الشركاء فيه مائة فصاعدا والمحكم

فيه ان من اراد أن يكرى منه نهر الى أرض أحياء ما فانه يمنع عنه أضرب ذلك بأهل النهر ولم يضر ونهر مملوك
دخل ماؤه تحت المقاسم الا أن الشركة فيه خاصة وحدها أن يكون الشركاء فيه أقل من مائة فالمحكم
فيه ما ذكرنا أيضاً أن من اراد أن يكرى منه نهر الى أرض أحياء ما منع عنه أضرب ذلك بأهل النهر ولم
يضر واذا اراد أهل أعلى النهر أن يحدسوا الماء عن أهل الاسفل فان كان الماء كثيراً في النهر بحيث لو أرسل
ولم يسكن يصل كل واحد منهم الى حقه في الشرب لا يكون لأهل الأعلى ولاية الحبس فان كان الماء في النهر
قليل بحيث لا يصل أهل الأعلى الى حقه في الشرب الا بالسكر فالمسئلة على وجهين ان كان الماء بحال
لو أرسل الى أهل الاسفل لا يمكن لأهل الاسفل الانتفاع أصلاً بأن كان النهر ينشفه كان لأهل الأعلى
الحبس وان كان الماء بحال لو أرسل الى أهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون لأهل الأعلى السكر
بل يبداً بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكروا ويرتفع الماء الى أراضيهم قال
خواهر زاده واستحسن مشايخنا في هذا الوجه ان الامام يقسم بينهم بالايام اذا أبي أهل الاسفل السكر
ثم يصنع أهل الأعلى في نوبتهم ما أحبوا وفي الضرر عنهم ثم في كل موضع جاز لأهل الأعلى السكر فاما يجوز
لهم ذلك بوضع لوح في النهر وما أشبهه لا بالتراب كذا في المحيط * فان تراخوا على ان الأعلى يسكر النهر
حتى تشرب أرضه جاز وكذا الواصل للمحو على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز أيضاً لان الماء قد يقل
في النهر فيحتاج كل واحد منهم الى ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * والماء الذي ينحدر عن الجبل
في الوادي اختلصه واقبه قبل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار
بأهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة واختاره السرخسي رحمه الله تعالى وقيل انه لم يداخل
الوادي صار كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب ثمة الا أن يكون السيل انحدروا وتشرع على وجه
الأرض فيكون لمن سبقت يده اليه كذا في الوجيز لا كدرى * واذا كان النهر بين قوم ولهم عليه أرضون
أراد واحد منهم أن يكرى من هذا النهر نهر الارض كان شربها من هذا النهر ولا أرض أخرى لم يكن
شربها من هذا النهر لم يكن له ذلك الا برضى الشركاء أما اذا اراد أن يكرى لأرض لم يكن شربها من هذا
النهر فلا يهريده أن يأخذ زيادة الماء ولانه يكرى صفقة مشتركة وأما اذا اراد أن يكرى لأرض كان شربها
من هذا النهر فلا علة الثانية وكذلك لو أراد واحد منهم أن ينصب عليه رحي ماء لم يكن له ذلك
الا برضى أصحابه فان كان الموضع الذي يضع عليه الرحي ملكه بأن كان حاقاً بالنهر وبطن النهر ملكه
ولغيره حتى اجراء الماء يتظر ان أضرب اجراء الماء منع عنه وان لم يضر لم يمنع عنه وكذلك اذا اراد أن ينصب
عليه دالية أرسانية فهو على ما ذكرنا في الرحي كذا في المحيط * ولو كان لكل واحد منهم كوى مسماة
في نهر خاص لم يكن لواحد منهم أن يزيد كوة وان كان لا يضر بأهل الكوى بالنهر الا عظم فؤاد
في ملكه كوة أو كوتين ولا يضر ذلك بأهل النهر فله ذلك كذا في الكافي * وسئل أبو يوسف رحمه الله
تعالى عن نهر بين قوم يأخذون الماء من النهر الاعظم ولكل واحد من القوم من هذا النهر كوة مسماة
فأراد أحدهم أن يستد كوة ويفتح أخرى ليس له ذلك كذا في الظهيرية * ولو أن رجلاً له نهر خاص
يأخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات والذجلة والسيحون والجحجون شرباً لأرض له خاصة وليس له
في هذا النهر شريك وعلى الوادي الكبير أنهار وجفت الرجل أرضه تلك وأراد أن يسوق الماء الى
أرض له أخرى قال في الكتاب ان كان ذلك في أيام المذا وكان ماء الوادي كثيراً لا يحتاج أهل الانهار
التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضر بهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء الى حيث شاء وان كان
يضر ذلك بأهل الانهار وهم يحتاجون الى هذا الماء لم يمكن له ان يسوق الماء الى غير تلك الأرض
كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن رجلاً له كوة على نهر لقوم فأراد أن يكرى فيها فسفلها عن موضع

يكون أكثر أخذ الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك لانه بهذا النكرى يتصرف في ملك نفسه وهو البكوة
 ومن الشيخ الامام شمس الائمة المجلوا في هذا اذا علم انها كانت متسغلة في الاصل وارتفعت بالانكاس
 فهو بالتسغيل يعيدها الى الحالة الاولى اما اذا علم انها كانت في الاصل بهذه الصفة وأراد أن يسفلها
 فانه يمنع من ذلك لانه يريد بهذا أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء كذا في الظهيرية * ان أراد
 أن يرفع الدوى وكانت متسغلة ليكون أقل للماء في أرضه فله ذلك وعلى ما قال شيخنا الامام رحمه
 الله تعالى هذا اذا كان بالرفع يعيدها الى ما كانت عليه في الاصل فاما اذا أراد أن يغيرها عما كانت
 عليه في الاصل يمنع منه قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى الاصح عندي أنه لا يمنع على كل حال كذا
 في المبسوط * ولو أراد واحد منهم أن يوسع كوة نهره لم يكن له قال لانه يدخل فيها الماء زائدا على حقه
 فلا يملك ذلك ولو كرى اسفل النهر جاز ولو زاد في عرضه لا يجوز كذا في البدائع * وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى انه سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مروا وكان مأوى بين اهلها كوى بالخصص
 لكل قوم كوة معروفة فأحيا رجل أرضا ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر فمكرى لها نهر من فوق
 مرو في موضع لا يعلم كما وجد فساقى الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الجهاد يضر
 باهل مرو ضارا يمتد في ما بينهم ليس له ذلك ويمنع السلطان عن ذلك وكذا لكل واحد ان يمنع لان ماء
 النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر وان كان ذلك لا يضر بأهل مرو فله ان يفعل
 ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادى العظيم على اصل الاباحة لا يصير حقا للبعض ما لم يدخل في المقاسم
 ولهذا وضع المسئلة فيما اذا كرى نهر من فوق مرو وما اذا كان اضر بهم فكل واحد يكون بمنزلة ما من
 الحاق الضرر بالغير كذا في فتاوى قاضى خان * واذا كان نهر خاص لرجل يأخذه من نهر خاص بين
 قوم فأراد ان يقطر عليه ويستوثق منه له ذلك واذا كان مقنطرا او مستوطنا منه فأراد ان يتعص ذلك
 لعله او غير علة فان كان لا يريد ذلك في أخذ الماء فله ذلك لانه يرفع بناء خالص ملكه وان كان يريد
 في أخذ الماء منع منه لمحق النهر كذا في المكافى * وسأله عن نهر بين رجلين له خمس كوى من
 هذا النهر الاعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فممن من له كوتان ومنهم من يكون له ثلاث فقال
 صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم لتأخذون اكثر من نصيبكم لان رفعة الماء وكثرتة من اعلى النهر
 قد جعل في كواكم شيئا كثيرا ولا يأتينا الا وهو قليل غائر فنحن نريد ان ننقصكم بقدر ذلك ونجعل لكم
 اياما معلومة ونسب فيها كوانا ولنا اياما معلومة تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله
 كما كان قبل اليوم لانها قسمت مرة فلا يكون لبعضهم ان يطالب بقسمة اخرى ثم الاصل ان ما وجد
 قدما فانه يترك على حاله ولا يغير الا بجمعة وكذلك ان قال اهل الاسفل نحن نريد ان توسع راس النهر
 ونزيد في كواه وقال اهل الاعلى ان فعلتم ذلك كثير الماء حتى يفيض في ارضنا وتزلم بكل اهل الاسفل
 ان يحد ثوابه شيئا وان باع رجل منهم كوة كل يوم بشئ معلوم وأجره لم يجز كذا في المبسوط * رجل
 سقى أرضه فتعدى الماء الى ارض جاره ان أجرى الماء اجزاء لا يستقر في أرضه بل يستقر في ارض جاره
 يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان كان جاره قد تقدم اليه
 بالاحكام والسد فلم يستد يضمن استحسانا وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كانت أرضه في صعدة وارض
 جاره في هبطة ويعلم انه لو سقى أرضه يتعدى الى ارض جاره يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينه
 وبين التعدى ويمنع من السقى حتى يرفع المسناة وان لم تكن أرضه في صعدة لا يمنع قال رضى الله عنه
 والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد يضمن وان كان معتادا لا يضمن وان كان في أرضه
 ثقب او حجر فان علم بالثقب ولم يسد حتى افسد ارض جاره يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن كذا

في الخلاصة * ولو سقي أرضه بغير حق أو في غير نوبته أو أكثر من حقه أو أجرى الماء زيادة على ما يطيقه
النهر أو حول الماء إلى نهر أو موضع ليس له حق أو سكر النهر وليس له ذلك فارتفع الماء وسال عن ضفة
النهر وأخرب ضفة النهر حتى سال الماء وأفسد زرع انسان ضمن لانه متعمد كذا في الغائية * وجعل
سقي أرضه وملاها فسال من مائه في أرض أخرى وعرقها أو تروى فلا ضمان عليه قال الفقهاء أبو جعفر
هذا إذا سقي أرضه سقيا معتادا سقي مثله في العادة فأما إذا سقي سقيا غير معتاد ضمن فأما إذا كان
في أرضه حجر فارتفع سقي أرضه وتعدى إلى أرض جارة وعرفت ينظر ان كان لا يعلم بحجر القارة لا يضمن
لانه غير متعمد وان علم ضمن لانه متعمد وعلى هذا قالوا إذا فتح رأس نهر فسال من النهر حتى إلى أرض
جارة فغرفت ينظر ان كان فتح من الماء مقننا ما يفتح من الماء في مثل ذلك النهر في العرف والعادة
لا يضمن وان فتح مقدار ما لا يفتح مثله في ذلك النهر ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو أحرق كلاً
أو حصاناً في أرضه فتفتت النار عينا وشيئاً لا وأحرقت شيئاً غيره لم يضمنه لانه غير متعمد في هذا
التسبب فان له أن يوقد النار في ملك نفسه مطلقاً ونصرف المالك في ملكه لا يفتقد بشرط السلامة
قال بعض مشايخنا هذا إذا كانت الرياح هادئة حين أوقد النار فأذا أوقد النار في يوم ريح على وجه
يعلم أن الريح تذهب بالنار إلى ملك غيره فانه يكون ضامناً بمنزلة ما لو أوقد النار في ملك غيره لا ترى أن
من صب في ميزانه ماء وهو يعلم أن تحت الميزان انساناً حالساً فأفسد ذلك المائع فانه ضامناً الذي
صبه ضامناً وان كان صب في ملك نفسه كذا في المبسوط * وفي التوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق
النهر وترب بعض أرض قوم لأصحاب الأرضين أن يأخذوا أصحاب النهر بعماره النهر دون عمارة
الأرض كذا في الخلاصة * رجل ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فسال بها الماء إلى الطاحونة فخربت
الطاحونة أن كان النهر لا يحتاج إلى الكرى لا يضمن وإن كان يحتاج إلى الكرى فهو ضامن ان علم أنها
خربت من ذلك فلم يجعل المائي متعمداً في الالقاء إذا كان النهر لا يحتاج إلى الكرى لان ذلك دليل قوته
ويُنفي أن يقال ان استقرت الماء كما القاهها ووقفت ثم ذهبت انه لا ضمان عليه على كل حال كذا
في الذخيرة * وهكذا في الكرى * رجل سقي أرضه وأرسل الماء في النهر حتى جاوز أرضه وقد كان
طرح رجل أسفل منه في النهر تراباً فسال الماء عن النهر حتى خر به فجاء وزغرق قطن رجل فالضمان
على من أحدث في النهر تراباً وليس على مرسل الماء شيء ان كان له في النهر حتى كذا في الخلاصة *
رجل له مجرى ماء بقرب دار رجل فاجرى في النهر الماء فدخل الماء من حجر إلى دار جارة قالوا ان أجرى
ماء يحتمل النهر وكان الثقب خفياً ولو لا الثقب لا يدخل الماء في دار جارة لا يضمن وان أجرى ماء يحتمل
النهر فتعدى إلى دار جارة ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهراً وهو يعلم ان الماء يتعدى منه إلى دار جارة
أو أرضه كان ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان * قلع شجرة له على ضفة نهر فوق ترابه في النهر وسده
فاستأجر ملاك النهر رجلاً ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الاجير حتى
امتلأ النهر وغرق كرس رجل لا ضمان على الاجير وما قاله الشجرة ان كانت الشجرة بلغت النهر حتى
ضاق جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جاني النهر فقلع النهر ضمن سكر النهر ونوب قصر رجل يضمن
كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى البقالى لو فتح الماء وتركه فازداد الماء وفتح النهر وليس فيه
ماء ثم جاء الماء لا يضمن وعلمه الاعتقاد ولو سده أنهار الشراك حتى امتلأ النهر وانشق وغرق قطن رجل
أو أرسل الماء في النهر وعلى النهر أنهار صغاراً فتوحه القوهار فدخل الماء في القوهار فافسد زرع
غيره ضمن في الوجهين وفي الفتاوى الصغرى رجل أثلث شرب انسان بان سقي أرضه بشرب غيره قال
الايام البزدوى ضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للامام السرخسي أنه يتطرقكم بشرى

قوله فقلع النهر الخ
هذا كما ان السخنة
الطابع

لو كان بينه جائزاً وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعائنه الفتوى كذا في الخلاصة * مثل أبو بكر عن
في داره مجرى الماء حول الى ناحية من دارة فانهم حائط جاره من ذلك قال هو ضامن قيل له ترك فجوة
بين المجري وبين الحائط فتر من ذلك قال هو ضامن ترك فجوة ولم يترك لانه جان في تحويل المجري لانه
تصرف في حق الغير فبالتولد منه يكون مضمناً عليه ولو ترك المجري الاول على حاله وفتح نهراً آخر قال
ان ترك يدينه وبين حائط المجري قدر ذراعين لا يضمن لان هذا شيء قد احدثه في ملكه قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا خرج الماء من النهر من موضع لم يكن له حق الاخراج منه
فاما اذا شق حافة النهر في موضع له حق واجرى الماء منه الى موضع آخر فانه لا يضمن في الوجهين جميعاً
اذا بقيت بينهما فجوة كذا في المحيط * أرض كانت على شط النهر العام أو على الفرات وكان للعامة حق
الممرور في هذه الأرض للسقي واصلاح النهر ليس لصاحب الأرض ان يمنعهم اذ لم يكن لهم طريق الا
في هذه الأرض كذا في جواهر الاختلاف * رجل له شرب من نهر لارض فاشتري أرضاً أخرى ليس
لها شرب من هذا النهر الذي يجب أرضه الاولى ليس له أن يجري الماء من الاولى اليها ويجعلها مكان
الاولى وليس له أن يسقي نخيلها او زرعاً في أرض أخرى الا ان يملأ الاولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها الى
الأخرى بفعلة مرة بعد أخرى كذا في فتاوى قاضي خان * لو كان النهر في دار انسان واحتاج الى حفره
فان أمكنه الدخول في بطن النهر دخل وحفر وان لم يمكن يقال لصاحب الدار اما ان تأذن له في ذلك
حتى يحفر والا فاحفره انت بماله كذا في الغيبة * لرجل نهر في أرض رجل فارد دخول أرضه
لاصلاح النهر ومنعه رب الأرض فليس له الا ان يدخل في بطن النهر وكذلك القنطرة قيل هذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا حريم للنهر عنده فتكون المسناة لصاحب الأرض فكان له ان يمنعه من
الدخول في ملكه وعندهما للنهر حريم فتكون المسناة لصاحب النهر فكان له ان يمر عليها لاصلاح نهره
وقيل هذا قولهم جميعاً الا ان موضع المسئلة ان النهر المسئلة كانا لصاحب النهر ثم باع المسناة من صاحب
الأرض فلا يتر في أرضه لاصلاح نهره بخلاف ما لو اراد السلطان ان يمر في أرض رجل لاستقاء الماء من
المشردة ولم يكن لهم طريق غير ما لهم ذلك وكفي النوادر لو كان النهر ضيقاً لا يمكنه المشي فيه فصاحب
الأرض بالخيار ان شاء اذرباً يصلحه ويسوي نهر نفسه وان شاء سوي موخره كذا في محيط السرخسي
* وعن محمد رحمه الله تعالى في نهر بين رجلين اتخذا أحدهما فيه سكر افهل ذلك زرع شريكه بعضه عطشا
وبعضه غرقاً قال يضمن ماله غرقاً ولا يضمن ماله سكر افهل ذلك زرع شريكه بعضه عطشا
فسقي وترك السكر كذلك ثم وصل الماء ووقع في أرض رجل بسبب السكر ففسد زرع فالمسئلة على
الضمان على أجرى الماء او جرى الماء بنفسه ففي الوجه الاول الضمان على المجري وفي الوجه الثاني
الضمان على الذي سكر سقي أرضه من نهر العامة وعلى نهر العامة انها رصغار ففتوحة القوهرات
فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك اراضي قوم فهو ضامن كانه أجرى فيها الماء كذا في المحيط *
وفي النوادر سابقة بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجرة فكان في نصيب احدهم فضل
عما يحتاج اليه أرضه واحتاج اصحابه الى تلك الفضلة فان شركاه اولي بتلك الفضلة وليس له ان يسوق
ذلك الماء الى أرض له أخرى ولا يشبهه ما لو كان له سدس الماء من نهر بين قوم او عشرة او اقل او اكثر
فأخذ نصيبه من ذلك في نهر له خاصة له ان يسوقه الى ماشاء من الارضين ولو استغنى عنه ليس لشركائه
عليه سبيل نهر بين اربعة انفس محمد وزيد وعلى وجهه لرجل واحد منهم مفتح الماء الى أرضه من هذا
النهر ومفتح محمد بجواره مفتح زيد ومفتح زيد بجواره مفتح علي ومفتح علي بجواره مفتح جعفر فان جفف
جعفر أرضه صار ماؤه لملي وان جفف جعفر وعلى جميعاً فماؤه مال زيد وان جفف جعفر وعلى زيد

فجميع مياههم لحمد فان جفف على ارضه ولم يجفف غيره فماؤه لم يجمع فوجدته فان جفف فزيد ارضه وحده ما راؤ له على وجهه فقدر بان ارضهما كذا في محيط السرخسى * غطى مجرى ماء قال أبو القاسم اذا لم يكن قديما فلا رباب المجرى ان يأخذوه بكشف ذلك ورفع الغطاء كذا في الحماوى *
 نهر مجرى في سكة مجرى في كل سنة مرتين فيجتمع في السكة تراب كثير فان كان التراب على حريم النهر ليس لاهل السكة ان يكافروا ارباب النهر نقل التراب وان كان التراب جاوز حريم النهر فاهم ذلك نهر لقوم مجرى في ارض رجل حفروا النهر واولوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الارض ان يأخذ اصحاب النهر تمل التراب بئر الماء المطرف في سكة عند باب دار رجل امثلا *
 واصحاب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له ان يكون البئر على الله تعالى عنه ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان البئر قديما لم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك بئر رجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضى خان *
 خرب رجل ضفة نهر والماء في ذلك الوقت منقطع ثم وصل الماء فوقع من موضع الخرب في ارض رجل فاضربا الارض أو فسدت رعا في الارض قال ينظر ان جرى الماء بنفسه يضمن الخرب اذا كان النهر للعامة لانه مسبب متعذر وان جرى الماء رجل وفتح رأس النهر رجل آخر ضمن المجرى والفساخ دون الخرب كذا في الذخيرة * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر عظيم لاهل قرية يتشعب منه نهران وعلى كل واحد من النهرين طاحونة فخرت احدى الطاحونتين فأراد صاحبها ان يرسل الماء كله في النهر الاخر الذى عليه الطاحونة الاخرى حتى يعمر طاحونته وذلك يضر بالطاحونة الاخرى لم يكن له ذلك لانه يريد دفع الضرر عن نفسه بالاضرار بغيره وفيه ايضا حوض في بستان رجل مستنقع ماء اقوام والرجل مقبر لهم بالمجرى وبأن استنقاع الماء حق قديم لهم وهذا الحوض يضر ببناء الرجل فأراد ان يمنعهم عن اجراء الماء حتى يصلحوا الحوض فان كان في الحوض عيب يضر لانه ببناء الرجل فله ذلك كذا في المحيط * لو انشق ضفة النهر ويسيل الماء عنه فيضر الناس به فاصحاب النهر يؤمرون باصلاحه كذا في خزائن المفتين * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر في سكة غير نافذة أراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في داره ويجرى الى بستان فللمجير ان يمنعوه وله ايضا ان يمنع المجير ان من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وأقرانه أحدثه فلهم منعه وان كان له ذلك قديما لم يمنع بمنزلة الظلمة فوق السكة وفيه ايضا رجل له مسناة متفرقة في قرية أراد ان يجمع كله ويجمع له (في شبانروز) واحد فله ذلك لانه يتصرف في حقه ولا ضرر في ذلك على الشركاء وكذلك لو كان لرجلين لكل واحد شرب يوم في نهر قرية أراد ان يستوفيا ماءهما جميعا في يوم واحد فلهما ذلك وليس للشركاء منعهما كذا في المحيط * بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة فدخل في سكة غير نافذة قال أبو بكر البلخي لا عبرة للقديم والحديث في هذا يؤثر برفعه فان لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة لئلا يرفع كذا في فتاوى قاضى خان * أراد سقى ارضه أو زرعه من مجرى مائه ففتح الرجل حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كذا لو منع الراعى حتى هلك المواشى كذا في الوجيز للكردرى * حائط بين رجلين عليه جولا تهما فرفع أحدهما الحائط برضى صاحبه ثم بناء صاحبه بما له برضى الآخر على أن يعيره صاحبه مجرى ماء في داره ليجرى ماء منها الى داره ويسقى بستانه ففعل واعاره المجرى ثم بدله أن يمنع المجرى كان له ذلك لان الاعارة غير لازمة الا ان صاحب الدار الذى منع المجرى يغرم لباني الحائط نصف ما أنفق في بناء الحائط كذا في فتاوى قاضى خان * في العميون نهر في مدينة اجراء الامام للشفة أراد بعض الناس أن يتخذوا عليه بساتين ان لم يضر ذلك بأهل الشفة وسعهم ذلك وان أضر ذلك بأهل الشفة

لا يشبههم ذلك ولو أراد أن يغرس على هذا النهر والنهر في الطريق ان لم يضرب الطريق وسعه ذلك وللناس ان يمنعوه عنه كذا في المحيط * نهر ساقية لقوم في بستان رجل فلصاحب البستان أن يغرس على حافته واذا ضاق نهرهم بسببها فحينئذ يؤمر بقلعها الا أن توسع النهر من الطرف الاخر بقدر ما كان على وجهه لا يفتاوت في حق اصحاب النهر كذا في خزانه الفتين * وعن شداد في النهر العام اذا اراد الرجل أن يغرس لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في المحيط * نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل ماء هذا النهر في عروق الشجرة الى دار رجل فتداعت الدار الى قالوا الخراب ان لم يغرس الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة وان كانت عروق الشجرة دخلت دار جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير أن يرفع الامر الى القاضي كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حارب النهر فاحتاجوا الى الحفر في أرض رجل ليصلحوا نهرهم لم يجبر على بيعه بكل حال كذا في الغنيمة * واذا كان في أرض رجل نهر لقوم فله أن يسقي منه أرضه ان لم يضرب اصحاب النهر ولم أن يمنعوه وان كان بمنه وحاقته له فله ذلك وان أضركذا في المحيط * والله أعلم

(الاياب الزايع في المدحوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البيهقي)

واذا ادعى شربا في يدي رجل بغير أرض لم تسمع دعواه قياسا وتسع استحقاقا كذا في محيط السرخسي * واذا كان لرجل نهر في أرض رجل أراد صاحب الأرض أن يمنع صاحب النهر من اجراء الماء فيه فان كان الماء جاريا الى صاحب النهر وقت الخصومة أو علم انه كان يجري الماء الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى بالنهر لصاحب النهر الا أن يقيم صاحب الأرض البينة ان النهر ملكه وان لم يكن الماء جاريا وقت الخصومة ولا علم جريانه الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض الا ان يقيم صاحب النهر البينة ان النهر كان ملكه في المتيق قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قرية لا يحصون حبسه قوم في أعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي أيدينا وقال الذين في أسفل النهر بل هو لنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك على حاله يجري كما يجري الى الاسفلين وشربهم منه جميعا كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعا عن الاسفلين يوم يختصمون ولكن انه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان أهل الأعلى حبسوه عنهم أو أقام أهل الأسفل بينة على ان النهر كان يجري اليهم وان أهل الأعلى حبسوه عنهم أمرا هل الأعلى بازالة الحبس عنهم وان لم يعلم كيف كان شرب أهل الأعلى وأهل الأسفل من هذا النهر بعد العلم بأن شرب الكل كان منه وقد ادعى كل فريق البعد على النهر على سبيل الكمال وليس لاحد الفريقين مزية على الآخر الا من حيث البينة ولا من وجه آخر يجعل النهر بينهما وتكون قسمة الشرب على قدر مساحة الاراضي قلت رأيت هؤلاء الذين لا يحصون اذا ادعى بعضهم هذا النهر وأقام البينة انه لقرى معلومة لا يحصى اهلها ان يقضى بها لاهل تلك القرية بدعوى هذا واقامة البينة والمدعى عليهم لا يحصون وقد حضر بعضهم وفيهم الصغير والكبير قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان هذا على ما تصف فان هذا النهر بمنزلة طريق من طرق المسلمين نافذ فان اقام قوم البينة انه لهم دون غيرهم استحقوه وتخرج من ان يكون نهر الجماعة المسلمين وصار لاهل تلك القرى خاصة واكتفى القاضي بواحد من المدعين وبواحد من المدعى عليهم وان كان النهر خاصا لقوم معروفين يحصون لم يقض عليهم بحضرة واحد منهم وقضى على من حضر منهم كذا في المحيط * نهر لرجل يجري في أرض آخر اختلفا في مسانته فادعاها كل واحد منهما ولا يدري في يد من هي فهي لصاحب الأرض يغرس فيها ما بداله

ويرزغ فيها ويمنع صاحب النهر عن القاء الطين وعن المرور فيها ولا يهدمها عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى. وعندهم مالك لصاحب النهر أن يكون ملحق ببيئته قبل هذا بناء على أن صاحب
 النهر يستحق حريم النهر عندهما فكان المحرم في يد صاحب النهر لأنه تابع للنهر فيكون له وعند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر فلم تكن المسئلة في يد أحدهما إلا أن المسئلة أشبه بالارض
 من النهر لأن المسئلة تصلح للغرسة والزراعة كالارض والنهر لا يصلح لذلك وهي تنازع اثنان في شيء
 لم يكن في يد أحدهما إلا أن في يد أحدهما ما هو أشبه بالمتنازع فيه فانه يقضى لمن كان في يده ما هو
 أشبه بالمتنازع فيه كما لو تنازعا في أحد مصراحي الباب الموضوع على الارض والمصراع الآخر معلق
 على باب أحدهما فانه يقضى بالموضوع لمن كان المصراع الآخر معلقا على بابه وقيل لا خلاف أن للنهر
 حريم في أرض الموات كما يأتي إكسر الخلاف ههنا فيما إذا لم يعرف أن المسئلة في يد صاحب النهر بأن
 كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها فانظر شهادتها صاحب الارض من جملة
 أرضه إذ لو لم تكن هكذا كانت أعلى من الارض لالقاء الطين فيها وعندهما الظاهر شاهد أنها
 لصاحب النهر حريم له فوق الكلام بينهم في الترجيح كذا في محيط السرخسي * نهر رجل وعلى شط
 النهر أرض لرجل فتنازعا في المسئلة أن كان بين الارض والنهر حائل كالحائط ونحوه فالمسئلة لصاحب
 النهر والافهي لصاحب الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى أن صاحب الارض لو أراد رفعها كان
 لصاحب النهر منعه ولصاحب الارض أن يغرس فيها ويلقي طينه ويجتاز فيها كذا في المراجعة *
 ولو اختلفا في رقة النهر فإن كان يجري فيه ماء فالقول قوله لأنه في يده بالاستعمال وإن لم يكن فيه ماء
 لا يقبل قوله إلا بجملة وإن أقام بيئته أن له مجرى في النهر فله حق الإجراء دون الرقة وكذا لو أقام بيئته
 أن له مصب الماء في هذا النهر أو في هذه الاجمة كذا في الغيائية * نهر لرجل في أرض رجل فادعى رجل
 شرب يوم من النهر في كل شهر وأقام البيعة على ذلك فانه يقضى له به وكذلك مسيل الماء كذا في فتاوى
 قاضي خان * ولو ادعى شرب يومين في الشهر وشهد له أحد الشاهدين بشرب يوم في الشهر وشهد الآخر
 بشرب يومين في الشهر ذكر أن في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى له بشيء وفي قياس
 قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى بالأول وهو شرب يوم ذكركه هذا الخلاف في بعض نسخ
 هذا الكتاب ولم يذكر في البعض قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إنما تكون هذه المسئلة على
 الخلاف إذا شهدا على الاقرار بأن شهدا أحدهما على اقرار المدعى عليه بشرب يوم لهذا المدعى وشهد
 الآخر على اقراره بشرب يومين لأن المشهود به الاقرار ولم يشهد على واحد من الاقرارين الا شاهد
 واحد فاما إذا لم يشهدا على الاقرار وإنما شهدا على نفس الشرب فشهد أحدهما بشرب يوم وشهد
 الآخر بشرب يومين يجب أن تقبل الشهادة على شرب يوم وهو الأقل بالاتفاق ولو شهدا بشرب يوم
 ولم يسموا عددا لا يأم بأن لم يقولوا من الشهر أو من السنة أو من الاسبوع ولم يشهدوا أن له في رقة النهر
 شيئا لا تقبل الشهادة بلا خلاف لأن المشهود به مجهول كذا في المحيط * وإن ادعى عشر نهر أو عشرة قناة
 فشهد له أحدهما بالعشر والآخر بأقل من ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة باطلة
 وإن شهدا بالاقرار لاختلاف الشاهدين لفظا ومعنى وعلى قولهما تقبل على الأقل استحسانا وإن شهد
 أحدهما بالخمس بطلت الشهادة لأنه قد شهد له بأكثر مما ادعى وإذا ادعى رجل أرضا على نهر
 بشربهم منه وأقام شاهدين أنها له ولم يذكرا من الشرب شيئا فإني أقضى له بها وبخصته من الشرب
 وإن شهدا له بالشرب دون الارض لم يقض له من الارض بشيء كذا في المبسوط * ولو شهد أحد
 الشاهدين أنه اشترى هذه الارض بألف والآخر شهد أنه اشترى الارض والشرب بألف لم يجز

وان شهد الاخر انه اشترى الارض بكل حق هولها بألف جاز لانهم اتفقوا على شراء الارض والشرب
 لان الشرب من حقوق الارض فمن شهد انه اشترى اها بكل حق هولها فقد شهد بالارض والشرب
 جميعا هكذا في محيط السرخسى * وان كان نهر بين قوم لهم عليه ارضون ولبعض اراضيهم سواقي
 على ذلك النهر ولبعضها دوال وسوان وبعضها ليست لها سانية ولا دالية وليس لها شرب معروف من
 هذا النهر ولا من غيره فاختصموا في هذا النهر فادعى صاحب الارض ان لها فيه شربا وهي على شط
 النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون النهر بين اصحاب السواني والدوالي دون اهل الارض وان كان
 استحسن فقال النهر بينهم جميعا على قدر اراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحفر النهر سقي
 الاراضي لا اتخاذ السواني والدوالي ففيها هو المقصود حالهم على السواني اثبات الدفان كان يعرف
 لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والا فهو بينهم على قدر اراضيهم وان كان لهذه الارض شرب
 معروف من غير هذا النهر فلا شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب فان لم يكن لها شرب
 من غيره وقضيت لها فيه بشرب وكان لصاحب الارض اخرى الى جنبها ليس لها شرب معروف فاني
 استحسن ان اجعل لارضيه كلها ان كانت متصلة بالشرب من هذا النهر وفي القياس لا يستحق الشرب
 من هذا النهر للارض الاخرى الابحجة وان كان الى جنب ارضه ارض لا آخر وارض الاول بين النهر
 وبينها وليس لهذه الارض شرب معروف ولا يدري من أين كان شربها فاني اجعل لها شربا من هذا
 النهر ايضا الا ان يكون النهر معروف القوم خاصة فلا اجعل لغيرهم فيه شربا الابينة فان كان هذا النهر
 يصب في اجمة وعليه ارض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولا لمن كان اصله فتنازع اهل
 الارض واهل الاجرة فيه فاني اقضي به بين اصحاب الارض بالخصص وليس لهم ان يقطعوه عن اهل
 الاجرة وليس لاهل الاجرة ان يمنعوه من المسيل في اجتهم كذا في المبسوط * رجل له ارضان على نهر
 احدهما في اعلى والاخرى في اسفل فادعى ان شربها من هذا النهر وانكر الشريك شرب احدهما
 بعينها ان لم يكن يسقى تلك الارض من نهر آخر فالقول لصاحب الارض سئل ابو القاسم عن رجلين
 لهما نهر وعلى ضفته اشجار وكل واحد منهما يدعي ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف فها
 كان في موضع مملوك لاحدهما خاصة فهو له وما كان في موضع مشترك فهو بينهما في الحكم وسئل
 عن له اشجار على ضفة نهر ما ذيانا ونبت من عروقها اشجار في الجانب الاخر من النهر ورجل في هذا
 الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طريق فادعى كل واحد منهما هذه الاشجار قال ان عرف انها
 نبتت من عروق تلك الاشجار فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها فملك الاشجار غير مملوكة
 لاحد لا يستحقها صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار سئل ابو بكر عن له ضيعة بجنب نهر ما ذيانا
 وعلى ضفة النهر اشجار يريد صاحب الضيعة بيعها قال ان نبتت الاشجار من غير مستنبت وارباب النهر
 قوم لا يحصون فهي لمن اخذها وقطعها ولا أحب ان يبيعها صاحب الضيعة قبل ان يقطعها ولو كان
 لها مستنبت لكن لا يعرف فهي كاللقطة وسئل عن اشجار على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر
 في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى واحد ان غارسها فلان واني واره
 قال عليه البينة وان لم تكن له بينة فها كان على حريم النهر فهو لارباب النهر وما كان في ساحة السكة
 فهو لجميع اهل السكة كذا في المحيط * والله أعلم

❦ (الباب الخامس في المتفرقات) ❦

ولومات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبيع شربه بدون الارض في دينه الا ان يكون معه ارض فيباع

مع أرضه ثم الامام ماذا يصنع بهذا الشرب قبل يتخذ حوضا ويجمع فيه ذلك الماء في كل نوبة ثم يبيع
الماء الذي جمعه في الحوض بمن معلوم فيقضي به الدين والاصح انه يتطرق الى قيمة الارض بدون الشرب
ومع الشرب فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين الميت وان لم يجد ذلك اشترى على تركه
هذا الميت أرضا بغير شرب ثم ضم هذا الشرب اليها وباعها فيؤدى من الثمن ثمن الارض المشتراة
والفاضل للغرماء كذا في الكافي * في الباقي اذا باع أرضا بشربها فله المشتري قدر ما يكفيها وليس
له جميع ما للبائع ويجوز الارث في الشرب بدون الارض ويجوز الوصية به وتعتبر من الثلث واختلف
المشايخ في كيفية اعتبارهم من الثلث قال بعضهم يسأل من المقومين من أهل ذلك الموضع ان العلماء
لواتفقوا على جواز بيع الشرب بلا أرض بكم يشتري هذا الشرب فيما بينكم فان قالوا يشتري بمائة
درهم يعتبر خروجه من الثلث على هذا الوجه واكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض
من اقرب ما يكون من هذا الشرب ويتطرق بكم يشتري مع الشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما
قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث واذا كان النهر بين قوم على شرب معلوم فغصب الوالي
نصيب واحد من الشركاء فالباقي يكون بين جميع الشركاء ويعتبر الغصب واردا على الكل وان قال
الغاصب انا غصبت نصيب فلان لا غير كذا ذكر المسئلة في الاصل كذا في المحيط * واذا اصغى امير
خراسان شرب رجل وأرضه واقطعه الرجل آخر لم يجز ويرد الى صاحبها الاول والى ورثته وسألت
أبا يوسف رحمه الله تعالى عن امير خراسان اذا جعل لرجل شربا في هذا النهر الا عظم وذلك الشرب
لم يكن فيما مضى أو كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك واقطعه اياه وجعل مفتحه في أرض يملكها الرجل
أو في أرض لا يملكها قال ان كان ذلك يضرب بالعمامة لم يجز وان كان لا يضربهم فهو جائز اذا كان ذلك
في غير ملك أحد لان للسلطان ولاية النظر دون الاضرار بالعمامة ولو ان رجلا بنى حائطا من حجارة
في الفرات واتخذ عليه رحي يطحن بالماء لم يجزه ذلك في القضاء ومن خاصه من الناس فله هدمه لان
موضع الفرات حق العمامة بمنزلة الطريق العام ولو بنى رجل في الطريق العام كان اسكل واحد
أن يخصه في ذلك ويهدمه فأما بينه وبين الله تعالى فان كان هذا الحائط الذي بناه في الفرات
يضرب بجري السفن أو الماء لم يسعه وهو فيه آثم وان كان لا يضرب أحد فهو في سعة من الانتفاع بمنزلة
الطريق العام اذا بنى فيه بناء فان كان يضرب بالمارة فهو آثم في ذلك وان كان لا يضربها فهو في سعة
من ذلك ومن خاصه من مسلم أذمى قضى عليه بهدمه وكذلك النساء والمكاتبون وأما العبد
فلا خصوصية له في ذلك والصبي بمنزلة العبد تبع لا خصوصية له في ذلك والمغلوب والمعتوه كذلك الا أن
يخاصم عنه أبوه أو وصيه كذا في المبسوط * ولو جعل على النهر العام بغير إذن الامام قنطرة أو على
النهر الخاص بغير إذن الشركاء واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمررون عليه ثم اندكمر
أو وهى فعطب به انسان أو دابة ضمن وان مر به انسان متعمدا وهو يراه أو ساق دابة عليه متعمدا
لا يضمن الذي اتخذ القنطرة كذا في فتاوى قاضي خان * في المنتقى قال هشام سألت محمد رحمه الله
تعالى عن نهر يجري في قرية نبت لتلك القرية على ذلك النهر شر بهم للشفة ولدوا بهم منه وعليه غرس
أشجار لهم لانه ليس لهم حق في أصل النهر لو أراد أهل النهر تحويل النهر عن تلك القرية وفي ذلك خراب
القرية قال لهم ذلك قال وسألته عن رجل له قناة خالصة عليه اشجار لقوم أراد صاحب القناة أن يصرف
قناته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر قال ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة كان صاحب
الشجرة شفع جوار كذا في المحيط * هشام قال قلت لابي يوسف رحمه الله تعالى في نهر بين قوم فاذنوا
كلهم رجلا ليس في الماء الا رجلا منهم لم ياذن له أو في أصحاب النهر صبي قال لا يسعه أن يسقي حتى

قوله واذا اصغى الخ هكذا بنسخة
الطبع

يأخذوا كلهم جميعا كذا في التتارخانية * وإذا احتقر القوم بينهم من اعلى أن يكون بينهم على فصاحة
 أو ارضهم وتكون نفقته بينهم على قدر ذلك ووضعهما على رجل منهم أكثر مما عليه غلط رجوع بذلك عليهم
 ولو وضعوا عليه أقل مما يصيبه رجوعا عليه بالفضل كذا في المدسوط * ولو اختلف صاحب القناة وصاحب
 الدار على أن يحول القناة الى ناحية أخرى فلا رجوع إن كان الصلح على ابطال الاول كذا في الغيائية *
 نهري بين قوم اصطالحوا على أن يقيموا السكك واحد منهم شربا وهم غائب فقدم فله أن ينقض قسمتهم
 حتى يستوفي حقه إن لم يكونوا أو فوه وإن كانوا أو فوه فليس له أن ينقض لأنه لا يبعد النقض وهذا
 بخلاف قسمة الدور والارضين إذا كان واحد من الشركاء غائبا ولم يكن عن الغائب خصم إذا حضر
 ولم يرض به كان له أن ينقض قسمتهم وإن كانوا أو فوه حقه نهري كبير ونهر صغير بينهم مائة سنة واحتج
 الى اصلاحها فاصلاحها على أهل النهر ثم والنفقة عليهم ما نصفان أن كان كله حريما للنهرين ولا يعتبر
 قلة الماء وكثرته كجدارين رجلين حولة أحدهما عليه أكثر فاحتج الى النفقة عليه فهي عليهم ما
 نصفان كذا في الذخيرة * نهري كبير ينشعب منه نهر صغير فخرت نفقة النهر الصغير فأرادوا اصلاحها
 بالاجرة والمجص فالاصلاح على صاحب النهر الصغير كذا في خزانة المفتين * وقف على مرمة نهري لسكة
 مرمية وكان ينصب في دربه ثم يسيل الى سكة ثم يسيل منها الى السكة العليا التي وقف الواقف عليها
 فاستمر النهري في السكة فأرادوا أن يرموه من علته هذا الوقف فانه لا يرم انما يرم منها النهري الذي
 يجري في السكة الموقوف عليها ولو كان الماء ينصب من النهري العظيم ويسيل الى قضاء ليس عليه
 شاربة ولا شقة ثم يسيل من القضاء الى السكة الموقوف عليها يرم النهري من أعلاه الى أن يجاوز السكة
 الموقوف عليها والفرق بينهما أن يقال إن في الوجه الاول النهري ينصب الى السكتين أما الذي لم يكن
 بينهما سكة فإن النهري من أعلاه الى أن يجاوز السكة الموقوف عليها ينصب الى السكة الموقوف عليها
 وكذا إذا احتج الى المحفر لا يحفر من تلك الغلة قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان
 يحفر في تخريب المسنة لم يحفر جازا المحفر نهريه يفتي كذا في الظهيرية * سئل أبو القاسم عن رجل
 له أرض وفي أرضه مجرى ماء فكسوا النهري والقوا التراب في أرضه هل له أخذهم بتفريع أرضه
 من ذلك قال إذا قصدوا باللقاء موضع الحرم فله أخذهم برفع ما جاوز الحرم كذا في التتارخانية
 * حائط رجل باع نصفه فأراد المشتري أن يتخذ لنصفه في النهري العام مبحثا كان له ذلك إذا فعل
 ذلك في ملكه ولا يضر بالعام وإن اضرب أن ينكسر النهري ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولو أوصى أن ينصدق بشربه على المساكين فهذا باطل لأن حاجة المساكين الى الطعام دون الماء
 وانما يحتاج الى الشرب من له أرض وليس للمساكين ذلك ولابد للشرب حتى يصرف بدله الى
 المساكين لأنه لا يحتمل البيع والاجارة فيكون باطلا ولو أوصى بأن يسقي مسكينا بعينه في حياته
 فذلك جائز فيه باعتبار عينه كذا في المدسوط * وإذا أوصى بأن يباع شربه من فلان فذلك باطل لأن
 ما لا يجوز تملكه حال حياته لا يجوز تملكه بعد وفاته وإن أوصى أن يسقي أرض فلان سنة كذا جاز من
 نفسه لأنه لو أوصى بشربه مؤبدا جاز فيجوز موقتا وأما مات من له الوصية بطلت الوصية لأن الشرب
 وإن كان عينا حقيقة إلا أنه منفعة معنى لأنه تابع للأرض كالمنافع والوصية بالمنفعة تبطل بموت الموصي
 له وأما إذا أوصى له بالشرب مطلقا لم يوقت لذلك وقتا ثم مات الموصي له بالشرب هل تبطل الوصية
 اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تبطل الوصية و يصير الشرب ميراثا لورثة الموصي
 له وهو الأصح وإن قال إن فعلت كذا فهذا الشرب صدقة في المساكين فذلك باطل ولو أوصى بثلاث
 شربه بغير أرضه في سبيل الله أو الحج أو الرقاب أو الفقراء كان باطلا لأن هذه وصية ببيع الشرب لأنه

لا يمكن أن يحج ويعاون الرقاب بعين الشرب وانما يمكن بثمنه والوصية ببيع الشرب بالأرض باطلية
والوصية بالشرب للفقراء وصية بالتصدق عليهم بالوصية بالتصدق بالشرب بالأرض لا تجوز ولو
أوصى بثلاث حققه في النهر في كل شيء من ذلك حازلانه تصدق بثلاث رقبه النهر فيجاز ويدخل الشرب
فيه تبعاً كما لو أوصى بالشرب مع الأرض كذا في محيط السرخسي * ولو زوجت امرأة على شرب بغير
أرض فالنكاح جائز وليس لها من الشرب شيء ويجب مهر المثل كذا في الكافي * ولو أن امرأة
اختلعت من زوجها على شرب بغير أرض كان باطلا ولا يكون له من الشرب شيء ولكن الخلع صحيح
وعليها أن ترد المهر الذي أخذت والصلح من الدعوى على الشرب باطل فان كان قد شرب من ذلك
الشرب مائة طوبيلة فلا ضمان عليه فان كان الصلح عليه من قصاص في نفسه أو فيمادونها فالصلح
باطل وجاز العفو وعلى القاتل والقاطع الدية وأربش الجراحية كذا في المبسوط * نهر بين رجلين
أراد أن يسوق الماء فيه هذا يوماً وهذا يوماً جاز ولو كان لكل نهر خاص فاصططحا على أن يسقى هذا
من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لا يجوز كذا في التتارخانية * ناقة لأعن الذخيرة * امرأة
لها تسعة أجرة من الأرضين قرب السيل مجرى هذه الأرضين فاستأجرت أقواماً ليعمرهم والمجري
على أن تعطهم ثلاثة أجرة من الأرضين فعمرهم وهذا كره على بن أحمد أنه قال أرجو أن تكون
هذه الاجارة جائزة وليس لها الامتناع من اعطاء الثلاثة الاجرة قال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا
المجواب يوافق قولهما وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وبه يفتي فعلي هذا لو كانت
عينت الاجرة الثلاثة وقت الاستئجار جازاً جامعاً كذا في الذخيرة * رجل له مجرى ماء في دار
رجل فخرّب المجري فأخذ صاحب الدار صاحب المجري باصلاحه لا يصح صاحب المجري على
اصلاحه وهذا كرجل له مجرى على سطح رجل فخرّب السطح لم يكن لصاحب السطح أن يأخذ
صاحب المجري باصلاح سطحه فان كان النهر ملكاً لصاحب المجري أخذ باصلاحه ومهم
من قال اصلاح النهر على صاحب المجري وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر
ملكه فهو الذي يستعمل النهر بملكه فيكون اصلاحه عليه وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى قال
استاذنا القنوي على الاول لان اصلاح الملك على صاحب الملك كذا في الفتاوى الكبرى * نهر
في دار رجل يتأق الضرر البين من مائه الى دهليز الجمار ثم يتأق من الدهليز الى دار امرأة وفي ذلك ضرر
فاحش ان لم يكن النهر ملكاً لرجل انما للنهر مجرى في داره والماء لاهل الشقة فكل من كانت له مضرة
فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه كذا ذكر عن الفقيه أبي بكر ابن الاعمش وعن أبي القاسم ان
اصلاحه على أصحاب المجري وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في الظهيرية *
ولو كان لكل دار مالك على حدة فباع كل واحد داره من رجل آخر بحقها لم يكن لمشتري الدار
الاول أن يمنع المشتري الثاني عن مسيل المياه على سطحه وكذا في الحائطين اذا كان مجرى الحائطين
الثاني في الحائط الاول كذا في الغيائية * وفي فتاوى أهل سمرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره
باع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل فله أن يضرب بحصة المسيل في الثمن وان
كان له المجري دون الرقبه فلا شيء له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل ما يدل على أن للشرب
حصة من الثمن فانه قال اذا شهد أحد الشاهدين بشراء الأرض وحدها بألف درهم وشهد الآخر
بشراء الأرض مع شربها بألف درهم لا تقبل الشهادة لان الذي شهد بشراء الأرض مع الشرب جعل
بعض الثمن بمقابلته الشرب فظن بعض مشايخنا ان ما ذكر في فتاوى أهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا
لان موضوع مسألة كتاب الشرب ان مالك الأرض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الأرض وللشرب

حصة من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك الرقبة فكان بيع الشرب في حق صاحب الشرب بانفراده والشرب بانفراده لاحصة له من الثمن ولولم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حق في المسيل فان كان له اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه وان كان له الرقبة لا يطل حقه لان الملك في الاعيان لا يقبل الا بطل كذا في المحيط * في العيون نهر بين رجلين وأراد أن يسوق منه هذا يوما وهذا يوما جاز لان ذلك ينفعهما ولا يضر غيرهما وان كان لكل واحد نهر خاص واصطلم على أن يسقي هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لم يجز كاجارة السكنى لان هذا يبيع ويباع الشرب لا يجوز كذا في الذخيرة * والله أعلم بالصواب

(كتاب الاشربة) *

وفيه بابان

(الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان التي تستخدمها الاشربة واسماؤها وما هياتها واحكامها) *

اما تفسيرها فاسم الشراب يقع ما حرم منه وأما اسمائها فاثنا عشر سبعة لما يتخذ من العنب الخمر والباذنق والطلاء والمنصف والبنج والجهوري والحمدى واثنا للتخذ من الزبيب النقيع والنبيد وثلاثة للتخذ من التمر السكر والفضج والنبيد وأما ما هياتها فالاشربة المتخذة من العنب (أحدها الخمر) وهو اسم للنبيذ من ماء العنب بعد ما غلى واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما اذا غلى واشتد فهو خمر وان لم يقذف بالزبد (والثاني الباذق) وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث أو النصف أو يطبخ أدنى طبخة بعد ما صار مسكرا وسكن عن الغليان (والثالث الطلاء) وهو اسم للثلث وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فصار مسكرا (والرابع) المنصف وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه (والخامس البنج) وهو أن يصب الماء على الثلث حتى يرق ويترك حتى يشتد ويسمى أبا يوسف لان أبا يوسف رحمه الله تعالى كثيرا كان يستعمل هذا (والسادس الجهوري) وهو النبيذ من ماء العنب اذا صب عليه الماء وقد طبخ أدنى طبخة حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه (واما ما يتخذ من الزبيب فنوعان) نقيع وهو أن يتقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته الى الماء ثم اشتد وغلى وقذف بالزبد والثاني النبيد وهو النبيذ من ماء الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة وغلى واشتد (واما ما يتخذ من التمر فثلاثة أنواع) أحدها السكر وهو النبيذ من ماء التمر اذا غلى واشتد وعليه أكثر أهل اللغة والثاني الفضج وهو النبيذ من ماء البسر المذنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد والثالث النبيد وهو النبيذ من ماء التمر اذا طبخ أدنى طبخة وغلى واشتد وقذف بالزبد وكذا يقع على الماء الذي أنقع فيه التمر وخرجت حلاوته وغلى واشتد وقذف بالزبد (وأما أحكام هذه الاشربة فهي على خمسة أوجه) في وجه حلال بالاجماع وفي وجه حرام بالاجماع وفي وجه حرام عند عامة العلماء وفي وجه حلال عندنا خلافا لبعض الناس وفي وجه حلال عندنا خلافا لمحمد اماما هو حلال بالاجماع فهو كل شراب حلول يشتد وامامنا هو حرام بالاجماع فهو الخمر والسكر من كل شراب (وأما الخمر فلها أحكام ستة) أحدها انه يحرم شرب قليلها وكثيرها ويحرم الانتعاع بها للتداوى وغيره والثاني انه يكفر جاحدا حرمتها والثالث انه يحرم تملكها وتلكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه صنع والرابع انه قد بطل تقويمها حتى لا يضمن متلفها كذا في المحيط المرئى * واختلفوا في سقوط مايتها والعصج اسم مال مجريان الشح والفضة فيها كذا في الكافي والخامس هي نجسة عايضة كالبول والدم والسادس يجب التحذ بشربها قليلها وكثيرها ويباح تحليلها

كذافي محيط السرخسي * ولا يؤثر الطبخ فيها لان الطبخ في الشرع للذبح من ثبوت المحرمة لا لابطالها
بعد ثبوتها لان الطبخ أثره في ازالة صفة الاسكارو بعدما صار خرا لا يؤثر فيها ثم قيل لا يحذف فيه ما لم
يسكر لان المحذوف القليل مخصوص بالنبي وهذا مطبوخ وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى
يحدث من الشرب منه قليلا كان او كثيرا كذا في الكافي * والخمر اذا صارت خللا ودخل فيها بعض
المخوضه ولو كثر فيها بعض المرارة لا تكون خللا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى تذهب المرارة
وعندهما بقليل المخوضه يحل هذا اذا تخلل بنفسه أما اذا تخلل بعلاج بالمخ أو بغيره يحل عندنا السكل
في شرح الطحاوي وفي شرح الشافعي لو صب الخمر في الخمر يؤول كل سواء كانت الغلبة للخمر أو للخمر بعد
ما صار حامضا وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الخمر هي الغالب فكذلك
أما اذا كانت الغلبة للخمر ذكر في مجموع النوازل لا يحل من ساعته ما لم يمض زمان علم انه صار خللا كذا
في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى توجد
رائحته فلا ينبغي ان يذهب أو يطيب بها ولا يجوز بيعها وان تغيرت رائحتها بما ألقى فيها لانها لم تصر
خللا والخمر ما لم تصر خللا لا يجوز ان تنفع بها ولا يمتشط المرأة بها وهو عادة بعض النساء قيل انهما تزيد
في بريق الشعر ولا يداوى بها جرحا في بدنه أو بدربا بته ولا يمتحن بها ولا يقترفي الا حليل كذا في المحيط *
ويكره ان يبل الطين بالخمر وان يسقى الدواب به قال بعض المشايخ لو نقل الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل
الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا فحين أراد تحليل الخمر ينبغي ان يحمل الخمر الى الخمر ويصبه فيها أو ما لو نقل
الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ رحمه الله تعالى لا بأس به في الوجهين جميعا لان حل الخمر انما
يكره اذا كان الحبل لأجل الشرب وأما اذا لم يكن لأجل الشرب لا بأس به لا يرى انه اذا تخللها بالنقل
من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حمل الخمر والصحيح هو الاول كذا في الذخيرة
* ولا يسقى الصبي والدمي والاعمى من سقاهما هكذا في الغياثية * ويكره الا كتحال بالخمر وان
تجعل في السعوط هكذا في فتاوى قاضي خان * واذا سخن الدقيق بالخمر وخبره لا يؤكل ولو أكل لا يحد
وكذلك لو وقعت الخنطة في الخمر لا تؤكل قبل الغسل فان غسلت وطخت أو لم تطحن ولم توجد رائحة الخمر
ولا طعمها فلا بأس بأكله قيل هذا اذا لم تنتفخ الخنطة أما اذا انتفخت فعلى قول محمد رحمه الله تعالى
لا تطهر أبدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تغسل ثلاث مرات وتصف في كل مرة وتؤكل وعلى
هذا اذا طبخ اللحم في الخمر فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يحل أكله أبدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى ينبغي ثلاث مرات بماء طاهر ويبرد في كل مرة كذا في المحيط * واذا طرح الخمر في مرق بمزلة الخمر
وطبخ لا يؤكل لان هذا مرق نجس ولو حسامنه لا يحد ما لم يسكر واذا طرح الخمر في سمك أو ملح أو خل
وربي حتى صار حامضا فلا بأس به ذكر المسئلة في الاصل مطلقة من غير تفصيل وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى انه كان يفصل الجواب فيها تفصيلا وكان يقول ان كان السمك أو الملح مغلوبا بالخمر يطهر واذا
صار حامضا ويحل أكله وان كان السمك أو الملح خالبا لا يطهر ولا يحل تناوله وان صار حامضا كذا
في الذخيرة * واذا وقعت فارة في حب الخمر هات ورهيت الفارة ثم صارت الخمر خللا كان طاهرا وان
تفسخت الفارة فيها كان الخمر نجسا لان ما فيها من أجزاء الفارة لم يصر خللا كذا في فتاوى قاضي خان *
ولا يحل النظر اليها على وجه التلهي كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى ما وراء النهر قطرة من الخمر
وقعت في جرة بها ماء ثم صب ذلك الماء في حب الخمر قال أبو نصر الدبوسي يفسد الخمر وقال غيره لا يفسد
وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا بعينه بل نجاسة الخمر فاذا تخلل
الخمر بوقوعه في الخمر زالت النجاسة فيعود الماء طاهرا كالماء اذا وقع في خمر ثم في خل يطهر وكذا

الرجيف اذا حيز بخرم وقع في خل والثوب اذا وقع في خرثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا حيز بخرم وخبر فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في الجبين من اجزاء الخمر لم يصير نجسا بالانجاس فلا يطهر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سقى شاة خمر الا يكره لمحمها ولبنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها فلم تختلط بلحمها وان استحال الخمر لم ينجس كذا لو استحال خلا الا اذا سقاها خمر كثيرا بحيث تؤثر رائحة الخمر في لحمها فانه يكره اكل لحمها كذا لو اعتادت اكل الجملة كذا في محيط السرخسي * ولو اعتادت شرب الخمر وصارت به حال توجد رائحة الخمر فيها ففي الشاة تحبس عشرة ايام وفي البقرة عشرين وفي البعير ثلاثين وفي الدجاجة يوما كذا في المحيط * ويكره شرب دردى الخمر والانتفاع به ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا ولا بأس بان يجعل ذلك في خل لانه يصير خلا كذا في الميسوط * رجل خاف على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر ما يندفع به العطش عندنا ان كانت الخمر ترذ ذلك العطش كما يباح للمضطرب تناول الميتة والخنزير وكذا الوغص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجزئ ما يزيل به الا الخمر يباح له شربها كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفتاوى المضطر لو شرب قدر ما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر بباح ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي ان يلزمه الحد كذا لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز لا يكره درى * (واما ما هو حرام عند عامة العلماء) فهو الباذق والمنصف ونقيع الزبيب والتمر من غير طنج والسكر فانه يحرم شرب قليلها وكثيرها وقال أصحاب الظواهر بأنه مباح شربه والصحيح قول العامة لكن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يحدد شاربها لم يسكر كذا في محيط السرخسي * ونجاسة المنصف والباذق غايضة أم خفيفة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا اصاب الثوب منه أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة قالوا وهكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وحكى عن الفضلي رحمه الله تعالى انه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب ان يكون نجسا نجاسة خفيفة والفتوى على انه نجس نجاسة غليظة يجوز بيع الباذق والمنصف والسكر ونقيع الزبيب ويضمن متلفها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما والفتوى على قوله في البيع أمافي الظمان ان كان المتلف قصد الحسبة وذلك يعرف بقرائن الاحوال فالهتوى على قولهما وان لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله ايضا كذا في الطهارة * (واما ما هو حلال عند عامة العلماء) فهو الطلاء وهو المثلث ونبذ التمر والزبيب فهو حلال شربه مادون السكر لا ستمراء الطعام والادوى والتقوى على طاعة الله تعالى لا اله الا الله والمسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول العامة واذا سكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن متلفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وفي رواية عنه ان قليله وكثيره حرام ولكن لا يجب الحد ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي * والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى حتى يحد من سكر من الاشربة المتخذة من الخبث والحبوب والعسل واللبن والتين لان الفساق يجمعون على هذه الاشربة في زماننا ويقصدون السكر واللهو وشربها كذا في التبيين * والعصير اذا شمس حتى ذهب ثلثاه يحل شربه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الفتاوى الكبرى * وفي النوازل سألت أبا سليمان عن ثلاثي صب عليه عصير قال يستأنف عليه الطنج حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التنازعانية * (واما البخنج) فاختلغوا في تفسيره قال الحاكم أبو محمد الكيني رحمه الله تعالى هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون اذا ذهب من العصير أقل من الثلثين يحل شربه مادام حلوا واذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله

وكثيره وقال بعضهم الخنجر هو المجدي وهو أن يصب الماء على المثلث وتبرله حتى يشتد ويقال له أبو يوسف
لكثرة ما استعمله أبو يوسف رحمه الله تعالى وهل يشترط لا باجة هذا أن يطبخ أدنى طبخة بعد ما صب عليه
الماء قبل الغليان والشدة واختلاف واقعه على ضوء ما اختلافوا في المثلث فان غلي واشتد حل شربه مالم يسكر
منه فان سكر منه يحد (وأما المجهوري) فهو الذي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ أدنى طبخة
مادام حلوا حل شربه عند السكل واذا غلي واشتد وقذف بالزبد فهو والباق سواه في الحكم فان صب
الماء على عصارتة بعد ذلك وعصر واسحقخرج الماء فغلي واشتد قال بعضهم يكون بمنزلة الخمر في جميع
الاحكام وقال بعضهم لا يكون حكمه حكم الخمر كذا في الظهيرة * والله أعلم

(الباب الثاني في المتفرقات)

اذا شرب تسعة أقداح من نبيذ التمر فأوجز العاشر فيسركم لم يحد لان السكر يضاف الي ما هو اقرب اليه
كذا في السراجية * ولو خلط عصير العنب بعصير التمر أو تبيع الزبيب ثم طبخ لم يحل حتى يذهب ثلثاه
وكذا اذا صب في المطبوخ قدح من عصير العنب أو عصير الرطب أو نبيذ التمر أو تبيع الزبيب وهو في
ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل فان طبخ قبل ان يشتد ان كان المصوب فيه عصير العنب لم يحل حتى يذهب
ثلثاه بالطبخ وان كان المصوب من سائر الانبذة يكفي أصل الطبخ للحل ولو ألقى في المطبوخ عنب أو تمر
أو زبيب ثم اشتد روي المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان الملقى قليلا لا يتخذ منه نبيذ فهو غير
معتبر لا بأس بشربه وان كان كثيرا يتخذ النبيذ من مثله ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل كذا في الغيائية *
ولو طبخ العنب كما هو ثم يصير يكتفي بأدنى طبخة كذا روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروي
أبو يوسف أنه لا يحل مالم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الاصح لان العصير فيه قائم فيستوي اعتبار الطبخ بعد
العصر وتبيله كذا في الكافي * ولو ألقى العنب في نبيذ التمر أو في نبيذ العسل لم يحل حتى يطبخ ويذهب
ثلثاه كما في عصير العنب كذا في التتارخانية في الفصل الثاني في بيان ما يتخذ من التمر والزبيب * فان
جمع في الطبخ بين العنب والتمر أو بين الزبيب والتمر لا يحل مالم يذهب بالطبخ ثلثاه بمنزلة ما لو خلط عصير
العنب بتبيع الزبيب والتمر كذا في المبسوط * وروي عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن
النبيذ المطبوخ ان لم يفسد بالبقاء عشرة أيام فصاعدا فهو حرام وان كان يفسد فهو حلال كذا في التهذيب
* التمر المطبوخ بمس فيه العنب والعنب غير مطبوخ فيغليان جميعا قال يكره ولا يحد شربه حتى يسكر
اذا كان التمر المطبوخ غالبا وان كان العنب غالبا محذور كما لو خلط الخمر بالماء اعتبر الغالب فكذا هذا ولو طبخ
عصير حتى يذهب ثلثه وتركه حتى يرد ثم أعاد الطبخ حتى يذهب نصف ما بقي فان أعاد الطبخ قبل أن يغلي
ويتغير عن حال العصير فلا بأس به لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغليان والشدة فان أعاد الطبخ
بعد ان غلي وتغير فلا خير فيه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يتقع واذا طبخ عشرة ارطال
عصير حتى يذهب منه رطل ثم أهرق منه ثلاثة ارطال ثم أرا طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى
منه رطلان وتسع ارطال لان الرطل الذي ذهب بالطبخ دخل في تسعة لانه دخل في اجزاء الباقي ولم يرفع
منه فالباقي بعيد الغليان ان كان تسعة ارطال صورة فهو عشرة ارطال معنى فقسم الرطل العاشر على
تسعة ارطال فصار مع كل رطل من التسعة الباقية تسع ارطال العاشر لان العاشر فيه فاذا أهرق ثلاثة
ارطال وثلاثة تسع رطل وبقي ستة ارطال وستة تسع رطل فيطبخ حتى يبقى رطلان وتسع ارطال
فان كان ذهب منه بالغليان رطلان ثم أهرق رطلين فانه يطبخ حتى يبقى منه رطلان ونصف ولو ذهب
بالغليان خمسة ارطال ثم أهرق منه رطلا يطبخ الباقي حتى يبقى منه رطلان وثلاثة ارطال كذا

في محيط السرخسي * ولو صبر رجل في قدر عشرة دواقر عصير وعشرين دورقان ماء فان كان الماء يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثمانية اثناسعه ويبقى التسع لانه اذا ذهب ثلثاه بالغليان فالذهب هو الماء فقط فعليه ان يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه وان كان الماء لا يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه وان كان العصير مع الماء يذهبان معا فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه لانه ذهب بالغليان ثلثا العصير وثلثا الماء والباقي ثلث العصير وثلث الماء فهو وما لوصب الماء في العصير بعد ما يطبخه على الثلث والثلثين سواء كذا في المبسوط * وأما الاشربة المتخذة من الشعير أو الذرة أو التفاح أو العسل اذا اشتد وهو طبع أو غير مطبوخ فانه يجوز شربه مادون السكر عند أي حنيقة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى حرام شربه قال الفقيه وبه تأخذ كذا في الخلاصة * فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقح السكر حرام بالاجماع واختلفوا في وجوب المحذ اذا سكر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحذف فيما ليس من أصل الخمر وهو التمر والعنب كما لا يحذف من البنج ولبن الرمان وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحذف وقيل هو قول الحسن بن زياد كذا في فتاوى قاضي خان * فان شرب رجل ماء فيه خمر فان كان الماء غاليا بحيث لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحها ولا لونها لم يحذف فاما اذا كان الخمر غاليا حتى كان يوجد فيه طعمها وريحها وتبين لونها حددته ولم يحذف فيه ريحها ووجد طعمها حدد ولو ملاها خمر ثم حجه ولم يدخل جوفه منها شيئا فلا حد عليه كذا في المبسوط * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا ترد في الخمر خبزا فأكل الخبز ان كان الطعم يوجد فيه وتبين اللون حددته وان كانت الخمر يضاء لا يرى لونها فاني أحده اذا كان الطعم يوجد في الباقي اذا خجل الدواب بالخمر تعتبر الغلبة يعني في حق المحذ واذا ادعى الاكراه لم يصدق الا بيمينته والا كراه معتبر كذا في المحيط * والله أعلم

(ومما فصل بهذا الباب تصرفات السكران) واعلم بأن جميع تصرفات السكران نافذة الا الردة والاقرار بالمحذ ودخالة الله تعالى كذا في الدخيرة * السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو النيد والثلث وغيره عندنا تنفذ تصرفاته كالطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه أخذ المشايخ وعن أبي بكر بن الاحمد انه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ مع الهزل ولا تبطله الشروط العاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه الطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعين والهبة والصدقة وتزويج الصغيرة والصغير أما رده فلا تصح عندنا استحسانا وتصح قياسا لان الكفر واجب النفي والانعدام لا واجب التحقيق ولهذا جرى على لسانه كلمة السكر خطأ لا يكفر هذا اذا كان السكر من الشراب المنخذ من أصل الخمر نحو التمر والعنب والزبيب وأما السكر من المتخذ من العسل والثمار والمحبوب فاختلف المشايخ فيه وهو كما خلا فهم في وجوب المحذف قال يجب المحذ بالسكر من هذه الاشربة يقول تنفذ تصرفاته ليكون زجره ومن قال لا يجب المحذف في هذه الاشربة وهو الفقيه أبو جعفر وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول لا تنفذ تصرفاته لان نفاذ التصرف كان لازما جازا لم يجب المحذ عندهم اذ جبرالات تنفذ تصرفاته وان زال عقله بالبنج أو بابن الرمان لا تنفذ تصرفاته وكذا لو شرب شرابا حلوا فلم يوافق فذهب عقله فطلق قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكران اذا شرب طائعا وان شرب مكرها فطلق اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يقع كما لا يجب عليه المحذ وعن محمد رحمه الله تعالى انه يقع والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان * الوكيل بالطلاق اذا سكر وطلق قال شذاد لا يقع والصحيح انه يقع كذا في الظهيرية *

السكر من البنج ولبن الزمكة حرام بالاجماع كذا في جواهر الاخلاط * وان خلط الخمر بالنبيذ وشربه
 رجل ولم يسكر فان كانت الخمر هي الغالبة حددته وان كان النبيذ هو الغالب لم تحده كذا في المبسوط *
 واذا طبخ عصيرا حتى ذهب ثلثه ثم صنع منه عليقا فان كان ذلك قبل أن يتغير عن حاله فلا بأس به وان
 صنع بعد ما غلى وتغير عن حاله العصير فلا خير فيه لانه لما غلى واشتد صار محرما والعليق المتخذ من
 المحرم لا يكون حلالا كما اتخذ من الخمر فأما قبل أن يشتد فهو حلال الشرب فأما صنع العليق من عصير
 فحلل كذا في المبسوط * القدر التي يطبخ فيها العصير قدر قاعدتها مسطحة غير مقعرة وجرارها
 المحيط بها مستدير في ارتفاعه على الاستقامة وارتفاعها مقسوم بثلاثة قسام متساوية فتملا وتطبخ الى
 أن يذهب ثلثاه ويرجع الباقي في القدر الى العلامة السفلى وينبغي أن يطبخ طبخا موصولا غير منقطع
 فان انقطع الطبخ قبل اذ غاب ثلثي العصير فالواحد على وجهين ان أعيد قبل تغير المطبوخ وحدوث
 المرارة أو غيرها فيها كان حلالا لانه بمنزلة الطبخ الموصول وان أعيد الطبخ بعد تغير المطبوخ وحدوث
 المرارة أو غيرها كان حراما لانه تعذر أن يجعل بمنزلة الطبخ الموصول كذا في الظهيرية * وأما الوساق
 وهو ما يخرج من البقول الباقية بعد العصر بالماء اذا غلى واشتد وقذف بالزبد ما حكمه اختلافوا فيه قبل
 انه بمنزلة نقيع الزبيب كذا في محيط السرخسي * خابيه من خرصبت في نهر عظيم مثل الفرات أو أصغر
 منه ورجل أسفل منه يتوصأ بذلك الماء أو يشرب منه ان كان لا يوجد في الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها
 يباح الشرب والتوضؤ وان كان يوجد شيء من ذلك لا يباح كذا في فتاوى قاضي خان * سألت
 أبا يوسف رحمه الله تعالى عن حبات عنب وقعت في نبيذ فانتفعت قال ان كانت الحبات وحدها
 لو أنبت غلت فاذا وقعت في نبيذ فغلى بعد ذلك لا يشرب النبيذ وان كانت وحدها لا تغلى فلا بأس
 بشربه كذا في محيط السرخسي * ولو صب الخمر في قرح من الماء وفي ماء راكدي تخلص بعضه الى بعض
 لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه نجاسة فيتنجس فان شربه ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر
 ولا لونها ولا ريحها لا يحد وان كان يوجد شيء من ذلك يحد كذا في فتاوى قاضي خان * ذكر الحماكم
 في المنتقى في خمر وقعت في دن الخمل قال لا خير فيه وذكر الحماكم بعد ذلك في المنتقى في الخمر اذا جعل
 في المرى والمرى هو الغالب فلا بأس بأكاه قال وكذلك لو صب رطل من خمر في دهن من خيل فلا بأس
 بأكاه فقد اعتمر الغالب في هاتين المسئلتين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى في الخمر اذا وقعت في النبيذ الشديد الذي هو عنده حلال قال الخمر تقسه كذا في المحيط * واذا
 صب الخمر في طرف يتنجس الظرف وان خرجت الخمر من الظرف يغسل الظرف ثلاثا فيطهر ان كان
 عتيقا وان كان ظرفا جريدا صب فيه الخمر اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يغسل ثلاثا
 ويحذف في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله تعالى لا يطهر أبدا وقال بعض المشايخ على قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى ان لم يحذف في كل مرة لكن ملاءه بالماء مرة بعد أخرى فإدام الماء يخرج منه متغير
 اللون لا يطهر واذا خرج الماء صافيا غيره متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوى وان لم يغسل الظرف وبقي
 الخمر فيه حتى صار خالما يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب حكم الظرف وحكي عن الحماكم أبي
 نصر المهروري انه قال ما يوازي الاناء من الخمل يطهر أما على الحب الذي انتقص منه الخمر قبل أن يصير
 خالا يكون نجسا فيغسل أعلاه بالخمل حتى يطهر المكل وان لم يفعل كذلك حتى صب العصير فيه وملاءه
 يتنجس العصير ولا يحل شربه لانه عصير خالطه خمر وحكي عن الفقيه أبي جعفر انه قال اذا صار ما فيه من
 الخمر خلا يطهر الظرف كله ولا يحتاج الى هذا التكليف به أخذ الفقيه ابراهيم رحمه الله تعالى
 واختاره الهدر الشهيد وعليه الفتوى ولا بأس ببيع العصير ممن يتخذ خرا في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى وقال صاحبه يكره وقيل على قول أبي حنيفة زجه الله تعالى انما لا يكره اذا باعه من ذمي
بمن لا يشتريه المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشتريه بذلك الثمن يكره اذا باعه ممن يتخذ خرا وهو
كالمو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خرا لا بأس به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن
وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وبغاية الكرم على هذا اذا كان بغرس الكرم بنية تحصيل الخمر يكره
وان كان التحصيل العنب لا يكره والافضل ان لا يبيع العنبر ممن يتخذ خرا كذا في فتاوى قاضي خان
* والله أعلم

(كتاب الصيد)

وفيه سبعة أبواب

(الباب الاول في تفسيره وركبه وحكمه)

اما تفسيره فالصيد هو الحيوان المتوحش المنع عن الايدي ما كولا كان او غير ما كولا كذا
في فتاوى قاضي خان * واما ركبه فصدور فعل الاصطياد من اهل في محله بشرطه واما حكمه فنبوت
الملك عند الانتاج حقيقة او تقديرا اعني بالتقدير ما اذا اخرج من حيز الامتناع واما حله اكل الصيد
فانه يثبت بمحمدة عشر شرط خمسة في الصيد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه الارسال
وان لا يشركه في الارسال من لا يهل صيده وان لا يترك التسمية عامدا وان لا يشتغل بين الارسال
والاخذ بعمل آخر وخسة في السكاب ان يكون معلما وان يذهب على سنن الارسال وان لا يشركه
في الاخذ ما لا يهل صيده وان يقتله جرحا وان لا يأكل منه وخسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات
وان لا يكون من دواب الماء الا السمك وان يمنع نفسه بجناحه او بقوائمه وان لا يكون متقويا
بنايه او بمخلبه وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه كذا في النهاية * والله أعلم

(الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به)

الصيد يملك بالاخذ والاخذ نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي باسئمال ما هو موضوع
للاصطياد قصده الاصطياد اول قصده حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيدها ملكه صاحب
الشبكة قصده نصب الشبكة الاصطياد اول قصده لان الشبكة انما نصب لاجل الصيد حتى لو نصبها
للغاف فتعقل بها صيدها ملكه لانه لا يصير اخذها بالشبكة والاخذ الحكمي يكون ايضا
باسئمال ما ليس بموضوع للاصطياد اذا قصده الاصطياد حتى ان من نصب فسطاطا وتعقل به صيد
ان قصده نصب الفسطاط الصيد ملكه وان لم يقصده الصيد لا يملكه كذا في الظهيرية * نصب شبكة
فتعقل بها صيدها انسان واخذه قبل ان يتخلص ويطير فهو للاول لان سبب الملك ان تعقل في حق الاول
لانه موضوع له ولم ينتقض السبب بعد حتى لو اخذه الثاني بعد ما يتخلص وطار فهو للثاني لانه انتقض
السبب قبيل اخذ الثاني كذا في السكري ولو كان صاحب الشبكة اخذه ثم انقذ منه ثم اخذه
آخر فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ وانقذ لانه بمنزلة اباي العبد وشرد البعير وذلك لا يوجب
زوال ملكه كذا في محيط السرخسي * ذكر الحياكم الشهد درجه الله تعالى في المنتقى رجل هيا موضعا
يخرج منه الماء الى ارض له ليعيد السمك في ارضه فخرج الماء من ذلك الموضع الى ارضه بسمك كثير
ثم ذهب الماء وبقي السمك في ارضه ولم يذهب الماء لانه قل حتى صار السمك يؤخذ بغير صيد فلا سبيل
لاحد على هذا السمك وهو رطب الارض ومن اخذه منه شيئا ضمنه ولو كان الماء كثيرا لا يدر على السمك
الذي فيه الا بصيد من اصطاد منه شيئا فهو له كذا في الذخيرة * ولو القى الشبكة في الماء وطرح غيره

قوله وان لا يكون متقويا بنايه
او بمخلبه كذا رأيت في الخلاصة
وقاضي زاده على الهداية وتعلق في رد
المختار ولا يخفى ان هذه الشروط في
حله اكل الصيد بقربينة
قوله السابق واما حله اكل الصيد
فانه يثبت الخ فلا ينافي جواز اصطياد
ماله ناب ومخلب لمنفعة الجلود والشعر
والریش مثلا واما ما في حاشية الدرر
المختار والصيد الطحطاوي من قوله وان
يكون متقويا بنايه ومخلبه فالتأويل
انه تحريف واعتراض عليه بقوله
وفيه ان هذا الشرط في آلة الصيد لان
الصيد قد يكون للضرورة والنايات
له ولا يخاف اه مبني على هذا
التعريف فليتأمل اه

فيه الشص فوقعت سمكة في الشبكة وتعلقت بالشص فان كانت في الخيوط الضيقة من الشبكة فهي لصاحب الشبكة كذا في الغنائية الشص اذا رمى به الرجل في الماء وتعلقت به سمكة ان رمى بها خارج الماء في موضع يقدر على اخذها فاضطربت فوقعت في الماء كذا وان انقطع الجبل قبل ان يخرجها من الماء لا يملكها كذا في الخلاصة * رجل حفر في أرضه حفيرة وقع فيها صيد فجاء رجل وأخذه فان الصيد يكون للاخذ وان كان صاحب الارض اتخذ تلك الحفيرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان صيدا باض في أرض رجل أو تكس فيها وجاء آخر وأخذه فهو له هذا اذا كان صاحب الارض بعيدا من الصيد بحيث لا يقدر على اخذه لو مديده أما اذا كان قريبا بحيث لو مديده أخذه فهو لصاحب الارض كذا في الظهيرية * واذا حفر ثورا ولم يقصده الا اصطيدا فوقع الصيد فيها فجاء آخر وأخذه ان دنا صاحب البئر من الصيد بحيث لو مديده يقدر على اخذه فهو لصاحب البئر كذا في المحيط * وذكر في العيون اذا دخل الصيد دار انسان واغلق صاحب الدار الباب عليه وصار بحيث يقدر على اخذه من غير صيد فارغ الباب لاجل الصيد يملكه وان اغلقه لآخر لا يملكه حتى لو اخذه آخر كان لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون للاخذ قاله شايخنا وليس معنى قوله يقدر على اخذه من غير صيد انه لا يحتاج في اخذه الى المعالجة وانما معناه انه يمكن اخذه بقليل المعالجة من غير نصب شبكة وفي المنتقى نصب حباله فوقع فيها صيد فاضطرب وقطعها وانفلت فجاء آخر وأخذ الصيد فالصيد للاخذ ولو جاء صاحب الحباله لا يأخذه فلما دنا منه بحيث يقدر على اخذه ان شاء اضطرب حتى انفلت فاخذه آخر فهو لصاحب الحباله وكذا صيد السكاب والبازي على هذا التفصيل والحباله تحيط مستدير يتعقل به رأس الصيد او رجله كذا في الظهيرية * ومن أخذ بازيا أو شبهه في مصر أو سواد في رجليه سيرا أو جلاجل ويعرف انه اهلى فعليه ان يعرف ليرده على صاحبه وكذلك ان أخذ ظبيا وفي عنقه قلادة وكذلك لو أخذ حمامة في المصير يعرف ان مثله لا يكون وحشيا فعليه ان يعرفه لانها بمنزلة اللقطة وبهذا تبين ان من اتخذ برج حمام فأوكرت فيها حمام الناس فلا يأخذ من فراخها الا يحل له لار الفرخ يملك بملك الاصل فهو بمنزلة اللقطة في يده الا انه ان كان فقيرا يحل أن يقتل ما يحل له من فراخه وان كان غنيا ينبغي أن يتصدق بهما على فقير ثم يشترى منه بشئ فيتناول وهكذا كان يفعل شيخنا الامام شمس الائمة رحمه الله تعالى وكان مولعا بأكل الحمام كذا في المبسوط * ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل رمى صيدا فصرعه فغشى عليه سائمة من غير روح ثم ذهب عنه الغشى فمضى أو كان طائرا فطار فرماه رجل آخر فصرعه وأخذه فهو للاخذ وان كان أخذه الاول في غشيته تلك وأخذه الآخر فهو على تلك الحالة قبل استقلاله وتحامله فهو الاول منهما وانه ظاهر والاسمة قلال الارتفاع رجل رمى صيدا فجرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض أي القيام فلبث كذلك ما شاء الله ثم برئ وتماثل ثم رماه آخر وأخذه فالصيد الاول كذا في الظهيرية * وادارمى سهمها الى صيد فاصابه واسخنته حتى لا يستطيع برا حاص مكانه ثم رماه آخر فاصابه ومات لا يحل اكله هذا اذا علم انه مات من الرمية الثانية أو لم يعلم من أية الرمية مات أما اذا علم انه مات من الرمية الاولى حل والعبرة في حق الحمل لوقت الرمي كذا في خزائن المفتين * ومن رمى صيدا فاصابه ولم يسخنته ولم يخرج من حيز الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني ويؤكل وان كان الاول اسخنته فرماه الآخر فقتله فهو الاول ولم يؤكل وهذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجونه الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني أما اذا كان الرمي الاول بحال لا ينجونه الصيد بان بقي فيه من الحياة بقدر ما يبقى في المذبوح كما لو بان رأسه يحل وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه

الصيد غير انه بقي فيه من الحياة اكثر مما يكون في المذبوح بأن كان يعيش يوماً أو ذنبه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحرم بالرمية الثانية لانه لا عبرة لهذا القدر من الحياة عنده وعند محمد رحمه الله تعالى يحرم لان لهذا القدر من الحياة عبرة عنده فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه الصيد سواء فلا يحل وضمن الثاني للاول قيمته غير ما نقصته جراحته وهذا اذا علم أن القتل حصل بالثاني بأن كان الرمي الاول بحال يجوز أن يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه ليكون القتل مضافاً الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجرحين أو لم يدر ضمن الثاني ما نقصته جراحته لانه جرح حيواناً مملوكاً للغير وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرحين لمصول الموت بالجرحين فكان متلفاً نصفه وهو مملوك غيره فيضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرحين لان الاول لم يكن نصنعاً وقد ضمن الثاني مرة فلا يضمنه ثانياً ثم يضمن نصف قيمة مجروحاً بالجرحين لان الاول صار بحال يحل بذكاة الاختيار لو لم يكن الرمي الثاني فهو بالرعي الثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه قد ضمنه مرة وقد حل ضمان اللحم فيه كذا في الكافي * وان رماه الثاني قبل أن يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئاً وان كان الصيد بعدما أصابه سهم الاول يتحامل ويطيء فرماه الثاني وقتله يكون للثاني ويحسم اكله كذا في فتاوى قاضي خان * وان رمى رجلان صيداً فاصابه سهم أحدهما قبل صاحبه واستخذه واخرجه من أن يكون صيداً ثم أصابه سهم الاخر فهو للذي أصابه سهمه أولاً وان رمياه معاً ولو أصابه السهمان معاً فهو لهما والعبرة في حق الملك بحالة الاصابة لا بحالة الرمي وفي حق الحمل تعتبر حالة الرمي كذا في الظهيرية * وان أصابه سهم الاول فوقه ثم أصابه سهم الثاني فقتله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤكل والصيد للاول كذا في التتارخانية * ولو رمى سهماً الى صيد ورمى رجل آخر فاصاب السهم الثاني السهم الاول وامضاه حتى أصاب الصيد وقتله جرحاً كان السهم الاول بحال يعلم انه لا يبلغ الصيد بدون الثاني فالصيد للثاني لانه لا يأخذ حتى لو كان الثاني مجوسياً أو محرماً لا يحل وان كان السهم الاول بحال يبلغ الصيد بدون سهم الثاني فالصيد للاول لانه سبق في الاخذ وهو كاف بنفسه فان كان الثاني محرماً أو مجوسياً لا يحل سهمنا كذا في الكافي * وذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى لو دخل ظي دار رجل أو حائطه أو دخل حمار وحش دار رجل أو حائطه فان كان يؤخذ بغير صيد فهو لرب الدار وكذلك الحظيرة للسملك وهذا الجواب بخلاف جواب الاصل وفي الاصل لو أرسل كلبه على صيد فاتبه الكلب حتى ادخله في أرض رجل أو داره كان لصاحب الكلب وكذلك لو اشتد على صيد حتى اخرجته وأدخله دار انسان فهو له لانه لما اخرجته واضطره فقد أخذ بيده كذا في الذخيرة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اصطاد طائراً في دار رجل فان اتفقا على انه على أصل الاباحة فهو للصياد سواء اصطاده من الهواء أو من الشجر وان اختلفا فقال رب الدار اصطدت قبلك وانكر الصياد ذلك فان كان أخذه من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار وان اختلفا في أخذه من الهواء والجدار فالقول قول صاحب الدار كذا في الظهيرية * قال في الاصل ومن اصطاد سمكة من نهر جار له لا يقدر على أخذ صيده فهو للذي أخذه وكذلك ان كانت أجرة لا يقدر على أخذ صيدها الا بالاصطيد فصاحب الأجرة ما صار محرراً لما حصل فيها من السمك وانما المحرز لا يأخذ فان كان صاحب الأجرة احتال لذلك حتى أخرج الماء وبقي السمك فهو لصاحب الأجرة وذكر شمس الأئمة المحمدي رحمه الله تعالى ان من مشايتهم قال ان أخرج الماء وليس قصده السمك فهو لا يأخذ وان نصب عنه الماء فان كان قصده أخذ السمك يتظر ان لم يمكن أخذه الا بصيد فهو لا يأخذ وان امكن

أخذه من غير صيد فهو لصاحبه الاجرة * كذا في المحيط * وفي المتقى داود بن رشيد عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى نحل اتخذت كوارات في أرض رجل فخرج منها غسل كثير كان ذلك لصاحب الأرض ولا سبيل لاحد على أخذه قال ولا يشبه هذا الصيد ويضاهي وأشار إلى معنى الفرق فقال انه يحبس ويذهب والبيض يصير طائرا ويطير وانما يشبه الطير في هذا النحل نفسها ولو أخذ النحل احد كانت له وأما الغسل فلم يكن صيدا ولا يصير صيدا قط وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا وضع رجل كوارات النحل فتغسلت فهو لصاحب الكوارات كذا في الذخيرة * وفي الملتقط لاحد الرجلين جماعة ذكروا لا تخزنني فالقراخ لصاحب الانثى كذا في التتارخانية * والله أعلم

﴿الباب الثالث في شرائط الاصطياد﴾

ينبغي أن يكون الصيد من أهل الذكاة وذلك بأن يغفل الذئب والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي والمجنون اذا كانا لا يعقلان الذئب والتسمية وأن يكون له ماله التوحيد دعوى واعتقادا كالمسلم أو دعوى الاعتقاد كالكوفي كذا في الظهيرية * ويشترط مع ذلك أن لا يكون محرما وأن لا يكون في الحرم حتى لا يؤكل صيد الحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم ولا بأس بصيد الاخرس المسلم والكوفي كذا في المحيط * ويشترط في الرمي التسمية عند الرمي وفي ارسال الكلب والبازي وما أشبه ذلك يشترط التسمية وقت الارسال ولا يشترط تعيين الصيد في الارسال عندنا حتى لو أرسل كلبا أو بازيا على صيد فأخذ ذلك الصيد أو غيره أو أخذ عددا من الصيد يجعل الكل بتلك التسمية مادام في وجه الارسال ولو ترك التسمية عند الرمي أو عند ارسال الكلب عامدا لا يحل اكله وان ترك ناسيا حل اكله كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يؤكل صيد المجوسى والوثني والمرتلان هؤلاء ليسوا من أهل الذكاة اختصارا فكذا اضطرارا كذا في الكافي * ولو أرسل النصارى أو رمى وسمى المسيح لم يؤكل والارسال شرط في الكلب والبازي حتى ان الكلب المعلم اذا انقذت من صاحبه وأخذ صيدا وقبضه لا يؤكل فان صاحبه صاحب الكلب صيحة بعد ما انقذت وسمى فان لم ينزجر بصياحه بأن لم يزد طلبا وحرصا على الاخذ فأخذ الصيد لا يؤكل أما اذا انزجر بصياحه اكل استحسانا كذا في الظهيرية * واذا أرسل المسلم كلبه فزجره مجوسى فانزجر بزجره فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الاغراء بالصباح عليه وبالانزجار اظهار طلب الزيادة ولو أرسله مجوسى فزجره مسلم فانزجر لم يؤكل وكل من لا تجوز ذكاته كالمرتد والحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسى كذا في خزائن المفتين * وقد ذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصيد في مسئلة المعلم اذا أرسل كلبه فزجره مجوسى انه انما يؤكل الصيد اذا زجره المجوسى في ذهابه فأما اذا وقف الكلب عن سنان الارسال ثم زجره المجوسى بعد ذلك وانزجر بزجره لا يؤكل كذا في المحيط * وهو المأخوذ به كذا في جواهر الاخلاص * وان لم يرسله احد ولكنه انبعث الكلب أو البازي على اثر الصيد بغير ارسال وزجره مسلم فانزجر فأخذ يحل والقياس أن لا يحل كذا في الكافي * وان لم ينزجر لم يحل كذا في التتارخانية * ولو أرسل كلبا وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب في اثر الصيد سمي وزجره فأخذ الصيد وقتله لم يؤكل انزجر بزجره أو لم ينزجر كذا في البناءيع * من شرائط الاصطياد أن لا يشارك في الارسال والرمي من لا يحل ذبحته كالوثني والمجوسى وتارك التسمية عمدا وكذا يشترط أن لا يستعمل بعمل آخر بعد الرمي والارسال بل يتبع اثر الصيد والكلب عن المرسل ثم وجهه بعد وقت وقد قتله فهذا على وجهين اما أن لا يترك الطلب حتى وجهه كذا في الكلب عنده وفي هذا الوجه القياس أن لا يؤكل وفي الاستحسان

قوله عن المرسل الخ كذا في
رسالة العالم الكبرى ولا ارتباط له بما
قوله ولعل في العبارة سقطا ونظما
هذا كما في الخاتمية واذا توارى
الكلب والصيد عن المرسل ثم وجهه
اي وبه يستقيم العبارة ولتراجع
في الظهيرية اهـ

يؤكل قالوا هذا الشرط لازم وهو ان يكون الكلب عنده على جواب الاستحسان فاما اذا وجد الصيد ميتا والكلب قد انصرف عنه لا يؤكل قياسا استحسانا واداشتغل بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من السيل طلبه فوجده ميتا والكلب عنده جراحة لا يدري ان الكلب جرحه أو غيره قال في الكتاب كرهت اكله ونص شمس الأئمة المحلواني وشمس الأئمة الميرحني رحمهما الله تعالى على انه لا يؤكل وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده انه اراد به كراهة التبريه والقنوى على الاول كذا في الظهيرية * وهذا كله اذا وجد به جراحة واحدة يعلم انها جراحة الكلب أما اذا علم بالعلامة انها جراحة غير الكلب أو علم انها جراحة الكلب الا ان بها جراحة أخرى ليست من جراحة الكلب لا يؤكل تركه الطلب أو لم يترك وكذلك الجواب في البازي والضمر من أوله الى آخره والجواب في الرمي هكذا اذا رمي سهمهما الى صيد فأصابه وتوارى عن بصره ثم وجده ميتا وبه جراحة أخرى سوى جراحة السهم لا يؤكل وان كان في طلبه وان وجده وليس به جراحة أخرى ان لم يشتغل بعمل آخر يؤكل استحسانا وان اشتغل بعمل آخر لا يؤكل قياسا واستحسانا كذا في المحيط * وفي مساوي (آمو) روي طبراني في المعجم وجرحه فاشتغل الرامي بنزع الخف ثم دخل الماء بعد نزع الخف فوجد الطير ميتا بذلك الجرح قال يحمل اكله وقال القاضي بديع الدين اشتغال الرامي بنزع الخف ليس بعذر لانه حيث ترك الطلب فقد حرم اكله سئل ايضا روي صيدا أو رغيره بالصليب قال يجوز قيل اذا رسل الكلب ولم يسم ناسيا فقبل أن يصل سمى ولم يدعه حتى أخذ لا يؤكل وفي الرمي يؤكل لان التقدير في الكلب ممكن بأن يدعه وفي السهم لا كذا في التتارخانية * والله أعلم

﴿الباب الرابع في بيان شرائط الصيد﴾

الألّة نوعان جماد كالنزراق والمعرّاض وأشياءهما وحيوان كالكلب ونحوه والعقور والبازي ونحوهما فان كانت الألّة حيوانا فن شرطها أن تكون معلّمة ولا يكون الكلب معلّما الا بالاهساك على المالك وترك الاكل وأن يجيبه اذا ادعاه واذا أرسله الى الصيد فعلامته تعلم الكلب وما يجنبه ترك الاكل من الصيد وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يحدّد في ذلك حدا ولا بوقت وقتا وكان يقول اذا كان معلّم فكل وربما كان يقول اذا غلب على ظن الصائد انه معلّم فهو معلّم وربما كان يقول يرجع في ذلك الى قول أهل العلم من الصيادين فاذا قالوا صار معلّما فهو معلّم وروي الحسن عنه اذا ترك الاكل ثلاثا فهو معلّم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * وهو الاصح كذا في جواهر الاختلاطى ثم في ظاهر الرواية عنهما انه لا يحمل الثالث وانما يحمل الرابع وروي عنهما انه يحمل الثالث ايضا كذا في الظهيرية * وأما البازي وما يجنبه فترك الاكل في حقه ليس علامة تعلمه وانما علامة تعلمه أن يجيب صاحبه اذا دعاه حتى ان البازي وما يجنبه اذا اكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في البازي هذا اذا أجاب صاحبه عند الدعوة الثالثة من غير أن يطعم في اللحم وأما اذا كان لا يجيب الا ليطمع في اللحم لا يكون معلّم ومتى حكم بتعلم البازي فغرم صاحبه ولم يجيبه اذا دعاه خرج من حكم المعلم ولا يحمل صيده وكذا الكلب اذا اكل الصيد خرج من حكم المعلم وحرم ما عند صاحبه من صيده قبل ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تحرم الصيد التي أحزها صاحبها ولم يأكل منها قبل ذلك ان كان العهد قريبا بأخذ ذلك الصيد أما اذا كان العهد بعيدا بأن مضى شهر أو نحوه وقد قدّد صاحبه تلك الصيد لم تحرم بلا خلاف قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاظهر ان الخلاف في الفصلين واجمعوا أن ما لم يحزره المالك من صيده انه يحرم هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه

الله تعالى وأما ما باع المالك مما قد من صيده فلا شك ان على قوته ما لا يتقضى البيع فيه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبغي أن يتقضى البيع اذا تعادق البائع واشترى على كون الكلب جاهلا قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يتعلم وحده تعبه ما ذكرنا في ابتداء الامر على الخلاف وكذلك هذا الخلاف في البازي اذا فر من صاحبه فدعاه فلم يجبه حتى حكم بكونه جاهلا هذا اذا أجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولا يحكم بتعلمه عندهما ولو شرب من دم الصيد يؤكل كذا في المحيط وان أخذ الكلب المعلم صيدا وأخذ منه صاحبه وأخذ صاحب الكلب منه قطعة فألقاها الى الكلب فأكها الكلب فهو على تعلمه وكذلك لو كان صاحب الكلب أخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب على الصيد فأخذ منه قطعة فأكلها هو في يد صاحبه فانه على تعلمه وكذلك قالوا لو سرق الكلب من الصيد بعد دفعه الى صاحبه وان أرسل الكلب المعلم على صيد فنهشه فقطع منه قطعة فأكلها ثم وجد الصيد بعد ذلك فقتله ولم يأكل منه شيئا لا يؤكل لان الاكل منه في حال الاصطبا دلائل عدم التعلم فان نهشه فألقى منه بضعة والصيد حتى ثم اتبع الصيد بعد ذلك فأخذه فقتله ولم يأكل منه شيئا يؤكل لانه لم يوجد منه ما يدل على عدم التعلم لانه انما قطع قطعة منه اختنه فيتوصل به الى أخذه فكان بمنزلة الجرح وان أخذ صاحب الكلب الصيد من الكلب بعد ما قتله ثم رجع الكلب بعيد ذلك فوثب تلك القطعة فأكلها يؤكل صيده وان اتبع الصيد فنهشه فأخذ منه بضعة فأكلها وهو حي فانغات الصيد منه ثم أخذ الكلب صيدا آخر في فوره فقتله لم يأكل منه ذكر في الاصل وقال أكره أكله لان الاكل في حال الاصطبا يدل على عدم التعلم كذا في البدائع * رجل أرسل كلبا الى صيد فلم يأخذه وأخذ غيره ان ذهب على سننه فقد حل كذا في السراجية * لورمى بعيرا فأصاب صيدا ولم يعلم أنه نادأ وغير نادأ لم يؤكل الصيد حتى يعلم أن البعير كان نادأ لان الاصل في الاصل الاستئناس فيتمسك به حتى يعلم غيره كذا في الكافي * ولو أرسل بازيه الى أرنب فأصاب من ذلك صيدا وهو لا يصطاد الا الارنب لم يؤكل ما اصطاده وان أرسل الى خنزير أو الى ذئب فأخذ نطيأ حل أكله كذا في الينابيع * ولو أرسل بازيه الى طي وهو لا يصيد الطي فأصاب صيدا لم يؤكل كذا في التهذيب * ولو أرسل كلبه على صيد وسمى فأخذ في ارشاله ذلك صيدا كثيرة واحدا بعد واحد حل الكلب وكذا لورمى صيدا فأصابه السم ونفذ وأصاب آخر ونفذ وأصاب آخر حل الكلب عندنا كذا في فتاوى * قاضي خان * فان أخذ صيدا وجثم عليه طويلا ثم مر به آخر فأخذه وقتله لم يؤكل الا بالرسال مستقبلا أو بزجر أو بتسمية على وجه ينزجر فيما يحتمل الزجر لطلان الفور وكذلك ان أرسل كلبه أو بازيه على صيد فعدل عن الصيد بمنه أو بسرة وتشاغل بغير طلب الصيد وفتر عن سننه ذلك ثم تبع صيدا فأخذه وقتله لا يؤكل الا بالرسال مستأنفا وان يزجره صاحبه ويسمى فينزجر فيما يحتمل الزجر لانه لما تشاغل بغير طلب الصيد فقد انقطع حكم الارسال واذا صيد صيدا بعد ذلك فقتله ترسل بنفسه فلا يحل صيده الا ان يزجره صاحبه فيما يحتمل الزجر كذا في البدائع * رجل أرسل كلبه على صيد فاخطأه ثم عرض له صيد آخر فقتله يؤكل وان رجع فعرض له صيد آخر فوجعه فقتله لم يؤكل لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل كذا في الخلاصة * وان أرسل على ظن أنه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا في التتارخانية * رجل أرسل كلبه وهو يظن انه انسان وسمى فاذا هو صيد يؤكل هو المختار لانه تبين انه أرسل على صيد كذا في الظهيرية * والفهم اذا أرسل فمكمن ولا يتبع حتى يتمكن فيمكث ساعة ثم أخذ الصيد فقتله فانه يؤكل وكذا الكلب اذا أرسل يصنع كما يصنع الفهد فلا بأس بأكل ما صاد لان حكم الارسال كالوثوب والعهد وكذلك

المأزى إذا أرسل فسقط على شيء فطار فأخذ الصيد فانه يؤكل وكذلك الرامي إذا رمى صيدا منهم فما
أصابه في سننه ذلك ووجهه أكل وإن أصاب واحد ثم نغذا إلى آخره أكل الكل فإن أملت الرمح
السهم إلى ناحية أخرى عينا أو شملا فأصاب صيدا آخر لم يؤكل فإن لم ترد الرمح عن وجهه ذلك أكل
الصيد ولو أصاب حائطا أو خنطرة فرجع فأصاب صيدا فانه لا يؤكل فإن مر السهم من الشجر فجعل
رصدت الشجر في ذلك الوجه لكن السهم على سننه فأصاب صيدا فقتله فانه يؤكل فإن رده شيء من
الشجر عنة أو يسرة لا يؤكل فإن مر السهم فبحش حائطا أو هو على سننه فأصاب صيدا فقتله أكل كذا
في البدائع * ولو أرسل المسلم الكلب المسلم على صيد فشاركه غيره لم يعلم أو كلب لم يذكرا اسم الله تعالى
عليه حمد أو كلب مجوسى لم يؤكل ولو رده الصيد عليه الكلب الثانى ولم يجرح معه ومات بجرح الاقل
كره أكله قيل كراهة تنزيه وقيل كراهة تحريم وهو اختيار شمس الأئمة المحلوفى رحمه الله تعالى كذا
في الكافي * وهو الصحيح كذا فى المحيط * ولو رده الصيد على الكلب مجوسى حتى أخذه فلا بأس
بأكله لأن فعل المجوسى ليس من جنس فعل الكلب فلم تثبت المشاركة ولو لم يرد الكلب الثانى
على الاول ولا يكتفى اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد فأخذه وقتله حل كذا فى الكافي * ولو رده
المجوسى مع المسلم قوسا إلى صيد وأصابه فانه لا يحل أكله ومن شرطه ان لا يوجد منه بعد الارسال
بول ولا أكل حتى اذا وجد ذلك منه أو طالت وقفته لا يؤكل الصيد وكذلك من شرطه ان يكون جارحا
حتى لو قتله من غير جرح لا يحل أكله ذكره فى الزيارات وفى المختصر لعصام وأشار فى الاصل الى انه
يحل فانه قال أخذه وقتله ولم يفصل بينهما اذا قتله جرحا أو خنقا وروى المحسن بن زياد عن أبى حنيفة
وأبى يوسف رحمه الله تعالى فى غير رواية الاصول انه يحل وان لم يجرحه من المشايخ من قال ما ذكر
فى الاصل قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وما ذكر فى الزيارات قول محمد رحمه الله
تعالى وقيل ما ذكر فى الاصل ايجاز وما ذكر فى الزيارات اشباع والصحيح ما ذكر فى الزيارات وروى
أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا كسر عضو وقتله لا بأس بأكله
لأن الكسر جرحا حتى فى الباطن فيعتبر بالجرحا حتى فى الظاهر كذا فى المحيط * ولو أرسل المسلم كلبه على صيد
وسمى فأدركه الكلب فضربه ووقذه ثم ضربه ثانيا فقتله أكل وكذا لو أرسل كلبين فوقدهما أحدهما ثم قتله
الآخر أكل لأن الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عقوا ولو أرسل رجلا
كل واحد منهما كلبا فوقده أحدهما وقتله الآخر أكل لما بينا والملك الاول كذا فى الهداية *
ولو أن رجلا أرسل كلبه المعلم على صيد فكسر رجلاه أو عقره عقرا أخرجه من الصيدية ثم أن رجلا
آخر أرسل كلبه على ذلك الصيد فكسر رجلاه الأخرى أو عقره عقرا فمات الصيد من العقرين فنقول
الصيد الاول ولا يحل تناوله هذا اذا أرسل الثانى كلبه بعدما أصاب الكلب الاول وأنجته فلوان
الكلب الاول جرحه الا انه لم يخنه ولم يخرج من الصيدية حتى أرسل الثانى كلبه فأصابه الثانى
وجرحه وأنجته وأخرجه من الصيدية فالصيد للثانى ويحل تناوله وإن كان كل واحد من الجرحين بحال
لا يخرج من الصيدية عندا لا نفرد ولما اجتمع خارج من ان يكون صيدا فالصيد لهما وكذلك اذا
أصاباهما على اشتراكهما فى الاخذ والحمل ثابت وإن أرسل الثانى كلبه قبل اصابة الكلب الاول
الصيد فالملك لاهما اصابة كهما فى السهمين والحمل ثابت ولو أرسلاهما فأصاب أحدهما الصيد
قبل الآخر وأخذه وأنجته ثم أصابه الآخر فالصيد لاهما اصابة وكذلك لو أرسلاه على التعاقب
فأصاب الكلب الثانى الصيد أولا وأنجته ثم أصابه الكلب الاول فالصيد لصاحب الكلب الثانى
ولو أصاباه جرحا أو أصابه أحدهما قبل صاحبه الا انه لم يخنه حتى أصابه الآخر فالصيد لهما

كذافي الذخيرة * وفي تخنيس خواهر زاده واذا أرسل كلبه على صيد لا يراه أو رماه فأصاب الصيد والرجل في طلبه فوجده حل كذا في التتارخانية * واذا ضرب البازي بمنقاره أو بمخبطه الصيد حتى أثنخه أو جرحه الكلب فمجاهد صاحب به وعكس من أخذه فلم يأخذه حتى ضربه البازي أو الكلب مرة أخرى فمات فعند عامة المشايخ رجعهم الله تعالى لا يحمل أكله كذا في المحيط * ولا يؤكل ما أصابه المهرض بعرضه ولا يؤكل ما أصابه البندقة فمات بها كذا في الكافي * وكذا إن رماه بجرح وان جرحه إذا كان ثقبلا وبه حدة لأنه يحتمل أنه قتله بثقله وإن كان الجرح خفيفا وبه حدة حل لأن الموت بالجرح وإن كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كالسهم وبه حدة حل ولورماه بمروحة حديد ولم تبض بضعا يحرم وكذا إن رماه بها فأبان رأسه أو قطع أوداجه ولورماه بعصا أو بعود حتى قتله حرم لأنه قتله ثقبلا لا جرحا إلا إذا كان له حد يبض بضعا فيميت ثم يحل لأنه كالسيف والرمح والأصل في هذه المسئلة أن الموت إذا أضيف إلى الجرح قطعاً حل الصيد وإن أضيف إلى الثقل قطعاً حرم وإن وقع الشك ولم يدرك أنه مات بالثقل أو بالجرح حرم احتياطاً وإن رماه بسيف أو بسكين فأصابه بجرحه فجرحه حل وإن أصابه بقفا السكين أو بمقبض السيف حرم ولورماه فجرحه فمات بالجرح إن كان الجرح مدمياً حل اتفاقاً وإن لم يكن مدمياً حل عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة وعند بعضهم بشرط الإدماء وعند بعضهم إن كانت الجراحة كبيرة حل بالإدماء وإن كانت صغيرة لا يحل كذا في الكافي * ولورمى سهمها فعرضه سهم آخر فرد عن سنه فأصاب صيداً وقتله لم يؤكل هكذا ذكر في الأصل وذكر في الزبادات أنه يؤكل قال الشيخ الإمام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز أجد الخلواني رحمه الله تعالى تأويل ما ذكر في الأصل أن الراعي الثاني لم يقصد الرمي إلى الصيد وإنما قصد اللعب أو تعلم الرمي وترك التسمية عمدًا حتى لو قصد الاصطياد يحل على رواية الأصل كذا في الظهيرية * مسلم رمى صيداً فأصاب سهمها فوضعا فرفعه فأصاب صيداً وقتله جرحاً يؤكل وكذا لورمى بعراض أو جرحاً أو بندقة فأصاب سهمها فرفعه فأصاب السهم الصيد فقتله يحل كذا في محيط السرخسي * مجوسي رمى سهمها بسهمهم المسلم فأصاب سهمه سهم الأول فإن علم أنه لولا سهم المجوسي لما وصل إلى الصيد فهو حرام وكذلك إن رده عن سنه فلوراده قوة ولم يقطعه عن سنه فالصيد للمسلم وليكن لا يحل استعسافاً كذا في السراجية * مجوسي رمى الصيد فقتل الصيد من سهمه أو أرسل كلبه على صيد ففقر من كلبه فرماه مسلم بسهم أو أرسل كلبه لم يحل إلا إذا وقع سهم المجوسي على الأرض أو انصرف كلبه قبل رمي المسلم وإرساله فإنه يحل كذا في محيط السرخسي * وإن اشترك المحلل والمحرّم في رمي الصيد لم يحل أكله كما لو اشترك مسلم ومجوسي في قتل الصيد كذا في المبسوط * الإسلام وقت الرمي ووقت الإرسال شرط حتى لورمى وأرسل وهو مسلم ثم ارتد يحل وعلى عكسه لا يحل هكذا في الغيانية * المجوسي إذا أتته قود أو تنصير يؤكل صيده وذبيحته والنصراني إذا اتجس لا يؤكل صيده وذبيحته والمسلم إذا ارتد فإنه لا يؤكل صيده وكذلك إذا أتته قود أو تنصير كذا في شرح الطحاوي * ولأن قومًا من المجوس رهوا سهمهم فأقبل الصيد نحو مسلم فأرماه سهمهم فرماه المسلم ومضى فأصابه سهم المسلم وقتله فالمسئلة على وجهين إن كان سهم المجوسي لم يقع على الأرض حتى رماه المسلم لم يحل أكله إلا أن يدركه المسلم ويذكيه فيجوز ثم يحل لأنهم أعانوه في الرمي دون حقيقة الذكاة ولا معتبر بالرمي مع وجود حقيقة الذكاة وإن وقعت سهام المجوس على الأرض ثم رماه المسلم بعد ذلك وبقي المسئلة بمحال أكله وكذلك المجوس إذا أرسلوا كلابهم إلى الصيد فأقبل الصيد بهاربا فرماه المسلم فقتله أو أرسل كلبه إليه أو باز ياله أو صقراله فأصاب الكلب فقتله إن كان رمى المسلم وإرساله حال اتساع صقر المجوسي وبازيه الصيد لا يحل وإن كان بعد رجوع صقره وبازيه حل

وكذلك لو اتبع الصيد كلب غير معلم أو باز غير معلم فأقبل الصيد فأرامنه فرماد المسلم بسهم أو أرسل كلبه أو بازيه أو صقره فأصابه وقتل فهو على التفصيل الذي قلنا كذا في الذخيرة * ويشترط في الصيد أن لا يشارك في موته سبب آخر سوى جراحة السهم أو الكلب أو ما أشبه ذلك وذلك نحو التردى من موضع والوقوع في الماء وجراحة أخرى يتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط * إذا أصاب السهم اليد فوقع على الأرض أو على آجرة مطروحة على الأرض فمات يحمل لأن هذا مما لا يمكن الاتزان عنه وإن وقع في ملاء أو على جبل أو صخرة أو شجرة أو حائط أو على سنان رمح مركوز أو على حرف آجرة أو لبنة منصوبة ثم وقع منه على الأرض لم يحمل لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه فإن التردى مما ينفك عنه لا يصطاد فوجب اعتباره ويحمل أن الموت حصل بالماء أو بالتدري فاجتمع المبيع والمحرم فيحرم احتياطاً حتى لو كان الطير ما ينفوق في الماء ولم تغرس جراحته لم يحمل أكله لأنه لا يحمل موته بسبب الماء وإن أنجست جراحته لا يؤول لاحتمال موته بالماء هذا كله إذا جرحه جراح يرحى حياته منه وإن كان جرحاً لا يرحى حياته منه لم يحمل لأنه عدم هذا الاحتمال إذا بقي فيه من الحياة مقدار ما يكون في المذبذب بعد الذبح بأن رأسه ثم وقع في الماء وإن مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على الأرض فإن كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والمجمل لم يحمل لأن وقوعه على مكان مسدود كوقوعه على الأرض لتعذر الاحتراز عنه وإن كان مما يقتل مثل حدة الرمح والقصب المنصوبة وحيدة الآجرة واللبنة القائمة ونحوها لم يحمل كذا في محيط السرخسي * ومن شرائطه أن يموت قبل أن يصل الصائد إليه حتى يكون حله بلا شبهة وخلاف فأنه لو وصل إليه الصائد وهو حي ففيه كلات ومن شرائطها أن يكون متفرقاً متوحشاً ولا يكون الفا كالدواجن من الوحوش كذا في المحيط *

❦ (الباب الخامس فيما لا يقبل الذكاة من الحيوان وفيما يقبل) ❦

فلن أذكر المرسل الصيد حياً واجب عليه أن يذكيه وإن تركه تذكيته حتى مات حرم أكله وكذا البازي والسهم لأنه ترك الذكاة الاختيار مع القدرة عليهم وهذا إذا تمكن من ذبحه أما إذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبذب لم يؤول في ظاهر الرواية كذا في الكافي * وعليه الفتوى كذا في التبيين * وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه يحمل وقال بعض المشايخ إن لم يتمكن لفقده أكله لم يؤول وإن لم يتمكن لضيق الوقت لم يؤول عندنا قال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحمل استحياساً وبالاستحسان أخذ القاضي فخر الدين وهو قول الشافعي وهذا إذا كان يذبحهم بقائه حياً مع الجرح الذي جرحه الكلب أما إذا لم يتوهم بقاؤه حياً بأن شق بطه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حياً فمات حل تناوله لأنه استقر فيه فعل الذكاة قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب المذبذب وقبل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يحمل وهو القياس لأنه وقع في يده حياً فلا يحمل بدون ذكاة الاختيار كالمتردية هذا الذي ذكرنا إذا ترك الذكاة فلو ذكاه حل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه إن كانت فيه حياة مستقرة فالدكاة وقعت موقعها بالاجتماع وإن لم تكن فيه حياة مستقرة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكاته الذبح وقد وجد وعندهما حل بلا ذبح وكذا المتردية والنطيحة والموقوذة والذي يقر الذئب بطنه وفيه حياة خفية أو بينة يحمل إذا ذكاه وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولو أدرى ولم يأخذه فإنه كان في وقت لو أخذه أمكنه ذبحه لم يؤول وإن كان لا يمكنه ذبحه أكل كذا في الهداية * ذبح شاة مريضة وقد بقي فيها من الحياة مقدار ما يبقى في المذبذب بعد الذبح فأنها لا تقبل الذكاة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

واختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص القاضي الامام المنتسب الى اسبجيا
 في شرح الطحاوي أنه يقبل الذكاة وعليه الفتوى كذا في الظهيرية * اذ ارى الى صيده فانكسر الصيد
 بسبب آخر قبل ان يصيده السم ثم أصابه السم حل لانه حين رماه كان صيدا والعبرة في حق الحل
 لوقت الرمي الا في مسألة واحدة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصيد وصورتها الحلال اذ ارى
 صيدا والرامي والصيد في الحل فلم يصل السم الصيد حتى دخل الصيد في الحرم والسم على اثره فأصابه
 السم في الحرم ومات في الحرم أو في الحل لا يؤكل فاعتبر وقت الاصابة أما فيما عدا ما فالعبرة بحالة
 الرمي كذا في المحيط * حلال رمي صيدا فأصابه في الحل ومات في الحرم أو رماه من الحرم وأصابه في الحل
 ومات في الحل لا يحل لان في الاول نسيامه في الحرم وفي الثاني ابتداءه في الحرم وعليه الجزاء في الوجه
 الثاني دون الاول وكذا اذا أرسل كلبه من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه الجزاء كذا
 في الغيائية * اذ ارى سمها الى صيد فأصابه وتبع عند مجوسى مقدار ما يقدر على ذبحه فبات لا يحل
 تناوله لانه قادر على ذبحه بتقديم الاسلام واذا وقع عندنا ثم والناثم يحل لو كان مستيقظا يقدر على
 تذكيته فبات روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحل لان النائم عنده كاليقظان في مسائل
 معدودة من جهتها هذه وروى عن محمد رحمه الله تعالى انه يحل وان وقع عند صبي لا يعقل الذبح
 يحل وان كان يعقل الذبح لا يحل كذا في المحيط

* (الباب السادس في صيد السمك) *

السمك والجراد يؤكلان غير ان الجراد يؤكل مات بعلة أو بغير علة والسمك اذا مات بغير علة لا يؤكل
 كذا في الظهيرية * اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها وان أكلها كلب
 فشق بطنه فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا تؤكل اذا زرقها طائر ولو ضرب سمكة فقطع
 بعضها لا بأس بأكلها فان وجد الباقي منها يؤكل أيضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل
 أكله وان مات خنثا فله لا بسبب ظاهر لا يحل أكله وان ألقى سمكة في حب ماء فمات فلا بأس بأكلها
 لانها ماتت بسبب حادث وهو ضيق المكان وكذا اذا جع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها
 وهو يتمكن من أخذها بغير صيدها فمات فيها لا بأس بأكلها وان كانت لا تؤخذ بغير صيد لا خير
 في أكلها ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان
 رأسها على الارض لا بأس بأكلها لانها ماتت بأفة وان كان رأسها في الماء يتظر ان كان على الارض
 منها أمل من الذئف أو النصف لا يؤكل لان موضع النفس في الماء فلا يكون الموت بأفة فتكون
 بمنزلة الطافي وان كان الاكثر من نصفها أكلت لان الاكثر حكم الكل فصارت كالوكان الكل على
 الارض كذا في فتاوى قاضي خان * واذا أخذ سمكة فربطها في الماء فماتت تؤكل لانها ماتت بأفة
 وهو ضيق المكان وكذا اذا ماتت السمكة في الشبكة ان كان يمكنها ان تخرج منها لا تحل لانها بمنزلة
 ما لو ماتت في البحر ولا تحل لانها ماتت بأفة كذا في محيط السرخسي * ولو انجمد الماء فماتت الحيتان
 تحت الجمد قال رضى الله عنه ينبغي ان تؤكل عند الكل رجل اشترى سمكة في خيط مشدود في الماء
 وقبضها ثم دمع الخيط الى البائع وقال احفظها فجاءت سمكة أخرى فابتلعت المشتراة قال محمد رحمه الله
 تعالى المبتلعة للبائع لانه هو الذي صادها لان الخيط في يده فماتت بالخيط بصير في يده فيكون له
 فيخرج السمكة المشتراة من بطن المبتلعة وتسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت المشتراة
 بالابتلاع ولو ان المشتراة هي التي ابتلعت الاخرى فماتت جميعا يكونان للمشتري لانه انما صادها مملكت

المشترى فتكون للمشتري ولو لدغ حية سمكة في الماء فقتلتها ونضب الماء عنها ثم ماتت في الشبكة
أكلت الامامات حتم انفه من غير سبب لانه طاف كذا في فتاوى قاضي خان * وماتت من حرارة
الماء أو برودة أو كدورته فقيه روايتان روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يؤكل
لان السمك لا يموت بسبب برودة الماء وحرارته غالباً فيكون ميتاً بغير آفة ظاهرة فلا يحل كالطائي وروى
عن محمد رحمه الله تعالى انه يؤكل لانه مات بآفة لانه قد يموت بسبب برودة الماء وكدورته فيحال
بالموت عليه وهذا أرفق بالناس كذا في محيط السرخسي * وعليه الفتوى كذا في جواهر الاحاطى *
عن محمد رحمه الله تعالى لا يؤكل الطافي لانه حرام ليس لانه يتغير فينقر الطبع عنه فصار من
الخمائن ولو مات في الماء ولم يطفأ كل وكذلك كل مامات بسبب يحل بأن ضربه بخشب أو نحوه أو قطعه
سمكة أخرى أو قطعه غيره كذا في الغائية * وجد نصف سمكة في الماء يحل لانها ماتت بآفة وهذا
إذا علم انها قطعت أجزاً وغيره فأما إذا علم انها قطعتها انسان بسيف ونحوه لا يؤكل لانها صارت ملكاً له
كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بأكله المجرب والمسا ما هي بلا ذكاة كذا في الهداية * سئل
عن أخرج من البحر والمجذون حباباً في الحب ماء وسمكة ثم ماتت السمكة فيه هل يحل أكل السمكة
فقال نعم وسئل أيضاً عن ملح ذاب فوق جسد البحر ثم اختلط ماء البحر بماء الملح فماتت سمكات كانت
في البحر بهذا السبب هل يجوز أكل السمكات قال نعم كذا في التتارخانية * والله أعلم

(الباب السابع في المتفرقات) *

ولو سمع حساً فظنه صيداً فأرسل كلبه فأصاب صيداً ثم تبين ان المسموع حسه كان آدمياً أو بقرة أو شاة
لم يؤكل وكذلك لو سمع حساً ولم يعلم انه حس صيداً أو غيره لانه وقع الشك في صحة الارسل فلا تثبت
الحكمة بالشك ولو ظن ان المسموع حسه صيداً فأرسل كلباً فاذا هو حس صيداً ما كول فأصاب صيداً
آخر يؤكل كذا في محيط السرخسي * ولو أصاب المسموع حسه وقد ظنه آدمياً فتبين انه صيد حل
لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه صيداً ذكره في الهداية * وقال في المنتقى اذا سمع حساً بالليل فظن انه انسان
أو دابة أو حية فرماه فاذا ذلك الذي سمع حسه صيداً فأصاب سهمه ذلك الذي سمع حسه أو أصاب
صيداً آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين أن يرميه وهو
يريد الصيد وأن يكون الذي أراد وسمع حسه ورمى اليه صيداً سواء كان مما يؤكل أم لا وهذا ناقض
ما ذكره في الهداية وهذا أوجه لان الرمي الى الآدمي ونحوه ليس باصطياد فلا يمكن اعتباره ولو أصاب
صيداً كذا في التبيين * وان أرسل الى ما يظن انه شجرة أو انسان فاذا هو صيد فاصابه يؤكل
هو واختاره فانه تبين أنه أرسل الى الصيد وان أرسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد
فقتله لا يؤكل كذا في الفتاوى العتابية * في النواذر ولو رمى ظبياً أو طيراً فأصاب غيره وذهب المرمى
ولم يدركه كان متوحشاً أو مستأنساً كل الصيد لان الاصل في الصيد التوحش والتنفير فمسك بالاصل
حتى يعلم الفه واستئناسه منه وقال محمد رحمه الله تعالى لو ظن حين رآه صيداً ثم تحول رأيته وصار أكبر رايه
ان الذي رماه كان الفأه ليا يحل الصيد الذي أصابه لان الاول عندنا صيد بحكم الاصل حتى يعلم انه
غير صيد ولو رمى الى بغير غير ناد فأصاب صيداً فذهب البعير ولم يعلم انه ناد أو غير ناد لم يؤكل حتى يعلم
انه كان ناداً لان الاصل فيه الف والاستئناس دون التنفر وكذا الرمي الى ظبي مربوط وهو يظن انه
صيد فأصاب ظبياً آخر لم يؤكل لانه بالربط لم يبق صيداً وكذا لو أرسل كلبه على صيد موثق في يده
فصاد غيره لم يؤكل وكذا لو أرسل فهذا على فيل فأصاب ظبياً لم يؤكل ولو رمى سمكاً أو جراداً فأصاب

صيدا فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية يؤول وهو الاصح كذا في محيط السرخسي *
 الاصل ان الانسي اذا توشح ووقع العجز عن الذكاة الاختيارية يحل بالذكاة الاضطرارية كذا
 في الظهيرية * السهم اذا أصاب الطفل أو القرن فان كان أدماء فانه يؤكل وان لم يدمه لا يؤكل كذا
 في شرح الطحاوي * ولو رمى صيد أسيف فأبان منه عضو او مات أكل الصيد كله الا ما أبان وان لم يكن
 أبان ذلك العضو منه اكل ذلك العضو أيضا وان تعاق ذلك العضو منه بجلده فان كان بحيث لا يتوهم
 اتصاله بعلاج هو والمباين سواء وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك ابانة فيؤكل كله وان قطعه
 نصفين طولا لا يؤكل كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد حيا بعد ذلك وكان ذلك بمنزلة الذبح وان قطع الثلث
 منه مما يلي العجز فأبانه فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي مما يلي العجز وان قطع
 الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى العنق مذبذب لان الوداج مذبذب من
 القلب الى الدماغ اما اذا أبان الثلث مما يلي العجز لم تتم الذكاة لانه لم يقطع الوداج بخلاف ما اذا أبان
 الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الوداج فيتم فعل الذكاة فيؤكل ولهذا الوقتة نصفين يتم فعل الذكاة
 بقطع الوداج فيؤكل كله كذا في فتاوى قاضي خان * قال ولو ضرب صيدا وسمى فأبان طائفة من
 الرأس ان كان المبان أقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم بقاء الصيد حيا بعد قطع هذا
 المقدار وان كان المبان نصف الرأس أو أكثر يؤكل الكل كذا في المحيط * رجل ذبح شاة وقطع
 الحلقوم والوداج الا أن الحياة باقية فيها فقطع انسان بضعة منها تحمل تلك البضعة كذا في التتارخانية
 * وذكر في كتاب الصيدان من قتل كلبا معمل لغيره أو بازيا معمل لغيره فعليه قيمته وكذلك اذا قتل مرة
 غيره وكل ما ذكرناه يجوز بيعه يجب الغنمان باتلافه وعبء المعلم من الكلاب ووصيته جائزة اجماعا
 كذا في المحيط * من تقبل بعض المفازة من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن أخذه ولا يصح
 التقبل كذا في السراجية * قال وأكراه تعليم البازي بالطير المحي يأخذه فيعبت به قال ويعلم
 بالمدبوح كذا في الذخيرة في الفصل السادس والعشرين من كتاب الكراهة والاستحسان * وان اشتري
 الحلال والمحرم في رمي الصيد لم يحل أكله كذا في المبسوط * مسلم يحجز مدقوسه بنفسه فأعانه على
 مده مجوسى لا يحل أكله لاجتماع المحرم والمحل فيحرم كالأخذ بمجوسى بيد المسلم فذبح والسكين
 في يد المسلم لا يحل أكله كذا في فتاوى قاضي خان * وهل يحل ارسال الصيد حتى استأذنا رحمه الله
 تعالى عن السير الكبير أنه لا يحل ارسال مطلقا وأما اذا أرسله مبيحا لم أخذه ففيه اختلاف
 المشايخ كذا في الفتاوى الصغرى * والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

❦ (كتاب الرهن) ❦

وفيه اثنا عشر بابا

❦ (الباب الاول في تفسيره وركنه وشرايطه وحكمه وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز الارتهان به
 وما لا يجوز وما يجوز رهنه وما لا يجوز رهن الوصي والاب) ❦

وفيه خمسة فصول

❦ (الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرايطه وحكمه) ❦

اما تفسيره شرعا فبجعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالديون حتى لا يصح الرهن الا بدین
 واجب ظاهرا وباطنا أو ظاهرا فاما بدین معدوم فلا يصح اذ حكمه ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء
 يتلوا الوجوب كذا في الكافي * واما ركن عقد الرهن فهو الايجاب والقبول وهو ان يقول الراهن

رهنك هذا الشيء بمالك على من الدين أو يقول هذا الشيء ~~رهنك~~ وما يجري هذا المجري ويقول
 المرتهن ارتهننت أو قبضت أو رضيت وما يجري مجراه فاما لفظة الرهن فليست بشرط حتى لو اشترى شيئا
 بدراهم فدفعت الى الدائع فباعه قال له امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فالثوب رهن لانه اتى بمعنى
 العقد والسرية في باب العقود للعاني كذا في البدائع * وأما شرائطه فانواع بعضها يرجع الى نفس
 الرهن وهو أن لا يكون معلقا بشرط ولا مضافا الى وقت وأما ما يرجع الى الراهن والمرتهن فعقلهما حتى
 لا يجوز الرهن والارتهان من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية حتى
 يجوز من الصبي المأذون والعبد المأذون وكذا السفر ليس بشرط لمجواز الرهن فيجوز الرهن في السفر
 والمحضر وأما ما يرجع الى المرهون فانواع منها أن يكون محلا قابلا للبيع وهو أن يكون موجودا وقت
 العقد مالا مطلقا متوقفا مملوكا معلوما مقدورا للتسليم فلا يجوز رهن ما ليس بموجود عند العقد ولا رهن
 ما يحتمل الوجود والعدم كما اذا رهن ما يثمر نخيله أو ما تلد اغنامه السنة أو ما في بطن هذه الجارية
 ونحو ذلك ولا رهن الميتة والدم لانعدام ماليتهما ولا رهن صيد الحرم والاحرام لانه ميتة ولا رهن الحجر
 لانه ليس بمال أصلا ولا رهن أم الولد والمدبر المطلق والمكاتب لانهم أحرار من وجه فلا يكونون أموالا
 مطلقة ولا رهن الحجر والخنزير من مسلم سواء كان العاقدان مسلمين أو أحدهما مسلما لانعدام مالية
 الحجر والخنزير في حق المسلم وهذا لان الرهن ايقاع الدين والارتهان استيفاءه ولا يجوز للمسلم ايقاع الدين
 من الحجر واستيفاءه إلا أن الراهن اذا كان ذميا كانت الحجر مضمونة على المسلم المرتهن لان الرهن
 اذا لم يصح كانت الحجر بمنزلة المنيصوب في يد المسلم وخبر الذمي مضمونة على المسلم بالغصب واذا كان الراهن
 مسلما والمرتهن ذميا لا تكون مضمونة على الذمي لان خيرا للمسلم لا تكون مضمونة على أحد وأما في حق
 أهل الذمة فيجوز رهن الحجر والخنزير وارتها نهما منهم لان ذلك مال متقوم في حقهم بمنزلة الخل والشاة
 عندنا ولا رهن المباحات من الصيد والحطب والحشيش ونحوها لانها ليست بمملوكة في انفسها فاما كونه
 مملوكا للراهن فليس بشرط لمجواز الرهن حتى يجوز ارتهان مال الغير بغير اذنه بولاية شرعية كالاب
 الوصي برهن مال الصبي بدينه وبدن نفسه فان هلك الرهن في يد المرتهن قبل ان يقتضيه الاب هلك
 بالاقبل من قيمته ومما رهن به فضم الاب قدر ما سقط من الدين بهلاك الرهن لانه قضى دين نفسه
 بمال ولده فيضمن ولو ادرك الولد والرهن قائم عند المرتهن فليس له أن يسترده قبل قضاء القاضى
 ولكن يؤمر الاب بقضاء الدين ورد الرهن على ولده ولو قضى الولد دين ابيه رافق الرهن لم يكن متبرعا
 ويرجع بجميع ما قضى على ابيه وكذا حكم الوصي في جميع ما ذكرنا حكم الاب وكذلك يجوز رهن مال
 الغير باذنه كما لو استعار شيئا من انسان ليرهنه بدين على المستعير كذا في البدائع * وأما شرط جوازه
 فان يكون المال المرهون مقسوما محوزا فارغا عن الشغل وأن يكون بحق يمكن استيفاءه من الرهن
 حتى لو رهن بمالا يمكن استيفاءه من الرهن كان الرهن باطلا كالرهن بالقصاص والمحدود كذا
 في السراج الوماج * قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الا مقبوضا وقد اشار الى
 أن القبض شرط جواز الرهن قال الشيخ الامام الاجل المعروف بخواهر زاده الرهن قبل القبض جائز
 الا انه غير لازم وانما يصير لازما في حق الراهن بالقبض وكان القبض شرط اللزوم لا شرط الجواز
 ك القبض في الهبة والاول اصح كذا في المحيط * ثم في ظاهر الرواية قبض الرهن يثبت بالتخلية
 كما في البيع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت في المنقول الا بالثقل والاول اصح ومالم يقبضه
 فالراهن بالخيار ان شاء سلم وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه اليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض
 كذا في الكافي * وأما بيان شرط صحة القبض فانواع منها أن يأذن الراهن والاذن نوعان

نص وما يجري مجرى النص ودلالة أما الاول فان يقول اذنت له بالقبض أو رضيت به أو قبضت
وما يجري هذا المجرى فيجوز قبضه سواء قبض في المجلس أو بعيد الافتراق استعسانا وأما الدلالة فان
يقبض المرتهن بحضرة الراهن فيسكت ولا ينهأ فيصح استعسانا ولو رهن شيئا متصلا بما لا يقع عليه
الرهن كالثمر المعلق على الشجر ونحوه مما لا يجوز الرهن فيه إلا بالفصل والقبض فقبض وقبض فان قبض
بغير إذن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل والقبض في المجلس أو في غير المجلس وإن قبض بأذنه
فأقياس أن لا يجوز وفي الاستعسان جائز ومنها المجازة عندنا فلا يصح قبض المشاع سواء كان مشاعا
يحتمل القسمة أو لا يحتتملها وسواء رهن من أجنبي أو من شريكه وسواء قارن العقد أو طرأ عليه
في ظاهر الرواية ومنها أن يكون المرهون فارغا عما ليس بمرهون فان كان مشغولا به بأن رهن دار فيها
متاع الراهن وسلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجز رهنها أن يكون المرهون منفصلا متميزا عما ليس بمرهون
فان كان متصلا به غير متميز عنه لم يصح قبضه ومنها أهلية القبض وهي العقل وأما بيان أنواع القبض
فهو نوعان نوع بطريق الاصاله ونوع بطريق النيابة أما القبض بطريق الاصاله فهو أن يقبض
بنفسه لنفسه وأما القبض بطريق النيابة فنوع يرجع الى القابض ونوع يرجع الى نفس
القبض أما الاول فيجوز قبض الاب والوصى عن الصبي وكذا قبض العدل يقوم مقام قبض المرتهن
حتى لو ملك في يده كان المالك على المرتهن وأما الذي يرجع الى نفس القبض فهو أن يكون المرهون
إذا كان مقبوضا عند العقد فهل ينوب ذلك عن قبض الرهن فالاصل فيه إن القبضين إذا تبا نساب
أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا تاب الأعلى عن الأدنى ومنها دوام القبض عندنا والشياخ يمنع دوام
الحبس فيمنع جواز الرهن سواء كان فيما يحتمل القسمة أو فيما لا يحتتملها وسواء كان الشيء مع مقارنا
أو طارئا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن من أجنبي أو من شريكه كذا في البدائع * وأما حكمه فملك
العين المرهونة في حق الحبس حتى يكون أحق بامساكها الى وقت ايفاء الدين فإذا مات الراهن فهو أحق
به من سائر الغرماء فيستوفى منه دينه بما فضل يكون لسائر الغرماء والورثة ولومات وأئليس وعليه ديون
يكون المرتهن أخص به من سائر الغرماء كذا في محيط البرخسي * ونقصان الرهن ان كان من حيث
العين يوجب سقوط الدين بقدره بخلاف وإن كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند
الثلاثة هكذا في الغياية * والله أعلم

(الفصل الثاني فيما يقع به الرهن وما لا يقع) *

رجل اشترى بيتا فقال للبائع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فهو رهن عند أصحابنا الثلاثة
كذا في الخلاصة * رجل له على رجل دين فاعطاه ثوبا فقال امسك هذا حتى اعطيك مالك قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو رهن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ودیعة لا رهنا فان قال
امسك هذا بمالك أو قال امسك هذا رهنا حتى اعطيك مالك فهو رهن بالاجماع كذا في محيط
البرخسي * رجل عليه ألف درهم غله لرجل فقال امسك هذه الألف الوضع بحقك واشهد لي
بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى اشهد لك فقال
امسك الألف الوضع واشهد لي بالقبض ولو قال غن هذه الألف الوضع حتى آتيك بحقك واشهد لي
بالقبض فأخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء كذا في فتاوى قاضي خان * وإن قال رهنك هذه الدار
وهذه الأرض أو هذه القرية وأطلق ولم يخص شيئا دون شيء دخل فيه البناء والشجر والكرم الذي
في الأرض والرطبة والزرع كذا في الينابيع * ولأن المدين قضا الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ

هذه أركانها بما كان فيها من زائف أو استوفى فهو رهن جائز بما كان استوفى ولا يكون رهنًا بما كان زائفًا لأن قبض الزئوف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الاستوفى كذا في فتاوى قاضي خان * لو استقرض دراهم وسلم حماره إلى المقرض ليدفع له إلى شهرين حتى يوفيه دراهمه أو دارًا ليسكنها فهو بمنزلة الأجرة الفاسدة أن استعمله فعليه أجره مثله ولا يكون رهنًا كذا في جواهر الإخلاص * القضاة لو أخذوا رهنًا بالزئوف والكيزان لم يكن رهنًا كذا في السراجية * دفع إليه رهنًا ليدفع له ثمانمائة دينار فدفع إليه ثمانمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر كذا في القنية * والله أعلم

❦ الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز ❦

يجب أن يعلم أن الرهن إنما يصح بدين واجب أو بدين وجد سبب وجوبه كالرهن بالأجر قبل وجوبه أما الرهن بدين لا يجب ولم يوجد سبب وجوبه كالرهن بالدرك لا يصح ثم لا يشترط وجوب الدين على الحقيقة لجهة الرهن لا محالة بل يكفي وجوبه ظاهرًا يسهل في المسائل التي ذكرها معجده رحمه الله تعالى في الجوامع من جملة ما راجل ادعى على رجل ألف درهم فجحد المدعى عليه ذلك فصالحه المدعى عليه عن ذلك على خمسمائة وأعطاه بها رهنًا يساوي خمسمائة فله الرهن عند المرتين ثم تصادق على أنه لا دين فان على المرتين قيمة الرهن خمسمائة للراهن وأعلم بأن هذا الرهن جائز عندنا لأنه حصل بدين واجب من حيث الظاهر فان الصلح عن الانكار جائز عندنا وبطل الصلح واجب عندنا لا يرى أنهم ما لورفع الأمر إلى القاضي وقصاع عليه القصة فالقاضي يلزم المدعى عليه تسليم بدل الصلح وإذا امتنع عن التسليم يحبس عليه طلب المدعى فعلم أن المال الذي حصل به الرهن واجب ظاهرًا وإذا هلك الرهن صار المرتين مستوفيًا دينه حكمه هلاك الرهن فيعتبر بما لو استوفاه حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم تصادق على أن المال لم يكن واجبًا وإن الدعوى وقعت باطلاً كان على المستوفى رد ما استوفى كذا ههنا كذا في الذخيرة * ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس ولا يجوز الرهن بقصاص في نفس أو في مال أو في ركن أو كانت الجنابة خطأً جازاً الرهن ولا يجوز الرهن بالشفعة كذا في الحكافي * الرهن بالخراج جائز لأن الخراج دين كسائر الديون كذا في المضمرة * ولو تزوج امرأة على دراهم أو دنائير بعينها وأخذت بها رهنًا لم يصح عندنا ولو صالح عن دم على شيء بعينه وأخذت من المبيع كذا في الينابيع * ولو استأجر داراً أو شيئاً وأعطى بالأجر رهنًا جازاً وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفياً للأجر وإن ملك قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن ويجب على المرتين رد قيمة الرهن ولو استأجر خياطاً الخياط له ثوباً وأخذ من الخياط رهنًا بالخياطة جازاً وان أخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز وكذا لو استأجر ابلاً إلى مكة وأخذ من الجمال بالمحولة رهنًا جازاً ولو أخذ رهنًا بمحولة هذا الرجل بنفسه أو بديهة بعينها لا يجوز ولو استأجر شيئاً له حمل وموتة فأخذ المبيع من المستعير رهنًا ببرد العارية جاز وان أخذ منه رهنًا ببرد العارية بنفسه لم يجوز ولو أخذ رهنًا من المستعير بالعارية لم يجوز لأنها أمانة ولو استأجر نواحة أو مغنية وأعطى بالأجر رهنًا لا يجوز ويكون باطلاً وكذا الرهن بدين القمار أو بئس المنة أو الدم أو الرهن بئس الخمر من المسلم المسلم أو ذمى أو بئس الخنزير باطل هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصح الرهن بالعبد المجاني ولا بالعبد المديون لأنه غير مضمون على المولى لو هلك لا يجب عليه شيء كذا في محيط المرعى * ولو اشتري شيئاً من رجل بدرهم بعينها وأعطى بها رهنًا كان باطلاً لأنها لا تتعين وإنما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف إلى ما في الذمة كذا

في فتاوى قاضي خان * وفي رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه أحدها الرهن بعين هي أمانة وذلك باطل الثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع وذلك لا يجوز أيضا حتى لو هلك الرهن يهلك بغير شيء هذا قول أبي الحسن الكرخي الثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالاعيان المغصوبة والمتزوج عليها ونحو ذلك وهو صحيح فان هلك الرهن في يده فانه يضمن الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة العين ويأخذ العين وان هلك العين قبل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهنا بالقيمة كذا في الخلاصة * والله أعلم

(الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز)

ما يجوز بيعه يجوز رهنه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كذا في التهذيب * ولورهن أرضا وقبضها ثم استحق طائفة منها ان كان المستحق غير معين يبطل الرهن في الباقي وان كان المستحق بعينه بقي الرهن في الباقي جائزا ولا يكون للرهن الخيار فيما بقي ولا يكون له المطالبة بشئ آخر ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين كذا في المحيط * ولورهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهو ما شريكان فيه أولا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا ولو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل لا يكون له ان يسترد نصف الرهن كذا في فتاوى قاضي خان * ولورهن رجل من رجلين بدين له عليه ما رهنا واحدا جاز والرهن من بكل الدين ولورهن ان يمسكه حتى يستوفي جميع الدين كذا في خزائن المفتين * واذا رهن عند رجل عدين بألف درهم ثم قضاه خمسمائة فان أراد ان يأخذ أحد العدين ليس له ذلك ولو قال رهنك هذين العدين كل واحد منهما بمائة فقضاه خمسمائة فأراد ان يقبض أحدهما له ذلك في رواية الزيات وفي رهن الاصل ليس له ذلك ما لم يؤد جميع الدين قبل ما ذكر في الزيات قول محمد بن جرير الله تعالى وما ذكر في الاصل قوله ما وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خمسمائة درهم وخمسمائة دينار ف قضى أحدهما ليس له ان يقبض أحدهما كذا في الخلاصة * واذا رهن من رجلين النصف من كل واحد منهما لم يجوز ولورهنهما مطلقا يجوز ولورهن عبد نصفه بمائة وستة وخمسمائة لم يجوز كذا في محيط السرخسي * ولورهن القردون النخل أو النخل دون القرد أو النخل والبنايا والزروع دون الارض أو الارض بدونها لا يجوز وعن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز في الارض دون النخل ولو لم يستثن دخول النخل والقرد والزروع والبنايا كذا في التهذيب * ولورهن النخل والشجر والكرم بمواضعها من الارض جاز كذا في محيط السرخسي * رهن عشر كرد ثم بان أن فيها واحدة مسجلة وأخرى مشاعة صح الرهن في البواقي كذا في القنية * رهن شباتين بثلاثين أحدهما بعشرة والأخرى بعشرين ولم يبين أيهما لم يجوز لان بسبب هذه الجهالة تقع بينهما المنازعة عند الهلاك فانه اذا هلك أحدهما لا يدري ماذا سقط من الدين بازائها ولو بين وهلك أحدهما سقط الدين بقدرها كذا في محيط السرخسي * رهن الحيوان المملوك بالدين جائز بخلاف ما يقول بعض العلماء ان الحيوان عرضة للهلاك فهو بمنزلة ما يتسارع اليه الفساد وما يتسارع اليه الفساد كالحب لا يجوز رهنه كذا في المبسوط * دار مشتركة بين ورثة كبار وصغار فرهنها الوصى والكبار بخراج ضيقة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة رهن دار وفيها جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جداره متصلا بالجدار المشترك رهن دارا والمحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة والسقف والمحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونه تبعا كذا في القنية * ولورهن بيتا معين من دار أو طائفة معينة من دار أو لم يجاز

كذا في فتاوى قاضي خان * باع ملك الغير وارتهن بالتمن شيئا وأجازها مال الملك لا يصح ورهن
 الرهن يصح ان كانت قيمته اكثر من الدين كإيداعه ولكن لا يظهر حكمه في سائر الغرماء كذا
 في القنية * رجل رهن دارا فيها متاع الزاهن شيء كثيرا أو قليلا يتنفع به أو رهن جوالقا فيها متاع
 الزاهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتهن لا يجوز ذلك الا أن يفرغ الدار والجوالق ويسلم ولورهن
 ما في الدار من المتاع بدون الدار وما في الجوالق من المحبوب بدون الجوالق وسلم الكل اليه جاز والحيلة
 لجواز الرهن في المسئلة الاولى أن يودع ما في الدار والجوالق أولا ثم يسلم اليه ما رهن فيصح التسليم
 والرهن كذا في فتاوى قاضي خان * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لورهن دارا
 والزاهن والمرتهن في جوفها فقال سلمتها وقال المرتهن قبالت لم يتم الرهن حتى يخرج الزاهن من الدار ثم
 يقول سلمتها اليك كذا في محيط السرخسي * رهن عمارة حائوت قائمة على أرض سلطانية سلمها
 الى المرتهن وكان يتصرف المرتهن فيها ويؤجرها ويأخذ الاجر منها سنين وأعواما لا يصح الرهن
 ولا يطيب للمرتهن ما أخذ من أجرها كذا في جواهر الاخلاص * ولورهن سر جاعلى دابة أو نجما على
 رأسها أو رهن في رأسها ودفع اليه الدابة مع اللجام والسرج والرسن لم يكن رهنا حتى ينزع من الدابة
 ويسلم اليه ولورهن دابة عليها حمل دون الحمل لم يتم الرهن حتى يلقى الحمل ثم يسلمها الى المرتهن ولورهن الحمل
 دون الدابة ودفعها اليه ثم في الحمل لان الدابة مشغولة بالحمل أما الحمل فليس بمشغول بالدابة كذا
 في البدائع * رجل رهن جارية ذات زوج بغير إذن الزوج جاز وليس للمرتهن أن يمنع الزوج من غشيانها
 فان ماتت من غشيانها صار كائنها ماتت بأفة سماءية فيسقط دين المرتهن استحسانا والقياس
 أن لا يسقط ولولم تكن ذات زوج حين رهنها ثم تزوجها باذن المرتهن فهذا الاول سواء فان زوجها
 بغير إذن المرتهن جاز النكاح والمرتهن أن يمنع الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج يصير المهر رهنا
 مع الجارية وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنا فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان
 المرتهن بالخيار ان شاء ضمن الرهن وان شاء ضمن الزوج كما لو قتل الزوج ثم رجع الزوج على المولى
 اذا لم يعلم الزوج بالرهن كذا في الظهيرية * في القتاوى العتابية ولواعق ما في بطنها ثم رهنها جاز
 ولا يسقط بنقصان ولا دهرها بخلاف ما اذا ولدت قبل علق الولد حيث يسقط بقدر النقصان الا اذا كان
 بالولد وفاء كذا في التتارخانية * ارتهن المسلم من كافر خرافا صارت خلافا للرهن باطل ويكون الخلل
 أمانة في يده والراهن بالخيار ان شاء أخذه وقضاه دينه وان شاء يدع الخلل بدينه ان كانت قيمة الخمر
 يوم الرهن كالدين بخلاف ما لو ارتهن الكافر خمر من المسلم لا يجوز ويكون أمانة في يد المرتهن ارتهن
 مسلم من مسلم عسيرا قصار خمر المرتهن تخليها ويكون رهنا وتبطل بحساب ما نقص يعني من الكيل
 والوزن وان كان الزاهن كافرا يأخذ الخمر والدين عليه وليس للمرتهن أن يخلها أو أن يخلها ضمن قيمتها يوم
 خلل ورجع بدينه بخلاف ما لو كان الرهن مسلما فخلها لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولورهن الذي
 عند ذمي جلد ميتة فدبغه المرتهن لم يكن رهنا وللراهن أن يأخذه ويعطيه قيمة الدبابة ان كان دبغه
 بشيء له قيمة بمنزلة من غصب جلد ميتة فدبغه واذا ارتهن الذي من الذي خرا ثم أسلم فقد خرجت من
 الرهن فان خللها ففي رهن وكذلك لو أسلم أحدهما أيهما كان ثم صارت خلافا ففي رهن وينقص من
 الدين بحساب ما نقص منها واذا ارتهن الكافر من الكافر خمر ووضعها على يدي مسلم عدل وقبضها
 فالرهن جائز والخمر المستأمن في الرهن والارتهان كالذمي فان رجع الى دار الحرب ثم ظهر للمسلمين
 على الدار فأخذوه أسيرا وله في دار الاسلام رهن بدين عليه فقد بطل الدين وصار الرهن الذي هو
 في يديه بذلك الدين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يباع الرهن فيستوفى

المرتحن دينه وما بقي فهو لمن أميره وان كان عند رهنه اسلم أو ذمى بدين له عليه رد الرهن على صاحبه وبطل دينهم عندهم جميعا كذا في المبسوط * ورهن الديته أو الذم لا يصح من ذمى وغيره كذا في الكافي * في الفتاوى الغناية وروى ان الغائب اذا رهن المصوب ثم اشتراه جاز الرهن ولو وجد عيبا بالمبيع فريضة البائع بالعب لم يجوز ودفع المشتري الى البائع عينا تكون رهنا عنه مع المبيع بالنظر تملك العين بصحتها كذا في التتارخانية * ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتحن ولا بموتها وما يبق الرهن رهنا عند الورثة كذا في نزاهة الفتاوى * والله أعلم

❦ (الفصل الخامس في رهن الاب والوصي) ❦

ولو رهن الاب مال ابنه التكبير في دينه لم يجوز لعدم ولايته عليه كذا في الوجيز للكردي * واذا رهن الاب متاعا للولد بمال أخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما اذا رهن عينا مشتركا بين ابنه الكبير والصغير فان ذلك لا يجوز ما لم يسلم الكبير فان ملك الرهن ضمن الاب خصته من ذلك والوصي في ذلك كالاب بعد موته وكذلك المجد أبو الاب اذا لم يكن له وصي لانه قائم مقام الاب في التصرف بحكم الولاية الا أن الاب يملك ان يرهن مال أحد الصغيرين من الاخير والوصي لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في المبسوط * واذا رهن الاب متاعا لابنه الصغير عند رجل فأدرك الولد ومات الاب لم يكن للولد أن يسترد الرهن حتى يقضي الدين لانه تصرف لزمه من الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولد ان لم يكن بالغاً ولو كان الاب رهنه لنفسه وقضاه الابن يرجع به في مال الاب وكذا اذا هلك الرهن قبل ان يفتكه كذا في الكافي * الام اذا رهن مال طفلا لا يجوز الا أن تكون وصية أو أدونة من جهة من يلى الطفل وان أجاز المحاكم ارمها بمال الطفل فانه يجوز ويثبت للمرتحن حق الحبس والاختصاص دون البيع وان أرهنت ووكت المرتحن بالمبيع فأجاز المحاكم الوكالة والبيع كان الوكيل وكيلاً من جهة المحاكم ولو عزل القاضي الذي أجاز الرهن وولى آخر وقديع المرتحن المرهون فان ثبت عند القاضي الثاني اجازة القاضي الاول بالمبيع فانه ينفذه وان لم يثبت عنده امضاء القاضي التوكيل فعليه ان يرد البيع اذا كان للطفل فيه مصلحة كذا في جواهر الفتاوى * واذا كان للاب أو لابنه الصغير أو لغيره المأذون له في التجارة ولا دين عليه دين على ابن له صغير فرهن الاب متاع الصغير من نفسه أو من ابنه الصغير أو من عبده التاجر جاز كذا في التبيين * يجوز ان يرهن ماله عند ولده الصغير بدين له عليه ويحبسه لاجل الولد ولا يجوز للوصي هذا كذا في السراجية * واذا رهن الوصي خادماً لليتيم من نفسه أو رهن خادماً لنفسه من اليتيم بحق لليتيم عليه لم يجوز كذلك ارتهان اليتيم ان فعل ذلك لم يجوز الا أن يميزه الوصي بغير بيعه وشرائه وكذلك ان فعل ذلك أحد الوصيين لم يجوز ذلك الا أن يميزه الاخر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز للوصي أن يرهن متاع اليتيم من ابن له صغير أو عبده تاجر ليس عليه دين كما لا يرهنه من نفسه وان رهن من ابن له كبير أو من أبيه أو من مكاتبه أو من عبده تاجر عليه دين جاز كذا في المبسوط * وان استدان الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فرهن متاع اليتيم جاز وكذا لو اشترى لليتيم فرس أو ارتهنه كذا في الكافي * ولو استدان الوصي على الورثة ورهن به متاعهم فلا يخلوا ما ان استدان لنفسهم وحوادثهم ونوائبهم كالخراج أو استدان لنفسه رقية لهم ودوابهم وكل وجه لا يخلوا ما ان كانت الورثة كلهم كباراً أو صغاراً فان استدان لنفسهم ورهن به وهم كبار حضوراً وغيب لم يجوز وان كانوا صغاراً جاز ذلك وان كانوا صغاراً وكباراً يجوز استدانته ورهنه على الصغار خاصة دون

الكفار بخلاف ما اذا باع المتقول من التركة جاز على الكل اما اذا استدان لنفقة رقيقهم ودوابهم
 فان كان الكل كبارا حضورا لا يجوز استدانته ورهنه من متاعهم وان كانوا غيبا جاز ذلك وان كان
 بعضهم حضورا وبعضهم غيبا أو كانوا صغارا وكبارا حاضرين جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما لا يجوز الا على الغيب والصغار خاصة ولا يجوز رهنه على الكل كذا في محيط السرخسي * واذا
 كان على الميت دين وله وصي فلهن الوصي بعض تركته عند غريم من غرمائه لم يجز وللآخرين
 أن يرده فان قضى دينهم قبل أن يرده جاز ولو لم يكن للميت غريم آخر جاز الرهن ويبيع في دينه واذا
 ارتهن الوصي بدن الميت على رجل جاز وكذلك لو كان الميت هو الذي ارتهن فوصيه يقوم مقامه
 في امساكه الا أنه لا يبيعه بدون اذن الراهن والوصي أن يرهن بدن الميت لانه قائم مقامه فيما هو
 من حوائج الميت وايفاء الدين من حوائجه وعمله الوصي فكذلك الرهن به كذا في المبسوط * ولومات
 الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين وان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه كذا
 في السراجية * ولورهن الوارث الكبير شيئا من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصم
 الغريم في ذلك أبطل الرهن ويبيع له في دينه فان قضى الوارث الدين جاز الرهن واذا لم يكن على الميت
 دين فلهن الوارث الكبير شيئا من متاعه بمال أنفق على نفسه أو كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي
 ثم ردت عليهم سلعة بالعيب كان الميت باعها فله ملك في أيديهم وصار ثمنها دين في مال الميت وليس له
 مال غير ما رهن بالنفقة فالرهن جائز لانه حين يسلم الرهن الى المرتهن لم يكن على الميت دين والعين كان
 ملكا للوارث فارغاعن حق الغير فيلزم حق المرتهن فيه ثم يحق الدين بعد ذلك برذ السلعة بالعيب فلا
 يبطل ذلك حق المرتهن وهذا بخلاف ما اذا استحق العبد الذي كان الميت باعه أو وجد حرا فان الرهن
 يبطل لانه تبين أن الدين كان واجبا على الميت حين رهن الوارث التركة فانحر لا يدخل في العقد ولا
 يملك ثمنه وبالاستحقاق يبطل البيع من الاصل وليسكن الراهن ضامن لقيمه حتى يؤديه في دين الميت
 وصيا كان أو وارثا لانه لما لحق الميت دين وجب قضاء ذلك من تركته والوارث قد منع ذلك بتصرفه
 فكان في حكم المستهلك فيضمن قيمته والوصي كذلك الا أن الوصي يرجع به على الميت وعلى هذا
 لو كان الميت زوج أمته وأخذ مهرها فاعتقه الوارث بعد موته قبل دخول الزوج بها فاختارت نفسها
 وصار المهر ديناً على الميت كان الرهن جائزا والابن ضامن له وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق ثم تلف
 فيه انسان بعد موته حتى صار ضمانه ديناً على الميت فانه لا يبطل التصرف الذي تم من الوارث ولكنه
 ضامن للقيمة لانه أبطل حق الغير في العين بتصرفه كذا في المبسوط * ولورهن الوصي متاعا لليتيم
 في دين استدان عليه وقبضه المرتهن ثم استعاره الوصي من المرتهن لم حاجة اليتيم قضا في يد الوصي
 فقد خرج من الرهن وملك من مال اليتيم واذا لم يسقط الدين بهلاكه رجع المرتهن على الوصي بالدين
 كما كان يرجع به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الصبي ولو استعاره لم حاجة نفسه ضمنه للصبي ولورهن
 الوصي مال اليتيم ثم غصبه فاستعمله لم حاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمه في قضى منه
 الدين اذا حل والفضل لليتيم ان كانت القيمة أكثر من الدين وان كانت قيمته اقل من الدين ادى قدر
 القيمة الى المرتهن وادى الزيادة من مال اليتيم وان كانت قيمته مثل الدين أدى الى المرتهن ولا يرجع
 على اليتيم وان لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيامها مقام الرهن فاذا حل الاجل كان الجواب على هذا
 التفصيل الذي مر فلو غصبه واستعمله لم حاجة الصبي حتى هلك في يده يضمنه المرتهن ولا يضمنه
 لحق الصبي يأخذ المرتهن بالدين ان حل ويرجع الوصي على الصغير وان لم يحل يكون رهنا عند
 المرتهن فاذا حل الدين أخذ دينه منه ويرجع الوصي على اليتيم بذلك كذا في الكافي * والله أعلم

(الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل)

قال محمد رحمه الله تعالى وإذا ارتهن الرجل من آخر رهنا وسلمه على أن يضعه على يدي عدل ورضى به
العدل وقبضه تم الرهن حتى لو هلك الرهن في يدي العدلي سقط دين المرتهن كما لو هلك في يد المرتهن
ويصير العدلي نائبا عن المرتهن في حق هذا المحكم ونائبا عن الراهن في حق حكم الضمان حتى لو استحق
الرهن في يد العدلي وضمن المستحق العدلي فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتهن كذا
في المحيط * ولو شرط أن يقبضه المرتهن ثم جعله على يدي عدل جاز لانه لما جاز للعدل أن يقوم مقام
المرتهن في الابتداء فكذلك في البقاء هكذا في محيط السرخسي * وليس للعدل أن يدفع الرهن إلى
الراهن قبل سقوط الدين الا برضى المرتهن وكذلك ليس له أن يدفعه إلى المرتهن الا برضى الراهن
فإن دفع إلى أحدهما من غير رضى الآخر فله أن يسترده ويعيده إلى يده وإذا هلك قبل الاسترداد
ضمن العدلي قيمته فإن أراد العدلي أن يجعل القيمة رهنا عنده لا يقدر على ذلك لأن القيمة وجبت ديناً
في ذمته فلو جعلناها رهنا صار لوال أحد قاضياً ومقضياً عليه فبعد ذلك إما أن يجتمع الراهن والمرتهن
ويقبضان ذلك من العدلي ويحمله رهنًا على يدي هذا العدلي أو على يدي عدل آخر أو يرفع أحدهما
إلا مرا إلى القاضى حتى يأخذ القاضى القيمة ويجعلها رهنا عند ذلك العدلي أو عند عدل آخر هكذا ذكر
شيخ الاسلام وذكر شمس الاثمة المحلواني رحمه الله تعالى أن العدلي ان تعدد الدفع إلى أحدهما تؤخذ
منه القيمة وتوضع على يدي عدل آخر أو أن يخطأ في الدفع وكان بحيث يجهل مثله فانه يؤخذ منه ثم يرد
عليه إذا لم تظهر منه خيانة ففي عدل على حاله كذا في المحيط * ثم إذا جعل القيمة في يدي العدلي وقضى
الراهن دين المرتهن ينظر ان كان العدلي ضمن القيمة يدفع الرهن إلى الراهن فالقيمة تسلم للعدل وإن كان
العدل قد ضمن يدفع الرهن إلى المرتهن كاللراهن أن يأخذ القيمة منه وهل يرجع العدلي بعد ذلك على
المرتحن بذلك ينظر ان كان العدلي دفعه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وهلك في يد المرتحن لا يرجع
وان استهلكه المرتحن يرجع عليه لان العدلي بأداء الضمان يملكه وتبين أنه أطار أو ودع ماله فان
هلك في يده لا يضمن وان استهلكه يضمن وان كان العدلي دفع الرهن إلى المرتحن رهنًا بأن قال هذا رهنك خذ
بحقك واحبس به دينك رجع العدلي عليه بقيمته استهلكه المرتحن أو هلك لانه دفع إليه على وجه الضمان
كذا في الذخيرة * ولو وضع الرهن على يدي عدل وسلطاه على بيعه أو سلطاه على بيعه غير العدلي أو سلط
الراهن المرتحن على بيعه كل ذلك جائز ولا يملك أحدهما عزله فإذا باع فالثمن هو الرهن ولو سلط المرتحن
الراهن على بيعه جاز أيضا كذا في خزائن الأكل * وان باع العدلي من ولده الرهن أو زوجته لم يجز إلا أن
يجزه الراهن والمرتحن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما بما يتغابن الساس فيه جائز وان أجاز
ذلك أحدهما دون الآخر لم يجز كذا في المبسوط * ولو أراد الراهن عزل العدلي من غير رضى المرتحن
أن كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك بالتعاقد وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند
بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الاسلام والصحیح وذکر شمس الاثمة السرخسي أنه يملك
عزله في ظاهر الرواية وفي رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملك كذا في المضمرات * وإذا أخرج
الراهن والمرتحن العدلي من التسليط على البيع وسلطاه غيره أو لم يسلط فقد خرج العدلي من ذلك إذا
علم وان لم يعلم فهو على وكالاته كذا في المبسوط * ولا يملك العدلي البيع الا بالتسليط المشروط في عقد
الرهن أو بعد تمام عقد الرهن وعلى أي حال كان إذا باع فالثمن رهن في يده فلو هلك في يد العدلي سقط
الدين كما إذا هلك عند المرتحن وكذا إذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتحن لقيام الثمن
مقام العين والرهن إذا تم فالتوى بعده في أي يد كان يكون على المرتحن وان أبي العدلي البيع ان

كان البيع مشروطا في عقده أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ فيجوز كذا في الوجيز للكردي * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وقيل لا يصح وبه أخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبر أن يحبس العدل أياما فان لم يجبر ازاله عن البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا قوله ما بناء على بيع الحاكم مال المدين اذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي * ثم اذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين بأى طريق شاء حتى لو قضا به غيره صحيح وانما البيع طريق من طرقه كذا في التبيين * ارتد العدل ثم باع الرهن ثم قتل على رذته فبيعه جائز ولو لم يبق بدار الحرب ثم رجع مسلما فهو على وكالته قيل هذا اذا عاد قبل القضاء بلحوقه أما بعده فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود وكذا لا وعند محمد رحمه الله تعالى يعود وقيل بالاتفاق يعود وكذا هو الصحيح كذا في محيط السرخسي * واذا ارتد الرهن والمرتهن فلهما بدار الحرب أو قتلا على الرذة ثم باع العدل الرهن جاز ببيعة كذا في المبسوط * واذا مات الرهن والمرتهن أو أحدهما فالعدل على حاله في أملاك الرهن وبيعه كذا في محيط السرخسي * ولو مات الرهن لا يسلط التسليط على البيع ان كان مشروطا في عقد الرهن ولو لم يكن فكذلك عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من أربعة أوجه أحدها ان العدل يبيع الولد ويحبر على البيع اما على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بعزل الرهن على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بموت الرهن على الوفاق أو على الخلاف وهذه الاحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد وفيما عدا هذه الاحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على السواء كذا في الذخيرة * وتبطل الوكالة بموت العدل سواء كانت بعد العقد أو في العقد ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه كذا في البدائع * ولو كان غير العدل مسلطا على بيع الرهن فبطلت الوكالة هكذا في الظهيرية * ولو وكيل أن يبيعه بعد موت الرهن بغير محضر من ورثة الرهن كما يبيعه في حال حياته بغير محضر منه كذا في الكافي * العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية * ولو وكل العدل وكذا لبايعه محضرة العدل جاز وان كان غائبا لم يحز الا أن يحيزه ولو ذكر العدل ثمنًا فباعه به جاز كذا في خزنة المفتين * واذا كان العدل اثنين وقد سلط على البيع فباع أحدهما لم يحز لان البيع يحتاج فيه الى الرأي ورأي الواحد لا يكون كراي المشي فان أجاز لا تجز جاز وكذلك ان أجاز الرهن والمرتهن كما لو باعه فضولي آخر وأجاز الرهن والمرتهن وان أجاز أحدهما دون الآخر لا يجوز وكذلك لو باعه أجنبي وأجاز الرهن والمرتهن لم يحز وان أجازاه جميعا وأبى العدل جاز لان الحق لهما كذا في المبسوط * رجل رهن شيئا بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا أجل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية كذا في فتاوى قاضي خان * واذا ارتهن الرجل دارا وسلط الرهن رجلا على بيعها ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل الثمن لم يكن رهنًا وان باع العدل الدار جاز ببيعة بالوكالة لا بالرهن وكذلك الشقص في الخادم والدار واذا باع العدل ذلك دفع الثمن الى الرهن دون المرتهن وان دفع العدل الى المرتهن لم يضمن وان نهاه عن البيع لم يحز ببيعة بعد ذلك وكذلك ان مات الرهن لم يكن للعدل ان يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة للغرماء فيه واذا قتل العبد المرهون بعد دفعه أو فقأ عينه فدفع بالعين كان العدل مسلطا على بيع العبد المدفوع كذا في المبسوط اذا سلط العدل على البيع مطلقا فله أن يبيعه بأى جنس كان من الدراهم والدنانير وغيرها وبأى قدر كان بمثل قيمته أو أقل منه قدر ما يتغابن الناس فيه وبالقدر والسيدة عند

أني خيفة رجه الله تعالى ولو كان الرهن بالمسلم فيه فسلطه على البيع عند المحل فله ان يبيعه بجنس
المسلم فيه وغيره عند أبي خيفة رجه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ليس له ان
يبيع بما يتغابن الناس فيه ولا بالنسيئة ولا بغير الدراهم والدنانير الا أنهم جازوا في السلم البيع بجنس
المسلم فيه ولو نهاه الرهن عن البيع بالنسيئة فان نهاه عند الرهن ليس له ان يبيع بالنسيئة ولو نهاه
متأخر عن العقد لم يصح منه كذا في البدائع * واذا باع العدل بالنسيئة ذكر في الاصل انه يجوز
من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف قالوا هذا اذا باع بنسيئة معهودة بين الناس أما اذا باع بنسيئة
غير معهودة بان باع مثلاً الى عشرين سنين وما أشبه ذلك ينبغي ان لا يجوز عندهما وقال القاضي الامام
أبو علي النسفي اذا تقدم من الراهن ما يدل على النقد بأن قال ان المرتهن يطالبني ويؤذني فبيعه حتى
أنجو منه فباعه بالنسيئة لا يجوز بمنزلة ما لو قال ببع عبدي فاني احتاج الى النقطة ولو كان الرهن في يد
المرتهن ولم يكن ثمة عدل وسلط الرهن المرتهن على بيعه واستيفاء دينه من ثمنه فباع بنسيئة جاز بيعه
كيفما كان كذا في المحيط * ولو كان في الرهن عدل وسلطه على بيعه وايفاء الدين من ثمنه فباعه
بالدراهم وكان الدين دنانيراً وعلى العكس كان له ان يصرف الثمن من جنس الدين وكذا لو باعه
بالدراهم ودينه حنطة كان له ان يشتري بالدراهم حنطة ويستوفي دينه كذا في الظهيرية * واذا باع
العدل الرهن فقال ببعته بتسعين والدين مائة فأقر بذلك المرتهن فانه يسأل الراهن عن ذلك فان أقر
أنه باعه وادعى أكثر من تسعين فالقول قول المرتهن والعدل فيه والبينة بينة الراهن وان لم يقر الراهن
بالباع وقال هلك في يدي العدل فالقول قول الراهن اذا كانت قيمته مثل الدين واذا أقر بالبائع
فقال الراهن ببعته بمائة وقال العدل ببعته بتسعين وقال المرتهن ببعته بمائتين وقد تعاضا فالقول قول
المرتهن ويرجع على الراهن بعشرين درهما والبينة بينة الراهن فان أقام العدل البينة انه باعه
بتسعين واعطاه للمرتهن وقال الراهن لم تبعه وأقام البينة انه لم يبيع وانه مات في يده قبل ان يبيعه
لم تقبل بينة الراهن على هذا كذا في المبسوط * واذا كان العدل مسلطاً على البيع اذا حل أجل كذا
فقال المرتهن كان الاجل الى شهر رمضان وقد دخل رمضان وقال الراهن كان الاجل الى شوال فالقول
قول الراهن في وقت التسليط على البيع وفي وقت حلول الدين القول قول المرتهن لان التأجيل
يستفاد من جهة المرتهن فيكون القول في مقداره قوله والتسليط يستفاد من جهة الراهن فيكون
القول في وقته قوله واذا اتفقا على الاجل انه شهر واختلفا في مضيه فالقول قول الراهن كذا في المحيط *
واذا غاب الراهن والرهن على يدي عدل فقال المرتهن أمرك الراهن بالبائع وقال العدل لم يأمرني ببيعه
قال أبو يوسف رجه الله تعالى لا قبل بينة المرتهن كذا في الظهيرية * ولو ذهب عقل الراهن
أو المرتهن ويثنى من أن يبرأ فالعدل على وكالته كذا في المبسوط * ذكر شمس الأئمة السرخسي رجه
الله تعالى لو جن العدل جنونا وقع اليأس من افاقته ينعزل وان جن جنونا يرجي افاقته لا ينعزل حتى
اذا عاد عقله له أن يبيع الا أنه اذا باع في جنونه لا يصح بيعه سواء كان يعقل البيع والشراء أو لا وكان
ينبغي ان يصح بيعه اذا كان يعقل البيع والشراء لانه لو وكله في هذه الحالة فباع جاز الا أنه لا تلازمه
العهد نص عليه في الوكالة فمن المشايخ رجهم الله تعالى من قال على قياس ما ذكر في الوكالة ينبغي
ان يصح البيع في هذه الحالة واليه مال شمس الأئمة المحلواني ومن المشايخ رجهم الله تعالى من فرق
واليه مال شيخ الاسلام كذا في الذخيرة * وهو الاصح لانه لما وكله وهو صحيح العقل فهو مريض ببيعه
البايع اعتباراً رأى كامل وقد انعدم ذلك بجنونه وأما اذا وكله وهو به هذه الصفة فقد رضى ببيعه بهذا
القدر من الرأي فيكون هو في البيع ممثلاً أمره كذا في المبسوط * وفي الاملاء عن محمد رجه الله تعالى

اذا مات العدل وقد كان وكيله يبيع الرهن فأوصى الى رجل يبيعه لم يجز الا ان يكون الراهن قال له
 في أصل الوكالة وكلتك يبيع الرهن وأجرت لك ما صنعت فيه من شيء فيعتد بحوز لوصيه أن يبيع
 وليس لوصيه أن يوصى به الى ثالث وروى المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن وصى العدل يقوم
 مقامه وكذا روى ابن أبي مالك عن أبي يوسف وهو بمنزلة المضارب اذا مات والمال عروض فان وصيه
 يقوم مقامه في البيع كذا في الذخيرة * ولو أراد وارث العدل يبيعه لم يجز كذا في المبسوط * ولو
 أجمع الراهن والمرتهن على وضعه على يدي عدل آخر وقدمات الاول أو على يد المرتهن جاز لان الحق
 لهم فان اختلفا وضعه القاضي على يد عدل وان شاء على يد المرتهن واذا علم القاضي ان المرتهن
 مثل العدل في العدالة يضعه على يديه وان كره الراهن فأما اذا أراد أن يضعه في يدي الراهن ذكر
 في بعض الروايات ليس له ذلك وذكر في بعض الروايات أنه ذلك كذا في محيط السرخسي * ولومات
 العدل فوضع على يدي عدل آخر عرض تراض أو اختلفا في ذلك فوضعه القاضي على يدي عدل فليس
 للعدل الثاني أن يبيع الرهن وان كان الاول مسلطا على البيع مكذا في الظهيرية * ولو كان العدل
 رجلين والراهن محالا يقسم فوضعهما عند أحدهما جاز ولم يضمنوا وان كان محالا يقسم لا يضمن القابض
 بالاجماع ويضمن الدافع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * ولا
 يملك المسافرة بالرهن اذا كان الطريق مخوفا واذا كان أمنا وجد التقييد بالاصر لا يملك وان لم يوجد
 التقييد بالاصر يملك وذكر في غير رواية الاصول ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان أمنا
 يملك المسافرة بها على كل حال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يملك اذا كان الرهن شيئا ليس له
 حمل ومؤنة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا كان سفره له منه يضمن على كل حال كذا في الذخيرة *
 واذا باع العدل الرهن وقضى المسال المرتهن ثم وجد باليد عيبا فالحصم فيه هو العدل فاذا رده عليه
 بيئته فانه يضمن الثمن لانه القابض للثمن ويرجع به على المرتهن ويكون الرهن رهنا على حاله الاولى
 يبيعه العدل ولو لم يقيم بيئته على العيب ولكن العدل أقربه وكان عيبا لا يحدث مثله فكذلك وان كان
 عيبا حدث مثله فلم يقر به ولكن أبي ان يخالف حتى رده القاضي عليه فهو كالاول عندنا وان أقرلزمه
 خاصة ولو اقاله البيع أو رده عليه بعيب يحدث مثله أو لا يحدث مثله بغير قضاء قاض لزم ذلك العدل
 خاصة كذا في المبسوط * ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق العبد أو رده بعيب
 بقضاء قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالخيار ان شاء يرجع على المرتهن بالثمن
 ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء يرجع على الراهن ولو ان العدل باع الرهن ولم يسلم الثمن الى
 المرتهن فاستحق العبد أو رده بعيب بقضاء فان العدل لا يرجع على المرتهن هذا اذا كان التسليم على
 البيع شرط في عقد الرهن فان كان التسليم على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيل
 الراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المرتهن أو لم يدفع ولو ان العدل أقر
 في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى المرتهن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل
 ويطلب دين المرتهن كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع العدل الرهن ثم وهب الثمن للمشتري قبل
 ان يقبضه فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو ضامن له ولا يجوز في قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى بمنزلة الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن ولو قال قبضته فهلاك عندي كان
 مصدقا في ذلك وكان من مال المرتهن وكذلك لو قال دفعته الى المرتهن فهو مصدق مع يمينه ولا نقول
 باقرار العدل بثبوت وصول الثمن الى المرتهن ولكنه يسقط حق المرتهن ولو قبض الثمن ثم وهبه كله
 أو بضعه لم يجز ولو قال حطت عنك من الثمن كذا وكذا فذلك جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

الله تعالى فعليه أن يغير مثله المشتري من ماله والمقبوض سائر الرهن وهذا بخلاف ما إذا أضاف المدة إلى المقبوض وإذا باع العدل الرهن وقبض الثمن فهلك عندئذ ثم رد عليه المبيع بعيب فباعت عنده أو استحق أو هو باق في يده وقد أخذ بالثمن حتى آذاه فله أن يرجع على الراهن في ذلك كله ولا يكون له أن يرجع على المرتهن كذا في المدسوط * ولو رخص سعره ثم باعه فالعبرة بالثمن ولا يسقط من الدين ما نقص من السعر بخلاف ما إذا مات بعد ما رخص تعتبر قيمته يوم الرهن ويصدق الراهن أنه هلك قبل البيع بعد ما رخص سعره وبينه المرتهن أو العدل على البيع أو في ولو قبله الراهن بعد ما رخص سعره ضمن قيمته وسقط من الدين ما نقص من السعر ولو باعه العدل بالثمن وقيمته ألف والدين ألف فهلك ألف وخمسائة سقط نصف الدين لو كانت القيمة يوم الرهن ألفين فبيع بثلاثة آلاف فهلك ألفان فالباقي بينهما نصفان كذا في التتارخانية ناقلا عن الغياثية * فإذا دفع العدل الرهن إلى أجنبي ودبغة من غير ضرورة فهو ضامن وكذلك الجواب في حق المرتهن كذا في المحيط * وللعديل أن يسلم الرهن إلى من في عياله من أمرته وخادمته وولده وأجرأه الذين يتصرفون في ماله كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يرتهن أن يطالب الراهن بالدين ويحبسه به فان خاصمه إلى المحاكم أو حب عليه تسليم الدين فإن امتنع حبسه به فإن كان الرهن في يده فليس عليه أن يملكه من يبعه حتى يقضى الدين من ثمنه ولو قضاه البعض فله أن يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية فإذا قضاه الدين قبل له تسليم الرهن إليه كذا في السراج الوهاج * قال الأسبجاني رجل رهن جارية بمال ووضعها على يدي عدل وأمره ببيعها فباعها العدل وقبض الثمن وأوفاه المرتهن ثم استحق الرهن فهذا على وجهين أما أن يكون الرهن قائما وأما أن يكون هالكا فإن كان قائما وأخذ المستحق من المشتري فالثمن على العدل والعدل بالخيار أن شاء يرجع على الراهن بالقيمة وإن شاء يرجع على المرتهن بالثمن الذي دفع إليه وإذا رجع على المرتهن رجع المرتهن على الراهن بدينه وإن كان الرهن هالكا فالمستحق بالخيار أن شاء ضمن الراهن وإن شاء ضمن المشتري وإن شاء ضمن العدل وليس له أن يأخذ المرتهن إلا إذا أجاز البيع وأخذ ثمنه فحينئذ له أن يضمه أيضا فان احتار فضم الراهن فقد تم الرهن وإن شاء ضمن المشتري ويبطل البيع ويرجع المشتري على العدل وإن شاء ضمن العدل فالعدل بالخيار أن شاء ضمن الراهن وإن شاء يرجع على المرتهن بالثمن الذي أعطاه كذا في التتارخانية * قال وإن كان العدل عبدا محجورا عليه فإن وضعه الرهن على يده باذن مولاه فهو جائز وإن وضعه على يده بغير اذن مولاه فهو أيضا جائز ولكن عهدة البيع لا تكون عليه لأن المولى يتصرف به من حيث أنه يتولى ماليته فيه وإنما العهدة على الذي سلطه على البيع وكذا الصبي الحر الذي يعقل إذا جعل عدلا فهو والعبد سواء فإن كان أبوه أذن له فالعهدة عليه ويرجع به على الذي أمره وإن لم يكن أبوه أذن له فاستحق المبيع في يد المشتري فإن شاء رجع بالثمن على المرتهن الذي قبض المال لانه هو الذي استق بهذا العقد حين سلم الثمن له وإذا رجع عليه رجع المرتهن على الراهن بماله وإن شاء على الراهن لأن البائع كان مأمورا من جهته وإنما حصل بيعه وقبض الثمن له كذا في المدسوط *

مطلب بيان من يصلح عدلا في الرهن
ومن لا يصلح

(وأما بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح) فالأولى أن يصلح عدلا في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على أن يضع على يده مولاه لم يجز الرهن سواء كان على العبد دين أو لم يكن والعبد يصلح عدلا في رهن مولاه حتى لو رهن إنسان على أن يضع في يده عبده المأذون يصلح الرهن والمولى يصلح عدلا في رهن مكاتبه والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولاه والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل وكذا المكفيل لا يصلح عدلا في رهن المكفول عنه وأحد شريكي المعارضة لا يصلح عدلا

في رهن صاحبه بدين التجارة وكذا أحدهم يكتي العنان في التجارة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدين
التجارة فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشر يمكن جميعا لان كل واحد منهما ما أجنبي عن صاحبه
في غير دين التجارة فلم تكن يده كيد صاحبه ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب ولا المضارب
في رهن رب المال والاب لا يصلح عدلا في رهنه بن ما اشترى للصغير فان اشترى الاب للصغير شيئا
ورهن بن ما اشترى له على ان يضعه على يده نفسه فالشراء جائز والرهن باطل وهل يصلح الرهن عدلا
في الرهن فان كان المرتهن لم يقبض من يده بعد لا يصلح حتى لو شرط في عقد الرهن ان يكون الرهن
في يده ففسد العقد وان كان قبضه المرتهن ثم وضع على يده جاز بيعه كذا في البدائع * واذا كان العدل
صغيرا لا يعقل فجعل الرهن على يده لم يحز ولم يكن رهنا ولو كبر وعقل وباع الرهن جاز البيع بتسليط
الراهن اياه على البيع وذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجوز بيعه بعد البلوغ واذا كان العدل ذميا أو حربيا
مستأثما والراهن والمرتهن مسلمين أو ذميين فهو جائز لان المستأثم في المعاملات بمنزلة الذمي والمسلم
وهو من أهل يده معتبرة شرعا وهو من أهل ان ينفذ بيعه بتسليط المالك كما ينفذ بيعه باعتباره ملكه
فان لمحق المحربي بالدار لم يكن له أن يبيع وهو في الدار فان رجع فهو على وكالته بالبيع وان كان
المحربي الراجع الى دار الحرب هو الراهن والمرتهن والعدل ذمي أو حربى مقيم في دار الاسلام بأمان
فله ان يبيعه كذا في المبسوط * والله أعلم

قوله وهو من أهل الخ هكذا يطبع
بولاق

* (الباب الثالث في هلاك المرهون بضمن أو بغير ضمان) *

اذا هلك المرهون في يد المرتهن أو في يد العدل ينظر الى قيمة يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته
مثل الدين يسقط الدين بهلاكه وان كانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين وهو في الفضل أمين
وان كانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين قدر قيمة الرهن ويرجع المرتهن على الراهن بفضل الدين
كذا في الذخيرة * اذ ارهن ثوبا قيمته عشرة وعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه فان كانت قيمة
الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة أخرى وان كانت قيمته خمسة عشر فالفصل أمانة عندنا
كذا في السكافي * هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذا الحكم في الرهن الفاسد وذكر السرخسي
رحمه الله تعالى ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد لا يكون مضمونا ولا قول أصح وأما المقبوض بحكم
الرهن الباطل فلا يتعلق به الضمان أصلا نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الجامع والباطل من الرهن
ما لا يكون منعقد أصلا كالباطل من البيوع والفاسد من الرهن ما يكون منعقد لكن بوصف
الفساد كالفاسد من البيوع وشرط انعقاد الرهن أن يكون الرهن مالا والمقابل به يكون مالا مضمونا
الا انه عند فقد بعض شرائط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد لانعدام
شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن أصلا فعلى
هذا تخرج المسائل هذا بيان حكم الهلاك وأما حكم النقصان فان كان النقصان من حيث العين يوجب
سقوط الدين بقدره وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند علمائنا الثلاثة كذا
في الذخيرة * واذا برئ الراهن من الدين من غير أداء ولا إيفاء أما بالهبة أو بالبراءة ثم هلك الرهن
في يد المرتهن من غير أن يمنعه عن الراهن هلك مضمونا عليه قياسا وفي الاستحسان يهلك أمانة
وبه أخذ علمائنا وأما اذا برئ الراهن بالإفشاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك مضمونا حتى يجب
على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اشترى عبدا وقبضه وأعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده

ثم وجد العبد حراً واستحق ضمن المرتهن كذا في السراجية * رجل له على رجل ألف درهم وبها
 رهن عند صاحب المال فقط رجل دين الراهن تطو واسقط الدين وكان للطلوب أن يأخذ رهنه فان لم
 يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع ما أخذ ويعود ما أخذ إلى المتطوع لا إلى ملك
 المتطوع عليه كذا في الظهيرية * وإذا حال الرهن المرتهن على رجل بمال وهلك الرهن بعد ذلك يهلك
 مضمونا بالدين قياسا واستحسانا ولم يذكروا في الأصل ما إذا أراد الراهن بعد الحوالة أن يأخذ الرهن من
 المرتهن هل له ذلك قالوا ذلك كرهه هذه المسئلة في الزيادات في موضعين ذكر في أحد المواضعين أن له ذلك
 وذكر في موضع آخر أنه ليس له ذلك كذا في المحيط * وإذا رهن من آخر عبدا يساوي ألفا بألف ثم
 تصادقا على أنه لم يكن عليه شيء وكان هذا التصديق بعد ما هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد ألفا
 على الراهن فأما إذا تصادقا قبل هلاك الرهن أنه لم يكن عليه شيء ثم هلك الرهن هل يملك مضمونا
 أو أمانة ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن فيما اختلاف المشايخ وذكر خمس الآفة المحلواني رحمه
 الله تعالى نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يهلك أمانة كذا في الذخيرة * رهن عينا ثم دفع
 عينا أخرى مكانها وأخذ المرتهن جازا لكن الرهن هو الأول ما لم يردّه وبعده بصير الثاني رهنا ثم
 للمرتهن أن يحبس الرهن حتى يستوفي جميع الدين ولو بقي درهم ولو أدى الدين أو بعضه ثم هلك الرهن
 في يد المرتهن فلا يسترد الزيادة كذا في المضمرات * إذا رهن عبدا يساوي ألفا فجاء بجارية فقَالَ
 خذها وردّها إلى العبد فهو جائز ولا يسقط ضمان الأول حتى يردّه والثاني أمانة في يده حتى يرد الأول فإذا
 فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فإن كانت قيمة الأول خمسمائة وقيمة الثاني ألفا والدين كذلك
 يهلك بالألف وإذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الأول ألفا فهلك الثاني في يده هلك بخمسمائة
 كذا في التتارخانية * رهن حنطة ثم قال خذ الشعير مكانها فأخذته وردد نصفها ثم هلك الشعير
 وما بقي منها هلك ما بقي بنصف الدين ولا يضمن الشعير كذا في التمر تاشي * رجل رهن جارية تيساوي
 ألفا بألف فماتت عندها المرتهن بطل الدين بطريق الاستيفاء وكذا الرهن بالسلم إذا هلك يبطل السلم
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وإذا ارتهن الرجل من الرجل ثوبا وقبضه وقيّمته
 والدين سواء فاستحقه رجل فإنه يأخذ ويرجع على الراهن يدينه وإن كان الثوب هلك في يد المرتهن
 فلم يستحق أن يضمن قيمته أيهما شاء لأنه تبين بالاستحقاق أن الراهن كان غاصبا والمرتهن غاصب
 الغاصب فإن ضمن الراهن كان الرهن بما فيه وإن ضمن المرتهن رجع المرتهن على الراهن بقيمة الرهن
 ويرجع بالدين أيضا عليه ولو كان الرهن عبدا فأبقى فضمن المستحق المرتهن قيمته ورجع المرتهن على
 الراهن بتملك القيمة وبالدين ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للراهن ولا يكون رهنا لأب الضمان استقر عليه
 وإذا كان الرهن أمة فولدت عند المرتهن ثم ماتت هي وأولادها ثم استحقها رجل فله أن يضمن قيمتها
 إن شاء المرتهن وإن شاء الراهن وليس له أن يضمن قيمة الولد واحد منهما كذا في المبسوط * وإذا أخذ
 رهنا بشرط أن يقرضه كذا فهلك في يده قبل أن يقرضه هلك بالآقل من قيمته وعما سمي له من القرض
 لأنه قبض بسوم الرهن فكان مضمونا كالمقبوض بسوم الشراء كذا في السراج الوهاج * قال الراهن
 للمرتهن اعط الرهن للدلال حتى يبيعه وخذ دراهمك فأعطاه فهلك في يده لا يضمن المرتهن كذا
 في القنية * وإذا رهن ثلاثة عبدا عند رجل بدين له على كل واحد منهم صاع وإن مات ذهب من دين
 كل واحد منهم ما بحصة من العبد وترجعوا فيما بينهم حتى لو كان له على رجل ألف وخمسمائة وعلى
 آخر ألف وعلى آخر خمسمائة فمروا بعبدا بينهم أن لا يبيعوا قيمته ألفا فهلك صاعا مستوفيا من كل واحد بثلاثي
 ما عليه لأن المرهون مضمون بأقل من قيمته ومن الدين والرهن أقل لأن الدين ثلاثة آلاف وقيمة العبد

ألفان فيصير مستوفيا من الدين بقدر قيمة العبد وهي ألفان والالفان من ثلاثة آلاف قدر ثلثهما
 فيصير مستوفيا من صاحب ألف وخمسمائة ألف درهم ومن صاحب الألف ستمائة وستة وستين وثلثين
 ومن صاحب الخمسمائة ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثاويبقى على كل واحد ثلث دينه ثم الذي عليه
 ألف وخمسمائة يضمن لكل واحد من صاحبيه ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا لأنه صار قاضيا من دينه
 العائنه من نصيبه وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلثا وثلاثة من نصيب من عليه ألف وثلاثة من نصيب
 من عليه خمسمائة فيضمن له ما مقدار ما قضى من دينه من نصيبهما والذي عليه الألف يضمن لكل
 واحد من صاحبيه مائتين واثنين وعشرين درهما ونسعى درهم لأنه صار قاضيا من دينه ستمائة وستة
 وستين وثلثين ثلثهما من نصيبه وذلك مائتان واثنان وعشرون وتسعين وثلثهما من نصيب من عليه
 ألف وخمسمائة وثلثهما من نصيب من عليه خمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضى دينه من نصيبهما
 والذي عليه خمسمائة صار قاضيا من دينه ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا ثلثه من نصيبه وذلك مائة وأحد
 عشر وتسع وثلثه من نصيب من عليه ألف وخمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضى من نصيبهما ثم
 تقع المقاصة بينهم بتعاصوا ولا يتقاصوا والاتحاد الخمس من عليه خمسمائة استوجب على من عليه
 ألف وخمسمائة ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا وهو قد استوجب عليه مائة وأحد عشر وتسعا فتقع
 المقاصة بهذا القدر ويرجع من عليه خمسمائة عليه بما بقي وهو مائتان واثنان وعشرون وتسعين
 وكذا من عليه خمسمائة استوجب على من عليه ألف مائتين واثنين وعشرين وتسعين وهو قد استوجب
 الرجوع عليه بمائة وأحد عشر وتسع فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بما بقي وهو مائة وأحد
 عشر وتسع وكذا من عليه ألف استوجب الرجوع على من عليه ألف وخمسمائة ثلثمائة وثلاثة
 وثلاثين وثلث وهو استوجب الرجوع عليه بمائتين واثنين وعشرين وتسعين فتقع المقاصة بهذا القدر
 ويرجع عليه بالفضل وهو مائة وأحد عشر وتسع كذا في الكافي * ويصح الرهن برأس مال المسلم
 وعن الصرف والمسلم فيه فان رهن برأس مال المسلم وهلك الرهن في المجلس صار المرتهن مستوفيا لرأس
 ماله إذا كان به وفاء والمسلم جائز بحاله وإن كان أكثر فالأفضل أمانة وإن كان أقل صار مستوفيا بقدره
 ويرجع على رب السلم بالباقي وإن لم يهلك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل
 الرد هلك برأس المال ولا ينقلب السلم جائزا وكذلك هذا المحكم في بدل الصرف إذا أخذه رهنا
 فانه إذا هلك قبل الافتراق صار مستوفيا أن كان به وفاء وبقدرة أن كان أقل وإن كان أكثر فازيادة
 أمانة وإن افتراق قبل هلاكه وهلك بعد الافتراق بطل الصرف ويجب رده مقدار ما كان مرهونا وتكون
 الزيادة أمانة ولو أخذ بالمسلم فيه رهنا وهلك في المجلس صار مستوفيا للمسلم فيه ويصحون في الزيادة
 أمينا وإن كانت قيمته أقل صار مستوفيا بقدره ويرجع بالباقي كذا في السراج الوهاج *
 وإن هلك بعد الافتراق يجب عليه مقدار ما كان مضمونا ولا يعود السلم جائزا كذا في المينابيع *
 ولو تغلسخ السلم وبالمسلم فيه رهن يبرأ من ذلك رهنا برأس المال حتى يجلس به والقديس أن لا يجلسه
 به ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالمسلم فيه لا برأس المال لأنه مرهون بالطعام حقيقة وإنما يظهر
 أثره في رأس المال في المجلس لأنه بدله وقام مقامه فاذا هلك يهلك بالاصل كمن باع عبدا وسلم وأخذ
 بالثمن رهنا ثم تقايل البيع له حبسه لأخذ المبيع ولو هلك المرهون يهلك بالثمن كذا في الكافي وإذا سلم
 الرجل خمسمائة درهم إلى رجل في طعام مسمى فارتهن به عبدا يساوي ذلك الطعام ثم صالحه من
 رأس ماله في القياس له أن يقبض العبد ولا يكون المرتهن أن يجلس الرهن برأس المال وفي الاستحسان
 له أن يجلس الرهن حتى يستوفي رأس المال فان هلك العبد في يده من غير أن يعده فعلى المرتهن أن

يعطى مثل الطعام الذي كان على المسلم اليه ويأخذ رأس ماله وكذلك لو وهب له رأس المال بعد
 الصلح ثم هلك العبد فله عليه ما كان عليه قال لا ترى ان رجلا لو اقترض كرحضة وارثن منه ثوبا قيمته مثل
 قيمته فصالحه الذي عليه الكرى على كرى شعير يداين بكذا ذلك ولم يكن له ان يقبض الثوب حتى يدفع كرى
 الشعير ولو هلك الرهن عنده بطل ما عاظمه ولم يكن له على الشعير سبيل ولو باعه الكبردارهم ثم افترقا
 قبل ان يقبضها بطل البيوع لانهم افترقا عن دين بدين وبقي الطعام عليه والثوب رهن بخلاف الشعير
 فانه عين فانما افترقا عن عين بدين حتى لو كان الشعير بغير عينه وتفرقا قبل ان يقبض كان البيوع
 باطلا ايضا لانه دين بدين ~~كذا~~ كذا ذكر في الامل وينبغي في هذا الموضع ان لا يضح البيوع أصلا
 لان الشعير بغير عينه بمقابلة الخنطة يكون مبيعا لبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز كذا في المبسوط *
 رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذاهما شئت بالمائة التي على فأتاهما فضا عاني يده عن محمد
 رحمه الله تعالى أنه قال لا يذهب بالدين شي وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فدفع المدينون
 الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فقبضها فضا في يد فقبل ان يأخذ منها
 عشرين درهما ضاعت من مال المدين والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ احدهما
 رهنا بدينك فأتاهما وقيمتها سواء قال محمد رحمه الله تعالى يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين
 ان كان مثل الدين كذا في فتاوى قاضي خان * رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة وفضى دينارين ثم قال
 يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالمخمس حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بدينارين كذا
 في القنية * رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع وأعطاه ثوبا آخر حتى
 يكون رهنا بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى لم يكن هذا رهنا بالثمن وللمشتري ان يسترد الثوب الثاني
 فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمتها سواء بهلاك بخمسة دراهم لانه كان مضموما بخمسة كذا
 في فتاوى قاضي خان * وفي الكبرى اذا أعطى المدينون الى الدائن ثوبا وقال هذا رهن ببعض حقتك
 ثم هلك في يده يهلك بما شاء المرتهن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * ابن
 سفيان عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مال فقضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذا
 رهن عندك بما بقي من مالك او قال رهن عندك بشئ ان كان بقي لك فاني لا أدرى ابقى لك شئ من المال
 او لم يبق فهو رهن جائز وهو رهن بما بقي ان كان قد بقي منه شئ وان لم يبق منه شئ وهلك العبد في يد
 المرتهن فلا ضمان عليه فيه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أخذ رهنا بالعبث في المشتري
 وبالعبث في الدراهم التي اقتضى لم يجز ولو استقرض منه خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكفيك
 اسكن ابعث الى برهن حتى ابعث اليك ما يكفيك فبعث اليه بالرهن فضا في يد المرتهن فعليه الاقل
 من الرهن ومن خمسين درهما ما حصل ان المستقرض اذا سمي شيئا ورهن فهلك الرهن قبل ان يقرضه
 فالرهن مضومون بالاقل من قيمته ومما سمي وان لم يكن سمي شيئا فقد اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى فيما بينهما كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتبية ولو قال امسكه بدرهم فهو مضومون بالاقل
 من قيمته ومن ثلاثة دراهم وفي المجر اذا دفعه رهنا ليقرضه عشرة فلم يقرضه وادعى المرتهن الرد عليه
 وحلف ضمن العشرة ولو أعطاه رهنا بعتقان ما ادعى فان طهر النقصان فهو رهن به وان لم يظهر ضمن
 الاقل من قيمته ومن نصف الدين ولو قال خذ هذه العشرة رهنا بدينك وكانت خمية يهلك بنصف
 درهم ولورهن عشرة دراهم وكانت خمسة ستوة تساوى درهمان فيهم سادس الدين ولورهن عبدا
 على انه سليم وكان معينا وفيه وفاء يهلك بجميع الدين كذا في التتارخانية * رجل عليه دين لرجل
 وبه كفيل فأخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن الاصيل رهنا واحدهما بعد الآخر وبكل واحد

من الرهنين فقام بالدين فهلك أحد الرهنيين عند المرتهن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان هلك الرهن الثاني ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك فهلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والعصم ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على قدر الرهن الاول والثاني على قدر قيمتهما فأيهما هلك يهلك بنصف الدين كذا في فتاوى قاضي خان * وفي مجموع النوازل روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل ألف درهم فرهن أجني بالالف عبدا بغير أمر المطالب ثم جاء رجل آخر ورهن به ساعدا آخر بغير أمر المطالب أيضا فهو جائز والاول رهن بالالف والثاني بخمس مائة وفي آخره اصل رجل له على رجل ألف درهم رهن به رهنيا يساوي ألفا ثم جاء فضولي وزاده في الرهن ما يساوي ألف درهم فهو جائز واذا أراد ان يفتك أحد الرهنيين بقضاء نصف المال ليس له ذلك فأيهما هلك يهلك بنصف الدين وروى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى انه اذا هلك رهن المديون هلك بجميع الدين واذا هلك رهن المتبرع هلك بنصفه كذا في المحيط * ورجل عليه دين فكفل اديان المديون فاعطى المديون ضما حب الدين رهنا بذلك المال ثم ان الكفيل ادى الدين الى الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطالب على الطالب بالدين كذا في الظهيرية * ولو اقترض الرجل كرا من طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم ان المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يهلك بالطعام الذي كان قرضا اذا كانت قيمة الرهن مثل قيمة الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم كذا في فتاوى قاضي خان * رهن عيدين بالف فاستحق أحدهما أو بان حرا وقال الراهن للمرتهن ان احتجبت الى أحدهما فرده الى فردة المرتهن فالباقي رهن بحصته لكن لا يفتكه الا بكل الدين كذا في الوجيز للكردي * اشترى عبدا وقبضه واعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضم المرتهن الرهن كذا في السراجية * اشترى خلا بدرهم أو شاة على انها مذبوحة بدرهم ورهن به شيئا ثم هلك الرهن فظهر ان الخلل خير والشاة امينة يهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خرا وخنزيرا أو مية أو حرا ورهن بالثمن شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كذا في الوجيز للكردي * ارتهن عبدا بكر حنطة فمات عنده ثم ظهر ان الكركم يكن على الراهن فعلى المرتهن قيمة الكركم دون العبد كذا في خزائن المفتين * ولو أحال الراهن المرتهن بالمال على رجل ثم مات العبد قبل أن يردده فهو بغيره وبطلت المجرأة كذا في خزائن الاكل * سأل من البرازنوب بالبريه غيره ثم يشتريه فقال البرازن لا دفعه اليك الا برهن فرهن عنده متاعا فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن أو المرتهن لا يضمن البرازن كذا في القنية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رهن شجرة فرصا وتساوى مع الورق عشرين درهما أخذها وقت الاوراق وانتقص ثمنه قال أبو بكر الاسكاف يذهب من الدين بحصة النقصان وليس هذا كغير السعرو قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى عنده انه لا يسقط شيء من الدين الا ان يكون النقصان في الثمن لنقصان في نفس الشجرة أو لتناثر الاوراق فحينئذ يسقط من الدين بحسابه وقول الفقيه أبي بكر رحمه الله تعالى أشبه وأقرب الى الصواب لان الاوراق بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا ولا تقابل بشيء كذا في المحيط والفتوى على قول أبي بكر الاسكاف كذا في التتارخانية * اذا أخذ عمالة المديون بغير رضاه لم تكن رهنا عنده لم تكن رهنا بل غصبا كذا في السراجية *

إذا أخذ عمامة المدين لتسكون رهنًا عنده لا يجوز أخذها وتملك هلاك المرهون كذا في المنتهى
رجل له دين على رجل فتقاضاه ولم يعطه فرفع العمامة عن رأسه رهنًا بدينه وأعطاه منديلًا
صغيرًا يلقه على رأسه وقال احضر ديني حتى أردتها عليك فذهب الرجل وجاء بدينه بعد أيام وقد
هلكت العمامة فانتهت ملك هلاك المرهون لا هلاك المصوب لأنه أمسكه رهنًا بدينه والغريم يتركها
عنده وبذها به صار راضيًا بأن تكون رهنًا فصارت رهنًا كذا في جواهر الفتاوى * رجل رهن عبدًا وأبق
سقط الدين فان وجد عا د رهنًا ويسقط الدين بحساب نقصان القيمة ان كان هذا أول اباقي منه وان كان
أبق قبل ذلك لم ينقص من الدين شيء هكذا في مجموع النوازل وذكر في المنتقى انه يبطل الدين بقدر
ما نقصه الا باق من غير تفصيل وهكذا ذكر في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان القاضي
جعل الرهن بما فيه حين أبق ثم ظهر فهو رهن على حاله كذا في الذخيرة أرض مرهونة غلب عليها الماء
فهي بمنزلة العبد لا ببق لأنه ربعا يقل الماء فتصير الأرض منتفعًا بها فكان احتمال عودها منتفعًا
بها قائمًا فلا يسقط الدين وذكر المحاكم في المختصر لا حق للمرتهن على الراهن لان الرهن قد هلك
لان هلاك الشيء بخروجه من أن يكون منتفعًا به كالشاة اذا ماتت ولهذا بطل البيع اذا صارت الأرض
بحرًا قبل القبض فان نضب الماء فهي رهن على حالها فان أفسد شيئًا منها ذهب من الدين بحسابه
كذا في محيط السرخسي * ولو رهن عَصِيرًا فتخمر ثم صار خمرًا كان رهنًا على حاله ويطرح من الدين
ما نقص وعن محمد رحمه الله تعالى له تركه بالدين والشاة اذا هلكت فدبغ جلدها يكون رهنًا بحصته
كذا في فتاوى قاضي خان * رهن عَصِيرًا قيمته عشرة بعشرة فصارت خمرًا ثم صارت خمرًا لا يساوي عشرة
فهو رهن بعشرة يفتكه بذلك كذا في المراجعة * رهن ذمي من ذمي خراف صارت خمرًا لا ينقص من
قيمه يبقى رهنًا ثم عندهما يتخير الراهن ان شاء اقله الرهن بجميع الدين وأخذه وان شاء ضمنه خمرًا
مثل تخمره فيصير الخمر ملكًا للمرتهن وعن محمد رحمه الله تعالى ان شاء اقله بالدين وان شاء جعله
بالدين كذا في محيط السرخسي * ولو رهن شاة فماتت يسقط الدين فان دبغ المرتهن جلدها فهو
رهن وهذا بخلاف الشاة المشتراة اذا ماتت قبل القبض فيدبغ البائع جلدها فان شيئًا من الثمن لا يعود
رهنًا هناك فان كان الدين عشرة دراهم وكانت الشاة تساوي عشرة والجدا يساوي درهمًا فهو رهن
بدرهم وان كانت الشاة تساوي عشرين يوم الرهن والدين عشرة وكان الجدا يساوي درهمًا يومئذ
فالجدا رهن بنصف درهم ولو ارتهن من مسلم أو كافر خراف صارت في يده خمرًا لم يحز الرهن وللراهن أن
يأخذ الخمر ولا يعطيه أجزا والدين كما كان ان كان الراهن مسلمًا وان كان الراهن كافرًا وكانت قيمته
يوم زهن والدين سواء فله أن يدع الخمر ويبطل الدين قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى والاصح أنه
قولهم جميعًا وهذا بخلاف ما اذا كان المرتهن ذميًا كذا في المبسوط * وفي فتاوى الديتاري اذا رهن
مسلم من مسلم شيئًا بخمر وملك الرهن عند المرتهن لا يتعلق الضمان بهلاكه وهذا الرهن
باطل ويكون أمانة عنده وله أن يسترده من المرتهن فان هلك لم يكن لكل واحد منهما على
الآخر شيء وهكذا الحكم اذا كان المرتهن مسلمًا والراهن كافرًا فالرهن باطل وللراهن أن يسترده
وليس للمرتهن شيء ولو كانا كافرين فالرهن صحيح فيما بينهما ويفتكه بمثل الخمر أو بغيرها ان اشترى
ويهلك بما فيه لو هلك كذا في الفصول العمادية * رجل اشترى من رجل جارية بألف درهم وأبى
البائع أن يدفعها اليه حتى يقبض الثمن وقال المشتري لا دفع اليك الثمن حتى تدفعها الي فاصطلمها
على أن يضع المشتري الثمن على يدي عدل حتى يدفع اليه الجارية فهلك الثمن في يد العدل فهو من
مال المشتري ولو كان البائع قال ضعه رهنًا بالثمن على يد هذا الرجل حتى أدفع اليك الجارية فوضع

رهنا الثمن فهلك هلك من مال البائع كذا في المحيط * ولورهن عبدا قيمته ما شأ درهم بمائة فذهب
غنيته فانه يذهب من المائة نصفها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى يقوم العبد بحبسها ويقوم أعور فيبطل ما بينهما ويسقط من الدين بحسبه كذا في
الدينابيع * وان ذهب عين الدابة عند المرتهن وقيمتها مثل الدين سقط ربع الدين كذا في المبسوط
رجل أعتق ما في بطن جاريته ثم رهنا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الرهن جائز فان ولدت ولدا
فقتضها الولادة لا يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة كذا في فتاوى قاضي خان * قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى في رجل رهن عند رجل عبدا بألف درهم وقيمته ألفان على أن المرتهن ضامن للفضل
أو اشتراط المرتهن أنه ان مات العبد لا يبطل الدين فانه رهن فاسد وفي الكبرى قال القاضي فخر
الدين اذا ذكر لفظ الرهن ثم سقط ضمان الفضل أو شرط أن يكون الرهن أمانة فالرهن جائز واشتراط
باطل واذا لم يذكر لفظ الرهن فالرهن فاسد كذا في التتارخانية * ولوارثت المرأة رهنا بصدقة أو هو
مسمى وقيمتها مثله ثم برأته منه أو وهبته له ولم تمنعه حتى هلك عندها فلا ضمان عليها فيه استحسننا
وكذلك لو اختلفت عنه قبل أن يدخل بها ثم لم تمنعه حتى مات ولو تزوجها على مهر مسمى وأعطاهما
بمهر المثل رهنا فمهر المثل في نكاح لا تسمية فيه بمنزلة المسمى في النكاح الذي فيه تسمية فان طلقها قبل
الدخول بها سقط جميع مهر المثل ولها المنة ثم في القياس ليس لها أن تحبس الرهن بالمنة وهو
قول أبي يوسف الآخر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * والله أعلم

﴿الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها﴾

والاصل فيه أن ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن سواء كان في الرهن فضل
أو لم يكن لأن العين باقية على ملكه وكذا ما نفعه مملوكة له فيكون اصله وتبقيته عليه وذلك مثل
النفقة من مأكله ومشربه ومن هذا الجنس كسوة الرقيق وأجرة ظن ورهنا الرهن وكسوة النهر وسقي
البيستان وتلقيح نخله وحذاذو القيام بمصالحه وكل ما كان لحفظه كرهه الى يد الراهن أو كرهه من نفسه
كمداوة الجرح فهو على المرتهن مثل أجرة الحافظ هكذا في التبيين * كفته على الراهن ويستوى في
ذلك أن يكون الرهن في يد المرتهن أو العدل كذا في المحيط * وما يجب على الراهن اذا أذاه المرتهن بغير
إذنه فهو منطوق وكذلك ما يجب على المرتهن اذا أذاه الراهن ولو انفق المرتهن ما يجب على الراهن بأمر
القاضي أو بأمر صاحبه يرجع عليه كذا في الظهيرية * اذا غاب الراهن فانفق المرتهن على الرهن
بقضاء القاضي يرجع على الراهن عائنا وان كان الراهن حاضرا لا يرجع عليه وقال القاضي يرجع
عليه فيه ما جيعا والقوى على أنه اذا كان الراهن حاضرا لكان أبي أن ينفق فأمر القاضي المرتهن
بالانفاق فانفق يرجع على الراهن كذا في جواهر الاخلاط * واذا قضى الدين ليس للمرتهن أن يمنع
الراهن حتى يستوفي النفقة فان هلك الرهن عند المرتهن فالنفقة على حالها كذا في المصنفات *
ولا يصدق المرتهن على النفقة الابينة فان لم يكن له بينة يحلف الراهن على عمله لانه ادعى عليه دينه
وهو يتكرر الاستعلاء على فعل الغير يكون على العلم كذا في محيط السرخسي * وثمن الدواء وأجرة
الطبيب على المرتهن ذكر المسئلة مطلقة في موضع من كتاب الرهن وذكر في موضع آخر من كتاب
الرهن أن مداواة الجراحات والقروح ومعالجة الامراض والفداء من الجناية بحسب قيمتها فما كان من
حصة المضمون فعلى المرتهن وما كان من حصة الامانة فعلى الراهن وهكذا ذكر القدوري في شرحه
ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال انما يجب ثمن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن اذا كانت الجراحة

قوله ثم سقط ضمان الفضل فيه تأمل
لأن سقوط ضمان الفضل يقتضيه
عقد الرهن فكيف يكون فاسدا
والذي يظهر أن الصواب حذف لفظ
سقوط ويجوز والله أعلم اهـ
قوله ولو تزوجها على مهر مسمى
في جميع النسخ وبما رجعه المخرجة
ظاهر في أن الصواب على مهر مسمى
كما يدل عليه أول الكلام وآخره
ولترجع عبارة المبسوط اهـ معجمه

أو المرض حدث عند المرتهن أما إذا كان حادثاً عند الراهن يجب على الراهن ومن المشايخ من قال لا بل يجب على المرتهن على كل حال وأطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه كذا في المحيط * وهو الأظهر كذا في محيط السرخسي * وعن القتيبي أبي جعفر الهندواني أن ما حدث عند المرتهن من ذلك فتمن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن وما كان عند الراهن أن لم يزد في يد المرتهن حتى لم يمتح فيه إلى زيادة مداواة فالدواء على الراهن وإن ازداد في يد المرتهن حتى احتيج فيه إلى زيادة مداواة فالدواء على المرتهن لكن لا يجبر المرتهن عليه ولكن يقال له هذا أمر حدث عندك فإن أردت إصلاح مالك وإحياءه حتى لا يتوى مالك فدأوه كذا في المحيط * وفي شرح الطحاوي وحفظ المرهون على المرتهن حتى أن الراهن لو شرط للمرتهن شيئاً على المحقق لا يصح ولا يستحقه وأجزأه إذا كان الرهن شيئاً يحتاج إلى رعيه على الراهن وأجزأ المأوى والمريض على المرتهن كذا في الذخيرة * وجعل الأبق على المرتهن بقدر الدين والغفل على ذلك على المالك حتى لو كانت قيمة الرهن والدين سواء أو قيمة الرهن أقل فالجعل كله على المرتهن وإن كانت قيمته أكثر فبقدر الدين على المرتهن وبقدر الزيادة على الراهن الرهن إذا كان كرمافاً لعمارة والمخارج على الراهن لأنه مؤنة المالك وأما العشر في الخارج يأخذها الإمام ولا يبطل الرهن في الباقي بخلاف ما إذا استحق بعض الرهن شائعاً أنه يبطل الرهن في الباقي ولو كان في الرهن غناء وأراد الراهن أن يجعل النفقة التي ذكرنا أنهما عليه في غناء الرهن ليس له ذلك كذا في البدائع * والله أعلم

﴿الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن﴾

إذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق بالرهن كذا في المحيط * وللمرتهن إمساك الرهن بالدين الذي ارتهن به وليس له أن يمسكه بدين آخر له على الراهن قبل الرهن أو بعده ولو قضا بعض الدين الذي رهن به كان له أن يجبس الكل حتى يستوفي ما بقي قل أو أكثر كذا في التتارخانية * وإذا رهن من آخر رهناً فاسداً على أنه يقرضه ألف درهم وتقابضاً ثم تناقضا الرهن بحكم الفساد وأراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن ما أذاه المرتهن لأن المرتهن إنما أذاه الدرهم مقابل ما قبض من الرهن فلا يكون له ولاية تقض يد المرتهن ما لم يرد عليه ما أذاه فإن مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان المرتهن أحق بالرهن من غرماء الراهن كما كان حال حياته ولو كان رهنه بدين له عليه رهناً فاسداً وسلمه ثم تناقضا الرهن وأراد الراهن استرداد الرهن قبل أن يؤدي دينه فله ذلك فإن مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرتهن لا يكون أحق بالرهن من غرماء الراهن كما لم يكن أحق به من الراهن حال حياته كذا في المحيط * ولو كان الرهن مدبراً أو أم ولد أو شيئاً لا يكون رهناً كان للراهن حق أخذ الرهن قبل نقد المال سواء كان الرهن بدين سابق أو بدين لاحق كذا في الذخيرة * وإذا رهن من آخر رهناً وقبضها المرتهن ثم أجاز الراهن قضي بعض الدين وأراد أن يقبض بعض الرهن يتظران لم يبين حصته كل واحد منهما لم يكن له ذلك وإن بين ذكر في الزيادات أن له ذلك وذكر في كتاب الرهن أنه ليس له ذلك قبل ما ذكر في الأصل قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وما ذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله تعالى وقيل في المسئلة روايتان وهو الأصح فقد ذكر ابن سماعة في النوادر جواب محمد رحمه الله تعالى بمثل ما أجاب به في الأصل كذا في المحيط * إذا تماسخا عقد الرهن ثم أراد المرتهن حبسه له ذلك ولا يبطل الرهن بالارد على سبيل الفسخ كذا في السراجية * والله أعلم

(الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن)

يجب أن يعلم بان الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحسانا عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى
 ونورهم أن يرهن رجل عبدا من رجل بألف درهم ثم يزيد الراهن ثوبا ليكون رهنا مع العبد بالدين
 الذي رهن به العبد صححت الزيادة استحسانا والتحقت بأصل العقد وجعل كان العقد رده على الأصل
 والزيادة حتى صار الثوب مع العبد رهنا مضمونا بالدين الذي رهن به العبد كذا في المحيط * رجل رهن
 عند آخر عبدا بمائة وقيمه مائة ثم زاده عبدا آخر قيمته مائة فبات أحد العبدين فانه يسقط من الدين
 نصفه بموته والنصف الآخر أمانه هكذا في البنايع * رجل رهن أمة نسأوى ألفا بألفي درهم فزادت
 في بدنها غير أوفى السعر حتى صارت تساوي ألفي درهم فلو أعتقه المولى وهو معسر سعت في ألف
 درهم لأففى كل الدين ولو لم تزد قيمتها ولكنها ولدت ولد يساوي ألف درهم ثم أعتقه المولى وهو معسر
 سعي في ألف درهم لأففى قدر قيمتهما ولو لم تزد ولم تلد لكن قبلها عبدا يساوي ألفي درهم ودفع بها فاعتقه
 المولى سعي في ألف أيضا كذا في الظهيرية * رهن أمة بألف فولدت فباعت فزاد عدا وقيمه كل
 واحد من الأم والولد والزيادة ألف فيقسم الدين أولا على الأم والولد نصفين سقط بهلا كذا نصف
 الدين وبقي في الولد نصف الدين وتبعه العبد وقسم باقيه عليهم ما نصفين بشرط بقاء الولد الى وقت
 الفكك حتى لو هلك الولد قبل فككه ظهر أنه لم يكن في الولد شيء من الدين وإن الأم هلكت بكل الدين
 وإن الزيادة لم تصح حتى لو هلك العبد أيضا قبل هلاك الولد أو بعد هلاكه يهلك أمانته ولو لم يهلك الولد
 وزادت قيمته ألفا فصارت قيمته يوم الفك ألفين فالدين يقسم أولا على الأم أنلثا ثلثه في الأم وقد سقط
 بهلا كذا ثم يقسم ذلك بينه وبين الزيادة أنلثا ثلثاه في الولد وثلثه في الزيادة وإن نقصت فصارت
 خمسة أجزاء يقسم الدين بين الأم والولد أنلثا ثلثاه في الأم وقد سقط وثلثه في الولد ثم ما أصاب الولد يقسم
 بينه وبين الزيادة أنلثا ثلثه في الولد وثلثاه في الزيادة كذا في الكافي * رجل رهن عبدا بقيمته
 ألف ألفين وأزداد في بدنه أوفى سعره حتى صار يساوي ألفين ثم دبره المولى وهو معسر سعى العبد في جميع
 الدين فلم يلزم المدبر في شيء حتى أعتقه المولى وهو معسر سعى في جميع الدين أيضا لأن استيفاء هذا
 التقدير يتعلق برقبته على وجه يستوفي من كسبه فلا يسقط ولو زاد في التدبير حتى صار يساوي ألفي درهم
 ثم أعتقه سعى في ألفين كذا في الظهيرية * والزيادة في الدين لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى إذا رهن من آخر عبدا بدين له عليه ثم حدث للمرته
 زيادة دين على الراهن بالاستقراض أو بالشراء أو بسبب آخر فجعل الرهن بالدين القديم رهنا به
 بالدين الحادث فعلى قولهما لا يصير رهنا بالدين الحادث حتى لو هلك هلك بالدين القديم ولا يهلك
 بالدين الحادث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصير رهنا بالدين القديم والحادث جميعا حتى يهلك
 بهما ثم إذا صححت الزيادة في الرهن فأنما تصير رهنا بالدين القائم وقت شرط الزيادة دون الساقط
 والمستوفى لأن الرهن إغناء وإفناء الساقط والمستوفى لا يتصور ويقسم الدين على الأصل وعلى الزيادة
 على قدر قيمتهما غير أن قيمة الأصل تعتبر وقت القبض بحكم العقد وقيمة الزيادة تعتبر وقت القبض
 بحكم الزيادة وأيسهما هلك بعد ذلك أما الأصل أو الزيادة هلك بمافيه من الدين وبقي الباقي رهنا بما
 فيه (غناء الرهن نوعان) نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن
 جزء من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشباهها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون
 متولدا من العين كالأولاد والثمار والصوف والوبر أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين كالأرض
 والعقرو معنى دخول هذا النوع من الغناء تحت الرهن أنه يحبس كما يحبس الأصل أما لا يكون مضمونا

قوله أما لا يكون مضمونا هكذا العبارة
 في المحيط وجميع النسخ ومثله شائع
 في كلامهم اهـ صححه

ولا يسرى اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من النماء قبل الفكك لا يسقط بمقابلته
 شيء من الدين واذا كان هذا النوع من النماء رهنا مع الاصل على التفسير الذي قلنا
 يتقسم ما في الاصل من الدين على الاصل وعلى النماء على قدر قيمتهما لان الرهن بدون
 الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفكك فاذا بقي الى وقت
 الفكك تقررت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابلته شيء ويجعل كأنه لم يكن وان الدين كله كان
 بمقابلته الام كذا في المحيط * ويتقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفكك وتفسيره
 اذا كانت قيمة الاصل الفاقية للولد الفاقية للدين بينهما انصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير
 شيء وبقيت الام رهنا بجميع الدين ولومات الام وبقي الولد فان افتكه افتكه بنصف الدين وان هلك
 الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء وصار كأنه لم يكن فيذهب كل الدين بموت الام ولو لم يموت واحد منهما
 ولكن انتقصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة أو زادت فصارت تساوي ألفين
 والولد على حاله يساوي ألفا فالدين بينهما انصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها
 وانتقصت قيمة الولد بغير دخله أو بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة فالدين بينهما اثلاثا والثلاثان
 في الام والثالث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي ألفين فثلاثة الدين في الولد والثالث في الام
 حتى لو هلكت الام بقي الولد بثاني الدين وهذا يطرده على الاصل الذي ذكرنا ان قسمة الام تعد بر يوم
 القبض وقيمة الولد يوم الفكك كذا في محيط السرخسي * ثم هذا النوع من النماء اذا صار رهنا
 مع الاصل يعود بسببه بعض ما كان ساقطاً من الدين حتى ان المرهون اذا كان جارية فاعورت حتى
 سقط نصف الدين ثم ولدت الجارية بعد ذلك ولدا يعود بعض ما كان ساقطاً من الدين ويجعل الولد
 الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور واذا صارت الزيادة المشروطة رهنا مع الاصل لا يعود
 بسببها شيء من الدين ولا يجعل الزيادة المشروطة بعد عورها كالزيادة المشروطة قبل عورها ~~كذا~~
 في المحيط * رهن أمة قيمتها ألف بال ألف فاعورت سقط نصف الدين لان العين من الادعى نصفه
 فلوزاد عيدا يساوي خمسمائة صحت لوجود المزد عليه ويقسم نصف الدين عليهما نصفين بقدر قيمتهما
 فان ولدت العوراء ولدا يساوي ألفا قسم كل الدين على الامة والولد نصفين فقد جعل الولد الحادث
 بعد العور كالولد الحادث قبل العور في حق قسمة الدين لان الولد يلحق بأصل العقد فيجعل كأنه كان
 موجودا وقت العقد فسقط بالعور نصف ما فيها وهو ربع كل الدين وبقي فيها ربع الدين وفي الولد نصف
 الدين غير أن الولد نصفه صار أصلا لقوات نصف الامة ونصفه بقي تبعا لقيام نصف الامة ويجعل ربع
 الدين الذي في النصف السابع في حق قسمة الزيادة كأنه في الامة لان الزيادة لا تتبع النصف
 الذي هو سبع فصارت الامة خمسمائة وفي الولد مائتان وخمسون فانقسمت الزيادة عليهما اثلاثا ثلثاها
 صار رهنا مع الامة وثلثاها صار رهنا مع نصف الاصل من الولد ثم ربع كل الدين الذي في النصف
 الاصل من الولد يتقسم بينه وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتهما وقيمة النصف الاصل من الولد خمسمائة
 وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسمائة فجعلنا كل ثلث خمسمائة سهمها فصار ثلث الزيادة سهمها ونصف
 الولد ثلاثة أسهم فانقسم ربع الدين على أربعة وأقل حساب ربعه ربع ستة عشر فجعلنا الدين ستة عشر
 ربعه أربعة فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزيادة على أربعة وفي الامة نصف الدين ثمانية فانقسم
 بينهما وبين ثلث الزيادة بقدر قيمتهما وقيمة ثلث الزيادة ثلثي خمسمائة وقيمة الامة خمسمائة فالتفاوت
 بينهما ثلث خمسمائة فجعلنا كل ثلث خمسمائة سهمها فصار لكل خمسة أسهم فانقسم نصف الدين وهو
 ثمانية بينهما أخماسا وقسمة ثمانية على خمسة لا تستقيم فضربنا أصل المسئلة وهو ستة عشر في مخرج

خسة فيكون ثمانين فتمت تخرج المسئلة سقط بالعور ربعة عشرون وفي النصف الاصل من الولد ربع الدين وهو عشرون انقسم بينه وبين ثلث الزيادة على أربعة ربعة في ثلث الزيادة خسة وخسة عشر في نصف الولد ثم الدين الذي في الامة وهو أربعون ينقسم بينها وبين ثلث الزيادة أخماسا خسة في ثلث الزيادة ستة عشر وثلاثة أخماسه في الامة أربعة وعشرون انقسم بينها وبين نصف الولد التابع نصفين لكل واحد اثنا عشر فاجتمع في الزيادة مرة خسة ومرة ستة عشر فيكون الكل احدى وعشرين وفي الولد سبعة وعشرون وفي الامة اثنا عشر فيكون الكل تسعة وثلاثين وهذا معني قول محمد رحمه الله تعالى انه يفتك العوراء وولدها تسعة وثلاثين جزءا من ثمانين جزءا من الدين والزيادة بأحدى وعشرين وسقط عشرون وهذه المسئلة تكتب بالعوراء والثمانين كذا في الكافي * ولو قضى الرهن للمرتهن من الدين خمسة مائة ثم زاده في الرهن عبد قيمته ألفان هذه الزيادة تلتحق بالجزء مائة الباقية فتقسم على نصف قيمة الجارية وهي خمسة مائة وعلى قيمة العبد الزيادة وهي ألفان اثلاثا ثلثاها في العبد وثلاثها في الجارية حتى لو هلك العبد هلك ثلثي الخمسة مائة وذلك ثلث مائة وثلاثة وثلاثون وثلث ولو هلكت الجارية هلك ثلث الثلث وذلك مائة وستة وستون وثلثان ولو قضى خمسة مائة ثم اعورت الجارية قبل أن يزيد المرتهن ثم زاد عبد قيمته ألف درهم يقسم مائتان وخمسون على نصف الجارية العوراء وعلى الزيادة على خمسة أسهم أربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الجارية العوراء كذا في البدائع * ولو أكل المرتهن الثمار باذن الرهن لا يسقط من دينه شيء وكذلك لو أكله الرهن باذن المرتهن أو أكله اجنبي باذنهما لا يسقط من الدين شيء ولكن لا تعود حصته من الدين الى الاصل بخلاف الهلاك لان عند الهلاك جعل كان لم يكن وهذا استهلاك لانه باذن فلا يوجب الضمان حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند المرتهن يملك بحصته من الدين لو قسم الدين على قيمته يوم الرهن وقيمة الثمن يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل أولا والثمن قائم ثم أكل المرتهن الثمن باذن الرهن أو أكله الرهن باذن المرتهن أو اجنبي باذنهما فلا تسقط حصة الثمن من الدين ويرجع على الرهن بخلاف الهلاك ولو أكله الرهن بغير اذن المرتهن أو المرتهن بغير اذن الرهن أو اجنبي بغير اذنهما فان الاكل يغرم قيمته وتقوم مقامه كذا في خزائن المفتين * رهن أمتين بألفين قيمة كل واحدة ألف فولدت احداهما ولدا قيمته ألف فماتت الام وبقي الولد يقسم الدين بين الامتين ثم ما في الام يقسم بينهما وبين ولدها نصفين فسقط بهلاك الام ربع الدين وبقي في الولد ربعه وفي الامة الحصة نصفه فلزاد عبد قيمته ألف فالزيادة تقسم على الامة وعلى الولد على قدر دينه هما اثلاثا فثلثها يكون رهنا تبعها للولد ثم الدين الذي في الولد يقسم بينه وبين ثلث الزيادة التي هي رهن معه على قدر قيمته ما وقيمة الولد ألف وقيمة ثلث الزيادة ثلث الالف فيجعل كل ثلث سهم ما فيقسم بينهما على قدر قيمتهما وقيمة ثلث الزيادة ثلث الالف وقيمة الحصة ألف فيجعل كل ثلث سهم ما فيقسم عليها أخماسا خسة في ثلث العبد الزيادة وثلاثة أخماسه في الحصة ويسلك العبد وألحمة بما فيه وان هلك الولد تبين ان الام هلكت بألف وانه لم يكن في الولد شيء وان الزيادة تبعا للبيعة ولو زاد الولد الف والمسئلة تبعها فما في أمه وهو ألف يقسم بينها وبين ولدها اثلاثا ثلثه للام وسقط بهلاكها وبثلثها في الولد وانقسمت الزيادة على الحصة والولد بقدر قيمتهما أخماسا سهمان يكونان رهنا مع الولد وقسم ما في الولد من الدين وهو ثلثا الالف بينه وبين خمسي الزيادة على قدر قيمتهما أسداسا سهم في الزيادة وخسة أسهم في الولد لاني قيمة خمسي الزيادة أربع مائة وقيمة الولد ألفا درهم فيجعل كل أربع مائة سهم ما فتكون المجلة ستة أسهم وثلاثة أسهم تكون رهنا تبع الامة ويقسم الدين الذي في الامة وهو ألف

بينها وبين ثلاثة أخماس الزيادة على ثمانية على قدر قيمتهما وقيمة ثلاثة أخماس الزيادة ستمائة وقيمة الأمة ألف فيجعل كل مائتين سهما فيكون الكل ثمانية أسهم خمسة أسهم للأمة وثلاثة أسهم لثلاثة أخماس الزيادة كذا في الكافي * وإذا ولدت المرهونة ولدين أو ثلاثة معا أو منفردين فذلك سواء ويقسم الدين على قيمته يوم العقد وعلى قيمته يوم الفكاك ولو ولدت ولدا ثم ولدا ثم ولدا ولدا فلكل سهم في المحكم ولدا في التمارخانية * والله أعلم

(الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل رهن من آخر بزيادة تساوي ألف درهم بألف درهم فجاء المرتهن يطلب دينه فأبى الراهن ذلك حتى يحضر المرتهن الجارية والراهن والمرتهن في مصرهما أنه يؤمر المرتهن باحضار الجارية أو لا ولو لقيمة في غير المصر الذي رهنته فيه وطالب بقضاء الدين وأبى الراهن ذلك حتى يحضر الرهن أجبر الرهن على قضاء الدين ولا يؤمر المرتهن باحضار الرهن سواء كان الرهن شيئا له حمل وهوثة أو لا حمل له ولا مؤنة من مشايخنا رجعهم الله تعالى من قال هذا الجواب في الذي لا حمل له ولا مؤنة جواب القياس وفي الاستحسان يحبر المرتهن على احضار الرهن أو لا ومنهم من قال ما ذكر جواب القياس والاستحسان وهو الحكيم كذا في المحيط * ولو قال المرتهن الجارية في منزلي فادفع الدين إلى حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ويؤمر باحضار الرهن فإذا حضره يؤمر بقضاء الدين أو لا كذا في الخلاصة * ولو أن رجلا له على رجل ألف درهم منجم فرهته بالمال كله رهنا يساويه ففعل نجم فطالبه المرتهن بذلك القدر وأبى الراهن أداءه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على احضار الرهن إذا فائدة فيه فان قال الراهن قد توى الرهن وصار المرتهن مستوفيا دينه فليس له على قضاء شيء من الدين وطلب من القاضي أن يأمره باحضاره ليصير حاله معلوما فالقياس أن لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال إذا كان في المصر الذي رهنته فيه يأمره بالاحضار وإن رأى القاضي في المصر أن لا يكلفه احضار الرهن ويحلفه بالتمتع بالله ما ضاع الرهن ولا توى وأمر الراهن أن يعطيه ما حل عليه من دينه فعلى ذلك كذا في المحيط * ولو كان الرهن على يدي عدل وأمر أن يودعه غيره ففعله العدل ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكلف المرتهن احضار الرهن وأمر الراهن بتسليم الدين لأن الراهن لم يرض ببذل المرتهن فلا يلزمه احضار ما ليس في يده ألا يرى أن المرتهن لو أخذ من العدل يكون غاصبا ضامنا فكيف يلزمه احضار شيء لو أخذ به يصير غاصبا ولو أودعه العدل عند من في عياله وغاب وطلب المرتهن دينه وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو والعدل غاب بالرهن ولم يدر أين هو لا يكلف المرتهن احضار الرهن ويجبر الراهن على قضاء الدين لأن المرتهن عاجز عن التسليم وإن أنكر المودع الإيداع وقال هو مالي لا يملك المرتهن قبض الدين لأنه بالجود توى الرهن فيثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى يثبت كونه رهنا كذا في الكافي * رهن عند رجل جارية ووضعها على يدي عدل فبات العدل وأودع الرهن عند من في عياله فحضر المرتهن يطلب دينه من الراهن فقال الراهن لا أعطيك حتى تحضر الرهن وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو فان الراهن يجبر على قضاء الدين فان توى الرهن في يد العدل رجع الراهن على المرتهن بما أعطاه كذا في المحيط * وإن ادعى الراهن أن الرهن قد هلك حلف المرتهن على علمه فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وإن نسك لم يجبر ولو كان الرهن عبدا فقتله رجل خطأ وجبت القيمة في ثلاث سنين فطلب المرتهن دينه لا يجبر الراهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل

القيمة فان كانت القيمة من جنس الدين فيكامل الدين شيئا اقتضاه المرتهن بدينه وان كانت القيمة من الابل او النعم وقضى القاضى بذلك كان ذلك رهنا بالدين كذا في فتاوى قاضى خان * ولوساطة الراهن العدل على بيع المرهون فبإيعابه بنقداً ونسيئة جاز فلو طالب المرتهن الدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن ولا احضار بدله وهو الثمن لانه لا قدرة له على الاحضار وكذا اذا امر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض لا يجبر على احضار الثمن بل يجبر الراهن على اداء دينه ولو قبضه يكلف احضار الثمن كذا في خزنة المفتين * اذا باعه المرتهن بأمر الراهن أو العدل وأخر المشتري الثمن أو كان الى أجل فإنه يطالبه لانه صار ديناً يتسلط منه فان قوى الثمن على المشتري رد المرتهن ما قبض كذا في التتارخانية * والله أعلم

§ (الاسباب الثامن في تصرف الراهن أو المرتهن في المرهون) §

وتصرف الراهن قبل سقوط الدين في المرهون اما تصرف بلحقة الفسخ كالبيع والكتابة والاجارة والهبة والصدقة والاقرار ونحوها أو تصرف لا يحتمل الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء اما الذى يلحقة الفسخ لا ينفذ بغير رضى المرتهن ولا يبطل حقه في الحبس واذا بطل الدين وقضى حقه في الحبس نفذت التصرفات كلها ولو اجاز المرتهن تصرف الراهن نفذت وخرج من أن يكون رهنا والدين على حاله وفي البيع يكون الثمن رهناً مكان المبيع وكذا اذا كان تصرفه في الابتداء بذن المرتهن والذي لا يحتمل الفسخ ينفذ ويبطل الرهن ثم اذا صار حراً عندنا وخرج عن حكم الرهن ينتظر ان كان الراهن موسراً لاسعاية على العبد والضمان على حاله على الراهن ان كان الدين حالاً لا يجبر على قضائه وان كان مؤجلاً وحل الاجل فكذلك ولو لم يحل نفذ العتق فيما اخذ من الراهن قيمة العبد فيحبسها رهناً مكان العبد ثم اذا حل الاجل ينتظر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه ورد الفضل وان كانت من خلاف جنس الدين حبسها بالدين كما كان قبل حلول الاجل وان كان الراهن معسراً للمرتهن أن يستسعى العبد في الاقل من ثلاثة اشياء سواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً فينظر الى قيمة الرهن وقت الرهن والى قيمته وقت العتاق والى الدين فيسعى في الاقل منها ثم يرجع على الراهن اذا استمر بمساعى لانه قضى دينه مضطراً ويرجع المرتهن بقيمة دينه ان بقي من دينه بقية فنحو ان يرهن عبداً قيمته ألف بائعين ثم ازدادت ثم اعنته فان العبد يسعى في الالف قدر قيمته وقت الرهن لان الضمان يثبت في قدر الالف فانه لو مات سقط ذلك القدر ولو لم يعنته الراهن ولكن دبره نفذت دبره وبطل الرهن وليس للمرتهن حبسه بعد التدبير ثم ينتظر ان كان الراهن موسراً والدين حالاً أخذ جميع دينه منه وان كان الدين مؤجلاً فليأخذ قيمته من الراهن وتكون رهناً مكانه كفى العتق وان كان الراهن معسراً والدين حالاً فانه يستسعى المدبر في جميع دينه بالغام بالغ وان كان الدين مؤجلاً فيستسعيه في جميع القيمة ويحبسها مكانه فوق الفرق بين التدبير والاعتاق في موضعين أحدهما ان في العتق اذا كان الراهن معسراً يجب على العبد السعاية في الاقل من ثلاثة اشياء وفي التدبير يجب عليه السعاية في جميع الدين بالغام ما بلغ ولا ينتظر الى القيمة اذا كان الدين حالاً وان كان مؤجلاً فلا عليه السعاية في جميع القيمة وفي الثاني ان في الاعتاق يرجع العبد بمساعى على الراهن وفي التدبير لا يرجع وانما كان كذلك لان التدبير لم يخرج من أن تكون سعايته من مال المولى فلا يرجع ويسعى في جميع الدين والعتق خرج من أن تكون سعايته للراهن ولو كان الرهن جارية فحلت عند المرتهن فادعاه الراهن انه منه فان ادعاه قبل الوضع صححت دعواه وثبت نسبه منه وصار حراً قبل أن يدخل في الرهن وصارت الجارية أم ولد له وخرجت عن الرهن ولا سعاية على الولد ويكون حكم الجارية حكم العبد المرهون اذا دبره الراهن في جميع ما ذكرنا

ولو كانت الجارية وضعت تحتها أو لا ثم ادّعاها الزاهن صحّت دعواه أيضاً وثبت نسب الولد منه وعق
 بعدم ادخل في الرهن وصارت له حصّة من الدين وصارت الجارية أم ولد له وخرجت من الرهن فقيمة
 الدين على قيمة الجارية يوم رهنّت وعلى قيمة الولد يوم كانت الدعوة فيكون حكم الجارية في حصتها من
 الدين كحكم المديون في جميع الدين وحكم الولد في حصته من الدين كحكم المعتق في جميع ما ذكرنا إلا أن
 هتأينظر إلى شيئين إلى قيمة الولد وقت الدعوة وإلى حصته من الدين يسعى في أقلهما إذا كان الزاهن
 معسراً ويرجع بما سعى كذا في شرح الطحاوي * رهن جارية تساوي ألفاً بالدين وصارت قيمتها
 ألفين بزيادة سعر أو ولدت ولداً يساوي ألفاً بعتكهما بألفين ولو هلكتا هلكتا بألفين وان أعتقها
 المولى وهو معسر سعت في ألف وكذلك لو أعتقتهما سعيهما في ألف ورجعاً بذلك على المولى ورجع المرتهن
 على المولى بقيمة دينه كذا في محيط المرخصي * رهن عبداً قيمته ألف بألف فعاد سعره إلى خمسمائة ثم
 أعتقه الزاهن وهو معسر سعى العبد في قيمته يوم الاعتاق لألف جميع الدين رجلاً رهن رجلاً عبداً
 يساوي ألفاً بألفين وازدادت قيمته فبلغت ألفين ثم دبره المولى وهو معسر فانه يسعى في جميع الدين ولو لم
 يسع حتى أعتقه يسعى في ألفين إذا كان العتق بعد التدبير فان دبره ثم ازدادت القيمة سعى في ألفين فان
 أعتقه بعد ذلك سعى في ألف كذا في خزانة الاسكندر * وإذا رهن الرجل أمة بألف درهم هي قيمتها
 فجاءت بولد يساوي ألفاً فادّعاها بعد ما ولدت له وهو معسر ضمن المال وإن كان معسر اسعت الأمة في نصف
 المال والولد في نصفه فان لم يؤد الولد شيئاً حتى ماتت الأم قبل أن تفرغ من السعاية سعى ولدها في الأقل
 من نصف قيمته ومن نصف الدين ولا يزداد عليه شيء يموت الأم كذا في المبسوط * رهن رجلان رهناً ثم
 أعتقه أحدهما فلا يخلوا ما ان كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً والدين حال
 أو مؤجل فان كانا موسرين والدين حال وقيمة ألف فعليه حصته من الدين وكذلك على شريكه لأجل
 الدين لأجل العتق لأن الرهن تلف باعتراف أحدهما وموسران والدين حال فيؤخذان بدينهما
 وإن كان الدين مؤجلاً ضمن المعتق قيمة نصيبه لأنه اتلف نصيبه فبأخذه المرتهن منه ويكون رهناً عنده
 إلى أن يحصل الدين وينظر ما يختار السالك فان اختار الضمان أو سعاية العبد كان للمرتهن أن يأخذ
 ذلك منه لأنه بدل الرهن فيكون رهناً عنده فإذا حل الدين أخذه بدينه عليه ما لأن القيمة من جنس
 حقه وإن اختار العتق فالمرتهن بالخيار إن شاء ضمن المعتق لأنه اتلف حقه بالاعتاق وإن شاء ضمن
 السالك لأنه اتلف حقه في بدله فانه وجب الضمان على المعتق أو السعاية على العبد وبالاعتاق برئاع
 ذلك وأما إذا كانا معسرين والدين حال فله مرتهن أن يستسعى العبد في ألف كلها لأنه عتق كله باعتراف
 نصيبه عندهما فيجب على العبد السعاية في قيمته وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صار نصيب السالك
 مكاتباً والمكاتب لا يصلح رهناً لأنه حريداً والمعتق معسر فساكن للمرتهن أن يستسعى العبد وإذا أخذ
 السعاية من العبد أخذ بدينه عليه ما لأنه بدل الرهن وكذلك إن كان الدين مؤجلاً ويكون رهناً عنده
 إلى أن يحل الدين وأما إذا كان المعتق موسراً والسالك معسراً والدين حال ضمن المعتق نصيبه من دينه
 وفي نصيب السالك يتظران اختار السعاية أو الضمان أخذه المرتهن منه لأنه بدل الرهن وإن اختار
 العتق ضمن المعتق نصيب السالك لأنه اتلف حقه في الرهن ويرجع المعتق بذلك على السالك وكذلك
 إن كان الدين مؤجلاً وإن كان المعتق معسراً والسالك موسراً والدين حال يستسعى المرتهن العبد في
 نصيب المعتق ويأخذ من السالك نصف الدين لأنه اتلف الرهن والدين حال وإن كان الدين مؤجلاً
 يستسعى المرتهن العبد في ألف كلها فإذا حل الدين ان اختار السالك السعاية أخذ المرتهن بدينه
 عليه ما ويرجع العبد على المعتق ولا يرجع على السالك وإن اختار العتق فإذا قضى دينه يرجع بنصف

السعاية على العبد وان لم يقض كان للمرتهن أن يأخذ ذلك بدينه لانه بدل الرهن ثم يرجع العبد بنصف السعاية على الساكت وبنصفها على المعتق ولو أعتقه أحدهما ودبره الآخر وهما معسران يستسعى العبد في جميع الالف ثم العبد يرجع على المعتق بنصف السعاية لانه قضى دينه من ماله وهو يجبر على ذلك ويرجع على المدبر بنصف السعاية ان اختار المعتق وان اختار السعاية يرجع عليه بفضل ما بين نصف قيمته مدبرا ونصف قيمته قنا حتى لو كان نصف قيمته قنا خمسمائة ونصف قيمته مدبرا أربع مائة يرجع عليه بمائته وان كانا موسرين ضمن الالف للمرتهن ويسعى المدبر للذي دبره في نصف قيمته ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ لان الرهن تلف باعتمام أحدهما والدين حال فيؤخذ ان به وان كان الدين مؤجلا يضمن المعتق قيمة نصيبه وفي نصيب المدبر المرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق نصيبه وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه لانه بالتدبير ألتف حقه في بدل الرهن فانه كان للمدبر تضمن المعتق قيمة نصيب الساكت وبالتدبير برئ المعتق من ضمان نصيبه كذا في محيط السرخسي * وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فلن رهن بغير اذن الراهن كان للراهن الاول أن يبطل الرهن الثاني ويعيده الي يده ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول فيكون ضمانه رهنا وما كره المرتهن الاول بالضممان فصار كانه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان وهما عند المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول بما ضمن وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن استعار مال الراهن فرفضه كذا في خرافة المفتين * ولو ارتهن الرجل دابة وقبضها ثم أجزها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة وان أجز المرتهن من أجنبي بأمر الراهن يخرج من الرهن وتكون الاجرة للراهن وان كانت الاجارة بغير اذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به للمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجزها الراهن من أجنبي بأمر المرتهن يخرج من الرهن والاجر للراهن وان أجزها بغير أمر المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجزها من أجنبي بغير اذن الراهن والمرتهن ثم أجاز الراهن الاجارة كان الاجر للراهن والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجاز المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للذي أجزها ويتصدق به للمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجازا جميعا كان الاجر للراهن ويخرج من الرهن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أجز من أجنبي سنة بغير أمر الراهن وانقضت السنة ثم أجاز الراهن الاجارة لم تصح لان الاجارة لاقت عقدا مقضيا منسوخا فللمرتهن أن يأخذه حتى يصير رهنا كما كان وان أجاز بعد مضي ستة أشهر جاز ونصف الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس للمرتهن أن يعيدها في الرهن كذا في محيط السرخسي * اهلم بأن عين الرهن أمانة في يد المرتهن بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذلك اذا فعل المرتهن ذلك بالرهن لا يغرم الا ان الوديعة اذا هلك لا يغرم شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يغرم فكذلك المرتهن اذا فعل ذلك بالرهن ثم الوديعة لا تودع ولا تعار ولا توجب كذلك الرهن ليس للمرتهن أن يوجب الرهن واذا أجز بغير اذن الراهن وسلمه الى المستأجر فان هلك في يد المستأجر فالراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستأجر وتكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستأجر غير انه اذا ضمن المرتهن لا يرجع بما ضمن على المستأجر ولكنه يرجع عليه بأجره ما استوفى من المنفعة الى وقت الهلاك ويكون له ولا يطيب واذا ضمن المستأجر رجوع بما ضمن على المرتهن ولو سلم واسترده المرتهن عادرهنا كما كان وكذلك لو أجزه الراهن

بغير اذن المرتهن لا يجوز والمرتهن ان يبطل الاجارة ولو آجر كل واحد منهما باذن صاحبه أو آجره أحدهما
 بغير اذنه ثم أجاز صاحبه صحته الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجارة للراهن وتكون ولاية قبضها الى
 العاقد ولا يعود رهننا اذا انقضت هذه الاجارة الا بالاستثناء وكذلك لو استأجره المرتهن صحته الاجارة
 وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء مدة الاجارة أو بعد انقضائها
 ولم يجسه عن الراهن هلك امانة ولا يذهب بهلاكه شيء ولو جسه عن الراهن بعدما انقضت مدة
 الاجارة صار غاصباً كذا في شرح الطحاوي * فان ركب المرتهن الدابة أو كان عبداً فاستخدمه
 أو ثوباً فلبسه أو سيفاً فقلده بغير اذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير اذنه فيكون
 كالغاصب بخلاف ما لو تقلد السيف على سيف أو سيفين عليه فان ذلك من باب الحفظ لا من باب
 الاستعمال وان كان فعل ذلك باذن الراهن فلا ضمان عليه لأن وجوب الضمان باعتبار التعدي وهو
 في الانتفاع باذن المالك لا يكون متعدياً فاذا نزل عن الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة فهو رهن
 على حاله ان هلك ذهب بموافقه وان هلك في حالة الاستعمال باذنه هلك بغير شيء كذا في المبسوط *
 ولو أعاره غيره باذن الراهن أو أعاره الراهن باذن المرتهن فهلك في يد المستعير لا يسقط شيء من الدين
 ولكن للمرتهن ان يعيده الى يد نفسه ولو ولدت المرهونة في يد المستعير راها كان أو مرتبتها أو اجنبياً
 فالولد رهن كذا في الوجيز للكردي * ويبدأ الاجارة والرهن ببطل عقد الرهن ويبدأ الوديعة لا يبطل
 عقد الرهن حتى لو أودعه الراهن باذن المرتهن كان للمرتهن ان يعيده الى يده كذا في المهبط * ولو كان
 الرهن محققاً وكاتباً ليس له ان يقرأ فيه بغير اذنه فان كان باذنه فإدام يقرأ فيه كان طرية فاذا فرغ
 عنها عاد رهننا كذا في السراجية * رهن محققاً وأمره بقرائه منه ان هلك حال قراءته لا يسقط الدين
 لان حكم الرهن المحبس فاذا استعمله باذنه تغير حكمه وبطل الرهن وان هلك بعد الفراق من القراءة
 هلك بالدين كذا في الوجيز للكردي * ولو لبس خاتماً فوق خاتم فهلك يرجع فيه الى العرف
 والعادة فان كان ممن يتجمل بخاتمين يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يتجمل به يهلك بموافقه
 لانه حافظ اياه وقد ذكر بعض مسائل الخاتم في كتاب العارية وان كان الرهن طيلة سائناً أو قباً فلبسه
 لبساً معتاداً ضمن وان حفظه على عاتقه فهلك رهننا لان الاول استعمال والثاني حفظ كذا
 في البدائع * ولو تواضعاً ان ينتفع المرتهن بالرهن ويكون الرهن صهيهاً فالحيلة فيه ان كان الرهن داراً
 ان يأذن الراهن للمرتهن ان يسكن في الدار ويبيع له ذلك على أنه كلما نهاه عن ذلك فهو مأذون له فيه
 اذا ما استقبلنا لم يقضه هذا الراهن دينه ويقبل المرتهن الاذن وكذلك اذا كان الرهن أرضاً فاذن له
 في زرعها أو شجراً أو كرمها فأباح له ثمارها أو بهيمة فأباح له شرب البائنا فالحيلة فيه ان يبيع له ذلك على
 انه متى نهاه عن ذلك فهو مأذون له في ذلك اذا ما استأنفا كذا في خزنة المقتين * واذا باع أحدهما
 اما الراهن أو المرتهن الرهن باجارة صاحبه خرج من ان يكون رهننا وكذلك اذا باعه أحدهما بغير
 اجارة صاحبه فأجاز صاحبه بعد ذلك خروج من ان يكون رهننا فكان الثمن رهننا مكانه قبض من
 المشتري أو لم يقبض فان توى الثمن على المشتري أو توى بعد ما قبض منه كان التوى على المرتهن وكان
 للمرتهن من الحبس في الثمن ما كان له من الحبس في الرهن الذي يبيع الى أن يحل دينه كذا ذكره الكرخي
 في مختصره قال القدوري وهذا على وجهين ان كان البيع مشروطاً بقدر الرهن فالثمن رهن وان لم
 يكن البيع مشروطاً بقدر الرهن فانه يوجب انتقال الحق الى الثمن عند محض رجه الله تعالى قال
 الطحاوي في اختلاف العلماء لم نجد في ذلك خلافاً وذكر القدوري رواية بشر عن أبي يوسف رجه الله
 تعالى ان المرتهن ان شرط في الاجارة ان الثمن رهن فهو رهن والا فقد خرج من الرهن وفي شرح

الطحاوي ان الثمن رهن من غير فصل وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو رهن رجل ثوبا يساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فالبسه باذن الرهن وانقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى غير اذن الرهن وانقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب فقيمة عند الملاك عشرة قالوا يرجع المرتهن على الرهن بدرهم واحد من دينه ويسقط منه دينه تسعة دراهم لان الدين اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمونا بالدين ونصفه امانة فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الرهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه غير اذن الرهن وهو أربعة دراهم مضمون على المرتهن وما وجب على المرتهن وهو أربعة دراهم تصير قصاصا بقدر هاهم الدين فاذا هلك الثوب وقيمة بعد التقصان عشرة تصفها مضمون ونصفها امانة بقدر المضمون يصير المرتهن مستوفيا دينه بقي من دينه درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد كذا في فتاوى قاضي خان * واذا ائتمر النخل أو الكرم ويهره فحقا المرتهن على الثمر الملاك فباعه بغير أمر القاضى لم يجز بيعه وكان ضامنا ولو باعه بأمر القاضى أو بآبائه القاضى بنفسه نفذ المبيع ولا يجب الضمان وان جذا الثمرة قطف العنب بغير أمر القاضى لا يضمن استحسانا لان هذا من باب المحفظ وحفظ المرتهن حق المرتهن كذا في المحيط * قال شمس الأئمة المحلوفى هذا اذا جذا كجمه ولم يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقص من عمله فهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن كذا في الذخيرة * اذا حبس الغنم ولا بل لا ضمان عليه استحسانا ولو كانت شاة أو بقرة فذبحها وهو يحاف الملاك يضمن قياسا واستحسانا والمحاصل ان كل تصرف يرسل العين عن ملك الراهن كالبيع والإجارة فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تخصيص وحفظ من الفساد الا اذا كان ذلك بأمر القاضى فحينئذ لا ضمان عليه وكل تصرف لا يرسل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير أمر القاضى اذا كان فيه تخصيص وحفظ عن الفساد فعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل اذا رهن من آخر شاة تساوى عشرة بعشرة وأذن الراهن للمرتهن أن يحلب لبنها ويقرب منها ففعل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لان فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل الراهن ذلك بنفسه لا ضمان فكذا اذا فعله المرتهن فان حضر الراهن بعد ذلك افتتكمها بجميع الدين فان هلكت الشاة في يد المرتهن قبل أن يحضر الراهن ثم حضر الراهن قال يقسم الدين على قيمة الشاة يوم قبض وعلى قيمة اللبن يوم شرب فيسقط حصة الشاة ويقضى حصة اللبن وكذلك لو ولدت ولدا فكل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك لو اكل الاجنبى الولد أو اللبن باذن الراهن والمرتهن كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا اكل المرتهن باذن الراهن وان كان المرتهن اكل اللبن والولد بغير اذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بمحضتها من الدين وأخذ الراهن الضمان بمحضته من الدين وان اكل الراهن اللبن أو الولد بغير اذن المرتهن ضمن قيمته ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن مع الشاة وان هلك هلك هدر الا ان الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن أو الولد هلك هدر فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلك بعد هلاك الولد واللبن كذا في المحيط * رجل رهن جارية بأرضعت صبيا للمرتهن لا يسقط شيء من دينه لان لبس الأذى غير متقوم كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

قوله فهو ضامن الخ هكذا يلحق
بولاق

(الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه) *

اذا كان الدين ألف درهم فاختلف الراهن والمرتهن في قدر الرهن به فقال الراهن انه رهن بخمسمائة وقال المرتهن بألف والقول قول الراهن مع يمينه ولو قال الراهن رهن بجميع الدين الذى لك وهو ألف

ما نزع وعاد إلى الرهن فالقول قول المرتهن لأنهما اتفقا على خروج الرهن فلا يصدق الراهن في دعواه العود إلى الرهن وعنه أيضا من آخر عبد يساوي ألف درهم بالقدرة هم وساطة الراهن المرتهن على بيعه فقال المرتهن بعته بخمسمائة وقال الراهن لم تبعه ولمكن مات في يدك فان الراهن يحلف بالله ما يعلم أن المرتهن باعه بخمسمائة ويكون القول قوله ولا يستحق حلفه لأنه لم يصدق في يد المرتهن كذا في الذخيرة * أذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب ثوبين يومافجأ به المرتهن متخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه قال القول للراهن وان أقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس أو بعده فالقول للمرتهن أنه أصابه في اللبس لا تغاها على خروجه من الضمان فكار القول للمرتهن على قدر ما عاين من الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي *

وإذا كان الرهن عبدا فأقام الراهن بينة أنه أبق عند المرتهن وأقام المرتهن بينة أنه أبق من يد الراهن بعدما رده عليه قال ابن سماعة قال محمد رده الله تعالى أخذ بينة المرتهن كذا في الخط * وإذا قال رهنك هذا الثوب وقبضته متى وقال المرتهن رهنتي هذا العبد وقبضته منك وأقاما البينة فالبينة بينة المرتهن إذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرتهن وإن كانا هالكين وقيمة ما يدعيه الراهن أكثر فالبينة بينة الراهن كذا في الظهيرية ولو قال المرتهن ارتهنتهما جميعا وقال الراهن بل رهنك هذا وحده وأقاما البينة فالبينة بينة المرتهن وإذا قال المرتهن رهنتي هذا العبد بألف درهم وقبضته منك ولي عليك سوى ذلك ما شئتار ولم تعطني بهارها وقال الراهن خصمتني هذا العبد ولك على ألف درهم بغير رهن وقد رهنك بما شئت دينارامة فقال لها فلانة وقبضتها مني وقال المرتهن لم أرته منك فلانة وهي أمك والعبد والامة في يد المرتهن فانه يحلف الراهن على دعوى المرتهن لأن عقد الرهن يتعلق به لزوم في جانب الراهن والمرتحن يدعي عليه حقا لنفسه لو أقر به يلزمه فإذا أنكر يستحلف فان حلف يبطل الرهن في العبد وان نكل عن اليمين كان العبد رهنا بألف وأما المرتحن فلا يحلف في الامة بشئ ولكنها ترد على الراهن لأن عقد الرهن لا يكون لازما في جانب المرتحن فعبوده الرهن في الامة بمنزلة رده أياها وله أن يردها على الراهن فان كانت مرهونة عنده فلا تسخلاف لا يكون مغيدا فيها وان قامت البينة لهما أفضت بينة المرتحن لأنها ملزمة للراهن وبينه الراهن لا تلزم المرتحن شيئا في الامة فلامعنى للقضاء بها إلا أن تكون الامة قد ماتت في يد المرتحن فحينئذ يقضى ببينة الراهن أيضا كذا في المبسوط *

وقع الاختلاف بين الراهن والمرتحن في ولد المرهونة فقال المرتحن ولدت عندي فالقول للمرتحن لانه في يده ولم يقر بأخذه من غيره ولو قال المرتحن ارتهنت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لانه منكر وان ادعى المرتحن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتحن الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتحن سواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخره وقوله ما كذا في الوجيز للكردي * وإذا أقام الراهن بينة أنه رهن عبد يساوي ألفي درهم بألف درهم وأنكر المرتحن الرهن ولا يدرى ما صنع بالعبد ضمن قيمة العبد يحسب له من ذلك مقدار الدين ويرد الباقي على الراهن ولو أقر المرتحن بالرهن والموت عنده ملك بما فيه ولا يضمن الزيادة لانه أمين في الزيادة ولم يوجد منه وجود فلا يضمن الزيادة كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب)

ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون فان رهنتم بجنسها فملكك هالكات بمثلها من الدين وان اختلفا في الجودة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه

وتكون رهنا. كانه والاصل عنده ان حالة الهلاك حالة الاستيفاء لا محالة فلا يستيفاء ان يكون بالوزن
وعنده ما حالة الهلاك حالة الاستيفاء اذ لم يفيض الى الضرر (بيان) اذ اهر مدين فضة وزنه عشرة
بعشرة وهلك فان كانت قيمته مثل وزنه عشرة سقط الدين بالاتفاق وكذلك ان كانت قيمته اكثر من
وزنه سقط الدين بالاتفاق وان كانت قيمته اقل من وزنه فكذلك عنده وعندهما يضمن المرتهن قيمته
من خلاف جنسه وان انكسر وقيمه مثل وزنه عشرة فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
الراهن بالخيار ان شاء افتكه ناقصا بكل الدين وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو من خلاف
جنسه ويكون الضمان رهنا عند المرتهن قائما بقيام الاول ويصير المرهون ملكا للمرتهن بالضممان
ولا يجبر الراهن على الفكك وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه ناقصا بكل الدين وان شاء جعله
بالدين فيصير ملكا للمرتهن بدينه وليس للراهن ان يضمن قيمته وان كانت قيمته اقل من وزنه ثمانية
ضمن قيمته جيدا من خلاف جنسه تحوزا عن الربا أو ردي ثامن جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق
وان كانت قيمته أكثر من وزنه اثني عشر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين
وان شاء ضمنه قيمته بخلاف جنسه بالغته ما بلغت وتكون رهنا عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
يضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسور ملكا له بالضممان وحسد المكسور
يفرز حتى لا يبقى الرهن شاة الا ان الشروع الطارئ في ظاهر الرواية كالشروع المقارن وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى ان الشروع الطارئ لا يمنع فلا يحتاج الى التمييز ويكون مع قيمة خمسة أسداس المكسور
رهنا عنده بالدين وعند محمد رحمه الله تعالى ان انتقص بالانكسار من قيمة درهم أو درهمين يجبر
الراهن على الفكك بقضاء جميع الدين وان انتقص أكثر من ذلك يخير الراهن فان شاء جعله للمرتهن
بدينه وان شاء افتكه ناقصا بجميع الدين ولو كان وزنه ثمانية وهلك سقط من دينه ثمانية قلت قيمته
أو أكثر أو تساوت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان العبرة بالوزن عنده وكذا عندهما ان كانت
قيمه مثل وزنه فان انتقصت أو زادت فكانت سبعة أو تسعة أو عشرة ضمن قيمته من خلافه فان كانت
اثني عشرة ضمن خمسة أسداسه وان انكسر ان كانت قيمته ثمانية فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
الله تعالى افتكه بكل الدين أو ضمن قيمته من جنسه على ما مر وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه
بجميع الدين وان شاتركه على المرتهن بمائة من الدين اعتبارا بحالة الانكسار بحالة الهلاك وان
كانت قيمته اقل من وزنه سبعة أو أكثر تسعة أو عشرة ان شاء لراهن افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه
قيمه من خلاف جنسه بالاتفاق وكذا ان كانت اثنا عشر عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
يضمن قيمة خمسة أسداسه أو يفتكه بكل الدين وكذا عند محمد رحمه الله تعالى ان انتقص أكثر من
درهمين ولا يجبر الراهن على الفكك بكل الدين وان كان وزنه أكثر من دينه خمسة عشر وهلك استوفى
دينه بثلاثة والثلاث امانة قلت قيمته أو كسرت وكذا عندهما ان كانت مثل وزنه أو أكثر وان كانت اقل
فان كانت اقل من الدين أو مثله عشرة ضمن قيمته من خلافه وان كانت اثني عشر ضمن قيمة خمسة أسداسه
كما مر وان انكسر ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثيه قلت أو كسرت عنده وكذا عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى ان كانت قيمته مثل وزنه وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين وان
شاء ترك ثلثيه بدينه وأخذ منه ثلثه وان كانت أكثر عشرين فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء
افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف الرهن لان قيمة نصفه تبلغ قدر الدين وعند محمد رحمه الله تعالى
ان انتقص قدر خمسة دراهم بالانكسار يجبر على الفكك بكل الدين وان انتقص أكثر من ذلك يخير
ان شاء افتكه بكل الدين وان شاترك ثلثي الرهن بدينه وأخذ الثلث وان كانت قيمته اثني عشر ان شاء

افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة خمسة أسداسه عندهما وان كانت قيمته مثل الدين عشرة
أو أقل من الدين تسعة ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة جميعه من خلاف جنسه عندهما
(فصارت الاقسام ستة وعشرين فصلا) لان القسم الاول وهو ان يكون وزنه مثل الدين ستة فصول
لانه اما ان تكون قيمته مثل وزنه أو أقل أو أكثر ثلاثة بتقدير هلاكه وثلاثة بتقدير انكساره والقسم
الثاني وهو ان يكون وزنه ثمانية عشرة فصول لانه اما ان تكون قيمته أقل من وزنه سبعة أو مثل وزنه
أو أكثر من وزنه تسعة أو عشرة أو اثني عشر والقسم الثالث وهو ان يكون وزنه خمسة عشر أو عشرة
فصول لانه اما ان تكون قيمته مثل وزنه أو أكثر من وزنه أو أقل من وزنه أو أكثر من الدين أو أقل من
وزنه مثل الدين أو أقل من وزنه وأقل من الدين فخمسة بتقدير الهلاك وخمسة بتقدير الانكسار كذا
في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ارتهن من آخر خاتم فضة فيه من الفضة درهم وفيه
فص يساوي تسعة دراهم بعشرة فهل لك فهو بموافقه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال
وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كانت قيمة الحلقة درهما أو أكثر فذلك الجواب
فأما اذا كانت قيمة الفضة التي في الخاتم أقل من درهم فان كانت نصف درهم مثلا فان هلك الفص
يسقط تسعة دراهم والراهن الخيار في الفضة التي في الخاتم ان شاء جرد له يدينه وان شاء ضمنه قيمة
الحلقة نصف درهم ثم يرجع المرتن على الراهن بدرهم فاما اذا انكسر الفص دون الحلقة يسقط من
الدين الذي كان بازاء الفص بقدر ما تنقص الفص بالاجماع وان انكسرت الحلقة فالراهن بالخيار
عندهم جميعا ان كانت قيمة الحلقة درهما أو أقل فان اختار الترك فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى يترك عليه بالقيمة وعند محمد رحمه الله تعالى بالدين وان كان قيمته أكثر من
درهم بأن كانت درهما ونصفا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اختار الترك فضمنه جميع قيمته
درهما ونصفا ولكن من الذهب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يترك عليه ثلثي الحلقة بقيمة من
الذهب وعند محمد رحمه الله تعالى ان أوجب الكسر نقصان نصف درهم قدر الصياغة فانه يجبر الراهن
على الفكك بجميع الدين ولا يخير وان أوجب الكسر نقصانا أكثر من نصف درهم بخير الراهن واذا
اختار الترك يترك عليه بالدين لا بالقيمة كذا في المحيط * ولو ارتهن سيفا بحل قيمة السيف خمسون
درهما ونفسته خمسون درهما بجماعة درهم فهل لك فهو بموافقه لان في ماله وفاء بالدين وان انكسر
النصل والحلقة بطل من الدين بحساب نقصان النصل هكذا في المبسوط * ولو رهن فلوسا فكسدت
فقد هلك بالدين ولو رخص سعره لم يعتبر ولو انكسرت ضمن القيمة قدر الدين عند أبي يوسف رحمه
الله تعالى وفي كل موضع ملك المرتن بعض القلب بالضممان يميزو يكون الباقي رهنا مع الضمان
الاخرى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو سكن الدين فلوسا فعلى لم يعتبر كذا في التتارخانية
* قال في الاصل رهن عند رجل طسستا وتورا أو كوزا بدرهم وفي الرهن وفاء وفضل فان هلك الرهن
هلك بموافقه وان انكسر فان كان شيئا لا يوزن فانه يسقط من الدين حصة النقصان وأما اذا كان موزونا
فان الراهن بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء ترك ذلك عليه بالقيمة عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ترك عليه بالدين وذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه
المسئلة مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال شمس الأئمة السرخسي وما ذكر من قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لا يستقيم على ظاهر رواية أبي يوسف رحمه الله
تعالى فيما اذا كان في الرهن فضل كذا في المحيط * رجل رهن رجلا بمائة درهم كحظية يساوي مائتين
فان هلك صار الدين مستوفى بنصفه فان أصابه ماء فعقن واتنخ ان شاء الراهن افتكه بالدين ولا شيء له

وان شاء فمضنه مثل نصف الذكر المجيد وبصير النصف الفاسد ملكا للمرتهن ويكون ماضى من دفع نصفه
رهننا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى له أن يجعل نصفه بالدين ان شاء فان كان فيما ملكه فضل
لزمه أن يتصدق به كذا فى خزائنه الاكل * والله أعلم *

(الباب المحادى عشر فى المتفرقات)

رجل رهن من آخر عبدا وهلك الرهن فى يد المرتهن ثم استحقته رجل بالبينة كان له أن يضمن أيم ما شاء
فان ضمن الراهن ملكه باءا العبدان سابقا على عقد الرهن فتبين أنه رهن ملك نفسه وان المرتهن صار
مستوفيا دينه فلا يرجع بالدين على الراهن وان ضمن المرتهن رجع بما ضمن على الراهن ويرجع بالدين
عليه أيضا فاذا شرط الراهن والمرتهن وقت العقد ان يكون العدل هو الراهن ويكون الرهن عنده يباعه
عند محل الاجل فهذه المسئلة على وجهين الاول اذا شرط ذلك فى عقد الرهن وفى هذا الوجه لا يصح
الرهن قبضه المرتهن أو لم يقبضه الوجه الثانى اذا شرط ذلك بعد تمام الرهن فان لم يقبض المرتهن الرهن
لا يصح الرهن واذا قبضه صح ثم اذا قبضه وباعه الراهن ان باعه وهو فى يد المرتهن فالغن للمرتهن وان
أخذه من يد المرتهن ثم باعه فالغن للراهن ولا يكون المرتهن أخص به كذا فى المحيط *

(وجناية غير الراهن على الرهن لا تخلو اما ان كانت فى النفس أو فيما دون النفس وكل ذلك لا يخلو
اما ان كانت عمدا أو خطأ وفى معنى الخطأ والجاني لا يخلو اما ان كان حرا أو عبدا فان كانت فى النفس
عمدا والجاني حر فالراهن أن يقتص اذا اجتمع على الاقتصاص فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى ليس له الاقتصاص وان اجتمع عليه وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى روايتان
كذا ذكر الكرخى الاختلاف وذكر القاضى فى شرح مختصر الطحاوى انه لا قصاص على قاتله وان
اجتمع عليه الراهن والمرتهن ولم يذكرا الخلاف واذا اقتصر القتال سقط الدين وهذا اذا اجتمعوا وما اذا
اختلفا لا يقتص من القتال وعلى القتال قيمة المقتول فى ماله فى ثلاث سنين وكانت القيمة رهننا ولو اختلفا
فأبطل القاضى القصاص ثم قضى الراهن الدين فلا قصاص وان كانت الجناية خطأ أو شبه عمد فعلى
عاقلة القتال قيمة فى ثلاث سنين يقبضها المرتهن فتكون رهننا ثم ان كان الرهن مؤجلا كانت فى يده
الحل الاجل واذا حل فان كانت القيمة من جنس الدين استوفى الدين منها وان بقي فيها فضل رده على
الراهن وان كانت أقل منها استوفى الدين بقدرها ويرجع بالبقية على الراهن وان كانت من خلاف
جنس الدين حسب ما الى وقت الفكاك وان كان الدين حالا فالحكم فيه وفيما اذا كان مؤجلا فعلى
سواء وتعتبر قيمة العبد فى ضمان الاستهلاك يوم الاستهلاك وفى ضمان الرهن يوم القبض ويعتبر حال
وجود السبب حتى لو كان الدين ألف درهم وقيمة العبد يوم الرهن ألفا فانتقصت قيمته وتراجعت الى
خمسائة فقتل غرم القتال قيمته خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة واذا غرم خمسمائة بالاستهلاك
كانت هذه الدراهم رهننا بمثلها من الدين ويسقط الباقي من الدين وكذلك لو قتل المرتهن غرم قيمته
والحكم فيه وفى الاجنبى سواء وان كان الجاني عبدا أو أمة يخاطب مولاه القتال بالدفع أو بالفداء بقيمة
المقتول فان اختار الدفع فان كانت قيمة المقتول مثل قيمة المدفوع أو أكثر فالمدفوع رهن بجميع
الدين ويجبر الراهن على الافتكاك بخلاف وان كانت قيمته أقل من قيمة المقتول بان كانت قيمة المقتول
ألفا والدين ألف وقيمة المدفوع مائة فهو رهن بجميع الدين أيضا وبصير الراهن على افتكاك العبد
المدفوع بجميع الدين فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى
ان لم يكن بقيمة القتال وفاء بقيمة المقتول فالراهن بالخيار ان شاء افتكاه بجميع الدين وان شاء تركه

للمرتهن بدينه وكذلك لو كان العبد الرهن نقص في السعر حتى صار يساوي مائة درهم فذفع به فهو على الاختلاف هذا اذا اختار مولى القاتل الدفع أما اذا اختار الفداء فانه يفديه بقيمة المقتول وكانت القيمة رهنا عند المرتهن ثم ينظر ان كانت القيمة من جنس الدين يستوفي دينه منها وان كانت من خلاف جنسه كان رهنا حتى يستوفي جميع دينه ويخير الراهن بين الاقمة كالجسمع الدين وبين الترك للمرتهن بالدين هذا اذا كانت الجناية في النفس فاما اذا كانت الجناية فيما دون النفس فان كان الجاني حرا يجب ارشه في ماله لا على عاقلته سواء كانت الجناية خطأ أو عمدا وكان الارش رهنا مع العبد وان كان الجاني عبدا لم يطالب مولاه بالدفع أو الفداء بارش الجناية فان اختار الفداء بالارش كان الارش مع المجني عليه رهنا وان اختار الدفع يكون الجاني مع المجني عليه رهنا (وأما جناية الرهن على غير الراهن) فلا تخلو اما ان كانت على بنى آدم أو على غير بنى آدم من سائر الاموال فان كانت على بنى آدم لا يتخلو اما ان كانت عمدا أو خطأ أو في معناه فان كانت عمدا يقتص منه كما اذا لم يكن رهنا سواء قتل أجنبيا أو أراهن أو المرتهن واذا قتل قصاصا سقط الدين وهذا اذا كانت جناية عمدا فاما اذا كانت خطأ أو لمحققة بالخطأ بمان كانت شبه عمدا وكانت عمدا السكن القاتل ليس من أهل وجوب القصاص عليه يوجب الدفع أو الفداء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا بأن كانت قيمته مثل الدين أو دونه نتجوان كانت قيمة العبد ألفا والدين ألف أو كان الدين ألفا وقيمة العبد خمسمائة يتخاطب المرتهن أولا بالفداء واذا فداه بالارش فقد استخلصه واصطفاه عن الجناية وصار كانه لم يجن أصلا فيبقى رهنا كما كان ولا يرجع بشئ مما فدى على الراهن وليس له أن يدفع ولو أبقى المرتهن أن يفدى يحاطب الراهن بالدفع أو الفداء فان اختار الدفع بطل الرهن ويسقط الدين وكذلك ان اختار الفداء لانه صار قاضيا بما فدى حق المرتهن لان الفداء على المرتهن لم يحصل الجناية في ضمانه فينظر الى ما فدى والى قدر قيمة العبد والى الدين فان كان الفداء مثل الدين وقيمة العبد مثل الدين أو أكثر سقط الدين وان كان الفداء أقل من الدين وقيمة العبد مثل الدين أو أكثر سقط من الدين بقدر الفداء وحبس العبد رهنا بالباقي وان كان الفداء قدر الدين أو أكثر وقيمة العبد أقل من الدين يسقط من الدين قدر قيمة العبد ولا يسقط أكثر منها وان كان بعضه مضمونا والبعض أمانة بأن كانت قيمة العبد ألفين والدين ألفا فالفداء عليه ما جمعا ومعه بنى خطاب الدفع في جانب المرتهن الرضى بالدفع لان فعل الدفع ليس اليه ثم اذ لو طوب بذلك امان اجتماعا على الدفع واما ان اجتماعا على الفداء واما ان اجتماعا فاختارا أحدهما الدفع والاخر الفداء والحال لا يخلو اما ان كانا حاضرين أو عاقلين واما ان كان أحدهما غائبا فان كانا حاضرين واجتماعا على الدفع ودفعوا فقد سقط دين المرتهن وان اجتماعا على الفداء فدى كل واحد منهما بنصف الارش واذا فدى باطهر رتبة العبد عن الجناية ويكون رهنا كما كان وكان كل واحد منهما متبرعا لا يرجع بما فدى وان اختلفا فأراد أحدهما الفداء والاخر الدفع فأيهما اختار الفداء فاختاروه أولى ثم أيهما اختار الفداء فدى العبد بجميع الارش ولا يملك الاخر دفعه ثم ان كان الذي اختار الفداء هو المرتهن فدى بجميع الارش بقي العبد رهنا كما كان لانه ظهرت رتبة العبد عن الجناية بالفداء فصار كانه لم يجن ويرجع المرتهن على الراهن بدينه وهل يرجع عليه بمحض الامانة ذكر الكرخي فيه روايتين في رواية لا يرجع بل يكون متبرعا وفي رواية يرجع وذكر القاضى في شرحه محتج بالصحاوى انه لا يرجع الا بدينه خاصة ولم يذكر اختلاف الرواية وان كان الذي اختار الفداء هو الراهن ففداء بجميع الارش لا يكون متبرعا بل يكون قاضيا بنصف الفداء دين المرتهن ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل كل الدين سقط الدين كله وان كان أقل سقط من الدين بقدره ورجع بالفضل على الراهن ويحبسه رهنا به هذا اذا كانا

حاضرين فأما إذا كان أحدهما حاضرا فاليس له ولاية الدفع أيهما كان الراهن أو المرتهن فإن كان
الحاضر هو المرتهن ففداءه بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وله أن يرجع على الراهن بدينه ونصف الفداء وليس له أن يبيع العبد رهنا بالدين وليس
له أن يهبه رهنا بنصف الفداء بعد قضاء الدين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كان
المرتهن متبرعا في نصف الفداء فلا يرجع على الراهن إلا بدينه خاصة كما لو فداءه بحضرة الراهن وإن كان
الحاضر هو الراهن ففداءه بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفداء بالاجماع بل يكون قاضيا
بنصف الفداء دين المرتهن هذا إذا جنى الرهن على أجنبي فأما إذا جنى على الراهن أو المرتهن فجناية على
نفس الراهن جناية موجبة للمال وأما على ماله فهو درء أما جنيته على نفس المرتهن فهو درء عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى معتبر بدينه أو يفدى إن رضى به
المرتهن ويبطل الدين وإن قال المرتهن لأطال الجناية بما في الدفع أو الفداء من سقوط حتى فله ذلك
وبطلت الجناية والعبد رهن على حاله هكذا أطاق الكرخي وذكر القاسمي في شرح مختصر الطحاوي
وفصل فيقال إن كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وإن كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة
فجنيته معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن إن شئت فادفع وإن شئت فافده فإن دفعه وقبل المرتهن بطل
الدين كله وصار العبد كله للمرتهن وإن اختار الفداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان من
حصة المرتهن يبطل وما كان من حصة الراهن يفدى والعبد رهن على حاله هذا إذا جنى على نفس
المرتهن وأما إذا جنى على ماله فإن كانت قيمته والدين سواء وليس في قيمته فضل فجنيته هدر اجماعا
وإن كانت قيمته أكثر من الدين فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يعتبر الجناية في قدر
الامانة وفي رواية لا يثبت حكم الجناية أصلا وأما جناية الرهن على ابن الراهن أو ابن المرتهن فلا شك
أنهما معتبرة هذا الذي ذكره حكم جناية الرهن على بني آدم وأما جنيته على سائر الاموال بأن استهلك
مالا يستغرق رقبته فحكمها وحكم جناية غير الرهن سواء وهو تعلق الدين برقبته يباع فيه ولو قضى
الراهن أو المرتهن دينه فاذا قضى أحدهما فالحكم فيه والمحكم فيما ذكرنا في الفداء ومن جنيته
على بني آدم سواء وإنه ادا قضى المرتهن الدين يبقى دينه وبقي العبد رهنا على حاله لأنه بالفداء استغرق
رقبته من الدين واستغفها عنه فيبقى العبد رهنا بدينه كما كان كالمفداء عن الجناية وإن أبي المرتهن
أن يقضى وقضاه الراهن بطل دين المرتهن فإن امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويقضى دين
الغريم من ثمنه ثم إذا بيع العبد وقضى دين الغريم من ثمنه فثمنه لا يخلو ما أن يكون فيه وفاء بدين الغريم
وأما أن لا يكون فيه وفاء فإن كان فيه وفاء بدينه فدينه لا يخلو ما أن يكون مثل دين المرتهن وأما أن
يكون أكثر منه وأما أن يكون أقل منه فإن كان مثله أو أكثر منه سقط دين المرتهن كله لأن العبد زال
عن ملك الراهن بسبب وجدي ضمن المرتهن فيصار كأنه هلك وما فضل من ثمن العبد يكون
للاهن ولأنه بدل ملكه لا حق لأحد فيه فيكون له خاصة وإن كان أقل منه سقط من دين المرتهن
بقدره وما فضل من ثمن العبد يكون رهنا عند المرتهن بما بقي لأنه دين فبقى رهنا ثم إن كان الدين قد حل
أخذه بدينه إن كان من جنس حقه وإن كان خلاف جنسه أمسكه إلى أن يستوفي دينه وإن كان الدين
لم يحل أمسكه بما بقي من دينه إلى أن يحل هذا إذا كان كل العبد رهنا فأما إذا كان نصفه مضمونا
ونصفه أمانة لا يصرف الغاضل كله إلى المرتهن بل يصرف نصفه إلى المرتهن ونصفه إلى الراهن وكذلك
إذا كان قدر المضمون وغيره على التعاضل يصرف الفضل إليه مما على قدر تعاضوت المضمون والامانة
في ذلك وإن لم يكن في ثمن العبد وفاء بدين الغريم أخذ الغريم من ثمنه وما بقي من دينه متأنرا إلى ما بعد العتق

ولا يرجع به على احد واذا اعتق واودي ما بقي لم يرجع بما ادى على احد وكذلك حكم جنابة ولد
 الراهن على ما اثر الاموال وحكم جنابة الام سواء في انه يتعلق الدين بريقته يساع فيه كما في الام
 الا ان هنا لا يطلب المرتن بقضاء دين الغريم بل يخبر الراهن بين ان يبيع الولد وبين ان يستخلصه
 بقضاء الدين فان قضى الدين بقي الرلد رهنا كما كان وان يبيع بالدين لا يسقط من دين المرتن شي هذا
 الذي ذكرنا حكم جنابة عبد الرهن على الراهن وعلى غير الراهن واما حكم جنابة الرهن على الراهن
 فنوعان جنابة على نفسه وجنابة على جنسه فاما جنابته على نفسه فهي والهلاك باقية سواء
 ثم يظن ان كان العبد كله مضمونا سقط من الدين بقدر النقصان وان كان بعضه مضمونا وبعضه امانة سقط
 من الدين قدر ما انتقص من المضمون لاس الامانة واما جنابة الرهن على جنسه فضرر بان جنابة بني آدم
 على جنسه وجنابة البهيمة على جنسها وعلى غير جنسها اما جنابة بني آدم على جنسه بان كان الرهن
 عبيد فجنى احدثهما على صاحبه فالعبدان لا يخلون امانا كانا رهنا في صفقة واحدة واما ان كانا رهنا
 في صفقتين فان كانا رهنا في صفقة فجنى احدثهما على صاحبه فنقول جنابته لا يخلو من اربعة اقسام
 جنابة المشغول على المشغول وجنابة المشغول على الفارغ وجنابة الفارغ على المشغول وجنابة الفارغ
 على الفارغ والكل مدر الا واحد وهي جنابة الفارغ على المشغول فانها معتبرة ويحول ما في المشغول من
 الدين الى الفارغ ويكون رهنا مكانه (بيانه) اذا كان الدين الفين والرهن عبيد بقيمة كل واحد
 منهما الف فقتل احدثهما صاحبه او جنى عليه جنابة فيما دون النفس مما قل ارشها وكثر في جنابته هدر
 ويسقط الدين الذي كان في الجنى عليه بقدره ولا يحول قدر ما سقط الى الجاني وجنابة المشغول على
 المشغول مدر فعمل كان الجنى عليه هلك باقية سواء ولو كان الدين الف فقتل احدثهما صاحبه فلا
 دفع ولا فداء وكان القاتل رهنا بسبعمائة وخمسين لان في كل واحد منهما من الدين خمسة مائة فكان
 نصف كل واحد منهما فارغا ونصفه مشغولا واذا قتل احدثهما صاحبه فقد جنى كل واحد من نصف
 القاتل على النصف المشغول والنصف الفارغ من الجنى عليه وجنابة القدر المشغول على المشغول
 او المشغول على الفارغ والفارغ على الفارغ هدر فبسقط ما كان فيه الى الجاني وذلك لما ثبتان وخمسون
 وقد كان في جانب الجاني خمسة مائة فكان رهنا بسبعمائة وخمسين ولو قتل احدثهما عبيد صاحبهما يحول
 نصف ما كان من الدين في العين الى الفاق فيصير الفاق رهنا بسبعمائة وخمسة وعشرين وبقي المعقود
 عنه رهنا بمائتين وخمسين وان كان العبدان رهنا في صفقتين فان كان فيهما فضل على الدين بان
 كان الدين الفاق وقيمة كل واحد منهما الف فقتل احدثهما الاخر تعتبر الجنابة بخلاف الفصل الاول
 واذا اعتبرت الجنابة بخير الراهن والمرتن فان شاء اجملا القاتل مكان المقتول فيبطل ما كان
 في القاتل من الدين وان شاء افدى القاتل بقيمة المقتول وتكون رهنا مكان المقتول والقاتل رهن على
 حاله وان لم يكن فيهما فضل على الدين بان كان الدين الفين وقيمة كل واحد منهما الف وقتل احدثهما
 الاخر فان دفعاه في الجنابة قام المدفوع مقام المقتول ويبطل الدين في القاتل فان قال لا نفدى فالفداء
 كله على المرتن فاذا حل الدين دفع الراهن الفاق واحدة وكانت الالف الاخرى قصاصا بهذه الالف اذا
 كان قتله ولو قتل احدثهما عبيد الاخر قبل لهما دفعاه او افدى فانه فداه فان كان الفداء عليهم انصفين وان
 دفعاه بطل ما كان فيه من الدين وكان الفداء رهنا مع المعقود عنه فان قال المرتن انا لا افدى ولا يبي
 ادع الرهن على حاله فله ذلك وكان الفاق رهنا مكانه على حاله وقد ذهب نصف ما كان من المعقود
 من الدين لان اعتبار الجنابة انما كان لحق المرتن لا لحق الراهن فاذا رضى المرتن بهذه الجنابة
 صار هدر وان قال الراهن انا افدى وقال المرتن لا افدى كان للراهن ان يفديه وهذا اذا طلب المرتن

حكم الجناية هكذا في البدائع * وأن أبي الرهن أن يفدى وقال المرتن أنا أفدى بجميع الارش
فدى وكان متعاقبا لا يلحق الرهن مما فدى عنه شيء لأنه متبرع بفداء ملك الغير ولم يكن مجبرا عليه
كذا في المبسوط * وإذا هلك الرهن في يد المرتن بعد ما فداء الرهن يرد على الرهن الفداء لأن الرهن
برئ عن الدين بالايفاء لأنه صار موفيا دينه بالفداء ثم اختلف مشايخنا أنه يرد الالف المستوفاة بفداء
والمستوفاة بهلاك الرهن قال الفقيه أبو جعفر يرد الالف المستوفاة بهلاك لان الاستيفاء بالهلاك وحده
بعد الفداء قال غيره من مشايخنا أنه يرد الالف الفداء كما لو قضى دينه ثم هلك الرهن يرد ما قبض كذا
في محيط السرخسي * المرهونة اذا ولدت ولدا فقتل انسانا خطأ فلا ضمان على المرتن وضمانه على
الرهن يخير بين الدفع والفداء فان فدى فهو رهن مع أمه على حاله فان اختار الدفع فقال المرتن
أنا أفدى فله ذلك وكذلك لو استهلك مال انسان فخطوب الرهن بالبيع وأداء الدين كذا في الظهيرية
* وإذا كانت الامة رهنا بالالف وقيمتها ألف فولدت ولدا يساوي ألفا ثم جنى الولد على الرهن أو على
ملكه فلا شيء في ذلك ولو جنى على المرتن لم يكن بدم أن يدفع أو يفدى فان دفع لم يبطل من الدين
شيء بمنزلة ما لو مات وان اختار الفداء كان على الرهن نصف الفداء كذا في المبسوط * مرهونة بالالف
قيمتها ألف ولدت ولدا بقيمتها خمسمائة فقتلها ما عدا رقيقته ألف ودفع بهما فاعور يقتكه الرهن بأربعة
أسباع الدين وذهب ثلاثة أسباعه لان الام لما ولدت انقسم الدين عليهما أثلاثا ظاهرا على تقدير
السلامة فلما قتلها ما عدا ودفع بهما قام مقامهما أثلاثا ثلاثة أباراء الام وثلاثة أباراء الولد فلما عور ذهب
نصف كل واحد منهما وقد كان بازاء الام ستمائة وستة وستون وثلاثان فصارت ثلثمائة وثلاثة وثلاثين
وثلاثا وقد كان ثلثه بازاء الولد وقد ذهب نصفه فبقى سدسه وذلك مائة وستة وستون وثلاثان هذا حاصل
ما بقي منه والمعتبر بقيمة الام يوم العقد وذلك ألف بقيمة الولد يوم الفكك وذلك سدس الالف مائة
وسبعة وستون وثلاثان لان حصته من الدين الثلث وعاد بالعود الى النصف أعنى نصف الثلث ولم يستطع
شيء من الدين لانه لا حصه له من الدين الاحال قيامه فيجعل الولد سهمها والام ستة أسهم فتصير
سبعة وقد ذهب بالعود نصف ما في الام وذلك ثلاثة وبقى في الام ثلاثة وفي الولد سهم فذلك أربعة
أسهم من سبعة أسهم وذهب من الدين ثلاثة أسباعه فلهذا قال محمد رحمه الله تعالى يقتكه بأربعة
أسباع الدين كذا في الكافي * ولو أن رجلا جنى على عبد رجل فرهقه مولا ثم افتكه هات
من تلك الجناية فله أن يتبع صاحب الجناية بجميع القيمة ولو كان القطع عمدا في القياس يجب
القصاص وفي الاستحسان لا يجب القصاص وتجب القيمة وكذا لو وهب ثم رجع فيه أو باع فرد به ب
بقضاء قاض كذا في التتارخانية * ولو ارتهن شيئا من رجاين واحدهما شريكه في الدين لم يجز الا اذا
كان كفيلا عن الآخر جاز ولو ارتهننا عينا ثم رد احدهما لم يجز ولو أقر أحد المرتنين أنه كان لحيمة
بطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى في حصه الآخر ولو رهننا عبدائيهما
بدينين مختلفين كان نصيب كل واحد رهنا بدينه وبدين صاحبه ويتراجعان عند الهلاك كذا
في التتارخانية * رهن المفاوض وارتنه بغير إذن شريكه جاز على شريكه ولو رهن بضممان جنائيه
صح وضمن لشريكه وليس لشريكه أن يتقضه ولو أهما رهننا عا فرهقه المستعير جاز على شريكه المفاوض
خلافا لصاحبه كذا في خزائن الاكل * وإذا ارتهن المفاوض رهنا فوضع عند شريكه فضاغ فهو
بما فيه واذا رهن أحد شريكي العنان رهنا بدين عليهما لم يجز وكان ضامنا للرهن ولو ارتهن بدين لهما
أدانا وقبض لم يجز على شريكه فان هلك في يده ذهبت حصته من الدين ويرجع شريكه بحصته على
المطلوب ويرد المطلوب على المرتن بنصف قيمة الرهن وان شاء الشريك ضمن شريكه حصته ولو كانت

شركته ما على أن يعمل كل واحد منهما برأيه فيها فإرهن أحدهما وأرتهن فهو جائز على صاحبه
 كذا في المبسوط * ولورهن المضارب بدين استدانته على المضاربة باذن رب المال جاز والدين عليهما
 وإن لم يأمر به فهو على المضارب كله أما لو أرتهن بدين من المضاربة فهو جائز ولو مات رب المال والمضاربة
 عروض فإرهن المضارب شيئا منها لم يجوز وهو ضامن لها ولورهن رب المال متاعا من المضاربة وفيه فضل
 على رأس المال لم يجوز أن لم يكن فضل جاز وضمن رب المال كانه استهلكه أو باعه فأكل ثمنه كذا
 في خزائن الأكل * استعار من آخر ثوبا ليرهنه بدينه فاستعمله قبل أن يرهنه ثم رهنه برئ عن الضمان
 وإن افتهكه ثم استعمله فهو ضامن ولو ترك الاستعمال ثم ملك بأقصة سماوية أخرى لا ضمان عليه
 استعار من آخر ثوبا ليرهنه بدينه فإرهنه بمائة درهم إلى سنة ثم إن صاحب الثوب أخذ المستعير بثوبه
 ليرده عليه فله ذلك وإن كان أعلم أنه يرهنه إلى سنة فإن افتهكه رب الثوب من ماله لم يكن متطوعا ورجع
 به على الراهن وإن كان الراهن غائبا وصدق المرتهن رب الثوب أنه ثوبه يدفعه إليه ويأخذ دينه ولم يكن
 رب الثوب متطوعا وإن قال المرتهن لا أعلم ثوبك لم يكن له على الثوب سبيل كذا في الذخيرة * أعار ثوبا
 ليرهنه فلا يخلوا ما منه لم يسم له شيئا وصحى له مالا أو عين له مكانا أو متاعا أو شخصا فإن أعار ثوبا ليرهنه
 ولم يسم ما يرهنه به فله أن يرهن بأي قدر وبأي نوع شاء وإن سمي له مائة دارا فإرهن بأقل أو أكثر
 أو بنحس آخر فلا يخلوا ما إن كان قيمة الثوب مثل الدين أو أكثر أو أقل فإن كانت قيمته مثل الدين
 أو أكثر ضمن لأنه خالف إلى شر لانه إذا رهنه بأقل مما سمي وقيمة الرهن مثل قيمة الدين أو أكثر
 يتضرر به المعير فإن بعضه يكون أمانة عند المرتهن وبعضه مضعوناه ولم يرض بذلك بل طلب منه أن
 يجعل كله مضعوناه وأما إذا رهنه بأكثر فلا نه قد يحتاج المعير إلى الفكك ليصل إلى ملكه وربما عسر
 عليه الفكك متى زاد على المسمى وإن كانت قيمة الثوب أقل من المسمى لم يضمن بأن أعار ثوبا ليرهنه
 بعشرة وقيمته تسعة فإن رهن بقدر قيمته تسعة لا يضمن وأما إذا رهنه بنحس آخر ضمن في الفصول
 كلها وأما إذا أعاره ليرهنه من إنسان بعينه فإرهنه من غديره ضمن ولو أعاره ليرهنه بالكوفة فإرهنه
 بالبصرة ضمن إجماعا في الهلاك والنقصان قبل الاسترداد من المرتهن أو بعده فالقول للمستعير باليدنة
 للمعير فإن ادعى الراهن أن المعير استرد الرهن قبل الفكك وصدقه المرتهن يصدق الراهن لأن الراهن
 والمرتهن تصادقا على فسخ الرهن والرهن عقد دجى بينهما فيكون القول قولهما إنهما فسخا ذلك
 ويرجع المعير على الراهن بقدر ما ذهب منه بالدين فلو أراد المعير فككا كما ليس للراهن والمرتهن منعه
 ويرجع على الراهن بما قضى لانه مضطر في قضائه لأحياء حقه وملكه ولو ذلك عند المستعير قبل
 الرهن أو بعد الافتكك لا يضمن كذا في محيط السرخسى * ولو اختلف الراهن والمرتهن فقال
 المرتهن قبضت منك المال وأعطيتك الثوب وأقام البينة وقال الراهن بل قبضت المال وملك الثوب
 وأقام البينة فالبينة بينة الراهن فإن كان الثوب عارية فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بنحس تسعة
 وقال المستعير بعشرة فالقول قول رب الثوب لأن الأذن يستعاد من جهته ولو أنكروه كان القول قوله
 فكذلك إذا أقربه مقيدا بصفة والبينة بينة المستعير كذا في المبسوط * وإذا استعار ثوبا ليرهنه بعشرة
 وقيمته عشرة أو أكثر فلهلك عند المرتهن بطل المال عن الراهن ووجب له لرب الثوب على الراهن
 وكذا لو أصابه عيب ذهب الدين بقدره وعلى الراهن نقصانه لرب الثوب كذا في خزائن الأكل *
 وفي الفتاوى العتائية ولورهنه المستعير مع شيء آخر لم يأخذ المعير عنه إلا أن يقضى جميع الدين ولو استعاد
 الرهن من رجلين ثم قضى نصف الدين لم يكن له صرفه إلى نصيب أحدهما ولو أجره المرتهن باذن
 الراهن فالأجر للراهن وبطل الرهن ولو هلك فالله المعير إن يضمن إن شاء الراهن وإن شاء المرتهن ثم هو

يرجع على الراهن ولو قضى الراهن دين المرتهن ثم ملك الرهن العارية في يد المرتهن رد ما قبض ويضمن
 الراهن للمعير كذا فى التارخاتية * ولو قضى الراهن المال وبعث وكيله قبض العبد فهلك عنده ضمن
 المستعير لصاحبه الا أن يكون الوكيل من عياله وكذا الوقبضه الراهن ثم بعثه الى صاحبه مع وكيله
 فهلك في يده كذا فى خزائن الاكل * ولو استعار أمة ليرهنها فرهنتها ثم وطئها الراهن أو المرتهن فانه
 يدرأ المحذ عنه * ويكون المهر على الواطئ لان الوطئ فى غير الملك لا ينفك من حد أو مهر والمهر بمنزلة
 الزيادة المنفصلة المتولدة من العين لانه بدل المستوفى والمستوفى فى حكم جزء من العين فيكون رهنها
 معها فاذا افترقها الراهن سلمت الامة ومهرها لمولاهما كالمالك كانت ولدت ولو وهب لها هبة أو أكرمت
 كسبا فذلك لمولاهما كذا فى المبسوط * رجل استعار من آخر جارية ليرهنها بدينه ففعل ذلك ثم مات
 المستعير ولم يدع مالا فطالب المرتهن من القاضى أن يبيعها بدينه وأبى صاحب الجارية ذلك فالتقاضى
 لا يبيعها ولكن يقال للمرتهن احبس المرهون حتى يقضى المعير حقك فان قال المعير وهو صاحب
 الجارية للقاضى بعهب بالدين وأبى المرتهن ذلك فانه ينظر ان كان في ثمنها وفاء بالدين لا يلتفت الى اباة
 المرتهن وان كان فيه ازالة يده عن المرهون وان لم يكن في ثمنها وفاء بالدين لا تباع بدون رضى المرتهن
 فان كان في ثمنها وفاء بالدين فبيعت فى الدين واستوفى المرتهن ثمنها ثم ظهر له المستعير مال رجع المعير
 بما اخذه المرتهن وان لم يمت المستعير ولكن مات المعير وعليه ديون كثيرة فان كان المستعير معسرا كانت
 الجارية رهنا على حالها فان اجتمع غرماء المعير ورثته على بيعها للقضاء الدين وأبى المرتهن فالحجوب
 فيه على التفصيل الذى قلنا فيما اذا أراد ذلك حال حياته وأبى المرتهن كذا فى المحيط * رجل غصب
 من آخر عبدا فرهنته بدينه عند رجل فهلك المال عند المرتهن كان للمالك ان يجاز ان شاء ضمن الغاصب
 وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب تم الرهن لانه يملكه من وقت الغصب بأداء الغنم فيه صير
 رهنها مال نفسه وان ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن ان يرجع على الراهن بما ضمن ويطلب الرهن
 لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبليه فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد
 ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل وديعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن
 ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب والمدفوع اليه فرجع المرتهن على الراهن جازا الرهن فى الوجهين
 ولو أن رجلا عنده وديعة لانيان فرهنته المودع عند رجل فهلك عنده فجاء المالك وضمن الراهن
 أو المرتهن لا ينفذ الرهن لار الاول ضمن بالدفع الى المرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون
 مالكا وقت الرهن فلا يجوز كرجل رهن عند رجل عبدا لغيره ففقد العقد الرهن ولم يدفع الى المرتهن
 ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنه عند المرتهن كذا فى فتاوى
 قاضى خان * ورهن المرتد وارتبانه موقوف عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى كسائر تصرفاته فان
 قتل على رذته وهلك الرهن فى يد المرتهن وقيمة والدين سواء وقد كان الدين قبل الردة والرهن من
 مال اكتسبه قبل الردة أو كان الدين فى رذته باقراره أو بينة قامت عليه والرهن مما اكتسبه
 فى الردة أيضا فهو بماله وان كان فى الرهن فضل على الدين فان المرتهن يضمن الفضل ولو استدان
 ديناً فى رذته ورهن به متاعا اكتسبه قبل الردة ثم قتل على رذته فالرهن باطل والمرتهن ضامن قيمته
 ان هلك يرد على الورثة ويكون دينه فيما اكتسبه فى الردة وان كان الدين قبل الردة والمتاع من كسبه
 فى الردة فالمرتحن ضامن لقيمته ويكون ذلك فيمتاع ما اكتسب فى الردة فيرجع المرتحن بماله فيما
 اكتسبه قبل الردة كذا فى المبسوط * رجل رهن عبدا وغاب ثم ان المرتحن وجد العبد حر فان كان
 العبد أقرب الرق عند الرهن لا يرجع المرتحن بدينه عليه كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو تزوج امرأة

بألف درهم عند هاتاهر عينا تساوى ألفا فذلك الرهن عندها بعد ما طلقها قبل الدخول بها لاشئ
عليها وان ملك الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف الصداق ولو تزوج امرأته ولم يسم لها
مهر أو رهن عندها بمهر المثل رهنها فذلك الرهن عندها وفيه وفاء بمهر المثل وتصير مستوفية وهو المثل
فان طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كذا في خزائن المفتين * دخل خانا
فقال الخناني لأدعك تنزل حتى تعطيني شيئا فرفع له رهننا وملك عندنا درهمه لأجل أجر البيت
فهو بما فيه وان لأجل انه سارق يضمن قال الفقيه انه لا يضمن في الوجهين لانه غير مكروه في الدفع كذا
في الوجيز لا كدرى * هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال كل شئ يضمن بالغصب فانه اذا كان رهنها
يذهب منه بحسب ذلك وكل شئ لا يضمن بالغصب فانه لا يضمن المرتهن من ذلك ولو غصب غلاما شابا
فشاخ في يده فانه يضمن النقصان فكذلك في الرهن يذهب بالحساب كذا في الظهيرية * ولو كان
أمر دافلا يضمن بخلاف ما لو غصب جارية ناهدة فأنكسر ثديها حيث يضمن لانه نقصان كذا
في الوجيز لا كدرى * رجل رهن فروا قيمته أربعون درهما بعشرة فأكله السوس وصارت قيمة
عشرة فانه يملكه بدرهمين ونصف كذا في السراجية * وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم رهنه
بها عبد يساوى ألفين وقبضه المرتهن ثم أقر المرتهن ان الرهن لرجل اغتصبه الراهن منه لم يصدق
المرتهن على الراهن فيؤدى الراهن الدين ويأخذ العبد ولا سبيل للمقر له على العبد ولا على ما أخذ
المرتهن وان مات العبد في يد المرتهن صار مستوفيا لدينه باعتبار الظاهر لان في قيمة الرهن وفاء بدينه
وزيادة فكان ضامنا لجميع قيمته للمقر له لانه قد قبضه بغير اذنه واقراره حجة عليه فيضمن جميع قيمته
اذا تعذر رده بالهلاك ولو كان المرتهن لم يقر برقبة العبد ولكنه أقر ان رجل عليه دين ألف درهم
استهلكها وقدمات في يد المرتهن فان المقر له يرجع على المرتهن بألف درهم ولو أقر المرتهن برقبته
لرجل وقد كان الراهن جعل فيما بينهما عدلا يبيعه ويوفى المرتهن حقه بفأعه العدل بألف درهم ودفعه
وقبضه وقبض الثمن فنقد المرتهن من ذلك ألف درهم وأعطى الراهن ألف درهم فان أجاز المقر له البيع
أخذ الألف التي أخذها المرتهن وان لم يحز البيع فلا سبيل له على أخذ المرتهن ولو كان المرتهن لم يقر
بالرقبة ولكنه أقر ان العبد قد استهلك لرجل ألف درهم والمسئلة بها فان المرتهن يدفع الألف التي
قبض من ثمنه الى المقر له أجاز البيع أو لم يحز كذا في المبسوط * رهن عبد بألف فمقر العبد عند المرتهن
بثرا في الطريق ثم أفتك الراهن وأخذ العبد فهو على أربعة أوجه اما ان وقع فيها دابة ثم دابة أو وقع
فيها انسان ثم انسان أو وقع فيها انسان ثم دابة أو وقع فيها دابة ثم انسان فان وقع فيها دابة ثم تلفت وهي
تساوى ألفا فالعبد يباع في الدين الا ان يفديه المولى فان بيع بألف وأخذها صاحب الدابة يرجع
الراهن على المرتهن بالدين الذي قضاؤه وان وقع في البئر دابة أخرى قيمتها ألف يشارك صاحب الدابة
الاولى ويأخذ نصف ما أخذه ولا يرجع الاقول على الراهن بشئ وأما اذا تلف فيها انسان فدفع العبد به
رجع الراهن على المرتهن بما قضاؤه من الدين فان تلف فيها انسان آخر بعد ما دفع العبد فولى الثاني
يشارك الاول في العبد فما اذا وقع فيها دابة فبيعه العبد وصرق ثمنه الى صاحبها ثم وقع فيها انسان
ففات قدمه هدر وأما اذا وقع فيها آدمي ففات دفع العبد بالجناية ثم وقع فيها دابة فانه يقال لولى
القتيل اما ان يبيع العبد أو تقضى الدين لار الجنايتين استندتا الى وقت الحفر فكانت فيه وقعا معا
ولو وقعا معا فدفع العبد الى ولي الجناية ويخير بين البيع والقضاء فكذا هذا عبدان حفران في الطريق
فوقع فيها العبد والراهن فدفعابه ثم وقع أحدهما فيها ففات بطل نصف الدين وهدر دمه لانهما
قاما مقام العبد الاول وأخذ احكام الاول ولو وقع العبد الاول في البئر وذهب نصفه بأن ذهب عيته

أوشدت يده سقط نصف الدين كذا في محيط السرخسي * ولو حفر المغصوب المهرن بشرافي الطريق أو وضع حجر في الطريق ثم رده الغاصب على المرتهن ثم افتكه الراهن وقضى الدين ثم وقع فيها انسان يقال للراهن ادفع عبدك أو افده فأي ذلك فعل رجع بقيمة على الغاصب فان كان الغاصب مفلسا أو غائبا رجع على المرتهن بما قضاه إذا كان الدين والرهن سواء عليه يكون الفداء من مال المرتهن فان عطب بالمجر لا آخر بعد دفع العبد الى صاحب الدين يقال لصاحب الدين ادفع نصفه أو افده بعشرة آلاف ولو أمره المرتهن أن يحفر بشرافي فثأته فعطب فيها الراهن أو غيره فعلى عاقلة المرتهن وان كان الراهن أمره بذلك في فناء نفسه فعلى عاقلة الراهن ولو أمره الراهن أو المرتهن أن يقتل رجلا فقتله فدفع به فعلى الآخر قيمته فتكون رهنما مكانه وكذا لو بعته ليسقي دابة فأوطأت انسانا فاهم ما بعث باذن صاحبه فيؤخذ المبلعث بالدفع كذا في خزائن الأكل * وإذا حفر العبد بشرافي الطريق وهو رهن بألف وقيمه ألف فوقع فيه عبد فذهب عيناه فأنه يدفع العبد الرهن أو يفدي بمنزلة ما لو فاء عيني العبد بيده والغداء كله على المرتهن فان فداء فهو رهن على حاله وأخذ المرتهن العبد الا عني فكان له مكان ما أدى من الفداء وان دفع العبد الرهن وأخذ الا عني كان رهنما مكانه بالألف وان وقع في البئر آخر اشترى كوفي العبد المحافر بحصة ذلك أو يفديه مولاه الذي عنده بالألف ولا يلحق الا عني من ذلك شيء كذا في المبسوط * ولو قل لا آخر ما بعث فلان قيمته على وأعطاه به رهننا قبل المبيعة لا يجوز كذا في خزائن المفتين * رجل كفل ينفس رجل على أنه ان لم يوف به غدا فعليه ما على المكفول عنه بأمر المكفول عنه ثم ان المكفول عنه رهن عينها من الكفيل بالمال المكفول به لا يصح لان الكفالة بالمال لم تحل بعد (رجل) كفل بدين عن انسان بأمره ثم ان المكفول عنه رهن عينها بالدين المكفول به من الكفيل قبل أداء الكفيل جاز رجلان لكل واحد منهما ألف على رجل فارتبنا أنه أرضا بدينهما وقبضها ثم قال أحد المرتنين ان المال الذي لنا على فلان باطل والارض في أيدينا للخدمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبطل الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبطل الرهن ويبرأ من حصته والرهن على حاله كذا في الظهيرية * مرهونة بألف قيمتها ألف ولدت ولدا يساوي ألفا فقتلتها أمة تساوي مائة فدفعت بها فولدت المدفوعة ولدا قيمته ألف فاعورت المدفوعة ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءا وذلك اثنان وعشرون درهما وثلاثة ارباع درهم ناقصا بجزء من أربعة وأربعين جزءا من درهم ويؤدي ما بقي وهو تسع مائة وسبعة وسبعون درهما وربع درهم وجزء من أربعة وأربعين جزءا من درهم (بيان) ان الام ولدت ولدا قيمته ألف انقسم الدين عليهما نصفين لان المعتبر قيمته يوم العقد وهي ألف وقيمة الولد يوم البيع كذا وهي ألف أيضا فلما قتلتها أمة قيمتها مائة ودفعت بها بقي ما فيها من الدين لقيامها مقامها كما كان الاولى تراجع سعرها فلما ولدت القاتلة ولدا انقسم ما فيها على قيمة القاتلة وهي مائة وعلى قيمة ولدها وهي ألف فصار نصف الدين على أحد عشر فصار نصف الدين في الولد الاول كذلك فصاركه اثنان وعشرين سهم في القاتلة وقد ذهب بالعور نصفه فانكسر فصار بالتضعيف أربعة وأربعين سهم اثنان وعشرون في الولد الثاني وسهمان في القاتلة ذهب بالعور سهمهم فهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءا كذا في الكافي * والله أعلم

(الباب الثاني عشر في الدعاوى في الرهن والمخصومات فيه وما يتصل بذلك) *

وإذا ادعى الرهن الواحد رجلان من واحد كل واحد منهما يدعي أنه رهنه منه بألف درهم وقبضه منه

فهذه المسئلة على وجهين (الاول) ان تقع الدعوى حال حياة الراهن وانه على ثلاثة اوجه الاول
 ان يكون الرهن في يد أحد المدعين وفي هذا الوجه ان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء يقضى
 بالرهن لدى اليدوان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا خارجا كان او ذا اليد كما
 في دعوى الشراء الوجه الثاني أن يكون الرهن في أيديهما الوجه الثالث أن يكون الرهن في يد الراهن
 وفي الوجهين جميعا أن أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما
 على السواء فالقياس ان لا يقضى بشئ من الرهن لواحد منهما وفي الاستحسان يقضى بنصفه لكل
 واحد منهما بنصف حقه وبالقياس نأخذ لقوة وجهه هكذا ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى
 وذكر في رواية أبي حفص رحمه الله تعالى انه لا يقضى لواحد منهما بشئ من الرهن قياسا واستحسانا قالوا
 وما ذكر في رواية أبي سليمان أصح (الوجه الثاني) ان تقع الدعوى بعد موت الراهن وانه على ثلاثة
 أوجه أيضا وفي الوجه كله ان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يؤرخا
 وأرخا وتاريخهما على السواء فقياسا اذا كان الرهن في أيديهما وفي يد الراهن فالقياس ان لا يقضى
 لواحد منهما بشئ وهما السوة للغرماء وبالقياس أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يقضى
 لكل واحد منهما بنصف الرهن بنصف حقه يباع الرهن فيقضى نصف دين كل واحد منهما فان فضل
 شئ من الثمن من نصف كل واحد منهما يصرف الفضل الى سائر الغرماء والى الراهن بالحصص
 وبلا استحسان أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب هذا
 الذي ذكرنا اذا ادعى الرهن من واحد أو اذا ادعى الرهن من اثنين وأقاما البينة والرهن في يد أحدهما
 فهذه المسئلة على أربعة أوجه (الوجه الاول) ان يكون الراهنان غائبين رهن الخارج وراهن
 ذي اليد وفي هذا الوجه يقضى بالرهن لدى اليدوان أرخا مع ذلك وتاريخ الخارج أسبق وان كان
 الراهنان حاضرين يقضى به رهننا للخارج وان كان أحد الراهنين حاضرا والاخر غائبا فانه لا يقضى للخارج
 ما لم يحضر الراهن الاخر فاذا حضر الاخر الا أن يقضى كذا في المحيط * عبد عند رجل ادعاه رجل
 انه قيمه وانه رهنة من فلان الغائب بألف درهم وقبضه فلان منه وذو اليد يقول العبد عبدي فانه
 يقضى به للذمعي لان صاحب اليد انتصب خصما له لان كل واحد منهما يدعى الملك لنفسه في العبد فاذا
 قضى به للذمعي ذكر انه يؤخذ منه ويوضع على يدي عدل ولو غاب الراهن وقال المرتهن هذا العبد رهن
 في يدي من قبل فلان بكذا وان هذا الذي في يديه غصبه أو استعاره أو استأجره مني وأقام على ذلك
 بينة فاني ادفع العبد اليه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله
 تعالى القاضى لا يقضى له بالرهن لان فيه قضاء على الغائب بالدين وليس عنه خصم في ذلك ولكن
 يقضى بأن وصول هذا العين الى يد ذي اليد كان من جهة المذمعي بالغصب أو الاجارة أو الاجارة كما شهد
 به شهوده فيقضى له بحق الاسترداد وذو اليد خصم في ذلك وهذا بخلاف ما لم يدع على ذي اليد الاخذ
 من يده فان ذا اليد لا ينتصب خصما له كذا في التمارخانية * وفي حيل الخصاف رجل في يديه رهن
 والراهن غائب وأراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضى حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنه رهن في يديه
 فالمحيلة في ذلك ان يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعى رقبة هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضى
 فيقيم المرتهن البينة عند القاضى انه رهن عنده فيسمع القاضى بينته على الرهن فيقضى بكونه رهنا
 عنده ويدفع عنه خصومة الغريب فهذا تنصيب من الخصاف ان البينة على الرهن مسموعة وان كان
 الراهن غائبا وكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في دعوى الجماع وفي الاصل في بعض المواضع وذكر
 في بعض المواضع من رهن الاصل بشرط حضرة الراهن لسماع هذه البينة والمشايخ فيه مختلفون

بعضهم قالوا ما ذكر في رهن الاصل ان حضرة الراهن شرط وقع غلطاً من الكاتب والصحيح انه لا يشترط
 حضرته وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا في المسئلة روايتان في احدي الروايتين تقبل هذه
 البيئنة حال غيبة الراهن وفي رواية اخرى القاضي لا يقبل هذه البيئنة قال شمس الائمة السرخسي رحمه
 الله تعالى في شرح كتاب المحيل وهو الصحيح قال رحمه الله تعالى وقد اجاب بهذا في نظائره في السير الكبير
 فقال العبد المرهون اذا اسر وموقع في الغنمة فوجد المرتهن قبل القسمة واقام البيئنة انه رهن عنده
 لطلب وانحذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن واذا قال الراهن رهنتك هذا الثوب وقبضته مني
 وقال المرتهن رهنتني هذا العبد وقبضته منك واقام البيئنة فالبينة بينة المرتهن اذا كان العبد والثوب
 قائمين في يد المرتهن وان كانا هالكين وفيه ما يدعي الراهن انه رهنه اكثر واقام البيئنة فالبينة بينة
 الراهن ولو قال المرتهن رهنتني العبد والثوب جميعاً وقبضتهما منك وقال الراهن لا بل رهنتك الثوب
 وحده فالبينة بينة المرتهن واذا اقام الراهن للمبيئنة انه رهن عند هذا الرجل عبداً يساوي ألفين
 بالقبض وقبضه منه وانكر المرتهن ذلك ولا يدري ما فعل بالرهن فالمرتهن ضامن لقيمة العبد كلها واذا ضمن
 قيمة العبد يحسب له من ذلك ألف درهم ويرد الباقي على الراهن ولو اقر المرتهن وادعى الموت فلا ضمان
 عليه لانه أمين في الزيادة على الدين ولم يوجد منه جوده حتى يضمن الزيادة بالجود ولو لم يجد الرهن وجاء
 بعبد يساوي خمسمائة وقال هو هذا العبد لم يصدق على ذلك لانه ثبت بالبيئنة ان الرهن يساوي
 ألفين والذي أحضره ليس بتلك الصفة فالظاهر يكذبه فيما قال فلا يقبل قوله اذا جحد الراهن ذلك
 كذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وهو مقر به فادعى رب الدين على المدين ان
 رهنه عبد الله وقبضه منه والمدين يجحد ذلك قضى القاضي بالرهن بينة رب الدين ولو كان المدينون
 يدعي الرهن على رب الدين ورب الدين يجحد فانكار الرهن قائماً في يد المرتهن فالقاضي لا يقضي
 بالرهن بينة المطلوب على رواية كتاب الرهن وعلى رواية كتاب الرجوع عن الشهادات يقضى وان كان
 الرهن هالكاً في يد المرتهن فالقاضي يقضى بينة المدينون باتفاق الروايات لان جود المرتهن الرهن
 بعد هلاك الرهن لا يمكن أن يحتمل فسخ الرهن فيجعل انكار المتقدم من الاصل فيتم كنه الراهن من
 اثباته بالبيئنة واذا اقام الراهن بينة على المرتهن انه رهنه رهناً وأقبضه ولم يسم الشهود الرهن ولم يعرفوه
 فانه يسئل المرتهن عن الرهن والقول قوله عند مشايخ بلخ رحمه الله تعالى قالوا تأويله اذا شهد الشهود
 على اقرار المرتهن انه رهن منه شيئاً وقبض أماً اذا شهد الشهود انه رهن شيئاً محجوه ولا قبض وشهدوا
 على معاينة الرهن والقبض فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة واذا اقام الرجل بينة انه استودع هذا البند
 هذا الثوب واقام ذو اليد بينة انه ارثه منه يؤخذ بينة المرتهن ويجعل كانه اودع أو لا ثم رهن لان
 الرهن برد على الايداع وان كان الايداع لا يرد على الرهن الا برضى المرتهن ولو كان الراهن اقام
 بينة على انه باعه منه واقام المرتهن بينة على الرهن جعلته يبعها وأبطلت الرهن ويجعل كانه رهن
 أو لا يباع لان البيع يرد على الرهن كذا في الذخيرة * ولو ادعى الراهن الرهن واقام البيئنة وادعى
 المرتهن انه وهبه له وقبضه أخذت بينة الهبة ولو ادعى رجل الشراء والقبض وآخر الرهن والقبض
 واقام كل واحد منهما البيئنة وهو في يد الراهن أخذت بينة المشتري الا ان يعلم ان الرهن كان
 قبله ولو كان في يد المرتهن جعلته رهنه الا ان يقيم صاحب الشراء البيئنة ان الشراء كان أولاً ولو كان
 في يد الراهن وادعى المرتهن الرهن وادعى الآخر الصدقة واقام كل واحد منهما البيئنة على ذلك
 وعلى القبض فصاحب الرهن أولى به الا ان يقيم الآخر البيئنة ان القبض يحكم الهبة والصدقة كان
 من قبل الرهن كذا في المبسوط * واذا ادعى المستودع أو الخارب هلاك المال وادعى رب

المال عليهما الاستهلاك وتساخروا أعطاه به رهنا فهلك لم يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
ويضمن في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التارخانية ناقلا عن التجريد * إذا
ستودع لرجل ثوبا ثم رهنه أياه ثم هلك قبل أن يقبض المرتهن الرهن فهو فيه مؤتمن لأن يد المودع
كيد المودع فما لم يقبضه المرتهن لا يثبت حكم يد الرهن له والقول فيه قوله بغير بيعة لأنه يشكر
لقبض يحكم الرهن فان أقام الراهن البيعة أنه قبضه بالرهن وهلك بعد ذلك وأقام المرتهن البيعة أنه
هلك عنده بالوديعة قبل أن يقبضه للرهن فانه يؤخذ ببيعة الراهن لأنه يثبت إيفاء الدين كذا في البسوط
ولو كان الراهن رجلين وادعى المرتهن عليهما رهنا وأقام البيعة على أحدهما أنه رهنه وقبضه والمتاع
لجميعهما ويحجج أن فان ادعى الرهن أن يحلف الذي لم يقيم عليه البيعة فان نكل ثبت الرهن عليهما
بشهادتين مختلفتين على الناكل بالنكول وعلى الآخر بالبيعة وان حلف لم يثبت الرهن في حقه ولا يقضى
بالرهن بنصيب الآخر لأن الودعينا به لتقضي بالرهن المشاع كذا في المحيط * ان كان الراهن واحدا
والمرتهن اثنين فقال أحدهما الرهن ثوبنا وهذا حبي هذا الثوب منك بمائة وأقام البيعة وأنكر المرتهن
الآخر وقال لم تره نه وقد قبض الثوب وحجج الراهن الرهن فان الرهن برده على الراهن في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أنا أقضى به رهنا وأجعله في يد المرتهن الذي أقام
البيعة وعلى يدي عدل فاذا قضى الراهن المرتهن الذي أقام البيعة ماله أخذ الرهن فان هلك ذهب
نصيب الذي أقام البيعة من المال فأما نصيب الآخر فلا يثبت بالاتفاق لأنه أكذب شهوده بحجج
كذا في البسوط * وإذا استعار من آخر ثوبا لرهنه بيعة وقبضه ورهنه ثم ان رب الثوب مع الراهن
اختلفا وقد هلك الثوب فقال رب الثوب هلك قبل الفسك قال الراهن هلك بعد الفسك قال القول
قول الراهن مع يمينه وكذا لو قال الراهن هلك الثوب قبل أن أرهنه وقال رب الثوب هلك بعد ما رهنه
قبل أن تقتك قال قول الراهن مع يمينه وان أقام البيعة فالبيعة بينة رب الثوب وان هلك الثوب
في يد المرتهن في هذه المسئلة ثم اختلف الراهن والمرتهن ورب الثوب في قيمة الثوب قال قول المرتهن
ولو اختلف رب الثوب والراهن فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بخمسة وقال الراهن أمرتني أن أرهنه
بعشرة قال قول رب الثوب وان أقام جميعا البيعة فالبيعة بينة الراهن وبرئ من ضمان
القيمة وإذا شهد أحد الشاهدين على الرهن بمائة وشهد الآخر على الرهن بمائتين

فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقضى بالرهن أصلا
وعندهما يقضى بالرهن بمائة وان شهد أحدهما بمائة والآخر بمائة

وخمين ان كان المرتهن يدعي المائة لا تقبل شهادتهما

وان كان المرتهن يدعي المائة والخمين تقبل الشهادة

على المائة ويقضى بالرهن بمائة وهذا عندهم

جميعا كذا في المحيط * والله سبحانه أعلم

بالصواب * واليه المرجع والمآب *

وصلى الله على سيدنا محمد

والنبي الامي وعلى آله

وصحبه وسلم

(تم الجزء الخامس وبتلوه الجزء السادس أوله كتاب في نيات)



